

شرح المفصل للزمخشري

تأليف
موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي
المتوفى سنة ٦٤٣ هـ

قدم له ووضع هوامشه وفهارسه
الدكتور إميل بديع يعقوب

الجزء الخامس

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م

دار الكتب العلمية
بيروت ـ لبنان
رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ ـ ٣٦٦١٣٥ ـ ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد: ١١ ـ ٩٤٢٤ بيروت ـ لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ère Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban


ISBN 2-7451-2258-4

http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

ومن أصناف الحرف

حروفُ العَطْف

فصل
[نوعا العطف وحروفه]

قال صاحب الكتاب: **العطف على ضربين: عطفُ مفرد على مفرد وعطفُ جملة على جملة، وله عشرةُ أحرف: فـ«الواوُ» و«الفاءُ»، و«ثُمَّ»، و«حَتَّى»، أربعتُها على جمعِ المعطوف والمعطوف عليه في حكم. تقول: «جاءني زيدٌ وعمرٌو»، و«زيدٌ يقوم ويقعُد»، و«بَكْرٌ قاعدٌ وأخوه قائمٌ»، و«أقامَ بِشْرٌ وسافَرَ خالِدٌ»، فتجمع بين الرجلَين في المجَيء، وبين الفعلَيْن في إسنادهما إلى زيد، وبين مضمونَي الجملتين في الحصول، وكذلك «ضربتُ زيدًا فَعمرًا» و«ذهب عبدُ اللّه ثُمَّ أخوه»، و«رأيتُ القومَ حَتَّى زيدًا». ثمّ إنّها تفترق بعد ذلك.**

* * *

قال الشارح: يقال: «حروف العَطْف» و«حروف النَّسْق»، فالعطف من عبارات البصريين، وهو مصدرُ عطفت الشيءَ على الشيء إذا أملته إليه، يقال: «عَطَفَ فلانٌ على فلان»، و«عطفتُ زِمَامَ الناقة إلى كذا»، و«عطف الفارسُ عِنانَه»، أي: ثَناهُ وأماله. وسُمّي هذا القبيل عطفًا؛ لأن الثاني مَثْنيّ إلى الأوّل، ومحمول عليه في إعرابه. والنسق من عبارات الكوفيين، وهو من قولهم: «ثَغْرٌ نَسَقٌ»، إذا كانت أسنانه مستوية، وكلامٌ نَسَقٌ إذا كان على نظام واحد. فلمّا شارك الثاني الأوّلَ وساواه في إعرابه، سمّي نسقًا.

وهو من التوابع، فالأوّلُ المتبوع المعطوف عليه، والثاني التابع **المعطوف**. وهذا الضربُ من التوابع يُخالِف سائرَ التوابع، لأنها تتبع بغير واسطة، والمعطوفُ لا يتبع إلاّ بواسطة. وإنّما كان كذلك؛ لأن الثاني فيه غير الأوّل، ويأتي بعد أن يستوفي العاملُ عملَه، فلم يتّصل إلاّ بحرف بخلافِ ما الثاني فيه الأوّلُ، كالنعت وعطف البيان والتأكيد والبدل، وإن كان يأتي في البدل ما الثاني فيه غير الأوّل، إلاّ أنه بعضُه أو معنًى يشتمل عليه، فكأنّه هو هو، فلذلك لم يحتج إلى واسطةِ حرف.

فإن قيل: فإذا كان العطف إنما هو اشتراكُ الثاني في إعراب الأوّل، فيلزم من هذا أن تسمّي سائر التوابع عطفًا؛ لمشاركتها الأوّلَ في الإعراب، قيل: لَعَمْرِي لقد كان يلزم ذلك، إلاّ أنهم خصّوا هذا البابَ بهذا الاسم للفرق، كما قالوا: «خابِيَةٌ»؛ لأنه يُخْبَأ فيها، ولم يُقَل ذلك لغيرها ممّا يُخْبَأ فيه، وكما قيل لإناء الزُّجاج: «قارُورَةٌ»، لأنّ الشيء يقرّ فيها، ولا يُقال لكلّ ما استقرّ فيه شيءٌ: «قارورة».

واعلم أنهم قد اختلفوا في العامل في المعطوف، فذهب سيبويه وجماعة من البصريين إلى أن العامل فيه العامل في الأوّل، فإذا قلت: «ضربت زيدًا وعمرًا»، فزيدٌ وعمرٌو جميعًا انتصبا بـ«ضربت»، والحرفُ العاطف دخل بمعناه، وشرّك بينهما. ويؤيّد هذا القولَ اختلافُ العمل لاختلاف العامل الموجود، ولو كان العمل للحرف لم يختلف عملُه؛ لأن العامل إنما يعمل عملاً واحدًا إمّا رفعًا، وإمّا نصبًا، وإمّا خفضًا، وإمّا جزمًا.

وذهب قوم إلى أن العامل في الأوّل الفعل المذكور، والعامل في المعطوف حرف العطف؛ لأن حرف العطف إنما وُضع لينوبَ عن العامل، ويُغْنِيَ عن إعادته، فإذا قلت: «قام زيدٌ وعمرٌو»؛ فالواو أغنت عن إعادةِ «قَامَ» مرّةً أُخرى، فصارت ترفع كما ترفع «قَامَ». وكذلك إذا عطفت بها على منصوب، نحوَ قولك: «إنّ زيدًا وعمرًا منطلقان»، فالواو تنصب كما تنصب «إنَّ». وكذلك في الخفض إذا قلت: «مررت بزيدٍ وعمرٍو»، فالواو جرّت كما جرّت الباء. وهو رأي ابن السرّاج، وقد تقدّم وجه ضُعْفه، مع أن العامل ينبغي أن يكون له اختصاصٌ بالمعمول، وحرفُ العطف لا اختصاص له؛ لأنه يدخل على الاسم والفعل، فلم يصحّ عمله في واحد منهما.

وذهب قومٌ آخرون إلى أن العامل الفعل المحذوف بعد الواو؛ لأن الأصل في قولك: «ضربت زيدًا وعمرًا»: «ضربت زيدًا، وضربت عمرًا»، فحُذف الفعل بعد الواو لدلالة الأوّل عليه. واحتجّ هؤلاء بأنّه يجوز إظهارُه، فكما أنه إذا ظهر كان هو العامل، فكذلك يكون هو العامل إذا كان محذوفًا من اللفظ مرادًا من جهة المعنى. وهذا رأي أبي عليّ الفارسيّ، ورأي أبي الفتح عثمان بن جِنّي، وإن كان ابن بَرْهانَ قد حكى في شرحه أن العامل في المعطوف الحرف العاطف، والذي نصّ عليه أبو عليّ في الإيضاح الشِّعْريّ، وكذلك ابن جنّي في سِرّ الصناعة أنّ العامل في المعطوف ما ناب عنه الحرفُ العاطف لا العاطفُ نفسه.

وأرى ما ذهب إليه ابن جنّي من القول بأنّ العامل في المعطوف الفعل المحذوف لا ينفكّ عن ضعفٍ، وإن كان في الحُسْن بعد الأوّل، لأن حذفه إنما كان لضرب من الإيجاز والاختصار، وإعمالُه يؤذن بإرادته، وذلك نقضٌ للغرض مِن حذفه.

وحروف العطف عشرة على ما ذكر، وهي: «الواو»، و«الفاء»، و«ثُمَّ»، و«حَتَّى»، و«أوْ»، و«أمْ»، و«إمَّا»، مكسورةً مكرَّرةً، و«بَلْ»، و«لٰكِنْ»، و«لا». فالأربعة الأُوَل

متواخيةٌ؛ لأنها تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد، وهو الاشتراك في الفعل، كقولك: «قام زيدٌ وعمرٌو»، و«ضربت زيدًا وعمرًا»، فالقيام قد وجب لهما، والضرب قد وقع بهما، وكذلك «الفاء»، و«ثمّ»، و«حتّى» يجب بهنّ مثلُ هذا المعنى، نحوُ: «ضربت زيدًا فعمرًا». وكذلك «ثُمَّ»، نحوَ: «ذهب عبد الله ثمّ أخوه». وكذلك «حَتّى»، نحوَ: «رأيت القومَ حتّى زيدًا»، إلاّ أنها تفترق في معانٍ أُخرَ من جهة الاتّصال والتراخي والغاية على ما سيُذْكَر من معنى كلّ حرف منفردًا إن شاء الله.

والثلاثة التي تليها في العدّة متواخيةٌ، وهي «أوْ»، و«أمْ»، و«إمّا» من جهةِ أنّها لأحد الشيئَيْن أو الأشياءِ، وإن انفصلت أيضًا من وجوه أُخَر.

و«بَلْ» و«لٰكِنْ» متواخيتان، لأن الثاني فيهما على خلاف معنى الأوّل في النفي والإثبات، و«لا» مفردةٌ.

فأمّا حَصْرها عشرةً، فعليه أكثرُ الجماعة، وقد ذهب قوم إلى أنها تسعةٌ، وأسقطوا منها «إمّا»، وهو رأيُ أبي عليّ، قال: لأنها لا تخلو إمّا أن تكون العاطفة الأُولى أو الثانيةَ. ولا يجوز أن تكون الأُولى؛ لأن العطف إمّا أن يكون مفردًا على مفرد، وإمّا جملةً على جملة، وليس الأمر فيها كذلك. ولا تكون الثانية لأن الواو قد صحبتْها، ولا يجتمع حرفان بمعنى واحد.

وذهب آخرون إلى أنها ثمانيةٌ، وأسقطوا منها «حَتّى». قالوا: لأنها غايةٌ. وذهب ابن دُرُسْتَوَيْهِ إلى أن حروف العطف ثلاثةٌ لا غير: «الواو»، و«الفاء»، و«ثُمَّ». قال: لأنّها التي تُشْرِك بين ما بعدها وما قبلها في معنى الحديث والإعراب. وليس كذلك البواقي، لأنّهنّ يُخْرِجن ما بعدهنّ من قصّةِ ما قبلهنّ.

والمذهبُ الأوّل لِما قدّمناه من أنّ معنى العطف حملُ الثاني على الأوّل في إعرابه وإشراكه في عمل العامل، وإن لم يَشْرَكْه في معناه، وذلك موجودٌ في جميعها. فأمّا اختلاف المعاني، فذلك أمرٌ خارجٌ عن معنى العطف. ألا ترى أن حروف الجرّ تجتمع كلّها في إيصال معاني الأفعال، وإن اختلفت معانيها من نحو ابتداء الغاية، وانتهاء الغاية، والإلصاق، والمِلْك، وغير ذلك؟

واعلم أن العطف على ثلاثة أضرب: عطفُ اسم على اسم إذا اشتركا في الحال، كقولك: «قام زيدٌ وعمرٌو». ولو قيل: «مات زيدٌ والشمسُ»، لم يصحّ؛ لأن الموت لا يكون من الشمس، وعطفُ فعل على فعل إذا اشتركا في الزمان، كقولك: «قام زيدٌ وقعد». ولو قُلْتَ: «ويقعد»، لم يجز لاختلاف الزمانَيْن. وعطفُ جملة على جملة، نحوُ: «قام زيدٌ، وخرج بكرٌ»، و«زيدٌ منطلقٌ، وعمرٌو ذاهبٌ».

والمراد من عطف الجملة على الجملة ربطُ إحدى الجملتَيْن بالأُخرى، والإيذانُ

بحصول مضمونهما، لئلّا يظنّ المخاطب أن المراد الجملة الثانية، وأنّ ذِكْرَ الأولى كالغلط، كما تقول في بدل الغلط: «جاءني زيدٌ عمرٌو»، و«مررت برجلٍ ثوبٍ»، فكأنّهم أرادوا إزالةَ هذا التوهّم بربط إحدى الجملتين بالأُخرى بحرف العطف، ليصير الإخبار عنهما إخبارًا واحدًا.

وقوله: «ثمّ تفترق بعد ذلك»، يريد أنّها تشترك في العطف، وهو الاتّفاق في عمل العامل، ثمّ تفترق بعدُ في معان أُخر على حسب اختلاف معاني العطف على ما سيأتي مفصّلاً حرفًا حرفًا إن شاء الله.

فصل
[الواو]

قال صاحب الكتاب: **فالواو للجمع المطلق من غيرِ أن يكون المبدوءُ به داخلاً في الحكم قبل الآخِر، ولا أن يجتمعا في وقت واحد، بل الأمران جائزان، وجائزٌ عَكْسُهما، نحوُ قولك: «جاءني زيدٌ اليومَ وعمرٌو أمِس»، و«اختصم بكرٌ وخالدٌ»، و«سِيانِ قعودُك وقيامُك». قال الله تعالى:** ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾[1]، وقال: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾[2] **والقصّةُ واحدةٌ. قال سيبويه[3]: ولم تجعلْ للرجل منزلةً بتقديمك إيّاه يكون أَوْلى بها من الحمار، كأنّك قلت مررتُ بهما.**

* * *

قال الشارح: لمّا ذكر عدّة حروف العطف، أخذ في الكلام على معانيها وتفسيرِها مفصّلةً، وإنّما فُسّرت معانيها ليتحصّل حكمُها في العطف، ألا ترى أن قولك: «جاءني زيدٌ وعبدِ الله»، إذا أردت القسمَ، لم يجز العطف بها؟ فعلمتَ أنّه لا بدّ من مُراعاة معاني هذه الحروف حتى يجب الحكمُ بالعطف. فلذلك ذُكرت معانيها في كُتُب النحو، وإن لم تكن كتبَ تفسيرِ غريبٍ.

فمن ذلك الواو، وهي أصل حروف العطف. والدليل على ذلك أنها لا توجب إلاّ الاشتراكَ بين شيئين فقط في حكم واحد، وسائرُ حروف العطف توجب زيادةَ حكم على ما توجبه الواوُ. ألا ترى أن الفاء توجب الترتيب، و«أوْ» الشكَّ وغيرَه، و«بَلْ» الإضرابَ.

فلمّا كانت هذه الحروف فيها زيادةُ معنًى على حكم الواو، صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد، وباقي حروف العطف بمنزلة المركّب مع المفرد. فلهذا صارت الواو أصل حروف العطف، فهي تدلّ على الجمع المطلق، إلاّ أن دلالتها على الجمع أعمُّ من

---

(١) البقرة: ٥٨.
(٢) الأعراف: ١٦١.
(٣) الكتاب ١/ ٤٣٧.

دلالتها على العطف. والذي يدلّ على ذلك أنّا لا نجدها تعرى من معنى الجمع. وقد تعرى من معنى العطف، ألا ترى أن واو المفعول معه في قولك: «استوى الماءُ والخشبةَ»، و«جاء البَرْدُ والطَيالسةَ» قد نجدها تفيد معنى الجمع؛ لأنها نائبةٌ عن «مَعَ» الموضوعة لمعنى الاجتماع؟ فكذلك واو القسم ليست عارية من معنى الجمع؛ لأنها نائبةٌ عن الباء. ومعنى الباء الإلصاق، والشيءُ إذا لاصق الشيءَ، فقد جاء معه، وكذلك واو الحال في قولك: «جاء زيدٌ ويَدُه على رأسه»، ونحوِ قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[1] غيرُ عارية من معنى الجمع. ألا ترى أن الحال مصاحبةٌ لذي الحال؟ فقد أفادت معنى الاجتماع، ولا نعلم أحدًا يوثَق بعربيّته يذهب إلى أن الواو تفيد الترتيب. والذي يؤيّد ما قلنا أن الواو في العطف نظيرُ التثنية والجمع: إذا اختلفت الأسماء احتيج إلى الواو، وإذا اتّفقت جرت على التثنية والجمع، تقول: «جاءني زيدٌ وعمرٌو» لتعذُّر التثنية، فإذا اتّفقت قلت: «جاءني الزيدان والعمران». والواو الأصل، وإنّما زادوا على الاسم الأوّل زيادةً تدلّ على التثنية، وكان ذلك أوجز وأخصر من أن تذكر الاسمَيْن، وتعطف أحدهما على الآخر، فإذا اختلف الاسمان؛ لم تمكن التثنية، فاضطُرّوا إلى العطف بالواو. والذي يدلّ على ذلك أنّ الشاعر إذا اضطُرّ عاوَدَ الأصلَ، فقال [من الرجز]:

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالفَكِّ ... فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ[2]

وممّا يدلّ على ذلك أيضًا أنّها تستعمل في مواضعَ لا يسوغ فيها الترتيب، نحوِ قولك: «اختصم زيدٌ وعمرٌو»، و«تَقاتل بكرٌ وخالدٌ»، فالترتيب هٰهنا ممتنعٌ؟ لأن الخصام والقتال لا يكون من واحد، ولذلك لا يقع هٰهنا من حروف العطف إلاّ الواو، ولا يجوز «اختصم زيدٌ فعمرٌو»، ولا «تقاتل بكرٌ فخالدٌ»؛ لأنك إذا أتيت بالفاء، أو «ثُمَّ»، فقد اقتصرت على الاسم الأوّل؛ لأن الفاء توجب المُهْلَةَ بين الأوّل والثاني. وهذه الأفعالُ إنما تقع من الاثنين معًا، ومن ذلك قولهم: «سِيّان قيامُك وقعودُك»؛ فقولك: «سيّان» أي: مثلان؛ لأن الشيء الممثَّل والمُماثِل لا يكون من واحد؛ لأن الشيء لا يماثل نفسَه، فأما قول الشاعر [من البسيط]:

وكانَ سِيّانِ أَلّا يَسْرَحُوا نَعَمًا ... أو يَسْرَحُوه بها واغْبَرَّتِ السُّوحُ[3]

وقول الآخر [من الطويل]:

١١٢٩- فَسِيّانِ حَرْبٌ أو تَبُوءُ بِمِثْلِهِ ... وقد يَقْبَلُ الضَّيْمَ الذليلُ المُسَيَّرُ

(١) آل عمران: ١٥٤.

(٢) تقدم بالرقم ٦٧٦.

(٣) تقدم بالرقم ٣٠٩.

١١٢٩ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ٤١٢ (سوا).

اللغة والمعنى: تبوء: تجازى، تُقتل بقتيل. الضيم: الظلم والإذلال.

=

فإنّه استعمل «أوْ» هٰهنا بمعنى الواو، وهو من الشاذّ الذي لا يُقاس عليه. والذي أنّسه بذلك أنه رآها في الإباحة، نحوِ: «جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سِيرِينَ»، تُبيح مجالستَهما، فتَدرّج إلى استعمالها في مواضع الواو البتّة.

وتقول: «جمعت زيدًا وعمرًا»، و«المالُ بين زيد وعمرو»، ولا يجوز بالفاء. وإذا ثبت أنها تستعمل في مواضع لا يكون فيها إلاّ الجمع المطلق؛ امتنع استعمالها مُرتِّبةً؛ لأن ذلك يُودِي بالاشتراك، وهو على خلاف الأصل.

وممّا يدلّ أيضًا على أنها للجمع المطلق من غير ترتيب قولُك: «جاءني زيدٌ وعمرٌو بعده»، فلو كانت للترتيب، لكان قولك: «بعده» تكريرًا، ولكان إذا قلت: «جاءني زيدٌ اليومَ وعمرٌو أمسِ» متناقِضًا؛ لأن الواو قد دلّت على خلافِ ما دلّت عليه «أمس» من قِبَلِ أن الواو ترتيب الثاني بعد الأوّل، و«أمس» تدلّ على تقدّمه. ومن ذلك قوله تعالى في البقرة: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾[1]، وفي الأعراف: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾[2]، والقصّةُ واحدة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[3]، وشرعُها يُقدِّم الركوعَ على السجود. ومن ذلك قول أبي النَّجْم [من الرجز]:

١١٣٠ـ تَعِلُّهُ من جانبٍ وتُنْهِلُهْ

= لا فرق عندي أن تعلن عليّ حربًا، أو تخضع لي وتمكّنني من قتل مماثلٍ لقتيلي، وقد يقبل الذليل المسيّر أن يظلم، ولست أنا كذلك.

الإعراب: «فسيان»: الفاء: حسب ما قبلها، «سيان»: خبر مقدم مرفوع بالألف لأنه مثنّى «حرب»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة. «أو»: حرف عطف. «تبوء»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت «بمثله»: جارّ ومجرور متعلقان بـ«تبوء»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «وقد»: الواو: حرف استئناف، «قد»: حرف تقليل. «يقبل»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «الضيم»: مفعول به منصوب بالفتحة. «الذليل»: فاعل مرفوع بالضمّة. «المسير»: نعت مرفوع بالضمّة.

وجملة «فسيان حرب»: بحسب الفاء. وجملة «تبوء»: في محلّ رفع اسم معطوف على «حرب». وجملة «قد يقبل الضيم الذليل»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فسيان حرب أو تبوء» حيث استخدم «أو» بمعنى الواو، وهو من الشذوذ الذي لا يقاس عليه كما ذكر.

(١) البقرة: ٥٨.

(٢) الأعراف: ١٦١.

(٣) آل عمران: ٤٣.

١١٣٠ ـ **التخريج**: لم أقع على هذا البيت في ديوان أبي النجم الذي يتضمّن قصيدةً طويلة على هذا الروي (ص١٨٣ ـ ٢٠٠).

شرح المفردات: تعلّه: تجعله يشرب مرة ثانية. «تنهله»: تجعله يشرب أوّل مرة. =

والعَلَل لا يكون إلاَّ بعد النَّهَل. يُقال: نَهِلَ يَنْهَلُ إذا شرب أوَّلَ شَرْبة. قال الجَعْديّ [من الرمل]:

١١٣١- [فشَرِبنا غيرَ شربٍ واغلٍ] وَشَرِبْنا عَلَلاً بعدَ نَهَلْ

ومن ذلك أيضًا قول لبيد [من الكامل]:

١١٣٢- أُغْلِي السِّباءَ بكلِّ أدْكَنَ عاتِقٍ أو جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ خِتامُها

= **الإعراب**: «**تعله**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**من جانب**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. «**وتنهله**»: الواو: حرف عطف، «تنهل» فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به.
وجملة «تعلّه»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «تنهله».
والشاهد فيه قوله: «تعلّه وتنهله» حيث تعطف الواو بدون ترتيب، إذ لو كانت للترتيب لوجب القول: تنهله وتعلّه، لأن العلل لا يكون إلا بعد النَّهَل.

١١٣١ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص٨٦؛ ولسان العرب ١١/ ٧٣٢ (وغل)؛ وتاج العروس (وغل).
اللغة والمعنى: الواغل: من يشارك القوم شرابهم من غير أن يدعوه. النهل: الشربة الأولى، والعلل: تكرار الشرب.
نحن نشرب حتى نرتوي، إذ لسنا ممن يتطفّلون على القوم، فيشربون معهم خائفين من طردهم وإذلالهم.
الإعراب: «**فشربنا**»: الفاء: استئنافية، «شرب»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ«نا» الفاعلين، وهي ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**غير**»: صفة منصوبة لمفعول مطلق محذوف، بتقدير: فشربنا شربًا غير مشرب، وهي مضافة. «**شرب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**واغل**»: صفة لـ«شرب» مجرورة بالكسرة. «**وشربنا**»: الواو: حرف استئناف، «شربنا»: تعرب كسابقتها. «**عللاً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**بعد**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بالفعل «شربنا». «**نهل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة القافية.
وجملة «فشربنا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «وشربنا».
والشاهد فيه قوله: «عللاً بعد نهل» حيث أكّد ما قاله أن العلل لا يكون إلا بعد النهل.

١١٣٢ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٣١٤؛ وأسرار العربيّة ٣٠٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٠٥، ١١/ ٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٦٣٢؛ ولسان العرب ٢/ ٥٥٧ (قدح)، ١٠/ ٢٣٧، ٢٣٨ (عتق)، ١٣/ ١٥٧ (دكن)؛ والمعاني الكبير ١/ ٤٥٢؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ١٢٥؛ وأساس البلاغة (سبأ)؛ وكتاب العين ٧/ ٣١٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٤٠٢؛ ورصف المباني ص٤١١.
اللغة والمعنى: أغلي: أرفع. السِّباء: الشِّراء. الأدكن: الزّقّ الأغبر. العاتق: الخالص، وقيل: هو الذي لم يُفتَح، وقيل: هو الزّقّ الضّخم.
الإعراب: «**أغلي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدَّرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «**السباء**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**بكل**»: جارّ ومجرور متعلّقان بمحذوف=

والجونة: الخابئة المَطْليّة بالقار. وقُدحت: غُرفت، وقيل: مُزجت، وقيل: بُزلت. وفُضّ ختامها: أي كُسر طِينها. ومعلومٌ أنه لا يُقدَح إلاّ بعد فَضّ ختامها. مع أنّا نقول أنّها لو كانت الواو للترتيب؛ لكانت كالفاء، فلو كانت كالفاء؛ لوقعتْ موقعَها في الجزاء، وكان يجوز أن تقول: «إنْ تُحسِنْ إليّ واللّهُ يُجازِيك»، كما تقول: «فالله يجازيك». فلمّا لم يجز ذلك؛ دلّ على ما قلناه. فأمّا ما حكاه سيبويه، وذلك أنّه قد منع في عدّةِ مواضع من كتابه، منها في هذا الباب، قال[١]: تقول: «مررت برجلٍ وحمارٍ»، فالواو أشركت بينهما، فلم تجعل للرجل منزلةً بتقديمك إيّاه على الحمار، إذ لم تُرِد التقديم في المعنى وإنما هو شيءٌ في اللفظ، كقولك: «مررت بهما». ولهذا قال[٢]: وليس في هذا دليلٌ على أنّه بدأ شيءٌ قبل شيء.

وقال قومٌ: إنها ترتيبٌ، واستدلّوا بما رُوي عن ابن عبّاس أنه أمر بتقديم العُمْرة، فقال الصَّحابة: لِمَ تأمرنا بتقديم العمرة وقد قدّم الله الحَجَّ عليها في التنزيل؟ فدلّ إنكارهُم على ابن عبّاس أنهم فهموا الترتيب من الواو. وكذلك لمّا نُزّل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾[٣]، قال الصحابة: بِمَ نبدأ يا رسولَ الله؟ فقال: ابْدؤوا بما بدأ اللّهُ بذِكْره. فدلّ ذلك على الترتيب. ورُوي أن بعض الأعراب قام خطيبًا بين يدي النبي ﷺ، فقال في خُطْبته: «من أطاع اللّهَ ورسولَه؛ فقد رشد، ومن عصاهم؛ فقد غَوَى»[٤]. فقال النبي ﷺ: بئس خطيبُ القوم أنتَ، هلّا قلت ومن عصى اللّهَ ورسولَه. قالوا: فلو كانت الواو للجمع المطلق، لَمَا افترق الحال بين ما علّمه الرسول، عليه الصلاة والسلام، وبين ما قال.

= حال، والتقدير: أغلى السباء حال كونها في كلّ أدكن. «أدكن»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف. «عاتق»: نعت مجرور بالكسرة. «أو»: حرف عطف. «جونة»: اسم معطوف مجرور بالكسرة. «قُدِحت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «وفُضّ»: الواو حرف عطف، و«فُضّ»: فعل مضارع مبني للمجهول. «ختامها»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.
وجملة «أغلي»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قُدحت»: في محلّ جرّ نعت «جونة». وجملة «فضّ ختامها»: معطوفة في محلّ جرّ.
والشاهد فيه قوله: «قُدِحت وفُضّ ختامها» حيث لم تدلّ الواو على الترتيب؛ لأنّ فضّ الختام سابق على القدح، فإنّ ختامها يُفَضّ ثمّ يُقدَح.

(١) الكتاب ١/ ٤٣٧.
(٢) الكتاب ١/ ٤٣٨.
(٣) البقرة: ١٥٨.
(٤) ورد الحديث في تفسير الطبري ٢/ ٣٠؛ وسنن الدارقطني ٢/ ٢٥٤. وانظر: موسوعة أطراف الحديث النبويّ الشريف ١/ ٣١.

وتَعلّقوا أيضًا بما جاء في الأثَر أن سُحَيْمًا عبد بني الحَسْحاس أنشد عند عُمَرَ بن الخطّاب رضي الله عنه [من الطويل]:

عُـمَـيْـرَةَ وَدِّعْ إنْ تَـجَـهَّـزْتَ غـادِيَـا كَفَى الشَّيْبُ والإسلامُ للمَرْء ناهِيَا[١]

فقال عمر: لو كنت قدّمت «الإسلام» على «الشيب» لأجزتُك. فدلّ إنكاره على أن التأخير في اللفظ يدلّ على التأخير في المرتبة. وما ذكروه لا دلالةَ فيه قاطعةً. أمّا الآية فنقول إن إنكار الجماعة معارَضٌ بأمر ابن عبّاس، فإنّه، مع فضله، أمر بتقديم العمرة، ولو كانت الواو تُرتِّب، لَما خالف. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ﴾[٢]، فإن النبيّ، ﷺ، لم يأمر بتقديم «الصفا»؛ لأن اللفظ كان يقتضي ذلك، وإنما بيّن عليه الصلاة والسلام المرادَ لِما في الواو من الإجمال. ويدلّ على ذلك سُؤال الجماعة: بِمَ نبدأ؟ ولو كانت الواو للترتيب، لَفهموا ذلك من غير سؤال؛ لأنهم كانوا عربًا فُصحاءَ، وبلُغَتهم نُزّل القرآن، فدلّ أنّها للجمع من غير ترتيب. وأمّا ردّ النبيّ، ﷺ، على الخطيب، فما كان إلاّ لأنّ فيه تَرْكَ الأدَب بترك إفراد اسم الله بالذكر. وكذلك إنكار عمر رضي الله عنه لتَرْك تقديم الإسلام في الذكر، وإن كان لا فرق بينهما.

واعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة، واحتجّوا بأنّها قد جاءت في مواضع كذلك، منها قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّؤْيَآ﴾[٣]. قالوا: معناه: ناديناه أن يا إبراهيم، والواو زائدةٌ. ومنها قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾[٤]، تقديره: حتّى إذا جاؤوها فتحت أبوابُها، واحتجّوا أيضًا بقول الشاعر [من الكامل]:

١١٣٣ــ حَـتَّـى إذا امْـتَـلأتْ بُـطُـونُـكُـمُ ورأيـتُـمُ أبْـنَـاءَكُـمْ شَـبُّـوا
وقَـلَـبْـتُـمُ ظَـهْـرَ الـمِـجَـنِّ لَـنَـا إنَّ الـغَـدُورَ الـفَـاحِـشُ الـخَـبُّ

---

(١) تقدم بالرقم ٣٣٩.
(٢) البقرة: ١٥٨.
(٣) الصافات: ١٠٣. (٤) الزمر: ٧٣.

١١٣٣ ــ **التخريج**: البيتان للأسود بن يعفر في ديوانه ص١٩؛ وبلا نسبة في الأزهية ص٢٣٦؛ وتذكرة النحاة ص٤٥؛ والجنى الداني ص١٦٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٤، ٤٥؛ ورصف المباني ص٤٢٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٦٤٦، ٦٤٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٤٩؛ ولسان العرب ١١/ ٥٦٨ (قمل)، ١٥/ ٤٨٩ (وا)؛ ومجالس ثعلب ص٤٧؛ والمعاني الكبير ص٥٣٣؛ والمقتضب ٢/ ٨١.

اللغة: امتلأت بُطونكُم: شبعت وضخمت، وقيل: كثرت قبائلكم.

المعنى: ولما كثرت قبائلكم وانتشرتم في الأصقاع، ورأيتم أبناءكم قد كبروا وترعرعوا، وقلبتم ظهر الترس لنا محاربين، بان غدركم ولُؤْمُكم.

الإعراب: «**حتى**»: حرف ابتداء، «**إذا**»: ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بجواب الشرط. «**امتلأت**»: =

قالوا: معناه قلبتم ظهر المجنّ لنا. وأمّا أصحابنا، فلا يرون زيادة هذه الواو، ويتأوّلون جميعَ ما ذُكر وما كان مثله بأنّ أجْوبَتها محذوفةٌ لمكان العلم بها، والمراد: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾[١]، أدرك ثوابَنا ونال المنزلةَ الرفيعةَ لدينا. وكذلك قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾[٢]، تقديره: صادفوا الثواب الذي وُعدوه، ونحوُه. وكذلك قول الشاعر: حتّى إذا امتلأت بطونكم وكان كذا وكذا، تَحقّق منكم الغدرُ، واستحققتم اللَّوْم، ونحوُ ذلك ممّا يصلح أن يكون جوابًا، فاعرفه إن شاء الله.

فصل
[الفاء و«ثمَّ» و«حتّى»]

قال صاحب الكتاب: **و«الفاء»، و«ثُمَّ»، و«حَتَّى» تقتضي الترتيبَ، إلاّ أنّ الفاء توجِب وجودَ الثاني بعد الأوّل بغير مُهْلة، و«ثُمّ» توجبه بمهلة، ولذلك قال سيبويه[٣]: «مررتُ برجلَ ثمّ امرأةٍ»، فالمرورُ هٰهنا مروران، ونحوِ قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾[٤]. وقوله: ﴿وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾[٥] محمولٌ على أنّه لمّا أهلكها حُكِمَ بأنّ البأس قد جاءها، وعلى دَوامِ الاهتداء وثَباتِهِ.**

* * *

= فعل ماضٍ مبني على الفتح، وتاء التأنيث الساكنة لا محل لها من الإعراب. «بطونكم»: فاعل مرفوع بالضمّة، و«كم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «ورأيتم»: الواو عاطفة، و«رأيتم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء المتحركة في محل رفع فاعل، والميم للجماعة. «أبناءكم»: مفعول به منصوب بالفتحة، و«كم»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «شبّوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف للتفريق. «وقلبتم»: الواو زائدة، و«قلبتم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء المتحركة ضمير متصل في محل رفع فاعل، والميم للجماعة. «ظهر»: مفعول به منصوب بالفتحة. «المجنّ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لنا»: جار ومجرور متعلقان بالفعل قلبتم. «إنّ»: حرف مشبه بالفعل. «الغدور»: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة. «الفاحش»: خبر إن مرفوع بالضمة. «الخبّ»: خبر ثانٍ مرفوع بالضمة.

وجملة «إذا امتلأت...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «امتلأت»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «رأيتم»: معطوفة على سابقتها في محلّ جرّ. وجملة «شبّوا»: في محل نصب حال. وجملة «قلبتم»: جملة جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن الغدور الفاحش»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «وقلبتم ظهر المجنّ لنا» التقدير: قلبتم، والواو زائدة، والجملة جواب للشرط.

(١) الصافات: ١٠٣.
(٢) الزمر: ٧٣.
(٣) الكتاب: ١/٤٣٨.
(٤) الأعراف: ٤.
(٥) طه: ٨٢.

قال الشارح: اعلم أن هذه الحروف الثلاثة تُوافِق الواوَ من جهة، وتُفارِقها من جهة أُخرى. فأمّا جهة الموافَقة، فاشتراكُهنّ في الجمع بين شيئَيْن أو أشياءَ في الحكم، وأمّا المخالفة فمن جهة الترتيب، فالواوُ لا تُرتِّب. وهذه الثلاثةُ ترتّب، وتوجِب أن الثاني بعد الأوّل. فمن ذلك الفاء، فإنّها ترتّب بغير مهلة، يدلّ على ذلك وقوعها في الجواب، وامتناعُ الواو و«ثُمَّ» منه، فامتناعُ «ثُمَّ» منه إنّما هو لأنها ترتّب بمهلة، فعُلم بما ذكرناه أنّ الفاء موضوعة لدخول الثاني فيما دخل فيه الأوّلُ متّصِلاً.

وجملةُ الأمر أنّها تدخل الكلامَ على ثلاثة أضرب: ضربٌ تكون فيه مُتْبِعةً عاطفةً، وضربٌ تكون فيه مُتْبِعةً مجرَّدةً من معنى العطف، وضربٌ تكون فيه زائدةً دخولُها كخروجها، إلاّ أنّ المعنى الذي تختصّ به وتُنْسَب إليه هو معنى الإتباع، وما عدا ذلك فعارضٌ فيها؛ فأمّا الأوّل فنحو قولك: «مررت بزيدٍ فعمرٍو»، و«ضربتُ عمرًا فأوجعتُه»، و«دخلتُ الكوفةَ فالبصرةَ»، أخبرتَ أنّ مرورَ عمرو كان عقيبَ مرور زيد بلا مهلة.

ولذلك قال سيبويه: فالمرور مروران، يريد أن مروره بزيد غيرُ مروره بعمرو، وأنّ إيجاع زيد كان عقيب الضرب، وأنّ البصرة داخلةٌ في الدخول كالكوفة على سبيل الاتّصال. ومعنى ذلك أنّه لم يقطع سيرَه الذي دخل به الكوفةَ حتّى اتّصل بالسير الذي دخل به البصرةَ من غير فتور ولا مهلةٍ. ولهذا من المعنى[1] وقع ما قبلها علّةً وسببًا لِما بعدها، نحوَ قولك: «أعطيتُه فشكر»، و«ضربتُه فبكى»، فالإعطاءُ سبب الشكر، والضرب سبب البكاء، والمسبَّبُ يقع ثانيَ السبب وبعده متّصلاً به، فلذلك اختاروا لهذا المعنى الفاء، فاعرفه.

وأما الضرب الثاني: وهو الذي يكون الفاء فيه للإتباع دون العطف، ففي كلّ موضع يكون فيه الأوّل علّةً لوجود الآخِر، ولا يُشارِك الأوّلَ في الإعراب. وهذا نحوُ جواب الشرط، كقولك: «إن تُحْسِنْ إليّ، فاللَّهُ يجازيك»، فالفاءُ هنا للإتباع دون العطف. ألا ترى أن الشرط فعلٌ مجزومٌ، والجواب بعد الفاء جملةٌ من مبتدأ وخبر لا يسوغ فيها الجزمُ؟ وإنّما أُتي بالفاء هٰهنا توصُّلاً إلى المجازاة بالجمل المركّبة من المبتدأ والخبر، فإنّه لولا الفاءُ، لَما صحّ أن تكون جوابًا، فلمّا كانَ الإتباع لا يفارقها والعطفُ قد يفارقها، كان الإتباع أصلاً فيها.

وأما الضرب الثالث: وهو زيادتها، فاعلمْ أن الفاء قد تزاد عند جماعةٍ من النحويين المتقدّمين كأبي الحسن الأخفش وغيره، فإنّه يجيز: «زيدٌ فقائمٌ»، على معنى: «زيدٌ قائمٌ». وحكى: «زيدٌ فوجد» بـ«زَيْد وجد»، وأجاز: «زيدًا فاضرِبْ، وعمرًا فاشْكُرْ»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾[2]، أي: كَبِّرْ، وطَهِّرْ، واهجُرْ. ومن

---

(١) كذا في الطبعتين، ولعلّ الصواب: «ولهذا المعنى» بحذف «من».
(٢) المدثر: ٣ ـ ٥.

ذلك ما ذهب إليه أبو عثمان المازنيّ في قولهم: «خرجتُ فإذَا زيدٌ قائمٌ»: أنَّ الفاء زائدة. ومن ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

وقائِلَةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فَتاتَهم وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا[١]

قالوا: الفاء فيه زائدة؛ لأنه في موضع الخبر، وسيبويه[٢] لا يرى ذلك، ويتأوّل ما جاء من ذلك ممّا يردّه إلى القياس.

وأمّا «ثُمّ»، فهي كالفاء في أن الثاني بعد الأوّل، إلاّ أنّها تفيد مهلةً وتَراخيًا عن الأوّل، فلذلك لا تقع مواقعَ الفاء في الجواب، فلا تقول: «إنْ تُعْطِنِي ثمّ أنا أشكرُك»، كما تقول: «فأنا أشكرُك»؛ لأن الجزاء لا يَتراخى عن الشرط. فعلى هذا تقول: «ضربتُ زيدًا يومَ الجمعة، ثمّ عمرًا بعد شهرٍ»، و«بعث اللّهُ آدمَ ثمّ محمّدًا»، صَلّى اللّهُ عليهما وسلّم. ولا تقول مثلَ ذلك في الفاء؛ لأنّه لمّا تراخى لفظها بكثرة حروفها تراخى معناها؛ لأنّ قوّة اللفظ مؤذنةٌ بقوّة المعنى.

والكوفيون أيضًا يرون زيادةَ «ثُمّ» كزيادة الفاء والواو عندهم. قال زُهَيْر [من الطويل]:

١١٣٤ــ أراني إذا ما بِتُّ بِتُّ على هَوًى فَثُمَّ إذا أصبحتُ أصبحتُ غادِيا

(١) تقدم بالرقم ١٤٢.

(٢) الكتاب ١/ ١٣٨، ١٣٩.

١١٣٤ ــ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في الأشباه والنظائر ١/ ١١١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٠، ٤٩٢؛ والدرر ٦/ ٨٩؛ ورصف المباني ص٢٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢، ٢٨٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٥٤؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٦٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٥٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣١.

اللغة: على هوى: صاحب عشق، عاشق. الغادي: السائر في الصباح.

المعنى: تتجدّد أشواقي وميولي في كل يوم، فأبات عاشقًا، وأصبح مغادرًا إلى مكان آخر، وهكذا.

الإعراب: **«أراني»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الألف، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أوّل، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط متعلق بجوابه. **«ما»**: زائدة. **«بتُّ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«بتُّ»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **«على هوى»**: جار ومجرور متعلقان بخبر «بتّ» المحذوف. **«فثم»**: الفاء: للعطف، «ثم»: زائدة. **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. **«أصبحت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«أصبحت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. **«غاديا»**: خبر «أصبحت» منصوب بالفتحة.

جملة «أراني»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إذا ما بتّ...»: في محلّ نصب مفعول به ثان لـ«أراني». وجملة «بتّ» الأولى: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «بتّ» الثانية: لا محلّ لها من الإعراب (جواب شرط غير جازم). وجملة «إذا أصبحت...»: معطوفة على جملة «إذا بتّ» في=

وعلى ذلك تأوّلوا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ﴾[١].

* * *

قال صاحب الكتاب: **و«حتّى» الواجبُ فيها أن يكون ما يُعطَف بها جُزءًا من المعطوف عليه، إمّا أفضَلَه، كقولك: «مات الناسُ حتّى الأنبياءُ»، أو أدْوَنَه، كقولك: «قدِم الحاجُّ حتّى المُشاةُ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «حَتّى» قد تكون عاطفة تُدْخِل ما بعدها في حكم ما قبلها كالواو والفاء، وهو أحدُ أقسامها. ولها في العطف شرائطُ: أحدها أن يكون ما بعدها من جنسِ ما قبلها، وأن يكون جُزءًا له، وأن يكون فيه تحقيرٌ أو تعظيمٌ، وذلك نحوُ: «قدم الحاجّ حتى المُشاةُ»، فهذا تحقيرٌ، و«مات الناس حتّى الأنبياء»، وهذا تعظيمٌ. ولذلك قال: إمّا أفْضَلَهُ أو أدْوَنَهُ. ولو قلت: «قدم الحاجّ حتى الحِمارُ»، لم يجز؛ لأنه ليس من جنس المعطوف عليه، وكذلك لو قلت: «قدم زيدٌ حتى عمرٌو»، لم يجز؛ لأن الثاني، وإن كان من جنس الأوّل، فليس بعضًا له. وكذلك لو قلت: «رأيت القومَ حتى زيدًا»، وكان زيدٌ غير معروف بحَقارةٍ أو عِظَمٍ، لم يجز أيضًا، وإن كان بعضًا له.

واعلمْ أنّ حَتّى إنما يتحقّق العطفُ بها في حالة النصب لا غير، نحوِ قولك: «رأيت القومَ حتى زيدًا»، فالاسمُ بعد «حتى» داخلٌ في حكم ما قبلها، ولذلك تبِعه في الإعراب، فأمّا إذا قلت: «قدِم القومُ حتى زيدٌ»، فإنّه لا يتحقّق هٰهنا العطفُ لاحتمالِ أن تكون حرف ابتداء، وهو أحد وجوهها، وما بعدها مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ. وكذلك إذا خفضت ربّما يُتوهّم فيها الغايةُ، على نحو قوله: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[٢]، ولذلك لم يُمثّل الفارسيّ في العطف إلاّ بصورة النصب، فقال: نحوَ قولك: «ضربتُ القومَ حتى زيدًا»، ثمّ عضّد ذلك بالنقل؛ لئلّا يمنع المخالفُ هذه الصورةَ، فقال: وقد رواه سيبويه وأبو زيد وغيرُهما، وكذلك رواه يونسُ.

وفي الجملة «حَتّى» غيرُ راسخة القَدَم في باب العطف، ولا متمكِّنةٍ فيه؛ لأن الغرض من العطف إدخال الثاني في حكم الأوّل، وإشراكه في إعرابه إذا كان المعطوف غير المعطوف عليه، فأمّا إذا كان الثاني جزءًا من الأوّل؛ فهو داخلٌ في حكمه؛ لأن

= محلّ نصب مفعول به. وجملة «أصبحت» الأولى: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «أصبحت» الثانية: لا محلّ لها من الإعراب (جواب شرط غير جازم).

والشاهد فيه قوله: «فثم» حيث جاءت «ثم» زائدة بعد الفاء.

(١) التوبة: ١١٨.

(٢) القدر: ٥.

اللفظ يتناول الجميع من غير حرفِ إشراك. ألا ترى أنك إذا قلت: «ضربت القومَ»، شمل هذا اللفظ زيدًا وغيرَه ممّن يعقل، فلم يكن في العطف فائدةٌ سوى إرادة تفخيم وتحقير، وذلك يحصل بالخفض على الغاية.

فصل
[«أَوْ» و«إمّا» و«أَمْ»]

قال صاحب الكتاب: **و«أوْ»، و«إمّا» و«أم» ثلاثتُها لتعليق الحُكْم بأحد المذكورَيْن، إلاّ أنّ «أوْ» و«إمّا» تقعان في الخبر والأمر والاستفهام، نحوِ قولك: «جاءني زيدٌ أو عمرٌو»، و«جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو»، و«اضربْ رأسَه أو ظهرَه»، و«اضربْ إمّا رأسَه وإمّا ظهرَه»، و«أَلَقِيتَ عبدَ الله أو أخاه»، و«ألقيت إمّا عبدَ الله وإمّا أخاه».**

* * *

قال الشارح: يريد أنّ هذه الحروف الثلاثة تجتمع في أن الحكم المذكور مَسنَدٌ بها إلى أحد الاسمَيْن المذكورَيْن لا بعينه، و«أوْ»، و«إمّا» تقعان في الخبر والأمر والاستفهام. ولذلك يكون الجواب عن هذا الاستفهام «نَعَمْ»، إن كان عنده واحدٌ منهما، أو «لا» أن لم يكن، إذ المعنى: ألقيتَ أحدَهما؟ والذي يدلّ أن أصلهما أحد الشيئين، أنّه إذا لم يكن معك في الكلام دليلٌ يوجب زيادةَ معنى على هذا المعنى، لم يُحْمَل في التأويل إلاّ عليه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **و«أمْ» لا تقع إلاّ في الاستفهام إذا كانت متّصلةً، والمنقطعةُ تقع في الخبر أيضًا. تقول في الاستفهام: «أزيدٌ عندك أم عمرٌو» وفي الخبر: «إنّها لإبِلٌ أمْ شاءٌ».**

* * *

قال الشارح: وأما «أم» فتكون على ضربَيْن: متّصلةً وهي المعادِلة لهمزة الاستفهام، ومنقطعةً. فأمّا المتّصلة، فتأتي على تقدير: «أيٍّ»؛ لأنّها لتفصيلِ ما أجملتْه «أيٌّ»، وذلك أن السؤال على أربع مراتب في هذا الباب:

الأوّل: السؤال بالألف منفردةً، كقولك: أعندك شيءٌ ممّا تحتاج إليه؟ فيقول: نَعَمْ. فتقول: **ما** هو؟ فيقول: متاعٌ. فتقول: أيُّ المتاع؟ فيقول: «بَزٌّ». فتقول: أكَتّانٌ هو أم مَرْويٌّ؟ فيكون الجواب حينئذ اليقينَ. فالجوابُ مرتّبٌ على هذه المراتب المذكورة، فأشدُّها إبهامًا السؤالُ الأوّلُ: لأنه ليس فيه ادّعاءُ شيء عنده.

ثمّ الثاني: لأنّ فيه ادّعاءَ شيء عنده، إذا قلت: «ما الشيءُ الذي عندك؟».

ثمّ السؤال الثالث: وهو بـ«أيّ» وهو لتفصيلِ ما أجملتَه.

ثمّ السؤال الرابع: بالألف مع «أمْ»، وهو لتفصيلِ ما أجملتْه «أيٌّ»، فتقول: «أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟» و«أزيدًا لقيتَ أم بشرًا؟» فمعناه: أيُّهما عندك؟ وأيّهما لقيتَ؟ ولا تُعادَل أمْ هذه إلاّ بالهمزة، وينبغي أن يجتمع في «أمْ» هذه ثلاثُ شرائط حتى تكون متّصلة. أحدها: أن تُعادِل همزةَ الاستفهام، والثاني: أن يكون السائل عنده علمُ أحدهما، والثالث: أن لا يكون بعدها جملةٌ من مبتدأ وخبر، نحوُ قولك: «أزيدٌ عندك أم عمرٌو عندك»؟ فقولك بعدها: «عمرٌو عندك» يقتضي أن تكون منفصلة، ولو قلت: «أم عمرٌو»، من غير خبر، كانت متّصلة. وتقول: «أأعطيتَ زيدًا أم حرمتَه»؟ فتكون متّصلة أيضًا؛ لأن الجملة بعدها إنّما هي فعلٌ وفاعلٌ، وليست ابتداء وخبرًا.

والجواب عن هذا السؤال، إن كان قد فعل واحدًا منهما، التعيينُ؛ لأن الكلام بمنزلةِ «أيّهما»، و«أيّهم»، ولا يكون «لا»، ولا «نَعَمْ»؛ لأن المتكلّم مُدَّعٍ أن أحد الأمرَيْن قد وقع، ولا يدري أيُّ الأمرين هو، ولا يعرفه بعينه، فهو يسأل عنه مَن يعتقد أنّ عِلْمَ ذلك عنده ليُعرِّفه إيّاه عينًا. فإن كان الأمر على غير دَعْواه؛ كان الجواب: «لم أفعلْ واحدًا منهما».

وقيل لها: «متّصلةٌ» لاتّصال ما بعدها بما قبلها وكَوْنِه كلامًا واحدًا، وفي السؤال بها معادَلةٌ وتسويةٌ؛ فأمّا المعادلة فهي بين الاسمَيْن، جعلت الاسم الثاني عديلَ الأوّل في وقوع الألف على الأوّل، و«أمْ» على الثاني، ومذهبُ السائل فيهما واحدٌ. فأمّا التسوية فهي أن الاسمَيْن المسؤولَ عن تعيين أحدهما مستويان في علم السائل، أي الذي عنده في أحدهما مثلُ الذي عنده في الآخر. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا؟﴾(١)، فهذا على التقدير والتوضيح. ومثله قوله تعالى: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ﴾(٢)، فهو من الناس استفهامٌ، ومن القديم سبحانه توقيفٌ وتوبيخٌ للمشركين خرج مخرجَ الاستفهام، ولا خيرَ في واحد منهم، إنّما هو على ادّعاءهم أنّ هناك خيرًا، فقُرّعوا بهذا على هذه الطريقة، فاعلمْ.

وأمّا الضرب الثاني من ضربَيْ «أمْ»، وهي المنقطعة، فإنما قيل لها: «منقطعة»؛ لأنها انقطعت ممّا قبلها خبرًا كان أو استفهامًا، إذ كانت مقدّرة بـ«بَلْ» والهمزةِ على معنى «بَلْ أكَذَا». وذلك نحو قولك فيما كان خبرًا: «إنّ هذا لَزيدٌ أم عمرٌو»، كأنّك نظرت إلى شخص، فتوهّمتَه زيدًا، فأخبرتَ على ما توهّمتَ، ثمّ أدركك الظنُّ أنّه عمرٌو، فانصرفتَ عن الأوّل، وقلت: «أم عمرٌو» مستفهمًا على جهة الإضراب عن الأوّل. ومثلُ ذلك قول العرب: «إنّها لإبِلٌ أم شاءٌ»، أي: بل أهي شاءٌ. فقوله: «إنها لإبلٌ» إخبارٌ، وهو كلامٌ تامٌّ، وقوله: «أم شاء» استفهامٌ عن ظَنٍّ وشَكٌّ عرض له بعد الإخبار. فلا بدّ من إضمارِ

---

(١) النازعات: ٢٧. (٢) الدخان: ٣٧.

«هِيَ»؛ لأنه لا يقع بعد «أمْ» هذه إلاّ الجملةُ؛ لأنه كلامٌ مستأنَفٌ، إذ كانت «أمْ» في هذا الوجه إنما تعطف جملةً على جملة، إلاّ أنّ فيها إبطالاً للأوّل وتراجُعًا عنه من حيث كانت مقدّرةً بـ«بَلْ» والهمزةِ على ما تقدّم. فـ«بَلْ» للإضراب عن الأوّل، والهمزةُ للاستفهام عن الثاني. وليس المراد أنّها مقدّرةً بـ«بَلْ» وحدَها، ولا بالهمزة وحدها؛ لأنّ ما بعد «بَلْ» متحقّقٌ، وما بعد «أمْ» هذه مشكوكٌ فيه مظنونٌ. ولو كانت مقدّرة بالألف وحدها، لم يكن بين الأوّل والآخر عُلْقةٌ. والدليل على أنها ليست بمنزلةِ «بَلْ» مجرَّدةً من معنى الاستفهام قوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ؟﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ؟﴾[2]، إذ يصير ذلك متحققًا، تَعالى اللّهُ عن ذلك.

فصل
[الفرق بين «أو» و«أَمْ»]

قال صاحب الكتاب: **والفصل بين «أوْ»، و«أمْ» في قولك: «أزيد عندك أو عمرو؟» و«أزيد عندك أم عمرو؟» أنّك في الأوّل لا تعلم كونَ أحدهما عنده، فأنت تسأل عنه، وفي الثاني تعلم أنّ أحدهما عنده، إلاّ إنّك لا تعلمه بعينه، فأنت تُطالِبه بالتعيين.**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم الفصل بين «أوْ» و«أمْ»، وذلك أنّ «أوْ» لأحد الشيئين، فإذا قال: «أزيدٌ عندك أو عمرٌو؟» فالمراد: أأحدُ هَذَيْن عندك؟ فأنت لا تعلم كونَ أحدهما عنده، فأنت تسأله ليُخْبِرك، ولذلك يكون الجواب «لا»، إن لم يكن عنده واحدٌ منهما، أو «نَعَمْ» إذا كان عنده أحدهما. ولو قال في الجواب «زيدٌ» أو «عمرٌو»، لم يكن مُجيبًا بما يُطابِق السؤالَ صريحًا، بل حصل الجواب ضِمْنًا وتَبَعًا، لأن في التعيين قد حصل أيضًا علمُ ما سأل عنه. وأمّا «أمْ» إذا كانت متصلة، وهي المعادَلة بهمزة الاستفهام، فمعناها معنَى «أيّ». فإذا قال: «أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟» فالمراد: أيُّهما عندك؟ فأنت تدري كونَ أحدهما عنده بغير عينه، فأنت تطلب تعيينه، فيكون الجواب «زَيْدٌ»، أو «عمرٌو». ولا تقول: «نَعَمْ»، ولا «لا»؛ لأنه لا يريد السائل هذا الجوابَ على ما عنده، فقد تَبيّن أن السؤال بـ«أوْ» معناه: أأحدهما؟ وبـ«أمْ» معناه أيّهما؟ فإذا قال: «أزيدٌ عندك أو عمرٌو؟» فأجبتَ بـ«نَعَمْ»، عَلِمَ أنّ عنده أحدَهما. وإذا أراد التعيين، وضع مكانَ «أوْ» «أمْ» واستأنف بها السؤالَ، وقال: «أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟» فيكون حينئذ الجواب «زيدٌ»، أو «عمرٌو»، فاعرفه.

---

(١) الزخرف: ١٦.

(٢) الطور: ٣٩.

فصل
[معاني «أو» و«إمّا»]

قال صاحب الكتاب: ويُقال في «أَوْ» و«إمَّا» في الخبر إنّهما للشكّ، وفي الأمر إنّهما للتخيير والإباحة، فالتخييرُ كقولك: «اضربْ زيدًا أو عمرًا»، و«خُذْ إمّا هذا وإمّا ذاك»، والإباحةُ[1] كقولك: «جالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ»، و«تَعلَّمْ إمّا الفِقْهَ وإمّا النَّحْوَ».

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ الباب في «أَوْ» أن تكون لأحد الشيئين أو الأشياء في الخبر وغيره، تقول في الخبر: «زيدٌ أو عمرٌو قام» والمراد أحدهما، وتقول في الأمر: «خُذْ دينارًا أو ثوبًا»، أي: أحدَهما، ولا تجمع بينهما. ولها في ذلك معانٍ ثلاثةٌ: أحدها الشكّ، وذلك يكون في الخبر، نحوِ قولك: «ضربت زيدًا أو عمرًا»، و«جاءني زيدٌ أو عمرٌو»، تريد أنك ضربت أحدهما، وأنّ الذي جاءك أحدهما. والأكثرُ في استعمالِ «أَوْ» في الخبر أن يكون المتكلّم شاكًا لا يدري أيّهما الجائي، ولا أيّهما المضروب، والظاهرُ من السامع أن يحمل الكلامَ على شكّ المتكلّم، وقد يجوز أن يكون المتكلّم، غيرَ شاكّ، وإنما أراد تشكيك السامع بأمرٍ قصده، فأَبْهَمَ عليه، وهو عالمٌ، كقولك: «كلّمتُ أحدَ الرجلَيْن»، و«اخترتُ أحدَ الأمرَيْن»، تقول، وأنت عارفٌ به، ولا تُخْبِر. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[3]. ومنه قول لَبِيدٍ [من الطويل]:

١١٣٥ـ تَمنَّى ابْنَتايَ أنْ يَعِيشَ أبوهما وما أنا إلاّ من رَبِيعَةَ أو مُضَرْ

---

(١) في الإباحة يجوز الجمع بين الفعلين كما يجوز الاقتصار على أحدهما، نحو «خذْ إمّا هذا وإمّا ذلك»؛ أمّا في التخيير فلا يجوز الجمع بينهما، نحو: «تزوّجْ هندًا أو أختها».

(٢) الصافات: ١٤٧.

(٣) النحل: ٧٧.

١١٣٥ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٢١٣؛ والأزهيّة ص١١٧؛ والأغاني ١٥/٣٠٥؛ وأمالي المرتضى ١/١٧١، ٢/٥٥؛ وخزانة الأدب ٤/٣٤٠، ١١/٦٨، ٦٩؛ والدرر ٦/٢٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٠٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٢١٢؛ ولسان العرب ١٤/٥٤ (أوا).

اللغة: تمنّى: طلب ما كان بعيد الوقوع، أو المستحيل. ربيعة ومضر: ابنا نزار بن معد بن عدنان، وهما أبوا العرب العدنانيين. والمراد هنا، أنّه من الناس ينزل به ما ينزل بهم من المصائب.

المعنى: وما أنا إلّا من الناس أموت كما يموتون.

الإعراب: «تمنّى»: فعل ماضٍ «تمنّت»، أو مضارع «تتمنى» حذفت تاؤه. «ابنتاي»: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثنّى، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «أن»: حرف مصدري وناصب. «يعيش»: فعل مضارع منصوب، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب مفعول به. «أبوهما»: فاعل مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، «هما»: ضمير في=

وقد علم لبيد أنّه من مضر وليس من ربيعة، وإنّما أراد: من إحداهما بين القبيلتين، كأنّه أبهم عليهما. يُعزِّي ابنتَيْه في نفسه بأنّه من إحدى هاتين القبيلتين، وقد فنوا، ولا بدّ أن يصير إلى مَصيرهم. وإنما خصّ القبيلتين لعِظَمهما، ولو زاد في الإبهام؛ لكان أعظم في التعزية.

والمعنى الثاني: أن تكون للتخيير، نحوَ قولك: «خُذْ ثوبًا، أو دينارًا، أو عشرةَ دراهم»، فقد خيّرتَه أحدَهما، وكان الآخر غير مباح له؛ لأنّه لم يكن للمخاطب أن يتناول شيئًا منها قبل، بل كانا محظورَيْن عليه، ثمّ زال الحَظْرُ من أحدهما، وبقي الآخر على حظره، قال الله تعالى: ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾(١)، فأوجب أحدَ هذه الثلاثة، وزِمامُ الخِيرة بيد المكلَّف، فأيَّهما فعل؛ فقد كفَّرَ، وخرج عن العُهْدة، ولا يلزمه الجمعُ بينهما.

وأمّا الثالث: فهو الإباحة، ولفظها كلفظ التخيير، وإنّما كان الفرق بينهما أن الإباحة تكون فيما ليس أصله الحظر، نحوَ قولك: «جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سِيرِينَ»، و«البسْ خَزًّا أو كَتّانًا»، كأنّه نبّه المخاطبَ على فضل أشياءَ من المباحات، فقال: «إن كنتَ لابسًا، فالبسْ هذا الضربَ من الثياب المباحة، وإن كنتَ مُجالِسًا، فجالِسْ هذا الضربَ من الناس». فإن جالَسَ أحدَهما، فقد خرج عن العُهْدة؛ لأنّ «أو» تقتضي أحدَ الشيئين. وله مجالستُهما معًا لا لأمرٍ راجعٍ إلى اللفظ، بل لأمرٍ خارجٍ، وهو قرينةٌ انضمّت إلى اللفظ، وذلك أنّه قد علم أنه إنما رغب في مجالسة الحسن لِمَا في ذلك من النَّفْع والحَظّ، وهذا المعنى موجود في ابن سيرين.

ويجري النهيُ في ذلك هذا المجرى، نحوَ قولك للابس: «لا تلبسْ حريرًا، أو مُذهَّبًا»، المعنى: لا تلبسْ حريرًا ولا مذهَّبًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾(٢)، فهذه «أوْ» هي التي تقع في الإباحة؛ لأن النهي قد وقع على الجمع والتفريق، ولا يجوز طاعةُ الآثم على الانفراد، ولا طاعة الكفور على الانفراد، ولا جمعُهما في الطاعة، فهو هٰهنا في النهي بمنزلة الإيجاب، نحوِ: «جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرين».

= محلّ جرّ بالإضافة. «وما»: الواو: حرف استئناف، «ما»: حرف نفي. «أنا»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «إلّا»: حرف حصر. «من ربيعة»: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف للمبتدأ. «أو»: حرف عطف. «مضر»: اسم معطوف على «ربيعة» مجرور، وسكّن لضرورة الشعر.

جملة «تمنّى ابنتاي...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «أنا من ربيعة...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة.

والشاهد فيه قوله: «من ربيعة أو مضر» حيث جاءت «الواو» للإبهام على السامع.

(١) المائدة: ٨٩.

(٢) الإنسان: ٢٤.

ومجرَى «إمَّا» في الشكّ والتخيير والإباحة بمنزلةِ «أوْ»، وذلك قولك في الخبر: «جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو»، أي: أحدُهما، وكذلك وقوعُهما في التخيير، تقول: «اضربْ إمّا عمرًا وإمّا خالدًا»، فالآمرُ لا يَشُكّ، ولكنّه خيّر المأمورَ كما كان ذلك في «أوْ». ونظيرُه قوله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[1]، وقوله: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[2]. وتقول في الإباحة: «تعلّمْ إمّا الفِقهَ وإمّا النحوَ»، و«جالسْ إمّا الحسنَ وإمّا ابنَ سيرين». حالُها في ذلك كلّه كحالِ «أوْ». ولِما بينهما من المناسبة، جاءت في الشعر مُعادِلةً لـ«أوْ»، نحوَ: «ضربت إمّا زيدًا أو عمرًا»، فإن تقدّمتْ «إمّا» وتبعتْها «أوْ»، كان المعنى لـ«إمّا» دونها لتقدُّمها؛ ولذلك يُبْنَى الكلام معهما على الشكّ من أوّله بخلاف «أوْ» إذا كانت منفردةً، فاعرفه.

فصل

[الفرق في العطْف بين «أَوْ» و«إمّا»]

قال صاحب الكتاب: **وبين «أوْ»، و«إمّا» من الفصل أنّك مع «أوْ» يمضي أوّلُ كلامك على اليقين، ثمّ يعترضه الشكُّ، ومع «إمّا» كلامُك من أوّله مبنيٌّ على الشكّ.**

* * *

قال الشارح: لمّا كانت «إمّا» كـ«أوْ» في أنّهما لأحد الأمرَيْن، وبان شدّةُ تناسُبهما، أخذ في الفصل بينهما. وجملةُ ذلك أن الفصل بينهما من جهة المعنى والذات، فأمّا المعنى، فإنّك إذا قلت: «ضربتُ زيدًا، أو اضربْ زيدًا»، جاز أن تكون أخبرته بضَرْبك زيدًا، فأنت متيقّنٌ، أو أمرتَه بضَرْبه، أو أبَحْتَه، ثمّ أدركك الشكُّ بعد ما كنت على يقين، و«إما» في أوّل ذِكْرها تؤذن بأحد من أمرَيْن، فافترق حالاهما من هذا الوجه. وأمّا الفصل من جهة الذات، فإنّ «أوْ» مفردةٌ، و«إمّا» مركّبةٌ من «إنْ»، و«ما». فعلى هذا، لو سمّيت بـ«أوْ» أعربت، ولو سمّيت بـ«إمّا» حكيت كما تحكي إذا سمّيت بـ«إنّما»، و«كأنّما». والذي يدلّ على أن أصل «إمّا» «إنْ» ضُمّت إليها «ما» ولزمتْها للدلالة على المعنى، أن الشاعر لمّا اضطُرّ إلى إلغاء «ما» منها، عادت إلى أصلها، وهو «إنْ»، نحوَ قول الشاعر [من الوافر]:

١١٣٦ـ لَقَدْ كَذَبَتْك نَفْسُك فاكْذِبَنْهَا فإنْ جَزَعًا وإنْ إجمالَ صَبْرِ

---

(١) الإنسان: ٣. (٢) محمد: ٤.

١١٣٦ ـ **التخريج**: البيت لدريد بن الصمة في ديوانه ص٦٧؛ والأزهية ص٥٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٠٩، ١١٠، ١٢٤، ١١٦؛ والدرر ص١٠٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠٩؛ والمقاصد النحوية ١١/ ٨١، ٩٣، ٩٦؛ ورصف المباني ص١٠٢؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص١٢٩؛ والمقتضب ٣/ ٢٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٥.

اللغة: إجمال الصبر: هو الصبر الجميل، وهو الذي لا شكوى فيه إلى الخلق. =

فهذا على معنى: فإمّا جزعًا، وإمّا إجمالَ صبر؛ لأن الجزاء لا معنًى له هٰهنا، وليس كقولك [من البسيط]:

إنْ حَــــقًّـــــا وإنْ كَــــــذِبًـــــا[1]

ولكن على حدّ قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[2]. قال سيبويه[3]: ألا ترى أنك تُدْخِل الفاء؟ فجعل دخولَ الفاء على «إنْ» مانِعًا من كونها للجزاء. ووجهُ ذلك أنّها هٰهنا، لو كانت للجزاء، لاحتجتَ لها إلى جواب؛ لأن ما تقدّم لا يصحّ أن يسدّ مسدَّ الجواب بعد دخول الفاء؛ لأن الشرط لا يتعقّب الجزاءَ، إنما الجزاءُ هو الذي يتعقّب الشرطَ، وليس كذلك «إنْ حقًّا وإنْ كذبا»، فإنّه لا فاء فيه، فأمّا قول الآخر، وهو النَّمِر بن تَوْلَب [من المتقارب]:

١١٣٧ـ سَقَتْهُ الرَّواعِدُ من صَيِّفٍ ... وإنْ من خَرِيفٍ فلَنْ يَعْدَما

= **المعنى**: يُعَزِّي الشاعر نفسه في مقتل أخ له قائلاً: كذبتك نفسك فيما منتك به في الاستمتاع بحياة أخيك، فاكذبها في كل ما تمنيك به بعد، فإما أن تجزع لفقد أخيك، وذلك لا يجدي عليك شيئًا، وإما أن تجمل الصبر، وذلك أجدى عليك، وقيل إنّ الشاعر يخاطب امرأة، فروي البيت «فاكذبيها».

الإعراب: «لقد»: اللام: واقعة في جواب قسم مقدّر، و«قد»: حرف تحقيق. «كذبتك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بتاء التأنيث، والتاء: لا محل لها، والكاف: مفعول به محلها النصب. «نفسك»: فاعل مرفوع بالضمّة، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «فاكذبنها»: الفاء: استئنافيّة، و«اكذب»: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، والنون: لا محل لها، و«ها»: في محل نصب مفعول به. «فإن»: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف تفصيل، والأصل «إمّا». «جزعًا»: مفعول مطلق منصوب، لفعل محذوف. «وإن»: الواو: حرف عطف، «إن»: حرف تفصيل. «إجمال»: مفعول مطلق منصوب، لفعل محذوف. «صبر»: مضاف إليه مجرور.

جملة «لقد كذبتك نفسك»: جواب قسم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «اكذبنها»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فإن جزعًا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن إجمالَ صبر»: معطوفة على سابقتها لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: أن «إن» في قوله «فإن جزعًا وإن إجمال صبر» أصلها «إمّا» فحذف «ما» وأبقى «إن»، والتقدير: «فإمّا تجزع جزعًا وإمّا تجمل إجمال صبر».

(١) تقدم بالرقم ٣١٨.

(٢) محمد: ٤.

(٣) الكتاب ١/ ٢٦٧.

١١٣٧ ـ **التخريج**: البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص٣٨١؛ والأزهيّة ص٥٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٩٣ ـ ٩٥، ١٠١، ١١٠، ١١٢؛ وشرح شواهد المغني ص١٨٠؛ والكتاب ١/ ٢٦٧؛ والمعاني الكبير ص١٠٥٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٥١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٧، ٢٣٦؛ والجنى الداني ص٢١٢، ٥٣٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٥؛ والخصائص ٢/ ٤٤١؛ والدرر ٦/ ١٢٨؛ والكتاب ٣/ ١٤١؛ والمنصف ٣/ ١١٥. =

فقد حمله سيبويه(١) على إرادةِ «إمَّا» أيضًا، و«إنْ» فيه محذوفةٌ من «إمَّا»، يريد: وإمّا من خريف. ولا يجوز طرحُ «ما» من «إمَّا» إلاّ في ضرورة. وقدر ذلك أبو العبّاس المبرّد من الغلط، فقال: «ما» لا يجوز إلغاؤُها إلاّ في غايةٍ من الضرورة. ولا يجوز أن يُحْمَل الكلام على الضرورة ما وُجد عنه مندوحةٌ، مع أنّ «إمّا» يلزمها أن تكون مكرّرةً، وهٰهنا جاءت مرّةً واحدةً. قال أبو العبّاس: لو قلت: «ضربتُ إمّا زيدًا»، لم يجز؛ لأن المعنى: إمّا هذا، وإمّا هذا. وصحّةُ مَحْمَله على ما ذهب إليه الأصمعيُّ أنّها «إن» الجزائيّة. والمراد: وإن سقتْه من خريف، فلن يعدم الرِّيَّ، ولم يحتج إلى ذكرِ «سقته» مرّةً ثانيةً؛ لقوله: «سقته الرواعد من صيّف»، كأنه اكتفى بذكره مرّةً واحدةً. ولا يبعد ما قاله سيبويه، وإن كان الأوّل أظهرَ، فيكون اكتفى بـ«إمَّا» مرّةً واحدةً، وحذف بعضها، كأنّه حملها على «أوْ» ضرورةً، وتكون الفاء عاطفةً جملة على جملة، وعلى القول الأوّل جوابَ الشرط. ونظيرُ استعماله «إمَّا» هنا من غير تكرير قولُ الفرزدق [من الطويل]:

١١٣٨ـ تُهاضُ بدارٍ قد تَقادم عَهْدُها وإمّا بأمْواتٍ ألَمَّ خَيالُها

* * *

= اللغة: الرواعد: السحب التي تكون مصحوبة بالرعد. الصيّف: مطر يهطل صيفًا.
المعنى: يتحدّث عن وعل ذكره في أبيات سابقة، فقد هطلت الأمطار في الصيف فشرب منها وارتوى، ولن يعدم الماء في فصل الخريف كذلك.
الإعراب: «سقته»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة، والتاء: للتأنيث، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «الرواعد»: فاعل مرفوع بالضمّة. «من صيف»: جار ومجرور متعلّقان بـ«سقته». «وإن»: الواو: للعطف، «إن»: حرف تفصيل، أصلها «إمّا». «من خريف»: جار ومجرور متعلّقان بـ«سقته». «فلن»: الفاء: للاستئناف، «لن»: حرف نصب ونفي. «يعدما»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والألف: للإطلاق.
جملة «سقته»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعدما»: استئنافية أيضًا، أو تعليلية لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «وإن من» حيث حذف «ما» في الشطر الثاني، وكان قد حذف «إما» من الشطر الأول. «وإما»: تتكرّر، والحذف ضرورة. والصواب قوله: «سقته الرواعد إمّا من صيف وإما من خريف».

(١) الكتاب ١/ ٢٦٧.

١١٣٨ ـ التخريج: البيت لذي الرمة في ملحق ديوانه ص١٩٠٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٤٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٠؛ وللفرزدق في ديوانه ٢/ ٧١؛ والمنصف ٣/ ١١٥؛ ولذي الرمة أو للفرزدق في خزانة الأدب ١١/ ٧٦، ٧٨؛ والدرر ٦/ ١٢٤؛ وبلا نسبة في الأزهية ص١٤٢؛ والجنى الداني ص٥٣٣؛ ورصف المباني ص١٠٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٦؛ والمقرب ١/ ١٣٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٥.
اللغة: تهاض بدار: تنكسر بها قليلاً. تقادم عهدها: بعد زمن معرفتها أو بنائها. ألم خيالها: طاف.
المعنى: فإما أن ينزل خيالي بدار الأحبة التي هجرت منذ زمن بعيد، وإما أن يستعرض أشخاصًا أحبهم قد ماتوا، فتبقى روحي حزينة منكسرة.
=

قال صاحب الكتاب: **ولم يعُدَّ الشيخ أبو عليّ الفارسيُّ «إمَّا» في حروف العطف؛ لدخول العاطف عليها، ووقوعِها قبل المعطوف عليه.**

* * *

قال الشارح: قد كنّا ذكرنا أن أبا عليّ لم يعدّ «إمَّا» في حروف العطف، وذلك لأمرَيْن: أحدهما أنها مكرّرةٌ، فلا تخلو العاطفة من أن تكون الأُولى أو الثانية، فلا يجوز أن تكون الأُولى؛ لأنها تُدْخِل الاسمَ الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها وليس قبلها ما تعطفه عليه. ولا تكون الثانية هي العاطفة؛ لدخول واو العطف عليها، وحرفُ العطف لا يدخل على مثله. قال ابن السرّاج: ليس «إمَّا» بحرف عطف؛ لأن حروف العطف لا يدخل بعضُها على بعض، فإن وجدت شيئًا من ذلك في كلامهم، فقد خرج أحدهما من أن يكون حرف عطف، نحوَ قولك: «ما قام زيدٌ لا عمرٌو»، فـ«لا» في هذه المسألة ليست عاطفة، إنّما هي نافية. ونحن نجد «إمَّا» هذه لا يُفارِقها حرفُ العطف، فقد خالفتْ ما عليها حروفُ العطف.

والثاني من الأمرَيْن ابتداؤك بها من نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾[1]. وذلك أنّ موضع «أنْ» في كلا الموضعين رفعٌ بالابتداء، والتقديرُ: إمّا العذابُ شأنُك أو أمرُك، وإمّا اتّخاذُ الحسن. وحكى سيبويه[2]: «إمّا أن يقوم وإمّا أن لا يقوم»، فموضعُ «أنْ» فيها رفعٌ، ومثلُ ذلك أجازه سيبويه في البيت الذي أنشده، وهو [من الوافر]:

لقد كَذَبَتْك نفسُك فاكْذِبَنْها ... فإنْ جَزَعًا وإنْ إجمالَ صَبْرِ[3]

قال[4]: ولو رفعت، فقلت: «فإنْ جَزَعٌ، وإن إجمالُ صبر»، لكان جائزًا، كأنك

= **الإعراب: «تهاض»:** فعل مضارع مبنيّ للمجهول مرفوع بالضمّة، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: (هي) يعود إلى نفس الشاعر التي ذكرها قبلاً. **«بدار»:** جار ومجرور متعلّقان بـ«تهاض». **«قد تقادم»:** «قد»: حرف تحقيق وتقريب، «تقادم»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«عهدها»:** فاعل مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«وإما»:** الواو: للعطف، «إما»: حرف تفصيل. **«بأموات»:** جار ومجرور متعلّقان بـ«ألمّ». **«ألمّ»:** فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«خيالها»:** فاعل مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «تهاض بدار»: في محل جرّ صفة لـ«نفس» في البيت السابق. وجملة «تقادم»: في محل جرّ صفة لـ«دار». وجملة «ألمّ»: في محلّ جرّ صفة لـ«أموات».

والشاهد فيه قوله: «تهاض بدار... وإمّا ألمّ» حيث حذف «إمّا» الأولى، لدلالة الثانية عليها، والتقدير: «إمّا تهاض بدار، وإمّا تلمّ بأموات».

(١) الكهف: ٨٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٣١، وفيه: «إمّا أن تفعل وإما أنْ لا تفعل».

(٣) تقدم بالرقم ١١٣٦.

(٤) الكتاب ١/ ٢٦٧.

قلت: «فإمَّا أمري جزعٌ وإمّا إجمالُ صبر». وإذا جاز الابتداء بها لم تكن عاطفة؛ لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردًا على مفرد، أو جملةً على جملة، فكلا الأمرين لا يُبْتدأ به.

وقوله: «لدخول العاطف»، يريد لدخول الواو على «إمّا» الثانية.

وقوله: «لوقوعها قبل المعطوف عليه» يريد أن الأُولى لا تكون عاطفة لوقوعها أوّلاً قبل ما عُطف عليه، وحرف العطف لا يتقدّم على ما عُطف عليه. ولا تكون الثانية عاطفة للزوم حرف العطف، وهو الواو لها، وحرفُ العطف لا يدخل على مثله.

فصل
[«لا» و«بلْ» و«لكنْ»]

قال صاحب الكتاب: **وَ«لا»، وَ«بَلْ»، و«لٰكِنْ» أخواتٌ في أنّ المعطوف بها مخالفٌ للمعطوف عليه، فـ«لا» تنفي ما وجب للأوّل، كقولك: «جاءني زيدٌ ولا عمرٌو»، «وبَلْ» للإضراب عن الأوّل منفيًا أو مُوجَبًا، كقولك: «جاءني زيدٌ بل عمرٌو»، و«ما جاءني بكرٌ بل خالدٌ»، و«لٰكِنْ» إذا عُطف بها مفردٌ على مثله، كانت للاستدراك بعد النفي خاصّةً، كقولك: «ما رأيتُ زيدًا لكن عمرًا»، وأمّا في عطف الجملتين، فنظيرةُ «بَلْ»، تقول: «جاءني زيدٌ لكن عمرٌو لم يجيءْ»، و«ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو قد جاء».**

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه الأحرف الثلاثة متواخيةٌ لتقارب معانيها من حيث كان ما بعدها مخُالِفًا لِما قبلها على ما سيوضَح، وليس في حروف العطف ما يُشارِكُ ما بعده ما قبله في المعنى، إلاّ الواو، والفاء، و«ثُمّ»، و«حَتّى»، فأمّا «لا» فتُخْرِج الثاني ممّا دخل فيه الأوّلُ. وذلك قولك: «ضربت زيدًا لا عمرًا»، و«مررت برجلٍ لا امرأةٍ»، و«جاءني زيدٌ لا عمرٌو». ولا تقع بعد نفيٍ، فلا تقول: «ما قام زيدٌ لا عمرٌو»؛ لأنّها لإخراج الثاني ممّا دخل فيه الأوّلُ، والأوّلُ لم يدخل في شيء، فإذا قلت: «هذا زيدٌ لا عمرٌو»، فقد حقّقت الأوّلَ، وأبطلت الثاني، كما قال الثَّقَفيّ [من البسيط]:

١١٣٩ - هٰذِي المَفاخِرُ لا قَعْبانِ من لَبَنٍ شِيبَا بِماءٍ فعادَا بَعْدُ أبْوالَا

١١٣٩ - **التخريج**: البيت لأبي الصلت الثقفي والد أميّة في الشعر والشعراء ص٤٦٩؛ والعقد الفريد ٢/ ٢٣؛ ولأميّة بن أبي الصلت في ديوانه ص٥٢؛ وللنابغة الجعدي في ديوانه ص١١٢.

اللغة والمعنى: القعب: القدح الضخم. شيبا: خولطا، مُزجا.

يشير إلى أفعال الفرسان، فيقول: بمثل هذه نفخر، ولا نفخر بأكواب من اللبن الممزوج بالماء، هذه تبقى، وتلك تتحول إلى بولٍ فيما بعد.

واعلم أنها إذا خَلَتْ من واوٍ داخلةٍ عليها، كانت عاطفةً نافيةً، كقولك: «جاء زيدٌ لا عمرٌو». فإذا دخلت عليها الواو نحوَ قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾[(١)]، وقوله سبحانه: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾[(٢)]، تجرّدت للنفي، واستبدّت الواوُ بالعطف، لأنّها مشتركةٌ تارةً تكون نفيًا وتارةً مؤكّدةً للنفي. ووجهُ الحاجة إلى تأكيد النفي أنّها قد تُوقِع إبهامًا بدخولها لِمَا سبق إلى النفس في قولك: «ما جاء زيدٌ وعمرٌو» من غير ذكرِ «لا». وذلك أنّك دللت بها حين دخلتِ الكلامَ على انتفاء المجيء منهما على كلّ حال مصطحبَيْن ومفترقَيْن. ومع عدمها كان الكلام يُوهِم أن المجيء انتفى عنهما مصطحبين، فإنّه يجوز أن يكون مجيئهما وقع على غير حال الاجتماع، فالواوُ مستبِدّةٌ بالعطف؛ لأنه لا يجوز دخول حرف العطف على مثله، إذ من المحال عطفُ العاطف.

فإن قيل: فهل يجوز العطف بـ«لَيْسَ» لِما فيها من النفي كما جاز بـ«لا»، فتقولَ: «ضربت زيدًا ليس عمرًا»؟ قيل: لا يجوز ذلك على العطف، لأنها فعلٌ، وإنّما يُعْطَف بالحروف.

فإن قيل: فهل يجوز بـ«ما»؛ لأنّها حرفٌ؟ قيل: لا يجوز ذلك بالإجماع، فلا تقول: «ضربت زيدًا ما عمرًا»؛ لأنّ «ما» لها صدرُ الكلام، إذ كان يُستأنف بها النفيُ كما يُستأنف بالهمزة الاستفهامُ، فلم يُعْطَف بها؛ لأنّ لها صدر الكلام كالاستفهام. وحرفُ العطف لا يقع إلاّ تابعًا لشيء قبله، فلذلك من المعنى لم يجز أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، كما لم يجز ذلك في الاستفهام.

وأمّا «بَلْ»، فللإضراب عن الأوّل وإثباتِ الحكم للثاني، سواءٌ كان ذلك الحكم إيجابًا أو سَلْبًا، تقول في الإيجاب: «قام زيدٌ بل عمرٌو»، وتقول في النفي: «ما قام زيدٌ بل عمرٌو»، كأنّك أردت الإخبار عن عمرو، فغلطتَ، وسبق لسانُك إلى ذكر «زيد»،

= **الإعراب: «هذي»**: اسم إشارة مبني في محلّ رفع مبتدأ. **«المفاخر»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«لا»**: حرف نفي وعطف. **«قعبان»**: اسم معطوف على «المفاخر» مرفوع بالألف لأنه مثنى. **«من لبن»**: جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة للقعبين. **«شيبا»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والألف: ضمير متصل مبني في محلّ رفع نائب فاعل. **«بماء»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. **«فعادا»**: الفاء: حرف عطف، «عادا»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والألف: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسمها. **«بعد»**: ظرف مكان مبني على الضم في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بحال مقدمة من «أبوالاً». **«أبوالا»**: خبر «عاد» منصوب بالفتحة.

وجملة «هذي المفاخر»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «شيبا»: في محلّ رفع صفة لـ«قعبان». وجملة «فعادا بعد أبوالا»: معطوفة على سابقتها في محلّ رفع.

والشاهد فيه قوله: «لا قعبان» حيث عطف بـ«لا»، وقد حققت الأول وأبطلت الثاني.

(١) الطارق: ١٠.

(٢) الشعراء: ١٠٠.

فأتيت بـ«بَلْ» مُضرِبًا عن زيد، ومُثبِتًا ذلك الحكم لعمرو. قال أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد: إذا قلت: «ما رأيتُ زيدًا بل عمرًا»، فالتقدير: بل ما رأيت عمرًا، لأنّك أضربت عن موجب إلى موجب. وكذلك تُضرِب عن منفيّ إلى منفيّ.

وتحقيقُ ذلك أن الإضراب تارةً يكون عن المُحدَّث عنه، فتأتي بعد «بَلْ» بمحدّث عنه، نحوَ: «ضربتُ زيدًا بل عمرًا»، و«ما ضربت زيدًا بل عمرًا»، وتارةً عن الحديث، فتأتي بعد «بَلْ» بالحديث المقصود إليه، نحوَ: «ضربت زيدًا بل أكرمتُه»، كأنّك أردت أن تقول: «أكرمت زيدًا»، فسبق لسانُك إلى «ضربت»، فأضربتَ عنه إلى المقصود، وهو «أكرمته». وتارةً تُضرِب عن الجميع، وتأتي بعد «بَلْ» بالمقصود من الحديث، والمُحدَّث عنه، وذلك نحوُ: «ضربتُ زيدًا بل أكرمتُ خالدًا»، كأنك أردت من الأوّل أن تقول: «أكرمت خالدًا»، فسبق لسانك إلى غيره، فأضربتَ عنه بـ«بَلْ»، وأتيتَ بعدها بالمقصود.

هذا هو القياس. وقولُ النحويين: إنك تُضرِب بعد النفي إلى الإيجاب، فإنما ذلك بالحمل على «لٰكِنْ»، لا على ما تقتضيه حقيقةُ اللفظ، ومن قال من النحويين أنّ «بَلْ» يُستدرك بها بعد النفي كـ«لٰكِنْ»، واقتصر على ذلك، فالاستعمالُ يشهد بخلافه.

واعلم أنّ الإضراب له معنيان: أحدهما إبطالُ الأوّل والرجوع عنه، إمّا لغلطٍ أو نِسْيانٍ على ما ذكرنا، والآخر: إبطالُه لانتهاءِ مدّةِ ذلك الحكم، وعلى ذلك يأتي في الكتابِ العزيز نحوَ قوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾[1]، ثمّ قال: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾[2]، كأنّه انتهتْ هذه القصّةُ الأولى، فأخذ في قصّة أُخرى، ولم يُرِد أن الأوّل لم يكن. وكذلك قوله: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[3]، وهو كثير في القرآن والشعر. وذلك أن الشاعر إذا استعمل «بَلْ» في شعر، نحوِ قوله [من الرجز]:

بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ[4]

ونحو [من الرجز]:

١١٤٠ــ بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الفِجاجِ قَتَمُهْ

---

(١) الشعراء: ١٦٥.

(٢) الشعراء: ١١٦.

(٣) يوسف: ١٨، ٨٣.

(٤) تقدم بالرقم ٣٤٤.

١١٤٠ ــ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٥٠؛ والدرر ١/ ١١٤، ٤/ ١٩٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٣٧٦، ٤٣١، ٤٤٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٧؛ ولسان العرب ١١/ ٦٥٤ (ندل)، ١٢/ ١١١ (جهرم)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٣٣٥؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٥٢٩؛ ورصف المباني ص١٥٦؛ وشرح ابن عقيل ص٣٧٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٧٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٦. =

فإنّه لا يريد أنّ ما تقدّم من قوله باطلٌ، وإنما يريد أن ذلك الكلام انتهى، وأخذ في غيره، كما يذكر الشاعر معانِيَ كثيرةً، ثمّ يقول: فعُدْ عن ذا، ودَعْ ذا، وخُذْ في حديثٍ غيره، فاعرفه.

وأمّا «لٰكِنْ»، فحرفُ عطف أيضًا، ومعناه الاستدراك، وإنما تعطف عندهم بعد النفي، كقولك: «ما جاء زيدٌ لكن عمرٌو»، و«ما رأيت بكرًا لكن بشرًا»، و«ما مررت بمحمّدٍ لكن عبدِ الله»، فتُوجِب بها بعد النفي. ولا يجوز: «جاءني زيدٌ لكن عمرٌو»؛ لأنّه يجب أن الثاني فيها على خلاف معنى الأوّل من غير إضراب عن الأوّل، فإذا قلت: «جاءني زيدٌ»، فهو إيجابٌ، فإذا وصلته، فقلت: «لكن عمرٌو»، صار إيجابًا أيضًا، وفسد الكلامُ، ولكن تقول في مثل هذا: «جاءني زيد لكن عمرٌو لم يأتِ» حتّى يصير ما بعدها نفيًا، والذي قبلها إيجابًا لتحقيق الاستدراك.

ولو قلت في هذا: «لكن لم يقم زيدٌ»، أو «لكن ما قام عمرٌو»، لأدَّيْتَ المعنى، لكن الاستعمال له يقِلّ لتَنافُره، لأن الأوّل عطف جملة على جملة في صورة عطف مفرد على مفرد؛ لأن الاسم الذي بعدها يلي الاسمَ الذي قبلها. ولو قلت: «تكلّم زيدٌ لكنْ عمرٌو سكت» جاز، لمخالفة الثاني الأوّلَ في المعنى، فجرى مجرى النفي بعد الإثبات. وذلك أنّ «لٰكِنْ» إنّما تُستعمل إذا قدّر المتكلّمُ أن المخاطب يعتقد دخولَ ما بعد «لٰكِنْ» في الخبر الذي قبلها، إمّا لكونه تَبَعًا له، وإمّا لمخالَطةِ موجبِ ذلك، فتقول: «ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو»، فتُخرِج الشكَّ من قبل المخاطبِ إذ جاز أن يعتقد أن عمرًا لم يأتِ مع ذلك، فإذا لم يكن بين «عمرو» وبين «زيد» عُلْقَةٌ تجوِّز المشاركةَ؛ لم يجز استعمالُ «لٰكِنْ»؛ لأن الاستدراك إنّما يقع فيما يُتوهّم أنّه داخلٌ في الخبر، فيستدرك المتكلّمُ إخراجَ المستدرَك منه.

فإن قيل: فلِمَ لا يجوز: «جاءني زيد لكن عمرٌو» على معنى النفي؟ قيل: لأن النفي لا يكون إلاّ بعلامةِ حرف النفي، وليس الإيجابُ كذلك، فاستغنيت في الإيجاب

= اللغة والمعنى: الفجاج: ج الفج، وهو الطريق الواسعة بين جبلين. القتم: الغبار.
يقول: ربّ بلد يملأ الغبار طرقه، لا يشتري منه كتّان ولا بسط.
الإعراب: «**بل**»: حرف عطف وإضراب. «**بلد**»: اسم مجرور لفظًا بـ«ربّ» المحذوفة مرفوع محلّا على أنّه مبتدأ. «**ملء**»: نعت «بلد» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «**الفجاج**»: مضاف إليه مجرور. «**قتمه**»: مبتدأ مؤخّر ثانٍ مرفوع، وهو مضاف، والهاء: في محلّ جرّ بالإضافة.
وجملة «بل بلدٍ...» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافيّة. وجملة «قتمه كثير» الاسميّة: في محلّ نعت «بلد».
والشاهد فيه قوله: «بل بلدٍ» حيث لم يرد الإضراب عمّا قبله، بل للإعلام بانتهائه وبدء كلام غيره.

عن الحرف، ولم تستغنِ في النفي عن الحرف لِما بيّنّا، وقياسُه كقياسِ «زيدٌ في الدار»، و«ما زيدٌ في الدار»، فهو في النفي بحرف، وفي الإيجاب بغير حرف.

واعلم أنّ «لٰكِنْ» قد وردت في الاستعمال على ثلاثةِ أضرب:

تكون للعطف والاستدراك، وذلك إذا لم تدخل عليها الواو، وكانت بعد نفي، فعطفتْ مفردًا على مثله.

ولمجرَّد الاستدراك، وذلك إذا دخلت عليها الواو.

وتكون حرف ابتداء يُستأنف بعدها الكلام، نحوَ «إنَّما»، و«كأنَّما»، و«لَيْتَما»، وذلك إذا دخلت على الجملة.

وكان يونس فيما حكاه عنه أبو عمرو يذهب إلى أنّ «لكن» إذا خُفّفت كانت بمنزلةِ «إنَّ»، و«أنَّ». وكأنّهما إذا خُفّفا لم يخرجا عمّا كانا عليه قبل التخفيف، فكذلك تكون «لكن» إذا خُفّفت، فإذا قال: «ما جاءني زيدٌ لكن عمروٌ»، كان الاسم مرتفعًا بـ«لكن»، والخبر مضمرٌ. وإذا قال: «ما ضربت زيدًا لكنْ عمرًا»، كان في «لكن» ضميرُ القصّة، وانتصب «زيدٌ» بفعل مضمر. وإذا قال: «ما مررت برجل صالح لكن طالح»؛ فـ«طالح» مجرورٌ بباء محذوفة، والتقدير: لكن الأمرُ مررت بطالح. كأنّه لمّا رأى لفظَ «لكن» المخفّفةِ موافقَ لفظِ الثقيلة، ومعناهما واحدٌ في الاستدراك، جعلها منها، وقاسها في أخواتها من نحو «أنَّ»، و«كَأنَّ» إذا خُفّفتا. وفيه بُعْدٌ، لاحتياجه في ذلك إلى إضمار الشأن والحديث، والقولِ: إنها محذوفة منها، وليس الباب في الحروف ذلك، لأنّه قبيلٌ من التصرّف، والحقُّ أنّها أصلٌ برأسه، فإنّ الشيئَيْن قد يتقاربان في اللفظ والمعنى، وليس أحدهما من الآخر، كقولنا: «سَبِطٌ»، و«سِبَطْرٌ»، و«لُؤْلُؤٌ»، وَ«لأآلٌ»، و«دَمِثٌ»، و«دِمَثْرٌ».

وقول صاحب الكتاب: «"لكن" إذا عُطف بها على مفرد كانت للاستدراك»، فهو ظاهر على ما تقدّم.

وقوله: و«أمّا في عطف الجملتَيْن فنظيرةُ "بَلْ"»، فالمراد أنها إذا عطفت بها مفردًا على مفرد، كان معناها الاستدراك، وكانت مخالفةً لـ«بَلْ»؛ لأنّ «بَلْ» يعطف بها بعد الإيجاب والنفي، و«لٰكِنْ» لا يعطف بها إلّا[1] بعد النفي على ما تقدّم. وإذا عطف بها جملةٌ تامّةٌ على جملة تامّة؛ كانت نظيرةَ «بل» في كونها لا[2] يعطف بها إلاّ بعد النفي والإثبات كـ«بَلْ»، وليس المراد أنّهما في المعنى واحدٌ، إذ الفرق بينهما ظاهرٌ. وذلك أنّ

(١) سقطت هذه الكلمة من الطبعتين.

(٢) سقطت هذه الكلمة من الطبعتين.

«لٰكِنْ» لا بدّ فيها من نفي وإثباتٍ. إن كان قبلها نفيٌ، كان ما بعدها مُثْبَتًا، وإن كان قبلها إيجابٌ، كان ما بعدها منفيًا. وهذا الحكم لا يُراعَى في «بَلْ»؛ لأنّه رجوعٌ عن الأوّل حتى يصير بمنزلةِ ما لم يكن، وما لم يُخْبَر عنه بنفي ولا إثباتٍ، فالعطفُ بـ«بَلْ» فيه إخبارٌ واحدٌ، وهو بما بعدها لا غيرُ، وما قبلها مُضْرَبٌ عنه. والعطفُ بـ«لٰكِنْ» فيها إخباران: بما قبلها ـ وهو نفيٌ ـ وبما بعدها وهو إيجابٌ، فاعرفه.

ومن أصناف الحرف

حروفُ النفْيِ

فصل
[تَعْدادُها]

قال صاحب الكتاب: وهي «ما»، وَ«لا»، و«لَمْ»، و«لَمَّا»، و«لَنْ»، و«إنْ». فـ«ما» لنفي الحال في قولك: «ما يفعل»، و«ما زيدٌ منطلقٌ أو منطلقًا» على اللغتين[1]، ولنفي الماضي المقرَّب من الحال في قولك: «ما فَعَلَ». قال سيبويه[2]: أمّا «ما» فهي نفيٌ لقول القائل: «هو يفعل» إذا كان في فعلِ حال، وإذا قال: «لَقَدْ فَعَلَ»، فإنّ نَفْيَه: «ما فَعَلَ»، فكأنّه قيل: «واللّهِ ما فعل».

* * *

قال الشارح: اعلم أن النفي إنما يكون على حسب الإيجاب؛ لأنه إكذابٌ له، فينبغي أن يكون على وَفْق لفظه لا فرقَ بينهما، إلّا أنّ أحدهما نفيٌ، والآخر إيجابٌ.

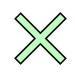
وحروف النفي ستّةٌ: «ما»، و«لا»، و«لَمْ»، و«لَمّا»، و«لَنْ»، و«إنْ». فأمّا «ما» فإنّها تنفي ما في الحال، فإذا قيل: «هو يفعل» وتريد الحال، فجوابُه ونفيُه «ما يفعل»، وكذلك إذا قرّبه وقال: «لقد فعل»، فجوابُه ونفيُه: «ما فعل»؛ لأن قوله: «لقد فعل» جوابُ قَسَم، فإذا أبطلته وأقسمتَ، قلت: «ما فعل»؛ لأنّ «ما» يُتلقّى بها القسم في النفي، وتقديره: «واللّهِ ما فعل».

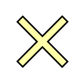
فإن قيل: فهلّا كان جوابه: «لا يفعل»، لأنّ «لا» ممّا يُتلقّى به القسمُ أيضًا في النفي؟ قيل: «لا» حرفٌ موضوعٌ لنفي المستقبل، فلا يُنْفَى بها فعلُ الحال. وتقول أيضًا: «ما زيدٌ منطلقٌ»، فيكون جوابًا ونفيًا لقولهم: «زيدٌ منطلقٌ»، إذا أُريد به الحال. وإن شئت أعملت على لغة أهل الحجاز، فقلت: «ما زيدٌ منطلقًا». وقد تقدّم الكلام على إعمالِ «ما».

---

(١) أي: على اللغة الحجازية وفيها تعمل «ما» عمل «ليس» في رفع المبتدأ ونصب الخبر، وعلى اللغة التميميّة التي لا تُعمل «ما».

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢١.





وقد تكون نَهْيًا فتجزم الأفعالَ نحوَ قولك: «لا ينطلقْ بكرٌ، ولا يخرجْ عمرٌو». قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾[1] وقال: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[2] ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾[3]، وهو كثيرٌ جدًّا.

وقوله: «ولنفي الأمر»، يريد النهي؛ لأنّه بإزاء الأمر في قولك: «لِينطلقْ بكرٌ، وليخرجْ عمرٌو». وذلك أنّ النهي عكسُ الأمر وضِدُّه.

وقد تكون دعاءً في نحو قولك: «لا رعاك اللّهُ»، و«لا قام زيدٌ ولا قعد»، يريد الدعاء عليه، وهو مَجازٌ من قبل وضعِ الماضي موضعَ المضارع، وحقُّ هذا الكلام أن تكون نفيًا لقيامه وقعوده.

وتكون زائدة مؤكّدة كما كانت «ما» كذلك. قال الله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾[4]، إنّما هو: أُقسِمُ، وقوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾[5] إنّما هو: أقسمُ. والذي يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[6]. وكذلك قال المفسّرون في قوله: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[7]، إنّما هو أقسمُ، والجواب: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ﴾[8].

فإن قيل: الزيادة إنما تقع في أثناء الكلام وأواخره ولا تقع أوّلاً، قيل القرآن كلُّه جملةٌ واحدةٌ كالسورة الواحدة، فاعرفه.

فصل
[«لَمْ» و«لَمّا»]

قال صاحب الكتاب: و«لَمْ»، و«لَمّا» لقلبِ معنى المضارع إلى الماضي ونفيِه، إلاّ أنّ بينهما فرقًا، وهو أنّ «لم يفعلْ» نفيُ «فَعَلَ». و«لمّا يفعلْ» نفيُ «قَدْ فَعَلَ». وهي «لَمْ» ضُمَّتْ إليها «ما»، فازدادتْ في معناها أن تضمّنتْ معنَى التوقّع والانتظار، واستطال زمانَ فعلها، ألا ترى أنّك تقول: «نَدِمَ ولم ينفعه النَّدَمُ»، أي عقبَ ندمه، وإذا قلتَه بـ«لَمّا»، كان على معنى أن لم ينفعه إلى وقته؟ ويُسْكَت عليها دون أُختها في قولك: «خرجتُ ولمّا» أي: ولمّا تخرجْ، كما يسكت على «قَدْ» في [من الكامل]:

كَـــــــأنْ قَــــــــدِ[9]

* * *

(١) الإسراء: ٣٧.
(٢) الإنسان: ٢٤.
(٣) القلم: ١٠.
(٤) المعارج: ٤٠.
(٥) الواقعة: ٧٥.
(٦) الواقعة: ٧٦.
(٧) القيامة: ١.
(٨) القيامة: ١٧.
(٩) تقدم بالرقم ١٠٦٤.

قال الشارح: اعلم أنّ «لَمْ» و«لَمَّا» أُختان، لأنهما لنفي الماضي؛ ولذلك ذكرهما معًا. فأمّا «لَمْ»، فقال سيبويه[١]: هو لنفيِ «فَعَلَ»، يريد أنه موضوع لنفي الماضي، فإذا قال القائل: «قام زيدٌ»، كان نفيُه: «لم يقم». وهو يدخل على لفظ المضارع، ومعناه الماضي. قال بعضهم: إنّ «لَم» دخلت على لفظ الماضي، ونقلته إلى المضارع ليصحّ عملُها فيه. وقال آخرون دخلت على لفظ المضارع، ونقلت معناه إلى الماضي. وهو الأظهرُ؛ لأن الغالب في الحروف تغيير المعاني لا الألفاظِ نفسها، فقالوا: قلبتْ معناه إلى الماضي منفيًا، ولذلك يصحّ اقتران الزمان الماضي به، فتقول: «لم يقم زيدٌ أمس»، كما تقول: «ما قام زيدٌ أمس». ولا يصحّ أن تقول: «لم يقم غدًا»، إلاّ أن يدخل عليه «إنْ» الشرطيّةُ، فتقلبه قلبًا ثانيًا؛ لأنّها تردّ المضارع إلى أصل وَضْعه من صلاحيّة الاستقبال، فتقول: «إن لم تقم غدًا لم أقم». وذلك من حيث كانت «لَمْ» مختصّة بالفعل غير داخلة على غيره، صارت كأحد حروفه. ولذلك لم يجز الفصل بينها وبين مجزومها بشيء. وإن وقع ذلك، كان من أقبح الضرورة. ويؤيّد شدّةَ اتّصالها بما بعدها أنّهم أجازوا: «زيدًا لم أضرِبْ»، كما يجوز «زيدًا أضربُ». وقد عُلم أنّه لا يجوز تقديم المعمول حيث لا يجوز تقديم العامل.

فإن قيل: فما الحاجة إلى «لَمْ» في النفي؟ وهلّا اكتُفي بـ«ما» من قولهم: «ما قام زيدٌ»، قيل: فيها زيادةُ فائدة ليست في «ما». وذلك أنّ «ما» إذا نفتِ الماضي، كان المراد ما قرب من الحال، ولم تنفِ الماضي مطلقًا، فاعرفِ الفرق بينهما إن شاء الله تعالى.

وأمّا «لَمَّا»، فهي «لَمْ» زيدت عليها «ما»، فلم يتغيّر عملُها الذي هو الجزم. قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ﴾[٢]. وتقع جوابًا ونفيًا لقولهم: «قد فعل». وذلك أنك تقول: «قام»، فيصلح ذلك لجميع ما تَقدّمك من الأزمنة، ونفيُه: «لم يقم» على ما تقدّم. فإذا قلت: «قد قام»، فيكون ذلك إثباتًا لقيامه في أقربِ الأزمنة الماضية إلى زمن الوجود. ولذلك صلح أن يكون حالاً، فقالوا: «جاء زيدٌ ضاحكًا»، و«جاء زيد يضحك»، و«جاء زيدٌ قد ضحك». ونفيُ ذلك: «لَمَّا يقم»، زدتَ على النافي، وهو «لَمْ»، «ما»، كما زدت في الواجب حرفًا، وهو «قَدْ»؛ لأنّهما للحال، ولِما فيه تطاولٌ، يُقال: «ركب زيدٌ وقد لبس خُفَّهُ»، و«ركب زيدٌ ولمّا يلبسْ خفّه». فالحالُ قد جمعهما. وكذلك تقول: «ندم زيدٌ ولم ينفعه ندمُه»، أي: عقيبَ ندمه انتفى النفعُ. ولو قال: «ولمّا ينفعه ندمُه» امتدّ وتَطاول. لأنّ «ما» لمّا رُكّبت مع «لَمْ»، حدث لها معنًى بالتركيب لم يكن لها، وغيّرتْ معناها كما غيّرت معنى «لَوْ» حين قلت «لَوْما».

ومن ذلك أنهم قد يحذفون الفعل الواقع بعد «لَمَّا»، فيقولون: «يريد زيدٌ أن يخرج

---

(١) الكتاب ٣/ ١١٧.

(٢) آل عمران: ١٤٢.

ولمّا»، أي: ولمّا يخرجْ، كما يحذفونه بعد «قَدْ» في قول الشاعر [من الكامل]:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غيرَ إنَّ رِكابَنا لَمّا تَزَلْ بِرِحالِنا وكأنْ قَدِ[1]

أي: وكأن قَد زالتْ، كأنهم اتّسعوا في حذف الفعل بعد «قَدْ» وبعد «لَمّا»؛ لأنهما لتوقُّعِ فعل؛ لأنّك تقول: «قد فعل» لِمن يتوقّع ذلك الخبرَ، وتقول: «فَعَلَ» مبتدِئًا من غير توقُّعه، فساغ حذفُ الفعل بعد «لَمّا»، و«قَدْ» لتقدُّم ما قبلهما، ولم يسغ ذلك في «لَمْ»، إذ لم يتقدّم شيءٌ يدلّ على المحذوف. وربّما شبّهوا «لَمْ» بـ«لَمّا»، وحذفوا الفعل بعدها، كما أنشدوا [من الرجز]:

١١٤١ـ يا رُبَّ شَيْخٍ مِن لُكَيْزٍ ذي غَنَمْ في كَفِّه زَيْغٌ وفي فِيهِ فَقَمْ
أَجْلَحَ لم يَشْمَطْ وقد كادَ وَلَمْ

---

(١) تقدم بالرقم ١٠٦٤.

١١٤١ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٩.

اللغة والمعنى: لكيز: اسم قبيلة عربيّة. الزيغ: الميل عن الحق، الاعوجاج. الفقم: أن يطول فكّ ويقصر الآخر فلا يتطابقان إذا أقفل فاه. الأجلح: الحيوان لا قرن له، والسطح لا سور عليه. يشمط الشعر: يختلط بياضه بسواده.

ربّما صار الشيخ من قبيلة لكيز صاحب غنم، معوج الكفّ، غير متطابق الفكّين، لا شعر في مقدّمة رأسه، قد كاد الشيب يخالط شعره، ولكنه لم يشب.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء وتنبيه. «**ربّ**»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «**شيخ**»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلًّا على أنه مبتدأ. «**من لكيز**»: جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة للشيخ. «**ذي**»: صفة «شيخ» مجرورة بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «**غنم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة القافية. «**في كفه**»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف، أو هما في محلّ رفع خبر مقدّم، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**زيغ**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**وفي فيه**»: الواو: حرف عطف، «**في فيه**»: جارّ ومجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، متعلّقان بخبر مقدّم محذوف، أو هما الخبر، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**فقم**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وسكّن لضرورة القافية. «**أجلح**»: نعت «شيخ» مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «**لم**»: حرف جزم وقلب ونفي. «**يشمط**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**وقد**»: الواو: حرف استئناف، «**قد**»: حرف تحقيق وتقريب. «**كاد**»: فعل ماض من أفعال المقاربة مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، وخبره محذوف فسّره الفعل المتقدّم. «**ولم**»: الواو: حرف استئناف، «**لم**»: حرف جزم وقلب ونفي.

وجملة «يا ربّ شيخ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «في كفه زيغ»: في محلّ جرّ صفة لـ«شيخ» على اللفظ، أو رفعها على المحلّ، وكذلك جملة «في فيه فقم» المعطوفة عليها. وجملة «لم يشمط»: في محلّ جرّ صفة لـ«أجلح». وجملة «وقد كاد أن يشمط»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وكذلك جملة «ولم يشمط» المحذوفة.

والشاهد فيه قوله: «قد كاد ولم» حيث حذف الفعل بعد «لم» وهو أمر غير سائغ في غير الشعر.

فصل
[لَـنْ]

قال صاحب الكتاب: و«لَن» لتأكيدِ ما تُعطيه «لا» من نفي المستقبل. تقول: «لا أبْرَحُ اليومَ مكاني». فإذا وكّدتَ وشدّدتَ، قلت: «لن أبرحَ اليومَ مكاني». قال الله تعالى: ﴿لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾[1]، وقال: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾[2]. وقال الخليل[3]: أصلُها «لا أنْ»، فخُفّفتْ بالحذف، وقال الفَرّاء: نونُها مُبْدَلةٌ من ألفِ «لا»، وهي عند سيبويه[4] حرفٌ برأسه، وهو الصحيح.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «لَنْ» معناها النفي، وهي موضوعة لنفي المستقبل، وهي أبلغ في نفيه من «لا»؛ لأنّ «لا» تنفي «يَفْعَلُ» إذا أُريد به المستقبل، و«لَنْ» تنفي فعلاً مستقبلاً قد دخل عليه السين وسَوْفَ، وتقع جوابًا لقول القائل: «سيقوم زيدٌ»، و«سوف يقوم زيدٌ». والسين وسوف تفيدان التنفيس في الزمان، فلذلك يقع نفيُه على التأبيد وطُولِ المُدّة، نحوِ قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾[5]، وكذلك قول الشاعر [من البسيط]:

١١٤٢ـ ولـن يُـراجِـعَ قَـلْـبـي حُـبَّـهـا أبـدًا ... زَكِنْتُ من بُغْضهم مثلَ الذي زكنوا

---

(١) الكهف: ٦٠. (٢) يوسف: ٨٠.
(٣) الكتاب ٣/ ٥.
(٤) الكتاب ٣/ ٥.
(٥) البقرة: ٩٥.

١١٤٢ ـ **التخريج**: البيت لقعنب بن أم صاحب في أدب الكاتب ص٢٤، ٣٧٣؛ ولسان العرب ١٣/ ١٩٨ (زكن)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٨٢٥؛ وإصلاح المنطق ص٢٥٤.
اللغة والمعنى: زكنت: لجأت وخالطت، ظننت ظنًا كاد يكون يقينًا.
لن تعود محبّتها إلى قلبي أبدًا، فقد أضمرت لهم بغضًا كالذي أضمروه لي.
الإعراب: «ولن»: الواو: بحسب ما قبلها، «لن»: حرف نصب. «**يراجع**»: فعل مضارع منصوب بالفتحة. «**قلبي**»: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**حبها**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**أبدًا**»: ظرف زمان لاستغراق المستقبل منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «يراجع». «**زكنت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**من بغضهم**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**مثل**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**الذي**»: اسم موصول مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**زكنوا**»: فعل ماض مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف للتفريق. =

فذكر الأبد بعد «لَنْ» تأكيدًا لِما تُعطيه «لَنْ» من النفي الأبَديّ. ومنه قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[1]، ولم يلزم منه عدمُ الرؤية في الآخرة؛ لأن المراد أنّك لن تراني في الدنيا، لأن السؤال وقع في الدنيا، والنفيُ على حسب الإثبات.

واعلمْ أنهم قد اختلفوا في لفظِ «لَنْ» فذهب الخليل إلى أنها مركّبة من «لا» و«أنْ» الناصبة للفعل المستقبل، نافيةٌ كما أنّ «لا» نافيةٌ، وناصبةٌ للفعل المستقبل، كما أنّ «أنْ» كذلك، والمنفيُّ بها فعلٌ مستقبلٌ، كما أن المنصوب بـ«أنْ» مستقبلٌ، فاجتمع في «لَنْ» ما افترق فيهما، فقُضي بأنّها مركّبةٌ منهما، إذ كان فيها شيءٌ من حروفهما. والأصلُ عنده: «لا» «أنْ»، فحُذفت الهمزة تخفيفًا لكثرة الاستعمال، ثمّ حُذفت الألف لالتقاء الساكنين، وهما الألف والنون بعدها، فصار اللفظ «لَنْ».

وكان الفرّاء يذهب إلى أنّها «لا»، والنون فيها بدلٌ من الألف، وهو خلاف الظاهر، ونوعٌ من علم الغَيْب.

وسيبويه يرى أنها مفردة غير مركّبة من شيء عملاً بالظاهر، إذ كان لها نظيرٌ في الحروف، نحوُ: «أنْ»، و«لَمْ»، و«أمْ». ونحن إذا شاهدنا ظاهرًا يكون مثلُه أصلاً، أمضينا الحكمَ على ما شاهدنا من حاله، وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه على خلافه. ألا ترى أن سيبويه ذهب إلى أن الياء في «السِّيد» الذي هو الذِئب أصلٌ. وإن أمكن أن تكون واوًا، انقلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها على حدّ «قِيلٍ»، و«عِيدٍ» وجعله من قبيل «فِيلٍ»، و«دِيكٍ»، وصغّره على «سُيَيْدٍ» كـ«دِيكٍ»، و«دُيَيْكٍ»، و«فِيلٍ»، و«فُيَيْلٍ»، وإن كان لا عَهْدَ لنا بتركيب اسم من «س ي د»، عملاً بالظاهر على أن يوجَد ما يستنزلنا عنه، وقد أفسد سيبويه[2] قولَ الخليل بأنّ «أنْ» المصدريّة لا يتقدّم عليها ما كان في صلتها، ولو كان أصلُ «لَنْ» «لا أنْ»، لم يجز: «زيدًا لن أضربَ» لأنّ «أضرب» من صلةِ «أنِ» المركّبةِ، وما أحسنَه من قولٍ! ويمكن أن يُقال أنّ الحرفَيْن إذا رُكّبا، حدث لهما بالتركيب معنًى ثالثٌ، لم يكن لكلّ واحد من بَسائطِ ذلك المركّب، وذلك ظاهرٌ، فاعرفه.

فصل
[إنْ]

قال صاحب الكتاب: **و«إنْ» بمنزلةِ «ما» في نفي الحال، وتدخل على الجملتين الفعليّةِ والاسميّةِ، كقولك: «إن يقوم زيدٌ»، و«إن زيدٌ قائمٌ». قال الله تعالى: ﴿إِنِ**

= وجملة «لن يراجع قلبي»: بحسب الواو. وجملة «زكنت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «زكنوا»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب أيضًا.

والشاهد فيه قوله: «لن يراجع... أبدًا» حيث وقع نفي الفعل بـ«لن» على التأبيد، وذكر «أبدًا» للتوكيد.

(١) الأعراف: ١٤٣. (٢) الكتاب ٣/ ٥.

يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾[1]، وقال: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[2]، ولا يجوز إعمالُها عَمَلَ «لَيسَ» عند سيبويه، وأجازه المبرّدُ[3].

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «إن» المكسورة الخفيفة قد تكون نافيةً، ومجراها مجرى «ما» في نفي الحال، وتدخل على الجملتَيْن: الفعليّة والاسميّة، نحوَ قولك: «إنْ زيدٌ إلاّ قائمٌ». قال الله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾[4]، وتقول في الفعل: «إنْ قام زيدٌ»، أي: ما قام زيد، قال الله تعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾[5].

وتقول: «إنْ يقومُ زيد». قال الله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾[6]، وقال تعالى: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[7]. وكان سيبويه لا يرى فيها إلاّ رفعَ الخبر؛ لأنها حرفُ نفي دخل على الابتداء والخبر، والفعلِ والفاعل كما تدخل همزةُ الاستفهام، فلا تُغيِّره، وذلك كمذهب بني تميم في «ما».

وغيرُه يُعْمِلها عملَ «لَيْسَ»، فيرفع بها الاسم، وينصب الخبر، كما فعل ذلك في «ما». وقد أجازه أبو العبّاس المبرّد، قال: لأنّه لا فَصْلَ بينها وبين «ما»، والمذهبُ الأوّل، لأن الاعتماد في عملِ «ما» على السماع، والقياسُ يأباه، ولم يُوجَد في «إنْ» من السماع ما وُجد في «ما».

وجملةُ الأمر أنّ «إنْ» لها أربعة مواضع: فمن ذلك الجزاءُ، نحو قولك: «إنْ تأتني آتِك»، وهي أصل الجزاء، كما أن الألف أصل الاستفهام. الثاني: أن تكون نافية على ما تقدّم. الثالث: أن تكون مخفّفة من الثقيلة، وقد تقدّم الكلام عليها. والرابع: أن تدخل زائدةً مؤكّدة مع «ما»، فتردّها إلى المبتدأ والخبر، نحوَ قولك: «ما إنْ زيدٌ قائمٌ». ولا يكون الخبر إلاّ مرفوعًا، نحوَ قول الشاعر [من الوافر]:

فمـا إنْ طِـبُّـنـا جُـبْـنٌ ولٰـكِـنْ ... مَـنـايَـانـا ودولـةُ آخَـرِيـنَـا[8]

فاعرفه.

---

(١) الأنعام: ١٤٨.

(٢) الأنعام: ٥٧؛ ويوسف: ٤٠، ٦٧.

(٣) الكتاب ٣/ ١٥٢؛ والمقتضب ٢/ ٣٦٢.

(٤) الملك: ٢٠.

(٥) يس: ٥٣.

(٦) الأنعام: ١٤٨.

(٧) الكهف: ٥.

(٨) تقدم بالرقم ٨٢١.

ومن أصناف الحرف

حروفُ التنبيه

فصل
[تَعْدادُها]

قال صاحب الكتاب: وهي «ها»، و«ألا» و«أما». تقول: «ها إنَّ زيدًا منطلقٌ»، و«ها افعلْ كذا»، و«ألَا إنَّ عمرًا بالباب»، و«أمَا إنّك خارجٌ»، و«ألا لا تفعلْ»، و«أما واللّهِ لأفْعَلَنَّ». قال النابغة [من البسيط]:

١١٤٣ـ ها إنَّ تا عِذْرَةٌ إنْ لم تكنْ نَفَعَتْ   فإنَّ صاحِبَها قد تاهَ في البَلَدِ

١١٤٣ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٢٨؛ والجنى الداني ص٣٤٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٥٩؛ والدرر ٥/ ١١٩؛ ولسان العرب ٤/ ٥٤٥ (عذر) ١٥/ ٤٤٥ (تا)، ٤٧٥ (ها)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ١٩٤، ١٩٥؛ وشرح الأشموني ٣/ ٧٧٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٨٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٠، ٢٠٢.

اللغة: العِذرة: العذر. تاه: ضَلَّ.

المعنى: إن لم تقبل عذري، وترض عليَّ؛ فإني أَخْتَلُّ حتى أضل في البلدة التي أنا فيها لما أنا فيه من الدهشة الحاصلة لي من وعيدك.

الإعراب: «ها»: حرف تنبيه. «إنَّ»: حرف مشبه بالفعل. «تا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم «إن». «عِذرة»: خبر «إن» مرفوع. «إن»: حرف شرط جازم. «لم»: حرف جزم. «تكن»: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «نفعتْ»: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي، والتاء للتأنيث. «فإن»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«إنَّ»: حرف مشبه بالفعل. «صاحبها»: اسم «إن» منصوب، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «قَدْ»: حرف تحقيق. «تاه»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «في البلد»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «تاه».

وجملة «إنَّ تا عِذرةٌ»: استئنافيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن لم تكن نفعت فإن صاحبها...»: صفة لـ «عِذرة» محلها الرفع. وجملة «تكن نفعت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «نفعت»: خبر «تكن» محلها النصب. وجملة «إنَّ صاحبها قد تاه»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «تاه»: خبر «إن» محلها الرفع.

والشاهد فيه: مجيء «ها» للتنبيه.

وقال [من الطويل]:

١١٤٤ـ نَحْنُ اقتَسَمْنا المالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا   فقلتُ لهم: هذا لها ها وذا لِيَا

وقال [من الطويل]:

١١٤٥ـ ألا يَا اصْبَحاني قَبْلَ غارةِ سِنْجالِ   [وَقَبْلَ مَنَايا عادياتٍ وآجالِ]

١١٤٤ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص٣٦٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٦١؛ والدرر ١/ ٢٣٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ١٩٤، ١٩٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٤٤؛ والمقتضب ٢/ ٣٢٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٦.

الإعراب: «**ونحن**»: الواو: بحسب ما قبلها، و«نحن»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «**اقتسمنا**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، و«نا»: ضمير متصل مبنيّ في محل رفع فاعل. «**المال**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**نصفين**»: حال منصوبة بالياء لأنّها مثنى. «**بيننا**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة، والظرف متعلق بـ «اقتسمنا». «**فقلتُ**»: الفاء: استئنافيّة، و«قلتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**لهم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «قلت». «**هذا**»: «ها»: للتنبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**لها**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر. «**ها**»: حرف تنبيه. «**وذا**»: الواو: حرف عطف، و«ذا»: اسم إشارة مبنيّ على السكون في محل رفع مبتدأ. «**ليا**»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر. والألف: للإطلاق.

وجملة «نحن اقتسمنا»: بحسب الواو. وجملة «اقتسمنا»: خبر المبتدأ «نحن» محلُّها الرفع. وجملة «قُلتُ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هذا لها»: مقول القول محلُّها النصب. وجملة «ذا لي»: معطوفة على جملة «هذا لها».

والشاهد فيه: مجيء «ها» حرفًا للتنبيه، ويستشهد به اللغويون أيضًا على الفصل بين «ها» و«ذا» بالواو، وهذا من القليل. والأصل: وهذا ليا.

١١٤٥ ـ **التخريج**: البيت للشماخ في ملحق ديوانه ص٤٥٦؛ وتذكرة النحاة ص٦٨٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٦؛ والكتاب ٤/ ٢٢٤؛ ومعجم ما استعجم ص٧٦٠؛ وتاج العروس (سنجل)، وبلا نسبة في الجنى الداني ص٣٥٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٥٦.

اللغة: أصبحاني: اسقياني الصَّبوح، وهو شرب الصباح. الغارة: اسم للإغارة، وهي الهجوم على العدو. سنجال: قرية من قرى أرمينية. منايا: جمع منية وهي الموت. آجال: جمع أجل، وهو انقضاء مدة العمر.

المعنى: يخاطب الشاعر صديقيه، ويقول: اسقياني قبل هذه الوقعة وقبل هذه المنايا المقدرة، فرضًا منه أنه ربما قتل فيها هو أو أحد أقربائه.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح. «**يا**»: حرف للتنبيه. «**اصبحاني**»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «**قبل**»: ظرف زمان متعلق بالفعل «اصبحاني». «**غارة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**سنجال**»: مضاف إليه مجرور. «**وقبل**»: الواو: =

وقال [من الطويل]:

١١٤٦ـ أمَا والَّذِي أبْكَى وأضْحَكَ والّذي ... أماتَ وأحْيَا والّذي أمْرُهُ الأمْرُ

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه الحروف معناها تنبيهُ المخاطب على ما تُحدِّثه به، فإذا قلت: «هذا عبد الله منطلقًا»، فالتقدير: انظرْ إليه منطلقًا، أو انتبِهْ عليه منطلقًا. فأنت تُنبِّه المخاطب لعبد الله في حال انطلاقه، فلا بدّ من ذكرِ «منطلقًا»؛ لأن الفائدة به تنعقد، ولم ترد أن تُعرِّفه إيّاه، وهو يُقدِّر أنّه يجهله، كما تقول: «هذا عبد الله». وتقول: «ها إنّ

= حرف عطف، و«قبل»: ظرف زمان مبنيّ في محل جر معطوف على سابقه. «منايا»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة. «عاديات»: صفة للمنايا مجرورة مثلها. «وآجال»: الواو: حرف عطف، و«آجال»: اسم معطوف على «منايا» مجرور مثله.

وجملة «اصبحاني»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ألا يا اسقياني» حيث جاءت «يا» حرفًا للتنبيه، وقيل: هي للنداء، والمنادى محذوف، ويؤيده أن «ألا» حرف تنبيه واستفتاح، و«يا» حرف تنبيه ومن القواعد المقررة أنه لا يأتي حرفان بمعنى واحد لغير التوكيد.

١١٤٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي صخر الهذليّ في الأغاني ٢٣/٢٨١؛ والدرر ٥/١١٨؛ وشرح أشعار الهذليّين ٢/٩٥٧؛ وشرح شواهد المغني ١/٦٩، ٢١٠؛ والشعر والشعراء ٢/٥٦٧؛ ولسان العرب ٢/١٥٥ (رمث)؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص١٧٠؛ وجواهر الأدب ص٣٣٦، ٣٣٨؛ ورصف المباني ص٩٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٧٣٠؛ وهمع الهوامع ٢/٧٠.

الإعراب: «**أما**»: حرف تنبيه واستفتاح. «**والذي**»: الواو: واو القسم، و«الذي»: اسم موصول مبنيّ في محلّ جرّ بالواو، والجار والمجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف. «**أبكى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**وأضحك**»: الواو: حرف عطف، و«أضحك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**والذي**»: الواو: للعطف، و«الذي»: اسم موصول معطوف على «الذي» الأولى في محل جرّ مثله. «**أمات**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**وأحيا**»: الواو: للعطف، «**أحيا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**والذي**»: تُعرب إعراب التي قبلها. «**أمره**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و«الهاء»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**الأمر**»: خبر مرفوع بالضمّة.

وجملة «أقسم والذي»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب: وجملة «أبكى»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وأضحك»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب. وجملتي «أمات» و«أحيا»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، ومعطوفة عليها. وجملة «أمره الأمر»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أما» حيث جاءت حرف استفتاح وتنبيه قبل القسم، وهذا شائع في لغتنا العربية.

عبد الله منطلقٌ»، و«ها افعلْ كذا»، كأنّه تنبيه المخاطَب للمُخْبَر أو المأمورِ. وأمّا البيت الذي أنشده، وهو [من البسيط]:

هـــــا إن تـــــا عـــــذرة... إلـــــخ

ويروى «إن لم تكن قُبلتْ»، وهو للنابغة. الشاهد فيه إدخالُ «ها» التي للتنبيه على «إنّ». والعُذْرُ والمَعْذِرة والعُذْرَى واحدٌ، والعِذْرة بالكسرة كالرِّكْبة والجِلسة بمعنى الحالة. قال الشاعر [من الوافر]:

١١٤٧ـ تَـقـبّـلَ عِـذْرَتـي وحَـبَـا بـدُهْـمٍ يُـصِـمُّ حَـنـيـنُـهـا سَـمْـعَ الـمـنـادَى

وأمّا قول الآخر [من الطويل]:

نـحـن اقـتـسـمـنـا الـمـال... إلـخ

فإنّ البيت للَبيد، والشاهد فيه قوله: «هذا لها ها وذا ليا». يريد: وهٰذا ليا. وإنما جاز تقديمُ «ها» على الواو؛ لأنك إذا عطفت جملةً على أُخرى، صارت الأُولى كالجُزْء من الثانية، فجاز دخول حرف التنبيه عليها، نحوُ قولك: «ألا وإنّ زيدًا قائمٌ»، «ألا وإنّ عمرًا مُقِيمٌ».

وأمّا «ألا»، فحرفٌ معناه التنبيه أيضًا، نحو قولك: «ألَا زيدٌ قائمٌ»، و«ألا إنّ زيدًا قائم». قال الله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1]. وهي مركّبة من الهمزة و«لا» النافية، مغيَّرةً عن معناها الأوّلِ إلى التنبيه، ولذلك جاز

١١٤٧ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة والمعنى: عذرتي: عذري. حبا: سار على ركبتيه. الدهم: جمع الأدهم والدهماء وهو الأسود من الخيل، وما اشتدت وُرقتها من الإبل حتى ذهب بياضها. حنين الناقة: صوتها.

لقد قبل عذري وانطلق يقود إبلاً (أو خيلاً) يطغى صوتها على سمع المنادي فلا يسمع النداء.

الإعراب: «**تقبل**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**عذرتي**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**وحبا**»: الواو: حرف عطف، «**حبا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**بدهم**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. «**يصمّ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «**حنينها**»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«**ها**»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**سمعَ**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**المنادى**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر.

وجملة «**تقبّل**»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «**حبا**». وجملة «**يصم حنينها**»: في محلّ جرّ صفة لـ«دهم».

والشاهد فيه قوله: «تقبّل عذرتي» حيث أراد بالعذرة (على وزن الجلسة) العذر والمعذرة والعذرى.

(١) يونس: ٦٢.

أن تليها «لا» النافية في قوله [من الوافر]:

١١٤٨ـ أَلَا لَا يَجْهَلَنْ أحدٌ علينا [فنجهَلُ فوقَ جَهلِ الجاهلينا]

وصار يليها الاسمُ والفعل والحرف، نحوَ قولك: «ألا زيدٌ منطلقٌ»، و«ألا قام زيدٌ»، و«ألا يقومنّ»، فأمّا قوله [من الطويل]:

ألا يا أصبحاني قبل غارة سنجال

فالبيت للشَّمّاخ وتمامه:

وقَبْلَ مَنايا غادياتٍ وآجالِ[1]

سِنْجالٌ بكسر السين غير المعجمة والجيم: موضعٌ بعينه بأذْرَبِيْجان.

وأمّا «أمَا»، فتنبيهٌ أيضًا، وتُحقّق الكلامَ الذي بعدها، والفرقُ بينها وبين «ألا» أنّ «أمَا» للحال، و«ألا» للاستقبال، فتقول: «أمَا إنّ زيدًا عاقلٌ»، تريد أنّه عاقلٌ على الحقيقة لا على المجاز، فأمّا قوله [من الطويل]:

أمـا والـذي أبكـى... إلـخ

فإنّ البيت لأبي صَخْر الهُذَليّ، والشاهد فيه قوله: «أمَا والذي أبكى» وإدخالُه «أما» على حرف القسم كأنّه يُنبِّه المخاطبَ على استماع قسمه، وتحقيقِ المُقْسَم عليه. وقد

١١٤٨ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص٧٨؛ ولسان العرب ٣/ ١١٧ (رشد)؛ وأمالي المرتضى ١/ ٥٧، ٣٢٧، ٢٢/ ١٤٧؛ والبصائر والذخائر ٢/ ٨٢٩؛ وبهجة المجالس ٢/ ٦٢١؛ وجمهرة أشعار العرب ١/ ٤١٤؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٣٧؛ وشرح ديوان امرىء القيس ص٣٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٠؛ وشرح القصائد السبع ص٤٢٦؛ وشرح القصائد العشر ص٣٦٦؛ وشرح المعلقات السبع ص١٧٨؛ وشرح المعلقات العشر ص٩٢؛ وعيون الأخبار ٢/ ٢١١.

اللغة والمعنى: يجهلن: يتحامق ويتجافى ويغضب.

يتمنّى ألا يتحامق على قومه أحد، فيغضبون على الجميع.

الإعراب: **«ألا»**: حرف تنبيه. **«لا»**: حرف نفي. **«يجهلن»**: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة. **«أحد»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«علينا»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. **«فنجهل»**: الفاء: للاستئناف، «نجهل»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن. **«فوق»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بالفعل «نجهل». **«جهل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. **«الجاهلينا»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكّر سالم، والألف للإطلاق.

وجملة «لا يجهلن»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فنجهل»: استئنافية لا محلّ لها كذلك.

والشاهد فيه قوله: «ألا لا يجهلن» حيث جاءت «لا» النافية بعد «ألا»: المركبة من همزة و«لا» النافية، ولكنها خرجت من معنى النفي إلى معنى التنبيه.

(١) تقدم بالرقم ١١٤٥.

تكون «أما» بمعنَى «حَقًّا»، فتفتح «أنَّ» بعدها، تقول: «أما أنّه قائمٌ». ولا تكون هُهنا حرفَ ابتداء، ولكنّها في تأويل الاسم. وذلك الاسم مقدّرٌ، وتُقدِّر الظرفَ، أي: أفي حقٍّ أنّك قائمٌ، وتكون «أنَّ» وما بعدها في موضعِ رفع بالظرف عند أبي الحسن، وعند سيبويه في موضعِ مبتدأ في هذا الموضع، فاعرفه.

فصل

[دخول «ها» على أسماء الإشارة والضمائر]

قال صاحب الكتاب: **وأكثرُ ما تدخل «ها» على أسماءِ الإشارة والضمائرِ، كقولك: «هذا»، و«هذه»، و«ها أنا ذا»، و«ها هو ذا»، و«ها أنتَ ذا»، و«ها هي ذِهْ»، وما أشْبَهَ ذلك.**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم أن «ها» لتنبيه المخاطب على ما بعدها من الأسماء المبهمة لينتبه لها، وتصير عنده بمنزلة الأسماء الظاهرة، وذلك لأنّها مبهمةٌ لوقوعها على كلّ شيء من حيوان وجَماد، فافتقرت إلى تنبيه المخاطب لها، كما افتقرت إلى الصفة. وقال الرُّمّانيّ: إنّما كثُر التنبيه في هٰذَا ونحوه من حيث كان يصلح لكلّ حاضر، والمراد واحدٌ بعينه، فقُوّي بالتنبيه لتحريك النفس على طَلَبه بعينه، إذ لم تكن علامةُ تعريف في لفظه، وليس كذلك «أنتَ»؛ لأنه للمخاطب خاصّةً لاشتماله على حرف الخطاب.

فإن قيل: فأنت قد تقول: «ها هو ذا»، وليس فيه علامةُ تعريف، قيل: تقدُّمُ الظاهر الذي يعود إليه هذا الضمير بمنزلة أداة التعريف، فلذلك تقول: «هٰذَا» فيها تنبيهٌ، أي: انظرْ، وانتبهْ. وهي تُستعمل للقريب، و«ذا» إشارةٌ إلى مذكّر، و«ذِهِ» إشارة إلى مؤنّث. وليست الهاء في «ذه» بمنزلة الهاء في «طلحةَ»، و«قائمةٍ»، وإنما هي بدلٌ من ياء «هٰذِي». والذي يدلّ أنّ الياء أصلٌ قولك في تصغيرِ «ذا» الذي للمذكّر؛ «ذَيّا». و«ذِي» تأنيثُ «ذَا» من لفظه، فكما أن الهاء لا حَظَّ لها في المذكّر، فكذلك هي في المؤنّث.

وإنما دخلت هاء التنبيه على المضمر لِما بينهما من المشابهة، وذلك أن كلّ واحد منهما ليس باسم للمسمّى لازم له، وإنما هو على سبيل الكناية، على أنّ أبا العبّاس المبرّد قال: علاماتُ الإضمار كلّها مبهمةٌ إذ كانت واقعة على كلّ شيء، والمبهمُ على ضربَيْن، فمنه ما يقع مضمرًا، ومنه ما يقع غيرَ مضمر. وقال عليّ بن عيسى: المبهم من الأسماء ما افتقر في البيان عن معناه إلى غيره، فتقول: «ها أنا ذا»، فـ«ها» داخلة عند سيبويه على المضمر الذي هو «أنا» لِما ذكرناه من شَبَهه بالمبهم، وعند الخليل أنّه داخلٌ على المبهم تقديرًا، والتقديرُ: ها ذا أنا[1]، فأوقعوا «أنا» بين التنبيه والمبهم، وهذا إنما

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٣ ـ ٣٥٥.

يقوله المتكلّمُ إذا قدّر أن المخاطب يعتقده غائبًا، فيقول: «ها أنا ذا»، أي: حاضرٌ غيرُ غائب، وكذلك «ها هو ذا»، فسيبويه يرى أن دخولها على المضمر كدخولها على المبهم. والخليلُ يعتقد دخولها على المبهم، وإنّما قدّموا التنبيهَ، والتقديرُ: هذا هو. ونحوُه: «ها أنت ذا»، و«ها هي ذه»، فاعرفه.

فصل
[لغات «أما»]

قال صاحب الكتاب: **ويحذفون الألفَ عن «أما»، فيقولون: «أمَ واللَّهِ»، وفي كلام هِجْرِسِ بنِ كُلَيبٍ: «أمَ وسَيفي وزِرِّنِهِ، ورُمْحي ونَصْلِه، وفَرَسي وأُذُنَيه، لا يدع الرجلُ قاتِلَ أبيه وهو ينظر إليه». ويُبْدِل بعضُهم عن همزته هاءً، فيقول: «هَما واللَّهِ»، و«هَمَ واللَّهِ»، وبعضُهم عينًا، فيقول: «عَمَا واللَّهِ» و«عَمَ واللَّهِ».**

* * *

قال الشارح: حكى محمّد بن الحسن عن العرب: «أمَ واللَّهِ لأفعلنّ»، يريدون: أما والله، فحذفوا الألف تخفيفًا. وذلك شاذّ قياسًا واستعمالاً، أمّا شذوذُه في الاستعمال، فما أقلَّه! وأمّا القياس فمن جهتَيْن:

إحداهما: أنّ الألف خفيفةٌ غيرُ مستثقَلة، ألا ترى أن من قال: ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾(١)، وَ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾(٢)، فحذف الياء تخفيفًا في الوقف لم يحذف الألف في قوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾(٣)، لخفّتها.

والجهة الثانية: أنّ الحذف في الحروف بعيدٌ جدًّا؛ لأنّه نوعٌ من التصرّف، والحروفُ لا تصرُّفَ لها لعدم اشتقاقها. والأمر الآخر أنّ هذه الحروف وُضعت اختصارًا نائبةً عن الأفعال دالّةً على معانيها، فهمزةُ الاستفهام أغنتْ عن «أَسْتَفْهِمُ»، و«ما» النافيةُ أغنت عن «أنفِي». فلو اختصرتَ هذه الحروف وحذفت منها شيئًا لكان اختصارًا لمختصَرٍ، وذلك إجحافٌ، فلذلك بعُد الحذف فيها، ووجب إقرارها على ما هي عليه لعدم الدلالة على المحذوف.

والذي حسّنه قليلاً هنا بقاءُ الفتحة قبلها دلالةً على الألف المحذوفة، إذ لو لم يكن ثَمّ محذوفٌ، لكانت الميم ساكنةً، نحوَ: «أمْ» في العطف، و«هَلْ»، و«بَلْ». فلمّا تحرّكت من غير علّة، عُلم أنّ ثمّ محذوفًا، فيُراد هذا مع ما في حذفها من التخفيف، فإنّ الألف، وإن كانت خفيفة، فلا إشكالَ في كونِ حذفها أخفّ من وجودها، هذا مع ما في القسم بعدها من الدلالة عليها، إذ كانا يتصاحبان كثيرًا. وقد حمل أبو الفتح بن جِنّي

---

(١) الكهف: ٦٤.　(٢) الفجر: ٤.　(٣) الليل: ١ ـ ٢.

قوله تعالى في قراءة عليّ وزيد: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[1] على أنّ المراد: لا تُصِيبَنَّ، على حدّ قراءة الجماعة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يا أبتا﴾[2]، بفتح التاء في أحد الوجهين أن يكون المراد: «يا أبَتَا» بالألف، ثمّ حذفت تخفيفًا، وبقيت الفتحة دلالةً على الألف المحذوفة، وذلك قليل.

وأمّا الحكاية عن هِجْرَسِ بن كُلَيْبٍ، فإنّه كانت جليلةُ أُخت جَسّاس بن مُرّةَ تَحْتَ كُلَيْبٍ، فقتل أخوها زوجَها، وهي حُبْلَى بهجرس بن كُليب فلمّا شَبَّ، قال [من الطويل]:

أصابَ أبي خالي وما أنا بالذي ... أُمَيِّلُ أمْرِي بين خالي ووالدي
وأُورِثُ جَسّاسَ بنَ مُرّةَ غُصّةً ... إذا ما اعترتْني حَرُّها غيرُ بارِدِ

ثمّ قال [من البسيط]:

يا لَلرّجالِ لِقلبٍ ما له آسِ ... كيف العَزاءُ وثأري عند جَسّاسِ

ثمّ قال: أمَ وسيفي وزرّيه، ورمحي ونصليه، وفرسي وأُذنيه، لا يدع الرجل قاتل أبيه، وهو ينظر إليه، ثمّ طعنه فقتله، وقال [من الوافر]:

ألَمْ تَرَنِي ثأرْتُ أبي كُلَيْبًا ... وقد يُرْجَى المُرَشَّحَ للذُّحُولِ
غسلتُ العارَ عن جُشَمِ بن بَكْرٍ ... بجَسّاسِ بن مُرّةَ ذي التُّبُولِ
جدعت بقتله بكرًا وأهلٌ ... لَعَمْرُ اللّهِ للجَذْعِ الأصِيلِ

(١) الأنفال: ٢٥. وهي أيضًا قراءة عبد الله بن مسعود، وأبي العالية، وغيرهما.
انظر: البحر المحيط ٤/ ٤٨٦؛ وتفسير القرطبي ٧/ ٣٩٣؛ والكشاف ٢/ ١٢١؛ والمحتسب ١/ ٢٧٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٤٤٦.
(٢) يوسف: ٤؛ وغيرها.

ومن أصناف الحرف

حروفُ النِّداء

فصل
[تَعدادُها]

قال صاحب الكتاب: وهي «يا»، و«أيا»، و«هَيا»، و«أيْ»، والهمزةُ، و«وا». **فالثلاثةُ الأُوَلُ: لنداءِ البعيد، أو مَن هو بمنزلته من نائم أو ساهٍ. وإذا نُودِيَ بها مَن عداهم فلحِرْصِ المنادِي على إقبالِ المدعُوّ عليه، ومُفاطَنته لِما يدعوه له، و«أيْ» والهمزةُ: للقريب، و«وَا»: للنُّدْبة خاصّةً.**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم أنّ النداء التصويت بالمنادى لِيعطف على المنادِي. والنداءُ مصدرٌ يُمَدّ ويُقْصَر، وتُضَمّ نونُه وتُكْسَر. فَمَن مدّ جعله من قبيل الأصوات كالصُّراخ والبُكاء والدّعاء والرُّغاء، وكذلك مَن ضمّ؛ لأنّ غالب الأصوات مضمومٌ. ومَن قصره جعله كالصوت، والصوتُ غير ممدود. ومَن كسر النون ومَدَّ، جعله مصدَر «نَادى» كالعِداء والشِّراء مصدرِ «عَادَى»، و«شَارَى». وهو مشتقٌّ من قولهم: «نَدَا القومُ يندو»، إذا اجتمعوا، فتشاوروا، أو تَحدّثوا. ومنه قيل للموضع الذي يُفْعَل فيه ذلك: «نَدِيٌّ» و«نادٍ»، وجمعُه: أَنْدِيَةٌ، وبذلك سُمِّيت دارُ النَّدْوَة بمَكَّةَ.

وحروف النداء ستّةٌ، وهي: «يا»، و«أيا»، و«هَيا»، و«أيْ»، والهمزةُ، و«وا». والخمسةُ يُنبَّه بها المدعوّ، فالثلاثةُ الأُوَلُ يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتَهم للمتراخي عنهم، أو الإنسانِ المُعْرِض، أو النائمِ المستثقل، و«أيْ» والهمزةُ تُستعملان إذا كان صاحبك قريبًا، وإنّما كان كذلك من قبلِ أنّ البعيد والمتراخي والنائم المستثقل والساهي يُفتقر في دعائهم إلى رفعِ صوت ومَدِّه.

وهذه الأحرفُ الثلاثة التي هي «يا»، و«أيا»، و«هَيا» أواخرهنّ ألفاتٌ، والألفُ مُلازِمة للمدّ، فاستُعملت في دعائهم لإمكان امتداد الصوت ورَفْعِه بها. وليست الياءُ هنا في «أيْ» كذلك؛ لأنّها ليست مدّةً من حيث كان ما قبلها مفتوحًا. وذلك لا يكون مدّةً إلاّ إذا سكنتْ، وكان حركةُ ما قبلها من جنسها، والهمزةُ ليست من حروف

المدّ، فاستُعملت للقريب. وقد يستعملون الحروف الموضوعة للمدّ موضعَ «أيْ» والهمزةِ، أعني للقريب، ولمن كان مُقْبِلاً عليك توكيدًا. ولا يستعملون الهمزةَ و«أيْ» في مواضع الثلاثة الأول، أعني للبعيد.

وأصلُ حروف النداء «يا»؛ لأنّها دائرةٌ في جمع وجوده؛ لأنّها تُستعمل للقريب والبعيد والمستيقظِ والنائم والغافل والمُقْبِل، وتكون في الاستغاثة والتعجّب. وقد تدخل في النُّدْبة بدلاً من «وا». فلمّا كانت تدور فيه هذا الدَّوَرانَ، كانت لأجل ذلك أُمَّ الباب والأصلَ في حروف النداء، فإذًا «أيا»، وَ«هَيا» أُخْتان؛ لأنّهما للبعيد ولكلِّ ما أُريد مدُّ الصوت به.

وقد اختلف العلماء في «أيا» و«هَيا»، فقال الأكثرُ: هما أصلان، وليس أحدهما بدلاً من الآخر. وذهب ابن السِّكِّيت إلى أنّ الأصل في «هَيا»: «أيا»، والهاءُ بدلٌ من الهمزة على حدّ قولهم في «إيّاكَ»، «هِيّاكَ». قال الشاعر [من الطويل]:

١١٤٩ـ فَهِيَّاكَ والأمرَ الذي إنْ تَوسّعتْ مَوارِدُهُ ضاقَتْ عليكَ مَصادِرُهْ

وقول الآخر [من الرجز]:

١١٥٠ـ فانصرفتْ وَهْيَ حَصانٌ مُغْضَبَهْ ورفعتْ بِصَوْتِها هَيَا أبَهْ

١١٤٩ ـ التخريج: البيت لمضرس بن ربعي في شرح شواهد الشافية ص٤٧٦؛ ولطفيل الغنويّ أو لمضرس في ديوان طفيل ص١٠٢؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١١٥٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٢٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٧٦ (هيا)، ١٥/ ٤٣٨ (أيا)؛ والمحتسب ١/ ٤٠؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٩٧؛ والمنصف ٢/ ١٤٥.

اللغة: فهياك: فإيّاك. الموارد: المداخل. المصادر: المخارج.

المعنى: احذر الأمر الذي تتعدّد مداخله، فإن مخارجه قد تكون غير موجودة، أو قليلة جدًّا.

الإعراب: **«فهياك»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «هيّاك»: ضمير منفصل في محلّ نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره: أحذّر إياك. **«والأمر»**: الواو: للعطف، الأمر: مفعول به لفعل محذوف تقديره: احذر. **«الذي»**: اسم موصول في محلّ نصب صفة. **«إن»**: حرف شرط جازم. **«توسعت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، في محلّ جزم فعل الشرط، والتاء: للتأنيث. **«موارده»**: فاعل مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«ضاقت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح في محلّ جزم جواب الشرط، والتاء: للتأنيث. **«عليك»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«ضاقت». **«مصادرُه»**: فاعل مرفوع بالضمّة. والهاء مضاف إليه.

وجملة «أحذّر هياك»: بحسب ما قبلها. وجملة «احذر الأمر»: معطوفة على السابقة. وجملة «إن توسعت موارده ضاقت مصادره»: الشرطية صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ضاقت مصادره»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «فهياك» حيث أبدل الهمزة من الهاء، فأصلها: فإياك.

١١٥٠ ـ التخريج: الرجز للأغلب العجلي في ديوانه ص١٤٨، ١٤٩؛ وله أو لامرأة من بني سعد يقال=

أنشدهما ابن السكّيت، وقال: أراد: أيَا أبَهْ، وإنّما أبدل من الهمزة هاءً. ولا يبعد ما قاله لأنّ «أيا» أكثرُ استعمالاً من «هَيا»، فجاز أن يُعتقد أنّها أصلٌ. وقال آخرون هي «يا» أدخل عليها هاءُ التنبيه مبالغةً، كما قال الشاعر [من الطويل]:

١١٥١ـ ألَا يا صَبَا نَجْدٍ متى هِجْتِ من نَجْدِ ... لقد زادَنِي مَسْراكِ وَجْدًا على وَجْدِ

= لها العجفاء بنت علقمة في فصل المقال ص٢١٨؛ وللعجفاء في مجمع الأمثال ٢/ ١٣٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٧٦؛ ورصف المباني ص٤٠٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٤؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٩٩.

اللغة والمعنى: الحصان: المرأة المحصنة المتزوّجة.

لقد انصرفت هذه الزوجة العفيفة غاضبة، وصاحت تنادي أباها.

الإعراب: **«فانصرفت»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «انصرفت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. **«وهي»**: الواو: استئنافية، «هي»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. **«حصان»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«مغضبة»**: حال منصوب بالفتحة، وسكّن لضرورة القافية. **«ورفعت»**: الواو: حالية، «رفعت»: تعرب إعراب «انصرفت». **«بصوتها»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«هيا»**: حرف نداء. **«أبه»**: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة هاءً للسكت. والياء هذه: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «فانصرفت»: بحسب الفاء. وجملة «هي حصان»: استئنافية معترضة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «رفعت»: في محلّ نصب حال. وجملة «هيا أبه»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «هيا أبه» حيث أرادت «أيا أبي»، فأبدلت من الهمزة هاءً وقيل غير ذلك.

١١٥١ ـ **التخريج**: البيت لابن الدمينة في ديوانه ص٨٥؛ وبلا نسبة في بغية الوعاة ١/ ٢٥٥؛ والمنصف ٣/ ١١٧.

اللغة والمعنى: الصبا: ريح الشمال. نجد: موضع. هاجت الريح: تحرّكت. المسرى والمسير: مكان السير. الوجد: شدة الحب.

ينادي ريح الشمال التي هبّت من نجد، ويسألها عن موعد انطلاقها من هناك، ويخبرها أن هبوبها زاد شوقه وحبّه إلى ساكني نجد شوقًا وحبًّا.

الإعراب: **«ألا»**: حرف تنبيه. **«يا»**: حرف نداء. **«صبا»**: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر. **«نجد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«متى»**: اسم استفهام مبني في محلّ نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلّق بالفعل بعده. **«هجت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«من نجد»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. **«لقد»**: اللام: حرف موطّىء للقسم، «قد»: حرف تحقيق. **«زادني»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«مسراك»**: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«وجدًا»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. **«على وجد»**: جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة لـ«وجدًا». =

فجمع بين «ألا»، و«يا»، وكلاهما للتنبيه.

وأمّا «وا»، فمختصٌّ به النُّدْبَةُ؛ لأنّ الندبة تفجّعٌ وحُزنٌ، والمرادُ رفعُ الصوت ومدُّه لاستماع جميع الحاضرين. والمدُّ الكائنُ في الواو والألف أكثرُ من المدّ الكائن في الياء والألف.

وأصلُ النداء تنبيهُ المدعوّ ليُقْبِل عليك، وتُؤثِّر فيه الندبةُ والاستغاثةُ والتعجّبُ، وهذه الحروفُ لتنبيه المدعوّ، والمدعوُّ مفعولٌ في الحقيقة، ألا ترى أنّك إذا قلت: «يا فلانُ»، فقيل لك: «ماذا صنعتَ به؟» فقلتَ: «دعوتُه»، أو «ناديتُه»، وكان الأصلُ أن تقول فيه: «يا أدعوك»، و«أُناديك»، فيُؤْتَى بالفعل وعلامةِ الضمير، لأنّ النداء حالُ خطاب، والمخاطَبُ لا يُحدَّث عن اسمه الظاهرِ، لئلّا يتوهّم أنّ الحديث عن غيره، ولأنّ حضوره يُغْنِي عن اسمه، ولكنّهم جعلوا في أوّل الكلام حرفَ النداء، وهو قولهم: «يا»، ليفصلوا بين الخطاب الذي ليس بنداءٍ وبينه، ويخاطبوا بذلك القريبَ والبعيدَ. وكان ذلك بحرِف لِين ليمتدّ به الصوتُ، وعُرِّف بالنداء حتى استُغني عن ذكرِ الفعل، وحُذف اختصارًا مع أمن اللبس، فقالوا: «يا فلانُ»، ولم يقولوا: «يا أدعو فلانًا». وكان حقُّه أن يقولوا: «يا أدعوك»، إلاّ أنّ الفعل حُذف لِما ذكرنا، ووُضع الاسم الظاهر موضعَ المضمر؛ لئلّا يظنّ كلُّ سامع النداء أنّه هو المنادى والمعنيُّ بعلامة الإضمار. واختصّ باسمه الظاهر دون كلِّ من يسمعه، وجرى ذلك له إذا كان وحده، كما يجري عليه إذا كان في جماعةٍ؛ لئلّا يختلف، فيلتبسَ، كما لزم ذلك الفاعلَ في إعرابه. ألا ترى أنّك ترفع الفاعل للفرق بينه وبين المفعول، ومع هذا فإنّك ترفعه حيث لا مفعولَ، نحوَ: «قام زيدٌ وظرُف خالدٌ»؟

واعلم أنّهم قد اختلفوا في العامل في المنادى، فذهب قومٌ إلى أنّه منصوب بالفعل المحذوف لا بهذه الحروف، قال: وذلك من قبل أنّ هذه الحروف إنّما هي تنبيهُ المدعوّ، وهي غيرُ مختصّة، بل تدخل تارةً على الجملة الاسميّة، نحوَ قول الشاعر [من البسيط]:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ والأَقْوامُ كُلُّهُمُ والصالحون على سِمْعانَ مِن جارِ[1]

وتارةً على الجملة الفعليّة، نحوَ قوله تعالى: ﴿ألا يا اسجدوا﴾[2]. وما هذا سبيلُه فإنّه لا يعمل، ولا يُقال بأنّه عملٌ بطريق النيابة عن الفعل الذي هو «أدعو»؛ لأنّا نقول:

= وجملة «النداء»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هجت»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «زادني»: واقعة في جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ألا يا» حيث جمع بين «ألا» و«يا» وكلاهما للتنبيه.

(١) تقدم بالرقم ٢٣٦.

(٢) ﴿ألّا يسجدوا﴾ [النمل: ٢٥]. وقد أثبت الشارح قراءة الكسائي والحسن ورويس وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٧/ ٦٨؛ وتفسير الطبري ١٩/ ٩٣؛ وتفسير القرطبي ١٣/ ١٨٦؛ والكشاف ٣/ ١٤٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٣٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٣٤٦.

نيابتُها عن الأفعال لا توجب لها العملَ؛ لأنّ عامّة حروف المعاني إنّما أُتي بها عوضًا من الأفعال لضرب من الإيجاز والاختصار، فالواوُ في «جاء زيدٌ وعمرٌو» نائبٌ عن «أعطفُ»، و«هَلْ» نائبٌ عن «أستفهمُ»، و«ما» نائبٌ عن «أنفي». ومع ذلك فإنّه لا يجوز إعمالُها، ولا تعلّقُ الظرف بها ولا الحالِ؛ لأنّ ذلك يكون تراجُعًا عمّا اعتزموه من الإيجاز، وعَوْدًا إلى ما وقع الفِرارُ منه؛ لأنّ الفعل يكون ملحوظًا مرادًا، فيصير كالثابت. وإذا كان كذلك، فلا يجوز لهذه الحروف أن تعمل. وإذا لم تكن عاملة، كان العمل للفعل المحذوف.

وذهب الأكثرون إلى أنّ هذه الحروف هي العاملة أنفسُها دون الفعل المحذوف؛ لنيابتها عن الفعل الذي هو «أُنادي»، أو «أدعو»، ولذلك تصل تارةً بأنفسها، وتارةً بحرف الجرّ، نحوَ قولك: «يا زيدُ»، و«يا لَزيدٍ»، و«يا بكرُ»، و«يا لَبَكرٍ». وجرت مجرى الفعل الذي يتعدّى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجرّ، نحوِ: «جئتُ زيدًا»، و«جئتُ إلى زيد» و«سمّيتُه بكرًا»، و«سمّيتُه ببكرٍ».

والفرقُ بينها وبين سائر حروف المعاني، أن حروف المعاني غيرُ حروف النداء. وذلك أنّ حروف المعاني نائبةٌ عن أفعالٍ هي عبارةٌ عن غيرها، نحوَ: «ضربتُ زيدًا، وقتلتُه، وأكرمتُه»، فهذه الألفاظُ غيرُ الأفعال المُؤثِّرة الواصلةِ منك إلى زيد. وليس كذلك حروف النداء؛ لأنّ حقيقةَ فعلك في النداء إنّما هو نفسُ قولك: «يا زيدُ» هذه التي تلفظ بها، ولا فرقَ بين قولك: «أدعو» وبين قولك: «يا»، كما أنّ بين لفظك بـ«ضربتُ» وبين نفس ذلك الفعل الذي هو الضربُ في الحقيقة فرقًا، فجرت «يا» نفسُها في العمل مجرى «أدعو». كما جرى «أُنادي» مجراه، وصار «يا»، و«أدعو»، و«أُنادي» من قبيل الألفاظ المترادفة. ولم تكن «يا» عبارةً عمّا وصل إليه، كما جرتْ «ضربتُ» ونحوُها عبارةً عن الأثر والملاصَقة. فلمّا اختصّ «يا» من بين حروف المعاني بما وصفنا، وجرت مجرى «أدعو» و«أُنادي» في المعنى؛ تَولّت بنفسها نصبَ المنادى، كما لو ظهر أحدُ الفعلَيْن هنا لَتَولّى بنفسه النصبَ. ويُؤيِّد ما ذكرناه من جَرْيها مجرى الفعل جوازُ إمالتها مع الامتناع من إمالة الحروف من نحوِ «ما»، و«لا»، و«حَتّى»، و«كَلّا». وقد حمل بعضَهم ما رأى من قوّةِ جَرْيِ هذه الحروف مجرى الأفعال، ونَصْبِها لما بعدها، وتعلّقِ حروف الجرّ بها، وجوازِ إمالتها، إلى أن قال: إنّها من أسماء الأفعال من نحوِ: «صَهْ»، و«مَهْ». والحقُّ أنّها حروفٌ؛ لأنّها لا تدلّ على معنى في أنفسها، ولا تدلّ على معنى إلاّ في غيرها، فاعرفه.

فصل
[النداء الذي لا تنبيه فيه]

قال صاحب الكتاب: وقول الداعي: «يا رَبِّ»، و«يا اللّهُ» استقصارٌ منه لنفسه، وهَضْمٌ لها، واستبعادٌ عن مَظانّ القَبولِ والاستماعِ، وإظهارٌ للرَّغْبة في الاستجابة بالجُؤار.

❁ ❁ ❁

قال الشارح: أمّا قولهم: «يا اللّهُ»، أو «يا مالكَ المُلْك»، أو «يا رَبِّ اغْفِرْ لي»، فإنّ هذا لا يجوز أن يُقال إنّه تنبيهٌ للمدعوّ كما تقدّم، ولكنّه أُخْرِج مُخْرَجَ التنبيه، ومعناه الدعاءُ لِلّه عزّ وجلّ، ليُقْبِل عليك بالخير الذي تطلبه منه. والذي حسّن إخراجَه مخرج التنبيه البيانُ عن حاجة الداعي إلى إقبال المدعوّ عليه بما يطلبه. فقد وقف في ذلك موقفَ مَن كأنّه مغفولٌ عنه، وإن لم يكن المدعوُّ غافلاً. ألا ترى أنّك تقول: «يا زيدُ اقْضِ حاجتي» مع العلم أنّه مُقْبِلٌ عليك؟ وذلك لإظهار الرَّغْبة والحاجةِ، وأنّه قد صارت منزلته منزلةَ من غُفل عنه.

ومن أصناف الحرف

حروفُ التصديق والإيجاب

فصل
[تَعْدادُها]

قال صاحب الكتاب: وهي «نَعَمْ»، و«بَلى»، و«أَجَلْ»، و«جَيْرِ»، و«إي»، و«إنَّ».

فأمّا «نَعَمْ»، فمصدّقةٌ لما سبقها من كلامٍ منفيٍّ أو مُثْبَتٍ. تقول إذا قال: «قام زيدٌ أو لم يقم»: «نَعَمْ» تصديقًا لقوله، وكذلك إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام، إذا قال: «أقام زيدٌ؟» أو «ألم يقم زيد؟» فقلتَ: «نَعَمْ»، فقد حقّقتَ ما بعد الهمزة. و«بَلَى» إيجابٌ لما بعد النفي. تقول لمَن قال: «لم يقم زيد»، أو «ألم يقم زيد؟»: «بَلَى»، أي: قد قام. قال الله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾[1]، أي: نجمعها. و«أَجَلْ» لا يُصَدَّق بها إلاّ في الخبر خاصّةً. يقول القائلُ: «قد أتاك زيد»، فتقول: «أَجَلْ». ولا تُستعمل في جوابِ الاستفهام، و«جَيْرِ» نحوُها بكسر الراء، وقد تُفْتَح. قال [من الطويل]:

١١٥٢ ـ وقُلْنَ على الفِرْدَوْسِ أوّلُ مَشْرَبٍ ... أَجَلْ جَيْرِ إن كانت أُبِيحَتْ دَعاثِرُهْ

---

(١) القيامة: ٤.

١١٥٢ ـ **التخريج**: البيت لمضرس بن ربعي في ديوانه ص٧٦؛ وخزانة الأدب ١٠/١٠٣، ١٠٦، ١٠٧؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٦٢؛ والمقاصد النحوية ٤/٩٨؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص٣٦٠؛ وجواهر الأدب ص٣٧٣؛ والدرر ٦/٤٣؛ وشرح الأشموني ٢/٤٠٩؛ ولسان العرب ٤/١٥٦ (جير)، ٢٨٧ (دعثر).

اللغة: الفردوس: ماء لبني تميم، وهو اسم لأعلى مكان في الجنّة. المشرب: اسم مكان من الشرب. أجل وجير ونعم: حروف جواب. أبيحت: حُلّلت، سُمح بها. الدعاثر: جمع دعثور وهو الحوض المتهدّم.

المعنى: قالت النسوة: سنرد ماء بني تميم لنشرب أولاً، فقلت لهنّ: إن سُمح لكنّ بالاقتراب من أحواضها المتهدّمة بعد القتال.

الإعراب: **«وقلن»**: الواو: بحسب ما قبلها، **«قلن»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«على الفردوس»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «أوّل» المحذوف، والتقدير: «أول مشرب هو على الفردوس». **«أول»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«مشرب»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«أجل»**: حرف جواب. **«جير»**: حرف جواب توكيد لـ «أجل». **«إن»**: =

ويُقال: «جَيْرِ لأفْعَلَنَّ» بمعنَى: حَقًّا. و«إنَّ» كذلك. قال [من مجزوء الكامل]:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا ... كَ وقد كَبِرْتَ، فقلتُ: إنَّهْ[1]

و«إي» لا تُستعمل إلاّ مع القَسَم، إذا قال لك المستخبرُ: «هل كان كذا؟» قلت: «إي واللّهِ»، و«إيَ اللّهَ»، و«إي لَعَمْرِي»، و«إي ها اللّهِ ذا».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذه الحروف التي يُجاب بها، فمنها «نَعَمْ»، و«بَلى». وفي الفرقَ بينهما نوعُ إشكال، ولذلك يكثر الغلطُ فيهما، فتوضَع إحداهما موضعَ الأُخرى. وجملةُ القول في الفرق بينهما أنّ «نَعَمْ» عِدَةٌ وتصديقٌ كما قال سيبويه[2]، فإذا وقعتْ بعد طلبٍ كانت عدةً، وإذا وقعت بعد خبر، كانت تصديقًا نفيًا كان أو إيجابًا.

وأمّا «بَلى»، فيُوجَب بها بعد النفي، فهي ترفع النفيَ وتُبْطِله. وإذا رفعتْه؛ فقد أوجبت نقيضَه. وهي أبدًا تُوجِب نقيضَ ذلك المنفيّ المتقدّم، ولا يصحّ أن تُوجِب إلاّ بعد رفعِ النفي وإبطالهِ.

وأمّا «نَعَمْ»، فإنّها تُبقِي الكلامَ على إيجابه ونَفْيه؛ لأنّها وُضعت لتصديقِ ما تقدّم من إيجابٍ أو نفيٍ، من غيرِ أن ترفع ذلك وتُبْطِله. مثالُه إذا قال القائل: «أخَرَجَ زيدٌ»، وكان قد خرج، فإنّك تقول في الجواب: «نَعَمْ»، أي: نَعَمْ قد خرج، فإن لم يكن خرج. قلتَ في الجواب: «لا»، أي: لم يخرج. فإن قال: «أما خرج زيدٌ؟» وكان لم يخرج، فإنّك تقول له في الجواب: «نَعَمْ»، أي: نعم ما خرج، فصدّقتَ الكلام على نفسه باطّراح حرف الاستفهام، كما صدّقته على إيجابه، ولم ترفع النفيَ وتُبْطِله بخلافِ «بَلى». وإن كان قد خرج، قلت في الجواب: «بَلى»، أي: بلى قد خرج، فرفعتَ ذلك النفي، وحدث في بعضه إثباتُ نقيضه، بخلافِ «نَعَمْ» التي تُبْقِي الكلام على حاله، ولا ترفعه. قال الله

= حرف شرط. «كانتْ»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «أُبيحت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «دعاثره»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة، أو اسم «كان» على ما يُعرف بالتنازع، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «قلن»: بحسب ما قبلها، أو ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أول مشرب هو على الفردوس»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «فقلت: أجل»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أبيحت دعاثره»: في محلّ نصب خبر «كانت». وجملة «إن كانت...»: في محلّ نصب حال. وجملة «كانت...»: جملة الشرط غير الظرفيّ لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه مجيء «جير»، بكسر الراء وفتحها.

(١) تقدم بالرقم ٤٧٧. (٢) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾(١)، أي: بلى نجمعها قادرين، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن؟ قَالَ: بَلَىٰ﴾(٢). ولو قال: «نعم»، لكان كُفرًا هذا قول النحويّين المتقدّمين من البصريين. وقد ذهب بعضُ المتأخّرين إلى أنّه يجوز أن يقع «نعم» موقعَ «بلى»، وهو خلافُ نصّ سيبويه. وأحسنُ ما يُحْمَل عليه كلامُ هذا المتأخّر أنّ «نعم» إذا وقعتْ بعد نفيٍ قد دخل عليه الاستفهامُ، كانت بمنزلةِ «بلى» بعد النفي، أعني للإثبات؛ لأنّ النفي إذا دخل عليه الاستفهامُ رُدّ إلى التقرير وصار إيجابًا، ألا ترى إلى قوله [من الوافر]:

١١٥٣ ـ أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايا ... وأَنْدى العالَمِينَ بُطُونَ راحِ

فإنّه أخرجه مُخْرَجَ المدح، ويُقال: إنّ الممدوح اهتزّ بذلك. فعلى ذلك لا يقع «نعم» في جوابِ ما كان من ذلك إلاّ تصديقًا لفَحْواه، كما يقع في جواب الإيجاب، فاعرفه.

وأمّا «أَجَلْ»، فأمرها كأمر «نَعَمْ» في التصديق. قال الأخفش: إلاّ أنّ استعمالَ «أجل» مع غير الاستفهام أفصحُ.

---

(١) القيامة: ٣ ـ ٤. (٢) البقرة: ٢٦٠.

١١٥٣ ـ التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص٨٥، ٨٩؛ والجنى الداني ص٣٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢؛ ولسان العرب ٧/ ١٠١ (نقص) وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٦٣، ٣/ ٢٦٩؛ ورصف المباني ص٤٦؛ والمقتضب ٣/ ٢٩٢.

اللغة: المطايا: جمع مطيّة وهي كل دابة تستخدم للركوب. أندى: أكثر ندى وجودًا وأكرم عطاء. الراح: جمع راحة وهي باطن الكفّ.

المعنى: يتساءل مقرّرًا أنهم أفضل الناس شجاعة وكرمًا، ألستم أفضل الفرسان الذين يمتطون صهوات دوابهم للحرب والطعان؟ وكذلك ألستم أكثر الناس جودًا وكرمًا تمنحون الناس من باطن راحاتكم خيرًا وسخاءً.

الإعراب: **«ألستم»**: الهمزة: حرف استفهام لا محلّ له، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، و«تم»: ضمير متصل في محلّ رفع اسم (ليس). **«خير»**: خبر (ليس) منصوب بالفتحة. **«من»**: اسم موصول في محلّ جرّ بالإضافة، **«ركب»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: (هو). **«المطايا»**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف. **«وأندى»**: الواو: حرف عطف، «أندى»: اسم معطوف على منصوب منصوبٌ مثله بفتحة مقدّرة على الألف. **«العالمين»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **«بطون»**: تمييز منصوب بالفتحة. **«راح»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «ألستم خير»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ركب المطايا»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ألستم» حيث دخلت همزة الاستفهام لتفيد نفي ما بعدها، وهو نفي أيضًا، ونفي النفي إثبات، لذا صار المعنى: أنتم خير... وأندى.

وأمّا «جَيْرِ»، فحرفٌ معناه «أجَلْ»، و«نَعَمْ». وربّما جُمع بينهما للتأكيد. قال الشاعر، أنشده الجَوْهريّ [من الطويل]:

وقــلــن عــلــى الــفــردوس... إلــخ

الفِرْدَوْس: البُسْتان. والدَّعاثِرُ: جمع دَعْثَرَةٍ، وهو الحَوْض المتثلِّم. وأكثرُ ما يُستعمل مع القسم، يُقال: «جَيْرِ لا أفعلنّ»، أي: نَعَمْ واللّهِ. وهو مكسورُ الآخر، وربّما فُتح، وحقُّه الإسكان كـ«أجَلْ»، و«نَعَمْ». وإنّما حُرّك آخره لالتقاء الساكنين: الراء والياء كـ«أيْنَ»، و«كَيْفَ»، و«لَيْتَ». والكسرُ فيه على أصل التقاء الساكنين، والفتحُ طلبًا للخفّة لثِقَل الكسرة بعد الياء.

فإن قيل: فما بالهم فتحوا في «أيْنَ»، و«كَيْفَ»، و«لَيْتَ»، وكسروا «جَيْرِ» وفيها من الثقل ما في «لَيْتَ» وأخواته؟ قيل: على مقدار كثرة استعمال الحرف يختار تخفيفُه، فلمّا كثُر استعمالُ «أين»، و«كيف»، و«ليت» مع العلّة التي ذكرناها من اجتماع الكسرة والياء؛ آثروا الفتحةَ لذلك. ولمّا قلّ استعمالُ «جَيْرِ»، لم يحفِلوا بالثقل، وأتوا فيه بالكسر الذي هو الأصل، فاعرفه.

وأمّا «إيْ»، فحرفٌ يجاب به كـ«نَعَمْ» و«جَيْرِ»، ولا يُستعمل إلاّ في القسم، تقول لمن قال: «أقام زيدٌ؟»: «إيْ واللّهِ»، و«إي وربّي»، و«إي لَعَمْري». قال الله تعالى: ﴿قُلْ إي وَرَبِّي﴾[1]، وهمزتُها مكسورةٌ، والياءُ فيها ساكنةٌ، إذ لم يلتق في آخرها ساكنان بقيت ساكنةً على ما يقتضيه البناءُ.

فأمّا «إنَّ»، فيكون جوابًا بمعنَى «أجَلْ»، فإذا قال: «قد أتاك زيدٌ»، فتقول: «إنَّهْ» أي: أجل، والهاءُ للسَّكْت، والمرادُ «إنّ»، إلاّ أنّك ألحقتَها الهاءَ في الوقف، والمعنى معنى: «أجل». ولو كانت الهاء هاءَ الإضمار؛ لثبتتْ في الوصل كما تثبت في الوقف. وليس الأمر كذلك، إنّما تقول في الوصل: «إنَّ يا فتى» بحذف الهاء، قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

بَـكَـرَ الـعَـواذِلُ فـي الـصَّـبـو ... ح يَـلُـمْـنَـنِـي وألُـومُـهُـنَّـهْ
ويَـقُـلْـنَ: شَـيْـبٌ قـد عَـلَا ... ك وقـد كَـبِـرْتَ فـقـلـتُ إنَّـهْ[2]

وإنّما ألحقوا الهاءَ كراهيةَ أن يجمعوا في الوقف بين ساكنين، لو قالوا: «إنّ»، فألحقوها الهاء لبيان الحركة التي تكون في الوصل، إذ كانوا لا يقفون إلاّ على ساكن. وأمّا خروجُ «إنَّ» إلى معنى «أجَلْ»، فإنّها لمّا كانت تُحقّق معنى الكلام الذي تدخل عليه في قولك: «إنّ زيدًا لَراكبٌ»، فتُحقّق كلامَ المتكلّم، حُقّق بها كلامُ السائل إذ كان معناها التحقيق، فحصل من أمرها أنّها تُحقّق تارةً كلامَ المتكلّم، وتارةً كلامَ غيره على سبيل الجواب، فاعرفه.

---

(١) يونس: ٥٣. وفي الطبعتين: «قل إي وربي لتُبعثنّ» (؟).

(٢) تقدم بالرقم ٤٧٧.

فصل
[لغات «نَعَمْ»]

قال صاحب الكتاب: **وكِنانةُ تكسر العينَ من «نَعَمْ»، وفي قراءةِ عمر بن الخَطَّاب وابنِ مسعود رضي الله عنهما قَالُوا: «نَعِمْ». وحُكِي أنّ عمر سأل قومًا عن شيء، فقالوا: «نَعَمْ» بالفتح، فقال عمر: إنّما النَّعَمُ الإبِلُ، فقولوا: نَعِمْ. وعن النَّضْر بن شُمَيْلٍ أنّ: «نَحَمْ» بالحاء لغةُ ناس من العرب.**

* * *

قال الشارح: الفتح في «نَعَمْ» والكسر لغتان فصيحتان، إلاّ أنّ الفتح أشهر في كلام العرب، وقد جاء الكسر في كلام النبيّ ﷺ وجماعةٍ من الصحابة، منهم عمر وعليّ والزُّبَيْر وابن مسعود، رضي الله تعالى عنهم. وذكر الكسائيُ أنّ أشياخ قُرَيْش يتكلّمون بها مكسورةً. وحُكي عن أبي عمرو قال: لغةُ كنانة «نَعِمْ» بالكسر. وربّما أبدلوا الحاء من العين، فقالوا: «نَحَمْ» في «نَعَمْ»؛ لأنّها تليها في المَخْرَج، وهي أخفُّ من العين؛ لأنّها أقربُ إلى حروف الفم. حكى ذلك النَّضْر بن شُمَيْل، فاعرفه.

فصل
[لغات «إي» إذا وَلِيهَا «أَلْ»]

قال صاحب الكتاب: **وفي «إي اللَّهَ» ثلاثةُ أوجه: فتحُ الياء، وتسكينُها، والجمعُ بين ساكنَيْن هي ولامُ التعريف المدْغَمةُ، وحذفُها.**

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أنّ الياء من «إي» ساكنةٌ كالميم من «نَعَمْ»، واللام من «أَجَلْ». وإذا لقيها لامُ المعرفة من نحوِ «إي اللَّهَ»، فإنّ لك فيه ثلاثةَ أوْجُه: فتحَ الياء، تقول: «إيَ اللَّهَ»، وهو أعلاها، فتفتح لالتقاء الساكنين كما تفتح نونَ «مِنْ» في قولك: «مِنَ الرجل». ولم يكسروها استثقالاً للكسرة بعد كسرة الهمزة. وإذا كانوا قد استثقلوا الكسرة على النون للكسرة قبلها مع أنّ النون حرفٌ صحيحٌ؛ فلأنْ يستثقلوها على الياء المكسور ما قبلها كان ذلك أحْرَى وأوْلى. ومنهم من يقول: «إي اللَّهَ»، فيُشْبِع مدّةَ الياء، ويجمع بين الساكنين لوُجود شرطَي الجمع بين ساكنين وهما: ان يكون الساكن الأوّل حرفَ مدّ ولِين، والثاني مُدّغَمًا، كـ«دابَّةٍ»، و«شابَّةٍ». والثالث، وهو أقلّها، أن يقولوا: «اللهَ»، فيحذفوا الياء لالتقاء الساكنين؛ لأنّ همزة الوصل محذوفةٌ للوصل، فبقي اللفظُ «إللَّهَ» بكسر الهمزة.

ولا يكون في «اللَّهَ» من قولك: «إي اللَّهَ» إلاّ النصبُ. ولو قلت: «هَا اللَّهِ» لخفضتَ؛ لأنّ «إي» ليست عوضًا عن حروف القسم، إنّما هي جوابٌ لِمن سأل عن الخبر، فقلت: «إي واللَّهِ لقد كان كذا، بخلافِ: «ها» فإنّه عوضٌ عن الواو، ولذلك يُجامِعها.

ومن أصناف الحرف

حروفُ الاستثناء

فصل
[تَعْدادُها]

قال صاحب الكتاب: **وهي «إلاَّ»، و«حَاشا»، و«عَدا»، و«خَلا» في بعض اللغات.**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على الاستثناء وحروفه في فصل الاسم بما أغنى عن إعادته.

ومن أصناف الحرف

حرفا الخِطاب

فصل
[تَعْدادُهما]

قال صاحب الكتاب: **وهما الكاف والتاء اللاحقتان علامةً للخطاب في نحوِ «ذاكَ»، و«ذٰلِكَ»، و«أُولٰئِكَ»، و«هُناكَ»، و«هاكَ»، «وحَيَّهَلَكَ»، و«النَّجاكَ»، و«رُوَيْدَكَ»، و«أرَأيْتَكَ»، و«إيّاكَ»، وفي «أنْتَ»، و«أنْتِ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذين الحرفين يدلّان على الخطاب، وهما في ذلك على ضربين: يكونان اسمين، ويكونان حرفين مجرَّدين من معنى الاسميّة. فمن ذلك الكافُ، فإنّها تكون اسمًا لخطاب المذكّر والمؤنّث، فكافُ المذكّر مفتوحةٌ، نحو: «ضربتُكَ يا رجلُ». وكافُ المؤنّث مكسورةٌ، نحوُ: «ضربتُكِ يا امرأةُ»، فالكافُ هنا اسمٌ، وإن أفادت الخطابَ. يدلّ على ذلك دخولُ حرف الجرّ عليها من نحوِ: «بِكَ» و«بِكِ». وأمّا التي هي حرفٌ مجرّدٌ من معنى الاسميّة، فجميعُ ما ذكره، فمنه أسماءُ الإشارة، نحوُ: «ذلك»، و«ذاك»، و«تلك»، و«أُولئك»، فالكاف معها حرفٌ لا محالةَ، وذلك لأنّه لو كان اسمًا، لكان له موضعٌ من الإعراب مِن رفع أو نصب أو جرّ، ولا يجوز أن يكون موضعه رفعًا؛ لأنّ الكاف ليست من ضمائر المرفوع. ولا يجوز أن تكون منصوبة؛ لأنّك إذا قلت: «ذٰلِكَ» فلا ناصبَ هنا للكاف. ولا يجوز أن تكون مجرورة؛ لأنّ الجرّ إنّما يكون بحرف جرّ أو بإضافة، ولا حرفَ جرّ هٰهنا، فبقي أن تكون مجرورة بالإضافة.

ولا تصحّ إضافةُ أسماء الإشارة؛ لأنّها معارفُ، ولا يُفارِقها تعريفُ الإشارة، ولا يسوغ تعريفُ الاسم إلاّ بعد تنكيره. ولا يجوز تنكيرُ هذه الأسماء ألبتّة، فلا تجوز إضافتُها، وكذلك لا تجوز إضافةُ الأسماء المضمرة. ويؤيّد عندك أنّ ذلك ليس مضافًا إلى الكاف أنّك تقول في التثنية: «ذانِك»، ولو كان مضافًا، لحُذفت النون لإضافة الكاف.

وكذلك الكاف في «هَاكَ»، فإنّها حرفٌ مجرّدٌ من معنى الاسميّة، وهو من أسماء الأفعال، نحوُ: «خُذْ»، و«تَناولْ». والذي يدلّ على أنّ الكاف فيه حرفٌ أنّهم يستعملون

موضعَ الكاف للخطاب الهمزةَ، فيقولون: «هاءَ» للمذكّر بفتح الهمزة، و«هاءِ» للمؤنّث. فلمّا وقع موقعَ الكاف ما لا يكون إلاّ حرفًا، عُلم أنّها حرفٌ. وربّما قالوا: «هاءَكَ» بفتح الهمزة والكاف، و«هاءَكِ» بكسر الكاف، كأنّهم جمعوا بينهما تأكيدًا للخطاب فالكافُ هٰهنا حرفٌ، لأنّها من أسماء الأفعال، وأسماءُ الأفعال لا تُضاف.

وكذلك «حَيَّهَلَكَ» الكاف فيه حرفٌ، وحكمُها حكمُ «هاءَكَ». وأمّا «النَّجاكَ» فهو بمعنَى: انجُ، مع أنّه لا يسوغ إضافةُ ما فيه الألفُ واللامُ.

وكذلك «رُوَيْدَكَ» الكاف للخطاب، لأنّه من أسماء الأفعال. تقول: «رويدك زيدًا». ولو كانت الكاف منصوبة، لَما تعدّى إلى «زيد». وقالوا: «أرَأيْتَكَ» فالكاف حرفٌ؛ لأنّه بمعنى النظر، ولا يتعدّى إلاّ إلى مفعول واحد؛ لأنّ هذا الفعل لا يتعدّى ضميرُ الفاعل إلى ضميره. قال الله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾(١). ومثله «انْظُرْكَ زيدًا»، لأنّك لا تقول: «اضْرِبْكَ زيدًا»، وكذلك «إيَّاكَ» الكافُ حرفٌ، وقد تقدّم الكلام عليها في فصل الأسماء.

وأمّا التاء، فقد تكون اسمًا وحرفًا للخطاب، فالاسمُ نحوُ: «ضربتَ»، و«قتلتَ». والحرفُ نحوُ: «أنْتَ». وليست التاء في «أنْتَ» كالتاء في «أكلتَ»، كما أنّ الكاف في «ذلك» ليست كالكاف في «مالك»؛ لأنّه قد ثبت في قولك: «أنَا فعلتُ» أنّ الاسم هو «أنَ»، والألف مزيدةٌ للوقف، بدليل حَذْفها في الوصل. كذلك هو في «أنت» التاءُ حرفٌ للخطاب مجرّدٌ من معنى الاسميّة، لا موضعَ له من الإعراب، فاعرفه.

فصل
[لحوقهما التثنيةُ والجمعُ والتذكير والتأنيث]

قال صاحب الكتاب: **وتلحقهما التثنيةُ والجمعُ والتذكيرُ والتأنيثُ، كما تلحق الضمائرَ. قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ﴾(٢)، وقال: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾(٣)، وقال: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾(٤)، وقال: ﴿أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾(٥)، وقال: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ﴾(٦)، وقال: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾(٧). وتقول: «أنْتُما»، و«أنْتُمْ»، و«أنْتُنَّ».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول إنّ الخطاب يكون بأسماءٍ وحروفٍ. فالأسماءُ الكافُ في «لَكَ»، و«ضَرَبَكَ»، والتاءُ في «قُمْتَ»، و«أكَلْتِ». والحروفُ في جميعِ ما تقدّم من

---

(١) الإسراء: ٦٢.
(٢) يوسف: ٣٧.
(٣) البقرة: ٥٤.
(٤) يوسف: ٣٢.
(٥) الأعراف: ٤٣.
(٦) النساء: ٩١.
(٧) الذاريات: ٣٠؛ ومريم: ٩.

«ذٰلِكَ»، و«ذَاكَ»، و«تِلْكَ»، و«تِيكَ»، و«أُولئك»، ونحوهنّ. وتختلف هذه الحروف بحسبِ أحوال المخاطبين كما تختلف الأسماءُ، فكما تقول: «ضربتُكَ»، و«ضربتُكِ»، و«ضربتُكما»، و«ضربتُكم»، و«ضربتُكُنَّ»، فكذلك تختلف هذه الحروفُ. فإذا كان المخاطب مذكّرًا، فتحتَ، نحوَ قولك: «كيف ذلكَ الرجلُ يا رجلُ؟» ذكّرتَ اسمَ الإشارة بقولك: «ذا»، وفتحتَ الكاف حيث كان المخاطب مذكّرًا. قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾[1]، وقال: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[2]. فإن خاطبت امرأةً كسرت الكافَ، فقلت: «كيف ذلكِ الرجلُ يا امرأةُ؟» ذكّرت «ذا»؛ لأنّه إشارةٌ إلى «الرجل»، وكسرت الكافَ؛ لأنّ المخاطب مؤنّثٌ. قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ﴾[3].

فإن خاطبت اثنين، ألحقتَ الكافَ علامةَ التثنية مذكّرًا كان أو مؤنّثًا كما تفعل إذا كانت اسمًا، نحوَ: «ضربتُكما» فتقول: «كيف ذلكما الرجلُ يا رجلان؟» أفردتَ «ذا»؛ لأنّ المسؤول عنه واحدٌ، وثنّيت الكاف لأنّ الخطاب مع اثنين. قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ﴾[4]؛ لأنّ الخطاب مع صاحبَيْ يوسف. ولو كان المسؤول عنه مؤنّثًا، لأنّثتَ الإشارة، فكنت تقول: «كيف تِلْكُمَا المرأةُ يا رجلان؟» قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾[5]. أنّث الإشارةَ لتأنيث المشار إليه، وثنّى الخطابَ إذ كان المخاطب آدمَ وحَوّاءَ، عليهما السّلام.

فإن كان المخاطب جمعًا، إن كانوا مذكّرين، ذكّرتَ وجمعتَ، وإن كنّ مؤنّثاتٍ، أنّثتَ وجمعتَ، تقول: «كيف ذلكم الرجلُ يا رجالُ؟» قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[6]. فإن كان المشار إليه أيضًا جمعًا، قلت: «كيف أُولئكم الرجالُ يا رجالُ؟» قال الله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا﴾[7]. وتقول: «كيف ذٰلِكُنَّ الرجلُ يا نسوةُ؟» إذا كنّ جمعًا. قال الله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾[8]، فاعرفْ ذلك، وقِسْ عليه ما يأتي منه، فاجعلِ الأوّل للأوّل، والآخِرَ للآخر، وعاملْ كلَّ واحد من المشار إليه والمخاطب من التثنية والجمع والتذكير والتأنيث بحسب حاله على ما وصفتُ لك.

وكذلك حكمُ التاء في «أنتَ»، تكسرها مع المؤنّث، وتفتحها مع المذكّر، وتُثنّي مع المثنّى، وتَجْمَعَ مع الجمع.

---

(١) البقرة: ٢

(٢) الكهف: ٦٤.

(٣) مريم: ٩؛ والذاريات: ٣٠.

(٤) يوسف: ٣٧.

(٥) الأعراف: ٢٢.

(٦) النور: ٢٧، والعنكبوت: ١٦، وغيرهما.

(٧) النساء: ٩١.

(٨) يوسف: ٣٢.

فصل

[الهاء والياء في «إيّاه» و«إيّاي»]

قال صاحب الكتاب: **ونظيرُ الكاف الهاءُ والياءُ وتثنيتُهما وجمعُهما في «إيّاهُ»، و«إيّايَ» على مذهب أبي الحسن.**

* * *

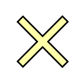
قال الشارح: قد تقدّم القول على «إيّاكَ» وما فيه من الخلاف في فصل المبنيّات من الأسماء بما أغنى عن إعادته، والذي عليه الاعتمادُ منه قولُ أبي الحسن: إنّ «إيّا» اسمٌ مبهمٌ كُنّي به عن المنصوب، وجُعلت الكاف والهاء والياء بيانًا عن المقصود؛ ليُعْلَم المخاطب من الغائب والمتكلّم، فهي حروفٌ لا موضع لها من الإعراب. هذا معنى قوله: «ونظيرُ الكاف الهاءُ والياءُ»، يريد أنّهما لا موضع لهما من الإعراب، وقيّده بقوله: «على مذهب أبي الحسن» تحرُّزا من مذهب غيره. وذلك أنّ الخليل[1] يذهب إلى أنّ الكاف والهاءَ والياء في موضع خفض بإضافةِ «إيّا» إليها، و«إيّا» مع ذلك عنده اسمٌ مضمرٌ. وحُكي عن المازنيّ مثلُ ذلك، وقد أجازه السيرافيّ. وقال الخليل[2]: لو قال قائل: «إيّاكَ نفسَك»، لم أُعنّفه. يريد تأكيدَ الكاف. فاعرف ذلك.

---

(١) الكتاب ١/ ٢٧٩.

(٢) الكتاب ١/ ٢٧٩.





إذ لو كانت «إن» أيضًا للنفي، لانعكس المعنى إلى الإيجاب؛ لأنّ النفي إذا دخل على النفي، صار إيجابًا.

وقد تزاد «إن» المكسورة المؤكّدةُ مع «ما» المصدريّة بمعنى الحين والزمان، فيقال: «انتظرْنا ما إنْ جلس القاضي»، يريد زمانَ جلوسه. ومثلُه: «أقِمْ ما أقمتَ» و«لا أُكلِّمك ما اختلف الليلُ والنهارُ». قال الله تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾[1]. وحقيقتُه أنّ «ما» مع الفعل بتأويل المصدر، والمصدرُ يُستعمل بمعنى الحين، نحوُ: «خُفوقَ النَّجم»، و«مَقْدَمَ الحاجِّ». والظرفُ في الحقيقة هو الاسمُ المحذوف الذي أُقيم المصدر مُقامَه، فإذا قال: «اجْلِسْ ما جلستَ»، فقد قال: «اجلسْ جلوسَك»، أي: وقتَ جلوسك، فحُذف اسم الزمان، وأُقيم المصدر مقامه. قال الشاعر [من الطويل]:

١١٥٤ـ وَرَجِّ الفتى للخَيْرِ ما إنْ رأيتَه   على السِّنِّ خَيْرًا مَا يَزالُ يَزِيدُ

أي: رَجِّ الخيرَ له إذا رأيتَه يزداد على السنّ والكِبَر خيرًا. و«خيرًا» نصبٌ على التمييز.

[زيادة «أَنْ»]

قال صاحب الكتاب: **وتقول في زيادةِ «أنْ»: «لمّا أن جاء أكرمتُه»، و«أما واللّهِ أن لو قمتَ لَقُمْتُ».**

* * *

(١) المائدة: ١١٧.

١١٥٤ ـ **التخريج**: البيت للمعلوط القريعي في شرح التصريح ١/ ١٨٩؛ وشرح شواهد المغني ص٨٥، ٧١٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٥ (أنن)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢؛ وبلا نسبة في الأزهيّة ص٥٢، ٩٦؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٨٧؛ والجنى الداني ص٢١١؛ وجواهر الأدب ص٢٠٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٤٣؛ والخصائص ١/ ١١٠؛ والدرر ٢/ ١١٠؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٨؛ والكتاب ٤/ ٢٢٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٥؛ والمقرب ١/ ٩٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٥.

المعنى: يقول تأمّل الخير من الفتى كلّما رأيته، فهو يزداد خيرًا كلّما تقدّمت به السنّ.

الإعراب: «ورجّ»: الواو بحسب ما قبلها، «رجّ»: فعل أمر مبنيّ على حذف حرف العلّة، وفاعله... وجوبًا «أنت». «الفتى»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة. «للخير»: جار ومجرور متعلّقان بـ«رجّ». «ما»: مصدريّة. «إن»: زائدة. «رأيته»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء فاعل، والهاء في محلّ نصب مفعول به. «على السن»: جار ومجرور متعلّقان بـ«يزيد». والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل «رجّ». «خيرًا»: مفعول به مقدّم لـ«يزيد». «ما»: حرف نفي. «يزال»: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». «يزيد»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو».

وجملة «رجّ الفتى...»: بحسب ما قبلها. وجملة «رأيته»: في محل جر بالإضافة. وجملة «ما يزال يزيد»: في محل نصب حال، باعتبار «رأى» بصرية. وجملة «يزيد»: في محلّ نصب خبر «لا يزال».

والشاهد فيه أوضحه الشارح.

قال الشارح: وقد تزاد «أن» المفتوحةُ أيضًا توكيدًا للكلام، وذلك بعد «لَمَّا» في قولك: «لمّا أنْ جاء زيدٌ قمتُ»، والمراد: لمّا جاء زيدٌ قمتُ. قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمۡ﴾[1]، فـ«أنْ» فيه مؤكّدةٌ بدليل قوله تعالى في سورة هُودٍ: ﴿وَلَمَّا جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمۡ﴾[2]، والقصّةُ واحدة. وقالوا: «أمَا واللّهِ أنْ لو فعلتَ لَفعلتُ»، وذلك في القسم إذا أُقسِم على شيء في أوّله، فيقع في جواب القسم، ولا يقع جوابًا له في غير ذلك، فاعرفه.

فصل
[زيادة «ما»]

قال صاحب الكتاب: و«غَضِبْتَ من غيرِ ما جُرْمٍ»، و«جئتَ لأمْرٍ مَا»، و«إنّما زيدًا منطلقٌ»، و«أيْنَما تجلسْ أجلسْ»، و«بعينٍ مَا أرَيَنَّكَ»[3]. وقال الله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ﴾[4]، وقال: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ﴾[5]، وقال: ﴿عَمَّا قَلِيلٖ﴾[6]، وقال: ﴿أَيَّمَا ٱلۡأَجَلَيۡنِ قَضَيۡتُ﴾[7]، وقال: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ﴾[8]، وقال: ﴿مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾[9].

* * *

قال الشارح: قد زيدت «ما» في الكلام على ضربين: كافّةٌ، وغير كافّة. ومعنى الكافّة أن تكفّ ما تدخل عليه عمّا كان يُحْدِث فيه قبل دخولها من العمل. وقد دخلت كافّةً على الكلم الثلاث: الحرفِ والاسمِ والفعلِ.

أمّا دخولُها على الحرف للكفّ، فعلى ضربين: أحدُهما أن تدخل عليه، فتمنعه العملَ الذي كان له قبلُ، وتدخل على ما كان دخل عليه قبل الكفّ غيرَ عامل فيه، نحوَ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾[10]، و﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا﴾[11] و«كأنّما زيدٌ أسدٌ»، و«لَعَلَّمَا أنتَ حالمٌ»[12]. والآخرُ أن تدخل على الحرف، وتكفّه عن عمله، وتُهيِّئه للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكفّ. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ

---

(١) العنكبوت: ٣٣.
(٢) هود: ٧٧.
(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/٢٣٦؛ وخزانة الأدب ١١/٤٠٣؛ ولسان العرب ١٣/٣٠١ (عين)؛ ومجمع الأمثال ١/١٠٠؛ والمستقصى ٢/١١١.
(٤) النساء: ١٥٥.
(٥) آل عمران: ١٥٩.
(٦) المؤمنون: ٤٠.
(٧) القصص: ٢٨.
(٨) التوبة: ١٢٧.
(٩) الذاريات: ٢٣.
(١٠) النساء: ١٧١.
(١١) النازعات: ٤٥.
(١٢) هذا القول جزء من بيت، وقد تقدم بالرقم ١٠٩٩.

مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[١] و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾[٢] ومنه قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٣] ألا ترى أنّه قد ولي «رُبَّ» بعد دخولِ «ما» من الفعل ما لم يكن يليها قبلُ، وأمّا دخولها على الاسم فنحوُ قوله [من الكامل]:

١١٥٥ـ [أَعَلَاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ] بَعْدَ مَا أفنانُ رأسِك كالثَّغامِ المُخْلِسِ

وقوله [من الخفيف]:

١١٥٦ـ بَيْنَمَا نحن بالبَلاكِثِ فالقَا عِ سِراعًا والعِيسُ تَهْوي هُوِيَّا

---

(١) فاطر: ٢٨.
(٢) الأنفال: ٦. (٣) الحجر: ٢.

١١٥٥ ـ **التخريج**: البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص٤٦١؛ والأزهية ص٨٩؛ وإصلاح المنطق ص٤٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٢، ٢٣٤؛ والدرر ٣/ ١١١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٢٢؛ والكتاب ١/ ١١٦، ٢/ ١٣٩؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٦٢ (علق)، ١٢/ ٧٨ (ثغم)، ١٣/ ٣٢٧ (فنن)؛ وبلا نسبة في الأضداد ص٩٧؛ ورصف المباني ص٣١٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٧٣؛ والمقتضب ٢/ ٥٤؛ والمقرب ١/ ١٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٠.

اللغة: العلاقة: علاقة الحب. الفنن: الغصن وهنا ذؤابة الشعر. الثغام: نبات إذا يبس ابيض لونه. المخلس: المختلط.

المعنى: أما زلت تحب أم الوليد رغم دخول جند الشيب إلى رأسك.

الإعراب: **«أعلاقة»**: الهمزة: حرف استفهام، «علاقة»: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب وعلامة نصبه الفتحة. **«أمّ الوليد»**: «أمّ»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الوليد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«بعدما»**: ظرف زمان مكفوف بـ«ما»، أو «بعد»: ظرف زمان منصوب متعلق بالمصدر «علاقة»، و«ما»: مصدرية. **«أفنان»**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. **«رأسك»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **«كالثغام»**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. **«المخلس»**: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة.

جملة «أفنان رأسك كالثغام»: حالية محلها النصب على اعتبار «بعد» ظرف زمان مكفوف بـ«ما»؛ والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة على اعتبار «بعد» ظرف زمان عامل. وجملة «علاقة» مع عامله: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بعدما» حيث اعتبر بعضهم «ما» مصدرية، واعتبرها سيبويه كافة لـ«بعد» عن الإضافة.

١١٥٦ ـ **التخريج**: البيت لكثيِّر عزّة في ملحق ديوانه ص٥٣٨؛ ومعجم البلدان ص٤٧٨ (بلاكث)؛ ولأبي بكر بن عبد الرحمن بن مخرمة في الشعر والشعراء ٢/ ٥٦٨؛ ولبعض القرشيّين في لسان العرب ٢/ ١١٩ (بلكث)؛ ولابن هرمة في لسان العرب ١٣/ ٦٥ (بين)؛ وليس في ديوانه.

اللغة والمعنى: البلاكث والقاع: موضعان. العيس: الإبل البيضاء الكريمة، مفردها أعيس وعيساء. كنا مسافرين مسرعين وإبلنا تمشي مسرعة وكأنها تهوي من علٍ.

الإعراب: **«بينما»**: ظرف زمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بالفعل في بيت يليه. **«نحن»**: =

ألا ترى أنّ «بَعْدَ»، و«بَيْنَ» حقُّهما أن يضافا إلى ما بعدهما من الأسماء، ويجرّاه، وحين دخلت عليهما، «ما» كفّتهما عن ذلك، ووقع بعدهما الجملةُ الابتدائيّةُ؟

وأمّا دخولها على الفعل، فإنّها تدخل عليه، فتجعله يلي ما لم يكن يليه قبلُ. ألا ترى أنّها تُدْخِل الفعلَ على الفعل، نحوَ: «قَلَّمَا سرتَ»، و«قَلَّمَا تقوم»؟ ولم يكن الفعل، قبل دخولها يلي الفعلَ فـ«قَلّ» فعلٌ كان حقّه أن يليه الاسمُ، لأنّه فعلٌ، فلمّا دخلتْ عليه «ما»، كفّته عن اقتضائه الفاعلَ، وألحقتْه بالحروف، وهيّأته للدخول على الفعل، كما تُهيِّىء «رُبَّ» للدخول على الفعل، وأخلصوها له. فأمّا قوله [من الطويل]:

صددتِ فأطْوَلْتِ الصُّدودَ وقَلَّمَا وِصالٌ على طُولِ الصُّدود يَدُومُ[1]

فلا يجوز رفعُ «وصال» بـ«يَدُومُ»، وقد تأخّر عن الاسم، ولكن يرتفع بفعل مقدَّر يُفسِّره «يدوم». وتفسيرُه: قَلَّمَا يبقى وصالٌ، ونحوُه ممّا يفسّره «يدوم». ولا يرتفع بالابتداء؛ لأنّه موضعُ فعل. وارتفاعُه هنا على حدّ ارتفاع الاسم بعد «هَلَّا» التي للتحضيض، و«إن» التي للجزاء، و«إذا» الزمانيّةِ. وقد أجروا «كَثُرَ ما يقولون ذلك» مُجْرَى «قَلَّما»، إذ كان خلافه، كما قالوا: «صَدْيانُ»، و«رَيّانُ»، و«غَرْثانُ»، و«شَبْعانُ»، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ.

الثاني استعمالُها زائدةً مؤكّدةً غيرَ كافّةٍ، وذلك على ضربين:

أحدهما: أن تكون عوضًا من محذوف، والآخرُ أن تكون مؤكّدة لا غيرُ. فالأوّلُ قولهم: أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ معك»، و«أمّا زيدٌ ذاهبًا ذهبتُ معه». ومنه قولُ الشاعر [من البسيط]:

أَبَا خُراشَةَ أَمّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قَوْمِيَ لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ[2]

قال سيبويه[3]: إنّما هي «أنْ» ضُمّت إليها «ما» للتوكيد، ولزمت عوضًا من ذهاب

= ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «بالبلاكث»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر محذوف، بتقدير: نحن سائرون بالبلاكث. «فالقاع»: الفاء: حرف عطف، «القاع»: اسم معطوف على «البلاكث» مجرور بالكسرة. «سراعًا»: حال منصوب بالفتحة. «والعيس»: الواو: حالية، «العيس»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «تهوي»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «هويا»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

وجملة «نحن بالبلاكث»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «العيس تهوي»: في محلّ نصب حال. وجملة «تهوي»: في محلّ رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «بينما نحن..» حيث دخلت «ما» على «بين» ووقع الابتداء بعدهما.

(١) تقدم بالرقم ٥٤٤.

(٢) تقدم بالرقم ٣١٩.

(٣) الكتاب ١/ ٢٩٣.

الفعل، والأصلُ: «أن كنتَ منطلقًا انطلقتُ معك»، أي: لأنْ كنتَ. فموضعُ «أنْ» نصبٌ بـ«انطلقتُ»، لمّا سقطت اللامُ، وصل الفعلُ فنصب. وأمّا «أنْ» في البيت فموضعها أيضًا نصبٌ بفعل مضمر دلّ عليه «فإنّ قومي لم تأكلهم الضبعُ» ويفسّره، ولا يكون منصوبًا بـ«لَمْ تأكلهم الضبعُ»؛ لأنّ ما بعد «إنَّ» لا يعمل فيما قبلها.

وأمّا الضرب الثاني: وهو أن تزاد لمجرّد التأكيد غيرَ لازمة للكلمة، فهو كثير في التنزيل والشعر وسائر الكلام. ومن ذلك قولهم: «غضبتَ من غيرِ ما جُرْم»، فـ«ما» زائدةٌ، والمرادُ من غير جرم، و«جئتَ لأمرٍ مّا»، فـ«ما» زائدةٌ، والمعنى على النفي، والمراد: «ما جئتَ إلاّ لأمرٍ». وهو شبيهٌ بقولهم: «شَرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ»[1]، أي: ما أهرّه إلّا شرٌّ، كأنّ شخصًا جاء في غير المعتاد، فقيل له ذلك.

وقيل: «إنَّمَا زيدًا منطلقٌ»، فيجوز في «إنَّ» الإعمالُ والإلغاءُ، فمَن ألغى ورفع وقال: «إنّما زيدٌ منطلقٌ»، كانت «ما» كافّةً من قبيل الضرب الأوّل، ولم تكن من هذا الضرب. ومَن أعملها، وقال: «إنّما زيدًا منطلقٌ»، كانت مُلْغاةً، والمرادُ بها التأكيدُ، ولذلك ذكرها هنا.

وقالوا: «أيْنَما تَجْلِسْ أجْلِسْ»، و«متى ما تقم أقم» فـ«ما» فيهما زائدةٌ مؤكّدةٌ، وذلك أنّ «أيْنَ»، و«مَتى» يجوز المجازاةُ بهما من غير زيادة «ما» فيهما، وذلك أنّهما ظرفان، فـ«أيْنَ» من ظروف المكان، وهو مشتملٌ على جميع الأمكنة مبهمٌ فيها، و«مَتى» مبهمٌ في جميع الأزمنة. فلمّا كانا مبهمَيْن، ضارعا حروفَ المجازاة، لأنّ الشرط إبهامٌ، فلذلك جازت المجازاةُ بهما لِما فيهما من الإبهام. وليسا مضافين إلى ما بعدهما، فتمتنعَ المجازاةُ بهما. وإذا كانت المجازاة بهما من غيرِ «ما» جائزةً، كان إلحاقُ «ما» بهما لَغْوًا على سبيل التأكيد، فلذلك عَدَّ «أيْنَما» في هذا الضرب.

والذي يدلّ على صحّةِ ما ذكرناه أنّ «حَيْثُ» و«إذ»، إذا كانا مضافَيْن إلى ما بعدهما من الجُمَل، لم تجز المجازاةُ بهما، إلاّ بعد دخولِ «ما» عليهما، نحو قولك: «حيث مَا تجلسْ أجلسْ». وذلك من قبلِ أنّ «حَيْثُ» اسمٌ، وقد كان يُضاف إلى ما بعده، كما يُضاف «بَعْدَ» إلى ما بعده. فلمّا أُريدت المجازاةُ بهما، أُزيلت الإضافة عنهما بأن كُفّت عنهما بـ«ما»، فعملا حينئذ في الفعل الواقع بعدهما الجزمَ. والدليلُ على أنّها كافّةٌ هنا، وليست المؤكّدةَ، لزومُها في الجزاء كما لزمت في الاسم لمّا صُرف ما بعدها إلى الابتداء، وذلك أنّ «حَيْثُ» ظرفُ مكان مُشبَّهٌ بـ«حِينَ» من ظروف الزمان، وكما أنّ «حِينَ» مضافٌ إلى الجملة كذلك أُضيف «حَيْثُ» إلى الجملة. وإذا أُضيفت إلى الجملة، صار

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدّم تخريجه.

موضع الجملة جرًّا بالإضافة. فإذا وقع الفعلُ المضارع بعدها؛ وقع موقعَ اسم مجرور. والفعلُ متى وقع موقعَ اسم، لم يجز فيه إلاّ الرفعُ. فلو جُوزِي بـ«حَيْثُ»، ولم ينضمّ إليها «ما»، لم يجز، لأنّك إذا جازيتَ بها جزمتَ. وهذا موضعٌ لا يكون الفعل فيه إلاّ مرتفعًا لوقوعه موقعَ الاسم. وكذلك «إذْ» لا يُجازَى بها حتى تُكَفّ بـ«ما»، وإذا امتنعت المجازاة بها، ضُمّ إليها «ما» الكافّةُ، فمنعتْها الإضافةَ، كما أنّك لمّا ضممتها إلى الحروف والأسماء، منعتَها الإضافةَ والجرَّ في قوله [من الكامل]:

بـــعـــدَمـــا أفـــنـــانُ رأسِـــك[1]

وقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[2]؛ فلذلك ذَكَرَ «ما» من «أيْنما» أنّها صلةٌ مؤكّدةٌ، ولم يذكر «حَيْثُ ما» فاعرفه.

وقالوا: «بِعَيْنٍ مَّا أَرَيَنَّكَ»[3]، فـ«ما» مؤكّدةٌ، والمراد: بعَيْن أرينّك، وهو مَثَلٌ يُضْرَب في استعجال الرسول. قال الغُوريّ: أي: اعجلْ، وكُنْ كأنّي أنْظُرُ إليك، قال ابن كَيْسانَ: «ما» لا موضع لها من الإعراب هنا، يريد أنّها حرفٌ زائدٌ مؤكّدٌ.

وفي التنزيل منه كثيرٌ، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[4]، و﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[5]، فيعود الجارُّ إلى ما بعد «ما». وعملُه فيه دليلٌ على أنّها ملغاةٌ زائدةٌ، والمعنى على فبنَقْضهم ميثاقهم، وفَبِرحمة من الله، إذ لا يسوغ حَمْلُها على ظاهر النفي إذ يصير المعنى: أنّك لنتَ لهم لا برحمة من الله، وكذلك بقيّةُ الآي من قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾[7]، والمعنى: عن قليلٍ، وأيَّ الأجلين قضيت.

فأمّا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾[8] فإنّ «ما» معها زائدةٌ؛ لأنّ الحكم بعد دخولِ «ما» على ما كان قبلُ، وذلك أنّه لا يجازَى بها إلاّ في ضرورةِ شاعر. هذا مذهبُ أهل البصرة، وذلك لأنّها لوَقْتٍ معلومٍ، والذاكرُ لها كالمعترف بأنّها كائنةٌ لا

---

(١) تقدم بالرقم ١١٥٥.

(٢) الحجر: ٢.

(٣) ورد هذا المثل في جمهرة الأمثال ١/ ٢٣٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٠٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٠١ (عين)؛ والمستقصى ٢/ ١١؛ ومجمع الأمثال ١/ ١٠٠.

(٤) النساء: ١٥٥.

(٥) آل عمران: ١٥٩.

(٦) المؤمنون: ٤٠.

(٧) القصص: ٢٨.

(٨) التوبة: ١٢٧.

محالةَ. وأصلُ الجزاء أن لا يكون معلومًا. وقد جُوزي بها في الشعر، نحوِ قول الفرزدق [من الطويل]:

١١٥٧ـ فقام أبو لَيْلَى إليه ابنُ ظالم وكان إذا ما يَسْلُلِ السيفَ يَضْرِبِ

وهو قليل. قال سيبويه[1]: والجيّدُ ما قال كَعْبُ بن زُهَيْر [من الخفيف]:

١١٥٨ـ وإذا ما تَشاءُ تَبْعَثُ منها مَغْرِبَ الشمسِ ناشِطًا مَذْعُورا

١١٥٧ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٢١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٧٧.

اللغة والمعنى: سلّ السيف: سحبه من غمده.

نهض أبو ليلى، ومعروف أنه يضرب بسيفه إذا استلّه.

الإعراب: «**فقام**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «**قام**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**أبو**»: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «**ليلى**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر. «**إليه**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«قام». «**ابن**»: بدل من «أبو» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**ظالم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وكان**»: الواو: للاستئناف، «كان»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**إذا**»: ظرف زمان متضمّن معنى الشرط مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بجوابه (يضرب). «**ما**»: زائدة. «**يسلل**»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وحرّك بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**السيف**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**يضرب**»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وحرّك بالكسرة لضرورة القافية، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

وجملة «فقام أبو ليلى»: بحسب الفاء. وجملة «كان إذا...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. والجملة الشرطية في محلّ نصب خبر «كان». وجملة «يسلل»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «يضرب»: جواب شرط غير مقترن بالفاء لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «إذا ما يسللِ السيف يضربِ» حيث جزم بـ«إذا ما» فعلي الشرط، وهذا غير جائز في غير الشعر.

(١) الكتاب ١/ ٦٢.

١١٥٨ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١١٨؛ والمقتضب ٢/ ٥٧.

اللغة: الناشط: الثور يخرج مسرعًا من بلد إلى بلد. المذعور: المُزعَج المثار.

المعنى: وصف ناقته بالنشاط والسرعة بعد سيرها النهارَ كله، فشبّهها في انبعاثها مسرعةً بثورٍ وَحْشي قد ذُعِر من صائدٍ أو سبع.

الإعراب: «**وإذا**»: الواو: بحسب ما قبلها، «إذا»: ظرف زمان متضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب، متعلق بـ«تبعث». «**ما**»: زائدة. «**تشاء**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره «أنت». «**تبعث**»: تعرب إعراب «تشاء». «**منها**»: جار ومجرور متعلقان بـ«تبعث». «**مَغْرِبَ**»: ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ«تبعث» أيضاً، وفي ذلك إشكال يتمثل بأنّ الفعل «تبعث» عامل في ظرف الزمان (إذا)؛ ويمكن التخلّص من ذلك بالعمل بمذهب من يعلّق «إذا» بفعل الشرط، لا بجوابه، ويمكن الإبقاء على المذهب الذي يعلّقها بالجواب، وذلك بجعل «مغرب» معلّقًا بـ«تبعث» مقدرًا مدلولاً عليه بـ«تبعث» المصرّح به، أو بجعل «مغرب» بدلاً من «إذا» وهذا=

إلاّ أنّ المجازاة للضرورة مع «ما» أحسنُ. قال أبو عليّ: وكان القياس يوجب عندي على الشاعر إذا اضطُرّ، فجازى بـ«إذا»، أن يكفّها عن الإضافة بما كَفَّ «حَيْثُ»، و«إذْ» لمّا جوزي بهما، إلاّ أنّ الشاعر إذا ارتكب الضرورةَ، استجاز كثيرًا ممّا لا يجوز في الكلام.

وإنّما جازت المجازاةُ بها في الشعر، لأنّها قد شاركتْ «إنْ» في الاستبهام إذ كان وقتها غيرَ معلوم، فأشبهتْ بجَهالة وقتها ما لا يُدْرَى أيكون أم لا فاعرفه.

وأمّا قوله تعالى: ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[1]، فقد قرأ حمزة والكسائيّ[2]: «مثلُ» بالرفع على الصفة لـ«حَقٌّ»، ونصب الباقون. ويحتمل النصب غيرَ وجه. أحدُها أن يكون مبنيًّا لإضافته إلى غير متمكّن، وهو «أنَّكُمْ»، و«ما» زائدةٌ للتوكيد. ولو كانت «ما» لغير لغو، لَما جاز الرفعُ، لأنّ ما كان مبنيًّا مع غيره على الفتح لا يرتفع، نحوَ: «لا رجلَ في الدار». وقال أبو عثمان المازنيّ: بنى «ما» مع «مِثْلَ»، فجعلهما بمنزلةِ «خمسةَ عشرَ». قال: وإن كانت «ما» زائدة. وأنشد أبو عثمان [من الرمل]:

١١٥٩ـ وتَداعى مَنْخِراه بِدَمٍ مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمّاضُ الجَبَلْ

= يوجب تقدير حرف شرط قبلها كأن يقال: «إن مَغْرب الشمس» حتى يتفق البدل والمبدل منه في الدلالة الشرطية، وكل هذه التخريجات تكلُّف حمل عليه أصول الصنعة النحوية. «الشمس»: مضاف إليه مجرور. «ناشطًا»: مفعول به. «مذعورًا»: صفة لـ«ناشطًا».
وجملة «إذا ما تشاء تبعث»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تشاء»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «تبعث»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه: رفع ما بعد «إذا» على ما يجب فيها.

(١) الذاريات: ٢٣.

(٢) وكذلك عاصم، وشعبة، والحسن، وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٨/ ١٣٦؛ وتفسير الطبري ٢٦/ ١٢٨؛ وتفسير القرطبي ١٧/ ٤٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٧٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/ ٢٤٦.

١١٥٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٩٦؛ ورصف المباني ص٣١٢؛ ولسان العرب ٧/ ١٤٠ (حمض)؛ والمقرب ١/ ١٠٢.
اللغة والمعنى: تداعى بدم: آذن بسقوطه. حماض الجبل: نبات عشبي برّي له ثمر صغير أحمر.
تتالى سقوط الدم من منخريه، وكأنه تسارع ثمر حماض الجبل.
الإعراب: «وتداعى»: الواو: بحسب ما قبلها، «تداعى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر. «منخراه»: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «بدم»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«تداعى». «مثل ما»: اسم مبني على فتح الجزأين في محلّ جرّ صفة للدم. «أثمر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «حماض»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الجبل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة القافية. =

قال أبو عثمان: سيبويه والنحويون يقولون: إنّما بُني «مثلَ»؛ لأنّه أُضيف إلى غير معرب، وهو «أنّكمْ». وقال أبو عمر الجَرْميّ: هو حالٌ من النكرة، وهو «حَقٌّ». والمذهبُ الأوّل وهو رأيُ سيبويه. وما ذهب إليه الجرميُّ صحيحٌ، إلاّ أنّه لا ينفكّ من ضعف؛ لأنّ الحال من النكرة ضعيفٌ. وقال المبرّد: لا اختلافَ في جوازِ ما قال يعني الجرميّ. وما قال أبو عثمان فضعيفٌ أيضًا لقلّة بناء الحرف مع الاسم. فأمّا «لا رجلَ في الدار» فليس ممّا نحن فيه، لأنّ «لا» عاملةٌ غيرُ زائدة، و«ما» في ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[1] فيمن ذهب إلى بنائها زائدةٌ، ولا يكون فيه حجّةٌ. ويؤيّد مذهبَ سيبويه في أنّ البناء ليس لتركيب «ما» مع «مِثْلَ» أنّك لو حذفتَ «ما»، لبقي البناءُ بحاله، نحوَ: «مثلَ أنّكم» لإضافته إلى غير متمكّن، ألا ترى إلى قوله [من البسيط]:

لم يَمْنَعِ الشرْبَ منها غيرَ أن نَطَقَتْ حَمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوْقالِ[2]

وقوله [من الطويل]:

عَلى حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصّبا وقلتُ ألَمّا أصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ[3]

ونحوِ ذلك من الأسماء التي بُنيت لإضافتها إلى غير متمكّن في الاسميّة فاعرفه.

فصل
[زيادة «لا»]

قال صاحب الكتاب: **وقال الله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[4] أي: ليعلم، وقال: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾[5]. وقال العَجّاج [من الرجز]:**

١١٦٠ــ فِي بِئْرِ لا حُورٍ سَرَى وما شَعَرْ

= وجملة «تداعى منخراه»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أثمر حماض»: في محل جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «مثل ما» حيث بنى «ما» مع «مثل» على فتح الجزأين، فجعلهما بمنزلة «خمسة عشر».

(١) الذاريات: ٢٣.

(٢) تقدم بالرقم ٤٤٠.

(٣) تقدم بالرقم ٣٨.

(٤) الحديد: ٢٩.

(٥) الواقعة: ٧٥.

١١٦٠ ــ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٢٠؛ والأزهيّة ص١٥٤؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٦٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٥١، ٥٢، ٥٣؛ ولسان العرب ٤/ ٢١٧ (حور)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٥٢٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٢٤؛ والخصائص ٢/ ٤٧٧؛ ولسان العرب ٤/ ٢٢٢ (حور).

اللغة: الحُور: المهلكة التي يهلك فيها المسافر.

=

ومنه: «ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو». قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ﴾[١]، وقال: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾[٢].

* * *

قال الشارح: وقد تزاد «لا» مؤكّدةً ملغاةً كما كانت «ما» كذلك؛ لأنها أُختُها في النفي، كلاهما يعمل عملَ «لَيسَ». قال الله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ﴾[٣]، فـ«لا» زائدةٌ مؤكّدةٌ، والمعنى: لِيَعْلَمَ. ألا ترى أنّه لولا ذلك لانعكس المعنى؟ وقوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾[٤]، وَ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾[٥] إنّما هو: فأقسم، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[٦]، ولذلك قال المفسّرون في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[٧]: إنّ «لا» زائدةٌ مؤكّدةٌ، والمرادُ ـ والله أعلمُ ـ: أقسم.

وقد استبعد بعضهم زيادةَ «لا» هنا وأنكر أن يقع الحرف مزيدًا للتأكيد أوّلاً، واستقبحه، قال: لأنّ حكم التأكيد ينبغي أن يكون بعد المؤكَّد. ومنع من جوازه ثَعْلَبٌ، وجعل «لا» رَدًّا لكلام قبلها. وعلى هذا يقف عليها، ويبتدىء: أُقسم بيوم القيامة.

والمعنى على زيادتها، وأمّا كونها أوّلاً، فلأنّ القرآن كالجملة الواحدة نُزّل دفعةً واحدةً إلى السماء الدنيا، ثمّ نزّل بعد ذلك على النبيّ ﷺ في نيّف وعشرين سنةً. قال أبو العبّاس: فقيل: إنّ الزائد من هذا الضرب إنّما يقع بين كلامَيْن، أو بعد كلام، فكان من جوابهم أنّ مَجاز القرآن كلّه مجازٌ واحدٌ بعد ابتدائه، وأنّ بعضه يتّصل ببعض.

فإنما جاز أن تكون حروف النفي صلةً على طريق التأكيد لأنّه بمنزلةِ نفي النقيض في نحو قولك: «ما جاءني إلاّ زيدٌ»، فهو إثبات قد نفي فيه النقيض، وحُقّق المجيء

= المعنى: يريد العجاج أن الحروري في اختياره الديني سار في طريق الضلال من غير أن يدري، فهو كمن سرى ليلاً في بئر مهلكة دون أن يعرف ذلك.

الإعراب: «في بئر»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «سرى». «لا»: زائدة. «حُورٍ»: مضاف إليه مجرور. «سرى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. «وما»: الواو: حالية، «ما» نافية. «شعر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل مستتر تقديره: هو، عائد على الحروري كما هو الأمر في الفعل «سرى».

وجملة «سرى في بئر لا حورٍ»: في محل نصب حال، وكذلك جملة «ما شعر»، والأولى حال من فاعل «اختار» المذكور في البيت السابق، والثانية حال من فاعل «سرى».

والشاهد فيه: زيادة «لا» لفظًا ومعنًى في قوله: «في بئر لا حورٍ».

(١) النساء: ١٦٨.
(٢) فصلت: ٣٤.
(٣) الحديد: ٢٩.
(٤) الواقعة: ٧٥.
(٥) المعارج: ٤٠.
(٦) الواقعة: ٧٦.
(٧) القيامة: ١.

لزَيْد، فكأنّه قيل: لا أُقسم إلاّ بيوم القيامة ولا يمتنع القسمُ بيوم القيامة، وكذلك ما كان في معناه. ومن ذلك قولُ العجّاج [من الرجز]:

فـي بـئـرِ لا حـورٍ سـرى ومـا شَـعَـرْ

المراد في بئر حور، و«لا» مزيدةٌ. هكذا فسّره أبو عبيدة. والحُورُ: الهَلَكَةُ، أي: في بئر هلكة سرى وما شعر، فالجارُّ متعلّقٌ بـ«سَرَى». وقالوا: «ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو». قالوا: وهي التي جمعتْ بين الثاني والأوّل في نفي المجيء، و«لا» حقّقتْ المنفيّ وأكّدتْه، ألا ترى أنّك لو أسقطتَ «لا»، فقلت: «ما جاءني زيدٌ وعمرٌو»، لم يختلف المعنى. وذهب الرُّمّانيّ في شرح الأُصول إلى أنّك إذا قلت: «ما جاءني زيدٌ وعمرٌو»، احتمل أن تكون إنّما نفيتَ أن يكونا اجتمعا في المجيء. فهذا الفرقُ بين المحقّقة والصلة، فالمحقّقةُ تفتقر إلى تقديم نفي، والصلةُ لا تفتقر إلى ذلك. فمثالُ الأوّل قوله تعالى: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ﴾[1] وَ«لا» هٰهنا المحقّقةُ، وقال: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾[2] و«لا» فيه المؤكّدة، والمعنى: لا تستوي الحسنةُ والسيّئةُ، لأنّ «استوى» من الأفعال التي لا تكتفي بفاعل واحد، كقولنا: «اختصم»، و«اصطلح» وفي الجملة لا تزاد إلاّ في موضعٍ لا لَبْسَ، فيه فاعرفه.

فصل

[زيادة «مِنْ»]

قال صاحب الكتاب: **وتُزاد «مِنْ» عند سيبويه في النفي خاصّةً لتأكيده وعُمومه[3]، وذلك نحوُ قوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾[4]، والاستفهامُ كالنفي. قال تعالى: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾[5]، وقال: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[6]، وعن الأخفش زيادتُه في الإيجاب.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «مِنْ» قد تزاد مؤكّدةً، وهو أحدُ وجوهها، وإن كان عملُها باقيًا، والمراد بقولنا: «زائدة» أنّها لا تُحدِث معنًى لم يكن قبل دخولها، وذلك نحو قولك: «ما جاءني من أحدٍ»، فإنّه لا فرق بين قولك: «ما جاءني من أحد»، وبين قولك: «ما جاءني أحدٌ». وذلك أنّ «أحدًا» يفيد العمومَ كـ«دَيّارٍ» و«عَرِيبٍ»، و«مِنْ» كذلك، فإذا أُدخلت عليها، صارت بمنزلة تكرار الاسم، نحوِ: «أحدٌ أحدٌ». فأمّا قولك: «ما جاءني من رجل»، فذهب سيبويه إلى أنّ «مِنْ» تكون فيه زائدة مؤكّدة. قال[7]: ألا ترى أنّك إذا

---

(١) النساء: ١٣٧.
(٢) فصلت: ٣٤.
(٣) الكتاب ٤/ ٢٢٥.
(٤) المائدة: ١٩.
(٥) ق: ٣٠.
(٦) فاطر: ٣.
(٧) الكتاب ٤/ ٢٢٥.

أخرجتَ «مِنْ»، كان الكلام حسنًا، ولكنّه أُكّد بـ«مِنْ»؛ لأنّ هذا موضعُ تبعيض، فأراد أنّه لم يأتِ ببعضِ الرجال. وقد ردّ ذلك أبو العبّاس، فقال: إذا قلنا: «ما جاءني رجلٌ»، احتمل أن يكون واحدًا، وأن يكون الجنسَ، فإذا دخلتْ «مِنْ»، صارت للجنس لا غير. وهذا لا يلزم؛ لأنّه إذا قال: «ما جاءني رجلٌ»، جاز أن ينفي الجنس بهذا اللفظ كما ينفي في قولك: «ما جاءني أحدٌ»، فإذا أدخل «مِنْ»، لم تُحْدِث ما لم يكن، وإنّما تأتي توكيدًا.

واعلم أنّ ابن السرّاج قال: حقُّ الملغى عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يُلْغَى من الجميع، ويكون دخولُه كخروجه، لا يُحْدِث معنى غيرَ التوكيد، واستغرب أن تكون هذه الخوافض زائدة؛ لأنّها عاملة. قال: ودخلت لمعانٍ غيرِ التأكيد.

وفي الجملة الإلغاءُ على ثلاثة أوجه: إلغاءٌ في المعنى فقط، وإلغاءٌ في الإعمال فقط، وإلغاءٌ فيهما جميعًا. فالإلغاءُ في المعنى نحوُ حروف الجرّ، كقولك: «ما زيدٌ بقائم»، و«ما جاءني من أحد». وأمّا ما أُلغي في العمل، فنحوُ: «زيدٌ منطلقٌ ظننتُ» و«ما كان أحْسَنَ زيدًا». وأمّا الإلغاءُ في المعنى واللفظ، فنحوُ: «ما»، و«لا»، و«إنْ». واعلم أنّ سيبويه لا يجيز زيادةَ «مِنْ» إلاّ مع النفي على ما تقدّم من قولنا: «ما جاءني من أحد»، و«ما جاءنا من بشير ولا نذير» ألا ترى أنّ المعنيّ زيادتها إذ ليس المقصود نفيَ بشير واحد، ولا نذير واحد، وإنّما المراد الجنسُ. وكذلك الاستفهامُ، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ؟﴾[1]، إذ ليس المراد جوازَ التقدير على خالق واحد، والجامعُ بين الاستفهام والنفي أنّهما غير واجبَيْن.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى جواز زيادتها في الواجب، وقد تقدّم الكلام على ذلك مستوفًى في فصل حروف الإضافة.

فصل
[زيادة الباء]

قال صاحب الكتاب: **وزيادةُ الباء لتأكيد النفي في نحوِ: «ما زيدٌ بقائمٍ»، وقالوا: «بِحَسْبِكَ زيدٌ» و﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾[2].**

* * *

قال الشارح: قد زيدت الباء في أماكن، ومعنى قولنا: «زيدت»، أي: أنها دخلت

(١) فاطر: ٣.

(٢) الرعد: ٤٣؛ والإسراء: ٩٦.

لمجرّد التأكيد من غيرِ إحداثِ معنى، كما كانت «ما»، و«إنْ» ونحوُهما كذلك في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[1] وقوله [من الوافر]:

فــمـــا إنْ طِـــبّـــنـــا جُـــبْـــنٌ[2]

وزيادتُها قد جاءت في موضعَيْن: أحدهما: أن تزاد مع الفضلة، وأعني بالفضلة المفعول وما أشبهه، وهو الغالب عليها. والآخرُ: أن تزاد مع أحد جزأي الجملة التي لا تنعقد مستقلّةً إلاّ به. فأمّا زيادتها مع المفعول، فنحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[3]، والمراد: أيدِيَكم. ألا ترى أنّ الفعل متعدٍّ بنفسه، يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾[4] و﴿سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ﴾[5]؟ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾[6]، والمراد: ألم يعلم أنّ الله يرى، يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾[7]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ﴾[8]، والمراد: تنبت الدهنَ. ألا ترى أنّه مِن «أنْبَتَ»؟ فالهمزةُ فيه للنقل، وإذا كانت كذلك، فلا يُجْمَع بينها وبين الباء، فإنّه لا يجوز أن يُقال: «أذْهَبْتُ بزيدٍ»؛ لأنّ أحدهما يُغْنِي عن الآخر.

وقد ذهب قومٌ إلى أنّ الباء هنا ليست زائدة، وأنّها في موضع الحال، والمفعولُ محذوف، والمعنى: تُنْبِت ما تُنْبِته ودُهْنُه فيه، كما يُقال: «خرج زيدٌ بثيابه»، أي: وثيابُه عليه، وركب بسيفه. ومنه قول الشاعر [من المتقارب]:

ومُـسْـتَـنَّـةٍ كـاسْـتِـنـانِ الـخَـرُو ... فِ قـد قَـطَـعَ الـحَـبْـلَ بـالـمِـرْوَدِ[9]

أي: ومرودُه فيه.

وأمّا المُشابِهُ للمفعول؛ فقد زيدت في خبرِ «لَيْسَ»، و«ما» لتأكيد النفي. قالوا: «ليس زيدٌ بقائم»، أي: قائمًا. قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ؟﴾[10]، أي: كافِيًا عبدَه. وقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟﴾[11]، أي ربَّكم. وقال: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[12]، أي: طاردَ المؤمنين، وقال: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾[13]، أي: مؤمنًا لنا.

وأمّا زيادتها مع أحد جزءَيِ الجملة، ففي ثلاثة مواضع:

أحدُها: مع الفاعل قال: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾[14] فالباءُ وما عملتْ فيه في موضعِ

---

(١) آل عمران: ١٥٩.
(٢) تقدم بالرقم ٨٢١.
(٣) البقرة: ١٩٥.
(٤) النحل: ١٥، ولقمان: ١٠.
(٥) آل عمران: ١٥١.
(٦) العلق: ١٤.
(٧) النور: ٢٥.
(٨) المؤمنون: ٢٠. وهي قراءة ابن كثير ورويس وابن محيصن. انظر: البحر المحيط ٦/ ٤٠١؛ والكشاف ٣/ ٢٩؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٢٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٢٠٥.
(٩) تقدم بالرقم ١٠٧٣.
(١٠) الزمر: ٣٦.
(١١) الأعراف: ١٧٢.
(١٢) الشعراء: ١١٤.
(١٣) يوسف: ١٧.
(١٤) الرعد: ٤٣؛ والإسراء: ٩٦.

مرفوع بفعله على حدّ «ما جاءني من أحد»، والمراد: كفى اللّهُ، قال الله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾(١) ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾(٢)، والمراد: كفى اللّهُ، وكفينا. قال الشاعر [من الطويل]:

كَفَى الشَّيْبُ والإسلامُ للمَرْء ناهِيَا(٣)

لمّا حذف الباء، رفع. وقالوا في التعجّب: «أكْرِمْ بزيدٍ»، و«أحْسِنْ ببَكْرٍ». قال الله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾(٤)، فالباء هٰهنا زائدةٌ وما بعدها في موضعِ مرفوع بفعله، ولا ضميرَ في الفعل. وقد تقدّم الكلام عليه في التعجّب.

الثاني: زيادتها مع المبتدأ، وذلك في موضع واحد. قالوا: «بحَسْبك زيدٌ أن تفعلَ»، والمراد: حسبُك. قال الشاعر [من المتقارب]:

بِحَسْبِكَ في القوم أن يَعْلَمُوا بأنّك فيهم غَنِيٌّ مُضِرّْ(٥)

ولا يُعْلَم مبتدأٌ دخل عليه حرفُ الجرّ في الإيجاب إلاّ هذا، فأمّا في غير الإيجاب، فقد دخل عليه الخافضُ غيرُ الباء. قالوا: «هل من رجلٍ عندك؟» فموضعُ المجرور رفعٌ بأنّه فاعلٌ(٦) قال الله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾(٧)، وقال تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾(٨)، فموضعُ المجرور رفعٌ بالابتداء، وقد زادوها في خبرِ «لٰكِنّ» تشبيهًا له بالفاعل. قال الشاعر [من الطويل]:

١١٦١ـ ولٰكِنَّ أجْرًا لو فعلْت بهَيِّنٍ وهل يُنْكَرُ المعْرُوفُ في الناس والأجْرُ

(١) الفتح: ٢٨؛ والنساء: ٧٩.
(٢) الأنبياء: ٤٧.
(٣) تقدم بالرقم ٣٣٩.
(٤) مريم: ٣٨.
(٥) تقدم بالرقم ٣٤٠.
(٦) الصواب: «بأنه مبتدأ»، وهذا سَهْو من الشارح أو من الناسخ.
(٧) فاطر: ٣.
(٨) الأعراف: ٥٣.

١١٦١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٣؛ والدرر ٢/ ١٢٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٤٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٢؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٢٦ (كفي)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ١٣٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٧.

الإعراب: «**ولكن**»: الواو بحسب ما قبلها، «لكن»: حرف مشبّه بالفعل. «**أجرًا**»: اسم «لكن» منصوب. «**لو**»: حرف شرط غير جازم. «**فعلت**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل، وهو فعل الشرط، وجوابه محذوف تقديره: «لو فعلت لنلت جزاءه» مثلاً. ويجوز أن تكون «لو» حرف تمنٍّ، فلا تحتاج عندئذٍ إلى جواب. «**بهين**»: الباء حرف جرّ زائد، «هين»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاّ على أنّه خبر «لكنّ». «**وهل**»: الواو حرف استئناف، «هل»: حرف=

وأمّا الثالث: فقد زادوها مع خبر المبتدأ في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾[1]. قال أبو الحسن: الباء زائدة، وتقديرها: جزاءُ سيّئة مثلُها، فاعرفه.

= استفهام. «ينكر»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. «المعروف»: نائب فاعل مرفوع. «في الناس»: جار ومجرور متعلّقان بـ«ينكر». «والأجر»: الواو حرف عطف، «الأجر»: معطوف على «المعروف» مرفوع.

وجملة «لكن...»: بحسب ما قبلها. وجملة «لو فعلت لتلت» الشرطية: اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فعلت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هل ينكر...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بهيّن» حيث دخلت الباء الزائدة على خبر «لكنّ» «بهيّن»، وذلك لشبه «لكنّ» بالفاعل، ومع ذلك فقد قيل: إنّه شاذّ.

(١) يونس: ٢٧.

ومن أصناف الحرف

حرفا التفسير

فصل

[«أيْ»]

قال صاحب الكتاب: وهما «أيْ»، و«أنْ». تقول في نحو قوله عز وجلّ: **﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾**[1]**، أي: من قومه، كأنك قلت: تفسيرُه: من قومه، أو معناه: من قومه. قال الشاعر [من الطويل]:**

١١٦٢ ـ وتَرْمِينَني بالطَّرْفِ أي أنتَ مُذْنِبٌ ... وتَقْلِينَني لكِنَّ إيَّاكِ لا أقْلِي

* * *

(١) الأعراف: ١٥٥.

١١٦٢ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص٢٣؛ والجنى الداني ص٢٣٣؛ وجواهر الأدب ص٢١٨، ٤١١؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٥٥، ٢٢٩؛ والدرر ٤/ ٣١، ٥/ ١٢١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٤، ٢/ ٨٢٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨، ٢/ ٧١.

اللغة: الطرف: العين. تقلينني: تهجرينني، وتبتعدين عني كرهًا لي.

المعنى: تنظرين إلي نظرة غاضبة، تتهمينني بارتكاب الذنوب، وتهجرينني، ولكنني سأبقى أحبك ولن أهجرك أبدًا.

الإعراب: «وترمينني»: الواو: بحسب ما قبلها. «ترمينني»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والنون: حرف للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «بالطرف»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ترمين». «أي»: حرف تفسير. «أنت»: ضمير منفصل مبني في محل مبتدأ. «مذنب»: خبر مرفوع بالضمّة. «وتقلينني»: الواو: للعطف، و«تقلينني»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والنون: حرف للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «لكن»: حرف مشبّه بالفعل، واسمه ضمير المتكلم المحذوف لضرورة الوزن، فالأصل: «الكنّي». «إيّاك»: ضمير منفصل مبني في محلّ نصب مفعول به لـ «لا أقلي». «لا أقلي»: «لا»: نافية لا عمل لها، و«أقلي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا.

=

قال الشارح: من الحروف حرفا التفسير، ويُقال لهما: حرفا العِبارة. فأمّا «أيْ»، فتكون تفسيرًا لما قبلها، وعبارةً عنه. وشرطُها أن يكون ما قبلها جملةً تامّةً مستغنيةً بنفسها، يقع بعدها جملةٌ أُخرى تامّةٌ أيضًا، تكون الثانيةُ هي الأُولى في المعنى مفسّرةً لها، فتقع «أيْ» بين جملتَيْن، وذلك قولك: «ركب بسيفه، أي: وسيفُه معه»، و«خرج بثيابه، أي: وثيابُه عليه». فقولُك: «وسيفه معه» هو في المعنى: بسيفه، وكذلك «خرج بثيابه»، وهو في المعنى: وثيابُه عليه. لا بدّ أن تكون الجملة الثانية في المعنى الأولى، وإلاّ فلا تكون تفسيرًا لها.

وتقول: «رميتُه من يدي، أي: ألقيتُه»، فقولك: «ألقيته» بمعنى «رميتُه من يدي». وكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾[1]، أي: من قومه، فحصلت الجملة الثانية مفسّرةً للأولى. والمخالَفةُ بينهما من حيث أنّ في الثانية «مِنْ» وهي مرادةٌ في الأُولى، وليست في لفظها، ولذلك صحّ أن تكون تفسيرًا لها. وقد ذهب قومٌ إلى أنّ «أيْ» هنا اسمٌ من أسماء الأفعال، ومسمّاه: «عُوا» و«افْهَمُوا»، كـ«صَهْ» و«مَهْ». وليس الأمر على ما ظنّ هؤلاء، لأنّ «صَهْ»، و«مَهْ» يدلاّن على معنى في أنفسهما إذا أفردا، وهو أُسْكُتْ واُكْفُفْ، وليس كذلك «أيْ»؛ لأنّها لا يُفْهَم لها معنى حتى تُضاف إلى ما بعدها، فأمّا قوله [من الطويل]:

وترميننـي بالطرف... إلخ

الشاهد فيه قوله: «أي أنت مذنبٌ» جعله تفسيرًا لقوله: «ترمينني بالطرف»، إذ كان معنى «ترمينني بالطرف»، أي: تنظر إليّ نَظَرَ مُغْضَبٍ. ولا يكون ذلك إلاّ عن ذَنْبٍ، فلذلك قال: «أي أنت مذنب». والقِلَى: البُغْضُ. ومنه قوله تعالى: و﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾[2]. وقوله: «لكِنَّ إيّاك»، «لكن» بمعنى الشأن والحديث، والهاءُ منويّة، و«إيّاك» مفعولُ «أَقْلِي» قُدّم عليه، والمراد: لَكِنَّهُ، أي: لكنّ الأمرَ والشأنَ لا أقليك. فلمّا تقدّم الكاف، أُتي بالضمير المنفصل. وقوله: «وترمينني»، الياءُ هي الفاعلةُ، والنونُ الأُولى علامةُ الرفع لا تُحذف إلاّ في الجزم والنصب، والثانيةُ وِقايةٌ كالتي في «ضَرَبَني»، و«خاطَبَني»، فاعرفه.

= جملة «ترمينني»: بحسب ما قبلها. وجملة «أنت مذنب»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تقلينني»: معطوفة على جملة «ترمينني». وجملة «لكنني...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا أقلي»: في محلّ رفع خبر «لكن».

الشاهد فيه قوله: «أي أنت مذنب» حيث جاءت «أي» حرف تفسير للجملة «ترمينني بالطرف» بالجملة «أنت مذنب».

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) الضحى: ٣.

فصل

[«أنْ»]

قال صاحب الكتاب: وأمّا «أنِ» المفسّرةُ، فلا تأتي إلاّ بعد فعل في معنى القول، كقولك: «نادَيْتُه أن قُمْ»، و«أمرتُه أنِ اقعُدْ»، و«كتبتُ إليه أنِ ارجِعْ»، وبذلك فُسّر قوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ﴾(١)، وقولُه: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾(٢).

* * *

قال الشارح: وقد تكون «أنْ» بمعنَى «أيْ» للعبارة والتفسير، وذلك أحدُ أقسامها، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ﴾(٣)، معناه: أي امشُوا؛ لأنّ انطلاقهم قام مقام قولهم: «امشوا»، ولهذا فُسّر به. وقد اختلفوا في معنى المشي في الآية، فقال قوم: المراد بالمشي النّماءُ والكثرةُ، كما قال الحُطَيْئة [من الوافر]:

١١٦٣ـ فَمَا مَن وَسْطَهُمْ ويُقِيمُ فيهمْ ويَمْشِي إن أُرِيدَ به المَشَاءُ

والذي عليه الأكثرُ أنّ المراد بالمشي الحركةُ السريعةُ؛ لئلّا يسمعوا القرآنَ وكلامَ النبيّ ﷺ ويُعاينوا بَراهِينَه. والذي يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذَكَرۡتَ رَبَّكَ فِي ٱلۡقُرۡءَانِ وَحۡدَهُۥ

(١) ص: ٦.

(٢) الصافات: ١٠٤.

(٣) ص: ٦.

١١٦٣ ـ التخريج: البيت للحطيئة في ديوانه ص٥٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٨٢ (مشى)؛ وتهذيب اللغة ١١/ ٣٤٩؛ وتاج العروس (مشى)، وبلا نسبة في المخصص ١٢/ ٢٧٨.

اللغة والمعنى: المشاء: الكثرة والنماء.

أراد: ليس القائد موجودًا وسطهم، يحكمهم ويسير بهم نحو الخير الوفير.

الإعراب: «فما»: الفاء: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية عاملة عمل «ليس». «من»: اسم موصول مبني في محلّ رفع اسم «ما». «وسطهم»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بفعل محذوف، بتقدير: فما من حلّ وسطهم، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «ويقيم»: الواو: حرف عطف، «يقيم»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «فيهم»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهم. «ويمشي»: الواو: حرف عطف، «يمشي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «إن»: حرف شرط جازم. «أريد»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «به»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. «المشاء»: نائب فاعلٍ مرفوع بالضمّة.

وجملة «فما من..»: بحسب الفاء. وجملة «حلّ» المحذوفة: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يقيم»: معطوفة عليها، وكذلك جملة «يمشي»: لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أريد به المشاء»: في محلّ جزم فعل الشرط.

والشاهد فيه قوله: «إن أريد به المشاء» حيث أراد الكثرة والنماء، لا المسير العادي.

وَلَّوْا عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِمْ نُفُورًا﴾[١]، وكذلك قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾[٢]، فـ«أن» بمعنى «أيْ»، وهو تفسيرُ «ما أمرتني به»؛ لأنّ الأمر في معنى القول.

ولـ«أنْ» هذه إذا كانت تفسيرًا ثلاثُ شرائط:

أوّلُها: أن يكون الفعل الذي تُفسّره وتُعبِّر عنه فيه معنى القول، وليس بقول.

الثاني: أن لا يتّصل بـ«أنْ» شيءٌ من صلة الفعل الذي تفسّره، لأنّه إذا اتّصل بها شيءٌ من ذلك، صارت من جملته، ولم تكن تفسيرًا له، وذلك نحو قولك: «أوْعزتُ إليه بأنْ قُمْ»، و«كتبتُ إليه بأن قُمْ»؛ لأنّ الباء هٰهنا متعلّقةٌ بالفعل. وإذا كانت متعلّقة به، صارت من جملته، والتفسيرُ إنّما يكون بجملة غير الأُولى.

والثالثُ: أن يكون ما قبلها كلامًا تامًّا؛ لِما ذكرناه من أنّها وما بعدها جملةٌ مفسّرةٌ جملةً قبلها، ولذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٣]: إنّ «أنْ» فيه مخفّفةٌ من الثقيلة، والمعنى: أنّه الحمدُ لِلّهِ، ولا تكون تفسيرًا؛ لأنّه ليس قبلها جملةٌ تامّةٌ، ألا ترى أنّك لو وقفتَ على قوله: وَ«آخِرُ دَعْوَاهُمْ» لم يكن كلامًا؟ وأمّا قوله: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[٤] «أنْ» فيه بمعنى «أيْ»؛ لأنّ النداء قولٌ، و«ناديناه» كلامٌ تامٌّ.

(١) الإسراء: ٤٦.
(٢) المائدة: ١١٧.
(٣) يونس: ١٠.
(٤) الصافات: ١٠٤.

ومن أصناف الحرف

الحرفان المَصْدَريّان

فصل
[تَعْدادُهما]

قال صاحب الكتاب: وهما «ما»، و«أنْ» في قولك: «أعجبني ما صنعتَ، وما تصنع»، أي: صَنيعُك، وقال الله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[1]، أي: برُحْبها، وقد فُسّر به قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾[2]. وقال الشاعر [من الوافر]:

يَسُرُّ المَرْءَ ما ذَهَبَ اللَيالِي ... وكانَ ذَهابُهُنَّ لَه ذَهابَا[3]

وتقول: «بلغني أنْ جاء عمرٌو»، و«أُريدُ أن تفعلَ»، و«إنّه أهلُ أن يفعلَ». وقال الله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾[4].

* * *

قال الشارح: ومن الحروف حرفان يكون كلٌّ واحد منهما وما بعده مصدرًا يُحْكَم على محلّه بالإعراب، ويقع فاعلاً ومفعولاً ومجرورًا، وهما «ما»، و«أنْ». فأمّا «ما» إذا كانت والفعلَ مصدرًا؛ ففيها خلافٌ بين أصحابنا. فسيبويه كان يقول[5]: إنّها حرفٌ كـ«أنْ»، إلاّ أنّها لا تعمل عملَها، فيقول في «أعجبني ما صنعتَ»: إنّه بمنزلةِ «أعجبني أن قمتَ»، ويلزمه على هذا أن يقول: «أعجبني ما ضربتَ زيدًا»، كما تقول: «أن ضربتَ زيدًا». قال المبرّد: وكان يقوله.

والأخفش كان يرى أنّها في هذه المواضع لا تكون إلاّ اسمًا، فإن كانت معرفة؛ فهي بمنزلةِ «الَّذِي» عنده، والفعل في صلتها كما يكون في صلةِ «الَّذِي»، ويرتفع كما يرتفع الفعل إذا كان في صلةِ «الذي». وتكون نكرة في تقديرِ «شَيْءٍ»، ويكون الفعل بعدها صفةً لها، وفي كِلا الحالين لا بدّ من عائدٍ يعود عنده إليها، فيُجيز: «أعجبني ما صنعتَ»، والمعنى: صنعتَهُ، لأنّ الفعل متعدٍّ، فجاز أن تُقدِّر ضميرًا يكون مفعولاً، ولا

---

(1) التوبة: ٢٥.
(2) الشمس: ٥.
(3) تقدم بالرقم ١٣٧.
(4) العنكبوت: ٢٩.
(5) الكتاب ٣/١٥٦.

يجوز عنده: «أعجبني ما قمتَ»؛ لأنّ الفعل غيرُ متعدّ، فلا يصحّ تقديرُ ضمير فيه، ولذلك لا يجوز عنده: «أعجبني ما ضربتَ زيدًا»؛ لأنّ الفعل قد استوفى مفعولَه. ولا يصحّ فيه تقديرُ ضميرِ مفعولٍ آخرَ.

وممّا يؤيّد مذهبَ سيبويه قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾[1]، فلو كانت «ما» هنا اسمًا، للَزِم أن يكون في الجملة بعدها ضميرٌ، ولا ضميرَ فيها، ولا يصحّ تقديرُ ضمير؛ لأنّ الفعل قد استوفى مفعولَه.

فإن قيل: فأنت تقول: «أعجبني ما صنعت»، و«سرّني ما لبِستَ»، ويكون ثَمّ عائدٌ على معنى «صنعتَهُ»، و«لبستَهُ»، ولا يعود الضمير إلاّ إلى اسم، قيل: متى اعتقدتَ عودَ الضمير إلى «ما» كانت اسمًا لا محالةَ، ومتى لم تعتقد ذلك؛ فهي حرفٌ. فأمّا قوله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[2] ففيه أيضًا دلالةٌ على أنّ «ما» حرفٌ، وليست اسمًا؛ لأنّه ليس في صلتها عائدٌ، والفعلُ لازمٌ ولا يتعدّى، ولا يصحّ تقديرُ إلحاق الضمير به.

وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾[3]، ففيه قولان: أحدهما: أنّ «ما» فيه بمعنَى «مَنْ»، والمراد: والسماءِ ومَن بناها. والقولُ الثاني: أنّ «ما» مع الفعل بمعنى المصدر، والمراد: وبنائها، فالقَسَمُ إذًا بالسماء وبنائها، أقسم الله تعالى بهما تفخيمًا لأمرهما. وعليه أكثرُ المفسّرين. ومثلُه قول الشاعر [من الوافر]:

يسرّ المرء... إلخ

فالشاهد فيه قوله: «ما ذهب الليالي». وذلك أنّه جعل «ما» مع ما بعدها من الفعل في موضع المصدر المرفوع بأنّه فاعلٌ، ولا عائدَ في اللفظ، ولا مقدَّرٌ، لأنّ الفعل لازمٌ، والمراد: يسرّ المرءَ ذَهابُ الليالي إمّا ليتناول وظيفتَه، وإمّا رَجاءَ تبدّلِ حال، وهو في الحقيقة من عُمُره يُحْسَب.

وأمّا «أنْ»، فهي حرف بلا خلاف، وهي تدخل على الفعل الماضي والمضارع. فإذا وقع بعدها المضارعُ، خلّصتْه للاستقبال كالسين و«سَوْفَ»، وتصير «أنْ» في تأويلِ مصدر لا يقع في الحال، إنّما تكون لِما لم يقع كما كان المضارع بعدها كذلك، والماضي إن وقعت على ماض.

والفرقُ بينها وبين «ما» أنّ «ما» تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، و«أنْ» مختصّةٌ بالفعل، ولذلك كانت عاملة فيه، ولعدمِ اختصاصِ «ما» لم تعمل شيئًا، وذلك

(١) البقرة: ٣.
(٢) التوبة: ٢٥.
(٣) الشمس: ٥.

قولك في الفعل: «يُعجِبني ما تصنع»، أي: صنيعُك، ودخولُها على الاسم قولك: «يعجبني ما أنت صانعٌ»، أي: صنيعُك.

وتقول: «بلغني أن جاء زيدٌ»، أي: مجيئُه، فيكون المصدر بمعنى الماضي، لأنّ «أنْ» دخلتْ على فعل ماض.

وتقول: «أُريد أن تفعل» أي: فعلَك، فيكون المصدر لِما لم يقع؛ لأنّ «أنْ» دخلتْ على فعل مستقبل. وقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾[1]، يُرْوَى برفع الجواب ونصبِه. فمَن رفعه. كان الخبر «أنْ» والفعلَ، على تقديرِ: فما كان جوابُ قومه إلاّ قولَهم. ومَن نصبه، كان خبرًا مقدَّمًا، و«أن قالوا» في موضع الاسم.

فصل
[رَفْع الفعل بعد «أنْ» المَصْدَرِيَّة]

قال صاحب الكتاب: **وبعض العرب يرفع الفعل بعد «أنْ» تشبيهًا بـ«ما». قال** [من البسيط]:

أنْ تَقْرَآنِ على أسماءَ وَيْحَكُما ... مِنّي السَّلامَ وأن لا تُشْعِرا أحَدًا[2]

وعن مُجاهِدٍ ﴿أنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾[3] **بالرفع.**

* * *

قال الشارح: قال ابن جِنّي: قرأتُ على محمّد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قولَ الشاعر [من البسيط]:

يا صاحِبَيَّ فَدَتْ نَفسِي نُفُوسَكُما ... وحَيْثُمَا كُنْتُما لاقَيْتُما رَشَدا
أنْ تَحْمِلا حاجَةً لِي خَفَّ مَحْمِلُها ... وَتَصْنَعا نِعْمَةً عندي بها ويَدا
أنْ تَقْرَآنِ على أسْماءَ وَيْحَكُما ... مِنّي السلامَ وأنْ لا تُشْعِرا أحَدا

فقال في تفسيرِ «أن تقرآن»، وعلّةُ رفعه: إنه شبّه «أنْ» بـ«ما»، فلم يُعْمِلْها في صلتها، ومثلُه الآيةُ، وهو رأيُ السيرافيّ. ولعلّ صاحب هذا الكتاب نقله من الشرح.

وقولُه: «أن تحملا حاجة» في موضع نصب بفعل مضمر دلّ عليه ما تضمّنه البيتُ الأوّلُ من النداء والدعاء، والمعنى: أسألُكما أن تحملا. وهو رأيُ البغداديين، ولا يراه البصريون، وصحّةُ مَحْمَل البيت عندهم على أنّها المخفّفةُ من الثقيلة، أي: أنّكُما تقرآن، و«أنْ» وما بعدها في موضع البدل من قوله: حاجة؛ لأنّ حاجته قراءةُ السلام عليها. وقد استبعدوا تشبيهَ «أنْ» بـ«ما»؛ لأنّ «ما» مصدرٌ معناه الحالُ، و«أنْ» وما بعدها مصدرٌ إمّا ماضٍ، وإمّا مستقبلٌ على حسب الفعل الواقع بعدها، فلذلك لا يصحّ حملُ إحداهما على الأُخرى، فاعرفه.

---

(١) العنكبوت: ٢٩. (٢) تقدم بالرقم ٩٦١.
(٣) البقرة: ٢٣٣. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

ومن أصناف الحرف

حروفُ التحضيض

فصل
[تَعْدادُها]

قال صاحب الكتاب: وهي: «لَوْلا»، و«لَوْما»، و«هَلّا»، و«ألّا». تقول: «لولا فعلتَ كذا»، و«لوما ضربتَ زيدًا»، و«هلّا مررتَ به»، و«ألّا قمتَ»، تريد استبطاءه وحَثَّه على الفعل. ولا تدخل إلاّ على فعل ماضٍ أو مستقبلٍ، قال الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[1]، وقال: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾[2]، وقال: ﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَآ﴾[3]. وإن وقع بعدها اسمٌ منصوب أو مرفوع، كان بإضمارِ رافع أو ناصب، كقولك لِمَن ضرب قومًا: «لولا زيدًا»، أي: لولا ضربتَه. قال سيبويه[4]: وتقول: «لولا خيرًا من ذلك»، و«هَلّا خيرًا من ذلك»، أي: هلّا تفعل خيرًا. قال: ويجوز رفعُه على معنى: هلّا كان منك خيرٌ من ذلك، قال جريرٌ [من الطويل]:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفضَلَ مَجْدِكم ... بَنِي ضَوْطَرى لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعا[5]

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذه الحروف مركّبةٌ تدلّ مفرداتُها على معنًى، وبالضمّ والتركيب تدلّ على معنًى آخرَ لم يكن لها قبل التركيب، وهو التحضيضُ. والتحضيض: الحَثّ على الشيء، يُقال: «حَضَضْته على فِعْله» إذا حثثتَه عليه، والاسمُ الحُضِّيضَى. فـ«لَوْلا» التي للتحضيض مركّبةٌ من «لَوْ»، و«لا»، فـ«لَوْ» معناها امتناعُ الشيء لامتناع غيره. ومعنَى «لا» النفيُ، والتحضيضُ ليس واحدًا منهما. وكذلك «لَوْما» مركّبة من «لَوْ»، و«ما». و«هَلّا» مركّبة من «هَلْ»، و«لا»، و«ألا» في معناها مركّبة من «أنْ»، و«لا».

---

(١) المنافقون: ١٠.
(٢) الحجر: ٧.
(٣) الواقعة: ٨٦ ـ ٨٧.
(٤) في الكتاب ١/ ٩٨: لو قلت «هلّا زيدًا ضربتَ»، و«لولا زيدًا ضربتَ»، و«ألا زيدًا قتلت»، جاز.
(٥) تقدم بالرقم ٢٥٠.

ومعناها كلُّها التحضيضُ والحَثُّ. وإذا وَلِيَهنّ المستقبلُ كنّ تحضيضًا، وإذا وليهنّ الماضي، كنّ لَوْما وتوبيخًا فيما تَرَكَه المخاطبُ، أو يُقدَّر فيه التركُ، نحوَ قول القائل: «أكرمتُ زيدًا»، فتقول: «هَلّا خالدًا»، كأنّك تصرِفه إلى إكرامِ خالد، وتحثّه عليه، أو تلومه على تركِ إكرامه. وحيث حصل فيها معنى التحضيض ـ وهو الحثّ على إيجاد الفعل وطلبُه ـ جرت مجرى حروف الشرط في اقتضائها الأفعالَ، فلا يقع بعدها مبتدأٌ، ولا غيرُه من الأسماء. ولذلك قال: «لا تدخل إلاَّ على فعل ماض أو مستقبل».

فأمّا قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾(١)، فقد وليه الماضي، إلاَّ أنّ الماضي هنا في تأويل المستقبل، كما يكون بعد حرف الشرط كذلك، لأنّه في معناه، والتقديرُ: إنْ أخّرْتَني أصَّدَّقْ، ولذلك جَزَمَ «وَأكُنْ» بالعطف على موضعِ «فَأَصَّدَّقَ».

قوله: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾(٢)، فشاهدٌ على إيلائه الفعلَ المستقبلَ، والمراد: إيتنا بها.

وقوله: ﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَآ﴾(٣) وليه الجملةُ الشرطيّةُ، وهي في معنى الفعل إذ كانت مختصّة بالأفعال، ولا يقع بعدها الاسمُ، فإن وقع بعدها اسمٌ، كان في نيّة التأخير، نحوَ قولك: «هلّا زيدًا ضربتَ»، والمراد: هلّا ضربت زيدًا، وعلى تقديرِ فعل محذوف، نحوَ قولك لفاعلِ الإكرام: «هلّا زيدًا»، أي: هلّا أكرمتَ زيدًا.

ولذلك قال: إذا وقع بعدها اسم مرفوع أو منصوب كان بإضمارِ رافعٍ أو ناصبٍ، أي: من الأفعال.

قال سيبويه(٤): تقول: «لولا خيرًا من ذلك»، و«هلّا خيرًا من ذلك» والمراد: هلّا تفعل خيرًا من ذلك. ولو رفعه على تقديرِ: «هلّا كان منك خيرٌ من ذلك» لجاز. ومنه البيت الذي أنشده [من الطويل]:

تعدّون عقر النيب... إلخ

البيت لجرير، وقيل: للأشهَب بن رُمَيْلَةَ، والشاهد فيه أنّه أضمر فعلاً نَصَبَ «الكميَّ المقنّعا». ومعناه أنّ هؤلاء بني ضَوْطَرَى، والضوطرى: الضَّخْمُ الذي لا غَناءَ عنده، يمشون بالإطعام والضيافةِ، ويجعلون الكرمَ أكبرَ مَجْدِهُم. فقال: تعدّون عقر النِّيب، وهو: جمعُ نابٍ، وهي: المُسِنّة من الإبل ونحوِها للأضياف، أكبرَ مجدكم يا بني ضوطرى لولا الكميَّ المقنّعَ، والكَمِيُّ: الشُّجاع المتكمّى في سِلاحه، أي: المستتر. والمقنَّع: الذي عليه البَيْضَةُ. كأنّه ينسبهم إلى الفَشَل، وعدم الشجاعة.

---

(١) المنافقون: ١٠.
(٢) الحجر: ٧.
(٣) الواقعة: ٨٦ ـ ٨٧.
(٤) الكتاب ١/ ٢٦٨.

فصل
[المعنى الآخر لِـ«لولا» و«لوما»]

قال صاحب الكتاب: **ولـ«لَوْلا» و«لوما» معنًى آخرُ، وهو امتناعُ الشيء لوجود غيره، وهما في هذا الوجه داخلتان على اسم مبتدأ، كقولك: «لَولا عليّ لَهلك عمرُ».**

* * *

قال الشارح: جملةُ الأمر أنّ «لَوْلا»، و«لَوْما» على وجهَيْن: أحدهما هذا، والثاني أن تكونا لامتناع الشيء لوجود غيره. ويقع بعدهما المبتدأُ، وتختصّان بذلك، ويكون جوابُهما سادًا مَسَدَّ خبر المبتدأ لطُوله، وذلك نحو قولك: «لولا زيدٌ لأكرمتُك»، و«لوما خالدٌ لزُرْتُك»، فقد امتنع الإكرامُ والزيارةُ لوجودِ زيد وخالد. فقد صارا في هذا الوجه يدخلان على جملتَيْن ابتدائيّةٍ وفعليّةٍ لرَبْط الجملة الثانية بالأُولى. فالجملةُ الابتدائيّةُ هي التي تليها، والجملةُ الفعليّةُ هي الجواب، فقولك: «لولا زيدٌ لأكرمتُك»، معناه: لولا زيدٌ مانعٌ لأكرمتُك. والأصلُ قبل دخول الحرف: «زيدٌ مانعٌ لأكرمتُك»، ولا يكون حينئذ لإحدى الجملتين تعلّقٌ بالأُخرى. فإذا دخلتْ «لولا» أو «لوما»، ربطت إحداهما بالأُخرى، وصيّرت الأُولى شرطًا والثانية جزاءً.

وقد ذهب الكوفيون[1] إلى أنّ الاسم مرتفعٌ بعدها بها نفسِها لنيابتِها عن الفعل، وذلك أنّا إذا قلنا: «لولا زيدٌ لأكرمتُك»، قالوا: معناه: لولا منع زيدٌ، فحُذف الفعل، وناب عنه الحرفُ. وقد استُضعف بأنّ العامل ينبغي أن يكون له اختصاصٌ بما يعمل فيه، وهذا الحرفُ لا يختصّ بالاسم؛ لأنّه قد دخل على الفعل. قال الشاعر [من البسيط]:

لَــوْلَا حُــدِدْتُ ولا عُــذْرَى لــمـحـدودِ[2]

وقال الآخر [من الطويل]:

١١٦٤ـ ألا زَعَـمَـتْ أسْـمـاءُ أن لا أُحِـبُّـهـا فـقـلـتُ: بَـلـى لـولا يُـنـازِعـنـي شُـغْـلـي

(١) انظر المسألة العاشرة من كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص٧٠ ـ ٧٨.

(٢) تقدم بالرقم ١٣٦.

١١٦٤ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ١١/٢٤٦، ٢٤٧؛ وشرح أشعار الهذليين ١/٨٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٧١؛ والمقاصد النحوية ١/٤٥٥، ٢/٣٨٩؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص٦٠٧؛ والدرر ٢/٢٨؛ ولسان العرب ٤/٥٤٥ (عذر)؛ وهمع الهوامع ١/١٠٥.

اللغة: ينازع: يخاصم أو يشغل.

المعنى: كيف تقولين إني لا أحبك؟ ولكن أعمالي ومعيشتي تؤخرني عن زيارتك.

الإعراب: «ألا زعمت»: «ألا»: حرف تنبيه واستفتاح، «زعمت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة=

فإذًا قد صار هذان الحرفان من قبيل المشترَك، إذ يُستعملان في التحضيض والامتناع؛ لأنّ اللفظ متّفقٌ، والمعنى مختلفٌ متعدِّدٌ، ولم يمتنع ذلك منهما، كما كان ذلك في الحروف المُفْرَدة، نحوِ همزة الاستفهام، وهمزة النداء، واللام في «لِزيدٍ»، واللام في «لِيَضْرِبْ زيدٌ»، و«هَلْ» التي في قولك: «هل زيدٌ منطلقٌ؟» و«هَلْ» التي بمعنَى «قَدْ». فكما اتّفقتْ ألفاظُ الحروف المفردة، واختلفت معانيها، كذلك هذه الحروف المركّبة، فاعرفه.

= الظاهرة، والتاء: للتأنيث. «**أسماء**»: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. «**أن لا أحبها**»: «أن»: المخففة، حرف مشبه بالفعل، واسمها: ضمير الشأن المحذوف، و«لا»: نافية، و«**أحبها**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، واسم «إن» محذوف، والمصدر المؤول من «أن» ومعموليها سدّ مسدّ مفعولي «زعم». «**فقلت**»: الفاء: عاطفة، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**بلى**»: حرف جواب. «**لولا**»: حرف امتناع لامتناع. «**ينازعني**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**شغلي**»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير المتكلم في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «زعمت أسماء»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا أحبها»: في محل رفع خبر. وجملة «**فقلت**»: معطوفة على جملة «زعمت» لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لولا ينازعني»: مقول القول في محل نصب مفعول به. وجملة «لا ينازعني» جملة الشرط غير الظرفيّ لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لولا ينازعني» حيث جاءت جملة فعلية بعد «لولا» غير التحضيضية.

ومن أصناف الحرف

حرفُ التقريب

فصل
[قَدْ]

قال صاحب الكتاب: وهو «قَدْ» يُقرِّب الماضي من الحال إذا قلتَ: «قد فَعَلَ». ومنه قولُ المؤذّن: «قد قامت الصلاةُ»، ولا بُدَّ فيه من معنى التوقُّع. قال سيبويه[1]: وأمّا «قَدْ»، فجَوابُ «هَلْ فَعَلَ». وقال أيضًا[2]: فجوابُ «لَمَّا يَفْعَلْ»، وقال الخليل[3]: هذا الكلامُ لقوم ينتظرون الخبرَ.

* * *

قال الشارح: «قَدْ» حرفٌ معناه التقريبُ، وذلك أنّك تقول: «قام زيدٌ»، فتُخْبِر بقيامه فيما مضى من الزمن، إلاّ أنّ ذلك الزمان قد يكون بعيدًا، وقد يكون قريبًا من الزمان الذي أنت فيه، فإذا قرّبتَه بـ«قَدْ»، فقد قرّبتَه ممّا أنت فيه، ولذلك قال المُؤذّن: «قد قامت الصلاة»، أي: قد حان وقتُها في هذا الزمان. ولذلك يحسن وقوعُ الماضي بموضع الحال إذا كان معه «قَدْ»، نحوَ قولك: «رأيتُ زيدًا قد عزم على الخروج»، أي: عازمًا.

وفيها معنى التوقّع يعني لا يُقال: «قد فعل» إلاّ لمن ينتظر الفعلَ أو يَسْأل عنه، ولذلك قال سيبويه: وأمّا «قَدْ» فجوابُ «هل فعل»؛ لأنّ السائل ينتظر الجوابَ، وقال أيضًا: وأمّا «قَدْ» فجوابٌ لقوله: «لَمّا يَفْعَلْ»، فتقول: «قد فعل». وذلك أنّ المُخْبِر إذا أراد أن ينفي، والمُحدَّث ينتظر الجوابَ، قال: «لَمّا يَفْعَلْ»، وجوابُه في طرف الإثبات: «قد فعل»؛ لأنّه إيجابٌ لِما نفاه. وقولُ الخليل: «هذا الكلامُ لقوم ينتظرون الخبر»، يريد أنّ الإنسان إذا سأل عن فعلٍ أو عُلِمَ أنّه متوقِّعٌ أن يُخْبَر به، قيل: «قد فَعَلَ». وإذا كان المُخْبِر مبتدِئًا قال: «فعل كذا وكذا»، فاعرفه.

---

(1) الكتاب ٣/ ١١٤.	(2) الكتاب ٤/ ٢٢٣.	(3) الكتاب ٤/ ٢٢٣.

فصل

[استعمال «قد» للتقليل]

قال صاحب الكتاب: **ويكون للتقليل بمنزلةِ «رُبَّما» إذا دخل على المضارع كقولهم: «إنّ الكذُوبَ قد يصدُق».**

* * *

قال الشارح: قد تُستعمل «قَدْ» للتقليل مع المضارع، فهي لتقليل المضارع، وتقريبِ الماضي، فهي تجري مع المضارع مجرى «رُبَّمَا». تقول: «قد يصدق الكذوب»، و«قد يَعْثُر الجَوادُ»، تريد أنّ ذلك قد يكون منه على قلّةٍ وندرةٍ، كما تقول: «ربّما صدق الكذوبُ وعثر الجوادُ». وذلك لِما بين التقليل والتقريب من المناسبة، وذلك أنّ كلّ تقريب تقليلٌ؛ لأنّ فيه تقليلَ المسافة. قال الهُذَليّ [من البسيط]:

١١٦٥ـ قد أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أنامِلُه   كأنّ أثوابَه سُجَّتْ بِفِرْصادِ

١١٦٥ ـ **التخريج**: البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص٦٤؛ وخزانة الأدب ١١/٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٦٨؛ ولعبيد بن الأبرص أو للهذلي في الدرر ٥/١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ص٤٩٤؛ وللهذلي في الأزهيّة ص٢١٢؛ والجنى الداني ص٢٥٩؛ والكتاب ٤/٢٢٤؛ ولسان العرب ٣/٣٤٧ (قدد)؛ ومغني اللبيب ص١٧٤؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٧٦؛ ورصف المباني ص٣٩٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٢٠؛ ولسان العرب ١٣/١٧ (أسن)؛ والمقتضب ١/ ٤٣؛ وهمع الهوامع ٢/٧٣.

اللغة: القِرن: المماثل في الشجاعة. مصفرًا أنامله: مقتولاً قد نزف دمه، فاصفرت أنامله. سجّت: طُيِّنت، يقال: سجَّ الحائط: طيَّنه، والمراد هنا: صُبغت. الفِرصاد: صبغ أحمر.

المعنى: أحيانًا أترك مكافئي في الشجاعة قتيلاً، وثيابه ملطخة بدمائه.

الإعراب: **«قد»**: حرف تقليل. **«أترك»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. **«القرن»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«مصفرًا»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. **«أنامله»**: فاعل لـ«مصفرًا» مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل، في محل جر بالإضافة. **«كأنّ»**: حرف مشبه بالفعل. **«أثوابه»**: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل، في محل جر بالإضافة. **«سجّت»**: فعل ماض مبني على الفتح، مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هي، والتاء: للتأنيث. **«بفرصاد»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «سجّت».

جملة «أترك القرن..»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كأن أثوابه سجّت...»: في محل نصب حال. وجملة «سجّت»: في محل رفع خبر «كأنّ».

والشاهد فيه قوله: «قد أترك» حيث جاءت «قد» مع المضارع للتقليل، والأجود أن تكون للتكثير في موضع التمدّح والافتخار.

فصل

[فصل «قَدْ» عن الفعل بالقَسَم، وطرح الفعل بعدها]

قال صاحب الكتاب: **ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقَسَم، كقولك: «قد واللّهِ أحسنتَ»، و«قد لَعَمْري بتُّ ساهِرًا». ويجوز طَرْحُ الفعل بعدها إذا فُهِم، كقوله** [من الكامل]:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنّ رِكابَنا لمّا تَزُلْ برِحالِنا وكأنْ قَدِ[1]

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «قَدْ» من الحروف المختصّة بالأفعال، ولا يحسن إيلاءُ الاسم إيّاه، وهو في ذلك كالسين و«سَوْفَ». ومنزلةُ هذه الحروف من الفعل منزلةُ الألف واللام من الاسم، لأنّ السين و«سوف» يقصران الفعل على زمان دون زمان. وهي بمنزلة الألف واللام التي للتعريف، وقَدْ توجِب أن يكون الفعل متوقَّعًا، وهو يُشْبِه التعريفَ أيضًا، فكما أنّ الألف واللام اللتين للتعريف لا يُفْصَل بينهما وبين التعريف أيضًا، كان هذا مثلَه، إلاّ أنّ «قَدْ» اتسعت العربُ فيها؛ لأنّها لتوقّع فعل، وهي منفصلةٌ ممّا بعدها، فيجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقَسَم؛ لأنّ القسم لا يفيد معنًى زائدًا، وإنّما هو لتأكيد معنى الجملة، فكان كأحد حروفها، وقال: «قد واللّهِ أحسنتَ»، و«قد لَعَمْري بِتُّ ساهرًا». هكذا الروايةُ «أحسنتَ» بفتح التاء، و«بِتُّ» بضمّ التاء. فأمّا قوله [من الكامل]:

أفد الترحّل... إلخ

فالبيت للنابغة، والشاهدُ فيه طرحُ الفعل بعد «قَدْ» لدلالةِ ما تقدّم عليه. ومثلُه «لَمّا» في جواز الاكتفاء بها، وقد تقدّم قبلُ، فاعرفه.

---

(١) تقدم بالرقم ١٠٦٤.

ومن أصناف الحرف

حروفُ الاستقبال

فصل
[تَعْدادُها]

قال صاحب الكتاب: **وهي «سَوْفَ»، والسينُ و«أنْ»، و«لا»، و«لَنْ». قال الخليل[1]: إنَّ «سَيفعل» جوابُ «لَنْ يفعلَ»، كما أنّ «لَيفعلَنَّ» جوابُ «لا يفعل»؛ لِما في «لا يفعل» من اقتضاءِ القَسَم. وفي «سَوْفَ» دلالةٌ على زيادةِ تنفيس، ومنه «سوّفتُه»، كما قيل من «آمِينَ»: «أمَّنَ». ويُقال: «سَفْ أفعلُ». و«أنْ» تدخل على المضارعِ والماضي، فيكونان معه في تأويل المصدر، وإذا دخلت على المضارع، لم يكن إلاَّ مستقبلاً، كقولك: «أُريد أن يخرج». ومن ثمّ لم يكن منها بُدٌّ في خبر «عَسى». ولمّا انحرف الشاعرُ في قوله [من الطويل]:**

عَسى طَيِّئٌ من طَيِّئٍ بعد هذه ... سَتُطْفِئُ غُلّاتِ الكُلَى والجَوانِحِ[2]

عمّا عليه الاستعمالُ، جاء بالسين التي هي نظيرةُ «أنْ».

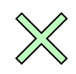
* * *

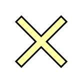
قال الشارح: هذه الحروف موضوعةٌ للاستقبال، أي: إنّها تفيد الاستقبالَ، وتقصر الفعلَ بعدها عليه. فمن ذلك السين و«سَوْفَ»، ومعناهما التنفيسُ في الزمان. فإذا دخلا على فعل مضارع، خلّصاه للاستقبال، وأزالا عنه الشياعَ الذي كان فيه، كما يفعل الألفُ واللامُ بالاسم، إلاّ أنّ «سَوْفَ» أشدُّ تراخِيًا في الاستقبال من السين، وأبلغُ تنفيسًا.

وقد ذهب قوم إلى أنّ السين مُنقَّصةٌ من «سَوْفَ»، حذفوا الواو والفاءَ منها لكثرة الاستعمال، وهو رأي الكوفيين[3]، وحكوا فيها لغاتٍ، قالوا: «سَوْ أفعلُ»، بحذف الفاء وحدَها، وقالوا: «سَفْ أفعلُ» بحذف الواو وحدها. والذي عليه أصحابُنا أنّهما كلمتان مختلفتا الأصلِ، وإن تَوافقا في بعض حروفهما، ولذلك تختلف دلالتُهما.

---

(١) الكتاب ٤/٢١٧.
(٢) تقدم بالرقم ١٠٣٢.
(٣) انظر المسألة الثانية والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص٦٤٦ ـ ٦٤٧.





وحُكي عن الأصمعيّ، قال: ارتفعت قريشٌ عن عَنْعَنَةِ تميم، وكَشْكَشَةِ ربيعةَ. وقد تقدّم ذلك، وإنّما أعَدْناه هنا حيث عَرَّضَ به.

= **اللغة والمعنى**: المطوّقة: نوع من الحمام. الورقاء: الحمامة. الهديل: صوت الحمام، وفرخها.
يتساءل: أإن شدت حمامة على ساق شجرة، تنادي ابنها المزعوم، هاجت أحزانك؟!
الإعراب: **«أعن»**: الهمزة: حرف استفهام، «عن» حرف مصدري. **«تغنت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث. **«على ساق»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. **«مطوقة»**: فاعل مرفوع بالضمّة. والمصدر المؤول من «أن تغنت» في محلّ رفع مبتدأ، بتقدير: أغناءُ ورقاء أهاجك؟! **«ورقاء»**: بدل مرفوع بالضمّة. **«تدعو»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. **«هديلاً»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«فوق»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بصفة محذوفة من «هديلاً». **«أعواد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
وجملة «تدعو»: في محلّ رفع صفة لورقاء.
والشاهد فيه قوله: «أعن تغنت» حيث أبدلت الهمزة عينًا، وهي لغة بني تميم.

ومن أصناف الحرف

حرفا الاستفهام

فصل
[تعدادُهما]

قال صاحب الكتاب: وهما الهمزةُ، و«هَلْ» في نحو قولك: «أزيدٌ قائمٌ؟» و«أقام زيدٌ؟» و«هل عمرٌو خارجٌ؟» و«هل خرج عمرٌو؟» والهمزةُ أعَمُّ تصرُّفًا في بابها من أُختها. تقول: «أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟» و«أزيدًا ضربتَ؟» و«أتضرب زيدًا وهو أخوك؟» وتقول لمن قال لك: «مررتُ بزيد»: «أبزيد؟» وتُوقِعها قبل الواو، والفاء، و«ثُمَّ». قال الله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾[1]، وقال: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾[2]، وقال: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾[3]. ولا يقع «هَلْ» في هذه المواقع.

* * *

قال الشارح: الاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد. فالاستفهامُ: مصدرُ «استفهمتُ»، أي: طلبتُ الفَهْمَ، وهذه السينُ تفيد الطلبَ، وكذلك الاستعلامُ والاستخبارُ مصدرا «استعلمتُ» و«استخبرتُ». ولمّا كان الاستفهامُ معنًى من المعاني؛ لم يكن بدٌّ من أدواتٍ تدلّ عليه، إذ الحروف هي الموضوعةُ لإفادة المعاني.

وحروفه ثلاثةٌ: الهمزة، و«هَلْ»، و«أمْ». ولم يذكر الشيخ «أمْ» هنا؛ لأنّه قد تقدّم ذكرُها في حروف العطف، لأنّها لا تَخْلُص للاستفهام، إذ كانت عاطفةً مع ما فيها من الاستفهام، فلذلك اقتصر على الهمزة، و«هل».

وهذان الحرفان يدخلان تارةً على الأسماء، وتارة على الأفعال، وذلك قولك في الاسم: «أزيدٌ قائمٌ؟» وفي الفعل: «أقام زيدٌ؟» وتقول في «هل»: «هل زيدٌ قائمٌ؟» و«هل قام زيدٌ؟».

ولدخولهما على الأسماء والأفعال وعدمِ اختصاصهما بأحدهما، لم يجز أن يعملا في لفظِ أحدِ القبيلَيْن، بل إذا دخلا على جملة خبريّة، غيّرا معناها إلى الاستفهام، ونقلاها عن الخبر.

---

(١) البقرة: ١٠٠. (٢) محمد: ١٤. (٣) يونس: ٥١.

فالهمزة أمُّ هذا الباب، والغالبةُ عليه، وقد يشترك الحرفان، ويكون أحدُهما أقوى في ذلك المعنى، وأكثرَ تصرّفًا من الآخر، فلذلك قال في الهمزة: «والهمزة أعمّ تصرّفًا في بابها من أُختها»، وذلك إذا كانت يلزمها الاستفهامُ، وتقع مواقعَ لا تقع أُختُها فيها، ألا ترى أنّك تقول: «أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟» والمراد: أيُّهما عندك؟ فـ«أمْ» هٰهنا مُعادِلةٌ لهمزة الاستفهام. ولا تُعادَل «أمْ» في هذا الموضع بغير الهمزة على ما سبق، ولا يُقال في هذا المعنى: «هل زيدٌ عندك أم عمرٌو؟» وتقول: «أزيدًا ضربتَ؟» فتُقدِّم المفعول، وتفصل به بين همزة الاستفهام والفعل، ولا يجوز ذلك في غيرها ممّا تستفهم به، فلا تقول: «هل زيدًا ضربت؟» ولا «متى زيدًا ضربت؟» وقد تقدّم ذكرُ ذلك.

وتُقرِّر بالهمزة، فتقول: «أتَضْرب زيدًا، وهو أخوك؟» فهذا تقريرٌ على سبيل الإنكار. ولا يُستعمل غير الهمزة في هذا، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟﴾[1]، وقوله: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[2]. وكذلك إذا قيل لك: «رأيتُ زيدًا»، وأردتَ أن تستثبت ذلك؛ قلت: «أزيدَنِيهْ؟» أو «أزيدًا؟» وكذلك لو قال: «مررت بزيد»، قلت: مستثبتًا: «أزيدِنِيهْ؟» أو «أبزيدٍ؟» فتحكي الكلامَ. ولا يجوز مثلُ ذلك بـ«هَلْ» ونحوِها ممّا يُستفهم به.

ولقوّتها وغلبتِها وعموم تصرُّفها، جاز دخولُها على الواو والفاء و«ثُمّ» من حروف العطف، فالواوُ نحو قوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾[3]، والفاءُ نحو قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا﴾[4]، وقوله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ﴾[5]، وقوله: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[6]. و«ثُمّ» نحو قوله: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾[7]. ولا يتقدّم شيءٌ من حروف الاستفهام وأسمائه غيرُ الهمزة على حروف العطف، بل حروفُ العطف تدخل عليهنّ، كقولك: «وهل زيدٌ قائمٌ؟» وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[8]. وقال الشاعر [من الخفيف]:

١١٦٧ ـ لَيتَ شِعْرِي هل ثُمَّ هل آتِيَنْهُمْ ... أو يَحُولَنَّ دون ذاك حِمامِي

---

(١) الأعراف: ١٧٢. (٢) المائدة: ١١٦.
(٣) البقرة: ١٠٠. (٤) الأعراف: ٩٧.
(٥) البقرة: ٨٥. (٦) هود: ١٧، ومحمد: ١٤.
(٧) يونس: ٥١. (٨) هود: ١٤.

١١٦٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص٤٤٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥٧١.

اللغة والمعنى: الحمام: الموت.
يتمنى لو يصل إلى أحبائه، أو يمنعه الموت من هذا الوصول.

الإعراب: «ليت»: حرف مشبّه بالفعل. «شعري»: اسم «ليت» منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، وخبر «ليت» محذوف وجوبًا تقديره: =

وقد احتجّ السيرافيّ لذلك أنّ هذه الحروف العاطفةُ لبعض الجملة المعطوف عليها، لأنها تربط ما بعدها بما قبلها.

والهمزةُ قد تدخل على الكلام، وينقطع بها بعضُ الجملة، نحوَ قوله في الاستثبات لمن قال: «مررتُ بزيد»، «أبزيدٍ؟» فيُدْخِلها على الجارّ والمجرور، وهو بعضُ الجملة، وتقول: «كم غلمانُك أثلاثةٌ أم أربعةٌ؟» فتُبْدَل من «كَمْ» وحدَها، وتقول: «أمُقِيمًا وقد رحل الناسُ؟» ولا يكون مثلُ ذلك في «هَلْ» ولا غيرِها. وإذ كانت كذلك، جاز أن تدخل على حروف العطف؛ لأنّها كبعضِ ما قبلها.

فصل
[هَـلْ]

قال صاحب الكتاب: **وعند سيبويه[1] أنّ «هَلْ» بمعنَى «قد»، إلاّ أنّهم تركوا الألف قبلها؛ لأنّها لا تقع إلاّ في الاستفهام. وقد جاء دخولُها عليها في قوله [من البسيط]:**

١١٦٨ـ سائِلْ فَوارِسَ يَرْبوعٍ بِشَدّتِنا ... أهَلْ رَأوْنا بِسَفْحِ القَاعِ ذي الأكَمِ

* * *

= حاصل. «هل»: حرف استفهام. «ثم»: حرف عطف «هل»: حرف استفهام. «آتينهم»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «أو»: حرف عطف. «يحولن»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة. «دون»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بالفعل «يحولن». «ذاك»: اسم إشارة مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «حمامي»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء، ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «ليت شعري حاصل»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هل آتينهم»: استئنافية لا محل لها كذلك، وعطف عليها جملة «يحولن حمامي».

والشاهد فيه قوله: «ثم عل» حيث سبق حرف العطف حرف الاستفهام.

(١) الكتاب ٣/ ١٨٩.

١١٦٨ ـ **التخريج**: البيت لزيد الخيل في ديوانه ص١٥٥؛ والجنى الداني ص٣٤٤؛ والدرر ٥/ ١٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٢؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص٣٨٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٤٢٧، ٧/ ٥٥؛ وتذكرة النحاة ص٧٨؛ وجواهر الأدب ص٢٨١؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٦؛ والخصائص ٢/ ٤٦٣؛ ورصف المباني ص٤٠٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص٣٨٥؛ واللمع ص٣١٧؛ والمقتضب ١/ ٤٤، ٣/ ٢٩١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٧، ١٣٣.

اللغة: سائل: أمر بالمساءلة بمعنى: اسأل. يربوع: حي من اليمن. القاع: الأرض المنبسطة، الأكم: جمع أكمة، وهي التل أو المرتفع من الأرض.

المعنى: اسأل شجعان بني يربوع عن حملتنا عليهم وقوتنا وشجاعتنا: أأبصرونا بسفح الجبل كيف فعلنا بهم ما فعلنا من القتل والتشريد.

الإعراب: «سائل»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. =

قال الشارح: هذا هو الظاهر من كلام سيبويه، وذلك أنّه قال عقيبَ الكلام على «مَنْ»، و«مَتى»، و«ما»: وكذلك «هَلْ»، إنّما هي بمنزلةِ «قَدْ»، ولكنّهم تركوا الألف إذ كانت «هَلْ» إنّما تقع في الاستفهام. كأنّه يريد أن أصل «هل» أن تكون بمعنَى «قَدْ»، والاستفهام فيها بتقدير ألف الاستفهام، كما كان كذلك في «مَنْ»، و«مَتى»، و«ما». الأصلُ: «أمَنْ»، و«أمَتى»، و«أما». ولمّا كثُر استعمالها في الاستفهام، حُذفت الألف للعلم بمكانها.

قال السيرافي: وأمّا «هَلْ»، فإنّها حرفٌ دخلت لاستقبال الاستفهام، ومنعتْ بعضَ ما يجوز في الألف، وهو اقتطاعُها بعضَ الجملة، وجوازُ التعديل والمساواة بها. فلمّا دخلت مانعةً لشيء ومجيزةً لشيء، صارت كأنّها ليست للاستفهام المطلق، فقال لذلك سيبويه: إنّها بمعنَى «قَدْ». والذي يؤيّد أنّها للاستفهام بطريق الأصالة أنّه لا يجوز أن تدخل عليها همزةُ الاستفهام، إذ من المُحال اجتماعُ حرفَيْن بمعنى واحد.

فإن قيل: فقد تدخل عليها «أمْ»، وهي استفهامٌ، نحوَ قوله [من البسيط]:

أمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ إثْرَ الأحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مَشْكُومُ[1]

ونحو قوله [من الكامل]:

١١٦٩ـ [هل غادرَ الشُّعراءُ من مُتَرَدَّمِ] أمْ هل عرفتَ الدارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

= «فوارس»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «يربوع»: مضاف إليه مجرور، وصرف لضرورة الشعر إذ حقه المنع من الصرف للعلمية والتأنيث، لأنه علم على القبيلة. «بشدتنا»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «سائل»، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «أهل»: الهمزة للاستفهام، و«هل»: بمعنى «قد». «رأونا»: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقائها مع الواو الساكنة، والواو ضمير متصل مبنيّ في محل رفع فاعل، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «بسفح»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «رأونا»، و«سفح» مضاف. «القاع»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ذي»: صفة «سفح» مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستّة. «الأكم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «سائل...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هل رأونا»: في محل نصب مفعول به ثانٍ للفعل «سائل».

والشاهد فيه قوله: «أهل» حيث جاءت «هل» بمعنى «قد».

(١) تقدم بالرقم ٥١٠.

١١٦٩ ـ **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص١٨٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٣٦ (ردم)؛ وتهذيب اللغة ١٤/ ١١٧؛ وجمهرة اللغة ص٦٣٩؛ ومقاييس اللغة ٢/ ٥٠٤، ٣/ ١٩٤؛ وكتاب الجيم ١/ ٣٩٨؛ وتاج العروس (ردم)؛ وأساس البلاغة (ردم)، (رمم)؛ وبلا نسبة في المخصّص ٣/ ٣٠.

اللغة والمعنى: المتردم: الموضع المستصْلَح.

يتساءل عن الشعراء أتراهم نسوا قول الشعر الصالح؟! أم عرفت داره بعد ما توهّمت عدم معرفتها.

الإعراب: «هل»: حرف استفهام. «غادر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الشعراء»: فاعل مرفوع=

قيل: «أمْ» فيها معنيان: أحدهما الاستفهام، والآخر العطف. فلمّا احتيج إلى معنى العطف فيها مع «هَلْ»، خُلع منها دلالةُ الاستفهام، وبقي العطفُ بمعنَى «بَلْ» للترك. ولذلك قال سيبويه[(١)]: إنّ «أمْ» تجيء بمنزلةِ «لا بَلْ» للتحويل من شيء إلى شيء. وليس كذلك الهمزةُ، لأنّه ليس فيها إلاّ دلالةٌ واحدةٌ. وقد أجاز المبرّد دخولَ همزة الاستفهام على «هَلْ» وعلى سائر أسماء الاستفهام، وأنشد [من البسيط]:

سايل فوارس يربوع... إلخ

وهو قليل لا يُقاس عليه. ووجهُ ذلك أنّه جعل «هَلْ» بمنزلة «قَدْ» من قوله: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾[(٢)]، و﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ﴾[(٣)]، فالروايةُ: بشَدَّتنا بفتح الشين. والشَّدَّةُ: الحَمْلة الواحدة، فاعرفه.

فصل
[حذف همزة الاستفهام]

قال صاحب الكتاب: **وتُحْذَف الهمزة إذا دلّ عليها الدليلُ.** قال [من الطويل]:

١١٧٠ـ لَعَمْرُكَ ما أدْرِي وإن كنتُ دارِيًا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بِثَمانِ؟

* * *

= بالضمّة. «من متردّم»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. «أم»: حرف عطف. «هل»: حرف استفهام. «عرفت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «الدار»: مفعول به منصوب بالفتحة. «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بالفعل «عرفت». «توهم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
وجملة «هل غادر الشعراء»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وعطف عليها جملة «عرفت».
والشاهد فيه قوله: «أم هل» حيث دخلت «أم» وفيها معنى الاستفهام على «هل» وهي حرف استفهام.

(١) الكتاب ٣/ ١٩٠.

(٢) الإنسان: ١.

(٣) الغاشية: ١.

١١٧٠ ـ **التخريج:** البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٢٦٦؛ والأزهية ص١٢٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢؛ والدرر ٦/ ١٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٥١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣١؛ والكتاب ٣/ ١٧٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٣٥؛ والجنى الداني ص٣٥؛ ورصف المباني ص٤٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٢٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٨٤؛ والمحتسب ١/ ٥٠؛ والمقتضب ٣/ ٢٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢.
المعنى: من شدّة ذهوله لم يعرف عدد الجمار التي رمين بها: أسبع أم ثمان؟
الإعراب: «لعمرك»: اللام: حرف ابتداء وقسم، «عمرك»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة، وخبره محذوف تقديره: «قسمي». «ما»: حرف نفي. =

قال الشارح: يجوز حذفُ همزة الاستفهام في ضرورة الشعر، وذلك إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليه. ومنه قول عمر بن أبي رَبِيعة [من الطويل]:

بَدا لِيَ منها مِعْصَمٌ يَوْمَ جَمَّرَتْ ... وَكَفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنانِ
فلمّا التقينا بالثَّنِيَّة سَلَّمَتْ ... ونازَعَني البَغْلُ اللَّعِينُ عِنانِي
فوالله ما أدري وإن كنتُ داريًا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ؟

والمراد: أبسبع. دلّ على ذلك قوله: «أم بثمان». و«أمْ» عديلةُ الهمزة، ولم يرد المنقطعةَ، لأنّ المعنى على: ما أدري أيُّهما كان منها، فاعرفه.

فصل
[تصدُّر الاستفهام]

قال صاحب الكتاب: **وللاستفهام صدرُ الكلام. لا يجوز تقديمُ شيء ممّا في حَيّزه عليه. لا تقول: «ضربتَ أزيدًا»، وما أشبه ذلك.**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم أنّ الاستفهام له صدرُ الكلام من قِبَل أنّه حرفٌ دخل على جملة تامّة خبريّة، فنقلها من الخبر إلى الاستخبار، فوجب أن يكون متقدّمًا عليها؛ ليفيد ذلك المعنى فيها، كما كانت «ما» النافيةُ كذلك، حيث دخلت على جملة إيجابيّة، فنقلت معناها إلى السلب. فكما لا يتقدّم على «ما» ما كان من جملة المنفيّ، كذلك لا يتقدّم على الهمزة شيء من الجملة المستفهَم عنها، فلا تقول: «ضربتَ أزيدًا». هكذا مثّله صاحبُ الكتاب، والجيّدُ أن تقول: «زيدًا أضربتَ؟» فتُقدِّم المعمول على الهمزة؛ لأنّك إذا قدّمتَ شيئًا من الجملة. خرج عن حكم الاستفهام، ومن تمام الجملة.

وقوله: «ما كان في حيّزها» يريد ما كان متعلّقًا بالاستفهام ومن تمام الجملة. ومنه قولهم: «حَيِّزُ الدار»، وهو ما يُضَمّ إليها من مَرافقها، فاعرفه.

= «أدري»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «وإن»: الواو: حالية، و«إن»: حرف زائد. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل مبنيّ في محل رفع اسم «كان». «داريًا»: خبر «كان» منصوب. «بسبع»: جار ومجرور متعلّقان بـ «رمين». «رمين»: فعل ماضٍ، والنون: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «الجمر»: مفعول به منصوب. «أم»: حرف عطف. «بثمان»: جار ومجرور متعلّقان بـ «رمين».
وجملة القسم «عمرك...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أدري»: جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن كنت داريًا»: في محل نصب حال. وجملة «رمين»: سدت مسدّ مفعولي «أدري».
والشاهد فيه قوله: «بسبع... أم بثمان» حيث حذف الهمزة لوجود قرينة دالة على معناها، وتقدير الكلام: «أبسبع».

ومن أصناف الحرف

حرفا الشَّرْط

فصل
[تعدادُهما]

قال صاحب الكتاب: **وهما «إنْ»، و«لَوْ». تدخلان على جملتين، فتجعلان الأُولَى شَرْطًا، والثانيةَ جَزاءً، كقولك: «إن تضربْني أضربْك»، و«لو جئتَني لأكرمتُك»، خلا أنّ «إن» تجعل الفعل للاستقبال، وإن كان ماضيا، و«لَوْ» تجعله للمُضِيّ، وإن كان مستقبلاً، كقوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[1] وزعم الفَرّاءُ أنّ «لَوْ» تُستعمل في الاستقبال كـ«إنْ».**

* * *

قال الشارح: سيبويه[2] رحمه الله إنّما ذكر «إنْ» و«إذْمَا»، وعدّ «إذما» في حيّز الحروف، ولم يذكر «لَوْ»؛ لأنّ «لَوْ» معناها المُضِيُّ، والشرطُ إنّما يكون بالمستقبل، لأنّ معنى تعليق الشيء على شرط، إنّما هو وقوفُ دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود. ولا يكون هذا المعنى فيما مضى، وإنّما يذكرها مَن يذكرها في حروف الشرط؛ لأنّها كانت شرطًا فيما مضى، إذ كان وجودُ الثاني موقوفًا على وجود الأوّل.

وقد فرق سيبويه[3] بين «إذما» و«حَيْثُمَا»؛ لأنّ «إذما» تقع موقعَ «إنْ»، ولم يقم دليلٌ على اسميّتها. ألا ترى أنّه لا يعود من الجزاء بعدها إليها ضميرٌ، كما يكون ذلك مع «حَيْثُ» إذا قلت: «حيثما تكن أكُنْ فيه»؟ والفُرْقانُ بينهما أنَّ «إذْ» ظرفُ زمان معناه الماضي، فلمّا ضُمّت إليها «ما»، ورُكّبت معها، وجوزي بها، خرجت عن معنى المضيّ إلى الاستقبال. والشيئان إذا رُكّبا قد يحدث لهما بالجمع والتركيبِ معنًى ثالثٌ، ويخرجان عن حكمِ ما لكلّ واحد منهما إلى معنًى مفرد، كما قلنا في «لَوْلا»، و«هَلّا». ونظائرُ ذلك كثيرةٌ. وليست «حَيْثُمَا» كذلك، بل هي للمكان، ولم تُزَل عن معناها بدخولِ

---

(١) الحجرات: ٧.

(٢) الكتاب ٣/٥٦.

(٣) الكتاب ٣/٥٨.

«ما» عليها. وليست «ما» في «حَيْثُما» و«إذْما» لَغْوًا على حدّها في «أيْنَما»، و«مَتى ما» وإنّما هي كافّةٌ لهما عن الإضافة بمنزلةِ «إنّما» و«كأنما».

واعلم أنّ «إنْ» أُمُّ هذا الباب؛ للزومها هذا المعنى، وعدم خروجها عنه إلى غيره، ولذلك اتُّسع فيها، وفُصل بينها وبين مجزومها بالاسم، نحوَ قولِهم: «إن اللّهُ أمكنني من فلان فعلتُ». وقد يُقْتصر عليها ويوقَف عندها، نحوَ قولك: «صَلِّ خَلْفَ فلان وإنْ»، أي: وإن كان فاسِقًا. ولا يكون مثلُ ذلك في غيرها ممّا يُجازى به.

وتدخل على جملتَيْن، فتربط إحداهما بالأُخرى، وتُصيِّرهما كالجملة، نحوَ قولك: «إن تأتني آتِك»، والأصلُ: «تأتيني آتيك». فلمّا دخلت «إنْ»، عقدتْ إحداهما بالأُخرى، حتى لو قلت: «إن تأتني» وسكتَّ، لا يكون كلامًا، حتى تأتي بالجملة الأُخرى. فهو نظيرُ المبتدأ الذي لا بدّ له من الخبر، ولا يفيد أحدُهما إلاّ مع الآخر، فالجملةُ الأُولى كالمبتدأ، والجملة الثانية كالخبر. فهو من التامّ الذي لا يزاد عليه فيصير ناقصًا، نحوِ: «قام زيدٌ». فهذا كلامٌ تامٌّ. فإذا زدتَ عليه «إنْ»، وقلت: «إنْ قام زيدٌ»، صار ناقصًا، لا يتمّ إلاّ بجوابٍ. ومثلُه المبتدأ والخبر، نحوُ قولك: «زيدٌ قائمٌ»، فإذا زدت عليه «أنَّ» المفتوحةَ، وقلت: «أنَّ زيدًا قائمٌ»، استحال الكلامُ إلى معنى الإفراد بعد أن كان جملة، ولا ينعقد كلامًا إلاّ بضميمةٍ إليه، نحوَ قولك: «بلغني أنّ زيدًا قائمٌ»، فبضميمةِ «بلغني» إليه، صار كلامًا.

وحقُّ «إن» الجزائيّةِ أن يليها المستقبلُ من الأفعال؛ لأنّك تشترط فيما يأتي أن يقع شيءٌ لوقوع غيره. فإن وليها فعلٌ ماضٍ، أحالت معناه إلى الاستقبال، وذلك قولك: «إن قمتَ قمتُ»، والمراد: إن تَقُمْ أَقُمْ.

فإن قيل: فإنّهم يقولون: «إن كنتَ زُرْتَني أمسِ أكرمتُك اليومَ»، وقد وقع بعد «إن» الفعلُ، ومعناه المضيُّ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[1]، قيل: قد أجاب عن ذلك المبرّد، وقال: إنّما ساغ ذلك في «كانَ» لقوّة دلالتها على المضيّ، وأنّها أصلُ الأفعال وعبارتُها، فجاز لذلك أن تقلب في الدلالة «إنْ». ولذلك لا يقع شيءٌ من الأفعال غيرُ «كان» بعد «إنْ»، إلاّ ومعناه المضارعُ. وقال ابن السرّاج: هو على تأويلِ: «إن أكُنْ كنتُ قُلْتُه»، وكذلك ما كان مثله.

وأمّا «لَوْ»، فمعناها الشرطُ أيضًا؛ لأنّ الثاني يوقَف وجودُه على وجود الأوّل، فالأوّلُ سببٌ وعلّةٌ للثاني، كما كان كذلك في «إنْ»، إلاّ أنّ الفُرْقان بينهما أنّ «لَوْ» يوقَف وجودُ الثاني بها على وجود الأوّل، ولم يُوجَد الشرطُ، ولا المشروطُ، فكأنّه امتنع وجودُ

---

(١) المائدة: ١١٦.

الثاني لعدم وجود الأوّل. فالممتنعُ لامتناع غيره هو الثاني، امتنع لامتناع وجود الأوّل، وإنْ يتوقف بها وجودُ الثاني على وجود الأوّل، ولم يتحقّق الامتناعُ ولا الوجودُ.

فـ«إنْ» إذا وقع بعدها الماضي، أحالت معناه إلى الاستقبال. و«لَوْ» إذا وقع بعدها المستقبل أحالت معناه إلى المضيّ، نحوَ قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[1] أي: لو أطاعكم، فهي خلافُ «إنْ» في الزمان، وإن كانت مثلها من جهةِ كون الأوّل شرطًا للثاني. ولذلك قال صاحب الكتاب فيهما: إنّهما يدخلان على جملتَيْن، فيجعلان الأولى شرطًا والثانيةَ جزاءً، كقولك: «إنْ تضربْني أضربْك»، و«لو جئتَني لأكرمتُك»، فيتوقّف وجودُ الضرب الثاني على وجود الضرب الأوّل، كما يتوقّف الإكرام على وجود المجيء. وزعم الفرّاء أنّ «لَوْ» قد تُستعمل للاستقبال بمعنى «إنْ».

فصل
[فعل الشرط وجوابه]

قال صاحب الكتاب: **ولا يخلو الفعلان في بابِ «إنْ» من أن يكونا مضارعَيْن، أو ماضيَيْن، أو أحدُهما مضارعًا والآخر ماضيًا. فإذا كانا مضارعَيْن، فليس فيهما إلاّ الجزمُ، وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطًا. فإذا وقع جزاءً، ففيه الجزمُ والرفعُ. قال زُهَيْرٌ** [من البسيط]:

١١٧١ـ وإن أتاهُ خَلِيلٌ يومَ مَسْألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

* * *

(١) الحجرات: ٧.

١١٧١ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص١٥٣؛ وجمهرة اللغة ص١٠٨؛ وخزانة الأدب ٩/٤٨، ٧٠؛ والدرر ٥/٨٢؛ ورصف المباني ص١٠٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٨٥؛ وشرح التصريح ٢/٢٤٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٨؛ والكتاب ٣/٦٦؛ ولسان العرب ١١/٢١٥ (خلل)، ١٢/١٢٨ (حرم)؛ والمحتسب ٢/٦٥؛ ومغني اللبيب ٢/٤٢٢؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٢٩؛ والمقتضب ٢/٧٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٢٠٧؛ وجواهر الأدب ص٢٠٣؛ وشرح ابن عقيل ص٥٨٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص٣٥٣؛ وهمع الهوامع ٢/٦٠.

اللغة والمعنى: الخليل: هنا الفقير والمعوز. المسألة: طلب العطاء والحاجة. الحرم: الممنوع.

يقول: إذا ما أتاه محتاج يطلب نوالاً فإنّه يقول له: مالي موجود ولا حرمان لك منه، أي: إنّه رجل كريم، لا يردّ سائلاً مهما كانت الظروف.

الإعراب: **«وإن»**: الواو: بحسب ما قبلها، و«إن»: حرف شرط جازم. **«أتاه»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، وهو في محل جزم فعل الشرط، والهاء: ضمير متصل مبنيّ في محل نصب مفعول به. **«خليل»**: فاعل مرفوع. **«يوم»**: ظرف زمان متعلّق بـ «أتى»، وهو مضاف. **«مسألة»**: مضاف إليه مجرور. **«يقول»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«لا»**: حرف نفي يعمل عمل «ليس». **«غائب»**: اسم «لا» مرفوع. ومنهم من أهمل=

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ «إن» الشرطيّة تدخل على جملتَيْن فعليّتَيْن، فتُعلّق إحداهما بالأُخرى، وتربط كلَّ واحدة منهما بصاحبتها حتى لا تنفرد إحداهما عن الأُخرى. وإنّما وجب أن تكون الجملتان فعليّتين من قبل أنّ الشرط إنما يكون بما ليس في الوجود، ويحتمل أن يوجَد وأن لا يوجد، والأسماءُ ثابتةٌ موجودةٌ لا يصحّ تعليقُ وجود غيرها على وجودها.

ولا يخلو هذان الفعلان من أن يكونا مضارعين، أو ماضيين، أو أحدهما ماضيًا والآخر مضارعًا. فإن كانا مضارعين، كانا مجزومين، وظهر الجزمُ فيهما، كقولك: «إن تقم أقم». وإن كان ماضيين، كانا مُثْبَتَيْن على حالهما، وكان الجزم فيهما مقدّرًا، نحوَ قولك: «إن قمتَ قمتُ»، والمعنى: «إن تقم أقم».

فإن كان الأوّل ماضيًا والثاني مضارعًا، فيكون الأوّل في موضعِ مجزوم، والثاني معربًا، نحوَ قولك: «إن قمتَ أقم». ولا يحسن عكسُ هذا الوجه بأن يكون الأوّل مضارعًا معربًا والثاني ماضيًا مبنيًّا، نحوَ قولك: «إن تقم قمت». وذلك لأمرين: أحدهما أنّ الشرط إذا كان مجزومًا، لزم أن يكون جوابه كذلك؛ لأنّك إذا أعملته في الأوّل، كنت قد أرهفتَه للعمل غايةَ الإرهاف، فتركُ إعماله في الثاني تراجع عمّا اعتزموه، وصار بمنزلةِ «زيدٌ قائمٌ ظننتُ ظَنًّا»؛ لأنّ تأكيد الفعل إرهافٌ وعنايةٌ بالفعل، وإلغاؤه إهمالٌ واطّراحٌ، وذانك معنيان متدافعان. الثاني أنّ «إنْ»، إذا جزمتْ، اقتضتْ مجزومًا بعدها؛ لأنّها بجزمها ما بعدها يظهر أنّها تجزم، وجزمُها يتعلّق بفعلين. وإذا لم يظهر جزمُها، صارت بمنزلةِ حرف جازم لا يؤتى له بمجزوم.

فأمّا قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[1] فإنّ جَزْمَ «تغفر لنا» بـ«لم» لا بـ«إن». ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ﴾[2]، لمّا كانت «إنْ» هي الجازمةَ «ليغفرْ لي» جُزم الجواب؟ وقد يُجزم الجواب وإن كان الشرط غير مجزوم. وأحسنُ ذلك أن يكون الشرط بـ«كَانَ»؛ لقوّةِ «كان» في باب المجازاة، وقول صاحب

= عمل «لا»، و«غائب» عنده مبتدأ مرفوع. «**مالي**»: فاعل لاسم الفاعل «غائب» مرفوع سدّ مسدّ الخبر، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محل جرّ بالإضافة. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي. «**حرم**»: معطوف على «غائب» مرفوع.

وجملة «إن أتاه خليل...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية، أو معطوفة على جملة سابقة.

وجملة «يقول...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا».

وجملة «لا غائب مالي»: في محلّ نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: رفع «يقول» على نيّة التقديم، والتقدير: يقول إنْ أتاه خليل. وجاز هذا لأنّ «إنْ» غير عاملة في اللفظ، والمبرّد يقدّره على حذف الفاء. والجزمُ جائز.

(١) الأعراف: ٢٣. (٢) هود: ٤٧.

الكتاب: وإذا وقع جزاءً، يعني المضارع، ففيه الجزمُ والرفعُ. فأمّا قوله [من البسيط]:

وإن أتــاه خــلــيــل... إلــخ

فالشاهد فيه رفعُ «يقول»، وهو الجواب، أمّا الجزم فصحيحٌ على ما ذكرناه، وأمّا الرفع فقبيحٌ، والذي جاء منه في الشعر متأوَّلٌ من قبيل الضرورة، فقوله: «يقول: لا غائب مالي ولا حرم»، فسيبويه(١) يتأوّله على إرادة التقديم، كأنّ المعنى «يقول إن أتاه خليل». وقد استُضعف، والجيّدُ أن يكون على إرادة الفاء، فكأنّه قال: فيقول. والفاءُ قد تُحذف في الشعر، نحوِ قوله [من البسيط]:

١١٧٢ـ مَن يفعلِ الحَسَناتِ اللّهُ يَشْكُرُها [والشّرُّ بالشرّ عند الله مثلانِ]

ومثله قوله [من الرجز]:

١١٧٣ـ يا أقْرَعُ بنَ حابِسٍ يا أقْرَعُ إنّك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٦.

١١٧٢ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص٢٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٩؛ وله أو لعبد الرحمٰن بن حسان في خزانة الأدب ٩/ ٤٩، ٥٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٧٨؛ ولعبد الرحمٰن بن حسان في خزانة الأدب ٢/ ٣٦٥؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧ (بجل)؛ والمقتضب ٢/ ٧٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٥٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٣؛ ونوادر أبي زيد ص ٣١؛ ولحسان بن ثابت في الدرر ٥/ ٨١؛ والكتاب ٣/ ٦٥؛ وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١١٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٠، ٧٧، ١١/ ٣٥٧؛ والخصائص ٢/ ٢٨١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٦٤، ٢٦٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٦؛ والكتاب ٣/ ١١٤.

الإعراب: «**من**»: اسم شرط مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**يفعل**»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، وحرّك بالكسر منعًا من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**الحسنات**»: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. «**الله**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**يشكرها**»: فعل مضارع مرفوع، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**والشر**»: الواو: حرف استئناف، و«الشر»: مبتدأ مرفوع. «**بالشر**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مثلان». «**عند**»: ظرف مكان منصوب، متعلق بـ «مثلان»، وهو مضاف. «**الله**»: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور. «**مثلان**»: خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى.

وجملة «**من يفعل...**»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «**يفعل**»: في محل رفع خبر للمبتدأ «من». وجملة «**الله يشكرها**»: في محل جزم جواب شرط جازم على تقدير اقترانه بالفاء. وجملة «**يشكرها**»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «**الشر بالشر...**»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الله يشكرها» حيث حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط من الجملة الاسميّة، وذلك للضرورة الشعرية. والتقدير: «فالله يشكرها». وأجازه بعضهم.

١١٧٣ ـ **التخريج**: الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٢١؛ والكتاب ٣/ ٦٧؛ ولسان العرب ١١/ ٤٦ (بجل)؛ وله أو لعمرو بن خثارم البجلي في خزانة الأدب ٨/ ٢٠، ٢٣، ٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٠؛ ولعمرو بن خثارم البجلي في الدرر ١/ =

والمعنى: «إنّك تصرعُ إن يصرعْ أخوك»، أو على تقدير الفاء. ومثله قول الآخر [من الطويل]:

١١٧٤ـ فقلتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إنَّها مُطَبَّعَةٌ مَن يَأْتِها لا يَضِيرُها

فرفع على إرادة التقديم أو إرادة الفاء، فاعرفه.

= ٢٧٧؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٢٠٢؛ والإنصاف ٢/٦٢٣؛ ورصف المباني ص١٠٤؛ وشرح الأشموني ٣/٥٨٦؛ وشرح التصريح ٢/٢٤٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص٣٥٤؛ ومغني اللبيب ٢/٥٥٣؛ والمقتضب ٢/٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/٧٢.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «أقرع»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. «ابنَ»: نعت «أقرع»، تبعه في المحلّ منصوب، وهو مضاف. «حابس»: مضاف إليه مجرور. «يا أقرع»: توكيد لفظي للنداء الأوّل. «إنّك»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «إن»: حرف شرط جازم. «يصرع»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم لأنه فعل الشرط. «أخوك»: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، والكاف: في محلّ جرّ بالإضافة. «تصرع»: فعل مضارع مبني للمجهول، وهو جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت.

جملة النداء «يا أقرع»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «إنك إن يصرع...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن يصرع أخوك»: اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يُصرعْ» جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تصرع»: في محل رفع خبر «إنك».

والشاهد فيه قوله: «إن يُصرع.. تُصرعُ»: حيث رفع «تصرع» على تقدير الفاء، أو على تقدير: «إنّكَ تُصرعُ إن يصرعْ أخوك».

١١٧٤ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذليّ في خزانة الأدب ٩/٥٢، ٥٧، ٧١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٩٣؛ وشرح أشعار الهذليّين ١/٢٠٨؛ وشرح التصريح ٢/٢٤٩؛ والشعر والشعراء ٢/٦٥٩؛ والكتاب ٣/٧٠؛ ولسان العرب ٤/٤٩٥ (ضير)، ٨/٢٣٣ (طبع)؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٣١؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٥٨٦؛ والمقتضب ٢/٧٢.

اللغة: الطوق: القدرة. مطبّعة: مليئة. يضيرها. يضرّها.

المعنى: يصف الشاعر قرية كثيرة الخير، فيقول: إنّه مهما يحمل منها فوق طاقته فإنّه لن ينقصها.

الإعراب: «فقلت»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «تحمّل»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «فوق»: ظرف مكان منصوب متعلّق بـ«تحمّل»، وهو مضاف. «طوقك»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والكاف: في محلّ جرّ بالإضافة. «إنها»: حرف مشبّه بالفعل، و«ها»: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «مطبّعة»: خبر «إنّ» مرفوع. «من»: اسم شرط جازم مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «يأتها»: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، و«ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «لا يضيرها»: «لا»: حرف نفي، «يضير»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو.

جملة «قلت»: بحسب ما قبلها. وجملة «تحمّل»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «إنها مطبّعة»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «من يأتها لا يضيرها»: خبر ثانٍ لـ«إنها» محلها الرفع. وجملة «يأتها»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يضيرها»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لا يضيرها» حيث رفع الفعل المضارع الواقع جوابًا للشرط وقدّره سيبويه بالتقديم، أي: لا يضيرُها مَن يأتها، أو على إرادة الفاء.

فصل
[مواضع فاء الجَزاء]

قال صاحب الكتاب: **وإن كان الجزاء أمرًا، أو نهيًا، أو ماضيًا صحيحًا، أو مبتدأً وخبرًا، فلا بدّ من الفاء، كقولك: «إن أتاك زيدٌ فَأكْرِمْه»، و«إن ضربك، فلا تضربْه»، و«إن أكرمتَني اليومَ، فقد أكرمتُك أمسِ»، و«إن جئتَني، فأنت مُكْرَمٌ»، وقد تجيء الفاء محذوفةً في الشذوذ، كقوله** [من البسيط]:

مَن يفعلِ الحَسَناتِ اللَّهُ يَشكُرُها ... [والشَّرُّ بالشرِّ عِندَ اللَّهِ مِثلانِ][1]

ويُقام «إذا» مُقامَ الفاء. قال الله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[2].

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أنّ الشرط والجزاء لا يصحّان إلاّ بالأفعال، أمّا الشرط فلأنّه علّةٌ وسببٌ لوجود الثاني. والأسبابُ لا تكون بالجوامد، إنما تكون بالأعراض والأفعال. وأمّا الجزاءُ، فأصلُه أن يكون بالفعل أيضًا؛ لأنّه شيءٌ موقوفٌ دخولُه في الوجود على دخول شرطه. والأفعالُ هي التي تحدُث وتنقضي، ويتوقّف وجودُ بعضها على وجود بعض، لا سيّما والفعلُ مجزومٌ؛ لأنّ المجزوم لا يكون إلاّ مرتبطًا بما قبله، ولا يصحّ الابتداءُ به من غير تقدُّم حرف الجزم عليه.

وأمّا إذا كان الجزاء بشيء يصلح الابتداءُ به، كالأمر والنهي والابتداء والخبرِ، فكأنّه لا يرتبط بما قبله. وربّما آذن بأنّه كلام مستأنَف غير جزاء لما قبله، فإنّه حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله، فأتوا بالفاء؛ لأنّها تفيد الاتّباعَ، وتُؤذِن بأنّ ما بعدها مسبَّبٌ عمّا قبلها، إذ ليس في حروف العطف حرفٌ يوجَد فيه هذا المعنى سوى الفاء، فلذلك خصّوها من بين حروف العطف، ولم يقولوا: «إنْ تُحْسِنْ إليّ واللَّهُ يجازيك»، ولا «ثُمّ اللَّهُ يجازيك».

فمن ذلك قولك: «إن أتاكَ زيدٌ فأكْرِمْه». ألا ترى أنّه لولا الفاءُ، لم يُعْلَم أنّ الإكرام متحقِّقٌ بالإتيان، وكذلك «إن ضربك عمرٌو فلا تضربْه»، فالأمرُ هنا والنهيُ ليسا على ما يُعْهَد في الكلام وجودُهما مبتدَأيْن غيرَ معقودَيْن بما قبلهما. ومن أجل ذلك احتاجوا إلى الفاء في جواب الشرط مع المبتدأ والخبر، لأنّ المبتدأ ممّا يجوز أن يقع أوّلاً غيرَ مرتبط بما قبله. وذلك نحوُ قولك: «إن جئتَني فأنت مُكْرَمٌ»، و«إن تُحْسِن إليّ فاللَّهُ يُجازيك»، فموضعُ الفاء وما دخلتْ عليه جزمٌ على جواب الشرط. يدلّ على ذلك قوله تعالى في قراءةِ نافع: **﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ﴾**[3] بالجزم.

---

(١) تقدم بالرقم ١١٧٢. (٢) الروم: ٣٦.

(٣) البقرة: ٢٧١. وهي أيضًا قراءة حمزة وعاصم والكسائي وغيرهم.

وكذلك لو وقع في الجزاء فعلٌ ماضٍ صحيحٌ، لم يصحّ إلاّ بالفاء. ومعنى قولنا: «ماضٍ صحيحٌ» أن يكون ماضيًا لفظًا ومعنًى، نحوَ قولك: «إن أكرمتَني اليومَ فقد أكرمتُك أمسِ»؛ لأنّ الجزاء لا يكون إلاّ بالمستقبل، وإذا وقع ماضيًا، كان على تقدير خبرِ المبتدأ، أي: فأنا قد أكرمتُك أمس.

وربّما حُذفت الفاء من المبتدأ إذا وقع جزاءً، وهي مرادةٌ. قال الشاعر [من البسيط]:

من يفعلِ الحَسَناتِ اللّهُ يَشكُرُها ... والشَّرُّ بالشرّ عند اللّه مِثْلانِ

هكذا أنشده سيبويه، وقد أنشده غيرُه من الأصحاب [من البسيط]:

من يفعلِ الخيرَ فالرحمٰنُ يشكرُه

ولا يكون فيه ضرورةٌ على هذه الرواية.

وقد أقاموا «إذا» التي للمفاجأة في جواب الشرط، وهي ظرفُ مكان عن الفعل. قال الله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[1]، كأنّه قال: «فهم يقنطون»، والأصلُ: «يقنطوا». وإنّما ساغت المجازاةُ بـ«إذا» هذه؛ لأنّه لا يصحّ الابتداءُ بها، ولا تكون إلاّ مبنيّةً على كلام، نحوَ: «خرجتُ فإذا زيدٌ» فـ«زيدٌ» مبتدأٌ، و«إذًا» خبرٌ مقدَّمٌ، والتقديرُ: فحَضَرَني زيدٌ.

فإن قيل: فما هذه الفاءُ في قولك: «خرجتُ فإذا زيدٌ؟» قيل: قد اختلف العلماء فيها، فذهب الزياديّ إلى أن دخولها هنا على حدّ دخولها في جواب الشرط. وذهب أبو عثمان إلى أنّها زائدةٌ، إلاّ أنّها زيادة لازمة على حدّ زيادةِ «ما» في قولهم: «افعلْ ذلك آثِرًا مّا». وذهب أبو بكر إلى أنّها عاطفةٌ، كأنّه حمل ذلك على المعنى؛ لأنّ المعنى: خرجتُ فقد جاءني زيدٌ، وأنت إذا قلت ذلك، كانت الفاء عاطفة لا محالةَ، كذلك ما كان في معناه. وهو أقربُ الأقوال إلى السَّداد؛ لأنّ الحمل على المعنى كثيرٌ في كلامهم.

فأمّا قول الزياديّ فضعيفٌ؛ لأنّه لا معنى للشرط هنا، ولو كان فيه معنى الشرط، لأغنت «إذا» في الجواب عن الفاء، كما أغنت في قوله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[2]. وقول أبي عثمان لا ينفكّ من نوعِ ضُعْف أيضًا؛ لأنّ الفاء لو كانت زائدة، لجاز «خرجتُ إذا زيدٌ»؛ لأنّ الزائد حكمُه أنْ يجوز طرحُه، ولا يختلّ الكلامُ بذلك. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾[3]، لمّا كانت زائدة، جاز أن تقول في الكلام لا في القرآن:

= انظر: البحر المحيط ٢/ ٣٢٥؛ وتفسير الطبري ٥/ ٥٨٥؛ وتفسير القرطبي ٣/ ٣٣٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٣٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٢١٢.

(١) الروم: ٣٦. (٢) الروم: ٣٦.

(٣) آل عمران: ١٥٩.

«فبرحمةٍ». وكذلك «عَمَّا قَلِيلٍ» يجوز في الكلام: «عن قليلٍ». وأمّا لزوم الزيادة، فعلى خلاف الدليل، فلا يُحْمَل عليه ما وُجد عنه مندوحةٌ، فاعرفه.

فصل
[استعمال «إنْ»]

قال صاحب الكتاب: **ولا تُستعمل «إنْ» إلاّ في المعاني المحتمَلةِ المشكوكِ في كونها، ولذلك قبح «إنِ احمرّ البُسْرُ كان كذا»، و«إن طلعتِ الشمسُ آتِك» إلاّ في اليوم المُغِيم، وتقول: «إن مات فُلانٌ كان كذا»، وإن كان موتُه لا شُبْهَةَ فيه إلاّ أنّ وقتَه غيرُ معلوم، فهو الذي حسّن منه.**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ «إنْ» في الجزاء مبهمةٌ لا تُستعمل إلاّ فيما كان مشكوكًا في وجوده، ولذلك كان بالأفعال المستقبلة؛ لأنّ الأفعال المستقبلة قد توجَد، وقد لا توجَد، ولذلك لا تقع المجازاةُ بـ«إذا» وإن كانت للاستقبال؛ لأنّ الذاكر لها كالمعترف بوجود ذلك الأمر، كقولك: «إذا طلعت الشمسُ فأْتِني».

ولو قلت: «إن طلعت الشمس فأْتني»، لم يحسن إلاّ في اليوم المُغيم الذي يجوز أن ينقشع الغَيْمُ فيه، وتطلع الشمسُ، ويجوز أن يتأخّر، فقولُك: «إذا طلعت» فيه اعترافٌ بأنّها ستطلع لا محالةَ.

وحَقُّ ما يجازى به أن لا تدري أيكون أم لا يكون، فعلى هذا تقول: «إذا أحمرّ البُسْرُ فأْتني»، وقبُح «إن احمرّ البسر»؛ لأنّ احمرار البسر كائنٌ.

وتقول: «إذا أقام الله القيامةَ عذّب الكفّارَ». ولا يحسن «إنْ أقام الله القيامة»؛ لأنّه يجعل ما أخبر اللّهُ تعالى بوجوده مشكوكًا فيه.

وربّما استُعملت «إنْ» في مواضع «إذا»، و«إذا» في مواضعِ «إنْ»، ولا يبيّن الفرقُ بينهما لِما بينهما من الشرْكة، وتقول من ذلك: «إن متُّ فاقْضوا دَيْني»، وإن كان موته كائنًا لا محالةَ، فهو من مواضع «إذا»، إلاّ أنّ زمانه لمّا لم يكن متعيّنًا، جاز استعمالُ «إنْ» فيه. قال الله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾[1]. وقال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

١١٧٥ـ كم شامِتٍ بي إن هلكـ ـتُ وقائلٍ لِلّهِ دَرُّهْ

---

(١) آل عمران: ١٤٤.

١١٧٥ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص١٩١.

اللغة والمعنى: الشامت: الفرحان لمصيبة غيره. لله دره: تعبير يقال لمن يتفوّق بصفة على غيره من بني جنسه.

=

فهذه من مواضعِ «إذا»؛ لأنّ الموت والهلاك حتمٌ على كلّ حَيّ، فأمّا قول الآخر [من الطويل]:

١١٧٦ـ إذا أنْتَ لَم تَنْزِعْ عن الجَهْلِ والخَنَا أصَبْتَ حَلِيمًا أو أصابَكَ جاهِلُ

فهو من مواضعِ «إنْ»؛ لأنّه يجوز أن ينزع عن ذلك، وأن لا ينزع، إلاّ أنّ بعضهما أحسن من بعض، فقولُنا: «إن مات زيدٌ كان كذا» أحسنُ من قولنا: «إن احمرّ البسرُ»؛ لأنّ موت زيد مجهولُ الوقت، واحمرار البسر له وقتٌ معلومٌ، فاعرفه.

= أراد أن الناس مختلفون في الأمر الواحد، فمنهم سيفرح لموته، ومنهم من سيقول: كان كريمًا متفوّقًا على الآخرين.

الإعراب: «**كم**»: اسم كناية مبني في محلّ رفع مبتدأ، وهو مضاف. «**شامتٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بي**»: جارّ ومجرور متعلّقان باسم الفاعل «شامت». «**إن**»: حرف شرط جازم. «**هلكت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**وقائل**»: الواو: حرف عطف، «**قائل**»: اسم معطوف على «شامت» مجرور بالكسرة. «**لله**»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف تقديره: «كائن». «**دره**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «كم شامت موجودٌ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هلكت»: في محلّ جزم فعل الشرط. وجملة «لله درّه»: في محلّ نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: «إن هلكت» حيث استخدم «إن» الشرطية في موضع «إذا» التي لا تحتمل الحدوث وعدمه، والموت حاصل لا احتمال فيه.

١١٧٦ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٣٠٠؛ والمخصص ١٥/ ١٦١.

اللغة والمعنى: تنزع: تبتعد. الجهل: الحمق والطيش. الخنا: الفاحشة.

يحذّره من سوء العاقبة: فهو إن لم يبتعد عن الطيش والمعاصي، فلا بدّ أن يؤذي سيّدًا كريمًا، أو يؤذيه متهوّر طائش.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محل نصب مفعول فيه، متضمّن معنى الشرط متعلق بالفعل: «أصبت». «**أنت**»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور. «**لم**»: حرف جزم وقلب ونفي. «**تنزع**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**عن الجهل**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. «**والخنا**»: الواو: حرف عطف، «الخنا»: اسم معطوف على «الجهل» مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. «**أصبت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**حليمًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**أو**»: حرف عطف. «**أصابك**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**جاهل**»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «لم تنزع أنت»: في محلّ جرّ مضاف إليه، وجملة «لم تنزع»: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أصبت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وعطف عليها جملة «أصابك جاهل».

والشاهد فيه قوله: «إذا أنت» حيث استخدم «إذا» في موضع «إنْ» التي يجوز أن ينزع، كما يجوز أن لا ينزع.

فصل
[زيادة «ما» بعد «إنْ»]

قال صاحب الكتاب: **وتجيء مع زيادةِ «ما» في آخِرها للتأكيد. قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾(١)، وقال** [من الطويل]:

فإمّا تَرَيْني اليومَ أُزجِي ظَعينَتِي ... [أُصعِّدُ سَيرًا في البِلادِ وأُفرِعُ](٢)

* * *

قال الشارح: قد تزاد «ما» مع «إن» الشرطيّة مؤكّدةً، نحوَ قولك: «إمّا تأتني آتِك» والأصلُ: «إن تأتني آتِك». زيدت «ما» على «إنْ» لتأكيدِ معنى الجزاء. ويدخل معها نونُ التوكيد، وإن لم يكن الشرطُ من مواضعها؛ لأنّ موضعها الأمرُ والنهيُ وما أشبههما ممّا كان غير موجب، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾(٣)، وقال سبحانه: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾(٤)، وقال: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ﴾(٥).

والعلّةُ في دخولها أنّها لمّا لحقت أوّلَ الفعل بعد «إنْ»، أشبهت اللامَ في «واللّهِ لَيَفْعَلَنَّ»، فجامعتْها نونا التأكيد، كما تكون مع اللام في «ليفعلنّ». وجهةُ التشبيه بينهما أنّ «ما» هنا حرفُ تأكيد، كما أنّ اللام مؤكِّدةٌ، والفعلُ واقعٌ بعدها كما يقع بعد اللام، والكلامُ غيرُ واجب كما هو كذلك في الأمر والنهي. فلمّا شابهت اللامَ في ذلك، لزمت الفعلَ بعدها النونُ في الشرط، كما لزمت اللامَ في «ليفعلنّ»، وصار الشرط في مواضع النون بعد أنْ لم يكن موضعًا لها. وقد جاءت أخبارٌ مُثْبَتةٌ قد لزمها النونِ لدخول هذا الحرف أعني «ما» المؤكّدةَ في أوائلهنّ، وذلك قولهم: «بعَيْنٍ مّا أرَيَنَّكَ»(٦)، و [من الطويل]:

ومِن عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها(٧)

وإذا لزمت النون هذه الأخبارَ الصريحةَ لوجود هذا الحرف، فدخولُها مع فعل الشرط أَوْلى لِما ذكرنا. وقد يجوز أن لا تأتي بهذه النون مع فعل الشرط. وذلك نحوُ قولك: «إمَّا تأتني آتِك». قال الشاعر، أنشده أبو زيد [من الكامل]:

١١٧٧ـ زعمتْ تُماضِرُ أنّني إمّا أمُتْ ... يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغِرُ خَلَّتي

---

(١) البقرة: ٣٨.
(٢) تقدم بالرقم ٩٨٨.
(٣) البقرة: ٣٨.
(٤) مريم: ٢٦.
(٥) الإسراء: ٢٨.
(٦) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ٢٣٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٠٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٠١ (عين)؛ والمستقصى ٢/ ١١؛ ومجمع الأمثال ١/ ١٠٠.
يضرب لحثّ الرسول على السرعة وتركِ البطْءِ.
(٧) تقدم بالرقم ١٠١٧.

١١٧٧ ـ **التخريج:** البيت لسلمى بن ربيعة في خزانة الأدب ٨/ ٣٠؛ والدرر ٥/ ٩٢؛ وشرح ديوان =

وقال الآخر، أنشده سيبويه [من المتقارب]:

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ ... فَإِنَّ الحَوادِثَ أَوْدَى بِهَا[(١)]

وقال رُؤْبَة [من الرجز]:

١١٧٨ـ إِمَّا تَرَيْنِي اليومَ أُمَّ حَمْزِ ... قارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وجَمْزِي

= الحماسة للمرزوقي ص٥٤٧؛ ولسان العرب ١١/ ٢١٥ (خلل)؛ ونوادر أبي زيد ص١٢١؛ ولعلباء بن الأرقم في الأصمعيات ص١٦١؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٦٣.

اللغة: يقال: سَدَّ فلان مَسَدَّ فلان، وسَدَّ خَلَّته إذا ناب منابه، وشَغَل مكانه.

المعنى: ظنت تماضر هذه أنني إذا مت سَدَّ مسدّي أبناؤها الأصاغر.

الإعراب: «**زعمت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: حرف تأنيث. «**تماضر**»: فاعل. «**أنّني**»: حرف مشبه بالفعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم: اسم «أن» محله النصب. «**إمّا**»: «**إن**»: حرف شرط جازم، و«ما»: زائدة. «**أمت**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**يسدد**»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون. «**أبينوها**»: فاعل مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، و«ها»: مضاف إليه. «**الأصاغر**»: صفة لـ«أبينوها» مرفوعة مثله. «**خلتي**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. والمصدر المؤول من «أنّ» ومعموليها سَدَّ مسد مفعولي «زعمت».

جملة «زعمت تماضر»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إما أمت يَسدُدْ أبينوها»: خبر «أنّ» محلها الرفع. وجملة «أمت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يسدُدْ أبينوها»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «إمّا أمت» حيث جاء الفعل بعد «إمّا» بدون نون التوكيد. وفي البيت شاهد على أن الجمع «أبينوها»: شاذ.

(١) تقدم بالرقم ٧٩٩.

١١٧٨ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص٦٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٨؛ والمقتضب ٤/ ٢٥١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص٢٤٠.

اللغة: العنق والجمز: نوعان من السير السريع، ولكن الجمز أشد، فهو أقرب إلى الوثب منه إلى السير. أمّ حمز: ترخيم أمّ حمزة.

المعنى: إنك تريني اليوم ـ يا أمّ حمزة ـ وقد اختلطت خطواتي بسبب الكبر.

الإعراب: «**إمّا**»: مؤلفة من: «إن»: حرف شرط جازم، و«ما»: زائدة. «**تريني**»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء الأخيرة: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**اليوم**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل: «تريني». «**أمّ**»: منادى مضاف بحرف نداء محذوف منصوب بالفتحة. «**حمز**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة على التاء المحذوفة للترخيم. «**قاربت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**بين**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بـ«قاربت». «**عنقي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**وجمزي**»: الواو: للعطف، «جمزي»: معطوف على مجرور، مجرور مثله بكسرة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. =

وذلك أنّ هذه النون لم تدخل فارقةً بين معنيَيْن، وإنّما دخلت لضرب من الاستحسان، وهو الحمل على «لَيَفْعَلَنَّ»؛ لشَبَهٍ بينهما. وقد جاز سقوطُ النون مِن «ليفعلنّ» على ما حكاه سيبويه. وإذا لم تلزم مع «ليفعلنّ» مع أنّ النون فيه تفرق بين معنيَيْن، فأنْ لا تلزم «إمَّا يفعلنّ» بطريق الأَوْلى، إذ النونُ فيه لا تفرق بين معنيين. قال الشاعر [من الطويل]:

فإمّا تَرَيْني اليومَ أُزْجِي ظَعِينَتي ... أُصَعِّدُ سَيْرًا في البلاد وأُفْرِعُ[1]

البيت لعبد اللّه[2] بن هَمّام السّلوليّ، أنشده الزمخشريّ شاهدًا على المجازاة بـ«إمّا» وحذفِ نون التأكيد من شرطها. ورواه سيبويه[3]:

إذما تريني اليوم أزجي ظعينتي

وبعده:

فإنّيَ مِن قَوْمٍ سِواكم وإنّما ... رِجالِيَ فَهْمٌ بالحِجاز وأشْجَعُ

قال[4]: سمعناهما ممّن يرويهما عن العرب هكذا «إذما» والمعنى «إمّا». ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وإنّما سيبويه أنشده شاهدًا على صحّة المجازاة بـ«إذْمَا» وخروجِها إلى معنى «إمّا». والمُزْجِي فاعلٌ من «أُزْجيه» إذا سقته برِفْقٍ، والظعينةُ: المرأةُ في الهَوْدَج، والمُفْرِعُ هٰهنا: المُنْحَدِر، وهو من الأضداد، وانتمى في النَّسَب إلى فَهْمٍ وأشجعَ، وهو من سَلول بن عامر؛ لأنّهم كلّهم من قيسِ عَيْلانَ بن مُضَرَ، فاعرفه.

فصل
[تصدّر الشرط]

قال صاحب الكتاب: **والشرط كالاستفهام في أنّ شيئًا ممّا في حَيّزه لا يتقدّمه، ونحوُ قولك: «آتيك إن تأتِني»، و«قد سألتُك لو أعطيتَني» ليس ما تقدّم فيه جزاءً مقدّمًا، ولكنْ كلامًا واردًا على سبيل الإخبار، والجزاءُ محذوفٌ، وحذفُ جوابِ «لَوْ» كثيرٌ في القرآن والشعر.**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إنّ الشرط كالاستفهام له صدرُ الكلام، ولذلك لا يعمل في أسماء الشرط شيءٌ ممّا قبله، ولا يتقدّم عليه ما كان في حيّزه إلاّ أن يكون

= وجملة «إما تريني...» الشرطية: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تريني» جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قاربت»: في محل نصب حال.
والشاهد فيه قوله: «إمّا تريني» حيث جاء الفعل بعد «إمّا» بدون نون التوكيد، ويروى البيت شاهدًا على قوله: «أمّ حمز» حيث رخّم المركّب الإضافي بحذف آخر المضاف إليه.

(١) في الطبعتين «عبد الرحمن»، وهذا خطأ.
(٢) تقدم بالرقم ٩٨٨. (٣) الكتاب ٣/ ٥٧. (٤) الكتاب ٣/ ٥٨.

العاملُ خافضًا، فإنّه يجوز تقديمُه على المجرور إذا كان في صلةِ ما بعده أو مبتدأً، نحوَ قولك: «بمن تَمْرُرْ أمْرُرْ»، و«على من تَنْزِلْ أنْزِلْ». فالباءُ وما اتّصلتْ به من قولك: «بمن تمرر» في موضعِ نصب بالفعل الذي هو «تمرر». وكذلك «على» وما بعده من المجرور في موضع نصب بفعل الشرط.

وإنّما ساغ تقديمُه هنا لأنّ الجارّ يتنزّل منزلةَ الجزء ممّا يعمل فيه، ولذلك يُحْكم على موضعهما بالنصب مع أنّ الضرورة قادت إلى ذلك؛ لعدم جواز الفصل بين الخافض ومخفوضه.

ولا يتقدّم الجزاءُ على أداته، فلا تقول: «آتِك إن أتيتَني»، و«أُحْسِنْ إليك إن أكرمتَني» بالجزم على الجواب؛ لأنّ الجزاء لا يتقدّم على ما ذكرناه، فإن رفعتَ، وقلتَ: «آتيك إن أتيتَني»، و«أُحْسِنُ إليك إن أكرمتَني»، جاز. ومثلُه: «أنتِ طالقٌ إن دخلتِ الدارَ»، و«أنا ظالمٌ إن فعلتُ»، ولم يكن ما تقدّم جوابًا، وإنّما هو كلام مستقلّ عُقّبِ بالشرط، والاعتمادُ على المبتدأ والخبر، ثُمّ عُلّق بالشرط كما يُعلَّق بالظرف في نحوِ: «آتيك يومَ الجمعة»، و«أنتِ طالقٌ يومَ السَّبْت»، والجوابُ محذوف. وليس ما تقدّم بجواب، ألا ترى أنّ الجواب إذا كان فعلاً كان مجزومًا، وإن كان جملة اسميّة لزمتْه الفاءُ، وكان يجب أن يُقال: «فأنت طالقٌ إن دخلت الدار» كما تقوله إذا تأخّر؟ وهذا معنى قوله: «وليس ما تقدّم فيه جزاء مقدّمًا، ولكن كلامًا واردًا على سبيل الإخبار والجزاء محذوف».

واعلم أنّه لا يحسن أن تقول: «آتيك إن تأتني»؛ لأنّك جزمت بـ«إنْ». وإذا أعملتها، لم يكن بدٌّ من الجواب، ولم تأتِ بجواب، ولو قلت: «أتيتك إن أتيتني»، جاز؛ لأن حرف الشرط لم يجزم فساغ أن لا تأتي بجواب. وقد كثُر حذف المبتدأ بعد الفاء في جواب الشرط، نحوُ قولك: «إن تأتني فمُكْرَمٌ، وإن تعرضْ فكريمٌ». وذلك لأنّه قد جرى ذكرُه مع الشرط، فاستُغني بذلك عن إعادته.

وقد يحذف جوابُ «لَوْ» أيضًا كثيرًا، وقد جاء ذلك في القرآن والشعر. فالقرآن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ۗ﴾[1] فلم يأتِ لـ«لو» بجواب، فلم يقل: «لكان هذا القرآنَ». وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[2]، والجواب محذوفٌ تقديره: «لَرأيتَ سُوءَ مُنْقَلَبِهم». وقال الشاعر [من الطويل]:

١١٧٩ ـ وَجَدِّكَ لو شيءٌ أتانا رَسولُه سِواكَ ولكِنْ لم نَجِدْ لك مَدْفَعا

(١) الرعد: ٣١. (٢) الأنعام: ٢٧.

١١٧٩ ـ التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص٢٤٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٨٤، ٨٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ١٤٤، ١٠/ ١١٧؛ وكتاب الصناعتين ص١٨٢؛ ولسان العرب ٣/ ٤٥٢ (وحد). =

والمراد: لو أتانا رسولٌ سواك، لدفعناه. وقال امرؤ القيس [من الطويل]:

١١٨٠ـ فلو أنّها نفسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةً ... ولكنّها نفسٌ تَساقطُ أنْفُسا

والمراد: «لفنيتْ واستراحتْ». وقال جرير [من الكامل]:

١١٨١ـ كَذَبَ العَواذِلُ لَوْ رَأَيْنَ مُناخَنا ... بحَزِيزِ رامَةَ والمَطِيُّ سَوامي

= **شرح المفردات**: شيءٌ (هنا): معناها أحد.

المعنى: إنّها أقسمت أن لو كان رسولَ غيرِهِ الذي بَلَّغَها لردته، أما رسوله، فليس ممّن يردُّ عندها.

الإعراب: «**وجدّك**»: الواو حرف جرّ وقَسَم متعلّق بفعل القَسَم المحذوف، و«**جد**»: اسم مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والكاف مُضاف إليه. «**لو**»: حرف شرط غير جازم. «**شيء**»: فاعل لفعل محذوف. «**أتانا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«نا»: مفعول به محله النصب. «**رسولُه**»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**سواك**»: صفة لـ«شيء» مرفوعة مثله، ولكن بضمة مقدرة على الألف للتعذر. والكاف: مضاف إليه محله الجر. «**ولكن**»: الواو: حرف اعتراض، «لكن»: حرف استدراك. «**لم**»: حرف نفي وجزم وقلب. «**نجد**»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: نحن. «**لك**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «نجد». «**مَدْفعا**»: مفعول به منصوب.

وجملة «القَسَم»: مقول القول محلها النصب. وجملة «شيء» مع الفعل المحذوف: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم نجد»: اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب، اعترضت بين الشرط، وجوابه في بيت لاحق. وجملة «لو أتانا شيءٌ» وجوابه: اعتراضية بين القسم، وجوابه المحذوف لدلالة جواب الشرط عليه، لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: أن جواب الشرط محذوف، لعلم السامع به.

١١٨٠ ـ **التخريج**: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص١٠٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٦٤٨؛ ولسان العرب ٨/ ٥٤ (جمع).

اللغة والمعنى: جميعة: مجتمعة. تساقط: تنزل.

لو كانت الميتة تأتي مرّة واحدة لفنيت النفس واستراحت، لكنها تأتي مرّات ومرّات.

الإعراب: «**فلو**»: الفاء: بحسب ما قبلها. «**لو**»: حرف شرط غير جازم للتمنّي. «**أنها**»: حرف مشبّه بالفعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسمها. «**نفس**»: خبر «أن» مرفوع بالضمّة. «**تموت**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**جميعةً**»: حال منصوب بالفتحة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: «ثبت». «**ولكنها**»: الواو: حرف استئناف، «لكن»: حرف مشبّه بالفعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «لكن». «**نفس**»: خبر «لكنّ» مرفوع بالضمّة. «**تساقط**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**أنفسًا**»: تمييز منصوب بالفتحة.

وجملة «فلو أنها نفس»: بحسب الفاء. وجملة «تموت»: في محلّ رفع صفة لـ«نفس». وجملة «لكنها نفس»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ثبت» المحذوفة: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تساقط»: في محلّ رفع صفة لـ«نفس».

والشاهد فيه: أنه حذف جواب الشرط بعد «فلو»، وقدّره بـ«لفنيت واستراحت».

١١٨١ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص٩٩١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٦٤٨.

اللغة: العواذل: جمع عاذل وعاذلة، اللوّام والحسّاد. مناخنا: مكان الإناخة والاستراحة. حزيز: =

والمراد: «الرأين ما يُسخِنهنّ وما يُسخِّنُ أعينَهنّ». ومن ذلك «لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي»(١) لم يأتِ بجوابٍ، والمراد: «لانتصفتُ». وذلك كلُّه للعلم بموضعه. وقال أصحابُنا: إنّ حذف الجواب في هذه الأشياء أبلغُ في المعنى من إظهاره، ألا ترى أنّك إذا قلت لعبدك: «واللّهِ لَئِنْ قمتُ إليك» وسكتَّ عن الجواب، ذهب فِكْرُه إلى أشياءَ من أنواع المكروه، فلم يدر أيّها يبقى، ولو قلت: «لأضربنّك» فأتيتَ بالجواب، لم تُبْقِ شيئًا غيرَ الضرب. ومنه قوله تعالى: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا﴾(٢)، ولم يُعيِّن العقوبةَ، بل أبْهَمَهَا؛ لأنّ إبهامها أوقعُ في النفس، فاعرفه.

فصل
[وجوب أن يلي الفعلُ «لو» و«إنْ»]

قال صاحب الكتاب: **ولا بدّ من أن يَلِيَهما الفعلُ، ونحوُ قوله تعالى:** ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾(٣)، **و**﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾(٤) **على إضمار فِعْلٍ يفسّره الظاهرُ، ولذلك لم يجز: «لو زيدٌ ذاهبٌ» ولا «إن عمرٌو خارجٌ». ولطَلَبِهما الفعلَ، وجب في «أنّ» الواقعةِ بعد «لَوْ» أن يكون خبرها فعلاً، كقولك: «لو أنّ زيدًا جاءني لأكرمتُه»، وقال تعالى:** ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾(٥). **ولو قلت: «لو أنّ زيدًا حاضِري لأكرمتُه»، لم يجز.**

* * *

= اسم موضع. الرامة: الواحة الصغيرة في الصحراء، ولعلّه قصد موضعًا بعينه. المطيّ: كلّ ما يُرْكَب. السوامي: المتروكة في المرعى.

المعنى: إن حسّادنا لكاذبون، فلو رأوا مجلسنا بحزيز رامة لشاهدوا ما يزعجهم ويسوؤهم عندما تركنا الإبل ترعى، وانصرفنا لما نحن فيه.

الإعراب: «**كذب**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**العواذل**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**لو**»: حرف شرط غير جازم. «**رأين**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**مناخنا**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«**نا**»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**بحزيز**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل «رأين». «**رامة**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. «**والمطي**»: الواو: حاليّة، «المطي»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**سوامي**»: خبر مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل.

وجملة «كذب العواذل»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «رأين» جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لو رأين»: استئنافية لا محلّ لها كذلك. وجملة «المطي سوامي»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: حذف خبر «لو» الشرطية، على تقدير: لو رأين مناخنا لرأين ما يسختّهن.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدم تخريجه.

(٢) النمل: ٢١.

(٣) الإسراء: ١٠٠.

(٤) النساء: ١٧٦.

(٥) النساء: ٦٦.

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ الشرط لا يكون إلاّ بالأفعال؛ لأنّك تُعلّق وجودَ غيرها على وجودها، والأسماءُ ثابتةٌ موجودةٌ ولا يصحّ تعليقُ وجودِ شيء على وجودها. ولذلك لا يلي حرفَ الشرط إلاّ الفعلُ، ويقبح أن يتقدّم الاسم فيه على الفعل، ويُفصَل بينهما بالاسم؛ لكَوْنها جازمةً للفعل، والجازمُ يقبح أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه، فلا يجوز «لم زيدٌ يأتك» على معنى «لم يأتِك زيد». وكذلك بقيّةُ الجوازم لا يفصل بينهما بشيء كالظرف ونحوِه، لأنّ الجازم في الأفعال نظيرُ الجارّ في الأسماء، كما لا يفصل بين الجارّ والمجرور بشيء إلاّ في الشعر، كذلك الجازمُ.

فأمّا «إنْ» خاصّةً، فلقُوّتها في بابها وعدمِ خروجها عن الشرط إلى غيره، تَوسّعوا فيها، فأجازوا فيها الفصل بالاسم، ولم يكنْ ذلك بأبعدَ من حذف فعل الشرط في قولهم: «المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إن خَنْجَرٌ فخنجرٌ». فإن كان بعدها فعلٌ ماضٍ في اللفظ لا تأثيرَ لها فيه، فالفصلُ حسنٌ، وجاز في الكلام وحالِ السَّعَة والاختيارِ، وشُبّهت بما ليس بعامل من الحروف نحوِ همزة الاستفهام.

وإن كان بعدها فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ، قبُح تقدّمُ الاسم إلاّ في الشعر؛ لأنّها قد جرت بعد الإعمال وظهوره مجرى «لَمْ»، و«لَمّا» ونحوِهما من الجوازم. فكما لا تقول: «لم زيدٌ يَقُمْ»، و«لم زيدًا أضرِبْ» إلاّ في ضرورة الشعر، كذلك لا تقول: «إن زيدٌ يقمْ أقمْ» إلاّ في ضرورة الشعر. فعلى هذا تقول إذا وليها الفعلُ الماضي: «إن زيدٌ ركب ركبتُ». ومن كلامهم «إن اللَّهُ أمكنني من فلان فعلتُ». وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[2]، وقال الشاعر [من البسيط]:

١١٨٢ـ عاوِدْ هَراةَ وإنْ معمورُها خَرِبَا [وَأَسْعِدِ اليومَ مَشْغُوفًا إذا طَرِبا]

---

(١) النساء: ١٧٦. (٢) التوبة: ٦.

١١٨٢ـ التخريج: هذا بيت من أبيات خمسة لشاعر من أهل هَراة، كذا في اللسان ١٥/ ٣٦١ (هرا).

اللغة: هَراة: بلدة في خُراسان.

المعنى: يقول الشاعر لنفسه: عُدْ إلى هراة، وإن خُرِّب ما فيها من العمران، فإن في بقائك فيها إسعادًا لقلب شُغِف بحبها واشتاق لرؤيتها.

الإعراب: «عاوِدْ»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: «أنت». «هَرَاة»: مفعول به. «وإن»: الواو: حالية، «إن»: حرف شرط جازم. «معمورُها»: فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور، و«ها»: ضمير في محل جر بالإضافة. «خربا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «وأسعد»: الواو: حرف عطف، «أسعد»: مثل «عاوِدْ». «اليوم»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلّق بـ«أسعد». «مشغوفًا»: مفعول به. «إذا»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ«مشغوفًا». «طربا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر جوازًا تقديره: هو، والألف: للإطلاق.

=

هراة: اسمُ موضع. وارتفاعُ الاسم بعد «إنْ» هنا عند أصحابنا[1] على أنّه فاعلُ فعل محذوف، فسّره هذا الظاهرُ، وتقديرُه: «إن استجارك أحد من المشركين استجارك»، وكذلك نظائرُه. لا يجيز البصريون إلاّ ذلك وموضعُ هذا الفعل الظاهر جزمٌ؛ لأنّه مفسِّرٌ بمجزومٍ، فكان مثلَه. والذي يدلّ على أنّ موضع هذا الفعل الماضي جزمٌ أنّ الشاعر لمّا جعله مستقبلاً جزمه. من ذلك قوله [من الخفيف]:

١١٨٣ـ فَمَتى واغلٌ يَنُبْهم يُحَيُّو ... هُ وتُعْطَفْ عليه كَأسُ الساقي

= وجملة «عاود»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن خرب معمورها مع الجواب المحذوف»: حالية محلُّها النصب. وجملة «خرب معمورها»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «خرب»: المذكورة تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أسْعِدْ»: معطوفة على جملة «عاود». وجملة «طرب»: مضاف إليه محلُّها الجر.

والشاهد فيه: تقديم الاسم (معمورها) على الفعل (خرِبا) بعد «إن» وحمله على إضمار فعل، لأن (إن) الشرطية تقتضيه مظهرًا، أو مضمرًا.

(١) انظر المسألة الخامسة والثمانين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص٦١٥ ـ ٦٢٠.

١١٨٣ ـ **التخريج**: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص١٥٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٦، ٩/ ٣٧، ٣٩؛ والدرر ٥/ ٧٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٨؛ والكتاب ٣/ ١١٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٧٣٢ (وغل)؛ والمقتضب ٢/ ٧٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٩.

اللغة: واغل: الرجل الذي يدخل على الشرب من غير أن يدعى. يَنُبْهُم: ينزل بهم.

المعنى: متى يزرهم هذا الواغل المتطفل يلق التحية والعطف والإكرام منهم.

الإعراب: «فمتى»: الفاء: بحسب ما قبلها، «متى»: اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلقة بـ«يحيّوه». «واغل»: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور. «يَنُبْهُمْ»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هو، و«هم»: ضمير مبني في محل نصب مفعول به، وهو فعل الشرط. «يحيوه»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون من آخره، والواو: ضمير رفع متحرك مبني على السكون في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. والفعل جواب الشرط. «وتُعْطَفْ»: «الواو»: عاطفة، «تعطف»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم وعلامة جزمه السكون. «عليه»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل تعطف. «كأس»: نائب فاعل مرفوع بالضمة. «الساقي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة.

وجملة «الفعل المحذوف مع واغل»: في محل جر بالإضافة. وجملة «ينبهم»: تفسيرية. وجملة «يحيوه»: جواب شرط جازم لا محل له من الإعراب لأنه غير مقترن بالفاء. وجملة «تعطف»: معطوفة على ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «متى واغل ينبهم»: حيث جزم «ينبهم» لما كان مستقبلاً، فدلّ على أنّ موضع الفعل الماضي جزم إذا أتى بعد الشرط.

وقال الآخر [من الرمل]:

١١٨٤- صَعْدَةٌ نابِتَةٌ في حائِرٍ   أيْنَما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

فظهورُ الجزم في الفعل المضارع بعد الاسم يدلّ أنّ الفعل الماضي إذا وقع بعدها الاسمُ، فموقعه مجزومٌ. وذهب الفرّاء من الكوفيين إلى أنّ الاسم من نحوِ ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ﴾، و﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ مرتفعٌ بالضمير الذي يعود إليه من «هلك»، و«استجارك»، كما يكون في قولك: «زيدٌ استجارك».

وأمّا «لَوْ» فإذا وقع بعدها الاسم وبعده الفعلُ، فالاسمُ محمولٌ على فعلٍ قبله مضمرٍ يفسّره الظاهرُ، وذلك لاقتضائها الفعلَ دون الاسم، كما كان في «إنْ» كذلك. وهذا محقَّقٌ لها شَبَهًا بأداة الشرط، فحكمُها في هذا حكمُ ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[1]، و﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ﴾[2]. قال الله تعالى: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ﴾[3]، فقولُه: «أنتم» فاعلُ فعلٍ دلّ عليه «تملكون» هذا الظاهرُ، والتقديرُ: «لو تملكون خزائن تملكون». وكان هذا

١١٨٤ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن جعيل في خزانة الأدب ٣/ ٤٧؛ والدرر ٥/ ٧٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩٦؛ والمؤتلف والمختلف ص٨٤؛ وله أو للحسام بن ضرار في المقاصد النحويّة ٤/ ٤٢٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٣٨، ٣٩، ٤٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٠؛ والكتاب ٣/ ١١٣؛ ولسان العرب ٤/ ٢٢٣ (حير)؛ والمقتضب ٢/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٩.

اللغة: الصعْدة: القناة التي تنبت مستوية. الحائر: المكان الذي يكون وسطه منخفضًا وحروفه مرتفعة عالية.

المعنى: شبه امرأة بقناة مستوية لدنة، قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب، والريح تعبث بها، وهي تميل مع الريح.

الإعراب: «**صعدة**»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمة. «**نابتة**»: صفة مرفوعة بالضمة. «**في حائر**»: جار ومجرور بالكسرة متعلّقان بـ«نابتة». «**أينما**»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان متعلق بـ«تَمِلْ». «**الريح**»: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده. «**تميلها**»: فعل مضارع مجزوم وعلامة الجزم السكون، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هي. «**تملْ**»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط وعلامة الجزم السكون، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هي.

جملة «هي صعدة»: بحسب ما قبلها. وجملة «أينما الريح تميلها تملْ»: في محل رفع صفة. وجملة «الريح وفعلها المحذوف»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «تميلها»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تملْ»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أينما الريحُ تُمَيِّلْها» حيث جزم الفعل «تميّلْها»، فدلّ على أنّ موضع الفعل الماضي جَزْم إذا أتى بعد الشرط.

(١) الانشقاق: ١.   (٢) النساء: ٧٦.

(٣) الإسراء: ١٠٠.

الضمير متّصلاً، فلمّا حُذف الفعل، فُصل الضمير منه، وأُتي بالمنفصل الذي هو «أنتم»، وأُجري مُجْرَى الظاهر.

ومن كلام حاتم «لو ذاتُ سِوارٍ لطمَتني» على تقدير: «لو لطمتني ذات سوار لطمتني». ولاقتضاءِ «لَوْ» الفعل إذا وقع بعدها «أنَّ» المشدَّدةُ، لم يكن بدّ من فعلٍ في خبرها، نحوِ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟﴾[1]، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾[2]. وذلك أنّ الخبر محلُّ الفائدة، و«أنَّ» إنّما أفادت تأكيدًا، ومعتمَدُ الامتناع إنّما هو خبرُ «أنَّ»، فلذلك وجب أن يكون فعلاً محضًا قضاءً لحقِّ «لَوْ» في اقتضائها الفعلَ، ولو قلت: «لو أنّ زيدًا حاضري»، أو نحوَ ذلك من الأسماء، لم يجز، كما أنّك لو قلت: «لو زيدٌ حاضرٌ» أو نحو ذلك، لم يجز، فاعرفه.

فصل
[مجيء «لو» للتمني]

قال صاحب الكتاب: **وقد تجيء «لَوْ» في معنى التمنّي، كقولك: «لو تأتيني فتحدّثَني»، كما تقول: «لَيتَك تأتيني» ويجوز في «فتحدّثني» النصبُ والرفعُ. قال الله تعالى: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[3]، وفي بعض المَصاحف ﴿فيدهنوا﴾[4].**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم أنّ «لَوْ» قد تُستعمل بمعنى «أَنْ» للاستقبال، فحصل فيها معنى التمنّي؛ لأنّه طلبٌ، فلا تفتقر إلى جواب، وذلك نحوُ: «لو أعطاني ووَهَبني». والتمنّي نوعٌ من الطلب، والفرقُ بينه وبين الطلب أنّ الطلب يتعلّق باللسان والتمنّي شيءٌ يهجِس في القلب، يقدّره المتمنّي، فعلى هذا تقول: «لو تأتيني فتُحدِّثُني» بالرفع والنصب، فالرفع على الاستئناف، والنصبُ على تخيُّل معنى التمنّي، كما تقول: «لَيتَك تأتيني فتحدّثَني». وعليه قوله تعالى: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[5]. وحكى سيبويه[6] إنّها في بعض المصاحف: «فيُدْهِنوا» بالنصب. وتقدّم الكلام على ذلك مُشْبَعًا في نواصب الأفعال المستقبلة، فاعرفه.

فصل
[تضمّن «أمّا» معنى الشرط]

قال صاحب الكتاب: **و«أمّا» فيها معنى الشرط، قال سيبويه[7]: إذا قلت: «أمّا زيدٌ**

---

(١) البقرة: ١٠٣.

(٢) الرعد: ٣١. (٣) القلم: ٩.

(٤) انظر: البحر المحيط ٨/ ٣٠٩؛ وتفسير الرازي ٣٠/ ٨٣.

(٥) القلم: ٩. (٦) الكتاب ٣/ ٣٦.

(٧) الكتاب ٤/ ٢٣٥.

فمنطلقٌ»، فكأنّك قلت: «مَهمَا يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ»، ألا ترى أنّ الفاء لازمةٌ لها؟

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول في «أمّا» المفتوحةِ الهمزة أنّها للتفصيل، فإذا ادّعى مُدَّعٍ أشياءَ في شخصٍ، نحوَ أن يُقال: «زيدٌ عالمٌ شجاعٌ كريمٌ»، وأردتَ تفصيلَ ما ادّعاه؛ فإنّك تقول في جوابه: «أمّا عالمٌ شجاعٌ فمُسلَّمٌ، وأمّا كريمٌ ففيه نَظَرٌ».

وفيها معنى الشرط، يدلّ على ذلك دخولُ الفاء في جوابها. وذلك أنّك إذا قلت: «أمّا زيدٌ فمنطلقٌ»، معناه: مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ، وأصلُ هذه الفاء أن تدخل على مبتدأ، كما تكون في الجزاء كذلك من نحو قولك: «إن تُحْسِنْ إليّ فاللّه يجازيك». وإنّما أُخّرت إلى الخبر مع «أمّا» لضربٍ من إصلاح اللفظ. وذلك أنّ «أمّا» فيها معنى الشرط، وأداةُ الشرط يقع بعدها فعلُ الشرط، ثُمّ الجزاءُ بعده، فلمّا حُذف فعل الشرط هنا وأداتُه، وتضمّنتْ «أمّا» معناهما، كرهوا أن يليها الجزاءُ من غيرِ واسطة بينهما، فقدّموا أحد جُزْئي الجواب، وجعلوه كالعوض من فعل الشرط.

ووجهٌ ثان وهو أن الفاء، وإن كانت هنا مُتْبِعةً غيرَ عاطفة، فإنّ أصلها العطفُ ألا ترى أنّ العاطفة لا تنفكّ من معنى الإتباع، نحو: «جاءني زيدٌ فمحمّدٌ»، و«رأيت زيدًا فصالحًا».

ومن عادة هذه الفاء ـ مُتْبِعةً كانت أو عاطفةً ـ أن لا تقع مبتدأةً في أوّل الكلام، وأنّه لا بدّ أن يقع قبلها اسمٌ أو فعلٌ، فلو قالوا: «أمّا فزيدٌ منطلقٌ»، كما يقولون: «مهما وقع من شيء فزيدٌ منطلقٌ»، لَوقعت الفاء أوّلاً مبتدأةً، وليس قبلها اسمٌ ولا فعلٌ، إنّما قبلها حرفٌ، وهو «أمّا» فقدّموا أحد الاسمين بعد الفاء مع «أمّا» لِما حاوَلوه من إصلاح اللفظ، لِيقع قبلها اسمٌ في اللفظ، فيكون الاسم الثاني الذي بعده، وهو خبرُ المبتدأ، تابعًا للاسم قبله، وإن لم يكن معطوفًا عليه. فعلى هذا أجازوا: «أمّا زيدًا فأنا ضاربٌ»، فنصبوا زيدًا بـ«ضاربٌ»، وإن كان ما بعد الفاء ليس من شأنه أن يعمل فيما قبله، لكنّه جاز هنا من حيث كانت الفاء في نيّة التقديم على جميعِ ما قبلها.

وغالَى أبو العبّاس فأجاز «أمّا زيدًا فإنّي ضاربٌ»، على أن يكون «زيدًا» منصوبًا بـ«ضارب». وفيه بُعْدٌ؛ لأنّ «إنّ» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

ربّما حذفوا الفاء من جوابِ «أمّا» كما يحذفونها من جواب الشرط المحض، وهو من قبيل الضرورة. قال الشاعر، أنشده سيبويه [من الطويل]:

فأمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُو ... ولٰكِنَّ سَيْرًا في عِراضِ المَواكِبِ[1]

---

(١) تقدم بالرقم ١٠٤٦.

أراد: «فلا قتالَ»، فحذف الفاءَ ضرورةً. ومثله قول الآخر [من الطويل]:

فأمّا صُدورٌ لا صدورَ لجَعْفَرٍ ولٰكِنَّ أعْجازًا شديدًا ضَريرُها[1]

أراد: «فلا صدور لجعفر»، فاعرفه.

فصل
[«إذَنْ»]

قال صاحب الكتاب: و«إذَنْ» **جوابٌ وجزاءٌ، يقول الرجل: «أنا آتيك»، فتقول: «إذن أُكْرِمَك». فهذا الكلامُ قد أجَبْتَه به، وصيّرتَ إكرامَك جزاءً له على إتْيانه. وقال الزَّجّاج: تأويلُها: «إن كان الأمرُ كما ذكرتَ، فإنّي أُكْرِمُك». وإنّما تَعْمِلُ «إذَنْ» في فعل مستقبل غيرَ معتمد على شيء قبلها، كقولك لمَن يقول لك: «أنا أُكرمك»: «إذن أجيئَك». فإن حدّث فقلت: «إذن إخالُك كاذِبًا»، ألْغَيْتَها؛ لأنّ الفعل للحال، وكذلك إن اعتمدتَ بها على مبتدأ، أو شرط، أو قَسَم، فقلت: «أنا إذن أُكرِمُك»، و«إن تأتِني إذن آتِك»، و«واللّهِ إذن لا أفعلُ». قال كُثَيّرٌ:** [من الطويل]

١١٨٥ـ لَئِنْ عادَ لي عَبْدُ العَزيزِ بِمِثْلِها وأمْكَنَني منها إذَنْ لا أُقِيلُها

---

(١) تقدم بالرقم ١٠٤٥.

١١٨٥ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزّة في ديوانه ص٣٠٥؛ وخزانة الأدب ٨/٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٦؛ والدرر ٤/٧١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٣٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٤٤؛ وشرح التصريح ٢/٢٣٤؛ وشرح شواهد المغني ص٦٣؛ وشرح المفصّل ٩/١٣، ٢٢؛ والكتاب ٣/١٥؛ والمقاصد النحويّة ٤/٣٨٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٦٥؛ وخزانة الأدب ٨/٤٤٧، ١١/٣٤٠؛ ورصف المباني ص٦٦، ٢٤٣؛ وشرح الأشموني ٢/٥٥٤؛ والعقد الفريد ٣/٨؛ ومغني اللبيب ١/٢١.

اللغة: عبد العزيز: هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم. أقيلها: أتركها، أو أمنعها من السقوط.

المعنى: إذا رجع عبد العزيز إلى ما قاله لي سابقًا، فإنّي لن أتركها.

الإعراب: **«لئن»**: اللام: موطئة للقسم، و«إنْ»: حرف شرط جازم. **«عاد»**: فعل ماضٍ، وهو فعل الشرط. **«لي»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «عاد». **«عبد»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف. **«العزيز»**: مضاف إليه مجرور. **«بمثلها»**: جار ومجرور متعلقان بـ «عاد»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«وأمكنني»**: الواو: حرف عطف، و«أمكنني»: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«منها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أمكن». **«إذن»**: حرف جواب غير عامل. **«لا»**: حرف نفي. **«أقيلها»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محل نصب مفعول به.

وجملة «عاد لي...»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أمكنني...»: معطوفة على جملة «عاد». وجملة «لا أقيلها»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة «جواب الشرط» محذوفة.

والشاهد فيه قوله: أن «إذن» لا تعمل في الفعل المضارع الذي يقع جوابًا للقسم الذي قبلها.

وإذا وقعت بين الفاء والواو وبين الفعل، ففيها الوجهان. قال الله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾[١]، وقُرِىء: ﴿لاَ يَلْبَثُوا﴾[٢]. وفي قولك: «إن تأتني آتِك وإذَنْ أُكْرِمُكَ» ثلاثةُ أوجه: الجزمُ والنصب والرفع.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «إذًا» من نواصب الأفعال المستقبلة، ومعناها الجوابُ والجزاءُ، يجوز أن يقول: القائلُ «أنا آتيك»، فتقول في جوابه: «إذًا أُكْرِمَكَ». فقولك: «إذًا أكرمك» جوابٌ لقوله، وجزاءٌ لفعل الإتيان. ومنه قول الشاعر [من البسيط]:

إذًا لَقامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عند الحَفِيظَة إنْ ذو لُوثَةٍ لانا[٣]

فـ«إذًا» جوابٌ لقوله: «كُنْتُ مِن مازنٍ» على سبيل البدل من قوله: «لم تَسْتَبِحْ إبِلِي»، وجزاءٌ على فعل المستبيح. فأمّا إعمالها، فله شروطٌ أربعةٌ: أن تكون جوابًا، أو في تقدير الجواب، وأن تقع أوّلاً لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها، وأن لا يُفْصَل بينها وبين معمولها بغير القَسَم، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلاً. وقد ذُكر ذلك في عوامل نصب الأفعال بما أغنى عن إعادته هنا، فاعرفه.

(١) الإسراء: ٧٦.
(٢) هي قراءة أُبيّ، وعبد الله. انظر: البحر المحيط ٦/ ٦٦؛ والكشاف ٢/ ٤٦٢؛ وتفسير الرازي ٢١/ ٢٤.
(٣) تقدم بالرقم ١٢٩.

ومن أصناف الحرف

حرفُ التعليل

فصل

[كَيْ]

قال صاحب الكتاب: وهو «كَيْ». يقول القائل: «قصدتُ فلانًا»، فتقول له: «كَيمَهْ»؟ فيقول: «كي يُحْسِنَ إليّ». و«كَيمَهْ» مثلُ «فِيمَهْ»، و«عَمَّهْ»، و«لِمَهْ». دخل حرفُ الجرّ على «ما» الاستفهاميّةِ محذوفًا ألفُها، ولحقتْ هاءُ السَّكْت. واختُلف في إعرابها، فهي عند البصريين مجرورةٌ، وعند الكوفيين منصوبةٌ بفعل مضمر[1]، كأنّك قلت: «كي تفعلَ ماذا». وما أرى هذا القول بعيدًا من الصواب.

* * *

قال الشارح: أمّا «كَيْ» فحرفٌ معناه العِلّةُ، والغرضُ من ذلك أنّك إذا قلت: «قصدتُك كي تُثِيبَني»، فُهم من ذلك أنّ الغرض إنّما هو الثواب، وهو علّةٌ لوجوده. وهي على ضربين: تكون حرفَ جرّ بمعنى اللام، وناصبةً للفعل بمعنى «أنْ». وذلك أنّ من العرب من يقول: «كَيْمَهْ»، فيُدْخِل «كَيْ» على «ما» الاستفهاميّة، ويحذف ألفَها تخفيفًا، وفرقًا بينها وبين الخبريّة، ثمّ يُدْخِل عليها هاء السكت لبيان الحركة. فلو كانت «كَيْ» هنا غيرَ حرف جرّ، لم تدخل على «ما» الاستفهاميّة؛ لأنّ عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء. ويدلّ على أن «ما» هٰهنا استفهامٌ حذفُ ألفها، ولا تُحْذَف ألفُ «ما» إلاّ إذا كانت استفهامًا عند دخول حرف الجرّ عليها، نحوَ قوله: «لِمَهْ»، و«بِمَهْ»، و«عَمَّهْ».

وإذا كانت حرف جرّ، فالفعلُ بعدها ينتصب بإضمارِ «أنْ»، كما يكون كذلك مع اللام في نحو قولك: «قصدتُك لتُكْرِمَني»، والمراد: لأنْ تكرمَني. والذي يدلّ على ذلك أنّ الشاعر قد أظهر «أنْ» لمّا اضطُر إلى ذلك. قال جَمِيل [من الطويل]:

١١٨٦ـ فقالت أكُلَّ الناس أصبحتَ مانِحًا ... لِسانَك كَيمَا أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعا

---

(١) انظر المسألة الثامنة والسبعين في «كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص٥٧٠ ـ ٥٧٤.

١١٨٦ ـ **التخريج:** البيت لجميل بثينة في ديوانه ص١٠٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨؛ =

ويروى:

لساتك هذا كي تغرّ وتخدعا

فـ«ما» على الرواية الأُولى زائدةٌ، ولا شاهدَ فيه حينئذ. فـ«ما» من «كَيْمَهْ» عند البصريين مجرورة، كما يكون ذلك في «عَمَّهْ»، و«لِمَهْ»؛ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله إلاّ أن يكون حرف جرّ، والجارُّ والمجرورُ في موضعِ منصوب بالفعل بعده.

والكوفيون يقولون: إنّ «كَيْ» من نواصب الأفعال، وليست حرف جر. ويقولون: «مَهْ» من «كَيْمَهْ» في موضع نصب بفعل محذوف نصبَ المصدر، وتقديره: كي تفعل ماذا. وفيه بُعْدٌ، لأنّ «ما» لو كانت منصوبة، لكانت موصولة، ولو كانت موصولة، لم تُحذف ألفها؛ لأنّ ألف الموصولة لا تحذف إلاّ في موضع واحد، وهو قولهم: «ادْعُ بِمَ شئتَ»، أي: بالذي شئتَ، فحذفُ الألف يدلّ أنّها ليست موصولة.

وقوله: «وما أرى هذا القولَ بعيدًا من الصواب» بعيدٌ من الصواب. ومنهم من يجعل «كَيْ» ناصبةً بنفسها بمنزلةِ «أنْ»، فاعرفه.

= والدرر ٤/ ٦٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٣، ٢٣١؛ وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني ١/ ٥٠٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١١؛ وخزانة الأدب ص١٢٥؛ وجواهر الأدب ص ١٢٥؛ والجنى الداني ص٢٦٢؛ ورصف المباني ص٢١٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٦٧؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥.

اللغة: المانح: المعطي، الواهب. تغرّ: تخدع.

المعنى: أتقدّم لكل الناس المدح والثناء بلسانك، وأنت في ذلك تغرّهم وتخدعهم. أي: هو يظهر عكس ما يخفي.

الإعراب: «**فقالت**»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«**قالت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**أكل**»: الهمزة: حرف استفهام، و«**كلّ**»: مفعول به أول مقدّم لـ «مانحًا»، وهو مضاف. «**الناس**»: مضاف إليه مجرور. «**أصبحت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل مبنيّ في محل رفع اسم «أصبح». «**مانحًا**»: خبر «أصبح» منصوب. «**لسانك**»: مفعول به ثانٍ لـ «مانحًا»، منصوب، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**كيما**»: حرف جرّ للتعليل، و«ما»: حرف زائد. «**أن**»: حرف نصب ومصدري. «**تغرّ**»: فعل مضارع منصوب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بـ «كي»، والجار والمجرور متعلّقان بـ «مانحًا». «**وتخدعا**»: الواو: حرف عطف، و«تخدعا»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مقدرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. والألف: للإطلاق، والمصدر المؤول من «أن» المقدرة والفعل معطوف على المصدر المؤول السابق.

وجملة «قالت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «أكلّ الناس أصبحت مانحًا...»: في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه: ظهور «أن» المصدريّة بعد «كي»، وذلك دليل على أمرين: الأوّل أن «كي» دالّة على التعليل، وليست حرفًا مصدريًا، والثاني: أنّ «كي» التعليليّة تقدّر بعدها «أن» إذا لم تكن موجودة.

فصل
[انتصاب الفعل بعد «كي»]

قال صاحب الكتاب: **وانتصاب الفعل بعد «كَيْ» إمّا أن يكون بها نفسِها، أو بإضمارِ «أنْ». وإذا أدخلتَ اللام، فقلتَ: «لِكَيْ تفعلَ»، فهي العاملةُ، كأنّك قلت: «لأن تفعل».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم قولنا إنّ «كَيْ» تكون حرف جرّ، فتكون ناصبة للفعل بمعنى «أنْ». فعلى المذهب الأوّل، إذا انتصب الفعلُ بعدها، كان بإضمارِ «أنْ» على ما ذكرناه. وعلى المذهب الثاني الفعل ينتصب بها نفسها، ويجوز دخولُ اللام عليها، كما تدخل على «أنْ»، نحوَ: «جئتُ كي تقومَ، ولِكَيْ تقومَ»، كما تقول: «لأن تقومَ». وإذا دخلت عليها اللامُ، لم تكن إلاّ الناصبة بنفسها؛ لأنّ اللام حرف جرّ، وحرفُ الجرّ لا يدخل على مثله، فأما قوله [من الوافر]:

فلا واللّهِ لا يُلْفى لِما بي ... ولا لِلِما بهم أبَدًا دَوَاءُ[1]

فشاذّ قليل لا يُعتدّ به.

فصل
[مجيء «أنْ» مُظهرةً بعد «كي»]

قال صاحب الكتاب: **وقد جاءت «كَيْ» مُظْهَرَةً بعدها «أنْ» في قول جَمِيلٍ [من الطويل]:**

فقالت أكُلَّ الناسِ أصْبَحْتَ مانِحًا ... لِسانَكَ كَيما أن تَغُرَّ وتَخْدَعَا[2]

* * *

قال الشارح: قد تقدّم أنّ «كَيْ» تكون ناصبة للفعل بنفسها بمعنى «أنْ»، وتكون حرفَ جرّ بمعنى اللام. وينتصب الفعل بعدها بإضمارِ «أنْ»، ولا يظهر «أنْ» بعدها في الكلام، لأنّه من الأُصول المرفوضة. وقد جاء ذلك في الشعر، ومنه بيتُ جَمِيل.

أمّا الكوفيون فيذهبون إلى أنّ النصب في قولك: «جئتُ لتُكْرِمَني» باللام نفسها[3]، فإذا جاءت «كَيْ» مع اللام فالنصبُ للّام، و«كَيْ» تأكيدٌ. فإذا انفردتْ «كَيْ»، فالعملُ لها. ودخولُ «أنْ» بعد «كَيْ» جائزٌ في كلامهم، تقول: «جئت لكي أن تقوم». ولا موضع

---

(١) تقدم بالرقم ٩٦٤.

(٢) تقدم منذ قليل.

(٣) انظر المسألة التاسعة والسبعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين» ص٥٧٥ ـ ٥٧٩.

لـ«أنْ» من الإعراب؛ لأنّها مؤكّدةٌ للّام كتأكيدِ «كَيْ». وأنشدوا [من الطويل]:

أردتُ لِكَيمَا أنْ تَطِيرَ بِقرْبَتِي وتَتْرُكَها شَنًّا بِبَيْداءَ بَلْقَعِ[1]

والقول ما قدمناه، وهو مذهب سيبويه. ودخولُ «أنْ» بعد «كَيْ» إذا كانت حرف جرّ ضرورةٌ، وللشاعر مُراجَعةُ الأُصول المرفوضة. وأمّا ظهورُ «أنْ» بعد «لِكَيْ» فما أبعدَه! وأمّا البيت الذي أنشده، فليس بمعروف ولا قائلُه، ولئن صحّ، كان حملُه على الزيادة والبدلِ مِن «كَيْمَا»؛ لأنّه في معناه كما يُبْدَل الفعل من الفعل إذا كان في معناه، فاعرفه.

(١) تقدم بالرقم ٩٦٥.

ومن أصناف الحرف

حرفُ الرَّدْع

فصل
[كلّا]

قال صاحب الكتاب: وهو «كَلاَّ». قال سيبويه[1]: هو رَدْعٌ وزَجْرٌ. وقال الزجّاج: «كَلاَّ» ردعٌ وتنبيهٌ، وذلك قولك: «كَلاَّ» لمَن قال لك شيئًا تُنكِره، نحوَ: «فلانٌ يُبْغِضك» وشِبْهِه، أي: ارتدعْ عن هذا وتنبّهْ عن الخطأ فيه. قال الله تعالى بعد قوله: ﴿رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ كَلَّاۖ﴾[2]، أي: ليس الأمرُ كذلك، لأنّه قد يُوَسِّع في الدنيا على مَن لا يُكْرِمه من الكُفّار، وقد يُضَيّق على الأنبياء والصالحين للاستصلاح.

* * *

قال الشارح: «كَلاَّ» حرفٌ على أربعة أحرف كـ«أمّا» و«حتّى». وينبغي أن تكون ألفه أصلاً؛ لأنّا لا نعلم أحدًا يوثَق بعربيّته يذهب إلى أنّ الألف في الحروف زائدةٌ، واختلفوا في معناه، فقال أبو حاتم: «كَلاَّ» في القرآن على ضربين على معنى الرَّدّ للأوّل بمعنى «لا»، وعلى معنى «ألا» التي للتنبيه، يُستفتح بها الكلام. وقد قال بعض المفسّرين في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾[3]: معناه حَقًّا، وهذا قريبٌ من معنى «ألا». وقال الفرّاء: «كَلَّا» حرفُ رَدٌّ يُكتفى بها كـ«نَعَمْ»، و«بَلَى»، وتكون صلة لما بعدها، كقولك: «كَلَّا وَرَبِّ الكَعْبة» بمنزلةِ «إِي وربّ الكعبة»، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾[4]. وعن ثَعْلَبٍ قال: لا يوقَف على «كَلَّا» في جميع القرآن، لأنّها جوابٌ، والفائدةُ فيما بعدها. وقال بعضهم: يوقف على «كَلَّا» في جميع القرآن؛ لأنّها بمعنى: انْتَبِهْ، إلاّ في موضع واحد، وهو قوله: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾[5]، والحقُّ فيها أنّها تكون ردّ الكلام قبلها بمعنى «لا»، وتكون تنبيهًا كـ«ألا» و«حَقًّا»، وعليه الأكثرُ. ويحسن الوقفُ عليها إذا كانت ردًّا بمعنى: ليس الأمرُ كذلك، ولا يحسن الوقفُ عليها إذا كانت تنبيهًا بمعنى «ألا» و«حَقًّا»، فاعرفه.

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٥.
(٢) الفجر: ٦ ـ ٧.
(٣) العلق: ٦ ـ ٧.
(٤) المدثر: ٣٢.
(٥) المدثر: ٣٢.

ومن أصناف الحرف

اللاماتُ

فصل
[تعدادُها]

قال صاحب الكتاب: وهي لامُ التعريف، ولامُ جوابِ القَسَم، واللامُ المُوَطِّئةُ للقَسَم، ولامُ جوابِ «لَوْ»، و«لَوْلا»، ولامُ الأمر، ولامُ الابتداء، واللامُ الفارقةُ بين «إن» المخفَّفةِ والنافيةِ، ولامُ الجرّ.

فأمّا لامُ التعريف، فهي اللامُ الساكنةُ التي تدخل على الاسم المنكور، فتُعرِّفه تعريفَ جِنْس، كقولك: «أهلَكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ» و«الرجلُ خيرٌ من المرأة»، أي: هذان الحَجَران المعروفان من بينِ سائرِ الأحجار، وهذا الجنسُ من الحَيَوان من بين سائر أجناسه، أو تعريفَ عَهْد، كقولك: «ما فعل الرجلُ»، و«أنفقتُ الدرهمَ» لرجلٍ ودرهم معهودَيْن بينك وبين مخاطَبك. وهذه اللامُ وحدَها هي حرفُ التعريف عند سيبويه[1]، والهمزةُ قبلها همزةُ وصل مجلوبةٌ للابتداء بها كهمزةِ «ابن»، و«اسْم»، وعند الخليل[2] أنّ حرف التعريف «أَلْ» كـ«هَلْ» و«بَلْ»، وإنّما استمرّ بها التخفيفُ للكثرة. وأهلُ اليَمَن يجعلون مكانَها الميمَ، ومنه «ليس مِنَ امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَر»[3]. وقال [من المنسرح]:

١١٨٧ـ [ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبُنِي] يَرْمِي وَرائي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

* * *

(١) الكتاب ٣/ ٣٢٤.
(٢) الكتاب ٣/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥.
(٣) هذا القول قاله النبيّ (صلعم)، وقد ورد في سنن النسائي ٤/ ١٧٦، ١٧٧؛ وسنن ابن ماجه ١٦٦٤، ١٦٦٥؛ وسنن الترمذي ٧١٠، وفي الكثير من كتب الحديث. انظر: موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٦/ ٨٦١.

١١٨٧ ـ التخريج: البيت لبجير بن عنمة في الدرر ١/ ٤٤٦؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٥١، ٤٥٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٩٧ (سلم)، ١٥/ ٤٥٩ (ذو)؛ والمؤتلف والمختلف ص٥٩؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٦٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص١٤٣؛ والجنى =

قال الشارح: اللام من حروف المعاني، وهي كثيرةُ الاستعمال متشعّبةُ المواقع، وقد أكثر العلماءُ الكلام عليها، وأفرد بعضُهم لها كُتُبًا تختصّ بها[1]. فمنهم من بَسَطَ حتى تداخلت أقسامُها، ومنهم من أوجز حتى نَقَصَ، ونحن نقتصر في هذا الكتاب على شرح ما ذكره المصنّفُ، وإن لم تكن القسمة حاصرةً.

• فمن ذلك لام التعريف، والمراد القصدُ إلى شيء بعينه ليعرفه المخاطبُ كمعرفة المتكلّم، فيتساوى المتكلّم والمخاطبُ في ذلك، وذلك نحو قولك: «الغلام» و«الجارية»، إذا أردتَ غلامًا بعينه وجاريةً بعينها.

واللامُ هي حرف التعريف وحدها، والهمزةُ وصلةٌ إلى المَنْطِق بها ساكنةً، هذا مذهبُ سيبويه، وعليه أكثرُ البصريين والكوفيين ما عدا الخليلَ، فإنّه كان يذهب إلى أنّ حرف التعريف «أَلْ» بمنزلةِ «قَدْ» في الأفعال، فهي كلمةٌ مركّبةٌ من الهمزة واللام جميعًا، كتركيبِ «هَلْ»، و«بَلْ» وأصلُ الهمزة أن تكون مقطوعة عنده. وإنّما حُذفت في الوصل تخفيفًا لكثرة الاستعمال،

= الداني ص١٤٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص١٢١؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٦ (أمم)؛ ومغني اللبيب ١/ ٤٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٩.

والبيت ملفّق من البيتين:

ذاك خليلي وذو يُعاتبني ... لا إِحْنَةٌ عِنْدَهُ ولا جَرِمَهْ

يَنْصُرُني منك غير مُعْتَذِرٍ ... يرمي ورائي بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

اللغة: ذو: الذي. بامسهم: أي: بالسهم. وامسلمة: أي: والسلمة في لغة حمير، والسلمة: الحجارة الصغيرة.

المعنى: يقول: إن خليلي الذي يواصلني يدافع عني بالسهام والحجارة.

الإعراب: **«ذاك»**: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. **«خليلي»**: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالحركة المناسبة للياء، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جر بالإضافة. **«وذو»**: الواو: حرف عطف، و«ذو»: اسم موصول مبنيّ في محلّ رفع اسم معطوف. **«يعاتبني»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». **«يرمي»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». **«ورائي»**: ظرف مكان مبنيّ في محل نصب مفعول فيه، متعلّق بالفعل «يرمي»، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«بامسهم»**: الباء حرف جر، و«امسهم»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «يرمي». **«وامسلمة»**: الواو: حرف عطف، و«امسلمة» معطوف على «امسهم» مجرور بالكسرة، وحرّك بالسكون للضرورة الشعريّة.

وجملة «ذاك خليلي...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعاتبني»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. وجملة «يرمي...»: في محلّ نصب على الحال.

والشاهد فيه قوله: «بامسهم» و«امسلمة» حيث استعمل «أم» بدل «أل» التعريف على لغة حمير.

(١) منهم الزجّاجيّ (عبد الرحمن بن إسحاق).

واختجّ بقطع الهمزة في أنصاف الأبيات، نحوِ قول عَبِيد بن الأبْرَص [من الرمل]:

١١٨٨ـ يَا خَلِيلَيَّ ارْبَعَا واسْتَخْبِرَا الْ مَنْزِلَ الدارِسَ عن أهْلِ الحِلالِ
مِثْلَ سَحْقِ البُرْدِ عَفَّى بَعْدَكَ الْـ قَطْرُ مَغْنَاه وتأويبُ الشَّمالِ

ألا ترى أنّ هذا الشعر من الرَّمَل، واللامُ من الجُزْء الذي قبلها، فهي بإزاءِ النون في «فَاعِلُنْ»؟ فلو كانت اللام وحدها في التعريف، لم يجز فصلُها ممّا بعدها لا سيّما وهي ساكنةٌ، والساكنُ لا يُنوى به الانفصال، ففصلُ «أَلْ» هنا كفصلِ «قَدْ» من الفعل بعده من قول النابغة [من الكامل]:

وكَـأنْ قَـدِ[1]

والمراد: قد زالتْ. ويؤيّد ذلك أنّهم قد أثبتوا هذه الهمزة حيث تُحذف همزات الوصل، نحوَ قوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[2] وَ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[3]، ونحوَ

١١٨٨ ـ **التخريج**: البيتان لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص١١٥؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥١١.

اللغة: اربعا: قفا وانتظرا، أو أقيما. الدارس: الذي مُحيت آثارُه. الحلال: مركب من مراكب النساء. سحق: مسحوق. عفّى: أزال. القطر: المطر. المغنى: المنزل الذي غني بأهله. تأويب الشمال: عودة الريح الشمالية مرة إثر مرّة.

المعنى: يطلب من صديقيه أن يقيما ويسألا منزل الأحباب الذي زالت آثاره عن أصحابه المسافرات. وقد امّحت آثار الدار كأنها ثوب مسحوق أزال المطر وترديد الرياح الشمالية آثاره وبقاياه.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«خليلي»**: منادى مضاف منصوب بالياء لأنّه مثنى وحذفت النون للإضافة، والياء الثانية: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«اربعا»**: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«واستخبرا»**: الواو: للعطف، «استخبرا»: تعرب كإعراب «اربعا». **«المنزل»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«الدارس»**: نعت منصوب بالفتحة. **«عن أهل»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل «استخبرا». **«الحلال»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«مثل»**: نعت «المنزل» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«سحق»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. **«البود»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«عفى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر. **«بعدك»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه متعلق بالفعل قبله. **«القطر»**: فاعل «عفى» مرفوع بالضمّة. **«مغناه»**: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«وتأويب»**: الواو: للعطف، «تأويب»: اسم معطوف على «القطر» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«الشمال»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يا خليلي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «اربعا»: استئنافية لا محلّ لها كذلك، وعطف عليها جملة «استخبرا». وجملة «عفى»: في محلّ نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «واستخبرا ال» و«بعدك ال» حيث فصل «أل» التعريف، كما فصلوا «قد» مثلاً.

(١) تقدم بالرقم ١٠٦٤. (٢) يونس: ٥٩.
(٣) الأنعام: ١٤٣، ١٤٤.

قولهم في القَسَم: «أفَأَللّهِ»، و«لا هَا أَللّهِ ذا»، ولم تَرَ همزةَ الوصل تثبت في مثل هذا.

والصوابُ ما قاله سيبويه، والدليلُ على صحّته نفوذُ عمل الجارّ إلى ما بعد حرف التعريف. وهذا يدلّ على شدّة امتزاج حرف التعريف بما عرّفه. وإنّما كان كذلك لقلّته وضُعْفه عن قيامه بنفسه، ولو كان على حرفَيْن، لَمَا جاز تجاوُزُ حرف الجرّ إلى ما بعده.

ودليلٌ آخر يدلّ على شدّة اتّصال حرف التعريف بما دخل عليه، وهو أنّه قد حدث بدخوله معنًى فيما عرّفه لم يكن قبل دخوله، وهو معنى التعريف، وصار المعرَّف كأنّه غيرُ ذلك المنكور وشيءٌ سِواه. ولهذا أجازوا الجمعَ بين «رجل» و«الرجل» و«غلام» و«الغلام» قافِيَتَيْن من غيرِ استكراه ولا اعتقادِ إيطاءٍ[1]، فصار حرفُ التعريف للزومه المعرَّفَ كأنّه مبنيٌّ معه كياء التحقير، وألف التكسير.

ويؤيّد ما ذكرناه أنّ حرف التعريف نقيضُ التنوين؛ لأنّ التنوين دليلُ التنكير، كما أنّ اللام دليلُ التعريف. فكما أنّ التنوين حرفٌ واحدٌ، فكذلك المُعرِّف حرفٌ واحدٌ.

وأمّا ما احتجّ به الخليل من انفصاله منه بالوقوف عليه في الشعر، فلا حجّةَ فيه، ولا دليلَ؛ لأنّ الهمزة لمّا لزمت اللامَ لسكونها، وكثُر اللفظُ بها، صارت كالجُزْء منها من جهة اللفظ لا المعنى، وجرت مجرى ما هو على حرفَيْن، نحو «هَلْ»، و«بَلْ»، فجاز فصلُها في بعض المواضع لهذه العلّة. وقد جاء الفصلُ في الشعر بين الكلمة وما هو منها ألبتّة، وجاؤوا بتَمامه في المِصْراع الثاني، نحوَ قول كُثَيِّرٍ [من مجزوء الكامل]:

١١٨٩ـ يَا نَفْسِ أكْلاً واضْطِجا عًا نَفْسِ لَسْتِ بِخَالِدَهْ

---

(١) الإيطاء هو تكرار كلمة الرويّ بلفظها ومعناها من غير فاصل أقلّه سبعة أبيات، وهو عيب من عيوب القافية اللغوية.

١١٨٩ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزّة ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٢٠٢؛ ورصف المباني ص٧٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٤٠؛ ولسان العرب ١٢/ ١٧٨ (خزم).

المعنى: يخاطب نفسه: كلي وارتاحي فإنك لا بدّ زائلة.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«نفس»**: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم المحذوفة للتخفيف، وهي ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«أكلاً»**: مفعول مطلق لفعل محذوف، بتقدير: كلي أكلاً، واضطجعي اضطجاعًا. **«واضطجاعًا»**: الواو: للعطف، ومفعول مطلق لفعل محذوف. **«نفس»**: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء المحذوفة، والكسرة دلالة عليها، وهي ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«لست»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «ليس». **«بخالدة»**: الباء حرف جرّ زائد. **«خالدة»**: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه خبر «ليس».

وجملة «يا نفس»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كلي أكلاً»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «واضطجعي اضطجاعًا». وجملة «نفس»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب، وجملة «لست بخالدة»: استئنافية أيضًا لا محلّ لها من الإعراب. =

وإذا جاز ذلك في نفس الكلام، كان ذلك فيما جاء بمعنًى أوْلى. فأمّا قطعُ هذه الهمزة في قوله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾[1]، ونحوِ ذلك في القسم: «أفاللَّهِ» و«لا ها أللَّهِ ذا»، فلا دلالةَ له فيه لأنّه إذا جاز قطعُ همزة الوصل التي لا خلاف بينهم فيها في قوله [من الطويل]:

١١٩٠ـ أَلَا لا أرَى إثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً عَلى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنّي ومِن جُمْلِ

وقول الآخر [من الطويل]:

١١٩١ـ إذا جاوَزَ الإثْنَيْنِ سِرٌّ فإنّه بنَشْرٍ وتَضْيِيعِ الحديثِ قَمِينُ

= **الشاهد فيه قوله**: «واضطجاعًا» حيث فصل بين حروف الكلمة الواحدة في مصراعي البيت فجعل «واضطجا» في الشطر الأوّل، و«عًا» في الشطر الثاني.

(١) الأنعام: ١٤٣، ١٤٤.

١١٩٠ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص١٨٢؛ وكتاب الصناعتين ص١٥١؛ والمحتسب ١/ ٢٤٨؛ ونوادر أبي زيد ص٢٠٤؛ ولابن دارة في الأغاني ٢١/ ٢٥٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٢٠٢؛ ورصف المباني ص٤١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٤١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٨١٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٦٦؛ ولسان العرب ١٤/ ١١٧ (ثنى)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٦٩.

اللغة: الشيمة: الطبيعة والخلق. حدثان الدهر: مصائبه.

الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح. «لا»: حرف نفي. «أرى»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره «أنا». «إثنين»: مفعول به أول منصوب بالياء لأنّه ملحق بالمثنى. «أحسن»: مفعول به ثانٍ منصوب. «شيمة»: تمييز منصوب. «على حدثان»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أحسن»، وهو مضاف. «الدهر»: مضاف إليه مجرور. «منّي»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أحسن». «ومن جمل»: جار ومجرور معطوفان على «مني».

الشاهد فيه قوله: قوله: «إثنين» حيث جعل همزة الوصل في «اثنين» همزة قطع، وذلك لإقامة الوزن.

١١٩١ ـ **التخريج**: البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص١٦٢؛ وحماسة البحتري ص١٤٧؛ والدرر ٦/ ٣١٢؛ وسمط اللآلي ص٧٩٦؛ وشرح شواهد الشافية ص١٨٣؛ ولسان العرب ٢/ ١٩٤ (نثث)، ١٣/ ٣٤٧ (قمن)، ١٤/ ١١٧ (ثني)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٦٦؛ ونوادر أبي زيد ص٢٠٤؛ ولجميل بثينة في ملحق ديوانه ص٢٤٥؛ وكتاب الصناعتين ص١٥١؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٤٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٦٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢١١.

اللغة: القمين: الجدير بالشيء.

المعنى: إن السر لا يعود سرًا إذا جاوز الاثنين، ومن يدع سره بين الناس فهو جدير بما سيلحق به جراء ذلك.

الإعراب: «إذا»: ظرفية شرطية متعلقة بالجواب. «جاوز»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر. «الإثنين»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بالمثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «سر»: فاعل مرفوع بالضمّة. «فإنه»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب اسم إن. «بنشر»: جار ومجرور متعلّقان بخبر =

فأن يجوز قطعُ الهمزة التي هي مختلَفٌ في أمرها، وهي مفتوحةٌ كالهمزة التي لا تكون إلاّ قطعًا نحوِ همزةِ «أَحْمَرَ» و«أَصْفَرَ»، أَوْلى وأَجْوَزُ.

فإن قيل: فلِمَ كان حرف التعريف حرفًا واحدًا ساكنًا؟ فالجوابُ أنّهم أرادوا مَزْجَه بما بعده لِما يُحْدِثه فيه من المعنى، فجعلوه على حرف واحد؛ ليضعفَ عن انفصاله ممّا بعده، وأسكنوه ليكون أبلغ في الاتّصال؛ لأنّ الساكن أضعفُ من المتحرّك.

واعلم أنّ لام التعريف تشتمل على ثلاثة أنواع: تكون لتعريف الجنس، ولتعريف العهد، ولتعريف الحضور.

فأمّا تعريف الجنس، فأن تدخل اللام على واحد من الجنس لتعريف الجنس جميعِه لا لتعريف الشخص منه، وذلك نحو قولك: «المَلَكُ أفضلُ من الإنسان»، و«العَسَلُ حُلْوٌ»، و«الخَلُّ حامضٌ»، و«أهلك الناس الدرهم والدينار». فهذا التعريف لا يكون عن إحاطةٍ به؛ لأن ذلك متعذِّرٌ؛ لأنّه لا يمكن أحدًا أن يُشاهِد جميعَ هذه الأجناس، وإنّما معناه أنّ كلّ واحد من هذا الجنس المعروف بالعقول دون حاسّة المشاهدة أفضلُ من كلّ واحد من الجنس الآخر، وأنّ كلّ جزء من العسل الشائع في الدنيا حلوٌ، وأن كلّ جزء من الخلّ حامضٌ.

فأمّا تعريف العهد، فنحوُ قولك: «جاءني الرجلُ»، تخاطب بهذا مَن بينك وبينه عهدٌ في رجلٍ تشير إليه، ولولا ذلك لم تقل: «جاءني الرجلُ»، ولقلتَ: «جاءني رجلٌ». وكذلك: «مرّ بي الغلامُ»، و«ركبتُ الفرسَ» كلُّها معارفُ؛ لإشارتك إلى أشخاصٍ معيّنةٍ، فأدخلتَ عليها الألفَ واللامَ لتعريف العهد، ومعنى العهد أن تكون مع إنسان في حديثِ رجل أو غيرِه، ثمّ يُقْبِل ذلك، فتقول: «وافى الرجلُ»، أي: الذي كنّا في حديثه وذكرِه قد وافى.

وأمّا تعريف الحضور، فهو قولك لمن لم تره قطّ، ولا ذكرتَه: «يا أيُّها الرجلُ أَقْبِلْ»، فهذا تعريفٌ لإشارتك إلى واحد بعينه، ولم يتقدّمه ذكرٌ ولا عهدٌ.

وأمّا الألف واللام في «الَّذِي» و«الَّتِي»، فهي لتعريف اللفظ وإصلاحِه لأن يكون وصفًا للمعرفة، وإنّما هما زائدان، وحقيقةُ التعريف بالصلة، ألا ترى أنّ نظائرها من نحو «مَنْ»، و«ما» كلّها معارفُ، وليست فيها لامُ المعرفة؟ ويؤكّد زيادة اللام هنا لزومُها ما

= إن. «وتضييع»: الواو: حرف عطف، «تضييع»: اسم معطوف على مجرور، مجرور، مثله بالكسرة. «الحديث»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «قمين»: خبر إن مرفوع بالضمة.
وجملة «جاوز سر»: في محل جر بالإضافة. وجملة «إنه قمين»: جواب شرط غير جازم لا محل لها، وجملة «إذا جاوز سر... فإنه قمين»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: «الإثنين» حيث قطع ألف «الاثنين» الوصلية للضرورة.

دخلتْ عليه، واللامُ المُعرِّفةُ يجوز سقوطُها ممّا دخلت فيه، فلزومُ هذه اللام هنا وعدمُ جواز سقوطها دليلٌ على أنّها ليست المعرّفة.

وقومٌ من العرب يُبْدِلون من لام المعرفة ميمًا، وهي يَمانيةٌ، فيقولون: «اَمْرَجُل» في «الرجل». ويُرْوَى أنّ النَّمِرَ بن تَوْلَبٍ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «ليس مِن امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَر»[1]، يريد: ليس من البرّ الصيامُ في السفر، ويُقال: إنّ النمر لم يرو عن النبيّ عليه السّلام إلاّ هذا الحديثَ. وذلك شاذّ قليل لا يُقاس عليه، وقد تقدّم الكلام على ذلك في أوّل الكتاب، وأمّا قوله [من المنسرح]:

يَرْمِي وَرَائي بِامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ[2]

فصدرُه:

ذاكَ خَليلي وذو يُعاتِبُني

الشاهد فيه إبدالُ الميم من اللام في «السهم» و«السلمة»، على أنّ الرواية بـ«السّهم» بسين مشدّدة لادّغام اللام فيها، و«امسلمه» بميم بعد الواو، فاعرفه.

فصل

[لام جواب القَسَم]

قال صاحب الكتاب: **ولامُ جواب القَسَم في نحو قولك: «واللّهِ لأفْعَلَنّ». وتدخل على الماضي، كقولك: «واللّهِ لَكَذَبَ». وقال امرؤ القيس [من الطويل]:**

١١٩٢ـ حَلَفْتُ لها بِاللّهِ حَلْفَةَ فاجِرٍ   لَناموا فما إنْ من حَديثٍ ولا صالِ

---

(١) هذا حديث، وقد تقدم تخريجه.

(٢) تقدم بالرقم ١١٨٧.

١١٩٢ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص٣٢؛ والأزهية ص٥٢؛ والجنى الداني ص١٣٥؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩؛ والدرر ٢/ ١٠٦، ٤/ ٢٣١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٤، ٣٩٣، ٤٠٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١، ٤٩٤؛ ولسان العرب ٩/ ٥٣ (حلف)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٧٧؛ ورصف المباني ص١١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٤، ٢/ ٤٢.

اللغة: الفاجر: الذي يأتي بالفاحشة والشرّ. الصالي: الذي يتدفّأ.

المعنى: لقد أقسمت لها أنهم ناموا، فلم يبق من يستمع لحديث، أو من يتدفأ بنار.

الإعراب: «**حلفت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**لها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «حلفت». «**بالله**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «حلفت». «**حلفة**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**فاجر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لناموا**»: اللام: رابطة لجواب القسم، و«ناموا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. «**فما**»: الفاء: حرف عطف، و«ما»: حرف نفي. «**إن**»: حرف =

والأكثر أن تدخل عليه مع «قَدْ»، كقولك: «واللّهِ لَقَدْ خرج».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ أصل هذه اللام لامُ الابتداء، وهي أحدُ الموجِبَيْن اللذين يُتلقّى بهما القسم، وهما اللامُ و«إنَّ». وهذه اللامُ تدخل على الجملتين الاسميّةِ والفعليّةِ. مثالُ الأوّل: «واللّهِ لَزيدٌ قائمٌ»، كما تقول: «إنّ زيدًا قائمٌ». وإنّما قلنا إنّ أصلها الابتداء؛ لأنّها قد تتعرّى من معنى الجواب، وتخلُص للابتداء، ولا تتعرّى من الابتداء، فلذلك كان أخصَّ معنيَيْها، وذلك قولك: «لَعَمْرُك لأقُومَنّ»، و«لَعَمْرُ اللّهِ ما نَدْري». ألا ترى أنّها هٰهنا خالصةٌ للابتداء، إذ لا يصحّ فيها معنى الجواب؛ لأنّ القسم لا يُجاب بالقسم؟

أمّا الداخلة على الفعل، فهي تدل على الماضي والمستقبل. فإذا دخلت على المستقبل، فلا بدّ من النون الثقيلة أو الخفيفة، نحو قولك: «واللّهِ لأقومنّ». قال الله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[1]، وقال: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[2]. فاللامُ للتأكيد واتّصالِ القسم إلى المُقْسَم عليه. وتفصل بين النفي والإيجاب. ودخلت النونُ أيضًا مؤكّدةً وصارفةً للفعل إلى الاستقبال وإعلام السامع أنّ هذا الفعل ليس للحال، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[3]، أي: لَحاكِمٌ. فإن زال الشكُّ بغير النون، استُغني عنها. قال الله تعالى: ﴿وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾[4]، وقال: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾[5]؛ لأنّ «سَوْفَ» تختصّ بالاستقبال. ولم تأتِ هذه اللام والنون إذا وليت المستقبلَ إلاّ مع القسم أو نيّةِ القسم.

قال سيبويه[6]: سألتُ الخليل عن قوله: «لَيفعلنّ» إذا جاءت مبتدأةً، قال: هي على نيّة القسم، فإذا قلت: «لَتَنطَلِقَنّ»، فكأنّك قلت: «والله لتنطلقنّ». قال الله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾[7]، أي: واللّهِ لَتعلمنّ.

= زائد. «من حديث»: «من»: حرف جرٍّ زائد، و«حديث»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ خبره محذوف، بتقدير: «فما حديث موجود». **«ولا»**: الواو: للعطف، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي. **«صالي»**: معطوف على «حديث» مجرور لفظًا، موفوع محلاً، بحركة مقدّرة على الياء المحذوفة، والياء الموجودة: للإطلاق.

وجملة «حلفت»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لناموا»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة «فما إن من حديث»: معطوفة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لناموا» حيث جاء باللام داخلة على فعل ماضٍ في جواب القسم «ناموا».

(١) الأنبياء: ٥٧. (٢) العلق: ١٥.

(٣) النحل: ١٢٤.

(٤) الزخرف: ٤٤. وفي الطبعتين: «ولسوف».

(٥) الضحى: ٥.

(٦) الكتاب ٣/١٠٦. (٧) ص: ٨٨.

وأمّا دخولها على الماضي، فإنّ الأكثر أن تدخل مع «قَدْ»، وذلك أنّ أصل هذه اللام الابتداءُ، ولامُ الابتداء لا تدخل على الماضي المحض، فأُتي بـ«قَدْ» معها؛ لأنّ «قَدْ» تُقرِّب من الحال. والذي حسّن دخولَها على الماضي دخولُ معنى الجواب فيها. والجوابُ كما يكون بالماضي، كذلك يكون بالمستقبل، فجوازُ دخولها على لفظ الماضي لِما مازَجَها من معنى الجواب، ودخولُ «قَدْ» معها قَضاءٌ من حقّ الابتداء، وذلك نحو قولك: «واللّهِ لقد قمتُ». قال الله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾(١). وربّما حُذفت اللام، نحوَ قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾(٢)، أي: لَقد أفلح، وربّما حُذفت «قد». قال الشاعر [من الطويل]:

حلفت لها والله... إلخ

أي: والله لقد ناموا، فاعرفه.

فصل
[اللام المُوطِّئة للقَسَم]

قال صاحب الكتاب: **والمُوَطِّئة للقَسَم هي التي في قولك: «واللّهِ لَئِنْ أكرمتَني لأكرِمَنَّك».**

* * *

قال الشارح: هذه اللام يسمّيها بعضهم لامَ الشرط؛ لدخولها على حرف الشرط. وبعضُهم يسمّيها الموَطِّئة؛ لأنّها يَتعقّبها جوابُ القسم، كأنّها توطئةٌ لذكر الجواب، وليست جوابًا للقسم، وإن كان ذلك أصلَها، لأنّ القسم لا يجاب بالشرط كما لا يجاب بالقسم؛ لأنّ الشرط يجري مجرى القسم لِما بينهما من المناسبة من جهةِ احتياج كلّ واحد منهما إلى جواب. والقسمُ وجوابه جملتان تَلازمتا، فكانتا كالجملة الواحدة، كما أنّ الشرط وجوابه كالجملة الواحدة. ولذلك قد تُسمّي الفقهاءُ التعليقَ على شرط يَمِينًا، وقد سمىٰ الإمام محمّد بن الحسن الشَّيْبانيّ كتابًا له «كتابَ الأيْمان»، وإن كان مُعْظَمه تعليقًا على شرط، نحوَ: «إن دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ»، و«إن أكلتِ أو شربتِ فأنتِ طالقٌ»، ونحوِ ذلك، وذلك قولك: «واللّهِ لئنْ أكرمتَني لأُكْرِمَنّك»، فاللام الأُولى مؤكّدةٌ وَطّأَةٌ للجواب، والجوابُ «لأكرمنّك»، وهو جوابُ القسم. والشرطُ مُلْغًى لا عملَ له؛ لأنّك صدّرتَ بالقسم، وتركتَ الشرط حشوًا.

وإذا اجتمع الجزاءُ والقسمُ؛ فأيّهما سبق الآخرَ وتَصدّر، كان الجواب له. مثالُ تصدّر الشرط قولك: «إن تَقُمْ واللّهِ أقُمْ»، جزمتَ الجوابَ بحرف الجزاء لتصدُّره، وألغيتَ القسمَ لأنّه حشوٌ. ومثالُ تصدُّر القسم قولك: «واللّهِ لَئِنْ أتيتَني لأتيتُك»، فاللامُ

(١) يوسف: ٩١.
(٢) الشمس: ٩.

الأُولى موطِّئةٌ، والثانيةُ جوابُ القسم، واعتمادُ القسم عليه لا عملَ للشرط فيه. يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ﴾[1]، الجوابُ للقسم المحذوف، والشرطُ مُلْغًى، بدليل ثبوت النون في الفعل المنفيّ، إذ لو كان جوابًا للشرط لكان مجزومًا، فكانت النون محذوفةً. ومثلُه قول الشاعر [من الطويل]:

لَئِنْ عادَ لي عبدُ العَزيزِ بِمِثْلِها وأمْكَنَني منها إذَنْ لا أُقِيلُها[2]

فرفع «أُقِيلُها»؛ لأنّه معتمَدُ القسم، فاعرفه.

فصل

[لام جواب «لو» و«لولا»]

قال صاحب الكتاب: **ولامُ جوابِ «لَوْ» و«لَوْلاَ»، نحوُ قوله تعالى:** ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[3]، **وقولِهِ:** ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾[4]. **ودخولُها لتأكيد ارتباطِ إحدى الجملتين بالأخرى. ويجوز حذفُها، كقوله تعالى:** ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾[5]. **ويجوز حذفُ الجواب أصلاً، كقولك: «لو كان لي مالٌ» وتسكت، أي: لأنفقتُ، وفعلتُ. ومنه قوله تعالى:** ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾[6]، وقوله: ﴿لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً﴾[7].

* * *

قال الشارح: بعضهم يجعل هذا اللام قِسْمًا قائمًا برأسه، وقعت في جوابِ «لَوْ» و«لَوْلا» لتأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأُولى. والمُحققون على أنّها اللامُ التي تقع في جواب القسم، فإذا قلت: «لو جئتَني لأكرمتُك»، فتقديرُه: واللّهِ لو جئتني لأكرمتُك. وكذلك اللامُ في جوابِ «لَوْلا»، إذا قلت: «لولا زيدٌ لأكرمتُك»، فتقديره: واللّهِ لولا زيدٌ لأكرمتُك. فإذا صرّحتَ بالقسم، لم يكن بدٌّ من اللام، نحوَ قوله [من الطويل]:

١١٩٣ ـ فوَاللّهِ لولا اللّهُ لا شيءَ غيرُه لَزُعْزِعَ من هذا السَّريرِ جَوانِبُهْ

---

(١) الحشر: ١٢.
(٢) تقدم بالرقم ١١٨٥.
(٣) الأنبياء: ٢٢.
(٤) النساء: ٨٣.
(٥) الواقعة: ٧٠.
(٦) الرعد: ٣١.
(٧) هود: ٨٠.

١١٩٣ ـ **التخريج:** البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٣؛ ورصف المباني ص٢٤١؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٣٩٤؛ وشرح شواهد المغني ص٦٦٨؛ ولسان العرب ٨/ ١٤٢ (زعع).

المعنى: أقسم لولا أني أخشى الله، وأنصاع لنواهيه، كنت زللت عن مقام العفة الحصين.

الإعراب: «فوالله»: الفاء: بحسب ما قبلها، والواو: حرف قسم وجر، «الله»: لفظ الجلالة، اسم مجرور بالواو وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلّقان بفعل محذوف تقديره أقسم. «لولا الله»: «لولا»: حرف شرط غير جازم. و«الله»: لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وخبره =

وقول الآخر [من الرجز]:

١١٩٤ـ وَاللَّهِ لو كنتَ لِهذا خالِصَا لَكُنتَ عَبْدًا آكِلَ الأبارِصا

وتقول: إذا لم تأتِ بالقسم ونويتَه: «لولا زيدٌ لأكرمتُك»، أي: واللَّهِ لولا زيدٌ لأكرمتُك. قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾[1]، وقال: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[2]، وربّما حُذفت إذا لم يظهر القسمُ. قال يزيد بن الحَكَم [من الطويل]:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كما هَوى بأجرامِهِ مِن قُلَّةِ النّيق مُنهَوِي[3]

= محذوف وجوبًا تقديره: «موجود». «لا»: نافية للجنس. «شيء»: اسم «لا» مبني على الفتح في محلّ نصب، «غيره»: خبرها مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «لزعزع»: اللام: رابطة لجواب الشرط، و«زعزع»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتحة الظاهرة. «من هذا»: «من»: حرف جر، «هذا»: الهاء: للتنبيه و«ذا»: اسم إشارة في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل زعزع. «السرير»: بدل مجرور بالكسرة الظاهرة. «جوانبه»: نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، وسُكّن لضرورة الشعر.

وجملة «فوالله» مع الفعل المحذوف: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لولا الله... لزعزع جوانبه»: جواب قسم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لزعزع جوانبه»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الله موجود»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لولا الله... لزعزع...» فقد جاء جواب «لولا» مرتبطًا باللام وهي وجملتها جواب قسم. وهذا الارتباط واجب إنْ صُرِّح بالقَسَم.

١١٩٤ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أدب الكاتب ص١٩٥؛ ورصف المباني ص٢٤١؛ والمنصف ٢/ ٢٣٢.

شرح المفردات: الأبارص: جمع سام أبرص، وهي دويبّة تدعى الوزغة أيضًا وتشبه الضبّ أو السحليّة.

المعنى: يريد: أنه لو تفرّغ لهذا، لكان عبدًا يبحث عن هذه الدوابّ ليأكلها.

الإعراب: «والله»: الواو: حرف جرّ وقسم، «الله»: لفظ الجلالة مجرور بالكسرة، متعلّقان بفعل القسم المحذوف. «لو»: حرف شرط غير جازم. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «كان». «لهذا»: جارّ ومجرور متعلّقان بالخبر بعدهما. «خالصا»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «لكنت»: اللام: واقعة في جواب القسم لا محلّ لها، «كنت»: تعرب إعراب سابقتها. «عبدًا»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «آكل»: نعت«عبدًا» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الأبارصا»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والألف للإطلاق.

وجملة القسم: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كنت خالصًا»: فعل شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لكنت عبدًا»: جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «والله... لكنت» حيث جاء باللام في جواب القسم.

(١) هود: ٩١. (٢) سبأ: ٣١.

(٣) تقدم بالرقم ٤٦٧.

والمراد: لَطِخْتَ.

ولا تدخل هذه اللام في جوابِ «لَوْ» و«لَوْلا»، إلاَّ على الماضي دونَ المستقبل. وقد ذهب أبو عليّ في بعض أقواله إلى أنّ اللام في جوابِ «لَوْ» و«لَوْلا» زائدةٌ مؤكّدةٌ، واستدلّ على ذلك بجواز سقوطها، وأنشد [من الوافر]:

فَلَوْ أنّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا جَرَى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ[1]

فقال: «جرى الدميان»، فلم يأتِ باللام، فسقوطُها مع «لَوْ» كسقوطها مع «لَوْلا». وربّما حذفوا الجواب ألبتّة، وذلك إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾[2]، والمراد ـ واللّهُ أعلمُ ـ لَكان هذا القرآنَ، وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٖ شَدِيدٖ﴾[3]، أي: لانتصفتُ، وفعلتُ كذا وكذا، فاعرفه.

فصل
[لام الأمر]

قال صاحب الكتاب: **ولامُ الأمْر نحوُ قولك: «لِيفعلْ زيدٌ»، وهي مكسورةٌ، ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾[4]. وقد جاء حذفُها في ضرورة الشعر.** قال [من الوافر]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ مِن أمْرٍ تَبالا[5]

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول على الأمر وحرفِه، إلاَّ أنّه لا بدّ من ذكرِ طرفٍ من أحكامه حَسْبَما ذكره المصنّفُ.

اعلم أنّ هذه اللام من عوامل الأفعال، وعملُها فيها الجزمُ، فهي في ذلك كـ«إن» الشرطيّة و«لَم» الجازمةِ، وإنّما عملتْ فيها لاختصاصها بالأفعال كاختصاصهما. واختصّ عملُها بالجزم؛ لأنّها لمّا اختصّت بالأفعال، وعملت فيها، وجب أن تعمل عملاً هو خاصٌّ بالأفعال، وهو الجزمُ، كما فعلنا ذلك في حروف الجزم، نحوِ: «لَمْ»، و«لَمّا»، و«إنْ» في الجزاء وأخواتِها.

وهي مكسورة، وإنّما وجب لها الكسرُ من قبل أنّها حرفٌ جاء لمعنًى، وهو على حرف واحد كهمزة الاستفهام، وواو العطف، وفائه. وكان حقّه أن يكون مفتوحًا كما

---

(١) تقدم بالرقم ٦٨٥.
(٢) الرعد: ٣١.
(٣) هود: ٨٠.
(٤) البقرة: ١٨٦.
(٥) تقدم بالرقم ٩٧٦.

فُتحن، غيرَ أنّه لمّا كانت اللام هنا من عوامل الأفعال الجازمةِ، والجزمُ في الأفعال نظيرُ الجرّ في الأسماء، حُملت في الكسر على حروف الجرّ، نحو اللام والباء في قولك: «لِزيدٍ»، و«بِزيدٍ». وحكى الفرّاء أنّ بعض العرب يفتحها.

وقد تسكن هذه اللامُ تخفيفًا إذا تقدّمها واوُ العطف أو فاؤه، وذلك من قبل أنّ الواو والفاء لمّا كانا مفردين لا يمكن انفصالُهما ممّا بعدهما، ولا الوقوفُ عليهما، صارتا كبعض ما دخلتا عليه، فشُبّهت حينئذ اللامُ بالخاء في «فَخِذ» والباء في «كَبِدٍ»، فكما يُقال: «فَخْذٌ»، و«كَبْدٌ»، كذلك يقال: «وَلْيَقُمْ زيدٌ». قال الله تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾[1]. فأمّا قراءةُ الكسائيّ: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾[2] ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾[3]، فضعيفةٌ عند أصحابنا، لأنّ «ثُمَّ» حرفٌ على ثلاثة أحرف يمكن الوقوفُ عليه، فلو أسكنتَ ما بعده من اللام، لكنت إذا وقفتَ عليه تبتدىء بساكنٍ، وذلك لا يجوز.

واعلم أنّ هذه اللام لا يجوز حذفُها وبقاءُ عملها إلاّ في ضرورةِ شاعر. أنشد أبو زيد في نوادره [من الطويل]:

وتُمْسِي صَرِيعًا لا تَقُومُ لِحاجةٍ ولا تَسْمَعُ الداعي ويُسْمِعْكَ مَن دَعَا[4]

أراد: وَلْيسمعك، فحذف اللام، وعملُها باقٍ. وأنشد سيبويه [من الوافر]:

محمّد تفد نفسك... إلخ

أراد لِتَفْدِ، وإنّما لم يجز حذفُ هذه اللام في الكلام؛ لأنّها جازمةٌ، فهي في الأفعال نظيرةُ حروف الجرّ في عوامل الأسماء، فكما لا يسوغ حذفُ حرف الجرّ وإعمالُه في الأكثر، لم يجز ذلك في الأفعال؛ لأنّ عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء؛ لأنّ إعراب الأفعال إنّما كان بطريق الحمل على الأسماء، فهي في الإعراب أضعفُ منها. هذا قولُ أكثرِ النحويين، قال أبو العبّاس محمّد بن يزيد: ولا أراه على ما قالوا؛ لأنّ عوامل الأفعال لا تُضمَر، ولا سيّما الجازمةُ؛ لأنّها في الأفعال كالجارّ في الأسماء، وحروفُ الجرّ لا تضمر، فوجب أن يكون كذلك في الأفعال، فاعرفه.

فصل
[لام الابتداء]

قال صاحب الكتاب: **ولامُ الابتداء هي اللام المفتوحة في قولك: «لَزيدٌ منطلقٌ».**

(١) الحج: ٢٩.
(٢) الحج: ٢٩. وهذه القراءة لم أقع عليها في معجم القراءات القرآنية.
(٣) الحج: ١٥. وهذه القراءة لم أقع عليها في معجم القراءات القرآنية.
(٤) تقدم بالرقم ٩٩٥.

ولا تدخل إلاّ على الاسم والفعل المضارع، كقوله تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾(١)، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾(٢). وفائدتُها توكيدُ مضمون الجملة. ويجوز عندنا «إنّ زيدًا لَسَوْفَ يقوم»، ولا يُجيزه الكوفيون.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذه اللام أكثرُ اللامات تصرُّفًا، ومعناها التوكيد، وهو تحقيقُ معنى الجملة وإزالةُ الشّك. وهي مفتوحةٌ، وذلك مقتضى القياس فيها وفي كلّ ما جاء على حرفٍ يُبتدأ به، إذ الساكن لا يمكن الابتداءُ به، فوجب تحريكُه ضرورةَ جوازِ الابتداء به، وكانت الفتحة أخفَّ الحركات، وبها نصل إلى هذا الغرض، ولم يكن بنا حاجةٌ إلى تكلُّفِ ما هو أثقلُ منها.

وهي تدخل على الاسم والفعل المضارع، ولا تدخل على الماضي. فأمّا دخولها على الاسم، فإذا كان مبتدأً تدخل فيه لتأكيد مضمون الجملة، وذلك نحو قولك: «لَزيدٌ عاقلٌ»، و«لَمحمّد منطلقٌ»، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾(٣).

ولا تدخل هذه اللام في الخبر إلاّ أن تدخل «إنَّ» المثقَّلةُ، فتُلْزِم تأخيرَ اللام إلى الخبر، وذلك نحو قولك: «إنَّ زيدًا لَمنطلقٌ». وأصلُ هذا: لَإنَّ زيدًا منطلقٌ، فاجتمع حرفان بمعنى واحد، وهو التوكيد، فكُره اجتماعُهما، فأُخِّرت اللام إلى الخبر، فصار: «إنَّ زيدًا لَمنطلقٌ». وإذ وجب تأخيرُ اللام إلى الخبر، لزم أن تدخل على جميع ضروب الخبر. والخبرُ يكون مفردًا، فتقول في ذلك: «إنَّ زيدًا لمنطلقٌ»، ويكون جملةً من مبتدأ وخبر، فتقول حينئذ: «إنَّ زيدًا لأبوه قائمٌ».

فإن كان الخبر جملةً من فعل وفاعل، فلا يخلو ذلك الفعلُ من أن يكون مضارعًا، أو ماضيًا. فإن كان مضارعًا، دخلت اللامُ عليه لمضارعته الاسمَ، فتقول: «إنَّ زيدًا لَيَضْرِبُ»، كما تقول: «لَضارِبٌ». فإن كان ماضيًا، لم تدخل اللام عليه؛ لأنّه لا مضارعة بينه وبين الاسم، فلا تقول: «إنّ زيدًا لَضَرَبَ»، ولا «إنّ بكرًا لَقَعَدَ».

وإن كان الخبر ظرفًا، دخلت عليه اللامُ أيضًا، نحوَ قولك: «إنّ زيدًا لَفي الدار»، ويُقدَّر تعلُّقُ الظرف بـ«مُسْتَقِرٌّ» لا بـ«اسْتَقَرَّ»، كما قُدّر إذا وقع صلةً للّذِي بـ«اسْتَقَرَّ» لا بـ«مستقرّ»، وقد تقدّم الكلام على ذلك مستقصًى في موضعه.

فإن قيل: فلِمَ زعمتم أنّ حكم اللام أن تكون متقدّمة على «إنَّ»، وهلّا كان الأمر بالعكس؛ لأنهما جميعًا للتأكيد؟ قيل: إنّما قلنا ذلك لأمرَيْن:

أحدهما: أنّ العرب قد نطقتْ بهذا نطقًا، وذلك مع إبدال الهمزة هاءً في قولك:

---

(١) الحشر: ١٣.

(٢) النحل: ١٢٤. (٣) البقرة: ٢٢١.

«لَهِنَّكَ قائمٌ»، والمراد: لإنَّكَ قائمٌ، لكنّهم لمّا أبدلوا من الهمزة هاءً؛ زال لفظُ «إنّ»، وصارت كأنّها حرفٌ آخرُ، فجاز الجمعُ بينهما. قال الشاعر [من الطويل]:

ألا يا سَنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمى   لَهِنَّكَ من بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ[1]

والأمر الثاني: أنّ «إنَّ» عاملةٌ، واللام غيرُ عاملة، فلا يجوز أن تكون مرتبةُ اللام بعدها؛ لأنّ «إنَّ» لا تلي الحروفَ لا سيّما إن كان ذلك الحرف ممّا يختصّ الاسمَ من العوامل، ويصرفه إلى الابتداء.

فإن قيل: إذا كان الغرض من تأخير اللام الفصلَ بينها وبين «إنَّ»، وأن لا يجتمعا، فهلّا أُخّرت، «إنَّ» إلى الخبر، وأُقّرت اللام أوّلاً؟ فالجواب أنّه لمّا وجب تأخير أحدهما للفصل بينهما، كان تأخير اللام أولى؛ لأنّ «إنَّ» عاملةٌ في الاسم، فلا تدخل إلاّ عليه. فلو أُخّرت إلى الخبر، والخبرُ يكون اسمًا وفعلاً وجملةً، فكان يؤدّي إلى إبطال عملها؛ لأنّ العامل ينبغي أن يكون له اختصاصٌ بالمعمول، وليس كذلك اللامُ؛ لأنّها غيرُ عاملة، فيجوز دخولُها على الاسم والفعل والجملة، فتقول «إنّ زيدًا لَقائمٌ»، و«إنّ زيدًا لَيقوم». قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[2].

واعلم أنّ أصحابنا قد اختلفوا في هذه اللام إذا دخلت على الفعل المضارع في خبرِ «إنّ»، فذهب قومٌ إلى أنّها تقصر الفعل على الحال بعد أن كان مبهمًا، واستدلّ على ذلك بقول سيبويه[3]: حتى كأنّك قلت: «لَحاكِمٌ فيها»، يريد من المعنى. وأنت إذا قلت: «إنّ زيدًا لَحاكمٌ» فهو للحال. وذهب آخرون إلى أنّها لا تقصره على أحد الزمانَيْن، بل هو مبهمٌ فيهما على ما كان. واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[4]. فلو كانت اللام تقصره للحال، كان مُحالاً، وهو الاختيار عندنا. فعلى هذا يجوز أن تقول: «إنَّ زيدًا لَسَوْفَ يقوم». وعلى القول الأوّل ـ وهو رأيُ الكوفيين ـ لا يجوز ذلك، كما لا يجوز أن تقول: «إنّ زيدًا لسوف يقوم الآنَ»؛ لأنّ اللام تدلّ على الحال كما يدلّ عليه «الآنَ».

فصل
[اللام الفارقة]

قال صاحب الكتاب: **والّلام الفارقة في نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[5]، وقولهِ: ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَـٰفِلِينَ﴾[6]، وهي لازمةٌ لخبرِ «إنّ» إذا خُفِّفتْ.**

* * *

(١) تقدم بالرقم ١١٠٦.
(٢) النحل: ١٢٤.
(٣) الكتاب ١/ ١٥.
(٤) النحل: ١٢٤.
(٥) الطارق: ٤.
(٦) الأنعام: ١٥٦.

قال الشارح: النحويون يسمّون هذه اللام الفارقةَ ولامَ الفصل، وذلك أنّها تفصل بين المخفّفة من الثقيلة، وبين النافية. وقد اختلفوا في هذه اللام، فذهب قومٌ إلى أنها اللام التي تدخل في خبرِ «إنَّ» المشدّدة للتأكيد، إلاَّ أنّها إذا كانت مشدّدة، فأنت في إدخالها وتَرْكها مخيَّرٌ. تقول في ذلك: «إنّ زيدًا قائمٌ»، فإن شئت: «إنّ زيدًا لَقائمٌ». فإن خفّفتَ «إنَّ»، لزمت اللامُ، وذلك قولك: «إنْ زيدٌ لَقائمٌ». ألزموها اللامَ إيذانًا منها بأنّها المشدّدة التي من شأنها أن تدخل معها اللامُ، وليست النافيةَ التي بمعنى «ما». قال الله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾[٢]، فـ«إن» ههنا المخفّفةُ من الثقيلة، واسمُها مضمرٌ بمعنى الشأن والحديث، ودخلت اللامُ لِما ذكرناه من التأكيد، ولزمتْ للفرق بينهما وبين النافية التي في قوله تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾[٣]. والمراد: ما الكافرون إلاّ في غرور، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾[٤].

وذهب قومٌ آخرون إلى أنّ هذه اللام ليست التي تدخل «إنّ» المشدّدة التي هي للابتداء؛ لأنّ تلك كان حكمُها أن تدخل على اسم «إنَّ»، فأُخّرت إلى الخبر لئلّا يجتمع تأكيدان. وساغ ذلك من حيث كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، أو ما هو واقعٌ موقعه.

وهذه اللامُ لا تدخل إلاّ على المبتدأ وعلى خبرِ «إنَّ» إذ كان إيّاه في المعنى أو متعلّقًا به، ولا تدخل من الفعل إلاّ على ما كان مضارعًا واقعًا في خبر «إنّ»، وكان فعلاً للحال. وإذ لم تدخل إلاّ على ما ذكرناه، لم يجز أن تكون اللامُ التي تصحب «إن» الخفيفةَ إيّاها، إذ لا يجوز دخولُ لام الابتداء على الفعل الماضي. وقد وقع بعد «إنْ» هذه الفعلُ الماضي، نحوَ: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾[٥]، ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[٦]. وأيضًا فإنَّ لام الابتداء تُعلّق العاملَ عن عمله، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها، نحوَ قولك: «اعلمُ لَزيدٌ منطلقٌ»، وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[٧]، وقد تجاوزت الأفعالُ إلى ما بعد هذه اللام، فعملتْ فيها، نحوَ: ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾[٨]، ونحو قوله [من الكامل]:

هَبِلَتْكَ أُمُّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عليك عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ[٩]

فلمّا عمل الفعل فيما بعد هذه اللام، عُلم من ذلك أنّها ليست التي تدخل على

---

(١) الطارق: ٤.
(٢) الأنعام: ١٥٦.
(٣) الملك: ٢٠.
(٤) الأحقاف: ٢٦.
(٥) الفرقان: ٤٢.
(٦) الأعراف: ١٠٢.
(٧) المنافقون: ١.
(٨) الأنعام: ١٥٦.
(٩) تقدم بالرقم ١١١٢.

الفعل في خبرِ «إنّ» المشدّدة، وليست هي أيضًا التي تدخل على الفعل المستقبل، والماضي للقسم، نحوَ: «لَيفعلنَّ»، و«لَفَعَلَ». ولو كانت تلك، لزم الفعلَ الذي تدخل عليه إذا كان مضارعًا إحدى النونَيْن. فلمّا لم تلزم، عُلم أنّها ليست إيّاها. قال الله تعالى: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾(١)، ﴿وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾(٢)، فلم تلزم النونُ.

فصل

[لام الجرّ]

قال صاحب الكتاب: ولامُ الجرّ في قولك: «المالُ لِزيدٍ»، و«جئتُك لِتُكْرِمَني»؛ لأنّ الفعل المنصوب بإضمارِ «أنْ» في تأويل المصدر المجرور، والتقديرُ: لإكرامك.

* * *

(١) الفرقان: ٤٢.

(٢) الصافات: ١٦٧.

ومن أصناف الحرف

تاءُ التأنيث الساكنةُ

فصل

قال صاحب الكتاب: **وهي التاءُ في «ضَرَبَتْ». ودخولُها للإيذان من أوّل الأمر بأنّ الفاعل مؤنّثٌ، وحقُّها السكون، ولتحرُّكها في «رَمَتَا» لم تُرَدَّ الألف الساقطة؛ لكونها عارضةً إلاّ في لغة رديئة يقول أهلُها: «رَماتا».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذه التاء تلحق لفظَ الفعل الماضي، نحوَ قولك: «قامتْ هندٌ»، و«قعدتْ جُمْلُ». وهي تُخالِف تاءَ التأنيث من جهتَيْن: من جهة المعنى ومن جهة اللفظ. فأمّا المعنى، فإنّ تاء التأنيث اللاحقة للأسماء إنّما تدخل لتأنيث الاسم الداخلة عليه، نحوَ قولك: «قائمةٌ»، و«قاعدةٌ»، و«امرأةٌ». واللاحقةُ الأفعالَ إنّما تدخل لتأنيث الفاعل إيذانًا منهم بأنّه مؤنّثٌ، فيُعلَم ذلك من أمره قبل الوصول إليه وذِكْرِه.

والذي يدلّ على أنّ المقصود بالتأنيث إنّما هو الفاعل لا الفعل أنّ الفعل لا يصحّ فيه معنى التأنيث، وذلك من قبل أنه دالّ على الجنس، والجنسُ مذكّرٌ لشِياعه وعمومِه. والشيءُ كلّما شاع وعمّ فالتذكيرُ أوْلى به من التأنيث، ألا ترى أنّ شَيْئًا مذكّرةٌ، وهو أعمُّ الأشياء وأشيعُها، ولذلك قال سيبويه: لو سمّيتَ امرأةً بـ«نِعْمَ» و«بِئْسَ» لم تصرفهما؛ لأنّ الأفعال كلّها مذكّرٌ لا يصحّ تأنيثُها. وأيضًا فلو كان المراد تأنيث الفعل دون فاعله؛ لجاز «قامتْ زيدٌ»، كما تقول: «قام زيدٌ ثمّتَ عمرٌو»، و«رُبَّتَ رجلٍ لقيتُ». فلمّا لم يجز ذلك، صحّ أنّ التاء في «قامتْ هندٌ» لتأنيث الفاعل الذي يصحّ تأنيثُه، لا لتأنيث الفعل الذي لا يصحّ تأنيثُه.

أمّا اللفظ، فإنّ تاء التأنيث اللاحقة للأسماء تكون متحرّكة في الوصل، نحوَ قولك: «هذه امرأةٌ قائمةٌ يا فَتى»، و«رأيت امرأةً قائمةً يا فتى»، و«مررت بامرأةٍ قائمةٍ يا فتى»، والتاء التي تلحق الأفعالَ لا تكون إلاّ ساكنةً وَصْلاً ووَقْفًا. وذلك قولك «قامتْ هندٌ»، و«هندٌ قامتْ». فإن لَقِيَها ساكنٌ بعدها، حُرّكت بالكسر لالتقاء الساكنين، نحوَ قولك:

«رمتِ المرأةُ». ولا يُرَدّ الساكن المحذوف، إذ الحركةُ غيرُ لازمة إذ كانت لالتقاء الساكنين، ولذلك تقول: «المرأتان رَمَتا»، فلا تردّ الساكنَ وإن انفتحت التاءُ؛ لأنّها حركةٌ عارضةٌ إذ ليس بلازمٍ أن يُسْنَد الفعل إلى اثنين. فأصلُ التاء السكونُ، وإنّما حُرّكت بسبب ألف التثنية. وقد قالَ بعضهم: «رَمَاتا»، فردّ الألفَ الساقطةَ لتحرُّك التاء، وأجرى الحركة العارضة مُجْرَى اللازمة من نحو: «قُولا»، و«بِيعا» و«خافا». وذلك قليل رديء من قبيل الضرورة. ومنه قول الشاعر [من المتقارب]:

١١٩٥ـ لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتا كَما أَكَبَّ على ساعِدَيْهِ النَّمِرْ

في أحد الوجهَيْن، وذلك أنّ بعضهم يقول: أراد «خَظَاتانِ»، فحذف النون للضرورة، وهو رأيُ الفرّاء. وبعضهم يقول: أراد: «خَظَتا»، من قولهم: «خَظا اللحمُ»، أي: اكتنز، وكثُر. والأصلُ في «خظتْ»: «خظاتْ»، وإنّما حُذفت الألف لالتقاء الساكنين: سكونَها وسكونَ التاء بعدها. فلمّا تحرّكت للَحاق ألف الضمير بعدها، أعادوا الألف الساقطة ضرورةً على ما ذكرناه، أو على تلك اللغة. ومثلُه قول الآخر [من الرجز]:

مَهْلاً فِداءٍ لكَ يا فَضالَهْ أَجِرَّهُ الرُّمْحَ ولا تُهالَهْ[1]

١١٩٥ ـ **التخريج**: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص١٦٤؛ والأشباه والنظائر ٥/٤٦؛ وأنباه الرواة ١/١٨٠؛ والحيوان ١/٢٧٣؛ وخزانة الأدب ٧/٥٠٠، ٥٧٣، ٥٧٦، ٩/١٧٦، ١٧٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٤٨٤؛ وشرح اختيارات المفضل ٢/٩٢٣؛ وشرح شواهد الشافية ص١٥٦؛ ولسان العرب ١٣/٣٩٨ (متن)، ١٤/٢٣٣ (خظا)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٣٤٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٣٠؛ ولسان العرب ١٣/٢١٨ (سكن)، ١٥/٤٢٩ (الألف)؛ والمقرب ٢/١٨٧، ١٩٣؛ والممتع في التصريف ٢/٥٢٦.

اللغة: المتنتان: جانبا الظهر حول العمود الفقري. فرس خظاة: مكتنزة. أكبّ: جلس مهتمًّا.

المعنى: يصف فرسًا بأنها سمينة، مكتنزة الظهر، كأن نمرًا جلس متحفّزًا فوق ظهرها.

الإعراب: «لها»: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ (متنتان). «متنتان»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، وخبره محذوف بتقدير: «متنتان موجودتان». «خظاتا»: صفة «متنتان» مرفوع بالألف، وحذفت النون تخفيفًا، «كما»: الكاف: حرف جرّ وتشبيه، «ما»: مصدرية، والمصدر المؤول من «ما» والفعل «أكب» مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلّقان بصفة ثانية لـ«متنتان». «أكب»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «على ساعديه»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أكب»، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «النمر»: فاعل «أكب» مرفوع بالضمّة، وسكّن لضرورة القافية.

وجملة «لها متنتان...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أكبّ»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «خظاتا» حيث اعتبر «خظاتا» فعلا لحقته ألف الاثنين، وتاء التأنيث، وأبقى على لام الفعل التي هي ألف هنا، عندما حرّك تاء التأنيث وهو للضرورة كما قال، فالأصل «خظتا».

(١) تقدم بالرقم ٥٩٧.

أراد: تُهَلْ مِن «هَالَهُ الشيءُ يَهُولُه»، إذا أفْزَعَه. والأصلُ: تُهالْ: فلمّا سكنت اللامُ للنَّهْي، حُذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثمّ دخلت هاءُ الوقف ساكنةً، فحُرّكت اللام لالتقاء الساكنين، كما حرّكوها في قولهم: لم أُبَلِهْ. وكان القياس أن يُقال: تُهَلَهْ، فلا يُرَدّ المحذوف، إذ الحركةُ عارضةٌ لالتقاء الساكنين، إلاَّ أنّهم أجروها مجرى اللازمة، فأعادوا المحذوف. ويؤيّد هذا القولَ قولُهم: «لَحْمَرُ» في «الأحْمَر»، و«لَبْيَضُ» في «الأبْيَض»، و﴿عَادًا لُّولَى﴾[1] في «الأُولى». وذلك أنّهم اعتدّوا بحركة الهمزة المحذوفة لمّا ألقوها على لام المعرفة، فأجروا ما ليس بلازم مجرى اللازم، فاعرفه.

---

(١) النجم: ٥٠. وهذه قراءة نافع وأبي عمرو وابن محيصن وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٨/ ١٦٩؛ وتفسير الطبري ٢٧/ ٤٦؛ وتفسير القرطبي ١٧/ ١٢٠؛ والكشاف ٤/ ٣٤؛ والنشر في القراءات العشر ١/ ٤١٠ ـ ٤١١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٧/ ٢٢ ـ ٢٣.

ومن أصناف الحرف

التنوين

فصل
[أَضْرُبُه]

قال صاحب الكتاب: وهو على خمسة أضرب: الدال على المكانة[1] في نحوِ: «زيدٍ»، و«رجلٍ»، والفاصلُ بين المعرفة والنكرة في نحوِ: «صَهٍ»، و«مَهٍ»، و«إيهٍ»، والعِوَضُ من المضاف إليه في «إذٍ»، و«حِينَئِذٍ»[2]، و«مررتُ بكلٍّ قائمًا»، و[من الخفيف]:

١١٩٦ ـ [طَلَبُوا صلحنا] ولاتَ أوانٍ　　[فَأَجَبْنا أنْ ليس حينَ بقاءِ]

---

(١) أي: على تمكّن الاسم في الاسميّة، وهو التنوين الداخل على الاسم المنصرف.

(٢) تقول: «زرتُك وكنتَ حينئذٍ خارج البيت»، يعني: وكنتَ حين إذ زرتك خارج البيت، فالتنوين في «إذ» عوض عن جملة «زرتك».

١١٩٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص٣٠؛ وتخليص الشواهد ص٢٩٥؛ وتذكرة النحاة ص٧٣٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٨٣، ١٨٥، ١٩٠؛ والدرر ٢/ ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ص٦٤٠، ٩٦٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٥٦؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٢٤٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٦٩، ٦/ ٥٣٩، ٥٤٥؛ والخصائص ٢/ ٣٧٠؛ ورصف المباني ص١٦٩، ٢٦٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٥٠٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٠ (أون)، ١٥/ ٤٦٦ (لا)، ١٥/ ٤٦٨ (لات)؛ ومغني اللبيب ص٢٥٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٦.

اللغة: لات أوان: ليس زمانًا.

المعنى: لقد طلبوا مصالحتنا ولكن الزمان ليس زمان صلح، فأجبناهم لا يكون الصلح وقت النزاع على الاستمرار والبقاء.

الإعراب: «طلبوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «صلحنا»: مفعول به منصوب بالفتحة، و«نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «ولات»: الواو: حالية، «لات»: حرف جرّ (على مذهب الكوفيين). «أوانٍ»: اسم مجرور بالكسرة. «فأجبنا»: الفاء: عاطفة، «أجبنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «أن»: حرف تفسير. «ليس»: فعل ماض ناقص (من أخوات كان). «حين»: خبرها منصوب بالفتحة واسمها محذوف والتقدير: ليس الحينُ حينَ. «بقاء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. =

والنائبُ مَنابَ حرف الإطلاق في إنشادِ بني تميم في نحو قول جَرِيرٍ [من الوافر]:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتابَنْ وقُولِي إن أَصَبْتُ لَقَدْ أصابَنْ(١)

والتنوين الغالي في نحو قول رُؤْبَةَ [من الرجز]:

وقاتِمِ الأعْمَاقِ خاوِي المُخْتَرَقِنْ(٢)

ولا يَلْحَق إلاّ القافيةَ المقيّدةَ(٣).

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ التنوين في الحقيقة نونٌ تلحق آخِرَ الاسم المتمكّن، وغيرُه من وجوه التنوين فمبنيّةٌ، يُقال: «نوّنتُ الكلمةَ تَنْوِينًا» إذا ألحقتَها هذه النوَن. فالتنوينُ مصدرٌ غلب حتى صار اسمًا لهذه النون. وفرقوا بهذا الاسم بين هذه النون والنون الأصليّة، نحوِ: «قُطْنٍ» و«رسن» والملحقةِ الجاريةِ مجرى الأصليّة، نحو «رَعْشَنٍ»، و«فِرْسِنٍ». وذلك أنّ التنوين ليس مُثْبَتًا في الكلمة، إنّما هو تابعٌ للحركات التابعة بعد تمام الجزء جِيءَ به لمعنًى، وليس كالنون الأصليّة التي من نفس الكلمة أو المُلْحَقةِ الجاريةِ مجرى الأصل، ولذلك من إرادة الفرق لم يثبت لها صورةٌ في الخطّ. وهو على خمسة أضرب:

أحدها: أن يأتي للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وهو الدالّ على المكانة، أي: أنّه باقٍ على مكانه من الاسميّة لم يخرج إلى شَبَه الحرف، فيكونَ مبنيًّا، نحوَ: «الَّذِي» و«الَّتِي»، ولا إلى شبه الفعل، فيمتنعَ من الصرف، نحوَ: «أَحْمَدَ»، و«إبْراهِيمَ». وذلك نحوَ تنوين «رَجُلٍ»، و«فَرَسٍ»، و«زيدٍ»، و«عمرٍو»، و«أحمدٍ»، و«إبراهيمٍ»، إذا أردت بهما النكرة. فإذا قلت: «لقيتُ أحمدًا»، فقد أعلمتَه أنّك مررت بواحد ممّن اسمُه «أحمدُ»، وإذا قلت: «أحمدَ» بغير تنوين، فأنت تُعْلمه أنك مررت بالرجل الذي اسمه أحمد، وبينك وبينه عهدٌ فيه وتواضعٌ، والتنوينُ هو الدالّ على ذلك.

والثاني: أن يكون دالاً على النكرة، ولا يكون في معرفة ألبتّة، ولا يكون إلاّ تابعًا لحركات البناء دون حركات الإعراب، وذلك نحو: «صَهٍ»، و«مَهٍ»، و«إيهٍ». فإذا قلت:

= جملة «طلبوا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فأجبنا»: معطوفة على جملة «طلبوا» لا محلّ لها. وجملة «لات أوان»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «ولات أوانٍ»، حيث جاء التنوين في «أوان» عوضًا من المضاف إليه.

(١) تقدم بالرقم ٣٦.

(٢) تقدم بالرقم ٣٤٢.

(٣) أي: الساكنة الرويّ.

«صَهٍ» منوّنًا، فكأنّك قلت: «سُكوتًا». وإذا قلت: «صهِ» بغير تنوين، فكأنّك قلت: «السُّكوتَ». وإذا قلت: «مَهٍ» بالتنوين، فمعناه «كَفًّا». وإذا قلت: «مَهِ»، فكأنّك قلت: «الكَفَّ». وكذلك إذا قلت: «إيهٍ»، معناه استزادةً. وإذا قلت: «إيهِ»، فكأنّك قلت: «الاستزادةَ». فالتنوينُ عَلَمُ التنكير وتركُه علمُ التعريف. قال ذو الرُّمّة [من الطويل]:

وَقَـفْـنَـا وقُـلْـنـا إيـهِ عـن أُمِّ سـالِـمٍ وما بالُ تَكليمِ الدِيارِ البَلاقِعِ[1]

فكأنّه قال: «الاستزادةَ». وقد أنكر هذا البيتَ الأصمعيّ، وقال: العربُ لا تقول إلاّ: «إيهٍ» بالتنوين. والصوابُ ما قاله الشاعر من أنّ المراد من «إيهِ» بغير تنوين المعرفةُ. وإذا أراد النكرةَ، نوّن على ما قدّمنا. وخَفِيَ على الأصمعيّ هذا المعنى للُطْفه. ونظائرُ ذلك كثيرةٌ من نحو: «سِيبَوَيْهِ»، و«سيبويهٍ»، و«عَمْرَوَيْهِ»، و«عمرويهٍ». قال الشاعر [من الرجز]:

١١٩٧ـ يَـا عَـمْـرَوَيْـهِ انْـطَـلَـقَ الـرِّفـاقُ وأنْـتَ لا تَـبْـكِـي ولا تَـشْـتَـاقُ

إذا نكّرتَ نوّنتَ، وإذا أردت المعرفة لم تُنوِّنْ، فاعرفه.

الثالث: تنوين العِوَض، وذلك نحوُ: «إذٍ»، و«يومئذٍ»، و«ساعتَئِذٍ». وسُمّي هذا الضرب من التنوين تنوينَ عوض؛ لأنّه عوضٌ من جملةٍ كان الظرف الذي هو «إذْ» مضافاً إليها[2]؛ لأنّه قد تقدّم إنّ «إذ» تضاف إلى الجملة، فلمّا حُذفت تلك الجملة للعلم بموضعها، عُوّض منها التنوين اختصارًا، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا وَقَالَ ٱلْإِنسَـٰنُ مَا لَهَا يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[3]. والأصلُ: يومَئِذْ تُزلزل الأرض زلزالها، وتُخْرِج الأرض أثقالها، ويقول الإنسان: ما لها. فحُذفت هذه الجُمَل الثلاث، وناب منابَها التنوين، فاجتمع ساكنان، وهما الذال والتنوين، فكُسرت الذال لالتقاء الساكنين.

---

(١) تقدم بالرقم ٥٢١.

١١٩٧ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في اللمع في العربية ص٢٤١.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«عمرويه»**: منادى مفرد علم مبني على الكسر لفظًا، وعلى الضم محلاً، محله النصب. **«انطلق»**: فعل ماض. **«الرفاق»**: فاعل. **«وأنت»**: الواو: حاليّة، **«أنت»**: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. **«لا»**: نافية. **«تبكي»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر تقديره: أنت. **«ولا»**: الواو: حرف عطف، **«لا»**: زائدة لتوكيد النفي. **«تشتاق»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنت.

وجملة «يا عمرويه»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «انطلق الرفاقُ»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنت لا تبكي»: حاليّة محلّها النصب. وجملة «لا تبكي»: في محلّ رفع خبر «أنت»، وعطف عليها جملة «لا تشتاق».

الشاهد فيه: بناء «عمرويه» على الكسر دون تنوين؛ لأنه اسم دال على معرفة محددة، ومثله بـ«ويه».

(٢) في الطبعتين: «كان الظرف مضافًا إليها الذي هو «إذْ».

(٣) الزلزلة: ١ ـ ٤.

وليست هذه الكسرةُ في الذال بكسرةِ إعراب، وإن كانت «إذٍ» في موضع جرّ بإضافةِ ما قبلها إليها، وإنّما الكسرةُ فيها لالتقاء الساكنين كما كُسرت الهاء في «صَهٍ»، و«مَهٍ» لسكونها وسكونِ التنوين بعدها، وإن اختلف معنى التنوين فيهما، فكان في «إذٍ» عوضًا، وفي «صَهٍ» عَلَمًا للتنكير. والذي يدلّ أنّ الكسرة في ذال «إذٍ» من قولك: «يومئذٍ»، و«حينئذٍ» كسرةُ بناء لا كسرةُ إعراب قولُ الشاعر [من الوافر]:

نَهَيْتُكَ عن طِلابِك أُمَّ عَمْرٍو بعافِيَةٍ وأنْتَ إذٍ صَحِيحُ[1]

ألا ترى أنّ «إذٍ» في هذا البيت ليس قبلها شيءٌ يُضاف إليها، فيُتوهَمَ أنّه مخفوضٌ به؟

فأمّا قولهم: «مررتُ بكلٍّ قائمًا» فقد تقدّم الكلام عليه، وعلى الخلاف فيه، وذلك أنّ منهم مَن جعله تنوينَ عوض كالذي في «يومئذٍ» ونظائره؛ لأنّ حقّ هذا الاسم أن يُضاف إلى ما بعده، فلمّا قُطع عن الإضافة لدلالةِ كلام قبله عليه، عُوّض التنوين. ومنهم مَن جعله تنوينَ تمكين؛ لأنّ الإضافة كانت مانعة من التنوين، فلمّا قُطع عن الإضافة إليه، دخله التنوينُ، لأنّه اسمٌ معربٌ حقّه أن تدخله حركاتُ الإعراب والتنوينُ. وهذا الوجهُ عندي الوجهُ من قبل أنّ هذا العوض إنّما جاء فيما كان مبنيًّا ممّا حقُّه أن يُضاف إلى الجمل، وأمّا المعرب الذي يُضاف إلى مفرد، فلا. وأمّا [من الخفيف]:

لات أوانٍ. . . إلخ

فمن قول الشاعر [من الخفيف]:

طَلَبُوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ فأجَبْنا أنْ لاتَ حِينَ بَقاءِ[2]

فإنّ أبا العبّاس المبرّد ذهب إلى أنّ كسرة «أوان» ليست إعرابًا، ولا عَلَمًا للجرّ، والتنوين الذي بعده ليس الذي يتبع حركاتِ الإعراب، وإنّما تقديرُه عنده أنّ «أوانٍ» بمنزلةِ «إذٍ» في أنّ حقّه أن يكون مضافًا إلى الجملة، نحوَ قولك: «جئتُك أوانَ قام زيدٌ، وأوانَ الحَجّاجُ أميرٌ»، فلمّا حذف المضاف إليه من «أوان»، عوّض من المضاف إليه تنوينًا، والنونُ كانت ساكنة كسكون الذال في «إذٍ» فلمّا لقيها التنوينُ ساكنًا، كُسرت لالتقاء الساكنين كما، كُسرت ذالُ «إذ» عند دخول التنوين عليها. وهو قول ضعيف؛ لأنّ «أوانًا» من أسماء الزمان تُضاف تارةً إلى الجملة، وتارةً إلى المفرد. قال الشاعر [من الرجز]:

١١٩٨ـ هذا أوانُ الشَّدِّ فاشْتَدِّي زِيَمْ

---

(١) تقدم بالرقم ٤٠١. (٢) تقدم منذ قليل.

١١٩٨ ـ **التخريج**: الرجز لرشيد بن رميض في الأغاني ١٥/ ١٩٩؛ ولسان العرب ٣/ ٢٣٤ (شدد)؛ وللأغلب العجليّ في الحماسة الشّجريّة ١/ ١٤٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٨٣٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٧٩، ٢٨٠ (زيم).

فأضافه إلى المفرد، وقال [من الرجز]:

١١٩٩ــ هــــــذا أوانُ الــــــــغَـــــــرْ

وذلك كثيرٌ. والذي حمله على هذا القول أنّه رآه مخفوضًا، وليس قبله ما يوجب خفضَه، فتَخيّله لذلك. والذي عليه الجماعةُ أنّه مخفوضٌ، والكسرةُ فيه إعرابٌ، والتنوين تنوينُ تمكين، والخافضُ «لات». وهي لغةٌ قليلةٌ لقومٍ من العرب يخفضون بها. وقد قرأ عيسى بن عمر[1]: ﴿ولات حينِ مناصٍ﴾[2] بجرِّ «حينِ» على ما ذكرنا، فاعرفه.

الرابع: من ضروب التنوين تنوين الترنّم. وهذا التنوين يُستعمل في الشعر والقوافي للتطريب، مُعاقِبًا بما فيه من الغُنّة لحروف المدّ واللين. وقد كانوا يستلذّون الغنّةَ في كلامهم، وقد قال بعضهم: إنّما قيل للمُطْرِب: «مُغَنٍّ»؛ لأنّه يُغنِّن صوتَه، وأصلُه مُغَنِّنٌ، فأُبدِل من النونِ الآخيرة ياءً، كما قالوا: «تَقَضَّى البازي»، والمراد: تَقَضَّضَ. وقالوا: «قَصَّيْتُ أظْفَارِي»، والمعنى: قَصَّصْتُ.

وهو على ضربين: أحدهما أن يلحق متممًا للبناء مُكمِّلاً للوزن. والآخر أن يلحق زيادةً بعد استيفاء البيت جميعَ أجزائه نَيِّفًا عن آخِره بمنزلة الخَزْم[3] في أوّله، فالأوّلُ

= **اللغة**: الغارة الزيم: الغارة الشديدة المنتشرة.
المعنى: إنه الزمان المناسب للبطش والقسوة، فلتنتشري أيتها الغارة ولتشتدي، فأنا جاهز.
الإعراب: «**هذا**»: اسم إشارة مبني في محلّ رفع مبتدأ. «**أوان**»: خبر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**الشد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**فاشتدي**»: الفاء: استئنافية. «**اشتدي**»: فعل أمر مبني على حذف النون لأنّ مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**زيم**»: منادى مبني على الضمّ في محلّ نصب على النداء، وسكّن لضرورة القافية.
وجملة «هذا أوان الشدّ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فاشتدي»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وكذلك جملة النداء المقدّرة.
الشاهد فيه قوله: «هذا أوانُ الشدّ» حيث جاء بكلمة «أوان» معربة مرفوعة، مضافة إلى الاسم المفرد.

١١٩٩ ــ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.
اللغة: الغرّ: حدّ السيف، والشقّ في الأرض. أي: إنه وقت الخطر.
الإعراب: «**هذا**»: اسم إشارة مبني في محلّ رفع مبتدأ. «**أوان**»: خبر مرفوع بالضمّة، وهومضاف. «**الغر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
وجملة «هذا أوان الغر»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: «هذا أوان الغر» حيث جاء بـ«أوان» معربة مرفوعة، مضافة إلى الاسم المفرد.

(١) في الطبعتين: «عمرو» بالواو، وقد صحّحتها طبعة ليبزغ في ذيل التصحيحات. ص١٤٩٨.
(٢) ص: ٣. وانظر: البحر المحيط ٧/ ٣٨٣؛ وتفسير القرطبي ١٥/ ١٤٨؛ والكشاف ٣/ ٣٥٩.
(٣) هو علة تتمثّل في إسقاط الحرف الأول من الوتد المجموع في أوّل الجزء من أول البيت، وبه تصبح «فَعولُنْ»: «عُولُنْ» و«مفاعَلَتُنْ»: «فاعَلَتُنْ»، و«مفاعيلُنْ»: «فاعيلُنْ».

منهما نحوُ قول امرىء القيس في إنشاد كثير من بني تميم [من الطويل]:

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِنْ [بِسقْطِ اللِّوَى بينَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِنْ][1]

وقول جرير [من الوافر]:

أقلِّي اللوم عاذل والعتابنْ[2]

فالنون هنا معاقبةٌ للياء والألف في «منزلي» و«العتابا». ونحو قوله [من الوافر]:

سُقِيتِ الغَيْثَ أيَّتُها الخِيامُنْ[3]

وقالوا [من الرجز]:

دَايَنْتُ أرْوَى والدُّيونُ تُقْضَنْ[4]

فجاؤوا بها مع الفعل كما تجيء حروفُ اللين إطلاقًا. وقد جاؤوا بها مع المضمر. قالوا [من الرجز]:

يا أبَتا عَلَّكَ أو عَساكَنْ[5]

فهذه النون ليست زائدة على بناء البيت، بل هي من تمامه. وأما الثاني، فهو إلحاقها نَيِّفًا عن آخر البيت بمنزلة الخرم في أوّله، نحوُ قول رُؤْبة [من الرجز]:

وقاتِمِ الأعماقِ خاوِي المُخْتَرَقِنْ مُشْتَبِهِ الأعلامِ لَمّاعِ الخَفَقِنْ[6]

النون في «المخترقن» زيادةٌ؛ لأنّ القاف قد كمّلتْ وزنَ البيت؛ لأنه من الرجز، فالقافُ بمنزلة النون في «مُسْتَفْعِلُنْ». ويسمّي أبو الحسن هذه النون الغالي. وسمّوا الحركةَ التي قبلها الغُلُوّ؛ لأنّه دخل دخولاً جاوَزَ الحدَّ؛ لأنّه مُنع من الوزن. والغُلُوُّ: تَجاوُزُ الحدّ. ومثله [من الرجز]:

١٢٠٠ــ ومَنْهَلٍ وردتُه طامٍ خالْ

---

(١) تقدم بالرقم ٣٥٣.
(٢) تقدم بالرقم ٣٦.
(٣) تقدم بالرقم ٥٠٨.
(٤) تقدم بالرقم ٣٧.
(٥) تقدم بالرقم ٢١٣.
(٦) تقدم بالرقم ٣٤٢.

١٢٠٠ ــ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٧/ ٣١ (خوص)؛ وتهذيب اللغة ٧/ ٤٧٧.

اللغة والمعنى: المنهل: مكان الشرب. الطامي: المرتفع حتى الامتلاء.

ربما وردت نبعًا كان غزيرًا ممتلئًا فجف وخلا من مائه.

الإعراب: **«ومنهل»**: الواو: واو ربّ. «منهل»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. **«وردته»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«طام»**: نعت «منهل» مجرور على اللفظ أو مرفوع على المحل بحركة مقدّرة على الياء المحذوفة للتنوين. **«خال»**: نعت ثان مثل سابقه، وسكّن للضرورة.

=

وصاحب الكتاب جعل هذا الغالي قسمًا غيرَ الأوّل. والصواب أنه ضربٌ منه، ويجمعهما الترنّمُ، إذ الأوّل إنّما يلحق القوافي المطلقةَ مُعاقِبًا لحروف الإطلاق. والثاني ـ وهو الغالي ـ إنّما يلحق القوافي المقيّدةَ.

وقد أخَلَّ بتنوين المقابَلة، وهو قسمٌ من أقسام التنوين ذكره أصحابُنا. وذلك أن يكون في جماعة المؤنّثُ مُعادِلاً للنون في جماعة المذكّر. وذلك إذا سُمّي به، نحوُ امرأة سمّيتها بـ«مُسْلِماتٍ» ففيها التعريفُ والتأنيثُ، فكان يجب أن لا يُنوَّن لاجتماع علّتَيْن فيه، لكن التنوين فيه بإزاء النون التي تكون في المذكّر من نحو قولك: «المسلمون»، فسمّوه بتنوينِ مقابلة لذلك. وذلك قولك إذا سمّيت رجلاً بـ«مسلماتٍ» أو «قائمات» قلت: «هذا مسلماتٌ»، و«رأيت مسلماتٍ» و«مررت بمسلماتٍ»، فتُثْبِت التنوين هنا كما أنّك إذا سمّيت رجلاً بـ«مسلمون» قلت: «هذا مسلمون»، و«رأيت مسلمين»، و«مررت بمسلمين». فالتاء في «مسلماتٌ» بمنزلة الواو في «مسلمون»، كما أنّ التاء والكسرة بمنزلة الياء في «مسلمين»، فالتنوينُ في «مسلماتٍ» اسم رجل معرفةً ليس عَلَمًا للصرف بمنزلة تنوين «بكرٍ» و«زيدٍ». ولو كان مثله، لزال عند التسمية. قال الله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾[1]. وقال الشاعر [من الطويل]:

تَنَوَّرْتُها من أَذْرِعاتٍ وأهْلُها ... بيَثْرِبَ أدْنَى دارِها نَظَرٌ عالِي[2]

وقد أنشده بعضهم: «أذرعاتِ»، بغير تنوين، شَبَّهَ تاء الجمع بهاء الواحدة، فلم ينوّن للتعريف والتأنيث، فاعرفه.

فصل
[التقاء التنوين بساكن]

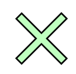
قال صاحب الكتاب: **والتنوين ساكنٌ أبدًا إلاّ أن يلاقي ساكنًا آخَرَ، فيُكْسَرَ أو يُضَمَّ، كقوله تعالى: ﴿وَعَذَابٍ ارْكُضْ﴾[3]، وقرىء بالضمّ[4]. وقد يُحذف، كقوله [من المتقارب]:**

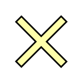
فألْفَيْتُه غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ... ولا ذاكِرِ اللّهَ إلاّ قليلا[5]

= وجملة «ورب منهل...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وردته»: في محل جرّ صفة (على اللفظ) أو رفعها (على المحل).

والشاهد فيه قوله: «طامِ خالْ» حيث جاءت اللام الساكنة زائدة على الوزن الشعري.

(١) البقرة: ١٩٨.
(٢) تقدم بالرقم ٨٧.
(٣) ص: ٤١ ـ ٤٢.
(٤) هي قراءة ابن عامر، والكسائي، وابن كثير، ونافع.
انظر: اتحاف فضلاء البشر ٣٧٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/ ٢٦٧.
(٥) تقدم بالرقم ١٩٦.





أراد: «عمرٌو الذي». وقال ابن قيس [من الخفيف]:

١٢٠٢ـ كيف نَوْمي على الفِراش ولمّا   تَشْمَلِ الشَّأمَ غارةٌ شَعواءُ
تُذهِلُ الشَّيْخَ عَن بَنِيه وتُبْدِي   عن خِدامِ العَقِيلَةُ العَذْراءُ

أي: «عن خدامٍ العقيلةُ»، فحذف التنوين في هذا كلّه لالتقاء الساكنين، لأنّه ضارع حروفَ اللين بما فيه مِن الغُنّة، والقياسُ تحريكه، فاعرفه.

= مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. «مُسْنِتون»: خبر أول مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «عجاف»: خبر ثانٍ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

وجملة «هشم»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «رجال مكة...»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «عمرو» حذف التنوين للتخلص من التقاء الساكنين، سكون التنوين وسكون اللام في «الذي» للضرورة.

١٢٠٢ ـ **التخريج**: البيتان لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص٩٥ ـ ٩٦؛ والبيت الثاني، موضع الشاهد، له في الأغاني ٥/ ٦٩؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٨٧، ١١/ ٣٧٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٥٣٥؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٣٥ (شعا)؛ والمنصف ٢/ ٢٣١؛ ولمحمد بن الجهم بن هارون في معجم الشعراء ص٤٥٠؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٤٤٤؛ ولسان العرب ١٢/ ١٦٧ (خدم)؛ ومجالس ثعلب ص١٥٠.

اللغة: شعواء: متفرّقة منتشرة. تبدي: تظهر. الخِدام: جمع خدمة، وهي الخلخال، وربما سميت الساق نفسها خدمة. العقيلة: الكريمة المخدرة من النساء. العذراء: البكر.

المعنى: لن أنام قبل أن أشنّ على الشام غارة شعواء تُذهل الشيخ عن بنيه، وتُرعب هذه المرأة الكريمة فتطلب الهرب كاشفةً عن خلاخيلها.

الإعراب: «**كيف**»: اسم استفهام مبني في محلّ رفع خبر مقدّم. «**نومي**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع، والياء ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «**على الفراش**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«نومي». «**ولمّا**»: الواو حاليّة، و«لمّا»: حرف جزم. «**تشمل**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وقد حُرّك بالكسر منعًا من التقاء ساكنين. «**الشأم**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**غارة**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**شعواء**»: نعت مرفوع بالضمة. «**تُذهِلُ**»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر تقديره هي. «**الشيخ**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «**عن بنيه**»: جار ومجرور متعلّقان بتذهل، وحذفت النون هنا للإضافة، والضمير: مبني على الكسر في محل جر بالإضافة. «**وتبدي**»: الواو: حرف عطف، «تبدي»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل. «**عن خدام**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «تبدي». «**العقيلة**»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «**العذراء**»: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة.

وجملة «كيف نومي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «يشمل»: في محل نصب حال، وجملة «تذهل الشيخ»: في محل رفع صفة لكلمة «غارة» في البيت السابق. وجملة «تبدي العقيلة»: معطوفة على السابقة، فهي مثلها في محل رفع معطوفة على ما قبلها لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «خِدَام» أراد «عن خدامٍ» فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولهذا رفع «العقيلةُ» لأنها فاعل «تُبْدي».

ومن أصناف الحرف

النونُ المؤكِّدةُ

فصل
[ضَرْباها]

قال صاحب الكتاب: **وهي على ضربين: ثقيلةٌ، وخفيفةٌ. والخفيفةُ تقع في جميعِ مواضعِ الثقيلة إلاّ في فعل الاثنين، وفعلِ جماعة المؤنّث، تقول: اضْرِبَنَّ، و«اضربُنَّ»، و«اضربِنَّ»، و«اضربَنْ»، و«اضْرِبُنْ»، و«اضربِنْ»، وتقول: «اضربانِّ»، و«اضربْنانِّ»، ولا تقول: «اضربانْ» ولا «اضربْنانْ»، إلاّ عند يونس**[1].

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هاتَيْن النونَيْن الشديدة والخفيفة من حروف المعاني، والمرادُ بهما التأكيد. ولا تدخلان إلاّ على الأفعال المستقبلة خاصّةً، وتُؤثّران فيها تأثيرَيْن: تأثيرًا في لفظها وتأثيرًا في معناها. فتأثيرُ اللفظ إخراجُ الفعل إلى البناء بعد أن كان معربًا. وتأثيرُ المعنى إخلاصُ الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما.

المشدّدةُ أبلغُ في التأكيد من المخفّفة، لأنّ تكرير النون بمنزلة تكرير التأكيد، فقولُك: «اضْرِبُنْ» خَفيفةَ النون بمنزلة قولك: «اضرِبوا كلُّكم»، وقولُك: «اضْرِبُنَّ» مشدّدةَ النون بمنزلةِ «اضربوا كلُّكم أجمعون».

فإذا لحقتْ هذه النون الفعلَ، كان ما قبلها مفتوحًا مع الواحد المذكّر، شديدةً كانت أو خفيفةً، سواء كان الفعل في موضعِ جزم أو في موضعِ رفع. تقول فيما كان موضعه جزمًا: «لا تضربَنَّ زيدًا» شديدةَ النون، و«لا تضربَنْ خالدًا» خفيفةَ النون. وتقول فيما كان موضعه رفعًا: «هل تضربَنَّ زيدًا؟» و«هل تضربَنْ؟».

وإنّما كان ما قبل هذه النون مفتوحًا هنا؛ لأنّ آخِرَ الفعل ساكنٌ لحدوث البناء فيه عند اتّصال هذه النون به؛ لأنّها تؤكّد معنَى الفعليّة، فعاد إلى أصله من البناء، والنونُ الخفيفةُ ساكنةٌ.

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٢٧.

والشديدةُ نونان: الأُولى منهما ساكنةٌ، فاجتمع ساكنان، فكرهوا ضمَّها أو كسرَها؛ لأنّ ضمّها يُلْبِس بفعل الجمع، وكسرها يلبس بفعل المؤنّث، كقولك في فعل الجمع: «لا تَضْرِبُنَّ»، وفي فعل المؤنّث «تَضْرِبِنَّ».

وقد اختلفوا في هذه الحركة، فذهب قومٌ إلى أنّها بناءٌ، وذهب آخرون إلى أنّها حركةُ التقاء الساكنين. واحتجّ الأوّلون بأنّها لو كانت لالتقاء الساكنين، لكانت عارضة، وقد قالوا: «قُولَنَّ»، و«بِيعَنَّ»، فأعادوا الواو والياء، فدلّ أنّ الحركة حركةُ بناء لا حركةُ التقاء الساكنين. والصحيحُ الثاني. فأمّا إعادةُ المحذوف، فإنّ النون لمّا دخلت على هذا الفعل، صار كالتركيب، وصار الكلمتان كالكلمة الواحدة، وصارت الحركةُ كاللازمة لذلك.

وتقول في فعل الاثنين: «اضْرِبَانِّ زيدًا»، و«لَا تَضْرِبَانِّ زيدًا». قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1]. وتقول في الجمع: «هل تَضْرِبُنَّ زيدًا يا قومُ»، و«لا تضربُنَّ زيدًا يا قوم»، فتحذف الواو التي هي ضميرُ الفاعل لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمّةُ قبلها تدلّ عليها. وتقول في المؤنّث: «هل تَضْرِبِنَّ يا هندُ»، والأصل: «تَضْرِبِينَنَّ»، فحذفت النون التي هي علامةُ الرفع للبناء، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين.

فإن قيل: ولِمَ لا حُذفت الألف لالتقاء الساكنين في فعل الاثنين كما سقطت الواوُ في فعل الجماعة، والياءُ في فعل المؤنّث؟ قيل: لأنّها لو سقطتْ، لأشبه فعلَ الواحد، وليس ذلك في فعل الجماعة، وفعل المؤنّث، مع أنّه وُجد فيه الشرطان المرعيّان في الجمع بين ساكنَيْن، وهو كونُ الساكن الأوّل حرفَ مدّ ولين، والثاني مدّغمًا فهو كـ«دابّةٍ» و«شابّة» و«تُمُودَّ الثَّوْبُ»، و«أُصَيْمّ»، و«مُدَيْقٌ» تصغيرِ: «أَصَمّ» و«مِدَقّ»، غيرَ أنّ الحذف أوْلى فيما لا يُشْكِل.

وكلُّ موضع تدخل فيه الشديدة، فإنّ الخفيفة تدخل فيه أيضًا، إلاّ مع فعل الاثنين وفعل جماعة النساء. فإنّ الخليل وسيبويه كانا لا يَرَيان ذلك. وكان يونس[2] وناسٌ من النحويين غيرُه يرون ذلك، وهو قول الكوفيين[3]. وحجّةُ سيبويه أنّا لو أدخلنا النون الخفيفة في فعل الاثنين، لقلنا: «اضْرِبَانْ زيدًا»، فكان يجتمع ساكنان في الوصل على غير شرطه؛ لأن الساكن الثاني هنا غير مدغم.

ولسنا مضطرّين إليها بحيث نصير إلى صورةٍ نخرج بها عن كلام العرب.

---

(١) يونس: ٨٩. (٢) الكتاب ٣/ ٥٢٧.

(٣) انظر المسألة الرابعة والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص٦٥٠ ـ ٦٦٩.

فأمّا فعل جماعة المؤنّث، فإذا دخلتْ عليه نونُ التوكيد المشدّدةُ؛ فإنّك تقول: «اضْرِبْنَانِّ» و«هل تَضْرِبْنَانِّ؟» والأصل: هل تَضْرِبْنَ؟، فالنون لجماعة المؤنّث، ثمّ دخلت النون الشديدة، فصار هل تضربْنَنَّ؟ باجتماع ثلاث نونات، وهم يستثقلون اجتماعَ النونات. ألا ترى أنّهم قالوا: «إنّي» وَ«كَأنّي»، والأصل: «إنّنِي»، و«كَأنّنِي»، فحذفوا النونات استثقالاً لاجتماعهنّ؟ فلمّا أدّى إدخالُ نون التأكيد على فعل جماعة النساء إلى اجتماع ذلك، ولم يُمْكِن حذفُ إحداهنّ، أدخلوا ألفًا فاصلةً بين النونات لِيزول في اللفظ اجتماعُهنّ، فقالوا: اضْرِبْنَانِّ، فالألفُ هٰهنا شبيهةٌ بالألف الفاصلة بين الهمزتين في نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[1]، و﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[2]؛ لأنّه بالفصل بينهما يزول الاستثقالُ.

وسيبويه لا يرى إدخالَ نون التأكيد الخفيفةِ لِما يُؤدّي إليه من اجتماع الساكنين على غير شرطه، وهما النون وألف الوصل. وكان يونس يجيز ذلك، ويقول: «اضْرِبْنَانْ»، و«هل تَضْرِبْنَانْ؟» كما يفعل في التثنية، وكأنّه يكتفي بأحد الشرطَيْن، وهو المدّ الذي في الألف. ونظيرُ ذلك عنده قراءةُ من قرأ ﴿مَحْيَايْ﴾[3] بإسكان الياء. وليس ذلك بقياس، وهو خلافُ كلام العرب.

فإذا وُقف على هذه النون على قياس قول يونس، قالوا: «اضْرِبْنَا»، و«هل تَضْرِبْنا؟» فتُمدّ مقدارَ ألفين: ألفِ الفصل، والألفِ المبدلةِ من النون التي على حدّ ﴿لَنَسْفَعَنْ﴾[4]. وكان الزجّاج يُنْكِر ذلك، ويقول لو مُدّ مَهْمَا مُدّ لم يكن إلاّ ألفًا واحدةً. والقولُ ما قاله يونس؛ لأنّه يجوز أن يتفاوت المد، فيكون مدٌّ بإزاءِ ألف واحدة، ومدٌّ بإزاء ألفَيْن.

والكوفيون[5] يزعمون أنّ النون الخفيفة أصلها الشديدة، فخُفّفت كما خُفّفتْ «إنّ»، و«لٰكِنّ». ومذهبُ سيبويه أنّ كلّ واحد منهما أصلٌ، وليست إحداهما من الأُخرى، إذ لو كانت منها، لكان حكمُهما حكمًا واحدًا، وليس الأمر كذلك، ألا ترى أنّك تُبْدِل من الخفيفة في الوقف ألفًا، وتحذف إذا لقيها ساكنٌ، وحكمُ «إنْ»، و«لٰكِنْ» بعد التخفيف كحكمهما قبله لا يختلف الأمرُ فيهما؟ فلمّا اختلف حكمُ النونَيْن، دلّ على اختلافهما في أنفسهما.

---

(١) يس: ١٠.　　(٢) المائدة: ١١٦.

(٣) الأنعام: ١٦٢. (في الطبعتين «محياي» بإسقاط الواو). وهي قراءة نافع وورش وغيرهما. انظر: البحر المحيط ٤/ ٢٦٢؛ وتفسير القرطبي ٧/ ١٥٢؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٦٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٤٠.

(٤) العلق: ١٥.

(٥) انظر المسألة الرابعة والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص٦٥٠ ـ ٦٦٩.

فصل
[ارتباطُها بالمُستَقْبَل]

قال صاحب الكتاب: **ولا يؤكَّد بها إلاَّ الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب، وذلك ما كان قسَمًا، أو أمرًا، أو نهيًا، أو استفهامًا، أو عرضًا، أو تمنّيًا، كقولك: «بالله لأفعلَنَّ»، و«أقسمتُ عليك إلاَّ تفعلنّ»، و«لمّا تفعلنّ»، و«اضربنّ»، و«لا تخرجنّ»، و«هل تذهبنّ»، و«ألاَ تنزلنّ»، و«ليتك تخرجنّ».**

* * *

قال الشارح: مَظِنَّةُ هذه النون الفعلُ المستقبلُ المطلوبُ تحصيلُه؛ لأنّ الفعل المستقبل غيرُ موجود، فإذا أُريد حصولُه، أُكّد بالنون إيذانًا بقوّة العناية بوجوده. ومظنّتُها ما ذكر من المواضع. فمن ذلك فعلُ القسم، نحوُ قولك: «والله لأقومنّ»، و«أقسمتُ عليك لَتفعلنّ». قال الله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾(1). قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٠٣ـ فَمَنْ يَكُ لم يَثْأرْ بأعراضِ قَومِهِ فإنّي وَرَبُّ الراقِصاتِ لأثأرا

وهذه النون تقع هنا لازمة. لو قلت: «والله لَيقومُ زيدٌ»، لم يجز. وإنّما لزمت هٰهنا؛ لئلّا يُتوهّم أنّ هذه اللامُ التي تقع في خبرِ «إنَّ» لغير قسم، فأرادوا إزالةَ اللبس

---

(1) الأنبياء: ٥٧.

١٢٠٣ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعديّ في ديوانه ص٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٠؛ والكتاب ٣/ ٥١٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٣٦.

اللغة: الأعراض: ج العرض، وهو الشرف. الراقصات: الإبل الذاهبة إلى الحجّ.

المعنى: يقول: من لم يحافظ على أعراض قومه والدفاع عنها، فإنّي أدافع عنها بهجاء من هجاهم.

الإعراب: **«فمن»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «من»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. **«يك»**: فعل مضارع ناقص مجزوم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره «هو». **«لم»**: حرف نفي وجزم وقلب. **«يثأر»**: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». **«بأعراض»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«يثأر»، وهو مضاف. **«قومه»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«فإنّي»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إني»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». **«ورب»**: الواو: للقسم حرف جرّ، «رب»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «أقسم» المحذوف، وهو مضاف. **«الراقصات»**: مضاف إليه مجرور. **«لأثأرا»**: اللام رابطة لجوب القسم، «أثأرا»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفًا، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا.

وجملة «من يك فإني...»: بحسب ما قبلها. وجملة «يك لم يثأر فإني...»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «يك...» جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم يثأر»: في محلّ نصب خبر «كان». وجملة «إنّي لأثأرا»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «أثارا»: جواب قسم لا محلّ لها من الإعراب، ومجموع جملتي القسم وجوابه خبر (إن) محلُّه الرفع، أما جملة القسم «أقسم ورب» ابتداء القسم لا محلّ لها من الإعراب، أو جزء القسم لا محل لها. وجملة القسم اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لأثأرا» أصله «لأثأرن» فابدلها عند الوقف بـ«ألف».

بإدخال النون وتخليصِه للاستقبال، إذ لو قلت: «إنَّ زيدًا لَيقومُ»، جاز أن يكون للحال والاستقبال بمنزلةِ ما لا لامَ فيه. فإذا قلت: «إنّ زيدًا لَيقومنّ»، كان هذا جوابَ قسم، والمرادُ: الاستقبال لا غير. وذهب أبو عليّ إلى أنّ النون هنا غيرُ لازمة، وحكاه عن سيبويه، قال: ولَحاقُها أكثرُ. والسيرافيّ وجماعةٌ من النحويين يرون أنّ لحاق النون يقع لازمًا للفصل الذي ذكرناه، وهو الظاهر من كلام سيبويه(١)، وذلك قوله: إنّ اللام إنّما لزمت اليمينَ كما لزمت النون اللامَ، وهذا نصٌّ منه.

ومن ذلك فعل الأمر والنهي والاستفهام، تقول في الأمر: «اضربَنَّ زيدًا»، وفي النهي: «لا تضربَنَّ زيدًا». قال الله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىۡءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾(٣). وتقول في الاستفهام: «هل تضربنّ جعفرًا؟» قال الشاعر [من الطويل]:

وإيّاكَ والمَيْتاتِ لا تَقْرَبَنَّها ... ولا تَعْبُدِ الشَّيْطانَ واللَّهَ فاعْبُدا(٤)

فقال: «لا تقربنّها» بالنون الشديدة في النهي، وقال: «والله فاعبدا». فأتى بالنون الخفيفة مع الأمر، ثمّ وقف فأبدل منها الألفَ. وتقول في الاستفهام: «هل تقولَنَّ ذلك؟» قال الأعشى [من المتقارب]:

١٢٠٤ـ وهل يَمْنَعَنِّي ارتِيَادُ البلا ... دِ مِن حَذَرِ الموتِ أنْ يَأتِيَنْ

والأصل دخولها على الأمر والنهي للتوكيد. والاستفهامُ مضارعٌ للأمر؛ لأنّه واجبٌ، وفيه معنى الطلب. فإذا قلت: «هل تفعلنَّ كذا؟» فإنّك تستدعي منه تعريفَك كما يستدعي الآمِرُ الفعلَ. وكان يونس(٥) يجيز دخولَ هذه النون في العَرْض، فيقول: «ألا

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ١٠٩.
(٢) الكهف: ٢٣.
(٣) يونس: ٨٩.
(٤) تقدم بالرقم ٢٧٦.

١٢٠٤ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص٦٥؛ والدرر ٥/ ١٥١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٢٤؛ والمحتسب ١/ ٣٤٩؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٧٨.

الإعراب: «**وهلْ**»: الواو: بحسب ما قبلها، «هل»: حرف استفهام. «**يمنعني**»: فعل مضارع مبني على الفتح، والنون: للتوكيد، والنون الثانية للوقاية. والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**ارتياد**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «**البلاد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**من حذر**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«ارتياد». «**الموت**»: مضاف إليه مجرور. «**أن**»: حرف مصدري ناصب. «**يأتين**»: فعل مضارع منصوب. والنون: للوقاية، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». والياء المحذوفة للتخفيف ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والأصل: «يأتيني».

وجملة «هل يمنعني»: بحسب ما قبلها. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها مفعول به ثانٍ للفعل (يمنع). وجملة «يأتي»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هل يمنعنّي» حيث أكّد الفعل المضارع بنون التوكيد لوقوعه بعد استفهام.

(٥) الكتاب ٣/ ٥١٤.

تَنْزِلَنَّ»، و«ألا تَقُولَنَّ»؛ لأنك تعرض، فهو بمنزلة الأمر والنهي؛ لأنّه استدعاءٌ كما تستدعي بالأمر. وكذلك التمنّي في معنى الأمر أيضًا، لأنّ قولك: «لَيْتَكَ تَخْرُجَنَّ» بمعنى: «اخْرُجَنَّ»؛ لأنّ التمنّي طلبٌ في المعنى، فاعرفه.

فصل
[أحكامها]

قال صاحب الكتاب: **ولا يؤكّد بها الماضي، ولا الحالُ، ولا ما ليس فيه معنى الطلب. وأمّا قولهم في الجزاء المؤكّد حرفُه بـ«ما»: «إمّا تفعلَنَّ». قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[1]، وقال: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾[2]، فلِتشبيهِ «ما» بلام القَسَم في كونها مؤكّدةً. وكذلك قولُهم «حيثُما تكونَنَّ آتِك»، و«بجَهْدٍ مَّا تبلغَنَّ»، و«بعينٍ مَّا أرَيَنَّك»[3]. فإن دخلتْ في الجزاء بغيرِ «ما»؛ ففي الشعر تشبيهًا للجزاء بالنهي. ومن التشبيه بالنهي دخولُها في النفي، وفيما يُقارِبه من قولهم: «رُبَّما تقولَنَّ ذاك»، و«كثُر ما يقولنّ ذاك». قال [من المديد]:**

١٢٠٥ ـ رُبَّما أوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمالاتُ

* * *

---

(١) مريم: ٢٦. (٢) الزخرف: ٤١.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدم تخريجه.

١٢٠٥ ـ **التخريج**: البيت لجذيمة الأبرش في الأزهية ص٩٤، ٢٦٥؛ والأغاني ١٥/ ٢٥٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٠٤؛ والدرر ٤/ ٢٠٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢١٩؛ وشرح شواهد المغني ص٣٩٣؛ والكتاب ٣/ ٥١٨؛ ولسان العرب ٣/ ٣٢ (شيخ)، ١١/ ٣٦٦ (شمل)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٤٤، ٤/ ٣٢٨؛ ونوادر أبي زيد ص٢١٠؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٢٩٣، ٣٦٦، ٣٦٨؛ والدرر ٥/ ١٦٢؛ ورصف المباني ص٣٣٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٦؛ وكتاب اللامات ص١١١؛ ومغني اللبيب ص١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩؛ والمقتضب ٣/ ١٥؛ والمقرب ٢/ ٧٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨، ٧٨.

اللغة: أوفى: أشرف أو نزل. العلم: الجبل. الشمالات: جمع الشمال، وهي ريح الشمال.

المعنى: يفخر الشاعر بأنّه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من الأعداء، ويكون لهم طليعة.

الإعراب: **«ربما»**: «ربّ»: حرف جرّ شبيه بالزائد، و«ما»: حرف كافّ. **«أوفيت»**: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«في علم»**: جار ومجرور متعلّقان بـ **«أوفيت»**. **«ترفعن»**: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد، والنون: حرف توكيد. **«ثوبي»**: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«شمالات»**: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «ربما أوفيت»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الأعراب. وجملة «ترفعن»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «ترفعَنْ» حيث أكّد الشاعر الفعل بالنون الخفيفة بعد «ما» المسبوقة بـ «رُبَّ»، وهذا للضرورة.

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ هذه النون لا تدخل إلاّ على مستقبلٍ فيه معنى الطلب؛ لتأكيده وتحقيقِ أمرِ وجوده. والماضي والحالُ موجودان حاصلان، فلا معنى لطلبِ حصولِ ما هو حاصلٌ. وإذا امتنع الطلبُ فيه، امتنع تأكيده، فلذلك لا تقول: «لآكُلَنَّ»، ولا «لا تأكلنَّ»، ولا «واللّهِ لآكلنّ»، وهو في حال الأكل. فإذا امتنع من الحال كان امتناعُه من الماضي أوْلى، ولا تدخل أيضًا على خبرٍ لا طلبَ فيه. فأمّا قولهم: «إمّا تَفْعَلَنَّ أفْعَلْ»، وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[1]، وقولُه: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾[2]، فإنّما دخلت النونُ حين دخلتْ «ما»، و«ما» مُشبَّهةٌ باللام في «لَتفعلنّ». ووجهُ الشبه بينهما أنّها حرفٌ للتأكيد.

وقد اختلفوا في النون مع «إمّا» هذه: هل تقع لازمةً أو لا؟ فذهب المبرّد إلى أنّها لازمةٌ، ولا تُحذف إلاّ في الشعر تشبيهًا بالأمر والنهي، وذهب أبو عليّ وجماعةٌ من المتقدّمين إلى أنّها لا تلزم. قال: وإذا كانت مع اللام في «لَتفعلنّ» غيرَ لازمة، فهي هٰهنا أوْلى. وأنشد أبو زيد [من الكامل]:

زعمتْ تُماضِرُ أنّني إمّا أمُتْ ... يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغِرُ خَلّتي[3]

وقال الأعشى [من المتقارب]:

فإمّا تَرَيْني وَلِي لِمّةٌ ... فإنّ الحَوادِثَ أوْدَى بها[4]

فالشاهد فيه كثيرٌ، ومثلُ «إمّا تفعلنّ» «حَيْثُما تفعلنّ» المعنى واحدٌ، وقد دخلت هذه النون في الخبر وإن لم يكن فيه طلبٌ، وهو قليل. قالوا: «بجهد ما تبلغنّ»، و«بعين ما أرينّك»[5]. شبّهوا دخولَ «ما» في هذه الأشياء بدخولها في الجزاء، وجعلوا كونَه لا يبلُغ إلاّ بجهد بمنزلة غير الواجب الذي لا يبلغ، وقوله: «بعين ما أرينّك»، أي: أتَحَقَّقُ ذلك، ولا شكّ فيه، فهو توكيدٌ. ودخلت «ما» لأجل التوكيد، وشُبّهت باللام في «لَيفعلنّ»، فأمّا قول الشاعر [من المديد]:

ربّما أوفيتُ... إلخ

البيت لجَذِيمة الأبرش، وربّما وقع في بعض النسخ لعمروبن هند. والذي حسّن دخولَ النون زيادةُ «ما» مع «رُبَّ» و«ترفعنْ» من جملتها. وصف أنّه يحفظ أصحابَه في رأسِ جبل إذا خافوا من عدوّ، فيكون طَلِيعةً لهم. والعربُ تفخر بهذا؛ لأنّه يدلّ على شَهامة، والعَلَمُ: الجبلُ. والشَّمالاتُ: جمع شَمالٍ من الرياح، وخصّها بذلك لأنّها تهبّ بشدّة في أكثر أحوالها، وجعلها ترفع ثوبَه لإشراف المَرْقَبة التي يَرْبَأ فيها.

---

(١) مريم: ٢٦. (٢) الزخرف: ٤١.
(٣) تقدم بالرقم ١١٧٧. (٤) تقدم بالرقم ٧٩٩.
(٥) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدم تخريجه.

وقد تدخل هذه النون مع النفي تشبيهًا له بالنهي؛ لأنّ النهي نفيٌ، كما أنّ الأمر إيجابٌ، فتقول من ذلك: «ما يخرجنّ زيدٌ». قال الشاعر [من الطويل]:

وَمِن عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها[1]

وقد جاء في النفي بـ«لَمْ» لوجود صورة النفي. قال الشاعر [من الرجز]:

١٢٠٦ـ يَحسبُه الجاهلُ ما لم يَعلَما شَيخًا على كُرسِيّه مُعَمَّما

أراد النون الخفيفة، فأبدل منها الألفَ للوقف، وفي ذلك ضعفٌ على أنّ المضارع مع «لم» بمعنى الماضي، والماضي لا تدخله النونُ ألبتّة.

وقوله: «وفيما يقاربه» يريد أنّ «قَلَّمَا» لمّا كُفّت بـ«ما»، ودخلت على الفعل في «قلّما يفعلُ»، وأُجري نفيًا، وغلب ذلك فيه، ضارَعَ الحرفَ، فلم يقتض الفاعلَ كما لا يقتضيه الحرفُ. ولذلك لا يقع إلاّ صدرًا، ولا يكون مبنيًا على شيء. فأمّا «كَثُرَ ما يقولنّ ذلك»، فلمّا كان خلافه، أُجري مجراه كـ«صَدْيانَ» و«رَيّانَ» ونحوِ ذلك ممّا كثُر تَعْدادُه ممّا أُجري مجرى خلافه، فاعرفه.

---

(١) تقدم بالرقم ١٠١٧.

١٢٠٦ ـ **التخريج**: الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٣١؛ وله أو لأبي حيّان الفقعسيّ أو لمساور العبسيّ، أو للدبيريّ أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب ١١/ ٤٠٩، ٤١١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٨٠؛ ولمساور العبسيّ أو للعجاج في الدرر ٥/ ١٥٨؛ ولأبي حيان الفقعسي في شرح التصريح ٢/ ٢٠٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٢٩؛ وللدبيري في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٤٠٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٨٨، ٤٥١؛ ورصف المباني ٣٣، ٣٣٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٨؛ وشرح ابن عقيل ٥٤٦؛ والكتاب ٣/ ٥١٦.

المعنى: يصف الراجز وطبًا للّبن، فيقول: إنّ الجاهل حين يراه، والرغوة تعلوه، يظنّه شيخًا معمّمًا جالسًا على كرسيّ.

الإعراب: **«يحسبه»**: فعل مضارع مرفوع، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به أوّل. **«الجاهل»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«ما»**: مصدريّة. **«لم»**: حرف جزم. **«يعلما»**: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفًا للوقف، وهو في محلّ جزم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ«يحسب». **«شيخًا»**: مفعول به ثانٍ منصوب. **«على كرسيّه»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت «شيخ»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«معمّما»**: نعت «شيخ» منصوب.

جملة «يحسبه الجاهل شيخًا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لم يعلما» يريد: «لم يعلمن»، حيث أكّد الفعل المضارع بنون التوكيد الخفيفة المقلوبة ألفًا بعد النفي بـ«لم»، تشبيهًا لها بـ«لا» الناهية، وهذا قليل.

فصل
[حَذْفُها]

قال صاحب الكتاب: **وطرحُ هذه النون سائغٌ في كلّ موضع إلاّ في القَسَم، فإنّه فيه ضعيفٌ، وذلك قولك: «وَاللَّهِ لَيَقوم زيدٌ».**

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا دخول هذه النون والحاجةَ إليها، وهي في كلٍّ ذلك على ثلاثة أضرب:

ضربٌ يلزم دخولُ النون فيه ولا يجوز سقوطُها، وضربٌ تدخل ولا تلزم، وضربٌ لا تدخل فيه إلاّ على سبيل الضرورة.

فأمّا الأوّلُ الذي تلزم فيه، فهو أن يكون الفعل في أوّله اللامُ لجواب القَسَم، كقولك: «واللَّهِ لأقومنّ»، واللامُ لازمة لليمين، والنون لازمةُ اللام لا يجوز طرحُها، فاللامُ لازمة للتوكيد. ولو لم تلزم، التبس بالنفي إذا حلف أنّه لا يفعل. ولزمت النونُ لِما ذكرناه من إرادة الفصل بين الحال والاستقبال. وذهب أبو عليّ أنّه يجوز أن لا تلحق هذه النون الفعلَ، قال: ولَحاقُها أكثرُ، وزعم أنه رأيُ سيبويه، والمنصوصُ عنه خلافُ ذلك.

وأمّا الضرب الثاني: وهو الذي يجوز دخولُها فيه وخروجُها منه، فالأمرُ، والنهيُ، والاستفهامُ، نحوُ قولك: «اضرِبَنَّ زيدًا»، و«لا تخرجنّ يا عمرُو»، و«هل يقومَنَّ؟» فإن أثبتَّها فللتأكيد، وَلَكَ أن لا تأتي بها.

وأمّا الضرب الثالث: وهو ما لا يجوز دخولها فيه، فالخبرُ، لا يجوز «أنت تخرجنّ» إلاّ في ضرورة شاعر، فاعرفه.

فصل
[وجوب حذف النون الخفيفة إذا وليها ساكن]

قال صاحب الكتاب: **وإذا لقي الخفيفةَ ساكنٌ بعدها، حُذفت حذفًا، ولم تُحرَّكْ كما حُرّك التنوين، فتقول: «لا تضربَ ابْنَكَ». قال [من الخفيف]:**

١٢٠٧ـ لا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أنْ تَرْ كَعَ يَومًا والدَّهرُ قد رَفَعَهْ

١٢٠٧ ـ **التخريج:** البيت للأضبط بن قريع في الأغاني ١٨/ ٦٨؛ والحماسة الشجرية ١/ ٤٧٤؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠، ٤٥٢؛ والدرر ٢/ ١٦٤، ٥/ ١٧٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١١٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص١٦٠؛ وشرح شواهد المغني ص٤٥٣؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٩٠؛ والمعاني الكبير ص٤٩٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٣٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٢١؛ وجواهر الأدب ص٥٧، ١٤٦؛ ورصف المباني ص٢٤٩، ٣٧٣، ٣٧٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٤؛ =

أي: لا تُهينَنْ.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ أمر هذه النون الخفيفة في الفعل كالتنوين في الاسم؛ لأنّ مجراهما واحد؛ لأنّ النون تُمكّن الفعلَ كتمكين التنوين الاسمَ. ألا ترى أنّ حكمهما واحد في الوقف، فإن كان ما قبل النون مفتوحًا، قلبتَها ألفًا في الوقف، وذلك قولك في «اضْرِبَنْ»: «اضْرِبَا»، وفي «لَيَضْرِبَنْ»: «لَيَضْرِبَا». قال الله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[1]. فإن كان ما قبلها مضمومًا أو مكسورًا، حذفتها ولم تُبْدِل كما تفعل بالتنوين، فتقول في الوقف على «هل تضربُنْ»: «هل تضربُونْ»، وفي الوقف على «هل تضربِنْ»: «هل تضربِينْ». لمّا وقفتَ، حذفتَ النون الخفيفة، ولم تبدل منها كما أبدلت مع الفتحة؛ لأنّك تقول في الأسماء: «رأيتُ زيدًا»، فتُبْدِل الألف في النصب من التنوين، وتقول في الرفع: «هذا زيدُ»، وفي الجرّ: «مررت بزيدِ»، فلا يُبْدلون، وإنّما يحذفونها حذفًا، كذلك هذه النون. وإذا حُذفت، عاد الفعلُ إلى إعرابه، فالنونُ نظيرةُ التنوين، لا فرق بين النون الخفيفة في الأفعال وبين التنوين في الأسماء، إلاّ أنّ النون تحذف إذا لقيها ساكنٌ بعدها من كلمة أُخرى، والتنوين يُحرَّك لالتقاء الساكنين.

وقد يجوز حذفها في الشعر وفي قلّة من الكلام، فتقول إذا أردت النون الخفيفة: «اضرِبَ الرجلَ». ومنه قول الشاعر [من المنسرح]:

لا تـهـيـن الـفـقـيـر... إلـخ

= وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٢؛ وشرح ابن عقيل ص٥٥٠؛ ولسان العرب ٦/ ١٨٤ (قنس)، ٨/ ١٣٣ (ركع)، ١٣/ ٤٣٨ (هون)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥٥.

المعنى: لا تحتقر من هو دونك شأنًا، فربّما ينال منك الدهر فيذلّك، ويأتي معه فيرفعه.

الإعراب: «**لا**»: حرف نهي وجزم. «**تهين**»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة منعًا من التقاء الساكنين، والفعل في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**الفقير**»: مفعول به منصوب. «**علّك**»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «علّ». «**أن**»: حرف مصدريّ ونصب. «**تركع**»: فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع خبر «علّ». «**يومًا**»: ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ «تركع». «**والدهر**»: الواو: حاليّة، و«الدهر»: مبتدأ مرفوع. «**قد**»: حرف تحقيق. «**رفعه**»: فعل ماضٍ، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة «لا تهين»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «علك أن...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الدهر قد رفعه»: في محلّ نصب حال. وجملة «رفعه»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «لا تهين» حيث حذف نون التوكيد الخفيفة، والأصل: «لا تهينن»، منعًا من التقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلاً عليها.

(١) العلق: ١٥.

والمراد: لا تُهِينَنْ، فحذفها لسكونها وسكونِ ما بعدها. وربّما حُذفت في الشعر، وإن لم يكن بعدها ساكنٌ على توهُّم الساكن، نحوَ قولك [من المنسرح]:

اِضْرِبَ عَنْكَ الهُمومَ طارِقَها   ضَرْبَك بالسيف قَوْنَسَ الفَرَسِ[1]

وهذا أمرُ هذه النون، وإنّما حُذفت وخالفت التنوينَ؛ لأنّ ما يلحق الأفعالَ أضعفُ ممّا يلحق الأسماءَ، لأنّ الأسماء هي الأوّلُ، والأفعالُ فروعٌ دَواخِلُ عليها، ولأنّك مخيّرٌ في النون: إن شئت أتيت بها، وإن شئت لا، إلاّ ما وقع منها مع الفعل المستقبل في القسم، والأسماءُ كلُّها ما ينصرف منها فالتنوينُ لازمٌ لها، فاعرفه.

---

(١) تقدم بالرقم ٩٣٦.

ومن أصناف الحرف

هاءُ السَّكْت

فصل

قال صاحب الكتاب: **وهي التي في نحو قوله تعالى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْۜ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ﴾[1]. وهي مختصّة بحال الوَقْف، فإذا أدرجتَ[2] قلت: «مَالِيَ هَلَكَ»، و«سُلْطَانِيَ خُذُوهُ»، وكلّ متحرّكٍ ليست حركتُه إعرابيّةً يجوز عليه الوقفُ بالهاء، نحوُ: «ثَمَّهْ»، و«لَيْتَهْ»، و«كَيْفَهْ»، و«إنَّهْ»، و«حَيَّهَلَهْ»، وما أشبه ذلك.**

* * *

قال الشارح: هذه الهاء للسكت تزاد لبيان الحركة زيادةً مطّردةً في نحو قولك: «فِيمَهْ»، و«لِمَهْ»، و«عَمَّهْ»، والمراد: فيمَ، ولِمَ، وعَمَّ، والأصلُ: فِيمَا، ولِمَا، وعَمَّا. دخلتْ حروفُ الجرّ على «ما» الاستفهاميّةِ، ثمّ حُذفت الألف للفرق بين الإخبار والاستخبار، وبقيت الفتحةُ تدلّ على الألف المحذوفة، ثمّ كرهوا أن يقفوا بالسكون، فيزول الدليل والمدلولُ عليه، فأتوا بالهاء لِيقع الوقفُ عليها بالسكون، وتسلمَ الفتحةُ التي هي دليلٌ على المحذوف. وقد وقف ابن كثير على «عَمَّهْ» في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[3] «عمهْ» بالهاء لِما ذكرناه من إرادة بيان الحركة. ومثلُه «ازمِهْ»، و«اغْزُهْ» و«اخْشَهْ». زيدت الهاء لبيان حركةِ ما قبلها.

وزيادتُها في ذلك على ضربين: لازمةٌ وغيرُ لازمة. فاللازمةُ إذا كان الفعلُ الداخلة عليه على حرف واحد، نحوَ: «عِهْ»، «قِهْ»، «شِهْ». وغيرُ اللازمة إذا كان ما دخلت عليه على أكثر من حرف واحد، نحوَ ما تقدّم من قولنا: «لمَهْ»، و«فِيمَهْ»، و«عَمَّهْ»، ونظائره. قال سيبويه[4]: الأكثرُ في الوقف على «ازمِ»، و«اغْزُ» بالهاء، ومنهم من لا يُلْحِقها

---

(١) الحاقة: ٢٨ ـ ٢٩.

(٢) في الطبعة المصرية: «أدخلت»، ولعله تحريف.

(٣) النبأ: ١.

(٤) انظر: الكتاب ٤/ ١٥٩.

ويُسكَّن الحرف. قال: وأمّا «قِهْ» ونحوها، فكلمٌ تقف عليها بالهاء، ومَظِنّتُها أن تقع بعد حركة متوغّلة في البناء، نحوَ: ﴿حِسَابِيَهْ﴾[1]، و﴿مَالِيَهْ﴾[2]، و﴿كِتَٰبِيَهْ﴾[3].

وإذا وصلتَ، سقطت هذه الهاءُ من جميع ما ذكرنا؛ لأنّها إنّما دخلت شُحًّا على الحركة لئلّا يُزيلها الوقفُ. فأمّا الوصل، فإنّ الحركة تثبت فيه، فلم تكن حاجةٌ إلى الهاء.

ومثْل ﴿مَالِيَهْ﴾، و﴿حِسَابِيَهْ﴾، و«ثَمَّهْ»، و«إنَّهْ»، و«لَيْتَهْ»، و«حَيَّهَلَهْ»؛ لأنّها حركات متوغّله في البناء.

ولا تدخل هذه الهاء على مُعْرَب، ولا على ما تُشبِه حركته حركةَ الإعراب، فلذلك لا تدخل على المنادَى المضموم، ولا على المبنيّ مع «لا»، نحوِ: «لا رجلَ»، ولا على الفعل الماضي؛ لشَبَه هذه الحركات بحركات الإعراب. وإذا لم تدخل على المُشابِه للمعرب، فأن لا تدخل على المعرب كان ذلك بطريق الأَوْلى، وذلك من قبل أنّ حركات البناء المحافَظ عليها أقوى من حيث إنّها تجري مجرى حروف تركيب الكلمة التي لا يُستغنى عنها لا سيّما إذا صارت دلالةً وأمارةً على شيء محذوف، فاعرفه.

فصل
[وجوب تسكينها]

قال صاحب الكتاب: **وحَقُّها أن تكون ساكنة، وتحريكُها لَحْنٌ، ونحوُ ما في إصلاحِ ابن السِّكِّيت[4]** من قوله [من الرجز]:

١٢٠٨ـ **يـا مَـرْحَـبـاهُ بـحِـمـارِ عَـفْـراءْ**

---

(١) الحاقة: ٢٠، ٢٦. (٢) الحاقة: ٢٨.
(٣) الحاقة: ١٩، ٢٥. (٤) إصلاح المنطق، ص٩٢.

١٢٠٨ ـ **التخريج**: الرجز لعروة بن حزام في خزانة الأدب ٧/ ٢٧٢، ٢٧٣، ١١/ ٤٥٧، ٤٥٩؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص٩٢؛ والمنصف ٣/ ١٤٢.

اللغة: عَفْراء: محبوبة الشاعر.

المعنى: رَحّبَ الشاعر بهذا الحمار لمّا أُخبر أنه حمار عفراء.

الإعراب: «**يا**»: حرف تنبيه، ويمكن أن يكون حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: «يا قوم». «**مرحباهُ**»: مفعول مطلق لفعل محذوف، والهاء حرف للسكت لا محلّ له من الإعراب. «**بحمار**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ «مرحبًا» عند بعضهم، وبعامله المحذوف عند آخرين. «**عفراء**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، وسكّن للضرورة.

وجملة النداء: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: أن هاء السكت تُروى بالضم حينًا، وبالكسر حينًا آخر، وذلك ضرورة، أو لهجة عند البصريين، وجائز عند الكوفيين، والأصل عند البصريين أن تثبت هاء الوقف ساكنة في الوقف فقط، وإثباتها في الوصل إجراء للوصل مجرى الوقف ضرورة أو لغة كما قلنا عند البصريين. والزمخشري يُخَطِّئُ من يحرّكها.

و [من الرجز]:

١٢٠٩ـ يا مَرْحَباهُ بِحمارِ ناجِيَهْ

ممّا لا مُعَرَّجَ عليه للقياس واستعمالِ الفُصَحاء. ومَعْذِرَةُ مَن قال ذلك أنه أجْرَى الوصل مُجْرَى الوقف مع تشبيهِ هاء السكت بهاء الضمير.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّه قد يُؤْتَى بهذه الهاء لبيان حروف المد واللين، كما يؤتى بها لبيان الحركات، نحوَ: «وَا زَيْدَاهْ»، و«وا عَمْرَاهْ»[1]، و«وَا غُلامَهُوهْ»، و«وا انقطاعَ ظَهْرِهِيهْ»؛ لئلاّ يُزيل الوقفُ ما فيها من المدّ.

ولا تكون هذه الهاء إلاّ ساكنةً؛ لأنّها موضوعة للوقف، والوقفُ إنّما يكون على الساكن، وتحريكُها لحنٌ وخروجٌ عن كلام العرب؛ لأنّه لا يجوز ثباتُ هذه الهاء في الوصل فتُحَرَّكَ، بل إذا وصلتَ، استغنيتَ عنها بما بعدها من الكلام. تقول: «وَا زيدَاهْ»، فإذا وصلتَ قلت: «وا زيدا وعمراهْ»، فتُلْحِق الهاء الذي تقف عليه، وتُسْقِطها من الذي تصله، فأمّا قول الشاعر [من الرجز]:

يَا مَرْحَباهُ بِحِمارِ عَفْرَاءْ

فإنّ الشعر لعُرْوَةَ بن حِزام العُذْريّ. وقول الآخر [من الرجز]:

يا مَرْحَباهُ بِحمارِ ناجِيَهْ

١٢٠٩ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٨٨، ١١/ ٤٦٠؛ والخصائص ٢/ ٣٥٨؛ والدرر ٦/ ٢٤٨؛ ورصف المباني ص٤٠٠؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٠٤ (سنا)؛ والممتع في التصريف ١/ ٤٠١؛ والمنصف ٣/ ١٤٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

اللغة: ناجية: اسم شخص، وماء لبني أسد، وموضع بالبصرة.

المعنى: يرحُب الشاعر بحمار هذا الرجل الذي يُدْعى ناجية.

الإعراب: «يا»: حرف تنبيه، أو حرف نداء، والمنادى محذوف. «مرحباه»: مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: صادف رُحبًا وسعة. والأصل: مرحبًا، ولكن حذف التنوين لنيّة الوقف، ثم بعد أنْ وصل به الشاعر هاء السكت عنّ له الوصل، فوصل. «بحمار»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مرحبًا»، وهو مضاف. «ناجية»: مضاف إليه مجرور بفتحة لأنه ممنوع من الصرف، والفتحة مقدرة على التاء المقلوبة هاءً ساكنة للوقف.

وجملة «يا» مع المنادى المحذوف: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «مرحبًا» مع عامله المحذوف: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مرحباه» حيث أثبت هاء السكت في الوصل وحرّكها، وفي ذلك مخالفتان: إثبات الهاء في الوصل وتحريكها، وقد فسّر ذلك بإجراء الوصل مجرى الوقف للضرورة، وفسّر تحريكها بتشبيهها بهاء الضمير المتصل المبني في نحو «له». والزمخشري يعدّ تحريكها لحنًا.

(١) في الطبعتين: «وا زيداه وعَمْراهْ»، وهذا تحريف.

فضرورةٌ، وهو رديءٌ في الكلام لا يجوز، وإنّما لمّا اضطُرّ الشاعر حين وصل إلى التحريك؛ لأنّه لا يجتمع ساكنان في الوصل على غير شرطه، حرّكه. وقد رُويت بضمّ الهاء وكسرِها، فالكسرُ لالتقاء الساكنين، والضمُّ على التشبيه بهاء الضمير في نحو: «عَصاهُ»، و«رَحاهُ». وبعد هذا البيت [من الرجز]:

إذا أتَى قَرُيْبَتُهْ بما شاءْ   من الشَّعير والحَشيش والماءْ

ومعناه أنّ عروة كان يُحِبُّ عفراءَ. وفيها يقول [من الرجز]:

١٢١٠- يا رَبِّ يا رَبّاهُ إيّاكَ أَسَلْ   عَفْراءَ يا رَبّاهُ من قَبْلِ الأَجَلْ
فإنّ عَفْراءَ من الدُّنْيا الأَمَلْ

ثمّ خرج، فلقي حمارًا عليه امرأةٌ، فقيل له: هذا حمارُ عفراءَ، فقال [من السريع]:

يا مرحباه بحمار عفراءْ

فرحّب بحمارها لمَحبّته لها، وأعدّ له الشعيرَ والحشيشَ والماءَ. ونظيرُ معناه

١٢١٠ - **التخريج**: البيت لعروة بن حزام في خزانة الأدب ٧/ ٢٧٠، ٢٧٣، ١١/ ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص٩١؛ وشرح شواهد الشافية ص٢٢٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٩٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٨٠ (ها).

اللغة: أسل: مخفّف أسألُ، أي أطلب وأرجو. الأجل: يوم الوفاة.

المعنى: يقول: يا ربّ لا أسأل سواك، وكلّ طلبي أن ألتقي عفراء قبل أن أموت، فهي كلّ أملي في هذه الدنيا.

الإعراب: «**يا ربّ**»: حرف نداء، ومنادى مضاف منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم المحذوفة، وهي ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**يا رباه**»: حرف نداء، ومنادى مضاف منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم المنقلبة ألفًا، وهي ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، والهاء للسكت لا محلّ لها. «**إياك**»: ضمير منفصل مبني في محلّ نصب مفعول به مقدّم. «**أسل**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وسكّن لضرورة الوزن، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**عفراء**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «**يا رباه**»: تعرب كسابقتها. «**من قبل**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل «أسل». «**الأجل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة الوزن. «**فإن**»: الفاء: حرف للاستئناف، «إن»: حرف مشبّه بالفعل. «**عفراء**»: اسم «إن» منصوب بالفتحة. «**من الدنيا**»: جارّ ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر، متعلّقان بحال محذوفة مقدمة من «الأمل». «**الأمل**»: خبر «إن» مرفوع بالضمّة، وسكّن لضرورة الوزن.

وجملة النداء الأولى ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، والثانية بدل منها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أسأل إياك»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة النداء معترضة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن عفراء الأمل»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب كذلك.

واستشهد به الشارح للدلالة على حبّ عروة لعفراء. وفي هذا البيت شاهد للنحاة هو قوله: «يا رباهُ» حيث حرّك هاء السكت ضرورة.

قول الآخر [من الوافر]:

١٢١١ـ أُحِبُّ لِحُبِّها السُّودانَ حتّى أُحِبُّ لِحُبِّها سُودَ الكِلابِ

ويروى بالمد والقصر. فمَن مَدَّ أسكن الهمزة، فكان من خامس السريع، وأجزاؤه: مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَعولانْ، موقوفٌ مخبونٌ، وهو من المترادف، والأبياتُ مهموزة مُرْدَفة. فإن قصرتَه، فهو أيضًا من السريع، إلاّ أنّه من السادس، وأجزاؤه: مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَعولُنْ، مكسوفٌ مخبونٌ، وهو من المتواتر، ورَوِيُّه الألف، والأبياتُ مقصورة.

١٢١١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في عيون الأخبار ٤/ ٤٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٧٣.

المعنى: بسبب سواد بشرة حبيبته، فهو يحبّ أهل السودان جميعًا، بل أكثر من ذلك فهو يحبّ الكلاب السوداء.

الإعراب: «**أحب**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**لحبها**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**السودان**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**حتى**»: حرف غاية وابتداء. «**أحب**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**لحبها**»: جارّ ومجرور ومضاف إليه (كسابقتها). «**سودَ**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**الكلاب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «**أحب السودان**»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «**أحب سود**»: ابتدائية كذلك لا محلّ لها من الإعراب.

ومن أصناف الحرف

شِينُ الوَقْف

فصل

قال صاحب الكتاب: وهي الشين التي تُلحِقها بكافِ المؤنّث إذا وَقَفَ مَن يقول: «أكرمتُكِشْ»، و«مررتُ بكِشْ». وتُسمَّى الكَشْكَشَةَ، وهي في تَمِيم، والكَسْكَسَةُ في بَكْرٍ، وهي إلحاقُهم بكاف المؤنّث سينًا. وعن مُعاوِيَةَ أنّه قال يومًا: مَن أفصحُ الناس؟ فقام رجلٌ من جَرْم ـ وجرمٌ من فصحاءِ الناس ـ فقال: قومٌ تَباعدوا عن فُراتيّةِ العِراق، وتَيامنوا عن كشكشةِ تَميم، وتَياسروا عن كسكسةِ بكر، ليست فيهم غَمْغَمَةُ قُضاعة، ولا طُمْطُمانيّةُ حِمْيَرَ، قال معاويةُ: فمَن هم؟ قال: «قَوْمي».

* * *

قال الشارح: من العرب من يُبْدِل كافَ المؤنّث شينًا في الوقف حِرْصًا على البيان، لأنّ الكسرة الدالّة على التأنيث تخفى في الوقف، فاحتالوا للبيان بأن أبدلوها شينًا، فقالوا: «عَلَيْشِ» في «عليكِ»، و«مِنْشِ» في «مِنْكِ»، و«مررت بِشِ» في «بِكِ». وقد يُجْرون الوصل مُجرَى الوقف. قال المجنون [من الطويل]:

فعَيْناشِ عَيْناها وجيدُشِ جِيدُها ... سِوَى أنّ عَظْمَ الساقِ مِنْشِ دَقِيقُ[1]

ومن كلامهم: «إذا أعْياشِ جاراتُشِ فأقْبِلِي على ذِي بَيْتِشِ»[2]، أي: إذا أعْياكِ جاراتُكِ فأقبلي على ذي بَيْتِكِ، ويقولون: «ما الذي جاء بِشِ»؟ يريدون: بكِ. وقد قُرىء قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾[3]: قد جعل رَبُّشِ تَحْتَشِ سريًّا[4].

وقد زادوا على هذه الكاف في الوقف شينًا حرصًا على البيان، فقالوا: «مررت

---

(١) تقدم بالرقم ١١٢١.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في لسان العرب ١٠/ ٤٧٢ (عوك)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٧٨.
والمثل قاله رجل لامرأته، ومعناه: إذا لم تجدي ما تطلبينه في بيت جارتك، فاعتمدي على ملكك.

(٣) مريم: ٢٤.

(٤) لم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

بِكِشْ»، و«أعْطَيْتِكِشْ». فإذا وصلوا حذفوا الجميع، وهي كَشْكَشَةُ بني أَسَدٍ وتميم.

وأمّا كَسْكَسَةُ بكر، فإنّهم يزيدون على كاف المؤنّث سينًا غيرَ معجمة لِتُبيِّن كسرةُ الكاف، فيؤكِّد التأنيث، فيقولون: «مررت بِكِسْ»، و«نزلت عليكِسْ». فإذا وصلوا، حذفوا لبيان الكسرة.

فأمّا قول معاوية: فَجَرْمٌ بَطْنان من العرب أحدهما في قُضاعة ـ وهو جرم بن زَبّان ـ والآخرُ في طَيِّىء يوصَفون بالفصاحة. والفُراتيّةُ لغةُ أهل الفُرات الذي هو نهرُ أهل الكوفة. والفُراتان: الفُراتُ ودُجَيْلٌ، ويروى: لَخْلَخانيّة العراق. واللخلخانيّةُ: العُجمة في المنطق، يُقال: «رجلٌ لخلخانيٌّ»، إذا كان لا يفصُح. وكشكشةُ بني تميم إلحاق الشين كافَ المؤنّث، وكسكسةُ بكر إلحاقُهم السينَ كافَ المؤنّث، وليستا بالفصيحة. والغَمْغَمَةُ أن لا يَتبيّن الكلامُ، وأصله أصواتُ الثِّيران عند الذعْر، وأصوات الأبطال عند القِتال. وقُضاعةُ أبو حَيّ من اليَمَن، وهو قضاعةُ بن مالك بن سَبَإٍ. والطُّمْطُمانيّةُ أن يكون الكلام مشتبهًا بكلام العَجَم. يُقال: «رجلٌ طِمْطِمٌ»، أي: في لسانه عجمةٌ لا يفصح. قال عنترة [من الكامل]:

١٢١٢ـ تأْوِي لـه حِـزَقُ الـنَّـعـام كـمـا أَوَتْ   حِـزَقٌ يَـمـانِـيَـةٌ لأعْـجَـمَ طِـمْـطِـمِ

الحِزْقة: الجماعة، والطُّمْطُمانيّ بالضمّ مثله، وحِمْيَرُ أبو قبيلة، وهو حِمْيَرُ بن سَبَإ بن يَشْجُبَ بن يَعْرُبَ بن قَحْطانَ، ومنهم كانت الملوكُ الأُوَلُ. وصف هذا الجَرْميُّ قومَه بالفَصاحة، وعدم اللُّكْنة، والتباعدِ عن هذه اللغات المستهجَنة، فاعرفه.

١٢١٢ ـ **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص٢٠٠؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٧ (حزق)، ١٢/ ٣٧١ (طمم)؛ وتهذيب اللغة ١٣/ ٢٠٧؛ ومجمل اللغة ٢/ ٥٧؛ وجمهرة اللغة ص٢١٣؛ ٨٩٤؛ ومقاييس اللغة ٢/ ٥٣؛ وتاج العروس ١٨/ ١٢٠ (قلص)، ٢٥/ ١٦١ (حزق)، (طمم)؛ وبلا نسبة في المخصص ٢/ ١٢٠ ـ ١٢٢، ولسان العرب ٧/ ٨١ (قلص).

اللغة: حزق النعام: جماعاته، واحدتها حزقة.

المعنى: تلجأ إليه جماعات من طيور النّعام، كما تلجأ جماعات من أهل اليمن إلى فارسي لا تفهم لغته.

الإعراب: **«تأوي»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل. **«له»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. **«حزق»**: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«النعام»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«كما»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محلّ نصب صفة لمفعول مطلق محذوف، وهو مضاف، «ما»: حرف مصدري. **«أوت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين، والتاء للتأنيث. والمصدر المؤوّل من «ما أوت حزق» في محلّ جرّ مضاف إليه، بتقدير: أويًا مثل أوي. **«حزق»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«يمانية»**: نعت مرفوع بالضمّة. **«لأعجم»**: جارّ ومجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، متعلّقان بالفعل «أوت». **«طمطم»**: نعت مجرور بالكسرة.

وجملة «تأوي حزق»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الأعجم طمطم» حيث فسّر الطمطم بمن في لسانه عجمة لا يُفْصح معها.

ومن أصناف الحرف

حرفُ الإنكار

فصل

قال صاحبِ الكتاب: **وهي زيادةٌ تلحَق الآخرَ في الاستفهام على طريقين: أحدهما أن تلحق وحدَها بلا فاصلٍ، كقولك: «أزَيْدُنِيهْ؟» والثاني أن تفصل بينها وبين الحرف الذي قبلها «إنْ» مزيدةً، كالّتي في قولهم: «ما إنْ فَعَلَ» فيقال: «أزيدٌ إنِيهْ؟»**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذه الزيادة أُتي بها عَلَمًا على الإنكار، وهو حرفٌ من حروف المدّ كالزيادة اللاحقة للنُّدْبة. وذلك على معنيين: أحدُهما أن تُنْكِر وجودَ ما ذُكر وجودُه وتُبْطِله، كرجلٍ قال: «أتاك زيدٌ»، وزيدٌ ممتنعٌ إتيانُه، فيُنْكِر لبُطْلانه عنده. والوجهُ الآخرُ أن تُنْكِر أن يكون على خلافِ ما ذُكر، كقولك: «أتاك زيدٌ»، فتُنْكِر سؤالَه عن ذلك، وزيدٌ من عادته أن يأتيه. قال سيبويه[1]: إذا أنكرتَ أن يثبت رأيُه على ما ذكر، أو تُنْكِر أن يكون رأيُه على خلاف ما ذكر.

ومن العرب من يزيد بين الأوّل وهذه الزيادة زيادةً تفصل بينهما، وتلك الزيادةُ «إنْ» التي تزاد للتأكيد في نحوِ [من الكامل]:

١٢١٣ـ ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ إلاّ مَنْكِبٌ [مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ المِحْمَلِ]

---

(١) الكتاب ٢/ ٤١٩.

١٢١٣ ـ **التخريج**: البيت لأبي كبير الهذلي في خزانة الأدب ٨/ ١٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٢٤؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٣؛ وشرح التصريح ١/ ٣٣٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٩٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٤٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٢٧؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٧٦؛ والكتاب ١/ ٣٥٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٤؛ وللهذلي في الخصائص ٢/ ٣٠٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٦؛ والإنصاف ١/ ٢٣٠؛ والمقتضب ٣/ ٢٠٣، ٢٣٢.

اللغة: المنكب: مجتمع رأس الكتف والعضد. المحمل: حمّالة السيف.

المعنى: يقول: إنّ ذلك الفتى لضمور بطنه، وضعف جسمه، إذا اضطجع على الأرض لا يمسّها منه إلاّ المنكب وطرف الساق.

=

كأنّهم أرادوا زيادةَ علم الإنكار للبيان والإيضاح، فزادوا «إنْ» أيضًا توكيدًا لذلك المعنى، وذلك قولك في جوابِ «ضربتُ زيدًا»: «زيدًا إنِيهْ»، بقّيت الاسمَ على حاله من الإعراب، وزدتَ بعده «إنْ» لما ذكرناه، ثُمّ كسرتَ النون لالتقاء الساكنين على حدّ الكسر في التنوين، فحرفُ المدّ زائدٌ للإنكار، و«إنْ» لتأكيده، والهاءُ لبيان حرف المدّ، وحرفُ المدّ في الأوّل للإنكار، والهاءُ للوقف، فلذلك قال صاحب الكتاب: هذه الزيادة على طريقين، فاعرفه.

فصل
[معنيا حرف الإنكار]

قال صاحب الكتاب: **ولها معنيان: أحدهما إنكارُ أن يكون الأمرُ على ما ذكر المخاطبُ، والثاني إنكارُ أن يكون على خلافِ ما ذكر، كقولك لمَن قال: «قدِم زيدٌ»: «أزَيْدُنِيهْ؟» مُنْكِرًا لقُدومه أو لخلافِ قدومه، وتقول لمَن قال: «غلبني الأميرُ»: «آلأميرُوهْ؟» قال الأخفش: كأنّك تهزأ به وتُنْكِر تعجُّبَه من أن يغلبه الأميرُ. قال سيبويه[1]: وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له: أتخرج إن أخصبتِ الباديةُ، فقال: «أأنَا إنِيهْ؟» منكرًا لرأيه أن يكون على خلافِ أن يخرج.**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم شرح ما في هذا الفصل فيما قبله بما أغنى عن إعادته هنا، وقوله: «آلأميرُوهْ؟» الألف ممدودة؛ لأنّ همزة الاستفهام لمّا كانت مفتوحة، ودخلت همزةَ لام التعريف، وكرهوا حذفَها لئلاّ يلتبس الخبر بالاستخبار، قلبوا الثانية، وأقرّوها كما في قوله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[3]. وحرفُ الإنكار واوٌ لانضمام الراء قبلها، والهاءُ ساكنة لأنّها للسكت.

فأمّا ما حكاه سيبويه من قول البَدَويّ حين قيل له: «أتخرج إلى البادية إن أخصبت؟» فقال: «أأنَا إنِيهْ؟» فجاء على المعنى؛ لأنّ المضمر للفاعل في «تخرج»

= **الإعراب:** «**ما**»: حرف نفي. «**إن**»: زائدة. «**يمسّ**»: فعل مضارع مرفوع. «**الأرض**»: مفعول به منصوب. «**إلا**»: حرف حصر. «**منكب**»: فاعل مرفوع. «**منه**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت «منكب». «**وحرف**»: الواو حرف عطف، «**حرف**»: اسم معطوف على «**منكب**» مرفوع، وهو مضاف. «**الساق**»: مضاف إليه مجرور. «**طيّ**»: مفعول مطلق منصوب لفعل محذوف، وهو مضاف. «**المحمل**»: مضاف إليه مجرور. وقيل: «**طي المحمل**»: مركب إضافي منصوب على أنّه مصدر تشبيهي على ما قرره سيبويه.

وجملة «يمس الأرض»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ما إن يمسُّ» حيث جاء بـ «إن» زائدة للتوكيد. وفيه شاهد آخر للنحاة، وهو قوله: «طيّ المحمل» حيث نصب «طيّ» بفعل محذوف دل عليه السياق تقديره: «طوي طيّ».

(١) الكتاب ٤/ ٤٢٢.

(٢) الأنعام: ١٤٣، ١٤٤.

(٣) يونس: ٥٩.

المخاطب، وحين أنكر رأيَه أن يكون على خلافِ أن يخرج، واستفهم عن ذلك، وصار المخاطب هو المتكلّم، ولم يُمْكِنه أن يأتي بالفاعل وحده، فصله وجاء به على المعنى، فقال: «أأنا إنِيهْ؟» بالألف الاستفهاميّة والأصليّة.

فصل
[حركة حرف الإنكار]

قال صاحب الكتاب: **ولا يخلو الحرف الذي تقع بعده من أن يكون متحرّكًا، أو ساكنًا. فإن كان متحرّكًا تبعتْه في حركته، فتكون ألفًا وواوًا وياءً بعد المفتوح والمضموم والمكسور، كقولك في: «هذا عُمَرُ»: «أعمرُوهْ؟» وفي «رأيت عُثْمانَ»: «أعثمانَاهْ»، وفي «مررت بحَذامِ»: «أحذامِيهْ؟» وإن كان ساكنًا حُرّك بالكسر، ثمّ تبعتْه كقولك: «أزَيْدُنِيهْ؟» و«أزيدٌ إنِيهْ؟»**

* * *

قال الشارح: يريد أنّ هذه الزيادة مدّةٌ تتبع حركةَ ما قبلها إن كان متحرّكًا، ولم يكن بينهما فاصلٌ. فإن كان مضمومًا، كانت الزيادة واوًا، نحوَ قولك في جوابِ من قال: «هذا عُمَرُ» مُنْكِرًا: «أعُمَرُوهْ؟» وإن كان مفتوحًا، كانت الزيادة ألفًا، نحو قولك في جوابِ من قال: «رأيت عثمانَ»: «أعثمانَاهْ؟» وإن كان مكسورًا كانت ياءً، نحو قولك في جوابِ من قال: «مررت بحَذامِ»: «أحَذامِيهْ؟» على حدِّ ما يُفْعل بزيادة النُّدْبة.

وإن كان ما قبل الزيادة ساكنًا، قدّرت الزيادة ساكنةً، ثمّ كسرت الساكنَ الأوّل لالتقاء الساكنين، وجعلتَ الزيادة ياءً من جنس الكسرة، نحوَ قولك في جوابِ من قال: «هذا زيدٌ»: «أزيدُنِيهْ؟» فالدال مضمومة محكيّة، وحركتُها إعرابٌ، والتنوينُ متحرّك بالكسر، وحركتُها بناءٌ لالتقاء الساكنين، وكذلك النصب والجرّ، نحوُ قولك في «ضربتُ زيدًا»: «أزيدَنِيهْ؟» بفتح الدال، وفي «مررت بزيدٍ»: «أزيدِنِيهْ؟» بكسر الدال. والتنوينُ مكسور لالتقاء الساكنين والمدةُ بعدها ياءٌ للكسرة قبلها. وكذلك يُفْعَل مع الإنكار بـ«إنْ»، نحوَ قولك في جوابِ من قال: «هذا زيدٌ»: «أزيدٌ إنِيهْ؟» وفي من قال: «ضربتُ زيدًا»، «أزيدًا إنِيهْ؟» وفي الجرّ: «أزيدٍ إنِيهْ؟» فاعرفه.

فصل
[محلّ حرف الإنكار]

قال صاحب الكتاب: **وإن أجبتَ مَن قال: «لقيتُ زيدًا وعمرًا»، قلت: «أزيدًا وعَمْرَنِيهْ». وإذا قال: «ضربتُ عُمَرَ»، قلت: «أضربتَ عُمَرَاهْ». وإن قال: «ضربتُ زيدًا الطويلَ»: «أزيدًا الطويلاهْ»، فتجعلها في مُنْتَهَى الكلام.**

* * *

قال الشارح: يريد أنّ محلّ علامة الإنكار آخِرُ الكلام ومنتهاه، ولذلك تقع بعد المعطوف، وبعد المفعول، وبعد النعت، فتقول مُجيبًا لمن قال: «لقيتُ زيدًا وعمرًا»: «أزيدًا وعمرَنِيهْ؟» فتُسْقِطها من الأوّل، وتُثْبِتها في المعطوف، وتكسر التنوين لسكون المدّة بعده، وتجعلها ياءً لانكسارِ ما قبلها على ما سبق. وتقول في جوابِ من قال: «ضربتُ عُمَرَ»: «أضربتَ عُمَرَاهْ؟» فألحقتَها المفعولَ، ولم تُلْحِقها الفعلَ، لأنّ المفعول منتهى الكلام متّصلاً بما قبله، وعلامةُ الإنكار لا تقع حَشْوًا، وتجعلها ألفًا للفتحة قبلها إذ ليس فيه تنوينٌ، وكذلك تقول في جوابِ من قال: «ضربتُ زيدًا الطويلَ»: «أزيدًا الطويلاهْ؟» ألحقتَ الهاء الصفةَ؛ لأنّه منتهى الكلام وكانت ألفًا للفتحة، فاعرفه.

فصل
[ترك حرف الإنكار في الدرج]

قال صاحب الكتاب: **وتُتْرَك هذه الزيادة في حال الدرج فيقال: «أزيدًا يا فَتَى؟» كما تُركت العلاماتُ في «مَنْ» حين قلت «مَن يا فَتَى؟»**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم أنّ مدّة الإنكار من زيادات الوقف، فلا تثبت في الوصل، فهي نظيرةُ الزيادة في «مَنْ» إذا استفهمتَ عن النكرة في الوقف في نحوِ «مَنو»، و«مَنا»، و«مَنِي»، فإذا قيل: «لقيتُ زيدًا»، قيل في جوابه: «أزيدًا يا فتى؟» تركتَ العلامة من «زيد» لوَصْلك إيّاه بما بعده، كما تركتَ حروف اللين في «مَنُو»، و«مَنا»، و«مَنِي» إذا وُصل بما بعده. ولا تدخل هذه العلامةُ في «يا فَتى»؛ لأنّه ليس من حديث المسؤول، فتُنْكِرَ ذلك عليه، فقولُك: «يا فتى» يمنع العلامةَ بمنزلة الطويل، ولا تدخله العلامةُ، لأنّه ليس من الحديث فيتوجّهَ الإنكارُ إليه، فاعرفه.

ومن أصناف الحرف

حرف التذكُّر

فصل

قال صاحب الكتاب: **وهو أن يقول الرجل في نحوِ: «قال»، و«يقول»، و«من العامِ»: «قالا»، فيمُدّ فتحةَ اللامِ، و«يقولُو»، «ومن العامِي»، إذا تَذكّر ولم يُرِد أن يقطعَ كلامه.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذه المدّة قد تزاد بعد الكلمة أو الحرف إذا أُريد اللفظُ بما بعده، ونُسي ذلك المراد، فيقف متذكّرًا، ولا يقطع كلامه؛ لأنّه لم ينته كلامُه، إذ غايتُه ما يتوقعه بعده، فيطوّل وقوفَه.

فصل
[حركة حرف التذكُّر]

قال صاحب الكتاب: **وهذه الزيادة في اتّباعِ ما قبلها إن كان متحرّكًا بمنزلةِ زيادةِ الإنكار، فإذا سكن حُرّك بالكسر كما حُرّك ثَمَّهْ، ثُمّ تبعته. قال سيبويه[1]: سمعناهم يقولون: «إنّه قَدِي»، وَ«ألِي» يعني في «قَدْ فَعَلَ»، وفي الألف واللام إذا تَذكّر «الحارِثَ» ونحوهَ، قال: وسمعنا مَن يوثَق به يقول: «هذا سَيفُني»، يريد: سيفٌ من صفته كَيتَ وكَيتَ.**

* * *

قال الشارح: فإن كان قبل المتوقَّع حرفٌ متحرّكٌ، فلا يخلو من أن يكون مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا، نحوَ: «قَال» مَثَلاً، و«يَقُولُ» و«مِنَ العامِ». فإن كان مفتوحًا ألحقتَه ألفًا، نحوَ: «قَالا»، وإن كان مضمومًا ألحقتَه واوًا، نحو: «يقُولُو»، وفي المكسور ياءً، نحو: «مِن العامِي» إذا تَذكّر، ولم يرد أن يقطع.

---

(١) الكتاب ٤/ ١٤٧.

فإن كان الحرف الموقوف عليه ساكنًا، نحوَ لام المعرفة في «الغلام» و«الرجل»، فإنَّكَ تكسرها تشبيهًا بالقافية المجرورة إذا وقع حرفُ رَوِيّها حرفًا ساكنًا صحيحًا، نحوَ قوله [من الكامل]:

وَكـــــــــأنْ قَــــــــدِي[1]

لأنّ «قَدْ» إذا لقيها ساكنٌ بعدها تُكْسَر، نحوَ قولك: «قَدِ احْمَرَّ البُسْرُ»، و«قَدِ انطلق الرجلُ». ولو وقعت «مِنْ» قافيةً، لأُطلقت إلى الفتح، وكان زيادةُ الإطلاق ألفًا. وقد يجوز إطلاقُها إلى الكسر، فتكون الزيادة ياءً لأنّ[2] «مِنْ» قد تُفْتَح في نحو قولك: «مِنَ الرجل»، وتُكْسَر في نحو «مِنِ ابْنِك». فتقول في القافية المنصوبة: «مَنا» وفي القافية المجرورة: «مَنِي». فعلى هذا تقول في التذكّر: «قَدِي» في «قَدْ قَامَ» أو «قَدْ قَعَدَ». وكذلك كلُّ ساكن وقفتَ عليه، وتذكّرتَ بعده كلامًا، فإنّك تكسره وتُشْبع كسرتَه للاستطالة والتذكّرِ، إذا كان ممّا يُكْسَر إذا لقيه ساكنٌ بعده.

فإن كان الساكن ممّا يكون في وقت مضمومًا، وفي وقت مفتوحًا، ووقفتَ عليه متذكّرًا؛ ألحقتَ ما يكون مضمومًا واوًا، وما يكون مفتوحًا ألفًا، فتقول: «ما رأيته مُذُو»، أي: مذ يومُ كذا، لأنّ «مُذ» إذا لقيها ساكنٌ بعدها، ضُمّت؛ لأنّ الأصل في «مُنْذُ» الضمُّ. وتقول: «عجبت مِنا» بألف في «مِن زيد» ونحوه؛ لأنّك تقول: «مِنَ الرجل»، و«مِنَ الغلام»، فتفتحه. ومَن كانت لغتُه الكسرَ نحوَ: «مِنِ الغلام»، قال متذكّرًا: «مِنِي». فحكمُ التذكّر في هذا الباب حكمُ القافية، والجامعُ بينهما أنّ القافية موضعُ مَدّ واستطالةٍ، كما أنّ التذكّر موضع استشرافٍ وتطاوُلٍ إلى المتذكَّر.

وحكى سيبويه: «هذا سَيْفُنِي»، يريد: هذا سيفٌ حادٌّ أو ماضٍ أو نحوهما من الصفات، فنَسِيَ، ومَدَّ متذكّرًا إذ لم يرد أن يقطع اللفظ، وكان التنوين حرفًا ساكنًا، فكُسر كما كُسر ذاك. وقد قال سيبويه: سمعنا من يوثق به يقول ذلك.

انتهى الكلام على قسم الحروف، وهو القسم الثالث، ويتلوه المشتَرَكُ. والحمد لِلَّهِ ربّ العالمين، ولا حول ولا قوّة إلاّ باللّهِ العليّ العظيم.

---

(١) تقدم بالرقم ١٠٦٤.

(٢) في الطبعتين: «إلّا إنّ» مكان «لأنّ»؛ وهذا تحريف.

القسم الرابع: في المُشْتَرَك

فصل

قال صاحب الكتاب: **المشترك، نحو: الإمالة، والوَقْف، وتخفيف الهمزة، والتقاء الساكنين، ونظائرِها ممّا يَتوارد فيه الأضربُ الثلاثةُ أو اثنان منها. وأنا أُورِدُ ذلك في هذا القسم على نحو الترتيب المارّ في القسمَيْن، معتصمًا بحَبْلِ التوفيق من ربّي، بريئًا من الحَوْل والقوّة إلاّ به.**

* * *

قال الشارح: هذا القسم الرابع آخِرُ أقسام الكتاب، وهو أعلاها وأشرفُها إذ كان مشتملاً على نُكت هذا العلم وتصريفه، وأكثرُ الناس يضعف عن الإحاطة به لغموضه، والمنفعةُ به عامّةٌ. وقد سمّاه المشترك؛ لأنّه قد يشترِك فيه القُبُلُ الثلاث ـ أعني الاسم والفعل والحرف ـ أو اثنان منها.

وفي تسميته بالمشترك نَظَرٌ؛ لأنّ المشترك اسمٌ مفعولٌ، وفعلُه «اشْتَرَكَ»، ولا مفعولَ له إذ كان لازمًا، ولا يُبْنَى من اللازم فعلٌ للمفعول، إلّا أن يكون معه ما يقام مقام الفاعل من جارّ ومجرور أو ظرف أو مصدر. وأحملُ ما يُحْمَل عليه أن يكون أراد المشترك فيه، وحذف حرفَ الجرّ، وأسند اسم المفعول إلى الضمير، فصار مرفوعًا به. وأمّا أن يكون قد حذف الجارّ والمجرور معًا، فليس بالسهل؛ لأنّ ما أقيمَ مقام الفاعل يجري مجرى الفاعل، فكما لا يحسن حذفُ الفاعل كذلك لا يحسن حذفُ ما أقيم مقامه، وقال: وذلك نحو الإمالة، والوقف، وتخفيف الهمزة، والتقاء الساكنين، فإنّ هذه الأشياء تتوارد على الاسم والفعل والحرف. فالإمالةُ تكون في الاسم نحو: «عماد»، و«كتاب»، وفي الفعل نحو: «سَعى»، و«رَمى». وقد جاءت في الحرف أيضًا نحو «بَلى»، و«يا» في النداء. وكذلك الوقف، فإنّه يكون في الاسم والفعل والحرف. وكذلك تخفيف الهمزة، والتقاء الساكنين على ما سيَرِد في موضعه إن شاء الله.

ومن أصناف المشترك

الإمالةُ

فصل
[ماهيَّتُها]

قال صاحب الكتاب: **يشترك فيها الاسمُ والفعلُ. وهي أن تَنْحُوَ بالألف نحو الكسرة؛ لِيَتجانس الصوتُ، كما أشربتَ الصادَ صوتَ الزاي لذلك.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الإمالة مصدرُ «أَمَلْتُهُ أُمِيلُه إمالَةً». والمَيْلُ: الانحراف عن القصد، يقال منه: «مال الشيءُ»، ومنه «مال الحاكمُ» إذا عدل عن الاستواء. وكذلك الإمالةُ في العربيّة عدولٌ بالألف عن استوائه، وجنوحٌ به إلى الياء، فيصير مَخْرجه بين مخرج الألف المفخَّمة، وبين مخرج الياء. وبحسب قُرْب ذلك الموضع من الياء تكون شدّةُ الإمالة، وبحسب بُعْده تكون خفّتُها. والتفخيمُ هو الأصل، والإمالةُ طارئةٌ، والذي يدلّ أنّ التفخيم هو الأصل أنّه يجوز تفخيم كلّ مُمال، ولا يجوز إمالةُ كلّ مفخَّم. وأيضًا فإنّ التفخيم لا يحتاج إلى سبب، والإمالةُ تحتاج إلى سبب.

والإمالة لغةُ بني تميم، والفتحُ لغةُ أهل الحجاز، قال الفرّاء: أهلُ الحجاز يفتحون ما كان مثلَ «شاء»، و«خافَ»، و«جاء»، و«كادَ»، وما كان من ذوات الياء والواو. قال: وعامّةُ أهلِ نَجْد من تميم وأسد وقيس يسرون إلى الكسر من ذوات الياء في هذه الأشياء، ويفتحون في ذوات الواو مثلِ: «قال» و«جالَ».

والمُمال كثيرٌ في كلام العرب، فمنه ما يكون في كثرة الاستعمال تفخيمُه وإمالتُه سواءً، ومنه ما يكون أحدُ الأمرين فيه أكثر وأحسنَ. وكان عاصمٌ يُفْرِط في الفتح، وحمزةُ يفرط في الكسر. وأحسنُ ذلك ما كان بين الكسر المُفْرِط، والفتح المفرط.

والغرضُ من الإمالة تقريبُ الأصوات بعضِها من بعض لضربٍ من التشاكل، وذلك إذا ولي الألفُ كسرةً قبلها أو بعدها، نحو: «عِماد»، و«عالِم»، فيُميلون الفتحة قبل الألف إلى الكسرة، فيميلون الألف نحو الياء. فكما أنّ الفتحة ليست فتحة محضة، فكذلك الألفُ التي بعدها؛ لأنّ الألف تابعةٌ للحركة، فكأنّها تصير حرفًا ثالثًا بين الألف والياء. ولذلك عدّوها مع

الحروف المستحسنة حتى كملت حروفُ المُعْجَم خمسةً وثلاثين حرفًا. كأنّهم فعلوا ذلك هنا كما فعلوا في الادغام، وقرّبوا بعضَها من بعض، نحو قولك في «مَصْدَر»: «مَزْدَرٌ»، فقرّبوا الصاد من صوت الزاي ليتناسب الصوتان، ولا يتنافرا. وذلك أنّ الصاد مُقارِبةُ الدال في المخرج، وبينهما مع ذلك تنافٍ وتباينٌ في الأحوال والكيفيّة. وذلك أنّ الصاد مهموسة، والدال مجهورة، والصاد مستعلِية مُطْبِقة، والدال ليست كذلك، والصاد رِخْوَةٌ، والدال شديدة، والصاد من حروف الصفير، والدال ليست كذلك. فلمّا تَباينا في الأحوال هذا التباينَ، أرادوا أن يفرقوا بينهما في بعض الأحوال على حدّ تقاربهما في المخرج استثقالاً لتحقيق الصاد مع الدال مع ما ذكرناه من المباينة، فأبدلوا من الصاد الزاء لأنّها من مخرجها، وهما من حروف الصفير، وتُوافِق الدال في الجَهْر، فيتناسب الصوتان ولا يختلفان. ونحو ذلك قراءةُ من قرأ: ﴿زِراط﴾[1] في ﴿صِراط﴾. وقالوا: «لم يُحْرَمْ من فُزْدَ له»[2] والمراد: «فُصِدَ»؛ لأنّ العرب كانت إذا جاء أحدَهم ضَيْفٌ، ولم يحضرهم قِرًى فصدوا بعضَ الإبل، وشرب الضيفُ من ذلك الدم، فلم يُحْرَم؛ لأنّه وجد ما يسُدّ مَخْمَصَتَه. وكذلك في الإمالة قرّبوا الألف من الياء؛ لأنّ الألف تطلب من الفم أعلاه، والكسرة تطلب أسفلَه وأدناه، فتنافرا. ولمّا تنافرا، أُجنحت الفتحةُ نحو الكسرة، والألفُ نحو الياء، فصار الصوتُ بين بين، فاعتدل الأمرُ بينهما، وزال الاستثقالُ الحاصل بالتنافر، فاعرفه.

[أسبابها]

قال صاحب الكتاب: **وسببُ ذلك أن تقع بقُرْب الألف كسرةٌ، أو ياءٌ، أو تكونَ هي منقلبةً عن مكسور أو ياء، أو صائرةً ياء في موضع، وذلك نحو قولك: «عِمِادٌ»[3]، و«شِمْلاِل»، و«عاِلِم»، و«سَيِال»، و«شَيْبِان»، و«هِاب»، و«خِاف»، و«نِابٌ»، و«رَمِى»، و«دَعِا» لقولك: «دُعِيَ»، و«مِعْزِى» و«حُبْلِى» لقولك: «مِعْزَيانِ» و«حُبْلَيانِ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الإمالة لها أسبابٌ. وتلك الأسبابُ ستّةٌ، وهو أن يقع بقرب الألف كسرةٌ، أو ياءٌ قبله، أو بعده، أو تكون الألف منقلبة عن ياء، أو كسرة، أو مُشبِهة للمنقلب، أو يكون الحرف الذي قبل الألف يُكْسَر في حال وإمالته لإمالته. فهذه أسبابُ الإمالة، وهي من الأسباب المُجوِّزة، لا المُوجِبة. ألا ترى أنّه ليس في العربيّة سببٌ

---

(١) الفاتحة: ٦، وغيرها. وانظر: البحر المحيط ١/ ٢٥؛ وتفسير القرطبي ١/ ١٤٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ١١.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الألفاظ الكتابيّة ص٥٧؛ وجمهرة الأمثال ٢/ ١٩٣؛ وكتاب الأمثال ص٢٣٥؛ ولسان العرب ٣/ ٣٣٥ (فزد)، ٣٣٦ (فصد)؛ والمستقصى ٢/ ٢٩٤؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٩٢.
والفصيد: دم كان يُؤخَذ من أوداج البعير أو الفرس، ثمّ يُشوى ويُؤكل. والمعنى: لم يُحرم من نال بعضَ حاجته. يضرب في القناعة باليسير.

(٣) وضع النقطة الخالية الوسط (أو الدائرة) تحت الحرف يدلّ على إمالته.

يوجب الإمالةَ لا بدّ منها، بل كلُّ مُمال لعلّةٍ، فلَكَ أن لا تُميله مع وجودها فيه، ونحو ذلك ممّا هو علّةٌ للجواز الواوُ إذا انضمّت ضمًّا لازمًا، نحو: «وُقِّتت»، و«أُقِّتت»، و«وُجُوهٌ»، و«أُجُوهٌ»، فانضمامُ الواو أمرٌ يُجوِّز الهمزةَ، ولا يُوجِبها.

فمثالُ الأوّل وهو ما أُميل للكسرة قولك في «عِمَادٍ»: «عِمِادٌ» وفي «شِمْلَالٍ»: «شِمْلِالٌ» وفي «عَالِم»: «عالِمٌ». فالكسرةُ في «عِماد» هي التي دعتْ إلى الإمالة؛ لأنّ الحرف الذي قبل الألف، وهو الميمُ، تُمال فتحتها إلى الكسرة؛ لأجل انكسار العين في «عماد»، وكذلك «شِمْلال» تُميل فتحةَ اللام منه لكسرة شين «شِمْلالٍ»، ولا يُعتدّ بالميم فاصلةً لسكونها، فهي حاجزٌ غيرُ حصين، فصارت كأنّها غيرُ موجودة، فإذًا قولك: «شملال» كقولك: «شِمالٌ». وإذا كانوا قد قالوا: «صبغت» في «سبغت» فقلبوا السين صادًا مع قوّة الحاجز لتحرُّكه، وقالوا: «صراط» والأصل: «سراط» فلأَنْ يجوز فيما ذكرناه كان أولى.

وقالوا: «عالِمٌ»، فأمالوا للكسرة بعدها، كما أمالوا للكسرة قبلها، إلّا أنّ الكسرة إذا كانت متقدّمة على الألف، كانت أدعى للإمالة منها إذا كانت متأخّرة. وذلك أنّها إذا كانت متقدّمة، كان في تقدّمها تسفّلٌ بالكسرة، ثمّ تصعد إلى الألف. وإذا كانت الكسرة بعد الألف، كان في ذلك تسفّلٌ بعد تصعّدٍ. والانحدارُ من عالٍ أسهلُ من الصعود بعد الانحدار، وإن كان الجميع سببًا للإمالة.

واعلم أنّه كلّما كثرت الكسراتُ، كان أدعى للإمالة لقوّة سببها. ومتى بُعدت عن الألف، ضُعفت؛ لأنّ للقُرب من التأثير ما ليس للبُعْد. ولاجتماع الأسباب حكمٌ ليس لانفرادها، فإذًا الإمالةُ في «جِلِبّاب» أقوى من إمالة «شِمْلال»؛ لأنّ الكسرتين أقوى من الكسرة الواحدة. وإمالةُ «عماد» أقوى من إمالة «شملال»؛ لقرب الكسرة من الألف. وإمالة «شملال» أقوى من إمالة «أكلتُ عِنَبا»؛ لقوّة الحاجز بالحركة. وإمالةُ «أكلت عنبا» أقوى من إمالة «دِرْهَمِانِ»؛ لأنّ بين كسرة الدال من «درهمان» وبين الألف منها ثلاثةَ أحرف. فلمّا كانت الكسرة أقرب إلى الألف، فالإمالةُ له ألزمُ، والنصب فيه جائزٌ. وكلّما كثُرت الكسرات والياءات كانت الإمالة فيه أحسن من النصب. وقالوا: «شَيْبِانُ»، و«قَيْسُ عَيْلِانَ»، و«شوكُ السِّيالِ»، وهو شجرٌ، و«الضِّياح»، وهو لَبَنٌ، فأمالوا ذلك لمكان الياء. وقالوا: «رأيتُ زيدِا»، فأمالوا، وهو أضعفُ من الأوّل؛ لأنّ الألف بدلٌ من التنوين، وأهلُ الحجاز لا يميلون ذلك ويفتحونه.

فأمّا الياء الساكنة إذا كان قبلها حركةٌ من جنسها، نحو: «ديباج» و«دِيماس»، فإنّ الإمالة فيه أقوى من إمالتها، إذا لم يكن ما قبلها حركةً من جنسها من نحو: «شَيْبانَ»، و«عَيْلانَ»؛ لأنّ الأوّل فيه سببان: الكسرةُ والياء، والثاني فيه سببٌ واحدٌ.

والإمالةُ للياء الساكنة من نحو: «شيبان»، و«عيلان» أقوى من الإمالة للياء المتحرّكة من نحو «الحَيَوان»، و«المَيَلان»؛ لأنّ الساكنة أكثرُ لِينًا واستثقالاً، فكانت أدعى للإمالة.

والإمالةُ للياءَين نحو: «كَيّال»، و«بَيّاع» أقوى من الياء الواحدة، نحو: «البَيان»، و«شوكِ السَّيالِ»؛ لأنّ الياءين بمنزلة علّتَيْن وسببَيْن. وإمالةُ ما الياء فيه مُجاوِرةٌ للألف من نحو «السَّيال»، والبَيان أقوى من إمالة ما تباعدتْ عنه.

ومن ذلك ما كانت ألفه منقلبة عن ياء أو مكسورٍ. فمثالُ الأوّل قولك في الاسم: «نابٌ»، و«عابٌ» وفي الفعل «صارَ بمكان كذا وكذا»، و«باعَ»، و«هابَ»، إنّما أُميلت هاهنا لتدلّ أنّ الأصل في العين الياء، وأنّها مكسورة في «بِعْت»، و«صِرْت»، و«هِبْت»، إلّا أنّ الكسر في «بِعْت»، و«صِرْت» ليس بأصلٍ، وهو في «هاب» أصلٌ، وكذلك إن كان من «فَعِلَ» بكسر العين، وألفُه منقلبة من واو، نحو: «خاف زيدٌ من كذا».

فأمّا «مِعْزَى»، و«حُبْلَى» فيسوغ فيهما الإمالةُ؛ لقولك: «حُبْلَيانِ»، و«مِعْزَيانِ» وسيوضح أمرُهما بأكشفَ من هذا البيان.

فصل
[شَرْطُها]

قال صاحب الكتاب: **وإنّما تُؤثِّر الكسرة قبل الألف إذا تقدّمته بحرف كـ«عِماد»، أو بحرفين أوّلُهما ساكنٌ كـ«شِمْلال»، فإذا تقدّمت بحرفين متحرّكين أو بثلاثة أحرف، كقولك: «أكلتُ عِنَبًا»، و«فتلتُ قِنَّبًا» لم تؤثّر، وأمّا قولهم: «يريد أن ينزِعَها ويضربَها»، و«هو عِنْدَها» و«له دِرْهَمانِ» فشاذٌّ، والذي سوّغه أنّ الهاء خفيّةٌ، فلم يُعتدَّ بها.**

* * *

قال الشارح: يريد أنّ الكسر من مقتضيات الإمالة وإن كان بين الألف والكسرة حرفٌ متحرّكٌ، نحو: «عِماد»، و«جِبال»؛ لأنّ الميم من «عماد» مفتوحةٌ، والفتحةُ أيضًا تُمال إلى الكسرة لإمالة الألف، فكأنّها من الألف وليست شيئًا غيره. وكذلك لو فصلتَ بينهما بحرفَيْن: الأوّلُ منهما ساكنٌ، نحو: «سِرْبال»، و«شِمْلال»؛ لأنّ الساكن لا يُحْفَل به، وأنّه ليس بحاجزٍ قويّ، فصار كأنّك قلت: «سِبال»، و«شِمال». ومثله: «هو مِنّا»، و﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾[1] الإمالةُ فيه جيّدةٌ. وكذلك قالوا: «صَويقٌ»، وهم يريدون سَوِيقًا، فقلبوا السين صاداً للقرب من القاف، وبينهما حرفان الأوّل متحرّكٌ، والثاني ساكنٌ. وفي الجملة كلّما كانت الكسرة أو الياء أقربَ إلى ألفه، فالإمالةُ ألزمُ له، والنصبُ فيه جائزٌ.

---

(١) البقرة: ١٥٦.

فإن كان الفاصل بينهما حرفَيْن متحرّكَيْن، نحو قولك: «أكلتُ عِنَبًا» و«قتلتُ قِنَّبًا»، لم تسغ الإمالةُ؛ لتباعُد الكسرة من الألف. فأمّا قولهم: «يريد أن ينزِعَها، وأن يضرِبَها» فقليلٌ. والذي سوّغه أنّ الهاء خفيّةٌ، فكانت كالمعدومة، فصار اللفظ كأنّه «يريد أن يَنْزِعا»، و«أن يَضْرِبا»، فأمالوا الألف للكسرة، كما أمالوها في «عماد»، فلذلك لا تمال في نحو «لم يعلما»؛ لعدم الكسرة.

فأمّا قولهم: «له دِرْهَمانِ»، فأمالوا هاهنا أيضًا، وهو قليل. والذي حسّنه كونُ الراء ساكنةً، فلم يكن حاجزًا حصينًا، والهاء خفيّةٌ، فهي كالمعدومة لخفائها. وقد تقدّم الكلام عليها في فصل الاسم، وليس شيءٌ من ذا تمال ألفُه في الرفع، فلا يقال: «هو يَضْرِبُها» ولا «يَقْتُلُها»، وذلك أنّه وقع بين الألف والكسرة ضمّةٌ، فصارت حاجزًا، فاعرفه.

فصل
[إجراء الألف المنفصلة مجرى المتصلة والكسرة العارضة مجرى الأصلية في الإمالة]

قال صاحب الكتاب: **وقد أجروا الألف المنفصلة مجرى المتّصلة والكسرةَ العارضةَ مجرى الأصليّة، حيث قالوا: «درستُ عِلْمًا»، و«رأيتُ زَيْدًا»، و«مررتُ ببابه»، و«أخذتُ من ماله».**

* * *

قال الشارح: يريد أنّهم أجروا المبدلة من التنوين مجرى ما هو من نفس الكلمة، وجعلها منفصلة من الاسم؛ لأنّها ليست لازمة، إذ كانت من أعراض الوقف، فتُميلها، نحو قولك: «درست عِلْما»، و«رأيت زَيْدا»، كما تقول: «عِماد»، و«شَيْبان». وقالوا: «أخذت من ماله» و«وقفت ببابه»، فأمالوا الألف لكسرة الإعراب، وهي عارضةٌ، تزول عند زوال عاملها، وحدوثِ عاملٍ غيرِه، لكنّهم شبّهوها بكسرة عين «فاعِلٍ» بعد الألف. وذلك أنّ الغرض من الإمالة إنّما هو مشاكَلةُ أجراس الحروف، والتباعدُ من تَنافيها، وذلك أمرٌ راجعٌ إلى اللفظ، لا فرقَ فيه بين العارض واللازم، إلاّ أنّ الإمالة في نحو «عابِدٍ»، و«سالِم»، و«عِمادٍ» أقوى من الإمالة هنا؛ لأنّ الكسرة هناك لازمةٌ، وهي في «مالِهِ» و«بابِهِ» عارضةٌ. ألا ترى أنّها تزول في الرفع والنصب، والرفعُ والنصبُ لا إمالةَ فيه كما لا إمالة في «آجُرّ»، و«تابَلٌ»؟ فاعرفه.

فصل
[إمالة الألف التي في آخر الكلمة]

قال صاحب الكتاب: **والألف الآخرة لا تخلو من أن تكون في اسم أو فعل، وأن تكون ثالثةً، أو فوق ذلك. فالتي في الفعل تُمال كيف كانت، والتي في الاسم**

إن لم يُعْرَف انقلابها عن الياء لم تُمَلْ ثالثةً، وتُمال رابعةً، وإنّما أُميلت «العُلا» لقولهم: «العُلْيا».

* * *

قال الشارح: الألف إذا كانت في آخر الكلمة، فلا تخلو من أن تكون منقلبة عن واو أو ياء. فإن كانت منقلبة من ياء في اسم أو فعل، فإمالتُها حسنةٌ، وذلك قولك في الفعل: «رَمى»، «قَضى»، «سَعِى»، وفي الاسم «فَتى»، و«رَحى»؛ لأنّ اللام هي التي يُوقَف عليها، وإن كانت من الواو. فإن كان فعلاً، جازت الإمالة فيه على قُبح، نحو قولك: «غَزا»، «دَعا»، «عَدا»؛ لأنّ هذا البناء قد يُنْقَل بالهمزة إلى «أَفْعَلَ»، فيصير واوه ياءً؛ لأنّ الواو إذا وقعت رابعةً، صارت ياءً، نحو: «أَغْزَيْتُ»، «وأَدْعَيْتُ»، فتقول: «أَغْزى»، «وأدْعِى» بالإمالة. وأيضًا فإنّه قد يُبنى لِما لم يسمّ فاعلُه، فيصير إلى الياء، نحو: «غُزِيَ»، و«دُعِيَ»، فتخيّلوا ما هو موجود في الحكم موجودًا في اللفظ.

فإن كان اسمًا، نحو: «عَصًا»، و«قَفًا»، و«رَحًا»، لم تُمَلْ ألفه؛ لأنّها لا تنتقل انتقال الأفعال؛ لأنّ الأفعال تكون على «فَعَلَ»، و«أَفْعَلَ»، و«اسْتَفْعَلَ»، و«فَعَّلَ». والأسماء لا تتصرّف هذا التصرّفَ، فلا يكون فيها إمالةٌ. هذا إذا كانت ثالثةً، فأمّا إذا كانت رابعةً طرفًا، فإمالتُها جائزةٌ، وهي التي تختار. ولا تخلو من أن تكون لامًا أو زائدةً، فإذا كانت لامًا، فلا تخلو من أن تكون منقلبة من ياء من نحو: «مَرْمًى»، و«مَسْعًى»، و«مَلْهًى»، و«مَغْزًى». فأمّا «مرمًى» و«مسعًى»، فهو من «رَمَيْتُ»، و«سَعَيْتُ»، و«ملهًى»، و«مغزًى»؛ فإنّهما وإن كانا من «لَهَوْتُ»، و«غَزَوْتُ»، فإنّ الواو ترجع إلى الياء لوقوعها رابعةً. ولذلك تظهر في التثنية، فتقول: «مِلْهَيان»، و«مَغْزَيانِ». وكلّما ازدادت الحروفُ كثرةً، كانت من الواو أبعدَ، أو تكون الألفُ زائدة للتأنيث، أو للإلحاق. وحَقُّ الزائد أن يُحْمَل على الأصل، فيُجْعَل حكمه حكم ما هو من الياء، إذ كانت ذواتُ الواو ترجع إلى الياء، إذا زادت على الثلاثة. وذلك نحو «حُبْلَى» و«سَكْرَى»، الإمالةُ فيهما سائغةٌ؛ لأنّ الألف في حكم الياء. ألا ترى أنّها تنقلب ياءً في التثنية، نحو قولك: «حبليان»، و«سكريان»، وفي الجمع السالم، نحو: «حبليات»، و«سكريات». ولو اشتققتَ منهما فعلاً، لكان بالياء، نحو: «حبليتُ»، و«سكريتُ». وكذلك ما زاد من نحو: «سَكارى» و«شُكَاعى».

فأمّا المُلْحَقة من نحو «أَرْطًى» و«مَعْزًى»، و«حَبَنْطًى»، فكذلك. ألا تراك تقول في التثنية: «أَرْطَيَان»، و«مِعْزَيانِ»، و«حَبَنْطَيانِ». كلُّ هذا يرجع إلى الياء، ولذلك يُمال، فهذا حكمُ الألف إذا كانت رابعة مقصورة، أو على أكثر من ذلك، اسمًا كانت أو فعلاً.

وإنّما أميلت «العُلَى»، وهو اسمٌ على ثلاثة أحرف من الواو؛ لقولهم: «العُلْيَا»، فالألفُ التي في «العُلَى» تلك الياء التي في «العُلْيَا»، لكنّه لمّا جُمع على الفُعَل، قُلبت الياء ألفًا، فهو كقولهم: «الكُبَر» من «الكُبْرَى»، و«الفُضَل» من «الفُضْلَى»، فاعرفه.

فصل
[إمالة الألف المتوسّطة]

قال صاحب الكتاب: **والمتوسّطة إن كانت في فعل يقال فيه: «فَعِلْت» كـ«طِابَ»، و«خِافَ»، أُميلت، ولم يُنظَر إلى ما انقلبت عنه. وإن كانت في اسم، نُظر إلى ذلك، فقيل: «نابٌ»، ولم يُقَلْ: «بابٌ»**(١).

* * *

قال الشارح: الألف المتوسّطة إذا كانت عينًا، فلا تخلو من أن تكون من واو أو ياء. فإذا كانت منقبلة من ياء، ساغت الإمالةُ فيها في اسم كانت، أو فعلٍ، فتقول في الاسم: «نابٌ»، و«عابٌ»؛ لأنّهما من الياء؛ لقولهم في جمع نابٍ: «أَنْيابٌ». و«عابٌ» بمعنى «العَيْب». وتقول في الفعل «باتَ»، و«صارَ إلى كذا»، و«هابَ». وإنّما أُميلت هنا لتدلّ على أنّ العين من الياء، ولأنّ ما قبلها ينكسر في «بِتُّ»، و«صِرْتُ» و«هِبْتُ».

وإذا كانت منقلبة من واو، فإن كان فعلاً على فَعِلَ كـ«عَلِمَ»، جازت الإمالةُ، نحو قولك: «خافَ»، و«ماتَ» في لغةِ من يقول: «مَاتَ يَمَاتُ»؛ لأنّ ما قبل الألف مكسورٌ في «خِفْتُ»، و«مِتُّ». ومن قال: «مَاتَ يَمُوتُ»، لم يُجِز الإمالةَ في قوله. وكذلك في نظائره من نحو: «قال»، و«قام». وقرأ القرّاء: ﴿لِمَنْ خَافَ مَقَامِى﴾(٢)، إلّا أنّه فيما كان من الياء أحسنُ؛ لأنّ فيه علّتَيْن: كونُه من الياء ـ وهو مكسورٌ في «هِبْتُ» و«بِعْتُ»، وليس في ذوات الواو إلّا علّةٌ واحدةٌ، وهو الكسرُ لا غير. فأمّا إذا كانت بنات الواو على «فَعَلَ»، أو «فَعُلَ» لم تُمَلْ، فعلاً كانت أو اسمًا، فالفعلُ «قال»، و«طال»، والاسمُ «بابٌ»، و«دارٌ»، إذ كانت العين واوًا، وليست بفَعِلَ كـ«خِفْتُ»، كأنّهم يفرقون بين ما «فعلتُ» منه مكسورُ الفاء، نحو: «خِفْتُ»، و«نِمْتُ» وبين ما فعلتُ منه مضموم الفاء، نحو: «قُلْتُ»، و«طُلْتُ». وليس ذلك في الأسماء.

فصل
[إمالة الألف لألف مُمالة قبلها]

قال صاحب الكتاب: **وقد أمالوا الألفَ لألفٍ مُمالةٍ قبلها. قالوا: «رأيتُ عِمادِا ومِعْزانِا»**(٣).

* * *

---

(١) أي: بالإمالة في «ناب» وعدم الإمالة في «باب».

(٢) إبراهيم: ١٤. وقراءة الإمالة هي قراءة حمزة وابن ذكوان.
انظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٥٩ ـ ٦٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٢٣١.

(٣) أي: أمالوا الألف الأخيرة في «عمادا» و«معزانا» لإمالة الألف التي قبلها.

قال الشارح: وقد أمالوا الألف لألف ممالة قبلها، فقالوا: «رأيت عِمادا ومِعْزانا»، و«حسبتُ حِسابا»، و«كتبتُ كِتابا»، أجروا الألف الممالة مجرى الياء لقُرْبها منها، فأجنحوا الألفَ الأخيرةَ نحو الياء، والفتحةَ قبلها نحو الكسرة، كما فعلوا ذلك فيما قبلها من الألف والفتحة، والغرضُ من ذلك تناسبُ الأصوات وتقاربُ أجراسها، فاعرفه.

فصل

[الأحرف التي تمنع الإمالة]

قال صاحب الكتاب: **وتمنع الإمالة سبعةُ أحرف، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والخاء، والقاف، إذا وَلِيَتِ الألفَ قبلها أو بعدها إلاّ في باب «رَمَى» و«باعَ»، فإنّك تقول فيهما: «طِابَ»، و«خِافَ»، و«صَفِى»، و«طَغِى»**[1] **وذلك نحو: «صاعِدٍ»، و«عَاصِمٍ» و«ضَامِنٍ»، و«عَاضِدٍ»، و«طَائِفٍ»، و«عَاطِسٍ»، و«ظَالِمٍ»، و«عَاظِلٍ»، و«غَائِبٍ»، و«وَاغِلٍ»، و«خَامِدٍ»، و«نَاخِلٍ»، و«قَاعِدٍ»، و«نَاقِفٍ»**[2]. **أو وقعت بعدها بحرف أو حرفين، كـ«ناشط»، و«مَفَارِيصَ»، و«عَارِضٍ»، و«مَعَارِيضَ»، و«نَاشِطٍ»، و«مناشِيطَ»، و«بَاهِظٍ»، و«مَوَاعِيظَ»، و«نَابِغٍ»، و«مَبَالِيغَ»، و«نَافِخٍ»، و«مَنَافِيخَ»، و«نَافِقٍ»، و«مَعَالِيقَ»**[3].

* * *

قال الشارح: هذه الحروف من موانع الإمالة، وهي تمنع الإمالة على أوصاف مخصوصة. وإنّما منعت الإمالة؛ لأنّها حروفٌ مستعلِيَةٌ، ومعنى الاستعلاء أن تصعد إلى الحَنَك الأَعْلى، إلاّ أنّ أربعة منها تستعلي بإطباقٍ، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء. ومعنى الإطباق أن ترفع ظهرَ لسانك إلى الحنك الأعلى، فينطبق على ما حاذاه من ذلك. وثلاثةٌ منها مستعليةٌ من غير إطباق، وهي الغين والخاء والقاف. والألف إذا خرجتْ من موضعها، اعتلت إلى الحنك الأعلى، فإذا كانت مع هذه الحروف المستعلية، غلبتْ عليها كما غلبت الكسرةُ والياء عليها، إذ معنى الإمالة أن يقرب الحرفُ ممّا يُشاكِله من كسرة أو ياء. فإذا كان الذي يشاكل الحرفَ غيرَ ذلك أملته بالحرف إليه.

وهذه الحروفُ منفتحةُ المَخارج، فلذلك وجب الفتحُ معها، ورُفضت الإمالة هنا من حيث اجتُلبت فيما تقدّم، فمن المواضع التي تُمْنَع فيها الإمالة أن تكون مفتوحةً قبل الألف، نحو: «صاعِدٍ»، و«ضامن»، و«طائف»، و«ظالم»، و«غائب»، و«خامد»، و«قاعد». فهذه الألف في جميع ما ذكرناه منصوبةٌ غيرُ ممالة؛ لما ذكرناه من إرادة تجانُس

---

(١) أي: بإمالة الألف في هذه الكلمات.

(٢) أي: بعدم إمالة الألف في هذه الكلمات.

(٣) أي: بعدم إمالة الألف في هذه الكلمات.

الصوت لا سيّما وهي مفتوحةٌ، والفتحُ ممّا يزيدها استعلاءً. قال سيبويه[1]: لأنّها إذا كانت ممّا يُنْصَب مع غير هذه الحروف، لزمها النصبُ مع هذه الحروف، قال: ولا نعلم أحدًا يُمِيل هذه الألفَ إلّا من لا يوثَق بعربيّته، وكذلك إذا كان حرفٌ من هذه الحروف بعد الألف، يريد أنّ النصب كان جائزًا فيها مع سبب الإمالة، فهو مع هذه الحروف لازمٌ، وذلك قولك: «عاصمٌ»، و«عاضدٌ»، و«عاطلٌ»، و«واغلٌ»، و«ناخلٌ»، و«ناقفٌ»، فهذا كلُّه غيرُ ممال.

وقد شبّهه سيبويه[2] بقولهم: «صبقت» في «سبقت»، حيث أرادوا المشاكلة والعملَ من وجه واحد، إذ كانت السين مهموسة، والقافُ مجهورة مستعلية، فقاربوا بينهما بأن أبدلوا منها أقربَ الحروف إليها، وهي الصاد، لأنّها تُقارِبها في المخرج والصفير، وتقارب القافَ في الاستعلاء، وإن لم تكن مثلها في الإطباق.

وكذلك إن كانت بعد الألف بحرف، نحو: «ناشص»، وهو المرتفعُ، يقال: «نشص نشوصًا»، أي: ارتفع. و«عارضٌ»، وهو السحاب المعترض في الأُفُق، والعارضُ: النابُ، والضِّرْسُ الذي يليه. و«ناشطٌ» من قولهم: «نشِط الرجلُ ينشَط نَشاطًا»، وهو كالمَرَح. و«باهظ» من قولهم: «بَهَظَهُ الحِمْلُ»، يقال: «شيءٌ باهظٌ»، أي: شاقٌ، و«نابغٌ» من قولهم: «نَبَغَ»، أي: ظَهَرَ، و«نافخٌ»، و«نافقٌ» فاعلٌ من «نَفَقَ البَيْعُ»، أي: راجَ. فهذا وما كان مثله نصبٌ غيرُ مُمال، ولا يمنعه الحاجزُ بينهما من ذلك كما لم يمنع السينَ من انقلابها صادًا الحرفُ، وهو الباء في قولك: «صبقت» في معنى «سبقت».

ولا يميل ذلك أحدٌ من العرب إلّا من لا يوثق بعربيّته، هذا نصُّ سيبويه. وكذلك إن كان الحاجز بينهما حرفَيْن، نحو: «مَفارِيصَ»، وهو جمعُ «مِفْرَاصٍ» لِما يُقْطَع به، و«مَعارِيضَ» وهو التَّوْرِيَةُ بالشيء عن الشيء، وفي المَثَل «إنّ في المعاريض لَمندوحةً عن الكذب»[3]. و«مَناشِيط» وهو جمع «مَنْشوطٍ»، من «نَشَطَ العُقْدَةَ» إذا ربطها ربطًا يسهّل انحلالَها، ويجوز أن يكون جمع «مِنْشاط» للرجل يكثر نشاطُه. و«مَواعِيظ» جمع «مَوْعُوظ» مفعول من الوَعْظ الذي هو النصح. و«مَبالِيغ» جمع «مَبْلُوغ» من قولهم: «قد بلغتُ المكانَ» إذا وصلتَ إليه، فالمكان مبلوغٌ، والواصل إليه بالغٌ. ومنه قوله تعالى: ﴿لَّمْ تَكُونُوا۟ بَـٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ﴾[4]. و«مَنَافِيخ»: جمع «مِنْفاخٍ»، وهو ما يُنْفَخ به كالكِير

---

(١) الكتاب ٤/ ١٢٩. (٢) الكتاب ٤/ ١٣٠.

(٣) ورد المثل في لسان العرب ٧/ ١٨٣ (عرض)؛ ومجمع الأمثال ١/ ١٣.
والمعاريض: جمع معراض، ومعراض الكلام: فحواه. والمندوحة: السّعة والفُسحة. يُضرب لمن يظنّ أنّه مضطرّ إلى الكذب.

(٤) النحل: ٧.

للحَدّاد. و«معَالِيق»: جمع «مِغْلاقٍ»، وهو كالكَلُّوب، فهذا أيضًا ونحوه مِمّا لا يُمال وإن كان بينهما حرفان، كما لم يمتنع السين من الصاد في «صَوِيقٍ» و«صِراطٍ». وقد أمال هذا النحو قومٌ من العرب، فقالوا: «مناشيط»؛ لتراخي هذه الحروف عن الألف، وهو قليل، والكثيرُ النصب.

[عدم منع هذه الأحرف الإمالة إذا وقعت مكسورةً قبل الألف بحرف]

قال صاحب الكتاب: **وإن وقعتْ قبل الألف بحرف وهي مكسورةٌ، أو ساكنةٌ بعد مكسور، لم تمنع عند الأكثر، نحو: «صِعاب»، و«مِضْباح»، و«ضِعاف»، و«مِضْحاك»، و«طِلاب»، و«مِطْعام»، و«ظِماء»، و«إظْلام»، و«غِلاب»، و«مِغْناج»، و«خِباث»، و«إخْبات»، و«قِفاف»، و«مِقْلات»**[1].

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أنّ هذه الحروف من موانع الإمالة؛ لأنّ الصوت يَستعلي عند النُّطق بها إلى أعلى الحنك، والإمالةُ تسفّلٌ، وكان بينهما تنافٍ. وهي، مع ذلك، إذا كانت بعد الألف، كانت أدعى لمَنْع الإمالة منها إذا كانت قبله؛ لأنّها إذا كانت بعد الألف، كنتَ متصعّدًا بالمستعلي بعد الانحدار بالإمالة. وإذا كانت قبله، كنت منحدرًا بعد التصعّد بالحرف. والانحدارُ أخفُّ عليهم من التصعّد. وقد شبّهه سيبويه[2] بقولهم: «صبقتُ» في «سبقتُ»، و«صُقْتُ» في «سُقْتُ»، و«صَوِيق» في «سويق». ولم يقولوا في «قَسْوَرٍ»، و«قِسْتُ»: «قَصْوَرٌ»، و«قِصْتُ»؛ لأنّ المستعلي إذا تقدّم كان أخفّ عليهم؛ لأنّك تكون كالمنحدر من عالٍ. وإذا تأخّر كنتَ مُصْعِدًا بالمستعلي بعد التسفّل بالسين، وهو أشقُّ.

فإذا وقعت قبل الألف بحرف، وكانت مكسورة، فإنّها لا تمنع الإمالة، نحو: «صِعابٍ»، و«ضِعافٍ». وكانت الإمالةُ فيها حسنة؛ لأنّ الكسرة أدنى إلى المستعلي من الألف، والكسرةُ تُوهي استعلاء المستعلي، والنصبُ جيّد، والإمالةُ أجود. فلو كان المستعلي بعد الكسرة، لم تجز الإمالةُ، لأنّ المستعلي أقربُ إلى الألف، وهو مفتوح. وذلك قولك: «حِقابٌ»، و«رِصاصٌ» فيمن كسر الراء.

وكذلك لو كانت ساكنةً بعد مكسور، لم تمنع عند الأكثر، نحو: «مِضْباح»، و«مِطْعام»؛ لأنّ المستعلي هنا لا يُعتدّ به، لسكونه، فهو كالمَيّت الذي لا يُعتّد به، فصار من جملة المكسور المتقدّم عليه؛ لأنّ محلّ الحركة بعد الحرف على الصحيح من

(١) أي: بإمالة الألف في هذه الكلمات.
(٢) الكتاب ٤/ ١٣٠.

المذهب، فهي مجاورةٌ للساكن، فصارت الكسرة كأنّها فيها. ألا ترى أنّهم قالوا: «مُؤْسى»، فهمزوا الواو لمجاورة الضمّة، وأجروها مجرى المضمومة نفسَها، فجرت مجرى «صِعاب» و«ضِعاف» في جواز الإمالة. هذا هو الكثير، وقد ذهب بعضهم إلى منع الإمالة، وأجرى على الساكن حُكْمَ المفتوح بعده، فمَنَعَه من الإمالة، كما يُمْنَع «قَوائِمُ». والوجهُ الأوّل.

وقوله: «إلّا في بابِ «رَمَى»، و«بَاعَ»، يريد أنّ هذه الحروف لا تمنع الإمالةَ إذا كانت فاءً مفتوحةً من فعلٍ معتلِّ العين أو اللام بالياء، نحو: «طاب»، و«خاف»، و«قَلى»، و«طَغى». فما كان من ذلك، فإنّه يمال؛ لأنّ ألفه منقلبة عن ياء، وهو سببٌ قويٌّ، فغُلب المستعلي مع قوّة تصرُّف الفعل، وليست كألف «فاعلٍ»؛ لأنّ هذه الألف أصليٌّ، وتلك منقلبةٌ عن ياء، وكذلك ما كان من بابِ «غَزا»، و«عَدا»، أي: إن كان معتلّ اللام بالواو، نحو: «صَغا»، و«صَفا»؛ لأنّ هذه اللام تصير ياءً كما ذكرنا في «أغْزَيْتُ»، و«غُزِيَ»، ففي هذه الأفعال داعِيان إلى الإمالة: الانقلابُ عن الياء، وهو سببٌ قويٌّ، وقوّةُ تصرُّف الفعل، فغُلب المستعلي، فاعرفه.

فصل

[إجراء المنفصل مجرى المتَّصل في الإمالة]

قال صاحب الكتاب: **قال سيبويه**[1]: **وسمعناهم يقولون: «أراد أن يضرِبَها زيدٌ» فأمالوا، وقالوا: «أراد أن يضربها قبل»، فنصبوا للقاف، وكذلك «مررت بِمَالِ قاسِمٍ وبِمالِ مَلِقٍ»**.

* * *

قال الشارح: المراد بذلك أنّهم قد أجروا المنفصل مجرى المتّصل. ومعنى المنفصل أن تكون الألف من كلمة، والمستعلي من كلمة أخرى، فيجريان مجرى ما هو من كلمة واحدة. وذلك أنّهم قالوا: «أراد أن يضرِبَها زيدٌ»، فأمالوا للكسرة قبلها، وقالوا: «أراد أن يضربها قبلُ»، فنصبوا مع وجود المقتضي للإمالة، وهو كسرةُ الراء؛ لأجل المانع، وهو حرف الاستعلاء، وهو «القاف» في «قبلُ». وكذلك «بمال قاسمٍ»، و«بمال مَلِقٍ» وإن كانا في كلمتَيْن، فإنّهم أجروهما مجرى ما هو من كلمة واحدة، نحو: «عاقد»، و«ناعقٍ»، و«مَناشِيطَ».

ومنهم من يفرق بين المتّصل والمنفصل، فأمال «بمال قاسم» كأنّه لم يحفل بالمستعلي، إذ كان من كلمة أخرى، وصار كأنّك قلت: «بمال» وسكتَّ، فاعرفه.

---

(١) الكتاب ٤/ ١٢٣.

فصل
[الراء والإمالة]

قال صاحب الكتاب: والراء غيرُ المكسورة إذا وَلِيَتِ الألفَ منعت مَنْعَ المستعلية، تقول: «رَاشِدٌ»، و«هذا حِمَارُك» و«رأيت حمارك» على التفخيم. والمكسورةُ أمرها بالضِّدّ من ذلك، يُمال لها ما لا يمال مع غيرها، تقول: «طِارِدٌ»، و«غِارِم» وتغلب غيرَ المكسورة كما تغلب المستعليةَ، فتقول: «من قَرارِك»، وقُرِىء: ﴿كَانَتْ قَوارِيرَ﴾[1]. فإذا تباعدت لم تُؤثِّر عند أكثرهم، فأمالوا «هذا كِافِرٌ» ولم يُميلوا «مررت بقَادِرٍ»، وقد فخّم بعضُهم الأوّل وأمال الآخِرَ.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الراء حرفُ تكرير، فإذا نطقتَ به، خرج كأنّه متضاعفٌ، وفي مَخْرَجِه نوعُ ارتفاع إلى ظهر اللسان إلى مخرج النون فُوَيْقَ الثنايَا. فإذا كان مفتوحًا أو مضمومًا، منعت إمالة الحرف، نحو قولك: «هذا راشدٌ»، و«هذا فِراشٌ»، فلم يميلوا. وأجروه هاهنا مجرى المستعلي لِما ذكرناه، ولأنّهم لمّا نطقوا كأنّهم تكلّموا برائَيْن مفتوحتَيْن، فقويت على نصب الألف، وصارت بمنزلة القاف. فهي في منع الإمالة أقوى من غيرها من الحروف، ودون المستعلية في ذلك. فإذا كانت مكسورة، فهي تُقوّي الإمالة أكثرَ من قوّة غيرها من الحروف المكسورة؛ لأنّ الكسرة تتضاعف، فهي من أسباب الإمالة. وإذا كانت مضمومة أو مفتوحة، فالضمُّ والفتح يتضاعفان، وهما يمنعان الإمالة.

وإذا كانت الراء بعد ألف تمال لو كان بعدها غيرُ الراء، لم تُمِلْ في الرفع والنصب، وذلك قولك: «هذا حمارك»، و«رأيت حمارك»، فهذا نصبٌ. ولولا الراء لكان ممّا يمال، نحو: «عِمِادٍ»، و«كِتِابٍ»، فالراء إذا كانت مفتوحة أو مضمومة في منع الإمالة بمنزلة المتقدّمة في نحو «راشِدٌ». وإذا جاءت بعد الألف مكسورةً، أمالت الألفَ قبلها وكان أمرُها بالضدّ من تلك المفتوحةِ والمضمومة، لأنّها تكون سببًا للإمالة. وذلك قولك: «مررت بحِمِارِك». ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ﴾[2]. وكذلك «غِارِمٌ»، و«عِارِفٌ»، فكأنّه الإمالةُ هاهنا ألزمُ منها في «عِائد» ونحوه.

فإن وقع قبل الألف حرفٌ من المستعلية، حسنت الإمالةُ التي كانت تُمْنَع في نحو: «قاسِم» من أجل الراء، فتقول: «طائفٌ»، و«غائبٌ» بالفتح، ولا تميل لمكان المستعلي في أوّله. وتقول: «طِارِدٌ»، و«غِارِمٌ»، فتُميله لأجل الراء المكسورة؛ لأنّها كالحرفَيْن

---

(١) الإنسان: ١٥. والقراءة المقصودة هنا هي القراءة بالإمالة. وانظر: معجم القراءات القرآنية ٨/ ٢٢ ـ ٢٣.
(٢) البقرة: ٢٥٩.

المكسورَيْن، فغلبتْ هاهنا المستعلي كما غلبت المفتوحةُ على منع الإمالة الكسرةَ والياء ونحوَهما من أسباب الإمالة، ولأن حرف الاستعلاء إذا كان قبل الألف، كان أضعفَ في منع الإمالة ممّا إذا كان بعده. وذلك لأنّه إذا تقدّم، كان كالانحدار من عالٍ إلى سافلٍ، وذلك أسهلُ من العكس.

ولقوّة الراء المكسورة بتكريرها وضُعْفِ حرف الاستعلاء إذا تقدّم، ساغت الإمالةُ معه، فلذلك تميل نحو «قادر»، و«غارب»، ولا تميل نحو: «فارقٍ»، و«سارقٍ»، وذلك لقوّة المستعلي إذا تأخّر وضُعْفِه إذا تقدّم.

والراء المكسورةُ تغلب الراء المفتوحة والمضمومةَ إذا جامعتْهما، نحو: «مِن قَرارِك»، وقُرىء: ﴿قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾[1]. وذلك لأنّ الراء المفتوحة لم تكن أقوى في منع الإمالة من المستعلي. وقد غلبت المكسورةُ في نحو «طاردٍ»، «وغارمٍ»، قال سيبويه: ولم تكن الراء المفتوحة التي قبل الألف بأقوى من حرف الاستعلاء.

وإذا تباعدت هذه الراء عن الألف، لم تُؤثِّر، قالوا: «هذا كافرٌ» و«هي المَنابِرُ»، فأمالوا. ولم تمنع الراء الإمالةَ كما منعت في «هذا حمارُك»؛ لتباعُدها عن الألف، ففصل الحرفُ بينها وبين الألف، ولم تكن في القوّة كالمستعلية، لأنّ الراء، وإن كانت مكرّرة، فليس فيها استعلاء هذه الحروف، لأنّها من مخرج اللام، وقريبةٌ من الياء. ولذلك الألثغُ يجعل مكانَها ياء، فيقول في «بارَكَ اللهُ لك»: «بايَكَ الله لك».

ولم يميلوا «مررت بقادرٍ»؛ لأنّ الراء لمّا تباعدت من الألف بالفاصل بينهما، لم يبق لها تأثيرٌ لا في منع إمالة، ولا في تسويغها، فأمالوا «الكافرون» و«الكافرُ» على ما ذكرنا. ولم يعتدّوا بالراء وإن كانت مضمومة في منع الإمالة كما اعتدّوها إذا وليت الألفَ. ولم يميلوا «مررت بقادر» للقاف، كما لم يميلوا «طائفٌ»، و«ضامنٌ»، كما أمالوا «قاربٌ» لفصل الحرف بينهما.

ومن العرب من لا يميل الأوّل، فيقول: «هذا كافرٌ»، فينصب في الرفع والنصب، ويجعلونها بمنزلتها إذا لم يَحُلْ بينها وبين الألف شيءٌ، كأنّ الحرف المكسور بعد الألف ليس موجودًا. وقدّروا أنّ الراء قد وليت الألفَ، فصارت بمنزلةِ «هذا حمارٌ»، و«رأيت حمارًا»، كما أنّ الطاء في «ناشطٍ»، والقاف في «السَّمالِق» كأنّها تلي الألف في منع الإمالة.

وإذا كانت الراء مجرورة في «الكافر» ومكسورةً في «الكافرين»، أمالوا، كأنّ الراء تلي الألف، فالإمالةُ حسنة، وليس كحُسْنها في «الكافرين»؛ لأنّ الكسر في «الكافرين»

---

(١) الإنسان: ١٦.

لازمٌ للراء وبعدها ياءٌ، والكافرُ لا ياء فيه. وليست الكسرةُ بلازمة للراء إلّا في الخفض، وفي الجمع تلزم في الخفض والنصب والوقف، يقولون: «مررت بقادرٍ»، فتغلب القافَ كما غلبتها في «غارم»، و«صارم». قال أبو العبّاس: وتركُ الإمالة أحسنُ لقُرْب المستعلية من الألف وتراخي الراء عنها. وأنشد هذا البيت [من الطويل]:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عن بِلادِ ابن قادرٍ ... بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ[1]

أنشده ممالاً، والنصبُ أحسنُ لِما ذكرتُ لك، فاعرفه.

فصل
[ما أُميلَ شُذوذًا]

قال صاحب الكتاب: **وقد شذّ عن القياس قولُهم: «الحَجّاجُ»، و«النّاسُ»، مُمالَيْن، وعن بعض العرب «هذا مالٌ وبابٌ»، وقالوا: «العَشا»، و«المَكا»، و«الكِبا»، وهؤلاء من الواو. وأمّا قولهم: «الرِّبا» فلأجل الراء.**

* * *

قال الشارح: إمالةُ «الحَجّاج» إنّما شذّت؛ لأنّها ليس فيها كسرةٌ، ولا ياءٌ ونحوهما من أسباب الإمالة، وإنّما أُميل لكثرة استعماله، فالإمالةُ أكثرُ في كلام العرب، فحملوه على الأكثر. هذا قول سيبويه[2]. وقال أبو العبّاس المبرّد، إنّما أمالوا «الحجّاج» إذا كان اسمًا عَلَمًا للفرق بين المعرفة والنكرة، والاسمِ والنعتِ، لأنّ الإمالة أكثرُ في كلامهم، وليس بالجنس، والمرادُ إمالته في حال الرفع والنصب في نحو «هذا الحجّاج» و«رأيت الحجّاجَ». فأمّا إذا قلت: «مررت بالحجّاجِ»، فالإمالةُ سائغةٌ، وليست شاذّة؛ لأجل كسرة الإعراب، فهو بمنزلةِ: «مررت بمالِ زيد». فأمّا إذا كان صفة، نحو قولك: «رجلٌ حجّاجٌ» للرجل يُكْثِر الحجَّ، أو يغلب بالحجّة، فإنّه لا تسوغ فيه الإمالةُ لفقد سببها، إلاّ في حال الجرّ.

وأمّا «النّاسُ» فإمالته في حال الرفع والنصب شاذّة لعدم سبب الإمالة. والذي حسّنه كثرةُ الاستعمال، والحملُ على الأكثر. وأمّا في حال الجرّ فحسنٌ، قال سيبويه[3]: على أنّ أكثر العرب ينصب ذلك، ولا يُميله.

وأمّا «مالٌ» و«بابٌ»، فالجيّد إمالتهما في حال الجرّ، وأمّا إمالتُهما في حال الرفع، والنصب فقليلٌ. قال سيبويه[4]: وقال ناسٌ يُوثَق بعربيّتهم: «هذا بابٌ»، و«هذا مالٌ»، فأمالوهما كأنّهم شبّهوا الألف فيهما، وإن كانت منقلبة من واو، بألِف

---

(١) تقدم بالرقم ١٠٣٠.
(٢) الكتاب ٤/ ١٢٧.
(٣) الكتاب ٤/ ١٢٨.
(٤) الكتاب ٤/ ١٢٨.

«غَزَا»، و«دَنا» المنقلبةِ من واو، فأجروا العينَ كاللام، وإن كانت العين أبعدَ من الإمالة.

ومَن أمال «هذا بابٌ ومالٌ» لم يمل «هذا ساقٌ»، ولا «قارٌ»؛ لأنّه لم يبلغ من قوّة الإمالة في بابٍ أن تمال مع حروف الاستعلاء. قال أبو العبّاس: لا تجوز الإمالةُ في «بابٍ» و«مالٍ»؛ لأنّ لام الفعل قد تنقلب ياءً، وعين الفعل لا تنقلب. قال أبو سعيد السيرافيّ: وقول سيبويه أمثلُ؛ لأنّ عين الفعل قد تنقلب أيضًا فيما لم يُسمّ فاعله، نحو: «قِيلَ»، و«عِيدَ المريضُ». وقد تُنقَل بالهمزة، فتُقْلَب ألفه ياء في المستقبل، نحو: «يُقِيل»، و«يُقِيم». قال سيبويه[1]: والذين لا يميلون في الرفع والنصب أكثرُ وأعمُّ في كلامهم.

وأمّا «عابٌ»، و«نابٌ» فمن الياء، و«عابٌ» بمعنى عَيْبٍ، فهو من الياء، وكذلك «نابٌ»؛ لقولهم في تكسيره: «أَنْيابٌ»، وفي الفعل: «يَنِيبُ».

وقوله: «هؤلاء من الواو» راجعٌ إلى «العَشا»، و«المَكا»، و«الكِبا»، فالعَشاء: هو الطعام، والعشا مقصورًا ـ وهو المراد هاهنا ـ: مصدرُ الأَعْشَى، وهو الذي لا يُبصِر بالليل، ويبصر بالنهار، وهو من الواو؛ لقولهم: «امرأةٌ عَشْواء»، و«امرأتان عَشْواوان». وإنّما سوّغ إمالتَه كونُ ألفه يصيرُ ياء في الفعل، نحو قولك: «أَعْشاه الله فعَشِيَ»، بالكسر، يَعْشى عَشًا. وقالوا: «هما يعشيان»، ولم يقولوا: «يعشوان»؛ لأنّ الواو لمّا صارت في الواحد ياءً، تُركت على حالها في التثنية، فلمّا كانت تصير إلى ما ذكرنا من الياء، سوّغوا فيها الإمالةَ، وإن كان أصلها الواو. وأمّا «المُكاء» بالمدّ، فهو الصَّفِير من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾[2]. و«المَكا» بالفتح والقصر: جُحْرُ الثعلب والأرنب، فهو من الواو؛ لقولهم في معناه: «مَكْوٌ». قال الشاعر [من المديد]:

١٢١٤ ـ كم به مِن مَكْوِ وَحْشِيّةٍ قِيظَ في مُنْتَثَلٍ أو شِيامْ

---

(١) الكتاب ٤/ ١٢٨. (٢) الأنفال: ٣٥.

١٢١٤ ـ التخريج: البيت للطرماح في ديوانه ص٣٩٢؛ ولسان العرب ١/ ١٥٨ (مكا)؛ والمعاني الكبير ص٣٦٢؛ وبلا نسبة في المقاصد النحوية ٤/ ٥٦٢.

اللغة: المكو: جُحر الثعلب أو الأرنب. وحشية: حيوان غير آهل، غير مُسْتأنس. قيظ: أجبر على الإقامة وقت القيظ، وهو وقت اشتداد الحرارة. المنتثل: حفرة كالقدر، يقال نَثَلَه وانْتَثَلَهُ: استخرجه، ونثل اللحم في القدر: وضعه فيها مقطّعًا. الشيام: جمع الشَّيَم، وهي الأرض تبقى على صلابتها دون أن يحفر فيها.

المعنى: كثيرًا ما يكون في هذا المكان جحرر لوحشي الحيوانات التي تلجأ من شدّة الحرّ إلى الحفر أو الأرض الصلبة.

الإعراب: «كم»: اسم كناية للتكثير مبني في محلّ رفع مبتدأ. «به»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«قيظ». =

و«الكِباءُ» بالمدّ: ضربٌ من البَخُور، و«الكِبا» مقصورًا: الكُناسةُ، وهو من الواو؛ لقولهم: «كَبَوْتُ البيت». وقالوا في التثنية: «كِبَوانِ». وقالوا فيه «كُبَةٌ»، وفي الجمع: «كُبُونَ» و«كُبِينَ». ودخلها الإمالة على التشبيه بما هو من الياء؛ لأنّها لامٌ، واللامُ يتطرّق إليها التغييرُ، ألا ترى أنك تميل «غَزَا»، ولا تميل «قَالَ»؟ وأمّا «الرِّبا» في البَيْع، فهو من الواو؛ لقولهم في التثنية: «رِبَوانِ»، وقالوا: «رِبَيان» جعلوه من الياء، وأمالوه لذلك مع كسرة الراء في أوّله، فاعرفه.

فصل

[إمالة «فاعِل» من المضاعف في بعض اللغات]

قال صاحب الكتاب: **وقد أمال قومٌ «جادٌّ»، و«جَوادٌّ» نَظَرًا إلى الأصل، كما أمالوا: «هذا ماشْ» في الوقف.**

* * *

قال الشارح: الوجه فيما كان من ذلك ممّا هو فاعلٌ من المضاعَف، نحو: «جادٌّ»، و«مارٌّ»، وما كان نحوهما، و«جَوادُّ»، و«مَوارُّ» في الجمع، أن لا تُمال؛ لأنّ الكسرة التي كانت فيه تُوجِب الإمالةَ قد حُذفت للادغام. وقد أمال قومٌ ذلك، فقالوا: «جادّ»، و«جوادّ». قالوا: لأنّ الكسرة مقدَّرة، وأصله «جادِدٌ»، و«جَوادِدُ»، فأمالوه كما أمالوا «خاف»؛ لأنّ تقديره: «خَوِفَ»، أو لأنّه يرجع إلى «خِفْتُ»، وإن لم تكن الكسرةُ في اللفظ. ومثلُ ذلك: «هذا ماشْ»، أمالوا مع الوقف، ولا كسرة فيه؛ لأنّه إذا وُصل الكلامُ يُكْسَر، فتُقَوِّي الإمالةَ الكسرةُ، فاعرفه.

فصل

[الإمالة للمشاكلة]

قال صاحب الكتاب: **وقد أُميل ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾[1]، وهي من الواو لتُشاكِلَ ﴿جَلَّىٰهَا﴾[2] و﴿يَغْشَىٰهَا﴾[3].**

* * *

= «من مكو»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«قيظ»، وهو مضاف. «وحشية»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «قيظ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «في منتثل»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«قيظ». «أو»: حرف عطف، «شيام»: اسم معطوف على «منتثل» مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة القافية.

وجملة «كم به...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قيظ»: في محلّ رفع خبر «كم». **والشاهد فيه قوله**: «مكو وحشيّة» حيث جاءت «المكا» بالواو، مما يدلّ على أن أصل الألف فيها واو.

(١) الشمس: ١. (٢) الشمس: ٣.

(٣) الشمس: ٤.

قال الشارح: «الضُّحَى»: مقصورًا حين تُشرِق الشمسُ، وهو جمعُ «ضَحْوَةٍ»، كقَرْيَةٍ وقُرًى. والقياسُ يأبى الإمالةَ؛ لأنه من الواو، وليس فيه كسرةٌ، وإنّما أمالوه حين قُرن بـ«جَلاَّها»، و«يَغْشَاها»، وكلاهما ممّا يمال؛ لأنّ الألف فيهما من الياء؛ لقولك: «جَلَّيْتُه». وكذلك ألفُ «يَغْشَى»؛ لقولك في التثنية: «يَغْشَيان»، فأرادوا المشاكلةَ. والمشاكلةُ بين الألفاظ من مطلوبهم، ألا ترى أنهم قالوا: «أَخَذَهُ ما قدُم وما حدُث»[1]، فضمّوا فيهما. ولو انفرد، لم يقولوا إلاّ: «حَدَثَ» مفتوحًا، ومنه الحديثُ: «ارْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غيرَ مَأْجُوراتٍ»[2]، والأصلُ: «مَوْزورات»، فقلبوا الواو ألفًا مع سكونها لتُشاكِل «مأجورات»، ولو انفرد لم يُقْلَب. وكذلك «الضُحَى» إذا انفرد لم يُمَلْ، وإنّما أُميل لازدواج الكلام حين اجتمع مع ما يمال، فاعرفه.

فصل
[إمالة الفتحة]

قال صاحب الكتاب: **وقد أمالوا الفتحة في قولهم: «من الضَّرَرِ»، و«من الكِبَرِ»، و«من الصِّغَرِ» و«من المُحَاذِرِ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الفتحة قد تمال كما تمال الألف؛ لأنّ الغرض من الإمالة مشاكلةُ الأصوات، وتقريبُ بعضها من بعض. وذلك موجودٌ في الحركة كما هو موجود في الحرف؛ لأنّ الفتحة من الألف. وقد كان المتقدّمون يسمّون الفتحة الألفَ الصغيرةَ، والضمّة الواو الصغيرة؛ والكسرة الياء الصغيرة، لأنّ الحركات والحروفَ أصواتٌ. وإنّما رأى النحويون صوتًا أعظمَ من صوت، فسمّوا العظيمَ حرفًا، والضعيفَ حركةً، وإن كانا في الحقيقة شيئًا واحدًا، فلذلك دخلت الإمالةُ في الحركة كما دخلت الألف، إذ الغرضُ إنّما هو تجانسُ الصوت، وتقريبُ بعضها من بعض. فكلُّ ما يوجب إمالةَ الألف يوجب إمالة الحركة التي هي الفتحةُ، وما يمنع إمالةَ الألف يمنع إمالة الفتحة. وأكثرُ ما جاء ذلك مع الراء المكسورة؛ لأنّ الراء حرفٌ مكرّرٌ لا نظيرَ له، وله أحكامٌ قد ذُكرتْ ينفرد بها، فلذلك تقول: «من الكِبَرِ»، و«من الصِّغَرِ»، فأمالوا الفتحة بأن أجنحوها إلى الكسرة، فصارت بين الفتحة وبين الكسرة، كما فعلوا ذلك بالفتحة التي قبل الألف في «عِمادٍ» و«كِتابٍ» حين أرادوا إمالة الألف وهذه الراء المكسورةُ تغلب على المستعلي إذا وقع

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في زهر الأكم ١/٦٨؛ والمستقصى ١/٩٧.
ومعناه: أنّ الإنسان يكون حزنه قديمًا وحديثًا، وقريبًا وبعيدًا، فهو لشدّة اغتمامه كأنّما أخذته هذه الأنواع مجتمعة عليه. يُضرب للمغتاظ والذي يُفرط اغتمامه.

(٢) تقدّم تخريج هذا الحديث.

قبلها، نحو قولك: «من الضَّرَر والصِّغَر والبَقَرِ»، كما غلبته في نحو «قارب»، و«طارد»، و«غارم». وقالوا: «من عَمْرٍو»، فأمالوا فتحة العين، وإن فصل بينها وبين الراء الميمُ لأنّ الميم ساكنةٌ، فلم يُعتدّ بها حاجزًا. وقالوا: «من المُحاذِرِ»، فأمالوا فتحةَ الذال للراء بعدها، ولم يميلوا الألف؛ لأنّه قد اكتنفها فتحتان، وبعُدت من الراء، فاعرفه.

فصل
[إمالة الحروف والأسماء المبنيّة]

قال صاحب الكتاب: **والحروف لا تمال، نحو: «حتّى»، و«إلى»، و«على»، و«أمّا»، و«إلاّ»، إلاّ إذا سُمّي بها. وقد أُميل «بلى»، و«لا» في «إمّالا»، و«يا» في النداء، لإغنائها عن الجُمَل. والأسماء غيرُ المتمكّنة يمال منها المستقلُّ بنفسه، نحو: «ذا»، و«أنّى»، و«متى»، ولا يمال ما ليس بمستقلّ، نحو: «ما» الاستفهاميّةِ، أو الشرطيّةِ، أو الموصولةِ، أو الموصوفة، ونحو: «إذا». قال المبرّد: وإمالةُ «عسى» جيّدةٌ.**

* * *

قال الشارح: القياس يأبى الإمالةَ في الحروف؛ لأنّ الحروف أدواتٌ جوامدُ غير متصرّفة، والإمالةُ ضربٌ من التصرّف، لأنّه تغييرٌ. قال سيبويه[1]: فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء، نحو: «حُبْلى»، و«عَطْشى». يريد أنّ الحروف غير متصرّفة، ولا تلحقها تثنيةٌ، ولا جمعٌ، ولا تغييرٌ، فلا تصير ألفاتُها ياءات. فمن ذلك «حتّى»، و«على»، و«إلى»، و«أمّا»، و«إلاّ» لا يمال شيءٌ من ذلك لما ذكرناه. قال أبو العبّاس: الإمالة فيها خطأٌ.

وإنّما خصّ هذه الحروف بالتنصيص عليها؛ لأنّها لمّا كانت على عدّة الأسماء والأفعال، خاف أن يُظَنّ بها جوازُ الإمالة، فخصّها بالذكر، وإن كان هذا الحكم عامًّا بجميعها، سوى ما أستثنيه لك. فإن سُمّي بها، صارت أسماء، فيمال «حتّى»؛ لأنّ ألفه قد وقعت رابعةً، فصارت في حكم المنقلبة عن الياء، وقبل التسمية لا تدخلها الإمالةُ. وقولُ صاحب الكتاب: «إذا سُمّي بها»، يريد ما ذكرناه من أنّها تصير قابلةً للإمالة بخروجها عن حكم الحرفيّة، يوجبها ما يوجب الإمالة للأسماء، ويمنعها ما يمنع الإمالةَ الأسماءَ، ولم يُرِد أنّها تمال لا محالة. ألا ترى أنّ «إلى»، و«لَدى»، و«إذا» إذا سُمّي بها، صارت في حكم الظاهر، وألفاتُها في حكم ما هو من الواو. فلو ثُنّيت، لَكان بالواو، نحو: «إلَوانِ»، و«لَدَوانِ». ولذلك لو سمّيتَ بها امرأة، وجمعتَها بالألف والتاء، قلت: «إلَواتٌ»، و«لَدَواتٌ»، فتنقلب واوًا.

وأمّا «على»، فمعناها يقتضي الواو؛ لأنّها من «العُلُوّ». وإذا كانت من الواو، فلا تمال.

---

(١) الكتاب ٤/ ١٣٥.

وقد أمالوا «بَلى» لكونها على ثلاثة أحرف كالأسماء، وإنما تكفي في الجواب، فصارت دلالتُها كدلالة الأسماء. ولا يلزم على ذلك إمالةُ «حَتّى»، و«إلّا» ونحوهما ممّا هو على ثلاثة أحرف فصاعدًا؛ لأنّها وإن كانت على عدّة الأسماء؛ فإنّها لا تفيد بانفرادها، ولا تكفي عن شيء، فلم تكن مثلَ «بَلى».

ومن ذلك قولهم: «إمّا لا» تمال، وذلك أنّهم أرادوا: «افعلْ هذا إن كنتَ لا تفعل غيرَه»، ولكنّهم حذفوا الفعل لكثرته في الكلام، فـ«ما» في «إمّا» هاهنا كما كانت في «أمّا أنت منطلقًا» عوضٌ من الفعل. يدلّ على ذلك أنّه لا يظهر معها الفعلُ. ولمّا كان أصلُ هذه الكلمة ما ذكرنا، حُذفت منها هذه الأشياء، فغُيّرت أيضًا بالإمالة «لا» منها، و«لا» حرفٌ لا يمال في غير هذا الموضع إذا كان منفردًا. وقد حكى قُطْرُبٌ إمالتَها، ووجهُ ذلك أنّها قد تقع جوابًا، ويُكتفى بها في الجواب، فيقال في جوابِ: «زيدٌ عندك»: «لا»، فلمّا استقلّت بنفسها، أمالوها. وإمالةُ «بَلى» أقيسُ من إمالةِ «لا»؛ لأنّها مع ذلك على ثلاثة أحرف كالأسماء.

وأمّا «يا» في النداء، فإنّه حرفٌ، والقياسُ أن لا يمال كأخواته، إلّا أنّه لمّا كان نائبًا عن الفعل الذي هو: أُنادي وأَدْعو، وواقعًا موقعَه، أمالوه كما أمالوا «إمّا لا»، ولأجل الياء أيضًا قبلها.

فأمّا الأسماء المبنيّة غير المتمكّنة، فأمرُها كأمر الحروف، وألفاتُها أصولٌ غيرُ زوائد، ولا منقلبة. والدليلُ على ذلك أنّها غيرُ مشتقّة، ولا متصرّفة، فلا يُعْرَف لها أصلٌ غير هذا الذي هي عليه، إذ بالاشتقاق يُعْرَف كونها زائدةً. ولا تكون منقلبة؛ لأنّها لاماتٌ. واللامُ إذا كانت حرفَ علّة، لا تنقلب إلّا إذا كانت في محلّ حركة.

وهذه الحروف مبنيّة على السكون لا حَظّ لها في الحركة، فلو كانت الألفُ في «ما» مَثَلاً أصلها الواوُ، لَقالوا: «مَوْ»، ولم تُقْلَب، كما قالوا: «لَوْ»، و«أو». ولو كانت من الياء، لقالوا: «مَيْ». فلمّا لم تكن زائدة، ولا منقلبة، حكمنا عليها بأنّها أصلٌ، وهو الظاهر. ولا يُعْدَل عن الظاهر إلى غيره إلّا بدليل. وإذا لم تكن ياء، لم تُمَلْ.

وقد أميل منها أشياء. قالوا: «ذِا»، فأمالوا، حكى ذلك سيبويه[1]. وإنّما جازت إمالتُه، وإن كان مبنيًا غير متمكّن من قبل أنّه يُشابِه الأسماء المتمكّنة من جهةِ أنّه يوصَف، ويوصَف به، ويُثنّى، ويُجمع، ويُصغَّر، فساغت فيه الإمالةُ كما ساغت في الأسماء المعربة المتمكّنة. وألفُه منقلبة عن ياء هي عينُ الكلمة، واللامُ محذوفة، كأنّ أصله «ذَيّ»، فثقل عليه التضعيف، فحذفوا الياء الثانية، فبقيت «ذَيْ»، فقلبوها ألفًا لانفتاح ما

(١) الكتاب ٤/ ١٣٥.

قبلها، وإن كانت في نفسها ساكنة طلبًا للخفّة، كما قالوا في النسب إلى «الحِيرة»: «حاريّ»، وفي «طَيِّءٍ»: «طائيّ». وحكى أبو زيد عن بعضهم في تحقير «دابّةٍ»: «دُوَابّةٌ»، والأصلُ: «دُوَيْبّةٌ»، ثُمّ أبدلوا من ياء التصغير ألفًا، وإن كانت ساكنة.

ومن ذلك إمالتُهم «مَتى»، و«أنّى»؛ لأنّهما مستقلّتان بأنفسهما غيرُ محتاجتين إلى ما يوضحهما كاحتياج «إذا»، و«ما»، فقرُبتا من المعرفة، فأميلتا لذلك[1].

ولا يمال ما لا يستقلّ في الدلالة، وهو ما يفتقر إلى ما بعده كالأسماء الغالبِ عليها شَبَهُ الحرف نحو «ما» الاستفهاميّةِ، والشرطيّة، والموصولة، فهذه قد غلب عليها شبهُ الحرف، فـ«ما» الاستفهاميّةُ متضمِّنةٌ معنى الاستفهام لدلالتها على ما يدلّ عليه أداتُه، فهي غيرُ مستقلّة بنفسها لإفادتها ذلك المعنى فيما بعدها، وكذلك الشرطيّةُ والموصولةُ، لا تقوم بنفسها، ولا تتمّ اسمًا، إلّا بما بعدها من الصلة. والموصوفةُ بمعنى الموصولة لافتقارها إلى الصفة. وكذلك «إذا» مشابِهةٌ للحرف، وهو المقتضي لبنائها. وذلك الشَّبَهُ اقتصارُهم على إضافتها إلى الجملة.

فهذه الأسماء كلّها لا تجوز إمالتُها؛ لأنّ ألفاتها أصلٌ، إذ لا حركةَ فيها تُوجِب قَلْبَها، وإنّما حقُّها أن تكون ساكنة الأواخر. ألا ترى أنّ «ما» في وجوهها الاستفهاميّة، والجزائيّةَ، والموصولةَ، والموصوفةَ بمنزلةِ «مَنْ»؟ فكما أنّ آخِرَ «مَنْ» ساكنٌ، فكذلك ينبغي أن تكون أواخرُها. وأمّا «عَسَى» فإمالتُها جيّدة؛ لأنّها فعلٌ، وألفُها منقلبة عن ياء؛ لقولك: «عَسَيْتُ»، و«عَسَيْنَا»، فاعرفه.

---

(١) في الطبعتين: «لأنهما مستقلة بأنفسهما غير محتاجة إلى ما يوضحهما كاحتياج «إذا» و«ما»، فقربت من المعرفة، فأميلت لذلك».

ومن أصناف المشترك

الوقف

فصل

قال صاحب الكتاب: **تشترك فيه الأضربُ الثلاثةُ، وفيه أربعُ لغات: الإسكانُ الصريحُ، والإشمامُ، وهو ضَمُّ الشَّفَتين بعد الإسكان، والرَّوْمُ، وهو أن تروم التحريكَ، والتضعيفُ. ولها في الخَطّ علاماتٌ، فللإسكان الخاء، وللإشمام نُقْطةٌ، وللرَّوْم خَطٌّ بين يَدَي الحرف، وللتضعيف الشينُ، مِثالُ ذلك: «هذا حَكَمْ^خ»، و«جَعْفَرْ»، و«خالِد»، و«فَرَج^ش». والإشمامُ مختصٌّ بالمرفوع، ويشترك في غيره المجرورُ والمرفوع والمنصوبُ غيرُ المنوَّن. والمنوّنُ تُبْدَل من تنوينه ألفٌ، كقولك: «رأيت فَرَجًا، وزَيْدًا ورَشًا وكِساءا وقاضِيًا»، فلا متعلَّق به لهذه اللغات، والتضعيفُ مختصٌّ بما ليس بهمزةٍ من الصحيح المتحرِّك ما قبله.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ للحروف الموقوف عليها أحكامًا تُغايِر أحكامَ المبدوء بها، فالموقوفُ عليه يكون ساكنًا، والمبدوء به لا يكون إلاّ متحرّكًا، إلاّ أنّ الابتداء بالمتحرّك يقع كالمضطر إليه، إذ من المُحال الابتداء بساكنٍ، والوقفُ على الساكن صَنْعةٌ واستحسان عند كَلال الخاطر من ترادُف الألفاظ والحروفِ والحركات. وهو ما يشترك فيه القُبُلُ الثلاث: الاسم والفعل والحرف، تقول في الاسم: «هذا زيدْ»، وفي الفعل: «زيدٌ يضربْ»، و«زيدٌ ضَرَبْ». ومثالُ الوقف في الحرف «جَيْرْ» و«أنْ».

فلذلك من الاشتراك أورده في هذا القسم، فالحرفُ الموقوفُ عليه لا يكون إلّا ساكنًا، كما أنّ الحرف المبدوء به لا يكون إلّا متحرّكًا. وذلك لأنّ الوقف ضدُّ الابتداء، فكما لا يكون المبدوء به إلّا متحرّكًا، فكذلك الموقوفُ عليه لا يكون إلّا بضدّه، وهو السكون.

والموقوف عليه لا يخلو من أن يكون اسمًا، أو فعلاً، أو حرفًا. فالاسمُ إذا كان آخِرهُ حرفًا صحيحًا، وكان منصرفًا، لم يَخْلُ من أن يكون مرفوعًا، أو مجرورًا، أو

منصوبًا، فالوقفُ على المرفوع على أربعة أوجه: بالسكون، والإشمام، والرَّوْم، والتضعيف، ونَقْل الحركة.

فالسكون هو الأصل، والأغلب الأكثر، لأنّه سَلْبُ الحركة، وذلك أبلغُ في تحصيل غرض الاستراحة. وأمّا الإشمام فهو تهيئةُ العُضْو للنطْق بالضمّ من غير تصويت، وذلك بأن تضمّ شفتَيْك بعد الإسكان، وتدع بينهما بعضَ الانفراج؛ ليخرج منه النَّفَسُ، فيراهما المخاطبُ مضمومتَيْن، فيعلم أنّا أردنا بضمّهما الحركة، فهو شيءٌ يختصّ العين دون الأذن، وذلك إنّما يُدْرِكه البصيرُ دون الأعمى؛ لأنّه ليس بصوتٍ يُسمع، وإنّما هو بمنزلة تحريكِ عضو من جَسَدك.

ولا يكون الإشمامُ في الجرّ والنصب عندنا، لأنّ الكسرة من مخرج الياء، ومخرجُ الياء من داخل الفم من ظهر اللسان إلى ما حاذاه من الحنك من غير إطباق بتفاجّ الحنك عن ظهر اللسان. ولأجل تلك الفَجْوة لان صوتُها، وذلك أمرٌ باطنٌ لا يظهر للعِيان. وكذلك الفتحُ؛ لأنّه من الألف، والألفُ من الحلق، فما للإشمام إليهما سبيلٌ.

وذهب الكوفيون إلى جواز الإشمام في المجرور، قالوا: لأنّ الكسرة تكسر الشفتين كما أنّ الضمّة تضُمّهما. والصوابُ ما ذكرناه للعلّة المذكورة. واشتقاقُ الإشمام من الشَّمّ، كأنّك أشممت الحرفَ رائحةَ الحركة، بأن هيّأتَ العضو للنطق بها.

وأمّا الرَّوْم، فصوتٌ ضعيف، كأنّك تروم الحركة ولا تُتِمّها، وتختلسها اختلاسًا، وذلك ممّا يدركه الأعمى والبصيرُ؛ لأنّ فيه صوتًا يكاد الحرفُ يكون به متحرّكًا، ألا تراك تفصل بين المذكّر والمؤنّث في «أَنْتَ»، و«أَنْتِ». فلولا أنّ هناك صوتًا، لما فصلتَ بين المذكّر والمؤنّث. وبعض النحويين لا يعرف الإشمام، ولا يفرق بين الروم والإشمام.

وأمّا التضعيف، فهو أن تُضاعف الحرفَ الموقوفَ عليه بأن تزيد عليه حرفًا مثله، فيلزم الادغامُ، نحو: «هذا خالدْ»، و«هذا فَرَجْ». وهذا التضعيف إنّما هو من زيادات الوقف، فإذا وصلتَ وجب تحريكُه، وسقطت هذه الزيادةُ، وربّما استعملوا ذلك في القوافي. قال [من الرجز]:

مِثْلُ الحَرِيقِ وافَقَ القَصَبَّا[1]

فأثبتوها في الوصل هنا ضرورةً، كأنّهم أجروا الوصل مجرى الوقف، ولا يكون هذا التضعيف في الوصل.

وقد جعل سيبويه[2] لكلّ شيء من هذه الأشياء علامةً في الخطّ، فعلامةُ السكون خاءٌ فوق الحروف، وعلامةُ الإشمام نقطةٌ بعد الحروف، وعلامةُ الروم خطٌ بين يَدَي

---

(١) تقدم بالرقم ٤٤٨.

(٢) الكتاب ٤/ ١٦٩.

الحرف، وعلامةُ التضعيف شينٌ فوق الحرف. فمعنى الخاء خفاءٌ وخفيفٌ؛ لأنّ الساكن أخفُّ من غيره، وبعضُ الكُتّاب يجعلها دالاً خالصةً، ومنهم من يجعلها دائرةً. والحقُّ الأوّل، وأرى أنّ الذين جعلوها دالاً، فإنّهم لمّا رأوها بغير تعريفٍ على شَبَهِ ما يُفْعَل في رَمْز الحِساب، ظنّوها دالاً. والذين جعلوها دائرة، فوَجْهُها عندي أنّ الدائرة في عُرْف الحُسّاب صِفْرٌ، وهو الذي لا شيء فيه من العدد، فجعلوها علامةً على الساكن لخُلوّه من الحركة.

وأمّا كون علامة الإشمام نقطةً بين يدي الحرف، وعلامةِ الروم فيه شيء خَطٌّ، فلأنّ الإشمام لمّا كان أضعف من الروم من جهةِ أنّه لا صوتَ فيه، والروم فيه شيءٌ من صوت الحركة، جعلوا علامةَ الإشمام نقطةً، وعلامةَ الروم خطًّا، لأنّ النقطة أوّل الخطّ، وبعضٌ له. وأمّا كون الشين علامَة التضعيف، فكأنّهم أرادوا: شَدِيدًا، أو شَدَّ، فاكتفوا في الدلالة بأوّلِ حرف منه.

وقوله: «يشترك في غيره المرفوع والمنصوب والمجرور»، يريد: في غير الإشمام من الإسكان والروم والتضعيف، فإنّها لا تختصّ، بل تكون في المرفوع والمنصوب والمجرور، فتقول إذا وقفت على المرفوع بالإسكان: «هذا زيدْ[خ]»، و«هو يضربْ[خ]»، وتقول إذا وقفت على المنصوب: «رأيت الرجلْ[خ]»، و«رأيت عُمَرْ[خ]»، وتقول في المجرور: «مررت بزيد وعُمَرْ[خ]». وكذلك الرومُ يكون في القُبُل الثلاث، ولا يُدْرَك إلّا بالمشافهة. وأمّا التضعيفُ، فيكون أيضًا في المرفوع نحو: «هذا خالدْ[ش]». وقالوا في المجرور: «مررت بخالدْ[ش]». ومنه [من الرجز]:

١٢١٥ـ ببازِلٍ وَجْناءَ أو عَيْهَلٍّ

١٢١٥ ـ **التخريج**: الرجز لمنظور بن مرثد في خزانة الأدب ٦/ ١٣٥، ١٣٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٧٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٧٦؛ وشرح شواهد الشافية ص٢٤٦؛ ولسان العرب ١١/ ٤٨١ (عهل)؛ ونوادر أبي زيد ص٥٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٠؛ وجواهر الأدب ص٩٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٩٤؛ والخصائص ٢/ ٣٥٩؛ ورصف المباني ص١٦٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ص١٦١، ٤١٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣١٨؛ والكتاب ٤/ ١٧٠؛ ولسان العرب ١/ ٢٥٥ (جدب)، ٧/ ٤٦٧ (ملط)، ١١/ ٤٩ (بدل)، ٥٧٠ (قندل)، ١٣/ ٥٢٦ (فوه)، ١٤/ ٢٩٨ (دمى)؛ والمحتسب ١/ ١٠٢، ١٣٧؛ والممتع في التصريف ١/ ١١١؛ والمنصف ١/ ١١.

اللغة: الوجناء: الناقة الشديدة. العيهل: الناقة السريعة.

المعنى: يقول في بيت سابق: إن تبخلي يا هند أو... نَسَلُ عنك بالسفر على هذه الناقة الشديدة الفتية.

الإعراب: «ببازل»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «نَسَلُ» في البيت السابق. «وجناء»: صفة مجرورة وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة لأنها ممنوعة من الصرف. «أو عيهل»: «أو»: حرف عطف، «عيهل»: اسم معطوف مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «عيهلّ»، والمراد «عيهلٌ» بالتخفيف، ولكنه ضعّفه وهو مجرور.

والمراد: «عيهلِ» بالتخفيف، والعيهلُ: الناقة السريعة، ولا يقال للجَمَل.
والنصبُ، نحو قوله [من الرجز]:

١٢١٦ـ لَقَدْ خَشِيتُ أن أَرَى جِدَبَّا في عامِنا ذا بَعْدَما أَخْصَبَّا

وهذه الوجوه إنّما تجوز في المنصوب إذا لم يكن منوّنًا، نحو ما مثّلنا، وذلك بأن يكون فيه ألفٌ ولامٌ، أو إضافةٌ، أو يكون غير منصرف. فأمّا إذا كان منوّنًا، فإنّك تُبْدِل من تنوينه ألفًا، نحو قولك: «رأيت فَرَجا وزَيْدا، ورَشَأا، ورِشاءَا». فمثّل بـ«فَرَجٍ» لأنّ عينه مفتوحة، و«زَيْد» الذي عينه ساكنة، أي أنّه لا يتفاوت الحالُ كما تفاوت مع التضعيف، ثُمّ مثّل بـ«رَشَإٍ» لأنه مهموز غيرُ ممدود، ومثّل بـ«رشاءٍ» الممدود ليُعْلِم أيضًا أنّ الحال في ذلك واحدة.

وإنّما أُبْدِل من التنوين ألفٌ في حال النصب؛ لأنّ التنوين زائدٌ يجري مجرى الإعراب من حيث كان تابعًا لحركات الإعراب، فكما أنه لا يُوقَف على الإعراب، فكذلك التنوينُ لا يوقف عليه، ولأنّهم أرادوا أن لا يكون كالنون الأصليّة في نحو:

١٢١٦ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٦٩؛ ولربيعة بن صبح في شرح شواهد الإيضاح ص٢٦٥؛ ولأحدهما في المقاصد النحوية ٤/ ٥٤٩.

اللغة: الجِدَبُّ: الجَدْب، شدَّد الباء ضرورة، وحَرَّك الدال بحركة الباء قبل التشديد لالتقاء الساكنين، وكذلك شَدَّد (أَخْصَبَّ) للضرورة.

المعنى: أخاف أن ألقى جدبًا في عامنا هذا بعد أن أخْصَبَ.

الإعراب: «لقد»: اللام: حرف ابتداء للتوكيد، وبعضهم يرى أنها رابطة لجواب القسم، «قد»: حرف تحقيق. «خشيتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل. «أن»: حرف مصدري ناصب. «أرى»: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والمصدر المؤول من «أن» والفعل (أرى) في محل نصب مفعول به لـ«خشيت». «جَدبًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «في عامنا»: جار ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة من «جدبا»، و«نا»: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة. «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل جرٌ لأنه بدل من «نا» في قوله: «عامنا». «بَعْد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «أرى». «ما»: حرف مصدري. «أَخْصَبّا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هو، والألف للإطلاق، والمصدر المؤول من «ما» والفعل (أخْصَب) مجرور بالإضافة، والتقدير: بَعْدَ الإخْصاب.
وجملة «خَشَيْتُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجواب قسم لا محل لها من الإعراب عند مَنْ يجعل اللام في «لقد» رابطة لجواب القسم. وجملة «أرى»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أخْصَب»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: تشديد الباء في «جَدَبّ» للضرورة، وقد حرك الدال بحركة الباء قبل التشديد لالتقاء الساكنين، وكذلك شدّد باء «أَخْصَبّ» للضرورة.

«حَسَن»، و«قُطْن» أو المُلْحَقةِ في نحو: «رَعْشَنٍ»[1]، و«ضَيْفَنٍ»[2]. هذا مذهبُ أكثر العرب إلّا ما حكاه الأخفشُ عن قوم أنّهم يقولون: «رأيت زَيْدْ» بلا ألف، وأنشدوا [من الرجز]:

١٢١٧ـ قد جعل القَيْنُ على الدَّفِّ إبَرْ

وقال الأعشى [من المتقارب]:

١٢١٨ـ [إلى المرءِ قيسٍ أُطيل السُّرَى] وآخُذُ مِن كلّ حَيٍّ عُصُمْ

ولم يقل: «عصمًا»، وذلك قليل في الكلام. قال أبو العبّاس المبرّد: من قال: «رأيت زيدْ» بغير ألف، يلزمه أن يقول في «جَمَلٍ»: «جَمْلْ». يريد أنه إذا وقف على المنصوب بلا

---

(١) الرعْشَن: المُرْتعِش. (لسان العرب ٦/ ٣٠٤ (رعش).

(٢) الضّيفن: الذي يتبع الضّيف. (لسان العرب ٩/ ٢١٠ (ضيف).

١٢١٧ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة والمعنى: القين: الحدّاد، أو الخادم. الدفّ: الجنب من كلّ شيء أو صفحته. لقد تقلّب على فراشه كأن الحداد قد وضع على جنبه إبرًا.

الإعراب: «**قد**»: حرف تحقيق. «**جعل**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**القين**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**على الدف**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«جعل». «**إبر**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وسكّن للضرورة الشعريّة.

وجملة «قد جعل القين»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «جعل على الدفّ إبْر» حيث وقف على ساكن ولم يقف على ألف التنوين بالنصب.

١٢١٨ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص٨٧؛ والخصائص ٢/ ٩٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٧٧؛ وشرح شواهد الشافية ص١٩١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٣٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٩؛ ولسان العرب ٩/ ١١٢ (رأف).

اللغة: السُّرى: المسير ليلاً. العُصم: العهد بالسلامة.

المعنى: يصف ما تجشّمه من المشاق في السير إلى ممدوحه ليجزل له العطاء. يقول: أطيل المسير إلى قيس هذا طالبًا من كل حيٍّ العهد بعدم التعرض إليَّ.

الإعراب: «**إلى المرءِ**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«السرى». «**قيسٍ**»: بدل من «المرء». «**أطيل**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**السُّرى**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر. «**وآخذ**»: الواو: حرف عطف، «آخذ»: مثل «أطيل». «**من كل**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «آخذ». «**حيٍّ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**عُصمْ**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة، كما سيتضح في الحديث عن موطن الشاهد.

جملة «أطيلُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «آخذُ».

والشاهد فيه قوله: «آخذ عُصمْ» حيث وقف على المنصوب المنون بالسكون، ولم يبدل تنوين النصب ألفًا، وهذه لغة، وكان القياس أن يقال: عُصما.

ألف، فأجراه مجرى المرفوع والمجرور، وسوّى بين ذلك، لزمه أن يُسوِّي بين الفتح والكسر والضمّ بتخفيف الفتحة، كما تُخفَّف الضمّة في «عَضُدٍ»، والكسرةُ في «فَخِذٍ»، و«كَتِفٍ».

ولا يكون هذا الإبدالُ إلّا في النصب، ولا يستعملونه في الرفع والجرّ، إذ لو أبدلوا من التنوين في الرفع، لكان بالواو، ولو أبدلوا في الجرّ، لكان بالياء. والواوُ والياء يثقُلان، وليسا كالألف في الخفّة. وأَزْدُ السَّراة يُجرون الرفعَ والجرَّ مجرى النصب، فيُبْدِلون، ويقولون: «هذا زَيْدُو» بالواو، وفي الجرّ: «مررت بزَيْدِي». يجعلون الرفع والجرّ مثلَ النصب، وهو في القلّة كلُغَةِ من قال: «رأيت زيدْ». وذلك أنّنا إنّما أبدلنا في النّصب من التنوين لخفّة الألف والفتحة. ولا يلزم مثلُ ذلك في الرفع والجرّ لثقل الواو والياء.

وقوله: «فلا متعلّق به لهذه اللغات»، يريد أنّ المنصوب المنوّن، إذا وُقف عليه، كان بالألف، ولا يكون فيه إشمامٌ ولا رَوْمٌ ولا تضعيفٌ.

والتضعيف له شرائط ثلاثة: أحدُها أن يكون حرفًا صحيحًا، والآخر أن لا يكون همزة، والآخرُ أن يكون ما قبل الآخر متحرّكًا؛ لأنّه إذا كان معتلًّا منقوصًا أو مقصورًا، لم يكن فيه حركةٌ ظاهرةٌ، فيدخلَه الإشمامُ والرومُ لبيان الحركة. وإذا كان آخرُه همزة، لم يجز فيه التضعيف؛ لثِقَل اجتماع الهمزتَيْن. ألا ترى أنّه لم يأت في المضاعَفِ العين اجتماعُ الهمزتين، ولذلك لم يأت في المضاعف العين إلّا في نحو: «رأْس» و«سَأَل»، مع كثرةِ ما جاء من المضاعف. ولا يكون إلّا فيما كان قبل آخِره متحرّكٌ، لأنّه إن كان ساكنًا وضاعفتَ، اجتمع معك ثلاثةُ سواكنَ، وذلك ممّا لا يكون في كلامهم. فمن أسكن فهو الأصل، وعليه أكثر العرب، والفرّاء، وهو القياس. وأمّا سائر اللغات فللفرق بين ما يكون مبنيًّا على السكون على كلّ حال، وبين ما يتحرّك في الوصل، فأتوا في الوقف بما يدلّ على تحريك الكلمة في الوصل، وأنّه ليس من قبيل ما هو ساكنٌ على كلّ حال، إلّا أنّ ذلك متفاوتٌ، فبعضُه أوكدُ من بعض، فالروم أوكد من الإشمام؛ لأنّ فيه شيئًا من جوهر الحركة، وهو الصوت، وليس في الإشمام ذلك. والتضعيفُ أوكد منهما لأنّه بَيَّنَ بحرف، وذانّك بَيّنا بإشارة أو حركةٍ ضعيفةٍ، فاعرفه.

فصل
[الوقف بنَقْل الحركة]

قال صاحب الكتاب: **وبعض العرب يحوّل ضمّةَ الحرف الموقوف عليه وكسرتَه على الساكن قبله دون الفتحة في غير الهمزة، فيقول: «هذا بَكُرْ»، و«مررت ببَكِرْ». قال [من الرجز]:**

١٢١٩ـ تَحْفِزُها الأَوْتارُ والأَيْدِي الشُّعُرْ والنَّبْلُ سِتُّونَ كأنّها الجَمُرْ

١٢١٩ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

=

يريد: الشعْرُ والجَمْرُ، ونحوه قولُهم: «اضْرِبُهْ»، و«ضَرَبَتُهْ». قال [من الرجز]:

١٢٢٠ ـ عَجِبْتُ والدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ

= اللغة: تحفزها: تدفعها من خلفها. الأوتار: ج وَتَر. الشُّعر: ج شَعْراء، وهي الكثيرة الشعر. النبل: السهام.

المعنى: يتحدّث عن سهام تطلقها قسيٌ من أيدي كثيرة الشعر، فتنطلق كالجمر.

الإعراب: «تحفزها»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «الأوتار»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «والأيدي»: الواو: حرف عطف، و«الأيدي»: اسم معطوف على «الأوتار» مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل. «الشعر»: صفة لـ «الأيدي» مرفوعة بالضمة تقديرًا لأن حركة الراء نقلت إلى العين، وسكّنت الراء للوقف. «والنبل»: الواو: حالية، و«النبل»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. «ستون»: خبر مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «كأنّها»: حرف مشبه بالفعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «كأنّ». «الجمر»: خبر «كأنّ» مرفوع بالضمة تقديرًا لأن حركة الراء انتقلت إلى الميم، وسكّنت الراء للوقف.

وجملة «تحفزها الأوتار»: بحسب ما قبلها. وجملة «النبل ستّون»: حالية محلها النصب. وجملة «كأنّها الجمر»: في محل رفع خبر ثان لـ «النبل».

والشاهد فيه قوله: «الشعر... الجَمُر» حيث وقف عليهما بالسكون، فنقل حركة الآخر، وهي الضمة، إلى ما قبل الآخر. والأصل: «الشُّعْرُ... الجَمْرُ».

١٢٢٠ ـ التخريج: الرجز لزياد الأعجم في ديوانه ص٤٥؛ والدرر ٦/ ٣٠٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٨٦؛ وشرح شواهد الشافية ص٢٦١؛ والكتاب ٤/ ١٨٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٥٤ (لمم)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٨٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٧٥٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٢٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص٩٧٤؛ والمحتسب ١/ ١٩٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٠٨.

الإعراب: «عجبت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «والدهر»: الواو: حالية، و«الدهر»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. «كثير»: خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة. «عجبه»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبنيّ في محل جرّ بالإضافة. «من عنزيّ»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل «عجب». «سبني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والنون: حرف وقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «أضربه»: فعل مضارع مجزوم تقديرًا منع من ظهور السكون عليه انتقال حركة الحرف الموقوف عليه إليه، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا.

وجملة «عجبت»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «الدهر كثير عجبه»: حالية في محل نصب. وجملة «كثير عجبه»: في محل رفع خبر لـ «الدهر». وجملة «سبني»: في محل جرّ صفة لـ «عنزي». وجملة «لم أضربه»: في محل جرّ صفة ثانية لـ «عنزي».

والشاهد فيه قوله: «لم أضربُهْ» حيث وقف عليه، فنقل حركة الهاء، وهي الضمة، إلى ما قبلها، والأصل: «لم أضربْهُ».

وقال أبو النَّجْم [من الرجز]:

١٢٢١ـ فَقَرِّبَنْ هذا وهذا زَحِّلُهْ

ولا تقول: «رأيت البَكَرْ».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّه يجوز في الوقف الجمعُ بين ساكنين؛ لأنّ الوقف يُمكِّن الحرف، ويستوفي صوتَه، ويُوَفِّره على الحرف الموقوف عليه، فيجري ذلك مجرى الحركة؛ لقوّة الصوت واستيعابِهِ، كما جرى المدُّ في حروف المدّ مجرى الحركة. وليس كذلك الوصلُ؛ لأنّ الآخِذ في متحرِّكٍ بعد الساكن يُمْنَع من امتداد الصوت؛ لصَرْفه إلى ذلك المتحرّك. ألا ترى أنّك إذا قلت: «بَكْرْ» في حال الوقف، تجد في الراء من التكرير وزيادة الصوت ما لا تَجِده في حال الوصل؟ وكذلك الدالُ في «زيد» وغيرُهما من الحروف؛ لأنّ الصوت إذا لم يجد مَنْفَذًا، انضغط في الحرف الموقوف عليه، ويُوفِّر فيه، فلذلك يجوز الجمعُ بين ساكنين في الوقف، ولا يجوز في الوصل.

ومن الناس من يكره اجتماع الساكنين في الوقف كما يكره ذلك في الوصل، فيأخذ في تحريك الأوّل؛ لأنّه هو المانعُ من الوصول إلى الثاني، فحرّكوه بالحركة التي كانت له في حال الوصل. فإن كان مرفوعًا حوّلوا الضمّة إلى الساكن قبله، ويكون في ذلك تنبيهٌ على أنّه كان مرفوعًا، وخروجٌ عن عُهْدة الساكنين. وكذلك الجرُّ، تقول في المرفوع: «هذا بَكُرْ»، والأصل: «هذا بَكْرٌ يا فتى»، وفي الجرّ: «مررت ببكِرْ»، والأصل: «ببَكْرٍ يا فتى». قال الشاعر [من المتقارب]:

١٢٢٢ـ أَرَتْنِيَ حِجْلاً على ساقِها فَهَشَّ الفُؤادُ لذاك الحِجِلْ

١٢٢١ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في الكتاب ٤/ ١٨٠.

اللغة: زحله: بَعِّده.

الإعراب: «فقرّبن»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قرّبن»: فعل أمر مبني على الفتح الظاهر، والنون: للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «هذا»: «ها»: حرف للتنبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبني فيّ محل نصب مفعول به. «وهذا»: الواو: حرف عطف، و«ها»: حرف للتنبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبني في محل نصب مفعول به لفعل محذوف. «زحله»: فعل أمر مبني على السكون تقديرًا منع من ظهوره انتقال حركة الموقوف عليه إليه، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

وجملة «قرّبن هذا»: بحسب الفاء، وعطف عليه جملة «زحّل هذا». وجملة «زحله» الثانية: تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «زحّلُهْ» حيث وقف عليه، فنقل حركة الهاء، وهي الضمة، إلى ما قبل الآخر. والأصل: «زحّلْهُ».

١٢٢٢ ـ **التخريج**: البيتان بلا نسبة في الدرر ٦/ ٣٠٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١١٨؛ ولسان العرب ١١/ ٢٦٧ (رجل)؛ ومجالس ثعلب ص١١٨؛ والمنصف ١/ ١٨، ١٦١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٠٨؛ =

فقلتُ ولم أُخْفِ عن صَاحِبِي: ألَا بأبِي أَصْلُ تلكَ الرِّجِلْ

أراد: الحَجْلِ، والرِّجْلِ، فنقل الكسرة إلى الساكن. ومثلُه البيت الذي أنشده وهو [من الرجز]:

تحفزها الأوتار... إلخ

لمّا وقف وكان مرفوعًا، نقل الضمّةَ إلى الساكن قبل الموقوف عليه، فكان في ذلك محافظةٌ على حركة الإعراب، وتنبيهٌ عليها، وخروجٌ عن محذور الساكنين.

ومثل ذلك قولهم في الأمر: «اضْرِبُهْ»، والمراد: اضْرِبْهُ، وكذلك قالوا في المؤنّث: «ضَرَبَتُهْ»، والمراد: «ضَرَبَتْهُ»، فأسكنوا الهاء للوقف، وقبلها ساكنٌ، فالتقى ساكنان، فأرادوا التحريك لالتقاء الساكنين، ولأنّ سكون ما قبلها يزيدها خَفاءً، فحرّكوه؛ لأنّه أَبْيَنُ لها، وذلك بأن نقلوا إليها حركة الهاء الذاهبة للوقف. قال الشاعر

= وأسرار العربية ص٤١٥ (البيت الأول).

اللغة: الحِجْل: الخلخال وهو حلية تلبسها المرأة في رجليها.

المعنى: ما أبهى منظر قدميها وهي متزينة بهذا الخلخال الذي يجعلني أتوق لمتابعة حركته وصوته، وقد قلت لصاحبي ولم أخف ذلك: أفدي هذه الساق بأبي.

الإعراب: «**أرتني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هي. «**حجلاً**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «**على ساقها**»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة من (حجلا)، و«ها»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «**فهش**»: الفاء عاطفة، «هش»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**الفؤاد**»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «**لذاك**»: اللام: حرف جر، «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محلّ جر بحرف الجر والجار والمجرور متعلّقان بالفعل هشّ. «**الحجل**»: بدل مجرور بالكسرة. «**فقلت**»: الفاء: عاطفة، و«قلت»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**ولم أخف**»: الواو: اعتراضية، «لم»: حرف نفي وجزم وقلب، «أخف»: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا. «**عن صاحبي**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل (أخفِ)، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محلّ جرّ بالإضافة. «**ألا**»: حرف استفتاح وتنبيه. «**بأبي**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدم، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محلّ جرّ بالإضافة. «**أصل**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة. «**تلك**»: اسم إشارة مبني على الكسر في محلّ جرّ بالإضافة، اللام: للبعد، والكاف: للخطاب. «**الرجل**»: بدل مجرور بالكسرة.

وجملة «أرتني»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هش الفؤاد»: معطوفة على سابقتها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قلت»: معطوفة على سابقتها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم أخف»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ألا بأبي أصل...»: في محل نصب مفعول به مقول القول.

والشاهد فيه قوله: «الحِجِلْ ـ الرِّجِل»: أراد الرجْل والحجْلِ فألقى حركة اللام على الجيم، وليس هذا وضعًا؛ لأن كسرة الجيم ليست من أصل البنية التي وضعت الكلمتان عليها؛ لأن فعلاً بكسر الفاء والعين جميعًا لم يرد إلا في كلمات قليلة محفوظة، ليست هاتان الكلمتان منهما.

فحرّكوه؛ لأنّه أَبْيَنُ لها، وذلك بأن نقلوا إليها حركة الهاء الذاهبة للوقف. قال الشاعر [من الشاعر]:

عـجـبـت والـدهـر... إلـخ

البيت لزِيادِ الأَعْجَم، وعَنَزَةُ قبيلةٌ من رَبِيعَة بن نِزار. وزيادٌ الأعجم من عَبْد القيس، وقيل له: «الأعجم» للُكْنة كانت في لسانه. والشاهدُ فيه نقل حركة الهاء إلى الساكن قبلها، وقال أبو النجم [من الرجز]:

فـقـرّبـنْ هـذا وهـذا زَحْـلُـهْ[1]

زَحْلُهْ، أي: بَعْدُهُ، وسُمّي زُحَلُ لبُعْده. ونحوٌ من ذلك «مِنُهْ» و«عَنُهْ». قال سيبويه[2]: سمعنا ذلك من العرب. وحُكي عن ناس من بني تميم «أَخَذَتِهْ»، و«ضَرَبَتِهْ»، كأنّهم يكسِرون لالتقاء الساكنين لا لبيان الحركة. ولا يفعلون ذلك فيما كانت حركته فتحة، نحو: «رأيت الرجلَ والبكرَ»، وقد أجازه الكوفيون[3]. وإنّما لم يجز ذلك في النصب من قِبَل أنّ الأصل من قَبْل دخول الألف واللام: «رأيت رجلا وبكرا» في الوقف، فاستغني بحركة اللام والراء عن إلقاء الحركة على الساكن. فلمّا دخلت الألفُ واللامُ، قامتا مقام التنوين، فلم تُغيَّر الكاف في «البَكْرَ» كما لم تغيّر في «رأيت بَكْرا» حين جعلت الألف بدلاً من التنوين. وأجروا الألف واللام مجرى الألف المُبْدَلة من التنوين إذ كانت مُعاقِبة للتنوين.

وقال قومٌ: ينبغي على قياس من يقف بالسكون على المنصوب كما يقف على المرفوع والمجرور ويقول: «رأيت بَكْرْ»، و«أكرمت عَمرْوْ» أن يقول: «رأيت بَكَرْ، وعَمَرْو»، كما يفعل في المرفوع. وهو قول حسن، وقياس صحيح. والكوفيون يجيزون ذلك في المنصوب كما يجوز في المرفوع والمجرور. قالوا: وذلك لأنّ الغرض من هذا النقل الخروجُ عن عُهْدة الجمع بين الساكنين، وذلك موجود في النصب، كما هو موجود في الرفع والجرّ، وهو قول سديد، والمذهب الأوّل لِما ذكرناه.

ومن العرب من يُحوّل في نحو: «عِدْلٍ»؛ فيقول في الجرّ: «مررت بعِدِلْ» فينقل الكسرة إلى الدال كما فعل في الأوّل، ولا يقول في الرفع: «عِدُلْ»؛ لئلّا يخرج إلى ما ليس في الكلام، إذ ليس في الكلام «فِعُل» بكسر الفاء، وضمّ العين. وتقول: «هذا بُسُرْ وقُفُلْ»، ولا تقول في الجرّ: «مررت ببُسِرْ»، ولا «بقُفِلْ»؛ لئلّا يصير إلى مثالٍ ليس في الأسماء، وإنّما يتبع الساكنُ الأوّلُ حركةَ ما قبله، فتقول في «هذا عِدْلٌ»: «عِدِلْ»، بكسر

---

(١) تقدم منذ قليل.
(٢) الكتاب ٤/ ١٧٩.
(٣) انظر المسألة السادسة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص٧٣١ ـ ٧٣٦.

الدال إتباعًا لكسرة العين. وتقول في «مررت ببُسْرٍ»: «ببُسُرْ»، فتضمّ أيضًا اتّباعًا لضمّة العين، كما قالوا: «مِنْتِنٌ»، فأتبعوا الأوّلَ الثاني، وحرّكوه بحركته. ولا يفعلون ذلك في المفتوح الأوّل، لا يقولون في «هذا بَكْرٌ»: «هذا بَكَرْ»، بفتح الكاف اتّباعًا لفتحة الباء؛ لأنّه لا يلزم من نقل الضمّة إلى الكاف خروجٌ عن منهاج الأسماء، والمَصيرُ إلى ما لا نظيرَ له كما لزم في «عِدُلْ» و«بُسِرْ».

[الوقف على الاسم المنتهي بهمزة قبلها ساكن]

قال صاحب الكتاب: **وفي الهمزة يحوّلهنّ جميعًا، فيقول: «هذا الخَبُؤْ»، و«مررت بالخَبِئْ»، و«رأيت الخَبَأْ». وكذلك «البُطُؤْ»، و«الرِّدُؤْ». ومنهم من يتفادى ــ وهم ناسٌ من تميم ــ من أن يقول: «هذا الرِّدُؤْ»، و«من البُطِئْ» فيَفِرّ إلى الإتباع، فيقول: «من البُطُؤْ» بضمّتين، و«هذا الرِّدِئْ» بكسرتين.**

* * *

قال الشارح: يريد أنّ حكم الهمزة إذا سكن ما قبلها مخالف لغيرها من الحروف، وذلك أنّهم يُلْقون الحركات في الهمزة على الساكن قبلها ضمّةً كانت، أو كسرةً، أو فتحةً، فتقول: «هذا الخَبُؤْ»، و«مررت بالخَبِئْ»، و«رأيت الخَبَأْ»، بخلاف غيرها. ألا ترى أنّ الذين يقولون: «هذا البَكُرْ»، و«مررت بالبَكِرْ»، لا يقولون: «رأيت البَكَرْ»، ويقولونه مع الهمزة. وذلك لأنّ الهمزة خفيّةٌ، فهي أبعدُ الحروف وأخفاها، وسكونُ ما قبلها يزيدها خَفاءً، فدعاهم ذلك إلى تحريك ما قبلها أكثرَ من غيرها، لأنّ تحريكَ ما قبلها يُبيِّنها؛ لأنّك ترفع لسانك بصوتٍ، ومع الساكن ترفعه بغير صوت. هذا مذهبُ ناس من العرب كثيرٍ، منهم أسدٌ وتميمٌ، ولا يفرقون بين ما كان أوّله مفتوحًا، أو مضمومًا، أو مكسورًا، ولم يفعلوا ذلك في غير الهمزة. وكما يقولون: «هذا الخَبُؤْ»، كذلك يقولون: «هذا البُطُؤْ»، و«مِن البُطِئْ». ويقولون: «هذا الرِدُؤْ»، و«مررت بالرِّدِئْ»، ولا يتحامون ما تحاماه غيرُهم من المَصير إلى بناء «فِعُل» بكسر الأوّل، وضمّ الثاني، إذ لا نظيرَ له في الكلام، وإلى بناء «فُعِل» بضمّ الأوّل، وكسر الثاني، إذ لا نظير له في الأسماء، وذلك لأنّه عارضٌ ليس ببناء الكلمة. ومنهم من يتحامى ذلك، فيُتْبِع الضمّ الضمّ والكسر الكسر، فيقول: «مررت بالبُطُؤْ»، و«هذا الرِّدِئْ»، كما فُعل في غير المهموز، وقوله: «يتفادى» معناه: يتحامى ويتحاشى.

فصل

[إبدال الهمزة حرفَ لين عند الوقف]

قال صاحب الكتاب: **وقد يُبْدِلون من الهمزة حرفَ لِينٍ، تحرّك ما قبلها أو سكن، فيقولون: «هذا الكَلَوْ والخَبُو والبُطُو، والرِّدُو»، و«رأيت الكَلاَ والخَبا والبُطا والرِّدا»،**

و«مررت بالكَلَيْ، والخَبي»، والبُطِي والرِّدِي» ومنهم من يقول: «هذا الرِّدِي»، و«مررت بالبُطُو»، فيُتبع. وأهل الحجاز يقولون: «الكَلا» في الأحوال الثلاث، لأنّ الهمزة سكّنها الوقفُ، وما قبلها مفتوحٌ، فهو كـ«رَأسٍ»، وعلى هذه العِبْرة يقولون في «أَكْمُؤٌ»: «أكْمُو»، وفي «أَهْنِئ»: «أَهْني»، كقولهم: «جُونَة»[1]، و«ذِيبٌ».

* * *

قال الشارح: الهمزة حرفٌ خفيٌّ؛ لأنّه أدخلُ الحروف إلى الحلق. وكلّما سفل الحرفُ، خفي جَرْسُه. وحروفُ المدّ واللين أبيَنُ منها؛ لأنّها أقربُ إلى الفم، فالواوُ من الشفتين، والياء من الفم، والألفُ وإن كان مَبْدَؤها الحلق إلاّ أنّها تمتدّ حتى تصل إلى الفم، فتجد الفمَ والحلقَ منفتحَيْن غير معترِضَيْن على الصوت بحَصْرٍ، وبينها وبين حروف المدّ واللين مناسبةٌ. ولذلك تُبْدَل منها عند التخفيف.

والهمزة على ضربين: ساكنٌ ما قبلها، نحو: «الوَثْءِ»[2] و«البُطْءِ» و«الرِّدْءِ»، ومتحرّكٌ، نحو: «الكَلأ» و«الرَّشَأ». فأمّا الساكن ما قبلها، فمن العرب من يُبْدِل منها حرفَ لين، فيجعلها في الرفع واوًا، وفي الجرّ ياءً، وفي النصب ألفًا، بقلبها على حركةِ نفسها، فيقول في «هذا الوَثْءُ»: «الوَثْوُ»، وفي «مررت بالوَثْءِ»: «بالوَثْي»، فيُسكّن ما قبل الواو والياء؛ لأنّه كان كذلك قبل القلب. ويقولون في النصب: «رأيت الوَثا»، فتفتح ما قبل الألف، لأنّ الواو والياء يُمكِن إسكانُ ما قبلهما. والألفُ لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحًا. ولا يفرقون بين المضموم الأوّل والمكسور، وتقول: «هذا البُطُو والرِّدُو»، و«مررت بالبُطِي والرِّدِي»، و«رأيت البُطَا والرِّدَا»، كما يقولون: «هذا الوَثُو»، و«مررت بالوَثِي»، و«رأيت الوَثا».

ومنهم من يقلب الهمزةَ حرفًا لينًا بعد نَقْل حركتها إلى الساكن، فيدبُرها حركةُ ما قبلها، فيقول في الرفع: «هذا الوُثُو والبُطُو والرُّدُو»، و«مررت بالوِثِي والبِطِي والرِّدِي»، و«رأيت الوَثا والبَطا والرَّدا». وقياسُ من لم يقل: «من البُطِي»؛ لئلّا يصير إلى بناء «فُعِل»، وليس في الأسماء مثلُه، ولا «هو الرِّدُو»؛ لئلّا يصير إلى «فِعُل»، وليس في الكلام مثله، أن يتوقّى ذلك هاهنا، فيلزم الواو في «البُطُو»، والياء في «الرِّدِي»، فيقول: «هو البُطُو»، و«مررت بالبُطُو»، و«مررت بالرِّدِي»، و«هو الرِّدِي».

فأمّا إذا تحرّك ما قبل الهمزة من نحو «الكَلأ» و«الخَطأ» و«الرَّشَأ»، فمن العرب من يبدل من همزته في الوقف حرفَ لين حِرْصًا على البيان، فيقول: «هذا الكَلَوْ والخَطَوْ»،

---

(١) تخفيف «جؤنة». والجؤنة: سلة مستديرة مغشّاة أدمًا يجعل فيها الطيب والثياب. (لسان العرب ١٣/ ٨٤ (جأن)).

(٢) الوثء: وصْم يُصيب اللحمَ، ولا يبلغ العظم، فيرمُ. وقيل: هو توجّع في العظم من غير كسْر. وقيل: هو الفَكّ. (لسان العرب ١/ ١٩٠ (وثأ)).

و«مررت بالكَلَيْ والخَطَيْ»، و«رأيت الكَلَا والخَطَا». هذا وقفُ الذين يُخفِّفون الهمزة في الوصل من بني تميم. فأمّا الذين يخفّفون من أهل الحجاز؛ فإنّهم يلزمون الألف على كلّ حال، فيقولون: «هذا الكَلا والخَطا»؛ و«مررت بالكَلا والخَطا»، و«رأيت الكَلا والخَطا»؛ لأنّ الوقف يُسكِّن الهمزةَ، وقبلَها مفتوحٌ، فقُلبت ألفًا على حدّ «رَاْسٍ» و«فَاْسٍ». وعلى هذه العبرة إذا انضمّ ما قبلها، قُلبت واوًا، وإذا انكسر، قُلبت ياءً، نحو قولهم في «أَكْمُؤ»: «أَكْمُو»، وفي «أَهْنِيءُ»: «أَهْنِي»، فـ«أَكْمُؤٌ» جمع «كَمْءٍ» واحد كَمْأَة، فالكَمْءُ واحدٌ، و«أَكْمُؤٌ» جمع قلّة، والكثيرُ: الكَمْأَةُ، فهو على الخلاف من باب «تَمْرٍ» و«تَمْرَةٍ». ويقال: «هَنَأَ الرجلَ يَهْنُؤُه ويَهْنِئُه»، إذا أعطاه، فـ«أَكْمُو» مثل «جُونَةٍ»، و«أَهْنِي» مثل «ذِيبٍ».

فصل
[الوقف على الاسم المعتلّ الآخر]

قال صاحب الكتاب: وإذا اعتلّ الآخرُ، وما قبله ساكنٌ، كآخِرِ «ظَبْيٍ» و«دَلْوٍ» فهو كالصحيح. والمتحرّكُ ما قبله إن كان ياءً قد أسقَطَها التنوينُ في نحو «قاضٍ» و«عَمٍ» و«جَوارٍ»، فالأكثرُ أن يوقف على ما قبله، فيقال: «قاضْ»، و«عَمْ»، و«جَوارْ». وقومٌ يُعيدونها، ويَقِفون عليها، فيقولون: «قاضي»، و«عَمِي»، و«جَوارِي». وإن لم يُسْقِطها التنوينُ في نحو «القاضِي»، و«يا قاضِي»، و«رأيت جَوارِيَ»، فالأمرُ بالعكس، ويقال: «يا مُرِي» لا غيرُ.

* * *

قال الشارح: الاسم المعتلّ ما كان في آخره حرفُ علّة من الواو والياء والألف، ولا يخلو ما قبل هذه الحروف من أن يكون ساكنًا أو متحرّكًا، فإن كان ساكنًا ـ وذلك إنّما يكون مع الواو والياء دون الألف ـ فإنّ الألف لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحًا، وذلك نحو: «ظَبْيٍ»، و«نَحْيٍ»، و«صَبِيٍّ»، و«كُرْسِيٍّ»، و«غَزْوٍ»، و«عَدْوٍ»، فإنّه يجري مجرى الصحيح في الوقف كما يجري مجراه في تحمُّل حركات الإعراب، فحكمُه كحكمه في الوقف عليه، يجوز فيه ما جاز في الصحيح، ويمتنع منه ما امتنع في الصحيح.

وناسٌ من بني سَعْد يُبْدلون من الياء المشدّدة جيمًا في الوقف؛ لأنّ الياء خفيّةٌ، وهي من مخرج الجيم، فلولا شدّةُ الجيم لكانت ياءً، ولوُلا لِينُ الياء لكانت جيمًا، فيقولون: «فُقَيْمِجْ» في «فُقَيْمِيّ»، و«تَمِيمِجْ» في «تَمِيمِيّ»، و«عَلِجْ» في «عَلِيّ». قال الشاعر [من الرجز]:

١٢٢٣ـ خالِي عُوَيْفٌ وأبو عَلِجّ ... المُطْعِمانِ اللَّحْمَ بالعَشِجِّ

١٢٢٣ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص٤٢، ٢٤٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٧٥؛ وشرح الأشموني ٣/ ٨٢١؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٦٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٨٧؛ وشرح =

يريد: عَلِيًّا والعَشِيَّ.

وأمّا الثاني، فإن كان ياء مكسورًا ما قبلها، فإن كانت الياء ممّا أسقطه التنوينُ، نحو: «قاضٍ»، و«جوارٍ»، و«عمٍ»، فما كان من ذلك فلك في الوقف عليه إذا كان مرفوعًا أو مجرورًا وجهان: أجوَدُهما حذفُ الياء لأنّها لم تكن موجودة في حال الوصل، لأنّ التنوين كان قد أسقطها، وهو وإن سقط في الوقف، فهو في حكم الثابت، لأنّ الوقف عارضٌ، فلذلك لا تَرُدّها في الوقف. هذا مع ثِقَلها، والوقفُ محلٌّ استراحة، فتقول: «هذا قاضْ»، و«مررت بقاضْ»، و«هذا عَمْ»، و«مررت بعَمْ». قال سيبويه[1]: هذا الكلام الجيّد الأكثر.

والوجه الآخر أن تُثْبِت الياء، فتقولَ: «هذا قاضِي ورامِي وغازِي»، كأنّ هؤلاء اعتزموا حذفَ التنوين في الوقف، فأعادوا الياء؛ لأنّهم لم يضطروا إلى حذفها، كما اضطُرّوا في حال الوصل. قال سيبويه[2]: وحدّثنا أبو الخطّاب ويونسُ: أنّ بعضَ من يُوثَق بعربيّته من العرب يقول: «هذا رامي وغازي وعمي»، حيث صارت في موضع غير تنوين، وقرأ به ابن كثير في مواضع من القرآن، منها: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾[3]. هذا إذا أسقطها التنوينُ في الوصل، فإن لم يسقطها، فإن كان فيه ألفٌ ولامٌ، نحو: «الرامي»، و«الغازي»، و«العمي»، فإنّ إثباتها أجودُ، فتقول في الوقف: «هذا الرامي والغازي والقاضي»، يستوي فيه حال الوصل والوقف، وذلك لأنّها لم تسقط في الوصل، فلم تسقط في الوقف.

= شواهد الشافية ص٢١٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص٥٥؛ والكتاب ٤/ ١٨٢؛ ولسان العرب ٢/ ٣٢٠ (عجج)، ٤/ ٣٩٥ (شجر)؛ والمحتسب ١/ ٧٥؛ والمقرب ٢/ ٢٩؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٥٣؛ والمنصف ٢/ ١٧٨، ٣/ ٧٩.

الإعراب: «**خالي**»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**عويف**»: خبر المبتدأ مرفوع. «**وأبو**»: الواو حرف عطف، «أبو»: معطوف على «عويف» مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**علجّ**»: مضاف إليه مجرور. «**المطعمان**»: عطف بيان مرفوع. «**اللحم**»: مفعول به منصوب. «**بالعشجّ**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«المطعمان».

وجملة «خالي عويف»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أبو علجّ»، وأصله: «أبو علي». و«بالعشجّ» وأصله: «بالعشيّ»، فأبدل جيمًا على لغة بعض العرب.

(١) الكتاب ٤/ ١٨٣.

(٢) الكتاب ٤/ ١٨٣.

(٣) الرعد: ٧. وهي قراءة قنبل ويعقوب أيضًا.

انظر: البحر المحيط ٥/ ٣٦٨؛ وتفسير القرطبي ٩/ ٣٢٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ١٣٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٢١٠.

ومنهم من يحذف هذه الياء في الوقف، كأنّهم شبّهوه بما ليس فيه ألفٌ ولامٌ، ثمّ أدخلوا فيه الألفَ واللامَ بعد أن وجب الحذفُ، فيقولون: «هذا القاضْ والرامْ». وقد رُوي عن نافع وأبي عمرو في بني إسرائيل والكَهْفِ ﴿وَمَن يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْمُهْتَدْ﴾[1]. وإذا وَصل أثبت الياء. وأمّا النصب فليس فيه إلاّ إثباتُ الياء؛ لأنّها قد قويت بالحركة في حال الوصل، وجرت مجرى الصحيح، فلم تُحذف في حال الوقف.

فأمّا إذا ناديتَ، فالوجهُ إثباتُ الياء، وهو قولُ الخليل[2]، وذلك أنّ المنادى المعرفةَ لا يدخله تنوينٌ لا في حالِ وقف، ولا وصلٍ، والذي يُسْقِط الياء هو التنوين. واختار يونسُ[3] أن تقول: «يا قاضْ». بحذف الياء؛ لأنّ النداء بابُ حذف وتغيير، فإذا جاز الحذفُ في غير النداء كان في النداء أولى. واختار سيبويه[4] قول يونس.

فأمّا قولك: «يا مُرِي» تريد اسم الفاعل من «أَرَى يُرِي»، فالوجهُ إثبات الياء، وعليه الخليلُ ويونسُ[5]، لأنّك لو أسقطتَ الياء في الوقف، لأخللت بالكلمة بحذفٍ بعد حذفٍ، فيتوالى إعلالان، وذلك مكروهٌ عندهم. ألا ترى أنّهم لم يُعِلّوا نحو: «هَوى» و«نَوى»؛ لأنّهم قد أعلّوا اللام، ولم يدّغموا نحو: «يَتِدُ» كما ادّغموا «وَتِدًا»، لأنّهم قد حذفوا الواو في «يَتِدُ» فكان يؤدّي إلى الجمع بين إعلالين؟ فلذلك أثبتوا الياء في «يا مُرِي»؛ لأنّ العين محذوفة، وصار ثبوتُها كالعوض.

* * *

[الوقف على الاسم المقصور]

قال صاحب الكتاب: **وإن كان ألفًا، قالوا في الأكثر الأعرف: «هذه عَصا وحُبْلى». ويقول ناسٌ من فَزارة وقَيسٍ: «حُبْلَيْ» بالياء، وبعضُ طَيِّئٍ: «حُبْلَوْ» بالواو. ومنهم من يُسوّي في القلب بين الوقف والوصل. وزعم الخليلُ[6] أنّ بعضهم يقلبها همزةً، فيقول: «هذه حُبْلأْ»، و«رأيت حُبلأْ»، و«هو يضربهأْ». وألفُ «عَصا» في النصب هي المُبْدَلة من التنوين، وفي الرفع والجرّ هي المنقلبةُ عند سيبويه[7]، وعند المازنيّ هي المبدلة في الأحوال الثلاث.**

* * *

قال الشارح: أمّا المقصور ـ وهو ما كان آخره ألفًا ـ فإنّه على ضربين: منصرفٌ، وغيرُ منصرف، فما كان منصرفًا فإنّ ألفه سقطت في الوصل لسكونها، وسكون التنوين

(١) الإسراء: ٩٧؛ والكهف: ١٧. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.
(٢) الكتاب ٤/ ١٨٤.
(٣) الكتاب ٤/ ١٨٤.
(٤) الكتاب ٤/ ١٨٤.
(٥) الكتاب ٤/ ١٨٤.
(٦) الكتاب ٤/ ١٨٦.
(٧) الكتاب ٣/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

بعدها، نحو قولك: «هذه عَصًا ورَحًا يا فتى». فإذا وقفتَ، عادت الألف، وكان الوقفُ عليها بخلاف الياء في «قاضٍ»، وذلك قولك: «هذه عَصا» و«رأيت عصا»، و«مررت بعصا». وذلك لخفّة الألف. ألا ترى أنّ من قال في «فَخِذٍ»: «فَخْذٌ»، وفي «عَضُدٍ»: «عَضْدٌ»، لم يقل في «جَمَلٍ» «جَمْلٌ» لخفّة الفتحة. ويؤيّد ذلك أنّهم يفِرّون من الواو إلى الألف في مثلِ «قالَ»، و«باعَ». وقالوا: «رُضا» في «رُضِيَ»، و«نُها» في «نُهِيَ». فلذلك من استخفافهم الألف أعادوها في الوقف، ولم يفعلوا ذلك في الياء؛ لثقلها. قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٢٤ـ أَفي كلِّ عامٍ مَأْتَمٌ تَبْعَثونَهُ على مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وما رُضا

وقالوا في «نُهِيَ»: «نُها». قال الشاعر [من الكامل]:

١٢٢٥ـ إنَّ الغَوِيَّ إذا نُها لم يُعْتِبِ

١٢٢٤ ـ **التخريج**: البيت لزيد الخيل الطائي في ديوانه ص٦٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٩٣، ٥٠٠؛ والرد على النحاة ص١٢٠؛ وسمط اللآلي ص٤٩٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢١؛ والشعر والشعراء ١/ ٢٩٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٤ (أتم)؛ ونوادر أبي زيد ص٨٠.

اللغة: المأتم: الجماعة من النساء يجتمعن لحزن أو فرح. فرس محمر: هجين يشبه الحمير. ثوبتموه: أعطيتموه أجرًا وثوابًا. رضا: أصلها رُضِي، ثمّ قلبت الياء ألفًا على لغة طيّئ لفتح ما قبلها.

المعنى: إنكم تجمعون نساء ليبكين في كل عام على فرس هجين جعلتموه جزاءً لنا على معروف صنعناه لكم.

الإعراب: «**أفي كلّ**»: الهمزة: حرف استفهام، «في كلّ»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر المقدم المحذوف. «**عام**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**مأتم**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**تبعثونه**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**على محمر**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تبعثونه». «**ثوبتموه**»: «ثوّب»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«تم»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والواو: للإشباع، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**وما**»: الواو: حالية، «ما»: نافية. «**رضا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

وجملة «في كل عام مأتم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تبعثونه»: في محلّ رفع صفة لـ(مأتم). وجملة «ثوبتموه»: في محلّ جرّ صفة لـ«محمر». وجملة «ما رضا»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «رضا» حيث أعاد الألف في الوقف لاستخفافه إيّاها.

١٢٢٥ ـ **التخريج**: هو عجز بيت صدره كما أشار محقق كتاب «تحصيل عين الذهب»: «لزجرتُ قلبًا لا يريعُ إلى الصبا»، وهو لطفيل الغنوي في الكتاب ٤/ ١٨٨؛ ولم أجده في ديوانه.

اللغة: الغَوِيُّ الضالُّ. ويُعْتِبُ: يعطي العُتْبى، أي الرضا.

المعنى: إنّ الغاوي الموغل في الضلال إذا نُهِي عن ضلاله لا يتخلى عن ضلاله ولا يرجع إلى ما يُرْضي.

=

وقد اختلفوا في هذه الألف، فذهب سيبويه إلى أنّه في حال الرفع والجرّ لامُ الكلمة، وفي حال النصب بدلٌ من التنوين، وقد انحذفت ألفُ الوصل. واحتجّ لذلك بأنّ المعتلّ مقيسٌ على الصحيح، وإنّما تُبْدَل من التنوين في حال النصب دون الرفع والجرّ. وبعضهم يزعم أنّ مذهب سيبويه أنّها لامُ الكلمة في الأحوال كلّها. قال السيرافيّ: وهو المفهوم من كلامه، وهو قوله(1): وأمّا الألفاتُ التي تُحذف في الوصل فإنّها لا تحذف في الوقف. ويؤيّد هذا المذهب أنّها وقعت رَوِيًّا في الشعر في حال النصب، نحو قوله [من الرمل]:

١٢٢٦ـ رُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحَيَّ سُرا صادَفَ زادًا وحديثًا ما اشْتَهى

فألفُ «سُرَى» هنا رويٌّ، ولا خلاف بين أهل القوافي في أنّ الألف المبدلة من التنوين لا تكون رويًّا. وقال قومٌ ـ وهو مذهبُ المازنيّ ـ: إنّها في الأحوال كلّها بدلٌ من التنوين، وقد انحذفت ألفُ الوصل، واحتجّوا بأنّ التنوين إنّما أُبْدِل منه الألفُ في حال

= **الإعراب**: «**إن**»: حرف مشبّه بالفعل. «**الغويّ**»: اسم «إنَّ» منصوب بالفتحة الظاهرة. «**إذا**»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بـ«يعتب» «**نُها**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، ونائب الفاعل مستتر، تقديره: (هو). «**لم**»: حرف جزم ونفي وقلب. «**يُعْتِب**»: فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه السكون، وحُرِّك بالكسر للقافية.

وجملة «إنَّ الغويَّ إذا نُهى لم يُعتب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إذا نُهى لم يعتب»: خبر «إنَّ» محلُّها الرفع. وجملة «نُهي»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «لم يُعْتَب»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: قلبُ الياء في «نُهِيَ» ألفًا بعد فتح ما قبلها، لأنه أراد الوقف؛ وقيل: بل هي لغة طيئ يكرهون مجيء الياء المفتوحة بعد كسرة.

(1) الكتاب ٤/ ١٨٧.

١٢٢٦ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة والمعنى: طرقهم: زارهم ليلاً. السرى: مسير الليل.

لعلّ ضيفًا يأتي إلى الحي بعد مسير ليلي، فيصادف ما لا يشتهي من الزاد والحديث.

الإعراب: «**ربّ**»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «**ضيف**»: اسم مجرور لفظًا، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «**طرق**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**الحي**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**سرًا**»: حال منصوب بالفتحة. «**صادف**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**زادًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**وحديثًا**»: الواو: للعطف، «**حديثًا**»: اسم معطوف على «زادًا» منصوب بالفتحة. «**ما**»: حرف نفي. «**اشتها**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

وجملة «ربّ ضيف...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «طرق»: في محلّ رفع صفة (على المحلّ) أو جرّها (على اللفظ). وجملة «صادف»: في محلّ رفع خبر. وجملة «ما اشتها»: في محلّ نصب صفة للزاد والحديث.

والشاهد فيه قوله: «سرا» حيث جاءت الألف المبدلة من التنوين رويًّا.

النصب من الصحيح؛ لسكونه وانفتاح ما قبله، وهذه العلّةُ موجودة في المقصور في الأحوال كلّها. وهو قولٌ لا ينفكّ من ضُعْف؛ لأنه قد جاء عنهم «هذا فتى» بالإمالة. ولو كانت بدلاً من التنوين، لما ساغت فيها الإمالةُ، إذ لا سببَ لها.

وأمّا غير المنصرف، وما لا يدخله التنوينُ من نحو: «سَكْرى»، و«حُبْلى»، و«القَفا»، و«العَصا»، فألفُه ثابتة، وهي الألف الأصليّة التي كانت في الوصل، لأنّه لا تنوين فيه، فيكونَ الألف بدلاً منه.

وقومٌ من العرب يبدلون من هذه الألف ياءً في الوقف، فيقولون: «هذا أَفْعَيْ وحُبْلَيْ»، وكذلك كلُّ ألف تقع أخيرًا، لأنّ الألف خفيّةٌ، وهي أدخلُ في الحلق قريبةٌ من الهمزة، والياء أبينُ منها لأنها من الفم. قال سيبويه[1]: ولم يجيئوا بغير الياء؛ لأنّ الياء تُشْبِه الألفَ في سعة المخرج، وهي لغة لفَزارة وناسٍ من قَيس، وهي قليلة، والأكثرُ الأوّل. فإذا وصلتَ عادت الألفُ، واستوت اللغتان. وطَيِّئ يجعلونها ياءً في الوصل والوقف، ومنهم من يجعلها واوًا؛ لأنّ الواو أبينُ من الياء إذ كانت الياء أدخلَ في الفم، فكانت أَخفَى منها.

وحكى سيبويه[2] في الوقف: «هذه حُبْلأْ» بالهمزة، يريد: «حُبْلى»، و«رأيت رَجُلأْ»، يريد: «رَجُلا»، فالهمزة في «رَجُلأْ» بدلٌ من الألف التي هي عوضٌ من التنوين في الوقف، وليست بدلاً من التنوين نفسه. وإنّما قلنا ذلك لقُرْبِ ما بين الهمزة والألف وبُعْدِ ما بينهما وبين النون. وإنّما أبدلوها منها؛ لأنّ الألف أخفى من الهمزة، والهمزة إذا كان ما قبلها متحرّكًا كانت أبينَ من الألف، والألفُ قريبةٌ من الهمزة، لأنّ الألف تهوي وتنقطع عندها. وممّا يؤيّد أنّ الهمزة في «رَجُلأْ» مبدلةٌ من الألف لا من التنوين أنّك تقول: «رأيت حُبْلأْ» وتهمز، وإن لم يكن فيها تنوينٌ، ولذلك حُكي: «هو يَضْرِبُهَأْ». هذا كلُّه في الوقف، فإذا وصلتَ قلتَ: «هو يضربُها يا هذا»، و«رأيت حُبْلَى أمسِ»، فاعرفه.

فصل

[الوقف على المرفوع والمنصوب من الفعلِ المعتلّ اللام]

قال صاحب الكتاب: **والوقف على المرفوع والمنصوب من الفعل الذي اعتلّت لامُه بإثباتِ أواخره، نحو: «يَغْزُو»، و«يَرْمِي»، وعلى المجزوم والموقوف منه بإلحاق الهاء، نحو: «لم يَغْزُهْ»، و«لم يَرْمِهْ» و«لم يَخْشَهْ»، و«اُغْزُهْ»، و«ارْمِهْ»، و«اخْشَهْ»، وبغير هاء، نحو: «لم يَغْزْ»، و«لم يَرْمْ»، و«اُغْزْ»، و«ارْمْ»، إلاّ ما أفْضَى به تركُ الهاء إلى حرف واحد، فإنّه يجب الإلحاقُ، نحو: «قِهْ»، و«رَهْ».**

* * *

(١) الكتاب ٤/ ١٨١.

(٢) الكتاب ٤/ ١٧٦.

قال الشارح: الفعل على ضربين: صحيحٌ ومعتلٌ، فالصحيحُ يوقَف عليه كما يوقَف على الاسم، فيسوغ فيه الإسكان والإشمامُ والرومُ والتضعيفُ، لأنّ العلّة واحدةٌ وإن كان معتلاً. فالوقفُ على المرفوع والمنصوب بإثبات لامه من غير حذف، وليس كالاسم. وإنّما كان كذلك من قبل أنّ الفعل لا يلحقه تنوينٌ في الوصل يوجب الحذفَ كما وُجِد في الاسم، فلذلك جرى حاله في الوقف كحاله في الوصل، فتقول في الرفع: «هو يَغْزُو يا فتى»، و«يَرْمِي يا فتى»، و«يَخْشَى يا فتى»، وفي النصب: «لَنْ يَغْزُوَ يا فتى»، و«لن يَرْمِيَ يا فتى»، و«لن يَخْشى يا فتى». فإذا وقفت، أسكنتَ، فقلت: «هو يَغْزُو»، و«هو يَرْمِي»، و«هو يَخْشى». وكذلك النصبُ، نحو: «لن يَغْزُو»، و«لن يَرْمِي»، و«لن يَخْشى».

فأمّا الوقف على المجزوم من ذلك، فلك فيه وجهان: أجودُهما أن تقف بالهاء، فتقول: «لم يَغْزُهْ»، و«لم يَرْمِهْ»، و«لم يَخْشَهْ»، وكذلك في الأمر المبنيّ، نحو: «اغْزُهْ»، و«ارْمِهْ»، و«اخْشَهْ»، والأصلُ: «لم يَغْزُ»، و«لم يَرْمِ»، و«لم يَخْشَ». حُذفت لاماتها للجزم، وبقيت الحركاتُ قبلها تدلّ على المحذوف، فالضمّةُ في «لم يَغْزُ» دليلٌ على الواو المحذوفة، والفتحةُ في «لم يَخْشَ» دليل على الألف المحذوفة، والكسرة في «لم يَرْمِ» دليل على الياء المحذوفة. وكذلك في الأمر المبنيّ، نحو: «اغْزُ»، و«ارْمِ»، و«اخْشَ». فإذا وُقف عليه، لزم حذفُ الحركات، إذ الوقفُ إنّما يكون بالسكون لا على حركة، فشحّوا على الحركات أن يُذْهِبها الوقفُ، فيذهبَ الدالُّ والمدلولُ عليه، فألحقوها هاء السكت ليقع الوقفُ عليها بالسكون، وتسلم الحركاتُ، وكذلك «ارْمِهْ»، و«اغْزُهْ»، و«اخْشَهْ».

والوجه الثاني أن تقف بلا هاء بالإسكان، فتقول: «لم يَرْمْ»، و«لم يَغْزْ»، و«لم يَخْشْ»، و«اغْزْ»، و«ارْمْ»، و«اخْشْ». ووَجْهُه أنّ الوقف عارضٌ، وإنّما الاعتبارُ بحال الوصل. قال ابن السرّاج: وهذه اللغةُ أَقَلُّ اللغتَيْن. هذا إذا كان الباقي بعد الحذف حرفَيْن فصاعدًا، فأمّا إذا أدّى إلى أن يبقى على حرف واحد، لم يكن بدٌّ من الهاء، نحو قولك في الأمر من «وَقى يَقِي»: «قِهْ»، ومن «وَعى يعي»: «عِهْ»، ومن «وَرى الزَّنْدُ يَرِي»: «رِهْ». وذلك أنّ الفاء قد انحذفت لوقوعها بين ياء وكسرة على حدّ حَذْفها في «يَعِدُ»، و«يَزِنُ». واللامُ محذوفة للأمر، والحركةُ دليلٌ على المحذوف، فإذا وقعت عليه بالسكون، فيكون إجحافًا، فوجب أن تأتي بالهاء ليقع السكون عليها، وتسلم الحركةُ دليلاً على المحذوف؛ لأنّ المحذوف إذا كان منه خَلَفٌ، وعليه دليلٌ، كان كالثابت الموجودِ، مع أنّ ذلك يكاد أن يكون متعذّرًا لأنّ الابتداء بالحرف يوجب تحريكه، والوقفُ عليه يقتضي إسكانَه، والحرفُ الواحدُ يستحيل تحريكُه وإسكانُه في حال واحدة، فاعرفه.

فصل
[حذفُ الواو والياء في الوقْف]

قال صاحب الكتاب: وكلُّ واو وياء لا تُحْذَف تحذف في الفَواصل والقَوافِي، كقوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[1]، و﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾[2]، و﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[3]، وقول زُهَير [من الكامل]:

١٢٢٧ـ [وَلأَنْـتَ تَـفْـري مَـا خَـلَـقْـتَ] وَبَـعْـ ... ـضُ الـقَـوْمِ يَـخْـلُـقُ ثُـمَّ لا يَـفْـرِ

وأنشد سيبويه [من البسيط]:

١٢٢٨ـ لا يُـبْـعِـدِ الـلَّـهُ إِخْـوانـا تَـرَكْـتُـهُـمُ ... لـم أَدْرِ بـعـد غَـداةِ الأَمْـسِ مـا صَـنَـعُ

أي: ما صَنَعُوا.

* * *

---

(١) الرعد: ٩.

(٢) غافر: ٣٢. (٣) الفجر: ٤.

١٢٢٧ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٩٤؛ والدرر ٦/ ٢٩٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٧١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٧٠؛ والكتاب ٤/ ١٨٥، ٢٠٩؛ ولسان العرب ١٠/ ٨٧ (خلق) ١٥/ ١٥٣ (فرا)؛ والمنصف ٢/ ٧٤، ٢٣٢؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٠٢.

اللغة: يفري: يقطع. خلقت: قدرت وعزمت على أمر.

المعنى: إنك إذا عزمت على أمر، أمضيته في حين أن بعضهم يعزم على الأمر ثم يعجز عنه ضعفًا.

الإعراب: «ولأنت»: الواو: بحسب ما قبلها، واللام: حرف للابتداء، و«أنت»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «تفري»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «ما»: اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به. «خلقت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «وبعض»: الواو: حرف عطف، و«بعض»: اسم معطوف على «أنت» مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. «القوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «يخلق»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «ثمّ»: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «يفر»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة للوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة «أنت تفري»: بحسب الواو. وجملة «تفري»: في محل رفع خبر «أنت». وجملة «خلقت»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «بعض القوم يخلق»: معطوفة على جملة «أنت تفري». وجملة «يخلق»: في محل رفع خبر «بعض». وجملة «لا يفر»: معطوفة على جملة «يخلق».

والشاهد فيه قوله: «يفر» حيث حذف الياء من آخر الفعل لمكان القافية. والأصل: «يفري».

١٢٢٨ ـ **التخريج**: البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص١٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٨٣؛ وشرح شواهد الشافية ص٢٣٦؛ والكتاب ٤/ ٢١١؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٠٦.

الإعراب: «لا»: حرف نهي وجزم. «يبعد»: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرّك بالكسر منعًا لالتقاء =

قال الشارح: المراد بالفواصل رُؤوسُ الآي ومقاطعُ الكلام، وذلك أنّهم قد يطلبون منها التماثلَ كما يُطْلَب في القوافي، والقوافي يُشترط فيها ذلك، ولذلك سُمّيت قافيةً، مأخوذٌ من قولهم: «قَفَوْتُ»، أي: تَبِعْتُ، كأنّ أواخر الأبيات يتبع بعضها بعضًا، فتجري على منهاج واحد. فإذا وقفوا عليها، فمنهم من يُسوّي بين الوصل والوقف، كأنّهم يفرقون بين الشعر والكلام بذلك، فيقولون [من الطويل]:

قِفَا نَبْكِ من ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِي(١)

وقالوا [من الوافر]:

سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيامو(٢)

وقالوا في النصب [من الوافر]:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابا(٣)

فيقفون كما يصلون. ومنهم من يُجْريه مجرى الكلام، فيُثْبِت فيه ما يُثْبِت في الكلام، ويحذف فيه ما يحذف فيه، وينشدون:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابْ

و

سقيت الغيث أيتها الخيامْ

كما يفعلون ذلك في الكلام، وقد يحذفون من الياءات الأصليّة والواواتِ ما لا

= الساكنين. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «إخوانًا»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «تركتهم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، «وهم»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «أدر»: فعل مضارع مجزوم بحذف الياء من آخره، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلّق بـ «أدر»، وهو مضاف. «غداة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف. «الأَمس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «ما»: اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به. «صنعُ»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة المحذوفة، والواو المحذوفة: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

وجملة «لا يبعد الله إخوانًا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تركتهم»: في محل نصب صفة لـ «إخوانًا». وجملة «لم أدر ما صنعُ»: في محل نصب حال، وصاحب الحال ضمير المتكلم. وجملة «صنع»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «صنعُ» حيث حذف الواو، ضمير الرفع، لمكان القافية. والأصل: «صنعوا».

(١) تقدم بالرقم ٣٥٣.

(٢) تقدم بالرقم ٥٠٨.

(٣) تقدم بالرقم ٣٦.

يُحذف في الكلام، وذلك إذا كان ما قبلها رَوِيًا، فإنّهما يُحذفان كما يحذف الزائدان لإطلاق القافية إذا كان ما قبلها رويًا، كما أنّ تلك كذلك. فلمّا ساوتها في ذلك، جرت مجراها في جواز الحذف. وهو في الأسماء أمثلُ منه في الأفعال، لأنّ الأسماء يلحقها التنوينُ في الكلام، فيُحذف له الياء. فممّا جاء في الأسماء قوله تعالى: ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾[1]، فحُذفت الياء، وكان فيها حسنًا، وإن كان الحذف في نحو «القاضي» مرجوحًا قبيحًا. ومثله ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[2]. وقالوا في الفعل ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[3]، و﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[4]: ولا يجوز في الكلام «زيدٌ يَرْمِ»، ولا «يَغْزِ»؛ لأنّ الأفعال لا يلحقها تنوينٌ يوجب الحذفَ، ومنه قول زُهَيْر [من الكامل]:

ولأنْتَ تَفْرِي ما خَلَقْتَ وبعـ ... ـضُ القوم يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِ[5]

فإنّه سكّن الراء للوقف، ولم يُطْلِق القافية كحال الوصل. وإثباتُ الياء أجودُ، لأنّه فعلٌ. مدح هَرِمَ بن سِنان المُرّيَّ بالحَزْم وإمضاء العَزْم. ومعنى «يَفْرِي»: يقطع، يقال: «فَرَيْت الأديمَ» إذا قطعتَه للصَّلاح، و«أفريته» إذا قطعته للفَساد. ومعنى «خلقتُ»: قدّرتُ، يقال: «ما كلُّ من خلق يفري»[6]، أي: ما كلّ من قدّر قطع، وهو مثلٌ يضرب لمن يعزم ولا يفعل. فأمّا قول الشاعر [من البسيط]:

لا يبعد الله... إلخ

فهو من أبيات الكتاب، والشاهدُ فيه حذفُ الواو التي هي ضمير، والمراد: صنعوا، ومثلُ ذلك لا يحسن في الكلام، وهو بالضرورة أشبهُ، والطريقُ فيه أنّه حذف الواو اجتزاءً بالضمّة عنها، على حدّ قوله [من الوافر]:

فلو أنّ الأَطِبَّا كانُ حَوْلِي ... وكان مع الأطِبّاء الأُساةُ[7]

فاجتزأ بالضمة في «كانُ» عن الواو، ثمّ حذف الواو للوقف. ومثله قول الآخر [من الرجز]:

١٢٢٩ـ لو أنّ قَوْمي حِينَ أَدْعُوهم حَمَلْ ... على الجِبال الصُّمّ لارْفَضَّ الجَبَلْ

والمراد: حملوا.

---

(١) غافر: ٣٢.

(٢) الرعد: ٩.

(٣) الفجر: ٤.

(٤) الكهف: ٦٤.

(٥) تقدم بالرقم ١٢٢٧.

(٦) لم أقع على هذا المثل فيما عدت إليه من مصادر.

(٧) تقدم بالرقم ٩٥٦.

١٢٢٩ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في شرح الجمل ٢/ ٤٧٩.

اللغة: حمل: أصلها حملوا بمعنى شدّوا. ارفضّ: تبدّد.

المعنى: لو أنّ قومي شدّوا على الجبل الأصمّ ـ إذا ما دعوتهم ـ لتبدّد الجبل وتكسّر.

=

فصل
[الوقف على الاسم المفرد المنتهي بتاء التأنيث]

قال صاحب الكتاب: **وتاء التأنيث في الاسم المفرد تُقلَب هاءً في الوقف، نحو: «غُرْفَهْ»، و«ظُلْمَهْ»، ومن العرب من يقف عليها تاء. قال [من الرجز]:**

بل جَوْزِ تَيهاء كظَهرِ الحَجَفَتْ[(١)]

و«هَيهاتِ» إن جُعل مفردًا، وُقف عليه بالهاء، وإلاّ فبالتاء. ومثله في احتمال الوجهين «استأصل اللّهُ عِرْقاتِهم وعِرْقاتَهم».

* * *

قال الشارح: متى كان آخِرُ الاسم تاء التأنيث من نحو «طَلْحَةَ»، و«حَمْزَةَ»، و«قائمةٍ»، و«قاعدةٍ»، كان الوقفُ عليه بالهاء، فتقول: «هذا طَلْحَهْ»، و«هذا حَمْزَهْ». وكذلك «قائمهْ»، و«قاعدهْ». وذلك في الرفع والنصب والجرّ. والذي يدلّ أنّ الهاء بدلٌ من التاء أنّها تصير تاءً في الوصل. والوصلُ ممّا ترجع فيه الأشياء إلى أصولها، والوقف من مواضع التغيير، ألا ترى أنّ من قال من العرب: «هذا بَكُرْ»، و«مررت ببَكِرْ»، فنقل الضمّة والكسرة إلى الكاف في الوقف، فإنّه إذا وصل، أجرى الأمر على حقيقته، فقال: «هذا بَكْرٌ»، و«مررت ببَكْرٍ».

وإنّما أبدلوا من التاء الهاء؛ لئلّا تُشْبِه التاء الأصليّة في نحو: «بَيْتٍ»، و«أبياتٍ»، والملحقةَ في نحو: «بِنْتٍ»، و«أُخْتٍ» مع إرادة الفرق بينها وبين التاء اللاحقة للفعل في نحو: «قَامَتْ»، و«قَعَدَتْ». على أنّ من العرب من يُجْرِي الوقف مجرى الوصل، فيقول

= **الإعراب: «لو»:** حرف شرط غير جازم (حرف امتناع لامتناع). **«أنّ»:** حرف مشبّه بالفعل. **«قومي»:** اسم (أنّ) منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة، والمصدر المؤول من «أنّ» ومعموليها فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت حمل قومي. **«حين»:** مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بـ«حمل». **«أدعوهم»:** فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الواو، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا، و«هم»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **«حمل»:** فعل ماض مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة المحذوفة، وسكّن لضرورة الشعر، والفاعل الضمير المحذوف تقديره واو الجماعة. **«على الجبال»:** جار ومجرور متعلّقان بـ«حمل». **«الصمّ»:** صفة «الجبال» مجرورة بالكسرة. **«لارفض»:** اللام: رابطة لجواب الشرط، «ارفض»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«الجبل»:** فاعل مرفوع بالضمّة، وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «ثبت حمل»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أدعوهم»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «حمل»: في محلّ رفع خبر «أنّ». وجملة «لارفضّ»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «حمل» حيث أراد: حملوا، فسكّن وحذف لضرورة الشعر.

(١) تقدم بالرقم ٣٤٤.

في الوقف: «هذا طَلْحَتْ»، وهي لغة فاشية حكاها أبو الخطّاب، ومنه قولهم: «وعليه السلام والرَّحْمَتْ». ومنه قولهم [من الرجز]:

بل جَوزِ تيهاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ

وقال الآخر [من الرجز]:

اللّهُ نَجّاكَ بكفَّي مُسْلِمَتْ مِن بَعْدِما وبَعْدِما وبَعْدِمَتْ[1]
صارت نفوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ وكادتِ الحُرَّةُ أن تُدْعَى أَمَتْ

وكلّ ذلك إجراء الوقف مجرى الوصل، فأمّا قوله: «وبعدمت»، فالمراد: بعدما، فأبدل الألف في التقدير هاء، فصارت «بَعْدِمَهْ»، وقد أُبدلت الهاء من الألف. قال الشاعر [من الرجز]:

قد وَرَدَتْ مِن أَمْكِنَهْ مِن هاهُنا ومِن هُنَهْ[2]

يريد «هُنا»، ثمّ أبدل الألف هاءً لتُوافِق بقيّةَ القوافي، وشجّعه على ذلك شَبَهُ الهاء المقدّرة بتاء التأنيث، وكانت هذه اللغةُ من قبيل إجراء الوقف مجرى الوصل.

فأمّا «هَيْهاتِ» ففيها لغتان: فتحُ التاء، وكسرُها. فمَن فتح جعلها واحدًا، ووقف عليها بالهاء. ومن كسرها جعلها جمعًا، ووقف عليها بالتاء. فأمّا الألف فيمن فتح فيحتمل أمرَيْن: يجوز أنه يكون من باب «الجَأْجَأَةِ» و«الصِّيصِيَةِ»، فتكون مبدلة من الياء، والأصلُ: هَيْهَيَةٌ، فيكون على هذا معكوسَ قولهم لصوت الراعي: «يَهْيَاة». ويجوز أن تكون الألف زائدة، ويكون من قبيلِ «الفَيْفاةِ»[3]. والأوّلُ أوجه؛ لأنّ باب «القِلْقال» أكثرُ من «سَلِسَ» و«قَلِقَ». فأمّا قولهم: «استأصل الله عرقاتهم»، والمراد: أَصْلَهم، فمَن فتح جعله مفردًا، وكانت الألف فيه للإلحاق بـ«هِجْرَعٍ»[4]، ونظيرُه في الإلحاق «مِعْزًى» و«ذِفْرًى»، فيمن نوّن، والوقفُ عليه بالهاء. ومن كسر جعله جمعًا، وكانت الألف هي المصاحبةَ لتاء الجمع المؤنّث، وليست للإلحاق كالقول الأول، كأنّه جمعُ «عِرْقٍ»، فاعرفه.

فصل
[إجراء الوَصْل مَجْرى الوَقْف]

قال صاحب الكتاب: **وقد يُجْرَى الوصل مجرى الوقف، منه قوله [من الرجز]:**

مِثْلَ الحَرِيقِ وافَقَ القَصَبّا[5]

---

(١) تقدم بالرقم ٧٩٢. (٢) تقدم بالرقم ٤٨٦.
(٣) الفيفاة: المفازة لا ماء فيها. (لسان العرب ٩/ ٢٧٤ (فيف)).
(٤) الهِجْرع: الطويل، والأحمق. (لسان العرب ٨/ ٣٦٨ (هجرع)).
(٥) تقدم بالرقم ٤٤٨.

ولا يختصّ بحال الضرورة يقولون: «ثَلاثَهْ أَرْبَعَهْ»، وفي التنزيل: ﴿لٰكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾(١).

* * *

قال الشارح: قد يجرى الوصل مجرى الوقف، وبابُه الشعرُ، ولا يكون في حال الاختيار. من ذلك قولهم: «السَّبْسَبَّا»، و«الكَلْكَلاَّ». ومنه قول الشاعر [من الرجز]:

١٢٣٠ـ مَنْ لِيَ مِن هِجْرانِ لَيْلى مَنْ لِي ... والحَبْلِ من حِبالِها المُنْحَلِّ
تَعَرَّضَتْ لي بمكانٍ حِلِّ ... تَعَرُّضَ المُهْرَةِ في الطِّوَلِّ

يريد: «الطِّوَلِ». ومن ذلك [من الرجز]:

مثل الحريق وافق القَصَبَّا(٢)

وقول الآخر [من الرجز]:

١٢٣١ـ تَرى مَزادَ سَعْدِ المُدْخَلِّ ... بَيْنَ رَجا الحَيْزُومِ والمَرْحَلِّ

---

(١) الكهف: ٣٨.

١٢٣٠ ـ **التخريج**: الرَّجَز لمَنْظر بن مرثد في شرح شواهد الشافية ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩؛ ولسان العرب ١١/ ٤١٣ (طول)، ٥٤٨ (قتل).

اللغة: الحبل من حبالها: مودتها. المكان الحلّ: الحلال. المهرة: الفتيّة من الخيل. الطول: حبل طويل مرخى للدابة حتى ترعى.

المعنى: هل من ينقذني من ابتعاد ليلى عني، وانقطاع مودتها. لقد ظهرت لي في مكان حلالٍ كما تتعرض المهرة وهي مقيّدة بحبل طويل.

الإعراب: «**من**»: اسم استفهام مبني في محلّ رفع مبتدأ، وخبره محذوف، بتقدير: من معين. «**لي**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالخبر المحذوف. «**من هجران**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالخبر المحذوف. «ليلى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر. «**من لي**»: توكيد لفظي لسابقتها. «**والحبل**»: **الواو**: حرف عطف، «**الحبل**»: اسم معطوف على «هجران» مجرور بالكسرة. «**من حبالها**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«المنحلّ»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**المنحلّ**»: صفة للحبل مجرورة بالكسرة. «**تعرضت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**لي**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«تعرضت». «**بمكان**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«تعرضت». «**حلّ**»: نعت للمكان مجرور بالكسرة. «**تعرض**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**المهرة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**في الطول**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«تعرّض».

وجملة «من معين لي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تعرضت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «في الطِّوَلِّ» حيث شدّد اللام مجريًا الوصل مجرى الوقف.

(٢) تقدم بالرقم ٤٤٨.

١٢٣١ ـ **التخريج**: الرجز لمنظور بن مرثد في شرح شواهد الشافية ص٢٤٩؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ١٦١؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٦٠٣.

يريد: المدخلِ والمرحلِ. وقد تقدّم نظائرُ ذلك في غير الشعر تشبيهًا بالشعر. من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في العدد: «ثَلَاثَهَرْبَعَهْ»، فأبدل من التاء هاء في الوقف، ثمّ ألقى حركة الهمزة على الهاء، وحذفها على حدّ القراءة في قوله تعالى: ﴿قَدَ اَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾(١). وذلك إنّما يكون في الوصل. ومن ذلك قوله [من الرجز]:

١٢٣٢ـ لـمّـا رأى أنْ لا دَعَـهْ ولا شِـبَـعْ مـالَ إلـى أَرْطـاةِ حِـقْـفٍ فـاضْـطَـجَـعْ

= **اللغة والمعنى**: المزاد: جمع المزادة وهي وعاء يُحمل فيه الماء في السفر. الحيزوم: الصدر أو وسطه. المرحل: مكان وضع الرَّحل، وهو ظهر الإبل. الرجا: الجانب والناحية.
إنك ولا شك سترى مزادة سعدة مُدخلة بين صدر راحلته وظهرها.
الإعراب: «**ترى**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**مزاد**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**سعد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**المدخل**»: نعت مجرور بالكسرة. «**بين**»: مفعول فيه ظرف مكان مبني في محلّ نصب، وهو مضاف متعلق باسم الفاعل «المدخل». «**رجا**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف. «**الحيزوم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**والمرحل**»: الواو: حرف عطف، «المرحل»: اسم معطوف على «الحيزوم» مجرور بالكسرة.
وجملة «ترى مزاد»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «المدخلّ» و«المرحلّ» حيث شدد اللام في كلٍّ منهما، إجراء للوصل مجرى الوقف.

(١) المؤمنون: ١. وهذه قراءة ورش وحفص وغيرهما.
انظر: إتحاف فضلاء البشر ص٣١٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٢٠١.

١٢٣٢ ـ **التخريج**: الرجز لمنظور بن حية الأسديّ في شرح التصريح ٢/ ٣٦٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٠؛ وإصلاح المنطق ص٩٥؛ والخصائص ١/ ٦٣، ٢٦٣، ٢/ ٣٥٠، ٣/ ١٦٣، ٣٢٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٢١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٨٢١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٢٤؛ وشرح شواهد الشافية ص٢٧٤؛ ولسان العرب ٥/ ٣٠٤ (أبز)، ٧/ ٢٥٥ (أرط)، ٨/ ٢١٩ (ضجع)، ١٤/ ٣٢٥ (رطا)؛ والمحتسب ١/ ١٠٧؛ والممتع في التصريف ١/ ٤٠٣؛ والمنصف ٢/ ٣٢٩.
اللغة: الدعة: الاطمئنان. الأرطاة: نوع من الشجر ثمره كالعنّاب. الحقف: أصل الجبل، أو المعوج من الرمل. اضطجع: مال إلى الأرض، اتكأ.
الإعراب: «**لمّا**»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل «مال». «**رأى**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**أن**»: حرف مشبّه بالفعل مخفّف، واسمه ضمير الشأن المحذوف. «**لا**»: نافية للجنس. «**دَعَة**»: اسم «لا» مبنيّ في محلّ نصب. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها سد مسدّ مفعولي «رأى». «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «**شبع**»: معطوف على «دعة»، وسُكّن للضرورة الشعريّة، وخبر «لا» محذوف. «**مال**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**إلى أرطاة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«مال»، والمجرور مضاف. «**حقف**»: مضاف إليه مجرور. «**فاضطجع**»: الفاء حرف عطف. «**اضطجع**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». =

فأبدل من التاء في «دَعَةٍ» هاء، وأثبتها في الوصل. ومنه قوله تعالى: ﴿لكنّا هو الله ربّي﴾[1]، في قراءة ابن عامر بإثبات الألف، والأصل «أنا»، فأُلقيت حركة الهمزة على نون «لكِنْ»، وحُذفت الهمزة، وادُّغمت النون في النون. والقياسُ حذفُ الألف من «أنا» في الوصل، لأنّها لبيان الحركة في الوقف كالهاء في ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾[2]، و﴿حِسَابِيَهْ﴾[3] وإنّما بنى الوصل فيه على الوقف. ونحوه قوله تعالى: ﴿أَنَا أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾[4]. قال الزجّاج إثباتُ الألف هنا جيّدٌ؛ لأنّ الهمزة قد حُذفت، فصارت الألف عوضًا منها، يريد في: «لكنّا».

فصل
[الوقف على الأسماء المبنيّة]

قال صاحب الكتاب: **وتقول في الوقف على غير المتمكّنة «أَنَا» بالألف، و«أَنَهْ» بالهاء، و«هُو» بالإسكان، و«هُوَهْ» بإلحاق الهاء، و«هٰهُنَا»، و«هٰهُنَاهْ»، و«هٰؤُلاَ»، و«هٰؤُلاَهْ» إذا قُصر، و«أكرمتُكْ»، و«أكرمتكَهْ»، و«غُلامِي»، و«ضربنِي»، و«غلامِيَهْ»، و«ضربنيَهْ» بالإسكان، وإلحاقِ الهاء فيمَن حرّك في الوصل، و«غلامْ»، و«ضَرَبَنْ»، فيمَن أسكن في الوصل، وفي قراءة أبي عمرو ﴿رَبِّي أَكْرَمَنْ﴾[5] و﴿أَهَانَنْ﴾[6]. وقال الأعشى** [من المتقارب]:

١٢٣٣ ـ ومن شانِئٍ كاسِفٍ وَجْهُهُ ... إذا ما انْتَسَبْتُ له أَنْكَرَنْ

* * *

= وجملة «لما رأى.. مال» الشرطية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رأى...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «مال...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة «لا دعة»: في محل رفع خبر «لا». وجملة «اضطجع»: معطوفة على جملة «مال».

والشاهد فيه قوله: «لا دَعَهْ ولا شِبَعْ» حيث أبدل من تاء (دعة) هاء في غير الوقف، أو إجراءً للوصل مجرى الوقف.

(١) الكهف: ٣٨.

(٢) الحاقة: ١٩، ٢٥.

(٣) الحاقة: ٢٠، ٢٦.

(٤) البقرة: ٢٥٨.

(٥) الفجر: ١٥. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٦) الفجر: ١٦. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

١٢٣٣ ـ **التخريج:** البيت للأعشى في ديوانه ص٦٩؛ والكتاب ٤/ ١٨٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٧.

اللغة: الشانىء: المبغض. كاسف الوجه: عابس.

الإعراب: «ومن شانىء»: الواو: حرف عطف، و«من شانىء»: جار ومجرور معطوفان على جارّ ومجرور في بيت سابق، متعلقان بالفعل «يمنع» في البيت السابق. «كاسف»: صفة «شانىء» مجرورة بالكسرة الظاهرة. «وجهه»: فاعل لاسم الفاعل «كاسف» مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «إذا»: اسم شرط غير جازم، مبني على السكون =

قال الشارح: قوله: «غير متمكّن»، يريد أنّه قد خرج عن مكانه من الاسميّة إلى شبه الحرف، فبُني. فمن ذلك «أَنا» الاسمُ فيه الألفُ والنون، والألف دخلت لبيان الحركة في الوقف، يدلّ على ذلك أنّك إذا وصلتَ، سقطت الألفُ، فتقول: «أنَ فعلتُ». والوصلُ ممّا يردّ الأشياء إلى أصولها في الغالب، وذكر سيبويه أنّ من العرب من يُثْبِت هذه الألف في الوصل[1]، فيقول: «أَنَا فعلت». وقد قرأ به نافعٌ في قوله تعالى: ﴿أَنَا أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾[2]، و﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾[3]. ومنه قول الشاعر [من الرجز]:

أَنـا أبـو الـنَّـجْـمِ وشِـعْـري شِـعْـري[4]

وقول الآخر [من المتقارب]:

فَـكَـيْـفَ أَنـا وانـتـحـالـي الـقَـوافِـي[5]

وقول الآخر [من الوافر]:

أَنـا سَـيْـفُ الـعَـشِـيـرَةِ فـاعْـرِفُـونِـي حَـمِـيـدٌ قـد تَـذَرَّيْـتُ الـسَّـنـامـا[6]

فقد كثُر ذلك عنهم حتى قال الكوفيون: إنّها من الكلمة، وليست زائدة. فهذه الألفُ في كونها مجتلَبةً في الوقف لبيان الحركة كالهاء في «كتابِيَهْ» و«حسابِيَهْ».

وربّما وقعت الهاء موقعَها في هذا الموضع، لأنّ مجراهما واحدٌ. قالوا: «أَنَهْ». ومنه قول حاتم: «هذا فَزْدِي أَنَهْ»[7]. ومن ذلك قولهم: «حَيَّ هَلا» في الوقف. فإذا وصلوا قالوا: «حَيَّ هَلَ» بفتح اللام من غير ألف، وإن شئت قلت: «حَيَّ هَلْ» بالسكون من غير حركة.

= في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بجوابه. «ما»: حرف زائد. «انتسبت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «له»: جارّ ومجرور متعلقان بالفعل «انتسب». «أنكرن»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون للوقاية، والياء المحذوفة: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة «إذا ما انتسبت له أنكرن»: في محل جرّ صفة لـ «شانىء». وجملة «انتسبت»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «أنكرن»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أنكرنْ» حيث حذف الياء للوقوف على لغة من يسكنها في الوصل، ثم سكّن نون الوقاية، فصار «أنكرنْ». والأصل «أنكرني».

(١) لم أقع على هذا الأمر في الأبواب التي خصصها سيبويه في كتابه للوقف. وفي كتابه ٤/ ١٦٤: «ولا يكون في الوقف في «أنا» إلّا الألف».

(٢) البقرة: ٢٨٥.

(٣) النمل: ٣٩، ٤٠.

(٤) تقدم بالرقم ١٣٨.

(٥) تقدم بالرقم ٥٤٧.

(٦) تقدم بالرقم ٤٤٧.

(٧) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في مجمع الأمثال ٢/ ٣٩٤؛ والحيوان ٥/ ٣٣.

ويروى في قصة هذا المثل أنّ حاتمًا الطائيّ كان أسيرًا في عنزة، فأمرته أمّ منزله أن يفصد لها ناقةً، فنحرها، فلامته على نحره إياها، فقال: هذا فزدي (فصدي) أنه. يريد أنه لا يصنع إلّا ما يصنعه الكرام.

ولم تقف العربُ في شيء من كلامها بالألف لبيان الحركة إلّا في هذَيْن الموضعَيْن، أعني «هَلا»، و«أنا». وتقف في الباقي بالهاء.

وأمّا «هُوَ» من الأسماء المضمرة، فإنّ الأكثر الوقفُ عليها بالهاء لبيان حركة الواو، وكذلك الوقفُ على «هِيَ». تقول: «هِيَهْ»، ولا تحذف منه شيئًا كما تحذف في المتمكّن. قال الشاعر، أنشده سيبويه [من المتقارب]:

١٢٣٤- إذا ما تَرَعْرَعَ فينا الغُلام فَمَا إنْ يُقالُ له مَن هُوَهْ

ومن العرب من يقف بالسكون، فيقول في الوقف: «هُوْ»، و«هِيْ»، بخلافِ «أنَ»، فإنّه لا يُوقَف عليها بالسكون، فلا يقال في جوابِ: «من فعل؟»: «أنْ»، كما قيل: «هُوْ»، و«هِيْ». وذلك أنّ «أنَ» يضاف إلى قلّة حروفها أنّ آخِرَها نونٌ، وهي خفيّةٌ، وليست هنا حرفَ إعراب كآخِرِ «يَدٍ» و«دَمٍ»، فاجتُلب لخفاء النون، وقلّةِ الحروف، وأنّ آخِرَها ليس بحرف إعراب، الألفُ في الوقف، ولزمت ذلك بخلافِ «هُوَ»، و«هِيَ» فإنّ آخِرَهما حرفُ مدٍّ ولِينٍ. وهذا أبينُ من النون. هذا على لغةِ من فتح، فأمّا من أسكن، فليس فيه إلّا الوقفُ بالسكون لا غيرُ.

وقد ألحقوا هذه الهاء مع الألف في الوقف، وذلك لخفاء الألف وتسفُّلِها، وذلك قولهم: «هاؤلاهْ»، و«هاهناهْ». والأجود أن يُوقَف بغير هاء. ومن قال: «هاهناهْ» و«هاؤلاهْ»، لم يقل في «أَفْعَى»: «أَفْعَاهْ»، ولا في «أَعْمَى»: «أَعْمَاهْ»؛ لأنّ هذه الأسماء متمكّنةٌ معربةٌ، فلم تُلْحَق الهاء في الوقف لئلّا يلتبس بالإضافة، إذ لو قال: «أَعْماهْ» و«أَفْعاهْ»، لتُوهِّم فيهما الإضافةُ إلى مضمرٍ غائبٍ، ومع ذلك فإنّ الألف في «أعمى» ونحوه في حكم المتحرّك بحركة الإعراب. ألا ترى أنّه لو كان في هذا الاسم غيرُ

١٢٣٤ ـ **التخريج**: البيت لحسّان بن ثابت في ديوانه ص٣٩٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٢٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٤٥؛ ولسان العرب ١/ ٤٩٥ (شعب)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٦٠؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٢٣٥؛ والحيوان ٦/ ٢٣١؛ ورصف المباني ص٣٩٩.

اللغة: ترعرع: نشأ. ما إن يقال: من هوه؟ أي لا يسأله أحد عن نفسه.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط متعلق بجوابه. «**ما**»: زائدة. «**ترعرع**»: فعل ماضٍ. «**فينا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«ترعرع». «**الغلام**»: فاعل مرفوع. «**فما**»: الفاء: رابطة لجواب جواب الشرط، و«ما»: نافية. «**إن**»: زائدة. «**يقال**»: فعل مضارع مبني للمجهول. «**له**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«يقال». «**من**»: اسم استفهام مبني في محلّ رفع مبتدأ. «**هوه**»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع خبر المبتدأ، والهاء للسكت.

وجملة «إذا ما ترعرع...» الشرطية: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ترعرع»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «فما إن يقال»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «من هوه»: في محلّ رفع نائب فاعل لـ«يقال».

والشاهد فيه قوله: «هوه» حيث ألحق هاء السكت بالضمير لكونه مبنيًا على حركة.

الألف، لدخلها حركاتُ الإعراب؟ فلمّا كانت الألفُ في حكم ما هو متحرّكٌ بحركة الإعراب، لم يُدْخِلوا عليها الهاء؛ لأنّ هذه الهاء لا تتبع حركة إعراب.

وقوله: «إذا قُصر» أي: «هاؤلاء»، فإنّه إذا قُصِر وُقف بالألف، أو أُلحق الهاء. وأمّا من مَدَّ وهَمَزَ، فإنّه يقف على الهمزة بالسكون.

ولا تتبع هذه الهاء شيئًا من السواكن إلّا الألفَ لخفائها، فلا يقولون في «هُو»، «هُوهْ» ولا في «هِي»: «هِيهْ» على لغة مَن أسكن الواو والياء؛ لأنّ الألف أخفى لبُعْدها، فكانت إلى البيان أحوج.

فأمّا كاف الضمير من نحو «أكرمتُكَ»، و«أعطيتُكِ»، فلك فيه وجهان: الوقفُ بالسكون، فتقول: «أكرمتُكْ»، و«أعطيتُكْ». والوجهُ الآخر أن تقف بالهاء، فتقول: «أكرمتُكَهْ»، و«أعطيتُكِهْ»، شُحًا على الحركة؛ لأنّ الكاف مع المذكّر مفتوحةٌ، ومع المؤنّث مكسورةٌ، فالحركةُ فاصلةٌ بين المذكّر والمؤنّث، فأرادوا الفصل والبيان في الوقف على حدّه في الوصل.

ومنهم من يُبالِغ في الفصل، فيُلْحِق الكافَ مع المذكّر ألفًا، ثُمّ يُلْحِق هاء السكت، ومع المؤنّث ياء، فيقول في المذكّر: «أكرمتُكَاهْ»، وفي المؤنّث: «أكرمتُكِيهْ»؛ لأنّ الفصل بحرفٍ وحركةٍ أبلغُ وآكَدُ من الفصل بحركةٍ لا غيرُ، كأنّهم حملوا الكاف على الهاء إذ كانتا علامتيْ إضمار ومهموستَيْن. فلمّا اشتركتا فيما ذكرناه، حُمل أحدهما على الآخر. فكما تقول في المذكّر: «غلامُهُو»، وفي المؤنّث: «غلامُهاهْ»، كذلك تقول في الكاف.

وأجودُ اللغتين أن لا تُلْحِق الكافَ المدّةَ. وإنّما فعلوا ذلك بالهاء لضُعْفها وخَفائها وبُعْدِها.

فأمّا الياء في «ضَرَبَنِي» و«غُلامِي»، ففيها لغتان: الفتحُ والإسكانُ. فمَن فتح فلأنّها اسمٌ على حرف واحد، فقُوّي بالحركة كالكاف، ومن أسكن فأراد التخفيف لثقل الحركة على الياء المكسور ما قبلها.

فمن فتح الياء، فالوقفُ عليها على وجهَيْن: الإسكانُ، نحو قولك: «زيدٌ ضَرَبَنِي»، و«هذا غلامِي». ولا تحذف الياء؛ لأنّها قد قويت بالحركة في حال الوصل، ولم تحذف في الوقف، وجرت مجرى ياء «القاضي» في حال النصب. والوجهُ الثاني أن تقف بالهاء لبيان الحركة، فتقول: «ضَرَبَنِيَهْ»، و«غلامِيَهْ». ومنه قراءةُ الجماعة: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْۜ ۝ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ﴾[1].

ومَن أسكن الياء فيهما، فالوقفُ على وجهَيْن أيضًا: أجودُهما إثباتُ الياء؛ لأنّه لا تنوينَ معها يوجب حذفَها، فهي ثابتةٌ في الوصل، ولا تحذف في الوقف، وجرت مجرى

(١) الحاقة: ٢٨ ـ ٢٩.

ياء «القاضي»؛ لأنّها ياءٌ ساكنةٌ بعد كسرة في اسم، فثبتت كسرتُها. والوجه الآخر أن تحذفها فيهما، فتقول: «ضَرَبَنْ»، و«هذا غلامْ»، وأنت تريد: «غلامي»، و«ضربني»؛ لأنّ «نِي» اسمٌ. وقد قرأ أبو عمرو: ﴿رَبِّي أَكْرَمَنْ﴾[1] و﴿رَبِّي أَهَانَنْ﴾[2] على الوقف. وكان هذا رأي من يقول: «هذا القاضْ» فيحذف الياء. وحذفُ الياء في الفعل حسنٌ؛ لأنّها لا تكون إلاّ وقبلها نونٌ، فالنونُ تدلّ عليها فلا لَبْسَ فيها، ولذلك كثُر في القرآن. فأمّا إذا قلت: «هذا غلامْ»، ووقفتَ عليه بالسكون، فلا يُعْلَم أنّه يراد به الإضافة إلى الياء أم الإفرادُ، ولذلك منع بعض الأصحاب جوازَه لأجل اللبس. وقد أجازه سيبويه[3]؛ لأنّ الوصل يُبيِّنه. ومن ذلك قول الأعشى [من المتقارب]:

ومــن شــانــىء كــاســف... إلــخ

وقبله:

فَـهَـلْ يَـمْـنَـعَـنّـي ارْتِـيـادي الـبِـلا ... دَ مِـن حَـذَرِ الـمـوتِ أن يَـأْتِـيَـنْ[4]
ألـيـس أخـو الـمـوت مُـسْـتَـوْثِـقًـا ... عَـلَـيَّ وإن قُـلْـتُ قـد أَنْـسَـأَنْ

والمراد: أَنْكَرَنِي، ويَأْتِيَنِي، وأَنْسَأَنِي، فحذف في الوقف كما قال تعالى: ﴿أَكْرَمَنْ﴾[5]، و﴿أَهَانَنْ﴾[6]. والشانىء: المُبْغِضُ، والكاسفُ: العابسُ. أي إذا حللتُ به وتَضَيَّفْتُه، عبس، وإن انتسبتُ له أنكرني، وإن كان عارفًا بي.

* * *

قال صاحب الكتاب: و«ضَرَبَكُمْ»، و«ضربهُمْ»، و«عليهِمْ»، و«بِهِمْ»، و«مِنْهْ»، و«ضَرَبَهْ» بالإسكان فيمَن ألحق وصلاً أو حرّك، و«هذِهْ» فيمَن قال: «هذِهِي أَمَةُ اللَّهِ»، و«حَتَّامْ»، و«فِيمْ»، و«حَتّامَهْ»، و«فيمَهْ»، بالإسكان والهاء، و«مجيء مَهْ؟»، و«مثْلُ مَهْ؟» في «مجيء مَ جئتَ؟» و«مثلُ مَ أنت؟» بالهاء لا غيرُ.

* * *

قال الشارح: أمّا «ضَرَبَكُمْ»، و«ضَرَبَهُمْ»، و«عَلَيْهِمْ»، و«بِهِمْ»، فإنّك تقف عليها بسكون الميم لا غير، وتحذف الياء والواو منها؛ لأنّهما زائدان. وقد يحذفان في الوصل كثيرًا، نحو: «ضَرَبَكُمْ قَبْلُ»، و«ضَرَبَهُمْ يا فتى»، و﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾[7]، و«بِهِمْ يُستعان». والأصلُ أن يلحق الميمَ الواوُ، نحو: «ضَرَبَكُمُو»، و«ضَرَبَهُمُو»، و«بِهِمِي»، بدليل ثبوتها في التثنية، نحو: «ضَرَبَكُمَا»، و«ضَرَبَهُمَا»، و«بِهِمَا». وإنّما حذفوا الواو

---

(١) الفجر: ١٥.
(٢) الفجر: ١٦.
(٣) الكتاب ٤/ ١٨٦.
(٤) تقدم بالرقم ١٢٠٤.
(٥) الفجر: ١٥.
(٦) الفجر: ١٦.
(٧) التوبة: ٩٨؛ والفتح: ٦.

لضرب من التخفيف لكثرة الاستعمال، وثقل اجتماع الضمّتَيْن مع الواو في «ضَرَبَكُمُو»، و«ضَرَبَهُمُو»، والكسرتَيْن والياء في «بِهِمِي» ونحوه. فإذا وقفتَ، لم يكن إلّا الحذفُ، ولزم ذلك إذ كنتَ تحذف في الوصل.

وكذلك الوقف على «مِنْهْ» و«ضَرَبَهْ» بالإسكان، والأصلُ وصلُهما بحرف مدّ، نحو: «مِنهُو»، و«ضَرَبَهُو». يدلّ على ذلك ثبوتُها مع المؤنّث، نحو: «مِنها»، و«ضَرَبَها». قال سيبويه[١]: جاءت الهاء مع ما بعدها هاهنا مع المذكّر، كما جاءت وبعدها الألفُ في المؤنّث.

وقد اختلفوا في الواو في نحو: «ضربهمو» والياء في نحو «بِهِمِي»، فقال قومٌ: إنّهما من نفس الاسم، وقال قوم: إنّهما زائدان، وأجمعوا في المؤنّث أنّ الألف من نفس الاسم. وقد اختلفوا في مذهب سيبويه في ذلك، والظاهرُ من كلامه أنّ الواو والياء ليسا من الاسم.

وقد يحذفونهما في الكلام كثيرًا، فإذا كان قبل الهاء حرفُ مدّ ولين، كان حذفُ الواو والياء أحسن من الإثبات، لأنّ الهاء من مخرج الألف، والألفُ تُشبِه الواوَ والياء، فكأنّهم فرّوا من اجتماع المتشابهات، فحذفوها، ولذلك كان قولُه: ﴿وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾[٢] و﴿إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ﴾[٣]، ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ﴾[٤]، و﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾[٥] أحسن القراءتين. فعلى ذلك قولك: «مِنهُو»، و«عَنهُو» أوجهُ من الحذف، فيكون قوله تعالى: **﴿مِنهُو آياتٌ محكمات﴾**[٦] أوجه القراءتين.

وبعضهم لا يفصل بين حرف المدّ وغيره من السواكن، ويختار ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ﴾، و«أصابتْهُ جائحةٌ»، وهو اختيارُ أبي العبّاس المبرّد والسيرافيّ. وهو الصواب عندي، وذلك أنّ الهاء خفيّةٌ، فصارت في حكم ساكنَيْن كـ«أَيْنْ» و«كَيْفْ». فإذا وقفوا على هذه الهاء، فليس إلا الحذفُ والوقوفُ عليها غيرَ موصولة؛ لأنّهم قد يحذفون في الوقف ما يُثْبِتونه في الوصل، والصلةُ في الهاء ضعيفةٌ؛ لأنّها ليست من الكلمة على الصحيح من المذهب، ولا يختار حذفُها في الوصل إذا كان قبلها ساكنٌ، فلذلك لزم الحذفُ.

وأمّا الهاء في «هذه أَمَةُ الله» فليست زائدة، وإنّما هي بدلٌ من الياء في «هَذِي». والدليلُ على ذلك أنّك تقول في تحقيره: «ذَيّا»، كما تقول في تحقيرِ «ذا»، وليست الهاء

---

(١) الكتاب ٤/ ١٨٩.

(٢) الإسراء: ١٠٦. (٣) الأعراف: ١٧٦.

(٤) يوسف: ٢٠. (٥) الحاقة: ٣٠.

(٦) آل عمران: ٧. وفي الطبعتين: «منه آيات محكمات»، وهذا تحريف. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

في «هذِهِ» للتأنيث كالهاء في «طَلْحَهْ»، و«حَمْزَهْ»؛ لأنّ الهاء في «طلحهْ»، و«حمزهْ» زائدة وتَجِدها في الوصل تاء. والهاء في «هذِهِ» هاءٌ في الوصل والوقف، وهي عينُ الفعل، وإنّما كُسرت، ووُصلت بالياء لأنّها في اسم غير متمكّن مبهم، فشُبّهت بهاء الإضمار الذي قبله كسرةٌ، نحو قولك: «مررت بِهِ»، و«نظرت إلى غلامِهِ». قال سيبويه: ولا أعلمُ أحدًا يضمّها؛ لأنّهم شبّهوها بهاء الضمير، وليست الضميرَ، فحملوها على أكثر الكلام، وأكثرُ الكلام كسرُ الهاء إذا كان قبلها كسرةٌ، ووصلوا بالياء كما وصلوا في قولك: «بِهِ»، و«بغلامه».

ومن العرب من يُسْكِنها في الوصل، ويجري على أصل القياس، يقول: «هذِهْ هندٌ»، و«نظرتُ إلى هذِهْ يا فتى». هذا كلُّه كلامٌ على الوصل، فأمّا الوقف فبإسكان الهاء لا غير، وحذف الياء في كلتا اللغتين. أمّا من أسكنها في الوصل؛ فالأمرُ فيه ظاهرٌ تتساوى حال الوصل والوقف؛ لأنّ الياء لم تكن موجودة في الوصل، فلا تثبت في الوقف. وأمّا من وصلها، فإنّه يحذفها في الوقف، كما يحذفها من «بِهِي» و«عليهِي». وإذا ساغ الحذف في «بهي» ونحوه مع أنّه مختلفٌ في زيادتها، كان الحذف هنا أولى، لتيقُّن الزيادة.

فأمّا «حَتّامْ»، و«فِيمْ»، و«عَلامْ»، فالهاء في هذه الحروف أجودُ، نحو قولك في الوقف: «حَتّامَهْ»، و«فِيمَهْ» و«عَلامَهْ»؛ لأنّك حذفت الألف في «ما»، وبقيت الفتحةُ دليلاً على المحذوف، فشحّوا على الفتحة أن يحذفها الوقفُ، فيزول الدليلُ والمدلولُ عليه، فألحقوها هاء السكت، فيقع الوقفُ عليها، وتسلم الفتحةُ، فصار ذلك كالعمل في «اغْزُهْ»، و«ارمِهْ»، وقومٌ من العرب يقفون بالإسكان من غير هاء، ويقولون: «فِيمْ»، و«لِمْ»، و«عَلَامْ»، ويحتجّ بأنّ الوقف عارضٌ، والحركةُ تعود في الوصل. وقد أسكن بعضهم الميم في الوصل. قال الشاعر [من الرمل]:

١٢٣٥ـ يا أَبَا الأَسْوَدِ لِمْ خَلَّيْتَني ... لِهُمومٍ طارِقاتٍ وذِكَرْ

وذلك من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورةً، كـ«القَصَبّا»، و«عَيْهَلّ».

١٢٣٥ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ١٠٠، ٧/ ١٠٨، ١٠٩؛ والدرر ٦/ ٣١٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٧؛ وشرح شواهد الشافية ص٢٢٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٥٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٩٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢١١.

اللغة: الطارق: الزائر ليلاً، ويقصد هنا الهموم. أسلمتني: خذلتني وتركتني لأعدائي. الذكر: جمع «ذكرة» وهي ضد النسيان.

المعنى: يلوم أبا الأسود لأنه تركه للهموم والذكريات التي لا تسمح له بالنوم.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «أبا»: منادى مضاف منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستّة. «الأسود»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لم»: اللام: حرف جر، «ما»: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ. «خلّيتني»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والنون: =

وأمّا قولهم: «مَجِيءَ مَ جئتَ؟» و«مِثْلُ مَ أنت؟» فإنّهم قد حذفوا الألف من «ما» مع هذه الأسماء، كما حذفوها مع حروف الجرّ، لأنّها خافضةٌ لِما بعدها كالحروف، فأُجريت في الحذف مجراها. فإذا وقفت على «ما» منها، فبالهاء لا غير، وليس الأمرُ فيها كـ«حَتّامْ»، و«إلامْ»؛ لأنّ «حَتّى» حرفٌ، وكذلك «إلى»، والحرفُ لا يستقلّ بنفسه، ولا ينفصل ممّا بعده، فتنزّلا منزلةَ الكلمة الواحدة، فجاز إسكانُها، وأمّا «مَجِيءٌ» و«مِثْلٌ»، فإنّهما اسمان منفصلان ممّا بعدهما، وصار ما بعد حذف الألف على حرف واحد، فكرهوا ذلك، فألحقوه الهاء، وقالوا: «مجيءَ مَهْ؟» و«مِثْلُ مَهْ؟» ليقع السكتُ عليه، ولا يخرج الاسم عن أبنية الأسماء، فاعرفه.

فصل
[الوقف على النون الخفيفة]

قال صاحب الكتاب: **والنون الخفيفة تُبْدَل ألفًا عند الوقف، تقول في نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[1]: لَنَسْفَعَا. قال الأعشى** [من الطويل]:

[وإيّاكَ والميتاتِ لا تَقْرَبَنَّها] ولا تَعْبُدِ الشَّيطانَ واللّهَ فاعْبُدا[2]

وتقول في «هَلْ تَضربُنْ يا قَوْمِ»: «هل تضربُون»، بإعادة واو الجمع.

قال الشارح: وأمّا نونُ التأكيد الخفيفةُ نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[3]، و«اضْرِبَنْ» في الأمر، فإنّها تبدل في الوقف ألفًا كالتنوين لمضارعتها إيّاه، لأنّهما جميعًا من حروف المعاني، ومحلُّهما آخِرُ الكلمة، وهي خفيفةٌ ضعيفةٌ. فإذا كان قبلها فتحة، أبدل منها في الوقف ألف كما أبدل من التنوين، ووقفت عليها، فقلت: **﴿لنسفعا﴾** و«اضْرِبَا». وأنشد للأعشى [من الطويل]:

ولا تعبد الشيطان... إلخ

= للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **«الهموم»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«خلّيتني». **«طارقات»**: صفة «هموم» مجرورة بالكسرة. **«وذكر»**: الواو: حرف عطف، و«ذكر»: معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «لم خلّيتني» ابتدائية: لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «خلّيتني»: في محلّ رفع خبر للمبتدأ (ما).

والشاهد فيه قوله: «لم» حيث إنّ أصلها «ما» الاستفهامية، وحرف الجر (اللام)، ثم حذف ألف «ما» وسكّن الميم، وقيل في ذلك إن الحذف جاء للتفريق بين «ما» الاستفهامية والموصوليّة، وبخاصة في موضع الجرّ؛ وأما إسكان الميم فهو إجراء للوصل مجرى الوقف.

(١) العلق: ١٥. (٢) تقدم بالرقم ٢٧٦.

(٣) العلق: ١٥.

يريد: فاعْبُدَنْ. وأوّله:

وإيّـاكَ والـمَـيْـتـاتِ لا تَـقْـرَبَـنَّـهَـا

وهذا البيت من كلمةٍ يمدح فيها النبيَّ عليه السلام حين أراد الإسلامَ، ثمّ أدركه الموتُ قبل لقائه. ومنه قول الآخر [من الطويل]:

١٢٣٦ـ أبـوكَ يَـزِيـدُ والـوَلِـيـدُ ومَـن يَـكُـنْ هـمـا أَبَـواهُ لا يَـذِلُّ ويَـكْـرُمـا

يريد: ويكرمنْ. وقد قيل في قول امرىء القيس [من الطويل]:

قِفا نَبْكِ مِن ذِكْرى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ(١)

إنّ المراد: «قِفَنْ»، على إرادة نون التأكيد الخفيفة، قالوا: لأنّ الخطاب لواحد. ويدلّ على ذلك قوله [من الطويل]:

١٢٣٧ـ أصـاحِ تَـرَى بَـرْقًـا أُرِيـكَ وَمِـيـضَـهُ [كَلَمْحِ اليَدَيْنِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ]

١٢٣٦ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: يزيد والوليد: الخليفتان الأمويان المعروفان.

المعنى: من يكن الوليد ويزيد أبواه فهو الجدير بالإكرام لا بالذلّ.

الإعراب: «**أبوك**»: خبر مقدّم مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**يزيد**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**والوليد**»: حرف عطف، واسم معطوف على «يزيد» مرفوع بالضمّة. «**ومن**»: الواو: حرف استئناف. «من»: اسم شرط جازم مبني في محلّ رفع رفع مبتدأ. «**يكن**»: فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون. «**هما**»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع خبر مقدّم لـ«يكنْ» للتوكيد لا محلّ له. «**أبواه**»: اسم «يكن» مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**لا يذل**»: حرف نفي، وفعل مضارع مجزوم، وحرّك بالضمّ للتشديد. «**ويكرما**»: حرف عطف، وفعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف. وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

وجملة «أبوك يزيد»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «من يكن...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة فعل الشرط وجوابه في محلّ رفع خبر «من». وجملة «يكن أبواه..»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «لا يذلّ»: جواب الشرط غير مقترن بالفاء أو بـ«إذا» لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «يكرمن».

والشاهد فيه قوله: «ويكرما» حيث قلب نون التوكيد الخفيفة إلى ألف للوقف.

(١) تقدم بالرقم ٣٥٣.

١٢٣٧ ـ **التخريج**: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص٢٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٥، ١١/ ١٨؛ وشرح شواهد الشافية ص٣٩؛ والكتاب ٢/ ٢٥٢؛ ولسان العرب ٧/ ٢٥٢ (ومض)، ١١/ ٥٩٦ (كلل)، ١٤/ ١٦٢ (حبا)، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٦٩؛ ورصف المباني ص٥٢؛ والمحتسب ٤/ ٢٣٤.

اللغة: الوَميض: اللمع. الحَبيّ: السحاب المعترض بالأفق. المكلل: المتراكب بعضه فوق بعض. =

ثمّ وقف بالألف، وأجرى حال الوصل مجرى الوقف. وقد حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾[١] على إرادة نون التأكيد، والأصلُ، أَلْقِيَنْ: واحتجَ بأنّ الخطاب في ذلك لمالكٍ خازنِ النار.

فإن كان ما قبل هذه النون مضمومًا أو مكسورًا، نحو قولك: «هل تَضْرِبُنْ يا قومُ»، و«هل تَضْرِبِنْ يا امرأةُ»، فإن وقفتَ قلت: «هل تَضْرِبُونْ؟» و«هل تَضْرِبِينْ؟» وذلك أنّ حكم هذه النون حكمُ التنوين، فكما تُبْدِل من التنوين ألفًا في النصب، كذلك تُبْدِل من هذه النون ألفًا إذا انفتح ما قبلها، وكما يُحذف التنوين في الرفع والجرّ، كذلك تحذف هذه النون إذا انضمّ ما قبلها، أو انكسر. وإذا حذفت النون، عادت الواوُ التي هي ضميرُ الجماعة لزَوال الساكن من بعدها، رهي نونُ التأكيد، وتعود النون التي هي علامة الرفع أيضًا؛ لأنّها إنّما كانت سقطت لبناء الفعل عند اتّصال نون التأكيد به. فلمّا زال موجِبُ البناء، عاد الإعرابُ لزوال المانع منه، ووجودِ المقتضى له، وهو المضارعةُ، ثمّ عادت النون التي هي للرفع. وكان يونسُ[٢] يُبْدِل من النون الخفيفة إذا انضمّ ما قبلها واوًا، ومن المكسور ما قبلها ياء، قياسًا على المفتوحة، فيقول في «اخْشَوُنْ»: «اخْشَوُو» وفي «اخْشَيِنْ»: «اخْشَيِي». وهو على قياسِ من يبدل من التنوين في حال الرفع والجرّ. وسيبويه لا يجيز ذلك[٣]. وقد تقدّم الكلام على أحكام التنوين، والفرقِ بين هذه النون والتنوين بما أغنى عن إعادته.

= **المعنى**: يا صاحبي هلا رأيت برقًا بلمعانه الأخاذ الذي بزغ من بين السحب الكثيفة في قبة السماء.

الإعراب: **«أصاح»**: الهمزة حرف نداء للقريب، «صاح»: منادى مضاف منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للترخيم، والياء المحذوفة ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«ترى»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت. **«برقًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«أريك»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به أوّل، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا. **«وميضه»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«كلمح»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أريك». **«اليدين»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **«في حبي»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أريك». **«مكلّل»**: صفة مجرورة بالكسرة.

وجملة «أصاح»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ترى برقًا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أريك وميضه»: في محل نصب صفة برقًا.

وقد استشهد به الشارح للدلالة على أن الخطاب لواحد بدليل قوله: «أصاحِ».

(١) ق: ٢٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٢٢.

(٣) الكتاب ٣/ ٥٢٢، وفيه: «وقولُ العرب على قول الخليل». وقول الخليل هو أنه إذا كان ما قبل النون الخفيفة مكسورًا أو مضمومًا، ثمّ وقفت عندها، لم تجعل مكانها ياءً ولا واوًا.

ومن أصناف المشترك

القَسَم

فصل
[ماهيّته]

قال صاحب الكتاب: **ويشترك فيه الاسمُ والفعلُ. وهو جملةٌ فعليّةٌ واسميّةٌ، تُؤكّد بها جملةٌ موجبةٌ أو منفيّةٌ، نحو قولك: «حلفتُ بالله»، و«أقسمتُ»، و«آلَيتُ»، و«عَلِمَ اللَّهُ»، و«يعلم اللَّهُ»، و«لَعَمْرُك»، و«لعَمْرُ أبيك»، و«لَعَمْرُ اللَّهِ»، و«يَمِينُ اللَّهِ»، و«ايْمُنُ الله»، و«ايْمُ الله»، و«أمانةُ الله»، و«عَلَيَّ عَهْدُ الله لأَفْعَلَنَّ، أو لا أَفْعَلُ»، ومن شأن الجملتين أن تتنزّلا منزلةَ جملة واحدة كجملتَي الشرط والجزاء، ويجوز حذفُ الثانية هاهنا عند الدلالة جَوازَ ذلك ثَمَّة. فالجملة المؤكَّد بها هي القَسَم، والمؤكَّدةُ هي المُقْسَم عليها، والاسمُ الذي يُلْصَق به القسمُ ليُعظَّم به ويُفخَّمَ هو المُقْسَم به.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الغرض من القسم توكيدُ ما يُقْسَم عليه من نفي أو إثباتٍ، كقولك: «وَاللَّهِ لأقومنّ»، و«وَاللَّهِ لا أقومنّ». إنّما أكّدتَ خبرك لتُزيل الشكّ عن المخاطب. وإنّما كان جوابُ القسم نفيًا أو إثباتًا؛ لأنّه خبرٌ. والخبر ينقسم قسمَيْن: نفيًا وإثباتًا، وهما اللذان يقع عليهما القسمُ. وأعني بالخبر ما جاز فيه الصدْقُ والكِذْبُ، وأصلُه من القَسامة، وهي الأَيمان، قيل لها ذلك لأنّها تُقْسَم على الأَوْلياء في الدم. وإذا كان خبرًا، والخبرُ جملة، جاءت على ما عليه الجُمَلُ في كونها مرّةً من فعلٍ وفاعلٍ، ومرّةً من مبتدأ وخبرٍ.

وإنّما جاز القسمُ بما كان على صيغة الخبر، وذلك أنّه وقع موقعَ ما لا يكون إلّا قسمًا من الصيغة المختصّة به، نحو قولك: «واللَّهِ لأفعلنّ».

وعَقْدُ الخبر خلافُ عقد القسم، لأنّك إذا قلت: «أحْلِفُ بالله» على سبيل الخبر، كان بمنزلة العِدَة، كأنّك ستحلف، وكذلك إذا قلت: «حلفتُ»، فإنّك إنّما أخبرت أنّك قد أقسمتَ فيما مضى، وهو بمنزلة النداء إذا قلت: «يا زيدُ»، فأنت منادٍ غير مخبر. ولو قلت: «أنادي»، أو «ناديتُ»، كان على خلافِ معنى: «يا زيدُ»، فكذلك هذا في القسم. فكما أنّك إذا قلت: «أنادي»، ونويت النداء، لم يكن النداء مخبرًا، فكذلك إذا قلت:

«أحلفُ بالله» أو «أُقْسِمُ»، ونويتَ القسم، كنتَ مقسمًا، ولم تكن مخبرًا، إلّا أنّها وإن كانت جملة بلفظ الخبر ـ والجملةُ عبارة عن كلّ كلام مستقلّ ـ فإنّ هذه الجملة لا تستقلّ بنفسها حتى تُتْبَع بما يُقْسَم عليه، نحو: «أقسمُ بالله لأفعلنّ». ولو قلت: «أقسمُ بالله» وسكتَّ، لم يجز؛ لأنّك لم تقصد الإخبارَ بالحَلْف فقط، وإنّما أردتَ أن تخبر بأمر آخر، وهو قولك: «لأفعلنّ»، وأكّدته بقولك: «أحلفُ بالله».

ونظيرُ ذلك من الجمل الشرطُ والجزاء، فإنّها، وإن كانت جملة، فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهةِ أنّها لا تفيد حتى ينضمّ إليها الجزاء، فالجملة الفعليّة في القسم قولك: «أحلفُ بالله»، و«أُقسِم بالله»، ونحوهما.

واعلم أنّ من الأفعال أفعالاً فيها معنى اليمين، فتجري مجرى «أحلفُ». ويقع الفعلُ بعدها كما يقع بعد «والله»، وذلك نحو: «أشهدُ»، و«أعلمُ»، و«آليتُ». فلمّا كانت هذه الأفعالُ لا تتعدّى بأنفسها، جاؤوا بحرف الجرّ، وهو الباء لإيصال معنى الحلف إلى المحلوف به. قال الخليل[1]: إنّما تجيء بهذه الحروف؛ لأنّك تضيف حَلْفَك إلى المحلوف به كما تضيف «مررت» بالباء إلى «زيد» في قولك: «مررت بزيد».

فأمّا الجملة الاسميّة، فقولك: «لَعَمْرُكَ»، و«لَعَمْرُ أبيك»، و«لَعَمْرُ الله». فـ«عمرُك» مبتدأٌ، واللامُ فيها لامُ الابتداء، والخبرُ محذوف، وتقديره: قسمي، أو حَلْفي. وحذفوه لطُول الكلام بالمُقْسَم عليه. ولزم الحذفُ لذلك كما لزم حذفُ الخبر في قولك: «لولا زيدٌ لكان كذا»، لطول الكلام بالجواب. والعَمْرُ والعُمْرُ: واحدٌ، يقال: «أطال اللَّهُ عَمْرَك وعُمْرَك». وهما، وإن كانا مصدرين، بمعنًى، إلّا أنّه استُعمل في القسم منهما المفتوح دون المضموم، كأنّه لكثرة القسم اختاروا له أخفَّ اللغات. فإذا دخلت عليه اللامُ، رفُع بالابتداء؛ لأنّها لامُ الابتداء. وإذا لم تأت باللام، نصبتَه نصبَ المصادر، وقلت: «عَمْرَكَ الله ما فعلت»، ومعنى: «لَعَمْرُ اللَّهِ» الحلفُ ببقاء الله تعالى ودوامِه، فإذا قلت: «عَمْرَكَ اللَّهَ»، فكأنّك قلت: «بتعميرك الله»، أي: بإقرارك له بالبقاء. فأمّا قول عمر بن أبي ربيعة [من الخفيف]:

١٢٣٨ـ [أَيُّهَا المُنكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلاً] عَمْرَكَ اللَّهَ كيف يَلْتَقِيانِ

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٩٧.

١٢٣٨ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص٥٠٣؛ والأغاني ١/ ٢١٩؛ وأمالي المرتضى ١/ ٣٤٨؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٨؛ والشعر والشعراء ٢/ ٥٦٢؛ ولسان العرب ٤/ ٦٠١ (عمر)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٤١٣؛ وللنعمان بن بشير في ديوانه ص١٤؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٣٢٩.

اللغة: المنكح: المزوِّج.

المعنى: يستنكر الشاعر أن تُزوج الثريا من هذا الرجل الذي يدعى سهيلاً فيقول لا مناسبة بينهما، ولا لقاء، فهي شامية، وهو يماني، وبينهما من البعد ما بين الثريا وسهيل، لذلك كان من المفارقة زواج أحدهما من الآخر.

فليس على معنى القسم، وإنّما المراد: سألتُ اللّهَ أن يُطيل عَمْرَك.

ومن ذلك قولهم: «أيْمُنُ اللّهِ لأفعلنّ» وهو اسم مفرد موضوع للقسم مأخوذٌ من اليُمْن والبَرَكَة، كأنّهم أقسموا بيُمن الله وبركتِه، وهو مرفوع بالابتداء، وخبرُه محذوف للعلم به كما كان كذلك في «لعمر الله»، وتقديرُه: أيْمُنُ اللّهِ قَسَمي أو يميني ونحوهُما. وتدخل عليه لامُ الابتداء على حدّ دخولها على «لعمر الله». ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

فقال فَريقُ القَوْمِ لمّا نَشَدْتُهم نَعَمْ وفريقٌ لايْمُنُ اللّهِ ما نَدْري[١]

وفُتحت الهمزة منه، وذلك من قبل أنّ هذا الاسم غيرُ متمكّن، لا يُستعمل إلّا في القسم وحدَه، فضارَعَ الحرفَ بقلّةِ تمكُّنه، ففُتح تشبيهًا بالهمزة اللاحقة لامَ التعريف، وذلك فيه دون بناء الاسم لشَبَه الحرف. وقد حكى يونس: «إيمُنُ اللّهِ» بكسر الهمزة. ويؤيّد عندي أيضًا حالَ هذا الاسم في مضارعته الحرفَ أنّهم قد تَلاعبوا به، فقالوا مرّةً: «أيْمُنُ الله»، ومرّةً: «أيْمُ اللّهِ»، بحذف النون، ومرّة: «إيمُ الله» بالكسر، ومرّة: «مِ اللّهِ»، ومرّة: «مُ اللّهِ»، ومرّة: «مِنْ ربّي»، و«مُنْ ربّي». فلمّا حذفوه هذا الحذفَ المُفْرِطَ، وأصاروه مرّة على حرفَيْن، ومرّة على حرفٍ كما تكون الحروفُ، قوي شَبَهُ الحرف عليه، ففتحوا ألفَه تشبيهًا بالهمزة الداخلة على لام التعريف. وذهب الكوفيون[٢] إلى أنّ همزته قَطْعٌ، وأنّه جمعٌ لا مفردٌ، وهو جمعُ «يَمِينٍ»، كما قال العِجْليّ [من الرجز]:

يَبْري لها من أيْمُنٍ وأشْمُلِ[٣]

وسقطت همزتُه في الوصل لكثرة الاستعمال. والوجهُ الأوّل، لِما ذكرناه من أنّه قد سُمع في هذه الهمزة الكسرُ لكثرة التصرّف في هذا الاسم بالحذف، ولا يكون ذلك في المجموع.

= **الإعراب:** «**أيّها**»: منادى مبني على الضم في محل نصب، و«ها»: للتنبيه. «**المنكح**»: صفة لـ«أي» تابعة له على اللفظ، أو بدل منه. «**الثريا**»: مفعول به منصوب بفتحه مقدرة على الألف للتعذر. «**سهيلاً**»: مفعول به ثان لاسم الفاعل «مُنْكِح». «**عَمْرَكَ**»: مفعول مطلق لفعل محذوف، أو مفعول به لفعل محذوف، «**الله**»: مفعول به ثان لذلك الفعل المحذوف. «**كيف**»: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال. «**يلتقيان**»: فعل مضارع مرفوع بالنون لأنه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين: فاعل.

جملة «أيها المنكح»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عمرك الله» مع العامل المحذوف: اعتراضية لا محل لها من الإعراب، وجملة «كيف يلتقيان»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «عمرك الله» حيث لم تأتِ هذه الجملة للقسم، بل للسؤال والطلب بإطالة عمره.

(١) تقدم بالرقم ١٠٨٧.

(٢) انظر المسألة التاسعة والخمسين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص٤٠٤ ـ ٤٠٩.

(٣) تقدم بالرقم ٧٤٠.

وأمّا «أمانةُ الله»، فكذلك مرتفعةٌ بالابتداء، والخبرُ محذوف، ويجوز نصبُه على تقدير حذف حرف الجرّ. قال الشاعر [من الوافر]:

١٢٣٩ـ إذا ما الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ فذاكَ أَمانَةَ اللَّهِ الثَّرِيدُ

أراد: بأمانة الله. وقالوا: «عَلَيَّ عَهْدُ الله» فـ«عهدُ الله» مرتفع بالابتداء، و«عَلَيَّ» الخبرُ، وفيه معنى القسم، فاللفظُ على نحو: «في الدار زيدٌ»، والمعنى على «أحلفُ بالله».

وقوله: «من شأن الجملتين أن تتنزّلا منزلة جملة واحدة كجملتي الشرط والجزاء»، يريد أنّ القسم وجوابه، وإن كانا جملتَيْن، فإنّهما لَمّا أُكّد إحداهما بالأخرى؛ صارت كالجملة الواحدة المركّبة من جزئين كالمبتدأ والخبر، فكما أنّك إذا ذكرتَ المبتدأ وحده لا يفيد، أو الخبر وحده لا يفيد، كذلك إذا ذكرت إحدى الجملتين دون الأخرى. لو قلت: «أحلف بالله» كان كقولك: «زيدٌ» وحدَه في عدم الفائدة.

وقوله: «ويجوز حذف الثانية هاهنا عند الدلالة جواز ذلك ثمّ»، يريد أنّ جملة القسم وجملة المقسم عليه تجريان مجرى الجملة الواحدة على ما ذكرناه في الشرط والجزاء، فكما جاز حذفُ الجزاء لدلالةِ حال عليه، نحو: «أنتِ طالقٌ إن دخلتِ الدارَ»، فجوابُ هذا الشرط محذوفٌ، والتقدير: «إن دخلت الدار طلقتِ». ولا يكون ما تقدّم الجوابَ؛ لأنّ الجزاء لا يتقدّم الشرط، ولو كان جوابًا للزمته الفاء. ومن ذلك «أنا ظالمٌ إن فعلتُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[1]، وكذلك القسمُ قد يُحذف منه

١٢٣٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الكتاب ٣/ ٦١؛ ولسان العرب ١٢/ ٩ (أدم).

اللغة: تأدمه: تخلطه. الثريد: نوع من الطعام.

الإعراب: «إذا»: ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب. «ما»: حرف زائد لا عمل له. «الخبز»: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور. «تأدمه»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والهاء ضمير متصل مبنيّ في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «بلحم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تأدمه). «فذاك»: الفاء رابطة لجواب الشرط، و«ذا» اسم إشارة مبنيّ في محل رفع مبتدأ، والكاف ضمير متصل مبنيّ في محل جر بالإضافة. «أمانة»: اسم منصوب على نزع الخافض بتقدير: أحلف أو أقسم، فحُذف حرف الجرّ قبل حذف فعل القَسَم، ويجوز رفعه على أنه مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: «أمانة الله قسمي». «الله»: لفظ لجلالة مضاف إليه مجرور. «الثريد»: خبر «ذاك» مرفوع بالضمة.

وجملة «تأدمه» المحذوفة: في محل جر بالإضافة. وجملة «تأدمه بلحم»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أمانة الله قسمي»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ذاك الثريد»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فذاك أمانة الله» حيث نصب «أمانة» على تقدير حذف حرف الجر (الباء).

(١) يوسف: ٤٣.

الجملة الثانية للدلالة عليها، نحو قولك لمن ألقى نفسَه في ضَرَر: «هلكتَ واللّهِ»، تريد: «والله لقد هلكت».

وقوله: فـ«الجملة المؤكّد بها هي القسم» إلى آخر الفصل، يريد أنّ الغرض من القسم التأكيدُ. وهو يشتمل على ثلاثة أشياء: جملةٍ مؤكِّدة، وجملةٍ مؤكَّدة، واسم مقسَم به. فالجملةُ الأولى هي «أقسمُ»، و«أحلفُ»، ونحوهما من «أشهدُ»، و«أعلمُ»، وهي الجملة المؤكِّدة، وكذلك «لَعَمْرُك اللّهُ»، و«أيْمُنُ اللّهِ». والجملةُ المؤكَّدة هي الثانية المقسَمُ عليها. فإن كانت فعلاً، وقع القسمُ عليه، نحو: «أحلفُ بالله لتنطلقنّ»، وإن كان الذي تلقّاه حرفًا بعده اسمٌ وخبرٌ، فالذي يقع عليه القسمُ في المعنى الخبرُ، كقولك: «واللّهِ إنّ زيدًا لمنطلقٌ»، و«واللّهِ لزيدٌ قائمٌ». فالقسمُ يؤكّد الانطلاقَ والقيامَ دون «زيد».

وأمّا المقسمُ به فكلُّ اسم من أسماء الله تعالى وصفاتِه، ونحو ذلك ممّا يُعظَّم عندهم؛ نحو قوله:

فأقسمتُ بالبَيْتِ الذي طافَ حَوْلَهُ ... رِجالٌ بَنَوْهُ مِن قُرَيْشٍ وجُرْهُمِ[1]

لأنّهم كانوا يعظّمون البيت. وقد نهى النبيُّ عليه السلام أن يُحْلَف بغير الله سبحانه وتعالى. وقد ورد القسم في الكتاب العزيز بمخلوقاته كثيرًا تفخيمًا وتعظيمًا لأمر الخالق، فإنّ في تعظيم الصنعة تعظيمَ الصانع، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[2]، وفيه: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا﴾[3]، وفيه: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾[4]، وفيه: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾[5]، وهو كثير، فاعرفه.

فصل
[التصرّف في القَسَم]

قال صاحب الكتاب: ولكثرة القسم في كلامهم، أكثروا التصرّفَ فيه، وتَوَخَّوْا ضروبًا من التخفيف. من ذلك حذفُ الفعل في «بالله»، والخبرِ في «لَعَمْرُك» وإخواتِه، والمعنى: لَعَمْرُك ما أُقسِمُ به، ونونِ «أيْمُنِ» وهمزته في الدرج، ونون «مِنْ»، و«مُنْ» وحرفِ القسم في «اللّهِ»، و«اللّهَ» بغيرِ عِوَض، وبعِوَض في «ها اللّهِ»، و«آللّهِ»، و«أفَاللّهِ»، والإبدالُ عنه تاء في «تاللّهِ»، وإيثارُ الفتحة على الضمّة التي هي أعْرَفُ في «العمر».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ اللفظ إذا كثُر في ألسنتهم واستعمالهم، آثروا تخفيفَه، وعلى

---

(١) تقدم بالرقم ١٠٨٢.
(٢) العصر: ١ ـ ٢.
(٣) الذاريات: ١.
(٤) الذاريات: ٧.
(٥) العاديات: ١.

حسب تفاوُت الكثرة يتفاوت التخفيفُ. لمّا كان القسم ممّا يكثر استعمالُه، ويتكرّر دَوْرُه، بالَغُوا في تخفيفه من غير جهة واحدة.

وقوله: «توخّوا ضروبًا من التخفيف» أي: قصدوا وتَحَرَّوْا أنواعًا من التخفيف. فمن ذلك أنّهم قد حذفوا فعل القسم كثيرًا للعلم به والاستغناء عنه، فقالوا: «باللّهِ لأقومنّ»، والمراد: أحلفُ بالله. قال الله تعالى: ﴿بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾(١) في أحد الوجهَيْن هو القسمُ، وفي الوجه الآخر يتعلّق بقوله: «لاَ تُشْرِكْ».

وربّما حذفوا المقسم به، واجتزؤوا بدلالة الفعل عليه، يقولون: «أُقْسِم لأفعلنّ»، و«أشهدُ أفعلنّ»، والمعنى: أقسم بالله أو بالذي شاء في أُقْسِم به(٢). وإنّما حُذفت لكثرة الاستعمال، وعلْمِ المخاطب بالمراد. قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٤٠ـ فأُقْسِمُ أَنْ لَوِ التَقَيْنا وَأَنْتُمُ لَكان لَكُمْ يومٌ مِنَ الشَّرّ مُظْلِمُ

وقال الآخر [من الطويل]:

فأُقْسِمُ لَوْ شيءٌ أتانا رَسُولُه سِواكَ ولكِنْ لم نَجِدْ لك مَدْفَعا(٣)

وقال الفقهاء: لو قال: «أُقْسِم»، أو «أحلفُ»، أو «أشهدُ»، ثمّ حَنِثَ، وجبتْ عليه الكَفّارةُ؛ لأنّه يصرف إلى معنى أقسم بالله ونحوه، إذ كان يلزم المسلمَ إذا حلف أن

---

(١) لقمان: ١٣.

(٢) كذا في الطبعتين. ولعلّ الصواب: «أو بالذي شاء في أن أقسم به».

١٢٤٠ ـ **التخريج**: البيت للمسيب بن علس في خزانة الأدب ٤/١٤٥، ١٠/٨٠ ـ ٨١، ١١/٣١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/١٠٩؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص١٩٧؛ وشرح الأشموني ٣/٥٥٣؛ وشرح التصريح ٢/٢٣٣؛ والكتاب ٣/١٠٧؛ ولسان العرب ١٢/٣٧٨ (ظلم)؛ ومغني اللبيب ١/٣٣؛ والمقاصد النحويّة ٤/٤١٨.

الإعراب: «**فأقسم**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أقسم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا. «**أن**»: حرف زائد. «**لو**»: حرف شرط غير جازم. «**التقينا**»: فعل ماضٍ، و«نا»: ضمير متصل، في محل رفع فاعل. «**وأنتم**»: الواو: حرف عطف، «أنتم»: معطوف على الضمير «نا» في محل رفع. «**لكان**»: اللام: واقعة في جواب «لو»، «كان»: فعل ماضٍ ناقص. «**لكم**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «كان». «**يوم**»: اسم «كان» مرفوع بالضمة. «**من الشر**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ«يوم». «**مظلم**»: نعت ثانٍ مرفوع بالضمة.

جملة «أقسم»: بحسب ما قبلها. وجملة «لو التقينا» الشرطية: جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «التقينا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «لكان لكم...»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «وأقسم أن لو التقينا» حيث حُذِف المُقْسَم به لكثرة الاستعمال، وعلم المخاطب بالمراد.

(٣) تقدم بالرقم ١١٧٩.

يحلف بالله. ولذلك قال النبيّ ﷺ: «من كان حالفًا فَلْيحلفْ بالله أو فَلْيَصْمُتْ»[١].

ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائيّة، نحو: «لَعَمْرُكَ»، و«لَيْمُنُكَ»، و«أمانةُ الله»، فهذه كلُّها مبتدآتٌ محذوفةُ الأخبار تخفيفًا لطول الكلام بالجواب، والمرادُ: لعمرُكَ ما أُقْسِم به. قال الله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[٢]، كأنّه حلف ببقاء النبيّ وحياته، ولذلك قال ابن عبّاس: لم يقسم الله تعالى بحياةِ أحد غير النبيّ ﷺ. وقيل: «العمرُ» هنا مصدرٌ بمعنى العُمْرر محذوفُ الزوائد، كقوله [من الطويل]:

قَيْدِ الأَوَابِدِ[٣]

والمراد التقييد، فحذف الزوائد، يقال: «عَمَرَ يَعْمُرُ» إذا عبد. حكى ابن السِّكّيت عن ابن الأعرابيّ أنّه سمع أعرابيًّا، وقد سُئل: «أَيْنَ تمضي؟» قال: «أَمْضِي أَعْمُرُ الله»، أي: أعبدُ الله. ويجوز أن يكون البيتُ المعمورُ من هذا، أي الذي يُعْمَر فيه. وكذلك «أَيْمُن» وتصرّفُهم فيها، وقد ذكرنا لغاتِها والخلافَ فيها.

وقوله: «ونونُ «أيمن» وهمزتُه» يُفْهَم من ذلك أنّ حذف همزة «ايمن» في الدرج من قبيل تصرُّفهم في القسم، والقياسُ ثبوتُها في الدرج. وذلك من مذهب الكوفيين في أنّ الكلمة جمعٌ، وأنّ الهمزة قطعٌ، وإنّما وُصلت لكثرة الاستعمال، وهو رأي ابن كَيْسان، وابن دُرُسْتَوَيْهِ. وليس الأمرُ عندنا كذلك، وإنّما هي همزةُ وصل لا تثبت في الدرج كهمزة لام التعريف ونحوها من همزات الوصل، وقد تقدّم الكلام على ذلك.

ومن ضروب التصرّف في القسم إبدالُ التاء من الواو في قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[٤]، و﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[٥]، فالتاءُ بدلٌ من الواو في «واللّهِ لأفعلنّ» لشَبَهها من جهة اتّساع المخرج؛ ولأنّهم قد أبدلوها في «تُراثٍ» و«تُكَأَةٍ» وما أشبه ذلك. ولا تكون هذه التاء إلّا في اسم الله تعالى خاصّةً؛ لأنّه لمّا كان أكثرُ ما يُقْسَم به هذا الاسمَ، طُلب له حرفٌ يخصّه، فكان ذلك الحرفُ هو التاء المبدلة من الواو في نحو قوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[٦]. ومن ذلك قولهم في القسم: «لَعَمْرُكَ لأفعلنّ»، فالعمرُ: البقاء والحياة، وفيه لغاتٌ، يقال: «عَمْرٌ» بفتح العين وإسكان الميم، و«عُمْرٌ» بضمّ العين وإسكان الميم، و«عُمُرٌ» بضمّهما، تقول: «أطال اللّهُ عَمْرَكَ، وعُمْرَكَ وعُمُرَكَ». فإذا جئت إلى القسم، لا تستعمل فيه إلّا المفتوحة العين؛ لأنّها أخفّ اللغات الثلاث، والقسمُ كثير، واختاروا له الأخفَّ.

---

(١) ورد الحديث في صحيح مسلم (برقم ١٦٤٦)، والموطأ (برقم ١٠٣١)؛ وسنن الترمذي (١٥٣٣، ١٥٣٤).
(٢) الحجر: ٧٢.
(٣) تقدم بالرقم ٢٨٦.
(٤) يوسف: ٨٥.
(٥) يوسف: ٩١.
(٦) الأنبياء: ٥٧.

فصل
[الأحرف الواقعة في جواب القَسَم]

قال صاحب الكتاب: **ويُتلقى القسم بثلاثة أشياء: باللام، وبـ«إنَّ»، وبحرف النفي، كقولك: «باللهِ لأفْعَلَنَّ، وإنّك لَذاهبٌ، وما فعلتُ، ولا أفعلُ». وقد حُذف حرف النفي في قول الشاعر** [من البسيط]:

تَاللَّهِ يَبْقَى على الأيّام مُبْتَقِلٌ   [جَونُ السَّراةِ رَباعٍ سِنُّهُ غَرِدُ][1]

* * *

قال الشارح: اعلم أنّه لمّا كان كلُّ واحد من القسم والمقسم عليه جملةً، والجملةُ عبارة عن كلّ كلام مستقلّ قائمٍ بنفسه، وكانت إحداهما لها تعلّقٌ بالأخرى؛ لم يكن بدٌّ من روابط تربط إحداهما بالأخرى، كرَبْط حرف الشرط الشرطَ بالجزاء، فجُعل للإيجاب حرفان، وهما اللام و«إنَّ»، وجُعل للنفي حرفان، وهما «ما» و«لا». وإنّما وجب لهذه الحروف أن تقع جوابًا للقسم؛ لأنّها يُستأنف بها الكلام، ولذلك لم تقع الفاء جوابًا للقسم؛ لأنّه لا يستأنف الكلامُ بها.

فأمّا اللام فتدخل على الأسماء والأفعال، فإذا دخلت على الأسماء فما بعدها مبتدأٌ وخبرٌ، كقولك: «واللَّهِ لَزيدٌ أفضلُ من عمرو». وإذا دخلت على الفعل المضارع، لزم آخِرَ الفعل النونُ الخفيفةُ أو الثقيلةُ، كقولك: «واللَّهِ لتضربنْ عمرًا»، و«واللَّهِ لتَضْرِبَنّ عمرًا»، فتقف على الخفيفة بالألف إذا كان ما قبلها مفتوحًا. وإنّما لزمته النون لتُخلّصه للاستقبال؛ لأنّه يصلح لزمنَيْن، فلو لم تخلصه للاستقبال، لوقع القسمُ على شيءٍ غير معلوم. وقد بيّنّا أنّ القسم توكيدٌ، ولا يجوز أن تُؤكِّد أمرًا مجهولاً. وقيل: إنّما دخلت النونُ مع اللام في جواب القسم؛ لأنّ اللام وحدها تدخل على الفعل المستقبل في خبر «إنَّ»، وليس دخولُ اللام على الفعل في خبر «إنَّ» للقسم، فألزموها النون للفصل بين اللام الداخلة في جواب القسم، والداخلة لغير القسم. فإذا قلت: «إنّ زيدًا ليضربنّ عمرًا»، كان تقديره: إنّ زيدًا والله ليضربنّ عمرًا، فاللامُ واقعة موقعها؛ لأنّها جوابٌ للقسم، فهي بعده. وإذا قلت: «إنّ زيدًا ليضرب عمرًا»، فهذه اللامُ تقديرُها أن تكون داخلة على «إنَّ». فبين هذه اللام واللام التي معها النون فصلٌ من وجهَيْن: أحدهما أنّ اللام التي معها النونُ لا تكون إلّا للمستقبل، والتي ليس معها النون تكون للحال، وقد يجوز أن يراد بها المستقبلُ. والوجه الآخر أنّ المفعول به لا يجوز تقديمُه على الفعل الذي فيه النونُ، ويجوز تقديمُه على الذي لا نونَ فيه؛ لأنّ نيّة اللامِ فيه التقدّم.

---

(١) تقدم بالرقم ١٠٢٩.

وإذا دخلت اللام على الماضي، فلا يحسن إلّا أن يكون معه «قَدْ»، كقولك: «والله لقد قام زيدٌ»؛ لتقريبها له من الحال. قال الله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدۡ عَلِمۡتُم مَّا جِئۡنَا لِنُفۡسِدَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[١]، وقال الله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا﴾[٢]. ويجوز: «والله لقام»، وليس بالكثير. ومنه قوله [من البسيط]:

إذًا لَقامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِندَ الحَفِيظَةِ إنْ ذُو لُوثَةٍ لانا[٣]

وقال امرؤ القيس [من الطويل]:

حَلَفْتُ لها باللّهِ حَلْفَةَ فاجِرٍ لَناموا فما إنْ مِن حَدِيثٍ ولا صالِ[٤]

ولم تدخل النون مع الماضي؛ لأنّ النون في غير القسم لا تدخل إلّا على المستقبل دون الماضي والحالِ، فإذا دخلت للقسم، فهي أيضًا للمستقبل.

وأمّا «إنَّ»، فتختصّ بالاسم، كقولك: «واللّهِ إنّ زيدًا قائمٌ». قال الله تعالى: ﴿حمٓ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾[٦]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ﴾[٧] بعد قوله: ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا﴾[٨]. فالجواب بالفعل واقعٌ على الفعل، والجوابُ بـ«إنّ» واقع على الخبر؛ لأنّه في معنى الفعل.

وأمّا جواب النفي، فـ«بما» و«لا»، نحو قولك: «والله ما قام زيدٌ»، و«واللّهِ لا يقوم زيدٌ». وفي التنزيل: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ﴾[٩]، وقال سبحانه: ﴿أَوَلَمۡ تَكُونُوٓاْ أَقۡسَمۡتُم مِّن قَبۡلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٖ﴾[١٠]، وفيه: ﴿يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ﴾[١١]. وفيه من الجواب بـ«لا» نحو قوله: ﴿لَئِنۡ أُخۡرِجُواْ لَا يَخۡرُجُونَ مَعَهُمۡ وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُمۡ﴾[١٢]، فقوله: «لا يخرجون»، و«لا ينصرونهم» جوابُ قسم محذوف، وليسا بجواب الشرط بدليل ثبوت النون. ولو كانا جواب الشرط، لانجزما.

وأمّا حذفُ «لا» في جواب القسم، فنحو قولك: «واللّهِ يقوم زيدٌ»، والمراد: لا يقوم، لأنّه تخفيف لا يُوقِع لَبْسًا، إذ لو كان إيجابًا، لكان بحروفه اللازمة له من اللام ونون التوكيد، وفي التنزيل: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾[١٣]، أي: لا تفتأ تذكر. قال الهُذَليّ [من البسيط]:

تَاللّهِ يَبْقَى على الأيّام مُبْتَقِلٌ جَوْنُ السَّراةِ رَباعٍ سِنُّهُ غَرِدُ[١٤]

---

(١) يوسف: ٧٣.
(٢) يوسف: ٩١.
(٣) تقدم بالرقم ١٢٩.
(٤) تقدم بالرقم ١١٩٢.
(٥) الدخان: ١ ـ ٣.
(٦) العصر: ١ ـ ٢.
(٧) العاديات: ٦.
(٨) العاديات: ١.
(٩) الأنعام: ٢٣.
(١٠) إبراهيم: ٤٤.
(١١) التوبة: ٧٤.
(١٢) الحشر: ١٢.
(١٣) يوسف: ٨٥.
(١٤) تقدم بالرقم ١٠٢٩.

مبتقلٌ: يريد حمارَ وَحْش، يقال: «ابتقل»، أي: رعى البقلَ. ولا يجوز حذفُ شيءٍ من هذه الحروف إلّا «لا» وحدَها. وإنّما لم يجز حذفُ غيرها؛ لأنّ «إنَّ» عاملةٌ، ولا يجوز أن تعمل مضمرةً لضعفها. ولم يجز حذفُ «ما»؛ لأنّها أيضًا تكون عاملة في مذهب أهل الحجاز. ولم يجز حذفُ اللام؛ لأنّ ذلك يوجِب حذفَ النون معها، لأنّ النون دخلت مع اللام، فلم يبق إلّا «لا»، فاعرفه.

فصل

[الأحرف التي تقع موقع الباء في القسم]

قال صاحب الكتاب: **وقد أوقعوا موقع الباء بعد حذف الفعل الذي ألصقته بالمُقْسَم به أربعةَ أحرف: الواو، والتاء، وحرفين من حروف الجرّ، وهما اللام و«من» في قولك: «للّهِ لا يؤخَّر الأَجَلُ»، و«من رَبِّي لأفعلَنَّ» وَمَا للاختصاص. وفي التاء واللام معنى التعجّب. ورُبَّما جاءت التاء في غير التعجّب، واللامُ لا تجيء إلاّ فيه. وأنشد سيبويه لعبد مَناةَ الهُذَليّ [من البسيط]:**

١٢٤١ـ لِلّهِ يَبْقَى على الأيّام ذو حِيَدٍ   بِمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَّانُ والآسُ

١٢٤١ ـ التخريج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح ص٥٤٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٧٥ (ظين)؛ ولأميّة بن أبي عائذ في الكتاب ٣/ ٤٩٧؛ ولمالك بن خالد الخناعي في جمهرة اللغة ص٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٩؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٤٣٩؛ وشوح شواهد الإيضاح ص٣٠٤؛ ولسان العرب٣/ ١٥٨ (حيد)، ٦/ ١٧٣ (قرنس)، ١٥/ ٢٦ (ظيا)؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك في شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٢٧؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأميّة في خزانة الأدب ١٠/ ٩٥؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأميّة أو لعبد مناف الهذليّ أو لِلفَضل بن عباس أو لأبي زبيد الطائي في خزانة الأدب ٥/ ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأميّة أو لعبد مناف في الدرر ٤/ ١٦٢، ١٦٥؛ وللهذليّ في جمهرة اللغة ص٢٣٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٣؛ والجنى الداني ص٩٨؛ وجواهر الأدب ص٧٢، والدرر ٤/ ٢١٥؛ ورصف المباني ص١١٨، ١٧١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١١٤؛ واللامات ص٨١؛ والمقتضب ٢/ ٣٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٢، ٣٩.

اللغة: ذو حيد: صاحب قرون، الحيد والحيود: حروف قرن الوعل. المشمخر: المرتفع. الظيان: نوع من النبات، وكذلك الآس.

المعنى: أقسم بالله أنه لن يبقى وعل على قيد الحياة أبدًا، حتى وهو يسكن في جبل مرتفع ينبت فيه الآس والظيان، أي: كلّنا إلى الموت.

الإعراب: «لله»: جار مجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف. «يبقى»: فاعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف للتعذّر. «على الأيام»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يبقى». «ذو»: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «حيد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بمشمخر»: جار ومجرور متعلّقان بصفة، أو حال من«ذو حيد». «به»: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف، =

وتُضَمّ ميمُ «مِنْ»، فيقال: «مُنْ رَبّي إنّك لأَشِرٌ». قال سيبويه[1]: ولا تدخل الضمّةُ في «مِنْ» إلاّ هاهنا، كما لا تدخل الفتحةُ في «لَدُنْ» إلاّ مع «غُدْوة»، ولا تدخل إلاّ على «ربّي» كما لا تدخل التاء إلاّ على اسم الله وحدَه، وكما لا تدخل «أَيْمُنْ» إلاّ على اسم الله والكَعْبة. وسمع الأخفشُ: «من اللَّهِ»، و«تَرَبّي». وإذا حُذفت نونها، فهي كالتاء، تقول: «مِ اللَّهِ»، و«مُ اللَّهِ»، كما تقول: «تاللَّهِ». ومن الناس من يزعم أنّها من «أَيْمُنِ».

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أنّ القسم جملةٌ تُؤكَّد بها جملةٌ أخرى؛ نحو قولك: «أحلف بالله لتفعلنّ، ولا تفعل» والجملةُ المؤكِّدةُ «أحلفُ»، والمقسم به اسمُ الله تعالى، وما جرى مجراه ممّا هو معظَّمٌ عند الحالف. والجملةُ المؤكَّدةُ قوله: «لتفعلنّ»، و«لا تفعل»، وأداة القسم هي الباء الموصِلة لمعنى الحلف إلى المحلوف به. وقد يحذف الفعل تخفيفًا؛ لكثرة القسم واجتزاءً بدلالة حرف الجرّ عليه، فيقولون: «بالله لأفعلنّ». وأدواتُ القسم خمسةُ أحرف، وهي: الباء، والواو، والتاء، واللام، ومِنْ.

فأمّا الباء، فهي أصلُ حروف القسم؛ لأنّها حرفُ إضافة، ومعناها الإلصاقُ، فأضافت معنى القسم إلى المقسم به، وألصقتْه به، نحو قولك: «أحلفُ بالله»، كما توصل الباء المُرورَ إلى الممرور به في قولك: «مررت بزيد»، فالباء من حروف الجرّ بمنزلةِ «مِنْ» و«في»، فلذلك قلنا: إنّها أصلُ حروف القسم، وغيرُها إنّما هو محمول عليها، فالواو بدلٌ من الباء، لأنّهم أرادوا التوسّع لكثرة الأيمان. وكانت الواو أقربَ إلى الباء لأمرَيْن: أحدهما أنّها من مخرجها؛ لأنّ الواو والباء جميعًا من الشفتين، والثاني أنّ الواو للجمع، والباء للإلصاق، فهما متقاربان؛ لأنّ الشيء إذا لاصقَ الشيء فقد اجتمع معه. فلمّا وافقتْها في المعنى والمخرج، حُملت عليها، وأُنيبت عنها، وكثُر استعمالها حتى غلبتها، ولذلك قدّمها سيبويه[2] في الذكر. فالواوُ في القسم بدلٌ من الباء، وعاملةٌ عَمَلَها، وليست كسائر حروف العطف؛ لأنّ واو العطف غيرُ عاملة بنفسها، وإنّما هي دالّة على العامل المحذوف، ولذلك يجوز أن تقول في «قام زيدٌ وعمرٌو»: «قام زيدٌ، وقام عمرٌو»، فتجامع العاملَ. ولو كانت العاملَ، لم تجتمع مع عاملٍ آخر. وليست كذلك واو القسم؛ لأنّها لا تجامع الباء. فإذا قلت: «وبزيدٍ»، كانت هذه الواو غير واو القسم.

= والتقدير: «موجود به الظيان». «**الظيان**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة. «**والآس**»: الواو: حرف عطف، و«الآس»: اسم معطوف على «الظيان» مرفوع مثله.

وجملة القسم «أقسم لله»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يبقى»: جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «موجود به الظيان»: في محلّ جرّ صفة لـ «مشمخر».

والشاهد فيه قوله: «لله» حيث جاءت اللام للقَسَم على معنى التعجّب.

(1) الكتاب ٣/ ٤٩٩. (2) الكتاب ٣/ ٤٩٦.

والتاء بدلٌ من الواو، واختصّ ذلك بالقسم. وإنّما أُبدلت منها؛ لأنّها قد أُبدلت منها كثيرًا، نحو قولهم: «تُجاهٌ»، و«تُراثٌ»، وهما «فُعالٌ» من «الوَجْه» و«الوِراثة». وقالوا: «تُكَأَةٌ»، و«تُخَمَةٌ» وهو «فُعَلَةٌ» من «تَوَكَّأْتُ»، و«الوَخامَةِ». وقالوا: «تَقْوَى»، و«تُقَاةٌ» وهو «فَعْلَى» و«فُعَلَةٌ» من «الوِقاية». وهو كثير يكاد يكون قياسًا لكثرته.

ولكون الباء أصلاً، امتازت بما ذكرناه من جواز استعمالها مع فعل القسم، ودخولها على المضمر، ولا يكون ذلك في الواو. ومُيّزت الواو عن التاء إذ كانت أصلاً لها بأن دخلت على كلّ ظاهر محلوف به. واختصّت التاء أضعفها بكونها في المرتبة الثالثة بأن اختصّت باسم الله تعالى لشَرَفه، وكونِه اسمًا لذاته سبحانه. وما عداه يجري مجرى الصفة، فتقول: «تاللّهِ لأفعلنّ». وفيها معنى التعجّب. قال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾[1]. وربّما جاءت لغير التعجّب، كقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[2]، ولا يجوز: «تالرحمن»، ولا «تالبارئ»، ويجوز ذلك في الواو.

ومن ذلك اللام، فإنّها تدخل للقسم على معنى التعجّب، وأنشد [من البسيط]:

لله يبقى على الأيام... إلخ

البيت لأُمَيَّةَ بن أبي عائذٍ، وقيل: لأبي ذُؤَيْب، وقيل: للفَضْل بن العبّاس اللَّيْثِيّ يرثي قومًا منهم. وقبله [من البسيط]:

يا مَيَّ إنْ تَفْقِدِي قَوْمًا وَلَدْتِهِم ... أو تُخْلَسِيهِمْ فإنَّ الدَّهْرَ خَلّاسُ
يا مَيَّ إنَّ سِباعَ الأَرْضِ هالِكَةٌ ... والأُدْمُ والعُفْرُ والآرامُ والنّاسُ

والشاهد فيه دخولُ اللام على اسم الله في القسم بمعنى التعجّب. والمعنى: إنّ الأيّام تُفْنِي بمُرورها كلَّ حَيّ، حتى الوَعْل المتحصّن بشواهق الجبال. والحَيَدُ: عُقَدٌ في قرون الوعل، ويروى: «حِيَد» بكسر الحاء، كأنّه جمع «حَيْدَةٍ»، مثلُ «بَدْرَةٍ» و«بِدَرٍ». والمُشْمَخِرُّ: الجبل الشامخ. والظَّيّانُ: ياسَمِين البرّ، والآسُ: الرَّيْحان، ومنابتُهما الجبال، وحُزونُ الأرض. يريد أنّ الوعل في خِصْبٍ لا يحتاج إلى الإسهال، فيُصادَ.

وأمّا قولهم: «من ربّي لأفعلنّ»، فالظاهر من أمرها أنّها «مِن» التي في قولهم: «أخذتُ من زيد»، أُدخلت في القسم موصلةً لمعنى الفعل على حدّ إدخال الباء تكثيرًا للحروف؛ لكثرة استعمال القسم. واختصّت بـ«ربّي» اختصاصَ التاء باسم الله، فلا يقولون: «مِن اللّهِ لأفعلنّ». وقد تضمّ الميم منها، قالوا: «مُنْ ربّي إنّك لأشِرٌ»، حكى ذلك سيبويه، كأنّهم جعلوا ضَمَّها دلالةً على القسم كما جعلوا الواو مكان الباء دلالةً على القسم. قال سيبويه: ولا تدخل الضمّةُ في «من» إلّا هاهنا، كما لا تدخل الفتحة في

(١) يوسف: ٩١.
(٢) الأنبياء: ٥٧.

«لَدُنْ» إلّا مع «غُدْوَة»، يعني لا تقول: «لَدُنْ زيدًا مالٌ»، أي: إنّ بعض الأشياء تختصّ بموضع لا تفارقه. ويحتمل أن يكون «مِنْ» هنا التي للجرّ، ويحتمل أن تكون منتقصة من «ايْمُن»، فعلى هذا يكون الضمّ فيها أصلاً والكسرُ عارضًا. ومنهم من يحذف نونها إذا وقع بعدها لامُ التعريف، وحينئذ تختصّ باسم الله كالتاء، فيقولون: «مِ اللَّهِ»، و«مُ اللَّهِ». قال الشاعر [من المنسرح]:

أَبْـلِـغْ أَبَـا دَخْـتَـنُـوسَ مَـأْلُـكَـةً   غـيـرَ الـذي قـد يُـقـالُ مِ الـكَـذِبِ(١)

فحذف نونَها لالتقاء الساكنين تشبيهًا بحروف اللين، فاعرفه.

فصل
[خصائص باء القَسَم]

قال صاحب الكتاب: **والباء لأصالتها تستبِدّ عن غيرها بثلاثة أشياء: بالدخول على المضمر، كقولك: «به لأَعْبُدَنَّهُ»، و«بك لأَزُورَنَّ بيتَك». وقال** [من الوافر]:

[ألا نَـادتْ أمـامَـةُ بـاحـتـمـالٍ   لـتُـحْـزِنَـنـي] فلا بِـكِ مـا أُبـالِـي(٢)

وبظهور الفعل معها، كقولك: «حلفتُ بالله»، وبالحَلِف على الرجل على سبيل الاستعطاف، كقولك: «بالله لَمَّا زُرْتَني»، و«بحَياتك أَخْبِرْني». وقال ابنُ هَرْمَة [من الكامل]

١٢٤٢ ـ بـالـلَّـهِ رَبِّـكَ إنْ دخـلـتَ فـقُـلْ لـه   هـذا ابـنُ هَـرْمَـةَ واقِـفًـا بـالـبـاب

---

(١) تقدم بالرقم ١٠٨٥.   (٢) تقدم بالرقم ١٠٨٤.

١٢٤٢ ـ **التخريج**: البيت لابن هرمة في ديوانه ص٧٠؛ وكتاب الصناعتين ص٦٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٨، ٥٥؛ ورصف المباني ص١٤٦؛ وشرح الجمل ١/ ٥٢١.

المعنى: يقسم الشاعر على صديقه ويرجوه أن يبلغ مقصوده أنه واقف بالباب.

الإعراب: **«بالله»**: الباء: حرف جر للقسم، و«الله»: لفظ الجلالة في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف، تقديره: أسأل. **«ربك»**: بدل مجرور، وهو مضاف، و«الكاف»: ضمير متصل مبنيّ في محل جر بالإضافة. **«إن»**: حرف شرط جازم. **«دخلت»**: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والفعل في محل جزم لأنه فعل الشرط. **«فقل»**: الفاء: حرف رابط لِجواب الشرط، و«قل»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«له»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل قل. **«هذا»**: «ها»: حرف تنبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبني في محلّ رفع مبتدأ. **«ابنُ»**: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«هرمة»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. **«واقفًا»**: حال منصوب بالفتحة. **«بالباب»**: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «واقف».

وجملة «أقسم بالله»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «دخلت»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «قل له»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «إن دخلت فقل»: استئنافية لا محل لها من الإعواب. وجملة «دخلت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «هذا ابن»: في محل نصب مقول القول.

والشاهد فيه: مجيء القسم على سبيل الاستعطاف.

وقال [من الوافر]:

١٢٤٣ـ بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إليكَ نُعْمًا [وَهَلْ قَبَّلْتَ قبلَ النومِ فاها]

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول إنّ الباء أصلُ حروف القسم، وغيرُها من الحروف إنّما هو محمولٌ عليها، ولذلك تنفرد عنها بأمورٍ. منها أنّها تدخل على المظهر والمضمر، وغيرها من الحروف إنّما يدخل على المظهر دون المضمر، تقول: «بالله لأفعلنّ»، و«بِكَ لأذْهَبَنَّ»، فتدخل على المضمر كما تدخل على الظاهر، ولا تقول مثلَ ذلك في غيرها. لا يجوز «وَكَ لأفعلنّ» ولا «تَكَ»، كما قلت «بِكَ لأفعلنّ». قال الشاعر [من الوافر]:

رَأى بَرْقًا فأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ فَلَا بِكَ ما أَسَالَ ولا أَغَاما[1]

فأمّا قول الآخر، أنشده أبو زيد [من الوافر]:

أَلَا نادَتْ أُمامَةُ باحْتِمالِ لتَحْزُنَنِي فلا بِكِ ما أُبالِي[2]

فالشاهد فيه أيضًا دخول باء القسم على المضمر، وهو الكاف.

١٢٤٣ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في ديوانه ص٢٢٢؛ والأغاني ٢/ ٣٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٣.

اللغة: فاها: فمها.

المعنى: أستحلفك الله، هل نلت من ليلى ما يتمناه العاشق من معشوقه؟

الإعراب: «**بدينك**»: جار ومجرور متعلّقان بفعل القَسَم المحذوف، و«دين»: مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «**هل**»: حرف استفهام. «**ضممت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «**إليك**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «ضممت». «**نعمًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. و«**هل**»: الواو: حرف عطف، «**هل**»: حرف استفهام. «**قبلت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبنيّ في محل رفع فاعل. «**قبلَ**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل «قبلت»، وهو مضاف. «**النوم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**أو**»: حرف عطف. «**فاها**»: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محل جر بالإضافة.

وجملة القسم ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هل ضممت نعمًا»: استئنافيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «قبلت فاها»: معطوفة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هل ضممت نعمًا» فقد جاءت جملة استفهاميّة، إجابة عن قسم سؤال محذوف، وهذا هو القسم الاستعطافي.

(١) تقدم بالرقم ١٠٨٣.

(٢) تقدم بالرقم ١٠٨٤.

ومنها أنّها تُجامِع فعلَ القسم، فتقول: «أحلفُ بالله»، و«أُقْسِم بالله». ولا تفعل ذلك بغيرها، لا تقول: «أحلف والله»، ولا: «أقسم تالله»، ونحو ذلك.

والأمر الثالث أنك قد تحلف على إنسان، وذلك بأن تأتي بها للاستعطاف والتقرّب إلى المخاطب، فتقول: «بالله إلّا فعلتَ»، ولا تقول: «واللّهِ»، ولا: «تاللّهِ»؛ لأنّ ذلك إنّما يكون في القسم، وليس هذا بقسم. ألا ترى أنّه لو كان قسمًا، لافتقر إلى مُقْسَم عليه، وأن يجاب بما يجاب به الأقسامُ. فالباء من قول ابن هرمة [من الكامل]:

بـــالله ربّـــك... إلـــخ

متعلّق بمحذوف، كأنّه قال: «أسألُك بالله». و«أَخْبِرْني بالله». وإنّما حُذف لدلالة الحال عليه، أو لقوله: «فقُلْ له»، كما حُذف من «بسم الله»: «أَبْتَدِئ»؛ لأنّك إنّما تقول ذلك في كثير الأمر في الابتداءات، والمراد: أسألُك بقُدْرة الله. وذكرُ القدرة حجّةٌ عليه، أي: افْعَلْ ما أَسْأَلُك؛ لأنك قادرٌ عليه، لا عُذْرَ لك في المنع. فإن قلت فما تصنع بقوله [من الطويل]:

١٢٤٤ـ أَيَا خَيْرَ حَيٍّ في البَرِيَّةِ كلِّها   أبالله هل لي في يَمِينِيَ مِن عَقْلِ

فسمّاه قسمًا؛ لقوله: «هل لي في يميني من عقل؟» فالجوابُ: التقدير: هل في يميني من عقل إن حلفتُ بأنّك خيرُ حيّ في البريّة؟ لا إنّه جعل هذا الكلام قسمًا. وكذلك قول الآخر [من الوافر]:

بِدِينِكَ هل ضممتَ إليك نُعْما   وهل قَبَّلْتَ بعد النَّوْمِ فاها

كأنّه قال: أسألُك بحقّ دينك أن تصدُقني وتعرّفني الحقيقةَ.

١٢٤٤ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

المعنى: لعلّه أراد مديح محمّد ﷺ.

الإعراب: «أيا»: حرف نداء لا محلّ له من الإعراب. «**خير**»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «**حي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**في البرية**»: جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة لـ«حي». «**كلها**»: توكيد للبرية مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**أبالله**»: الهمزة: حرف استفهام. «بالله»: جارّ ومجرور متعلّقان بفعل محذوف تقديره: أسألك. «**هل**»: حرف استفهام. «**لي**»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف. «**في يميني**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالخبر المقدّم المحذوف. «**من عقل**»: حرف جر زائد، واسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخّر.

وجملة «أيا خير حي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة القسم: استئنافية لا محلّ لها كذلك. وجملة «هل عقل موجود لي في يميني»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أبالله» حيث علّق الجار والمجرور بفعل محذوف.

فصل
[حذف باء القسم وإضمارُها]

قال صاحب الكتاب: وتُحْذَف الباء، فينتصب المُقْسَمُ به بالفعل المضمر. قال [من الطويل]:

١٢٤٥ـ أَلاَ رُبَّ مَن قَلْبِي لَه اللَّهَ نَاصِحٌ [وَمَنْ قَلْبُهُ لي في الظِّبَاءِ السَّوانِحِ]

وقال [من الطويل]:

فقلتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قاعِدًا[1]

وقال [من الوافر]:

إذا ما الخُبْزُ تَأْدِمُه بِلَحْمٍ فَذاكَ أَمانةَ اللَّهِ الثَّرِيدُ[2]

وقد رُوي رفعُ «اليمين» و«الأمانة» على الابتداء محذوفَي الخبر. وتُضْمَر كما تضمر اللامُ في «لاهِ أبوك».

* * *

١٢٤٥ ـ التخريج: البيت لذي الرمة في ملحقات ديوانه ص١٨٦١؛ وبلا نسبة.

اللغة: السانح من الظباء: ما مرَّ عن يمين الرامي فلم يتمكن من رميه حتى ينحرف له، فيتشاءم به، ومن العرب من يتيمَّن به لأخذه في الميامن، وقد جعله ذو الرمة مشؤومًا لمخالفة قلبها لقلبه، وهواها لقلبه وهواه.

المعنى: والله قد يوجد من أخلَصَ له قلبي، أمّا هو فمخالف لقلبي وهواي.

الإعراب: «ألا»: حرف تنبيه واستفتاح. «ربَّ»: حرف جر شبيه بالزائد. «مَنْ»: اسم مبني على السكون مجرور في اللفظ لو كان معربًا، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «قلبي»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرف مضاف إليه. «له»: جار ومجرور متعلقان بـ «ناصح». «الله»: لفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض، والتقدير: أحلف بالله. «ناصِحٌ»: خبر للمبتدأ «قلبي». «ومن»: الواو: حرف عطف، و«من»: معطوفة على «من» الأولى. «قلبه»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «لي»: جارّ ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «قلبه». «في الظباء»: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ. «السَّوانح»: صفة لـ «الظِّباء» مجرورة بالكسرة.

وجملة «ربَّ من قلبي ناصحٌ له» مع الخبر المحذوف، والمقدَّر بـ «موجودٌ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قلبي له ناصِحٌ»: في محلّ رفع صفة لـ «من». وجملة «هو في الظباء السوانح»: في محلّ رفع صفة لـ «من». وجملة «أقسم بالله مع جواب القسم، المحذوف»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «اللَّهَ» حيث حذف باء القَسَم، فانتصب المقسَم به بالفعل المقدَّر.

(١) تقدم بالرقم ١٠٢٧؛ والشاهد فيه هنا نصب المقسَم به، وهو «يمين» بالفعل المضمر.

(٢) تقدم بالرقم ١٢٣٩.

قال الشارح: قد حذفوا حرف القسم كثيرًا تخفيفًا، وذلك لقوّة الدلالة عليه. وإذا حذفوا حرف الجرّ، أعملوا الفعل في المقسم عليه، ونصبوه، قالوا: «الله لأفعلنّ» بالنصب، وذلك على قياس صحيح. وذلك أنّهم إذا عدّوا فعلاً قاصرًا إلى اسم، رفدوه بحرف الجرّ تقويةً له، فإذا حذفوا ذلك الحرف إمّا لضرورة الشعر، وإمّا لضرب من التخفيف، فإنّهم يوصلون ذلك الفعل إلى الاسم بنفسه كالأفعال المتعدّية، فينصبونه به، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[1]، وقولهم: «استغفرت الله ذنبًا»، ويقال: «كِلْتُه»، و«كِلْتُ له»، و«وزنتُه»، و«وزنتُ له». يكون من ذلك قول الشاعر [من الوافر]:

تَـمُـرّون الـدِّيـارَ ولـم تَـعُـوجُـوا كَـلامُـكُـمُ عـلـيّ إذًا حَـرامُ[2]

وحكى أبو الحسن في غير الشعر: «مررتُ زيدًا»، فكذلك قالوا في القسم: «الله لأفعلنّ». ولا يكادون يحذفون هذا الحرف في القسم مع الفعل، ولا يقولون: «أحلفُ الله»، ولا «أقسمُ الله»، لكنّهم يحذفون الفعل والحرف جميعًا. والقياسُ يقتضي حذفَ الحرف أوّلاً، فأفضى الفعل إلى الاسم، فنَصَبَه، ثمّ حُذف الفعل توسُّعًا لكثرة دَوْر الأقسام. ومن ذلك قولهم: «يمينَ اللّهِ»، و«أَمانةَ اللّهِ»، والأصلُ: بيمين الله، وبأمانة الله، فحذف حرف الجرّ ونصب الاسم. وأنشد [من الطويل]:

أَلَا رُبَّ مَن قَلْبِي له اللّهَ ناصِحٌ ومَن قَلْبُه لي في الظِّباء السَّوانِحِ

البيت لذي الرمّة، والمعنى: ألا ربّ من قلبي له بالله ناصحٌ، أي: أحلفُ بالله، فحذف حرف الجرّ الذي هو الباء، فعمل الفعلُ، فنصب. والسانحُ من الظباء: ما أخذ عن يمين الرامي، فلم يُمْكِنه رَمْيُه حتى ينحرف له، فيتشاءم به. ومن العرب من يتيمّن به لأخذه في المَيامِن. وقد جعله ذو الرمّة مَشْؤُومًا لمخالفة قلبها وهَواها لقلبه وهواه، وأنشد [من الطويل]:

فـقـلـتُ يَـمِـيـنَ الـلّـهِ أَبْـرَحُ قـاعِـدًا ولو قَطَعوا رَأْسِي لَدَيْكِ وأَوْصالي[3]

البيت لامرئ القيس، والشاهد فيه نصب «يمين الله» بالفعل المضمر يصف أنّه طرق محبوبتَه، فخوّفته الرقباء وأمرتْه بالانصراف، فقال هذا الكلام. وأنشد [من الوافر]:

إذا مـا الـخـبـز[4]... إلـخ

قالوا: هو مصنوع. ومعنى «تأدمه»: تخلِطه.

فهذا كلّه منصوبٌ بإضمارِ «أحلفُ»، أو «أُقْسِمُ» ونحوه ممّا يُقْسَم به من الأفعال. وإن شئت أضمرت فعلاً متعدّيًا، نحو: «أَذْكُرُ»، و«أَشْهَدُ» وشِبْهَهما. قال ابن السراج: لا

---

(١) الأعراف: ١٥٥.
(٢) تقدم بالرقم ١٠٦٦.
(٣) تقدم بالرقم ١٠٢٧.
(٤) تقدم بالرقم ١٢٣٩.

يُضمَر إلّا فعلٌ متعدٍّ. والوجهُ الأوّل؛ لأنّك إذا أضمرت فعلاً متعدّيًا، لا يكون من هذا الباب. ويروى: «فقلت: يمينُ الله أبرح» بالرفع. وكذلك قوله: «فذاك أمانةُ الله الثريد» على الابتداء، ويُضمَر الخبر، ويكون التقدير: يمينُ الله قسمي، أو ما أُقْسِم به. وكذلك «أمانةُ الله لازمةٌ لي»، فحذفوا الخبر كما حذفوه في «لَعَمْرُ الله»، و«أَيْمُنُ الله». وقد شبّه حذفَ الخبر هنا بحذف حرف الجرّ في «لَاهِ أبوك». يريد أنّ الحذف في كلّ واحد منهما لا لعلّة، بل لضرب من التخفيف لكثرة استعماله. والصوابُ أن يُشبّه حذفَ الخبر هاهنا بما قد حُذف الخبر فيه، نحو حذفه بعد «لَوْلَا» في قولهم: «لولا زيدٌ لكان كذا»، ويُشبّه حذفَ حرف القسم بحذف اللام من «لاهِ أبوك»؛ لأنّ كلّ واحد منهما مُوصِلٌ وعاملُ الجرّ.

واعلم أنّهم يقولون: «لاهِ أبوك ولاهِ ابنُ عمّك» يريدون: لله أبوك ولله ابنُ عمّك. قال الشاعر [من البسيط]:

لاهِ ابنُ عمّك لا أفضلتَ في حَسَبٍ[1]

فحُذفت لام الجرّ، ولام التعريف، وبقيت اللام الأصليّة. هذا رأيُ سيبويه[2]، وأنكر ذلك أبو العبّاس المبرّد، وكان يزعم أنّ المحذوف لام التعريف واللام الأصليّة، والباقية هي لام الجرّ. وإنّما فُتحت؛ لئلّا ترجع الألفُ إلى الياء، مع أنّ أصل لام الجرّ الفتحُ.

وربّما قالوا: «لَهْيَ أبوك»، فقلبوا اللام إلى موضع العين، وأسكنوا؛ لأنّ العين كانت ساكنة، وهي الألف، وبنوه على الفتح؛ لأنّهم حذفوا منه لام الجرّ ولام التعريف، وتضمّن معناهما، فبُني لذلك كما بُني «أَمْسِ» و«الآنَ»، وفُتح آخِره تخفيفًا لِما دخله من الحذف والتغيير.

فصل
[حذف واو القسم]

قال صاحب الكتاب: **وتحذف الواو ويُعوَّض منها حرف التنبيه في قولهم: «لا ها اللّهِ ذا»، وهمزةُ الاستفهام في «آللّهِ» وقَطْعُ همزة الوصل في «أَفَأَللّهِ». وفي «لا ها اللّهِ ذا» لغتان: حذْفُ ألفِ «ها» وإثباتُها. وفيه قولان: أحدهما قولُ الخليل[3]: إنّ «ذا» مُقْسَمٌ عليه، وتقديرُه: لا واللّهِ للأَمْرُ ذا، فحُذف الأمر لكثرة الاستعمال، ولذلك لم يجز أن يقاس عليه، فيقالَ: «ها اللّهِ أخوك» على تقديرِها: اللّهِ لهذا أخوك. والثاني وهو قولُ**

(١) تقدم بالرقم ١٠٩٨.
(٢) الكتاب ٣/ ٤٩٨.
(٣) الكتاب ٣/ ٤٩٩.

الأخفش: إنّه من جملة القسم توكيدٌ له، كأنّه قال: «ذا قَسَمي». والدليلُ عليه أنّهم يقولون: «لا ها اللّٰهِ ذا لَقد كان كذا»، فيجيئون بالمقسَم عليه بعده.

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أنّه قد يحذف حرف القسم تخفيفًا لقوّة الدلالة عليه، وهو في ذلك على ضربَيْن: أحدهما أن يحذفوه ويُعْمِلوا فعلَ القسم في المقسم به، فينصبوه، وقد تقدّم الكلام على ذلك. والضرب الآخر أن يحذفوا الجار، ويُبْقوا عمله، يعتدّون به محذوفًا كما يعتدّون به مُثْبَتًا. وذلك للتنبيه على إرادة المحذوف، فيقال: «اللّٰهِ لأقومنّ». حكاه سيبويه[1] في الخبر لا الاستفهام، والمراد: واللّٰهِ، وباللّٰهِ. وقد قُرِئ: **﴿وَلاَ نَكْتُمُ شَهَادَةَ أَللّٰهِ إنَّا إذًا لِمَنَ الآثِمِينَ﴾**[2]، فأخرج اسمَ الله من الإضافة وجعله قسمًا، وعليه يُحمل قوله تعالى في قراءة حمزة: **﴿واتّقُوا اللّٰهَ الّذِي تَساءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ﴾**[3] على إرادة الباء. وحكى أبو العبّاس أنّ رُؤْبَةَ قيل له: «كيف أصبحتَ؟» فقال: «خيرٍ، عافاكَ اللّٰهُ»، وهو شبيهٌ بحذف المضاف وإبقاء عمله، نحو قولهم: «ما كلُّ سَوْداء تمرةً ولا بيضاءَ شَحْمَةً»[4]. ونحوه قول الشاعر [من المتقارب]:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَءًا ... ونارٍ تَوَقَّدُ باللّيْلِ نارا[5]

على إرادة: وكلَّ نار. وهو في الجملة قبيحٌ؛ لأنّ الجارّ ممتزجٌ بالمجرور كالجُزْء منه. ولذلك قال سيبويه: لأنّ المجرور داخلٌ في المضاف إليه، فيقبح حذفُه لذلك.

وقالوا «إي ها اللّٰهِ»، والمراد: إي واللّٰهِ، فحذفوا الواو، وعوّضوا منه هاء التنبيه. والدليلُ على ذلك أنّه لا يجوز اجتماعهما، فلا يقال: «إي ها واللّٰهِ»، ولا «إي ها بالله»؛ لأنّه لا يجتمع العوضُ والمعوَّضُ منه، وهو هاهنا أسهلُ منه فيما تقدّم؛ لوجود العوض عن المحذوف.

فأمّا قولهم: «لا ها اللّٰهِ ذا»، فـ«ها» للتنبيه، وهي عوضٌ من حرف الجرّ على ما ذكرنا، و«ذا» إشارةٌ. قال الخليل: وهو من جملة القسم به، كأنّه صفةٌ لاسم الله، والمعنى: لا والله الحاضر نظرًا إلى قوله تعالى: **﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾**[6]، وقوله تعالى:

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٩٩.

(٢) المائدة: ١٠٦. وهي قراءة الحسن وسعيد بن جبير وغيرهما.
انظر: البحر المحيط ٤/ ٤٤؛ والمحتسب ١/ ٢٢١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٢٤٢.

(٣) النساء: ١. وهي أيضًا قراءة الأعمش وإبراهيم النخعي وغيرهما.
انظر: البحر المحيط ٣/ ١٥٧؛ وتفسير الطبري ٧/ ٥١٧؛ وتفسير القرطبي ٥/ ٢؛ والكشاف ١/ ٢٤١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٤٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ١٠٤.

(٤) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدّم تخريجه.

(٥) تقدم بالرقم ٣٩٧.

(٦) الحديد: ٤.

﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾[1]، والجوابُ محذوف، والتقدير: إنّ الأمر كذا وكذا، قال أبو العبّاس المبرّد: وأمّا «ذا»، فهو الشيء الذي يُقْسَم به، والتقدير: لا واللهِ هذا ما أُقسِمُ به، فحُذف الخبر. وقال أبو الحسن: هو من جملة الجواب، وهو خبرُ مبتدأ محذوف، والتقدير: لا واللّهِ الأمرُ ذا.

ويجوز في ألفِ «ها» وجهان: أحدهما إثباتُ الألف وإن كان بعدها ساكنٌ، إذ كان مدغمًا فهو كـ«دابّةٍ» و«شابّةٍ». والوجه الثاني أن تحذف الألفَ حين وصلتَها وجعلتها عوضًا من الواو، كما فعلت ذلك في «هَلُمَّ»، فتقول: «هاللّهِ». وبعضهم يحتجّ بأنّ «ها» على حرفَيْن، فكان تقديره تقدير المنفصل، كقولك: «يخشى الداعي»، و«يغزو الجَيْشُ»، فيحذف الألف والواو؛ لأنّ بعدهما المدغم، وهو منفصلٌ من «ها». والمنفصلُ إذا حُذف منه حرفُ المدّ لالتقاء الساكنين، لم يقع به اختلالٌ، كما لو حذفتها من الكلمة الواحدة، إذ اجتماعُ الساكنين في الكلمة الواحدة يقع لازمًا، فيختلّ بناء الكلمة، وليس كذلك في الكلمتَيْن.

وقالوا: «أاللّهِ لتفعلنّ»، فجعلوا ألفَ الاستفهام عوضًا من حرف القسم، لأنّك لمّا احتجت إلى الاستفهام، وكان من شأن القسم أن يقع فيه العوضُ، جعلتَ ألف الاستفهام عوضًا، وكان ذلك أوجز من أن يأتوا بحرفَيْن: أحدهما ألفُ الاستفهام، والآخر المعوَّضُ. والذي يدلّ أنّها عوضٌ ما ذكرناه من أنّها مُعاقِبة لحرف القسم، فلا تُجامِعه.

وقالوا أيضًا: «أَفأَللّهِ لتفعلنّ»، فجعلوا الألف عوضًا، وتقطعها كما مددتَها في ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾[2] لتفرق بين الأمرَيْن: الخبر والاستخبار، كذلك تفرق هاهنا بقطع الهمزة بين العوض وتَرْكه.

فصل
[الواو العاطفة بعد واو القَسَم]

قال صاحب الكتاب: **والواو الأُولى في نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾[3] للقسم، وما بعدها للعطف، كما تقول: «باللّهِ فاللّهِ وبحياتِك ثمّ حياتِك، لأفعلنّ».**

* * *

قال الشارح: أمّا قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾[4]، فإنّ الواو الأولى للقسم وما بعدها من الواوات فللعطف، والجوابُ: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾[5] ولو كانت الواوات جُمَعُ هنا للقسم، لاحتاج كلُّ واحد إلى جواب؛ لأنّها أقسامٌ منفصلةٌ لم

(١) المجادلة: ٧.
(٢) الأنعام: ١٤٣، ١٤٤.
(٣) الليل: ١.
(٤) الليل: ١ ـ ٣.
(٥) الليل: ٤.

يُشارِك أحدُها الآخر، فإن أضمرتَ وجعلتَ الظاهر جوابَ الذي يليه جاز. ولا يكون ذلك بالحسن، بل بتأويل ضعيف. والذي يدلّ أنّ الواو الثانية وما بعدها حروفُ عطف أنّها يقع موضعها غيرُ الواو من حروف العطف؛ نحو قولك: «واللّهِ»، «فاللّهِ»، «وواللّهِ، ثُمَّ اللّهِ، وبحياتك، ثمّ حياتِك». ويجوز أن يكون القسم بالباء والتاء، ويقع العطفُ عليه بالواو، والفاء، و«ثُمَّ»، كقولك: «تاللّهِ، والرحمنِ»، و«بالله، ثمّ اللّهِ». فإن قلت: «والله لآتِيَنَّكَ، ثمّ اللّهِ لأُكرِمَنَّكَ»، كنت بالخيار في الثاني إن شئت قطعتَ ونصبتَ على أنّه قسمٌ آخر مستأنَفٌ، ويكون عطفَ جملة على جملة؛ لأنّ الأوّل قد تمّ بجوابه. وإن شئت خفضته بالعطف على الأوّل، وجئت له بجواب آخر. فإن أخّرتَ القسم عن حرف العطف، لم يجز فيه إلّا النصبُ، وامتنع الخفضُ، وذلك نحو قولك: «واللّهِ لآتِيَنَّكَ ثمّ لأَشْكُرَنَّكَ اللهَ»؛ لأنّ حرف العطف نائبٌ عن الخافض، وكان معه، ولا يجوز الفصل بين الخافض والمخفوض.

ومن أصناف المشترك

تخفيفُ الهمزة

فصل

قال صاحب الكتاب: **تشترك فيه الأضربُ الثلاثةُ[1]، ولا تُخفَّف الهمزة إلاّ إذا تقدّمها شيءٌ، فإن لم يتقدّمها، نحو قولك ابتداءً: «أَبٌ»، «أمٌ»، «إبلٌ» فالتحقيق ليس إلاّ. وفي تخفيفها ثلاثةُ أوجه: الإبدالُ، والحذفُ، وأن تُجْعَل بَيْنَ بَيْنَ، أي: بين مُخْرَجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتُها.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الهمزة حرفٌ شديدٌ مستثقلٌ يخرج من أقصى الحلق، إذ كان أدخلَ الحروف في الحلق، فاستُثقل النطقُ به، إذ كان إخراجُه كالتهوع[2]، فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التخفيفُ، وهو لغةُ قريش، وأكثر أهل الحجاز. وهو نوعُ استحسان لثقل الهمزة. والتحقيقُ لغةُ تميم وقَيْس، قالوا: لأنّ الهمزة حرفٌ، فوجب الإتيانُ به كغيره من الحروف. وتخفيفُها كما ذُكر بالإبدال والحذفِ، وأن تجعل بين بين.

فالإبدالُ بأن تزيل نَبْرَتَها، فتلين، فحينئذ تصير إلى الألف والواو والياء على حسب حركتها وحركةِ ما قبلها على ما سيوضَح بعدُ. ولذلك كان أبو العبّاس يُسْقِطها من حروف المُعْجَم، ولا يعُدّها معها، ويجعل أوّلها الباء، ويقول: الهمزة لا تثبت على صورة واحدة، ولا أعدُّها مع الحروف التي أشكالُها معروفةٌ محفوظةٌ.

وأمّا الحذف، فأن تُسْقِطها من اللفظ ألبتّة.

وأمّا جعلُها بين بين، أي: بين الهمزة والحرف الذي منه حركتُها. فإذا كانت مفتوحة، تجعلها بين الهمزة والألف، وإذا كانت مضمومة بين الهمزة والواو، وإذا كانت مكسورة بين الياء والهمزة، وسيوضَح ذلك بعدُ بأَكْشَفَ من هذا القول.

وقوله: «ولا تخفّف الهمزة إلّا إذا تقدّمها شيء» يريد أنّها إذا وقعت أوّلاً، فإنّها لا

---

(١) أي: الاسم، والفعل، والحرف.

(٢) التهوّع: التَّقَيُّؤ.

تُخفَّف سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، نحو: أَبَ، وأَحْمَد، وإبراهيم، وإبِل، وأُمّ، وأُتْرُجّة. وذلك لضعفها بالتخفيف، وقُرْبها من الساكن. فكما لا يُبتدأ بساكن، كذلك لا يُبتدأ بما قرُب منه، وإنّما تُخفَّف الهمزة حيث يجوز أن يقع فيه الساكنُ، وذلك إذا كانت غير أوّل، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **ولا تخلو إمّا أن تقع ساكنةً، فيُبْدَل منها الحرف الذي منه حركةُ ما قبلها، كقولك: «رَاسٌ» و«قَراتُ» و«إلى الهُدَاتِنَا»[1]، و«بِيرٌ»، و«جِيتُ»، و«الَّذِيتُمِنَ»[2]، و«لُومٌ»، و«سُوتُ»، و«يَقُولُوذَنْ»[3].**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الهمزة والألف تتقاربان في المخرج، فالهمزة أدخلُ إلى الصدر، ثمّ تليها الألفُ. ولذلك إذا حرّكوا الألفَ، اعتمدوا بها على أقرب الحروف منها إلى أسفلَ، فقلبوها همزةً، فالهمزةُ نَبْرَةٌ شديدةٌ، والألفُ ليّنةٌ. فإذا سكنت الهمزةُ، وأُريد تخفيفها، دبرها حركةُ ما قبلها. فإن كان ما قبلها فتحةً صارت الهمزة ألفًا، وإن كان ضمّة صارت واوًا، وإن كان كسرة صارت ياءً؛ لأنّك، إذا خفّفتها فأنت تُزيل نبرتَها، وإذا زالت نبرتُها لانت وصارت إلى جنس الألف؛ لأنّها أقربُ الحروف إليها من فَوْق. وسوّغ ذلك الفتحةُ قبلها؛ لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحًا. وإذا انضمّ ما قبلها صارت واوًا، وإذا انكسر ما قبلها صارت ياءً.

كذلك الهمزةُ إذا ليّنتها صارت من جنس الألف لسكونها وقُرْبِها منها، وتبعت حركة ما قبلها، فصارت إليها. وذلك نحو قولك في «رَأْس»: «رَاسٌ»، وفي «فَأْس»: «فَاسٌ»، وفي «قَرَأْتُ»: «قَرَاتُ». تقلب الهمزة ألفًا للفتحة قبلها. وتقول في «جُؤْنَة»: «جُونَةٌ»، وهي للعَطّار كالخَريطة من أَدَم، وفي «لُؤْم»: «لُومٌ»، وفي «سُؤْتُ»: «سُوتُ». وتقول في «ذِئْب»: «ذِيبٌ»، وفي «بِئْر»: «بِيرٌ»، وفي «جِئْتُ»، «جِيتُ». وهو قياس مطّرد في كلّ ما كان بهذه الصفة، ولا تجعلها هاهنا بين بين لأنّها ساكنةٌ، ولا يتأتّى ذلك في الساكنة. ولا تحذفها أيضًا؛ لأنّه لا يبقى معك ما يدلّ عليها، وكان الإبدال أسهلَ، وحكمُ المنفصل في ذلك كحكم المتّصل. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَى الهُدَاتِنَا﴾[4]، و﴿يَقُولُوذَنْ﴾[5]،

---

(١) أي: ﴿إلى الهدى ائتنا﴾ [الأنعام: ٧١].
(٢) أي: ﴿الذي اؤتمن﴾ [البقرة: ٢٨٣].
(٣) أي: ﴿يقول ائذن﴾ [التوبة: ٤٩].
(٤) الأنعام: ٧١.
(٥) التوبة: ٤٩.

و﴿الَّذِيتُمِنَ﴾[١]، والأصل: ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾[٢]، بهمزتَيْن الثانيةُ فاء الفعل ساكنةً، والأولى همزةُ الوصل جيء بها وصلةً إلى النطق بالساكن. فلمّا اجتمع همزتان الأولى مكسورةٌ، والثانيةُ ساكنةٌ؛ قلبوا الثانية ياءً على حدّ «بِير»، و«جِيتُ»، إلّا أنّ البدل يقع هاهنا لازمًا لاجتماع الهمزتَيْن، وليس كذلك في «بير»، و«جيت». هذا إذا بدأت به من غير تقدُّم كلام. فلمّا تقدّم «الهدى»، سقطت همزة الوصل للدرج؛ لأنّ هذه الهمزة لا تثبت في الوصل لزوال الحاجة إليها، وإمكانِ النطق بالساكن حين اتّصل بما قبلها. فلمّا سقطت الهمزة الأولى، عادت الياء همزةً ساكنةً على ما كانت عليه؛ لزوال سبب انقلابها، ثمّ اجتمعت مع ألف «الهدى»، فحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصار اللفظ «الهُدَأْتِنَا» بهمزة ساكنة بعد الدال المفتوحة. فإذا خُفّفت الهمزة حينئذ، تُقْلَب الهمزة ألفًا على حدّ «راس» و«فاس»، وصار اللفظ «الهُدَاتِنَا» بألف ليّنة بعد الدال. وتكون هذه الألف بدلاً من الهمزة التي هي فاء الفعل، وليست التي هي لام «الهدى». وكذلك ﴿يَقُولُوذَنْ﴾، و﴿الَّذِيتُمِنَ﴾ فالعملُ فيهما واحد أن قلبت الهمزة في ﴿يَقُولُ ائْذَنْ﴾ واوًا لانضمامِ ما قبلها، وفي ﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾ ياءً لانكسار ما قبلها، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وإمّا أن تقع متحرّكةً ساكِنًا ما قبلها، فيُنْظَر إلى الساكن: فإن كان حرفَ لِينٍ نظر: فإن كان ياءً أو واوًا مَدّتين زائدتين أو ما يُشبِه المدّةَ كياء التصغير، قُلبت إليه، وأُدْغم فيها، كقولك: «خَطِيَّةٌ»، و«مَقْرُوَّةٌ»، و«أُفَيسٌ». وقد التُزم ذلك في «نَبِيّ»، و«بَرِيَّة».**

* * *

قال الشارح: متى كانت الهمزة متحرّكة، فلا يخلو ما قبلها من أن يكون ساكنًا، أو متحرّكًا. فإن سكن، فلا يخلو من أن يكون صحيحًا، أو حرفًا من حروف المدّ واللين. فإن كان من حروف المدّ واللين، نُظر: فإن كان ياءً أو واوًا، فإنّ تخفيفها على وجهين: أحدهما أن تقلب الهمزةَ من جنس الواو إن كان قبلها واوٌ، ومن جنس الياء إن كان قبلها ياءٌ، وتَدّغِم فيها ما قبلها. والوجه الآخر أن تُلقِي حركتها على ما قبلها من الواو والياء، وتحذفها كسائر الحروف. فأمّا الواو والياء اللتان تُبْدَل الهمزة بعدهما من جنسهما، وتدّغمان، فإذا كانتا ساكنتَيْن مزيدتَيْن غيرَ طَرَفَيْن، وقبلهما حركةٌ من جنسهما، وذلك نحو قولك في «خَطِيئة»: «خَطِيَّةٌ»، وفي «النَّبِيء»: «النَّبِيُّ» وفي «مَقْرُوءَة»: «مَقْرُوَّةٌ»، وفي «أَزْدُ شَنُوءَةَ»: «شَنُوَّة». وإنّما كان كذلك؛ لأنّه لا يُقدَر على إلقاء حركة الهمزة عليهما؛ لأنّ الواو والياء هنا مزيدتان للمدّ، فأشبهتا الألفَ لسكونهما وكون حركةِ ما قبلهما من

---

(١) البقرة: ٢٨٣.
(٢) الأنعام: ٧١.

جنسهما، وأنّهما شريكتان في المدّ، فكرهوا الحركة فيهما لذلك، ولأنّ تحريكهما يُخِلّ بالمقصود بهما؛ لأنّ تحريك حرف المدّ يصرفه عن المدّ. ولم تجعل الهمزة هنا بين بين؛ لأنّ في ذلك تقريبًا لها من الساكن، وقبلها ساكنٌ، فكانت الواو والياء تُدّغمان، ويُدّغم فيهما، فصارتا إلى ذلك؛ لأنّه أخفُّ. وياء التصغير تجري مجرى هذه الياء إذا كان بعدها همزةٌ، وإن كان ما قبلها مفتوحًا، كقولك في «أُفَيْئِس»: «أُفَيِّس» تصغيرُ «أَفْؤُسٍ»، وأَفْؤُسٌ: جمعُ فأسٍ جمعَ قلّةٍ. وكذلك قولك في «سُوَيْئل»: «سُوَيِّل» تصغيرُ «سائلٍ»؛ لأنّ ياء التصغير لا تكون إلاّ ساكنة إذ كانت رسيلةَ ألف التكسير، لأنّ موقعها من المصغر كموقع الألف من المجموع، كقولنا: «دِرْهَمٌ»، و«دَراهِمُ».

وقوله: «قد التزم ذلك في نَبِيّ وبَرِيَّة»، يريد تَرْكَ الهمزة وقَلْبَها إلى ما قبلها وادّغامَها على حدّ «خَطِيَّةٍ»، إلّا إنّه في «نبيّ» و«بريّة» لازمٌ لكثرة الاستعمال بحيث صار الأصل مهجورًا، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وإن كان ألفًا، جُعلت بين بين، كقولك: «ساأَلَ» و«تَساؤُلٌ»، و«قائِلٌ».**

* * *

قال الشارح: وإذا كان قبل الهمزة ألفٌ، وأريد تخفيفُها، فحكمُها أن تجعل بين بين. إن كانت مفتوحة جعلتها بين الهمزة والألف، وإن كانت مضمومة جعلتها بين الهمزة والواو، نحو: «تساؤُلٌ»، وإن كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة والياء؛ نحو: «قائِلٍ». وذلك لأنّه لا يمكن إلقاء حركتها على الألف إذ الألفُ لا تتحرّك، ولو قلبتَ الهمزة ألفًا، وأخذتَ تدّغم فيها الألفَ على حدّ «مقروّة»، لاستحال ذلك، إذ الألفُ لا تُدّغم، ولا يُدّغم فيها، وكان في جعلها بين بين ملاحَظةٌ لأمر الهمزة إذ فيها بقيّةٌ منها، وتخفيفُها بتليينها وتسهيل نَبْرتها. فإن قيل: فهلا امتنع جعلُها بين بين لسكون الألف وقُرْبها من الساكن، قيل: الذي سهّل ذلك أمران: أحدهما خفاء الألف، فكأنّه ليس قبلها شيءٌ، والآخر زيادةُ المدّ في الألف قام مقامَ الحركة فيها كالمدّغم فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وإن كان حرفًا صحيحًا، أو ياءً أو واوًا أصليتَين، أو مزيدتَيْن لمعنًى، أُلقيت عليه حركتُها وحُذفت، كقولك: «مَسَلَةٌ»، و«الخَبُ»، و«مَنَ بُوكَ»، و«مِنِ بِلِكَ»، و«جَيَلُ»، و«حَوَبَةٌ»، و«أَبُوَيُوبَ»، و«ذُوَ مْرِهِم»، و«اتَّبِعِيَ مْرَهُ»، و«قاضُوَبِيك».**

* * *

قال الشارح: إذا كان قبل الهمزة المتحرّكة حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ، نحو: يَسْأَلُ، ويَجْأَر والمَسْأَلَةُ، والخَبْءُ، والكَمْأَةُ، والمَرْأَةُ، والمِرْآةُ، فالطريق في تخفيفها أن تُلْقِي

حركتَها على ما قبلها وتحذفها. وتقول في «مَسْأَلَة»: «مَسَلَةٌ»، وفي «الخَبْء»: «الخَبُ»، وفي «الكَمْأَة»: «الكَمَةُ»، وفي «المَرْأَة»: «المَرَةُ»، وفي «المِرْآة»: «المِرَاةُ». وذلك أنّ الحذف أبلغ في التخفيف، وقد بقي من أعراضها ما يدلّ عليها، وهو حركتُها المنقولةُ إلى الساكن قبلها. ولم يجعلوها بين بين؛ لأنّ في ذلك تقريبًا لها من الساكن، فكرهوا الجمعَ بين ساكنَيْن، كيف والكوفيون يزعمون أنّها ساكنة ألبتّة[1]، وهي عندنا، وإن كانت في حكم المتحرّكة، فهي ضعيفةٌ يُنْحَى بها نَحْوَ الساكن، ولذلك لا تقع همزةُ بين بين في أوّل الكلام، ولا تقع إلاّ حيث يجوز وقوعُ الساكن غيرُ الألف. ولم يقلبوها حرفًا ليّنًا لأنّ قبلها ساكنًا، فكان يلتقي ساكنان. قال سيبويه[2]: ولم يُبْدِلوا؛ لأنّهم كرهوا أن يُدْخِلوها في بنات الياء والواو اللتَيْن هما لامان.

ومن ذلك قولهم في المنفصل: «مَنَ بُوكَ». وذلك أنّهم ألقوا حركة الهمزة التي هي الفتحة على النون، ثمّ حذفوها تخفيفًا لدلالة الحركة عليها. وقالوا: «مَنُ مُّكَ» في «مَنْ أُمُّكَ». وقالوا: «مِنِ بِلِكَ» في «مِنْ إبِلِكَ»، فنقلوا كسرة الهمزة إلى النون، ثمّ حذفوها.

وكذلك لو كانت الياء والواو مزيدتَيْن لمعنًى، كان حكمهما في ذلك حكمَ الصحيح، فيجوز إلقاء حركة الهمزة عليهما حينئذ، نحو قولك في «هذا أبُو إسْحاق»: «أبُوِ سْحاقَ»، وفي «مررت بأبِي إسْحاق»: «أبِيِ سْحاقَ»، فتُلْقِي حركةَ الهمزة على الواو المضمومِ ما قبلها، وعلى الياء المكسور ما قبلها، لأنّهما أصلٌ، ولم تمتنعا من الحركة. ومثله قولك في «قَاضِي أَبِيكَ»: «قَاضِيَ بِيكَ»، وفي «ذُو أَمْرِهِمْ»: «ذُوَ مْرِهِمْ». وكذلك تقول في «يَغزُو أُمَّه»: «يَغزُوُ مَّهُ».

وكذلك لو كانتا للإلحاق، فإنّهما تجريان مجرى الأصليّة، فيسوغ نقلُ حركة الهمزة إليهما، نحو قولك في «الحَوْأَب» و«الحَوْأَبَة»: «الحَوَبُ»، و«الحَوَبَةُ». والحَوْأَبُ: المكان الواسع، وواوُه زائدة للإلحاق بجَعْفَرٍ.

وكذلك الواو إذا كانت مزيدة لمعنًى، نحو واو الجمع، كقولك: «اتَّبِعُوَ مْرَهُ»، و«قَاضُوَبِيكَ» في «اتَّبِعُوا أَمْرَه»، و«قاضُو أبيك»، حيث كانت لمعنى الجمع والاسميّة صارت بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، نحو واوِ «يَدْعُو». وكذلك تقول: «اتَّبِعِيَ مْرَهُ» في «اتَّبِعِي أَمْرَهُ». وتُشبَّه بياءِ «يَرْمِي»، وما هو من نفس الكلمة، إذ لم تكن مزيدة للمدّ كواو «مَقْرُوءة»، فلم تمتنع من الحركة.

* * *

(١) انظر المسألة الخامسة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص٧٢٦ ـ ٧٣١.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٤٥.

قال صاحب الكتاب: **وقد التُزم ذلك في باب «يَرَى» و«أَرَى يُرِي»، ومنهم من يقول: «المَرَاةُ»، و«الكَمَاةُ»، فيقلبها ألفًا، وليس بمُطَّرِد. وقد رآهُ الكوفيون مطّردًا.**

* * *

قال الشارح: أمّا «يَرى» و«يُري» و«أرى»، فإنّ الأصل: «يَرْأى» و«يُرْئِي» و«أَرْأى»؛ لأنّ الماضي منه «رَأى»، والمضارع «يَرْأى» بالفتح لمكان حرف الحلق، وإنّما حذفوا الهمزة التي هي عين الفعل في المضارع، ويحتمل ذلك أمرَيْن:

أحدهما: أن تكون حُذفت لكثرة الاستعمال تخفيفًا، وذلك أنه إذا قيل: «أَرْأى»، اجتمع همزتان بينهما ساكنٌ، والساكنُ حاجزٌ غيرُ حصين، فكأنّهما قد تَوالتا، فحُذفت الثانية على حدّ حذفها في «أُكْرِمُ»، ثمّ أُتبِع سائرَ الباب، وفُتحت الراء لمجاوَرة الألف التي هي لامُ الكلمة، وغلب كثرةُ الاستعمال هاهنا الأصلَ حتّى هُجر ورُفض.

والثاني: أن يكون حذفُ الهمزة للتخفيف القياسيّ بأن أُلقيت حركتها على الراء قبلها، ثمّ حُذفت على حدّ قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الخَبَ﴾[1]، و﴿قَدَ فْلَحَ المُؤْمِنُونَ﴾[2]، فصار «يرى» و«يُرِي» و«أَرى»، ولزم هذا التخفيفُ والحذفُ لكثرة الاستعمال على ما تقدّم. وإلى هذا الوجه يُشير صاحب الكتاب، وهو أوجهُ عندي لقُرْبه من القياس. وقد ذكره ابنُ جِنّي مع التخفيف غير القياسيّ؛ لأنّ التخفيف لزم على غير قياس حتى هُجر الأصل، وصار استعمالُه والرجوعُ إليه كالضرورة، نحو قوله [من الوافر]:

١٢٤٦ـ أُرِي عَيْنَيَّ ما لم تَرْأَياهُ [كِلانا عالِمٌ بالتُّرَّهاتِ]

---

(١) النمل: ٢٥. وهي قراءة عبد الله بن مسعود وغيره.
انظر: البحر المحيط ٧/ ٦٩؛ وتفسيرالقرطبي ١٣/ ١٨٧؛ والكشاف ٣/ ١٤٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٣٤٧.

(٢) المؤمنون: ١. وهي قراءة ورش وحفص وغيرهم.
انظر: إتحاف فضلاء البشر ص٣١٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٢٠١.

١٢٤٦ ـ **التخريج**: البيت لسراقة البارقي في الأشباه والنظائر ٢/ ١٦؛ والأغاني ٩/ ١٣؛ وأمالي الزجاجي ص٨٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٧٧، ٨٢٦؛ وشرح شواهد الشافية ص٣٢٢؛ وشرح شواهد المغني ص٦٧٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٩٢ (رأى)؛ والمحتسب ١/ ١٢٨؛ والممتع في التصريف ص٦٢١؛ ونوادر أبي زيد ص١٨٥؛ ولابن قيس الرّقيات في ملحق ديوانه ص١٧٨؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٢٣٥؛ والخصائص ٣/ ١٥٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ص٤١.

اللغة: الترهات: الأباطيل.

المعنى: لقد ادعيت أن عيني رأت الملائكة باطلاً، وذلك حنكة للفرار من الأمر، فأنا وأنت، نعلم علم اليقين الكذب من الحقيقة.

الإعراب: «أري»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا. «عيني»: مفعول به منصوب الياء لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة وهو مضاف، والياء: =

وقد رُوي: تَرَيَاهُ، بالتخفيف عن أبي الحسن. وقال الآخر [من البسيط]:

١٢٤٧ـ ثُمَّ اسْتَمَرَّ بِها شَيْحَانُ مُبْتَجِحٌ بالبَيْنِ عَنْكَ بِمَا يَرْآكَ شَنْآنا

وهو قليلٌ. وأمّا «المَرَاةُ» و«الكَمَاةُ» بألف خالصة، حكى ذلك سيبويه عن العرب، قال: وذلك قليل[1]، فإنّهم أبدلوا من الهمزة المفتوحة ألفًا، ثمّ فُتح ما قبل الألف؛ لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحًا. وهو عند سيبويه شاذّ، لأنّ طريق تخفيف هذه الهمزة بإلقاء حركتها على ما قبلها، وحذفِها على ما بيّنّاه. وكان الكسائي والفرّاء يَطْرُدان ويَقيسان عليه.

وطريقُ قَلْب هذه الهمزة ألفًا أنّ الميم والراء في «الكمأة» و«المرأة» لمّا جاورتا الهمزةَ المفتوحة، وكانتا ساكنتين، صارت الفتحتان اللتان في الهمزتَيْن كأنّهما في الراء

= ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «ما لم»: «ما»: اسم موصول في محل نصب مفعول به ثان، و«لم»: حرف نفي وقلب وجزم. «ترأياه»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة والألف: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «كلانا»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، و«نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، و«كلا»: مضاف. «عالم»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. «بالترهات»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر (عالم) وهو اسم فاعل.

وجملة «أري عيني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم ترأياه»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «كلانا عالم» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لم ترأياه» وقد أظهر الهمزة ضرورةً برد الفعل إلى أصله. والصواب حذفها، ويقال إن الإظهار من لغة تميم.

١٢٤٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٢/ ٤٠١ (بجح)، ٥٠١ (شيح)، ١٤/ ٢٩٣ (رأى)؛ والمحتسب ١/ ١٢٩؛ ونوادر أبي زيد ص١٨٤.

اللغة: الشّيحان: الغيور. المبتجح: المفتخر والمتباهي. البين: الفراق، والوصل. شنآن: المبغض.

المعنى: تابع الغيور المتباهي بالبعد عنك بغضه وكرهه لما يراك عليه.

الإعراب: «ثم»: حرف عطف. «استمرّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «بها»: جارّ ومجرور متلعّقان بالفعل قبلهما. «شيحان»: فاعل مرفوع بالضمّة. «مبتجح»: نعت مرفوع بالضمّة. «بالبين»: جارّ ومجرور متعلّقان باسم الفاعل قبلهما. «عنك»: جارّ ومجرور متعلّقان بالمصدر (البين). «بما»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل (استمرّ). «يرآك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «شنآنا»: حال منصوب بالفتحة.

وجملة «استمرّ»: معطوفة على ما قبلها. وجملة «يرآك»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يرآك» حيث أضاف قبل الألف همزة، ثم دمجهما بمدّة، وهذا قليل متروك.

(١) الكتاب ٣/ ٥٤٥.

والميم، فصارت الراء والميم كأنّهما مفتوحتان، والهمزتان كأنّهما ساكنتان لمّا قُدّر حركتُهما في غيرهما، فصار التقدير: «المَرْأة» و«الكَمْأة»، بفتح الراء والميم وسكون الهمزة، فأُبدلت الهمزتان ألفين لسكونهما وانفتاح ما قبلهما على حدّ القلب في «رأس»، و«فأس» إذا أريد التخفيف. وعليه قوله [من الطويل]:

كَأَنْ لم تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمانِيَا(١)

أراد: تَرْءَى، فجاء به مخفّفًا. ثُمّ إنّ الراء لمّا جاورتْ وهي ساكنةٌ الهمزةَ متحرّكةً، صارت الحركةُ كأنّها في التقدير قبل الهمزة؛ فقُلبت ألفًا لذلك، فالألفُ عينُ الفعل، واللامُ محذوفة للجزم على مذهب التحقيق، ويجوز أن يكون الأصل «المَرْأة» و«الكَمْأَة»، ثمّ نُقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فتحرّك، وبقيت الهمزة ساكنةً، فقلبوا الهمزة ألفًا على «راسٍ»، و«فاسٍ»، فقيل: «المَراة»، و«الكَماة»، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وإمّا أن تقع متحرّكةً متحرّكًا ما قبلها، فتُجعل بين بين، كقولك: «سَأَلَ»، و«لَؤُمَ»، و«سُئِلَ»، إلاّ إذا انفتحت وانكسر ما قبلها أو انضمّ، فقُلبت ياءً أو واوًا مَحْضةً، كقولك: «مِيَرٌ»، و«جُوَنٌ». والأخفشُ يقلب المضمومةَ المكسورَ ما قبلها ياءً أيضًا، فيقول: «يستهزِيُون». وقد تُبدَل منها حروف اللين، فيقال: «مِنْسَاةٌ»، ومنه قولُ الفَرَزْدَق** [من الكامل]:

[رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغالُ عَشِيَّةً] فَارْعَيْ فَزارةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ(٢)

وقال حَسّان [من البسيط]:

سَالَتْ هُذَيلٌ رَسولَ اللّهِ فاحِشةً [ضَلَّتْ هُذَيلٌ بما سالت ولَم تُصِبِ](٣)

وقال ابنُه عبدُ الرَّحْمٰن [من الوافر]:

١٢٤٨ـ [وكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدٍ بِقاعٍ] يُشَجِّجُ رأسَه بالفِهْرِ واجِي

---

(١) تقدم بالرقم ٨٠٢.

(٢) تقدم بالرقم ٦٦٥.

(٣) تقدم بالرقم ٦٦٦.

١٢٤٨ ـ **التخريج**: البيت لعبد الرحمٰن بن حسان في ديوانه ص١٨؛ والخصائص ٣/ ١٥٢؛ والدرر ٤/ ١٧٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٦؛ وشرح شواهد الشافية ص٣٤١؛ ولسان العرب ١/ ١٩١ (وجأ)؛ والمقتضب ١/ ١٦٦؛ والكتاب ٣/ ٥٥٥؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٣/ ٧٣٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٤٩؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٨١؛ والمنصف ١/ ٧٦.

اللغة: التاء في «كنت» يخاطب بها عبد الرحمٰن بن الحكم بن أبي العاص. والقاع: ما استوى من الأرض وصلب. ويُشجِّجُ: يَضرب ويكسر، وذلك لغرزه في الأرض. والفِهرُ: الحجر ملء الكف. =

قال سيبويه[1]: **وليس ذا بقياس مُتلَئِبّ**[2]**، وإنّما يُحفَظ عن العرب كما يحفظ الشيءُ الذي تُبدَل التاء من واوه، نحو: «أَتْلَجَ».**

* * *

قال الشارح: وأمّا إذا كانت الهمزة متحرّكةً متحرّكًا ما قبلها، وأريد تخفيفها، فحكمُها أن تجعل بين بين، أي: بين مُخرج الهمزة، وبين مُخرج الحرف الذي منه حركةُ الهمزة. وهذا القياسُ في كلّ همزة متحرّكة؛ لأنّ فيه تخفيفًا للهمزة بإضعاف الصوت، وتليينه وتقريبه من الحرف الساكن مع بقيّةٍ من آثار الهمزة؛ ليكون ذلك دليلاً على أنّ أصله الهمزة، ويكون فيه جمعٌ بين الأمرَيْن.

ولا تخلو الهمزة من ثلاثة أحوال: إمّا أن تكون مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة. فإذا كانت مفتوحة وقبلها مفتوحٌ، جعلتها متوسّطة في إخراجها بين الهمزة والألف، لأنّ الفتحة من الألف، وذلك قولك في «سَأَلَ»: «سال»، وفي «قَرَأَ»: «قرا». والمنفصلُ في ذلك كلّه كالمتصل، نحو: «قال أَحْمَدُ»، إذا أردتَ التخفيف، قلت: «قال أَحمد». ولا يظهر سِرُّ هذه الهمزة ولا ينكشف حالُها إلّا بالمشافَهة.

فإن كان قبلها ضمّةٌ أو كسرةٌ، فإنّك تُبْدِلها مع الضمّ واوًا ومع الكسر ياءً، وذلك قولك في تخفيف «جُؤَنٍ» جمع جُؤْنَةٍ: «جُوَنٌ» بواو خالصة، وفي تخفيف «تُؤَدَة»: «تُوَدَةٌ». وتقول في المنفصل: «هذا غُلَامُوَبِيكَ» بالواو أيضًا. وتقول مع الكسرة: «مِيَرٌ» بتخفيف «مِئَرٍ»، وهو جمعُ «مِئْرَةٍ»، وهو التضريب بين القوم بالفَساد. وتقول: «يريد أن يُقْرِيَكَ»، وفي المنفصل: «مررت بغُلامِيَ بِيكَ».

وإنّما كان كذلك من قبل أنّ الهمزة المفتوحة لو جعلتَها بين بين وقبلها ضمّةٌ أو

= والوجي: أصله: واجىء من «وَجَأَ الوتد في الأرض» إذا ضربه ليرسب تحت الأرض.

المعنى: يقول الشاعر لمهجوّه: لو لم تكن الخلفاء منكم، لكنت أذل من وتد في الأرض.

الإعراب: «**وكنت**»: الواو: حرف عطف. «**كنت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «**أذل**»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «**من وتد**»: جار ومجرور متعلقان بـ «أذل». «**بقاع**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ «وتد». «**يشجّجُ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «**رأسه**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**بالفهر**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يُشَجّجُ». «**واجي**»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الهمزة المبدلة ياءً.

وجملة «كنت أذلّ»: معطوفة على جملة جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «يشجّج واجي»: صفة لـ «وتدٍ» محلُّها الجر.

والشاهد فيه: إبدال الياء من همزة «واجىء»؛ لأن الهمزة هنا طرف، والطرف مما يُسكن في الوقف، والهمزة تقلب ياءً إذا سكنت وانكسر ما قبلها.

(١) الكتاب ٣/ ٥٥٤.

(٢) أي: ليس بقياس مطرد.

كسرةٌ، لنحوتَ بها نحو الألف، والألفُ لا يكون ما قبلها مضمومًا أو مكسورًا، بل ذلك مُحالٌ، فلذلك عدلوا إلى القلب.

وإذا كانت مكسورة وقبلها متحرّكٌ، وأريد تخفيفها، جُعلت بين بين، سواءً كانت الحركة فتحةً أو ضمّةً أو كسرةً، فتقول فيما كان قبلها فتحةٌ: «سَئِمَ» في تخفيفِ «سَئِمَ»، وبَئِسَ» في تخفيفِ «بَئِسَ»، وفي المنفصل: ﴿وَإِذْ قَالَئِبْراهِيمُ﴾[1]. وذلك لأنّها مكسورة تقرّبها في التخفيف من الياء، كما كانت مع الفتحة بين الألف والهمزة. والياء ممّا يسلم بعد الفتحة المحضة، فما ظَنُّك فيما قرُب منها؟ وتقول فيما كان قبلها ضمّةٌ، نحو: «سُئِلَ»، و«دُئِلَ»، و«عبدُئِبْراهيمَ». تجعلها بين بين في التخفيف. وقياسُ مذهب الأخفش أن تُخلِّصها ياءً على ما سنُوضِح في الهمزة المضمومة إذا انكسر ما قبلها. قياسُهما واحدٌ.

فأمّا إذا انكسر ما قبلها، فإنّ تخفيفها بأن تكون بين بين بلا خلاف من نحو: «عَبْدِئِبراهيمَ»، إذ لا مانعَ من ذلك.

فإن كانت الهمزة المتحرّكة مضمومة، وما قبلها متحرّكٌ، فأمرُها كذلك في التخفيف، وذلك أن تجعلها بين بين، وذلك بأن تضعّف صوتَها، ولا تُتِمّه، فتقرُب حينئذ من الواو الساكنة سواءً كان ما قبلها مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا. هذا مذهب سيبويه، قال[2]: وهو كلام العرب، وذلك قولك فيما كان قبلها فتحةٌ: «لَؤُمَ»، و«أكرمتُ عَبْدَؤُختِهِ»، وفيما كان قبلها ضمّةٌ قولك: «مُؤُونٌ»، و«رُؤُوسٌ»، وفي المنفصل: «هذا عبدُ أُختِك»، و«أكلتُ أُتْرُجّةً»، وفيما كان قبلها كسرةٌ، نحو: يَسْتَهْزِؤُونَ، و«من عبدِ أُخْتِك».

كلُّ ذلك تجعله بين بين عند سيبويه، وكان الأخفش يقلبها ياء إذا كان قبلها كسرةٌ، ويحتجّ بأنّ همزة بين بين تُشْبِه الساكنَ للتخفيف الذي لحقها، وليس في الكلام كسرةٌ بعدها واوٌ ساكنةٌ. قال: فلو جُعلت بين بين، لنُحي بها نحو الواو الساكنة وقبلها كسرةٌ، وهو معدوم. وهو قول حسن، وقولُ سيبويه أحسنُ؛ لأنّ الواو الساكنة لا يستحيل أن يكون قبلها كسرةٌ كما استحال ذلك في الألف، وإنّما عدولُهم عن ذلك لضرب من التثقيل. وإذا لم يستحل ذلك في الواو الساكنة، لم يمتنع فيما قارَبَها.

وقومٌ من العرب يُبْدِلون من هذه الهمزات التي تكون بين بين حروفَ لين، فيبدلون من المفتوحة المفتوحِ ما قبلها ألفًا، فيقولون في «سَأَلَ»: «سالَ»، وفي «قَرَأَ»: «قَرا»، وفي «مِنْسَأَةٍ»، «مِنْسَاةٌ»، ومن المضمومة المضمومِ ما قبلها واوًا، ومن المكسورة المكسورِ ما قبلها ياءً. وذلك شاذٌ ليس بمُطّرِد. قال سيبويه[3]: وليس بقياس متلئبّ،

---

(١) الزخرف: ٢٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٤٢.

(٣) الكتاب ٣/ ٥٥٤.

وإنّما هو بمنزلةِ «أَتْلَجْتُ»، في «أَوْلَجْتُ». ولا يقاس عليه، فيقالَ في «أَوْغَلْتُ»: «أَتْغَلْتُ»، وإنّما بابُ ذلك الشعرُ ضرورةً. وأنشد الفرزدق [من الكامل]:

راحتْ بِمَسْلَمَةَ البِغالُ عَشِيّةً فَارْعَيْ فَزارةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ[1]

الشاهد فيه قلبُ هذه الهمزة ألفًا، والقياسُ أن تجعل بين بين، لكنّه لمّا لم يَتّزن له البيتُ بحرف متحرّك، أبدل منها الألفَ ضرورةً. وهذا أحدُ ما يدلّ على أنّ همزة بين بين متحرّكةٌ، وليست ساكنة كما زعم الكوفيون[2]. وممّا يدلّ أنّها متحرّكةٌ قول الشاعر [من الطويل]:

١٢٤٩ ـ أَأَنْ زُمَّ أَجْمالٌ وفارَقَ جِيرَةٌ وصاحَ غُرابُ البَيْنِ أنتَ حَزِينُ

فالهمزة هاهنا بين بين، لأنّه لا يُجمع بين همزتَيْن محقّقتين، فلو كانت الهمزة هاهنا ساكنةً، لانكسر البيتُ، لأنّه لا يُجْمَع في الشعر بين ساكنين إلّا في قَوافٍ مخصوصة. يقول هذا حين عُزل مَسْلَمَةُ بن عبد الملك عن العراق. ومن ذلك قول حسّان [من البسيط]:

سالتْ هُذَيْلٌ رسولَ الله فاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما سالَتْ ولم تُصِبِ[3]

الشاهد فيه قوله: «سالت»، والمراد: سَأَلَتْ بالهمزة، ولا يقال: إنّ «سَالَ يَسالُ»

---

(١) تقدم بالرقم ٦٦٥.

(٢) انظر المسألة الخامسة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص٧٢٦ ـ ٧٣١.

١٢٤٩ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزّة في ديوانه ص١٧٠؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ١٤٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٥٨ (روم)؛ والمنصف ٢/ ١٩٢.

اللغة: زُمّ: تقدّم في السير. البين: الفراق.

المعنى: يتساءل هل يكفي أن تُجبر الجمال على المسير، وأن يفارق جيرانه، وأن يصيح الغراب لفراق الأحباب حتى يكون حزينًا مهمومًا؟!

الإعراب: «**أأن**»: الهمزة: حرف استفهام، و«أن»: حرف مصدريّ. «**زم**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «**أجمال**»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة. «**وفارق**»: الواو: حرف عطف، وفعل ماضٍ مبني على الفتح. «**جيرة**»: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. «**وصاح**»: الواو: حرف عطف، وفعل ماضٍ مبني على الفتح. «**غراب**»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**البين**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أنت**»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «**حزين**»: خبر مرفوع بالضمّة.

والمصدر المؤول من «أن زمّ»: في محلّ نصب على نزع الخافض، والتقدير: أَلِزَمِّ أَجْمالٍ وفراق جيرة...». وجملة «أنت حزين»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «أأن» حيث جاءت الهمزة هنا بين بين. ومتحَرِّكَةً، وليست ساكنةً كما زعمَ الكوفيون.

(٣) تقدم بالرقم ٦٦٦.

لغةُ قوم من العرب، لأنّ هذين الشاعرين ليس من لغتهما تركُ الهمزة، وقولُ ابنه عبد الرحمن يُهاجِي ابن الحَكَم بن أبي العاص بن أُميّة [من الوافر]:

فأمّا قولُك الخُلَفاء مِنّا ... فهُمْ مَنَعُوا وَرِيدَكَ مِن وِداجِي
ولَوْلاهُمْ لَكنتَ كحُوتِ بَحْرٍ ... غَدا في مُظْلِم الغَمَراتِ داجِي
وكنتَ أَذَلَّ من وَتَدٍ بِقاعٍ ... يُشَجِّجُ رَأسَه بالفِهْرِ واجِي[1]

الشاهد فيه قوله: «واجي». والإبدالُ هاهنا أسهلُ؛ لأنّ الهمزة هنا طَرَفٌ، والطرفُ ممّا يسكن في الوقف، والهمزةُ إذا سكنت وانكسر ما قبلها، قُلبت ياءً، نحو قولك في «بِئْرٍ»: «بِيرٌ»، فاعرفه.

فصل
[حذف الهمزة حذفًا غير قياسيّ]

قال صاحب الكتاب: **وقد حذفوا الهمزة في «كُلْ»، و«خُذْ»، و«مُرْ» حذفًا غيرَ قياسيّ، ثُمّ ألزموه في اثنين دون الثالث، فلم يقولوا: «أُوخُذْ»، ولا «أُوكُلْ»، وقال الله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾[2].**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الفعل إذا سكن ما بعد حرف المضارعة منه، نحو: «يَضْرِبُ»، و«يَخْرُجُ»، و«يَعْلَمُ»، وأمرتَ منه المخاطبَ، فإنّك تحذف منه حرف المضارعة لِما ذكرناه قبلُ، فبقي ما بعده ساكنًا، وهي الضاد والخاء والعين، ولا يمكن الابتداء بالساكن، فحينئذ تجيء بالهمزة توصُّلاً إلى النطق بالساكن، فتقول: «اضْرِبْ»، «اُخْرُجْ»، «اعْلَمْ».

وهذه الهمزةُ مكسورة لالتقاء الساكنين، إلّا أن يكون الثالث مضمومًا، فإنّك تضمّها إتباعًا كراهيةَ الخروج من كسر إلى ضمّ. فما كان فاؤه همزة تسكن في المضارع كان هذا حكمه، نحو: «أَتَى يَأْتِي»، و«أَثِمَ يَأْثَمُ»، إلّا إنّك تُبْدِل الهمزة الثانية ياءً خالصةً إن كانت همزة الوصل مكسورةً، نحو قولك: «إيتِ»، و«إيثَمْ»، والأصلُ: «إئْتِ»، و«إئْثَمْ». وإن كانت همزة الوصل مضمومة، قُلبت واوًا خالصةً، نحوَ: «أُوسُ الجُرْحَ»، والأصلُ: «أُؤْسُ». فقلبوا الهمزة الثانية حرفًا ليّنًا فرارًا من الجمع بين الهمزتين؛ لأنّه إذا جاز التخفيف في الهمزة، وجب في الهمزتين، إلّا أنّه شذّ من هذا ثلاثةُ أفعال تُسْمَع، ولا يقاس عليها لخروجها عن نظائرها، وهي: «خُذْ»، و«كُلْ»، و«مُرْ»، والقياس: «أُؤْخُذْ»، «أُؤْكُلْ»، «أُؤْمُرْ»، فحذفوا الهمزة التي هي فاء؛ تخفيفًا لاجتماع الهمزتين فيما يكثر استعمالُه، فحينئذ استُغني عن همزة الوصل لزوال الساكن وتحرُّكِ ما يُبتدأ به، وهو الخاء

---

(١) تقدم بالرقم ١٢٤٨.
(٢) طه: ١٣٢.

في «خُذْ»، والكاف في «كُلْ»، والميم في «مُرْ»، فحذفوها، ووزنُه من الفعل «عُلْ» محذوف الفاء. ولزم هذا الحذفُ لكثرة هذه الكلم، ولذلك جعله صاحب الكتاب غيرَ قياسيّ، ثمّ ألزموه في اثنين دون الثالث، يعني في «خُذْ»، و«كُلْ» دون «مُرْ»، فإنّك تقول فيه: «مُرْ»، و«أُومُرْ». قال الله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾[1]. جاء فيه الأمران[2]، إلّا أنّ الحذف أكثرُ، كأنّه لنَقْصه عن مرتبةِ «خُذْ»، و«كُلْ» في كثرة الاستعمال، فاعرفه.

فصل
[حذف همزة «أَلْ» وإثباتُها]

قال صاحب الكتاب: **وإذا خُفِّفت همزةُ «الأَحْمَرِ» على طريقها، فتحرّكتْ لامُ التعريف، اتّجَهَ لهم في ألف اللام طريقان: حذفُها، وهو القياسُ، وإبقاؤُها لطُروءِ الحركة، فقالوا: «لَحْمَرُ»، و«أَلَحْمَرُ»، ومثلُ «لَحْمَرِ»: ﴿عادَلُّولَى﴾[3] في قراءة أبي عمرو، وقولُهم: «مِنَ لانَ» في «مِنَ الآنَ». ومَن قال: «أَلَحْمَرُ» قال: «مِنَ لانَ» بتحريك النون، كما قُرِىء: ﴿مِنَ لرْضِ﴾[4]، أو «مِلانَ» بحذفها، كما قيل: «مِلْكَذِبِ».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم أنّ الهمزة المتحرّكة إذا سكن ما قبلها، ولم يكن الساكنُ من حروف المدّ واللين، فحكمُ تخفيفها بإلقاء حركتها على الساكن قبلها، وتُحذف، كقولنا في «مَسْأَلَة»: «مَسَلَة»، وفي «مِرْآة»: «مِرَاة». ومن ذلك «الأَحْمَرُ» إذا خُفّفت همزته.

وقوله: «على طريقها» يعني بإلقاء حركتها على الساكن الذي هو اللام. وفي ذلك وجهان: أحدهما أن تُلقِيَ حركة الألف على اللام، فتُحرِّك اللام وتُبْقِي ألف الوصل، ولا تحذفها: فتقول: «أَلَحْمَرُ». والآخر أن تقول: «لَحْمَرُ»، فتحذف ألفَ الوصل. فمَن أثبتها مع تحرُّك اللام نوى سكونَها، إذ كانت الحركة للهمزة عارضة في اللام، فلم يعتدّ بها. وهذا معنى قوله: «لطروء الحركة»، وصار ذلك فيها كحركة التقاء الساكنين في كونها عارضةً. ألا ترى أنّهم قد قالوا: «لم يَقُمِ الرجلُ»، فلم يعتدّوا بالكسرة، ولذلك لم يُعيدوا الواوَ المحذوفة لالتقاء الساكنينَ؟ ومن ذلك «الانِطلاق» حرّكوا اللام لالتقاء الساكنين، ومع ذلك همزةُ الوصل ثابتةٌ لم تُحذف.

ومَن حذف الهمزة، وقال: «لَحْمَرُ»، فإنّه اعتدّ بالحركة؛ لأنّ الداعي إلى الهمزة

---

(١) طه: ١٣٢.
(٢) أي: تحقيق الهمزة وتخفيفها.
(٣) ﴿عادًا الأولى﴾ [النجم: ٥٠]. وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب وابن محيصن وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٨/ ١٦٩؛ وتفسير الطبري ٢٧/ ٤٦؛ والكشاف ٤/ ٣٤؛ والنشر في القراءات العشر ١/ ٤١٠ ـ ٤١١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٧/ ٢١ ـ ٢٢.
(٤) ﴿من الأرض﴾ [البقرة: ٢٦٧؛ وغيرها].

إنّما هو ضرورةُ سكون اللام، واللامُ قد تحرّكت، فوقع الاستغناء عنها. ويلزم من قال: «أَلَحْمَرُ»، فيُثْبِت الهمزة، أن يقول في «اسْأَلْ» إذا خُفّفت: «إسَلْ»، ومن قال: «لَحْمَرُ» يلزمه أن يقول: «سَلْ»، إلّا أنّ الأكثر مع لام المعرفة إبقاء ألف الوصل، وحذفُها في غير ذلك، لأنّ هذه اللام موضوعة على السكون، لا تعتوِرها الحركةُ إلّا بسببٍ عارضٍ، فالسكونُ فيها أقوى.

وحكى الكسائي والفرّاء أنّ من العرب من يقلب الهمزة لامًا في مثل هذا، فيقول: «اللَّحْمَرُ» في «الأَحْمَر»، و«اللَّرْضُ» في «الأَرْض»، وكأنّ أهل اللغة نكبوا عن تحريك هذه اللام، فقلبوا الهمزة من جنس اللام، كما قالوا: «لَوٌّ» إذا جعلوا اسمًا، فيزيدون واوًا من جنس الواو.

فأمّا قراءة أبي عمرو ﴿عَادَلُّولَى﴾[1] بالادّغام والتشديد، فوَجْهُها أنّ الأصل «الأُولَى»، فخُفّفت الهمزة بأن أُلقيت حركتها على اللام، ثمّ حُذفت، واعتدّوا بالحركة على مذهبِ من قال: «لَحْمَرُ»، ثمّ ادُّغم التنوين في اللام.

وأمّا «مِن لان» فعلى المذهبَيْن، فإن قلت: «لَحْمَرُ»، واعتددتَ بالحركة، قلت: «مِنْ لانَ» بسكون النون في «مِنْ»؛ لأنّ ما بعدها متحرّكٌ. وعلى ذلك قُرِىء: ﴿قَالُوا لانَ﴾[2]، بإثبات الواو؛ لأنّ اللام متحرّكة، فلم يلتق ساكنان. وإن قلت: «الَحْمَرُ»، بإثبات همزة الوصل، ولم تعتدّ بحركة اللام، وأجريتها مجرى الساكن؛ فإنّك تقول: «مِنَ لانَ»، بفتح النون لالتقاء الساكنين إجراءً لها مجرى الساكن، وتقول على ذلك: «مِلانَ» على حدّ قول الشاعر [من المنسرح]:

غيرَ الذي قد يقال مِلْكَذِبِ[3]

فتحذف النون لالتقاء الساكنين إجراءً لها مجرى حروف العلّة من قِبَل أنّ الساكن في الحكم كالساكن في اللفظ، فكما تُثْبِت همزة الوصل مع هذه اللام في «الَحْمَر» كإثباتها مع الساكن الصريح، كذلك تحذف الواو معها لالتقاء الساكنين. وتحرّك النون في «مِنَ لانَ» وتحذفها، والتحريكُ أكثرُ. وقد قُرِىء ﴿مِنَ لَرْضِ﴾[4]، و﴿مِنَ لَّرْضِ﴾ بالوجهين مع إلقاء حركة الهمزة على الساكن الذي هو اللام، فاعرفه.

---

(١) النجم: ٥٠، وقد تقدم منذ قليل.

(٢) البقرة: ٧١. وهي قراءة نافع.
انظر: البحر المحيط ١/ ٢٥٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٧٢.

(٣) تقدم بالرقم ١٠٨٥.

(٤) ﴿من الأرض﴾ [البقرة: ٢٦٧]؛ وغيرها.

فصل
[التقاء الهمزتين]

قال صاحب الكتاب: وإذا التقتْ همزتان في كلمة، فالوجهُ قلبُ الثانية إلى حرفِ لين، كقولهم: «آدَمُ»، و«أَيِمّة»، و«أُوَيْدِمُ». ومنه «جاءٍ» و«خَطايا». وقد سمع أبو زيد من يقول: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي خَطائِئِي»، قال: هَمَزَها أبو السَّمْح ورَدّادٌ ابنُ عَمِّه، وهو شاذٌ، وفي القراءة الكوفيّة: ﴿أَئِمَّةَ﴾[1].

* * *

قال الشارح: قد تقدّم قولنا بأنّ الهمزة حرفٌ مستثقَلٌ؛ لأنّه بعُد مَخرجُها، إذ كانت نَبْرَةً في الصدر تخرج باجتهادٍ، فثقُل عليهم إخراجُها؛ لأنّه كالتهوع، ولذلك مال أهلُ الحجاز إلى تخفيفها. وإذا كان ذلك في الهمزة الواحدة، فإذا اجتمع همزتان، ازداد الثقلُ، ووجب التخفيفُ. فإذا كانتا في كلمة واحدة، كان الثقل أبلغَ، ووجب إبدالُ الثانية إلى حرف لين، نحو: «آدَمَ»، و«آخَرَ»، و«أَيِمَّةٍ»، و«جاءٍ»، و«خَطايا».

فأمّا «آدَمُ»، فأصلُه «أَأْدَمُ» بهمزتَيْن، الأولى همزةُ «أَفْعَلَ»، والثانيةُ فاء الفعل، لأنّه من «الأُدْمة»، وكذلك «آخر»؛ لأنّه من التأخّر، فأبدلوا من الثانية ألفًا محضةً، وذلك لسكونها وانفتاحِ ما قبلها على حدّ فعلهم في «رَأْسٍ» و«فَأْسٍ»، ولا تُخفَّف، وإنّما تصير ألفًا كألِف «ضارِبٍ»، و«خاتمٍ». وإنّما شبّهناها بالزائدة من حيث لم تكن أصلاً، وعلى ذلك إذا جمعتَه اسمًا، قلتَ: «أوادِمُ» على نحو: «كَواهِلَ»، و«حَوائطَ». فإن أردت الصفة، قلت: «أُدْمٌ»: نحوَ: «حُمْرٍ»، فقَلْبُها واوًا على حدّ «بَوازِلَ»، و«كواهل» دليلٌ على اعتزام رفض أثر الهمزة فيها.

وتقول في التصغير: «أُوَيْدِمٌ»، كما تقول: «بُوَيْزِلٌ»، و«كُوَيْهِلٌ» على أنّه ليس في قولهم: «أويدم» دلالةٌ على رفض الهمزة؛ لأنّ الهمزة تُقلب واوًا إذا انفتحت وانضمّ ما قبلها، نحو: «جُوَنٍ»، وإنّما أصحابُنا يذكرون: «أويدم» مع «أوادم» و«أواخر» جمعًا بين التصغير والتكسير.

وأمّا «أَيِمَّةٌ»، فهو في الأصل: «أَئِمَّةٌ» على وزن «أَفْعِلَةَ»، لأنّه جمعُ «إمام» كـ«حِمارٍ» و«أَحْمِرَةٍ»، فاجتمع في أوّله همزتان: الأولى همزةُ الجمع، والثانيةُ فاء الكلمة. واجتماعُ الهمزتين في كلمة غير مستعمل، فوجب تخفيفُهما. وكان القياس قلبَ الهمزة الثانية ألفًا لسكونها، على حدّ قلبها في «آنِيَةٍ»، و«آزِرَةٍ» جمع «إناءٍ» و«إزارٍ»، لكنّه لمّا وقع بعدها مثلان، وهما الميمان، وأرادوا الادّغام، نقلوا حركة الميم الأولى ـ وهي

(١) التوبة: ١٢، وغيرها. انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مادة (أمم).

الكسرة ـ إلى الهمزة، وادّغموا الميم في الميم، فصار: «أَئِمَّة». والذي يدلّ على ما قلناه أنّه لو لم يكن كذلك، لوجب إبدالُ الثانية ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها على ما ذكرناه، وكان يقع المدّغمُ بعدها، فيقال: «آمَّةٌ» مثل «عامَّةٍ» و«طامَّةٍ»، فلمّا لم يُقَلْ ذلك، دلّ على ما قلناه. وممّا يُؤيِّد أنّ الكسرة نُقلت من الميم الأولى إلى ما قبلها من الهمزة قراءةُ حمزة والكسائيّ ﴿أَئِمَّةَ﴾ على الأصل. فلمّا صار اللفظ إلى «أَئِمَّة»، لزم تخفيفُ الثانية، وأن تصير بين بين على حدّ قولهم في «سَئِمَ»: «سَيِمَ»، إلّا أنّهم لمّا لم يكن من كلامهم الجمعُ بين همزتَيْن في كلمة واحدة، نكبوا عن جَعْلها بين بين؛ لأنّ في جعلها بين بين ملاحظةَ الهمزة، إذ كانت همزةً في النيّة، فأخلصوها ياءً محضة؛ لأنّ همزةَ بين بين هنا ياءٌ مشوبةٌ بالهمزة. وإنّما رفضوا فيها بقايا الهمزة، فأخلصوها ياءً، فقالوا: «أَيِمَّة» على ما ترى.

فأمّا «جاءٍ» فأصله: جائِيءٌ بهمزتين متحرّكتين: الأولى منقلبةٌ عن عين الفعل التي هي ياءٌ في «جاء يجيءُ» انقلبت همزةً للإعلال على حدّ قلبها في «بائعٍ»، و«قائلٍ». والثانيةُ التي هي لام الفعل، فيلزم قلبُ الثانية ياء لانكسارِ ما قبلها. ولم يجعلوها بين بين؛ لِما ذكرناه من أنّ همزة بين بين همزةٌ في النيّة. وهم قد رفضوا الجمع بين همزتين ألبتّة، فقلبوها كما قُلبت همزةُ «آدَمَ» ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، وصارت الياء في «جائِي» عاريةً من آثار الهمزة كياء «قاضي»، كما صارت ألفُ «آدَمَ» عارية من الهمزة كألف «خالدٍ»، و«ضاربٍ».

وكان الخليل[1] يقول: هو مقلوب، كأنّهم جعلوا العين في موضع اللام، وكان فَاعِلاً، فصار «فَالِعًا»، كما قالوا: «شاكِي السلاح»، وأصله: «شائكُ السلاح»، و«لاثٍ» وأصله: «لائثٌ». واطّرد هذا القلبُ عنده فيما كان لامه همزةً، نحو: «جاءٍ»، و«شاءٍ» ونحوه؛ لئلّا يلتقي همزتان، ولا يطّرد عنده في «شاكٍ»، و«لاثٍ»، إذ لم يلتق في آخره همزتان. ومذهب الخليل متينٌ لِما يلزم في قول سيبويه من الجمع ببين إعلالَيْن، وهما قلبُ الياء التي هي عين همزةً، وقلبُ الهمزة التي هي لام ياءً.

وأمّا «خَطَايا»، فإنّه جمعُ «خَطِيئَةٍ» على طريقةِ «فَعائلَ»، جُمع على الزيادة جَمْعَ الرباعيّ. وأصله: «خَطائِيءُ» بهمزتين؛ لأنّك همزت ياء «خطيئة» في الجمع كما همزت ياء «قَبِيلَةٍ» و«سَفِينَةٍ»، حين قلت: «قَبائِلُ»، و«سَفائِنُ». وموضعُ اللام من «خطيئة» مهموزٌ، فاجتمع همزتان، فقُلبت الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين، فصارت «خَطَائِيُ»، ثمّ استثقلوا الياء بعد الكسرة مع الهمزة، فأبدلوا من الكسرة فتحةً، ومن الياء ألفًا، كما فعلوا ذلك في «مَدَارِى»، و«مَعَايا». وإذا كانوا قد اعتمدوا في «مدارى» و«معايا» ذلك مع عدم

(١) الكتاب ٤/ ٣٧٧.

الهمزة، فهو مع الهمزة أولى بالجواز؛ لثقل الهمزة، فصار «خطاءا» بهمزة بين ألفَيْن، وتقديرُه: خطاءا، والهمزةُ قريبة من الألف، فكأنّك جمعت بين ثلاث ألفات، فقلبوا الهمزة ياء، فصار «خَطَايا». وإنّما جعلوها ياء ولم يجعلوها واوًا؛ لأنّ الياء أقربُ إلى الهمزة من الواو، فلم يريدوا إبعادها عن شَبَه الحرفين اللذين اكتنفاها.

وكان الخليل يذهب في ذلك إلى أنّه من المقلوب، وأنّ الهمزة في «خطاءا» بعد الألف هي لام الفعل في الواحد، والألف بعدها هي المدّة في «خطيئة» على نحوِ من قوله في «جاءٍ».

هذا رأيُ سيبويه[1] في الهمزتين: إذا التقتا في كلمة واحدة، لم يخلُ عن إبدال الثانية؛ وأمّا أبو زيد، فحكى أنّ من العرب من يخفّفُ الهمزتين جميعًا، فيقول: «آأنتَ قلت». قال: وسمعتُ من العرب من يقول: «اللهمّ اغفرْ لي خطائِئِي» مثلَ «خَطَايَاي»، همزها أبو السمح وردّاد ابن عمّه. وهو قليل في الاستعمال شاذّ في القياس.

وقوله: «وفي القراءة الكوفيّة أَئِمَّةَ»، فإنّه قرأ بذلك عاصمٌ وحمزةُ والكسائيّ من أهل الكوفة، وقرأ بذلك من أهل الشام ابنُ عامر اليَحْصبِيّ. وليس ذلك بالوجه، والحجّةُ لهم في ذلك أنّ الهمزة في حروف الحلق، وقد يجتمع حروفُ الحلق في نحو «اللُعاعَة» و«لَحِحَتْ عينُه»، فكذلك الهمزة. وذلك ضعيف؛ لأنّ حروف الحلق مستثقلةٌ، وثقلُها لاستفالها، وكلُّ ما سفل منها كان أشدَّ ثقلاً، فلذلك فارقت الهمزة أخواتِها، فجاز اجتماعُ العينَيْن والحائَيْن. ولم يجز في الهمزة؛ لأنّها أدخلُ الحروف في الحلق. والذي يدلّ على ضعفه أنّا لا نعلم أحدًا حقّق في نحو: «آدَمَ»، و«آخر». وكذلك ينبغي في القياس أن يكون «أيِمّة». فإن قيل: «آدَمُ» الهمزةُ الثانيةُ فيه ساكنةٌ، والثانيةُ في «أئمّة» متحرّكةٌ، والمتحرّكُ أقوى من الساكن، قيل: المتحرّك في هذا ليس بأقوى من الساكن، بل حكمُهما في الاعتلال والقلبِ واحدٌ. ألا تراك تقول في «مِئَر»: «مِيَرٌ»، وفي «ذِئْب»: «ذِيبٌ»؛ لكسرِ ما قبلهما، ولم تكن الحركة مانعةً من الاعتلال، وكذلك «جُوَنٌ» و«لُومٌ». قال: وزعموا أنّ ابن أبي إسحاق كان يحقّق الهمزتين في آناسٍ معه. قال سيبويه[2]: وقد يتكلّم ببعضه العربُ، وهو رديءٌ. هذا نصُّ سيبويه، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وإذا التقتا في كلمتين، جاز تحقيقُهما وتخفيفُ إحداهما بأن تُجعل بين بين. والخليلُ[3] يختار تخفيفَ الثانية، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ**

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٥٢.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٥٥.

(٣) الكتاب ٣/ ٥٤٩.

أشْرَاطُهَا﴾[١]. وأهلُ الحجاز يخفّفونهما معًا، ومن العرب من يُقْحِم بينهما ألفًا. قال ذو الرُّمّة [من الطويل]:

آآنْــــتِ أَمْ أُمُّ ســــالِــــمِ[٢]

وأنشد أبو زيد [من الطويل]:

١٢٥٠ـ حُزُقٌ إذا ما القومُ أَبْدَوْا فُكاهةً تَفَكَّرَ آإيّاه يَعْنُونَ أَمْ قِرْدا

وهي في قراءة ابن عامر. ثمّ منهم من يحقّق بعد إقحامِ الألف، ومنهم مَن يخفّف.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّه إذا التقت همزتان في كلمتَيْن منفصلتَيْن، فإنّ أهل التخفيف يخفّفون إحداهما، ويستثقلون تحقيقها، كما استثقل أهلُ الحجاز تحقيقَ الواحدة، إذ ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحقَّقا، إلاّ إذا كانت عينًا مضاعفةً من نحو «رأّس»، و«سَأّالٍ»، إلاّ أنّهما في الكلمتَيْن أسهلُ حالاً، وأقلُّ ثقلاً، إذ ليستا بملازمتَيْن، وقيامُ كلّ

---

(١) محمد: ١٨. وهي قراءة قنبل وورش وغيرهما.
انظر: إتحاف فضلاء البشر ص٣٩٤.

(٢) تقدم بالرقم ١٣٥.

١٢٥٠ـ **التخريج**: البيت لجامع بن عمرو في شرح شواهد الشافية ص٣٤٩، ٣٥٠؛ وبلا نسبة في الأزهية ص٤٠؛ والدرر ٢/ ٢٦٤؛ ورصف المباني ص٢٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٢٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٦٤؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٧ (حزق)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٥.

اللغة: الحزقُ: القصير من الرجال الذي يقارب الخطو. الفكاهة: المزاح، ما يُتمتَّعُ به من طُرف الكلام.

المعنى: إنّ ذلك الرجل الدميم، إذا تضاحك القوم لطرفه، ردد الفكر في كلامهم أيقصدونه بذلك أم يقصدون القرد؟

الإعراب: «حزقٌ»: خبر لمبتدأ محذوف، مرفوع بالضمة الظاهرة. «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالجواب. «ما»: حرف زائد. «القوم»: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، مرفوع بالضمة الظاهرة. «أبدوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «فكاهة»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «تفكر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر. «آإيّاه»: الهمزة للاستفهام، و«إيّاه»: ضمير منفصل مبني في محل نصب مفعول به مقدم. «يعنون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «أم»: حرف عطف. «قردًا»: اسم معطوف على محل الضمير «إيّاه»، منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «هو حزقٌ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إذا ما القوم... تفكر...»: في محل رفع صفة لـ «حزقٌ». وجملة «أبدى القوم»: في محل جر بالإضافة. وجملة «أبدوا»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تفكر»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.
وجملة «يعنون»: بدلية من جملة «تفكر»، فهي مثلها لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «آإيّاه» حيث أقحم ألفًا بين همزتين: همزة الاستفهام، وهمزة «إيّاه».

كلمة بنفسها غيرَ ملتصقة بالأخرى، فلذلك لا تلتقي الهمزتان في كلمة، وقد تلتقيان في كلمتَيْن. فمنهم من يُخفِّف الأُولى ويُحقِّق الآخرة، وهو قولُ أبي عمرو، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿فقد جا أشراطها﴾[1]، و﴿يا زَكَرِيا إنَّا﴾[2]. ويُشبِّهون ذلك بالتقاء الساكنين، فإنّ التغيير يقع على الأوّل منهما دون الثاني، كقولك: «ذَهَبَتِ الهِنْداتُ»، و«لم يَقُمِ القومُ».

ومنهم من يُحقِّق الأولى ويُخفِّف الثانية. قال سيبويه[3] سمعنا ذلك من العرب، وقرأ: ﴿فقد جاء اشراطُها﴾[4]، و﴿يا زكرِيّاء انّا﴾[5] يخفّف الهمزة الثانية، فيجعلها بين بين، وتحقيقُهما جائز؛ لأنّهما منفصلتان في التقدير، ولا تلزم إحداهما الأخرى. قال الشاعر [من الرمل]:

١٢٥١ـ كُلُّ غَرّاءَ إذَا ما بَرَزَتْ تُرْهَبُ العَيْنُ عليها والحَسَدْ

أنشده سيبويه بتليين الثانية، وجَعْلها بين بين؛ لأنّها مكسورة بعد فتحة. وممّا يُحتجّ

---

(١) محمد: ١٨. وهي قراءة أبي عمرو وقالون والبزي.
انظر: إتحاف فضلاء البشر ص٢٩٧.
(٢) مريم: ٧. وهي قراءة الجمهور.
(٣) الكتاب: ٣/ ٥٤٩.
(٤) محمد: ١٨. وهي قراءة قنبل وورش وغيرهما.
انظر: إتحاف فضلاء البشر ص٣٩٤.
(٥) مريم: ٧. وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وغيرهم.
انظر: إتحاف فضلاء البشر ص٢٩٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٣٢.

١٢٥١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الكتاب ٣/ ٥٤٩، ٥٥١.

اللغة: الغَرَّاء: البيضاء. وبرزَتْ: بدت للناظرين.

المعنى: يقول كلُّ امرأة حسناء إذا ما بدت للناظرين خيف عليها الأخذ بالعين لحسنها.

الإعراب: «**كل**»: مبتدأ مرفوع. «**غرّاء**»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «**إذا**»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «تُرهب». «**ما**»: زائدة. «**برزت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هي. «**تُرهب**»: فعلٌ مضارع مبني للمجهول مرفوع. «**العين**»: نائب فاعل. «**عليها**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «تُرهب». «**والحسد**»: الواو: حرف عطف، «**الحسد**»: معطوف على «العين» مرفوع، وسكن لأن القافية مقيدة.

وجملة «كل غراء إذا ما برزت تُرهب العين»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إذا ما برزت تُرهب العين»: خبر للمبتدأ (كلُّ) محلها الرفع. وجملة «برزت»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «تُرهب العينُ»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: تخفيف همزة «إذا» في قوله: «غراء إذا»، وجعلها بين بين، لأنها مكسورة بعد فتحة، فتجعل بين الهمزة والياء، وتحقيقها جائز.

في ذلك أنّه لا خلافَ في قولهم: «آدَمُ»، و«آخَرُ»، فوقع التغييرُ والبدلُ في كلمة واحدة على الثانية، فكذلك إذا كانتا في كلمتَيْن.

وأمّا أهل الحجاز فيخفّفون الهمزتين معًا؛ لأنّه لو لم تكن إلّا واحدةً لخُفّفت. قال سيبويه[١]: ومن العرب ناسٌ يُدْخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفًا، وذلك لأنّهم كرهوا التقاء الهمزتين، ففصلوا بينهما بألفٍ، كما قالوا: «اخْشَيْنانِّ»، ففصلوا بألف بين النونات كراهيةَ التقاء هذه الحروف المضاعفة. فأمّا قول الشاعر [من الطويل]:

فَيَا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بينَ جُلاجِلٍ وبينَ النَّقا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سالِمِ[٢]

البيت لذي الرُّمّة، والشاهد فيه إدخال الألف بين الهمزتين من قوله: «آأَنْتِ»، كراهيةَ اجتماع الهمزتين، كما دخلت بين النونات في قولهم: «اضْرِبْنَانِّ»، كراهيةَ اجتماعها. والوَعْساءُ: رَمْلَةٌ لَيِّنةٌ، وجُلاجِلُ: موضعٌ بعينه، ويروى: «حلاحل» بالحاء غير المعجمة. والنَّقا: الكثيبُ من الرمل، وأراد المبالغة في شدّة الشَّبَه بين الظبية والمرأة حتى الْتَبَسَتا عليه، فسأل سؤالَ شاكٍّ. وأمّا البيت الآخر، وهو [من الطويل]:

حُزُقٌ إذا ما القوم... إلخ

أنشده أبو زيد في نوادره[٣]، قال: أنشدناه الأعرابُ، وأنشده أيضًا الجوهريّ[٤] في كتابه، والشاهد فيه قوله: «آإِيّاهُ» بإدخال الألف بين همزة الاستفهام، وبين الهمزة التي هي فاءٌ. والحُزُقُّ: القصير الذي يُقارِب الخَطْوَ، كأنّه يهجوه بقصره. يقول: إذا تَفاكهوا، وتَمازحوا، ووصفوا القصير، تفكّر هذا الرجل: هل هو المعنيُّ أم القِرْدُ. وقد قرأ ابن عامر: ﴿آأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[٥]، وكذلك: ﴿آإِنَّكَ لأَنْتَ يُوسُفُ﴾[٦]. ثُمّ بعد دخول ألف الفصل، منهم من يُحقّق الهمزتين ـ وهم بنو تميم ـ ومنهم من يُخفِّف الثانية، وهم أهل الحجاز، وهو اختيارُ أبي عمرو. فمَن حقّق فإنّما المراد الفرارُ من التقاء الهمزتين، وقد حصل ذلك بالألف. ومن خفّف فلأنّ الثانية بين بين، وهي في نيّة الهمزة، فكرهوا أن لا يُدْخِلوا الألف بينهما؛ لأنّ همزةَ بين بين همزةٌ في النيّة، وأمّا إذا لم يُؤْتَ بألف الفصل، ولم يكن قبل همزة الاستفهام شيء، لم يكن بدٌّ من تحقيق همزة الاستفهام؛ لأنّه لا سبيلَ إلى تخفيف الأوّل؛ لأنّ فيه تقريبًا من الساكن لا يُبتدأ به.

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٥١.
(٢) تقدم بالرقم ١٣٥.
(٣) لم أقع عليه في نوادر أبي زيد.
(٤) الصحاح، مادة (حزق).
(٥) البقرة: ٦، ويس: ١٠. وانظر: الكشاف ١/ ٢٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٢١.
(٦) يوسف: ٩٠. وانظر: معجم القراءات القرآنية ٣/ ١٩٠.

فصل
[اجتماع همزتين أولاهما ساكنة والثانية مفتوحة]

قال صاحب الكتاب: **وفي «اقْرَأْ آيَةً» ثلاثةُ أوجه: أن تُقْلَب الأُولى ألفاً، وأن تُحْذَف الثانية، وتُلْقَى حركتها على الأُولى، وأن تُجْعَلا معًا بين بين، وهي حجازيّةٌ.**

* * *

قال الشارح: قد اجتمع في «اقْرَأْ آيَةً» همزتان: الأولى ساكنةٌ، والثانية مفتوحةٌ، فمنهم من يخفّف الأولى بأن يُبْدِلها ألفًا محضةً لسكونها وانفتاحِ ما قبلها على حدّ «راسٍ»، و«فاسٍ»، ويُحقّق الثانية، فيقول: «اقْرَا آيَةً». ومنهم من يُخَفِّف الثانية بأن يُلقِي حركتها على الساكن قبلها، ويحذفها على حد «مَنَ بُوكَ»، و«كَمِ بِلُكَ»، فيقول: «اقْرَ أَيَةً». وكان أبو زيد يجيز ادّغام الهمزة في الهمزة، فيقول: «اقْرَ أَيَةً» ويجعلها كسائر الحروف.

وأمّا قول صاحب الكتاب أن تجعلا معًا بين بين، فليس بصحيح، وهو وَهْمٌ؛ لأنّ الأولى ساكنةٌ، والهمزةُ الساكنةُ لا تُجعل بين بين؛ لأنّ معنى جَعْلها بين بين أي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتُها. وإذا لم تكن متحرّكة، فلا يصحّ فيها ذلك، مع أنّ الغرض من جَعْلها بين بين تخفيفُها بتقريبها من الساكن. وإذا كانت ساكنة، فقد بلغت الغايةَ في الخفّة، إذ ليس وراءه خفّةٌ. فأمّا لو قلت: «قَرَأَ آيَةً» بتحريكها، جاز أن تُجْعَلا بين بين معًا، وذلك على لغة أهل الحجاز وعلى لغة غيرهم؛ لأنّهما مفتوحتان بخلافِ «اقْرَأْ آيَةً»، فاعرفه.

ومن أصناف المشترك

التقاء الساكنين

فصل

قال صاحب الكتاب: **تشترك فيه الأضربُ الثلاثةُ، ومتى الْتَقَيَا في الدرج على غير حدّهما، وحدُّهما أن يكون الأوّل حرفَ لين، والثاني مدْغَمًا في نحو «دابَّةٍ»، و«خُوَيْصَّةٍ»، و«تُمُودَّ الثوبُ»، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَتُحَاجُّونَّا﴾[1]، لم يخلُ أوّلهما من أن يكون مدّةً، أو غيرَ مدّة. فإن كان مدّة، حُذف، كقولك: «لم يَقُلْ»، و«لم يَبِعْ»، و«لم يَخَفْ»، و«يَخْشَى القومُ»، و«يَغزُو الجَيْشُ»، و«يرمي الغَرَضَ»، و«لم يضربا اليومَ»، و«لم يضربُوا الآنَ»، و«لم تضربِي ابْنَكِ»، إلاّ ما شذّ من قولهم: «آلحَسَنُ عندك؟» و«آيْمُنُ اللّهِ يَمِينُك؟» وما حُكي من قولهم: «حَلْقَتا البِطانِ».**

* * *

قال الشارح: التقاء الساكنين ممّا يشترك فيه الأضرب الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف. فالاسمُ نحو قولك «مِنَ الرَّجُلِ»، و«مُذُ اليَوْمُ»، فيمن رفع، و«زيدٌ الظَّرِيفُ»، والفعلُ نحو: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾[2]، و«ارْدُدِ الجَيْشَ»، والحرفُ نحو قولك: «هَلِ الرَّجُلُ في الدار»، و«قَدِ انْطَلَقَ خالدٌ»، ونظائرُه كثيرة، فلذلك ذكره في المشترك.

واعلم أنّ التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو غيرُ ممكن، وذلك من قبل أنّ الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحالٌ الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما.

وقوله: «في الدرج» تحرّزٌ من حال الوقف، لأنّه في الوقف يجوز الجمع بين ساكنين، فيكون الوقفُ كالسادّ مسدَّ الحركة كقولك: «قام زَيْدْ»، و«هذا بَكْرْ» وإنّما سدّ الوقفُ مَسدَّ الحركة؛ لأنّ الوقف على الحرف يُمكّن جَرْسَ ذلك الحرف ويُوَفِّر الصوت

---

(١) البقرة: ١٣٩. وهي قراءة الحسن والأعمش وابن محيصن.
انظر: البحر المحيط ١/ ٤١٢؛ وتفسير القرطبي ٢/ ١٤٥؛ والكشاف ١/ ٩٨.

(٢) الأعراف: ١٩٩.

عليه، فيصير توفيرُ الصوت بمنزلة الحركة له. ألا ترى أنّك إذا قلت: «عَمْرو» ووقفتَ عليه، وجدتَ للراء من التكرّر وتوفير الصوت ما ليس لها إذا وصلتها بغيره؟ وذلك أنّ تحريك الحرف يُقَلْقِله قبل التمام، ويجتذبه إلى جرس الحرف الذي منه حركتُه. ويؤيّد عندك ذلك أنّ حروف القَلْقلة، وهي القاف والجيم والطاء والباء والدال، لا يستطيع الوقوفُ عليها إلّا بصوت، وذلك لشدّة الحَفْل والضَّغْطِ، وذلك نحو: «الْحَقْ» و«اذْهَبْ»، و«اخْلِطْ»، و«اخْرُجْ»، ونحو الزاي والذال والظاء والصاد. فبعضُ العرب أشدُّ تصويتًا. فجميعُ هذه لا يستطيع الوقوفُ عليها إلّا بصوت، فمتى أدرجتَها وحرّكتَها، زال ذلك الصوت، لأنّ أَخْذكَ في صوت آخرَ وحرفٍ سوى المذكور يشغلك عن إتباع الحرفَ الأوّل صوتًا، فبانَ لك بما ذكرتُه أنّ الحرف الموقوف عليه أتمُّ صوتًا، وأقوى جَرسًا من المتحرّك، فسدَّ ذلك مسدّ الحركة، فجاز اجتماعُه مع ساكن قبله.

وقوله: «على غير حدّهما»، يريد أن يُوجَد شرطاهما. والشرطان المرعيّان في اجتماع ساكنين أن يكون الساكن الأوّل حرفَ مدّ ولين، والثاني مدّغمًا كـ«دابّةٍ»، و«شابّةٍ»، و«خُوَيْصَّةٍ» تصغيرِ «خاصّةٍ». قلبتَ الألف واوًا، وجئت بياء التصغير ساكنةً، وبعدها الصادُ مضاعفةً، و«تُمُودَّ الثَّوْبُ»، وهو بناءٌ لما لم يُسمّ فاعله من «تَمادَّ الزيدان الثوبَ». وذلك أنّ «فَاعَلَ» يكون من اثنين يفعل كلٌّ واحد منهما بصاحبه مثلَ ما يفعل به الآخرُ، إلّا إنّك تُسْنِد الفعل إلى أحدهما كما أنّه له دون الآخر، وتنصب الآخرَ على أنّه مفعولٌ، وتُعرّيه في اللفظ من الفاعليّة، وإن لم يَعْرَ من جهة المعنى، وذلك نحو: «ضاربتُ زيدًا»، و«قاتلتُ بكرًا». فإذا أدخلتَ تاء المطاوعة، أسندتَ الفعل إليهما على حكم الأصل، وصار الفعل من قبيل الأفعال اللازمة، نحو: «تضارب الزيدان»، و«تقاتل البكران». وهذا النوعُ هو الأكثرُ في الاستعمال، ويجوز أن يكون متعدّيًا إلى مفعول ثان غيرِ الذي يفعل بك مثلَ فَعْلك، نحو: «عاطيتُ بكرًا الكأسَ»، أي: أعطاني كأسًا وأعطيتُه مثلَها، و«فاوَضْتُه الحديثَ»، فيتعدّى إلى المفعولَيْن كما ترى. فإذا أدخلتَ تاء المطاوعة، أسندت الفعل إلى الفاعل والمفعول الأوّل، لأنّ الفعل لهما في الحقيقة، وبقي المفعول الثاني منصوبًا على حاله، لا حَظَّ له في الفاعليّة، نحو قولك: «تعاطَينا الكأسَ»، و«تفاوضنا الحديثَ». قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٥٢- ولمّا تَفاوَضْنا الحَدِيثَ وأَسْفَرَتْ وُجُوهٌ زَهاها الحُسْنُ أن تَتَقَنَّعا

١٢٥٢ ـ التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص١٧٩؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٦١، ٣٦٢ (زها).

اللغة والمعنى: تفاوضنا الحديث: توسّعنا فيه وتبادلناه. أسفرت: توضّحت، برزت. زهاها: استخفّها، حملها على الإعجاب بنفسها.

وعندما تبادلنا الحديث وتوسعنا فيه، ظهرت الوجوه الحسنة من خلف حجابها.

الإعراب: «ولما»: الواو: حرف استئناف، «لما»: ظرف زمان متضمّن معنى الشرط مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بجوابه. «تفاوضنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ«نا» الدالة على الفاعلين، =

وإذا عُرفت هذه القاعدة، وتَمهّد الأصلُ، كان قولهم: «تُمُودَّ الثوبُ» من «ماددتُ زيدًا الثوبَ»، أي: كلٌّ منهما مَدَّه، ثمّ دخلت تاء المطاوعة، فأُسند الفعل إليهما، وبقي «الثوبُ» منصوبًا على ما تقدّم، وصار الفعل من قبيل الأفعال المتعدّية إلى مفعول واحد. فلمّا بُني لِما لم يسمّ فاعلُه، أُسند الفعل إلى الثوب، فقيل: «تُمُودَّ الثوبُ»، كما تقول: «ضُرب زيدٌ»، و«شُتم خالدٌ».

وإنّما ساغ الجمعُ بين ساكنَيْن عند وجود الشرطَيْن، وذلك من قبل أنّ المدّ الذي في حروف المدّ يقوم مقام الحركة، والساكنُ إذا كان مدّغمًا يجري مجرى المتحرّك؛ لأنّ اللسان يرتفع بهما دفعةً واحدةً، فلذلك لا يجوز اجتماعُ الساكنين، إلّا إذا كانا على الشرط المذكور.

فإن لم يكونا على الشرط المذكور، فلا بدّ من تحريك أحدهما، أو حَذْفِه، فإن كان الساكن الأوّل حرفَ مدّ ولين ـ وهو أن يكون ألفًا أو ياءً ساكنةً قبلها كسرةٌ أو واوًا ساكنةً قبلها ضمّةٌ ـ فإنّه، إذا لقيها ساكنٌ بعدها، حذفتَها.

فأمّا حذفُ الألف، فقولُك: «لم يَخَفْ»، و«لم يَهَبْ»، والأصلُ: «يَخَافُ»، و«يَهَابُ». فلمّا دخل الجازمُ، أُسْكِن اللام التي هي الفاء والباء، فاجتمعت مع الألف قبلها، فحُذفت لالتقاء الساكنين، إذ لا سبيل إلى تحريكها؛ لأنّ تحريكها يؤدّي إلى ردّها إلى أصلها الذي هو الواو والياء، وردُّها إلى أصلها يؤدّي إلى ثقل استعمالها.

ومن ذلك قولك: «هذه حُبْلَى الرجلِ»، و«مِعْزَى القوم». تحذف الألف لسكونها وسكون لام التعريف. وكان ذلك أولى من أن يقلبوها، فيصيروا إلى ما هو أثقلُ منها، وهو إمّا الواو أو الياء، فحذفوا حين أمنوا الإلباسَ.

ومن ذلك قولهم: «رَمَتْ»، سقطت الألفُ لسكونها وسكون تاء التأنيث بعدها، كما حذفوها في «حبلى الرجل».

= و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «الحديث»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وأسفرت»: حرف عطف، وفعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث. «وجوه»: فاعل مرفوع بالضمّة. «زهاها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «الحسن»: فاعل مرفوع بالضمّة. «أن»: حرف مصدري ناصب. «تتقنعا»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، والألف للإطلاق، والمصدر المؤول من «أن تتقنع» في محلّ جر بحرف جر محذوف، والتقدير: زهاها الحسن عن أن تتقنع.

وجملة «تفاوضنا»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «أسفرت وجوه»: معطوفة على سابقتها في محلّ جرّ. وجملة «زهاها الحسن»: في محلّ رفع صفة للوجوه.

والشاهد فيه قوله: «تفاوضنا الحديث» حيث تحوّل الفعل «فاض» إلى الفعل «فاوض» يتعدّى إلى مفعولين، ثم تدخله تاء المطاوعة، فيغدو: «تفاوض».

وقالوا: «رَمَيا»، و«غَزَوَا» فقلبوا، ولم يحذفوا؛ لئلّا يلتبس الاثنان بالواحد، فكأنّ احتمال ثِقَلِ ردّهما إلى الأصل أسهلُ من اللبس. وكذلك قالوا: «حُبْلَيانِ»، و«ذِفْرَيانِ»، فقلبوا لالتقاء الساكنين إذ لو حذفوا، فقالوا: «حُبْلانِ»، و«ذِفْرانِ» لالتبس بما ليس للتأنيث. وربّما التبس الاثنان بالواحد في حال الإضافة، لأنّك تحذف النون للإضافة، فتقول: «حُبْلا زيدٍ»، و«ذِفْرا البعير».

وأمّا حذف الياء، فنحو قولك: «لم يَبِعْ»، و«لم يَصِرْ»، والأصلُ: «يَبِيعُ»، و«يَصِيرُ»، فحذفوا الياء لسكون اللام للجزم. وكذلك تحذفها في الوقف، نحو قولك: «بِعْ»، و«صِرْ». وقالوا في المنفصل: «هو يَرْمِي الرجلَ ويقضي الدَّيْنَ»، بحذف الياء أيضًا لسكونها وسكون لام المعرفة بعدها. ولم يحرّكوها، إذ تحريكُها لا يخلو إمّا أن يكون بالكسر، أو بالضمّ، أو بالفتح، فلا يجوز فيها الكسرُ، وهو أصل حركةِ التقاء الساكنين؛ لأنّ الكسرة تُستثقل على الياء المكسور ما قبلها، كما كرهوا ذلك في «مررت بقاضِيِك»، وكذلك الضمُّ لا يسوغ فيها؛ لأنّها قد صارت بمنزلةِ «هذا قاضِيُك». ولا يجوز الفتحُ؛ لأنّه يلتبس بالنصب. فلمّا امتنعت الحركةُ فيها، وجب الحذفُ.

فأمّا حذفُ الواو المضموم ما قبلها، فنحوُ: «لم يَقُمْ»، و«لم يَقُلْ»، والأصل: «يَقُومُ»، و«يَقُولُ»، فلمّا سكنت أواخرُهما للجزم، التقى في آخِرهما ساكنان: الميم والواو قبلها في «يَقُومْ»، واللام والواو في «يَقُولْ»، فحُذفت الواو لالتقاء الساكنين على ما ذُكر في الياء. وتقول في المنفصل: «يَغْزُو الجَيْشُ»، و«يَدْعُو اللَّهَ»، فحذفت الواو للساكنَيْن، ولم يحرّكوها: استثقلوا الكسرة فيها، كما استثقلوها في الياء المكسور ما قبلها. وكذلك الضمّة، فلم يقولوا: «يَغْزُوُ الجَيْشُ»، و«لا يَغْزُوِ» بالكسر، كما لم يقولوا: «يَرْمِيُ الغَرَضَ»، ولا «يَرْمِيِ» بل هو هاهنا أَوْلى؛ لأنّ الواو أثقلُ من الياء. وكذلك «لم يضربَا القوم»، و«لم يضربوا الآنَ»، و«لم تضربي ابنَك»، حُذفت النون للجزم، ثم دخل الساكنُ بعدها من كلمة أُخرى، فحُذفت الألف والواو والياء لالتقاء الساكنين، وتعذُّرِ التحرّك للثقل، ولم يقع لبسٌ مع الحذف.

وقوله: «إلّا ما شذّ من قولهم: «آلحَسَنُ عندك؟»، و«آيْمُنُ الله يَمِينُك»، و«حَلْقَتَا البِطانِ»»، يريد أنّه قد التقى ساكنان فيها لا على الحدّ المذكور، فهو شاذّ في القياس. والذي سوّغ ذلك أنّهم لو حذفوا، وقالوا: «ألحسن عندك»، و«أَيْمُنُ الله»، لالتبس الاستخبارُ بالخبر. ووجهُ ذلك أنّهم استغنوا بأحد الشرطين، وهو المدّ الذي في الألف.

وأمّا «حلقتا البطان»، فالقياس حذفُ الألف لالتقاء الساكنين، كما حذفوها في قولك: «غُلاما الرجل»، وكأنّ الذي سوّغ ذلك إرادة تفظيع الحادثة بتحقيق التثنية في اللفظ. والبِطانُ للقَتَب، وهو الحِزام الذي جُعل تحت بطن البعير، وفيه حَلْقتان، فإذا

التقتا دلّ على نهاية الهُزال، وهو مَثَلٌ[١] يُضرَب في الأمر إذا بلغ النهاية، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وإن كان غير مدّة، فتحريكُه في نحو قولك: «لم أُبَلِهْ»، و«اذْهَبِ اذْهَبْ»، و«مِنِ ابْنِك»، و«مُذُ اليومُ» و﴿الٓمٓ اللَّهُ﴾[٢]، و﴿لاَ تَنسَوُا الفَضْلَ﴾[٣]، و«اخْشَوُا اللَّهَ»، و«اخْشَيِ القومَ»، و«مُصْطَفَيِ اللَّهِ»، و﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾[٤]. ومنه قولك: «الاسْمُ» و«الابْنِ» و«الانْطلاق»، و«الاستغفار»؛ أو تحريكُ أخيه في نحو قولك: «انْطَلْقَ»، و«لم يَلْدَهُ»، و«يَتَّقْهِ»، و«رُدَّ» و«لم يَرُدَّ» في لغة بني تميم. قال [من الطويل]:**

وذي وَلَـــدٍ لـــم يَـــلْـــدَه أَبَـــوَانِ[٥]

* * *

قال الشارح: فإن كان الساكن الأوّل غيرَ مدّة، فإنّك لا تحذفه، بل تُحرِّك الثاني. فمنه ما يحرَّك بالكسر لا غير، ومنه ما يجوز تحريكُه بغير الكسر، فممّا لا يُحرَّك إلاّ بالكسر قولهم: «لم أُبَلِهْ»، فأصله: «أُبالِي»، فحُذفت الياء للجزم، فبقي «أُبالِ» بكسر اللام، ثمّ لمّا كثُر في الكلام، لم يعتدّوا بذلك المحذوف الذي هو الياء، فحُذفت الحركةُ أيضًا للجزم. ومثله [من الرجز]:

١٢٥٣ ـ قالتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لنا دَقِيقَا   [وهاتِ خُبْزَ البُرِّ أو سَوِيقَا]

---

(١) ورد المثل: «التقت حلقتا البطان» في تمثال الأمثال ١/ ٢٦٥؛ وجمهرة الأمثال ١/ ١٨٨؛ والعقد الفريد ٣/ ١٢١؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٣ (بطن)؛ ١٠/ ٦٢ (حلق)؛ والمستقصى ١/ ٣٠٦؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٨٦.

(٢) آل عمران: ١ ـ ٢.   (٣) البقرة: ٢٣٧.

(٤) التوبة: ٤٢.   (٥) تقدم بالرقم ٥٥٤.

١٢٥٣ ـ التخريج: الرجز للعذافر الكندي في شرح شواهد الإيضاح ص٢٥٨ (وفيه «العدافر» بالدال، ولعله تحريف)؛ وشرح شواهد الشافية ص٢٠٤، ٢٠٥؛ وملحق نوادر أبي زيد ص٣٠٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٦٦؛ وجمهرة اللغة ص١٣٢٧؛ والخصائص ٢/ ٣٤٠، ٣/ ٩٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٨؛ والمحتسب ١/ ٣٦١؛ والمنصف ٢/ ٢٣٦.

اللغة: البُرّ: القمح. السويق: طعام يتخذ من دقيق الحنطة والشعير، سمي بذلك لانسياقه في الحلق.

الإعراب: **«قالت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والتاء: للتأنيث. **«سليمى»**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف. «اشتر»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وسكّن آخر الفعل إجراء للفعل مجرى ما لم يحذف منه، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «لنا»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «اشتر». «دقيقا»: مفعول به منصوب بالفتحة. **«وهات»**: الواو: حرف عطف، «هات»: اسم فعل أمر مبني على الكسر بمعنى أعطني، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «خبز»: مفعول به منصوب بالفتحة. **«البر»**: مضاف إليه مجرور. **«أو سويقًا»**: «أو»: حرف عطف، «سويقًا»: اسم معطوف على منصوب، منصوب مثله بالفتحة.

فصار «لم أُبَالْ» بسكون اللام، فالتقى ساكنان: الألف، واللام، فحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، فبقي «لم أُبَلْ»، ثمّ أدخلوا هاء السكت لتوهُّم الكسرة في اللام، فالتقى ساكنان، وهما الهاء واللام، فكُسرت اللام لالتقاء الساكنين، فصار: «لم أُبَلِهْ». ولم يردّوا الألف المحذوفة؛ لأنّ الحركة عارضةٌ كالتي في «لم يَقُمِ الرجل».

وقالوا: «اذْهَبِ اذْهَبْ»، فكسروا الباء لسكونها وسكون الذال بعدها، لأنّ همزة الوصل تسقط في الوصل. ومثلُه «اضْرِبِ الرجلَ»، و«اضْرِبِ ابْنَكَ»، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُنِ اللَّهُ﴾[1].

وقالوا: «مِنِ ابْنِكَ» فكسروا لالتقاء الساكنين. وقالوا: «مِنَ الله»، و«مِنَ الرَّسُول» ففتحوا. وذلك أنّه كثُر هذا الحرفُ وما فيه الألفُ واللامُ، فكرهوا كسر النون، فتتوالى كسرتُها مع كسرة الميم فيما يكثر استعماله، فعدلوا إلى الفتح طلبًا للخفّة، كما فعلوا ذلك في «أَيْنَ»، و«كَيْفَ».

والذي يدلّ على صحّةِ ما قلنا في أنّ الفتح إنّما كان لمجموعِ ثقلِ توالي الكسرتين مع كثرة الاستعمال أنّهم قالوا: «انصرفتُ عَنِ الرَّجُل»، فكسروا النون، إذ لم يكن قبلها مكسورٌ، وقالوا: «إنِ اللَّهُ أمكنني فعلتُ»، فكسروا نونَ «إنْ»، وإن كانت على صورةِ «مِنْ» في انكسار الأوّل، ولم يبالوا الثقل لقلّةِ ذلك في الاستعمال. ومن العرب من يقول: «مِنِ الله» فيكسر، ويُجْريه على القياس، ومنهم من يقول: «مِنَ ابْنِك» فيفتح النون على حدّ «مِنَ الله» و«مِنَ المؤمنين».

قال سيبويه[2]: وقد فتح قومٌ من الفصحاء، فقالوا: «مِنَ ابنك». والكسرُ عند سيبويه أكثرُ[3]، لأنّ ألف الوصل في غير لام التعريف لم يكثر، فإذًا الفتح في «مِنَ الرجل» شاذٌ في القياس دون الاستعمال، وهو في «مِنَ ابْنِك»، و«مِنَ امْرِءٍ» شاذٌ في الاستعمال والقياس جميعًا.

وقالوا: «مُذُ اليَوْمُ»، و«مُذْ» تكون اسمًا، وتكون حرفًا، وقد تقدّم الكلام عليها. وهي مبنيّةٌ على السكون على أصلِ ما يقتضيه البناء، فلمّا لَقِيَه ساكنٌ بعده، وجب تحريكُه لالتقاء الساكنين، فكُسر على أصل التقاء الساكنين، ومنهم من يضمّ. وفيه وجهان:

= وجملة «قالت سليمى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اشتر لنا»: في محل نصب مفعول به. وجملة «هات الخبز»: معطوفة على جملة في محل نصب.
والشاهد فيه قوله: «اشترْ» حيث حذف الياء وهي حرف العلة ثم حذف حركة الراء؛ لأنه لمّا كثر الحذف، لم يُعتَدّ بالمحذوف الذي هو الياء، فَحُذفت الحركة أيضاً للجزم.

(١) الإخلاص: ١ ـ ٢.
(٢) الكتاب ٤/ ١٥٥.
(٣) الكتاب ٤/ ١٥٤.

أحدهما أنّه إتباعٌ لضمّة الميم، وإذا كانوا قد قالوا: «مُنْذُ» فأتبعوا مع وجود الحاجز، فلأن يتبعوا مع عدمه كان أولى. والوجه الثاني أنّ «مُذْ» منتقصٌ من «مُنذ»، كما كانت «رُبَ» منتقصة من «رُبّ». وقد كانت الذال في «مُنْذُ» مضمومة، فلمّا اضطُرّ إلى تحريك الذال في «مُذْ»، حركها بالحركة التي كانت لها في الأصل، وهي الضمّة. وأمّا قوله تعالى: ﴿أَلِفْ لَامْ مِيمَ اللَّهُ﴾[1]، فحُرّك بالفتح. شذّ هذا الحرفُ عن القياس، كما شذّ قولهم «مِنَ الرجلين»، و«مِنَ المؤمنين». وكان الأخفش يجيز فيه الكسر على ما يقتضيه القياس، ولم يرَه سيبويه[2]. ووجهُ الفتح فيه التقاء الساكنين: الميم واللامِ الأولى «من الله». ولم يكسروا؛ لأنّ قبل الميم ياءً، وقبل الياء كسرةً، فكرهوا الكسر فيها، كما كرهوا الكسر في «أَيْنَ»، و«كَيْفَ»، والثقلُ في الميم أبلغُ لانكسارِ ما قبل الياء.

وأمّا الواو والياء إذا كان ما قبلهما مفتوحًا، فإنّك لا تحذفهما للساكن بعدهما، بل تُحرّكهما. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[3]، و«اخشوا الله» و«اخشى القوم». وإنّما لم يحذفوهما، وإن كانا حرفَيْ علّة؛ لأنّهم لو أسقطوهما لاجتماع الساكنين، لأوقع حذفُهما لَبْسًا، لأنّك إذا قلت: «اخْشَوْا زيدًا»، ثمّ قلت: «اخشوا القومَ»، فلو أسقطتَ الواو للساكن بعدها، لبَقِيت الشينُ مفتوحةً وحدها، فكان يلتبس خطابُ الجمع بالواحد، وكذلك تقول للواحدة المؤنّثة: «اخْشَيْ زيدًا»، ثمّ تقول «اخْشَي القومَ». فلو أخذتَ تحذف الياء للساكن بعدها، التبس خطابُ المؤنّث بالمذكّر. وليس الأمرُ في الواو المضموم ما قبلها والياء إذ انكسر ما قبلها كذلك، فإنّه لا يقع بحذفهما لبسٌ، مع أنّ الثقل الكائن بالحركة في الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها أبلغ، فانضاف إلى اللبس الخفّةُ، فلذلك حُرّكت، ولم تُحذف.

فأمّا الواو المفتوح ما قبلها، فإنّها إذا كانت اسمًا، ولَقِيَها ساكنٌ بعدها فإنّها تُحرّك بالضمّ، نحوَ: ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾، و«اخشَوُا الله» و«رَمَوُا ابْنَكَ». وما كان من ذلك حرفًا من نفس الكلمة، فإنّه يُحرَّك بالكسر، نحو: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾[4]، ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى﴾[5]. وذلك للفرق بينهما. هذا نصُّ الخليل. وقال غيره: إنّما اختاروا الضمّ فيما كان اسمًا، لأنّه قد سقط من قبل الواو حرفٌ مضمومٌ كان الأصل في ﴿وَلَا تَنسَوُا﴾[6]؛ و«لا تنسَيُوا»، وفي «اخْشَوْا»: «اخْشَيُوا»، وفي «رَمَوْا»: «رَمَيُوا». وإنّما لمّا تحرّكت الياء، وانفتح ما قبلها، قُلِبَتْ ألفًا، ثم حُذفت الألف لسكونها وسكون واو الجمع بعدها. فلمّا احتيج إلى تحريك الواو، حرّكوها بالحركة المحذوفة، وكانت أَوْلى من اجتلابِ حركة

---

(١) آل عمران: ١ ـ ٢.
(٢) الكتاب ٤/ ١٥٤.
(٣) البقرة: ٢٣٧.
(٤) التوبة: ٤٢.
(٥) الجن: ١٦.
(٦) البقرة: ٢٣٧.

غريبة. فأمّا إذا كانت من نفس الكلمة، حرّكوها بالكسر على أصل التقاء الساكنين، إذ لم يكن ثمّ حركةٌ محذوفةٌ تُحرَّك بها.

وقد كسر قومٌ الواو إذا كانت اسمًا، فقالوا: ﴿ولا تنسوا الفضلَ﴾[1] حملاً على الحرف الأصليّ، وضمّ قومٌ الحرفَ، فقالوا ﴿وأن لَوُ استقاموا﴾[2] تشبيهًا لها بالاسم، وذلك قليل.

وكذلك الياء المفتوحُ ما قبلها إذا كانت اسمًا كُسرت، كأنّهم جعلوا حركتَها منها، كما جعلوا حركةَ الواو منها. وعلى القول الآخر حرّكوها بحركة الحرف المحذوف قبلها، إذ الأصلُ في «اخْشَيْ»: «اخْشَيِي»، كما قلناه في الواو.

فأمّا الواو في «مُصْطَفَوْنَ»، فمُشبَّهة بالواو في «اخْشَوْا»، و«رَمَوْا»؛ لأنّها زائدة مثلُها تفيد الجمعَ كما كانت في «اخشوا»، و«رموا» كذلك، فثبتت، ولم تُحذف؛ لئلّا يلتبس الجمعُ بالواحد. ألا تراك لو أخذت تحذف الواو لالتقاء الساكنين، لالتبس بالواحد في «مُصْطَفَى اللهِ»؟ وحُرّك بالضمّ كما حرّك في «رَمَوُا القومَ». وكذلك الياء تُكسر لالتقاء الساكنين، فتقول: «مصطفَيِ الله» حملاً على «اخْشَيِ الله»، فاعرفه.

قال: «ومن ذلك الابْن، والاسْم، والانْطِلاق، والاسْتغفار»، يريد وممّا حُرّك الأوّل فيه للساكن بعده بالكسر، وذلك أنّ الأوّل من «ابن»، و«اسم» ساكنٌ، ودخلت همزةُ الوصل توصّلاً إلى النطق بالساكن. فلمّا دخلت عليه لامُ التعريف، استُغني عن همزة الوصل، فحذفوها، فالتقى ساكنان: اللام التي للتعريف وفاء الكلمة، فحُرّكت اللام بالكسر. وكذلك «الانطلاق»، و«الاستغفار».

وقوله: «أو تحريك أخيه»، يريد الساكن الثاني، فإنّ الغرض الانفصالُ من التقاء الساكنين. وكما يحسن ذلك بتحريك الأوّل، كذلك يحسن بتحريك الثاني، والأوّلُ هو الأصل، ومقتضَى القياس، فلا يُعْدَل عنه إلّا لعلّةٍ. وإنّما قلنا: إنّ الأصل تحريك الأوّل من قِبَل أنّ سكون الأوّل منع من الوصول إلى الثاني، فكان تحريكه من قبيل إزالة المانع، إذ بتحريكه يُتوصّل إلى النطق بالثاني، وصار بمنزلة ألفات الوصل التي تدخل متحرّكةً توصُّلاً إلى النطق بالساكن بعدها.

فأمّا قولهم: «أَيْنَ» و«كَيْفَ»، فمعدولٌ بهما عن القياس بتحريك الساكن الثاني دون الأوّل لمانع، وذلك أنّا لو حرّكنا الأوّل، وهو الياء في «أين» و«كيف»، لانقلبت ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها على حكم التصريف، إذ الحركة تقع لازمةً. ولو قُلبت ألفًا لزم تحريك النون لسكونها، وسكون الألف قبلها. فلمّا كان يؤدّي تحريكُ الأوّل إلى تغيير بعد تغيير، حرّكوا الثاني من أوّل الأمر، واستغنوا بذلك عن تحريك الأوّل.

---

(١) البقرة: ٢٣٧. (٢) الجن: ١٦.

وكذلك «مُنْذُ» حرّكوا الثاني منهما؛ لأنّهم لو حرّكوا الأوّل لذهب وزنُ الكلمة، فلا يُعْلَم هل هو ساكنُ الوسط، أو متحرّكٌ؟ لأنّ اجتماع الساكنين في كلمة واحدة يقع لازمًا.

ومن ذلك «رجلانِ»، و«غلامانِ»، و«مسلمونَ»، و«صالحون»، حرّكوا فيها الساكن الثاني دون الأول، إذ كان تحريك الأوّل منهما ممتنعًا. وكذلك عدلوا عن تحريك الأوّل فيما ذكره من قولهم في الأمر: «انْطَلْقَ يا زيدُ» والأصلُ: انْطَلِقْ، فشبّهوا «طَلِقْ» منه «بكَتِفٍ»، فأسكنوا اللام على حدّ إسكان «كَتْفٍ»، فالتقى ساكنان، ففتحوا القاف، وأتبعوها حركةَ أقربِ المتحرّكات إليها، وهو فتحةُ الطاء، ولم يُحرّكوا اللام، لأنّه يكون نقضًا لغرضهم فيما اعتزموه من التخفيف، وكذلك قول الشاعر [من الطويل]:

أَلَا رُبَّ مَـوْلُـودٍ ولـيـس لـه أَبٌ ... وذي وَلَـدٍ لـم يَـلْـدَهُ أَبَـوانِ[1]

والأصل: «يَلِدْهُ» بكسر اللام، فشبّهوه أيضًا بـ«كَتِف»، فأسكنوا اللام، ثمّ فتحوا الدال على ما تقدّم. ومن ذلك قوله تعالى في قراءة حَفْص: ﴿**ويخش الله ويَتَّقْه**﴾[2] بإسكان القاف، وكسر الهاء. وذلك أنّ الأصل: «يَتَّقِي»، فجزم بحذف الياء، ثمّ أدخلوا هاء السكت، فصار «يَتَّقِهْ» بكسر القاف، وسكون الهاء، فشُبّه «تَقِهْ» منه بـ«كتف» على ما ذكرنا، فأُسكنت القافُ، فالتقى ساكنان: القاف والهاء، فكُسرت الهاء.

ومن ذلك «رُدَّ» في الوقف، و«لم يَرُدَّ» في الجزم، فإنّ بني تميم وغيرهم من العرب ما خلا أهل الحجاز يدّغمون هذا النوع، لأنّهم شبّهوه بالمعرب المرفوع والمنصوب، نحو: «هو يَرُدُّ»، و«لن يَرُدَّ»، وكلُّ العرب تدّغم هذا المعرب. ووجهُ الشبه بينهما أنّهم رأوا آخِرَ «ارْدُدْ» ونحوه تتعاقب عليه الحركاتُ للبناء، كما تتعاقب حركاتُ الإعراب على آخِر المعرب. فلمّا رأوه مثلَه في التحريك، ادّغموه. وذلك قولهم: «ارْدُدِ القومَ»، و«ارْدُدِ ابْنَك»، و«رُدَّنَّ زيدًا»، و«رُدُّنْ يا رجال». وحيث ادُّغم، وجب تحريكُ الآخِر لالتقاء الساكنين، ولم يحرّكوا الأوّلِ، لِما أرادوه من التخفيف بالادّغام، فلو حرّكوا الأوّل لبطل الادّغامُ، وانتقض الغرضُ من الادّغام.

فصل
[الأصل فيما حُرّك من الساكنين الملتقيين]

قال صاحب الكتاب: **والأصل فيما حُرّك منهما أن يُحرّك بالكسر، والذي حُرّك بغيره فلأَمْرٍ، نحو ضَمّهم في نحو: ﴿وقالَت اخرُجْ﴾[3]، و﴿عَذابِنُ**

(١) تقدم بالرقم ٥٥٤.

(٢) النور: ٥٢. وانظر: معجم القراءات القرآنية ٤/ ٢٦٥.

(٣) يوسف: ٣١. وهذه قراءة ابن كثير، ونافع، وابن عامر، والكسائي. انظر: معجم القراءات القرآنية ٣/ ١٦٦.

ارْكُضْ﴾[١] و﴿عُيُونِنُ ادْخُلُوهَا﴾[٢] للإتباع، وفي نحو: «اخْشَوُا القومَ» للفصل بين واو الضمير، وواوِ «لَوْ». وقد كَسَرَها قومٌ كما ضمَّ قوم واوَ «لَوْ» في ﴿لَو اسْتَطَعْنَا﴾[٣] تشبيهًا بها. وقرىء ﴿مُرِيبِنَ الَّذِي﴾[٤] بفتح النون هَرَبًا من تَوالِي الكَسَرات.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الأصل في كلّ ساكنَيْن التقيا أن يُحرَّك الأوّل منهما بالكسر، نحو: «بغَتِ الأمةُ»، و«قامتِ الجاريةُ». ولا يُعْدَل عن هذا الأصل إلاّ لعلّةٍ. وإنّما وجب في التقاء الساكنين التحريكُ بالكسر لأمرَيْن:

أحدهما: أنّ الكسرة لا تكون إعرابًا إلّا ومعها التنوين، أو ما يقوم مقامه من ألفٍ ولامٍ أو إضافةٍ، وقد تكون الضمّة والفتحة إعرابين، ولا تنوينَ يصحبهما، فإذا اضطُررنا إلى تحريك الساكن، حرّكناه بحركةٍ لا يُتوهَّم أنّها إعرابٌ، وهي الكسرة.

والأمر الثاني: أنّا رأينا الجزم مختصًّا بالأفعال، فصار الجزمُ نظيرَ الجرّ من حيث كان كلُّ واحد منهما مختصًّا بصاحبه، فإذا اضطُررنا إلى تحريك الساكن حرّكناه بحركة نظيره، وهي الكسرُ. وأيضًا فإنّا لو حرّكنا الأفعالَ المجزومةَ، أو الساكنةَ عند ساكنٍ يلقاها بالضمّ أو الفتح، لتُوهِّم فيه أنّه غيرُ مجزوم؛ لأنّ الرفع والنصب من حركات إعراب الأفعال. ولا يُتوهَّم ذلك إذا حُرّك بالكسر، لأنّ الجرّ ليس من إعراب الأفعال. هذا هو القياس، وربّما عدلوا عنه لأمرٍ، فمن ذلك ضمُّهم في نحو: **﴿قالتُ اخرج﴾**[٥]، و**﴿عذابِنُ ارْكُضْ﴾**[٦] و**﴿عيونِنُ ادخلوها﴾**[٧]، و**﴿قُلُ انْظُرُوا﴾**[٨] كلُّ ذلك للإتباع.

---

(١) ص: ٤١ ـ ٤٢. وهذه قراءة ابن عامر، والكسائي، وابن كثير، ونافع.
انظر: إتحاف فضلاء البشر ص٣٧٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/ ٢٦٧.

(٢) الحجر: ٤٥ ـ ٤٦. وهذه قراءة نافع وابن كثير، والكسائي وغيرهم.
انظر: إتحاف فضلاء البشر ٢٧٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٠١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٢٥٥.

(٣) التوبة: ٤٢، وهذه قراءة الأعمش، وزيد بن علي.
انظر: البحر المحيط ٥/ ٤٦؛ والكشاف ٢/ ١٩١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٢٢.

(٤) ق: ٢٥ ـ ٢٦ **﴿مريب الذي﴾**. انظر: معجم القراءات القرآنية ٦/ ٢٣٥.

(٥) يوسف: ٣١. وهي قراءة نافع والكسائي وغيرهما.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٣/ ١٦٦.

(٦) ص: ٤١ ـ ٤٢.

(٧) الحجر: ٤٥ ـ ٤٦.

(٨) يونس: ١٠١. وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٥/ ١٩٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٩٤.

وذلك أنّه أتبع ضمّة التاء في «قَالَتْ» ضمّةَ الراء في «اخْرُجْ»، إذ ليس بينهما حاجزٌ إلاّ حرفٌ ساكنٌ. وكذلك ﴿عذابنُ اركض﴾ أتبع التنوين حركةَ الكاف، إذ ليس بينهما إلاّ الراء الساكنة. وكذلك ﴿أَوُ انْقُصْ﴾[1] إلاّ أنّ الضمّ هنا من وجهَيْن أحدهما من حيث جاز ﴿وعذابنُ اركض﴾، والآخرُ التشبيهُ بواو الضمير على حدّ: ﴿لَوُ اسْتطعنا﴾[2]. ألا ترى أنّ الضمّ قد جاز في ﴿لو استطعنا﴾ وإن كانت التاء بعد السين مفتوحة.

ويجوز في هذا كلّه الكسرُ على الأصل، وقد قُرِىء به في نحو: ﴿قالتِ اخرج﴾، ﴿وعيونِنِ ادخلوها﴾ ﴿وعذابنِ اركض﴾. وكان أبو العبّاس لا يستحسن الضمّ في هذا؛ لأنّ فيه خروجًا من كسر إلى ضمّ، وذلك مستثقلٌ في لغتهم، معدومٌ في كلامهم. وليس كذلك ﴿قُلُ انْظروا﴾، و﴿أَوُ انْقُصْ﴾[3]. فأمّا «اخشُوا القوم» فالضمُّ فيها للفصل بينها وبين الواو في «لَوْ» و«أَوْ» ونحوهما ممّا هو حرف، على ما تقدّم في هذا الفصل. وأمّا قوله تعالى: ﴿مُرِيبِنِ الَّذِي جَعَلَ﴾[4]، فقراءةُ الجماعة بكسر التنوين لالتقاء الساكنين، وقد قرىء ﴿مريبنَ الذي﴾ بفتح النون كأنّه كره توالي كسرتَيْن، ففتح على حدّ ﴿مِنَ المؤمنين﴾[5]، ومِنَ الرّسول، فاعرفه.

[تحريك المشدَّد الآخر عند التقاء الساكنين]

قال صاحب الكتاب: **وقد حرّكوا نحو «رُدَّ»، و«لم يَرُدَّ» بالحركات الثلاث، ولزموا الضمَّ عند ضمير الغائب، والفتحَ عند ضمير الغائبة، فقالوا: «رُدُّهُ»، و«رُدَّهَا». وسمع الأخفش ناسًا من بني عُقَيْل يقولون: «مُدِّهِ»، و«عَضِّهِ» بالكسر. ولزموا فيه الكسرَ عند ساكنٍ يعقُبه، فقالوا: «رُدِّ القومَ» ومنهم من فَتَحَ، وهم بنو أَسَدٍ. قال** [من الوافر]:

١٢٥٤ ــ فغُضَّ الطَّرْفَ إنّكَ من نُمَيْرٍ [فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا]

---

(١) المزمل: ٣. وهي قراءة أبي عمرو، وابن عامر، ونافع والكسائي وغيرهم. انظر النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٢٥.

(٢) التوبة: ٤٢.

(٣) المزمل: ٣.

(٤) ق: ٢٥ ــ ٢٦. وقد تقدمت.

(٥) الأحزاب: ٢٣. والآية هي: «من المؤمنين رجالٌ صدقوا ما عاهدوا الله عليه...».

١٢٥٤ ــ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص٨٢١؛ وجمهرة اللغة ص١٠٩٦؛ وخزانة الأدب ١/ ٧٢، ٧٤، ٩/ ٥٤٢؛ والدرر ٦/ ٣٢٢؛ ولسان العرب ٣/ ١٤٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤١١؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٣١، ٩/ ٣٠٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ص٢٤٤؛ والكتاب ٣/ ٥٣٣؛ والمقتضب ١/ ١٨٥.

اللغة: غضّ الطرف: اخفض رأسك. نمير: قبيلة الراعي الذي يهجوه جرير. كعب وكلاب: قبيلتان.

المعنى: يدعو الشاعر مهجوّه بأن ينكّس رأسه، ويخفض جبينه خجلاً وعارًا، لأنّه ينتسب إلى بني نمير الأذلاّء، وليس إلى كعب وكلاب الأشراف.

=

وقال [من الكامل]:

ذُمَّ المَنازِلَ بعد منزلةِ اللِّوَى[1]

وليس في «هَلُمَّ» إلاّ الفتحُ.

* * *

قال الشارح: أمّا «رُدَّ» و«لم يَرُدَّ»، فقد اجتمع فيه ساكنان، الحرفُ الأوّلُ المدّغَمُ ساكنٌ، والثاني المدّغَمُ فيه أيضًا ساكنٌ للجزم في «لم يَرُدّ» أو للوقف في «رُدّ»، فلمّا التقى في آخِره ساكنان، وجب تحريكُ الثاني لالتقاء الساكنين، فمنهم من يُتْبِع حركة المدّغَم فيه ما قبله، فيقول: «رُدُّ» بالضمّ، وكذلك تقول: «فِرِّ» بالكسر، تُتْبِع الكسر الكسر، وتقول: «عَضَّ» فتُتْبِع الفتح الفتح. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ﴾[2] بالفتح، أتبعوا الفتح الفتح الذي قبله وصوتَ الألف، لأنّه مجزوم بالنهي. وقُرىء: ﴿لا تُضَارِّ﴾ بالكسر[3] على أصل التقاء الساكنين. وأمّا أهل الحجاز فيقولون في النهي: «ولا تُضارَرْ». فأمّا على مُخْرَجِ الخبر ومعنى النهي، فتستوي فيه اللغتان في الادّغام؛ نحو «لا تُضارُّ» بالرفع.

فإذا اتّصل بجميع ذلك هاء ضمير المؤنّث، فتحوا جميعًا، فقالوا: «رُدَّهَا». وكذلك ضميرُ المذكّر إذا اتّصل بشيء منه، ضمّوا فقالوا: «رُدُّهُو»؛ لأنّ الهاء خفيّةٌ، ولم يُعتدّ بوجودها، فكأنّ الدال قد ولي الألفَ والواوَ، نحو: «رُدَّا»، و«رُدُّوا». فكما أنّ الألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحًا، والواوُ الساكنةُ التي هي مدّةٌ لم يجز فيما قبلها إلّا الضمُّ،

= الإعراب: «فغضّ»: الفاء بحسب ما قبلها، و«غضّ»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنت». «الطرف»: مفعول به منصوب. «إنك»: حرف مشبه بالفعل، والكاف ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إنّ». «من نمير»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «إنّ». «فلا»: الفاء حرف استئناف، و«لا»: حرف نفي. «كعبًا»: مفعول به مقدّم منصوب. «بلغت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «ولا»: الواو حرف عطف، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي. «كلابًا»: معطوف على «كعبًا» منصوب بالفتحة.

وجملة «غضّ الطرف»: بحسب ما قبلها. وجملة «إنّك من نمير»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بلغت»: استئنافيّة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فغضّ» حيث حَرّكَه بالفتح، على لغة بني أسد، والكسر أفصح.

(١) تقدم بالرقم ٤٧٢.

(٢) البقرة: ٢٣٣.

(٣) وهي قراءة الحسن.

انظر: الكشاف ١/ ١٤١.

كذلك مع الهاء لِما ذكرناه من خفائها. قال أبو عليّ: وهذا يدلّ على أنّ قول من قال: «عليهِ مالٌ»؛ أوجهُ من قول من قال: «عليهِي مالٌ» لأنّ الهاء خفيّةٌ كالساقط، فكأنّك جمعتَ بين ساكنين، وهما الياءان.

فأمّا إذا لقيه ساكنٌ بعده، نحو: «رُدِّ الرجلَ»، و«فُلِّ الجَيْشَ»، فالكسرُ دون الوجهَيْن الآخرَيْن؛ لأنّه لمّا كان الكسر جائزًا لالتقاء الساكنين في الكلمة الواحدة، ثمّ عرض التقاؤُهما من كلمتَيْن، قوي سببُ الكسر، وصار الجائز واجبًا لقوّة سببه. قال جرير [من الوافر]:

فَغُضِّ الطَّرْفَ إنّك من نُمَيْرٍ فلا كَعْبًا بَلَغْتَ ولا كِلابا

ومنهم من يفتحه مع الألف واللام، قال أبو عليّ: كأنّه ردّه إلى الأصل، كأنّه قال: «غُضّ» ثمّ ألحقه الألفَ واللامَ، قال جرير [من الكامل]:

ذُمَّ المَنازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوى والعَيْشَ بعدَ أولئك الأيّامِ[1]

الشاهد فيه الفتح مع الألف واللام، والمعنى أنّه يتأسّف على منزله باللوى وأيّام مضتْ له فيه، وأنّه لم يَهْنِئْه بعد تلك الأيّام عيشٌ، ولا راقَ له منزلٌ.

وقوله: وأمّا «هَلُمَّ» فليس فيها إلّا وجهٌ واحدٌ، وهو الفتح، وذلك قول الجميع لأنّها مركّبة من «ها»، و«لُمَّ»، وسُمّي بها الفعل، فمُنعت من صرف الأفعال، فلذلك لم يجز فيها ما جاز في غيرها من الأفعال، فاعرفه.

فصل
[لغة في التخلّص من التقاء الساكنين]

قال صاحب الكتاب: **ولقد جَدَّ في الهرب من التقاء الساكنين من قال «دَأَبَّةٌ»، و«شَأَبَّةٌ»، ومن قرأ: ﴿وَلاَ الضَّأَلِّينَ﴾[2]، ﴿ولا جَأَنٌّ﴾[3]. وهي عن عمرو بن عُبَيْدٍ، ومَن لغتُه «النَّقُرْ» في الوقف على «النَّقْر».**

❊ ❊ ❊

قال الشارح: اعلم أنّ من العرب من يكره اجتماعَ الساكنين على كلّ حال، وإن كانا على الشرط الذي يجوز فيه الجمعُ بين ساكنين من نحو «دابّةٍ»، و«شابّةٍ»، فيُحرِّك الألف

---

(١) تقدم بالرقم ٤٧٢.
(٢) الفاتحة: ٧. وهذه قراءة أيوب السختياني.
انظر: البحر المحيط ١/ ٣٠؛ وتفسير القرطبي ١/ ١٥١؛ والكشاف ١/ ١٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ١٤.
(٣) الرحمن: ٣٩، ٥٦، ٧٤. وهذه قراءة الحسن وعمرو بن عبيد.
انظر: البحر المحيط ٨/ ١٩٥؛ وتفسير القرطبي ١٧/ ١٨١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٧/ ٥٤.

لالتقاء الساكنين، فتقلَب همزةً؛ لأنّ الألف حرفٌ ضعيفٌ واسعُ المَخرَجِ، لا يحتمل الحركةَ. فإذا اضطُرّوا إلى تحريكه، قلبوه إلى أقرب الحروف إليه، وهو الهمزة. والهمزةُ حرفٌ جَلْدٌ يقبل الحركةَ. فمن ذلك ما يُحكَى عن أيّوب السَّخْتِيانيّ من أنّه قرأ: ﴿ولا ضَأَلِّينَ﴾(١)، فهمز الألفَ وفتحها، لأنّه كره اجتماعَ الساكنين: الألِف واللام الأولى. ومن ذلك ما حكاه أبو زيد عنه في قولهم: «شَأَبّةٌ»، و«دَأَبّةٌ». وأنشد [من الرجز]:

يا عَجَبًا لقد رَأَيتُ عَجَبا
حِمارَ قَبّانٍ يَسُوقُ أَرْنَبا
خاطِمَها زَأَمَّها أَنْ تَذْهَبا(٢)

يريد: زامَّهَا، لكنّه لمّا حرّك الألف إذ لا يسوغ في الشعر الجمعُ بين ساكنين قَلَبَها همزةً، وعن أبي زيد قال سمعتُ عمرو بن عُبَيْد يقرأ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾(٣) فظننتُه قد لحن حتى سمعتُ العرب تقول: «شَأَبّةٌ». ومن ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

١٢٥٥ـ وبَعْدَ بَياضِ الشَّيْبِ من كلّ جانبٍ ... عَلا لِمَّتِي حتّى اشْعَأَلَّ بَهِيمُهَا

---

(١) الفاتحة: ٧. انظر: البحر المحيط ١/ ٣٠؛ وتفسير القرطبي ١/ ١٥١؛ والكشاف ١/ ١٢؛ والمحتسب ١/ ٤٦.

(٢) تقدم بالرقم ٦١.

(٣) الرحمن: ٣٩، ٥٦، ٧٤.

١٢٥٥ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٧٣؛ ولسان العرب ١١/ ٣٥٣ (شعل)؛ والمقرب ٢/ ١٦١؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٢١.

اللغة والمعنى: لمتي: جانبي الشعر قرب الأذنين. اشعألّ: خالط الرمادي والأبيض لون شعره. البهيم: الأسود.

بعدما غزا المشيب رأسي، وصل إلى شعر لمتي السوداء فخالطها ببياضه.

الإعراب: «**وبعد**»: الواو: بحسب ما قبلها، «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بالفعل «علا». «**بياض**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «**الشيب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**من كلّ**»: جارّ ومجرور متعلّقان بحال محذوفة من «بياض»، والمجرور مضاف. «**جانب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**علا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**لمتي**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**حتى**»: حرف غاية وابتداء. «**اشعألّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**بهيمها**»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة: «علا لمتي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «اشعألّ بهيمها».

والشاهد فيه قوله: «اشعألّ» حيث همز الألف، وهو يريد «اشعالّ».

يريد: «اشْعَالَّ»، وهو كثيرٌ. قال أبو العبّاس: قلتُ لأبي عُثْمان: أَتَقِيسُ ذلك؟ قال لا، ولا أقبلُه.

وقوله: «ولقد جدّ في الهرب»، يريد بالَغَ في الفرار من التقاء الساكنين؛ لأنّه قلب الحرفَ الذي لا يمكن تحريكُه، إلى حرفٍ يمكن تحريكُه، ثمّ حَرَّكَ. وعمرو بن عُبَيْد كان من رؤساء المُعْتَزِلة، كان فصيحًا عفيفًا، وهو الذي قيل فيه [من مجزوء الرمل]:

كُلُّكُمْ يَمْشِي رُوَيْدْ
كُلُّكُمْ يَطْلُبُ صَيْدْ
غَيْرَ عَمْرِو بْنِ عُبَيْدْ[1]

وقوله: «ومَنْ لغتُه «النَّقُرْ» في الوقف على «النَّقْر»»، يريد أنّ من يُحوِّل الحركة في نحو: «هذا النَّقْرُ»، و«عَمْرُو»، و«البَكْرُ» من اللام إلى العين، يفرّ من التقاء الساكنين، وإن كان جائزًا، كما يفرّ منه في ﴿وَلاَ الضَّأَلِّينَ﴾[2]، و«ابْيَأَضَّ» و«ادْهَأَمَّ» فاعرفه.

فصل
[تحريك نون «مِنْ» و«عَنْ» إذا تلاها ساكن]

قال صاحب الكتاب: **وكسروا نونَ «مِنْ» عند مُلاقاتها كلَّ ساكن سِوى لام التعريف، فهي عندها مفتوحةٌ. تقول: «مِنِ ابْنِك»، و«مِنَ الرّجل». وقد حكى سيبويه[3] عن قوم فُصَحاءَ: «مِنَ ابنك» بالفتح، وحُكي في «مِنِ الرجل» الكسرُ، وهي قليلة خبيثة. وأمّا نونُ «عَنْ»، فمكسورةٌ في الموضعَيْن. وقد حُكي عن الأخفش: «عَنُ الرجل» بالضمّ.**

* * *

قال الشارح: أمّا نونُ «مِنْ»، فحكمُها الكسر على ما يقتضيه القياسُ، فتقول: «أخذتُ مِنِ ابنك»، و«مِنِ امْرِئ القيس»، و«مِنِ اثْنين»، غيرَ أنّهم قالوا: «مِنَ الرجل»، و«مِنَ الله»، و«مِنَ الرسول»، ففتحوا مع لام المعرفة، وعدلوا عن قياس نظائره. وذلك لأنّه كثُر في كلامهم هذا الحرفُ، وما فيه الألف واللام من الأسماء كثيرٌ، لأنّ الألف واللام تدخلان على كلّ منكور، فكرهوا كسرَ النون مع كسرة الميم قبلها، فتتوالى كسرتان مع الثقل، فعدلوا إلى أخفّ الحركات، وهي الفتحة.

وممّا يؤيّد عندك أنّ الكسرة لها أثرٌ فيما ذكرناه، أنّهم كسروا ما لم يكثر ممّا هو على صورته، كقولك: «إنِ الله أمكنني من فلان فعلت»، و«عِدِ الرجلَ»، و«صِلِ ابْنَك»،

---

(١) لم أقع على هذا الشعر فيما عدت إليه من مصادر.
(٢) الفاتحة: ٧.
(٣) الكتاب ٤/ ١٥٥.

فجاؤوا بذلك على الأصل، لأنّه لم يكثر في كلامهم كثرة الأوّل. وحكى سيبويه عن قوم فصحاء «مِنَ ابنك» بالفتح، كأنّهم اعتبروا ثقلَ توالي كسرتَيْن، وأجروها مجراها مع لام المعرفة. وحكوا أيضًا: «مِنِ الرجل»، فكسروا مع لام المعرفة. جروا في ذلك على الأصل، ولم يحفلوا بالثقل. فإذًا قولهم: «مِنَ ابنك» بالفتح شاذّ في القياس دون الاستعمال، وقولهم: «مِنِ الرجل» بالكسر شاذّ في الاستعمال صحيحٌ في القياس.

قال: «وهي خبيثة» لقلّة المستعملين، وثقلِ اجتماع الكسرتَيْن. وقد حكى الأخفش: «عَنُ الرجل»، كأنّه حرّك بالضمّ إتباعًا لضمّة الجيم، وشَبَّهَه بقولهم[1]: ﴿قُلُ انظُرُوا﴾[2]، و﴿أَوُ انقُصْ﴾[3] إذ كانت الراء في حكم الساكن، إذ المدّغمُ ساكنٌ، واللسانُ يرتفع بهما دفعةً واحدةً.

(١) كذا في الطبعتين، ولعل المقصود: بقراءتهم.

(٢) يونس: ١٠١. وقد تقدم تخريج هذه القراءة.

(٣) المزمل: ٣. وقد تقدم تخريج هذه القراءة.

ومن أصناف المشترك

حكم أوائل الكلم

فصل

قال صاحب الكتاب: **تشترك فيه الأضربُ الثلاثةُ، وهي في الأمر العامّ على الحركة، وقد جاء منها ما هو على السكون، وذلك من الأسماء في نوعين: أحدهما: أسماءٌ غيرُ مصادرَ، وهي: «ابْنٌ»، و«ابْنة»، و«ابْنُم»، و«اثْنانِ»، و«اثْنَتانِ»، و«امْرُؤٌ»، و«امْرَأَة»، و«اسْم»، و«اسْت»، و«ايمن الله»، و«ايْمُ الله».**

* * *

قال الشارح: هذا الضرب ممّا يشترك فيه الاسم والفعل والحرف، لأنّ كلّ واحد منها يجوز أن يقع مبدوءًا به، نحوَ: «زيدٌ قائمٌ»، و«قام زيدٌ»، و«إنّ زيدًا قائمٌ»، فلذلك ذكره في المشترك.

واعلم أنّ الحرف الذي يبتدأ به لا يكون إلّا متحرّكًا، وذلك لضرورة النطق به، إذ الساكن لا يمكن الابتداءُ به، وليس ذلك بلغة، ولا أنّ القياس اقتضاه، وإنّما هو من قبيل الضرورة، وعدم الإمكان. فقد ظنّ بعضُهم أنّ ذلك من لغة العرب لا غير، وأنّ ذلك ممكنٌ، وهو في لغة قومٍ آخَرين. ولا ينبغي أن نتشاغل بالجراب عن ذلك، لأنّ سبيلَ معتقد ذلك سبيلُ من أنكرَ العِيانَ وكابَرَ المحسوسَ.

وقد جاءت ألفاظٌ بنَوْا أوّلَها على السكون من الأسماء والأفعال، إلّا أنّهم زادوا في أوّلها همزةَ الوصل وسيلةً إلى النطق بالساكن، إذ النطقُ بالساكن متعذّرٌ، وأصلُ ذلك الأفعالُ لتصرّفها، وكثرة اعتلالها، والأسماءُ في ذلك محمولةٌ عليها. وأمّا الأسماء، فعلى ضربَيْن: أسماءٌ غيرُ مصادر، ومصادرُ. فالأسماء التي فيها همزةُ الوصل عشرةٌ معدودةٌ، وهي: ابْنٌ، وابْنَةٌ، وابْنُمٌ، بمعنى ابنٍ، واثْنان، واثْنَتان، وامْرُؤٌ، وامْرَأَةٌ، واسْمٌ، واسْتٌ، وايْمُنُ اللهِ، وايْمُ اللهِ، فهذه الأسماء لمّا أسكنوا أوائلها، ولم يمكنهم النطق بالساكن، اجتلبوا همزة الوصل، وتَوصّلوا بها إلى النطق بذلك الساكن.

فإن قيل: ولِمَ أسكنوا أوّلَ هذه الأسماء حتى احتاجوا إلى همزة الوصل؟ قيل:

أصلُ هذه الهمزة أن تكون في الأفعال خاصّةً، وإنّما هذه الأسماء محمولة في ذلك على الأفعال؛ لأنّها أسماءٌ معتلّةٌ سقطت أواخرُها للاعتلال، وكثُر استعمالُها، فسكن أوائلُها لِتكون ألفاتُ الوصل عوضًا ممّا سقط منها، ولم يُستنكر ذلك فيها، كما لم تُستنكر إضافةُ أسماء الزمان إلى الأفعال في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ﴾[1] ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا۟ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾[2]. وقال الشاعر [من الطويل]:

على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا[3]

وكما وصفوا بالأفعال في قولك: «مررتُ برجلٍ يأكل»، وأصلُ الإضافة والصفة الأسماء كما أنّ أصل هذه الهمزة الأفعالُ.

فأمّا «ابنٌ»، فأصله «بَنَوٌ» بفتح الفاء والعين كـ«جَبَلٍ»، و«جَمَلٍ»، دلّ على ذلك قولهم في الجمع: «أبْنَاءٌ». قال الله تعالى: ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ﴾[4]. وقال الشاعر [من الطويل]:

بَـنُـوهُـنَّ أبـنـاءُ الـرِّجـالِ الأبـاعِـدِ[5]

ولا يجوز أن يكون فِعْلاً كـ«جِذْعٍ»، ولا فُعْلاً كـ«قُفْلٍ»؛ لقولهم في جمع السلامة: «بَنُونَ» بفتح الباء، ولذلك قالوا في النسب: «بَنَوِيٌّ» بفتح فائه. والمحذوفُ منه واوٌ، هي لامه. دلّ على ذلك قولهم في المؤنّث: «بنتٌ»، كما قالوا «أُخْتٌ»، و«هَنْتٌ»، فأبدلوا التاء من لامها، وإبدالُ التاء من الواو أكثرُ من إبدالها من الياء، وعلى الأكثر يكون العملُ. فأمّا «البُنُوَّةُ»، فلا دليلَ فيه لقولهم: «الفُتُوَّةُ»، وهو من الياء؛ لقولهم في التثنية: «فَتَيان»، وفي الجمع: «فِتْيَةٌ»، و«فِتْيانٌ».

وكذلك «ابْنَةٌ» هو تأنيث «ابنٍ»، والتاء فيه للتأنيث على حدّها في «حَمْزَةَ»، و«طَلْحَةَ». فأمّا «بِنْتٌ»، فليست التاء فيه للتأنيث على حدّها في «ابنة». يدلّ على أنّها ليست للتأنيث سكونُ ما قبلها، وتاء التأنيث تفتح ما قبلها على حدّ «قائمَة»، و«قاعدَة». وإنّما هي بدلٌ من لام الكلمة. يؤيّد ذلك قولُ سيبويه[6]: لو سمّيت بهما رجلاً، لصرفتَهما معرفةً، يعني: بِنْتًا وأُخْتًا. وهذا نصٌّ من سيبويه، ألا ترى أنّها لو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم كما لم ينصرف نحو: «طلحةَ» و«حمزة»؟ فإن قيل: فإنّا نفهم من الكلمة التأنيثَ، قيل: التأنيث مستفادٌ من نفس الصيغة، ونَقْلِها من بناء إلى بناء آخر، وذلك أنّ أصلَ «بِنْتٍ»: «بَنَوٌ»، فنقلوه إلى فِعْلٍ ألحقوه بجِذْعٍ بالتاء، كما ألحقوا «أُخْتًا» بالتاء بـ«قُفْلٍ»، و«بُرْدٍ»، فصارت الصيغة عَلَمًا للتأنيث، إذ كان هذا عَلَمًا اختصّ بالمؤنّث.

---

(١) النبأ: ٤٠.
(٢) الكهف: ٥٢.
(٣) تقدم بالرقم ٣٨.
(٤) المائدة: ١٨.
(٥) تقدم بالرقم ١٤٠.
(٦) الكتاب: ٣/ ٢٢١.

وأمّا «ابْنُمٌ» فهو «ابنٌ» زيدت عليه الميمُ للمبالغة والتوكيد، كما زيدت في «زُرْقُم» و«سُتْهُمٍ»، بمعنى الأَزْرَق والعظيمِ العَجيزةِ، أي: كبير الاسْتِ. قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٥٦ـ وهل لِيَ أُمٌّ غيرُها إنْ ذكرتُها أَبَى اللهُ إلّا أنْ أكونَ لها ابْنَما

وليست الميم بدلاً من لام الكلمة على حدّها في «فَم»؛ لأنّها لو كانت بدلاً من اللام، لكانت في حكم اللام، وكانت اللامُ كالثانية، وكان يَبْطُل دخول همزة الوصل.

وأمّا «اثنان»، فأصله «ثِنْيان»؛ لأنّه من «ثَنَيْتُ». و«اثْنَتانِ» التاء فيه للتأنيث كـ«ابنتَيْن» و«ثِنْتان» كـ«بِنْتَيْن»، التاء فيه للإلحاق.

وأمّا «امْرُؤٌ» و«امْرَأَةٌ»، فإنّما أسكنوا أوّلَهما وإن كانا تامَّين غيرَ محذوفَيْن؛ لأنّك إذا دخلت الألفُ واللامُ، فقلتَ: «المَرْء» و«المَرْأَة»، وخفّفتَ الهمزة، حذفتَها، وألقيتَ حركتها على الراء، فقلت: «جاءني المَرُ» و«رأيت المَرَ»، و«مررت بالمَرِ». فلمّا كانت الراء قد تُحرَّكُ بحركة الإعراب، وكثُرَت هذه الكلمةُ في كلامهم حتى صارت عبارةً عن كلّ ذَكَر وأُنْثَى من الناس، أعلّوها لكثرة استعمالهم إيّاها، وشبّهوا الراء في «المرْءُ» و«المرْءَ» و«المرْءِ» بخاء «أخيك»، فأتبعوا عينَها حركةَ لامها، فقالوا: «هذا امْرُؤٌ»، و«رأيت امْرأً»، و«مررت بامْرِئٍ»، كما تقول: «هذا أخوك»، و«رأيت أخاك»، و«مررت بأخيك». وألفُه وألفُ «ابنم» مكسورةٌ على كلّ حال؛ لأنّ الضمّة فيه عارضةٌ للرفع غيرُ لازمة، وليست كالضمّة في «اقْتُلْ». فلمّا اعتلّ هذا الاسمُ بإتباع حركة عينه حركةَ لامه، وكثُر استعمالُه، أسكنوا أوّلَه، وأدخلوا عليه همزة الوصل على ما ذُكر.

١٢٥٦ ـ **التخريج**: البيت للمتلمس في ديوانه ص٣٠؛ والأصمعيات ص٢٤٥؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٥٨، ٥٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٦٨؛ والمقتضب ٢/ ٩٣؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ١٨٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١١٥؛ والمنصف ١/ ٥٨.

الإعراب: «**وهل**»: «الواو: بحسب ما قبلها، و«هل»: حرف استفهام. «**لي**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. «**أمّ**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «**غيرها**»: نعت «أمّ» مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**إنْ**»: حرف شرط جازم. «**ذكرتها**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل، و«ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وهو فعل الشرط محله الجزم. «**أبى**»: فعل ماضٍ. «**الله**»: فاعل مرفوع. «**إلّا**»: حرف حصر واستثناء. «**أن**»: حرف مصدري ناصب. «**أكون**»: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنا». «**لها**»: جار ومجرور متعلّقان بصفة لـ«ابنما». «**ابنما**»: خبر «أكون» منصوب، والميم للمبالغة.

وجملة «**هل لي أم...**»: بحسب الفاء. وجملة «**إن ذكرتها...**»: حالية محلها النصب. وجملة «**ذكرتها**»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «**أبى الله**»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. والمصدر المؤول في محلّ نصب مفعول به لـ«أبى».

والشاهد فيه قوله: قوله: «ابنما» حيث زيدت الميم للمبالغة، فإنّ أصلها: «ابنا».

وأمّا «اسْمٌ»، فأصله «سِمْوٌ» على زنة «فِعْلٍ» بكسر الفاء، هكذا قال سيبويه[١]، فحُذفت الواو تخفيفًا على حدّ حَذْفها في «ابن» و«ابنة»، وصارت الهمزةُ عوضًا عنها، ووزنُه «افْعٌ»، وفيه لغاتٌ وخلافٌ تقدّم ذكره في صدر هذا الكتاب.

وأمّا «اسْتٌ»، فمحذوفةُ اللام، وهي هاء يدلّ على ذلك قولُهم في تحقيره: «سُتَيْهَةٌ»، وفي جمعه: «أَسْتاهٌ»، وأصلُه: «سَتَهٌ» على وزن «فَعَلٍ» بفتح العين. ويدلّ على ذلك قولهم في القلّة: «أَسْتاهٌ»، مثلُ: «جَمَلٍ» و«أَجْمالٍ»، و«قَلَم» و«أَقْلام». ولا يكون على «فِعْلٍ» كـ«جِذْعٍ»، ولا «فُعْلٍ» كـ«قُفْلٍ» اللَّذَيْن يُجْمَعان أيضًا على «أفْعَالٍ»؛ لقولهم فيه: «سَهٌ» بفتح الفاء حين حذفوا العين. قال الشاعر [من الطويل]:

شَـأَتْـكَ قُـعَـيْـنٌ غَـثُّـهـا وسَـمِـيـنُـهـا ... وأَنْتَ السَّهُ السُّفْلَى إذا دُعِيَتْ نَصْرُ[٢]

وفي الحديث: العينُ وِكاءُ السَّهِ[٣]، ففتحُ الفاء هاهنا دليلٌ على أنّ الأصل ما ذكرناه، ولا يكونُ «سَتِهٌ» بكسر العين، ولا «سَتُهٌ» بضمّها؛ لأنّ المفتوحَ العين أكثرُ، والحكمُ إنّما هو على الأكثر. وقد اختلفت العربُ فيه، فمنهم من قال: «سَتٌ» بحذف الهاء، وإبقاء الكلمة على أصلها من غير تغيير كـ«يَدٍ» و«دَمٍ»، ومنهم من حذف التاء، وقال: «سَهٌ». وهو قليل من قبيل الشاذّ. ومنهم من يحذف الهاء، ويُسكِن السين، ويُدْخِل ألف الوصل، فيقول: «اسْتٌ».

وأمّا «ايْمُنُ الله» في القَسَم، و«ايم الله»، فالهمزةُ فيهما وصلٌ تسقط في الدرج، وقد تقدّم الكلام عليهما في القسم.

[همزة الوصل مع مصادر الأفعال]

قال صاحب الكتاب: **والثاني مصادرُ الأفعال التي بعد ألفاتها إذا ابتُدِىء بها أربعةُ أحرف فصاعدًا، نحو: «انْفَعَلَ»، و«افْتَعَلَ»، و«اسْتَفْعَلَ»، تقول: «انْفعالٌ»، و«افْتعالٌ»، و«اسْتِفْعالٌ». ومن الأفعال فيما كان على هذا الحدّ، وفي أمثلةِ أمرِ المخاطب من الثلاثيّ غيرِ المَزيد فيه، نحو: «اضْرِبْ»، و«اذْهَبْ». ومن الحروف في لام التعريف، وميمه في لغة طَيِّءٍ. فهذه الأوائل ساكنةٌ كما ترى يُلفَظ بها كما هي في حال الدرج، فإذا وقعت في موضع الابتداء، أُوقِعَتْ قبلها هَمَزاتٌ مزيدةٌ متحرّكةٌ، لأنّه ليس في لغتهم الابتداء بساكن، كما ليس فيها الوقفُ على متحركٍ.**

* * *

(١) انظر الكتاب ٣/ ٤٥٥.

(٢) تقدم بالرقم ٧٨٨.

(٣) تقدم تخريجه.

قال الشارح: قد تقدّم أنّ أصل دخول هذه الهمزة إنّما هو في الأفعال، ودخولُها في الأسماء إنّما هو بالحمل عليها، والتشبيه بها. وتلك الأفعالُ ثمانيةٌ، وهي: «انْفَعَلَ»، نحو: «انطلق»، و«افْتَعَلَ»، نحو: «اقتدر»، و«اكتسب»، و«افْعَلَّ»، مثل: «احْمَرَّ»، فهذه الثلاثةُ على زنة واحدة، ومثال واحد، و«اسْتَفْعَلَ»، نحو: «استخرج»، و«افْعَنْلَلَ»، نحو: «اقعنسس»، و«افْعَالَلْت»، نحو: «اشهابَبْت»، و«افْعَوَّلَ»، و«افْعَولَلَ»، نحو: «اخْرَوَّطَ»، و«اخْشَوْشَنَ». فهذه الخمسةُ على مثال واحد أيضًا. فهذه كلُّها يلزم أوّلها همزةُ الوصل لسكون أوّلها.

فإن قيل: ولِمَ أُسْكِن حتى افتقرت إلى همزة الوصل؟ قيل: أمّا الثلاثة الأُوَلُ، فإنّما أُسْكِن أوّلها لأنّهم لو لم يفعلوا ذلك، لاجتمع في الكلمة أكثرُ من ثلاثِ متحرّكاتٍ. وأمّا الخمسةُ التي تليها، فكأنّهم زادوا عليها حرفًا، فكرهوا كثرةَ الحروف وكثرةَ المتحرّكات، فأسكنوا الأوّلَ منها، وأتوا بالهمزة توصُّلاً إلى النطق بالساكن. ولمّا وجب ذلك في هذه الأفعال لما ذكرناه، اعتمدوه في مصادرها، نحو: «الانطلاق»، و«الاقتدار»، و«الاحمرار»، و«الاستخراج»، و«الاقْعِنْساس»، و«الاشْهِيباب»، و«الاخْرِوّاط»، و«الاخْشِيشان».

ومن ذلك «اطّايَرَ اطّيارًا»، و«اثّاقَلَ اثّقالاً»، و«ادّارَكُوا فِيهَا ادّراكًا». جاؤوا بهمزة الوصل عند سكون الأوّل منه. وإنّما سكن الأوّلُ؛ لأنّهم ادّغموا تاء «تَفَاعَلَ» فيما بعده، إذ كان مقاربًا له، ثمّ جاؤوا بالهمزة، وإنّما كانت المصادرُ في ذلك كالأفعال؛ لأنّها جارية عليها، وكلٌّ واحد منها يؤول إلى الآخر، ولذلك أعلّوا المصدر لاعتلال الفعل، نحو: «قَامَ قِيامًا»، ولولا اعتلالُ الفعل لما اعتلّ المصدرُ، وصحّ كما صحّ في «لِواذٍ».

وقوله: «التي بعد ألفاتها إذا ابتدىء بها أربعة أحرف فصاعدًا»، تحرّز به من مثل «أَفْعَلَ»، نحو: «أَخْرَجَ»، و«أَكْرَمَ»، فإنّ الهمزة فيه قطعٌ مع أنّ ما بعدها ساكنٌ، لأنّ الهمزة فيه كالأصل بُنيت الكلمة عليها كبناء «فَاعَلَ» و«فَعّلَ»؛ لأنّ الزيادة في كلّ واحد منها لمعنًى، وليس كذلك همزةُ الوصل؛ لأنّها لم تدخل لمعنى بل وُصلةً إلى النطق بالساكن. والذي يؤيّد عندك أنّها كالملحقة، وإن لم تكن ملحقةً حقيقةً، أنّك تضمّ أوّل مضارعه، فتقول: «يُخْرِجُ»، و«يُكْرِم» كما تقول: «يُدَحْرِجُ»، و«يُسَرْهِفُ»، و«يُصَوْمِع»، و«يُجَهْوِرُ».

وإنّما قلنا: إنّها ليست للإلحاق، وذلك من قبل أنّ الملحق حكمُه حكمُ الأصل في المضارع والمصدر، نحو: «جَهْوَرَ»، و«بَيْطَرَ»، و«جَلْبَبَ»، لمّا كانت الزيادةُ فيها للإلحاق، قالوا في مضارعها: «يُجَهْوِرُ»، و«يُبَيْطِرُ»، و«يُجَلْبِبُ» بالضمّ، وقالوا في مصدرها: «جَهْوَرَةٌ»، و«بَيْطَرَةٌ»، و«جَلْبَبَةٌ»، كـ«دَحْرَجَةٍ»، و«سَرْهَفَةٍ». وأنت لا تقول في «أَكْرَمَ»، و«قَاتَلَ»، و«كَلَّمَ»: «أَكْرَمَةٌ»، ولا «قَاتَلَةٌ»، و«كَلَّمَةٌ»، فبَانَ لك أنّ الزيادة في «أَكْرَمَ» جارية مجرى الملحق، وإن لم تكن ملحقة.

وتدخل أيضًا في فعل الأمر، وذلك من كلّ فعل فُتح فيه حرفُ المضارعة، وسكن ما بعده، نحو: «يَضْرِبُ»، و«يَقْتُلُ»، و«يَنْطَلِقُ»، و«يَعْتَذِرُ»، فإذا أمرتَ قلت: «اضْرِبْ»، «اقْتُلْ»، «انْطَلِقْ». وكان يجب أن يحرّك الأوّل من المستقبل كما حُرّك في الماضي، فيقالَ: «ذَهَبَ يَذَهَبُ»، و«قَتَلَ يَقَتُلُ»، و«ضَرَبَ يَضَرِبُ»، فيجتمع أربعُ متحرّكاتٌ، فاستثقلوا توالِيَ الحركات، فلم يكن سبيلٌ إلى تسكين الأوّل الذي هو حرفُ المضارعة؛ لأنّه لا يُبتدأ بساكن، ولا إلى تسكين الثالث الذي هو عين الفعل؛ لأنّه بحركته يُعْرَف اختلافُ الأبنية، ولا إلى تسكين لامه؛ لأنّه محلُّ الإعراب من الرفع والنصب، فأسكنوا الثاني، إذ لا مانعَ من ذلك، فقالوا: «يَذْهَبُ»، و«يَقْتُلُ». فإذا أرادوا الأمر، حذفوا حرف المضارعة، فبقي فاء الفعل ساكنًا، فاحتاجوا إلى همزة الوصل، فقالوا: «اذْهَبْ»، و«اقْتُلْ» على ما تقدّم.

وأمّا دخولها في الحرف، فمعَ لام التعريف في نحو: «الرّجل»، و«الغلام». وإنّما أتوا بهمزة الوصل مع هذه اللام؛ لأنّها حرفٌ ساكنٌ يقع أوّلاً، والساكنُ لا يمكن الابتداءُ به، فتَوصّلوا إلى ذلك بالهمزة قبلها. وإنّما كانت ساكنة لقوّة العناية بمعنى التعريف. وذلك أنّهم جعلوه على حرف واحد ساكن ليضعف عن انفصاله ممّا بعده، ويقوي اتّصالُه بالمعرَّف، فيكون ذلك أبلغَ في إفادة التعريف للزوم أداته.

وكذلك الميم المبدلة منه في لغة طيّئ، نحو قوله ـ عليه السلام ـ: «ليس مِنَ امْبِرّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ»، وقد تقدّم الكلام عليه.

وقوله: «وهذه الأوائل ساكنة كما ترى يلفظ بها كما هي في حال الدرج»، يريد أنّ أوّل[١] جميع ما ذكرناه من الأسماء والأفعال ممّا هو ساكنٌ يبقى ساكنًا على حاله في الدرج؛ لأنّ الكلام الذي قبله تصله إلى الساكن. فأمّا إذا ابتدأتَ، فلا بدّ من همزة الوصل؛ لتعذّر الابتداء بالساكن. وقوله: «لأنّه ليس من لغتهم الابتداء بالساكن»، ربّما فهم منه أنّ ذلك ممّا يختصّ بلغة العرب، ويجوز الابتداء بالساكن في غير لغة العرب، وليس الأمر كذلك، بل إنّما كان ذلك لتعذّر النطق بالساكن، وليس ذلك مختصًا بلغة دون لغة فاعرفه.

فصل
[حركة همزة الوصل]

قال صاحب الكتاب: **وتُسمّى هذه الهمزات همزاتِ الوصل، وحكمُها أن تكون مكسورة، وإنّما ضُمّتْ في بعض الأوامر، وفيما بُني من الأفعال الواقعة بعد ألفاتها أربعةُ أحرف فصاعدًا للمفعول للإتباع، وفُتحت في الحرفَين، وكلمتَي القَسَم للتخفيف.**

* * *

(١) في الطبعتين: «أوائل»، والتصحيح عن ذيل التصحيحات في طبعة ليبزغ. ص١٤٩٩.

قال الشارح: إنّما سمّيت هذه الهمزة همزة الوصل؛ لأنّها تسقط في الدرج، فتصل ما قبلها إلى ما بعدها، ولا تقطعه عنه كما يفعل غيرُها من الحروف. وقيل: سُمّيت وَصْلاً؛ لأنّه يُتوصّل بها إلى النطق بالساكن. وحكمُها أن تكون مكسورة أبدًا؛ لأنها دخلت وصلةً إلى النطق بالساكن، فتَخيّلوا سكونَها مع سكونِ ما بعدها، فحرّكوها بالحركة التي تجب لالتقاء الساكنين، وهي الكسرة.

فإن كان الثالث من الاسم الذي فيه همزةُ الوصل مضمومًا ضَمًّا لازمًا، ضممت الهمزة، نحو: «اقْتُلْ»، «اخْرُجْ»، «اسْتُضْعِفَ»، «انْطُلِقَ به». وذلك أنّهم كرهوا أن يخرجوا من كسرة إلى ضمّة؛ لأنّه خروجٌ من ثقيل إلى ما هو أثقلُ منه ليس بينهما إلّا حرفٌ ساكنٌ، ولذلك من الاستثقال قلّ في كلامهم نحو: «يَوْم»، و«يَوْخ»[1] للخروج من الياء إلى الواو، وكثُر في كلامهم نحو: «وَيْلٍ»، و«وَيْحٍ»، و«وَيْسٍ»؛ لأنّ فيه خروجًا من ثقيل إلى ما هو أخفّ منه. وحكى قُطْرُب على سبيل الشذوذ: «اِقْتُلْ» بالكسر على الأصل.

وإنّما قلنا: ضمًّا لازمًا تحرّزًا من مثل: «اِرْمُوا»، و«اِقْضُوا»، فإنّ الهمزة في ذلك كلّه مكسورةٌ، وإن كان الثالث مضمومًا؛ لأنّ الضمّة عارضةٌ، والميمُ في «ارموا» أصلُها الكسرُ، وكذلك الضاد في «اقضوا». وذلك أنّ الأصل «اقْضِيُوا»، «ارْمِيُوا». وإنّما استثقلوا الضمّة على الياء المكسور ما قبلها، فحذفوها، فبقيتْ ساكنةً، وواوُ الضمير بعدها ساكنٌ، فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين، وضُمّت العين لتصحّ الواو الساكنةُ، فبقيت الهمزةُ مكسورة على ما كانت، كما قالوا: «أُغْزِي»، فضمّوا الهمزة والثالثُ مكسورٌ كما ترى، لأنّ الأصل «اغْزُوِي»، فاعتلّت الواوُ، فحُذفت، ووَلِيَت الياء الزايَ، فانكسرتْ من أجلها، فالضمّةُ الآنَ في الهمزة مراعاةً للأصل.

وقوله: «وفتحت في الحرفين»، يريد مع لام التعريف وميمه، فإنّ الهمزة معهما مفتوحةٌ بخلاف حالها مع الأسماء والأفعال. والعلّة في ذلك أنّهم أرادوا أن يخالفوا بين حركتها مع الحرف، وحركتها مع الاسم والفعل.

وأمّا ألفُ «ايمُن الله» في القسم، فمفتوحةٌ أيضًا إذ كان ما دخلت عليه غير متمكّن لا يُستعمل إلّا في القسم، ففُتحت همزته تشبيهًا لها بالهمزة اللاحقة حرفَ التعريف. وحكى يونس: «اِيمن الله» بالكسر على الأصل.

---

(١) جاء في تاج العروس (يوخ): ذكر اللّيثُ هذا اللفظ، والظاهر أنّه محرّف، والصواب أنه بالحاء، اسمٌ للشمس.

فصل
[سقوط همزة الوصل في الدرج نطقًا]

قال صاحب الكتاب: **وإثباتُ شيءٍ من هذه الهمزات في الدرج خروجٌ عن كلام العرب، ولَحْنٌ فاحشٌ، فلا تقلْ: «الإسْمُ»، و«الإِنْطلاق»، والإقتسام» و«الإِسْتغفار»، و«مِنْ إِبْنك»، و«عن إسْمك». وقوله [من الطويل]:**

إذا جاوَزَ الإثنينِ سِرٌّ[1]

من ضرورات الشعر.

* * *

قال الشارح: يريد أنّ هذه الهمزات إنّما جيء بها وصلةً إلى الابتداء بالساكن، إذ كان الابتداءُ بالساكن ممّا ليس في الوُسْع. فإذا تقدّمها كلامٌ، سقطت الهمزةُ من اللفظ، لأنّ الكلام المتقدّم قد أغنى عنها، فلا يقال: «الإسْمُ» بإثبات الهمزة؛ لعدم الحاجة إليها؛ لأنّ الداعي إلى الإتيان بها قد زال، وهو الابتداءُ بساكن. وكذلك سائرُ ما ذكره من «الانطلاق» و«الاقتسام». قال: «فإثبات الهمزة في هذه الأسماء لحن»، لأنّه عدولٌ عن كلام العرب وقياسِ استعمالها، وكان زيادةً من غير حاجة إليه. ونظيرُ ذلك هاء السكت من نحو: «عِهْ» و«شِهْ»، أُتي بها وصلةً إلى الوقف على المتحرّك، فإذا وُصل بكلامٍ بعده، سقطت الهاء، فهذه الزيادةُ في هذا الطرف كذلك الزيادةُ في الطرف الآخر. قالَ: فأمّا قوله [من الطويل]:

إذا جاوز الإثنينِ سِر

فمن ضرورات الشعر، فإنّه أورده إذ كان ناقضًا لهذه القاعدة، إذ قد أثبت الشاعر الهمزةَ مع تقدُّم لام التعريف. البيت لقَيْس بن الخَطِيم، وقيل له: خطيمٌ لضَرْبَةٍ كانت بأنفه. وتمامُه:

بنَشْرٍ وإفشاءِ الحَديثِ قَمِينُ

ومثله قول الآخر [من السريع]:

لا نَسَبَ اليَومَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقعِ[2]

فأثبت همزةَ «اتَّسَعَ» في حال الوصل ضرورةً، وهو هاهنا أسهلُ، لأنّه في أوّل النصف الثاني، فالعربُ قد تسكت على أنصاف الأبيات، وتبتدىء بالنصف الثاني، فكأنّ الهمزة وقعت أوّلاً، فاعرفه.

* * *

(١) تقدم بالرقم ١١٩١.

(٢) تقدم بالرقم ٣٢١.

قال صاحب الكتاب: **ولكنّ همزة حرف التعريف وحدَها إذا وقعت بعد همزة الاستفهام لم تُحذف، وقُلبت ألفًا لأداءِ حذفها إلى الإلباس**(١).

* * *

قال الشارح: أمرُ هذه الهمزة مخالفٌ لِما أصّلناه، لأنّ ألف الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل، سقطت ألفُ الوصل، نحو قوله تعالى: ﴿أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾(٣)؛ لأن الغُنْية قد حصلت بهمزة الاستفهام عن همزة الوصل، ولم يُؤدِّ حذفُها إلى لبسٍ؛ لأنّ ألف الاستفهام مفتوحةٌ وألف الوصل مكسورةٌ. فأمّا الألف التي مع اللام، فإنّها لا تسقط؛ لئلّا يلتبس الاستخبارُ بالخبر، لأنهما مفتوحتان، بل تُبدِلها ألفًا، نحو قوله: ﴿آلذَّكَرَيْنِ حرّم أم الانثيينِ﴾(٤)، و﴿آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُون﴾(٥). فلو حذفت، لوقع لبسٌ، ولا يُعْلَم هل هي الاستفهاميّةُ، أم التي مع لام التعريف، فلذلك ثبتت وشُبّهت بألف «أَحْمَرَ» لثبوتها، قال الشاعر [من الوافر]:

١٢٥٧ ـ أَآلخَيْرُ الّذي أَنَا أَبْتَغِيهِ أَمِ الشَّرُّ الّذي لا يَأْتَلِيني

---

(١) أي: لو حذفت الهمزة في قولك: «آلولد جاء»؟ فقيل: «الولد جاء»؟ لم يُعرف ما إذا كانت الهمزة الباقية هي الاستفهاميّة أم التي مع لام التعريف.

(٢) البقرة: ٨٠. (٣) الصافات: ١٥٣.

(٤) الأنعام: ١٤٣. (٥) النمل: ٥٩.

١٢٥٧ ـ التخريج: البيت للمثقب العبدي في خزانة الأدب ١١/ ٨٠، ٨٤؛ وشرح اختيارات المفضل ص١٢٦٧.

اللغة والمعنى: يأتليني: يقسم بي.

لا يدري ما هو مقدّر له في عالم الغيب: أهو الخير الذي يريده ويتمنّاه، أم الشر الذي لا يتركه.

الإعراب: «**أآلخير**»: الهمزة: حرف استفهام لا محلّ له، «الخير»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**الذي**»: اسم موصول مبني في محلّ رفع صفة. «**أنا**»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «**أبتغيه**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**أم**»: حرف تسوية واستفهام وعطف. «**الشر**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وخبره محذوف بتقدير: أم الشرُّ جزائي. «**الذي**»: اسم موصول مبني في محلّ رفع صفة. «**لا**»: حرف نفي. «**يأتليني**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

وجملة «الخير جزائي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «الشرّ جزائي». وجملة «أنا أبتغيه»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «لا يأتليني». وجملة «أبتغيه»: في محلّ رفع خبر لـ«أنا».

والشاهد فيه قوله: «آلخير» حيث قلب ألف «أل» همزة كي لا تسقط وتُحذف، فيقع لبس، فلا يُعلم أهي للاستفهام أم للتعريف.

فصل
[تسكين هاء «هو» و«هي»]

قال صاحب الكتاب: وأمّا إسكانهم أوّلَ «هُوَ»، و«هِيَ» متصلتَيْن بالواو والفاء، ولام الابتداء، وهمزةِ الاستفهام، ولامَ الأمر متّصلةً بالفاء، والواو، كقوله تعالى: ﴿وَهْوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾(١)، وقوله: ﴿فهْيَ كَالحِجَارَةِ﴾(٢)، وقوله: ﴿لَهْوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾(٣)، وقول الشاعر [من البسيط]:

١٢٥٨ـ [فَقُمْتُ للزَّورِ مُرتاعاً فأرَّقني] فقلتُ: أَهْيَ سَرَت أم عادَني حُلُمُ

وقوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ﴾(٤)، وقوله: ﴿وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ﴾(٥)، فليس بأصلٍ، وإنّما

---

(١) البقرة: ٢١٦.

(٢) البقرة: ٧٤. (٣) آل عمران: ٦٢.

١٢٥٨ ـ التخريج: البيت لزياد بن منقذ في خزانة الأدب ٥/ ٢٤٤، ٢٤٥؛ والدرر ١/ ١٩٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٣٩٦، ١٤٠٢؛ وشرح شواهد الشافية ص١٩٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٣٤؛ ومعجم البلدان ١/ ٢٥٦ (أميلح)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٥٩، ٤/ ١٣٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٧؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥٦؛ والخصائص ١/ ٣٠٥، ٢/ ٣٣٠؛ والدرر ٦/ ٩٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٨؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٧٦ (هي)؛ ومغني اللبيب ١/ ٤١، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢.

اللغة: الطيف: الخيال. المرتاع: الخائف. أرّقني: أسهرني. عاد: زار.

المعنى: لقد نهض الطيف الذي جاءه زائرًا، والخوف يستبدّ به، ويسأل نفسه: أهي حقيقة التي زارت أم كان ذلك حلمًا؟!

الإعراب: «فقمت»: الفاء بحسب ما قبلها، و«قمت»: فعل ماض، والتاء ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «للزّور»: جار ومجرور متعلّقان بـ «قمت». «مرتاعًا»: حال منصوب. «فأرقني»: الفاء حرف عطف، و«أرقني»: فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «فقلت»: الفاء حرف عطف، و«قلت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «أهي»: الهمزة للاستفهام، و«هي»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «سرت»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هي»، والتاء للتأنيث. «أم»: حرف عطف. «عادني»: فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء ضمير متّصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «حلم»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «قمت»: بحسب ما قبلها. وجملة «أرقني»: معطوفة على الجملة السابقة. وجملة «قلت»: معطوفة. وجملة «هي سرت»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «سرت»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «عادني حلم»: معطوفة على جملة «هي سرت».

والشاهد فيه قوله: «أَهْيَ» حيث سكّن الهاء من «هي» مع همزة الاستفهام، وهذا التسكين قليل، وقيل: ضعيف.

(٤) الكهف: ١٩، والحج: ١٥.

(٥) الحج: ٢٩.

شُبِّه الحرف عند وقوعه في ذا المَوْقع بضادِ «عضْدٍ»، وباءِ «كَبْدٍ»[(١)]. ومنهم مَن لا يُسْكِن.

* * *

قال الشارح: لمّا ذكر ما بُني من الأسماء والأفعال على سكون الأوّل، خاف أن يُتوهّم أنّ قولهم: «وَهْوَ»، و«وَهْيَ» بالإسكان من ذلك القبيل، فبيّن أمرَهما، وذلك أنّ «هُوَ» مضمومُ الأوّل، و«هِيَ» مكسورة. فإذا دخل عليه حرفُ عطف ممّا هو على حرف واحد، فإنّهم قد يُسكنونه لضرب من التخفيف. وأنت في ذلك بالخيار: إن شئت أسكنتَ، وإن شئت حرّكتَ. فمَن أسكن؛ فلأنّ الحرف الذي قبلهما، لمّا كان على حرف واحد، لا يمكن انفصالُه ولا الوقوفُ عليه يتنزّل منزلةَ ما هو من سِنخ الكلمة، فشبّه «وهو» بـ«عَضُد»، «وهي» بـ«كَتِف» و«كبد»، فكما يقال: «عَضْدٌ» بالإسكان، و«كَتْفٌ»، و«كَبْدٌ»، كذلك قالوا: «وهْوَ»، و«وَهْيَ» بالإسكان. قال الله تعالى: ﴿وَهوَ خَيرٌ لَّكُمْ﴾[(٢)]، وقال: ﴿فهيَ كَالحِجَارَةِ﴾[(٣)]، وقال: ﴿لَهْوَ الْقَصَصُ﴾[(٤)]، فأسكن مع لام التأكيد كما أسكن مع واو العطف وفائه. وقالوا في الاستفهام: «أهْوَ فَعَلَ؟» بإسكان الهاء، ومنه قول الشاعر [من البسيط]:

فقُمْتُ للزَّوْرِ مُرْتاعًا فأرّقَني ... فقلتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عادَنِي حُلُمُ

الشاهد فيه قوله: «أهْي» بإسكان الهاء، كأنّه شبّه «أَهْيَ» بـ«كَتْفٍ». والمعنى لمّا رأى المحبوبةَ استعظم ذلك، وقال: أذلك حقٌّ، أو منامٌ؟ فإن كان بَدَلَ الواو والفاء «ثُمّ»، لم يحسن الإسكانُ حُسْنَه مع الواو والفاء؛ لكونها على أكثر من حرف واحد، فكأنّها منفصلةٌ ممّا بعدها، فلذلك كان أكثرُ القُرّاء على التحريك من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾[(٥)]، ؛ فأمّا قوله: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾[(٦)]، وقوله تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ﴾[(٧)]، فإنّ هذه لامُ الأمر، وأصلُها الكسر. يدلّ على ذلك أنّك إذا ابتدأت فقلت: «لِيَقُمْ زيدٌ»، كسرتَها لا غيرُ، فإذا ألحقتَ الكلامَ الذي فيه اللامُ الواوَ والفاء، جاز إسكانُها. فمَن أسكن مع الفاء أو الواو؛ فلأنّ الواو والفاء يصيران كشيء من نفس الكلمة، نحو: «كَتْف»، لأنّ كلّ واحد منهما لا ينفرد بنفسه فصار بمنزلة «كتف». فإن جئتَ بـ«ثُمّ» مكانَ الفاء أو الواو، لم تسكن؛ لأنّ «ثُمّ» ينفصل بنفسه، ويُسْكَت عليه، ومن قال: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾[(٨)] بإسكان اللام، فإنّه شبّه الميمَ الثانيةَ من «ثُمّ» بالفاء والواو،

---

(١) أي: من ناحية جواز تسكينهما.

(٢) البقرة: ٢١٦.

(٣) البقرة: ٧٤.

(٤) آل عمران: ٦٢.

(٥) القصص: ٦١.

(٦) الكهف: ١٩.

(٧) الحج: ٢٩.

(٨) الحج: ٢٩. وهذه القراءة هي المثبتة في النص المصحفي. وقرأ نافع وقنبل وأبو عمرو بكسر اللام. انظر: تفسير الطبري ١٧/١١١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٣٢٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/١٧٧.

وجعل ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾ بمنزلةِ «فلْيقضوا». وهذا كقولهم: «أراك مُنْتَفْخا»، والمراد: «مُنْتَفِخًا»، فشبّه «تَفِخًا» من «منتفخًا» بـ«كَتِفٍ»، فأسكن الفاء. ومثله قوله [من الرجز]:

١٢٥٩ـ فَبَاتَ مُنْتَصْبًا وما تَكَرْدَسا

فالإسكان في هذا كلّه إنّما هو أمرٌ عارضٌ لضرب من التخفيف، فلا يُعتدّ به بناءً، فاعرفه.

١٢٥٩ ـ **التخريج**: الرجز للعجّاج في ديوانه ١/ ١٩٧؛ والخصائص ٢/ ٣٣٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٥٩؛ ولسان العرب ٦/ ١٩٥ (كردس)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٤٥؛ ولسان العرب ١/ ٧٥٨ (نصب)، ٧/ ٩٩ (نصص).

اللغة والمعنى: تكردس الرجلُ: انقبض واجتمع بعضُه إلى بعض.

لقد ظل منتصبًا واقفًا، ولم يلتو خوفًا أو بردًا.

الإعراب: «فبات»: الفاء: حرف استئناف، «بات»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «منتصبًا»: خبر «بات» منصوب بالفتحة. «وما»: الواو: حرف عطف، «ما»: حرف نفي. «تكردسا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. والألف للإطلاق.

وجملة «بات منتصبًا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «تكردس».

والشاهد فيه قوله: «منتصبا» بتسكين الصاد تخفيفًا، والأصل كسرها.

ومن أصناف المشترك

زيادةُ الحروف

فصل
[تَعْداد حروف الزّيادة]

قال صاحب الكتاب: **يشترك فيها الاسمُ والفعلُ، والحروفُ الزوائدُ هي التي يشمَلها قولُك: «اليَومَ تَنساهُ»، أو «وأتاهُ سُلَيمَانُ» أو «سَأَلْتُمُونيها»، أو «السَّمَانَ هَوِيتُ». ومعنى كونها زوائدَ أنّ كلَّ حرف وقع زائدًا في كلمة، فإنّه منها لا أنّها تقع أبدًا زوائدَ. ولقد أسلفتُ في قِسْمَي الأسماء والأفعال عند ذكرِ الأبنية المزيدِ فيها نَبْذًا من القول في هذه الحروف، وأذكرُ هاهنا ما يُميَّز به بين مواقعِ أصالتها ومواقع زيادتها.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ زيادة الحروف ممّا يشترك فيه الاسم والفعل؛ وأمّا الحروف فلا يكون فيها زيادةٌ؛ لأنّ الزيادة ضربٌ من التصرّف، ولا يكون ذلك في الحروف. فلمّا كانت الأسماء والأفعال تشترك في ذلك، ذكرها في المشترك. ومعنى الزيادة إلحاقُ الكلمة من الحروف ما ليس منها، إمّا لإفادة معنى، كألِف «ضارِب»، وواو «مضروب»، وإمّا لضرب من التوسّع في اللغة، نحو ألف «حِمارٍ»، وواو «عَمُودٍ»، وياء «سَعِيدٍ».

وحروف الزيادة عشرةٌ، وهي: الهمزة، والألف، والهاء، والياء، والنون، والتاء، والسين، والميم، والواو، واللام، ويجمعها «اليوم تنساه»، وكذلك «سألتمونيها»، ومثلُ ذلك: «السمان هويت». ويُحكى أنّ أبا العبّاس سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة، فأنشده [من المتقارب]:

هَويتُ السِّمانَ فَشَيَّبْنَني ... وقد كُنتُ قِدْمًا هَوِيتُ السِّمانَا[1]

فقال له: الجوابَ؟ فقال قد أجَبتُك مرّتين، يعني: «هويت السمان». وإنّما قال صاحب الكتاب: «السمان هويت»، فقدّم «السمان»؛ لئلّا تسقط الهمزة في الدرج، فتنقص عدّةُ حروف الزيادة. فأمّا إذا ابتدأ بها فإنّ الهمزة ثابتةٌ. وأمّا «وأتاه سُلَيْمانُ»،

---

(١) البيت لأبي عثمان المازني في تاج العروس ٨/ ١٦١ (زيد).

فلا يحسن؛ لأنّ فيه تكرارَ الألف مرّتين. وقالوا أيضًا: «أسلمني وتاهَ». وقالوا: «الموتُ يَنْساهُ».

وليس المراد من قولنا: «حروف الزيادة» أنّها تكون زائدة لا محالةَ؛ لأنّها قد تُوجَد زائدةً، وغيرَ زائدة، وإنّما المراد أنّه إذا احتيج إلى زيادةِ حرف لغرض، لم يكن إلّا من هذه العشرة.

وأصلُ الحروف الزيادة حروف المدّ واللين التي هي الواو والياء والألف، وذلك لأنّها أخفُّ الحروف، إذ كانت أوسعَها مَخرجًا، وأقلّها كُلْفَةً. وأمّا قول النحويّين: إنّ الواو والياء ثقيلتان، فبالنسبة إلى الألف؛ وأمّا بالنسبة إلى غيرها من الحروف فخفيفتان. وأيضًا فإنّها مأنوسٌ بزيادتها، إذ كلُّ كلمة لا تخلو منها، أو من بعضها. ألا ترى أنّ كلّ كلمة إن خلت من أحد هذه الحروف، فلن تخلو من حركة: إمّا فتحةٍ، وإمّا ضمّةٍ، وإمّا كسرةٍ؟ والحركاتُ أبعاضُ هذه الحروف، وهي زوائدُ لا محالةَ، فلمّا احتيج إلى حروف يزيدونها في كلمهم لأغراض لهم، كانت هذه الحروفُ أَوْلى، إذ لو زادوا غيرَها، لم تُؤْمَن نَفْرَةُ الطَّبْع والاستيحاشُ من زيادته، إذ لم تكن زيادته مألوفةً. وغيرُ حروف المدّ من حروف الزيادة مُشَبَّهٌ بها، ومحمولٌ عليها. فمن ذلك الهمزةُ، فإنّها تُشْبِه حروفَ المدّ واللين من حيث إنّها بصورتها، ويدخلها التغييرُ بالبدل والحذفِ، وهي مُجاوِرةُ الألف في المَخْرج. فلمّا اجتمع فيها ما ذُكر من شَبَه حروف المدّ واللين اجتمعت معها في الزيادة.

وأمّا الميم، فمُشابِهٌ للواو؛ لأنّهما من مَخرج واحد، وهو الشفة، وفيها غُنَّةٌ تمتدّ إلى الخيشوم، فناسبت بغُنّتها لِينَ حروف اللين.

وأمّا النون، ففيها أيضًا غنّةٌ، ومخرجُها إذا كانت ساكنة من الخيشوم، بدليلِ أنّ الماسك إذا مسك أنفَه لم يمكنه النطقُ بها، وليس لها فيه مخرجٌ معيَّنٌ، بل تمتدّ في الخيشوم امتدادَ الألف في الحلق، ولذلك حذفوها لالتقاء الساكنين من قوله [من الطويل]:

١٢٦٠ـ [فَلَسْتُ بآتِيه ولا أَسْتَطِيعُه] ولاكِ اسْقِنِي إنْ كان ماؤكَ ذا فَضْلِ

١٢٦٠ ـ التخريج: البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه ص١١١؛ والأزهيّة ص٢٩٦؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤١٨، ٤١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠١؛ والمنصف ٢/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٣، ٣٦١؛ والإنصاف ٢/ ٦٨٤؛ وتخليص الشواهد ص٢٦٩؛ والجنى الداني ص٥٩٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٦٥؛ ورصف المباني ص٢٧٧، ٣٦٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٦؛ واللامات ص١٥٩؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٩١ (لكن)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٩١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٦.

المعنى: يقول على لسان ذئب كان قد دعاه إلى مشاركته في زاده: لن ألبّي طلبك ولا أستطيع ذلك، لأنه ليس من عادة الذئاب مؤاكلة الآدميين، ولكن إذا كان لديك فضلة ماء فاسقني منه. =

كما يحذفون حروف المدّ واللين من نحو «رَمى القوم»، و«تُعْطِي ابْنَك». فلمّا أشبهتْها فيما ذكرناه شركتها في الزيادة.

فأمّا التاء، فمُشبِهةٌ حروفَ المدّ واللين أيضًا؛ لأنّها حرفٌ مهموسٌ، فناسب هَمْسُها لينَ حروف المدّ واللين. ومخرجُها من رأس اللسان وأصولِ الثّنايا، وهو قريبٌ من مخرج النون، وقد أُبدلت من الواو في «تَاللهِ»، و«تُراثٍ»، و«تُجاهٍ»، و«تُكَأَةٍ»، و«تُخَمَةٍ»، كلُّ ذلك من الواو في «وَاللهِ»، و«الوِراثة»، و«الوَجْه»، و«تَوَكّأْتُ»، و«الوَخامة»، ومن الياء في «ثِنْتَيْن»، و«كَيْتَ»، و«ذَيْتَ». فلمّا تُصُرِّف فيها هذا التصرّفَ، وأُبْدِلت هذا الإبدال، أَتَتْ مع حروف المدّ واللين في الزيادة.

وأمّا الهاء، فحرفٌ خفيٌّ مهموسٌ، فناسبت بهَمْسِها وخفائها لينَ حروف المدّ واللين. وهي من مخرج الألف، كيف وأبو الحسن يدّعي أن مخرج الألف هو مخرجُ الهاء ألبتّة. وقد أُبدلت من الواو في «يا هَنَاهْ»، ومن الياء في «هذِهْ». فلمّا وُجد فيها ما ذُكر من شَبَه حروف المدّ واللين، وافقتها في الزيادة. وقد أخرجها أبو العبّاس من حروف الزيادة، واحتجّ بأنّها لم تزد إلّا في الوقف من نحو: «ارْمِهْ»، و«اغْزُهْ»، و«اخْشَهْ». قال: فلا أعُدّها مع الحروف التي كثُرت زيادتُها. والصوابُ الأوّلُ، وهو رأيُ سيبويه، لأنّها قد زيدت فيما ذُكر، وفي غيره على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأمّا السين، فهو حرف مُنْسَلّ مهموسٌ، يخرج من طرف اللسان وبين الثنايا، قريبٌ من التاء. ولتقارُبهما في المخرج واتّفاقِهما في الهمس، تَبادلا، فقالوا: «اسْتَخَذَ فلانٌ أرضًا»، وأصله: «اتَّخَذَ»، وقالوا: «سِتٌّ»، وأصلُه: «سِدْسٌ». فلمّا كان بينهما من القرب والتناسب ما ذُكر، زيدت معها.

= الإعراب: «فلست»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لست»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متّصل في محلّ رفع اسم «ليس». «بآتيه»: الباء: حرف جرّ زائد، «آتيه»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه خبر «ليس»، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «ولا»: الواو: عاطفة، «لا»: حرف نفي. «أستطيعه»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، والهاء: ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به. «ولاك»: الواو: استئنافية، و«لاك»: هي «لكن» محذوفة النون، حرف استدراك. «اسقني»: فعل أمر مبنيّ على حذف حرف العلّة، والنون: للوقاية، والياء: في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «إن»: حرف شرط جازم. «كان»: فعل ماضٍ ناقص، وهو فعل الشرط. «ماؤك»: اسم «كان» مرفوع، وهو مضاف، والكاف: في محلّ جرّ بالإضافة. «ذا»: خبر «كان» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «فضل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
وجملة «لست بآتيه»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا أستطيعه»: معطوفة على جملة «لست بآتيه» فهي مثلها لا محل لها من الإعراب. وجملة «كان ماؤك ذا فضل»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «اسقني...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن كان ماؤك...» الشرطية: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط المحذوف «فاسقني»: في محل جزم لاقترانه بالفاء.
والشاهد فيه قوله: «لاكِ» ويريد «لكن» حيث حذف النون لالتقاء الساكنين.

وأمّا اللام، فإنّه ـ وإن كان مجهورًا ـ فهو يشبِه النونَ، وقرب منه في المخرج، ولذلك يُدّغم فيه النونُ، نحو قوله: ﴿من لّدُنْهُ﴾[١]. وقد يحذفون معها نونَ الوقاية، كما يحذفونها مع مثلها، قالوا: «لَعَلّي» كما قالوا: «إنّي»، و«كَأَنّي». وقد أُبدلت من النون في قوله [من البسيط]:

وَقَفْتُ فيها أُصَيْلالا[٢]

والمراد: أصيلانًا. فلمّا كان بينهما ما ذُكر، كانت أُختها في الزيادة.

وقوله: «ومعنى كونها زوائد أنّ كلّ حرف وقع زائدًا في كلمة فإنّه منها»، يريد لا يتوهّمْ متوهم أنّ معنى كونها زوائدَ أنّها تقع زوائدَ حيث كانت لا محالةَ، هذا محالٌ. ألا ترى أنّ حروف «أوى» كلّها أصولٌ، وإن كانت قد تكون زوائد في موضع آخر؟ وإنّما المراد بقولهم: «زوائد» أنّه إذا احتيج إلى زيادة حرف لغرضٍ، لم يكن إلّا من هذه الحروف، لا أنّها تكون زائدة في كلّ مكان.

واعلم أنّ الزيادة على ثلاثة أضرب: زيادةُ معنى، وزيادةُ إلحاق بناء ببناءٍ، وزيادةُ بناء فقط لا يراد بها شيء ممّا تقدّم. فأمّا ما زيد لمعنًى، فنحو ألف «فاعلٍ»، نحو: «ضاربٍ»، و«عالم»، ونحو حروف المضارعة يختلف اللفظ بها لاختلاف المعنى. وأمّا زيادةُ إلحاق، فنحو الواو في «كَوْثَرٍ»، و«جَوْهَرٍ» ألحقت الواوُ الكلمةَ بـ«جَعْفَرٍ»، و«دَحْرَجَ»، ونحو الياء في «حِذْيَم»، و«عِثْيَرٍ» ألحقتها بـ«دِرْهم»، و«هِجْرَع». وأمّا زيادة البناء فقط، فنحو ألف «حِمارٍ»، وواو «عَجوزٍ»، وياء «سَعِيدٍ». وقد تقدّم الكلام على جُمْهور زيادة هذه الحروف ومواضعها في قسمَي الأسماء والأفعال عند ذكر الأبنية المزيد فيها، والذي يختصّ بهذا الموضع ما يُميَّز به الأصلُ من الزائد، فاعرفه.

فصل
[زيادة الهمزة]

قال صاحب الكتاب: **فالهمزة يُحْكَم بزيادتها إذا وقعت أوّلاً بعدها ثلاثةُ أحرف أصولٍ، كـ«أَرْنَبٍ»، و«أَكْرَمَ»، إلاّ إذا اعترض مما يقتضي أصالتَها كـ«إمَّعَةٍ»[٣]، و«إمَّرَةٍ»[٤]، أو تجويز الأمرَيْن كـ«أَوْلَقٍ»، وبأصالتها إذا وقع بعدها حرفان أو أربعةُ أصولٌ، كـ«إِتبٍ»، و«إزار»، و«إِصْطَبْلٍ»، و«إِصْطَخْرَ»[٥]، أو وقعتْ غير أوّل، ولم**

---

(١) النساء: ٤٠.
(٢) تقدم بالرقم ٣٠١.
(٣) الإمّعة: الذي لا رأي له ولا عزم، فهو يتابع كلّ أحد على رأيه. (لسان العرب ٨/ ٣ (أمع)).
(٤) الإمّرة: الأنثى الصغيرة من الحملان أولاد الضأن، والأحمق الضعيف الذي لا رأي له. (لسان العرب ٤/ ٣٢ (أمر)).
(٥) إصطخر: بلدة بفارس. (معجم البلدان ١/ ٢١١).

يَعْرِضْ ما يُوجِب زيادتَها في نحو: «شَمْأَلٍ»، و«نِئْدُل»، و«جُرائِض»، و«ضَهْيَأة».

* * *

قال الشارح: قد أخذ في بيان مواضع زيادة هذه الحروف، والفصلِ بين الأصل والزائد منها، وبدأ بالهمزة، وذكر رابطًا أتى فيه على أمرها. فإذا وقعتْ أوّلاً، وبعدها ثلاثةُ أحرف أصول، فاقْضِ بزيادتها هناك، سواءٌ في ذلك الأسماء والأفعالُ، كـ«أَحْمَرَ»، و«أَصْفَرَ»، و«أَرْنَب»، و«أَفْكَل»، و«أَذْهَبُ»، و«أَجْلِسُ». الهمزةُ في ذلك كلّه زائدةٌ، وذلك لغَلَبَة زيادتها أوّلاً، وكثرتها فيما عُرف اشتقاقه، وذلك نحو: «أَحْمَرَ»، و«أَصْفَرَ»، و«أَخْضَرَ»، و«أَذهبُ»، و«أَجْلِسُ»، و«إجْفِيل»، وهو الظَّلِيم يهرب من كلّ شيء، و«إِخْرِيطِ» وهو ضربٌ من الحَمْض. ألا ترى أنّ الاشتقاق يقضي بزيادتها في ذلك كلّه؛ لأنه من الحُمْرة، والصُّفْرة، والخُضْرة، والجَفْل، والخَرْط؟

فلمّا كثُرت زيادتها أوّلاً في بنات الثلاثة، وغلبتْ فيما ظهر بالاشتقاق، وعُلم أمرُه، قُضي بزيادتها فيما أبهمَ من ذلك القبيل، نحو: «أَرْنَب»، و«أَفْكَلٍ» للرِّعْدة، و«أَيْدَعٍ»[1]، و«إِبْلِمة»[2]، و«إِصْبَعٍ» حملاً على الأكثر، وهو من حَمْل المجهول على المعلوم مع ما في الحكم بذلك من تحصيل البناء المعتدِل، وهو الثلاثيُّ، فكذلك حكمُ زيادة الهمزة في ذلك كلّه. فعلى هذا لو سمّيتَ بـ«أَفْكَلٍ»[3] و«أَزْمَلٍ»، لم تصرفهما؛ لأنّه لمّا قُضي بزيادة الهمزة في المجهول، صار حكمه حكمَ المشتقّ، وحكمتَ أنّ له أصلاً في الثلاثيّ أُخذ منه، وإن لم يُنْطَق به.

فإن كان مع الهمزة ما يجوز أن يكون زائدًا، نحو: «أَيْدَع»، و«أَيْصَرٍ»، لم يُقْضَ بزيادة الهمزة فيه إلّا بثَبَتٍ، وذلك أنّ الهمزة من حروف الزيادة، والياء كذلك، إلّا أنّ الحكم بزيادة الهمزة هو الوجه لغلبة زيادة الهمزة أوّلاً على زيادة الياء ثانيًا، فكانت الهمزة في «أيدع» زائدةً لِما ذكرناه؛ ولأنهم قالوا: «يَدَّعْتُهُ تَيْدِيعًا». وهذا ثَبَتٌ في زيادة الهمزة. وأمّا «أَيْصَرٌ»، فلو خُلّينا والقياسَ، لكانت زائدة لغلبة الهمزة أوّلاً، لكنّهم قالوا في الجمع: «إصارٌ». قال الشاعر [من المتقارب]:

١٢٦١ـ [فهذا يُعِدُّ لَهُنَّ الخَلى] ويُجْمَعُ ذا بينهنّ الإصارا

---

(١) الأيدع: صبغ أحمر، وقيل: هو خشب البقم، وقيل: هو دم الأخوين، وقيل: هو الزعفران. (لسان العرب ٨/ ٤١٢ (يدع)).

(٢) الإبلِمة: الخوصة. (لسان العرب ١٢/ ٥٣ (بلم)).

(٣) الأفكل: رِعدة تعلو الإنسان. (لسان العرب ١١/ ٥٢٩ (فكل)).

١٢٦١ ــ **التخريج:** البيت للأعشى في ديوانه ص١٠١؛ ولسان العرب ٤/ ٢٣ (أصر)؛ والمنصف ٢/ ١٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ١٦٥؛ والمنصف ١/ ١١٣.

فسقوط الياء دليلٌ أنّها زائدة؛ وأمّا «إِمَّعَةٌ»، و«إِمَّرَةٌ»، فالهمزة فيهما أصلٌ. ليس في الصفات مثلُ «إِفْعَلَة»، مع أنّا لو حكمنا بزيادة الهمزة فيهما، لكانت الكلمةُ من باب «كَوْكَبٍ»، و«دَدَنٍ»[1]، وهو قليل. وليس العملُ عليه، فـ«إمّعة» من الصفات، وكذلك «إِمَّرَةٌ» كأنّه من لفظ الأَمْرِ.

وأمّا «أَوْلَقٌ»، وهو ضربٌ من الجُنون، فالهمزة فيه أصلٌ؛ لقولهم: «أُلِقَ الرجلُ، فهو مَأْلُوقٌ». وهذا ثبتٌ في كون الهمزة أصلاً، والواوِ زائدةً، ووزنه إذًا «فَوْعَلٌ» كـ«جَوْهر»، فلو سمّيت به رجلاً، انصرف. هذا مذهبُ سيبويه[2]، والشاهدُ في «مألوق». فأمّا «أُلِقَ» فيحتمل أن تكون الهمزة أصلُها الواوُ، وإنّما قُلبت همزةً لانضمامها، كما قالوا: «وُجُوهٌ» و«أُجُوهٌ». ويجوز أن يكون «أَوْلَق» أَفْعَلَ من «وَلَقَ» إذا أَسْرَعَ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾[3]. ومنه قول الشاعر [من الرجز]:

١٢٦٢ـ جاءَتْ بهِ عَنْسٌ مِنَ الشأْمِ تَلِقْ

= اللغة: الخلى: رطب النبات والبقول. والإصار: جمعٌ مفرده أَيْصَر، وهو الحشيش.
المعنى: يريد أنَّ ناقته دُفِعت مع غيرها إلى رجلين قاما على رعاية هذه الإبل، فواحد يجمع لها الطعام، والثاني يقدمه لها.
الإعراب: «فهذا»: الفاء: حرف استئناف، «هذا»: «ها»: للتنبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «يعدُّ»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر جوازًا تقديره هو. «لهن»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل (يعد). «الخلى»: مفعول به. «ويجمع»: الواو: حرف عطف، «يجمع»: فعل مضارع مرفوع. «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل. «بينهن»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بـ(يجمع) والهاء: مضاف إليه، والنون: علامة جمع الإناث. «الإصارا»: مفعول به منصوب بالفتحة والألف للإطلاق.
وجملة «هذا يعد»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يعد»: خبر للمبتدأ (هذا) محلها الرفع، وجملة «يجمع ذا»: معطوفة على جملة «هذا يعد» فهي مثلها لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه أن «أيْصَر» وهو الحشيش، يجمع على «إصار»، مما يعني أن الياء زائدة.

(١) الددن: اللهو واللعب. (لسان العرب ١٣/ ١٥١ (ددن)).
(٢) النور: ١٥.
(٣) الكتاب ٣/ ١٩٥.

١٢٦٢ ـ التخريج: الرجز للشمّاخ في ملحق ديوانه ص٤٥٣؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٨٤ (ولق)؛ وللقلاخ بن حزن في شرح شواهد الإيضاح ص٦٢٢؛ ولسان العرب ١٠/ ١٤٥ (زلق)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٩، ٣/ ٢٩١؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٠٢؛ ولسان العرب ١٠/ ٩ (أنت)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص١٥؛ والمحتسب ٢/ ١٠٤.
اللغة: العنس: الناقة القوية، شبّهت بالصخرة لصلابتها. تلق: تسرع.
الإعراب: «جاءت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «به»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل (جاءت). «عنس»: فاعل مرفوع بالضمّة. «من الشأم»: جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة للعنس. «تلق»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، وسكّن لضرورة القافية. =

فهو على هذا «أَفْعَلُ»، والهمزةُ زائدة، والواو أصلٌ. فلو سُمّي به رجلٌ، لم ينصرف. ويكون هذا الأصلُ غيرَ ذلك الأصل، كما قلنا في «حَسّان» ونظائره: إن أخذتَه من الحسن صرفتَه، وإن أخذته من الحسّ لم تصرفه، مع أنّهم قد قالوا: «الوَلَقى» و«الألَقى» للكَرّة السريعة. وهذا يدلّ أنّ الفاء منه تكون مرّة همزةً، ومرّة واوًا على حدّ «أَوْصَدتُ البابَ، وآصَدتُه». فأمّا إذا كان بعدها حرفان، كـ«إتْب» وهو القميص بلا كُمَّيْن، و«إزارٍ»، أو أربعةُ أحرف كـ«إصطبل»، و«إصْطَخْر»، فالهمزةُ في ذلك كلّه أصلٌ، فمثالُ «إتْبٍ»: «فِعْلٌ»، «كعِذْلٍ» و«حِمْلٍ»، ومثالُ «إزَارٍ»: «فِعالٌ» «كحِمارٍ»، فالألفُ فيه زائدة؛ لقولك: «إزْرٌ»، فالهمزةُ فيه أصلٌ؛ لأنّه لا يُحْكَم بزيادة الهمزة إلّا إذا كان بعدها ما يمكن أن يكون اسمًا ظاهرًا، وأقلُّ ذلك الثلاثةُ. فلذلك كانت الهمزة في «إتْبٍ» أصلاً، وفي «أَرْنَبٍ» زائدة، وفي «أَخَذَ» أصلاً، وفي «أَكْرَمَ» زائدة.

فأمّا «إصْطَبْلٌ»، فمثالُ الكلمة بها على «فِعْلَلّ»، ونظيرُها «جِرْدَحْل»[1] من قِبَل أنّا إنّما قضينا بزيادة الهمزة في أوّل بنات الثلاثة لكثرةِ ما جاء من ذلك على ما شهد به الاشتقاقُ، ثمّ حُمل غير المشتقّ عليه.

فأمّا إذا كانت الهمزة في أوّل بنات الأربعة فإنّه لم تثبت زيادتُها فيه باشتقاق ولا غيره، فلذلك لم يُقْضَ بزيادتها إذا جُهل أمرها، إذ الأصلُ عدمُ الزيادة، فكانت أصلاً لذلك، وكانت الكلمة بها خُماسيّةً. فـ«إصطبلٌ» الصادُ فيه والطاء والباء واللامُ أصولٌ، وكذلك «إصطخرُ» الصاد والطاء والخاء والراء كلها أصولٌ. وإذا كان كذلك، كانت الهمزة في أوّلها أصلاً أيضًا، ووزنُهما «فِعْلَلٌّ» على ما ذكرنا، كـ«قِرْطَعْنٍ»[2] و«جِرْدَحْلٍ».

ومن ذلك «إبْرَاهيمُ» و«إسْمَاعيلُ» الهمزةُ فيهما أصلٌ، ووزنُهما «فِعْلالِيلٌ»؛ لأنّ الباء من «إبراهيم» والراء والهاء والميم أصولٌ، وكذلك السين في «إسماعيل» والميم والعين واللام كلّها أصولٌ. وإذا كان كذلك، كانت الهمزة في أوّلهما أصلاً كذلك، والألفُ والياء فيهما زائدان؛ لأنّهما لا يكونان أصلَيْن في بنات الثلاثة فصاعدًا. وإنّما لم تزد الهمزة في أوّل بنات الأربعة لقلّة تصرُّف الأربعة، وكثرةِ تصرُّف الثلاثة. وإنّما قلّ التصرّفُ في الرباعيّ لقلّته في الكلام. وإذا لم تكثر الكلمةُ لم يكثر التصرّفُ فيها. ألا ترى أنّ كلّ مثال من أمثلة الثلاثيّ له أبنيةٌ كثيرةٌ للقلّة والكثرةِ، وليس للرباعيّ إلّا مثالٌ واحدٌ، وهو «فَعَالِلُ» القليلُ والكثيرُ فيه سواءٌ. ولم يكن للخماسيّ مثالٌ للتكسير

= وجملة «جاءت عنس به»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تلق»: في محلّ نصب حال.
والشاهد فيه قوله: «تلق» بمعنى تسرع.

(١) الجرْدَحْل من الإبل: الضخم. (لسان العرب ١١/ ١٠٩ (جردحل)).

(٢) القِرْطَعْن: الأحمق. (لسان العرب ١٣/ ٣٤٢ (قرطعن)).

لانحطاطه عن درجة الرباعيّ في التصرّف، وإنّما هو محمولٌ على الرباعيّ، نحو: «فَرازِدَ»[١]، و«سَفارِجَ»[٢]، «كجَعافِرَ».

وممّا يدلّ على ما قلناه من كثرة تصرُّفهم في الثلاثيّ أنّهم قد بلغوا ببناتِ الثلاثة بالزيادة سبعةَ أحرف، نحو: «اشْهِيبابٍ»، و«اخْمِيرارٍ»، فزيد على الأصل أربعُ زوائدُ، ولم يُزَد على الأربعة إلّا ثلاث زوائد، نحو: «اخرِنْجام»[٣]، ولم يزد على الخماسيّ أكثرُ من زيادة واحدة، نحو: «عَضْرَفُوطٍ»[٤]، فعُرفَت بذلك كثرةُ تصرُّفهم في الثلاثيّ، وقلّتُه في الرباعيّ والخماسيّ. فلذلك قلّت زيادةُ الهمزة في أوّل بنات الأربعة، وكثُرت في أوّل بنات الثلاثة، فلذلك قُضي بزيادة الياء في نحو «يَعْقُوبَ»؛ لأنّها في أوّل بنات الثلاثة؛ لأنّ الواو زائدة، وقُضي بأصالتها في نحو «يَسْتَعُور»، وهو موضع، لكونها في أوّل بنات الأربعة.

فأمّا إذا وقعت الهمزة غيرَ أوّل، فإنّه لا يُقْضَى عليها بالزيادة إلّا بدليلٍ. فإن لم تقم دلالةٌ على ذلك، كانت أصلاً، وذلك لقلّة زيادتها غيرَ أوّل، والأصلُ عدمُ الزيادة، فلذلك لم يُحْكَم عليها إذا لم تكن أوّلاً بالزيادة إلّا بثبتٍ، فعلى هذا الهمزةُ في قولهم: «شَأْمَلٌ» و«شَمْأَلٌ» للريح زائدةٌ؛ لقولهم: «شَمَلَتِ الريحُ» من «الشَّمال». ولولا ما ورد من السَّماع، لكانت أصلاً. وكذلك الهمزة في «النِّئْدُلان» ـ وهو الكابوس ـ زائدةٌ؛ لقولهم فيه: «النيدُلان» بالياء، وضمّ الدال. فسقوطُ الهمزة في ذلك دليلٌ على زيادتها. وقالوا: «جُرائِضٌ» بالهمز، وهو البعير الضخم، الهمزةُ فيه زائدةٌ؛ لقولهم في معناه: «جملٌ جِرْواضٌ»، أي: شديد. فسقوطُ الهمزة من «جِرْواض»، وهو من معناه ولفظِه دليلٌ على زيادتها في «جُرائِض»، ووزنُه إذًا: «فُعائِلٌ»، ويجوز أن يكون من الجَرَض، وهو الغَصص، كأنّه يُجرَض به كلُّ أحد لثقله. ومنه المثلُ، قيل: «حال الجريضُ دون القريض»[٥]، وقيل: الجرائضُ: المُشْفِقَةُ على ولدها، كأنّها تجرَض لفرط الإشفاق.

---

(١) جمع «فرزدق».

(٢) جمع «سفرجل».

(٣) الاحرنجام: الاجتماع. (لسان العرب ١٢/ ١٣٠ (حرجم)).

(٤) العضرفوط: دويبّة بيضاء ناعمة. (لسان العرب ٧/ ٣٥١ (عضرفط)).

(٥) هذا مثل، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ٣٥٩؛ وجمهرة اللغة ص٤٥٩، ٧٥٠؛ وزهر الأكم ٢/ ١٤٥؛ والعقد الفريد ٣/ ١٣٢؛ والفاخر ص٢٥٠، ٢٥١؛ وفصل المقال ص٤٤٤؛ ولسان العرب ٧/ ١٣٠ (جرض)، ٧/ ٢١٨ (قرض)؛ والمستقصى ٢/ ٥٥؛ ومجمع الأمثال ١/ ١٩١، ٢٠٤؛ والوسيط في الأمثال ص٩٨.
حال: منع. الجريض: الغُصّة. والقريض الشِّعر.
يضرب للمُعْضِلَة تَعْرِض فتشغل عن غيرها.

وقالوا: «ضَهْيَأَةٌ»، وهي التي لا تحيض، وهمزتُه زائدة؛ لقولهم: «امرأةٌ ضَهْيَا» من غير همزة. وهذا استدلالٌ صحيحٌ، لأنّ المعاني متقاربةٌ، وكذلك اللفظُ. قال سيبويه[١]: فإن لم تَستدلّ بهذا النحو من الاستدلال، دخل عليك أن تقول «أَوْلَقٌ» من لفظ آخر، يريد أنّه كانت تبطل فائدةُ الاشتقاق، ويلزم من ذلك أن تكون كلّ كلمة قائمةً بنفسها. وليس الأمر كذلك.

وقالوا: «زِئْبِرٌ» بالكسر، وهو ما يعلو الثوبَ الجديدَ، مثلُ ما يعلو الخَزَّ والفَرْخَ حينما يخرج من البَيْض. وكذلك «ضِئْبِلٌ»: الداهيةُ. قالوا: الهمزةُ في ذلك كلّه أصلٌ لعدمِ ما يخالف الظاهرَ، وقد قال بعضهم: «زِئْبِرٌ»، و«زِئْبُرٌ» بالكسر والضمّ، وكذلك «ضِئْبِلٌ» و«ضِئْبُلٌ» بالكسر والضم فإن صحت الرواية، فالهمزة زائدة؛ لأنه ليس في كلامهم مثل «زِبْرُج» بالضم. وكذلك قالوا: «جُؤْذَرٌ»[٢]. وقد حكى الجوهريّ[٣]: «جُؤْذَرٌ»، و«جُؤْذُرٌ» بالفتح والضمّ، فكلُّ هذا الهمزةُ فيه زائدة؛ لأنّها زائدة في لغةٍ من فتح، إذ ليس في الأصل مثلُ «جُعْفَر» بفتح الفاء وضمّ الجيم. وإذا ثبتت زيادتُها في هذه اللغة، كانت زائدة في اللغة الأخرى؛ لأنّها لا تكون زائدة في لغة، أصلاً في لغة أخرى، هذا محالٌ. فأمّا «بُرائِلُ» الديكِ، فهي أصلٌ لا محالةَ.

فصل
[زيادة الألف]

قال صاحب الكتاب: **والألف لا تُزاد أوّلاً؛ لامتناع الابتداء بها، وهي غيرَ أوّل إذا كان معها ثلاثةُ أحرف أصولٍ فصاعدًا، لا تقع إلاّ زائدةً، كقولهم: «خاتَمٌ»، و«كِتابٌ»، و«حُبْلَى»، و«سِرْداحٌ»[٤]، و«حِلِبْلابٌ»[٥]، ولا تقع للإلحاق إلاّ آخرًا في نحو «مِعْزًى»، وهي في «قَبَعْثَرَى»[٦] كنحو أَلِف «كتاب» لإنافتها على الغاية.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الألف لا تزاد أوّلاً، وذلك من قِبَل أنّها لا تكون إلاّ ساكنةً تابعةً للفتحة، والساكنُ لا يمكن الابتداء به، فلذلك رُفض الابتداء بها. وتزاد ثانيًا وثالثًا

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٢٤.

(٢) الجؤذر: ولد البقرة، وقيل: البقرة الوحشية. (لسان العرب ٤/ ١٢٤ (جذر)).

(٣) الصحاح: (جذر).

(٤) السرداح: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم، والمكان اللَّيِّن ينبت النجمة والنَّصِيّ والعجلة. (لسان العرب ٢/ ٤٨٢ (سردح)).

(٥) الحِلِبْلاب: نبت تدوم خضرته في القيظ، وله ورق أعرض من الكف، تسمنُ عليه الظباء والغنم. (لسان العرب ١/ ٣٤٤ (حلب)).

(٦) القبعثرى: الجمل العظيم، والفصيل المهزول. (لسان العرب ٥/ ٧٠ (قبعثر)).

ورابعًا وخامسًا وسادسًا. فمثالُ زيادتها ثانيًا: «ضارب»، و«حامِل»، و«ضَارَبَ»، و«قاتل»، وثالثًا: «كِتاب»، و«غُراب»، و«الشهابّ»، و«ادْهَامّ»، ورابعًا نحو: «قِرْطاس» و«مِفْتاح»، «وأرطًى» و«مِعْزًى»، و«حُبْلَى». وخامسًا في «دَلَنْظًى»[١]، و«قَرْقَرَى»[٢]، و«حِلِبْلابِ» وهو نبتٌ، وسادسًا في نحو: «قَبَعْثَرَى»، و«كُمَّثْرَى». وزيادتُها حشوًا إنّما تكون لإطالة الكلمة، وتكثير بنائها، ولا تكون للإلحاق، فلا يقال: «كتابٌ» ملحقٌ بـ«دِمَقْسٍ»، و«عُذافِرٌ»[٣] ملحقٌ بـ«قُذَعْمِل»[٤]؛ لأنّ حرف العلّة إذا وقع حشوًا وقبله حركةٌ من جنسه، نحو واو «عَجُوزٍ»، وياء «سَعيد»، جرى مجرى الحركة والمدّةِ، ولا يُلْحِق بناءً ببناء، إنّما الملحقُ ما لم يكن للمدّ. فإن كانت الألف طرفًا، جاز أنْ تكون للإلحاق، نحو: «سَلْقَى»[٥]، و«جَعْبَى»[٦].

واعلم أنّ الألف تزاد آخِرًا على ثلاثة أضرب: للإلحاق، والتأنيث، وزائدةً كزيادتها حشوًا. فالأوّلُ نحو: «أَرْطًى»، و«مِعْزًى»، ألحقتهما الألفُ بـ«جَعْفَرٍ»، و«دِرْهَمٍ». والذي يدلّ على زيادة الألف في «أرطى» قولهم: «أَدِيمٌ مأروطٌ»، إذا دُبِغ بالأرطى، فسقوطُ الألف في «مأروط» دليلٌ على زيادتها. وقولُهم: «مَعْزٌ»، و«مَعِيزٌ» دليلٌ على زيادة الألف في «مِعْزًى». وقولُهم: «أَرْطًى»، و«مِعْزًى» بالتنوين يدلّ أنّها ليست للتأنيث، إذ ألفُ التأنيث تمنع الصرفَ، فلا يدخلها تنوينٌ، نحو: «حُبْلى»، و«سَكْرى». ومع ذلك فقد سُمع عنهم «أرطاة» بإلحاق تاء التأنيث، ولو كانت للتأنيث، لم يدخلها تأنيثٌ آخَرُ، فيُجْمَعَ بين علامتَي التأنيث. وممّا يدلّ أنّ الألف في «مِعْزًى» ليست للتأنيث تذكيرُهم إيّاها، نحو قول الشاعر [من من الهزج]:

ومِعْزًى هَدِبًا يَعْلُو ... قِرانَ الأَرْضِ سُودانا[٧]

ووصفُهم إيّاه بالمذكّر يدلّ أنّه مذكّرٌ. ولو كانت الألف للتأنيث لكان مؤنّثًا، فثبت بما ذكرناه أنها زائدة لغير معنى التأنيث، وكان حملُها على الإلحاق أولى من حملها على غير الإلحاق؛ لأنّ الإلحاق معنًى مقصودٌ، وإن كانا جميعًا شيئًا واحدًا. ألا ترى أنّ معنى الإلحاق تكثيرُ الكلمة وتطويلُها؟ فإذًا كلُّ إلحاق تكثيرٌ، وليس كلُّ تكثير إلحاقًا.

وأمّا الثاني، وهو الزيادة للتأنيث، فنحو ألف «حُبْلى»، و«سَكْرى»، و«جُمَادى»،

---

(١) الدلنظى: السمين من كلّ شيء. (لسان العرب ٧/ ٤٤٤ (دلنظ)).
(٢) قرقرى: أرض باليمامة. (معجم البلدان ٤/ ٣٢٦).
(٣) العذافر: البعير العظيم الشديد. (لسان العرب ٤/ ٥٥٥ (عذفر)).
(٤) القُذَعمل: القصير الضخم من الإبل. (لسان العرب ١١/ ٥٥٤ (قذعمل)).
(٥) سلقى المرأة: جامعها. وسلقاه: ألقاه على ظهره. (لسان العرب ١٠/ ١٦٢، ١٦٣ (سلق)).
(٦) جَعْباه: صرعه. (لسان العرب ١/ ٢٦٧ (جعب)).
(٧) تقدم بالرقم ٧٦٥.

الألفُ هاهنا زائدةٌ للتأنيث. والذي يدلّ على زيادتها الاشتقاقُ، ألا ترى أنّ «حبلى» من «الحَبَل»، و«سكرى» من «السكْر»، و«جُمادى» من «الجَمْد». والذي يدلّ على أنّها للتأنيث امتناعُ التنوين من الدخول عليها في حال تنكيرها، ولو كانت لغير التأنيث، لكانت منصرفة.

الثالث: إلحاقُها زائدةً كزيادتها حَشْوًا، نحو: «قَبَعْثَرَى»، للعظيم الخَلْقِ، و«كُمَّثْرَى»، و«باقِلَّى»، و«سُمَانَى» لضرب من الطير، الألفُ في جميع ذلك زائدة؛ لأنّها لا تكون مع ثلاثة أحرف أصول فصاعدًا إلّا زائدةً، وليست للتأنيث لانصرافها، مع أنّه قد حُكي: «بَاقِلاةٌ»، و«سُماناةٌ»، وهذا ثَبَتٌ؛ لأنّها ليست للتأنيث، ولا تكون للإلحاقِ؛ لأنّه ليس في الأصول ما هو على هذه العدّة والزنةِ، فيكونَ هذا ملحقًا به؛ وإذا لم تكن للتأنيث، ولا للإلحاق، كانت زائدة لتكثير الكلمة، وإتمام بنائها. وهذا معنى قوله: «لإنافتها على الغاية»، يريد أنّ «قَبَعْثَرَى»، و«كُمَّثْرَى» الألفُ فيهما سادسةٌ، وغايةُ ما يكون عليه الأسماءُ الأصولُ خمسةُ أحرف، فلم يكن في الأصول ما هو على هذه العدّة، فيُلْحَقَ به، فهي إذًا كألف «كتاب» و«حِمار» للتكثير، فاعرفه.

فصل
[زيادة الياء]

قال صاحب الكتاب: **والياء إذا حصلت معها ثلاثةُ أحرف أصول، فهي زائدة أَيْنَما وقعت، كـ«يَلْمَعٍ»[١]، و«يَهْيَرّ»، و«يَضْرِبُ»، و«عِثْيَرٍ»[٢]، و«زِبْنِيَة» إلاّ في نحو: «يَأْجَجٍ»، و«مَرْيَمَ»، و«مَذْيَنَ»، و«صِيصِيَةٍ»[٣]، و«قَوْقَيْتُ». وإذا حصلت معها أربعةٌ، فإن كانت أوّلاً، فهي أصلٌ، كـ«يَسْتَعُورٍ»، وإلاّ فهي زائدةٌ كـ«سُلَحْفِيَةٍ».**

* * *

قال الشارح: أمرُ الياء كأمر الألف: متى حصلت مع ثلاثة أحرف أصول، فلا تكون إلاّ زائدة، عرفتَ اشتقاقَه أو لم تعرفه، وذلك نحو: «كَثِيرٍ»، و«عَقِيلٍ». وإنّما قلنا ذلك لكثرةِ ما عُلم منه الاشتقاقُ على ما ذكرنا على الألف.

وقوله: «أَيْنَمَا كانت»، يريد أنّها تقع زائدةً مع بنات الثلاثة سواء كانت أوّلاً أو حشوًا أو آخرًا بخلاف الألف والواو. وأمّا الألف فلأجل سكونها وعدم جواز الحركة فيها، وأمّا الواو فلِما سنذكره من أمرها. فمثالُ زيادتها أولاً قولُك: «يَرْمَعٌ»، وهي

---

(١) اليلمع: السراب للمعانه. (لسان العرب ٨/ ٣٢٤ (لمع)).
(٢) العِثْير: العجاج الساطع. (لسان العرب ٤/ ٥٤٠ (عثر)).
(٣) الصِّيصية: شوكة الحائك التي يُسوِّي بها السَّداة واللّحمة. (لسان العرب ٧/ ٥٢ (صيص)).

حجارةٌ صغارٌ. و«يَلْمَعٌ» وهو السَّراب. قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٦٣ـ إذا ما شَكَوْتُ الحُبَّ كَيْما تُثِيبَني بِوُدِّيَ قالت إنّما أنْتَ يَلْمَعُ

و«يَلْمَقٌ» للقباء، وهو فارسيٌّ معرَّبٌ. و«يَهْيَرٌ» ـ وهو حجر ـ إحدى الياءين فيه زائدة، وهي الأولى؛ لأنّه لا يخلو إمّا أن يكونا أصليين، أو زائدين، أو أحدهما أصلٌ والآخر زائدٌ، فلا يكونان أصليين، لأنّ الياء لا تكون أصلاً مع بنات الثلاثة في غير المضاعف. ولا يكونان زائدين؛ لأنّ الاسم لا يكون على حرفين. ولا تكون الياء الثانية هي المزيدة؛ لأنّها ليس في الكلام «فَعْيَلٌ» بفتح الفاء، وفيه «فِعْيَلٌ» بكسره. فلو كانت زائدة، لقيل: «يِهْيَرٌ» بكسر الصدر، كما قيل: «عِثْيَرٌ»، و«حِذْيَمٌ»، فإذًا تَعيّن أن تكون الأولى هي المزيدة. وقالوا في الفعل «يَقْعُدُ»، و«يَضْرِبُ». وثانيةً في نحو «خَيْفَقٍ»، وهو صفةٌ، يقال: «فلاةٌ خيفقٌ»، أي: واسعةٌ، و«صَيْرَفٌ»، و«ضَيْغَمٌ»، وهو من أسماء الأسد. وثالثةً، نحو: «سَعِيدٍ»، و«قَضِيبٍ». ورابعة، نحو: «زِبْنِيَةٍ» لواحد الزَّبانِيَةِ، و«دِهْلِيزٌ»، و«قِنْدِيلٌ»، و«عَنْتَرِيسٌ» للناقة الشديدة. وخامسةً في «سُلَحْفِيَةٍ». وسادسةً في تصغير «عَنْكَبُوتٍ» وتكسيره، نحو: «عُنَيْكِبِيتٍ»، و«عَناكِبِيتَ» فيما حكاه الأصمعيّ. فتعلم زيادةَ الياء في ذلك كلّه، لأنّها لا تكون أصلاً في بنات الثلاثة فصاعدًا.

فأمّا «يَأْجَج»، وهو اسمُ مكان، فالياء في أوّله أصلٌ. يدلّ على ذلك إظهارُ

١٢٦٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٨/ ٣٢٤ (لمع).

اللغة والمعنى: تثيبني: تعطيني ثوابًا. اليلمع: السراب.

أنتظر منها أن تبادلني محبتي بمثلها حينما أشكو لها ما أُلاقيه من حبها، لكنها تتهمني دومًا بأنني مخادع كالسراب.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بـ«قالت». «**ما**»: حرف زائد. «**شكوت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**الحبّ**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**كيما**»: «كي»: حرف ناصب، «ما»: حرف مصدري. «**تثيبني**»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، والمصدر المؤول من «ما تثيبني» في محلّ جرّ بحرف جرّ مقدّر قبل «كي»، والجارّ والمجرور متعلّقان بـ«شكوت»، بتقدير: إذا شكوت الحبّ لثوابي. «**بودي**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«تثيب»، والياء: ضمير مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**قالت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**إنما**»: مكفوفة وكافّة. «**أنت**»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «**يلمع**»: خبر مرفوع بالضمّة.

والجملة الشرطية ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «شكوت»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «قالت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنت يلمع»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «أنت يلمع» حيث جاءت الياء زائدة في أول الاسم، وأصلها من اللمع.

التضعيف. ولو كانت الياء زائدة، لكان من «أَجَّ يأجّ»، وكان يجب الادّغامُ، وأن تقول: «يَؤُجُّ»، كما تقول: «يَغُصُّ»، و«يَغُضُّ». فلمّا لم يدّغموا، دلّ أنّ الجيم الأخيرة زائدةٌ للإلحاق بمثال «جَعْفَرٍ». فلذلك لم يدّغموا، إذ لو ادّغموا، لبطل الغرضُ، وزالت المُوازَنةُ. وبعضُ المحدثين ربّما كسر الجيم، وقال: «يَأْجِج». فإن صحّ ما رواه، كانت الياء زائدة؛ لأنّه ليس في الكلام «جَعْفِرٌ» بكسر الفاء، ويكون إظهارُ التضعيف شاذًّا من قبيل «محببٍ».

وأمّا «مَرْيَمُ»، و«مَدْيَنُ»، فإنّ الميم فيهما زائدةٌ، والياء أصلٌ، إذ ليس في الكلام «فَعْيَلٌ» بفتح الفاء. وكان يجب كسرُ الصدر منهما، فيقال: «مِرْيَمُ»، و«مِدْيَنُ» كـ«عِثْيَرٍ»، وكان القياس فيهما قلبَ الياء ألفًا على حدّ «مَقالٍ»، و«مَقام»، لكنّه شذّ التصحيحُ فيهما، كما شذّ في «مِكْوَرَةٍ». وإذا كان التصحيحُ قد جاء عنهم في نحو: «القَوَد»، كان في العَلَم أسهل وأولى.

وأمّا «صِيصِيَةٌ»، فإنّ الياءيْن فيها أصلٌ وإن كان معك ثلاثةُ أحرف أصول؛ لأنّ الكلمة مركّبةٌ من «صِي» مرتَيْن، فالياء الأولى أصلٌ؛ لئلّا تبقى الكلمةُ على حرف واحد، وهو الصاد. وإذا كانت الياء الأولى أصلاً، كانت الياء الثانية أيضًا أصلاً؛ لأنّها هي الأولى كُرّرت. ومثلُه من الصحيح «زَلْزَل»، و«قَلْقَلَ». ومنه «الوَسْوَسَةُ»، و«الوَشْوَشَةُ». فالواو في ذلك أصلٌ؛ لأنّ الواو مكرّرةٌ، وتكريرُها هنا أوّلاً كتكريرها في «صي صي» أخيرًا.

ومن ذلك «حاحَيْتُ»، و«عاعَيْتُ»، الياء فيهما أصلٌ، لأنّها الأولى كُرّرت، ووزنُهما «فَعْلَلْتُ»، والأصل «حَيْحَيْتُ»، و«عَيْعَيْتُ». وإنّما قُلبت الياء الأولى ألفًا للفتحة قبلها، كما قالوا في «يَيْجَلُ»: «يَاجَلُ». وكذلك «قَوْقَيْتُ»، و«ضَوْضَيْتُ»، فإنّ الياء الثانية فيهما أصلٌ؛ لأنّها الأُولى كُرّرت، وأصلُهما: «قَوْقَوْتُ»، و«ضَوْضَوْتُ». وإنّما قلبوا الثانية منهما ياءً لوقوعها أربعةً على حدّ «أَغْزَيْتُ»، و«أَدْعَيْتُ». فإن قيل: فهلّا كانت زائدة على حدّ زيادتها في «سَلْقَيْتُ»، و«جَعْبَيْتُ»، قيل: لو قيل ذلك، لصارت من بابِ «سَلِسَ»، و«قَلِقَ»، وهو قليل، وبابُ «زَلْزَلْتُ» و«قَلْقَلْتُ» أكثرُ، والعملُ إنّما هو على الأكثر. فإن قيل: فاجْعَلِ الواو فيهما زائدةً على حدّ «صَوْمَعْتُ» و«حَوْقَلْتُ»، قيل: لو قيل ذلك، لصارت من باب «كَوْكَبٍ» و«دَدَنٍ» ممّا فاؤه وعينُه من واد واحد، وهو أقلُّ من «سلس»، و«قلق».

* * *

قال صاحب الكتاب: **وإذا حصلت معها أربعةٌ فإن كانت أوّلاً، فهي أصلٌ كـ«يَسْتَعُورٍ»، وإلاّ فهي زائدة كـ«سُلَحْفِيَةٍ».**

* * *

قال الشارح: حكمُ الياء كحكم الهمزة إذا وقعت في أوّلِ بنات الأربعة، فإنّه لا يُقضى عليها بالزيادة، ولا تكون إلاّ أصلاً؛ لأنّ الزوائد لا يلحقن أوائلَ بنات الأربعة لقلّة التصرّف في الرباعيّ، وأنّ الزيادة أوّلاً لا تتمكّن تمكّنها حشوًا وآخِرًا. ألا ترى أنّ الواو الواحدة لا تزاد أوّلاً ألبتّة، وتزاد حشوًا مضاعفةً وغيرَ مضاعفة؟ فالمضاعفةُ نحو: «كَرَوَّسٍ»[1]، و«عَصَوَّدٍ»[2]، و«اجْلَوَّذَ»[3]، و«اخْرَوَّطَ»[4]، وغيرُ المضاعفة نحو: واو «عجُوزٍ»، و«جُرمُوقٍ»[5]. فلذلك قُضي على ياء «يستعور» وهو اسم مكان بأنّها أصلٌ، كما كانت الهمزة في «إِصْطَبْلٍ» كذلك، لأنّ حكم الهمزة كالياء إذا وقعت أوّلاً، والكلمةُ بها خماسيّةٌ كـ«عَضْرَفُوطٍ»، فإن كان بعدها ثلاثةُ أحرف أصول، كانت زائدة كزيادة الهمزة في «أَحْمَرَ»، فاعرفه.

فصل

[زيادة الواو]

قال صاحب الكتاب: **والواو كالألف لا تُزاد أوّلاً، وقولُهم: «وَرَنْتَلٌ» كـ«جَحَنْفَلٍ»؛ وأمّا غيرَ أوّل، فلا تكون إلاّ زائدةً كـ«عَوْسَجٍ»، و«حَوْقَلَ»، و«قَسْوَرٍ»[6]، و«دَهْوَرَ»، و«تَرْقُوَةٍ»، و«عُنْفُوَانٍ»، و«قَلَنْسُوَةٍ»، إلاّ إذا اعترضَ ما في «عِزْوِيتٍ»**.

* * *

قال الشارح: الواو كالألف لا تزاد أوّلاً، وذلك أنّها لو زيدت أوّلاً، لم تَخْلُ من أن تزاد ساكنةً أو متحرّكةً، ولا يجوز أن تزاد ساكنة؛ لأنّ الساكن لا يُبتدأ به. وإن زيدت متحرّكةً، فلا تخلو من أن تكون مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة. فلو زيدت مضمومةً، لاطّرد فيها الهمزُ على حدّ «وُقّتت»، و«أُقّتت». وكذلك لو كانت مكسورةً على حدّ «وِسادَةٍ»، و«إِسادَةٍ»، و«وِشاحٍ»، و«إِشاحٍ»، وإن كان الأوّلُ أكثرَ. ولو زيدت مفتوحةً، لتَطرّق إليها الهمزُ؛ لأنّها لا تخلو من أن تزاد في أوّلِ اسم، أو فعلٍ، فالاسمُ بعُرْضيّةِ التصغير، والفعلُ بِعُرْضيّةِ أن لا يسمّى فاعله، وكلاهما يُضَمّ أوّله. وإذا ضُمّ، تطرّق إليه الهمزُ حينئذ، مع أنّهم قد همزوا الواو المفتوحة في نحو «وَحَدٍ»، و«أَحَدٍ»، و«وَناةٍ»، و«أَناةٍ»، وهو قليل. فلمّا كان زيادتُها أوّلاً تؤدّي إلى قلبها همزةً، وقلبُها همزةً

---

(١) الكروّس: الرجل الشديد الرأس والكاهل في جسم. (لسان العرب ٦/ ١٩٤ (كرس)).
(٢) العصَوّد: الطويل. (لسان العرب ٣/ ٢٩١ (عصد)).
(٣) اجلوّذ الليل: مضى. (لسان العرب ٣/ ٤٨٢ (جلذ)).
(٤) اخروّط البعيرُ في سيره: أسرع. (لسان العرب ٧/ ٢٨٦ (خرط)).
(٥) الجُرموق: خفّ صغير. (لسان العرب ١٠/ ٣٥ (جرمق)).
(٦) القَسْور: الأسد، والرامي، والصيّاد، وضَرْب من الشّجر. (لسان العرب ٥/ ٩٢ (قسر)).

ربّما أوقع لبسًا وأحدَثَ شكًّا في أنّ الهمزة أصلٌ أو منقلبةٌ مع أنّ زيادة الحرف إنّما المطلوب منه نفسُه، فإذا لم يسلم لفظُه لم يحصل الغرضُ.

فأمّا قولهم: «وَرَنْتَلٌ» بمعنى الشّرّ، فإنّه يقال: «وقع القومُ في ورنتل»، أي: في شرّ، فالواوُ فيه من نفس الكلمة، والنونُ زائدةٌ ملحقةٌ بـ«سَفَرْجَلٍ»، ووزنُه «فَعَنْلَلٌ»، والكلمةُ بها رباعيّةٌ. وإنّما قضينا على الواو أنّها أصلٌ، لأنه لا يجوز أن تكون زائدة؛ لأنّ الواو لا تكون زائدة أوّلاً أبدًا.

فإن قيل فكما لا تكون زائدة أوّلاً، كذلك لا تكون أصلاً مع بنات الثلاثة فصاعدًا، فالجواب أنّ الأمر فيها دائرٌ بين أن تكون أصلاً أو زائدة، فكان حَمْلها على الأصل أَوْلى؛ لأنّها قد تكون أصلاً مع الثلاثة، وذلك إذا كان هناك تكريرٌ، ولا تكون زائدة أوّلاً ألبتّة، فكان حملها على الأصل هو الوجه؛ لأنّه أقلُّ مخالَفةً. فأمّا إذا وقعت حشوًا مع ثلاثة أحرف أصول فصاعدًا، فلا تكون إلّا زائدة. وهي في ذلك تقع ثانيةً، نحو: «عَوْسَجٍ»، و«جَوْهَرٍ»، و«حَوْقَلَ»، و«صَوْمَعَ». وثالثةً في نحو: «جَدْوَلٍ»، و«قَسْوَرٍ»، و«رَهْوَكَ الوجلُ»، إذا تَبختر في مَشْيه، و«دَهْوَرَهُ» إذا ألقاه في مَهْواةٍ. ورابعةً، نحو: «تَرْقُوَةٍ»، و«عُنْفُوانٍ»، و«اخْرَوَّطَ»، و«اعْلَوَّطَ». وخامسةً في نحو: «عَضْرَفُوطٍ»، و«مَنْجَنُونٍ». فأمّا عِزْوِيتٌ ـ وهو بلدٌ ـ فالواو فيه أصلٌ، والتاء والياء زائدتان، ووزنُه «فِعْلِيتٌ» كـ«عِفْرِيتٍ»؛ لأنّه من «العِفْر». وإنّما قلنا ذلك؛ لأنّه لا يجوز أن تكون الواو أصلاً على أن تكون الياء من الأصل أيضًا؛ لأنّه يلزم منه أن تكون الواو أصلاً مع ذوات الأربعة، وهو غير جائز. ولا يجوز أن تكون الواو أصلاً، والياء زائدة، والتاء أصلاً، ويكون وزنه «فِعْلِيلاً»؛ لأنّه يلزم منه أن تكون الواو أصلاً مع ذوات الثلاثة، وذلك غيرُ جائز أيضًا. ولا تكون الواو والياء زائدتين معًا، والتاء أصلٌ، لأنّه يصير وزنه «فِعْوِيلاً»، وذلك بناءٌ غيرُ معروف، فلا يُحمل عليه. وإذا لم يجز أن يكون «فِعْلَلاً»، ولا «فِعْلِيلاً»، ولا «فِعْوِيلاً»، حُمل على «فِعْلِيتٍ» كـ«عِفْرِيت»، وتكون الواو من الأصل.

فصل
[زيادة الميم]

قال صاحب الكتاب: **والميم إذا وقعت أوّلاً، وبعدها ثلاثةُ أصولٌ، فهي زائدة، نحو: «مَقْتَلٍ»، و«مَضْرِب»، و«مُكْرَم»، و«مِقْياس»، إلاّ إذا عرض ما في «مَعَدٍّ»، و«مِعْزًى»، و«مَأْجِجٍ»، و«مَهْدَدَ»، و«مَنْجَنُونٍ»، و«مَنْجَنِيقٍ».**

* * *

قال الشارح: أمرُ الميم في الزيادة كأمر الهمزة سواءٌ. موضعُ زيادتها أن تقع في أوّلِ بنات الثلاثة، والجامعُ بينهما أنّ الهمزة من أوّل مخارج الحلق ممّا يلي الصدرَ،

والميم من الشفتين، وهو أوّل المخارج من الطرف الآخر، فجُعلت زيادتُها أوّلاً ليناسب مخرجاهما موضعَ زيادتهما. ولا تزاد في الأفعال إنّما ذلك في الأسماء، نحو: «مَفْعُولٍ» من الثلاثيّ، نحو: «مضروب»، و«مقتول»، ونحو المصادر، وأسماء الزمان والمكان، كقولك: «ضربتُه مَضْرَبًا»، أي: ضَرْبًا، و«إنّ في ألف درهم لمَضْرَبًا»، أي: لَضربًا، ونحو: «المَجْلِس»، و«المَحْبِس» لمكان الجلوس والحبس، ونحو: «أتت الناقةُ على مَضْرِبها ومَنْتِجها»، يريد الحينَ الذي وقع فيه الضِّرابُ والنِّتاجُ. وزيدت في اسم الفاعل من بنات الأربعة وما وافقَه، نحو: «مُدَحْرِج»، و«مُكْرِم»، فـ«مدحرجٌ» رباعيٌّ، و«مكرمٌ» موافقٌ للرباعيّ بما في أوّله من الزيادة. وتزاد في «مِفْعالٍ»، نحو: «مِقْياسٍ»، و«مِفْتاحٍ»، للمبالغة.

وفي الجملة زيادةُ الميم أوّلاً أكثرُ من زيادة الهمزة أوّلاً، كأنّها انتصفت للواو؛ لأنّها أختُها إذ هي من مخرجها. والذي يدلّ على جميع ما ذكرناه الاشتقاقُ، فإنْ أَبْهَمَ شيءٌ من ذلك، حُمل على ما عُلم، فعلى هذا «مَنْبِجُ» اسمُ هذه البلدة، الميمُ فيها زائدة، والنونُ أصل؛ لأنّ الميم بمنزلة الهمزة، يُقْضَى عليها بالزيادة إذا وُجدت في أوّل الكلمة وبعدها ثلاثةُ أحرف أصول؛ لكثرة ذلك في الميم على ما ذكرنا، مع أنّا نقول: لا يخلو الميمُ والنونُ هنا من أن يكونا أصلين، أو زائدين، أو أحدُهما أصلٌ والآخرُ زائدٌ. فلا يجوز أن يكونا أصلين؛ لأنّ الكلمة تكون «فَعْلِلاً» كـ«جَعْفِر» بكسر الفاء، وليس في الكلام مثله، ولا يجوز أن يكونا زائدين؛ لئلّا يصير الاسمُ من حرفين الباء والجيم، فبقي أن يكون أحدهما أصلاً، والآخر زائدًا. فُقضي بزيادة الميم لِما ذكرناه من كثرة زيادتها أوّلاً. والنونُ، وإن كان تكثر زيادتها ثانيًا، نحو: «عُنْصُرٍ»، و«جُنْدُبٍ»، فإنّ زيادة الميم أوّلاً أكثرُ، والعملُ إنّما هو على الأكثر. فأمّا «مَعَدٌّ» فإنّ الميم فيه أصلٌ، وهي فاءٌ لقولهم: «تَمَعْدَدَ»، أي: صار على خُلُق مَعَدٍّ. ومنه قولُ عمر رضي الله عنه: «اخْشَوْشَنُوا، وتَمَعْدَدُوا». وقال الراجز:

١٢٦٤ـ رَبَّيْتُه حتّى إذا تَمَعْدَدا ... كان جَزائي بالعَصا أَنْ أُجْلَدا

١٢٦٤ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٨١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢؛ والدرر ١/ ٢٩٢، ٢/ ٥٠؛ والمحتسب ٢/ ٣١٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٤٢؛ والدرر ٤/ ٥٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٣٦؛ واللامات ص٥٩؛ والمنصف ١/ ١٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٨، ١١٢، ٢/ ٣.

اللغة: تَمَعْدَد: شبَّ وغلظ.

المعنى: يريد أنه كان جزاؤه من تربيته لابنه ورعايته له إلى أن شبَّ، أن ضربه هذا الابن بالعصا.

الإعراب: «ربيته»: فعل ماضٍ مبني على السكون، وتاء الفاعل: محلها الرفع، والهاء: مفعول به محله النصب. «حتى»: حرفُ غاية وابتداء. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على الفتح في محل نصب، مُتَعَلِّق بجوابه. «تمعددا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: للإطلاق، والفاعل =

وقيل: «تَمَعْدَدَ»، أي: تَكلّم بكلام معدّ، فـ«تَمَعْدَد»: «تَفَعْلَلَ». ولو كانت الميم زائدة، لكان وزنُه «تَمَفْعَلَ»، ولا يُعرف «تَمَفْعَلَ» في كلامهم. فأمّا قولهم: «تَمَسْكَنَ» إذا أظهر المَسْكَنَةَ، و«تَمَدْرَعَ» إذا لبس المِدْرعةَ، و«تَمَنْدَلَ» من المِنْديل، فهو قليل من قبيل الغلط، فكأنّهم اشتقّوا من لفظ الاسم كما يشتقّون من الجُمَل، نحو: «حَوْقَلَ»، و«سَبْحَلَ»، والجيدُ: «تَسَكَّنَ»، و«تَدَرَّعَ»، و«تَنَدَّلَ». قال أبو عثمان: هذا كلام أكثر العرب.

وأمّا «مِعْزَى»، فإنّه وإن كان عَجَميًا، فإنّه قد عُرِّب في حال التنكير، فجرى مجرى العربيّة، فميمُه أصلٌ؛ لقولهم: «مَعْزٌ»، و«مَعِيز»، فـ«مَعْز»: فَعْلٌ، و«معيز» «فَعِيلٌ»، فلو كانت الميم في «معزى» زائدة ـ وقد بُني منه ذلك ـ لقيل: «عَزًى»، و«عَزِيٌّ». فلمّا لم يُقَل، دلّ أنّ الميم أصلٌ. وكذلك «مَأْجَجٌ»، و«مَهْدَدُ» الميم فيهما أصلٌ، فـ«مأجج» مكان، و«مهدد» اسم امرأة. والذي يدلّ أن الميم فيهما أصل إظهارُ التضعيف. ولو كانت زائدة، لادُّغم المثلان، وكان يقال: «مَأَجّ»، و«مَهَدّ»، كـ«مَفَرّ»، و«مَقَرّ»، ووزنُهما: «فَعْلَلٌ». واللام الثانية زائدةٌ للإلحاق بـ«جَعْفَرٍ». ولذلك لم يدّغموا، إذ لو ادّغموا لبطل الإلحاقُ، وانتقض الغرضُ.

وأمّا «مَنْجَنُونٌ» فلسيبويه[1] فيه قولان: أصحُّهما أنّ الميم فيه أصلٌ، والنون بعدها أصليّةٌ، والنون الثانية لامٌ، والكلمة رباعيّةُ الأصل. وإنّما كُرّرت النون الثانية لتُلْحَق «بعَضْرَفُوطٍ»، ومثالُه: «فَعْلَلُولٌ». ومثله في التكرير «خَنْدَقُوقٌ»، وهو نبتٌ. وإنّما قلنا ذلك؛ لأنّه لا يخلو إمّا أن تكون الميم وحدها زائدة، أو النونُ وحدها زائدة، أو يكونا جميعًا زائدَيْن أو أصليَّيْن. ولا يجوز أن تكون الميم وحدها زائدة لأنّا لا نعلم في الكلام مَفْعَلُولاً، ولا يجوز أن تكون النون وحدها زائدة؛ لقولهم في الجمع: «مَنَاجِينُ»، كذلك تجمعه عامّةُ العرب. فلمّا ثبتت في الجمع، قُضي بأصالتها، إذ لو كانت زائدة، لقيل: «مَجانِينُ»، كما قالوا: «مَجانِيقُ». ولا يكون النون والميم جميعًا زائدين؛ لأنّه لا يجتمع

= مستتر تقديره: هو. «كان»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «جزائي»: اسمه مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. «بالعصا»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «أُجْلد» المذكور أو المقدر على ما بينهم من الخلاف. «أن»: حرف مصدري ناصب. «أجلدا»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ«أن»، ونائب الفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والألف: للإطلاق، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «أجلد» خبر «كان».

جملة «ربيته»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إذا ما تمعدد... كان جزائي»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تمعدد»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «كان جزائي أن أجلد»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تمَعْدَد»، أي: صار على خلق معدّ. فالميم فيه أصلية.

(١) الكتاب ٤/ ٣٠٩.

في أوّلِ اسم زائدان، إلّا أن يكون جاريًا على فِعْلِهِ، نحو: «مُنْطَلِقٍ»، مع أنّه ليس في الكلام «مَنْفَعُولٌ». فلمّا امتنع أن تكون الميم وحدها زائدة، والنون وحدها زائدة، وأن تكونا جميعًا زائدتين، بقي أن تكونا أصلين على ما ذكرنا.

فأمّا «مَنْجَنِيقٌ»، فالميم فيه أصل، والنونُ بعدها زائدة؛ لقولهم في جمعه: «مَجانِيقُ»، و«مَجانِقُ». فسقوطُ النون في الجمع دليلٌ على زيادتها. وإذا ثبت أنّ النون زائدة، قُضي على الميم بأنّها أصل؛ لئلّا يجتمع زائدان في أوّل اسم. وذلك معدوم، إلّا ما كان جاريًا على فِعْله، نحو: «منطلِق»، و«مستخرج». وهذا مذهب سيبويه والمازنيّ، ووزنُه عندهما «فَنْعَلِيلٌ» كـ«عَنْتَرِيسٍ». وقال غيره: إنّ النون الأولى والميم معًا زائدتان، وذلك من قِبَل إنّ من العرب من يقول: «جَنَقْناهم»، أي: رَمَيْناهم بالمنجنيق. وحكى أبو عُبَيْدة عن بعض العرب: «ما زلنا نَجْنِقُ». فعلى هذا وزنُه «مَنْفَعِيلٌ». والصحيحُ مذهب سيبويه، لِما تقدّم من قولهم في التكسير: «مَجانِيقُ». وأمّا قولهم: «جَنَقُونا» فهو من معناه لا من لفظه كـ«دَمِثٍ» و«دِمَثْرٍ»، و«سَبِطٍ» و«سِبَطْرٍ»، و«لآلٍ» من «اللُّؤْلُؤ»، و«ثُعالَةَ» ليس علم لِلثَّعْلَب. وذكر الفرّاء: «جنقناهم»، وزعم أنّها مولّدة. قال: ولم أرَ الميم تزاد على نحو هذا. ومعنى قوله: «مولّدةٌ»، أي: أنّه أعجميٌ معرَّبٌ. وإذا اشتقّوا من الأعجمي خلّطوا فيه، لأنّه ليس من كلامهم. وقولُه: ولم أر الميم تزاد على نحو هذا إشارةٌ إلى عدم النظير، وهذا يُقوّي أنّ الميم أصلٌ، والنون زائدةٌ.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وهي غيرَ أوّل أصلٌ، إلاّ في نحو «دُلامِصٍ»، و«قُمارِصٍ»، و«هِرْماسٍ»، و«زُرْقُمٍ».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إنّ موضع زيادة الميم أن تقع في أوّل بنات الثلاثة، ولا تزاد حشوًا ولا أخيرًا، إلاّ على ندرةٍ وقلّةٍ. فإذا مرّ بك شيءٌ من ذلك، فلا تقض بزيادتها إلاّ بثَبَتٍ من الاشتقاق؛ لقلّةِ ما جاء من ذلك فيما وضح أمرُه. فمن ذلك «دُلامِصٌ»، ذهب الخليل إلى أنّ الميم فيه زائدة، ومثالُه «فُعامِلٌ»، لأنّهم قد قالوا فيه: «دِرْعٌ دَلِيصٌ ودِلاصٌ»، فسقوطُ الميم من «دليص» و«دلاص» دليلٌ على زيادتها في «دُلامِص» و«دُمالِص». قال الأعشى [من الطويل]:

١٢٦٥ـ إذا جُرّدتْ يومًا حسبتَ خَمِيصَةً عليها وجِرْيالَ النَّضِيرِ الدُّلامِصا

١٢٦٥ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص١٩٩؛ وجمهرة اللغة ص٦٠٥، ١٢١٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤٢٩؛ ولسان العرب ٥/ ٢١٣ (نظر)، ٧/ ٣١ (خمص)، ١١/ ١٠٩ (جرل)؛ والممتع في التصريف ١/ ٢٣٩؛ والمنصف ٣/ ٢٥؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٣٠٤.

=

كما قالوا: «شَأْمَلٌ»، و«شَمْأَلٌ»، وقالوا: «دُلَمِصٌ»، و«دُمَلِصٌ». حذفوا منه الألف، كما قالوا: «هُدَبِدٌ»[1]، و«عُلَبِطٌ»[2]، وقالوا: «دَلِيصٌ»، و«دِلاصٌ»، كلُّه بمعنى البَرّاق. قال أبو عثمان: لو قال قائلٌ: إنّ «دلامصًا» من الأربعة، ومعناه «دليصٌ»، وهو ليس بمشتقّ من الثلاثة، قال قولاً قويًّا، كما أنّ «لَأْلَأً» منسوبٌ إلى معنى «اللُّؤْلُؤ»، وليس من لفظه، وكما أنّ «سِبَطْرًا» معناه «السِّبِط»، وليس منه. ومعنى هذا الكلام أنّه إذا وُجد لفظٌ ثلاثيٌّ بمعنى لفظ رباعيّ، وليس بين لفظيهما إلّا زيادةُ حرف، فليس أحدُهما من الآخر يقينًا، نحو: «سَبِطٍ» و«سِبَطْرٍ»، و«دَمِثٍ» و«دِمَثْرٍ». ألا ترى أنّ الراء ليست من حروف الزيادة، فجاز أن تكون فيما أَبْهَمَ أمرُه كذلك؟ هذا وإن كان محتمَلاً، إلّا أنّه احتمالٌ مرجوحٌ؛ لقلّته وكثرة الاشتقاق وتشعُّبه.

وأمّا «قُمارِص»، وهو الحامضُ، يقال: «لَبَنٌ قُمارِصٌ»، كأنّه يقرُص اللسان، فالميمُ فيه زائدة؛ لِما ذكرناه من الاشتقاق. والاشتقاقُ يُقْضَى بدلالته من غير التفات إلى قلّة الزيادة في ذلك الموضع. ألا ترى إلى إجماعهم على زيادة الهمزة والنون في «إِنْقَحْلٍ»[3]، و«إِنْزَهْوٍ»[4]؛ لقولهم في معناه: «قَحْلٌ»، و«زَهْوٌ»، وإن كان لا يجتمع زيادتان في أوّلِ اسم ليس بجارٍ على فعلٍ؟

= اللغة: الخميصة: ثوب أسود أو أحمر له أعلام. الجريال: صبغ أحمر. النضير: الذهب، والجميل. الدلامص: البرّاق اللماع، والدلاص: اللين البرّاق الأملس.

المعنى: إذا تعرّت يومًا خلت أنها ترتدي ثوبًا أحمر ذهبيًّا براقًا جميلاً.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط، مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بـ«حسبت». «جردت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «يومًا»: مفعول فيه منصوب بالفتحة، متعلّق بـ«جردت». «حسبت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «خميصة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «عليها»: جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة. «وجريال»: الواو: حرف عطف، «جريال»: اسم معطوف على «خميصة» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «النضير»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الدلامصا»: صفة لجريال منصوبة بالفتحة، والألف للإطلاق.

وجملة «جردت»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «حسبت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الدلامصا» حيث جاء بها وصفًا فيه ميم زائدة بدليل الوصف بدلاص ودليص بذات المعنى.

(١) الهُدَبِد: اللبن الخاثر جدًّا. (لسان العرب ٣/ ٤٣٥ (هدبد)).
(٢) العُلَبِط: الرجل الضخم العظيم. وصدر عُلبط: عريض. (لسان العرب ٧/ ٣٥٥ (علبط)).
(٣) الإنْقحل: الرجل المُخَلق من الكِبَر والهرم. (لسان العرب ١١/ ٥٥٣ (قحل)).
(٤) الإنْزهو: ذو الزّهو. (لسان العرب ١٤/ ٣٦١ (زهو)).

وأمّا «هِرْماسٌ»، فهو من أسماء الأسد فيما حكاه الأصمعيّ، فالميمُ فيه أيضًا زائدة، ومثالُه «فِعْمالٌ»، لأنّه من «الهَرْس»، وهو الدّقّ، وهذا اشتقاقٌ صحيحٌ. ألا ترى أنّه يقال: «دَقَّ القَريسةَ فاندقّت تحته»؟ ويقال له أيضًا: «هَرِسٌ». قال الشاعر [من الوافر]:

١٢٦٦ ـ شَديدَ السّاعِدَيْنِ أخا وِثابٍ شَديدًا أَسْرُهُ هَرِسًا هَمُوسا

وهذا ثَبَتٌ في زيادة الميم هنا.

وأمّا «زُرْقُمٌ»، فالميم منه زائدة؛ لأنّه بمعنى «الأزْرَق»، وذلك أنّ الميم زيدت أخيرًا أكثرَ من زيادتها حشوًا. وقالوا: «فُسْحُمٌ» للمكان الواسع بمعنى المنفسح، و«حُلْكُمٌ» للشديد السّواد من «الحُلْكة». يقال: «هو أسودُ من حَلَكِ الغُراب»[1]. وقالوا: «سُتْهُمٌ» وهو الكبيرُ الاست، ومثالُه «فُعْلُمٌ»، زادوا الميم في هذه الأسماء للإلحاق بـ«بُرْثُنٍ» مبالغةً؛ لأنّ قوّة اللفظ مُؤْذِنةٌ بقوّة المعنى.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وإذا وقعت أوّلاً خامسةً، فهي أصل، كـ«مَرْزَنْجوش»، ولا تُزاد في الفعل، ولذلك استُدلّ على أصالةِ ميمِ: «مَعَدٌ» بـ«تمعددوا»، ونحو: «تَمَسْكَنَ»، وتَمَدْرَعَ»، و«تَمَنْدَلَ»، لا اعتدادَ به.**

* * *

قال الشارح: فأمّا إذا وقعت أوّلاً، وبعدها أربعةُ أصول، لم تكن إلاّ أصلاً؛ لأنّ الزيادة لا تلحق ذوات الأربعة من أوّلها. وإذا لم تلحق الأربعة، فهي من الخمسة أبعدُ. وقد تقدّم الكلام على ذلك.

وقوله: «ولا تزاد في الفعل»، يريد أنّ الميم من زيادات الأسماء، لا حَظَّ للأفعال

١٢٦٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٦/ ٢٤٧ (هرس)؛ وكتاب العين ٤/ ٦؛ ومقاييس اللغة ٦/ ٤٦؛ وتهذيب اللغة ٦/ ١٢٣؛ ومجمل اللغة ٤/ ٤٧٤؛ وتاج العروس ١٧/ ٢٩ (هرس).

اللغة والمعنى: الوثاب والوثوب: القفز. الهرس: الشديد الأكل. الهموس: الأسد الخفيف الوطء. يصفه بأنه قوي الساعدين، معتاد على الوثوب والمغالبة، متين البنية، شديد الأكل وخفيف الوطء.

الإعراب: «شديد»: صفة منصوبة بالفتحة، وهي مضاف. «الساعدين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنّى. «أخا»: صفة ثانية منصوبة بالألف لأنها من الأسماء الخمسة، وهي مضافة. «وثاب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «شديدًا»: نعت منصوب بالفتحة. «أسره»: فاعل «شديدًا» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «هرسًا»: نعت منصوب بالفتحة، وكذلك «هموسًا»: نعت منصوب بالفتحة.

والشاهد فيه قوله: «هرسًا» لإثبات أن الميم في «هرماس» زائدة.

(١) هذا مثل، وقد ورد في لسان العرب ١٠/ ٤١٧ (حنك).
حنك الغراب: منقاره، وقيل سوادُه. وقيل: نون «الحنك» بدل من لامه. والحَلَكُ: شِدّةُ السّواد.

فيها، ولذلك قُضي على الميم في «تَمَعْدَدَ» أنها أصل. وأمّا «تَمَسْكَنَ» و«تَمَدْرَعَ»، فهو قليل كالمشتقّ من الاسم بالزيادة، نحو: «سَبْحَلَ»، و«حَمْدَلَ».

فصل
[زيادة النون]

قال صاحب الكتاب: **والنون إذا وقت آخرًا بعد ألف، فهي زائدة، إلاّ إذا قام دليلٌ على أصالتها في نحو: «فَيْنانٍ»، و«حَسّان»، و«حِمارِ قَبّان»، فيمَن صرف، وكذلك الواقعةُ في أوّلِ المضارع والمطاوِع، نحو: «نَفْعَلُ»، و«انْفَعَلَ»، والثالثةُ الساكنةُ في نحو: «شَرَنْبَثٍ»[1]، و«عَصَنْصَرٍ»[2]، و«عُرُنْد». وهي فيما عدا ذلك أصلٌ، إلاّ في نحو: «عَنْسَلٍ»، و«عَفَرْنًى»، و«بُلَهْنِيَةٍ»، و«خَنْفَقِيقٍ»، ونحو ذلك.**

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أنّ النون من حروف الزيادة. ولها في ذلك موضعان: أحدهما أن تكثر زيادتُها في موضع، فمتى وُجدت في ذلك الموضع، قُضي بزيادتها فيه، إلاّ أن تقوم دلالةٌ على أنّها أصلٌ. والثاني أن تقلّ فيه زيادتُها، فلا يُحْكَم عليها في ذلك الموضع بالزيادة إلاّ بثَبَتٍ. فالأوّلُ وقوعُها آخرًا بعد ألف زائدةٍ، نحوَ: «سَكْرانَ»، و«عَطْشانَ»، و«مَرْوانَ»، و«قَحْطانَ». وأصلُ هذه النون أن تلحق الصفاتِ ممّا مؤنّثُه «فَعْلَى»؛ لأنّ الصفاتِ بالزيادة أوْلى لشَبَهها بالأفعال، والأفعال أقعدُ في الزيادة من الأسماء لتصرُّفها. والأعلامُ من نحو: «مروان» و«قحطان» محمولةٌ عليها في ذلك. وقد كثرت الزيادةُ آخرًا على هذا الحدّ، ولا يُحْمَل منه شيءٌ على الأصل إلاّ بدليل. فأمّا «فَيْنانٌ»، فهو من قبيل «عَطْشانَ» في الصفات، يقال: «رجلٌ فَيْنانٌ»، أي: حسنُ الشَّعْر طويلُه. وأمّا «حسّان»، فالقياسُ يقتضي زيادة النون، وأن لا ينصرف حَمْلاً على الأكثر. ويجوز أن يكون مشتقًّا من الحسن، فتكون النون أصلاً، وينصرف. وكذلك «حِمار قَبان»، الوجهُ أن يكون «فَعْلانَ» ولا ينصرف، ويجوز أن يكون «فَعّالاً» من «قَبَنَ» في الأرض، أي: ذهب فيها، وعلى هذا ينصرف؛ لأنّ النون فيه أصلٌ.

وقد زيدت في أوّل الفعل، نحو: «نَفْعَلُ» و«انْفَعَلَ»، فـ«نَفْعَل» للمتكلّم إذا كان معه غيرُه، فالنونُ في أوّله زائدة للمضارعة. وحروفُ المضارعة أربعةٌ: الهمزة والنون والتاء والياء. وقد كانت حروف المدّ واللين أولى بذلك، إلّا أنّ الألف امتنعت أوّلاً لسكونها، فعُوّض منها الهمزة لِما بينهما من المناسبة والمقاربة على ما سبق.

وكذلك الواو لا تزاد أوّلاً في حكم التصريف، وقد تقدّم علّةُ ذلك، فعُوّض منها

(١) الشَّرنْبَث: القبيح الشديد، وقيل: الغليظ الكفّين. (لسان العرب ٢/ ١٦٠ (شربث)).
(٢) عصَنْصَر: اسم موضع. (لسان العرب ٤/ ٥٨٢ (عصنصر)).

الياء؛ لأنّها تُبْدَل منها كثيرًا على ما بيّنّا آنِفًا. وأمّا الياء فأمكنَ زيادتُها أوّلاً، فزيدت للغيبة، واحتيج إلى حرف رابع، فكانت النونَ؛ لأنّها أقربُ حروف الزيادة إلى حروف المدّ واللين. ألا ترى أنّ النون غُنّةٌ في الخَيْشُوم؟ وقد تقدّم ذكرُ ما بينهما من المناسبة بما أغنى عن إعادته. فلذلك جامعتها في حروف الزيادة، وجُعلت للمتكلّم إذا كان معه غيره؛ لأنّها قد استُعملت في غير هذا الموضع للجمع، نحو: «قُمْنَا»، و«قَعَدْنَا»، وفي جماعة المؤنّث، نحو: «ضَرَبْنَ». فلمّا كانت مزيدة آخرًا للجمع على ما وصفتُ لك، زيدت أوّلاً للجمع؛ لتتناسب زيادتُها أوّلاً وآخِرًا. وأمّا زيادتُها للمطاوعة، نحو «انفعل»، فذلك من قِبَل أنّ النون تُناسِب هذا المعنى. ألا ترى أنّ النون حرفٌ غُنّيٌّ خفيفٌ فيه سُهولةٌ وامتدادٌ؟ فكانت حاله مناسبة لمعنى السهولة والمطاوعة.

وكذلك إذا حصلت النون ثالثةً حُكم بزيادتها، نحو: «جَحَنْفَلٍ»[(١)]، و«شَرَنْبَثٍ»، و«عَصَنْصَرٍ». وإنّما حُكم بزيادتها هنا؛ لأنّه موضع كثُر زيادتُها فيه، ولم تقم دلالةٌ على أنّها أصلٌ؛ لأنّها وقعت موقع الألف الزائدة. ألا ترى أنّهما قد تعاورتا الكلمةَ الواحدة، وتَعاقبتا عليها في نحو: «شُرابِثٍ»، و«شَرَنْبَثٍ»، و«جَرَنْفَشٍ»، و«جُرافِشٍ»، فالألفُ هنا زائدة لِما ذكرناه من أنّها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة، فكذلك ما وقع موقعها.

وقالوا: «عَرَنْتُنٌ»[(٢)]، النون فيه زائدة لما ذكرناه. وقد قالوا: «عَرَتُنٌ» بحذف النون، كما قالوا: «دُوَدِمٌ»[(٣)]، و«عُلَبِطٌ»، و«هُدَبِدٌ»، فقِسْ على ما جاء من ذلك من نحو: «عَقَنْقَلٍ»[(٤)]، و«سَجَنجَلٍ»[(٥)].

وقالوا: «عَرَنْدَدٌ»، وهو الصُّلْب، فالنون فيه زائدة لما ذكرناه من أنّه موضعٌ كثرت زيادتها فيه، والدال الأخيرة زائدة أيضًا لما ذكرناه ألحقته بـ«سَفَرْجَلٍ». وأمّا «عُرُنْدٌ»، فهو الغليظ، يقال: «وَتَرٌ عُرُنْدٌ»، أي: غليظٌ، فالنون فيه زائدة؛ لأنّه ليس في الأصول ما هو على مثال «جُعُفْرٍ» بضمّ الجيم والعين وسكون الفاء، ونظيرُه «تُرُنْجٌ»[(٦)].

وأمّا الموضع الثاني، فهو أن تقع غير ثالثة، فإنّه لا يُحْكَم بزيادتها إلّا بثَبَت ساكنةً كانت أو متحرّكة. فمثالُ الساكنة نحو نون «حِنْزَقْرٍ»، و«حِنْبَتْرٍ» بمعنى القصير. النونُ فيه أصل؛ لأنّها في مقابلة الأصول، ألا تراها بإزاء الراء من «قِرْطَعْبٍ»، و«جِرْدَحْلٍ»؟ ومثالُ

(١) الجَحَنْفَل: الغليظ، والغليظ الشفتين. (لسان العرب ١١/ ١٠٣ (جحفل)).
(٢) العَرَتُن: شجر يُدبَغ بعروقه. (لسان العرب ١٣/ ٢٨٤ (عرتن)).
(٣) الدُّوَدِم: شيء شبه الدم يخرج من السَّمُرة. (لسان العرب ١٢/ ١٩٦ (ددم)).
(٤) عَقَنْقَل الضبّ: قانصته. (لسان العرب ١١/ ٤٦٤ (عقل)).
(٥) السَّجَنْجَل: المِرْآة، وقِطَع الفِضّة وسبائكها. (لسان العرب ١١/ ٣٢٧ (سجل)).
(٦) التُّرُنْج: شجر حامضُه مُسكِّن غلمة النساء، ويجلو اللونَ والكلفَ، وقشره في الثياب يمنع السوس. (القاموس المحيط (ترج)).

المتحرّكة «جَنَعْدَلٌ»، النونُ أصل لما ذكرناه، ولأنّها بإزاء الفاء من «سَفَرْجَلٍ».

وأمّا «عَنْسَلٌ» ـ وهي الناقة السريعة ـ فلو خُلِّينا والقياسَ، لكانت حروفُها كلّها أصولاً؛ لأنها بإزاء «جَعْفَرٍ»، لكنّهم جعلوه مشتقًا من «عَسَلانِ الذِّئب»، وهو شدّةُ عَدْوه، فكانت زائدة لذلك. وقد ذهب قومٌ إلى أنّه مشتقٌ من لفظ «العنس»، فهي أصلٌ لذلك، واللامُ زائدة. والوجه الأوّل، وهو رأي سيبويه[1]، لقوّة المعنى، وكثرة زيادة النون ثانيًا، نحو: «جُنْدُب»، و«عُنْصُرٍ».

وأمّا «عَفَرْنَى» ـ وهو من أسماء الأسد، ووزنه «فَعَلْنَى»، فالنون فيه والألف زائدة، كأنّه سُمّي بذلك لشدّته. يقال: «ناقةٌ عَفَرْناةٌ»، أي: قويّة. ويقال: «فلان في عَفَرْنة الحَرّ»، أي: في شدّته، والنون والألف للإلحاق بـ«سَفرجل».

وأمّا «بُلَهْنِيَةٌ» بمعنى العيش الناعم، يقال: «فلانٌ في بلهنيةٍ من العيش»، أي: في سَعَةٍ، والألفُ والنون زائدتان للإلحاق بـ«قُذَعْمِلٍ». وإنّما صارت الألف ياءً للكسرة قبلها، ودلّ على زيادة الألف والنون قولهم: «عيشٌ أَبْلَهُ»، أي: قليلُ الغُموم.

وأمّا «خَنْفَقِيقٌ» وهي الداهية، وهي أيضًا الخفيفة من النساء ـ النون فيه زائدة، لأنّه من «خفق يخفِق»، وهو ملحقٌ بـ«عَرْطَليل»[2].

فصل
[زيادة التاء]

قال صاحب الكتاب: **والتاء اطّردتْ زيادتُها أوّلاً في «تَفْعِيل»، و«تَفْعال»، و«تَفَعُّل»، و«تَفاعُل» وفعلَيهما، وآخِرًا في التأنيث والجمع، وفي نحو: «رَغَبُوتٍ»، و«جَبَروت»، و«عَنكَبوت»، ثمّ هي أصل إلاّ في نحو: «تُرْتُبٍ»، و«تَوْلَجٍ»، و«سَنْبَتةٍ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ التاء تزاد أولاً وآخرًا، وهي في ذلك على ضربَيْن: مُطّرِدةٌ وغيرُ مطّردة. فالأوّلُ نحو: «تَفْعِيلٍ»، و«تَفْعالٍ»، و«تَفَعُّلٍ»، و«تَفاعُلٍ». فأمّا «التفعيل»، فهو مصدرُ «فَعَّلَ». قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[3]، وقال الشاعر [من الطويل]:

وما بالُ تَكْلِيمِ الدِّيارِ البَلاقِعِ[4]

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٦.

(٢) العَرْطليل: الطويل، وقيل: الغليظ. (لسان العرب ١١/ ٤٣٩ (عرطل)).

(٣) النساء: ١٦٤.

(٤) تقدم بالرقم ٥٢١.

وربّما جاء على «تَفعِلَة». قالوا: «قَدَّمْتُه تَقدِمَةً»، و«كَرّمْتُه تَكْرِمَةً» وعلى «فِعّالٍ»، نحو: كَلَّمْتُه «كِلّاماً». وفي التنزيل: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾(١). وأمّا «التَّفعال»، فنحو: «التَّقْتال»، و«التَّضْراب»، وما أشبههما من نحو: «التِّلْعاب»، و«التَّرْداد»، و«التَّسْيار»، كلُّها مصادرُ بمعنى: «السيْر» و«القَتْل» و«الضرْب» و«اللعب» و«الردّ». وجاؤوا به لتكثير الفعل والمبالغةِ فيه. وأمّا «التَّفَعُّل»، فهو مصدرُ «تَفَعَّلَ». قال الشاعر [من الكامل]:

١٢٦٧ـ [وإذا صَحَوْتُ فما أُقَصِّرُ عَنْ نَدًى] وكما عَلِمْتِ شَمائِلي وتَكَرُّمِي

ومن قال: «فَعَّلْتُه فِعّالاً» قال: «تَفَعَّلَهُ تِفِعّالاً»؛ لأنّه مُطاوِعُه، نحو: «تَحمّله تِحِمّالاً». قال الشاعر [من الطويل]:

ثَلاثَةُ أَحْبابٍ فَحُبٌّ عَلاقَةٌ وحُبٌّ تِمِلّاقٌ وحُبٌّ هو القَتْلُ(٢)

وأمّا «التَّفاعُل»، فمصدَر «تَفاعَلَ».

---

(١) النبأ: ٢٨.

١٢٦٧ ـ **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص٢٠٧؛ وتاج العروس (كمل).

اللغة والمعنى: الندى: الجود والكرم. الشمائل: جمع الشمال وهي الخلق والصفات.

عندما أفيق من سكري لا أقصر في عطائي، كما تعلمين من كرمي وحسن صفاتي.

الإعراب: «وإذا»: الواو: حرف استئناف، «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط، مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بـ«أقصر». «صحوت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «فما»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «ما»: حرف نفي. «أقصر»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «عن ندى»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«أقصر». «وكما»: الواو: حرف استئناف، والكاف: اسم بمعنى مثل مبني في محلّ رفع خبر لمبتدأ مقدّر محذوف «وهذا مثل علمك»، و«ما»: حرف مصدري. «علمت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصلٌ مبني في محلّ رفع فاعل، والمصدر المؤول من «ما علمت» في محلّ جرّ مضاف إليه. «شمائلي»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «وتكرمي»: الواو: للعطف، «تكرم»: اسم معطوف على «شمائل» منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

الجملة الشرطية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

وجملة «صحوت»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «أقصر»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة «هذا مثل علمك»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تكرمي» حيث جاء المصدر «تكرُّم» من الفعل «تكرّم».

(٢) تقدم بالرقم ٨٧٤.

وقوله: «وفعليهما» يريد فعلَ «التفعّل» وفعلَ «التفاعُل»، لأنّ في كلّ واحد من هذَيْن الفعلَيْن تاءً زائدةً، فـ«تَفاعل» مطاوعُ «فاعلَ»، و«تَفعّل» مطاوعُ «فَعَّلَ»، وقد تقدّم الكلام عليهما في الأفعال.

وأمّا زيادتها غيرَ مطّردة، فنحو: «تِجْفاف»، فهو «تِفْعالٌ» من «جَفَّ الشيء» إذا يَبِسَ وصَلُبَ، و«تِمْثالٌ» من «المثل»، و«تِبيانٌ» من «البَيان»، و«تِلْقاءٌ» من «اللقاء»، و«تِضْرابٌ» من «الضِّراب». ولولا الاشتقاق، لكانت أصلاً في ذلك كلّه، لأنّها بإزاء قاف «قِرْطاسٍ»، وسين «سِرْحانٍ».

وقد زيدت آخِرًا زيادةً مطّردة للتأنيث والجمع، فالأوّل نحو: «حَمْزَة»، و«طَلْحَة»، إلّا أنّك تُبْدِل منها في الوقف هاءً، والتاء هي الأصل في ذلك بدليل ثبوتها في الوصل، والوصلُ ممّا يجري فيه الأشياء على أصولها، والوقفُ من مواضع التغيير.

وقد زيدت في جمع المؤنّث السالم، وقبلها ألفٌ، نحو: «ضاربات»، و«جَوْزات»، و«جَفنات»، وقد تقدّم الكلام عليها بما أغنى عن إعادته.

وقد زيدت آخرًا في نحو: «مَلَكُوتٍ»، و«رَحَمُوتٍ»، و«جَبَرُوتٍ»، بمعنى «المُلْك»، و«الرَّحْمة»، و«التجبُّر». وقالوا: «رَهَبُوتٌ خيرٌ من رَحَمُوتٍ»[1]. ويقال: «رَغَبُوتَى»، و«رَحَمُوتَى» على زنة «فَعَلُوتَى»، وهو قليل لا يقاس عليه.

وقد زادوها في آخِر الأسماء، نحو: «عَنْكَبُوتٍ»، و«تَرْنَمُوتٍ»، لصوت القَوْس عند النزع، فالتاء في «عنكبوت» زائدة، ومثالُه: «فَعْلَلُوتٌ» ملحقٌ بـ«عَضْرَفُوط»؛ لأنّك تقول: «عَنْكباء» في معنى «عنكبوت»، وفي الجمع: «عناكِبُ»، فسقوطُ التاء دليل على زيادتها.

فإن قيل: ليس في قولهم: «عَناكِبُ» دليل على زيادتها؛ لأنّ الحرف الخامس يُحذف في التكسير، نحو قولهم في «عَضْرَفُوطٍ»: «عَضارِفُ» والطاء غيرُ زائدة، فالجواب أنّ العرب لا تكاد تكسّر الاسم الذي على خمسة أحرف أصول إلّا مستكرهين، فلمّا قالوا: «عَناكِبُ» من غير استكراه، دلّ أنّ التاء زائدة. وأمّا

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة اللغة ص٣٣٢، ١٢٣٩؛ والدرّة الفاخرة ٢/ ٤٥٥؛ وزهر الأكم ١/ ١٩١، ٣/ ٧١؛ وفصل المقال ص٥٦؛ ولسان العرب ١/ ٤٣٦ (رهب)، ١٢/ ٢٣٠ (رحم)؛ والمستقصى ٢/ ١٠٧؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٨٨، ٢٩٨؛ ٢/ ٧٧.
الرَّهبوت: الرَّهبة. الرَّحموت: الرَّحمة. والمعنى: أنْ تُرهَب خَيْرٌ لك مِنْ أَنْ تُرْحَمَ، لأنَّ المرهوب عزيز ممتنع، والمرحوم عُرضة للاعتداء.

«تَرْنَمُوتٌ» فبمعنى الترنّم، وهذا ثبتٌ في زيادة التاء والواو. وقال [من الرجز]:

١٢٦٨ـ تُجاوِب القَوْسُ بتَرْنَمُوتِها

أي: بترنّم. ثمّ هي أصلٌ أَيْنَ وُجدت بعد ذلك، إلّا أن تقوم دلالةٌ على أنّها زائدة. فمن ذلك «تُرْتَبٌ» بمعنى الشيء الراتب، فالتاء الأولى زائدة؛ لأنّه ليس في الكلام مثلُ «جُعْفَر» بضمّ الجيم عند سيبويه[1]. وهي عند الأخفش أيضًا زائدة؛ لأنّه مأخوذ من «رتب»، فكانت زائدة للاشتقاق لا لأجل المثال. ونظيرُه «تَنْضُب» لضربٍ من الشجر، التاء فيه زائدة؛ لأنّه ليس في الكلام مثلُ «جَعْفُرٍ» بضمّ الفاء، وكذلك يقال: «تَتْفُل»، و«تَتْفَل» بضمّ الفاء وفتحها. فمن فتح كانت زائدة لا محالة لعدم النظير. ومن ضمّ، كانت زائدة أيضًا؛ لأنّها لا تكون أصلاً في لغةٍ، زائدةً في لغة أخرى.

وأمّا «تَوْلَجٌ»، فهو كِناس الوحش الذي يلج فيه، وهو «فَوْعَلٌ» من «الوُلوج»، والتاء فيه بدلٌ من الواو، كأنّهم كرهوا اجتماع الواوَيْن، فأبدلوا من الأولى تاء. وقد أجروا الضمّة مع الواو مجرى الواوَيْن، فقالوا: «تُكَأَةٌ»، و«تُخَمَةٌ»، و«تُكَلَةٌ». وربّما قالوا: «دَوْلَجٌ»، فأبدلوا من التاء دالاً، فلو سُمّي بـ«تولج» رجلٌ، لانصرف. وهي عند البغداديّين «تَفْعَل»، والتاء عندهم زائدة، وكأنّ صاحب هذا الكتاب نَحَا نحو ذلك، ولذلك استثنى من أن تكون أصلاً، وعدّها مع ما هي فيه زائدة. وليس الأمر فيها عندي كذلك؛ لأنّ «تَفْعَل» معدومٌ في الأسماء، و«فَوْعَلٌ» كثيرٌ، والعملُ إنّما هو على الكثير.

وأمّا «سَنْبَتَةٌ»، فمعناها قطعةٌ من الدهر، يقال: «مضت سنبتةٌ من الدهر»، أي: بُرْهَةٌ منه، والتاء الأولى منه زائدة؛ لقولهم في معناه: «سَنْبٌ» و«سَنْبَةٌ»، كـ«تَمْرٌ» و«تَمْرَةٌ»، فسقوطُ التاء دليلٌ على زيادتها، فاعرفه.

* * *

١٢٦٨ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ١٥٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٣٤؛ وشرح شواهد الشافية ص٢٨٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٥٧ (رنم)؛ والمنصف ١/ ١٣٩، ٣/ ٢٢.

المعنى: تجيب القوس بترنُّمها.

الإعراب: **«تجاوب»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، **«القوس»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«بترنموتها»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«تجاوب»، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «بترنموتها» حيث استعمل كلمة «ترنموت» بمعنى الترنّم مما يدلّ على زيادة الواو والتاء فيها.

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٧، ٢٧٠.

فصل

[زيادة الهاء]

قال صاحب الكتاب: **والهاء زيدت زيادةً مطّردةً في الوقف لبيان الحركة أو حرفِ المدّ في نحو: «كِتابِيَهْ»، و«ثَمَّهْ»، و«وا زَيْداهْ»، «وا غُلامَهُوهْ»، و«وا انقِطاعَ ظَهْرِهِيهْ».**

* * *

قال الشارح: قد زيدت الهاء زيادة مطّردة للوقف، وموضعُها أن تقع بعد حركةِ بناءٍ متوغّلةٍ في البناء، نحو: «حِسابِيَهْ»، و«كِتابِيَهْ»، و«ثَمَّهْ»، ولا تدخل على حركةِ بناء تُشْبِه الإعرابَ، فلا تدخل على فعلٍ ماضٍ، نحو: «ضَرَبَهْ»، ولا في «يا زَيْدُهْ»؛ لأنّهما مُشْبِهان المعربَ. وإذا لم تدخل على ما يُشْبِه المعربَ، كان دخولُها على المعرب نفسه أبعدَ، وذلك محافَظةً على حركات البناء؛ لأنّها موضوعةٌ للُزوم والثبات، إذ كانت من سِنْخ الكلمة، كأنّ الكلمة رُكّبت على الحركة كما رُكّبت على الحروف. وقد وردت هذه الهاء لبيان ألف النُّدْبة، نحو: «وا زيداهْ»، و«وا غُلاماهْ»؛ لأنّ الألف خفيّة، والوقفُ عليها يزيدها خفاءً، فبيّنوها بالهاء.

فإن قلت: فأنت لا تجيز أن تندُب نكرةً، فكيف جاز أن تُمثّل بقولك: «وا غلاماهْ»، و«غلامٌ» نكرة، قيل: المراد «غلامي» بياء ساكنة، وأنت إذا ندبتَ ما هذه حالُه، فلك فيه وجهان: أحدهما فتحُ الياء لالتقاء الساكنين، والآخرُ الحذف، فلذلك مَثَّلَ بقوله: «وا غلاماهْ»، وقد تقدّم الكلام على هذه الهاء بما فيه مَقْنَعٌ.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وغيرَ مطّردة في جمع «أُمّ»، وقد جاء بغير هاءٍ، وقد جمع اللغتين من قال [من المتقارب]:**

١٢٦٩ـ إذا الأُمَّهاتُ قَبُحْنَ الوُجوهَ فَرَجْتَ الظَّلامَ بِأُمّاتِكا

١٢٦٩ـ **التخريج:** البيت بلا نسبة في الدرر ١/ ٨٤؛ ورصف المباني ص٤٠١؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٦٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٨٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٦٢؛ وشرح شواهد الشافية ص٣٠٨؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٠ (أمم)؛ رهمع الهوامع ١/ ٢٣.

الإعراب: «**إذا**»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالجواب. «**الأمهات**»: فاعل مرفوع لفعل محذوف يفسره المذكور. «**قبحن**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «**الوجوه**»: مفعول به منصوب. «**فرجت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. «**الظلام**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره. «**بأماتكا**»: الباء: حرف جرّ، و«أمّاتكا»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة، والألف: للإطلاق. والجار والمجرور متعلقان بالفعل «فرجت».

=

وقيل: قد غلبت الأُمَّهات في الأَناسيّ، والأُمَّاتُ في البهائم. وقد زادها في الواحد من قال [من الرجز]:

١٢٧٠ــ أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي

وفي كتاب العين[1]: «تأمّهتُ»، وهو مسترذَلٌ.

* * *

قال الشارح: وقد زادوا الهاء زيادةً غيرَ مطّردة، وإنّما تُسْمع ولا يقاس عليها، قالوا: «أُمّهاتٌ»، والواحدُ «أُمٌّ» على زنة «فُعْلٍ» كـ«حُبٌّ»، و«دُرٌّ»، العينُ واللامُ فيه من واد واحد، فالهمزةُ فيه فاء، والميمُ الأولى عينٌ، والميمُ الثانيةُ لامٌ، والهاء زائدة؛ لقولهم في معناه: «أُمّاتٌ». قال الشاعر [من الكامل]:

١٢٧١ــ [كانَتْ هَجائِنُ مُنْذِرٍ وَمُحَرِّقٍ] أُمّاتُهُنَّ وطَرْقُهُنَّ فَحِيلا

= وجملة «إذا الأمهات... فرجت...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قبح الأمهات»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «قبحن»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فرجت الظلام»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الأمهات... بأمّاتكا» حيث جمع الشاعر لفظ «أم» بهاء مرّة وبغيرها أخرى.

١٢٧٠ ــ **التخريج**: الرجز لقصي بن كلاب في خزانة الأدب ٧/ ٣٧٩؛ والدرر ١/ ٨٣؛ وسمط اللآلي ص٩٥٠؛ وشرح شواهد الشافية ص٣٠١؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٧٢ (أمه)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٦٥؛ وبلا نسبة في أمالي القالي ٢/ ٣٠١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٦٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٦٢؛ والمحتسب ٢/ ٢٢٤؛ والممتع في التصريف ١/ ٢١٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣؛ وجمهرة اللغة ص١٠٨٤، ١٣٠٨.

اللغة: أمهتي خندف: يريد أمّ جده مدركة بن إلياس بن مضر. والياس أبي: يريد جدّه ابن مضر.

الإعراب: «**أمّهتي**»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**خندف**»: خبر مرفوع. «**والياس**»: الواو: حرف عطف، و«إلياس»: مبتدأ مرفوع. «**أبي**»: خبر مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «أمهتي خندف»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، أو بحسب ما قبلها، وعطف عليها جملة «الياس أبي».

والشاهد فيه قوله: «أُمَّهتي» حيث اعتبرت «الهاء» أصلية فيها، ووزنها «فُعَّلة» بدليل **قولهم** «تأمَّهت»

(١) لم أقع على «تأمّهت» في كتاب العين، وفي ٨/ ٤٣٢: «تأمّم فلان أمًّا، أي: اتّخذ لنفسه أمًّا».

١٢٧١ ــ **التخريج**: البيت للراعي النميري في ديوانه ص٢١٧؛ وأدب الكاتب ص٢٠٧؛ ورصف المباني ص٤٠٢؛ ولسان العرب ١٠/ ٢١٧ (طرق)، ١١/ ٥١٦ (فحل)، ١٣/ ٤٧٢ (أمه)؛ وتاج العروس (فحل)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٥٥٥.

اللغة: الهجائن: جمع هجينة. منذر ومحرّق: علمان. طرقهنّ: إيبانهنّ من قِبل الذَّكر. الفحيل: الفَحْل.

الإعراب: «**كانت**»: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث. «**هجائن**»: اسم «كان» مرفوع بالضمّة، وهو=

وقال الآخر [من المتقارب]:

فرجت الظلام بأمّاتكا

إلّا أنّ «الأمّهات» في الأناسيّ أكثرُ، و«الأُمّات» في البهائم أغلبُ. وقد جاءت «الأمّهات» أيضًا في البهائم. قال الشاعر [من السريع]:

١٢٧٢ـ قَوّالِ مَعْروفٍ وفَعّالِهِ   عَقّارِ مَثْنى أُمَّهاتِ الرِّباعْ

والأوّل أكثر.

وقد أجاز أبو بكر أن تكون الهاء هنا أصلاً؛ لقولهم في الواحد: «أُمَّهَةٌ». قال الشاعر [من الرجز]:

أمّهتي خندف وإلياس أبي(١)

ويؤيّد ذلك: «تَأَمَّهْتُ أُمًّا»، ويكون وزنه «فُعَّلَةً» بمنزلة «أُبَّهَةٍ»، و«عُلَّفَةٍ»، و«قُبَّرَةٍ». والمذهبُ الأوّل؛ لقولهم: «أُمٌّ بيّنةُ الأُمومة» وهذا ثبتٌ. وقولهم: «أُمَّهَةٌ» قليل شاذّ، و«تَأَمَّهْتُ أُمًّا» أقلُّ منه. قال(٢)، وهو من مسترذَلِ كتاب العين. والقولُ في ذلك أنّ

= مضاف. «منذر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ومحرق»: حرف عطف واسم معطوف مجرور. «أماتهن»: خبر «كانت» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«هنّ»: ضمير متّل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «وطرقهن»: الواو حرف عطف، و«طرقهن»: اسم «كان» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«هن»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «فحيلاً»: خبر «كان» منصوب بالفتحة.
وجملة «كانت هجائن...» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كان طرقهن فحيلاً معطوفة لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: جمع «أمّ» على «أمّهات».

١٢٧٢ ـ **التخريج**: البيت للسفاح بن بكير في خزانة الأدب ٦/ ٩٧؛ وشرح اختيارات المفضّل ص١٣٦٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٩٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٩ (أمم)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٤٠٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٦٥؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٨٣.
اللغة: العَقّار: النحّار. ومثنى: أي واحدةً بعد أخرى. والرِّباع بالكسر جمع رُبَع بضم ففتح، وهو ما ينتج في أول نتاج الإبل، وخَصّ أمهات الرِّباع لأنها عزيزة.
المعنى: يصف فارسًا أو سيدًا بأنّه لا يقول إلا أحسن القول ولا يفعل إلاّ أحسن الفعل، وهو جَواد كثيرًا ما ينحر كرام نوقه.
الإعراب: «قوالٍ»: صفة لموصوف مجرور ذكر قبلاً. «معروف»: مضاف إليه. «وفعّاله»: الواو: حرف عطف، «فعّاله»: معطوف على «قوّال»، والهاء: مضاف إليه. «عقّارٍ»: صفة ثانية. «مثنى»: مضاف إليه، و«أمّهات» مضاف إليه أيضاً، وكذلك «الرِّباع».
والشاهد فيه قوله: أنّ «أمهات» جمع «أم» بزيادة الهاء ليس خاصًا بالناس، وإن كان هذا هو الغالب، فقد عَبَّر به الشاعر هنا عما لا يعقل

(١) تقدم منذ قليل.
(٢) أي: الزمخشري.

قولهم: «أُمَّهَةٌ»، و«تَأَمَّهتُ» معارَضٌ بقولهم: «أمٌ بيّنةُ الأُمُومة». والترجيحُ معنا من جهة النقل والقياس. أمّا النقلُ، فإنّ الأمومة حكاها ثعلبٌ، وحَسْبُك به ثقةً؛ وأمّا «أُمَّهَةٌ»، و«تأمّهتُ» إنّما حكاهما صاحبُ كتاب العين، لا غيرُ، وفي كتاب العين من الاضطراب والتصريف الفاسد ما لا يُدْفَع عنه. وأمّا القياس، فإنّ اعتقاد زيادة الهاء أسهلُ من اعتقاد حذفها من «أُمّات»؛ لأنّ ما زيد في الكلام أضعافُ ما حُذف منه، والعملُ على الأكثر لا على الأقلّ.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وزيدت في «أَهراقَ إهراقةً» وفي «هِرْكَوْلةٍ»، و«هِجْرَعٍ»، و«هِلْقامةٍ» عند الأخفش، ويجوز أن تكون مزيدة في قولهم: «قَرْنٌ سَلْهَبٌ»؛ لقولهم: «سَلِبٌ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّهم قالوا: «أَهْراقَ»، و«هَراقَ». فمن قال: «هراق»، فالهاء عنده بدلٌ من همزة «أراق» على حدِّ: «هَرَدْتُ أن أفعلَ» في «أَرَدْتُ» ونظائِره على ما سنذكر. ومن قال: «أهْراق» فجمع بين الهمزة والهاء، فالهاء عنده زائدة كالعوض من ذهاب حركة العين، على حدّ صنيعهم في «أَسْطاعَ» على ما سنذكر في موضعه.

وأمّا «هِرْكَوْلَةٌ» ـ وهي المرأة الجسيمة ـ فذهب الخليل[1] فيما حكاه عنه أبو الحسن إلى أنّ الهاء زائدة، ووزنُه «هِفْعَوْلَةٌ»، أخذه من «الرَّكْل» وهو الرَّفْسُ بالرِّجْل، كأنّها لثقلها تركُل في مَشْيها، أي: ترفع رجلها، وتضعها بقوّة كالرفس. وحكى أبو زيد فيها: «هَرْكَلَةٌ»، و«هِرَكْلَةٌ»[2].

وأمّا «هِجْرَعٌ» ـ وهو الطويل ـ فالهاء فيه عنده زائدة، كأنّه من «الجَرَع»، وهو المكان السهل المُنْقاد، وهو من معنى الطُول، ووزنُه على هذا «هِفْعَلٌ». وكذلك «هِبْلَعٌ». وهو الأَكُول، مأخوذٌ من «البَلْع».

والذي عليه الأكثرُ القولُ بأنّ هذه الهاء أصلٌ، وذلك لقلّة زيادتها أوّلاً. ويؤيّد ذلك قولهم: «هذا أهجرُ من هذا»، أي: أَطْوَلُ. وما ذهب إليه الخليل سديدٌ؛ لأنّ الاشتقاق إذا شهد بشيء، عُمل به، ولا التفاتَ إلى قلّته.

وكذلك «هِلْقامَةٌ»، وهو الضَخْم الطويل، و«الهِلْقامةُ» من أسماء الأسد، فالهاء فيه

---

(١) لم أقع على هذه الكلمة في الكتاب (كتاب سيبويه)، وقد أثبتها الخليل في كتاب العين ٤/ ١١٣ في مادة «هركل»، وقال: «امرأة هركولة: ذات فخذين، وجسم وعَجز. ورجل هُراكل: جسيم ضخم». وهذا يدلّ على أنّ الهاء في هذه الكلمة أصليّة غير زائدة.

(٢) الكتاب ١/ ٢٥.

زائدة؛ لأنّه من «اللَّقْم». قال: ويجوز أن تكون الهاء في «سَلْهَبٍ» زائدة، وهو الطويل من الخيل. يقال: «قَرْنٌ سَلْهَبٌ»، أي: طويل؛ لقولهم في معناه: «سَلِبٌ»، أي: طويلٌ، وهذا اشتقاقٌ حسنٌ ظاهرُ المعنى واللفظِ.

فصل

[زيادة السِّين]

قال صاحب الكتاب: **والسين اطّردت زيادتُها في «اسْتَفْعَلَ»، ومع كاف الضمير فيمَن كَسْكَسَ، وقالوا: «أسطاع» كـ«أهراقَ».**

* * *

قال الشارح: والسين زيادتها مطّردة، وغيرُ مطّردة، فالمطّردةُ تجوز زيادتُها في «استفعل» وما يُصرَّف منه، نحو: «استخرج يستخرج استخراجًا»، فهو «مستخرجٌ»، وله أقسامٌ قد شرحتُها في قسم الأفعال. والغالبُ عليه الطَّلَبُ، نحو: «استفهم»، و«استعلم»، إذا طلب الفهم والعلم. وأمّا كونها غير مطّردة، فنحو: «أَسْطاعَ يُسْطِيعُ»، السينُ فيه زائدة، والمراد: «أَطاعَ يُطِيعُ»، والأصل: «أَطْوَعَ يُطْوِعُ»، نُقلت الفتحة من الواو إلى الطاء إرادةً للإعلال، حملاً على الماضي المجرَّد الذي هو «طاعَ يَطُوعُ»، ثمّ قلبتَها ألفًا لتحرُّكها في الأصل وانفتاحِ ما قبلها الآنَ، فصار «أَطاعَ»، ثمّ زادوا السين كالعوض من حركة عين الفعل.

هذا رأيُ سيبويه، وقد ردّه أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد، وقال: إنّما يُعوَّض من الشيء إذا كان معدومًا، والفتحةُ هاهنا موجودة، وإنّما نُقلت من العين إلى الفاء، ولا معنى للتعويض عن شيء موجود، بل يكون جمعًا بين العوض والمُعوَّض، وهو ممتنعٌ.

وهذا لا يقدَح فيما ذهب إليه سيبويه؛ لأنّ التعويض إنّما وقع من ذهاب حركة عين الفعل من العين، لا من ذهاب الحركة ألبتّة. وذلك أنّهم لمّا نقلوا الحركة من العين إلى الفاء الساكنة، وقلبوا العين ألفًا، لحق العينَ تَوْهينٌ وتغييرٌ، وصار مُعرَّضًا للحذف إذا سكن ما بعده، نحو: «أَطِعْ» في الأمر، فعُوّض السين من هذا القَدْر من التوهين، وهذا تعويضُ جواز، لا تعويضُ وُجوب، فلذلك لا يلزم التعويضُ فيما كان مثله، نحو: «أَقامَ»، و«أَباعَ». ولو عوّضوا، لجاز، ومثلُه «أَهراقَ يُهْرِيقُ»، وقد تقدّم الكلام عليه.

قال الفرّاء: شبّهوا «أَسْطَعْتُ» بـ«أَفْعَلْتُ». فهذا يدلّ من كلامه على أنّ أصلها «استطعتُ»، فلمّا حُذفت التاء، بقي على وزن «افْعَلْتُ»، ففُتحت همزته، وقُطعت. والوجهُ الأوّل؛ لأنّهم قد قالوا: «اسْطَعْتُ» بكسر الهمزة ووصلها حيث أرادوا: «استطعتُ».

وأمّا السينُ اللاحقة لكاف المؤنّث، فإنّها لغةُ بعض العرب تُتْبِع كاف المؤنّث سينًا

في الوقف تبيينًا لكسرة الكاف، فتؤكِّد التأنيث، فتقول: «مررت بِكِسْ»، و«نزلت عليكِسْ»، فإذا وصلوا، حذفوا السين لبيان الكسرة. وقد تقدّم الكلام على ذلك.

فصل

[زيادة اللام]

قال صاحب الكتاب: **والللام جاءت مزيدةً في «ذلِكَ»، و«هُنالِكَ»، و«أُلالِكَ»، قال** [من الطويل]:

١٢٧٣ـ [أُولئِكَ قَومِيَ لَمْ يَكُونوا أُشابَةً] وهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلاّ أُلالِكا

وفي «عَبْدَلٍ»، و«زَيْدَلٍ»، و«فَحْجَلٍ»، وفي «هَيْقَلٍ» احتمالٌ.

* * *

قال الشارح: اللام أبعدُ حروف الزيادة شَبَهًا بحروف المدّ واللين، ولذلك قلّت زيادتُها. وقد استبعد الجَرْميّ أن تكون من حروف الزيادة. والصوابُ أنّها من حروف الزيادة. وهي تزاد في «ذلِكَ»؛ لقولهم في معناه: «ذا»، و«ذاكَ» من غير لام، وتزاد في «هُنالكَ»؛ لأنّك تقول في معناه: «هُناكَ». وقالوا: «أُلالكَ»، اللام

١٢٧٣ـ **التخريج**: البيت سيَنسبه الشارح للأعشى، ولم أقع عليه في ديوانه؛ وهو لأخي الكلحبة في خزانة الأدب ١/ ٣٩٤؛ ونوادر أبي زيد ص١٥٤؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص٣٨٢؛ والدرر ١/ ٢٣٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٢٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٢٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص٤٨؛ واللامات ص١٣٢؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٧ (ألى وألاء)؛ والمنصف ١/ ١٦٦، ٣/ ٢٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٦؛ وشرح الجمل ١/ ٢٠٢.

اللغة: الأُشابة: الأخلاط من الناس. الضليل. الكثير الضلال.

المعنى: هؤلاء قومي الأصفياء الأنقياء، وهم ليسوا أخلاطًا كغيرهم، وهل يقوّم الفاسقَ غيرُ قومي ليردّوه إلى جادّة الصواب.

الإعراب: **«أولئك»**: اسم إشارة مبني على الكسر في محلّ رفع مبتدأ، والكاف: حرف خطاب. **قومي**: خبر مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«لم»**: حرف جزم وقلب ونفي. **«يكونوا»**: فعل مضارع ناقص مجزوم بحذف النون من آخره لأنّه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «يكون»، والألف فارقة. **«أشابة»**: خبر «يكون» منصوب بالفتحة. **«وهل»**: الواو: للاستئناف، و«هل»: حرف استفهام. **«يعظ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. **«الضليل»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«إلا»**: حرف استثناء مهمل. **«ألالكا»**: اسم إشارة مبني على الكسر في محلّ رفع فاعل، والكاف: حرف خطاب، والألف للإطلاق.

وجملة «أولئك قومي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم يكونوا»: خبر ثانٍ للمبتدأ «أولئك» محلُّها الرفع، وجملة «وهل يعظ إلا أولالك»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: زيادة اللام في «أولالكا»، وهو شاهد على صحّة الاستعمال.

فيه زائدة؛ لقولهم في معناه: «أُلاكَ»؛ وأمّا قوله [من الطويل]:

أولئك قَوْمي لم يكونوا أُشابَةً   وهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلّا أُلالِكا

البيت للأعشى، والشاهد فيه قوله: «أُلالِكَ» باللام، وهو شاهدٌ على صحّة الاستعمال. يصف قومَه بالصَّفاء والنُّصْح. والأُشابة: الأَخْلاطُ من الناس، يقال: «أَشَبْتُ القومَ»، إذا خلطتَ بعضَهم ببعض. والضِّلّيلُ: الضالُّ، يقال: «رجلٌ ضِلّيلٌ» و«مُضَلَّلٌ»، أي: ضالٌّ جدًّا.

وإنّما زيدت اللام في أسماء الإشارة لتدلّ على بُعْد المشار إليه، فهي نقيضةُ «ها» التي للتنبيه، ولذلك لا تجتمعان، فلا يقال: «هاذلك»؛ لأنّ «ها» تدلّ على القرب، واللام تدلّ على بعد المشار إليه، فبينهما تنافٍ وتضادٌّ. وكُسرت هذه اللام؛ لئلّا تلتبس بلام المِلْك، لو قلت: «ذا لَكَ».

وقولهم: «زَيْدٌ»، و«عَبْدٌ»، و«أَفْحَجُ» دليلٌ على زيادة اللام في «زَيْدَلٍ»، و«عَبْدَلٍ»، و«فَحْجَلٍ». وقالوا: «هَيْقَلٌ» وهو ذَكَرُ النَّعام إن أخذتَه من «الهَيْق»؛ فاللامُ زائدة، ووزنُه «فَعْلَلٌ»، والياء أصلٌ. وإن أخذته من «الهقل»، كانت الياء زائدة، واللام أصلٌ، ووزنه «فَيْعَلٌ». والأوّلُ أكثر، لأنّهم قالوا: «هَيْقَلٌ»، و«هَيْقَمٌ». وهو معنى قوله: «فيه احتمال»، أي: يحتمل أن تكون اللام زائدة، وأن تكون أصلاً على حسب الاشتقاق، فاعرفه.

ومن أصناف المشترك

إبدال الحروف

فصل
[إبْدالُ الحُروف]

قال صاحب الكتاب: **يقع الإبدالُ في الأضرب الثلاثة**[1] **كقولك: «أُجُوهٌ»**[2]**، و«هَراقَ»**[3]**، و«ألاّ فعلتَ»**[4]**، وحروفُه حروفُ الزيادة، والطاء، والدال، والجيم، والصاد، والزاي، ويجمعها قولُك: «اسْتَنْجَدَهُ يومَ صالَ زُطٌّ»**[5].

* * *

قال الشارح: البَدَل أن تقيم حرفًا مُقامَ حرف، إمّا ضرورةً، وإمّا صَنْعَةً واستحسانًا. وربّما فرقوا بين البدل والعِوَض، فقالوا: البدلُ أشبهُ بالمبدل منه من العوض بالمعوَّض، ولذلك يقع موقعه، نحو تاء «تُخَمَةٍ»، و«تُكَأَةٍ»، وهاء «هَرَقْتُ». فهذا ونحوه يقال له: «بدلٌ»، ولا يقال له: «عوضٌ»؛ لأنّ العوض أن تقيم حرفًا مقام حرف في غير موضعه، نحو تاء «عِدَةٍ» و«زِنَةٍ»، وهمزة «ابْنٍ» و«اسْمٍ»، ولا يقال في ذلك: «بدلٌ» إلاّ تجوّزًا مع قلّته.

والبدلُ على ضربين: بدلٌ هو إقامةُ حرف مقام حرف غيره، نحو تاء «تخمة» و«تكأة»، وبدلٌ هو قلبُ الحرف نفسِه إلى لفظِ غيره على معنى إحالته إليه، وهذا إنّما يكون في حروف العلّة التي هي الواو والياء والألف، وفي الهمزة أيضًا لمقاربتها إيّاها، وكثرة تغيّرها، وذلك نحو: «قَامَ»، أصلُه «قَوَمَ»، فالألفُ واوٌ في الأصل، و«مُوسِرٌ» أصله الياء، و«رَاسٌ» و«آدَمُ» أصلُ الألِف الهمزةُ، وإنّما لُيّنت نَبْرَتُها، فاستحالت ألفًا، فكلّ قلب بدلٌ، وليس كلّ بدل قلبًا.

---

(١) أي: في الاسم، والفعل، والحرف.

(٢) في «وجوه».

(٣) في «أراق».

(٤) في «أنْ لا فعلت».

(٥) الزُّطّ: جيل أسود من السِّنْد إليهم تُنسب الثّياب الزُّطِّيّة. (لسان العرب ٧/ ٣٠٨ (زطط)).

واعلم أنّه ليس المراد بالبدل البدل الحادث مع الادّغام، وإنّما المراد البدل من غير ادّغام.

فإمّا حَصْرُ حروف البدل في العدّة التي ذكرها، فالمراد الحروف التي كثُر إبدالُها، واشتدّت، واشتهرت بذلك، ولم يُرِد أنّه لم يقع البدلُ في شيء من الحروف سوى ما ذكر. ولو أراد ذلك، لكان محالاً، ألا ترى أنّهم قالوا: «بُعْكُوكَةٌ»[١]، وأصله «مُعْكُوكَةٌ» بالميم؛ لأنّه من «المعك»، وقالوا: «بَا سْمُكَ» والمراد: «ما اسْمك»، فأُبدل من الميم الباء. وقالوا في الدِّرْع: «نَثْرَةٌ»، وأصله «نَثْلَةٌ»؛ لقولهم: «نَثَلَ عليه دِرْعَهُ»، وقالوا: «اسْتَخَذَ»، وأصله: «اتَّخَذَ» في أحد القولَيْن، فأبدلوا من التاء الأولى السين.

وقالوا: «عَنَّ زيدًا قائمٌ» في «أنَّ زيدًا قائمٌ»، وأنشدوا [من الطويل]:

فعَيْناكِ عَيناها وجِيدُكِ جِيدُها ... سِوَى عَنَّ عَظْمَ الساقِ منكِ دَقِيقُ[٢]

فبان بما ذكرتُه أنّ البدل لا يختصّ بالحروف التي ذكرها، بل قد يجيء في غيرها على ما ذكرتُ لك، وإنّما وسموا بحروف البدل ما اطّرد إبدالُه وكثُر.

وبعضُهم يُسْقِط السينَ واللامَ، ويعدّها أحد عشر حرفًا: ثمانيةٌ من حروف الزيادة، وهي ما عدا السين واللام، ويضيف إليها الجيم والطاء والدال. وبعضُهم يعدّها اثني عشر، ويضيف إليها اللام. وكان الرُّمّانيّ يعدّها أربعة عشر حرفًا، ويضيف إليها الصاد والزاي؛ لقولهم: «الصِّراط»، و«الزِّراط»، وقد قُرِىء بهما[٣]، والأوّل المشهور، وهو رأي سيبويه[٤].

فصل
[إبدال الهمزة]

قال صاحبُ الكتاب: **فالهمزة أُبدلت من حروف اللين، ومن الهاء والعين، فإبدالُها من حروف اللين على ضربين: مطّردٌ، وغيرُ مطّرد، فالمطّردُ على ضربين: واجبٌ وجائزٌ، فالواجبُ إبدالُها من ألف التأنيث في نحو: «حَمْراءَ»، و«صَحْراءَ»، والمنقلبةِ لامًا في نحو: «كساءٍ»، و«رِداءٍ»، و«عِلْباءٍ»؛ أو عينًا في نحو «قائِلٍ»، و«بائِعٍ»، ومن كلّ واوِ**

---

(١) بعكوكة القوم: آثارهم حيث نزلوا، أو جماعتهم، وكذلك هي من الإبل.
وبُعكوكة الناس: مجتمعهم. وبعكوكة الشرّ: وسطه. (لسان العرب ١٠/ ٤٠١ (بعكل)).

(٢) تقدم بالرقم ١١٢١.

(٣) انظر: البحر المحيط ١/ ٢٥؛ وتفسير القرطبي ١/ ١٤٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ١١.

(٤) الكتاب ٤/ ٤٧٨، ٤٧٩.

واقعةٍ أوّلاً شُفعت بأُخرَى لازمةٍ في نحو: «أَواصِلَ»، و«أَواقٍ» جمعَيْ «واصِلةٍ»، و«واقِيةٍ». قال [من الخفيف]:

١٢٧٤ ـ [ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إلَيَّ وَقَالَتْ] يَا عَدِيُّ لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

و«أُوَيْصِلٍ» تصغير «واصِلٍ».

* * *

قال الشارح: قد أُبدلت الهمزة من خمسة أحرف، وهي الألف والواو والياء والهاء والعين، وذلك على ضربين: مطّردٌ، وغيرُ مطّرد. والمّطردُ واجبٌ وجائزٌ. فأمّا إبدالُها من الألف واجبًا. فمن ألف التأنيث، نحو: «حَمْراءَ»، و«بَيْضاءَ»، و«صَحْراءَ»، و«عُشَراءَ»، فهذه الهمزةُ بدلٌ من ألف التأنيث كالتي في «حُبْلَى»، و«سَكْرَى»، ووقعتْ بعد ألف زائدة للمدّ، والأصلُ: «بَيْضى»، و«حَمْرى»، و«عُشْرى»، و«صَحْرى» بالقصر، وزادوا قبلها ألفًا أخرى للمدّ، توسّعًا في اللغة، وتكثيرًا لأبنية التأنيث؛ ليصير له بناءان: ممدودٌ، ومقصورٌ، فالتقى في آخر الكلمة ساكنان، وهما الألفان: ألفُ التأنيث ـ وهي الأخيرة ـ وألفُ المدّ، وهي الأولى، فلم يكن بدٌّ من حذف إحداهما، أو حركتِها. فلم يجز الحذفُ؛ لأنّه لا يخلو إمّا أن تُحْذَف الأولى أو الثانيةُ. فلم يجز حذفُ الأولى؛ لأنّ ذلك ممّا يُخِلّ بالمدّ، وقد بُنيت الكلمة ممدودةً، ولم يجز حذفُ الثانية، لأنّها عَلَمُ التأنيث، وهو أقبحُ من الأوّل، فلم يبق إلاّ تحريك إحداهما. فلم يجز تحريك الأولى؛

١٢٧٤ـ التخريج: البيت للمهلهل بن ربيعة في ديوانه ص٥٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٦٥؛ والدرر ٣/ ٢٢؛ وسمط اللآلي ص١١١؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٠١ (وقي)؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٢١١؛ والمقتضب ٤/ ٢١٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص١٧٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٨٠٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٧٠؛ والمنصف ١/ ٢١٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٣.

اللغة والمعنى: وقتك: حفظتك. الأواقي: جمع الواقية، وهي الحافظة.

يقول: لمّا رأته، رفعت رأسها، ودَعَتْ له أن يحفظه الله، ويقيه من نوائب الدهر، لأنّ مرآه كان خيرًا عليها.

الإعراب: «ضربت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**صدرها**»: مفعول به منصوب. وهو مضاف، و«ها» ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**إلي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضربت». «**وقالت**»: الواو: حرف عطف، و«قالت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**يا**»: حرف نداء. «**عديّ**»: منادى مبنيّ على الضمّ. «**لقد**»: اللاّم: موطئة للقسم، و«قد»: حرف تحقيق. «**وقتك**»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**الأواقي**»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل.

وجملة «ضربت» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة أو استئنافيّة. وجملة «**قالت...**» الفعليّة: معطوفة على جملة «رفعت» لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يا عديّ» الفعليّة: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «وقتك الأواقي» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب القسم.

والشاهد فيه قوله: «**الأواقي**» حيث أبدل الهمزة **من** الواو، **فالأصل**: «الوواقي»، لأنها جمع «واقية».

لأنّ حرف المد متى حُرّك، فارَقَ المدَّ، مع أنّ الألف لا يمكن تحريكُها، فلو حُرّكت انقلبت همزةً، وكانت الكلمةُ تؤول إلى القصر، وهم يريدونها ممدودةً، فوجب تحريكُ الثانية. فلمّا حُرّكت، انقلبت همزةً، فقيل: «حَمْراء»، و«صَحْراء»، و«عُشَراء». وهذا مذهبُ سيبويه في هذه الهمزة، وقد تقدّم الكلام عليها في مواضع بما أغنى عن إعادته.

وقد ذهب بعضهم إلى أنّ الألف الأولى في «حمراء»، و«صفراء» للتأنيث، والثانية مزيدةٌ للفرق بين مؤنّثِ «أَفْعَلَ»، نحو: «أَحْمَرَ» و«حَمْراءَ»، و«أَصْفَرَ» و«صَفْراءَ»، وبين مؤنّثِ «فَعْلانَ»، نحو: «سَكْرانَ»، و«سَكْرَى». وهو قولٌ غير مرضيّ؛ لأنّ عَلَم التأنيث لا يكون إلّا طرفًا، ولا يكون حشوًا البتّة. وقولُ من قال: إنّ الألفَيْن معًا للتأنيث واهٍ أيضًا؛ لعدم النظير؛ لأنّا لا نعلم علامةَ تأنيث على حرفَيْن. ومن أطلق عليهما ذلك، فقد تَسمّح في العبارة لتلازُمهما.

وأمّا «كِساءٌ» و«رِداءٌ» ونحوهما، فالهمزةُ فيها بدلٌ من ألفٍ، والألفُ بدلٌ من واو أو ياء، وذلك أنّ أصل «كساء»: «كساوٌ»، ولامه واوٌ؛ لأنّه «فِعالٌ» من «الكُسْوة»، و«رِداءٌ» أصله «رِدايٌ»؛ لأنّه «فِعالٌ» من قولهم: «فلانٌ حسنُ الرِّدْية». ومثلُه «سِقاءٌ»، و«غِطاءٌ»، فوقعت الواوُ والياء طرفًا بعد ألف زائدة. وفي ذلك مَأْخذان: أحدهما أن لا يُعْتدّ بالألف الزائدة، ويصير حرفُ العلّة كأنّه ولي الفتحةَ، فقُلبت ألفًا. والثاني أن يُعتدّ بها، وتتنزّل منزلة الفتحة لزيادتها، وأنّها من جَوْهرها ومَخْرجها، فقلبوا حرفَ العلّة بعدها ألفًا، كما يقلبونها مع الفتحة.

والذي يدلّ أنّ الألف عندهم في حكم الفتحة، والياء الزائدة في حكم الكسرة، أنّهم أجروا «فُعالاً» في التكسير مجرى «فَعَلٍ»، فقالوا: «جَوادٌ»، و«أَجْوادٌ»، كما قالوا: «جَبَلٌ» و«أَجْبالٌ»، و«قَلَمٌ» و«أَقْلامٌ»، وأجروا «فَعِيلاً» مجرى «فَعِلٍ»، فقالوا: «يَتِيمٌ» و«أَيْتامٌ»، كما قالوا: «كَتِفٌ» و«أَكْتافٌ».

وإذا كانت الألفُ الزائدةُ في حكم الفتحة، فكما قلبوا الواوَ والياء إذا كانتا متحرّكتَيْن للفتحة قبلهما في نحو: «عَصًا»، و«رَحًى»، كذلك تُقْلَب في نحو: «كِساء»، و«رِداء» للألف الزائدة قبلها مع ضُعْفها بتطرُّفها، فصار التقدير: «كساا»، و«رداا». فلمّا التقى الألفان ـ وهما ساكنان ـ وجب حذفُ أحدُهما، أو تحريكُه، فكرهوا حذفَ أحدهما؛ لئلّا يعود الممدودُ مقصورًا، ويزول الغرضُ الذي بنوا الكلمة عليه، فحرّكوا الألف الأخيرة لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزةً، وصارت «كساءٌ» و«رداءٌ»، فالهمزةُ في الحقيقة بدلٌ من الألف، والألفُ بدلٌ من الواو والياء.

---

(١) الكتاب ٣/ ٢١٤.

(٢) في الطبعتين: «تصمَّنتْ»، وقد صوّبتها طبعة ليبزغ في ذيل التصحيحات ص١٤٩٩.

وأمّا «العِلْباء»، فهو عَصَبُ العنق، وهما عِلْباوانِ بينهما مَنْبِتُ العُرْف، فالهمزةُ فيه زائدة؛ لقولهم: «عَلِبَ البعيرُ»، إذا أخذه داءٌ في جانبَيْ عنقه، و«بعيرٌ معلَّبٌ» موسومٌ في علبائه. والحقُّ أنّ الهمزة بدلٌ من الألف. ومثلُه: «حِرْباءٌ» و«عِزْهاءٌ»، الأصلُ: «عِلْبايٌ»، و«حِرْبايٌ»، و«عِزْهايٌ»، ثمّ وقعت الياء طرفًا بعد ألف زائدة للمدّ، فقُلبت ألفًا، ثمّ قُلبت الألف همزةً كما تقدّم في «كساء» و«رداء». والذي يدلّ على أنّ الأصل في «حرباء»: «حربايٌ»، وفي «علباء»: «علبايٌ» بالياء، دون أن يكون «علباوًا» بالواو، أنّ العرب لمّا أنّثت هذا الضرب بالتاء، فأظهروا الحرفَ، لم يكن إلّا بالياء، وذلك نحو: «دِرْحايَةٍ»، و«دِعْكايَةٍ» وهو القصير السمين، فصحّت الياء عند لحاق تاء التأنيث، كما صحّت في نحو: «الشَّقاوة»، و«العَباية». وذلك أنّ هاء التأنيث قد حصّنت الواوَ والياء عن القلب والإعلال؛ لأنّهم يقلبونهما إذا كانتا طرفًا ضعيفتين. فأمّا إذا تحصّنتا وقويتا بوقوع الهاء بعدهما لم يجب الإعلالُ.

وأمّا «قائلٌ» و«بائعٌ»، فالهمزة فيهما بدلٌ من عين الفعل وما قبله، فالهمزةُ فيه بدلٌ من اللام، فالأصلُ فيهما: «قاوِلٌ» و«بايِعٌ»، فأُريد إعلالُهما لاعتلال فعلَيْهما. والإعلالُ يكون إمّا بالحذف أو بالقلب، فلم يجز الحذفُ؛ لأنّه يُزيل صيغةَ الفاعل، ويصيّره إلى لفظ الفعل. ولا يكفي الإعرابُ فاصلاً بينهما؛ لأنّه قد يطرأ عليه الوقفُ، فيزيله، فيبقى الالتباسُ على حاله، وكانت الواو والياء بعد ألف زائدة وهما مُجاوِرتا الطرفِ، فقُلبتا همزةً بعد قلبها ألفًا على حدّ العمل في «كساء» و«رداء». وكما قلبوا العين في «صُيَّم»، و«قُيَّم» تشبيهًا بـ«عصِيّ» و«حُقِيٍّ». والذي يدلّ أنّ الإعلال هٰهنا إنّما كان لاعتلالَ الفعل أنّه إذا صحّت الواو والياء في الفعل، صحّتا في اسم الفاعل، نحو: «عاوِرٌ». ألا تراك تقول: «عاوِرٌ»، و«حاوِلٌ»، و«صايِدٌ»؛ لقولك في الفعل: «عَوِرَ»، و«حَوِلَ»، و«صَيِدَ»؟

فأمّا إبدالها من الواو، ففي الواقعة أوّلاً مشفوعةً بأخرى لازمةٍ، نحو: «أواصِلَ»، و«أَواقٍ»، والأصلُ: «وواصِلُ»، و«وَواق»، والعلّةُ في ذلك أنّ التضعيف في أوائل الكلم قليلٌ، وإنّما جاء منه ألفاظٌ يسيرةٌ من نحو: «دَدَنٍ». وأكثرُ ما يجيء مع الفصل، نحو: «كَوْكَبٍ»، و«دَيْدَنٍ». فلمّا ندر في الحروف الصّحاح، امتنع في الواو لثقلها مع أنّها تكون مُعرَّضة لدخول واو العطف، وواوِ القسم، فيجتمع ثلاثُ واوات، وذلك مستثقَلٌ، فلذلك قالوا في جمع «واصِلةٍ»: «أواصِلُ». قال الشاعر [من الخفيف]:

ضَرَبَتْ صَدْرَها إلَيَّ وقالت يا عَدِيًّا لقد وَقَتْكَ الأَواقي

وكذلك لو بنيتَ من «وَعَدَ» و«وَزَنَ» مثلَ: «جَوْرَبٍ»، و«دَوْكَسٍ»، لقلت: «أَوْعَدٌ»، و«أَوْزَنٌ». ولو سمّيت بهما، لانصرفا في المعرفة؛ لأنّهما «فَوْعَلٌ» كـ«كَوْثَرٍ» و«جَوْهَرٍ»،

وليسا بـ«أفعَل» كـ«أَدْرَع»، و«أَوْلَج». ولذلك لو صغّرتَ نحو: «واصِلٍ» و«واقِيَةٍ»، لَقُلتَ: «أُوَيْصِلٌ»، و«أُوَيْقِيَةٌ». والأصل: «وُوَيْصل»، و«وُوَيْقية»، فالقلبُ هنا همزة له سببان: أحدهما اجتماعُ الواوَين، والثاني انضمامُ الواو للتصغير، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **والجائزُ إبدالُها عن كلّ واوٍ مضمومةٍ وقعت مفردةً فاءً، كـ«أُجُوهٍ»، أو عينًا غيرَ مدّغم فيها كـ«أَدْؤُرٍ»، أو مشفوعةً عينًا كـ«الغُؤُور»، و«النُّؤُور».**

* * *

قال الشارح: إذا انضمّت الواو ضمًّا لازمًا، جاز إبدالُها همزةً جوازًا حسنًا، وكان المتكلّم مخيّرًا بين الهمزة والأصل، فاءً كانت الهمزةُ أو عينًا، وذلك نحو: «وُجوهٍ» و«أُجوهٍ»، و«وُقّت» و«أُقّت»، وفيما كان عينًا، نحو: «أَدْؤُرٍ» في جمع «دارٍ»، و«أَثْؤُبٍ» في جمع «ثَوْبٍ». قال عمر بن أبي رَبِيعَة [من الطويل]:

١٢٧٥ـ [فَلَمَّا فَقَدْت الصوتَ مِنهُمُ] وأُطْفِئَتْ مَصابِيحُ شَبَّتْ بالعِشاء وأَنْؤُرُ

وقال آخر [من الرجز]:

١٢٧٦ـ لِكُلِّ دَهْرٍ قد لَبِسْتُ أَثْؤُبا

١٢٧٥ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٩٦؛ وخزانة الأدب ٥/٣١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥١٢؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/٣٠٤.

اللغة: شُبّت: أُشعِلَتْ.

المعنى: يريد أنّه لمّا اطمأن إلى أن أهل حبيبته ناموا أقبل عليها في ديارهم.

الإعراب: «**فلما**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لمّا»: ظرفية حينية مبنية على السكون في محل نصب، فيها معنى الشرط عند بعضهم. «**فَقَدْتُ**»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعله. «**الصوت**»: مفعول به. «**منهم**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «الصوت». «**وأُطفئَتْ**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء: للتأنيث. «**مصابيحُ**»: نائب فاعل مرفوع بالضمة. «**شُبّتْ**»: فعل ماض مبني للمجهول والتاء: للتأنيث، ونائب الفاعل مستتر جوازًا تقديره: هي. «**بالعِشاء**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«شُبتْ». «**وأنْؤر**»: الواو: حرف عطف. «**أنور**»: معطوف على «مصابيح».

وجملة «فقدتُ»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «أطفئت مصابيح»: معطوفة على «فقدت». وجملة «شُبّتْ»: صفة لـ«مصابيح» محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «أنْؤر» حيث جاز إبدال الواو همزة لأن الواو مضمومة ضمًّا لازمًا.

١٢٧٦ ـ **التخريج**: الرجز لمعروف بن عبد الرحمن في شرح أبيات سيبويه ٢/٣٩٠؛ ولسان العرب ١/٢٤٥ (ثوب)؛ وله أو لحميد بن ثور في شرح التصريح ٢/٣٠١؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٢٢؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/٨٠٤؛ وشرح الأشموني ٣/٦٧٢؛ والكتاب ٣/٥٨٨؛ ولسان العرب ٢/٦٠٢ (ملح)؛ ومجالس ثعلب ص٤٣٩؛ والمقتضب ١/٢٩، ١٣٢، ٢/١٩٩؛ والممتع في التصريف ١/٣٣٦؛ والمنصف ١/٢٨٤، ٣/٤٧.

الإعراب: «**لكلّ**»: جار ومجرور متعلّق بـ«لبست»، وهو مضاف. «**دهر**»: مضاف إليه مجرور=

وصار ذلك قياسًا مطّردًا كرفع الفاعل ونصبِ المفعول، وذلك لكثرة ما ورد عنهم من ذلك مع مُوافَقة القياس. وذلك أنّ الضمّ يجري عندهم مجرى الواو، والكسرة مجرى الياء، والفتحة مجرى الألف؛ لأنّ مَعْدِنها واحدٌ. ويسمّون الضمّة الواوَ الصغيرةَ، والكسرة الياء الصغيرةَ، والفتحةَ الألفَ الصغيرةَ، فكانت هذه الحركاتُ أوائلَ هذه الحروف، إذ الحروفُ تنشأ عنها في مثل «الداراهيم» و«الصَّياريف»، و«لم يَهْجُ»، و«لم يَدْعُ»، وكانت الواو تُحذف للجزم في نحو: «لم يَدْعُ»، و«لم يَغْزُ»، كما تُحذف الحركة في نحو: «لم يَضْرِبْ»، و«لم يَخْرُجْ». فلمّا كان بين الحركات والحروف هذه المناسبة، أجروا الواو والضمّة مجرى الوَاوَيْن المجتمعَيْن، فلمّا كان اجتماعُ الواوين يوجب الهمزةَ في نحو «واصِلةٍ» و«أواصِلَ» على ما تقدّم، كان اجتماعُ الواو مع الضمّة يُبيح ذلك ويُجيزه من غير وجوبه، حَطًّا لدرجة الفرع عن الأصل.

وقولُنا: «لازم» تحرّزٌ من العارضة التي تعرض لالتقاء الساكنين، نحو قوله تعالى: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَـٰلَةَ﴾[1] ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[2]. ومن العارض ضمّةُ الإعراب في مثل «هذا دَلْوٌ وحَقْوٌ وغَزْوٌ». الضمّة في ذلك كلّه لا تُسوِّغ الهمزةَ؛ لكونها عارضةً. ألا ترى أنّ أحد الساكنين قد يزول ويرجع إلى أصله، وكذلك ضمّةُ الإعراب في مثل: «هذا دَلْوٌ وحَقْوٌ» قد يصير إلى النصب والجرّ، وتزول الضمّةُ.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وغيرُ المطّرد إبدالُها من الألف في نحو: «دَأْبَةٍ»، و«شَأْبَةٍ»، و«ابْيَأَضَّ»، و«ادْهَأَمَّ». وعن العَجّاج أنّه كان يهمز «العَأْلَم»، و«الخَأْتَم»، وقال** [من الرجز]:

١٢٧٧ـ [مُبارِكٍ لِلأَنْبِياءِ خَأْتَمِ] فَخِنْدِفٌ هامَةُ هذا العَأْلَمِ

= بالكسرة. «**قد**»: حرف تحقيق. «**لبست**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**أثؤبا**»: مفعول به منصوب.

والشاهد فيه قوله: «أثؤبا» حيث جاز إبدال الواو همزة لأنها مضمومة ضمًّا لازمًا.

(١) البقرة: ١٦.

(٢) البقرة: ٢٣٧.

١٢٧٧ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٦٢؛ ورصف المباني ص٥٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٩٠؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٢٨؛ ولسان العرب ٢/ ١٤ (بيت)، ١٢/ ٤٢٠ (علم)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٤٤٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٠٥؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٢٤.

اللغة: خندف: قبيلة. الهامة: الرأس، وهامة الشيء: أعلاه. العألم: العالم.

الإعراب: «**مبارك**»: صفة لِـ«كريم» في البيت السابق، مجرورة بالكسرة. «**للأنبياء**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«مبارك». «**خأتم**»: صفة أخرى لِـ«كريم» مجرورة بالكسرة. «**فخندف**»: الفاء: استئنافية، =

وحُكي: «بَأْزٌ»، و«قَوْقَأَتِ الدَّجاجةُ»، وقال [من الرجز]:

١٢٧٨ـ يا دارِ مَيٍّ بدَكادِيكِ البُرَقْ صَبْرًا فقدْ هَيَّجْتِ شَوْقَ المُشْتَئِقْ

* * *

قال الشارح: قد أُبدلت الهمزة من الألف في مواضعَ صالحةِ العدّة، وقد تقدّم بعضُ ذلك في مواضعَ من هذا الكتاب، قالوا: «دَأَبَّةٌ» و«شَأَبَّةٌ» في «دابّة» و«شابّة»، فهمزوا الألف، كأنّهم كرهوا اجتماع الساكنين، فحُرّكت الألف لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزةً؛ لأنّ الألف حرفٌ ضعيفٌ واسعُ المَخْرج لا يحتمل الحركةَ، فإذا اضطُرّوا إلى تحريكه، قلبوه إلى أقرب الحروف إليه، وهو الهمزة، ومن ذلك: «ابْيَأَضَّ»، و«ادْهَأَمَّ». وقال دُكَيْنٌ [من الرجز]:

١٢٧٩ـ وجَلَّلَهُ حتَّى ابْيَأَضَّ مَلْبَنُهْ

= و«خندف»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. «هامة»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. «هذا»: «ها»: حرف للتنبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبني في محل جرّ بالإضافة، وهو مضاف. «العالم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة النداء «يا دار سلمى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اسلمي»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «اسلمي» الثانية، فهي مثلها. وجملة «خندف هامة...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «العألم» حيث همز العجّاج كلمة «العالم».

١٢٧٨ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في شرح شواهد الشافية ص١٧٥؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٤٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٩١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٥٠، ٣/ ٢٠٤؛ ولسان العرب ١٠/ ١٩٢ (شوق)، ٤٢٦ (دكك)، ١١/ ١٨٧ (حول)؛ والمقرب ٢/ ١٦١؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٢٥.

اللغة: دكاديك: جمع دَكداك ودَكدِك، أرض فيها غلظ. البرق: ج البرقة، أرض غليظة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة. المشتئق: المشتاق.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «دار»: منادى منصوب، وهو مضاف. «ميّ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «بدكاديك»: جارّ ومجرور متعلقان بحال من «دار» محذوفة. «البرق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «صبرًا»: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب بالفتحة الظاهرة. «فقد»: الفاء: استئنافية، و«قد»: حرف تحقيق. «هيجت»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني على الكسر في محلّ رفع فاعل. «شوق»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «المشتئق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة النداء «يا دار ميّ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اصبري صبرًا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد هيجت شوق المشتئق»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «المشتئق» حيث همز «المشتاق». وذاك ضرورة.

١٢٧٩ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الملبن: وعاء اللبن أو مَصْفاته. استمرّ يحلبه حتى سال اللبن على أطراف الوعاء فابيضّ. =

وقال كُثَيِّرٌ [من الطويل]:

١٢٨٠- ولِلأَرْضِ أَمّا سُودُها فتَجلَّلتْ بَياضًا وأمّا بِيضُها فادْهَأَمَّتِ

يريد: ادْهامَّتْ. وقالوا: «اشْعَأَلَّ» في «اشْعَالَّ»، وأنشدوا [من الطويل]:

وبَعْدَ بَياضِ الشَّيْبِ من كلّ جانبٍ عَلا لِمَّتِي حتّى اشْعَأَلَّ بَهِيمُها[1]

يريد: اشْعالَّ. وعن أبي زيد، قال: سمعتُ عمرو بن عُبَيْد يقرأ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنسٌ وَلاَ جَأَنٌ﴾[2]، فظننتُه قد لحن حتّى سمعتُ العرب تقول: «دَأَبَّةٌ»، و«شَأَبَّةٌ». وعن العجّاج أنّه كان يهمز «العَأْلَمَ» و«الخَأْتَمَ»، وأنشدوا له [من الرجز]:

يا دارَ سَلْمى يا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي فخِنْدِفٌ هامَةُ هذا العَأْلَمِ

= **الإعراب**: «**وحلبه**»: الواو: بحسب ما قبلها، وهي عاطفة على الغالب. «حلب»: اسم معطوف مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**حتّى**»: حرف غاية وابتداء. «**ابيأضّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**ملبنه**»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «ابيأضّ ملبنه»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ابيأضّ» حيث همز الفتحة في «ابيَضّ».

١٢٨٠ ـ **التخريج**: البيت لكثيّر عزّة في ديوانه ص٣٢٣؛ والدرر ٦/ ٢٨٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٧٤؛ والمحتسب ١/ ٤٧، ٣١٢؛ والممتع في التصريف ص٣٢٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٥٢؛ والخصائص ٣/ ١٢٧، ١٤٨؛ ورصف المباني ص٥٧.

اللغة: تجللت: اكتست. ادهأمت وادهامت: اسودت.

المعنى: إن سواد الأرض قد اكتسى بياضًا، وأبيضها صار أسودًا.

الإعراب: «**وللأرض**»: الواو: بحسب ما قبلها، «للأرض»: جارّ ومجرور متعلّقان بما قبلها. «**أما**»: حرف شرط وتفصيل. «**سودها**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، وهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**فتجللت**»: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «تجللت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، والتاء: للتأنيث. «**بياضًا**»: تميز منصوب بالفتحة. «**وأما**»: الواو: حرف عطف. «أما»: حرف تفصيل وشرط. «**بيضها**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وضمير مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**فادهأمّت**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «ادهأمت»: فعل ماضي مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي.

وجملة «سودها فتجلّلت»: لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فتجللت»: في محلّ رفع خبر لـ«سودها». وكذلك جملة «بيضها فادهأمّت»، وجملة «فادهأمّت».

والشاهد فيه قوله: «فادهأمّت» حيث همز الألف في «فادهامّت».

(١) تقدم بالرقم ١٢٥٥.

(٢) الرحمن: ٣٩. وهي قراءة الحسن. انظر: البحر المحيط ٨/ ١٩٥؛ وتفسير القرطبي ١٧/ ١٨١؛ والمحتسب ٢/ ٣٠٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٧/ ٥٤.

رُوي هذا البيت مهموزًا، وذلك من قِبَل أنّ الألف في «العالم» تأسيسٌ[1]، لا يجوز معها إلّا مثلُ «الساجم» و«اللازم»، فلمّا قال: «يا دار سلمى يا اسلمى ثمّ اسلمي»، هَمَزَ «العالم» لتجري القافيةُ على منهاج واحد في عدم التأسيس. وحكى اللِّحْيانيّ عنهم: «بَأْزٌ» بالهمزة، والأصلُ: «بازٌ» من غير همزة، قال الشاعر [من البسيط]:

١٢٨١ـ كـأنّـه بَـأْزُ دَجْـنٍ فَـوْقَ مَـرْقَـبَـةٍ   جَـلى القَطا وَسْطَ قاعٍ سَمْلَقٍ سَلَقِ

ويدلّ على ذلك قولهم في الجمع: «أَبْوازٌ»، و«بِيزانٌ».

ومن ذلك «قَوْقَأَتِ الدجاجة»، وأنشد الفرّاء [من الرجز]:

يـــــا دار مـــــيّ... إلـــــخ

وذلك أنّه لمّا اضطُرّ إلى حركة الألف قبل القاف من «المشتاق»؛ لأنّها تُقابِل لامَ «مُسْتَفْعِلُنْ» فلمّا حرّكها، انقلبت همزةً كما قدّمنا، إلّا أنّه حرّكها بالكسرة؛ لأنّه أراد الكسرة التي كانت في الواو المُنْقلبةِ الألفُ عنها، وذلك أنّه «مُفْتَعِلٌ» من «الشَّوْق»، وأصله: «مُشْتَوِقٌ»، ثمّ قُلبت الواو ألفًا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، فلمّا احتاج إلى حركة الألف، حرّكها بمثل الكسرة التي كانت في الواو، فاعرفه.

* * *

(١) ألف التأسيس هي ألف بينها وبين الرويّ حرف متحرّك يُسمّى الدَّخيل.

١٢٨١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٥/ ٣١٤ (بوز)؛ وتاج العروس ١٥/ ٣٩ (بوز).

اللغة والمعنى: الباز: طائر جارح. الدجن: الظلمة أو الغيم المسوّد. المرقبة: مكان عالٍ يصلح لمراقبة الأعداء. جلى: شكف. القطا: طيور بحجم الحمام. السملق: القفر الذي لا نبات فيه. السلق: الواسع من الطرق، والمطمئنّ من الأرض المستوي لا نبات فيه.

شبّهه بالباز في يوم غائم يقف على مرتفع يكشف طيور القطا تحته في هذا المنخفض الواسع الذي لا نبات فيه.

الإعراب: «**كأنه**»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «كأن». «**بأز**»: خبر «كأن» مرفوع بالضمّة. «**دجن**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**فوق**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بصفةٍ محذوفة من «بأز»، وهو مضاف. «**مرقبة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**جلى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**القطا**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر. «**وسط**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بحال محذوفة من «القطا»، وهو مضاف. «**قاع**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**سملق**»: نعت «قاع» مجرور بالكسرة. «**سلق**»: نعت ثان لـ«قاع» مجرور بالكسرة.

وجملة «كأنه بأز»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جلى القطا»: في محلّ رفع صفة للباز.

والشاهد فيه قوله: «بأز» حيث همز الألف في «باز» عندما احتاج لإقامة الوزن إلى تحريكها.

قال صاحب الكتاب: **ومن الواو غير المضمومة في نحو: «إشاح»، و«إفادة»، و«إسادة»، و﴿إِعَاءِ أَخِيهِ﴾[(١)] في قراءة سَعيد بن جُبَيْرٍ، و«أَناة»، و«أَسْمَاء»، و«أَحَد» و«أَحَدْ» و«أَحَدْ» في الحديث[(٢)]. والمازِنيُّ يرى الإبدالَ من المكسورة قياسًا.**

* * *

قال الشارح: يريد أنّ من العرب من يُبْدِل من الواو المكسورة همزةً إذا كانت فاء، ومن المفتوحة، فمثالُ إبدالها من المكسورة قولهم: «وِشاحٌ»، و«إشاح»، و«وِسادَةٌ»، و«إسادة». والوشاحُ: سَيْرٌ أو ما يُضفَر من السير، ويُرصَّع بالجوهر، وتَشُدّ به المرأةُ وَسَطَها. والوِسادةُ: المِخَدّة. وقالوا: «وِعاءٌ»، و«إعاءٌ». وقرأ سعيد بن جُبَيْر: **﴿قبل إعآء أخيه﴾**[(٣)]. وقالوا: «وِفادةٌ»، و«إفادة». وأنشد سيبويه [من البسيط]:

١٢٨٢ـ أمّا الإفادةُ فاسْتَوْلَتْ رَكائِبُها عند الجَبابيرِ بالبَأْساءِ والنِّعَمِ

ووجهُ ذلك أنّهم شبّهوا الواو المكسورة بالواو المضمومة، لأنّهم يستثقلون الكسرة كما يستثقلون الضمّة. ألا ترى أنّك تحذفها من الياء المكسور ما قبلها كما تحذف الضمّة منها من نحو: «هذا قاضٍ»، و«مررت بقاضٍ»، إلّا أنّ هَمْزَ الواو المكسورةِ، وإن كثُر

---

(١) يوسف: ٧٦ **﴿وعاء أخيه﴾**.
انظر: البحر المحيط ٥/ ٣٣٢؛ والكشاف ٢/ ٣٣٥؛ وتفسير الرازي ١٨/ ١٨١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ١٨٤.

(٢) في النّهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٢٧: «وفي حديث الدعاء «أنّه قال لسَعْد ـ وكان يُشير في دُعائه بإصْبَعين: أَحِّدْ أَحِّدْ»، أي: أشِرْ بإصبع واحدة؛ لأنّ الذي تدعو إليه واحد، وهو الله تعالى».

(٣) يوسف: ٧٦.

١٢٨٢ ـ **التخريج:** البيت لابن مقبل في ديوانه ص٣٩٨؛ والأشباه والنظائر ٣/ ٢٨٤؛ والكتاب ٤/ ٣٣٢؛ وتذكرة النحاة ص٣٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢١؛ ولسان العرب ٣/ ٤٦٤ (وفد)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ١٠٢؛ والمنصف ١/ ٢٢٩.

اللغة: الإفادة: الوفود إلى الملوك. الجبابرة، والجَبَابير: الملوك. والبأساء: الشدة.

المعنى: يريد أنّهم يفدون على السلطان، فمرةً ينالون من خيره، ومرّة يرجعون خائبين مبتئسين.

الإعراب: «**أما**»: حرف تفصيل وشرط. «الإفادةُ»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**فاسْتولَت**»: الفاء: حرف ربط، «استولَتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «**ركائبُها**»: فاعل مرفوع، و«**ها**»: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة. «**عند**»: مفعول فيه ظرف مكان، منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «استولت». «**الجبابيرِ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بالبأساء**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (استولَتْ). «**والنِّعم**»: الواو: حرف عطف، «**النِّعَم**»: معطوف على «البأساء» مجرور.

وجملة «أما الإفادة...» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «استولت ركائبها»: في محلّ رفع المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: إبدال الواو في «الإفادة» همزة، فالأصل «الوفادة» ولكن أُبدِلَتْ الواو همزةً لوقوعها مكسورة ابتداء.

عندهم، فهو أضعفُ قياسًا من همز الواو المضمومة، وأقلُّ استعمالاً. ألا ترى أنّهم يكرهون اجتماعَ الواوَيْن، فيُبْدِلون من الأولى همزةً، نحو: «الأَواقِي»، ولا يفعلون ذلك في الواو والياء، نحو: «وَيْحٌ»، و«وَيْسٌ»، و«وَيْلٌ»، و«يَوْمٌ»؟ فلمّا كان حكمُ الضمّة مع الواو قريبًا من حكم الواو مع الواو، وجب أن يكون حكمُ الكسرة مع الواو قريبًا من حكم الياء مع الواو.

واعلم أنّ أكثر أصحابنا يقفون في همز الواو المكسورة على السَّماع دون القياس، إلّا أبا عثمان، فإنّه كان يَطْرُد ذلك فيها إذا وقعت فاءً؛ لكثرة ما جاء منه مع ما فيه من المعنى، فإن انكسر وسطُها، لم يُجِز همزَها، نحو: «طَوِيل»، و«طويلة».

وأمّا المفتوحة، فقد أُبْدِل منها الهمزة أيضًا على قلّة وندرة، قالوا: «امرأةٌ أناةٌ»، وأصله: «وناةٌ»: «فَعَلَةٌ» من «الوَنْي»، وهو الفتور، وهو ممّا يوصَف به النساء؛ لأنّ المرأة إذا عظُمت عَجِيزَتُها، ثقُلت عليها الحركةُ، قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٨٣ ـ رَمَتْه أناةٌ من رَبِيعَةِ عامِرٍ ... نَؤُومُ الضُّحى في مَأْتَمٍ أيِّ مَأْتَمِ

وقالوا: «أَسْماءُ»، اسم امرأة، وفيه وجهان: أحدهما أن تكون سُمّيت بالجمع، فهو «أَفْعالٌ»، وإنّما امتنع من الصرف للتأنيث والتعريف. والوجهُ الثاني أن يكون وزنه «فَعْلاء» من «الوَسامة»، وهو الحُسْن من قولهم: «فلانٌ وَسيمُ الوجه»، أي: ذو وسامة. وإنّما أبدلوا من الواو الهمزةَ، فعلى هذا لا تصرفه في المعرفة، ولا في النكرة. وعلى القول الأوّل لا ينصرف معرفةً، وينصرف نكرةً.

وأمّا «أَحَدٌ» من قولهم في العدد: «أَحَدَ عَشَر» و«أحدٌ وعشرون»، فالهمزةُ فيه مبدلةٌ

١٢٨٣ ـ **التخريج**: البيت لحميد بن ثور في جمهرة اللغة ص١٠٣٢؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٢٤.

اللغة: الأناة والوناة: الفاترة، كبيرة العجيزة. ربيعة عامر: اسم قبيلة عربية.

نؤوم الضحى: كناية عن دلالها وغناها. المأتم: الاجتماع لحزن أو فرح، ولكنه غلب استعماله في الحزن.

المعنى: أوقعته في مأتم مهول هذه السيدة الغنية المغناج الفاترة.

الإعراب: «رمته»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «أناة»: فاعل مرفوع بالضمّة. «من ربيعة»: جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة. «عامر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «نؤوم»: نعت «أناة» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الضحى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «في مأتم»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«رمته». «أي»: نعت مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «مأتم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «رمته أناة»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أناة» حيث أبدل الواو المفتوحة في «وناة» همزة.

من الواو، وأصله: «وَحَدٌ»، لأنّه من «الوَحْدة»، ومعنى الإفراد، وأمّا «ما بالدار من أحد»، فالهمزةُ فيه أصلٌ؛ لأنّه للعموم لا للإفراد، ولذلك لا يُستعمل في الواجب، لا تقول: «في الدار أحدٌ»[1]. وفي الحديث أنّه قال لرجلٍ أشار بسَبّابتَيْه في التشهّد: «أَحِّدْ أَحِّدْ» أي: وَحِّدْ وَحِّدْ.

* * *

قال صاحب الكتاب: **ومن الياء في «قَطَعَ اللهُ أَدَيْهِ» و«في أَسْنانه أَلَلٌ»، وقالوا: «الشَّئْمَةُ».**

* * *

قال الشارح: وقد أبدلوا الهمزة من الياء المفتوحة كما أبدلوها من الواو، وهو أقلّ من الواو، قالوا: «قطع الله أَدَيْهِ»، يريدون: يَدَيْهِ، ردّوا اللامَ، وأبدلوا من الفاء همزةً، وقالوا: «في أسْنانه أَلَلٌ» يريدون: «يَلَلٌ»، فأبدلوا الياء همزةً، واليَلَلُ: قِصَرُ الأسنان العُلَى، ويقال: انعطافُها إلى داخل الفم، يقال: «رجلٌ أَيَلُّ وامرأةٌ يَلاّءُ» قال لبيد [من الرمل]:

١٢٨٤- رَقَمِيّاتٌ عليها ناهِضٌ ... تُكْلِحُ الأَرْوَقَ منهم والأَيَلْ

وقالوا: «الشَّئْمَةُ»، وهي الخليقة، وأصلها الياء، فالهمزةُ بدلٌ من الياء، فاعرفه.

* * *

(١) هذا حديث، وقد تقدم.

١٢٨٤ - **التخريج**: البيت للبيد في ديوانه ص١٩٥؛ وتاج العروس ١٩/ ٩٩ (نهض) ٢٥/ ٣٧٧ (روق)؛ ولسان العرب ٢/ ٥٧٤ (كلح)، ٧/ ٢٤٦ (نهض)؛ وتهذيب اللغة ص٦/ ١٠١، ٩/ ٩٨٣؛ وجمهرة اللغة ص١٦٩، ٥٦٣؛ وأساس البلاغة (نهض)؛ وكتاب العين ٣/ ٦٣.

اللغة والمعنى: الرقميات: نَبْل منسوبة إلى الرقم، وهو موضع دون المدينة. الناهض: فرخ الطائر القادر على الطيران، أو المتيقّظ. تكلح: تجعله يزداد عبوسًا. الأروق: الطويل الأسنان والشاخِصُها، ومن شارفت ثناياه العليا على السفلى. الأيلّ: من في أسنانه يلل وهو قصر الأسنان العليا، وقيل انعطافها إلى الداخل. يقول: إذا أصابت هذه السّهامُ هؤلاء كَلَحوا وفتحوا أفواهَهُم فالقصير الأسنان والطويلها سواه.

الإعراب: **«رقميات»**: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة. **«عليها»**: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف، أو هما الخبر المقدّم. **«ناهض»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة. **«تكلح»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. **«الأروق»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«منهم»**: جارّ ومجرور متعلّقان بحال محذوفة من «الأورق». **«والأيل»**: الواو: حرف عطف، «الأيل»: اسم معطوف على «الأروق» منصوب بالفتحة، وسكّن للضرورة الشعرية.

وجملة «هي رقميات»: ابتدائية لا محلّ لها في الإعراب. وجملة «عليها ناهض»: في محلّ رفع خبر لرقميات. وجملة «تكلح»: في محلّ رفع صفة ثانية لرقميات، محلّ رفع خبر ثانٍ لها.

والشاهد فيه قوله: «الأيل» حيث أبدل الهمزة من الياء المفتوحة في يلل.

قال صاحب الكتاب: وإبدالها من الهاء في «ماءٍ»، و«أَمْواءٍ». قال [من الرجز]:

١٢٨٥ـ وبَلْدةٍ قالِصَةٍ أَمْواؤُها ماصِحةٍ رَأْدَ الضُّحَى أَفْياؤُها

وفي «أَلْ فعلتَ»، و«أَلاَّ فعلتَ». ومن العين في قوله [من الرجز]:

١٢٨٦ـ [وماجَ ساعاتٍ مَلا الوديقِ] أُبابُ بَحْرٍ ضاحِكٍ زَهُوقِ

* * *

قال الشارح: قد أُبدلت الهمزة من الهاء، وهو قليل غيرُ مطّرد، قالوا: «ماءٌ»، وأصله «مَوَهٌ»، فقلبوا الواو ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصار في التقدير «ماهًا»، ثمّ

١٢٨٥ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص٢٤٨؛ ورصف المباني ص٨٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٠٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٠٨؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٣٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٤٣ (موه)؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٤٨؛ وا لمنصف ٢/ ١٥١.

اللغة: قالصة: مرتفعة. أمواء: ج ماء. ماصحة: قصيرة وقليلة. رأد الضحى: ارتفاع الضحى حين يعلو النهار. أفياء: ج فيء، وهو الظل.

المعنى: كم بلدة، مرتفعة المياه قصيرة الظلال، قطعتها أو بلغتها. . . .

الإعراب: «**وبلدة**»: الواو: واو «ربّ»، و«بلدة»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «**قالصة**»: صفة «بلدة» مجرورة لفظًا مرفوعة محلاً. «**أمواؤها**»: فاعل لاسم الفاعل «قالصة» مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «**ماصحة**»: صفة ثانية لـ «بلدة» مجرورة لفظًا مرفوعة محلاً. «**رأد**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بفعل محذوف، والتقدير: قطعتها أو بلغتها، وهو مضاف. «**الضحى**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «**أفياؤها**»: فاعل لاسم الفاعل «ماصحة» مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محل جرّ بالإضافة.

وجملة «بلدة بلغتها»: بحسب ما قبلها. وجملة «بلغتها»: في محلّ رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «أمواؤها» حيث جمع «ماء» على «أمواء» مبدلاً الهمزة من الهاء، فالأصل: «أمواه».

١٢٨٦ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ص١٠٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٠٧؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٣٢؛ ولسان العرب ١/ ٢٠٥ (أبب)؛ والمقرب ٢/ ١٦٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٨٣٦.

اللغة: زهوق: بعيد القعر.

الإعراب: «**وماج**»: الواو: بحسب ما قبلها، و«ماج»: فعل ماضٍ. «**ساعات**»: ظرف زمان متعلّق بـ «ماج». «**ملا**»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. «**الوديق**»: مضاف إليه مجرور. «**أباب**»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**بحر**»: مضاف إليه مجرور. «**ضاحك**»: نعت «بحر» مجرور. «**زهوق**»: نعت «بحر» مجرور.

والشاهد فيه قوله: «أباب» حيث أبدل العين همزة، وأصله «عباب». وقال بعضهم: ليست الهمزة فيه بدلاً من العين، وإنّما هو «فُعال» من «أبّ» إذا تهيّأ.

أبدلوا من الهاء همزةً؛ لأنّ الهاء مشبَّهةٌ بحروف العلّة، فقُلبت كقَلْبها، فصار «ماءٌ». وقولُهم في التكسير: «أَمْواهٌ»، وفي التصغير: «مُوَيْهٌ» دليلٌ على ما قلناه من أنّ العين واوٌ، واللامَ هاءٌ، وقد قالوا في الجمع أيضًا: «أَمْواءٌ» فهذه الهمزة أيضًا بدلٌ من الهاء في «أَمْواه». ولمّا لزم البدلُ في «ماء»، لم يُعيدوه إلى أصله في «أَمْواء»، كما قالوا: «عِيدٌ» و«أَعْيادٌ». فأمّا البيت، فأنشده ابن جِنّي، قال أنشدني أبو عليّ [من الرجز]:

وبـلـــدة قـــالـــصـــة... إلـــخ

فالشاهد فيه أنه جمع من غير هاء بالهمزة. وقوله: «قالصة»، أي: مرتفعة من قولهم: «قلص الماءُ في البِئْر»، أي: ارتفع، وماصحةٌ أي: قصيرة، يقال: «مصح الظلُّ»، أي: قصر. ورَأْدُ الضحى: ارتفاعُه.

ومن ذلك قولهم: «شاءٌ» الهمزة فيه بدلٌ من الهاء، وهو جمعُ «شاةٍ»، وأصله: «شَوْهَةٌ» بسكون الواو على وزن «فَعْلَةَ» كـ«قَصْعَة» و«جَفْنَةٍ»، فحذفوا الهاء تشبيهًا بحروف العلّة لخفائها وضُعْفِها وتطرُّفِها. وهم كثيرًا ما يحذفون حروف العلّة إذا وقعت طَرَفًا بعدهنّ تاء التأنيث، نحو: «بُرَةٍ»، و«ثُبَةٍ»، و«قُلَةٍ»، كأنّهم أقاموا هاء التأنيث مقام المحذوف.

ومثل «شاة» في حذف لامه «عِضَةٌ»، وأصله: «عِضْهَةٌ»، يدلّ على ذلك قولهم: «جملٌ عاضِهٌ»، فلمّا حُذفت الهاء من «شاة»، بقي الاسم على «شوة»، فانفتحت الواوُ لمجاوَرة تاء التأنيث؛ لأنّ تاء التأنيث تفتح ما قبلها، فقُلبت الواو ألفًا لتحرُّكها، وانفتاح ما قبلها، وصارت «شاةٌ» كما ترى، فلمّا جُمعت، تُطرح تاء التأنيث على حدّ «تَمْرَةٍ» و«تَمْرٍ»، و«قَمْحَةٍ» و«قَمْحٍ»، فبقي الاسمُ على حرفَيْن آخِرُهما ألفٌ، وهي مُعرَّضةٌ للحذف إذا دخلها التنوينُ، كما تُحذف ألفُ «عَصًا» و«رَحًى»، فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد، وذلك محال، فأعادوا الهاء المحذوفة من الواحد، فصار في التقدير «شاه». وكان إعادةُ المحذوف أَوْلى من اجتلاب حرف غريب أجنبيّ، ثمّ أبدلت الهاء همزةً، فقيل: «شاءٌ».

وروى أبو عُبَيْدة أن العرب تقول: «أَلْ فعلتَ؟» يريدون: «هل فعلت»؟ وإنّما قضي على الهمزة هنا بأنّها بدلٌ من الهاء لأجل غَلَبَة استعمال «هَلْ» في الاستفهام، وقلّةِ الهمزة، فكانت الهمزة أصلاً لذلك. فأمّا قولهم: «أَلّا فعلتَ» في معنى: «هَلّا فعلت»، فقد قيل: إنّ الهمزة فيه بدلٌ من الهاء، والأصلُ: «هَلّا»، والحقُّ أنّهما لغتان، لأنّ استعمالهما في هذا المعنى واحدٌ من غير غلبةٍ لإحداهما على الأخرى، فلم تكن الهاء أصلاً بأَوْلى من العكس. وأمّا قول الشاعر أنشده الأصمعيّ [من الرجز]:

أبـــاب بـــحـــر ضـــاحـــك زهـــوق

فالمراد: «عُبابٍ»، فأبدل الهمزةَ من العين لقُرْب مَخْرَجَيْهما، كما أُبدلت العين من الهمزة في نحو قوله [من البسيط]:

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِن خَرْقاءَ منزلةً ماءُ الصَّبابةِ من عينَيْك مَسْجُومُ(١)

وأشباهِه. وقيل: إنّ الهمزة أصلٌ، وليست بدلاً، وإنّما هي من «أبَّ الرجلُ» إذا تَجهّز للذهاب، وذلك أنّ البَحْر يتهيّأ لِما يَزْخَر به.

فصل
[إبدال الألف]

قال صاحب الكتاب: **والألف أُبدلت من أختَيها، ومن الهمزة والنون، فإبدالُها من أختيها مطّردٌ في نحو: «قَالَ»، و«بَاعَ»، و«دَعَا»، و«رَمَى»، و«باب»، و«ناب»، ممّا تحرّكتا فيه وانفتح ما قبلهما، ولم يمنع ما منع من الإبدال في نحو: «رَمَيَا»، و«دَعَوَا» إلاّ ما شذّ من نحو: «القَوَد»؛ و«الصَّيَد».**

* * *

قال الشارح: قد أُبدلت الألف من أربعة أحرف، وهي: الواو والياء، وهما المراد بقوله أختيها، ومن الهمزة والنون. وإنّما كانت الواو والياء أختيها لاجتماعهنّ في المدّ وإبدالها منهما، نحو قولك: «قال»، و«باع»، وأصله: «قَوَلَ»، و«بَيَعَ»، فقلبوا الواو والياء ألفًا لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما، وكذلك «طالَ»، و«هابَ»، و«خافَ»، والأصلُ: «طَوُلَ»، و«هَيِبَ»، و«خَوِفَ»، فأُبدلتا ألفَيْن لِما ذكرنا، وكذلك «عَصًا» و«رَحًى» أصلُهما: «عَصَوٌ»، و«رَحَيٌ». وكذلك «دَعَا» و«رَمَى» أصلُهما «دَعَوَ» و«رَمَيَ»، فصارا إلى الإبدال لِما ذكرنا من تحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما. والعلّةُ في هذا القلب اجتماعُ الأشباه والأمثال، وذلك أنّ الواو تُعَدّ بضمّتَيْن، وكذلك الياء بكسرتَيْن، وهي في نفسها متحرّكة وقبلها فتحةٌ، فاجتمع أربعةُ أمثال، واجتماعُ الأمثال عندهم مكروهٌ، ولذلك وجب الادّغامُ في مثل «شَدَّ»، و«مَدَّ»، فهربوا والحالةُ هذه إلى الألف؛ لأنّه حرفٌ يُؤمَن معه الحركةُ. وسوّغ ذلك انفتاحُ ما قبلها، إذ الفتحةُ بعضُ الألف، وأوّل لها، وكان اللفظ لفظَ الفعل، فإنّ الفعل يكون «فَعَلَ»، و«فَعِلَ»، و«فَعُلَ»، والأفعالُ بابُها التصرّف والتغيّر لتنقُّلها في الأزمنة بالمضيّ والحال والاستقبال، ولذلك لم يقلبوا نحو: «عِوَض»، و«حَوِل»، و«العُيَبَة»، و«الغَيَب»؛ لخروجها عن لفظ الفعل، مع أنّا لو قلبناها في نحو: «عِوَض»، لَصرنا إلى الياء للكسرة قبلها، ولو قلبنا في «العُيَبَة»، لصرنا إلى الواو لضمّ ما قبلها، وهما لفظٌ لا تُؤمَن معه الحركةُ، فلم ينتفعوا بالقلب.

---

(١) تقدم بالرقم ١١٢٠.

واعلم أنّ هذا القلب والإعلال له قيودٌ، منها: أن تكون حركة الواو والياء لازمةً غيرَ عارضة، لأنّ العارض كالمعدوم لا اعتداد به. ألا ترى أنّهم لم يقلبوا نحو: ﴿ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾(١) و﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾(٢)، ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ﴾(٣)؛ لكون الحركة عارضة لالتقاء الساكنين، كما لم يجز همزُها لانضمامها، كما جاز في «أَثْؤُب» و«أَسْؤُقٍ» جمع «ثَوْبٍ» و«ساقٍ».

ومنها أن لا يلزم من القلب والإعلال لبسٌ. ألا ترى أنّهم قد قالوا في التثنية: «قَضَيَا»، و«رَمَيَا»، و«غَزَوَا»، و«دَعَوَا» فلم يقلبوهما مع تحرّكهما وانفتاح ما قبلهما، لأنّهم لو قلبوهما ألفَيْن وبعدهما ألفُ التثنية، لوجب أن تحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، فيلتبس الاثنان بالواحد.

وكذلك قالوا: «الغَلَيان»، و«النَّزَوان»، فصحّت الياء والواوُ فيهما مع تحرُّكهما وانفتاحِ ما قبلهما، لأنّهم لو قلبوهما ألفَيْن، وبعدهما ألفُ «فَعَلان»، لوجب حذفُ إحداهما، فيقال: «غَلانٌ»، و«نَزانٌ»، فيلتبس «فَعَلانٌ» معتلّ اللام بـ«فَعال» ممّا لامُه نونٌ، فاحتملوا ثقلَ اجتماع الأشباه والأمثال، إذ ذلك أَيْسَرُ من الوقوع في محظور اللبس والإشكال.

فأمّا «الحَيَدانُ»، و«الجَوَلانُ»، فمحمولٌ على «النَّزَوان»، و«الغَلَيان»؛ لأنّهم لمّا صحّحوا اللام مع ضُعفها بتطرُّفها؛ كان تصحيحُ العين أَوْلى لقوّتها بقُرْبها من الفاء وبُعْدها من الطرف. فأمّا «ماهان»، و«داران» فشاذٌ في الاستعمال وإن كان هو القياس.

ومن ذلك نحو: «هَوَى»، و«غَوَى»، و«نَوَى»، و«شَوَى» فإنّهم لم يُعِلّوا العين لاعتلال اللام، فلم يكونوا يجمعون بين إعلالَيْن في كلمة واحدة، وكان إعلالُ اللام أَوْلى لتطرُّفها. ومن ذلك قولهم: «عَوِرَ»، و«صَيِدَ البعيرُ» إذا رفع رأسَه، لم يُعِلّوا ذلك؛ لأنّ «عَوِرَ» في معنى «اعْوَرَّ»، و«صَيِدَ» في معنى «اصيَدّ»، فلمّا كان لا بدّ من صحّة العين في «اعْوَرَّ» و«اصْيَدَّ» لسكون ما قبل الواو والياء فيهما، صحّحوا العين في «عَوِرَ»، و«صَيِدَ»؛ لأنهما في معناهما وكالأصل. وتُحذف الزوائد لضرب من التخفيف، فجُعل صحّةُ العين في «عَوِرَ» و«صَيِدَ» ونحوهما أمارةً على أنّ معناها «افْعَلَّ»، كما جعلوا التصحيحَ في «مِخْيَطٍ» وبابِه دلالةَ أنّه منتقصٌ من «مِخْياطٍ».

ومثلُ «عَوِرَ»، و«صَيِدَ»: «اعْتَوَنُوا» و«اهْتَوَشُوا»، و«اجْتَوَرُوا»، صحّت الواوُ فيها؛ لأنّها بمعنى «تَعاونوا»، و«تَهاوشوا»، و«تَجاوروا»

---

(١) البقرة: ١٦، ١٧٥.

(٢) آل عمران: ١٨٦.

(٣) البقرة: ٢٣٧.

وقد شذّت ألفاظٌ خُرِّجت مَنْبَهةً ودليلاً على الباب، وذلك نحو: «القَوَد»، و«الأوَد»، و«الخَوَنَة»، و«الحَوَكَة»، كأنّهم حين أرادوا إخراج شيء من ذلك مصحّحًا ليكون كالإمارة والتنبية على الأصل. تأوّلوا الحركةَ بأن نزّلوها منزلة الحرف، فجعلوا الفتحة كالألف، والكسرة كالياء، وأجروا «فَعَلاً» بفتح العين مجرَى «فَعالٍ»، و«فَعِلاً» بكسر العين مجرى «فَعِيلٍ»، فكما يصحّ نحو «جَوابٍ»، و«صوابٍ» لأجل الألف، و«طَوِيل»، و«حَوِيل» لأجلِ الياء، صحّ نحو: «القَوَد» و«الحَوَكَة» لأجل الفتحة، و«حَوِل»، و«عَوِر» لأجلِ الكسرة. فكانت الحركة التي هي سببُ الإعلال على هذا التأويل سببًا للتصحيح، ولذلك من التأويل كسّروا نحو: «نَدًى» على «أَنْدِيَةٍ»، كما كسّروا «رِداءً» على «أَرْدِيَةٍ». قال الشاعر [من البسيط]:

في لَيْلَةٍ من جُمادى ذاتِ أَنْدِيَةٍ ... لا يُبْصِرُ الكَلْبُ من ظَلْمائها الطُّنُبا[1]

وما عدا ما ذُكر ممّا تحرّكت فيه الواوُ والياء وانفتح ما قبلهما، فإنّهما تُقْلَبان ألفَيْن نحو: «قالَ»، و«باعَ»، و«طالَ»، و«خافَ»، و«هابَ»، و«غَزَا»، و«رَمَى»، و«بابٍ»، و«دارٍ»، و«عَصًا»، و«رَحًى».

واعلم أنّ الواو والياء لا تُقْلَبان إلّا بعد إيهانهما بالسكون، ولا يلزم على ذلك القلبُ في نحو «سَوْطٍ» و«شَيْخٍ»؛ لأنّه بُني على السكون، ولم يكن له حظٌ في الحركة فيهنّ بحذفها، فلو رُمْتَ قَلْبَ الواو والياء في «قَوَمَ» و«بَيَعَ»، وهما متحرّكان، لأحلتَ لاحتمائهما بالحركة، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وغيرُ مطّرد في نحو: «طائيّ»، و«حاريّ»، و«ياجَلُ».**

* * *

قال الشارح: وقد أبدلوا من الواو والياء الساكنتين ألفًا، وذلك إذا انفتح ما قبلهما طلبًا للخفّة، وذلك قليل غير مطّرد. قالوا في النسب إلى «طَيِّئٍ»: «طائِيّ»، والأصل: «طَيْئِيٌّ»، فاستثقلوا اجتماع الياءات مع كسرة، فحذفوا الياء الأولى، فصار: «طَيْئيًا»، كما قالوا: «سَيْدٌ»، و«مَيْتٌ»، في «سَيِّد»، و«مَيِّتٍ» ثمّ أبدلوا من الياء ألفًا، فقالوا: «طائِيٌّ» للفتحة قبلها. والذي حملهم على ذلك طلبُ الخفّة.

وقالوا في النسب إلى «الحِيرَة»: «حارِيّ». قال الشاعر [من البسيط]:

١٢٨٧ـ فَهِيَ أَحْوَى مِن الرِّبْعِيِّ حاجِبُه ... والعَيْنُ بالإثْمِدِ الحارِيِّ مَكْحُولُ

---

(١) تقدم بالرقم ٨٦٧.

١٢٨٧ ـ **التخريج**: البيت لطفيل الغنوي في ديوانه ص٥٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٣٤٢؛ ولسان العرب ٣/ ٢٥١ (صرخد)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٦٩؛ =

كأنّه استثقل اجتماع الكسرتين مع الياءات، فأبدل من كسرة الحاء فتحةً، ومن الياء ألفًا. وقد جاء في الحديث: «ارْجِعْنَ مأزُوراتٍ غير مأجوراتٍ»(١)، وأصله: «مَوْزورات»، فقُلبت الواو ألفًا تخفيفًا كما ذكرنا.

وقد قالوا في النسب إلى «دَوٍّ»: «داوِيٌّ»، قلبوا من الواو الأولى الساكنة ألفًا. قال ذو الرمة [من البسيط]:

داوِيّةٌ ودُجى لَيْلٍ كأنّهما يَمٌّ تَراطَنَ في حافاتِه الرُّومُ(٢)

ويجوز أن يكون بنى من «الدَّوّ» فاعلاً، ثمّ نسب إليه، من ذلك قول عمرو بن مِلْقِطٍ [من السريع]:

١٢٨٨- والخَيْلُ قد تُجْشِم أَرْبابَها الشِّـ ـقَّ وقد تَعْتَسِفُ الدّاوِيَهْ

= ولسان العرب ٢/ ٣٨٥ (هجج).

اللغة: الأحوى: الظبي الذي في ظهره وجنبتي أنفه خطوط سود، مأخوذة من الحوة التي هي السواد. من الربعي: أي من الصنف المولود في زمن الربيع، وهو أبكر وأفضل. الحاري: المنسوب إلى الحيرة على غير قياس، والقياس حيري.

المعنى: يا لجمالها وروعتها، فحاجبها أجمل من حاجب الظبي الفتى الرشيق، وعيناها حوراء تخطف الأبصار.

الإعراب: «**فهي**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «**هي**»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. «**أحوى**»: خبر مرفوع بالضمة المقدرة. «**من الربعي**»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة من «أحوى». «حاجبه»: مبتدأ مرفوع بالضمة، والخبر محذوف دل عليه خبر «العين»، والهاء: ضمير متصل في محلّ جر بالإضافة. «**والعين**»: الواو: عاطفة، «العين»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**بالإثمد**»: جار ومجرور متعلقان باسم المفعول مكحول. «**الحاريّ**»: صفة مجرورة بالكسرة. «**مكحول**»: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «هي أحوى»: بحسب الفاء. وجملة «حاجبه» والخبر المحذوف: في محل رفع صفة لـ«أحوى». وجملة «العين مكحول»: معطوفة على ما قبلها في محل رفع.

والشاهد فيه قوله: «حاري»: حيث جاءت نسبة إلى الحيرة.

(١) تقدّم تخريجه.

(٢) تقدم بالرقم ٨٣٥.

١٢٨٨ - **التخريج**: البيت لعمرو بن ملقط في لسان العرب ١٠/ ١٨٣ (شقق)، ١٤/ ٢٧٦ (دوا)؛ ونوادر أبي زيد ص٦٣؛ وبلا نسبة في المخصّص ١٠/ ١١٤.

اللغة والمعنى: تجشمهم: تكلّفهم. الشّق: المشقّة. تعتسف الطريقَ: تسير فيه على غير هدًى. الداوية: الفلاة.

قد تكلّف الخيل أصحابها المشقّة والمصاعب، وقد تضلّ بهم في الصحاري.

الإعراب: «**والخيل**»: الواو: بحسب ما قبلها، «الخيل»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**قد**»: حرف تقليل. «**تجشم**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**أربابها**»: مفعول به=

وذلك أنّه أراد: «الداوِوَة»، ثمّ قلب الواو الأخيرة ياءً على حدّ «غازِيَة»، و«مَحْنِيَةٍ».

ومن ذلك قولهم في «يَوْجَلُ»: «ياجَلُ». وقالوا في «يَيْأَسُ»: «ياءَسُ». وإنّما قلبوا الواو والياء ألفًا؛ لأنّهم رأوا أنّ جمع الياء مع الألف أسهلُ عليهم من الجمع بين الياءين ومن الياء مع الواو. وفيها لغاتٌ، قالوا: «وَجِلَ، يَوْجَلُ» على الأصل، و«يَاجَلُ» بقلب الواو ألفًا وإجراء الحرف الساكن مجرى المتحرّك. وقالوا: «يِيجَلُ» بكسر حرف المضارعة، ليكون ذلك طريقًا إلى قلب الواو ياءً، وقالوا: «يَيْجَلُ» بقلب الواو ياءً من غير كسرة وإجراء الياء المتحرّكة ههنا مجرى الساكنة، فقلبوا لها الواوَ على حدّ «سَيِّد» و«مَيِّت»، كما أجروا الساكنة مجرى المتحرّكة في «طائِيٌّ»، و«داوِيٌّ». والأشبهُ أن يكون قوله [من الطويل]:

تَـزَوَّدَ مِـنّـا بـيـن أُذْنـاه طَـعْـنَـةً [دَعَـتْـهُ إلى هَـابِي التُّراب عَقِيمِ][1]

ونظائرُه من ذلك.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وإبدالها من الهمزة لازمٌ في نحو: «آدَمَ»، وغيرُ لازم في نحو: «راسٍ».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على ذلك، وإنّما وقع البدل في نحو: «آدَمَ» لازمًا؛ لاجتماع الهمزتَيْن. ومعنى اللزوم أنّه لا يجوز استعمال الأصل. وأمّا «رَاسٌ» فيجوز استعمال الأصل والفرع، فكان غير لازم لذلك.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وإبدالها من النون في الوقف خاصّةً على ثلاثة أشياء: المنصوبِ المنوّنِ، وما لحقته النونُ الخفيفةُ المفتوحُ ما قبلها، و«إِذَنْ»، كقولك: «رأيت زيدا»، و﴿لَنَسْفَعَا﴾[2] و﴿فَعَلْتُها إذا﴾[3].**

* * *

= منصوب بالفتحة، وهو مضاف، وها: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «الشقّ»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «وقد»: الواو: حرف عطف، «قد»: حرف تقليل. «تعتسف»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «الداوية»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على التاء المنقلبة هاءً للسكت.

وجملة «الخيل قد تجشم»: بحسب ما قبلها. وجملة «تجشم»: في محلّ رفع خبر، وعطف عليها جملة «تعتسف» فهي في محلّ رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «الداوية» حيث قلب الواو في «الداووة» ياءً.

(١) تقدم بالرقم ٤٧٣.

(٢) العلق: ١٥.

(٣) الشعراء: ٢٠.

قال الشارح: إنّما أُبدلت الألف من النون في هذه المواضع لمضارعة النون حروفَ المدّ واللين بما فيها من الغُنّة، وقد تقدّم القول إنّ الألف تُبْدَل من التنوين في حال النصب. وقد تقدّم في الوقف العلّةُ التي لأجلها جاز إبدالُ هذا التنوين ألفًا. وأمّا السببُ الذي يمنع من التعويض في المرفوع في الوقف واوًا، وفي المجرور ياءً، فلم نُعِدْه ههنا؛ فأمّا إبدالُها من نون التأكيد الخفيفة إذا انفتح ما قبلها، ووقفت عليها، فنحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾[1]، إذا وقفت: قلت «لنسْفَعا» وكذلك: «اضرِبَنْ زيدًا»، إذا وقفت قلت: «اضرِبَا». قال الأعشى [من الطويل]:

ولا تَعْبُدِ الشيطانَ واللّهَ فاعْبُدَا[2]

يريد: فاعبدَنْ. وقال الآخر [من الطويل]:

متى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بنا في دِيارنا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً ونارًا تَأَجَّجَا[3]

يريد: تأجّجَنْ، فأبدلها ألفًا. والعلّة في ذلك شَبَهُ النون ههنا بالتنوين في الأسماء ألا ترى أنّهما من حروف المعاني، ومحلُّهما آخِرُ الكلمة، وهي خفيّة ضعيفة، وقبلها فتحةٌ، فأُبدل منها الألف كما أبدل من التنوين. وقد قيل في قول امرىء القيس [من الطويل]:

قِفا نَبْكِ من ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ[4]

أراد: «قِفَنْ»، ونظائرُ ذلك كثيرة.

وأمّا «إذَنْ» التي للجزاء، فإنّ نونها وإن كانت غير زائدة، فإنّها تُبدَل في الوقف ألفًا لسكونها وانفتاحِ ما قبلها، ولا يلزم ذلك في «أنْ» و«عَنْ» و«لَنْ»؛ لأنّ البدل في «إذَنْ» إنّما كان مع ما ذكرتُه من سكونها وانفتاحِ ما قبلها، من قِبَل مشابَهتها نفسها الاسمَ والفعلَ. ألا ترى أنّها تُلْغَى في قولهم: «أنَا إذًا أُكْرِمُك». ولا تُعْمِلها كما يُلْغَى الفعل في قولهم: «ما كان أَحْسَنَ زيدًا»، والاسمُ في قولهم: «كان زيدٌ هو العاقلَ». ويقع آخِرًا غيرَ متّصل بالفعل، كقولك: «أنا أُكْرِمُك إذَنْ». فلمّا أشبهت الاسمَ والفعلَ، أُبدلت من نونها الألفُ في الوقف، كما أبدلت في «رأيت رجلًا»، و«لنَسْفَعًا». فإن قيل: إذا كنتم إنّما أبدلتم من نون «إذًا» في الوقف ألفًا لشَبَهها بالاسم والفعل، فهلّا أبدلتم من النون الأصليّة في الاسم، نحو: «حَسَنٍ»، و«قَطَنٍ»، فكنت تقول: «حَسا» و«قَطا»، قيل: القلب إنّما كان لشَبَه هذه النون بالتنوين ونون التأكيد، ونونُ «حَسَن» و«قَطَن» متحرّكة، فقويت بالحركة، وقَلْبُ التنوين والنون الخفيفة لأنّهما ساكنان، فاعرفه.

---

(١) العلق: ١٥.
(٢) تقدم بالرقم ٢٧٦.
(٣) تقدم بالرقم ٩٩٢.
(٤) تقدم بالرقم ٣٥٣.

فصل
[إبدال الياء]

قال صاحب الكتاب: **والياء أُبدلت من أختيْها، ومن الهمزة، ومن أحد حرفَيِ التضعيف، ومن النون والعين والباء والسين والثاء. فإبدالُها من الألف في نحو: «مُفَيْتِيحٍ»، و«مَفاتِيحَ»، وهو مطّردٌ، ومن الواو في نحو: «مِيقاتٍ»، و«عِصِيٍّ»، و«غازٍ»، و«غازِيَةٍ»، و«أَدْلٍ»، و«قِيامٍ»، و«انْقِياد»، و«حِياض»، و«سَيِّد»، و«لَيّة»، و«أَغْزَيْتُ»، و«استغزَيْتُ»، وهو مطّرد، وفي نحو: «صِبْيَة»، و«ثِيَرَة»، و«عَلْيانٍ»، و«يَيْجَلٍ»، وهو غيرُ مطّرد.**

* * *

قال الشارح: إنّما كثُر إبدالُ الياء؛ لأنّه حرفٌ مجهورٌ، مخرجُه من وسط اللسان، فلمّا توسّط مخرجُه الفمَ، وكان فيه من الخفّة ما ليس في غيره، كثُر إبدالُه كثرةً ليست لغيره.

وإبدالُها وقع على ضربين: مطّردٌ وشاذٌّ، فالمطّرد إبدالُها من ثلاثة أحرف: الألف والواوِ والهمزةِ، فإبدالُها من الألف إذا انكسر ما قبلها، نحو قولك في تصغير «حِمْلاقٍ»: «حُمَيْلِيقٌ»، وفي تصغير «قِرْطاسٍ»: «قُرَيْطِيسٌ»، وفي تصغير «مِفْتاح»: «مُفَيْتِيحٌ». وكذلك التكسير، نحو: «حَمالِيقُ»، و«قَراطِيسُ»، و«مَفاتِيحُ». ومن ذلك: «قاتلتُه قِيتالاً»، و«ضاربتُه ضِيرابًا». قُلبت الألف في ذلك كلّه لانكسار ما قبلها.

وإنّما وجب قلبُها ياءً إذا انكسر ما قبلها، لضُعْفها بسَعَة مخرجها، فجرت مجرى المدّة المُشْبَعة عن حركةِ ما قبلها، فلم يجز أن تُخالِف حركةُ ما قبلها مخرجَها، بل ذلك ممتنعٌ مستحيلٌ.

وأمّا إبدالُها من الواو، فإذا سكنت وانكسر ما قبلها، ولم تكن مدّغمةً؛ نحو: «مِيقاتٍ»، و«مِيزانٍ»؛ لأنّه من «الوقت» و«الوزن». ومن ذلك «رِيحٌ»، و«دِيمَةٌ»؛ لأنّه من «الرَّوْح»، و«دَوَّمَت السحابةُ».

فأمّا «عُصِيٌّ»، و«حُقِيٌّ»، و«دُلِيٌّ»، ونحوها، فإنّ عَقْدَ ذلك أنّ كلّ جمع يكون على «فُعُولٍ» ولامه واوٌ، فإنّ اللام تنقلب ياءً، فيصير «عُصُويٌ»، فيجتمع الواو والياء، والأوّلُ ساكنٌ، فتُقْلَب الواو ياءً، وتُدّغم الواو في الياء على حدّ «طَيٍّ»، وَ«لَيٍّ». والعلّةُ في ذلك قريبةٌ من حديث «رِداءٍ» و«كِساءٍ». وذلك أنّ الواو فيها طريقان:

أحدهما: أنّ الواو الأولى مَدّةٌ زائدةٌ، فلم يُعتدّ بها كما كانت الألفُ في «كساءٍ» كذلك، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنّها وليت الضمّةَ، وصارت في التقدير «عُصُوٌ»، فقلبوا الواو ياء على حدّ قلبها في «أَحْقٍ»، و«أَدْلٍ».

والآخرُ: أنّهم نزّلوا الواو الزائدة منزلةَ الضمّة، فكما قلبوا في «أَدْلٍ»، و«أَحَقٍ»، كذلك قلبوا في نحو: «عُصِيٍّ»، و«دُلِيٍّ»، وانضاف إلى ذلك كونُ الكلمة جمعًا، والجمعُ مستثقَل، فصار «عُصِيًّا». ومنهم من يُتْبِع ضمّةَ الفاء العينَ ويكسرها، ويقول: «عِصِيٌّ»، بكسر العين والصاد، ليكون العملُ من وجه واحد. ولو كان المثال «عُصُوًّا» اسمًا واحدًا غيرَ جمع، لم يجب القلبُ؛ لخفّة الواحد. ألا تراك تقول: «مَغْزُوٌّ»، و«مَدْعُوٌّ»؟ و«عُتُوٌّ» مصدرُ «عَتَا يَعْتُو»، فيقرّ الواوُ، هذا هو الوجه، ويجوز القلبُ، فتقول: «مَغْزِيٌّ»، و«مَدْعِيٌّ». قال الشاعر [من الطويل]:

وقد عَلِمَتْ عِرْسي مُلَيْكَةُ أنّني أنا اللَّيْثُ مَعْدُوًّا عَلَيَّ وعادِيا[1]

يروى بالوجهين معًا.

فأمّا نحو: «عُصِيٍّ»، و«حُقِيٍّ»، فلا يجوز فيها إلّا القلبُ لكونها جموعًا. فأمّا «النُّجُوُّ» في جمع «نَجْو»، وهو السحاب، و«النُّحُوُّ» للجهات، فهو جمع «نَحْوٍ»، وهو المصدر، فشاذّ، كأنّه خرج تَنْبيهًا[2] على أصل البناء، نحو: «القَوَد» و«الحَوَكَة». قال أبو عثمان: هذا شاذّ ومشبّهٌ بما ليس مثلَه.

فأمّا «غازٍ» فالياء فيه من الواو، لأنّه من «غَزَا» «يَغْزُو»، وإنّما وقعت الواو طرفًا، وقبلها كسرةٌ، والطرفُ في حكم الساكن، لأنّه بعَرَضيّةِ الوقف، والموقوفُ عليه ساكنٌ، فقُلبت ياء على حدّ قلبها في «ميزان»، و«ميعاد»، ونظائرُ ذلك كثيرة. نحو: «داعٍ»، و«دانٍ» وما أشبه ذلك. فأمّا «غازِيَةٌ» و«مَحْنِيَةٌ»، فأصلهما: «غازِوَةٌ»، و«مَحْنِوَةٌ»، وإنّما قُلبت الواو وإن كانت متحرّكة من قِبَل أنها وقعت لامًا، فضعُفت، وكانت التاء كالمنفصلة، فإن قيل: فقد قالوا: «حُنْذُوَةٌ»، فصحّحوا الواو، قيل: إنّما صحّت فيه الواو ـ وإن كانت آخِرًا ـ من قِبَلِ أنّهم لو قلبوها، فقالوا: «حُنْذِيَةٌ»، لم تعلم «أَفْعُلُوَةٌ» هي أم «فُعْلِيَة»، فجرت مجرى «حِذْرِيَةٍ»، و«عِفْرِيَةٍ».

وأمّا «أَدْلٍ» في جمع «دَلْوٍ»، و«أَحْقٍ» في جمع «حَقْوٍ»، فهما من جموع القلّة على حدّ «أَفْلُسٍ» و«أَكْعُبٍ» في جمع «فَلْسٍ» و«كَعْبٍ»، ولكنّه لمّا وقعت الواو طرفًا بعد ضمّة، وليس ذلك في الأسماء المتمكّنة، عدلوا عنه إلى أن أبدلوا من الضمّة كسرةً، فانقلبت الواو ياءً، فصار من قبيل المنقوص. ومنه قول الشاعر [من البسيط]:

لَيثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عند خِيسَتِه بالرَّقْمَتَيْن له أَجْرٍ وأَعْراسُ[3]

والأصل: «أَجْرُوٌ»، فأبدلوا من الضمّة كسرةً، ومن الواو ياءً على ما تقدّم.

---

(١) تقدم بالرقم ٧٣٥.

(٢) في الطبعتين: «شبيهه»، ولَعَلّ الصّوابَ ما أثبتْناه.

(٣) تقدم بالرقم ٦٦٧.

وأمّا «قِيامٌ» و«انقِيادٌ»، فإنّما اعتلّت العين فيهما مع انكسارِ ما قبلها لاعتلال فعلَيْهما، ولولا ذلك لم يجب الاعتلالُ لتحرُّك الواو، ووقوعِها حشوًا، ألا ترى أنّه لمّا صحّت العين في «لَاوَذَ»، صحّت في «لِواذٍ» من قوله تعالى: ﴿يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾[1]، فكذلك لمّا اعتلّت في «قَامَ»، وجب اعتلالُها في «قِيام». وكذلك «انْقِيادٌ» اعتلّت العين في المصدر لاعتلال العين في «انْقادَ». وكذلك «ثِيابٌ» و«حِياضٌ» أصلُ الياء فيهما الواوُ؛ لأنّ الواحد «حَوْضٌ» و«ثَوْبٌ»، فأشبهت لسكونها الألفَ في «دار»، فكما تقول: «دِيارٌ»، كذلك تقول: «ثِيابٌ» و«حِياضٌ». وإنّما اعتلّت في «دِيارٍ» لاعتلالها في «دار». قال ابن جِنّي: إنّما قُلبت الواو في نحو: «حِياض» لأمور خمسة، منها أنّ واو الواحد فيها ضعيفةٌ ساكنةٌ، ومنها أنّ قبلَ الواو كسرةً، لأنّ الأصل «ثِوابٌ» و«حِواض»، ومنها أنّ بعد الواو ألفًا، والألفُ قريبة الشَّبَه بالياء، ومنها أنّ اللام صحيحة غيرُ معتلّة، والجيّدُ أن تكون هذه الأمور مأخوذةً في الشَّبَه بـ«دارٍ» و«دِيارٍ»، ولذلك لم يُعِلّوا نحو: «طِوالٍ» لتحرُّك الواو في نحو: «طَوِيلٍ»، ولم يُعِلّوا نحو «عَوْد»، و«عِوَدَة»، و«زَوْج»، و«زِوَجَة»؛ لأنّ الجمع ليس على بناء «فِعال» كـ«دِيار»، ولم يعلّوا نحو: «طِواء» و«رِواءٍ»، في جمع «طَيّان» و«رَيّانَ»، لاعتلال لامه، فاعرفه.

وأمّا «سَيِّدٌ» و«لَيَّةٌ»، فأصلُ «سيِّد»: «سَيْوِدٌ» «فَيْعِلٌ» من «سادَ يَسُودُ»، وأصل «لَيَّةٍ»: «لَوْيَةٌ» «فَعْلَةٌ» من «لَوَى يَدَه» و«لوى غَرِيمَه» إذا مطله، فاجتمعت الواو والياء، وهما بمنزلةِ ما تَدانت مخارجُه، وهما مشتركان في المدّ واللين، والأولى منهما ساكنةٌ، فقُلبت الواو ياءً، ثم أُدْغمت الياء في الياء؛ لأنّ الواو تُقْلَب إلى الياء، ولا تقلب الياء إلى الواو، لأنّ الياء أخفُّ، والادّغام نقلُ الأثقل إلى الأخفّ، وقد استقصيتُ هذا الموضعَ في «شرح المُلوكيّ».

وأمّا «أَغْزَيْتُ» و«اسْتَغْزَيتُ»، فالياء فيهما بدلٌ من الواو، لأنّه من «الغَزْو»، وإنّما قُلبت ياءً لوقوعها رابعةً، وإنّما فعلوا ذلك حملاً على المضارع، نحو: «يُغْزِي» و«يَسْتَغْزِي». وإنما قلبوها في المضارع لانكسار ما قبلها، وذلك مَقِيسٌ مطّردٌ.

وقد أبدلوا الياء من الواو، إذا وقعت الكسرة قبل الواو وإن تراخت عنها بحرفٍ ساكنٍ، لأنّ الساكن لضُعفه ليس حاجزًا قويًا، فلم يُعتدّ حاجزًا، فصارت الكسرة كأنّها باشرتِ الواوَ، وذلك قولهم: «صِبْيَةٌ» و«صِبْيانٌ»، والأصل «صِبْوَةٌ» و«صِبْوانٌ»؛ لأنّه من «صَبَوْتُ أَصْبُو»، فقُلبت الواو ياءً لكسرة الصاد قبلها، ولم تفصل الباء بينهما لضعفها بالسكون. وربّما قالوا: «صِبوانٌ»، فأخرجوها على الأصل. وقد قال بعضهم: «صُبْيانٌ» بضمّ الصاد مع الياء، وذلك أنّه ضمّ الصادَ مع الياء، وذلك أنّه ضمّ الصادَ بعد أن قلبت الواو ياءً في لغةِ مَن كسر، فأُقِرّت الياء على حالها.

---

(١) النور: ٦٣.

وأمّا «ثِيَرَةٌ» فشاذ، والقياس: «ثِوَرَةٌ». قال أبو العبّاس محمّد بن يزيد: إنّما قالوا: «ثِيَرَةٌ» في جمع «ثَوْر» للفرق بين هذا الحيوان، وبين «ثِوَرَةٍ» جمع «ثَوْرٍ» وهي القطعة من الأَقِط.

وقالوا: «ناقةٌ بِلْوُ أَسْفارٍ، وبِلْيُ أسفار»، وهو من «بَلَوْتُ». وقالوا: «ناقةٌ عِلْيانٌ وعَلْيانةٌ»، أي: طويلة جسيمة، فهو من «عَلَوْتُ»، فقلبوا الواو ياءً لما ذكرناه من الكسرة قبلها، ولم يعتدّوا بالساكن بينهما لضعفه. فأمّا «يَيْجَلُ» فقد تقدّم الكلام عليه.

* * *

قال صاحب الكتاب: ومن الهمزة في نحو: «ذِيبٍ»، و«مِيَرٍ» على ما قد سَلَفَ في تخفيفها.

* * *

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على الهمزة أنها تُقلب ياءً إذا انكسر ما قبلها ساكنةً كانت أو مفتوحةً بما أغنى عن إعادته.

* * *

قال صاحب الكتاب: ومن أحد حرفَي التضعيف في قولهم: «أَمْلَيتُ»، و«قَصَّيتُ أَظْفاري»، و«لا وَرَبِيكَ لا أَفْعَلُ»، و«تَسرَّيتُ»، و«تَظَنَّيتُ»، و﴿لم يَتَسَنَّ﴾[1]، و«تَقَضَّى البازي»، وقوله [من الطويل]:

١٢٨٩- نَزُورُ امْرَأً أَمّا الإلٰهَ فيَتَّقِي وأَمّا بفَعْلِ الصالحين فيَأْتَمِي

و«التَّصْدِيَةِ» فيمَن جعلها من «صَدَّ يَصِدُّ»، و«تَلَعَّيتُ» من «اللُّعاعة»، و«دَهْدَيتُ»،

---

(١) البقرة: ٢٥٩.

١٢٨٩- التخريج: البيت بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٦ (أمم)، ١٤/ ٤٦ (أما)، ٢٥٦ (دسا)؛ والمقرب ٢/ ١٧٢؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٧٤.

الإعراب: «نزور»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحنُ. «امرأ»: مفعول به منصوب. «أمّا»: حرف تفصيل. «الإله»: مفعول به مقدّم منصوب. «فيتقي»: الفاء: رابطة جواب «أمّا»، و«يتقي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «وأما»: الواو: حرف عطف، و«أما»: حرف تفصيل. «بفعل»: جار ومجرور متعلقان بـ «يأتمي»، وهو مضاف. «الصالحين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «فيأتمي»: الفاء: رابطة جواب «لما». «يأتمي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة «نزور...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يتقي»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم، وكذلك جملة «يأتمي».

والشاهد فيه قوله: «فيأتمي» حيث أبدلت الياء من «الميم»، والأصل: «فيأتمّ».

و«صَهْصَيتُ»، و«مَكاكِيّ» في جمع «مَكُّوك»، و«دَياج» في جمع «دَيْجوج»، و«دِيوَانٍ»، و«دِيباج»، و«قِيراط»، و«شِيراز»، و«دِيماس» فيمَن قال: «شَرارِيزُ»، و«دَماميسُ»، وقوله [من الرجز]:

١٢٩٠ـ [قام بها يَنْشُدُ كلَّ منْشَدِ] وَايتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ

أبدل الياء من التاء الأولى في «اتَّصَلَتْ»، وممّا سِوَى ذلك في قولهم: «أَناسِيّ»، و«ظَرابِيّ»، وقوله [من الرجز]:

١٢٩١ـ وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوازِقُ وَلِضَفادِي جَمِّهِ نَقانِقُ

وقوله [من البسيط]:

١٢٩٢ـ لَها أَشارِيرُ مِن لَحْمٍ مُتَمَّرَةٌ مِنَ الثَّعالِي وَوَخْزٌ مِن أَرانِيها

١٢٩٠ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٤؛ ولسان العرب ١١/ ٧٢٦ (وصل)؛ والمقرب ٢/ ١٧٣؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٧٨.

الإعراب: «قام»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «بها»: جار ومجرور متعلقان بـ «قام». «ينشد»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «كلّ»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. «منشد»: مضاف إليه مجرور. «وايتصلت»: الواو: حرف عطف، و«ايتصلت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «بمثل»: جار ومجرور متعلقان بـ «ايتصلت»، وهو مضاف. «ضوء»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «الفرقد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «قام بها»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ينشد»: في محل نصب حال. وجملة «ايتصلت»: معطوفة على جملة «قام».

والشاهد فيه قوله: «ايتصلت» حيث أبدلت الياء من «التاء»، والأصل «اتّصلت».

١٢٩١ـ **التخريج**: الرجز لخلف الأحمر في الدرر ٦/ ٢٢٧؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٤٣٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢١٢؛ والكتاب ٢/ ٢٧٣؛ والمقتضب ١/ ٢٤٧؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٧٦.

اللغة: المنهل: المورد. الحوازق: ج الحزيقة، وهي الجماعة. الضفادي: الضفادع. الجم: معظم الماء. النقانق: صوت الضفادع.

المعنى: هو منهل قفر لا تؤمّه الجماعات، وليس فيه إلاّ الضفادع.

الإعراب: «ومنهل»: الواو واو «ربّ»، حرف جرّ، و«منهل»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «له»: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف. «حوازق»: اسم «ليس» مرفوع. «ولضفادي»: الواو حرف عطف، و«الضفادي»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم، وهو مضاف. «جمّه»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «نقانق»: مبتدأ مؤخّر مرفوع.

وجملة «ومنهل...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ليس له...»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «الضفادي» حيث أبدلت الياء من العين، والأصل: «ضفادع».

١٢٩٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي كاهل النمر بن تولب اليشكري في الدرر ٣/ ٤٧؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٥٨٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٦٠؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٤٣؛ ولسان العرب ١/ ٤٣٣ =

وقوله [من الوافر]:

١٢٩٣ـ إذا ما عُدَّ أربعةٌ فِسالٌ فزَوْجُكِ خامِسٌ وأبوكِ سادِي

وقوله [من الرجز]:

١٢٩٤ـ قد مَرَّ يومانِ وهذا الثالي وأنتَ بالهِجْران لا تُبالِي

* * *

= (رنب)، ٤/ ٩٣ (تمر)، ٤٠١ (شرر)، ٥/ ٤٢٨ (وخز)؛ ولرجل من بني يشكر في الكتاب ٢/ ٢٧٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٣٢٧؛ وجمهرة اللغة ص٣٩٥، ١٢٤٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢١٢؛ وشرح المفصّل ١٠/ ٢٤؛ والشعر والشعراء ١/ ١٠٧؛ وكتاب الصناعتين ص١٥١؛ ولسان العرب ١/ ٢٣٧ (ثعب)، ١١/ ٨٤ (ثعل)، ١٢/ ٦٦ (تلم)؛ والمقتضب ١/ ٢٤٧؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٦٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨١، ٢/ ١٥٧.

اللغة: الأشارير: قطع قديد من اللحم. متمّرة: مجفّفة. الثعالي: الثعالب. الوخز: الشيء القليل. الأراني: الأرانب.

الإعراب: «**لها**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. «**أشارير**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «**من لحم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تتمّره». «**مُتَمّرة**»: نعت «أشارير» مرفوع بالضّمة. «**من الثعالي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «متمّرة». «**ووخز**»: الواو حرف عطف، و«وخز» معطوف على «أشارير» مرفوع. «**من أرانيها**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لِـ «وخز»، وهو مضاف، و«ها» ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «أشارير»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الثعالي» و«أرانيها» حيث أبدل الباء ياءً، وأصلهما: «الثعالب»، و«أرانب».

١٢٩٣ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ملحق ديوانه ص٤٥٩؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص٣٠١؛ والدرر ٦/ ٢٢٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٤١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢١٣؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٤٦؛ ولسان العرب ٢/ ٤٠ (ستت)، ١١/ ٥١٩ (فسل)، ١٥/ ٤٩٢ (يا)؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٦٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

اللغة: الفسال: الحمقى.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «**ما**»: زائدة. «**عدّ**»: فعل ماض للمجهول. «**أربعة**»: نائب فاعل مرفوع. «**فسال**»: نعت «أربعة» مرفوع. «**فزوجك**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«زوجك»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**خامس**»: خبر المبتدأ مرفوع. «**وأبوك**»: الواو: حرف عطف، و«أبوك»: مبتدأ مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**سادي**»: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة «إذا ما عدّ فزوجك خامس»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عدّ»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «زوجك خامس»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أبوك سادي»: معطوفة على سابقتها لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «سادي» حيث أبدلت الياء من «السين»، والأصل: «سادس».

١٢٩٤ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الدرر ٦/ ٢٢٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٧٦٤، وشرح شافية ابن=

قال الشارح: قد أُبدلت الياء من حروف صالحةِ العدّة على سبيل الشذوذ، ولا يقاس عليه، ونحن نسوق الكلام على حسبِ ما ذكره. من ذلك قولهم: «أَمْلَيْتُ الكتابَ»، قال الله تعالى: ﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾[1]، والأصل: «أَمْلَلْتُ». وقال الله تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾[2]. والوجهُ أنهما لغتان، لأنّ تصرُّفهما واحدٌ، تقول: «أَمْلَى الكتابَ يُمْلِيه إمْلاءً، و«أَمَلَّهُ يُمِلُّهُ إمْلالاً»، فليس جعلُ أحدهما أصلاً والآخر فرعًا بأولى من العكس، وقالوا: «قَصَّيْتُ أَظْفارِي» حكاه ابن السِّكِّيت في «قصّصتُ»، أبدلوا من الصاد الثالثة ياء لثقل التضعيف، ويجوز أن يكون المراد «تَقَصَّيْتُ أظفاري»، أي: أتيتُ على أقاصيها، لأنّ المأخوذ أطرافُها، وطرفُ كلّ شيء أقصاه.

وقالوا: «لا وَرَبِيك لا أفعلُ» يريدون: «لا وَرَبِّك»، فأبدلوا من الباء الثانية ياءً لثقل التضعيف. وقالوا: «تَسَرَّيْتُ»، وأصله «تَسَرَّرْتُ» «تَفَعَّلْتُ» من «السِّرّ»، وهو «النّكاح»، وسُمّي النكاح سِرًّا، لأنّ من أراده استتر واستخفى، و«سُرِّيَّةٌ»: فُعْلِيَّةٌ منه، فأبدلوا من الراء الثالثة الياء للتضعيف. وقال أبو الحسن: هو فُعْلِيَّةٌ من «السرور»، وذلك أنّ صاحبها يُسَرّ بها.

وقالوا: «تَظَنَّيْتُ»، وأصله «تَظَنَّنْتُ»، و«التَّظَنِّي»: إعمالِ الظنّ، وأصله «التَّظَنُّن»، فأبدلوا من إحدى نوناته الياء لثقل التضعيف، وقالوا في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[3]: أصله لم يَتَسَنَّنْ، من قوله تعالى: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾[4]، أي: متغيِّر، فأبدل من النون الثالثة ياءً، ثم قلبها ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصار «يَتَسَنَّى»، ثمّ حذف الألف للجزم، فصار اللفظ: «لم يَتَسَنَّ». هذا قولَ أبي عمرو، وقيل: هو من «السَّنَة»، ومعناها أي: لم تُغَيِّرْه السنون بمرورها، وذلك على قول من قال: «سَنَةٌ سَنْواءُ وسَنَواتٌ». ومن قرأ:

= الحاجب ٣/ ٢١٣؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٤٨؛ ولسان العرب ٢/ ١٢١ (ثلث)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

الإعراب: «**قد**»: حرف تحقيق. «**مرّ**»: فعل ماضٍ. «**يومان**»: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثنى. «**وهذا**»: الواو حرف عطف، و«**هذا**»: اسم إشارة مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**الثالي**»: بدل أو عطف بيان مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء للثقل. «**وأنت**»: الواو حاليّة، و«**أنت**»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «**بالهجران**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تبالي». «**لا**»: نافية. «**تبالي**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت.

وجملة «قد مرّ يومان»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وهذا هو الثالي»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنت لا تبالي»: في محل نصب حال. وجملة «لا تبالي»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «الثالي» حيث أبدلت الياء من الثاء، والأصل «الثالث».

(١) الفرقان: ٥. (٢) البقرة: ٢٨٢.

(٣) البقرة: ٢٥٩. (٤) الحجر: ٢٦ ـ ٣٣.

«يَتَسَنَّهْ»(١)، جاز أن تكون الهاء للسكت، ويكون اللفظُ كما تقدّم، وجاز أن تكون الهاء أصلاً من قولهم: «سانَهْتُه».

وأمّا قولهم: «تَقَضَّى البازي»، فالمراد: «تَقَضَّضَ» من قولهم: «انقضّ الطائرُ» إذا هوى في طَيَرانه، ولـم يستعملوا التفعّل منه إلّا مُبْدلاً، قال العجّاج [من الرجز]:

١٢٩٥ـ [إذا الكِرامُ ابتَدروا الباع بدرْ] تَقَضِّيَ البازي إذا البازي كَسَرْ

وأمّا قول الآخر:

نزور امرأ... إلخ

أنشده ابن السكّيت عن ابن الأعرابيّ، والشاهد فيه قوله: «يأتمي»، أراد: «يَأْتَمُّ»، لكنّه أبدل من الميم الثانية ياءً؛ فأمّا «التَّصْدِيَة» من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾(٢) فالياء بدلٌ من الدال، لأنّه من «صَدَّ يَصِدُّ» وهو التصفيق والصوت، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾(٣)، أي: يَضِجّون، ويَعجّون،

---

(١) القراءة بالهاء هي المُثبتة في النصّ المصحفيّ، وقد قرأ حمزة والكسائي وخلف بحذف الهاء في الوصل وإثباتها في الوقف.
انظر: البحر المحيط ٢/ ٢٩٢؛ وتفسير الطبري ٥/ ٤٦٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ١٩٩.

١٢٩٥ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٢؛ وأدب الكاتب ص٤٨٧؛ والأشباه والنظائر ١/ ٤٨؛ وإصلاح المنطق ص٣٠٢؛ والدرر ٦/ ٢٠؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٧٤؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٩٠؛ والمقرب ٢/ ١٧١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

اللغة: ابتدروا: استبقوا. بدر: سبق. تقضي: انقضاض، هجوم. البازي: طير جارح. كسر البازي: ضمّ جناحيه.

المعنى: إذا تسابق الكرام لفعل الخيرات، انقض كالبازي إذا ضمّ جناحيه هاوياً لاصطياد فريسة، فيكون هو السابق المجلّي.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «**الكرام**»: فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده، تقديره: «إذا ابتدر الكرام ابتدروا». «**ابتدروا**»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**الباع**»: مفعول به منصوب. «**بدر**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) وسكّن لضرورة القافية. «**تقضّي**»: نائب مفعول مطلق. «**البازي**»: مضاف إليه مجرور. «**إذا**»: ظرف زمان متعلق بالمصدر (تقضي). «**البازي**»: فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده. «**كسر**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازر تقديره: هو.

وجملة «إذا الكرام بدر»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ابتدر الكرام»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «ابتدروا»: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بدر»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة «كسر البازي»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «كسر» تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تقضي» حيث أبدلت الياء من «الضاد»، والأصل: «تقضّض».

(٢) الأنفال: ٣٥. (٣) الزخرف: ٥٧.

فحُوّل إحدى الدالَيْن ياءً. هذا قول أبي عُبَيْدة، وأنكر الرُسْتَميّ هذا القول، وقال: إنّما هو من «الصَّدى»، وهو الصوت. والوجهُ الأوّلُ غير ممتنع لوقوع «يصدّون» على الصوت، أو ضربٍ منه. وإذا كان كذلك، لم يمتنع أن تكون تَصْدِيَةٌ منه، فتكون تَفْعِلَةً كالتَّحِلَة والتَّعِلَة. فلمّا قُلبت الدال الثانية ياءً، امتنع الادّغامُ لاختلاف اللفظَيْن.

وقالوا: «تَلَعَّيْتُ»، أي: أكلتُ اللُّعاعَة، وهي بَقْلَة ناعمة، وذلك فيما حكاه ابن السِّكِّيت عن ابن الأعرابيّ. قال الأصمعيّ: ومنه قيل للدنيا: «لُعاعةٌ»، وأصله: «تَلَعَّعْتُ»، أبدلوا من إحدى العينَيْن ياءً على حدّ «تَظَنَّيْتُ» كراهيةَ اجتماع العينات.

وقالوا: «دَهْدَيْتُ الحجرَ، فتَدَهْدَى، أُدَهْدِيه دَهْداةً ودِهداءً»: أي: دَهْدَهْتُه فتَدَهْدَهَ، أي: دَحْرَجْتُه فتَدَحْرَجَ، قال ذو الرمّة [من البسيط]:

١٢٩٦ـ [أدنى تَقاذُفِهِ التَّقْريبُ أو خَبَبٌ] كما تَدَهْدى من العَرْضِ الجَلاميدُ

وقال أبو النَّجْم [من الرجز]:

١٢٩٧ـ كأنّ صَوْتَ جَرْعِها المُسْتَعْجَلِ جَنْدَلَةٌ دَهْدَيْتَها مِن جَنْدَلِ

١٢٩٦ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص١٣٦٨؛ ولسان العرب ١/ ٦٣٨ (غرب)، ١٣/ ٤٨٩ (دهده)؛ والمخصّص ١٠/ ٧٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٧/ ١٧٥ (عرض)؛ ومقاييس اللغة ٤/ ٢٧٥؛ وتهذيب اللغة ١/ ٤٥٧؛ وتاج العروس ١٨/ ٣٩١ (عرض).

اللغة والمعنى: الجنب والتقريب: نوعان من العَدْوِ. تدهدى: تدحرج. العرض: الجبل. الجلاميد: جمع الجلمود وهو الصخر.

يصف سرعة فرسه، بأن أبسطها هذان النوعان من الجري، كما تتدحرج الصخور من الجبل.

الإعراب: **«أدنى»**: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف. **«تقاذفه»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«التقريب»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«أو»**: حرف عطف. **«خبب»**: اسم معطوف على سابقه مرفوع بالضمّة. **«كما»**: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني في محلّ رفع صفة، وهو مضاف. **«ما»** حرف مصدري. **«تدهدى»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر. **«من العرض»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. **«الجلاميد»**: فاعل مرفوع بالضمّة، والمصدر المؤول من «ما تدهدى» في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «أدنى تقاذفه التقريب»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تدهدى» بمعنى تتدحرج.

١٢٩٧ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٣٣؛ والطرائف الأدبية ص٦٥.

اللغة والمعنى: الجرع: الشرب بالفم مباشرة. الجندلة: الصخرة. دهديتها: دحرجتها. كأن صوت استعجالها وهي تشرب صوت دحرجة الصخرة من فوق الصخور.

الإعراب: **«كأنّ»**: حرف مشبّه بالفعل. **«صوت»**: اسم «كأنّ» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«جرعها»**: مضاف إليه مجرور بالكسر، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«المستعجل»**: صفة للجرع مجرورة بالكسرة. **«جندلة»**: خبر «كأنّ» مرفوع بالضمّة. **«دهديتها»**: =

ويدلّ أنّ «دَهْدَهْتُ» هو الأصل قولُهم: «دهدوهة[١] الجُعَل» لِما يُدَحْرِجه. وقالوا: «صَهْصَيْتُ» في «صَهْصَهْتُ» إذا قلت: «صَهْ صَهْ» بمعنى أُسكُتْ، فالياء بدلٌ من الهاء كراهيةَ التضعيف.

وقالوا: «مَكّوكٌ»، و«مَكاكِيكُ»، و«مَكاكِيُّ» فيما حكاه أبو زيد، فبعد الكاف ياءٌ مشدّدةٌ، فهما ياءان، فالأولى بدل من واو «مَكّوك» صارت ياءً في الجمع لانكسار ما قبلها، والثانيةُ بدل من الكاف للتضعيف.

وقالوا: «دَياجٍ» في جمع «دَيْجُوجٍ»، وهو المُظْلِم، يقال: «ليلٌ دَيْجُوجٌ»، أي: شديدُ الظُّلْمة، وأصلُه «دَياجِيجُ»، فكرهوا التضعيف، فأبدلوا من الجيم الأخيرة ياءً، فاجتمعت مع الياء الأولى، فخفّفوا بحذف إحدى الياءيْن، فصار «دَياجٍ» من قبيل المنقوص.

وقالوا: «دِيوانٌ»، وأصله: «دِوّانٌ»، ومثاله «فِعّالٌ»، النون فيه لامٌ لقولهم: «دَوَّنْتُ»، و«دُوَيْوِينٌ» في التحقير. فإن قيل: فهلّا قلبتم الواو ياءً لوقوع الياء الساكنة قبلها على حدّ قلبها في «سَيِّدٍ» و«مَيِّتٍ»، قيل: لأنّه كان يؤدّي إلى نقض الغرض، لأنّهم كرهوا التضعيف في «دِوّان»، فأبدلوا ليختلف الحرفان، فلو أبدلوا الواو فيما بعدُ، وقالوا: «دِيّانٌ»، لعادوا إلى نحو مِمّا فرّوا منه مع أنّ الياء غيرُ لازمة؛ لأنّها إنّما أُبدلت تخفيفًا، ألا ترى أنّهم قالوا: «دَواوِينُ»، فأعادوا الواو لمّا زالت الكسرةُ من قبلها، فبانَ لك أنّ هذه الياء ليست لازمة، لأنّها ترجع إلى أصلها في بعض الأحوال؟ وقد قال بعضهم: «دَياوِينُ»، فجعل البدل لازمًا.

وقالوا: «دِيباجٌ»، والأصل: «دِبّاج» دلّ على ذلك قولهم: «دبَابِيجُ» بالباء في الجمع، كأنّهم كرهوا التضعيف، فأبدلوا.

وقالوا: «قِيراطٌ»، وأصله: «قِرّاطٌ» على ما تقدّم، فأبدلوا من الراء الأولى ياءً لثقل

= فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «من جندل»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما.

وجملة «كأنّ صوت.. جندلة»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «دهديتها»: في محلّ رفع صفة للجندلة.

والشاهد فيه قوله: «دهديتها» حيث قلب الواو ياءً، وكان عليه: أن يقول دهدوت أو دهدهت.

(١) في طبعة ليبزغ: «دهدوه الجعل»، وفي الطبعة المصرية: «دهدوة». وفي لسان العرب: «والدُّهدية: الخُرْء المستدير الذي يُدَهْديه الجُعَل. ودهْدُوة الجُعل ودُهْودُوّته ودُهْدِيّه، على البدل، ودُهْدِيَتُه، بالتخفيف، عن ابن الأعرابيّ، ما يُدهْديه. ابن بَرّيّ: الدُّهْدوهة كالدُّحْروجة، وهو ما يجعله الجُعَل من الخُرْء».

التضعيف، دلّ على ذلك قولهم في الجمع: «قَرارِيط». فظهورُ الراء دليلٌ على ما قلناه.

وقالوا: «شيرازٌ»، وقالوا في الجمع: «شَرارِيزُ»، و«شَوارِيزُ». فمن قال: «شَرارِيزُ»، كان أصله عنده «شِرّازٌ» كـ«قِرّاطٍ»، ومن قال: «شَوارِيزُ»، كانت الياء عنده مبدلةً من الواو الساكنة على حدّ الإبدال في «مِيزان» و«مِيعاد». فإن قيل: فإنّ مثال «فِوْعال» غيرُ موجود، فكيف ساغ حملُ «شيراز» على مثالٍ لا نظيرَ له؟ قيل: عدمُ النظير لا يضُرّ مع قيام الدليل؛ إمّا إذا وُجد، كان مُؤْنِسًا؛ وإمّا أن يتوقّف ثبوتُ الحكم مع قيام دليله على وجوده، فلا.

وقالوا: «دِيماسٌ» للسِّجْن وللسَّرَب، ويقال للسرب أيضًا: «دَيْماس». وقالوا في جمعه: «دَمامِيسُ» و«دَيامِيسُ»، فمن قال: «دماميس»، كانت الياء مبدلة من الميم في الواحد، وكان من قبيل «قِيراطٍ» و«قَرَارِيطَ». ومن قال: «دَيامِيسُ» لم تكن مبدلة، وكانت مزيدة للإلحاق بـ«سِرداح»، ولذلك قال سيبويه[1] فيمن قال: «شَواريزُ»، و«دَيامِيسُ».

وقالوا في «اتَّصَلَتْ»: «ايتَصَلَتْ»، أبدلوا من التاء الأولى ياءً للعلّة المذكورة، قال الشاعر [من الرجز]:

قام بها يُنْشِدُ كلُّ مُنْشِدِ ... فايتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ[2]

أراد: اتَّصَلَتْ، فكره التضعيف.

وقالوا: «إِنسانٌ»، و«أَنَاسِيُّ»، و«ظَرِبانٌ»، و«ظَرابِيُّ». فأمّا «أناسِيّ» فأصله: «أناسِين» على حدّ «سِرْحانٍ»، و«سَراحِينَ» فأبدلوا من النون ياءً، وادّغموا الياء المبدلة من النون في الياء الأولى المبدلة من الألف في «إنسان». وقيل: «أَناسيُّ» ليس بتكسير «إنسان»، وإنّما هو جمعُ «إِنْسِيّ» كـ«بُخْتِيّ»، و«بَخاتِيّ». وكذلك «ظَرِبانٌ» بفتح الظاء وكسر الراء ـ وهي دُوَيْبّة كالهِرّة مُنْتِنَةٌ، تزعم العربُ أنّها إذا فسَتْ في ثوبِ أحدهم حين يَصِيدها يَبْلَى الثوبُ، ولا تبلى رائحتُها، وفي المَثَل «فسا بينهم الظربانُ»[3] إذا تقاطعوا، ويُجمع على «ظَرابِينَ» كـ«سَراحين»، وقالوا: «ظَرابيّ» أبدلوا من النون ياءً كما قالوا: «أَناسيُّ». قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٩٨ـ وهل أَنْتُمْ إلا ظَرابِيُّ مَذْحِجٍ ... تَفاسَى وتَسْتَنْشِي بآنُفِها الطُّخُمِ

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٤٦٠، ٤٦١.

(٢) تقدم بالرقم ١٢٩٠.

(٣) هذا مثل، وقد ورد في ثمار القلوب ص٤١٨؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٢٢١؛ والحيوان ١/ ٢٤٩؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٦٠؛ والدرّة الفاخرة ١/ ٢٠٦؛ ولسان العرب ١/ ٥٧١ (ظرب)؛ والمستقصى ٢/ ١٨٠؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٨٤، ٢/ ٧٤.

أي: تقاطعوا وتفرّقوا. والظَّرِبان: دُويبّة فوق جَرْو الكلب منتنة الرّيح كثيرة الفسو.

١٢٩٨ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١/ ٥٧١ (طرب)، ١٢/ ٣٦٠ (طخم).

وربّما قالوا في الجمع: «ظِرْبَى» كـ«حِجْلى». قال الفرزدق [من الطويل]:

١٢٩٩ـ وما جَعَلَ الظِّرْبَى القِصارُ أُنُوفَها   إلى الطِّمّ من مَوْجِ البِحارِ الخَضارِمِ

وربّما جاء هذا البدل في غير التضعيف، أنشد سيبويه لرجلٍ من يَشْكُرَ، وقيل: هو مصنوع لخَلَفٍ الأحمر [من الرجز]:

ومنهل ليس له... إلخ(١)

أراد: «الضَّفادِع»، فأبدل من العين الياء ضرورةً. والمَنْهَل: المَوْرِد، والحَوازِقُ: الجماعات، واحدتُها: حَزِيقةٌ جُمعت جمع «فاعِلَة»، كأنّها حازِقَةٌ، لأنّ الجمع قد يُبْنَى

= **اللغة**: الظرابي: جمع الظربان وهو حيوان كريه الرائحة. مذحج: اسم قبيلة عربية. تفاسى وتفاسى: تخرج ريحاً بدون صوت. تستنشي: تشمّ. الطخم: جمع الأطخم، وهو مقدَّم الخُرطوم في الإنسان والدّابّة.

المعنى: يهجو أناساً عاداً إياهم هذه الحيوانات المنتنة، تفسو وتشم هذه الروائح بأنوفها.

الإعراب: «**وهل**»: الواو: بحسب ما قبلها، «هل»: حرف استفهام لا محلّ له. «**أنتم**»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «**إلا**»: حرف حصر. «**ظرابي**»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**مذحج**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تفاسى**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «**وتستنشي**»: الواو: حرف عطف، «تستنشي»: تعرب إعراب «تفاسى» عدا أن الضمّة مقدّرة على الياء للثقل. «**بآنفها**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**الطخم**»: نعت مجرور بالكسرة.

وجملة «**أنتم ظرابي مذحج**»: بحسب الواو. وجملة «**تفاسى**»: في محلّ نصب حال، وعطف عليها جملة «**تستنشي**» فهي في محل نصب حال كذلك.

والشاهد فيه قوله: «ظرابي» حيث أبدلوا النون في «ظرابين» ياءً.

١٢٩٩ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣١٩.

اللغة والمعنى: الظربى والظرابي والظرابين: جمع الظربان وهي دويبّة كالهرّة منتنة الرائحة. الطم: الماء الكثير، وبفتح الطاء: البحر. الخضارم: الماء الكثير، والسيد الكريم الجواد. أي شيء جعل أنوف هذه الدواب القصار تصل إلى البحر والماء الكثير.

الإعراب: «**وما**»: الواو: بحسب ما قبلها، «ما»: اسم استفهام مبني في محلّ نصب مفعول به أوّل. «**جعل**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**الظربى**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**القصار**»: نعت مرفوع بالضمّة. «**أنوفها**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**إلى الطمّ**»: جارّ ومجرور متعلّقان بحال محذوفة. «**من موج**»: جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة للطم. «**البحار**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الخضارم**»: نعت مجرور بالكسرة.

وجملة «ما جعل...»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «الظربى» جمعاً للظربان على وزن «فعلى» كـ«حِجْلَى».

(١) تقدم بالرقم ١٢٩١.

على غيرِ واحده. والنَّقانِقُ: أصواتُ الضَفادِع، واحدُها نَقْنَقَةٌ. وأنشد أيضًا [من البسيط]:

لـــهـــا أشـــاريـــر... إلـــخ(١)

فأراد: الثعالب، وأرانِبها، فاضطُرّ إلى الإسكان، فلم يُمْكِنْه ذلك، فأبدل من الباء ياءً ساكنةً في موضع الجرّ. يصف عُقابًا، والأشارِيرُ: جمعُ إشرارةٍ، وهي: القطعة من اللحم تُجفَّف للادّخار. ومعنى «مُتَمَّرَة»: مُجفَّفةٌ، من التمر، يريد: بقّاها في وَكْرها حتّى تجِفَّ لكثرتها، والوَخْز: القطعُ من اللحم، وأصل الوخز الطعنُ الخفيفُ، يريد ما يقطعه من اللحم بسرعة؛ وأمّا قوله [من الوافر]:

إذا مـــا عـــدّ أربـــعـــة... إلـــخ(٢)

أراد سادِسًا، فأبدل من السين ياء ضرورةً. ومثله قول الراجز:

يَـفْـدِيـكَ يـا زُرْعَ أبِـي وخـالـي قـد مَـرَّ يَـوْمـان وهـذا الـثـالـي

وأنـتَ بـالـهِـجْـران لا تُـبـالِـي(٣)

فإنّه أبدل من الثاء الثانية ياءً، كأنّه كره بابَ «سَلِسَ» و«قَلِقَ»، فاعرفه.

فصل

[إبدال الواو]

قال صاحب الكتاب: **والواو تُبدَل من أختَيها، ومن الهمزة، فإبدالُها من الألف في نحو: «ضَوارِبَ»، و«ضُوَيْرِبٍ»، تصغيرِ «ضِيرابٍ» مصدرِ «ضارَبَ»، و«أوادِمَ»، و«أُوَيْدِمَ»، و«رَحَوِيٌ»، و«عَصَوِيّ»، و«إلَوانِ» تثنيةِ «إلَى» اسمًا. ومن الياء في نحو «مُوقِنٍ»، و«طوبى» ممّا سكن ياؤه غير مُدَّغمة، وانضمّ ما قبلها، وفي «بقوى» و«بوطر» من «بَيْطَرَ»، و«هذا أمرٌ ممضو عليه»، وهو «نَهُوٌ عن المُنْكَر» وفي «جِباوَةٍ». ومن الهمزة في نحو «جُونَةٍ»، و«جُوَنٍ» كما سلف في تخفيفها.**

* * *

قال الشارح: وأمّا إبدال الواو، فقد أبدلت من أختيها ومن الهمزة. والمراد بقولنا: «أختيها» الألفُ والياء، لأنّهن جميعًا من حروف المدّ واللّين، وقد مَثَّلَ بأمثلة(٤) متعدِّدةٍ، وعلّةُ كلّ واحد منها غيرُ الأخرى، لكنّه جمع بينهنّ الانقلابُ من الياء إلى الواو، وأنا أشرح ذلك شيئًا فشيئًا.

وأمّا إبدالها من الألف ففي نحو: «فاعِلٍ»، و«فاعَلٍ»، و«فاعُول»، و«فاعالٍ»، وذلك نحو «ضارِبٍ»، و«خاتَم»، و«عاقُولٍ»، و«ساباطٍ»، فمتى أردتَ تحقيرَ شيء من

---

(١) تقدم بالرقم ١٢٩٢.

(٢) تقدم بالرقم ١٢٩٣.

(٣) تقدم بالرقم ١٢٩٤.

(٤) في الطبعتين: «وقد مَثَّل ما مَثّله»، ولعلّه تحريف.

ذلك أو تكسيرَه، قلبتَ ألفه واوًا، وذلك نحو: «ضُوَيْرِب»، و«ضَوارِبَ»، و«خُوَيْتِم»، و«خواتِمَ»، و«عُوَيْقِيل»، و«عَواقِيلَ»، و«سُوَيْبِيط»، و«سَوابِيطَ». فأمّا علّةُ قلبها في التحقير، فظاهرةٌ، وذلك لانضمام ما قبل الألف. وأمّا قلبها في التكسير، فبالحمل على التحقير، وذلك أنك إذا قلت: «ضَوارِبُ»، و«خَواتِمُ»، فلا ضمّةَ في الضاد والخاء تُوجِب انقلابَ الألف إلى الواو، لكنّك لمّا كنت تقول في التحقير «خُوَيْتِمٌ»، قلتَ في التكسير: «خَواتِمُ». قال [من الطويل]:

١٣٠٠- [يَقُلْنَ حَرامٌ ما أُحِلَّ بِرَبِّنا] وتُتْرَكُ أَمْوالٌ عليها الخَواتِمُ

وإنّما حُمل التكسير في هذا على التحقير، لأنّهما من واد واحد، وذلك أنّ هذا التكسير جارٍ مجرى التحقير في كثير من أحكامه من قبل أنّ عَلَم التحقير ياءٌ ساكنةٌ ثالثةٌ قبلها فتحةٌ، وعلم التكسير ألفٌ ثالثةٌ ساكنةٌ قبلها فتحةٌ، والياء أُختُ الألف على ما تقدّم، وما بعد ياء التحقير حرفٌ مكسورٌ، كما أنّ ما بعد ألف التكسير حرفٌ مكسورٌ. فلمّا تَناسبا من هذه الوجوه التي ذكرناها، حُمل التكسير على التحقير، فقيل: «خَوالِدُ» كما قيل: «خُوَيْلِدٌ». وكما حُمل التكسير ههنا على التحقير، كذلك حمل التحقير على التكسير في قولهم: «أُسَيْوِدُ» في لغةِ من لم يدّغم حملاً على «أَساوِد»، فلم يدّغموا في «أُسَيْوِد» مع وجود سبب الادّغام، وهو اجتماعُ الواو والياء وسَبْقُ الأوّل منهما بالسكون. ومن ذلك «أُوَيْدِمٌ»، و«أَوادِمُ» أجروه مجرى «خُوَيْتِم»،

١٣٠٠ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص١٢٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٨١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٩٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٦٦، ٧٦٩.

اللغة: النون في (يقلن) عائدة إلى النائحات على المهجو، وربُّنا هنا: سَيِّدُنا.

المعنى: يقول الأعشى لمهجوه إنْ استحكم العِداء بيننا فستلقى حتفك، وستندبك النائحات، وستترك أموالاً ما فُضَّت عنها أختامها في حياتك لشدة بخلك.

الإعراب: «**يقلن**»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**حرام**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: موته حرامٌ. «**ما**»: اسم موصول مبني في محل رفع صفة لـ(حرام). «**أحلّ**»: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل مستتر تقديره (هو). «**بربّنا**»: جارومجرور متعلّقان بالفعل «أحلّ»، ونا: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**وتُتْرَكُ**»: الواو: حرف عطف، «**تُتْرك**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. «**أموالٌ**»: نائب فاعل. «**عليها**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم. «**الخواتم**»: مبتدأ مؤخر.

وجملة «يقلن»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «موته حرام»: مقول القول في محلّ نصب مفعول به، وجملة «أحلّ»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تترك أموالٌ»: معطوفة على جملة جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «عليها الخواتم»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: أن الاسم الذي على «فاعِل» يجمع على «فَوَاعِل» كما جمع الشاعر هنا الخاتم على خَوَاتم.

و«خَواتِمَ»، حيث لزم الإبدالُ لاجتماع الهمزتَين، وقد تقدّم الكلامُ عليه في تخفيف الهمزة.

ومن ذلك أنّك تقول في الفعل: «قُوتِلَ»، و«ضُورِبَ»، فتقلب الألفَ من «قاتَلَ»، و«ضارَبَ» واوًا؛ لانضمام ما قبلها على القاعدة المذكورة. ومن ذلك: «رَحَوِيٌّ»، و«عَصَوِيٌّ» ونحوهما من المقصور، الواوُ فيه بدلٌ من الألف في «رَحًى»، و«عَصًا» سواءً كانت الألف من الياء أو من الواو. وقد استوفيتُ الكلامَ على ذلك وعلّتِه في النسب.

وأمّا «إِلَوانِ» فتثنيةُ «إلى» إذا سُمّي بها، وكذلك «لَدَى» و«إذا» زمانًا كانت أو مكانًا، إذا سمّيتَ رجلاً بواحد من هذه الأشياء وما أشبهها من نحو: «إلّا» و«إمّا»، فإنّك إذا ثنّيتَه، كان بالواو نحو: «إِلَوانِ»، و«لَدَوانِ»، و«إِذَوان»، و«إِلَّوانِ»، و«إِمَّوانِ» في الرفع. وتقول في النصب والجرّ: «إِلَوَيْنِ»، و«لَدَوَيْن»، و«إِذَوَيْن»، و«إِلَّوَيْن»، و«إِمَّوَيْن». وكذلك لو جعلت شيئًا من ذلك اسم امرأة، ثمّ جمعتَه بالألف والتاء، لقلتَ: «إِلَواتٌ»، و«إِذَواتٌ»، ونحو ذلك.

والعلّةُ في قلبِ ما كان من ذلك واوًا من قبل أنّها أصولٌ غيرُ زوائد ولا مُبْدَلةٍ، فلمّا لم يكن لها أصلٌ تُرَدّ إليه إذا تحرّكت، ولم تكن الإمالة مسموعةً فيها، حُكم عليها بالواو؛ فقُلبت عند الحاجة إلى حركتها واوًا. فإن قيل: إذا كانت أصلاً غيرَ مبدلة؛ فهلّا لم يجز قلبُها واوًا إذ ليس لها أصلٌ في الواو، ولا الياء. الجواب أنّ الأمر كذلك، إلّا أنّها لمّا سُمّي بها، انقلبت إلى حكم الأسماء، فحُكم على ألفها بما يُحْكَم على ألفات الأسماء التي لا تحسن إمالتُها، نحو: «عَصًا»، و«قَطًا»، وكما تقول: «عَصَوان»، و«قَطَوانِ»، كذلك تقول: «إِلَوانِ»، و«لَدَوان»

ونحوٌ من ذلك لو سمّيتَ رجلاً بـ«ضَرَبَ» لأعربتَه، وقلت: «هذا ضَرَبٌ»، و«رأيتُ ضَرَبًا»، و«مررت بضَرَبٍ»، وإن كان قبل التسمية لا يدخله إعرابٌ. فكما أنّ «ضَرَبَ» إذا سُمّي به انتقل إلى حكم الأسماء، فأُعرب، كذلك «إِلَى»، وَ«لَدَى»، و«إمّا»: إذا سُمّي بها، انتقلت إلى حكم الأسماء، وقُضِي على ألفاتها بأنّها من الواو، إذ كانت أصلاً، ولم يُسْمَع فيها الإمالة، وقد أُبدلت من الياء في «مُوقِنٍ»، و«مُوسِرٍ» ونحوهما. وذلك أنّ أصل «موسر»: «مُيْسِرٌ» بالياء؛ لأنّه من «اليُسْر»، وأصلُ «موقن» الياء، لأنّه من «اليقين»، وإنّما صارت واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، كما أنّ الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها صارت ياءً، نحو: «ميزانٍ»، و«مِيعادٍ»، فأصلُهما الواو؛ لأنّه من «الوزن» و«الوعد».

فإن تحرّكت الواو في «موقن»، و«موسر»، أو زالت الضمّةُ التي قبلها، عادت الكلمةُ إلى أصلها من الياء، وذلك نحو قولك في التصغير: «مُيَيْقِنٌ»، و«مُيَيْسِرٌ»، وفي التكسير «مَياقِينُ»، و«مَياسِيرُ»، كما أنّ الياء في «مِيزان» و«مِيعاد» كذلك، تقول في

تحقيرهما: «مُوَيْزِينٌ»، و«مُوَيْعِيدٌ»، وفي التكسير: «مَوازِينُ»، و«مَواعِيدُ».

فإن قيل: ولِمَ كان إذا سكنت الياء وانضمّ ما قبلها تُقلب واوًا، وإذا سكنت الواو وانكسر ما قبلها تُقلب ياءً، قيل: لشَبَهِهما بالألف، وذلك أنّ الواو، والياء إذا سكنتا، وكان ما قبل كلّ واحدة منهما حركةً من جنسهما، كانتا مدّتَيْن كالألف، وكما أنّ الألف منقلبةٌ إذا انكسر ما قبلها، أو انضمّ في نحو: «ضُوَيْرِبٍ»، و«مَفاتِيحَ»، كذلك انقلبت الواو والياء إذ قد أشبهتْهما، إلّا أنّ النطق بالكسرة قبل الواو الساكنة ليس مستحيلاً كاستحالةِ ذلك مع الألف، وإنّما ذلك مستثقل، وكذلك النطقُ بالضمّة قبل الياء الساكنة.

فإذا تحرّكت هذه الواوُ، وزالت الكسرةُ عن الحرف الذي قبلها، زال عنها شَبَهُ الألف، وقويت بالحركة، فعادت إلى أصلها على ما ذكرنا.

وأمّا قولهم: «عِيدٌ» و«أَعْيادٌ»، فإنّه أُلزم القلبَ لكثرة استعماله؛ فأمّا «رِيحٌ» فتكسيرُه على «أَرْواح». قال الشاعر [من الرجز]:

تَلُفُّهُ الأَرْواحُ والسُّمِيُّ[1]

وربّما قالوا: «أَرْياحٌ»، وهو قليل من قبيل الغلط، ومن ذلك «طُوبى» الواو فيه مبدلةٌ من الياء، لأنّه «فُعْلى» من «الطيب»، قلبوا ياءه واوًا للضمّة قبلها مع سكونها، ومثلُه «الكُوسى»، وهو مؤنّث «الأَكْيَس» كـ«الأفضل»، و«الفُضْلَى»، وهو قياسٌ عند الأخفش، وشاذٌ عند سيبويه[2]؛ لأنّ سيبويه يبدل من ضمّة الفاء في هذا الضرب كسرةً لتصحّ الياء مفردًا كان أو جمعًا. والأخفشُ لا يرى ذلك إلّا فيما كان جمعًا، نحو: «بِيضٍ»، ولذلك كانت «مَعِيْشة» «مَفْعِلَةً» بكسر العين عنده لا غير، وعند سيبويه يجوز أن تكون «مَفْعِلة» و«مَفْعُلة» بالكسر والضمّ. ولذلك حُمل «ضِيزَى» على أنّه «فُعْلَى» بالضمّ؛ لأنّه ليس في الصفات «فِعْلَى» بالكسر، وفيها «فُعْلَى» بالضمّ، نحو: «حُبْلَى».

وقوله: «غير مدّغَمة» تحرُّزٌ من مثل «السُيَّل» و«العُيَّل»، فإنّك لا تقلب الياء واوًا فيهما، وإن سكنت، وانضمّ ما قبلها لتحصُّنها بالادّغام وخروجِها عن شَبَه الألف، إذ الألفُ لا تُدّغم، ولا يُدّغم فيها؛ لأنّ المدّغم والمدّغَم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع بهما اللسانُ دفعةً واحدةً، ولذلك يجوز الجمعُ بين الساكنَيْن، إذا كان الأوّل حرفًا ليّنًا، والثاني مدّغمًا كـ«دابّة»، و«شابّة»؛ لأنّ لِين الحرف الأوّل وامتداده كالحركة فيه والمدّغَم كالمتحرّك، وإذا كان كذلك، لم تتسلّط الحركةُ على قلبها. قال أبو النَّجْم [من الرجز]:

١٣٠١ـ كأن رِيحَ المِسْكِ والقَرَنْفُلِ   نَباتُه بين التِّلاع السُّيَّلِ

---

(١) تقدم بالرقم ٧٤٤.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٦٤.

١٣٠١ ـ التخريج: الرجز لأبي النجم في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٨٦؛ والطرائف الأدبيّة ص٧١؛ وبلا=

وقال الآخر [من الكامل]:

١٣٠٢ـ تَحْمِي الصِّحابَ إذا تكون كَريهَةٌ فإذا هُمُ نزلوا فمَأْوَى العُيَّلِ

ألا ترى أنّ الضمّة لم تؤثّر في ياء «السُّيَّل» ولا «العُيَّل» لادّغامها، وإن كانت في الحقيقة ساكنةً، وكذلك «اخْرِوّاطٌ»[1] و«اجْلِوّاذٌ»[2] لم يقلبوا الواو الساكنة ياءً لانكسار ما قبلها، وذلك لِما ذكرناه من تحصُّنها بالادّغام. فإن قيل: فإنّهم يقولون: «دِيوانٌ»، وأصله «دِوّانٌ»، قيل: القلبُ هنا لثقل التضعيف لا لسكونها وانكسارِ ما قبلها، فهو من قبيل

= نسبة في الخصائص ٣/ ١٥.

اللغة والمعنى: التلاع: جمع تَلْعَة وهي ما ارتفع من الأرض، وما اتسع من فم الوادي. تشبه رائحة نباته بين المرتفعات رائحة المسك والقرنفل.

الإعراب: **«كأنّ»**: حرف مشبّه بالفعل. **«ريح»**: اسم «كأنّ» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«المسك»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«والقرنفل»**: الواو: حرف عطف، واسم معطوف على «المسك» مجرور بالكسرة. **«نباته»**: خبر «كأنّ» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«بين»**: ظرف مكان مبني في محلّ نصب مفعول فيه، وهو مضاف متعلق بحال محذوفة مِنْ «نباته». **«التلاع»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«السيل»**: نعت مجرور بالكسرة.

وجملة «كأن ريح... نباته»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «السُّيَّل» حيث لم تؤثر الضمّة في الياء بعدها لادّغامها.

١٣٠٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي كبير الهذليّ في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٥؛ والخصائص ٣/ ١٥.

اللغة والمعنى: الكريهة: الحرب. العيل: الذين بحاجة لمن يعولهم وينفق عليهم. أنت الفارس القادر على حماية أصحابه في الحرب، وأنت الكريم الذي تنفق عليهم في السلم.

الإعراب: **«تحمي»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. **«الصحاب»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان، مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بالفعل «تحمي». **«تكون»**: فعل مضارع تامّ مرفوع بالضمّة. **«كريهة»**: فاعل «تكون» مرفوع بالضمّة. **«فإذا»**: الفاء: استئنافية، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، مبني في محلّ نصب مفعول فيه، متضمّن معنى الشرط متعلق بجوابه. **«هم»**: كالضمير منفصل مبني في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور. **«نزلوا»**: فعل ماضٍ مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. **«فمأوى»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، مأوى: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فأنت مأوى، وهو مضاف. **«العيل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة **«تحمي»**: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة **«تكون كريهة»**: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «نزلوا هم» المقدّرة: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «نزلوا»: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة **«فأنت مأوى»**: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «العُيَّل» حيث أن الضمّة، لم تؤثّر في الياء لادّغامها.

(١) اخروّط الطريق: امتدّ. (لسان العرب ٧/ ٢٨٦ (خرط)).

(٢) الاجلوّاذ والاجليواذ: المضاء والسرعة في السّير. (لسان العرب ٣/ ٤٨٢ (جلذ)).

«دِينار» و«قِيراط» في «دِنّار»، و«قِرّاط»، لا من قبيل «مِيزان» و«مِيعاد»، ولذلك كان من الشاذ غيرِ المَقيس.

وأمّا «ضُوَيْرِيبٌ»، فهو تصغير «ضِيرابٍ» مصدر «ضارَبَ»، والياء فيه منقلبة عن ألِف «ضارَبَ» للكسرة قبلها. ومثلُه «قِيتالٌ» في مصدرِ «قاتَلَ». هذا هو الأصل، ومن قال: «ضِرابٌ» و«قِتالٌ»، فإنّه حذف الياء تخفيفًا وللعلم بموضعها. وإذا صُغِّر هذا المصدر، قيل: «ضُوَيْرِيبٌ»، فالواوُ بدلٌ من الياء المبدلة من ألِف «فاعَلَ»، والياء الأخيرةُ بدلٌ من ألف «فِيعال» على حدّها في «سِرْهافٍ».

وأمّا «بَقْوَى» ونحوه ممّا هو من الأسماء على «فَعْلَى» معتلّ اللام، فما كان من ذلك من الياء، فإنّك تقلب ياءه إلى الواو، نحو: «التَّقْوَى»، و«الرَّعْوَى»، و«الشَّرْوَى»، فـ«التقوى» من «وَقَيْت»، و«البَقْوَى» من «بَقِيت» أي: انتظرت، و«الرَعْوَى» من «رَعيْتُ»، و«الشَّرْوى» من «شَرَيْتُ». والصفةُ تُتْرَك على حالها، نحو: «خَزْيَا»، و«صَدْيَا»، و«رَيَّا». ولو كانت «رَيَّا» اسمًا، لقلت: «رَوَّا»، كأنّهم فرقوا بين الاسم والصفة.

وإنّما قلبوا الواو إلى الياء ههنا، لأنّ الياء أختُ الواو، وقد غلبت الياء الواوَ في أكثر المواضع من نحو «سَيِّدٍ»، و«مَيِّتٍ»، و«شَوَيْتُه شَيًّا»، و«طَوَيْتُه طَيًّا»، فأرادوا أن يُعوِّضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها، فيكون ذلك كالقِصاص، فقلبوا الياء واوًا ههنا، وإنّما اختصّوا هذا القلب بالاسم دون الصفة، وذلك لأنّ الواو أثقلُ من الياء، فلمّا عزموا على قلب الأخفّ إلى الأثقل لضرب من الاستحسان، جعلوا ذلك في الأخفّ، لأنّه أعدلُ من أن يجعلوا الأثقل في الأثقل، والأخفُّ هو الاسم، والأثقلُ هو الصفة لمقاربتها الفعلَ، وتضمُّنِها ضميرَ الموصوف.

وأمّا «بُوطِرَ»، فالواو فيه مبدلة من ياء «بَيْطَرَ» المزيدةِ للإلحاق بـ«دَحْرَجَ» كـ«سَيْطَرَ»، و«بَيْقَرَ». وإذا أسندتَه إلى المفعول قلت: «سُوطِرَ»، و«بُوطِرَ»، فتصير الياء واوًا للضمّة قبلها وسكونها. وأمّا قولهم: «هذا أمرٌ مَمْضُوٌّ عليه»، فالواو الأخيرة فيه بدلٌ من الياء التي هي لامٌ في «مَضَيْتُ». وكذلك قالوا: «هو أَمورٌ بالمعروف نَهُوٌّ عن المُنْكَر»، وهو من «نَهَيْتُ» و«شربتُ مَشُوًّا»، وهو من «مَشَيْتُ»؛ لأنّ المُسْهِل يوجب المَشْيَ، وإنّما أبدلوا الياء واوًا؛ لأنّهم أرادوا بناء «الفَعُول»، فكرهوا أن يلتبس ببناء «فَعِيل» لو قيل: «مَشِيٌّ» و«نَهِيٌّ».

وأمّا «جِباوَةٌ»، فهو مصدرُ «جَبَيْتُ الخَراجَ»، والأصل: «جباية»؛ لأنّه من الياء، وإنّما أبدلوا الياء واوًا للعلّة في «التَّقْوَى»، و«البَقْوَى»، وهو تعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها.

وأمّا إبدالها من الهمزة في نحو: «جُونَة» و«جُونٍ»، فقد تقدّم شرحُه في تخفيف الهمزة بما أغني عن إعادته، فاعرفه.

فصل
[إبدال الميم]

قال صاحب الكتاب: والميم أُبدلت من الواو واللام والنون والباء، فإبدالُها من الواو في «فَم» وحدَه، ومن اللام في لغة طَيِّئٍ في نحو ما روى النَّمِرُ بن تَوْلَبٍ عن رسول الله ﷺ ــ وقيل إنّه لم يَرْوِ غير هذا ــ «ليس من امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَر»[(١)]. ومن النون في نحو: «عَمْبَرٍ»، و«شَمْبَاءَ» ممّا وقعتْ فيه النونُ ساكنةً قبل الباء، وفي قول رُؤْبَةَ [من الرجز]:

١٣٠٣ـ يا هالَ ذاتَ المَنْطِقِ التَّمْتامِ وكَفِّكِ المُخَضَّبِ البَنامِ

و«طامَه اللهُ على الخير». ومن الباء في «بَناتِ مَخْرٍ»، و«ما زِلْتُ راتِمًا على هذا»، و«رأيتُه من كَثَمٍ»، وقوله [من البسيط]:

١٣٠٤ـ فبادَرَتْ شاتَها عَجْلَى مُثابِرةً حتّى اسْتَقَتْ دُونَ مَحْنى جِيدِها نُغَما

قال ابن الأَعْرابيّ: «أراد نُغَبًا».

* * *

---

(١) هذا حديث، وقد تقدم تخريجه.

١٣٠٣ ــ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٣؛ وجواهرالأدب ص٩٨؛ وسرّ صناعة لإعراب ٤٢٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٩٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢١٦؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٥٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨٠.

اللغة: هال: اسم امرأة. التمتام: الذي يعجّل في كلامه فلا يفهمك. المخضّب: الذي فيه الخضاب. البنام: يريد البنان، أي: الإصبع.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «هال»: منادى مبنيّ على ضمّ الحرف المحذوف في محلّ نصب، والتقدير: «هالة». «**ذات**»: نعت «هال» منصوب (حملاً على المحلّ، ويجوز نصبه حَمْلاً على اللفظ)، وهو مضاف. «**المنطق**»: مضاف إليه مجرور. «**التمتام**»: نعت «المنطق» مجرور. «**وكفّك**»: الواو حرف عطف، و«كفكّ»: معطوف على «المنطق» مجرور، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**المخضب**»: نعت «كفّك» مجرور، وهو مضاف. «**البنام**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «البنام» يريد «البنان»، فأبدل النون ميمًا للضرورة الشعريّة. وفي البيت شاهد آخر للنحاة هو قوله: «يا هال» مرخّم «يا هالة».

١٣٠٤ ــ **التخريج**: البيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٤٢٦؛ ولسان العرب ١/ ٧٦٥ (نغب)؛ والمقرب ٢/ ١٧٨؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٩٣.

اللغة: النغم: النغب، جمع النغبة، وهي الجرعة.

الإعراب: «فبادرت»: الفاء بحسب ما قبلها، و«بادرت» فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير=

قال الشارح: قد أُبدلت الميم من أربعة أحرف: الواوِ واللامِ والنونِ والباءِ. أمّا إبدالها من الواو، ففي «فم» وحده، الأصل فيه: «فَوْهٌ» عينه واوٌ، ولامه هاءٌ، يدلّ على ذلك قولهم في التصغير: «فُوَيْهٌ»، وفي التكسير: «أَفْواهٌ». ووزنُه «فَعْلٌ» بفتح الأوّل، وسكون الثاني، إلاّ أنّه وقعت الهاء فيه، وهي مشبّهةٌ بحروف اللين، فحُذفت على حدّ حذف حروف اللين من نحو: «يَدٍ»، و«دَمٍ». ومثله: «شَفَةٌ» و«سَنَةٌ» فيمن قال: «شافَهْتُه» و«عملتُ معه مُسانهةً»، فلمّا حُذفت الهاء، بقي الاسم على حرفَيْن الثاني منهما واوٌ، والأوّلُ مفتوح، فكان إبقاؤُه على حاله يؤدّي إلى قلبها ألفًا لتحرُّكها بحركات الإعراب، وكون ما قبلها مفتوحًا على حدّ «عَصًا» و«رَحًى»، والألفُ تُحذف عند دخول التنوين عليها لالتقاء الساكنين كـ«عَصًا»، فيبقى الاسم المتمكّن على حرف واحد وهو معدومٌ، فلمّا كان يقتضي إبقاء الواو على ما ذُكر، أبدلوا منها الميم؛ لأنّ الميم حرفٌ صحيحٌ لا تثقل عليه الحركاتُ، وهو من مخرج الواو، لأنّهما من الشفة، وفيها غُنَّةٌ تُناسِب لِينَ الواو، فلذلك أبدلوها منها.

فإن قيل: ما الدليل على فتح الفاء دون أن تكون مضمومة، أو مكسورة؟ قيل: اللفظُ يشهد بذلك. فإن قيل: فقد حكى أبو زيد فيها: «فُمٌ»، و«فِمٌ» بالضمّ والكسر، قيل: ليس ذلك فيها بالشائع، والحكم إنّما هو على الأكثر، والكثيرُ المشهور هو الفتح والضمُّ. والكسر قليل من قبيل الغلط، ووجهُه أنّهم رأوا الفاء تختلف من هذا الاسم إذا أضيف، نحو: «هذا فُوك»، و«رأيت فاك»، و«مررت بفيك»، فعاملوه في حال الإفراد تلك المعامَلةَ. وأمّا قول الشاعر [من الرجز]:

١٣٠٥ـ يا لَيْتَها قد خرجتْ من فُمِّهِ   حتّى يعُودَ المُلْكُ في أُسْطُمِّه

= مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«شاتها»**: مفعول به، وهو مضاف، و«ها» ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«عجلى»**: حال منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر. **«مثابرة»**: حال منصوب. **«حتى»**: حرف ابتداء وغاية. **«استقت»**: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«دون»**: ظرف مكان متعلّق بـ «استقت»، وهو مضاف. **«محنى»**: مضاف إليه مجرور، بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف. **«جيدها»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«نغمًا»**: مفعول به منصوب.
وجملة «بادرت»: بحسب ما قبلها. وجملة «استقت»: في محلّ جرّ بحرف الجرّ.
والشاهد فيه قوله: «نغمًا» حيث أبدلت الميم من الباء، والأصل «نغبًا».

١٣٠٥ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٢٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٩٣، ٤٩٦؛ والدرر ١/ ١٠٩؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٩٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤١٥؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٢٩ (فوه)؛ والمحتسب ١/ ٧٩؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٩١؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٩.
اللغة المعنى: أسطمّ الشيء: وسَطه ومعظمه، يُقال: فلان في أسطمّة قومه، أي: في وسطهم وأشرافهم.
يقول: يا ليتها ـ والأرجح أنّه أراد كلمة يُتكلّم بها ـ قد خرجت من فمه حتى يعود الملك إلى أهله. =

فقد رُويت بضمّ الفاء وفتحها مع تشديد الميم. فأمّا ضمُّ الفاء، فقد تقدّم الجوابُ عنه؛ وأمّا التشديد فلا أصل له في الكلمة؛ لقولهم في جمعه: «أَفْواهٌ»، وفي تصغيره: «فُوَيْهٌ»، ولم يقولوا: «أَفْمامٌ»، ولا «فُمَيْمٌ». ووجهُ ذلك أنّهم ثقّلوا الميم في الوقف كما يُثقّلون في «يَجْعَلْ ّ» و«خَالِدْ ّ»، ثمّ أُجري الوصل مجرى الوقف على حدّ «القَصَبَّا»، و«السَّبْسَبَّا»، فاعرفه.

وأمّا إبدالها من اللام، فقد أُبدلت من لام التعريف في لغة قوم من العرب، ويقال في لغة طَيِّىءٍ: «امرجل» في «الرجل»، وروى النمر بن تولب عن النبيّ ﷺ: «ليس من امبرّ امصيامُ في امسفر»[1] وقيل: إنّه لم يرو ﷺ سوى هذا الحديث، ومع ذلك فهو شاذّ، لا يقاس عليه غيرُه، وقد تقدّم ذلك بأَشْبَعَ من هذا اللفظ.

وأمّا إبدالها من النون، فقد أُبدلت إبدالاً مطّردًا في كلّ نون ساكنة وقعت بعدها باءٌ، فإنّها تُقلب ميمًا، نحو: «عَمْبَرٍ»، و«شَمْباءَ»، و«عَمْ بَكْرٍ»، وذلك من قِبَل أنّ النون حرفٌ ضعيفٌ رِخْوٌ يمتدّ في الخَيْشوم بغُنّة، والباء حرف شديد مجهور مَخْرَجُه من الشفة، وإذا جئتَ بالنون الساكنة قبل الباء، خرجتَ من حرف ضعيف إلى حرف يُضادّه، ويُنافيه، وذلك ممّا يثقل، فجاؤوا بالميم مكانَ النون، لأنّها تُشارِكها في الغنّة، وتُوافِق الباء في المخرج؛ لكونهما من الشفة، فيتجانس الصوتُ بهما، ولا يختلف، ألا ترى أنّهم قالوا: «صِراطٌ» بالصاد، والأصل «سِراطٌ» بالسين، لأنّه من «سرطتُ الشيء» إذا ابتلعتَه، كأنّ الطريق يبتلع المارّةَ، ولمّا رأوا أنّ السين حرفٌ ضعيفٌ مهموسٌ مُنْسَلٌّ، والطاء شديدٌ مُطْبَقٌ، جاؤوا بالصاد لتُوافِق السينَ في الهمس والصفير، وتوافق الطاء في الإطباق، فيتجانس الصوتُ، ولا يختلف. وإذا كانوا فعلوا ذلك ههنا مع الفصل، كان في «عَمْبَرٍ»، و«شَمْباءَ» ألزمَ. وإن تحرّكت هذه النون، نحو: «الشَّنَب»، و«العِنَب»، و«عَنابِرَ»، قويت

= **الإعراب: «يا»**: حرف تنبيه. **«ليتها»**: حرف مُشبّه بالفعل، وها: ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب «ليت». **«قد»**: حرف تحقيق. **«خرجت»**: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. **«من»**: حرف جرّ. **«فمه»**: اسم مجرور، والهاء مضاف إليه، والجارّ والمجرور متعلّقان بـ«خرجت». **«حتى»**: حرف جرّ. **«يعود»**: فعل ناقص مضارع منصوب بـ«أنْ» مُضمرة. والمصدر المؤوّل من «أن يعود» في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجارّ والمجرور متعلّقان بـ«خرجت». **«الملَكُ»**: اسم «يعود» مرفوع. **«في أسطمه»**: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر «يعود»، والهاء مضاف إليه.

وجملة «ليت» واسمها وخبرها استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «خرجت» في محلّ رفع خبر «ليت».

والشاهد **فيه قوله**: سيُبيّنه الشارح.

(١) هذا حديث، وقد تقدم تخريجه.

بالحركة، وصار مخرجُها من الفم، وبُعدت عن الميم، ولم تقع موقعَها في البدل. ومن ذلك قول رُؤْبَة [من الرجز]:

يـا هـال ذات الـمـنـطـق... إلـخ

قالوا: أراد البَنان، فأبدل النون ميمًا لِما بينهما من المقاربة. ولفرطِ قُرْبِ ما بينهما قد يجمعون بينهما في القافية. قال الشاعر [من الرجز]:

١٣٠٦ـ بُـنَـيَّ إنّ الـبِـرَّ شـيءٌ هَـيِّـنُ أَلْـمَـنْـطِـقُ الـلَّـيِّـنُ والـطُّـعَـيِّـمُ

وقال الآخر [من الرجز]:

١٣٠٧ـ يَـطْـعُـنُـهـا بـخَـنْـجَـرٍ مـن لَـحْـمِ دون الـذُّنـابَـى فـي مَـكـانٍ سُـخْـنِ

وقال: «طامه الله على الخير، وطانَه»، أي: جَبَلَه عليه، حكاه ابن السكّيت.

١٣٠٦ ـ **التخريج**: الرجز لامرأة قالته لابنها في نوادر أبي زيد ص١٣٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٩٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٢٥؛ وسمط اللآلي ص٧٢؛ وشرح شواهد الشافية ص٣٤٢؛ ولسان العرب ١١/ ٣٩٤ (لبن)؛ والمقتضب ١/ ٢١٧؛ والمنصف ٣/ ٦١؛ وتاج العروس ١/ ٣٩٣ (كفأ).

اللغة: الطعيم: إطعام الطعام.

المعنى: الشاعرة تنصح ابنها: بأن الإحسان للناس مرده إلى أمرين بسيطين وهما: الكلام الحسن وإطعام الطعام.

الإعراب: «**بني**»: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**إن**»: حرف مشبه بالفعل. «**البرّ**»: اسم إن منصوب بالفتحة. «**شيء**»: خبر إن مرفوع بالضمة. «**هين**»: صفة لمرفوع بالضمة وسكّنت للضرورة. «**المنطق**»: بدل من الخبر مرفوع بالضمة. «**اللين**»: صفة مرفوعة بالضمة. «**والطعيم**»: الواو: حرف عطف، «**الطعيم**»: اسم معطوف على «المنطق»، مرفوع مثله بالضمة وسكّنت للضرورة.

وجملة (بني): ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

وجملة «إن البر شيء»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هين وطعيم» حيث جاء بالنون والميم في قافية واحدة لتقاربهما في المخرج.

١٣٠٧ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في جواهر الأدب ص٩٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٤٢٣؛ ولسان العرب ٣/ ١٢٠ (جرد)، ٢٢٣ (سند)، ٤/ ٢٦٠ (خنجر)، ١٢/ ٤٨٦ (قصم)؛ وتهذيب اللغة ١٠/ ٦٣٨.

اللغة: الذنابى: الذنب.

المعنى: يريد أنه يُدخل ذكره في فَرْجها.

الإعراب: «**يطعنُها**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر تقديره: هو، و«ها»: مفعول به. «**بخنجر**»: جار ومجرور متعلقان بـ«يطعن». «**من لحم**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ«خنجر». «**دون**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بـ«يطعن». «**الذنابى**»: مضاف إليه. «**في مكان**»: جار ومجرور بدل من «دون». «**سخن**»: صفة لـ«مكان».

وجملة «يطعن»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: الإكفاء المتمثل بالجمع بين الميم في «لحم» والنون في «سخن» في قافية واحدة.

الميم فيه بدلٌ من النون؛ لأنّه من «الطينَة»، وهي الخِلْقة والجِبِلّة.

وقد أبدلوها من الباء، قالوا: «بناتُ بَخْرٍ» و«بنات مَخْرٍ»، حكا ذلك الأصمعيّ، وهي سَحائبُ بيضٌ تأتي قبل الصيف. قال أبو بكر بن السرّاج: هو مأخوذ من البُخار، لأنّ السحاب من بخار الأرض، فعلى هذا الباء أصلٌ، والميم بدلٌ منها. وربّما قالوه بالحاء غير المعجمة، كأنّه من «البَحْر»، لأنّ السحاب من بخار البحر.

وقالوا: «ما زلتُ راتِمًا على هذا الأمر»، أي: راتِبًا، حُكي ذلك عن أبي عمرو بن العَلاء، فالميمُ بدل من الباء؛ لكثرة الباء وتصرُّفِها، ألا تراك تقول: «رَتَبَ يَرْتُبُ فهو راتِبٌ»، أي: ثابتٌ، ولا تقول: «رتم يرتم» في هذا المعنى، فكانت الباء هي الأصل.

وقالوا: «رأيته من كَثَم وكَثَبٍ»، أي: من قُرْب. حكى ذلك يعقوب، فالباءُ ينبغي أن تكون أصلاً، والميمُ بدلٌ منها؛ لعموم تصرُّف الكثب، وأنّه يقال: «قد أَكْثَبَ لك الأمرُ»، و«رَمَاه من كَثَب»، أي: من قُرْب. وأمّا قول الشاعر [من البسيط]:

فبادرت شاتها... إلخ

قال ابن الأعرابيّ: أراد: «نُغَبًا»، وهو جمع «نُغْبة» بالضمّ، وهي الجُرْعة. قال ذو الرمّة [من البسيط]:

١٣٠٨ـ حتّى إذا زَلَجَتْ عن كلِّ حَنْجَرَةٍ ... إلى الغَلِيلِ ولم يَقْصَعْنَهُ نُغَبُ

١٣٠٨ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص٧٠، ولسان العرب ١/ ٧٦٥ (نغب)، ٢/ ٢٨٩ (زلج)؛ وتهذيب اللغة ٨/ ١٤٧، ١٠/ ٦١٩؛ وكتاب العين ٤/ ٣٤٧؛ وجمهرة اللغة ص٣٧٠؛ وديوان الأدب ٢/ ١٤٩؛ ومقاييس اللغة ٥/ ٤٥٢؛ ومجمل اللغة ٤/ ٤٢٠؛ وتاج العروس ٤/ ٢٩١ (نغب)، ٦/ ١٥ (زلج)؛ وأساس البلاغة (زلج).

اللغة والمعنى: زلجت: أسرعت في المشي وخفّت. يقصعنه: يرددن الطعام إلى الفم لمضغه من جديد. نغب ريقه: ابتلعه، والنُّغَب: جمع النُّغْبة وهي الجرعة من الماء. فإذا سالت في الحلوق وروت العطش، ولم يردّها الغصص....

الإعراب: «**حتى**»: حرف غاية وابتداء. «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «**زلجت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**عن كلّ**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«زلجت». «**حنجرة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**إلى الغليل**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«زلجت». «**ولم**»: الواو: حرف عطف، لم: حرف جزم وقلب ونفي. «**يقصعنه**»: «يقصعن»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محلّ جزم، والنون: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**نغب**»: فاعل «زلجت» مرفوع بالضمّة.

وجملة «زلجت نُغَب»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «ولم يقصعنه»: معطوفة عليها في محلّ جرّ.

والشاهد فيه قوله: «زلجت نغب» حيث جاءت «نغب» جمعاً للنغبة وهي الجرعة الواحدة من الماء.

قال ابن السكّيت: «نَغِبْتُ من الإناء بالكسر نَغْبًا»، أي: جرعتُ منه جَرْعًا.

فصل
[إبدال النون]

قال صاحب الكتاب: **والنون أُبدلت من الواو واللام في «صَنْعانِيٍّ»، و«بَهْرانيّ»، و«لَعَنَّ» بمعنى «لَعَلَّ».**

* * *

قال الشارح: القياس في «صَنْعاء»، و«بَهْراء» أن يقال في النسب إليهما: «صنعاويٌّ»، و«بهراويٌّ»، كما تقول في «صَحْراءَ»: «صحراويٌّ»، وفي «خُنْفَساءَ»: «خنفساويّ». تبدل من الهمزة واوًا فَرْقًا بينها وبين الهمزة الأصليّة على ما تقدّم بيانُه في النسب. وقد قالوا: «صنعانيّ»، و«بهرانيّ» على غير قياس، واختلف الأصحابُ في ذلك، فمنهم من قال: النون بدلٌ من الهمزة في «صنعاء» و«بهراء»، ومنهم من قال: النون بدلٌ من الواو، كأنّهم قالوا: «صنعاويّ» كـ«صَحْراويّ»، ثمّ أبدلوا من الواو نونًا، وهو رأيُ صاحب هذا الكتاب، وهو المختار؛ لأنّه لا مقاربة بين الهمزة والنون، لأنّ النون من الفم، والهمزة من أقصى الحَلْق، وإنّما النون تُقارِب الواوَ، فتُبْدَل منها.

وأمّا «لَعَلَّ»، فقد قالوا فيها: «لَعَلَّ» و«لَعَنَّ»، فالنون بدلٌ من اللام، وذلك لكثرةِ «لعلّ»، وعمومِ استعمالها، والنونُ تقارب اللامَ في المَخْرج، ولذلك تُدّغم النون عند اللام في نحو قوله: ﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾[1]، وتحذف نونُ الوقاية معها كما تحذف مع النون في «لَعَلِّي»، كما تقول: «إنِّي» و«كَأَنِّي»، وأرى أنّهما لغتان لقلّة التصرّف في الحروف، فاعرفه.

فصل
[إبدال التاء]

قال صاحب الكتاب: **والتاء أُبدلت من الواو والياء والسين والصاد والباء، فإبدالُها من الواو فاء في نحو: «اتَّعَدَ»، و«أَتْلَجَه».** قال [من المديد]:

١٣٠٩ ـ [رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثُعَلٍ] مُتْلِجٍ كَفَّيْهِ فِي قُتَرِهْ

(١) النساء: ٤٠، والكهف: ٢.

١٣٠٩ ـ **التخريج:** البيت لامرىء القيس في ديوانه ص١٢٣؛ والأغاني ٩/ ٩٥؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٦٦؛ والشعر والشعراء ١/.

اللغة: بنو ثعل: قوم عرفوا بدقة الرماية. مُتلج: مدخل. القُتَر: بيوت الصائد التي يكمن فيها لئلاّ يفطن له الصّيد فينفر منه.

و«تُجاهٍ»، و«تَيقُور»، و«تُكْلان»، و«تُكَأة»، و«تُكَلة»، و«تُخَمة»، و«تُهَمة»، و«تَقِيّة»، و«تَقْوَى»، و«تَتْرَى»، و«تَوْرِيةٍ»، و«تَوْلَج»، و«تُراث»، و«تِلاد»، ولامًا في «أُخْتٍ»، و«بِنْتٍ»، و«هَنْت»، و«كِلْتَا». ومن الياء فاء في نحو: «اتَّسَرَ»، ولامًا في «أَسْنَتُوا»، و«ثِنْتانِ»، و«كَيْتَ»، و«ذَيْتَ». ومن السين في «طَسْتٍ»، و«وسِتّ»، وقوله [من الرجز]:

١٣١٠ـ يا قاتَلَ اللَّهُ بَنِي السِّعْلاةِ عَمْرَو بنَ يَرْبُوعٍ شِرارَ النّاتِ
غَيْرَ أَعِفّاءَ ولا أَكْياتِ

= الإعراب: «ربّ»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «رام»: اسم مجرور لفظًا بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة لأنه اسم منقوص، مرفوع محلاً بضمة مقدرة، على أنه مبتدأ خبره في بيت لاحق. «من»: حرف جرّ. «بني»: اسم مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والجارّ والمجرور متعلقان بصفة لـ «رام» محذوفة. و«بني» مضاف. «ثعل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «متلج»: نعت «رام» مجرور بالكسرة الظاهرة. «كفّيه»: مضاف إليه مجرور بالياء، لأنه مثنى، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «في قتره»: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «متلج»، والهاء ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة.

وجملة «ربّ رام متلج...»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «متلج» حيث أبدل التاء من الواو في «متلج»، لأن الأصل «مولج»، اسم فاعل من «أولج».

١٣١٠ ـ **التخريج**: الرجز لعلباء بن أرقم في لسان العرب ٢/ ١٠١ (نوت)، ١٣/ ٢٢٩ (سين)، ١٥/ ٤٤٥ (تا)؛ ونوادر أبي زيد ص١٠٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٨٤٢؛ والحيوان ١/ ١٨٧، ٦/ ١٦١؛ والخصائص ٢/ ٥٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٥٥؛ وسمط اللآلي ص٧٠٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٢١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٠٩؛ ولسان العرب ٦/ ١١ (أنس)؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٨٩؛ ونوادر أبي زيد ص١٤٧.

اللغة: السعلاة: أنثى الغول. عمرو بن يربوع: هو من تقول الرواية إنه تزوّج السعلاة، وأنجب منها أولادًا. النات: الناس.

المعنى: يدعو أن تنصبّ لعنة الله على بني السعلاة، وهم أكثر الناس شرًّا.

الإعراب: «يا»: حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: «يا هؤلاء أو يا قوم». «قاتل»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة. «بني»: مفعول به منصوب بالياء، لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم، وهو مضاف. «السعلاة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عمرو»: بدل من «بني» منصوب بالفتحة. «ابن»: صفة لِـ «عمرو» منصوبة مثلها بالفتحة (أو بدل منه)، وهو مضاف. «يربوع»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «شرار»: صفة لـ «بني» منصوبة بالفتحة، وهو مضاف. «الناتِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «غير»: صفة ثانية منصوبة بالفتحة، وهو مضاف. «أعفّاء»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «ولا»: الواو: حرف عطف، و«لا»: حرف نفي. «أكياتِ»: اسم مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه: إبدال التاء من السّين في «النات»، و«أكيات»، فإنّ أصلهما: «ناس» و«أكياس».

من الصاد في «لِصْتٍ»، قال [من الكامل]:

١٣١١ـ [فَتَرَكْنَ نَهْدًا عُيَّلاً أَبْنَاؤُها وبني كنانةَ] كاللُّصُوتِ المُرَّدِ

ومن الباء في «الذَّعالِت» بمعنى «الذَّعالِب»، وهي الأَخلاقُ.

* * *

قال الشارح: قد أُبدلت التاء من خمسة أحرف، وهي الواو والياء والسين والصاد والباء.

فأمّا إبدالها من الواو، فإنّه ورد على ضربين: مَقِيسٌ، وغيرُ مقيس، فالمقيسُ «افْتَعَلَ» وما يصرّف منه إذا بنيتَه ممّا فاؤه واوٌ، نحو: «اتَّعَدَ»، و«اتَّزَنَ»، و«يَتَّعِدُ»، و«يَتَّزِنُ»، و«مُتَّعِدٌ»، و«مُتَّزِنٌ»، والأصل: «اوْتَعَدَ»، وهو «مُوتَعِدٌ»، فقلبوا الواو تاء، وادّغموها في تاء افتعل. ومثلُه «اتَّلَجَ». ولو بنيت من «وَجِلَ يَوْجَلُ»، و«وَضُؤَ يَوْضُؤُ» مثلَ «افْتَعَل»، لقلت: «اتَّجَلَ»، و«اتَّضَأَ». وإنّما فعلوا ذاك لأنّهم لو لم يقلبوها تاء هنا، لزمهم قلبُها ياءً إذا انكسر ما قبلها، نحو: «ايتَعَدَ»، و«ايتَزَنَ»، و«ايتَلَجَ»، وفي الأمر: «ايتَعِدْ»، و«ايتَلِجْ»، و«ايتَزِنْ». وإذا انفتح ما قبلها قُلبت ألفًا، نحو: «ياتَعِدُ»، و«ياتَلِجُ»، وذلك على لغةِ من يقول في «يَوْجَلُ»: «يَاجَلُ»، ثمّ تردّها واوًا إذا انضمّ ما قبلها. ولمّا رأوا مَصِيرهم إلى تغيُّرها لتغيُّر أحوالِ ما قبلها، قلبوها إلى التاء؛ لأنّها

١٣١١ ـ **التخريج**: البيت لعامر بن جوين في شرح شواهد الشافية ص٤٧٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٦٤؛ وجمهرة اللغة ص١٤٤، ٤٠٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٥٦، ٢/ ٥٨٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٢٢؛ ولسان العرب ٢/ ٨٤ (لصت)، ١١/ ٤٨٨ (عيل).

اللغة: نهد: قبيلة. عيّلاً: ج عائل وهو الباكي. اللصوت: اللصوص. مرّد: ج مارد وهو الطاغية، أو الذي يذهب ويجيء نشاطًا.

الإعراب: «فتركن»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«تركن»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. **«نهدًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **«عيّلاً»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة. **«أبناؤها»**: فاعل لـ «عيّلاً» (جمع اسم فاعل)، مرفوع بالضمة الظاهرة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. **«وبني»**: الواو: عاطفة، و«بني»: معطوف على «نهدًا» منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **«كنانة»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. **«كاللصوت»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب مفعول به ثانٍ، و«اللصوت»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«المرّد»**: صفة لـ «اللصوت» مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «تركن نهدًا عيّلاً أبناؤها»: بحسب الفاء. وجملة «تركت بني كنانة كاللصوت»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «اللصوت» حيث أبدل الصاد من التاء في «اللصوت»، فالأصل: «اللصوص».

حرفٌ جَلْدٌ قويٌّ لا يتغيّر بتغيُر أحوالِ ما قبله، وهو قريبُ المَخْرج من الواو، وفيه همسٌ مناسبُ لِينِ الواو، ليُوافِقَ لفظه لفظَ ما بعده، فتُدّغم فيها، ويقع النطقُ بهما دفعةً واحدةً، قال الشاعر [من الطويل]:

١٣١٢ـ فإنّ القَوافِي يَتَّلِجْنَ مَوالِجًا   تَضايَقَ عنها أن تَوَلَّجَها الإِبَرْ

وقال الآخر [من الطويل]:

١٣١٣ـ فإنْ تَتَّعِدْنِي أَتَّعِدْكَ بِمِثْلِها   وسَوْفَ أَزِيدُ الباقياتِ القَوارِصا

١٣١٢ ــ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص٤٧؛ والخصائص ١/ ١٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ص١٤٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٩٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨١؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٨٦؛ ولسان العرب ٢/ ٤٠٠ (ولج).

اللغة: يتّلجن: يدخلن. الموالج: المداخل. تضايق: تعجز.

المعنى: يقول: إنّ القوافي قادرة على دخول مداخل ضيّقة تعجز عن دخولها الإبر.

الإعراب: «**فإنّ**»: الفاء بحسب ما قبلها، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «**القوافي**»: اسم «إنّ» منصوب. «**يتلجن**»: فعل مضارع مبنيّ على السكون، والنون ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**موالجاً**»: مفعول به منصوب. «**تضايقَ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر. «**عنها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تضايق». «**أن**»: حرف مصدرية ونصب. «**تولّجها**»: فعل مضارع منصوب، وها: ضمير في محلّ نصب مفعول به، والمصدر المؤول من «أن تولّجها» في محل رفع فاعل «تضايق»، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «**الإبر**»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة: «إن القوافي يتلجن» بحسب ما قبلها. وجملة: «يتلجن» في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة: «تضايق...» في محلّ نصب نعت «موالجاً».

والشاهد فيه قوله: «يتّلجن»، أصله «يوتلجن» فالواو فاء الكلمة، والتاء التي بعدها زائدة، وهي تاء الافتعال، فقُلبت الواو تاء، ثم أدغمت التاء في التاء.

١٣١٣ ــ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص٢٠١؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٤٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٩٠؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٥٧٩؛ وبلا نسبة في الممتع في التّصريف ٢/ ٣٨٦.

اللغة: تتّعدني: أي تتوعّدني. القوارص: ج القارصة، وهي هنا قصيدة الهجاء.

المعنى: يقول: إنّني لا أتهدّدك بمثل ما تتهدّدني به فحسب بل أزيد على التهديد بما يؤلم ويجلب الخزي والعار، أي الأشعار التي تتردّد على ألسنة الناس من جيل إلى جيل.

الإعراب: «**فإن**»: الفاء بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «**تتعدني**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، والنون للوقاية، والياء ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «**أتّعدك**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط، والكاف ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «**بمثلها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أتّعد»، وهو مضاف، وها: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**وسوف**»: الواو حرف عطف، «سوف»: حرف تسويف. «**أزيد**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «**الباقيات**»: مفعول به منصوب بالكسرة لأنّه جمع مؤنث سالم. «**القوارصا**»: نعت «الباقيات» منصوب، والألف للإطلاق. =

ومن العرب من أهل الحِجاز من يُجْرِي ذلك على الأصل من غير إبدال، ويحتمل من التغيّر ما يجتنبه الآخرون، فيقول: «ايتَعَدَ» و«ايتَزَنَ»، فهو «مُوتَعِدٌ» و«مُوتَزِنٌ»، والأوّلُ أكثر، ولكثرته كان مَقيسًا. وقد قالوا: «أَتْلَجَهُ» في معنى «أَوْلَجَه»، و«ضَرَبَهُ حتّى أَتْكَأَهُ»، أي: أَوْكَأه. فأمّا قوله [من المديد]:

مُتْلِجٌ كَفَّيْهِ فِي قُتَرِهْ

فالبيت لامرىء القيس، وأوّلُه:

رُبَّ رامٍ مِنْ بَنِي ثُعَلٍ

والشاهد فيه إبدالُ التاء من الواو في «مُتْلِج»؛ لأنّه اسمُ فاعل من «أَتْلَجَهُ»، و«مُتْلِجٌ»: مُدْخِلٌ، ومعناه أنّه يُدْخِل يَدَيْه في القترة لئلّا يهرب الوحشُ. والقترةُ ناموسُ الصّيّاد. وهذا القلب غيرُ مطّرد، وقد جاء من ذلك ألفاظٌ متعدّدةٌ، قالوا: «تُجاهٌ»، وهو «فُعالٌ» من الوجه، وهو مستقبَلُ كلّ شيء يقال: «فلانٌ تُجاهَ زيد» أي: قُدّامَه. وقالوا: «تَيْقُورٌ»، وهو «فَيْعُولٌ» من «الوَقار»، فالتاء أصلُها الواو. قال الشاعر [من الرجز]:

١٣١٤ـ فإنْ يكن أَمْسَى البِلَى تَيْقُورِي

= وجملة: «إن تتعدني...» الشرطية بحسب ما قبلها. وجملة «تتعدني»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أتّعدك» لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ«إذا». وجملة «سوف أزيد» معطوفة على الجملة السابقة فهي مثلها لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تتّعدني أتّعدك» والأصل: «توتعدني أوتعدك» فالواو فاء الكلمة والتاء التي بعدها في اللفظتين زائدة، وهي تاء الافتعال، فقلبت الواو تاء في اللفظتين،فتجاور في كلّ منهما تاءان فأدغمت التاء في التاء.

١٣١٤ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٣٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٣؛ ولسان العرب ٥/ ٢٩٠ (وقر)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ١٤٦؛ الممتع في التصريف ١/ ٣٨٤؛ والمنصف ١/ ٢٢٧، ٣/ ٢١.

اللغة: البِلَى: تقادم العهد. التَيْقُور: الوقارُ.

المعنى: وصف كِبَرَه وضعفه عن التصرُّف، فجعل ذلك كالوقار وإن لم يقصده.

الإعراب: «**فإن**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «**يكن**»: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون. «**أمسى**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «**البِلَى**»: اسم «كان»، واسم «**أمسى**» محذوف دَلَّ عليه اسم «كان»، ويمكن أن يكون اسم «أمسى» أما اسم «كان» فضمير الشأن المحذوف، أو محذوف لدلالة اسم «أمسى» عليه، وهذا ما **يُعْرَف** بالتنازع. «**تَيْقوري**»: خبر «أمسى» منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة.

وجملة «**إن يكن أمسى البلى تيقوري**»: مع الجواب المحذوف بحسب الفاء. وجملة «يكن=

معناه أن البلى سكّن حِدّتَه، ووَقَّرَه.

وقالوا: «تُكْلانٌ» وهو «فُعْلانٌ» من «وكلتُ، أَكِلُ». يقال: «رجلٌ وُكَلَةٌ تُكَلَةٌ»، أي: عاجزٌ يَكِلُ أمرَه إلى غيره، فالتاء بدلٌ من الواو، ومنه الوَكيل، كأنّه مَوْكولٌ إليه، الأصلُ فيهما واحدٌ.

وقالوا: تُخْمَةٌ وهو داءٌ كالهَيْضَة، التاء فيه بدلٌ من الواو؛ لأنّه من الوَخامة والوَخَم، وهو الوَباُ.

وقالوا: «تُهَمَةٌ» وهو فُعَلَةٌ من «اتَّهَمْتُ» أي: ظننتُ، والتاء بدل من الواو؛ لأنّه من وَهْم القلب. وقالوا: «تَقِيَّةٌ» و«تَقْوَى»، فـ«تقيّة» فَعِيلةٌ من «وَقَيْتُ»، و«تَقْوَى» فَعْلَى منه، و«تُقاةٌ» فُعَلَةٌ منه.

وقالوا: «تَتْرَى» وهو فَعْلَى من «المُواتَرة»، وهي المتابَعة. وقال اللِّحْيانيّ لا تكون مواتَرةٌ إلّا وبينها فَتْرةٌ، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾[1]. وفيها لغتان: التنوين وتركُه، ومن لم يصرف جعل ألفَه للتأنيث، ومن صرفه كانت الألف عنده للإلحاق.

وقالوا: «تَوْراةٌ» لأحد الكُتُب المُنْزَلة، التاء فيه بدل من الواو، وأصله «وَوْراةٌ»، فَوْعَلَةٌ من «وَرَى الزَّنْدُ». و«تَوْلَجٌ» هو كِناسُ الوَحْش الذي يلِج فيه، وتاؤه مبدلة من الواو، وهو فَوْعَلٌ. قال الراجز:

مُتَّخِذًا في ضَعَواتٍ تَوْلَجا[2]

يصف ثورًا في عِضاهٍ. وقال البغداديون: «تَوْراةٌ» تَفْعَلَةٌ، و«تَوْلَجٌ» تَفْعَلُ، والصحيح الأوّل، لأنّ «فَوْعلاً» أكثرُ من «تَفْعَل» في الأسماء، ولو لم يقلبوا الواو في «تَوْراة» عندنا تاء، لزم قلبُها همزةً لاجتماع الواوَيْن على حدّ «أَواصِلَ» في جمع «واصِلةٍ»، ولا يلزم ذلك عندهم؛ لأنّ التاء عندهم زائدة، وليست بدلاً. وقالوا: «تُراثٌ» للمال المَوْروث. قال الله تعالى: ﴿وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا﴾[3]. قال الشاعر [من الطويل]:

١٣١٥ـ فإنْ تَهْدِمُوا بالغَدْرِ داري فإنّها تُراثُ كريمٍ لا يُبالي العَواقِبا

= أمسى...»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أمسى البلى تيقوري»: خبر (كان) محلُّها النصب.

والشاهد فيه قوله: إبدال التاء من الواو في قوله: تيقوري، لأنه فَيْعُولٌ من الوقار، وأصله: وَيْقُور.

(١) المؤمنون: ٤٤.

(٢) تقدم بالرقم ٨٣٨.

(٣) الفجر: ١٩.

١٣١٥ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

المعنى: فإن غدرتم بي وهدمتم داري، فإن أصولي الكريمة باقية، وأنا مقدام كريم لا تهمّني النتائج.

=

وأصله: «وُراثٌ» فُعالٌ من «الوِراثة»، يقال: «وَرِثْتُ أَرِثُ وِراثَةً ووِرْثًا وإرْثًا». قلبوا الواو همزةً على حدّ «وِشاح»، و«إشاح». وقالوا: «تِلادٌ» للمال القديم، وهو الذي وُلد عندك، وهو خِلافُ الطارف والتَّلِيدُ الذي وُلد ببلاد العجم، ثمّ حُمل صغيرًا فنبت ببلاد الإسلام، فتاؤه من الواو، لأنه من «الوِلادة».

وقد أُبدلت التاء منها لامًا، قالوا: «أُخْتٌ»، و«بِنْتٌ»، و«هَنْتٌ»؛ فأمّا «أخت» فالتاء فيه بدل من الواو التي هي اللام، فأصلُ «أُخت»: «أَخَوَةٌ»، نُقل من «فَعَل» إلى «فُعْل» كـ«قُفْلٍ»، و«بُرْدٍ»، وكذلك «ابْنٌ» أصلُه «بَنَوٌ» على زنة «فَعَل» بفتح الفاء والعين كـ«قَلَم»، فنُقل إلى «فِعْل» كـ«عِذْلٍ» و«جِذْعٍ»، فأُبدل من لامَيْهما التاء. وليست التاء فيهما عَلَمَ التأنيث، يدلّ على ذلك سكونُ ما قبل التاء فيهما، وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحًا؛ لأنّها بمثابةِ اسم ضُمّ إلى اسم ورُكّب معه، فيُفْتَح ما قبلها كفتح ما قبل الاسم الثاني من «حَضْرَمَوْتَ»، و«بَعْلَبَكَّ». وإنّما عَلَمُ التأنيث في «بِنت» و«أُخت» بناؤهما على هاتَيْن الصيغتَيْن، ونَقْلُهما عن بناءهما الأوّل، ولذلك تتعاقب الصيغةُ وتاء التأنيث، فيقال: «بِنْتٌ» و«ابْنَةٌ»، فتكون الصيغة في «بنت» مُقابِلةً لتاء التأنيث في «ابنة».

وقد ذهب السيرافيّ إلى أنّ التاء في «بنت» ونحوها علم التأنيث، قال: ولذلك تسقط في جمع السلامة في «أَخَواتٍ» و«بَناتٍ»؛ وأمّا سكونِ ما قبلها فلأنّه أُريد بها الإلحاقُ؛ وأمّا «هَنْتٌ» فالتاء فيه بدل من الواو أيضًا؛ لقولهم في الجمع: «هَنَواتٌ». قال الشاعر [من الطويل]:

أَرى ابنَ نِزارٍ قد جَفاني ومَلَّني ... على هَنَواتٍ شَأْنُها مُتَتابِعُ[1]

والمراد بها أيضًا الإلحاق بفَعْل، نحو: «بَكْرٍ»، و«عَمْرٍو».

= الإعراب: «فإن»: الفاء: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «تهدموا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف فارقة. «بالغدر»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. «داري»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «فإنها»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، وها: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «إنّ». «تراث»: خبر «إن» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «كريم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لا يبالي»: حرف نفي، وفعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «العواقبا»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

وجملة «إن تهدموا...»: بحسب الفاء. وجملة «تهدموا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فإنها تراث»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «لا يبالي»: في محلّ جرّ صفة للكريم.

والشاهد فيه قوله: «تراث» حيث قلب الواو تاءً، فأصلها «وُراث» من ورث يرث وراثة وورثاً وإرثاً.

(١) تقدم بالرقم ٩٣.

وأمّا «كِلْتَا» في قولهم: «جاءتني المرأتان كلتاهما»، و«مررت بهما كلتَيْهما»، فمذهب سيبويه[١] أنّها «فِعْلى» بمنزلة «ذِكْرَى»، وأصلها «كِلْوَا»، فأبدلت الواو تاءً فهي عنده اسمٌ مفردٌ يفيد معنى التثنية خِلافًا للكوفيين[٢]، وليس من لفظِ «كُلٍّ» بل من معناه، فقد تقدّم ذلك فيما قبلُ. ومن الياء في نحو: «اتَّسَرَ»، وهو افْتَعَل من «اليُسْر»، أبدلوا من الياء تاءً كما أبدلوها من الواو في نحو: «اتَّعَدَ»، و«اتَّزَنَ». ولامًا في «أَسْنَتُوا»، أي: أجدبوا، وهو من لفظ «السَّنَة» على قول من يرى أنّ لامها واوٌ، لقولهم: «سَنَةٌ سَنْواءُ»، و«استأجرتُه مُساناةً». ومنهم من يقول التاء بدل من الواو التي هي لام، ومنهم من يقول: إنّها بدل من ياء، وذلك أنّ الواو إذا وقعت رابعة، تنقلب ياءً على حدّ «أَوْعَيْتُ»، و«أَغْزَيْتُ»، ثمّ أُبدل من الياء التاء، وهو أقيسُ.

وأمّا «ثِنْتانِ»، فالتاء فيه بدل من الياء، والذي يدلّ أنّه من الياء أنه من «ثَنَيْتُ»؛ لأنّ «الاثنَيْن» قد ثُني أحدهما على الآخر، وأصله: «ثَنَيٌ» كـ«قَلَمٍ». يدلّ على ذلك جَمْعُهم إيّاه على «أَثْنَاءٍ» بمنزلة «أَبْنَاءٍ» و«آخاءٍ»، فنقلوه من «فَعَل» إلى «فِعْل»، كما فعلوا ذلك في «بِنْتٍ»، و«أُخْتٍ». فأمّا التاء في «اثْنَتان»، فتاءُ التأنيث بمنزلتها في قولك: «ابْنَتان» تثنيةِ «ابْنَةٍ»، و«ثِنْتان» بمنزلة «بِنْتان». وقد أبدلوها من الياء في «كَيْتَ وكَيْتَ»، و«ذَيْتَ وذَيْتَ» وأصلهما: «كَيَّةَ»، و«ذَيَّةَ»، وقد جاء ذلك عن العرب فيما حكاه أبو عُبَيْدة. قالوا: «كان من الأمر كَيَّةَ وكَيَّةَ، وذَيَّةَ وذَيَّةَ»، ثمّ حذفوا تاء التأنيث، وأبدلوا من الياء التي هي لامٌ تاء على سبيل الإلحاق، كما فعلوا ذلك بقولهم: «بِنْتان»، فقالوا: «كَيْتَ وذَيْتَ». وفيهما ثلاثُ لغات: منهم من يبنيهما على الفتح، فيقول: «كَيْتَ»، و«ذَيْتَ»، ومنهم من يبنيهما على الكسر، فيقول: «كَيْتِ» و«ذَيْتِ»، ومنهم من يبنيهما على الضمّ، فيقول: «كَيْتُ»، و«ذَيْتُ». فأمّا «كَيَّةَ» و«ذَيَّةَ»، فليس فيهما مع الهاء إلّا وجهٌ واحدٌ، وهو البناء على الفتح. وإن قيل فهلّا قلت: إنّ التاء بدل من الواو، وإنّ أصلَ «كيّة»: «كَيْوَةَ»، فاجتمعت الواوُ والياء، وقُلبت الواو ياءً على حدّ «سَيِّدٍ»، و«مَيِّتٍ»، قيل: لا يجوز؛ لأنّك كنتَ تصير إلى ما لا نظيرَ له في كلامهم، ألا ترى أنّه ليس في كلامهم مثلُ «حَيْوَة» ممّا عينُه ياءٌ، ولامُه واوٌ، فاعرفه.

وقد أبدلوا التاء من السين في «سِتٌّ»، وأصله: «سِدْسٌ»؛ لأنه من التَسْديس، يدلّ على ذلك قولهم في تحقيره: «سُدَيْسَةٌ»، لكنّهم قلبوا السين الأخيرة تاءً لِتقرب من الدال التي قبلها، وهي مع ذلك مهموسةٌ كما أنّ السين مهموسة، فصار التقدير: «سِدْتٌ»، فلمّا

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٦٤.

(٢) انظر المسألة الثانية والستين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص٤٣٩ ـ ٤٥٠.

اجتمعت الدال والتاء، وبينهما تقاربٌ في المَخْرج، أبدلوا الدال تاءً لتوافُقهما في الهمس، ثمّ ادّغموا التاء في التاء، فقالوا: «سِتٌّ». وأمّا قول الشاعر أنشده أحمد بن يَحْيى [من الرجز]:

يـــا قـــاتـــل الله... إلـــخ[1]

فإنّه أراد: الناس، وأكياس، وإنّما أبدل من السين تاءً لتوافُقهما في الهمس، وأنّهما من حروف الزيادة، وهي مجاورةٌ لها في المخرج توسُّعًا في اللغة، وقد أبدلوها منها في «طَسْتٍ»، وأصله «طَسٌّ»؛ لقولهم في التصغير: «طُسَيْسٌ»، وفي التكسير: «طِساسٌ». وقد أبدلوها من الصاد في «لِصٍّ»، وذلك أنّهم قالوا: «لَصٌّ»، و«لُصٌّ»، و«لِصٌّ»، و«لُصْتٌ»، وأصله الصاد، والتاء مبدلة منها. يدلّ على ذلك قولهم: «تَلصّص عليهم»، و«هو بيّنُ اللُّصوصيّة»، و«أرضٌ مَلَصّةٌ»: ذاتُ لُصوصٍ. وقالوا في الجمع: «لُصوصٌ». وربّما قالوا: «لُصوتٌ». قال الشاعر [من الكامل]:

فـتَـرَكْـنَ نَـهْـلاً عُـيَّـلاً أبـنـاؤهـا وبَنِي كِنانَةَ كاللُّصُوت المُرَّدِ[2]

ومن قال ذلك جعله لغةً، لأنّها مبدلة من الصاد، واشتقاقُه من «اللَّصَص»، وهو تضايُقُ ما بين الأسنان، كأنّ اللصّ يُضايِق نفسَه ويُصغِّرها لئلا يُرَى.

وقالوا: «الذعاليت» بمعنى الذعاليب بالباء المعجمة من تحت، وهي قِطَعُ الخِرَق والأَخْلاقِ. قال الشاعر [من الرجز]:

١٣١٦ـ مُـنْـسَـرِحًـا عـنـه ذَعـالِـيـبُ الـخِـرَقْ

واحدُها: ذُعْلُوبٌ، فالتاء بدلٌ من الباء.

فصل

[إبدال الهاء]

قال صاحب الكتاب: **والهاء أُبدلت من الهمزة والألف والياء والتاء. فإبدالُها من**

(١) تقدم بالرقم ١٣١٠.

(٢) تقدم بالرقم ١٣١١.

١٣١٦ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٠٥؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٧٩، ١٨٠؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٧٣؛ ولسان العرب ١/ ٣٨٨ (ذعلب)، ٢/ ٤٨٠ (سرح).

اللغة: منسرحاً: منفلتاً للرعي. أراد: مبتعداً عن قطع الخرق.

الإعراب: «منسرحاً»: حال منصوب بالفتحة. «عنه»: جارّ ومجرور متعلّقان بالحال قبلهما. «ذعاليب»: فاعل لاسم المفعول «منسرح» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الخرق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة الوزن.

والشاهد فيه قوله: «ذعاليب» حيث جاء بالبيت على أنها الأصل وأن «ذعاليت» مبدلة منها.

الهمزة في «هَرَقْتُ الماء»، و«هرحتُ الدابّةَ»، و«هنرت الثوبَ»، و«هردتُ الشيءَ» عن اللِّحيانيّ، و«هِيّاك»، و«لَهِنّك»، و«هما واللهِ لَقد كان كذا»، و«هِنْ فعلتَ فعلتُ» في لغةِ طَيِّىءٍ، وفيما أنشد أبو الحسن [من الكامل]:

١٣١٧ـ وأَتَى صَواحِبَها فَقُلْنَ: هَذا الذي مَنَحَ المَوَدَّةَ غيرَنا وجَفانا

أي: أذا الذي، ومن الألف في قوله [من مجزوء الرجز]:

إنْ لم تُرَوْها فَمَهْ(١)

وفي «أَنَهْ»، و«حَيَّهَلَهْ». وقوله [من المتقارب]:

وقد رابَني قولُها: يا هَناهُ [وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شرًّا بِشَرْ](٢)

هي مبدلةٌ من الألف المنقلبة عن الواو في «هَنَواتٍ». ومن الياء في «هذِهْ أَمَةُ اللَّهِ».

١٣١٧ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص١٩٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٥١ (ذا)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص١٥٣؛ وجواهر الأدب ص٣٣٤؛ ورصف المباني ص٤٠٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٢٤؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٧٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٨٠ (ها)؛ والمحتسب ١/ ١٨١؛ والمقرب ٢/ ١٧٩؛ والممتع في التصريف ١/ ٤٠٠.

اللغة: صواحب: جمع صاحبة، جفانا: أعرض عنا وقاطعنا.

المعنى: جاءه صواحب حبيبته، فقلن مشيرات إليه، ومستفهمات عنه: أهذا الذي أعطى المحبة غيرنا، وترك مودتنا، ولم يلتفت إلينا، ولم يفِ بالعهد. أي: بئس المحب وبئس ما فعل.

الإعراب: **«وأتى»**: الواو: حسب ما قبلها، و«أتى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذّر. **«صواحبها»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محل جر بالإضافة. **«فقلن»**: الفاء: حرف عطف، و«قلن»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. **«هذا»**: الهاء: مبدلة من همزة الاستفهام، وليست للتنبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبنيّ في محل رفع مبتدأ. **«الذي»**: اسم موصول مبني في محل رفع خبر للمبتدأ. **«منح»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«المودة»**: مفعول به أول منصوب. **«غيرنا»**: مفعول به ثان. و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. **«وجفانا»**: الواو: حرف عطف، و«جفا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة «أتى صواحبها»: حسب ما قبلها أو استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قلن»: معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة «هذا الذي»: في محل نصب مقول القول. وجملة «منح»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جفانا»: معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هذا الذي» حيث جاءت الهاء مبدلة من همزة الاستفهام، وهي في لغة طيئ.

(١) تقدم بالرقم ٤٨٦.

(٢) تقدم بالرقم ٩٠.

ومن التاء في «طَلْحَهْ»، و«حَمْزَهْ» في الوقف. وحكى قُطْرُبٌ أنّ في لغةِ طَيِّئٍ: «كيف البَنُونَ والبَنَاهْ، وكيف الإِخْوَةُ والأَخَوَاهْ».

* * *

قال الشارح: قد أُبدلت الهاء من الهمزة والألف والياء والتاء. فأمّا إبدالها من الهمزة، فقد أبدلوها منها إبدالاً صالحًا على سبيل التخفيف، إذ الهمزةُ حرف شديد مستفِل، والهاء حرف مهموس خفيف، ومخرجاهما متقاربان، إلاّ أنّ الهمزة أدخلُ منها في الحَلْق. قالوا: «هَرَقْتُ الماء»، أي: أَرَقْتُه، فأبدلوا الهاء من الهمزة الزائدة؛ فأمّا «أَهْرَقْتُ»، فالهاء زائدة كالعوضِ من ذهاب حركة العين على حدّ زيادتها في «أَسْطَاعَ». وقالوا: «هرحت الدابّة»، أي: أرَحْتُها، و«هنرت الثوب»، أي: أَنَرْتُه، وهو أَفْعَلْتُ من «النِّير». وقالوا: «هردت الشيء»، أي: أردته، حكى ذلك أجمعَ ابن السِّكّيت، وقد أبدلوها منها، وهي أصلٌ، قالوا: «هِيّاك» في «إيّاك». قال [من الطويل]:

فهِيّاكَ والأَمْرَ الذي إنْ تَوسّعتْ مَوارِدُه ضاقتْ عليك المَصادِرُ[1]

هكذا أنشده أبو الحسن، وقد قُرِىء ﴿هِيَّاكَ نَعْبُدُ وَهِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[2]. وعن قُطْرُبٍ أنّ بعضهم يقول: «أَيّاك» بفتح الهمزة، ثمّ يُبْدِل منها الهاء، فيقول: «هَيّاك». وقالوا: «لَهِنَّكَ قائمٌ»، والأصل: لإنك، قال الشاعر [من الطويل]:

أَلَا يا سَنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمى لَهِنَّكَ من بَرْقٍ عليَّ كريمُ[3]

وقالوا: «هَمَا وَاللهِ لقد كان كذا»، يريدون: أَمَا والله، و«هِنْ فعلتَ»، يريدون: «إنْ»، وهي لغةٌ طائيّةٌ، وأنشد أبو الحسن [من الكامل]:

وأتى صواحبها... إلخ

وهذا الإبدال، وإن كثُر عنهم على ما ذُكر، فإنّه نَزْرٌ يسيرٌ بالنسبة إلى ما لم يُبْدَل، فلا يجوز القياس عليه، فلا تقول في «أَحْمَد»: «هَحْمَد»، ولا في «إبراهيم»: «هبرهيم» ولا في «أُتْرُجّة»: «هترجّة»، بل تتبع ما قالوا، وتقِف حيث انتهوا.

وأمّا إبدال الهاء من الألف فنحوُ قول الراجز [من الرَّجَز]:

قد وَرَدَتْ من أَمْكِنَهْ
من هاهنا ومن هُنَهْ
إنْ لم أُرَوِّها فَمَهْ[4]

---

(١) تقدم بالرقم ١١٤٩.

(٢) الفاتحة: ٥. وهي قراءة ابن السوار الغنوي.
انظر: البحر المحيط ١/ ٢٣؛ وتفسير القرطبي ١/ ١٤٦.

(٣) تقدم بالرقم ١١٠٦. (٤) تقدم بالرقم ٤٨٦.

أي: من هُنَا. وقوله: «فَمَهْ» يحتمل أمرَيْن: أحدهما: أن يكون أراد «فَمَا»، والألفُ يُكْرَه الوقف عليها لخفائها، فأبدل منها الهاء لتقارُبهما في المَخْرج، والمراد بما أَصْنَعُ أو نحو ذلك، ويجوز أن يكون قوله: «فَمَهْ» زَجْرًا، أي: فمَهْ يا إنسانُ، كأنّه يخاطب نفسَه، ويزجرها.

وأمّا قولهم: «أَنَهْ» في الوقف على «أنَ فعلتُ»، فيجوز أن تكون الهاء بدلاً من الألف، وهو الأمثلُ؛ لأنّ الأكثر في الاستعمال إنّما هو «أَنَا» بالألف، والهاء قليلة، ويجوز أن تكون الهاء لبيان حركة النون في «أنَ» كالألف، ولا تكون بدلاً منها.

وقالوا: «حَيَّهَلَهْ»، وهو اسمٌ للفعل، وأصله «حَيَّ هَلَ»، رُكّبا كخمسةَ عشرَ، والألفُ في «حَيَّهَلَا» لبيان الحركة والهاء بدل من الألف، وقد تقدّم الكلام عليه مستقصًى في المبنيّات. وأمّا قول امرىء القيس [من المتقارب]:

وقد رابَني قولُها يا هَنا ... هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرْ[(١)]

فهو ممّا اختصّ به النداء، ولم يستعملوه في غير النداء، كما قالوا: «يا لَكاعِ»، و«يا خَباثِ»، ولم يستعملوها في غير النداء. وقد اختلف الناس في هائه الأخيرة، والجيّدُ فيها أنّ الهاء بدلٌ من الواو التي هي لام الكلمة في «هَنوك»، و«هَنواتٌ» في قوله [من الطويل]:

على هَنَوات شَأْنُها مُتتابِعُ[(٢)]

كَأَنّ أصلها «هَناوٌ»، «فَعالٌ» منه، فأُبدلت الواو هاء. وصاحبُ هذا الكتاب يشير إلى أنّ الواو لمّا وقعت طَرَفًا بعد ألف زائدة، قُلبت ألفًا، والهاء بدل من تلك الألف. وذهب أبو زيد إلى أنّ الهاء لحقت بعد الألف للوقف لخفاء الألف كما لحقت في النُدْبة من نحو: «وا زيدَاهْ»، وحُرّكت تشبيهًا بالهاء الأصليّة. ويُحكى هذا القول أيضًا عن أبي الحسن، والألفُ عندهما بدل من الواو التي هي لامُ الكلمة، وهو قولٌ واهٍ من قِبَل أنّ هاء السكت إنّما تلحق في الوقف، فإذا صرتَ إلى الوصل حذفتها البتّةَ، ولم تُوجَد، لا ساكنةً، ولا متحرّكة، ولذلك رُدّ قولُ المُتنبيّ [من البسيط]:

١٣١٨ـ وَا حَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُه شَبِمُ ... ومَن بِجِسْمِي وحالي عِنْدَه سَقَمُ

---

(١) تقدم بالرقم ٩٠.

(٢) تقدم بالرقم ٩٣.

١٣١٨ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في ديوانه ٣/ ٨٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٧٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٣.

اللغة: وا حرّ قلباه: أي واحرّ قلبي. الشبم: البارد.

المعنى: بالحرارة قلبي من حبّ رجل قلبه بارد نحوي، مع أنّي في عرفه سقيم الحال والجسم من شدّة هذا الحبّ.

=

لكونه أَثْبَتَ هاءَ السكت وحرّكها. وذهب آخرون إلى أنّ الهاء في «هَنَاه» أصلٌ، وليست بدلاً، إنّما هي لامُ الكلمة كـ«عَضَهَ» و«شَفَهَ»، وهو قول ضعيف لقلّةِ بابِ «سَلِسَ»، و«قَلِقِ».

وقد أبدلت الهاء من الياء في «هذِه»، والأصل «هذِي»، وذلك أنّ المذكّر «ذَا» والمؤنّث «تا»، و«ذي»، وليست الياء في «ذِي» للتأنيث إنّما هي عين الكلمة، والتأنيثُ يُفْهم من نفس الصيغة كما قلنا في «بِنْت» و«أُخْت»، والذي يدلّ على أنّ الياء هي الأصل، والهاء مبدلة منها، أنّك تقول في تحقيرِ «ذَا»: «ذَيَّا». و«ذِي» إنّما هي تأنيثُ «ذا» ومن لفظه، فكما لا تجد الهاء في المذكّر أصلاً، فكذلك هي أيضًا في المؤنّث بدلٌ غيرُ أصل. وإذا ثبت أنّ الهاء بدلٌ من الياء، فكما أنّ الياء ليست للتأنيث كذلك الهاء التي هي منها، إذ لو كانت للتأنيث لكانت زائدة، وهي ههنا بدل من عين الكلمة، كما أنّ ميمَ «فَم» بدل من الواو، هذا نصُّ سيبويه[1] مع أنّ تاء التأنيث تكون في الوصل تاءً، نحو: «حَمْزَةَ»، و«طَلْحَةَ»، و«قائمة»، و«قاعدة»، وهذه هاءٌ وصلاً ووقفًا.

واعلم أنّ من العرب من يُسكِن هذه الهاء وصلاً ووقفًا، كما كانت الياء كذلك، ومنهم من يُشبِّهها بهاء الضمير؛ لكونها متّصلة باسم مبهم غيرِ متمكّن، فيكسرها في الوصل، فيقول: «هذِهِ هندٌ»، و«هذِهِ جُمْلُ»، كما تقول: «مررت بهِ»، و«نظرت إلى غلامهِ»، ويُرْدِفها بياء لبيان كسرة الهاء، ومن يقول ذلك يقف على الهاء ساكنةً.

= **الإعراب**: **«وا»**: حرف نداء وندبة. **«حرّ»**: منادى منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«قلباه»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على ما قبل الياء المُنقلبة ألفًا لاشتغال المحلّ بالحركة المناسبة للألف، وهو في محل نصب، والياء المقلوبة ألفًا في محلّ جرّ بالإضافة، والألف لتوكيد الندبة، والهاء: للسكت. **«ممّن»**: حرف جرّ، «من»: اسم موصول مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ«حرّ». **«قلبه»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«شبم»**: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة. **«ومن»**: الواو حرف عطف، «من»: اسم موصول معطوف على «من» السابقة. **«بجسمي»**: الباء حرف جرّ، «جسمي»: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. **«وحالي»**: الواو حرف عطف، «حالي»: اسم معطوف على «جسمي»، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«عنده»**: ظرف مكان منصوب متعلّق بخبر محذوف، وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«سقم»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة الظاهرة.

وجملة: «قلبه شبم» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عنده سقم» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «وا حرّ قلباه» حيث أثبت هاء السكت في الوصل، وحرّكها. وهذا مردود.

(١) الكتاب ٤/ ١٨٢.

وممّا يدلّ أنّ الياء لبيان الحركة، وأنّ الهاء ليست للتأنيث، أنّك لو سمّيت رجلاً بـ«ذِه» لأعربت، ونوّنت، وقلت: «هذا ذِهٌ»، و«رأيت ذِهًا»، و«مررت بذِهٍ»، فتحذف الياء للاستغناء عنها بالحركات، وتصرفه، ولو كانت الهاء للتأنيث لم تصرفه كما لم تصرف «حمزة» و«طلحة»، وهذا واضحٌ.

وأمّا إبدالها من التاء في نحو: «حمزة»، و«طلحة»، فإذا وقفتَ على هذه التاء، أبدلت منها الهاء، وقد تقدّم الكلام عليها في حروف الزيادة. ومنهم من يُجْرِي الوصل مجرى الوقف، فيقول: «ثَلَاثَهْ أَرْبَعَهْ». ومنهم من يجري الوقف مجرى الوصل، فيقول [من الرجز]:

بل جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ(١)

وحكى قطرب عن طيِّىء أنّهم يقولون: «كيف البنون والبَناهْ، وكيف الإِخوةُ والأَخَواهْ»، فأبدلوا من تاء الجمع هاءً في الوقف، كما يبدلونها من تاء التأنيث الخالصة، وذلك شاذّ. وقد قالوا: «التابُوهُ» في التابُوت، وهي لغة، ووزنُه فَعَلُوتٌ، كـ«رَحَمُوتٍ»، فهو كـ«الطاغُوت»، وأصله: «تَوَبُوتٌ»، فقلبوا الواو ألفًا، و«التابوهُ» لغة الأنصار، و«التابوتُ» لغةُ قُرَيْش، وقال ابن مَعْن: لم يختلف الأنصارُ وقريشٌ في شيء من القرآن إلّا في «التابوت». ووقف بعضهم على «اللات» بالهاء، فقال: «اللاهْ»(٢).

فصل
[إبدال اللام]

قال صاحب الكتاب: **واللام أُبدلت من النون والضاد في قوله [من البسيط]:**

وقفتُ فيها أُصَيْلالاً أُسائلُها ... [عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بالرَّبعِ مِنْ أَحَدِ](٣)

وقوله [من الرجز]:

[لَمَّا رَأى أَنْ لا دَعَهْ ولا شَبَعْ] ... مالَ إلى أَرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ(٤)

* * *

قال الشارح: قد أبدلت اللام من النون في قوله [من البسيط]:

وقفت فيها أُصيلالاً أسائلها

---

(١) تقدم بالرقم ٣٤٤.

(٢) في الآية: ﴿أفرأيتم اللات والعزى﴾ [النجم: ١٩]. وهي قراءة الكسائيّ وابن كثير وغيرهما. انظر: تفسير القرطبي ١٧/ ١٠١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ١٣٢، ٣٧٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٧/ ١٢.

(٣) تقدم بالرقم ٣٠١.

(٤) تقدم بالرقم ١٢٣٢.

الشعر للنابغة الذُّبيانيّ، وتمامُه [من البسيط]:

عَيَّتْ جَوابًا وما بالرَّبْع من أَحَدِ[1]

والمراد: «أُصَيْلانًا»، تصغيرُ «أَصِيلٍ» على غير قياس، وإنّما أبدلوا من اللام النون. فإن قيل: لِمَ زعمتم أنّ اللام بدل من النون؟ وهلّا كانت النون هي المبدلة من اللام، واللامُ لامٌ مكرّرةٌ من الأولى كما كُرّرت اللام في «حِنْدَقُوقٍ»[2] و«مَنْجَنُونٍ»[3]. قيل: لا يجوز ذلك؛ لأنّ اللام لو كانت أصلاً لم تثبت الألفُ قبلها في التصغير، ولانقلبت على حدّ انقلابها في «شِمْلالٍ»، و«سِرْبالٍ»، وكنت تقول: «أُصَيْلِيلٌ» كما تقول: «شُمَيْلِيلٌ» و«سُرَيْبِيلٌ». ولمّا لم يُقَل ذلك بل ثبتت، دلّ أنّ اللام بدل، والنون أصل، وأنّها في حكم المنطوق بها، ولذلك لو سمّيتَ به رجلاً، لم تصرفه في المعرفة؛ لأنّ النون كالثابتة، يدلّ على ذلك ثباتُ الألف قبلها، كما كانت إرادةُ التأنيث في «حَمْراءَ»، و«صَفْراءَ» بمنزلة ثبات الألف. وكذلك كان «هَراقَ» إذا سمّيتَ به بمنزلة «أراقَ»، فكما أنّ هذه الأشياء في حكم ما انقلبت عنه، كذلك اللامُ هنا في حكم النون، وهو فيه أَبْيَنُ لِما ذكرناه من ثبات الألف.

ويؤيّد كونَ النون أصلاً قولُهم في تصغير «عَشِيَّةٍ»: «عُشَيَّانٌ»، كأنّه تصغيرُ «عَشْيانٍ» على زنة «فَعْلانَ»، وقد ظهر فيه النونُ، كذلك «أُصَيْلانٌ». وقد ذهب قومٌ إلى أنّه جمعٌ، كأنّهم جمعوا «أَصِيلاً» على «أُصْلانٍ» على حدّ «رغِيفٍ» و«رُغْفانٍ»، ثمّ صغّروه، فصار «أُصَيْلانًا»، ثمّ أبدلوا اللام من النون، وقالوا: «أُصَيْلالٌ». وهو قول فاسد، لأنّ هذا الضرب من الجمع لا يُصغَّر، وإنّما هو اسم مفرد اختصّ به التحقيرُ، كما اختصّ بـ«عُشيشة» و«أُبَيْنُونَ»، ونحو ذلك من الأسماء التي لم تُستعمل إلّا في التحقير.

وقد أبدلوها من الضاد في قول الراجز [من الرجز]:

لمّا رأى أَنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ　　مالَ إلى أَرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ[4]

والمراد: «اضْطَجَعَ»، فأبدل من الضاد اللام، ويُروى: «فاضطجع» على الأصل، و«اطَّجَع»، فأبدل من الضاد طاءً، ثمّ ادّغمها في الطاء؛ لاجتماعهما في الجَهْر والإطباق.

---

(١) تقدم بالرقم ٣٠١.

(٢) الحندَقوق: بقلة أو حشيشة كالقَتّ الرَّطْب، نبطيّة معرّبة، ويُقال لها بالعربيّة: «الذُّرق»، والحندقوق أيضاً: الطويل المضطرب. (لسان العرب ١٠/ ٧١ (حندق)).

(٣) المَنْجنون: الدولاب التي يُستقر عليها. (لسان العرب ١٣/ ١٠١ (جنن)، ٤٢٣ (منجن)).

(٤) تقدم بالرقم ١٢٣٢.

فصل
[إبدال الطاء]

قال صاحب الكتاب: **والطاء أُبدلت من التاء في نحو: «اصْطَبَرَ»، و«فَحَصْطُ برِجْلِي».**

* * *

قال الشارح: قد أبدلت الطاء من التاء إبدالاً مطّردًا، وذلك إذا كانت فاء «افْتَعَلَ» أحدَ حروف الإطباق، وهي أربعةٌ: الصاد والضاد والطاء والظاء، نحو: «اصطبر يصطبر» و«اضطرب يضطرب»، و«اطَّرَدَ»، و«اظَّطَلَم»، والأصل: «اصتبر»، و«اضترب»، و«اطترد»، و«اظتلم». والعلّةُ في هذا الإبدال أنّ هذه الحروف مستعليةٌ فيها إطباقٌ، والتاء حرف مهموس غيرُ مستعلٍ، فكرهوا الإتيانَ بحرف بعد حرف يُضادّه وينافيه، فأبدلوا من التاء طاء؛ لأنّهما من مَخْرجٍ واحد، ألا ترى أنّه لولا الإطباقُ في الطاء لكانت دالاً، ولولا جَهْرُ الدال لكانت تاءً، فمخرجُ هذه الحروف واحدٌ، إلاّ أنّ ثَمّ أحوالاً تفرق بينهنّ من الإطباق والجهر والهمس، وفي الطاء إطباقٌ واستعلاءٌ يوافق ما قبلها، فيتجانس الصوتُ، ويكون العملُ من وجه واحد، فيكون أخفَّ عليهم.

ومثلُه الإمالة، ليس الغرض منها إلّا تقريب صوت من صوت، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ، وهذا الإبدالُ وقع لازمًا، فلا يُتكلّم بالأصل كما أنّ أصل «سَيِّدٍ» و«مَيِّتٍ»: «سَيْوِدٌ» و«مَيْوِتٌ»، ولا يُتكلّم بهما، فكذلك «اضْتَرَب» افْتَعَلَ من «الضرب»، و«اظْتَلَم» افْتَعَل من «الظلم»، ولا يُتكلّم بشيء من ذلك. قال الشاعر [من البسيط]:

١٣١٩ـ [هو الجوادُ الذي يُعْطيك نائِلَهُ عَفْوًا] ويُظْلَمُ أَحْيانًا فيَظَّلِمُ

١٣١٩ ـ **التخريج:** البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص١٥٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢١٩؛ وسمط اللآلي ص٤٦٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٠٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٩١؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٩٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٧٧ (ظلم)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ١٤١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٨٧٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٩؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٧٣ (ظنن).

اللغة: هذا: أي هرم بن سنان. الجواد: الكريم. النائل: العطاء. أظّلم: احتمل الظلم.

المعنى: يقول: إنّ هرم بن سنان رجل كريم يعطي من يسأله، وإن سئل فوق طاقته فإنّه يحتمل الظلم.

الإعراب: «**هو**»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**الجواد**»: خبر المبتدأ مرفوع. «**الذي**»: اسم موصول مبنيّ في محلّ رفع نعت «الجواد». «**يعطيك**»: فعل مضارع مرفوع، والكاف: ضمير في محلّ نصب مفعول به أول، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**نائله**»: مفعول به ثانٍ، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**عفواً**»: مفعول مطلق منصوب، والتقدير: «إعطاء=

قال أبو عثمان: هذا هو الكلام الصحيح. ومن العرب من يُبدِل التاء إلى ما قبلها، فيقول: «اصَّبَرَ يَصَّبِرُ»، و«اضَّرَبَ يَضَّرِبُ»، وقُرِىء ﴿أَن يُصَّلِحَا﴾[1]، كأنّ هؤلاء لمّا أرادوا تجانُسَ الصوت وتشاكُلَه، قلبوا الحرف الثاني إلى لفظ الأوّل، وادّغموه فيه؛ لأنّه أبلغُ في الموافقة. ومن العرب مَن إذا بنى ممّا فاؤه ظاءٌ معجمةٌ «افْتَعَلَ»، أبدل التاء طاءً غيرَ معجمة، ثمّ يبدل من الظاء التي هي طاءً لما بينهما من المقاربة، ثمّ يدّغمها في الطاء المبدلة من تاء «افْتَعَل»، فيقول: «اطَّهَرَ حاجتي، واطَّلَمَ»، والأصل: «اظطهر»، و«اظطلم»، ولا يفعلون ذلك مع الصاد والضاد لئلّا يذهب صَفيرُ الصاد، وتَفَشّي الضادِ بالادّغام. والصحيحُ الأوّل؛ لأنّ المطّرد إذا أُريد الادّغام قلبُ الحرف الأوّل إلى لفظ الثاني، فلذلك ضعُفَ الوجه الثاني، لأنّ فيه قلبَ الثاني إلى لفظ الأوّل، فإذًا الوجهُ الثالثُ أَقْيَسُ من الوجه الثاني وإن كان الثاني أكثر منه. ويُنْشَد بيت زُهَيْر [من البسيط]:

هو الجَوادُ الذي يُعْطِيك نائِلَهُ عَفْوًا ويُظْلَمُ أَحيانًا فيَظْطَلِمُ

ويُروى: «فيَظَّلِمُ»، على حدِّ «اصَّبَرَ» على الوجه الثاني، وهو قلبُ الثاني إلى لفظ الأوّل، وادّغامُ الأوّل في الثاني، وهو شاذٌ في القياس وإن كان كثيرًا في الاستعمال، ويروى: «فيَطَّلِمُ» بالطاء غير المعجمة على الوجه الثالث، ويروى: «فيَنْظَلِمُ» بنون المطاوَعة، نحو: «كَسَرَ، وانكسر».

ولا يجري المنفصلُ في ذلك مجرى المتّصل لا تقول في «قَبَضْ تِلْكَ»: «قَبَطِّلْكَ»، ولا «قَبَظِّلْكَ» لعدم لزومه وجوازِ الوقف على الأوّل. وكذلك «قَبَضْتُ» لا يلزم فيه ذلك، لأنّ التاء ضميرُ الفاعل، وهو اسمٌ قائمٌ بنفسه غيرُ الفعل حقيقةً، فلا تقول: «قَبَضْطُ»، ولا «قَبَطُّ». ومن العرب من يُشبِّه هذا التاء بتاء «افتعل»، ويقول:

= عفواً». «ويظلم»: الواو: حرف استئناف، «يظلم»: فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «أحياناً»: ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ«يظلم». «فيظلم»: الفاء: حرف عطف، «يظلم»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله: هو.
وجملة «هو الجواد»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعطيك...»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يظلم»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يظلم»: معطوفة على سابقتها.
والشاهد فيه قوله: «يظلم» وأصله «يظتلم»، فالظاء فاء الكلمة، والتاء بعدها زائدة، وهي تاء الافتعال، فقلبت التاء طاء، فصارت «يظطلم» ومن العرب من يقلب الظاء إلى طاء، فيجتمع طاءان متجاورتان فتدغم إحداهما في الأخرى فتصير: «فيطلم» ومنهم من يقلب الطاء ظاء فتصير «يظلم».

(١) النساء: ١٢٨. وهي قراءة عاصم الجحدريّ وعثمان.
انظر: تفسير القرطبي ٥/ ٤٠٤؛ والمحتسب ١/ ٢٠١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ١٦٨.

«قَبَضْطُ» و«قَبَطُّ»، وهي لغة لبعض بني تميم. قال الشاعر [من الطويل]:

وفـي كـلِّ حَـيٍّ قـد خَـبَـطَّ بـنِـعْـمَـةٍ ... فَـحُـقَّ لِـشَـأْسٍ مِـن نَـداك ذَنُـوبُ[1]

وذلك لأنّ الفاعل وإن كان منفصلاً من الفعل، فقد أُجري مجرى بعض حروفه حكمًا. ألا ترى أنّهم سكّنوا آخِرَ الفعل عند اتّصال ضمير الفاعل به، نحو: «ضَرَبْتُ»، و«كَتَبْتُ»، لئلا يجتمع في كلمة أربعُ متحرّكاتٌ لوازمُ، ولا يفعلون ذلك به عند اتّصال ضمير المفعول، نحو: «ضَرَبَكَ»، و«شَتَمَكَ»، ومن ذلك استقباحُهم العطفَ على ضمير الفاعل من غير تأكيد، ولم يستقبحوا ذلك في المفعول، فلمّا كان الفاعل قد أُجري في هذه المواضع مجرَى ما هو من الفعل، أجروا التاء التي هي ضميرُ الفاعل مجرى التاء في «افْتَعَل»، فإذًا الإبدالُ في «اضْطَرَب» ونظائره قياسٌ مطّردٌ، وفي «فَحَصْطُ» ونحوه شاذٌ لا يقاس عليه، فاعرفه.

فصل
[إبدال الدال]

قال صاحب الكتاب: **والدال أُبدلت من التاء في «ازْدَجَرَ»، و«ازْدان»، و«فُزْدُ»، و«اذْدَكَرَ» غيرَ مدّغَم فيما رواه أبو عمرو، و«اجْدَمَعوا»، و«اجْدَزَّ» في بعض اللغات. قال** [من الوافر]:

١٣٢٠ ـ [فـقـلـتُ لـصـاحِـبِـي لا تَـحْـبِـسـانـا ... بِـنَـزْعِ أصـولِـه] واجْـدَزَّ شِـيـحـا

وفي «دَوْلَجِ».

* * *

---

(١) تقدم بالرقم ٧٥١.

١٣٢٠ ـ **التخريج**: البيت لمضرّس بن ربعي في شرح شواهد الشافية ص٤٨١؛ وله أو ليزيد بن الطثريّة في لسان العرب ٥/ ٣١٩، ٣٢٠ (جزز)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٨٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص١٨٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٢٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٠٩، ٢١٨؛ ولسان العرب ٤/ ١٢٥ (جرر)؛ والمقرب ٢/ ١٦٦؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٥٧.

اللغة: تحبسانا: تمنعانا. اجدزّ أصله: اجتزّ: قطع. الشيح: نوع من النبت.

المعنى: يخاطب الشاعر صاحبه بقوله: لا تمنعنا عن شيّ اللحم بأن نقلع أصول الشجر، بل خذ منه ما تيسّر، وأسرِعْ لنا في الشيّ.

الإعراب: **«فقلت»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و«قلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«لصاحبي»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «قلت»، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«لا»**: ناهية. **«تحبسانا»**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والألف: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«بنزع»**: جار ومجرور متعلقان بـ «تحبس»، وهو مضاف. **«أصوله»**: مضاف إليه مجرور، وهو=

قال الشارح: متى كانت فاء «افْتَعَل» زاءً قُلبت التاء دالاً، وذلك نحو: «ازدجر»، و«ازدهى»، و«ازدان»، و«ازدلف»، والأصل: «ازتجر»، و«ازتهى»، و«ازتان»، و«ازتلف»، لأنّه افْتَعَل من «الزَّجْر»، و«الزَّهْو»، و«الزِّينة»، و«الزُّلَف»، فلمّا كانت الزاي مجهورةً، والتاء مهموسةً، وكانت الدال أختَ التاء في المَخْرج، وأختَ الزاي في الجهر؛ قرّبوا صوتَ أحدهما من الآخر، وأبدلوا التاء أشبهَ الحروف من موضعها بالزاء، وهي الدال، فقالوا: «ازدجر»، و«ازدان»، قال الشاعر [من الكامل]:

١٣٢١ ـ إلّا كَعَهْدِكُمُ بذي بَقَرِ الحِمَى   هَيْهاتَ ذو بَقَرٍ من المُزْدار

ومن كلام ذي الرُّمّة في بعض أخباره: «هل عندك من ناقةٍ نَزْدارُ عليها مَيًّا». وأُنشد لرُؤْبَة [من الرجز]:

١٣٢٢ ـ فيها ازدهافٌ أيّما ازدهافِ

وهو من أبيات الكتاب، والمراد بذلك كلّه تقريبُ الصوت بعضِه من بعض على حدّ

= مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**واجدزْ**»: الواو حرف عطف، و«اجدزْ»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**شيحا**»: مفعول به منصوب. وجملة «قلت»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا تحبانا»: في محلّ نصب مقول القول. وجملة «اجدز شيحا»: معطوفة على جملة «تحبانا».

والشاهد فيه قوله: «واجدز» حيث أبدلت التاء دالاً بعد الجيم.

١٣٢١ ـ **التخريج**: البيت لمؤرج السُّلميّ في خزانة الأدب ٤/ ٤٦٩.

اللغة: ذو بقر: اسم موضع. المزدار: القائم بالزيارة.

المعنى: عهدي بها يشبه عهدكم بهذا الموضع من الديار، فما أبعده على الزُّوار.

الإعراب: «**إلا**»: حرف حصر. «**كعهدكم**»: جارّ ومجرور متعلّقان بما قبلهما، والمجرور مضاف، و«كم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**بذي**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالمصدر «عهد»، والمجرور مضاف. «**بقرِ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الحمى**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر. «**هيهات**»: اسم فعل ماضٍ بمعنى بَعُد، مبني على الفتح. «**ذو**»: فاعل «هيهات» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «**بقر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**من المزدار**»: جارّ ومجرور متعلّقان باسم الفعل «هيهات».

وجملة «هيهات ذو بقر»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «المزدار» وهي اسم فاعل من الازتيار وهو افتعال من الزيارة.

١٣٢٢ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٠٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤١؛ وسرّ صناعة الإعراب ص١٨٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥١٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٩/ ١٤٢ (زهف).

اللغة: الازْدهاف: الاستخفاف.

المعنى: يعاتب رؤبة أباه العجاج فيقول له: إن في أقوالك استخفافاً بالعقول.

الإعراب: «**فيها**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «**ازدهافٌ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع =

قولهم: «سَبَقْتُ»، و«صَبَقْتُ»، و«سَوِيقٌ»، و«صَوِيقٌ». وهذا ونحوه قياس مستمِرّ. وقد قُلبت تاء «افْتَعَلَ» دالاً مع الجيم في بعض اللغات، قالوا: «اجْدَمَعُوا» في «اجتمعوا»، و«اجْدَزَّ» في «اجْتَزَّ». وأنشدوا [من الوافر]:

فقلتُ لصاحِبي لا تَحْبِسانَا بنَزْعِ أُصُولِه واجْدَزَّ شِيحَا

وأمّا «فُزْدُ»، فالأصل «فُزْتُ» من «الفَوْز»، أبدلوا من التاء دالاً لمكان الزاي. ولا يقاس ذلك، بل يُسمع، فلا تقول في «اجتراء»: «اجدراءٌ»، ولا في «اجترح»: «اجدرح».

وقد حملهم طلبُ التجانس وتقريب الصوت بعضه من بعض على أن أبدلوا من التاء دالاً في غيرِ «افتعل». وذلك نحو قولهم: «دَوْلَجٌ» في «تَوْلَج». كأنّهم رأوا التاء مهموسةً، والواوَ مجهورةً، فأبدلوا من التاء الدالَ؛ لأنّها أختُها في المَخْرج، وأختُ الواو في الجهر، فتحصل المجانسةُ في الصوت، وهذا قليل شاذّ في الاستعمال، وإن كان حسنًا في القياس، ولقلّة استعماله لا يقاس عليه.

وأمّا «ادَّكَرَ» و«اذَّكَرَ» و«اذَّرَى»، فليس ذلك ممّا نحن بصَدَده، إنّما هو إبدالُ ادّغام. وقد قلبوا تاء «افْتَعَل» مع الذال بغير ادّغام دالاً. حكى أبو عمرو عنهم: «اذدكر»، وهو «مُذْدَكِرٌ» وأنشدوا لأبي حُكاك [من الرجز]:

١٣٢٣ـ تَنْجِي على الشَّوْكِ جُرازًا مِقْضَبا والهَرْمَ تُذْرِيهِ اذْدِراءً عَجَبا

= بالضمة. «أيّما»: صفة لمفعول مطلق محذوف محولاً على المعنى، لأنه لما قال: فيها ازدهافٌ، فُهم منه (تزدهِفُ) فنصب (أيّما) على معنى: تزدهف ازدهافاً أيّما ازدهاف. «ازدهاف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «فيها ازدهاف»: صفة لـ «أقوالاً» في محل نصب.

والشاهد فيه قوله: «ازدهاف»، والأصل: «ازتهاف»، فقُلبت التاء دالاً.

١٣٢٣ ـ **التخريج**: الرجز لأبي حكاك في سرّ صناعة الإعراب ١/ ١٨٧؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٥٨؛ والمقرب ٢/ ١٦٦؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٥٢٣؛ ولسان العرب ٤/ ٣٠٨ (ذكر).

اللغة: الجراز المقضب: السيف القاطع. الهرم: نوع من الحمض. تذري: تفرّق.

الإعراب: «**تنحي**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». «**على الشوك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تنحي». «**جرازاً**»: مفعول به. «**مقضبا**»: نعت «جرازاً» منصوب. «**والهرم**»: الواو: حرف عطف، «الهرم»: معطوف على «جرازاً» منصوب. (وبالرفع) مبتدأ مرفوع. «**تذريه**»: فعل مضارع مرفوع، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». «**اذدراء**»: مفعول مطلق منصوب. «**عجبا**»: نعت «اذدراء» منصوب.

وجملة «تنحي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تذريه»: في محلّ رفع خبر للمبتدأ (الهلام)، أو في محل نصب حال. وجملة «الهرمُ تذريه»: معطوفة على «تنجي».

والشاهد فيه قوله: «اذدراء» حيث أبدلت تاء الافتعال دالاً بعد الذال، ويجوز فيه ثلاثة أوجه الإظهار والإدغام بوجهيه.

فصل

[إبدال الجيم]

قال صاحب الكتاب: والجيم أُبدلت من الياء المشدَّدة في الوقف. قال أبو عمرو: قُلْتُ لرجل من بني حَنْظَلَةَ: «مِمَّن»؟ فقال: «فُقَيْمِجّ»، فقلتُ: «من أَيِّهم»؟ فقال: «مُرِّجْ». وقد أَجْرَى الوصلَ مجرَى الوقف من قال [من الرجز]:

خالِي عُوَيْفٌ وأبو عَلِجِّ المُطْعِمانِ اللَّحْمَ بالعَشِجِّ
وبالغَداةِ كُتَلَ البَرْنِجِّ يُقْلَعُ بالوَدِّ وبالصِّيصِجِّ[(1)]

وأنشد ابن الأَعرابيّ [من الرجز]:

١٣٢٤ـ كأنَّ في أَذْنابِهِنَّ الشُّوَّلِ من عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونَ الإِجَّلِ

وقد أُبدلت من غير المشدَّدة في قوله [من الرجز]:

١٣٢٥ـ لاهُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ فلا يَزالُ شاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ

---

(١) تقدم بالرقم ١٢٢٣.

١٣٢٤ ـ التخريج: الرجز لأبي النجم في سمط اللآلي ص٧١٢؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٨٥؛ والطرائف الأدبية ص٦٣؛ ولسان العرب ٦/ ١٢٩ (عبس)، ١١/ ٣٧٥ (شول)؛ والمحتسب ١/ ٧٦؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص٨٣؛ وأمالي القالي ٢/ ٧٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٧٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٢٩؛ ولسان العرب ١١/ ٣٣ (أول)، والممتع في التصريف ١/ ٢٤٨.

اللغة: الشوّل: جمع «شائل» وهو المرتفع. العبَس: ما تعلّق بأذناب الحيوانات من أبوالها وأبعارها وجفّ عليها. الإجَّل: الإيّل، وهو الوَعِل، أو تيس الجبل.

الإعراب: «كأنّ»: حرف مشبه بالفعل. «في أذنابهن»: جارّ ومجرور متعلقان بخبر «كأنّ» المقدم المحذوف، وهو مضاف، و«هن»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «الشوّل»: صفة لـ «أذناب» مجرورة بالكسرة الظاهرة. «من عبس»: جارّ ومجرور متعلقان بخبر «كأنّ» المحذوف، و«عبس»: مضاف. «الصيف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «قرون»: اسم «كأنّ» منصوب بالفتحة الظاهرة. «الإجّل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «كأنّ في أذنابهن.. قرون...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب؛ أو بحسب ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «الإجّل» حيث أبدل الجيم من الياء المشدّدة، مجريًا الوصل مجرى الوقف. والأصل: «الإيّل».

١٣٢٥ ـ التخريج: الرجز لرجل من اليمانيين في الدرر ٣/ ٤٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٧٠؛ وبلا نسبة في الدرر ٦/ ٢٢٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٧٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٦٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٨٧؛ وشرح شواهد الشافية ص٢١٥؛ ولسان العرب ١٠/ ١٠٣ (دلق)؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٤٣؛ والمحتسب ١/ ٧٥؛ والمقرب ٢/ ١٦٦؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٥٥؛ ونوادر أبي زيد ص١٦٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٨، ٢/ ١٥٧.

اللغة: لا همّ: أي: اللّهم. حجّتج: حجّتي. الشاحج: البغل. بج: بي. وفرتج: وفرتي، والوفرة: الشعر إلى شحمة الأذن.

=

أَقْــمَــرُ نَــهَّــاتٌ يُــنَــزِّي وَفْــرَتِــجْ

وقوله [من الرجز]:

١٣٢٦ـ حــتّــى إذا مــا أَمْــسَــجَــتْ وأَمْــسَــجَــا

* * *

قال الشارح: الجيم تبدل من الياء لا غير؛ لأنهما أختان في الجهر والمخرج، إلاّ

= الإعراب: «لاهمّ»: أصلها: «اللهم»: منادى مبنيّ في محلّ نصب، والميم: للتعظيم. «إن»: حرف شرط جازم. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان»، وهو فعل الشرط. «قبلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «حجتج»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والجيم (الياء) ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «فلا»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«لا»: حرف نفي. «يزال»: فعل مضارع ناقص مرفوع. «شاحج»: اسم «لا يزال» مرفوع. «يأتيك»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «بج (بي)»: جار ومجرور متعلقان بـ «يأتي». «أقمر»: صفة أولى لِـ «شاحج» مرفوعة بالضمة. «نهات»: صفة ثانية مرفوعة بالضمة. «ينزي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «وفرتج»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء المقلوبة جيمًا، وهو مضاف. والياء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «لاهمّ»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن كنت... فلا يزال»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قبلت»: في محلّ نصب خبر «كان». وجملة «لا يزال...»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «يأتيك»: في محل نصب خبر «لا يزال». وجملة «كنت قلت»: فعل الشرط لا محل لها من الإعراب. وجملة «ينزي»: في محل رفع صفة ثالثة لِـ «شاحج».

والشاهد فيه قوله: «حجتج» و«بج»، و«فرتج»، حيث أبدل الياء جيمًا، فالأصل: «حجتي» و«بي» و«وفرتي».

١٣٢٦ ـ التخريج: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٧٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٦٢٧؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٨٦؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ١٧٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٣٠؛ ولسان العرب ٢/ ٢٠٥ (الجيم)؛ والمحتسب ١/ ٧٤؛ والمقرب ٢/ ١٦٦؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٥٥.

اللغة: أمسجت: أمست. أمسجا: أمسى.

الإعراب: «حتّى»: حرف ابتداء أو استئناف. «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بالجواب. «ما»: زائدة. «أمسجت»: فعل ماضٍ تام مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «وأمسجا»: الواو: عاطفة، و«أمسجا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة «إذا ما أمسجت وأمسجا...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أمسجت»: في محلّ جرّ بالإضافة، وعطف عليها جملة «أمسجا».

والشاهد فيه قوله: «أمسجت وأمسجا» حيث أبدل الياء جيمًا في «أمسجت»، فالأصل: «أمسيت»، كما في «أمسجا»، والألف هنا مبدلة من ياء.

أنّ الجيم شديدة، ولولا شدّتُها لكانت ياءً، وإذا شُدّدت الياء صارت جيمًا، قال يعقوب: بعضُ العرب إذا شدّد الياء صيّرها جيمًا، قال الشاعر [من الرجز]:

كأنّ في أذنابهنّ... إلخ

يريد: الإيَل، فلمّا شدّد الياء جعلها جيمًا، يقال: «أَيِّلٌ»، وهو فَيْعِلٌ من «آل يَؤُولُ»، و«إِيَّلٌ» بكسر الهمزة وفتح الياء وبتشديدها، وهو فِعَّلٌ منه، وأصلُ هذا الإبدال في الوقف على الياء لخفائها وشَبَهها بالحركة. قال أبو عمرو: قلت لرجل من بني حنظلة: «ممن أنت؟ فقال: فقيمجْ؟ أي: فقيميٌّ، فقلت: من أيّهم؟ فقال: مرّجْ. أي: مرّيٌّ، وأمّا قول الراجز، أنشده الأصمعيّ، قال: أنشدني خَلَفٌ الأحمرُ، قال أنشدني رجلٌ من أهل البادية [من الرجز]:

خالي عويف... إلخ

يريد: أبو عليّ، والعَشِيّ، والصيصِيّ. والصيصِيُّ: قَرْنٌ يُقلع به التمر، والجمعُ الصَّياصِي، فإنّه أجرى الوصل مجرى الوقف. وقال الآخر أنشده الفرّاء [من الرجز]:

لاهمّ إن كنت قبلت... إلخ

ويروى: «شامخٌ يأتيك بجْ»، يريد بعيرًا مستكبِرًا. فأمّا قوله [من الرجز]:

حتّى إذا ما أمسجت وأمسجا

فقد قيل: إنّ الجيم فيه بدلٌ من الياء على ما تقدّم، وإنّ الأصل: أَمْسَيَتْ، فأبدل من الياء الجيمَ، وقد قيل: إنّ الجيم بدلٌ من ألف «أَمْسى»، وساغ إبدالُها من الألف، وإن كانت الجيم لا تُبدل من الألف، لكنّ الذي سوّغ هنا كونُ الألف مبدلةً من الياء، ألا ترى أنّ الألف قد حُذفت في قوله تعالى: ﴿يا أبَتَ﴾(١) بالفتح، والمراد: «يا أَبَتَا» حيث كانت بدلاً من الياء التي للإضافة، وهذا يدلّ أنّ حُكْم البدل كحكم المبدل منه، وأنّ ما حُذف لالتقاء الساكنين يكون في حكم الثابت، ولذلك أبدل الجيم من المحذوف لالتقاء الساكنين، فاعرفه.

فصل

[إبدال السِّين]

قال صاحب الكتاب: **والسين إذا وقعتْ قبل غين أو خاء أو قاف أو طاء، جاز إبدالُها صادًا، كقولك: «صالغٌ»، و«أَصْبَغَ نِعَمَهُ»، و«صَخَرَ»، و«صَلَخَ»، و﴿مَسّ**

(١) يوسف: ٤١، ١٠٠؛ وغيرها.

صَقَرَ﴾[١]، و«يُصاقونَ»، و«صُقْتُ»، و«صَبَقْتُ»، و«صَوِيقٌ»، و«الصَّمْلَقُ»، و«صِراطٌ»، و«صاطِعٌ»، و«مُصَيْطِرٌ».

* * *

قال الشارح: إنّما ساغ قلبُ السين صادًا إذا وقعت قبل هذه الحروف، من قبل أنّ هذه الحروف مجهورةٌ مستعليةٌ، والسينُ مهموس مستفِل، فكرهوا الخروجَ منه إلى المستعلي؛ لأنّ ذلك ممّا يثقل، فأبدلوا من السين صادًا؛ لأنّ الصاد تُوافِق السينَ في الهمس والصفير، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء، فيتجانس الصوتُ، ولا يختلف، وهذا العملُ شبيه بالإمالة في تقريب الصوت بعضِه من بعض من غير إيجاب. فإن تأخّرت السينُ عن هذه الحروف، لم يسغ فيها من الإبدال ما ساغ فيها متقدّمةً، لأنّها إذا كانت متأخّرة، كان المتكلّم منحدرًا بالصوت من عالٍ، ولا يثقل ذلك ثِقَلَ التصعيد من منخفض، فلذلك لا تقول في: «قِسْتُ»، «قِصْتُ» ولا في «يَخْسَرُ المتاعَ»: «يَخْصَرُ»، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وإذا وقعت قبل الدال ساكنةً، أُبدلت زايًا خالصة، كقولك في «يَسْدَرُ»: «يَزْدَرُ»، وفي «يسدلُ ثوبَه»: «يزدُل». قال سيبويه[٢]: ولا تجوز المضارَعةُ، يعني إشراب صوت الزاي، وفي لغة كَلْبٍ تُبدَل زايًا مع القاف خاصّةً، يقولون ﴿مَسّ زَقَرَ﴾[٣].**

* * *

قال الشارح: إذا وقعت السين قبل الدال ساكنةً، أبدلت زايًا خالصةً، نحو: «يَزْدَرُ» في «يسدر» إذا تَحيّر، و«يَزْدُلُ» في «يسدل» ثوبه إذا أرخاه، والعلّةُ في ذلك أنّ السين حرف مهموس، والدال حرف مجهور، فكرهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافيه، ولم يمكن الادّغام، فقرّبوا أحدهما من الآخر، فأبدلوا من السين زايًا؛ لأنّها من مَخْرجها، وأختُها في الصفير، وتُوافِق الدال في الجهرِ، فيتجانس الصوتان.

وقوله: «ولا تجوز المضارعة» يريد أن تُشْرِب السينَ صوتَ الزاي كما كان كذلك في الصاد؛ لأنّ الصاد فيها إطباقٌ، فضارعوا لئلّا يذهب الإطباقُ، وليست السينُ كذلك.

فصل
[إبدال الصاد]

قال صاحب الكتاب: **والصاد الساكنة إذا وقعت قبل الدال، جاز إبدالُها زايًا خالصةً**

---

(١) القمر: ٤٨. (٢) الكتاب ٤/ ٤٧٨. (٣) القمر: ٤٨.

في لغةِ فُصَحاءَ من العرب، ومنه: «لم يُحَرَمْ من فُزْدَ له»[(١)]، وقولُ حاتِمٍ: «هكذا فَزْدِي أَنَهْ»، وقال الشاعر [من الطويل]:

١٣٢٧ـ ودَعْ ذا الهَوى قَبْلَ القِلى تَرْكُ ذي الهَوى   مَتِينَ القُوى خَيرٌ من الصُّرْمِ مَزْدَرا

وأن تُضارَع بها الزايُ. فإن تحرّكت لم تُبدَل، ولكنّهم قد يضارعون بها الزايَ، فيقولون: «صَدَرَ»، و«صَدَقَ»، و«المَصادِرُ»، و«الصراطُ». قال سيبويه[(٢)]: والمضارَعةُ أكثرُ وأعربُ من الإبدال، والبيانُ أكثرُ، ونحو الصاد في المضارعة الجيمُ والشينُ، تقول: «هو أجدرُ وأشدقُ».

* * *

قال الشارح: إذا وقعت الصاد ساكنةً، وبعدها الدالُ، جاز فيها ثلاثةُ أوجه: أحدها أن تجعلها صادًا خالصةً، وهو الأصل، قال سيبويه: وهو الأكثر، والثاني إبدالُها زايًا خالصةً، والثالث أن يُضارَع بها الزايُ. ومعنى المضارعة أن تُشرِب الصادَ شيئًا من صوت

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الألفاظ الكتابية ص٥٧؛ وجمهرة الأمثال ٢/ ١٩٣؛ وكتاب الأمثال ص٢٣٥؛ ولسان العرب ٣/ ٣٣٥ (فزد)، ٣٣٦ (فصد)؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٩٢؛ والمستقصى ٢/ ٢٩٤.
وفُزد: فُصِد. والفصيد: دم كان يؤخذ من أوداج البعير أو الفرس، ثمّ يُشوى ويُؤكل. والمعنى: لم يُحرم من نال بعض حاجته. يُضرب في القناعة باليسير.

١٣٢٧ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣١٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٩٦؛ ولسان العرب ٤/ ٤٤٨ (صدر)؛ والممتع في التصريف ١/ ٤١٢.
اللغة: القِلى: البغض والعداوة. متين: قويّ، شديد. الصُّرم: القطع والهجر. مَزدَرًا: مصدرًا.
المعنى: اترك مَن تحبّ، وأنتما متحابّين، قبل أن يحلّ البغض بينكما. فترك المحبّ، وعُرى المودّة وثيقة، أفضل من تركه هجرًا وقطعًا.
الإعراب: «ودع»: الواو: بحسب ما قبلها، و«دع»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «ذا»: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «الهوى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذّر. «قبل»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «القلى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «ترك»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. «ذي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «الهوى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة. «متين»: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. «القوى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «خير»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. «من الصرم»: جارّ ومجرور متعلقان باسم التفضيل «خير». «مزدرًا»: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.
وجملة «دعْ ذا الهوى»: بحسب الواو. وجملة «ترك ذي الهوى خير»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، أو تفسيرية.
والشاهد فيه قوله: «مزدرًا» حيث أبدل الزاي صادًا في «مزدرًا»، والأصل: مصدرًا.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٧٨، وفيه: «ولكنّهم قد يضارعون بها نحو صاد «صدقت»، والبيان فيها أحسن».

الزاي، فتصير بين بين، فمثالُ الثاني ـ وهو الإبدال ـ قولهم في «مَصْدَر»: «مَزْدَرٌ»، وفي «أَصْدَرْتُ»: «أَزْدَرْتُ»، ومنه قولهم في المثل: «لم يحرم من فزد له»، والمراد: «فُصِدَ»، فأُسكنت الصاد تخفيفًا على حدّ قولهم في «ضُرِبَ»: «ضُرْبَ»، وفي «قِيلَ»: «قَبْلَ»، ثمّ قلبوا الصاد التي هي الأصل زايًا.

ومعنى هذا المثل أنّه كان عادتهم إذا ورد على أحدهم ضَيْفٌ، ولم يَحْضُرْه قِرًى، عمد إلى راحلته، ففصدها، وتَلَقّى من دمها، واشتووه له، فيتبلَّغ به، فقيل: «لم يُحْرَمْ من فُزْدَ له». يُضرَب ذلك لمن قصد أمرًا، ونال بعضَه.

ومن ذلك قولُ حاتم، وقد عقر إبلاً لضَيْف، فقيل له: هلّا فصدتَها؟ فقال: «هذا فَزْدِي أنَهْ»، أي: فصدي، والهاء في «أنَهْ» إمّا للسكت، وإمّا بدلاً من الألف في «أنَا».

فمن أبدل من الصاد زايًا خالصةً، فحجّتُه أنّ الصاد مُطْبَقةٌ مهموسةٌ رِخْوَةٌ، فقد جاورت الدالَ، وهي مجهورة شديدة غير مطبقة، فلمّا كان بين جَرْسَيْهما هذا التنافي، نَبَتِ الدالُ عنها بعضَ نُبُوٍّ، فقرّبوا بعضَها من بعض، ولم يمكن الادّغام، ولم يجترئوا على إبدال الدال، لأنّها ليست زائدة كالتاء في «افْتَعَل»، نحو: «اصْطَبر»، فأبدلوا من الصاد زايًا خالصةً، فتناسبت الأصواتُ، لأنّ الزاي من مخرج الصاد، وأختُها في الصفير، وهي تُناسِب الدالَ في الجهر، فتَلاءما، وزال ذلك النُبُوّ. قال سيبويه[1]: سمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصةً.

وأمّا المضارعة، فأن تنحو بالصاد نحو الزاي، فتصير حرفًا مخرجُه بين مخرج الصاد، ومخرج الزاي، ولم يبدلوها زايًا كالوجه الذي قبله محافَظةً على الإطباق؛ لئلّا يذهب لفظُ الصاد بالكُلّيّة، فيذهب ما فيها من الإطباق. والإطباقُ فضلةٌ في الصاد، فيكون إجحافًا بها، وليس كذلك السينُ في «يَسْدَل»، و«يَسْدَر»؛ لأنّه لا إطباقَ فيها يُذْهِبه القلبُ، فلم يجز المضارعةُ؛ لذلك قال: وإن تحرّكت الصاد امتنع البدل، لأنّه قد صار بين الصاد والدال حاجزٌ، وهو الحركة؛ لأنّ محلّ الحركة من الحرف بعده، وهذا الإبدال ههنا من قبيل الادّغام؛ لأنّ فيه تقريبًا للصوت بعضِه من بعض، ولذلك يذكرونه مع الادّغام، فكما أنّ الحركة تمنع الادّغام، فكذلك ههنا مع أنَّ الحرف قد قوي بالحركة، فلم يُقْلَب؛ لأنّ الحرف لا ينقلب إلّا بعد إيهانه بالسكون، وجازت المضارعةُ؛ لأنّها أضعفُ الوجهَيْن من حيث إنّ فيها ملاحظةً للصاد، فلم تجر مجرى الادّغام، فيقولون: «صَدَرَ» و«صَدَقَ»، وذلك مطّرد مستمرّ، ولا يجوز قلبُها زايًا إلا فيما سُمع من العرب.

وإن فصل بينهم أكثرُ من حركة، لم تستمرّ إلّا فيما سُمع من العرب، نحو:

---

(١) أي: الزمخشريّ.

«المَصادِر»، و«الصّراط»، لأنّ الطاء كالدال. قال سيبويه: والمضارعة أعربُ وأكثرُ من الإبدال، يريد مع الصاد الساكنة، والبيانُ أكثر.

قال[١]: ونحو الصاد في المضارعة الشين والجيم، قالوا: «أَشْدَقُ» في «أَشْدَقُ»، فضارَعوا بالشين نحو الزاي؛ لأنّها، وإن لم تكن من مَخْرج الزاي، فإنّها قد استطالت حتى خالطت أعلى الشين، فقُربت من مخرجها، وهي في الهمس والرخاوة كالصاد، فجاز أن تُضارَع بها الزايُ، كما تُضارَع بالصاد؛ لأنّها من موضع قد قرُب من الزاي.

وكذلك الجيم قرّبوها من الزاي؛ لأنّها من مخرج الشين، فقالوا في «أَجْدَرُ»: «أَجْدَرُ». ولا يجوز إبدالُها زايًا خالصةً؛ لأنّها ليست من مخرجها.

وجملةُ الأمر أنّ هذا الإبدال والمقاربة على ثلاثة أضرب: حرفٌ يجوز فيه الإبدالُ والمضارعةُ، وحرفٌ لا يجوز فيه إلّا الإبدالُ، وحرفٌ لا يجوز فيه إلّا المضارعةُ.

فأمّا الأوّل، فما اجتمع فيه سببان، نحو الصاد مع الدال، فالصادُ حرف مهموس مطبق، فضارعوا بالصاد نحو الزاي، ولم يُبدِلوها زايًا محافَظةً على الإطباق؛ وأمّا الإبدالُ فيها فلقوّة مناسبةِ الصاد الزايَ لأنّها من مخرجها، وأختُها في الصفير.

وأمّا الثاني، فالسينُ مع الدال ليس فيه إلّا البدلُ؛ لأنّ السين ليس فيها إطباقٌ يُحافَظ عليه، فتجوز المضارعةُ لأجله كما جازت في الصاد.

وأمّا الثالث، فهو ما ليس فيه إلّا المضارعةُ، فالشين المُعْجَمة مع الدال؛ لأنّه مهموس جاوَرَ مجهورًا، وفيه تَفَشٍّ يتّصل بتفشّيه حتى يُخالِط موضعَ الزاي، فاقتضى ذلك أن يُضارَع به الزايُ، فلا يُبدَل زايًا لبُعْد ما بينه وبين مخرج الزاي، وكذلك الجيمُ مع الدال، فاعرفه.

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٩٩، وفيه: «وقالوا: حيوة كأنه من حيوت وإنْ لم يُقَلْ».

ومن أصناف المشترك

الاعـتـلال

فصل
[حروف الاعتلال]

قال صاحب الكتاب: **حروفه الألفُ والواو والياء، وثلاثتُها تقع في الأضرب الثلاثة، كقولك: «مالٌ»، و«نابٌ»، و«سوط»، و«بَيض»، و«قال»، و«حاوَلَ»، و«بايَعَ»، و«لا»، و«لَوْ»، و«كَيْ»، إلاّ أنّ الألف تكون في الأسماء والأفعال زائدةً أو منقلبةً عن الواو والياء لا أصلاً، وهي في الحروف أصلٌ ليس إلاّ؛ لكونها جوامدَ غيرَ متصرِّفٍ فيها.**

* * *

قال الشارح: معنى الاعتلال التغيير، والعلّةُ تغيُّرُ المعلول عمّا هو عليه، وسُمّيت هذه الحروف حروفَ علّة لكثرة تغيّرها. وهذه الحروف تقع في الأضرب الثلاثة: الأسماء، والأفعال، والحروف. فمن ذلك الألفُ تكون في الأسماء والأفعال والحروف، فمثالها في الأسماء «مالٌ»، و«كتابٌ»، وفي الأفعال «قالَ»، و«بايَعَ»، ومثالُها في الحروف «ما»، و«لا».

ومن ذلك الواو، وهي كذلك تكون في الأسماء والأفعال والحروف، فالأسماء، نحو: «حَوْض»، و«جَوْهَر»، والأفعال، نحو: «حاوَلَ»، و«قاوَلَ»، والحروفُ، نحو: «لَوْ»، و«أَوْ».

والياء كذلك تكون في الأسماء، نحو: «بَيْتٍ»، و«بَيْضٍ»، والأفعال، نحو: «بايَعَ»، و«بايَنَ»، والحروف، نحو: «كَيْ»، و«أَيْ». ولاشتراك الأسماء والأفعال والحروف فيها ذَكَرَها في المشترك.

وهذه الحروف تكون أصلاً وبدلاً وزائدةً. فأمّا الألف من بَيْنها، فلا تكون أصلاً في الأسماء المتمكّنة ولا في الأفعال، إنّما هي زيادة، أو بدل ممّا هو أصل، وذلك لأنّا استقرينا جميعَ الأسماء والأفعال أو أكثرَها، فلم نَجِد الألف فيها إلّا كذلك، فقضينا لها بهذا الحكم. فأمّا الحروف التي جاءت لمعنى، فالألف أصلٌ فيهنّ، وذلك لأنّ الحروف

غيرُ مشتقّة، ولا متصرّفة، ولا يُعْرَف لها أصلٌ غيرُ هذا الظاهر، فوجب أن لا يُعْدَل عنه إلّا بدليل، فلا يقال في ألِف «ما» و«لا»، و«حَتَّى» إنّها زيادة؛ لعدمِ اشتاق يُفْقَد فيه ألفُها، كما نَجِد لألِف «ضاربٍ»، و«قائلٍ» اشتقاقًا يفقد فيه ألفها، وذلك نحو: «ضَرَبَ يَضْرِبُ». ولا يقال: إنَّها بدل؛ لأنّ البدل ضربٌ من التصرّف، ولا تصرُّف للحروف، وأيضًا لو كانت الألفُ في «ما» من الواو، لوجب أن يقولوا: «مَوْ»، كما يقولون: «لَوْ»، و«أَوْ» بإقرارها على لفظها من غير إبدال، وكذلك لو كانت من الياء، لقالوا: «مَيْ» كما قالوا: «كَيْ» و«أَيْ»؛ لأنّها مبنيّة على السكون، والواوُ والياء لا تُقْلَبان ألفًا إلّا إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما.

وإذا بطل أن تكون زائدة في الحروف أو منقلبة، تعيّن أن تكون أصلاً، وكذلك الأسماء المبنيّة التي أوْغلت في شَبه الحروف، والأصواتُ المحكيّة، والأسماء الأعجميّة تجري مجرى الحروف في أنّ ألفاتها أصولٌ غيرُ زوائد، ولا منقلبة؛ لأنّا إنّما قضينا بذلك في الحروف لعدم الاشتقاق، وهذا موجودٌ في هذه الأسماء، فاعرفه.

فصل
[الواو والياء من حيث اتفاقهما في الإعلال واختلافهما]

قال صاحب الكتاب: **والواو والياء غيرُ المزيدتين تتّفقان في مواقعهما، وتختلفان، فاتّفاقُهما أن وقعت كِلْتاهما فاءً كـ«وَعْدٍ»، و«يُسْرٍ»، وعينًا كـ«قَوْلٍ»، و«بَيْعٍ»، ولامًا كـ«غَزْوٍ»، و«رَمْيٍ»، وعينًا ولامًا معًا كـ«قُوّةٍ»، و«حَيّةٍ»، وإن تقدّمت كلٌّ واحدة على أختها فاءً وعينًا في نحو: وَيْلٍ، ويَوْم. واختلافهما أن تقدّمت الواوُ على الياء في «وَقَيْتُ»، و«طَوَيْتُ»، ولم تتقدّم الياءُ عليها. وأمّا الواوُ في «الحَيَوان»، و«حَيْوَةَ» فكواوِ «جِباوةٍ» في كونها بدلاً عن الياء، والأصلُ «حَيَيانٌ»، و«حَيْيَةُ».**

* * *

قال الشارح: قد أخذ يُريك مواقع هذه الحروف من الكِلَم؛ فأمّا الألفُ فقد تقدّم أمرها، وأنّها لا تكون أصلاً في الأسماء المتمكّنة، ولا في الأفعال. وأمّا الواو والياء، فقد تكونان أصليّين، وتقعان فاءً وعينًا ولامًا، فمثالُ كون الواو فاءً «وَعْلٌ»، و«وَصَلَ»، ومثالُ كونها عينًا نحو: «حَوْضٍ»، و«قاوَمَ»، ومثالُ كونها لامًا نحو: «غَزْوٍ»، و«غَزَوْت»، ومثالُ كون الياء فاءً نحو: «يُسْرٍ»، و«يَبِسَ»، والعينِ، نحو: «بَيْتٍ»، و«بايَعُ»، واللام، نحو: «ظَبْيٍ»، و«رَمَيْت».

وقد يجتمعان في أوّل الكلمة، فيكون أحدهما فاءً، والآخر عينًا، نحو: «وَيْلٍ»، و«يَوْمٍ»، وتقديمُ الواو أكثرُ، فـ«وَيْل» و«وَيْحٌ» و«ويس» أكثر من «يَوْم» و«يُوح»، كأنّهم يكرهون الخروجَ من الياء إلى ما هو أثقلُ منها، وهو الواو، وكذلك لم يأت في كلامهم مثلُ «فِعُل» بكسر الأوّل وضمّ الثاني، فاستثقلوا الخروج من كسر إلى ضمّ بناءً لازمًا، وفيه

«فُعِل» مثلُ «ضُرِبَ»، و«قُتِلَ»، ولذلك قالوا: «وَقَيْتُ» و«طَوَيْتُ»، فقدّموا الواو على الياء، ولم يأت عنهم مثل «حَيْوَة» بتقديم الياء على الواو. قال سيبويه[1]: ليس في كلامهم مثل «حَيْوَة» أي: ليس في الكلام «حَيْوَة» ولا ما يجري مجراه ممّا عينه ياءٌ، ولامه واوٌ. فأمّا «الحَيَوان»، فأصله: حَيَيانٌ، فأبدلوا من الياء الثانية واوًا كراهيةَ التضعيف. هذا مذهبُ سيبويه[1] والخليل إلّا أبا عثمان فإنّه ذهب إلى أنّ «الحيوان» غيرُ مُبْدَلِ الواو؛ لأنَّ الواو فيه أصلٌ وإن لم يكن منه فعلٌ، وشَبَّهَ هذا بقولهم: «فاظَ الميّتُ يَفِيظُ فَوْظًا وفَيْظًا». ولم يُستعمل من «الفَوْظ» فعلٌ. ومثلُه «وَيْحٌ»، و«وَيْسٌ»، و«وَيْلٌ»، كلُّها مصادر، وإن لم يُستعمل منها فعلٌ، والمذهبُ مذهب سيبويه، لأنّه لا يمتنع أن يكون في الكلام مصدرٌ عينه واوٌ وفاؤه ولامه صحيحان مثلُ «فَوْظٍ»، و«صوغ»، و«مَوْتٍ»، وأشباهِ ذلك؛ فأمّا أن تُوجَد في الكلام كلمةٌ عينها ياءٌ، ولامها واوٌ، فلا، فحَمْلُه «الحيوان» على «فَوْظ» لا يحسن. وكذلك «حَيْوَة» الأصل: حَيَّة؛ لأنّه من «حَيِيَ»، فأبدلوا من الياء الأخيرة واوًا على غير قياس لضربٍ من التخفيف باختلاف الحرفَيْن؛ لأنهم يستثقلون التضعيف، وأن يكون الحرفان من لفظ واحد، ولذلك شَبَّهَه بـ«جَبَيْتُ الخراجَ جِباوةً»؛ لأنّ الأصل: جباية، لأنّه من الياء، فأُبدل منها الواو على غير قياس، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: **وإنّ[2] الياءَ وقعتْ فاءً وعينًا معًا، وفاءً ولامًا معًا، في «يَيَنَ» اسم مكان، وفي «يَدَيْتُ»، ولم تقع الواوُ كذلك. ومذهبُ أبي الحَسَن في الواو أنّ تأليفها من الواوات، فهي على قوله موافِقةُ الياء في «يَيَّيْتُ»[3]. وقد ذهب غيرُه إلى أنّ ألفَها عن ياءٍ، فهي على هذا موافقتُها في «يدَيتُ». وقالوا: ليس في العربيّة كلمةٌ فاؤُها واوٌ ولامُها واوٌ إلاّ الواوُ، ولذلك آثروا في «الوَغى» أن يُكتب بالياء[4].**

❊ ❊ ❊

قال الشارح: قد يكون التضعيف في الياء كما يكون في سائر الحروف، ومعنى التضعيف أن يتجاور المِثْلان. فمن ذلك الفاء والعينُ، ولم يأت إلاّ في كلمة واحدة، قالوا: «يَيَنُ» في اسم مكان، وليس له في الأسماء نظيرٌ، فهذا كـ«كَوْكَبٍ» و«دَدَنٍ» في الصحيح. وقد جاء التضعيف في الفاء واللام مع الفصل بينهما، وذلك نحو: «يَدٍ»، والأصلُ: «يَدْيٌ» بسكون الدال، والذي يدلّ أنّ لامه ياء قولُهم: «يَدَيْتُ عليه يَدًا»، ولم يقولوا: «يَدَوْتُ»، وذلك إذا أَوْلَيتَه معروفًا. قال الشاعر [من الوافر]:

يَدَيْتُ على ابْنِ حَسْحاسِ بن وَهْبٍ بِأَسْفَلِ ذي الجِذاةِ يَدَ الكَرِيمِ[5]

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٠٩.

(٢) أي: واختلافهما أنّ.

(٣) يَيَّيْتُ: فَعَلْتُ من الياء.

(٤) أي: بالألف المقصورة.

(٥) تقدم بالرقم ٧٨٩.

وقالوا في التثنية: «يَدَيَانِ». قال الشاعر [من الكامل]:

يَدَيانِ بَيْضاوان عند مُحَلِّمٍ قد تَمْنَعانك أنْ تُضامَ وتُضْهَدَا[(١)]

ويقال: «يَدان»، وهو الأكثر للزوم الحذف. والذي يدلّ على أنّه «فَعْلٌ» ساكنُ العين قولُهم في تكسيره: «أَيْدٍ»، وأصله: «أَيْدُيٌ» على زنة «أَفْعُلٍ»، نحو: «كَلْبٍ»، و«أَكْلُبٍ»، و«كَعْبٍ»، و«أَكْعُبٍ». فأبدلوا من ضمّة الدال كسرةً لتصحّ الياء كما قالوا: «بيضٌ». قال الله تعالى: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[(٢)]. ويُؤكّد أيضًا كونه فعْلاً ساكنَ العين جمعُهم إيّاه على «فعيل»؛ نحو قوله [من الطويل]:

فإنّ له عندي يَدِيًّا وأنْعُمَا[(٣)]

وهذا النوع من الجمع إنّما يكون من «فَعْل» ساكن العين، نحو: «عَبْدٍ»، و«عَبِيدٍ»، و«كَلْبٍ»، و«كَلِيبٍ». قال [من السريع]:

والعِيسُ يَنْغُضْنَ بِكيرانِها كأنّما يَنْهَشُهُنّ الكَلِيبْ[(٤)]

مع أنّ يعقوب قد حكى: «يَدْيٌ» في «يَدٌ»، وهذا نَصٌّ. وقالوا: «يَيَّيْتُ ياءً حسنةً»، أي: كتبتُ ياء، وليس في الكلام كلمةٌ حروفها كلّها ياءاتٌ إلّا هذه، هذا هو المسموع فيها.

وجملةُ الأمر أنّ حروف المُعْجم ما دامت حروفًا غير معطوفة، ولا واقعةٍ موقع الأسماء ساكنةُ الأواخر مبنيّةٌ على الوقف في الإدراج والوقف؛ لأنّها أسماءٌ للحروف الملفوظِ بها في صِيغِ الكِلَم بمنزلة أسماء الأعداد، نحو: «ثلاثهْ»، «أربعهْ»، «خمسهْ»، فهذه كلُّها مسكّنةُ الأواخر جاريةٌ مجرى الحروف والأصواتِ التي لا حَظَّ لها في الإعراب. ويؤيّد ما ذكرناه من كونها جاريةً مجرى الحروف أنّ منها ما هو على حرفَيْن الثاني منهما حرفُ مدّ ولين، نحو: «با»، «تا»، «ثا»، «خا». ولا نجد مثلَ ذلك في الأسماء الظاهرة، فمتى أعربتَها، لزمك إذا أدخلتَ التنوين أن تحذف حرفَ المدّ لالتقاء الساكنين، فيبقى الاسمُ الظاهرُ على حرف واحد، وذلك معدوم؛ لأنّ العرب تبتدىء بالمتحرّك، وتقف على الساكن، والحرفُ الواحدُ لا يكون متحرّكًا ساكنًا في حال واحدة، ولمّا وُجد ذلك في هذه الحروف، نحو: «با»، و«تا»، دلّ أنّها جارية مجرى الحروف، نحو: «هَلْ»، و«بَلْ»، و«قَدْ»، فإذا نُقلت وسُمّي بها، أو أُجريت مجرى الأسماء في الإخبار عنها، صارت أسماءً مستحِقّةً للإعراب، نحو قولك: «هذه باءٌ حسنةٌ»، فتزيد على ألفِ «با»، و«تا» ونحوهما ألفاً أخرى على حدّ قوله [من الخفيف]:

لَيْتَ شعْري وأَيْنَ مِنّيَ لَيْتٌ إنّ لَيْتًا وإنّ لَوًّا عَناءُ[(٥)]

---

(١) تقدم بالرقم ٦٨٤.

(٢) الشورى: ٣٠.

(٣) تقدم بالرقم ٧٩٠.

(٤) تقدم بالرقم ٧١٤.

(٥) تقدم بالرقم ٨٥٨.

ألا ترى أنّ العرب لمّا استعملوا «لَو» استعمالَ الأسماء وأعربوها، زادوا على واوِ «لَوْ» واوًا أخرى، وجعلت الثاني من لفظ الأوّل، إذ لا أصلَ لها ترجع إليه لتُلْحَق بأبنية الأسماء الأصولِ، فلذلك زدتَ على ألفِ «با» و«تا» ونحوهما ألفًا أخرى، كما فعلت العربُ في «لَوْ» لمّا أعربتها، فصار «باا» و«تاا» بألفَيْن ونحوهما. فلمّا التقى ألفان ساكنان، لم يكن بدٌّ من حذف أحدهما، أو تحريكِه، فلم يمكن الحذفُ؛ لأنّ فيه نقضًا للغرض بالعَوْد إلى القصر الذي هُرب منه، فوجب التحريكُ لالتقاء الساكنين، فحُرّكت الألف الثانية. وكانت الثانية أوْلى بالتغيير، لأنّك عندها ارتعدتَ، وهي مع ذلك طرفٌ، والأطرافُ أولى بالتغيير من الحَشْو، فلمّا حرّكت الثانية، قلبتها همزةً على حدّ قلبها في «كِساءٍ»، و«رِداءٍ»، و«حَمْراءَ»، و«بَيْضاءَ»، ثمّ أعربوها، وقالوا: «خططتُ ياءً حسنةً». وقُضي على الألف التي هي عينٌ بأنّها من الواو، وعلى الثانية بأنّها من الياء، وإن لم تكونا في الحقيقة كذلك، فتصير الكلمةُ بعد تَكْمِلَةِ صيغتها من بابِ «شَوَيْتُ»، و«طَوَيْتُ»؛ لأنّه أكثرُ من باب «الهُوّة»، و«القُوّة»، ومن باب «حَيِيتُ»، و«عَيِيتُ».

فإن قيل: ففي القَضاء بذلك جمعٌ بين إعلالَيْن: إعلالِ العين واللام، وذلك لا يجوز، قيل: الضرورةُ دفعت إلى ذلك، وقد جاء من ذلك أشياء، قالوا: «ماءٌ»، فألفُه منقلبة عن ياء، وهمزتُه منقلبة عن هاء؛ لقولهم في التكسير: «أَمْواهٌ»، وفي التصغير: «مُوَيْهٌ»، وقالوا: «ماهت الرَّكِيَّةُ تَمُوهُ».

وقالوا: «شاءٌ» في قولِ من قال: «شُوَيْهَةٌ»، وفي التكسير: «شِياهٌ»، فهو نظير «ماء»، ومن قال: «شَوِيٌّ» في التكسير، فهو من باب «طَوَيْتُ»، و«لَوَيْتُ»، فصارت «شاء» في هذا القول كـ«حاء» و«باء». وإذا كان قد ورد عنهم شيءٌ من ذلك، جاز أن يُحْمَل عليه باءٌ وياءٌ وطاءٌ وإخواتهنّ في إعلال عيناتها ولاماتها، ويصير تركيبُها ياءً وباءً ونحوهما بعد التسمية من «ي»: «وي» ومن «ب»: «وي»، ولو اشتققتَ على هذا من هذه الحروف بعد التسمية فعلاً على «فَعَّلْتُ»، لقلت من الياء: «يَوَّيْتُ»، ومن الباء «بَوَّيْتُ»، وكذلك سائرُها، كما تقول: «طَوَّيْتُ»، و«حَوَّيْتُ».

هذا هو القياس؛ وأمّا المسموعُ المحكيُّ عنهم ما ذكرناه من قولهم في الياء: «يَيَّيْتُ»، وفي التاء: «تَيَّيْتُ»، وفي الحاء: «حَيَّيْتُ»، فهذا القولُ منهم يقضي بأنّه من باب «حَيِيتُ» و«عَيِيتُ». وكان الذي حملهم على ذلك سَماعَهم الإمالةَ في ألفاتهنّ قبل التسمية وبعدها، فاعرفْ ذلك.

وقوله: «ولم تقع الواو كذلك» يعني ليس في الكلام كلمةٌ حروفُ تركيبها كلُّها واواتٌ، كما كانت الياء كذلك في قولهم: «يَيَّيْتُ ياءً حسنةً». فأمّا «واوٌ»، فحمل أبو الحسن ألفَها على أنّها منقلبة من واو، فهي على ذلك مُوافقةٌ للياء في «يَيَّيْتُ»؛ لأنّ

حروفها كلّها واواتٌ، كما أنّ حروف «يَيّيتُ» كلّها ياءاتٌ، واحتجّ لذلك بتفخيم العرب إيّاها، وأنّه لم يُسمع فيها الإمالة، وقُضي عليها بأنّها من الواو.

وذهب آخرون إلى أنّ الألف فيها منقلبة من ياء، واحتجّوا لذلك بأنّ جَعْلها كلّها لفظًا واحدًا غيرُ موجود في الكلام، فوجب القضاءُ بأنّها من ياء، لتختلف الحروف. والوجهُ عندي هو الأوّل، لأنّه كما يلزم من القضاء بأنّ الألف من الواو أن تصير حروفُ الكلمة كلُّها واوات، كذلك يلزم أيضًا من القضاء بأنّها من الياء. ألا ترى أنّه ليس في الكلام كلمةٌ فاؤها ولامها واوٌ إلّا قولنا: «واوٌ»، فالكلمةُ عديمةُ النظير في كِلا الحالين، وكان القضاء عليها بالواو أَوْلى من قبل أنّ الألف إذا كانت في موضع العين فأن تكون منقلبة عن الواو أكثرُ، والعملُ إنّما هو على الأكثر، وبذلك وصّى سيبويه، هذا مع ما حكاه أبو الحسن.

وقد قالوا: ليس في الكلام ما فاؤه واو ولامه واو إلّا قولهم: «واو»، ولذلك قضوا على الألف من «الوغى» بأنّها من الياء؛ لئلّا يصير الفاء واللام واوًا، وكذلك قضينا على الواو في «واخَيْتُه» بأنّها مبدلة من الهمزة في «آخَيْتُه»، ولم يُقَل: إنّهما لغتان، لأنّ اللام في «أَخ» واوٌ، بدليل قولك في التثنية: «أَخَوان»، فالقضاء على الفاء بأنّها واو يؤدّي إلى إثباتِ مثال قَلّ نظيرُه في الكلام، فاعرفه.

القول في الواو والياء فائين

فصل

[أحوالُ الواو من حيثُ صِحَّتُها وسُقوطُها وقلْبُها]

قال صاحب الكتاب: **الواو تثبت صحيحةً، وتسقط، وتُقلَب. فثَباتُها على الصحّة في نحو: «وَعَدَ»، و«وَلَدَ»، و«الوَعْدِ»، و«الوِلْدة». وسقوطُها فيما عينُه مكسورةٌ من مضارعِ «فَعَلَ» أو «فَعِلَ» لفظًا، أو تقديرًا، فاللفظُ في «يَعِدُ»، و«يَمِقُ»، والتقديرُ في «يَضَعُ»، و«يَسَعُ»؛ لأنّ الأصل فيهما الكسرُ، والفتحُ لحرفِ الحلق، وفي نحو: «العِدة»، و«المِقة»، من المصادر، والقلبُ فيما مرّ من الإبدال.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الواو إذا كانت أصلاً، ووقعت فاءً فلها أحوالٌ: حالٌ تصحّ فيه، وحالٌ تسقط فيه، وحالٌ تُقْلَب. فالأوّل نحو: «وَعَدَ»، و«وَزَنَ»، و«وَلَدَ»، الواو في ذلك كلّه صحيحة، لأنّه لم يوجَد فيها ما يوجِب التغييرَ والحذفَ؛ وأمّا «الوِعْدة» و«الوِلْدة»، فالمراد أنّه إذا بُني اسم على «فِعْلَة» لا يراد به المصدرُ فإنّه يتمّ لا يحذف منه شيء، كما يحذف منه إذا أريد به المصدر على ما سيوضَح أمره بعدُ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾[1]، المراد به الاسم، لا المصدر، ولو أريد المصدر لقيل: «جِهَةٌ» كـ«عِدَةٍ». وأمّا الحال التي تسقط فيه، فمتى كانت الواو فاء الفعل وماضيه على «فَعَلَ»، أو «فَعِلَ» ومضارعه على «يَفْعِل» بالكسر، ففاؤه التي هي الواو محذوفة، نحو: «وَعَدَ يَعِدُ»، و«وَزَنَ يَزِنُ»، والأصلُ: «يَوْعِدُ»، و«يَوْزِنُ»، فحُذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، فحُذفت استخفافًا، وذلك أنّ الواو نفسها مستثقلة، وقد اكتنفها ثقيلان: الياء والكسرةُ، والفعل أثقلُ من الاسم، وما يعرِض فيه أثقلُ ممّا يعرض في الاسم، فلمّا اجتمع هذا الثقلُ، آثروا تخفيفَه بحذفِ شيء منه، ولم يجز حذفُ الياء؛ لأنّه حرفُ المضارعة، وحذفُه إخلالٌ مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجز حذفُ الكسرة؛ لأنّه بها يُعْرَف وزن الكلمة، فلم يبق إلاّ الواوُ، فحُذفت. وكان حذفها أبلغَ في التخفيف؛ لكونها أثقل من الياء والكسرةِ مع أنّها ساكنة ضعيفة، فقوي سبب حذفها، وجعلوا سائر المضارع

---

(١) البقرة: ١٤٨.

محمولاً على «يَعِدُ»، فقالوا: «تَعِدُ»، و«نَعِدُ»، و«أَعِدُ»، فحذفوا الواو، وإن لم تقع بين ياء وكسرة؛ لئلاّ يختلف بناء المضارع، ويجري في تصريفه على طريقة واحدة مع ما في الحذف من التخفيف.

ومثله قولهم: «أُكْرِمُ»، وأصله: «أُأَكْرِمُ» بهمزتين، فحذفوا الهمزة الثانية كراهيةَ الجمعِ بين همزتين لثِقَلِ ذلك، ثمّ أتبعوا ذلك سائرَ الباب، فقالوا: «يُكْرِمُ» و«تُكْرِمُ»، فحذفوا الهمزة وإن لم توجَد العلّة، فيجري البابُ على سَنَن واحد.

وقال الكوفيون: إنّما سقطت الواوُ فَرْقًا بين ما يتعدّى من هذا الباب، وبين ما لا يتعدّى، فالمتعدّي: «وَعَدَهُ يَعِدُه»، و«وَزَنَه يَزِنُه»، و«وَقَمَه يَقِمُه» إذا قَهَرَه، وما لا يتعدّى: «وَحِلَ يَوْحَل»، و«وَجِلَ يَوْجَل». وذلك فاسد؛ لأنّه قد سقطت الواو من هذا الباب في غير المتعدّي كسقوطها من المتعدّي، ألا تراهم قالوا: «وَكَفَ البيتُ يَكِفُ»، و«وَنَمَ الذُبابُ يَنِمُ» إذا زَرَقَ، و«وَخَدَ البعيرُ يَخِدُ»؟ فثبت بذلك ما قلناه. وممّا يدلّ على ذلك أنّ من الأفعال ما يجيء المضارع منه على «يَفْعِل» و«يَفْعَل» بالكسر والفتح؛ فتسقط الواوُ من «يَفْعِل»، وتثبت في «يَفْعَل»، وذلك في نحو: «وَحِرَ صَدْرُه يَحِر»، و«وغِرَ يَغِرُ». وقالوا: «يَوْحَرُ»، و«يَوْغَرُ»، فأثبتوا الواو في المفتوح، وحذفوها من المكسور، فدلّ على صحّة علّتنا، وبُطْلانِ علّتهم.

واعلم أنّ ما كان فاؤه واوًا من هذا القبيل، وكان على زنةِ «فَعَلَ»، فإنّ مضارعه يلزم «يَفْعِل» بكسر العين، سواءٌ في ذلك اللازمُ والمتعدّي، ولا يجيء منه «يَفْعُل» بضمّ العين كما جاء في الصحيح، نحو: «قَتَلَ يَقْتُل»، و«خَرَجَ يَخْرُجِ»، كأنّهم أرادوا أن يجري البابُ على نَهْج واحد في التخفيف بحذف الواو، وهو إعلالٌ ثانٍ لَحِقَهُ بأن مُنع ما جاز في غيره من الصحيح. قال سيبويه[1]: وقد قال ناسٌ من العرب: «وَجَدَ يَجُدُ» بضمّ الجيم في المستقبل، وأنشد [من الكامل]:

١٣٢٨ـ لو شاء قد نَقَعَ الفُؤادَ بشُرْبةٍ تَدَعُ الحَوائِمَ لا يَجُدْنَ غَليلا

---

(١) الكتاب ٤/ ٥٣.

١٣٢٨ ـ **التخريج**: البيت لجرير في الدرر ٥/ ١٠٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٣؛ ولسان العرب ٨/ ٣٦١ (نقع)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩١؛ وليس في ديوانه؛ وهو للبيد بن ربيعة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٣٢؛ وللبيد أو جرير في لسان العرب ٣/ ٤٤٥ (وجد)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٩٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٨٨٥؛ والمقرب ٢/ ١٨٤؛ والممتع في التصريف ١/ ١٧٧، ٢/ ٤٢٧؛ والمنصف ١/ ١٨٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٦.

اللغة: نقع: روى وشفى. الحوائم: العطاش الحائمات حول الماء. يجدن: يصبن. الغليل: حرارة العطش، وهنا شدة الشوق.

المعنى: لو شئت، شفيتني بوصلك، من ريق يشفي أمثالي من المشوقين ويبعد عنهم شدة الوجد. =

وإنّما قلّ ذلك؛ لأنّهم كرهوا الضمّة بعد الياء، كما كرهوا بعدها الواو، ولذلك قَلَّ نحو: «يَوْم»، و«يُوح»، على ما ذكرناه.

فإن انفتح ما بعد الواو في المضارع، نحو: «وَجِلَ يَوْجَل»، و«وَحِلَ يَوْحَل»، فإنّ الواو تثبت، ولا تحذف لزوالِ وصف من أوصاف العلّة، وهو الكسرُ، نحو قولك: «يُوعَد»، و«يُوزَن» ممّا لم يُسَمّ فاعله، قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[1]، فحُذفت الواو من «يلد» لانكسار ما بعدها، وثبتت في «يولد» لأجل الفتحة.

فأمّا قولهم: «يَضَعُ» و«يَدَعُ»، فإنّما حُذفت الواو منهما؛ لأنّ الأصل «يَوْضِعُ» و«يَوْدِعُ»، لما ذكرناه من أنّ «فَعَلَ» من هذا إنّما يأتي مضارُعه على «يَفْعِلُ» بالكسر، وإنّما فُتح في «يضع»، و«يدع» لمكان حرف الحلق، فالفتحةُ إذًا عارضة، والعارضُ لا اعتدادَ به، لأنّه كالمعدوم، فحذفت الواو فيهما؛ لأنّ الكسرة في حكم المنطوق به، فلذلك قال: لفظًا أو تقديرًا، فاللفظ في «يَعِدُ»؛ لأنّ الكسرة منطوق بها، والتقديرُ في «يَسَعُ» و«يَضَعُ»؛ لأنّ العين مكسورة في الحكم، وإن كانت في اللفظ مفتوحة.

فأمّا «عِدَةٌ» و«زِنَةٌ» إذا أريد بهما المصدرُ، فالواو منهما محذوفة، والأصلُ: «وِعْدَةٌ»، و«وِزْنَةٌ». والذي أوجب حذفَها ههنا أمران: أحدهما كونُ الواو مكسورةً، والكسرةُ تُستثقل على الواو، والآخرُ كونُ فِعْله معتلاً، نحو: «يعد»، و«يزن»، على ما ذكرتُ، والمصدرُ يعتلّ باعتلال الفعل، ويصحّ بصحّته، ألا تراك تقول: «قُمْتُ قِيامًا»، و«لُذْتُ لِياذًا»، والأصلُ «قِوامًا» و«لِواذًا»، فأعللتَهما بالقلب لاعتلال الفعل؟ ولو صحّ الفعلُ لم يعتلّ المصدرُ، وذلك نحو قولك: «قاوَمَ قِوامًا»، و«لاوَذَ لِواذًا»، فيصحّ المصدرُ

= الإعراب: «لو»: حرف امتناع لامتناع. «شاء»: فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «قد نقع»: «قد»: حرف تحقيق، و«نقع»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. «الفؤاد»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «بشربة»: جار ومجرور متعلقان بالفعل نقع. «تدع»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. «الحوائم»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «لا يجدن»: لا: نافية، و«يجدن»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «غليلاً»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «لو شاء قد نقع»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «شاء»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد نقع الفؤاد»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «تدع الحوائم»: في محل جر صفة لـ«شربة». وجملة «لا يجدن غليلاً»: في محل نصب حال، أو مفعول ثانٍ.

والشاهد فيه قوله: «يجُدن»، بضم الجيم، على لغة بعض العرب، وهو قليل.

(١) الإخلاص: ٣.

فيهما لصحّة الفعل، لأنّ الأفعال والمصادر تجري مجرى المثال الواحد، فاجتماعُ هذَيْن الوصفَيْن علّةُ حذف الواو من المصدر، فلو انفرد أحد الوصفين، لم تُحذف له الواوُ، وذلك نحو: «الوَعْد»، و«الوَزْن»، لمّا انفتحت الواوُ، وزالت الكسرةُ، لم يلزم الحذفُ، وإن كان الفعل معتلاً في «يزن» و«يعد». وقالوا: «وادِدتُه وِدادًا»، و«واصلتُه وِصالاً»، فالواوُ ثابتة ههنا وإن كانت مكسورة لعدم اعتلال الفعل، فعلمتَ أنّ مجموع الوصفين علّةٌ لحذف الواو من المصدر، ولذلك لمّا أريد بهما في «وِعْدَةٍ» و«وِلْدَةٍ» الاسمُ لا المصدرُ، لم تحذف الواو منهما.

واعلم أنّ إعلالَ نحو: «عِدَةٍ»، و«زِنَةٍ» إنّما هو بنقل كسرة الفاء التي هي الواو إلى العين، فلمّا سكنت الواوُ، ولم يمكن الابتداء بالساكن، ألزموها الحذفَ؛ لأنّهم لو جاؤوا بهمزة الوصل مكسورةً، أدّى ذلك إلى قلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها وسكونها، فكانوا يقولون: «إيعِدٌ» بياء بين كسرتين، وذلك مستثقَلٌ، فصاروا إلى الحذف. فإذًا القصدُ الإعلالُ بنقل الحركة، والحذفُ وقع تَبَعًا. وقيل: إنّه لمّا وجب إعلال «عدة» و«زنة»، كان القصد حذفَ الواو كالفعل، فنقلوا كسرةَ الواو إلى العين؛ لئلّا تُحذف في المصدر واوٌ متحرّكةٌ، فيزيد الاسمُ على الفعل في الإعلال، والاسمُ فرعٌ على الفعل في ذلك، فإذا لم ينحطّ عن درجة الفعل، فيساويه؛ فأمّا أن يفوقه فلا. وفي الجملة إنّه إعلالٌ اختصّ بفعله، ولزمت تاء التأنيث كالعوض من المحذوف؛ وأمّا القلب، فقد تقدّم الكلامُ عليه في البدل، نحو: «مِيزانٍ»، و«مِيعادٍ»، و«تُكَأَةٍ»، و«تُخَمَةٍ»، وأشباهِ ذلك بما أغنى عن إعادته.

* * *

قال صاحب الكتاب: **والياءُ مثلُها إلاّ في السقوط، تقول: «يَنَعَ يَيْنَعُ»، و«يَسَرَ يَيْسِرُ»، فتُثْبِتها حيث أسقطت الواو، وقال بعضهم: «يَئِسَ يَئِسُ» كـ«وَمِقَ يَمِقُ»، فأجراها مُجْرى الواو، وهو قليل، وقلبُها في نحو: «اتَّسَرَ».**

* * *

قال الشارح: يريد أنّ الياء تقع في جميع مواقع الواو من الفاء والعين واللام على ما تقدّم لا فصلَ بينهما في ذلك، وليست كالألف التي لا تقع أوّلاً، ولا تكون أصلاً في الأسماء المعربة والأفعال إلاّ في الحذف، فإنّ الياء تثبت حيث تحذف الواو تقول: «يَنَعَتِ التمرةُ تَيْنَعُ»، و«يَسَرَ يَيْسِرُ»، وهو قِمارُ العرب بالأزْلام، والاسم «المَيْسِر»، ولا تحذف هذه الياء كما تحذف الواو في «يَعِدُ» وأخواته لخِفّة الياء. وحكى سيبويه[1] أنّ بعضهم قال: «يَسَرَ يَسِرُ»، فحذف الياء كما يحذف الواو، وذلك من قبل أنّ الياء وإن

---

(١) الكتاب ٤/ ٥٤، وفيه: «وزعموا أنّ بعض العرب يقول: يَئِسَ يَئِسُ».

كانت أخفّ من الواو، فإنّها تستثقل بالنسبة إلى الألف، فلذلك حذفها. فأمّا قلبها، فقد تقدّم الكلام في نحو: «اتَّسَرَ»، ونظائرُه كثيرة كـ«ثِنْتَيْن»، و«كَيْتَ»، و«ذَيْتَ»، فاعرفه.

فصل
[إثبات الواو وحذفها]

قال صاحب الكتاب: **والذي فارَقَ به قولُهم: «وَجِعَ يَوْجَعُ»، و«وَجِلَ يَوْجَلُ» قولَهم: «وَسِعَ يَسَعُ»، و«وَضَعَ يَضَعُ»، حيث ثبتت الواوُ في أحدهما، وسقطت في الآخر، وكلا القبيلَيْن فيه حرفُ الحلق أنّ الفتحة في «يَوْجَعُ» أصليّةٌ بمنزلتها في «يَوْجَلُ»، وهي في «يَسَعُ» عارضةٌ مجتلَبةٌ لأجل حرف الحلق، فوِزانُهما وِزانُ كسرتَي الراءَيْن في «التَجارِي»، و«التَّجارِب».**

* * *

قال الشارح: كأنّه يُنبّه على الفرق بين «وَجِلَ يَوْجَل»، و«وَجِعَ يَوْجَعُ» وما كان منهما، وبين قولهم: «وَسِعَ يَسَعُ»، و«وَطِئ يَطَأُ»، فأثبتوا الواو في الأوّل، وحذفوها من الثاني، والعلّةُ في ذلك أنّ ما كان من نحو «وَجِلَ يَوْجَلُ» الفتحةُ فيه أصلٌ لأنّه من بابِ «فَعِلَ يَفْعَلُ» بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، فهو من بابِ «عَلِمَ يَعْلَمُ»، و«شَرِبَ يَشْرَبُ»، فلم تقع الواوُ فيه بين ياء وكسرة، فكانت ثابتة لذلك. وأمّا نحو: «وَسِعَ يَسَعُ»، و«وَطِىءَ يَطَأُ»، فهو من بابِ «حَسِبَ يَحْسِبُ»، و«نَعِمَ يَنْعِمُ». ومثلُه من المعتلّ «وَرِثَ يَرِثُ»، و«وَلِيَ يَلِي». والأصل: يَوْطِىءُ، ويَوْسِعُ. وإنّما فتحوه لأجل حرف الحلق، فكانت الفتحة عارضةً، والكسرة مرادةً، فحُذفت الواو لذلك، ولم يُعتدّ بالفتحة إذ كانت كحركة التقاء الساكنين.

وقد شبّه الفتحة في «يَسَعُ» و«يَضَعُ» بالكسرة في «التَرامِي» و«التَجارِي»، وقياسُهما التَفاعُل بالضمّ، نحو: «التَحاسُد»، و«التَكاثُر»، وكان الأصل: «التجارُيُ»، فأبدلوا من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء، إذ لو وقعت الضمّةُ قبل الياء المتطرّفة لانقلبت واوًا، وكنتَ تصير إلى مثال لا نظيرَ له في الأسماء العربيّة؛ لأنّه ليس في الأسماء اسمٌ آخِرُه واوٌ، قبلها ضمّةٌ، فإذا أدّى قياسٌ إلى ذلك، غُيّر كما فعلوا في «أَدْلٍ» و«أَحْقٍ» جمع «دَلْوٍ» و«حَقْوٍ». فأمّا «التَجارِبُ» فليس مصدرًا، إنّما هو جمعُ «تَجْرِبَةٍ»، فإذًا الكسرةُ في «التَجاري» عارضةٌ لِما ذكرناه كالفتحة في «يَضَعُ» و«يسع»، فـ«يضع» أصله الكسر، والفتحةُ فيه لمكان حرف الحلق، فهو من بابِ «ضَرَبَ يَضْرِبُ». والأصل في «يَسَعُ» الكسرُ أيضًا، والفتحةُ فيه عارضة، وهو من باب «حَسِبَ يَحْسِبُ». دلّ على ذلك حذفُ الواو، والكسرةُ في «التَجارِب» أصلٌ كالفتحة في «يَوْحَلُ» و«يَوْجَعُ». ولكون الكسرة في «التجاري»، و«الترامي» عارضةً، لم يُعتدّ بالمثال في منع الصرف، لأنّه في الحكم «تَفاعُلٌ» بضمّ العين، وليس كذلك الكسرُ في «التَجارِب».

فصل
[قلب الواو والياء ألفًا في مضارع «افْتَعَلَ»]

قال صاحب الكتاب: **ومن العرب مَن يقلب الواوَ والياء في مضارع «افْتَعَلَ» ألفًا، فيقول: «ياتَعِدُ»، و«ياتَسِرُ»، ويقول في «يَيْبَسُ»، و«يَيْأَسُ»: «يابَسُ»، و«ياءَسُ». وفي مضارِع «وَجِلَ» أربعُ لغات: يَوْجَلُ، وياجَلُ، ويَيْجَلُ، ويِيجَلُ، وليست الكسرةُ من لغةِ من يقول: «تِعْلَمُ».**

* * *

قال الشارح: قومٌ من أهل الحجاز حَمَلَهم طلبُ التخفيف على أن قلبوا حرفَ العلّة في مضارع «افتعل» ألفًا، واوًا كانت أو ياءً، وإن كانت ساكنة، قالوا: «ياتَعِدُ» و«ياتَزِنُ»، وذلك من قبل أنّ اجتماع الياء مع الألف أخفّ عندهم من اجتماعها مع الواو، فلذلك قالوا: «ياتَعِدُ»، فأبدلوا من الواو الساكنة ألفًا، كما أبدلوها من الياء في «ياتَسِرُ».

وقد جاء في مضارِعِ «فَعِلَ» «يَفْعَلُ» ممّا فاؤه واوٌ، نحو: «وَجِلَ يَوْجَلِ»، و«وَحِلَ يَوْحَلِ» أربعُ لغات: قالوا: «يَوْجَلُ» بإثبات الواو، وهي أجْودها، وهي لغةُ القرآن في نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَا تَوْجَلْ﴾[1]؛ لأنّ الواو لم تقع بين ياء وكسرة، فثبتت.

وقالوا: «ياجَلُ»، فقلبوا الواو ألفًا، وإن كانت ساكنة على حدّ قلبها في «ياتَعِدُ»، و«ياتَزِنُ»، كأنّهم كرهوا اجتماع الواو والياء، ففرّوا إلى الألف لانفتاحِ ما قبلها.

والثالثةُ قالوا: «يَيْجَلُ»، فقُلبت الواو ياءً استثقالاً لاجتماع الياء والواو، وقد شبّهوا ذلك بـ«مَيِّتٍ»، و«سَيِّدٍ» وإن لم يكن مثلَه. فوجهُ الشَّبَه أنّ اجتماع الواو والياء ممّا يستثقلونه لا سيّما إذا تقدّمت الياء الواوَ، ولذلك قَلَّ «يَوْمٌ»، و«يُوح». وأمّا المخالفةُ، فلأنّ السابق منهما في نحو: «مَيِّت» ساكنٌ، وفي «يَوْجَلُ» متحرِّكٌ فهذا وإن لم يكن موجِبًا للقلب لكنّه تعلّلٌ بعد السماع.

وأمّا الرابع، فقالوا: «يِيجَلُ» بكسر الياء، كأنّهم لمّا استثقلوا اجتماعَ الياء والواو، كرهوا قلبَها ياءً، كما قلبوها في «مَيِّتٍ» لحَجْز الحركة بينهما، فكسروا الياء ليكون ذلك وسيلةً إلى قلب الواو ياءً؛ لأنّ الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها، قُلبت ياءً على حدّ «مِيزانٍ»، و«مِيعادٍ». قال: وليست الكسرة من لغة من يقول: «تِعْلَمُ». والذي يدلّ أنّ الكسرة كانت لِما ذكرناه أنّ من يقول: «تِعْلَمُ»، فيكسر حرفَ المضارعة، لا يكسر الياء، فيقولَ: «يِعْلَمُ»؛ لأنّهم يستثقلون الابتداء بالياء المكسورة، ولذلك لم يوجَد في الأسماء اسمٌ أوّلُه ياءٌ مكسورةٌ إلّا «يِسارُ اليَد»، فاعرفه.

---

(١) الحجر: ٥٣.

فصل

[مواضع عدم جواز ادغام الياء]

قال صاحب الكتاب: وإذا بُني «افْتَعَلَ» من «أَكَلَ» و«أَمَرَ»، فقيل: «ايتَكَلَ» و«ايتَمَرَ»، لم تُدّغم الياء في التاء كما أُدْغمت في «اتَّسَرَ»؛ لأنّ الياء ههنا ليست بلازمة، وقولُ مَن قال: «اتَّزَرَ» خطأٌ.

* * *

قال الشارح: إذا بنيتَ «افْتَعَل» ممّا فاؤه همزةٌ، نحو: «أَمَرَ»، و«أَكَلَ»، و«أَمِنَ»، قلت: «ايتَمَرَ»، و«ايتَكَلَ»، و«ايتَمَنَ»، فتُبْدِل من الهمزة التي هي فاءٌ ياءً؛ لسكونها ووقوع همزة الوصل مكسورةً قبلها على حدّ قلبها في «بِيرٍ»، و«ذِيبٍ» ولا تَدّغم في الياء، فتقول: «اتَّكَلَ»، و«اتَّمَرَ»؛ لأنّه لا يخلو إمّا أن تُدّغم الهمزة قبل قلبها ياءً في التاء، أو بعد قلبها ياءً فلا يجوز الأوّل؛ لأنّ الهمزة لا تدّغم في التاء، ولا يجوز الثاني؛ لأنّ الياء ليست لازمة، إذ كانت بدلاً من الهمزة، وليست أصلاً، فيجوز أن تصله بكلام قبله، فتُسْقِط همزةَ الوصل، فتعود إليه همزةٌ على الأصل للدرج، وتبقى الهمزةُ الأصليّة ساكنةً، فلو خفّفتَها على هذا، لقلبتَها واوًا لانضمام ما قبلها، وكنت تقول: «يا زَيْدُ وتَكِلْ»، و«يا خالِدُ وتَمِرْ». وكذلك لو كان ما قبلها مفتوحًا، نحو: كيف أْتَمَنْتَ، وخفّفتَها، لقلبتَها ألفًا، وإذ لم يكن لها أصلٌ في الياء، وتصير تارةً ياءً، وتارة واوًا، وتارة ألفًا، فلا وَجْهَ لأن تكون الياء لازمة. وإذا لم تكن لازمة، لم تُدّغم. وقد أجاز بعضُ البغداديين فيها الادّغامَ، قالوا: لأنّ البدل لازمٌ لاجتماع الهمزتَيْن، وروَوْا: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي تُمِنَ أَمَانَتَهُ﴾[1]، والقياسُ مع أصحابنا لِما ذكرناه.

---

(١) البقرة: ٢٨٣. وهي قراءة عاصم.
انظر: البحر المحيط ٢/٣٥٦؛ والكشاف ١/١٧٠.

القول في الواو والياء عينين

فصل

قال صاحب الكتاب: **لا تخلوانِ من أن تُعَلاّ، أو تُحذَفا، أو تَسلَما، فالإعلالُ في «قـالَ»، و«خـافَ»، و«بـاعَ»، و«هـابَ»، و«بـابٍ»، و«نـابٍ»، و«رجـلٍ مـالٍ، ولاعٍ»[1]، ونحوِها ممّا تَحرّكتا فيه وانفتح ما قبلهما، وفيما هو من هذه الأفعال من مضارعاتها وأسماء فاعلِيها ومفعولِيها، وما كان منها على «مَفْعَلٍ»، و«مَفْعَلَةَ»، و«مَفْعِلٍ»، و«مَفْعِلَةَ»، و«مَفْعُلَةَ»، كـ«مَعادٍ»، و«مَقالةٍ»، و«مَسِير»، و«مَعِيشةٍ»، و«مَشُورة»، وما كان نحو «أَقامَ»، و«استقامَ» من ذَواتِ الزوائد التي لم يكن ما قبل حرف العلّة فيها ألفًا أو واوًا أو ياءً، نحو: «قَاوَلَ»، و«تَقاوَلوا»، و«زايَلَ»، و«تَزايَلوا»، و«عَوَّذَ»، و«تَعَوَّذَ»، و«زَيَّنَ»، و«تَزَيَّنَ»، وما هو منها. أُعِلَّتْ هذه الأشياء، وإن لم تقم فيها علّة الإعلال إتباعًا لما قامت العلّةُ فيه لكونها منها وضَرْبِها بعِرْقٍ فيها.**

* * *

قال الشارح: لا يخلو حرفُ العلّة إذا كان ثانيًا عينًا من أحوال ثلاثة: إمّا الاعتلالِ، وهو تغييرُ لفظه؛ وإمّا أن تحذفه؛ وإمّا أن يسلم، ولا يتغيّر. والأوّل أكثرُ، وإنّما كثُر ذلك لكثرة استعمالهم إيّاه، وكثرةِ دخوله في الكلام، فآثروا إعلالَه تخفيفًا، وذلك في الأفعال والأسماء، ولا يخلو حرفُ العلّة من أن يكون واوًا أو ياءً.

فأمّا الأفعال الثلاثيّةُ، فتأتي على ثلاثة أضرب: «فَعَلَ»، و«فَعِلَ»، و«فَعُلَ»، كما كان الصحيحُ كذلك. فما كان من الواو، فإنّ الأوّل منه ـ وهو «فَعَلَ» ـ يأتي متعدّيًا وغير متعدّ، فالمتعدّي نحو: «قال القولَ»، و«عاد المريضَ»، وغيرُ المتعدّي نحو: «قَامَ»، و«طَافَ»، والأصلُ: «قَوَلَ»، و«عَوَدَ»، و«قَوَمَ»، و«طَوَفَ».

فإن قيل: ومن أين زعمتم أنّها «فَعَلَ» بفتح العين؟ قيل: لا يجوز أن يكون «فَعِلَ» بالكسر؛ لأنّ المضارع منه على «يَفْعُلُ» بالضمّ؛ نحو: «يَقُول»، و«يعود»، و«يقوم»، و«يطوف»، والأصل: «يَقْوُلُ»، و«يَقْوُدُ»، و«يَقْوُمُ»، و«يَطْوُفُ»، فنقلوا الضمّة من العين إلى الفاء على ما سنذكر. و«يَفْعُلُ» بالضمّ لا يكون من «فَعِلَ» إلّا

---

(1) أي: جبان.

ما شذّ من «فَضِلَ يَفْضُل» و«مَتَّ يَمُتّ»، والعملُ إنّما هو على الأكثر.

ولا يكون «فَعُلَ» بالضمّ لوجهَيْن:

أحدهما: أنّ «فَعُلَ» لا يكون متعدّيًا، والوجهُ الثاني: أنّه لو كان «فَعُلَ» بالضمّ، لجاء الاسمُ منه على «فَعِيل»، كما قالوا في «ظَرُفَ»: «ظَرِيفٌ»، وفي «شَرُفَ»: «شَرِيفٌ»، فلمّا لم يُقَل ذلك، بل قيل: «قائمٌ» و«عائدٌ»، دلّ أنّه «فَعَلَ» دون «فَعُلَ».

وأمّا الثاني، وهو «فَعِلَ»، فإنّه يأتي متعدّيًا، وغيرَ متعدّ، فالمتعدّي نحو: «خَافَ»، كقولك: «خِفْتُ زيدًا»، وغيرُ المتعدّي نحو: «راحَ يومُنا يَراحُ»، و«مالَ زيدٌ» إذا صار ذا مال. والذي يدلّ أنّه من الواو ظهورُ الواو في قولهم: «الخَوْف»، و«أَمْوال»، ويدلّ أنّه «فَعِلَ» كونُ مضارعه على «يَفْعَلُ»، نحو: «يَخافُ»، و«يَمالُ»، وقولُهم: «رجلٌ مالٌ»، و«يَوْمٌ راحٌ»، كما قالوا: «حَذِرَ فهو حَذِرٌ»، و«فَرِقَ فهو فَرِقٌ».

وأمّا الثالث، وهو «فَعُلَ»، فنحو: «طالَ يَطُولُ» إذا أردتَ خلافَ القصير، وهو غير متعدّ كما أنّ «قَصُرَ» كذلك. وهذا في المعتلّ نظيرُ «ظَرُفَ» في الصحيح، ألا ترى أنّهم قالوا في الاسم منه: «طويلٌ» كما قالوا: «ظَرُفَ، فهو ظَرِيفٌ»؟

فإن كانت العين ياءً، فيجيء على ضربين: «فَعَلَ»، و«فَعِلَ»؛ فالأوّلُ منه يكون متعدّيًا، وغير متعدّ، فالمتعدّي نحو: «عابَه»، و«باعَه»، وغيرُ المتعدي نحو: «عالَ»، و«صارَ». والذي يدلّ أنّه «فَعَلَ» بالفتح أنه لو كان «فَعِلَ»، لجاء مضارعُه على «يفعَل» بالفتح، فلمّا قالوا فيه: «يَبِيعُ»، و«يَعِيبُ»، و«يَصِيرُ»، دلّ على أنّ ماضيه «فَعَلَ» بالفتح.

فإن قيل: فهلّا قلتم: إنّه «فَعِلَ» بالكسر، ويكون من قبيل «حَسِبَ يَحْسِبُ»، فالجوابُ أنّ الباب في «فَعِلَ» بالكسر أن يأتي مضارعه على «يفعَل» بالفتح، هذا هو القياس؛ وأمّا «حَسِبَ يَحْسِبُ» فهو قليل شاذّ، والعملُ إنّما هو على الأكثر مع أنّ جميعَ ما جاء من «فَعِلَ يفعِل» بالكسر جاء فيه الأمران «حَسِبَ يحسِب ويحسَب»، و«نَعِمَ ينعِم وينعَم»، و«يَئِسَ ييأَس وييئِس». فلمّا اقتصروا في مضارعِ هذا على «يفعِل» بالكسر دون الفتح، دلّ أنّه ليس منه.

وأمّا الضرب الثاني ممّا عينُه ياء ـ وهو «فَعِلَ» بكسر العين ـ فيكون متعدّيًا وغير متعدّ، فالمتعدّي نحو: «هِبْتُه»، و«نِلْتُه»، وغيرُ المتعدّي نحو: «زال»، و«حار طَرْفُه». فهذه الأفعال عينُها ياء، ووزنُها «فَعِلَ» مكسورَ العين. والذي يدلّ على ذلك قولُهم في المصدر: «الهَيْبَة»، و«النَّيْل»، فظهورُ الياء دليلٌ على ما قلناه. وقالوا: «زَيَّلْتُه، فزال، وزايلتُه» فظهرت الياء فيه، وأصله أن يكون لازمًا، وإنّما يتعدّى بالتضعيف، وإنّما نُقل إلى حيّز الأفعال التي لا تستغني بفاعلٍ، نحو: «كَانَ». ويدلّ أنها «فَعِلَ» بكسر العين قولُهم في المضارع: «يفعَل» بالفتح نحو: «يَهابُ»، و«يَنالُ»، و«لا يَزالُ»، و«يَحارُ طَرْفُه».

ولم يأت من هذا «فَعُلَ» بالضمّ، كأنّهم رفضوا هذا البناء في هذا الباب لِما يلزم من قلب الياء واوًا في المضارع، كما رفضوا «يفعِل» بالكسر من ذوات الواو، لِما يلزم فيه من قلب الواو ياءً.

فهذه الأفعالُ كلّها معتلّة تُقلب الواو والياء فيها ألفين، وذلك لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، وكذلك ما كان من الأسماء من نحو: «بابٍ»، و«دارٍ»، و«نابٍ»، و«عابٍ»، والأصلُ: بَوَبٌ، ودَوَرٌ، لقولك: «أَبوابٌ» في التكسير، و«دُورٌ». والأصلُ في «نابٌ»: «نَيَبٌ»، وفي «عابٌ»: «عَيَبٌ»؛ لقولك: «أَنْيابٌ»، و«عِيَبٌ». ومن ذلك «رجلٌ مالٌ» من قولهم: «مالَ يَمالُ»، إذا صار ذا مالٍ، والأصل: «مَوِلَ يَمْوَلُ»، فهو «مَوِلٌ» مثلُ: «حَذِرَ يَحْذَرُ» فهو «حَذِرٌ»، وقالوا: «رجل هاعٌ لاعٌ» أي: جَبان، وهو من الياء لقولهم: «هاعَ يَهِيعُ هُيُوعًا» إذا جَبُنَ، وقالوا: «لاعَ يَلِيعُ» إذا جبن أيضًا. وحكى ابن السِكّيت: «لِعْتُ أَلاعُ»، و«هِعْتُ أَهاعُ»، فعلى هذا يكون «هاعٌ» «لاعٌ» فَعِلاً مثلَ «حَذِرٍ»، لا فَرْقَ في ذلك بين الأسماء والأفعال في وجوب الإعلال، إذ المتقضِي له موجود فيهما، وهو تحرُّك حرف العلّة وانفتاحُ ما قبله. وليست الأفعال أوْلى بذلك من الأسماء، وإن كان الإعلال أقوى في الأفعال من الأسماء؛ لأنّ الأفعال موضوعة للتنقّل في الأزمنة والتصرّف، والأسماء سِماتٌ على المسمّيات، ولذلك كان عامّةُ ما شذّ من ذلك في الأسماء دون الأفعال، نحو: «الخَوَنة»، و«الحَوَكَة»، و«القَوَد»، ولم يشذّ من ذلك شيء في الأفعال من نحو: «قامَ»، و«باعَ».

فأمّا نحو: «اسْتَحْوَذَ»، و«اسْتَنْوَقَ»، فلضُعْف الإعلال فيه إذ كان محمولاً على غيره، ألا ترى أنّه لولا إعلالُ «قامَ» ما لزم إعلالُ «أَقامَ»، وكذلك مضارعُ هذه الأفعال كلّه معتلّ، نحو: «يَقُول»، و«يَعُود»، والأصل: «يَقْوُل»، و«يَعْوُد»، بضمّ العين؛ لأنّ ما كان من الأفعال على «فَعَلَ» بفتح العين معتلّةً، فمضارعُه يفعُل، نحو: «يَقْتُل»، ولا يجيء على «يَفْعِل» على ما عليه الصحيحُ؛ لئلّا ترجع ذواتُ الواو إلى الياء، فنقلوا الضمّة من الواو في «يقول» إلى القاف.

وإنّما فعلوا ذلك مع سكون ما قبل الواو فيه؛ لأنّهم أرادوا إعلاله حملاً على الفعل الماضي في «قالَ»، و«عادَ»؛ لأنّ الأفعال كلّها جنسٌ واحدٌ، والذي يدلّ أنّ الإعلال يسري إلى هذه الأفعال من الماضي أنّه إذا صحّ الماضي صحّ المضارعُ، ألا ترى أنّهم لمّا قالوا: «عَوِرَ»، و«حَوِلَ»، فصحّحوهما، قالوا: «يَعْوَر»، و«يَحْوَل»، و«عاوِرٌ»، و«حاوِلٌ»، فصحّحوا هذه الأمثلةَ لصحّة الماضي؟

وكما أعلّوا المضارعَ لاعتلال الماضي أعلّوا الماضي أيضًا لاعتلال المضارع، ألا تراهم قالوا: «أَغْزَيْتُ»، و«أَدْعَيْتُ»، و«أَعْطَيْتُ»؟ وأصلها الواو؛ لأنّها من «غَزَا يَغْزُو»،

و«دَعَا يَدْعُو»، و«عَطَا يَعْطُو»، فقلبوا الواو فيها ياءً حملاً على المضارع الذي هو «يُغْزِي»، و«يُدْعِي»، و«يُعْطِي» طلبًا لتماثُل ألفاظها وتَشاكُلِها من حيث إنّ حكم كلّها جنسٌ واحدٌ، وكذلك ما كان من الياء، نحو: «يَبِيع»، و«يَعِيب»، الأصل: «يَبْيِع»، و«يَعْيِب» بكسر العين، فنُقلت الكسرة إلى الفاء إعلالاً له حملاً على الماضي في «باعَ» و«عابَ»، على ما ذكرناه في ذوات الواو.

وكذلك مضارعُ ما كان على «فَعِلَ يَفْعَل» منهما، نحو: «يخاف»، و«يَهاب»، الأصل: «يَخْوَف»، و«يَهْيَب»، فأرادوا إعلالَه على ما تقدّم، فنقلوا الفتحةَ إلى الخاء والهاء، ثمّ قلبوا الواو والياء ألفًا لتحرُّكهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن. ومن ذلك أسماء الفاعلين، لمّا اعتلّت عينُ «فَعَلَ»، ووقعت بعد ألف «فاعِل» همزةٌ، نحو: «قائم»، و«خائِف»، و«بائع»، وجميعُ ما اعتلّ فعلُه فـ«فاعلٌ» منه معتلٌّ، وذلك لأنّ العين كانت قد اعتلّت، فانقلبت في «قالَ» و«باعَ» ألفًا، فلمّا جئتَ إلى اسم الفاعل، صارت قبل عينه ألف «فاعِل»، والعينُ قد كانت ألفًا في الماضي، فالتقى في اسم الفاعل ألفان، نحو: قَاامٌ، وذلك ممّا لا يمكن النطقُ به، فوجب حذفُ أحدهما أو تحريكُه، فلم يجز الحذفُ لئلّا يعود إلى لفظِ «قَام»، فحُرّكت الثانية التي هي عين، كما حُرّكت راء «ضارِب»، فانقلبت همزةً لأنّ الألف إذا حُرّكت صارت همزةً، فصار «قائمٌ» و«بائعٌ» كما ترى.

ووجهٌ ثانٍ أنّه لمّا كان بينه وبين الفعل مضارَعةٌ ومناسَبةٌ من حيث إنّه جارٍ عليه في حَرَكاته وسَكَناته وعدد حروفه، ويَعْمَلَ عَمَلَه، اعتلّ أيضًا باعتلاله، ولولا اعتلالُ فعله لَما اعتلّ، فلذلك قلتَ: «قائمٌ»، و«خائفٌ»، و«بائعٌ»، والأصل: «قاوِمٌ»، و«خاوِفٌ»، و«بايِعٌ»، فأرادوا إعلالَها لاعتلال أفعالها. وإعلالُها إمّا بالحذف، وإمّا بالقلب. فلم يجز الحذفُ؛ لأنّه يُزيل صيغةَ الفاعل، ويصير إلى لفظ الفعل، فيلتبس الاسمُ بالفعل. فإن قيل: الإعرابُ يفصل بينهما، قيل: الإعرابُ لا يكفي فارِقًا؛ لأنّه قد يطرَأ عليه الوقفُ، فيُزيله، فيبقى الالتباسُ على حاله، فكانت الواو والياء بعد ألف زائدة، وهما مُجاوِرتا الطرف، فقُلبتا همزةً بعد قلبهما ألفًا على حدّ قلبهما في «كِساءٍ» و«رِداءٍ». ومثلُه «أوائلُ». كما قلبوا العين في «قُيَّمٍ»، و«صُيَّمٍ» لمجاوَرة الطرف على حدّ قلبهما في «عُصِيٌّ»، و«حُقِيٌّ».

فإن كان اسمُ الفاعل من «أَقالَ» و«أَباعَ»، فاسمُ الفاعل منه «مُقِيلٌ»، و«مُبِيعٌ»، والأصل: «مُقْوِلٌ»، و«مُبْيِعٌ» فنُقلت الكسرة من العين إلى الفاء، ثمّ قُلبت الواو إن كانت من ذوات الواو لسكونها وانكسارِ ما قبلها، ونُقلت الكسرة من الياء في «مُبْيِع» إلى ما قبلها، فصار فيما كان من ذوات الواو نقلٌ وقلبٌ، وفي ذوات الياء نقلٌ فقط.

وكذلك اسمُ المفعول يعتلّ باعتلال الفعل أيضًا، لأنّه في حكم الجاري على

الفعل، وهو ملتبس به، فكما قالوا: «يُقال» و«يُباع»، فأعلّوهما بقَلْبهما ألفًا، والأصل: «يُقْوَلُ» و«يُبْيَعُ»، فنقلوا الفتحة من العين إلى ما قبلها، ثمّ قلبوهما ألفًا لتحرُّكهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، كما فعلوا في «أَقامَ» و«أَقالَ»، فكذلك قالوا فيما كان من الواو: «كلامٌ مَقُولٌ»، و«خاتَمٌ مَصُوغٌ»، وفيما كان من الياء: «ثَوْبٌ مَبِيعٌ»، و«طَعامٌ مَكِيلٌ». وكان الأصل: «مَقْوُول»، و«مَصْوُوغ»، فأعلّوهما بنقل حركتهما إلى ما قبلهما، فسكنت العينُ، والتقت ساكنةً واوَ «مَفْعولٍ»، فحُذفت إحداهما لالتقاء الساكنين.

فأمّا سيبويه والخليل[1]؛ فإنهما يزعمان أنّ المحذوف الواوُ، لأنّها مزيدة، وما قبلها أصلٌ، والمزيدةُ أولى بالحذف من الأصل، ودلّ قولُهم: «مَبِيعٌ»، و«مَكِيلٌ» على أنّ المحذوف الواوُ الزائدةُ، إذ لو كان المحذوف الأصلَ، لكان: «مَبُوعًا»، و«مَكُولاً». وكان أبو الحسن الأخفش يزعم أنّ المحذوف عين الفعل، ووزنُ «مَقُولٍ» و«مَكِيلٍ»: «مَفولٌ»، و«مَفِيل»، والأصل في ذلك: «مَكْيُول»، فطُرحت حركةُ الياء على الكاف التي قبلها كما فعلنا في «يَبِيعُ»، فكانت حركةُ الياء من «مَكْيُولٍ» ضمّةً، فانضمّت الكافُ، وسكنت الياء، فأبدلنا من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء، ولم تُقلب، ثمّ حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصادفت الكسرة واو «مفعول»، فقلبتها كما تقلب الكسرة واوَ «مِيزان» و«مِيعاد» على حدّ صنيعهم في «بِيضٍ»، لأنّ «بيضًا» أصلُه «فُعْلٌ»، لأنّ «أَفْعَلَ» الذي يكون نَعْتًا، ومؤنّثه «فَعْلاء» يُجمع على «فُعْل» كـ«حُمْرٍ»، و«صُفْرٍ»، هذا هو القياس في «بِيض»، إلّا أنّهم أبدلوا من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء.

وقد خالَفَ أبو الحسن أصلَه في ذلك، لأنّ من أصله أن لا يُفعل ذلك إلّا في الجمع لثقل الجمع. لو بنيتَ من البياض نحو: «بُرْدٍ» عنده، لقال: «بُوضٌ» خِلافًا للخليل وسيبويه[2]، فإنّهما يقولان: «بِيضٌ» كالجمع، وكذلك الأسماء المأخوذة من الأفعال، وكانت على مثال الفعل. وزيادتُها ليست من زوائد الأفعال، فإنّها تعتلّ باعتلال الفعل إذا كانت على وزنه، وزيادتُها في موضع زيادة الفعل كالمصادر التي تجري على أفعالها وأسماءٍ لأزمنة الفعل، أو لمكانه من ذلك. إذا بنيتَ «مَفْعِلاً» من «القَوْل» و«البَيْع»، وأردتَ به مذهبَ الفعل، فإنّك تقول: «مَقالاً» و«مَباعًا»؛ لأنّه في وزنِ «أقالَ» و«أباعَ»، والميمُ في أوّله كالهمزة في أوّل الفعل، ولم تَخَفِ التباسًا بالفعل، لأنّ الميم ليست من زوائد الأفعال.

فأمّا نحو «مَزْيَدٍ» و«مَرْيَمَ»، فإنّ سيبويه[3] وأبا عثمان يجعلانه من قبيل الشاذّ،

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٤٨.
(٢) الكتاب ٤/ ٣٤٨.
(٣) الكتاب ٤/ ٣٤٨.

والقياسُ الإعلالُ عندهما، وكان أبو العبّاس المبرّد لا يجعله شاذًا، ويقول: إنّ «مَفْعَلاً» إنّما يعتلّ إذا أريد به الزمان والمكان أو المصدر؛ وأمّا إذا أريد به الاسم، فإنّه يصحّ، فعلى هذا تقول: «مَقْوَل» إذا أريد به الاسم لا ما ذكرنا من الزمان والمكان.

وكذلك لو بنيتَ نحو: «مُفْعَل»، بضمّ الميم، لأعللته أيضًا، وقلت: «مُقامٌ» و«مُعادٌ»، كما تقول في الفعل: «يُقال»، و«يُعاد». وكذلك «مَفْعَلَةٌ»، نحو: «مَقالَةٍ»، و«مَفازَةٍ».

ومن ذلك «مَفعِلٌ» بكسر العين، نحو: «مَسِيرٍ»، و«مَصِيرٍ»، مصادر «سار»، و«صار». يقال: «بارَكَ اللَّهُ لك في مَسِيرك ومَصِيرك».

ومن ذلك «مَفْعُلَةٌ» من «عِشْتُ»، أو «بِعْتُ»، وما كان نحوهما، فإنّ لفظها كلفظ «مَفْعِلَة» بالكسر عند الخليل وسيبويه[1]، فـ«معيشةٌ» عندهما يجوز أن يكون «مَفْعُلة» بالضمّ و«مَفْعِلة» بالكسر، فإذا أريد «مَفْعُلة»، فالأصل: «مَعْيُشَةٌ» بضمّ الياء، فلمّا أريد إعلالُه حملاً على الفعل لِما ذكرناه، نقلوا الضمّة إلى العين، فانضمّت، وبعدها الياء، وأبدلوا من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء، فصار «مَعِيشَةً». وإذا أريد «مَفْعِلة» بالكسر، فإنّما نُقِلتِ الكسرة إلى العين، فاستوى لفظُهما لذلك.

وكان أبو الحسن يخالفهما في ذلك، ويقول في «مَفْعُلة» من «العَيْش»: «مَعُوشَةٌ»، وفي مثال «فُعْلٍ» منه «عُوش»، وكان يقول في «بِيضٍ»: إنّه «فُعْلٌ» مضمومَ الفاء. وإنّما أُبدل من الضمّة كسرة، لأنّه جمعٌ، والجمعُ ليس على مذهب الواحد لِثِقَل الجمع، وخالَفَ هذا الأصلَ في «مَكِيل»، و«مَبِيع»، وقد تقدّم الكلام عليه في مواضعَ من هذا الكتاب.

ومن ذلك «المَشُورَة» بضمّ الشين، وهو «مَفْعُلَةٌ» من قولك: «شاوَرْتُه في الأمر»، فأعلّوه بنقل الضمّة من العين إلى الفاء، وكان من ذوات الواو، فسلمت الواوُ، ومثلُه: «مَثُوبة»، و«مَعُونة». ولو كان من ذوات الياء، لأُبدل من الضمّة كسرةٌ لتسلم الياء، وكنت تقول: «مَسِيرة» كـ«مَعِيشة».

ومن ذلك «أَقامَ»، و«استقام»، وما كان نحو ذلك من ذوات الزيادة، والأصلُ: «أَقْوَمَ»، و«اسْتَقْوَمَ»، فنقلوا الفتحة من الواو إلى القاف لما ذكرناه من إرادة الإعلال، لاعتلال الأفعال المجرّدة من الزيادة، وهو «قَامَ»، فالإعلالُ فيه إنّما هو بنقل الحركة، والانقلابُ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.

وأمّا «قاوَلْتُ»، و«قَوَّلْتُ»، و«تَقاوَلَ»، و«تَقَوَّلَ»، فإنّ هذه الأفعال تصحّ ولا تعتلّ.

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٤٩.

أمّا «قاوَلَ»، فلأنّ قبل الواو ألفًا، والألفُ لا تقبل الحركة، ولا تُنقَل إليها الحركةُ. وأمّا «قَوّلَ»، فإنّ إحدى الواوين زائدةٌ وحين وجب الإعلال لم يمكن النقلُ، لأنّه يزوّل الادّغامَ، وكان يلزم قلبُ الواو ألفًا، فيزول البناء، ويتغيّر عمّا وُضع له.

وكذلك «تَقاول» و«تَقوّل»، لا يُعَلّ لأنّ التاء دخلت بعد أن صحّا، فلم يُغيّرا عمّا كانا عليه، فلذلك احترز، فقال: «التي لم يكن ما قبل حرف العلّة فيها ألفًا، ولا واوًا، ولا ياءً، نحو: «قاوَلَ»، و«تَقاول»، و«عَوّذ»، و«تَعوّذ»، و«زَيّن»، و«تَزَيّن».

وقوله: «وما كان منها»، يريد ما تصرّف منها كالمضارع، فإنّه يصحّ أيضًا كما تصحّ هذه الأفعالُ، نحو: «يُقاوِلُ»، و«يُعَوّذ»، و«يُزَيِّنُ»، والمصدرِ، نحو: «القِوال»، و«العِواذ»، فإنّهم صحّحوا الواو، ولم يقولوا: «قِيالاً»، «ولا عِياذًا»، لصحّتها في الفعل، فلمّا صحّت الأفعالُ، صحّت مصادرُها، فقالوا: «قِوامٌ» حيث قالوا: «قاوَمَ»، وقالوا: «قِيامٌ» حيث قالوا: «قَامَ». قال الله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾[1]. صحّت الواو حيث صحّت في «لاوَذَ»، فهذا معنى قوله: «وما هو منها».

وقوله: «أُعلّت هذه الأشياء وإن لم يُوجَد فيها علّةُ الاعتلال»، يريد أنّها إنّما اعتلّت بالحمل على الأفعال المجرّدة من الزيادة، لكونها مشتقّةً منها.

وقوله: «وضَرْبِها بعِرْقٍ فيها»، يريد الاتّصال بالاشتقاق، كأنّه مأخوذ من عروق الشجرة لامتدادها وانتشارِها. وقولُه عليه السلام: «ليس لعِرْقٍ ظالم حقٌّ»[2]، المراد أن يغرِس الرجلُ أو يزرع في أرضِ غيره، ويقال في الشراب: «عِرْقٌ من الماء»، وليس بالكثير، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **والحذف في «قُلْ»، و«قُلْنَ»، و«قُلْتُ»، و«لم يَقُلْ»، و«لم يَقُلْنَ»، و«بِعْ»، و«بِعْنَ»، و«بِعْتُ»، و«لم يَبِعْ»، و«لم يَبِعْنَ»، وما كان من هذا النحو في المَزيد فيه، وفي «سَيِّدٍ»، و«مَيْت»، و«كَيْنُونةٍ»، و«قَيْلُولة» وفي «الإقامة»، و«الاستقامة»، ونحوهما ممّا التقى فيه ساكنان، أو طُلب تخفيفٌ أو اضطرّ إعلالٌ. والسّلامةُ فيما وَراء ذلك ممّا فُقدت فيه أسبابُ الإعلال والحذفِ، أو وُجدت، خلا أنّه اعترض ما يصُدّ عن إمضاء حكمها، كالذي اعترض في «صَوَرَى»، و«حَيَدَى»، و«الجَوَلان»، و«الحَيَكان»، و«القُوَباء»، و«الخُيَلاء».**

* * *

(١) النور: ٦٣.

(٢) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٢١٩، وفيه: «هو أن يجيء الرجل إلى أرض قد أحياها رجل قبله، فيغرس فيها غرساً غَصْباً ليستوجبَ به الأرض».

قال الشارح: اعلم أنّ ما كان ثانيه حرفَ علّة، فإنّه قد يعتلّ بالحذف كما يعتلّ بالتغيير، والحذفُ يدخله على ثلاثة أضرب: منها التقاء الساكنين، والتخفيف، أو لضرورة الإعلال.

فالأوّلُ نحو: «قُلْ»، و«قُلْنَ»، والأصل: «تَقُولُ»، فحُذف حرف المضارعة، إذ المواجَهةُ تُغْنِي عن حرفِ خطاب، ثمّ سكن لامُ الفعل للأمر، أو لاتّصال نون جماعة النساء به، نحو: «قُلْنَ»، فالتقى حينئذ ساكنان: اللامُ وحرفُ العلّة، فحُذف حرف العلّة لالتقاء الساكنين على القاعدة. ومثلُه: «بِعْ» و«بِعْنَ»، العلّةُ في الحذف واحدةٌ، إلّا أنّ «قُلْ» من الواو، و«بِعْ» من الياء، وكذلك «لم يَقُلْ»، و«لم يَقُلْنَ» العين التي هي واو محذوفةٌ لسكونها وسكون اللام بعدها، إلّا أنّ سكون اللام في «لم يَقُلْ» للجازم، وسكون اللام في «لم يَقُلْنَ» للبناء عند اتّصال نون جماعة النساء به. وكذلك «لم يَبِعْ» و«لم يَبِعْنَ»، الحذفُ لالتقاء الساكنين، لا للجزم.

وقوله: «وما كان من هذا النحو في المزيد فيه»، يريد نحو: «أَقامَ»، و«أَباعَ»، و«استقام»، فإنّك إذا أمرتَ منه، قلتَ: «أَقِمْ»، و«أَبِعْ»، و«أَقِمْنَ»، و«أَبِعْنَ»، و«اسْتَقِمْ»، و«اسْتَقِمْنَ». لا فرقَ في ذلك بين المجرّد من الزيادة والمزيد فيه، إذ العلّةُ واحدة، وهي التقاء الساكنين.

وأمّا ما حُذف لضرب من التخفيف، نحو قولهم في «سَيِّدٍ»: «سَيْدٌ»، وفي «هَيِّنٍ»: «هَيْنٌ»، و«كَيْنُونَةٌ»، و«قَيْلُولَةٌ»، و«قَيْدُودَةٌ»، فالأصل: «سَيْوِدٌ» و«مَيْوِتٌ»، على زنةِ «فَيْعِلٍ» بكسر العين، هذا مذهبُ أصحابنا، وقد تقدّم الكلامُ عليه، فأعلّوها بأن قلبوا الواو ياءً. ولمّا أعلّوا العين بالقلب ههنا، أعلّوها بالحذف أيضًا تخفيفًا لاجتماع يائَيْن وكسرةٍ، فقالوا: «سَيْدٌ»، و«مَيْتٌ»، و«هَيْنٌ». والذين قالوا: «مَيْتٌ» هم الذين قالوا: «مَيِّتٌ»، وليستا لغتَيْن لقَوْمَيْن. قال الشاعر [من الخفيف]:

١٣٢٩ـ لَيس مَن ماتَ فاستراحَ بمَيْتٍ إنّما المَيْتُ مَيِّتُ الأَحْياءِ

١٣٢٩ ـ **التخريج**: البيت لعديّ بن الزعلاء في تاج العروس ٥/ ١٠١ (موت)؛ ولسان العرب ٢/ ٩١ (موت)؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٤/ ٣٤٣؛ وتاج العروس (حيي)؛ والتنبيه والإيضاح ١/ ١٧٣.

المعنى: ليس الميت من توفّاه الله تعالى، بل الميت هو الحيُّ الذي لا ذكر له في الأحياء ولا فاعليّة.

الإعراب: «**ليس**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**من**»: اسم موصول مبني في محلّ رفع اسم «ليس». «**مات**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «**فاستراح**»: الفاء: حرف عطف، و«استراح»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: «هو». «**بميت**»: الباء: حرف جرّ زائد، «ميت»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنه خبر «ليس». «**إنما**»: مكفوفة وكافّة. «**الميت**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**ميت**»: خبر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**الأحياء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

ومن ذلك «كَيْنُونَةٌ» و«قَيْلُولَةٌ»، فخُفِّف بالحذف، فصار: «كَيْنُونَةٌ»، و«قَيْلُولَةٌ»، وليس ذلك بـ«فَعْلُولَةَ»؛ لأنّه كان يلزم أن يقولوا: «كَوْنُونَةٌ»، وَ«قَوْلُولَةٌ»؛ لأنّه من ذوات الواو، مع أنّ «فَعْلُولَة» ليس من أبنيتهم إلّا أنّ الحذف في نحو: «كَيْنُونَة» و«قَيْدُودَة» لازمٌ، لكثرة حروف الكلمة. ولمّا كان الحذف والتخفيف في مثل/ «ميت»، و«هين» جائزًا مع قلّة الحروف، كان فيما ذكرناه واجبًا لكثرة الحروف وطُولِها.

وقد استغرب البغداديون بناء «مَيِّتٍ» و«هَيِّنٍ»، فذهب بعضهم إلى أنّه «فَيْعَل» بفتح العين نُقل إلى «فَيْعِل»، بكسرها. وذهب الفرّاء منهم إلى أنّه «فَعِيلٌ»، والأصل: «سَوِيدٌ». وإنّما أعلّوه لاعتلال فعله في «سادَ يَسُودُ»، و«ماتَ يَمُوتُ»، فأُخّرت الواو، وتقدّمت الياء، فصار «سَيود»، وقُلبت الواو ياءً. قالوا: ليس في الكلام «فَيْعِلٌ»، وإنّ «فَعِيلاً» الذي يعتلّ عينُه إنّما يجيء على هذا المثال، وإنّ «طويلاً» شاذّ لم يجيء على قياس «طالَ يَطُولُ». ولو جاء، لقالوا: «طَيِّلٌ» كـ«سَيِّدٍ». وإذا لم يكن جاريًا على فعلٍ معتلٍّ، صحّ كـ«سَوِيقٍ»، و«حَوِيلٍ»، ونحوهما. والمذهبُ الأوّل، فإنّه قد يأتي في المعتلّ أبنيةٌ ليست في الصحيح، وقد تقدّم الكلامُ على ذلك.

وأمّا الثالث، فهو الحذف الذي اضطرّنا إليه الإعلالُ، فنحو: «الإقامة»، و«الاستقامة»، والأصل: «إقْوامة»، و«اسْتِقْوامة»، وكذلك «إخافةٌ» و«إبانةٌ»، فأرادوا أن يُعِلّوا المصدرَ لاعتلال فعله ـ وهو «أقام» و«استقام» ـ فنقلوا الفتحة من الواو إلى ما قبلها، ثمّ قلبوها ألفًا، وبعدها ألفُ «إفعالة»، فصار «إقامة» و«استقامة»، فدعت الضرورةُ إلى حذف إحداهما. فذهب أبو الحسن إلى أنّ المحذوف الألفُ الأولى التي هي العين، وزعم الخليل وسيبويه[1] أنّ المحذوف الثانيةُ، وهي الزائدة على ما تقدّم من مذهبهما في «مَقُول» و«مَبِيع».

وقوله: «ممّا التقى فيه ساكنان»، يريد نحو: «قُلْ»، و«قُلْتَ»، و«لم يَقُلْ»، وأضرابَ ذلك ممّا التقى فيه ساكنان.

وقوله «أو طُلب تخفيف»، يريد نحو: «هَيْنٍ»، و«لَيْنٍ».

وقوله: «أو اضطرّ إعلالٌ»، يريد «الإقامة» و«الاستقامة».

= وجملة «ليس من مات بميت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «مات»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «فاستراح». وجملة «الميت ميت الأحياء»: استئنافية لا محل لها من الإعراب كذلك.

والشاهد فيه قوله: «مَيْت ومَيِّت» حيث جاءت الأولى مخففة، والثانية غير مخففة، وليستا لغتين مختلفتين.

(١) الكتاب ٤/ ٨٧٣.

وقوله: «والسلامة فيما وراء ذلك»، يريد ما لم يُوجَد فيه سببٌ من أسباب الإعلال، نحو: «القَوْل»، و«البَيْع»، وما أشبههما.

وقوله: «أو وُجدت»، يريد العلّة المقتضية للقلب، إلّا أنّه لا يثبت الحكمُ لمانعٍ، أو مُعارِضٍ، نحو: «صَوَرَى»، وهو موضع، و«حَيَدَى» للكثير الحَيَدان، و«الجَوَلان»، و«الحَيَكان»، و«القُوَباء»، و«الخُيَلاء». يريد أنّ «صورى» و«حيدى» قد وُجد فيهما علّةُ القلب، ويُخاف القلب لمانعٍ، وهو أنّ هذا الإعلال إنّما يكون فيما هو على مثال الأفعال، نحو: «بابٍ»، و«دارٍ». وهذه الأسماء قد تباعدت عن الأفعال بما في آخِرها من علامة التأنيث التي لا تكون في الأفعال، فصحّت لذلك.

وأمّا «الجَوَلان»، و«الحَيَكان»، وهما مصدران، فـ«الحيكان» مصدرُ «حاكَ يَحيك» إذا مشى، وحرّك كتفَيْه، و«الجولان» مصدرُ جالَ يَجُول إذا طاف، فإنّهما تباعدا عن الأفعال بزيادة الألف والنون في آخِرهما، وذلك لا يكون في الأفعال مع أنّ «الجَوَلان» و«الحَيَكان» على بناء «النَزَوان» و«الغَيلان»، وقد صحّ حرف العلّة فيهما، وهو لامٌ، واللام ضعيفةٌ قابلةٌ للتغيير، فكان صحّتُه في العين، وهو أقوى منه، أَوْلى وأَحْرَى، إذ كان العين أقوى من اللام لتحصُّنه.

وكذلك «القوباء»، و«الخيلاء» لم يُعَلّا لتباعُدهما عن أبنية الأفعال بما في آخرهما من ألفَي التأنيث مع أنّه لو لم يجيء في آخِره ألفُ التأنيث، لكان بناؤه يُوجِب له التصحيحَ لبُعْده عن أبنية الفعل، كما صحّ نحو: «العُيَبة»، و«رجلٌ سُوَلَةٌ»، فاعرفه.

فصل
[أبنية الأفعال الثلاثية المعتلّة العين]

قال صاحب الكتاب: **وأبنيةُ الفعل في الواو على «فَعَلَ يَفْعُلُ»، نحو: «قالَ يَقُولُ»، و«فَعِل يفعَل» نحو: «خافَ يَخافُ»، و«فعُل يفعُل» نحو: «طالَ يَطُولُ»، و«جادَ يَجُودُ» إذا صار طويلاً وجَوادًا، وفي الياء على «فَعَل يفعِل»، نحو: «باعَ يَبِيعُ»، و«فعِل يفعَل»، نحو: «هابَ يَهابُ». ولم يجيء في الواو «يفعِل» بالكسر، ولا في الياء «يفعُل» بالضمّ. وزعم الخليلُ[1] في «طاحَ يَطِيح»، و«تاهَ يَتِيه» أنهما «فعِل يفعِل» كـ«حَسِبَ يَحْسِب»، وهما من الواو لقولهم: «طوّحت»، و«توّهتُ»، و«هو أَطْوَحُ منه وأَتْوَهُ»، ومن قال: «طيّحتُ» و«تيّهتُ» فهما على «باعَ، يَبِيع».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الأفعال الثلاثيّة المعتلّة العينات تأتي على ثلاثة أضرب:

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٤٤.

«فَعَلَ»، و«فَعِلَ»، و«فَعُلَ»، كما كان الصحيح كذلك، فما كان من ذوات الواو فإنّه يأتي على الأضرب الثلاثة:

الأوّلُ: «فَعَلَ»، نحو: «قال يَقُول»، و«طاف يَطُوف»، ولم يأت من ذلك على «يَفْعِل» بالكسر كما جاء في الصحيح، لئلّا يصير الواو ياء، فتلتبس ذواتُ الواو بذوات الياء.

الثاني: وهو «فَعِلَ» بالكسر، نحو: «خاف يَخاف»، و«راح يومُنا يَراح»، لأنّهما من «الخَوْف»، و«الرَّوْح»، ولم يأت من هذا «يَفْعِل» بالكسر إلاّ حرفان، وهما «طاح يَطِيح»، و«تاهَ يَتِيه»، فإنّ الخليل زعم أنّهما من قبيل «حَسِبَ يَحْسِب»، وهو من الواو لقولك: «طوّحت»، و«توّهت»، و«هو أطْوَح منه وأتْوَه»، فظهورُ الواو يدلّ أنّهما من الواو، وإذا كانا من الواو كان ماضيه «فَعِلَ» مكسورَ العين، لقولك: «طِحْتُ» و«تِهْتُ»، بكسر فائهما، إذ لو كان ماضيه «فَعَلَ»، لقيل: «طُحْتُ»، و«تُهْتُ» بالضمّ، فلمّا لم يُقل ذلك، دلّ أنّهما من قبيلِ «خِفْتُ». وأيضًا فإنّ «فَعَلَ» من ذوات الواو لا يكون مضارعه إلاّ «يَفْعُل» بالضمّ، فلمّا قالوا «يَطِيحُ» و«يَتِيهُ»، دلّ على ما قلناه.

وأصلُ «يَطِيحُ»، و«يَتِيهُ»: «يَطْوِحُ»، و«يَتْوِهُ»، فنُقلت الكسرة من الواو إلى ما قبلها، فسكنت، فكان ما قبلها مكسورًا، فانقلبت الواو ياءً. ومن قال: «طيّحتُ» و«تيّهتُ»، كانا من الياء، وكانا «فَعَلَ يَفْعِل» مثلَ «بَاعَ يَبِيعُ».

وأمّا الثالث: هو «فَعُلَ»، فقد قالوا: «طال يَطُول»، وهو غيرُ متعدّ كما أنّ «قَصُرَ» كذلك، فهذا في المعتلّ نظيرُ «ظَرُفَ» في الصحيح، ألا ترى أنّهم قالوا في الاسم منه: «طَوِيلٌ»، كما قالوا: ظَرِيفٌ.

فإن كان العين ياءً، فإنّه يجيء على ضربَيْن: «فَعَلَ»، و«فَعِلَ»، ولم يجيء منه «فَعلَ»، فالأوّل يكون متعدّيًا، وغير متعدّ، نحو: «باعَهُ»، و«عابَهُ»، و«عَالَ»، و«صَارَ». والذي يدلّ أنّه «فَعَلَ» مَجِيءُ مضارعه على «يَفْعِل» بالكسر، نحو: «يَبِيع»، و«يَعِيب»، و«يَعِيل»، و«يَصِير»، فإن قيل: فهلّا قلتم: إنّه «فَعِلَ»، ويكون من قبيل «حَسِبَ يَحْسِب»؟ قيل: إنّ بابَ «فَعِلَ» يأتي مضارعُه على «يَفْعَل» بفتح العين. هذا هو القياس؛ وأمّا «حَسِبَ يَحْسِب» فهو قليل، والعملُ إنّما هو على الأكثر مع أنّ جميعَ ما جاء من «فَعِلَ يَفْعِل» بالكسر جاء فيه الأمران، نحو: «حَسِبَ يَحْسِب ويَحْسَب»، و«نَعِمَ يَنْعِم ويَنْعَم»، و«يَئِسَ يَيْئِس ويَيْأَس»، فلمّا اقتُصر في مضارع هذا على «يَفْعِل» بالكسر دون الفتح، دلّ أنّه ليس منه.

وأمّا الضرب الثاني ـ وهو «فَعِلَ» بكسر العين ـ فيكون متعدّيًا، وغير متعدّ، نحو: «هِبْتُه»، و«نِلْتُه»، و«زالَ يَزالُ»، و«حارَ طَرْفُه»، فهذه الأفعالُ عينُها ياء، ووزنُها «فَعِلَ»

بكسر العين. والذي يدلّ أنّها من الياء قولُهم: «الهَيْبَة»، و«النَّيْل»، فظهورُ الياء دليلٌ على ما قلناه. وقالوا: «زيّلتُه فزالَ»، فظهرت الياء، وأصله أن يكون لازمًا، لكنّ «زيّلتُه» كـ«خَرَّجته» من «خرج»، و«زايلتُه» كـ«جالسته» من «جلس». وإنّما نُقل إلى حيّز الأفعال التي لا تستغني بفاعلها كـ«كَان»، ويدلّ أنّها «فَعِلَ» بالكسر قولُهم في المضارع منها: «يَفْعَلُ» بالفتح، نحو: «يَهابُ»، و«يَنالُ»، و«لا يَزالُ»، و«يَحارُ طَرْفُه». ولم يأت من هذا «فَعُلَ» بالضمّ، كأنّهم رفضوا هذا البناء في هذا الباب لِما يلزم من قلب الياء في المضارع واوًا.

فصل
[التحويل عند اتصال ضمير الفاعل]

قال صاحب الكتاب: **وقد حوّلوا عند اتّصالِ ضمير الفاعل «فَعَلَ» من الواو إلى «فَعُلَ» ومن الياء إلى «فَعِلَ»، ثمّ نُقلت الضمّة والكسرة إلى الفاء، فقيل: «قُلْتُ»، و«قُلْنَ»، و«بِعْتُ»، و«بِعْنَ». ولم يحوّلوا في غير الضمير إلاّ ما جاء من قول ناسٍ من العرب «كِيدَ يفعل كذا»، و«ما زِيلَ يفعل ذاك».**

* * *

قال الشارح: الأصل في كلّ كلمة تبتنى على حركة أن تقرّ على حركتها من غير تغيير، ولا تزال عن حركتها التي بُنيت عليها؛ فأمّا «فَعَلْتُ» ممّا عينُه واوٌ أو ياءٌ، فإنّه في الأصل «فَعَلَ»، نحو: «قامَ»، و«باعَ»، فإذا اتّصل به تاء المتكلّم أو المخاطب ونحوهما من ضميرِ فاعل، يسكن له آخِرُ الفعل من نحو: «قُمْنَا»، و«بِعْنَا»، فإنّك تنقل ما كان من ذوات الواو إلى «فَعُلْتُ»، وما كان من ذوات الياء إلى «فَعِلْتُ»، ثمّ تُحول حركة العين إلى الفاء بعد زوال الحركة التي لها في الأصل، فقلت: «قُمْتُ»، و«بِعْتُ»، وكان الأصل: «قَوُمْتُ»، و«بَيِعْتُ». فلمّا نُقلت عن العين حركتُها إلى الفاء، سكنت، وسكنت اللامُ من أجل التاء التي هي الفاعلةُ، فصار: «قُمْتُ»، و«بِعْتُ». نقلوا «فَعَلَ» من الواو إلى «فَعُلَ»؛ لأنّ الضمّة من الواو، ونقلوا «فَعِلَ» من الياء إلى «فِعْلَ» بالكسر؛ لأنّ الكسرة من الياء، وشبّهوا ما اعتلّت عينُه بما اعتلّت لامُه، لأنّ محلّ العين من الفاء كمحلّ اللام من العين، فقالوا: «يَغْزُو». ألزموه الضمّ كما قالوا: «يَرْمِي»، ألزموه الكسرة. وكان ما قبل حرف العلّة في كلّ واحد من «يغزو» و«يرمي» حركةً من جنسه، فلذلك قالوا: «قُمْتُ» و«بِعْتُ»، فجعلوا ما قبل العين حركةً من جنسها.

وإنّما فعلوا ما ذكرناه من النقل والتحويل، لأنّهم أرادوا أن يُغيّروا حركةَ الفاء عمّا كانت عليه، ليكون ذلك دلالةً على حذف العين، وأمارةً على التصرّف، ألا ترى أنّ «لَيْسَ» لمّا لم يريدوا فيها التصرف، لم يغيّروا حركة الفاء، وقالوا: «لَسْتُ». فإذا رأيتَ

القاف في «قُلْتُ» مضمومةً، وفي «بِعْتُ» مكسورةً بعد أن كانتا مفتوحتين في «قالَ» و«باعَ»، دلّ ذلك أنّ الفعل متصرّفٌ، وأنّه قد حدث فيه لأجل التصرّف حَدَثٌ، وليس كالحرف الذي يلزم طريقًا واحدًا كـ«لَيْتَ»، ولا كـ«لَيْسَ» الذي لا يراد فيه التصرّفُ. ألا ترى أنّك لو قلت: «قَلْتُ» و«بَعْتُ»، يجري مجرَى «لَسْتُ»، لم تعلم هل الفتحة هي الأصليّة، أم المنقولةُ من العين. وأمّا «خِفْتُ»، و«هِبْتُ»، و«طُلْتُ»، فلم يحتاجوا إلى أن ينقلوا بناءها إلى بناء آخر؛ لأنّ حركة العين جاءت مخالفةً لحركة الفاء في أصل الوضع، لأنّ أصلَ «خِفْتُ»: «خَوِفْتُ»، وأصل «هِبْتُ»: «هَيِبْتُ»، وأصل «طُلْتُ»: «طَوُلْتُ»، فنُقلت الضمّة والكسرة الأصليّتان من العين إلى فاء الفعل، فلم تحتج إلى تغيير البناء.

وزعم أبو عثمان المازنيّ أنّهم ينقلون «باعَ» و«قامَ» إلى «بِيعَ» و«قُومَ»، كما ينقلونه في «بِعْتُ» و«قُمْتُ»، إلّا أنّهم لا ينقلون حركة العين إلى الفاء، كما ينقلونها في «بِعْت» و«قُمْت»، وذلك من قبل أنّهم لو نقلوا حركتَها إلى الفاء، لانضمّت في «قامَ»، وانكسرت في «باعَ» وبعدها العينُ ساكنةً، فكان يُلْبِس بفعلِ ما لم يسمّ فاعلُه في «بِيعَ زيدٌ» وفي «قُولَ القولُ» على لغةِ من يقول ذلك؛ لأنّ هذا النقل إنّما يريدونه عند حذف العين للدلالة على المحذوف، والفرقِ بين ذوات الواو والياء. فأمّا إذا أُسند إلى ظاهرٍ فالعينُ ثابتة، ولا محذوف هناك يحتاج إلى الدلالة.

وبعض العرب لا يبالي الالتباسَ، فيقول: «وقد كِيدَ زيدٌ يفعل كذا وكذا»، و«ما زِيلَ يفعل زيدٌ»، يريدون: «كَادَ»، و«زَالَ». قال الأصمعيّ سمعتُ من ينشد [من الطويل]:

١٣٣٠ـ وكِيدَ ضِباعُ القُفِّ يَأْكُلْنَ جُثَّتِي وكِيدَ خِراشٌ بعد ذلك يَيْتَمُ

١٣٣٠ ـ **التخريج**: البيت لأبي خراش الهذليّ في حماسة البحتري ص٤٩؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٢٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٦٢٨؛ ولسان العرب ٣/ ٣٨٣ (كيد)؛ وللهذلي في لسان العرب ١١/ ٣١٨ (زيل)؛ وبلا نسبة في المنصف ١/ ٢٥٢.

اللغة والمعنى: القف: ما ارتفع من الأرض وصلبت حجارته. خراش: اسم ابن الشاعر. لقد أوشكت ضباع هذه الأرض المرتفعة أن تأكلني، وبالتالي كان ابني ـ لو فعلت ـ قد صار يتيماً.

الإعراب: «وكيد»: الواو: بحسب ما قبلها، «كيد»: فعل ماض ناقص من أفعال المقاربة. «**ضباع**»: اسم «كاد» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**القف**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**يأكلن**»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**جثتي**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل بني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**وكيد**»: الواو: حرف عطف، «**كيد**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «**خراشٌ**»: اسم «كاد» مرفوع بالضمّة. «**بعد**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل: «ييتم»، وهو مضاف. «**ذلك**»: اسم إشارة مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**ييتم**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: «هو». =

فـ«كاد» «فَعِلَ»، وكذلك «زال». يدلّ على ذلك قولهم في المضارع: «يَكادُ» و«يَزالُ»، فنقلوا الكسرة من العين إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء، فصار «كِيدَ» و«زِيلَ»، ولم يخافوا التباسَه بـ«فُعِلَ»، لأنّهما لازمان، و«فُعِلَ» لا يكون من اللازم، والذي يدلّ أنّ «زال» من الياء قولهم: «زيّلتُه فتزيّل».

وأمّا «كادَ»، ففيها مذهبان للعرب: قومٌ يجعلونها من الواو، وقومٌ من الياء، فقالوا: «كِدْتُ أكادُ»، وقالوا: «كُدْتُ» بالضمّ، فمن قال: «كُدْتُ»، فهو من الواو لا محالةَ، وإن لم يُستعمل. قال الأصمعيّ: سمعتُ من العرب من قال: «لا أفعلُ ذلك ولا كَوْدًا». ومن قال: «كِدْتُ أكادُ»، فيحتمل أن يكون من الواو، مثلَ: «خِفْتُ أخافُ»، ويحتمل أن يكون من الياء، مثلَ: «هِبْتُ أهابُ». ويؤيّده قولُهم في المصدر: «كَيْدًا». فإن قلت: فهلّا زعمتَ أنّ أصلَ «قامَ» و«قالَ»: «فَعُلَ» بضمّ العين، وتستغني عن كُلْفة التغيير؟ قيل: لا يصحّ ذلك؛ لأنّ «فَعُلَ» لا يجيء متعدّيًا، وأنت تقول: «عُدْتُ المريضَ»، و«زُرتُ الصديقَ»، فتجده متعدّيًا، فاعرفه.

فصل
[الإعلال في صيغة المجهول]

قال صاحب الكتاب: وتقول فيما لم يسمّ فاعلُه: «قِيلَ» و«بِيعَ»، بالكسر، و«قُيلَ» و«بُيعَ» بالإشمام، و«قُولَ» و«بُوعَ» بالواو، وكذلك «اختِيرَ» و«انقِيدَ له»، تكسِر، وتُشمّ، وتقول: «اختُورَ»، و«انقُودَ له» وفي «فُعِلْتَ» من ذلك «عُـدْتَ يا مريضُ»، و«اختُرْتَ يا رجلُ» بالكسر والضمّ الخالصَيْن والإشمام، وليس فيما قبل ياء «أُقِيمَ» و«اسْتُقِيم» إلاّ الكسرُ الصريحُ.

* * *

قال الشارح: إذا بنيت «فُعِلَ» ممّا اعتلّت عينُه كسرت الفاء، لتحويلك حركةَ العين إليها، كما فعلت ذلك في «فعِلْتُ»، وذلك قولك: «خِيفَ» و«بِيعَ»، والأصلُ: «خُوِفَ»، و«بُيِعَ»، لأنّهما بوزنِ «ضُرِبَ»، فأرادوا أن يُعِلّوا العين كما أعلّوها في «خافَ» و«باعَ»، فسلبوها الكسرةَ، ونقلوها إلى الفاء بعد إسكانها؛ لاستحالة اجتماع الحركتين فيها، فانقلبت العينُ في ذوات الواو ياءً، نحو: «خِيفَ» و«قِيلَ»، لسكون العين وانكسار الفاء قبلها، وبقي ما كان من الياء بحاله ياءً، فصار كلُّه: «خِيفَ»، و«بِيعَ»، و«قِيلَ». هذه اللغة الجيّدة.

= وجملة «كيد ضباع القفّ يأكلن»: بحسب الواو، وعطف عليها جملة «وكيد خراش يبتم». وجملة «يأكلن»: في محلّ نصب خبر «كيد»، وكذلك جملة «يبتم».

والشاهد فيه قوله: «كيد» بدلاً من «كاد».

ومنهم من يُشِمّ الفاء شيئًا من الضمّة، فيقول: «قُيِلَ»، و«بُيِعَ»، وقرأ الكسائيّ ﴿وإذا قُيِلَ لَهُمْ﴾[١]، ﴿وغُيِضَ المَاءُ﴾[٢]، ﴿وحُيِلَ﴾[٣]، ﴿وسُيِقَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٤]. وذلك أنّهم أرادوا نقل حركة العين إلى الفاء لِما ذكرناه من إرادة إعلال الفعل والمحافَظةِ على حركة الفاء الأصليّة، فلم يمكن الجمعُ بينهما، فأشربوا ضمّةَ الفاء شيئًا من الكسرة، فصارت حركةً بين حركتين بين الضمّة والكسرة، نحو حركة الإمالة في «جائرٍ» و«كافرٍ»؛ لأنّها بين الفتحة والكسرة.

ومنهم من يُبْقِي الضمّة الأصليّة على حالها مبالغةً في البيان، ويحذف حركة العين حذفًا للإعلال، ويُبْقِي الواو ساكنةً لانضمام ما قبلها، نحو: «قُولَ القولُ»، فإن كان الفعل من ذوات الياء، انقلبت ياؤه واوًا، لسكونها وانضمام ما قبلها، نحو: «بُوعَ المتاعُ»، و«عُوبَ زيدٌ»، فهذه اللغةُ في مقابَلة اللغة الأولى؛ لأن في الأولى ترجع ذواتُ الواو إلى الياء، وفي هذه اللغة ترجع ذوات الياء إلى الواو. ومثله «انْقِيدَ»، و«اخْتِيرَ» بمنزلةِ «قِيلَ» و«بِيعَ». ويجوز فيه الأوجهُ الثلاثةُ، فتقول: «انْقِيدَ» بالكسر، و«انْقُيِدَ» بالإشمام، و«انْقُودَ» بالإخلاص واوًا، وكذلك تقول: «اخْتِيرَ»، و«اخْتُيِرَ» بالإشمام، و«اخْتُورَ» بالإخلاص.

واعلم أنّ الجماعة قد عبّروا عن هذه الحركة بالإشمام، وهي في الحقيقة رَوْمٌ، لأنّ الروم حركةٌ خفيفةٌ، والإشمام تَهْيِئَة العُضْو للنطق بالحركة من غير صوت.

وأمّا «أُقِيمَ» و«اسْتُقِيمَ» ونحوهما، فإنّه ليس فيما قبل الياء منه إلّا الكسرُ الخالصُ؛ لأنّ الأصل في القاف السكون، فنُقلت إليه الكسرة، ولم يكن لها أصلٌ في الحركة، فيُحافَظَ عليها بالإشمام والإخلاص، فاعرفه.

فصل
[تصحيح العين شذوذًا]

قال صاحب الكتاب: **وقالوا: «عَوِرَ»، و«صَيِدَ»، و«ازْدَوَجُوا»، و«اجْتَوَرُوا»**،

---

(١) البقرة: ١١ وغيرها. وهي أيضاً قراءة نافع والحسن والأعمش وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ١/ ٦١؛ وتفسير القرطبي ١/ ٢٠١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٠٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٢٧.
(٢) هود: ٤٤. وهي أيضاً قراءة هشام ورويس.
انظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٠٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ١١٤.
(٣) سبأ: ٥٤. وهي أيضاً قراءة ابن عامر ورويس وغيرهما.
انظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٠٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/ ١٧٠.
(٤) الزمر: ٧١. وهي أيضاً قراءة ابن عامر ورويس وهشام وغيرهم.
انظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٠٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/ ٣١.

فصحّحوا العينَ لأنّها في معنًى ما يجب فيه تصحيحُها، وهو افعَالَّ، وتَفاعلوا، ومنهم من لم يَلْمَحِ الأصلَ فقال: «عارَ يَعارُ» قال [من الوافر]:

١٣٣١ـ [تُسائِلُ بابنِ أحمَرَ مَنْ رآهُ] أَعارَتْ عَيْنُه أم لم تَعارا

وما لحقته الزيادةُ من، نحو: «عَوِرَ»، في حكمه، تقول: «أَعْوَرَ اللهُ عينَه»، و«أَصْيَدَ بَعِيرَه» ولو بنيتَ منه «استفعلتُ» لقلتَ: «استعْوَرْتُ». و«لَيْسَ» مسكَّنةٌ من «لَيِسَ» كـ«صَيِدَ» كما قالوا: «عَلْمَ» في «عَلِمَ» لكنّهم ألزموها الإسكانَ، لأنّها لمّا لم تَصَرَّفْ تصرُّفَ أخواتها، لم تُجعل على لفظِ «صَيِدَ»، ولا «هابَ» ولكنْ على لفظِ ما ليس من الفعل؛ نحو: «لَيْتَ»، ولذلك لم ينقلوا حركةَ العين إلى الفاء في «لَسْتُ». وقالوا في التعجُّب: «ما أَقْوَلَه» و«ما أَبْيَعَه». وقد شذّ عن القياس؛ نحو: «أَجْوَدتُ»، و«استرْوَحَ»، و«استحْوَذَ»، و«استصْوَبَ»، و«أَطْيَبْت»، و«أَغْيَلتْ»، و«أَخْيَلتْ»، و«أَغْيمتْ»، و«استفيَلَ».

* * *

قال الشارح: قد ذكر في هذا الفصل أشياء شذّتْ عن القياس، فصحّحت، فمن ذلك قولهم: «عَوِرَ»، و«صَيِدَ البعيرُ» جاؤوا بهما على الأصل، لأنّهما في معنى ما لا بدّ من صحّة الواو والياء فيه، لأنّ «عَوِرَ» في معنى «اعْوَرَّ» فلمّا كان «اعورّ» لا بدّ له من الصحّة

١٣٣١ ـ التخريج: البيت لابن أحمر في ديوانه ص٧٦؛ وأدب الكاتب ص٥٠٨؛ والأزهيّة ص٢٦٢؛ وجمهرة اللغة ص٦٨؛ وشرح شواهد الشافية ص٣٥٣؛ ولسان العرب ٤/ ٦١٣ (عور)، ٥/ ٣٤ (غور)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٣٨٢؛ وجمهرة اللغة ص٧٧، ١٠٦٦؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٩٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٩٩؛ ولسان العرب ٤/ ٦١٢ (عور)؛ والمنصف ١/ ٢٦٠، ٣/ ٤٢.

اللغة: عارت: عَوِرت. تُعار: تعْوَر.

الإعراب: «تسائِل»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوزاً تقديره: هي. «بابن»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«تسائل». «أحمر»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عِوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «من»: اسم موصول مبني في محلّ نصب مفعول به. «رآه»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، والهاء ضمير متصل مبنيّ في محل نصب مفعول به. «أعارت»: الهمزة للاستفهام، و«عارت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث. «عينه»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «أم»: حرف عطف. «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «تعارا»: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرّك بالفتح لالتقاء الساكنين والقافية، والألف للإطلاق.

وجملة «تسائل»: بحسب ما قبلها. وجملة «رآه» لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول. وجملة «أعارت عينه أم لم تعارا»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أعارت عينه أم لم تعارا» حيث قلب الواو ألفًا، والقياس تصحيها: «أعورت عينه أم لم تعور».

لسكونِ ما قبل الواو صحّت العينُ في «عَوِرَ»، و«حَوِلَ»، و«صَيِدَ»، فصارت صحّةُ العين في «عَوِرَ» أمارةً على أنّه في معنى «اعْوَرَّ» ولو لم تُرِد هذا المعنى لأعللته، وقلتَ: «عارت عينُه»، و«صاد البعيرُ»، وقد قالوا: «عارت عينُه تَعارُ»، وهو قليل مسموع ولا يقال في «حَوِلَت عينُه» حالت قال الشاعر [من الوافر]:

تُسائِلُ بابْنِ أَحْمَرَ مَن رَآهُ أَعارَتْ عينُهُ أم لم تَعارا

كأنّه «تَعارَنْ» بالنون الخفيفة المؤكّدة، وإنّما أبدل منها ألف الوقف. ومن ذلك: «اعْتَوَنُوا»، و«ازْدَوَجُوا»، و«اجْتَوَرُوا»، والمراد: تَعاونوا، وتَزاوجوا، وتَجاوروا، فلمّا صحّت فيما ذكرناه لوقوع الألف قبلها، فلم يمكن نقلُ حركة العين إليها مع أنّك لو قلبتَ الواو لالتقت مع الألف قبلها فكان يؤدّي إلى حذف إحداهما فيؤول اللفظُ إلى «تعانوا»، و«تَزاجوا» فيزول بناء «تَفاعلوا» وهم يريدون معناه، ثمّ صحّحوا ما كان في معناه ليكون أمارة على ذلك كما قلنا في «عَوِرَ»، و«حَوِلَ». وكذلك إذا لحقته الزيادة؛ نحو: الهمزة، للنقل في قولهم: «أَعْوَرَ الله عينه»، و«أَصْيَدَ بعيرَه» فإنّك لا تُعِلّه بقلبه ألفًا كما أعللتَه في «أَقام»، و«أَباع» إنّما اعتلّا لاعتلالِ فَعَلَ منهما قبل النقلِ، ألا ترى أنّ الأصل قامَ، وباعَ، ثمّ نقلتَ الفعل بهمزة، فقلت: «أقام»، و«أباع»، و«أَعْوَرَ» لم ينقل من «عارَ» فيجبَ إعلالُه لاعتلالِ «فَعِلَ» منه بغير زيادة. ولو بنيت منه «استفعلت» لقلت: «استعوَرْتُ» فكنت تُصحّحه ولا تُعْله كما تُعِلّ «استقمتُ» لصحّةِ «عَوِرَ» واعتلالِ «قامَ». وأمّا «لَيْسَ» فإنّها مخفّفة من «لَيِسَ» مثلَ «عَلْمَ» وإنّما قلنا ذلك، لأنّها فعلٌ إذ كان الضمير المرفوع يتّصل بها على حدّ اتّصاله بالأفعال؛ من نحو: لَسْتُ، ولَسْنَا، ولَسْتُمْ، فإذا ثبت أنّها فعلٌ فلا يجوز أن تكون «فَعَلَ» بالفتح، لأنّ هذا لا يجوز إسكانُه لخفّة الفتحة ألا ترى أنّ من قال في «عَلِمَ»، «عَلْمَ» بسكون اللام، وفي «عَضُدٍ»: «عَضْدٌ» بسكون الضاد لم يقل في مثلِ «قَتَلَ»: «قَتْلَ». ولم تكن «فَعُلَ» بالضمّ لأنّ هذا المثال لا يكون في ذوات الياء. وإذا بطل هذا تَعيّن أن تكون «فَعِلَ» كـ«صَيِدَ البعيرُ»، وأصله صَيِدَ بالكسر إلّا أنّك في صيد تستعمل الأصلَ والفرعَ لأنّه متصرّف، و«لَيْسَ» لمّا لم يريدوا فيها التصرّفَ ألزموها السكونَ، وأجروها مجرى ما لا تصرّفَ له وهو «لَيْتَ».

وقوله: لم يجعلوها على لفظَ «صَيِدَ» ولا «هَابَ» يعني لمّا لم يَرِدْ في «لَيْسَ» التصرّفُ لَغَلَبة شَبَه حرف النفي عليه سلبوه ما للأفعال من التصرّف، ونَقْلِ حركة العين إلى الفاء كما فعلوا ذلك في نحو: هِبْتُ، وكِدْتُ، حتّى سلبوه لفظَ الفعل مبالغةً في الإيذان بقوّة معنى الحرفيّة عليه، فلم يجعلوه كـ«صَيِدَ» ونحوه ممّا صحّ، ولا كـ«هَابَ» ونحوه ممّا اعتلّ بل على لفظ الحرف المحض كلَيْتَ. وقد بالغ في ذلك من منعه العملَ، وقال: «ليس الطِيبُ إلّا المِسْكُ» وقد صحّحوا «أَفْعَلَ» التعجّبِ أيضًا في نحو قولهم: «ما أَقْوَمَهُ»، و«ما أَبْيَعَهُ» وذلك حين أرادوا جمودَه، وعدمَ تصرُّفه، ولذلك لم يأتوا له

بمضارع، ولم يؤكّدوه بمصدر حين تَضمّن ما لم يكن له في الأصل من معنى التعجّب، فلمّا جمد هذا الجمودَ، ومُنع التصرّفَ أشبه الأسماء، فصُحّح كالأسماء، وغلب عليه شَبَهُ الأسماء، فلزم طريقةً واحدةً، ولذلك من المعنى صُغّر، وإن كانت الأفعالُ لا يدخلها التصغيرُ، فقالوا: «ما أُقَيْوِمَهُ»، و«ما أُبَيْعَهُ» كما يقولون: «هو أَقْوَمُ، وأَبْيَعُ من فلان». وقد قالوا: «أَغْيَلَتِ المرأةُ»، و«أغْيَمَتِ السماءُ»، و«اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ»، و«اسْتَحْوَذَ يَسْتَحْوِذ» قال الله تعالى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ﴾[1] وقرأ الحسن البصريّ: ﴿حتّى إذا أَخَذَتِ الأرْضُ زُخْرُفَهَا وأَزْيَنَتْ﴾[2] على وزن «أفعلت». وقالوا: «اسْتَصْوَبَ الأمرَ»، و«أَجْوَدْتُ»، و«أَطْيَبْتُ»، و«أَطْوَلْتُ» ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

صَدَدتِ فأَطْوَلْتِ الصُدودَ وقَلّما ... وِصالٌ على طُولِ الصُدودِ يَدُومُ[3]

فهذه الألفاظ وإن كانت متعدّدة فهي شاذّةٌ في القياس قليلةٌ بالنسبة إلى ما يُعَلّ، جاءت تنبيهًا على أصل الباب.

فصل
[إعلال اسم الفاعِل]

قال صاحب الكتاب: **وإعلالُ اسم الفاعل من نحو: «قالَ»، و«باعَ» أن تُقْلَب عينه همزةً كقولك: «قائِلٌ»، و«بائِعٌ»، ورُبّما حُذفت كقولك: «شاكٌ». ومنهم مَن يقلب فيقول: «شاكي». وفي «جاءٍ» قولان: أحدهما أنّه مقلوبٌ كـ«الشاكِي»، والهمزةُ لامُ الفعل، وهو الخليل، والثاني أنّ الأصل: جائِىءٌ، فقُلبت الثانية ياءً والباقيةُ هي نحو همزةِ «قائم»، وقالوا في «عَوِرَ»، و«صَيِدَ»: «عاوِرٌ»، و«صايِدٌ» كـ«مُقاوِم»، و«مُبايِن».**

* * *

قال الشارح: اسم الفاعل يعتلّ باعتلال فعله، تقول في «قامَ»: «قَائِمٌ»، وفي «باعَ»: «بائِعٌ» فتهمز العينَ، وقد تقدّم ذكرُ ذلك والعلّةِ فيه؛ وأمّا «شاك» ففيه ثلاثةُ أوجه: أحدها «شائِكٌ» بالهمز على مقتضى القياس كـ«قائِم»، و«بائِع» الثاني «شاكٍ» على تأخير العين إلى موضع اللام، فيصير من قبيل المنقوص كـ«قاضٍ»، و«غازٍ»، فتقول: «هذا شاكٍ»، و«مررت بشاكٍ»، و«رأيت شاكِيًا» كما تقول: «رأيت قاضِيًا» تُدْخِله النصبَ وحده، ومثلُه: «لاثَ العِمامةَ على رأسه يَلُوثها فهو لاثٍ»، و«هارٍ» من «جُرُفٍ هَارٍ» أي: هائِرٌ. والوجه

(١) المجادلة: ١٩.

(٢) يونس: ٢٤. وهي أيضاً قراءة عاصم وقتادة وغيرهما.
انظر: تفسير الطبري ٥/١٤٣، ١٤٤؛ وتفسير القرطبي ٨/٣٢٧؛ والكشاف ٢/٢٣٣؛ والمحتسب ١/٣١١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/٦٨.

(٣) تقدم بالرقم ٥٤٤.

الثالث: أن تحذف العين حذفًا، فتقول: «هذا شاكٌ» و«لاثٌ»، بالرفع، و«رأيت شاكًا، ولاثًا» و«مررت بشاكٍ، ولاثٍ»، ووجهُ ذلك أنّ الماضي منه: «شاكَ»، و«لاثَ»، فسكنت العينُ منهما بانقلابها ألفًا، وجاءت ألفُ «فاعِلٍ» فالتقت ألفان، فحُذفت الثانية لأنّه أبلغُ في الإعلال والتخفيفِ، وتقول في مستقبله: «يشاكُ فهو شائِكٌ، وشاكٍ» بالقلب، فتحذف العين، وهو من الشَوْكَة يقال: «شجرةٌ، شائِكَةٌ، وشاكَةٌ» أي: كثيرةُ الشَوْكِ، والشَوْكَةُ: شِدّةُ البَأس، والحَدُّ والسِلاحُ.

وأمّا «جاء» ففيه قولان أحدهما أنّه مقلوب، وهو قول الخليل، والأصلُ: «جَاءِءٌ» معتلُّ العين مهموزَ اللام، فإذا جئت منه باسم فاعل همزتَ عين الفعل على حدّ همزها في «قائلٌ»، و«بائعٌ»، فاجتمع همزتان، فالخليلُ كره اجتماعَ الهمزتين، فقدّم الهمزةَ إلى موضع العين، وأخّر اللام، فصار منقوصًا كـ«شاكٍ» و«لاثٍ» إلّا أنّ القلب في «شاكٍ» غيرُ مطّرد لأنّه لم يجتمع فيه همزتان، بل أنت مخيَّر بين الأصل والقلب، وهو مطّرد في «جاءٍ» لاجتماع الهمزتين. وسيبويه يذهب إلى أنّه لمّا اجتمع همزتان قُلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها، وكذلك يعتمد في كلّ همزتين التقتا في كلمة واحدة. وكان الخليل إنّما فرّ إلى القول بالقلب كراهيةَ تَوالي إعلالَيْن، وهما إعلالُ العين بقلبها همزةً، وإعلالُ اللام بقلبها ياءً لانكسار ما قبلها، وعلى قوله إعلالٌ واحدٌ وهو تقديمُ اللام لا غير.

وأمّا قولهم: «عاوِرٌ»، و«صايِدٌ» ونحوهما فإنّ العين صحيحةٌ غير منقلبة همزةً، وذلك لصحّتها في الفعل في نحو «عَوِرَ» فهو «عاوِرٌ»، و«صَيِدَ» فهو «صايِدٌ» لأن اسم الفاعل جارٍ على فعله في الصحّة والاعتلال، فأنت إنّما أعللت «قائِمًا»، و«بائِعًا» لاعتلاله في «قامَ»، و«باعَ» ولذلك صحّ «مُقاوِمٌ»، و«مُبايِنٌ» ونحوهما لصحّة العين في «قاوَمَ»، و«بايَنَ» فاعرفه.

فصل

[إعلال اسم المفعول]

قال صاحب الكتاب: **وإعلالُ اسم المفعول منهما أن تُسكّن عينه، ثمّ إنّ المحذوف منها ومن واوِ مفعول واوُ مفعول عند سيبويه، وعند الأخفش العينُ، ويزعم أنّ الياء في «مَخِيطٍ» منقلبةٌ عن واوِ مفعول، وقالوا: «مَشِيبٌ» بناءً على «شِيبَ» بالكسر، و«مَهُوبٌ» بناءً على لغة من يقول: «هُوبَ». وقد شذّ؛ نحو: «مَخْيُوط»، و«مَزْيُوت»، و«مَبْيُوع»، و«تُفَّاحة مَطْيُوبة» وقال [من البسيط]:**

١٣٣٢ـ [حتّى تَذَكَّرَ بيضاتٍ وهَيَّجَه] يومُ رَذاذٍ عليه الدَّجْنُ مَغْيُومُ

* * *

١٣٣٢ ـ **التخريج**: البيت لعلقمة بن عبدة في ديوانه ص٥٩؛ وجمهرة اللغة ص٩٦٣؛ وخزانة الأدب

قال الشارح: ويعتلّ اسم المفعول إذا كان فعله معتلاً، وإنّما وجب إعلالُه من حيث وجب إعلالُ اسم الفاعل، إذ كان جاريًا على الفعل جَرَيانَ اسمِ الفاعل، والفعلُ معتلّ، فأرادوا إعلالَه ليكون العمل من وجه واحد، فألزموا ما تَصرّف مَن الفعل الاعتلالَ، واسم المفعول إنّما يُبنى من «فُعِلَ» كما أنّ اسم الفاعل إنّما يبنى من «فَعَلَ» فكما تقول: «قِيلَ»، و«بِيعَ» كذلك تقول: «مَقُولٌ»، و«مَبِيعٌ» وكما تقول: «قالَ»، و«باعَ» بالاعتلال كذلك تقول: «قائِمٌ»، و«بائِعٌ» وقد تقدّم ذكرُ الحذف من مفعول من المعتلّ والخلافِ فيه بما أغني عن إعادته.

وقالوا: «ماءٌ مَشِيبٌ» أي: مخلوطٌ، قال الشاعر [من الطويل]:

١٣٣٣ ـ سَيَكْفِيكَ ضَرْبُ القَوْمِ لَحْمٌ مُعَرَّضٌ ومـاءُ قُـدُورٍ فـي الـقِـصـاعِ مَـشِـيـبُ

= ١١/ ٢٩٥؛ والخصائص ١/ ٢٦١؛ والمقتضب ١/ ١٠١؛ والممتع في التصريف ٢/ ٤٦٠؛ والمنصف ١/ ٢٨٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٧٦.

اللغة: هيّجه: حرّكه. الرذاذ: المطر الخفيف. الدجن: المطر الغزير، أو الغنم الكثيف. المغيوم: ذو الغيم.

المعنى: يقول لمّا تذكّر بيضاته أسرع إليها، وهيّجه على ذلك رذاذ وريح وغيم.

الإعراب: «**حتى**»: حرف غاية وابتداء. «**تذكر**»: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**بيضات**»: مفعول به منصوب بالكسرة لأنّه جمع مؤنث سالم. «**وهيّجه**»: الواو: حرف عطف، و«هيّجه»: فعل ماض، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**يوم**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «**رذاذ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**عليه**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. «**الدجن**»: مبتدأ مرفوع. «**مغيوم**»: نعت ثانٍ لـ «يوم» مرفوع بالضمّة.

وجملة «تذكر...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هيّجه»: معطوفة على سابقتها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عليه الدجن مغيوم»: في محلّ رفع نعت «يوم».

والشاهد فيه قوله: «مغيوم» حيث جاء على غير القياس بدون إعلال، والقياس فيه «مغيم».

١٣٣٣ ـ **التخريج**: البيت للمخبّل السّعدي في إصلاح المنطق ص١٤٣؛ ولسان العرب ٧/ ٥٣ (عرص)؛ وللسليك بن السلكة في لسان العرب ١/ ٥١٢ (شوب)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٦٠٥؛ والمنصف ١/ ٢٨٨.

اللغة والمعنى: ضَرَب ضَرْباً: جمع، وحَبَس. عرّضَ اللحم: ألقاه على الجمر فاختلط بالرماد ولم ينضج جيّداً.

سيكفيك جَمْعُ القوم لهذا اللحم مع ماء القدور المخلوط مع ما في القصاع من بقايا.

الإعراب: «**سيكفيك**»: السين: حرف تنفيس واستقبال «يكفي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**ضرب**»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**القوم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لحم**»: فاعل للمصدر النائب مناب فعله «ضرب» مرفوع بالضمّة. «**معرض**»: صفة مرفوعة بالضمّة. «**وماء**»: الواو: حرف عطف، «ماء»: اسم معطوف على «لحم» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**قدور**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**في القصاع**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«مشيب». «**مشيبُ**»: صفة للماء مرفوعة بالضمّة. =

فجاء به على «شِيبَ» فكما اعتلّ حين قلب العين هاهنا ياء كذلك قلبها في المفعول ياءً، وفي ذلك تقويةٌ لمذهب الخليل وسيبويه في أنّ المحذوف الواو الزائدة، ألا ترى أنّه لو كانت الباقية الواوَ الزائدةَ لم يجز قلبُها ياءً، إلّا أن يكون معها لامُ الفعل معتلّةً من، نحو: «رمِيَ فهو مَرْمِيٌّ»، و«قُضِيَ فهو مَقْضِيٌّ» لكنّها لمّا كانت في «شُوبَ» عينًا قلبها كما قُلبت في قوله [من الرجز]:

حَوْراءُ عَيْناءُ مِن العِينِ الحِيرْ(١)

والأصل: الحُور، لأنّه جمعُ حَوْراءَ كـ«حُمْرٍ»، و«شُقْرٍ»؛ وأمّا مَهُوبٌ من قول حُمَيْد [من الطويل]:

١٣٣٤- وتَأْوِي إلى زُغْبٍ مَساكِينَ دُونَهم فَلاً لا تَخَطّاه الرِّفاقُ مَهُوبُ

فإنّه جاء به على لغةٍ من يقول في ما لم يسمّ فاعله: «قُولَ القَوْلُ»، و«بُوعَ المتاعُ» فكأنّه قال: «هُوبَ زيدٌ، فهو مَهُوبٌ». وقيل في لغة بني تميم: «مَبْيُوعٌ»، و«ثَوْبٌ مَخْيُوطٌ»، و«مَزْيُوتٌ»، ولا يقولونه مع الواو لأنّ الضمّة لا تثقل على الياء ثِقَلَها على الواو، ألا ترى أنّهم يفرّون من الواو المضمومة إلى الهمزة، فيقولون: «أَدْؤُرٌ»، و«أَثْؤُبٌ» قال الراجز [من الرجز]:

لكلّ دَهْرٍ قد لَبِسْتُ أَثْؤُبا(٢)

= وجملة «سيكفيك»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مشيب» حيث جاءت اسم مفعول من شابَ يشيب. والأصل «مشيوب».

(١) تقدم بالرقم ٦٥٣.

١٣٣٤ - **التخريج:** البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص٥٤؛ ولسان العرب ٧٨٩/١ (هيب)، ١٦٤/١٥ (فلا)؛ والتنبيه والإيضاح ١٥٣/١؛ وبلا نسبة في تاج العروس ٤١٣/٤ (هيب)، (فلا).

اللغة والمعنى: الزغب: فراخ الطيور لا ريش لها. فلا: جمع فلاة وهي الصحراء. مهوب: مخوف.

إنها تنوي الوصول إلى فراخها الضعفاء، ولكن بينها وبينهم صحارٍ مخيفة لا يقدر الرفاق على تجاوزها.

الإعراب: «**وتأوي**»: الواو: بحسب ما قبلها، «**تأوي**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: «هي». «**إلى زغب**»: جارّ ومجرور متعلّقان بتأوي. «**مساكين**»: نعت «زغب» مجرور بالياء لأنه جمع مذكّر سالم. «**دونهم**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بمحذوف نعت ثانٍ لِـ«زغب»، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**فلا**»: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر. «**لا**»: حرف نفي. «**تخطاه**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**الرفاق**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**مهوب**»: نعت «الفلا» مرفوع بالضمّة.

وجملة «تأوي»: بحسب الواو وجملة «فلا واقعة دونهم»: في محلّ جرّ نعت للزغب. وجملة «لا تخطاه الرفاق»: في محلّ رفع نعت للفلا.

والشاهد فيه قوله: «مهوب» مكان «مهيوب» أو «مهاب»، وهي لغة.

(٢) تقدم بالرقم ١٢٧٦.

فهمز، وهو مطّرد في الواو إذا انضمّت، فإذا انضاف إلى ذلك أن يكون بعدها واوٌ كان أشدَّ، والياء إذا انضمّت لم تُهْمَز، فدلّ أنّها أخفُّ من الواو. وقال الأصمعيّ: سمعتُ أبا عمرو بن العَلاء ينشد [من الكامل]:

١٣٣٥ـ وكأنّها تُفّاحة مَطْيُوبَةٌ

وقال عَلْقَمَة [من البسيط]:

يوم رذاذ عليه الدَّجْنُ مَغْيومُ[1]

وقالوا: «طَعامٌ مَزِيتٌ، ومَزْيُوتٌ»، و«رجلٌ مَدِينٌ ومَدْيُونٌ»، وهو كثير.

* * *

قال صاحب الكتاب: **قال سيبويه**[2]: **ولا نعلمهم أتمُّوا في الواو لأنَّ الواواتِ أثقلُ عليهم من الياءات، وقد روي بعضُهم: «ثوبٌ مصوُونٌ».**

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أنّ الضمّة على الواو تُستثقل لا سيّما وبعدها واوٌ أخرى، فلذلك لا يُتِمّون مفعولاً من الواو فلا يقولون: «مَقْوُولٌ»، هذا هو الأشهر. وحكى سيبويه[2] أنّهم يقولون: «ثوبٌ مَصْوُونٌ»، وأنشدوا [من الرجز]:

١٣٣٦ـ والمِسْكُ في عَنْبَرِه المَدْوُوفِ

١٣٣٥ ـ **التخريج**: الشطر لشاعر تميميّ في المقاصد النحوية ٤/ ٥٧٤؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٦١؛ والمنصف ١/ ٢٨٦، ٣/ ٤٧.

شرح المفردات: مطيوبة: اسم مفعول بمعنى: طيّبة.

الإعراب: **«وكأنها»**: الواو بحسب ما قبلها، **«كأنّها»**: حرف مشبّه بالفعل، وها: ضمير في محلّ نصب اسم «كأنّ». **«تفاحة»**: خبر كأنّ مرفوع بالضمّة. **«مطيوبة»**: نعت «تفاحة» مرفوع بالضمّة.

والشاهد فيه قوله: «مطيوبة»، وذلك على لغة بني تميم، والقياس الشائع «مطيّبة».

(١) تقدم بالرقم ١٣٣٢.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٤٨.

١٣٣٦ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٦١؛ ولسان العرب ٩/ ١٠٨ (دوف)؛ والممتع في التصريف ٢/ ٤٦١؛ والمنصف ١/ ٢٨٥.

اللغة: المسك والعنبر: مادتان عطريّتان. المدووف والمدوف: المسحوق، أو الملخوط، أو المبلول بالماء.

الإعراب: **«والمسك»**: الواو: بحسب ما قبلها، «المسك»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«في عنبره»**: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر محذوف، أو أنهما الخبر، والمجرور مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «المدووف»: نعت «عنبر» مجرور بالكسرة.

وجملة «المسك موجود في عنبره»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «المدووف» حيث أتمّ المفعول من: داف يدوف ولم يخفّفه إلى المدوف.

والأشهر، المَصُون والمَدُوف، وأجاز أبو العبّاس إتمامَ مفعول من الواو، وحكوا: «مَرِيضٌ مَعْوُودٌ»، و«فَرَسٌ مَقْوُودٌ»، و«قَوْلٌ مَقْوُولٌ» قال: وليس ذلك بأثقلَ من «سُرْتُ سُوُورًا»، و«غار غُوُورًا» لأنّ في «سُوُور»، و«غُوُور» واوَيْن وضمّتَيْن، وليس في «مَصُوُون» مع الواوَيْن إلّا ضمّةٌ واحدةٌ. والوجه الأوّل لأنّه إذا كان القياس في نحو: «مَغْيُوب»، و«مَزْيُوت» الإعلالَ مع أنّ الياء دون الواو في الثقل، لأنّه لم يجتمع فيه إلّا ياءٌ وواوٌ وضمّةٌ، فمفعولٌ من الواو أَحْرَى أن لا يجوز فيه التصحيحُ لثقله، إذ كان فيه ضمّةٌ وواوٌ، وبعدهما واوُ مفعول، فيجتمع فيه واوان وضمّةٌ، وهذا ظاهرٌ في العربيّة أن يُحتمل أمرٌ واحدٌ، فإذا انضمّ إليه أمرٌ آخرُ لم يلزم احتمالُه، ألا ترى أنّه إذا وُجد في الاسم سببٌ واحدٌ من الأسباب المانعة للصرف احتُمل ذلك القدرُ من الثقل، ولم يُؤثّر في منع الصرف، فإذا انضمّ إليه سببٌ آخرُ تفاقم الثقلُ، ولم يُحتمل، وأثّرَ في منع الصرف فاعرفه.

فصل

[رأي سيبويه والأخفش في المعتلّ العين بالياء الساكنة التي قبلها ضمّة]

قال صاحب الكتاب: **ورأيُ صاحب الكتاب[1] في كلّ ياء هي عينٌ ساكنةٌ مضمومٌ ما قبلها أن تُقلب الضمّة كسرةً لِتسلَم الياء، فإذا بُني؛ نحو: «بُرْدٍ» من البَياض قال: «بِيضٌ»، والأخفشُ يقول: «بُوضٌ» ويقصُر القلبَ على الجمع، نحو: «بِيضٍ» في جمع «أَبْيَضَ»، ومَعِيشةٌ عنده[2] يجوز أن تكون «مَفْعُلَةَ»، و«مَفْعِلَةَ» وعند الأخفش هي «مَفْعِلَةٌ» ولو كانت «مَفْعُلَةَ»: لقلتَ «مَعُوشةٌ» وإذا بنى من البَيْع مثلَ «تُرْتُبٍ» قال: «تُبِيعٌ»، وقال الأخفش: «تُبُوعٌ» والمَضُوفةُ في قوله [من الطويل]:**

١٣٣٧ـ وكُنْتُ إذا جارِي دَعا لِمَضُوفةٍ [أُشَمِّرُ حَتّى يَبْلُغَ السّاقَ مِئْزَري]

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٤٨.

١٣٣٧ ـ **التخريج**: البيت لأبي جندب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٣٥٨؛ وشرح شواهد الشافية ص٣٨٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨٨؛ ولسان العرب ٤/ ١٥٤ (جور)، ٩/ ٢١٢ (ضيق)، ٩/ ٣٣١ (نصف)، ١٣/ ٣٦٦ (كون)؛ والمعاني الكبير ص٧٠٠، ١١١٩؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص٢٤١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤١٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٢٩، ٦٨٨؛ والمحتسب ١/ ٢١٤؛ والممتع في التصريف ٢/ ٤٧٠؛ والمنصف ١/ ٣٠١.

اللغة: المضوفة: المصيبة.

المعنى: يقول: إذا أصاب جاره مكروه، شمّر عن ساعديه، وهبّ لنصرته.

الإعراب: «وكنت»: الواو: استئنافية، و«كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «إذا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «جاري»: فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده؛ تقديره: «إذا دعا جاري دعا»، مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل. =

كـ«القَوَد»، و«القُصْوَى» عنده، وعند الأخفش قياسٌ.

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول في أنّ مذهب سيبويه إذا كان عين الكلمة ياءً ساكنةً، وقبلها ضمّةٌ؛ فإنّه يبدل من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء، يقول في نحو «فُعْلٍ» من البيع والبياض: «بِيعٌ»، و«بِيضٌ»، فيبدل من ضمّة العين كسرةً لتصحّ الياء، وكان أبو الحسن الأخفش يخالفه في هذا الأصل، ويبدل من الياء الواوَ، ويقول في «مَفْعُلَةَ» من العَيْش: «معُوشَةٌ»، وفي نحو: «بِيضٍ» من البياض: «بُوضٌ»، ويقول في «بِيضٍ»: إنّه فُعْلٌ، لكنّه جمعٌ، والجمعُ أثقلُ من الواحد، فأبدل من الضمّة كسرةً فيه لئلا يزداد ثِقَلاً، و«مَعِيشةٌ» عند سيبويه يجوز أن تكون «مَفعِلَة»، و«مَفعُلَة» فإذا كانت «مَفْعِلَة» نُقلت حركة العين إلى الفاء لا غير، وإذا كانت «مَفْعُلَة» ففيه نَقْلٌ، وقَلْبٌ؛ نقلُ الضمّة إلى الفاء، وقلبُها كسرةً لتصحّ الياء، وعند الأخفش لا تكون إلاّ «مَفعِلَة» بالكسر، إذ لو كانت «مَفْعُلَة» لقيل: «مَعُوشَةٌ». وقد خالف هذا الأصلَ في نحو: «مَعِيبٍ»، و«مَبِيع» فإنّ المحذوف عنده عين الكلمة، لأنّه أسبقُ الساكنين، والأصل فيه «مَبْيُوع»، فنُقلت الضمّة إلى الباء للإعلال، ثمّ أُبدل منها كسرةٌ لتصحّ الياء، ثمّ حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، فوَلِيَت الواو كسرةَ الباء، فانقلبت الواو ياءً، فصار اللفظ وزنُه عنده «مَفِيل» وهذا يهدم ما أصّله.

ولو بنيت من البَيْع مثلَ «تُرْتُبٍ» لقلت على أصل سيبويه: «تُبِيعٌ»، كأنّك تقلب ضمّة الياء إلى ما قبلها، ثمّ أبدلتَ من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء، وعلى قياس قول الأخفش لا تقول: إلّا «تُبُوعٌ» تبدل الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها على حدّ قلبها في «مُوسِرٍ»، و«مُوقِنٍ» لأنّه لا يُبْدَل من الضمّة كسرةٌ فيما كان واحدًا، ولولا قولُ العرب: «مَعِيبٌ»، و«مَبِيعٌ» لكان قياسُه صحيحًا شديدًا لكنّه أورد السماعُ ما أرغب عن قياسه؛ وأمّا قول الشاعر [من الطويل]:

وكنتُ إذا جارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ ... أُشَمِّرُ حتّى يَبْلُغَ الساقَ مِئْزَرِي

= «دعا»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «المضوفة»: جار ومجرور متعلّقان بـ «دعا». «أشمّر»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «حتى»: حرف جرّ. «يبلغ»: فعل مضارع منصوب بـ «أنْ» مضمرة. «الساق»: مفعول به منصوب. «مئزري»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، والمصدر المؤوّل من «أن يبلغ» في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجارّ والمجرور متعلقان بـ «أشمّر».
وجملة «كنت...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إذا جاري...»: اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «دعا جاري»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «دعا لمضوفة»: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أشمّر»: في محلّ نصب خبر «كان».
والشاهد فيه قوله: «المضوفة» والقياس فيه: «المضيفة»، وهو عند سيبويه شاذّ.

ففيه تقويةٌ لمذهب أبي الحسن، لأنّه جارٍ على قياسه، و«مَضُوفَةٌ» هنا من «ضِفْتُ» إذا نزلتَ عنده، والمراد هنا ما ينزل به من حوادث الدهر، ونوائِب الزمان، أي: إذا جاري دعاني لهذا الأمر شمّرتُ عن ساقي، وقمتُ في نُصرته. وهذا البيت عند سيبويه شاذٌ في القياس والاستعمال، وهو في الشذوذ كـ«القَوَد»، و«القُصْوَى» لأنّ القَوَد شاذٌ والقياس قادٌ، كـ«بابٍ»، و«القُصْوَى» أيضًا شاذٌ، القياس القُصْيا كـ«الدُنْيَا»، وكان القياس في «المَضُوفة» «المَضِيفة» فاعرفه.

فصل
[إعلال الاسم الثلاثي المجرد]

قال صاحب الكتاب: **والأسماء الثلاثيّة المجرَّدة إنّما يُعَلّ منها ما كان على مثال الفعل؛ نحو: «بابٍ»، و«دارٍ»، و«شَجرةٍ شاكةٍ»، و«رجلٍ مالٍ» لأنّها على «فَعَلٍ»، أو «فَعِلٍ». وربّما صحّ ذلك، نحو: «القَوَدِ»، و«الحَرَكَة»، و«الخَوَنة»، و«الجَوَرة»، و«رجلٍ رَوِعٍ، وحَوِلٍ». وما ليس على مثاله ففيه التصحيحُ كـ«النُّوَمَة»، و«اللُّوَمَة»، و«العُيَبَة»، و«العِوَض»، و«العِوَدة». وإنّما أعلّوا «قِيَمًا» لأنّه مصدر بمعنى القيام وُصف به في قوله تعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾[1].**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ الإعلال والتغيير إنّما هو للأفعال لتصرّفها باختلاف صِيَغها للدلالة على الزمان وغيرِه من المعاني المفادة منها من نحو: الأمر، والنهي، وإعلالُ الأسماء إنّما كان بالحمل عليها، فـ«بابٌ» ونحوه من قولك: «دارٌ»، و«ساقٌ» وما أشبههما ممّا هو على بناء الفعل فإنّما انقلبت عينُه، لأنّها متحرّكة قبلها فتحةٌ، فصارت في الأسماء بمنزلةِ «قالَ»، و«باعَ» في الأفعال، والذي أوجب القلبَ فيها اجتماعُ المتشابهات، لأنّ حروف اللين مضارعة للحركات، فكرهوا اجتماعَها، فلذلك قلبوا، نحو: «قالَ»، و«باعَ»، و«بابٍ»، و«دارٍ» إلى حرف يُؤْمَن معه الحركةُ ألبتّة، وهو الألف، ولذلك كانت الألف عندهم بمنزلةِ حرف متحرّك لأنّها غيرُ قابلة للحركة كما أنّ الحرف المتحرّك غيرُ قابلٍ لغير حركته. فإن قال قائل: لِمَ لم يجز؛ نحو: «باب»، و«دار» على أصولها من التصحيح ليكون ذلك فَرْقًا بينها وبين الأفعال كما فُعل فيما لحقته الزوائدُ؟ قيل: الفرق بينهما أنّ ما لحقته زائدةٌ من الأسماء يُبْلَغ به زنةُ الأفعال، فإذا سُمّي به لم ينصرف، فيلتبس بالفعل لأنّه لا يدخله خفضٌ، ولا تنوينٌ، وما كان على ثلاثة مجرّدًا من الزيادة فالتنوينُ والخفضُ يفصل بينه، وبين الفعل.

وقوله: «لأنّها على فَعَلٍ، أو فَعِلٍ» فالمراد أنّ «بابًا»، و«دارًا» على «فَعَل» و«شجرةٌ

---

(١) الأنعام: ١٦١.

شاكَةٌ»، و«رجلٌ مالٌ» على «فَعِل» بكسر العين. فإن قيل: ولِمَ قلت: إنّ «بابًا»، و«دارًا» أصلُهما «فَعَلٌ»، و«شجرةٌ شاكةٌ»، و«رجلٌ مالٌ»، «فَعِلٌ»؟ قيل: فَعَلٌ بفتح العين؛ نحو: «قَلَم»، و«جَبَل» أكثرُ في الكلام من «فَعِل»، و«فَعُل»؛ نحو: «كَتِف»، و«عَضُد» فحُمل على الأكثر، وهو الفتح إذ لم تقم دلالةٌ على خلافه. وأمّا قولهم: «شجرةٌ شاكَةٌ» فإنّه يقال: «شاكَ الرجلُ، يَشاكُ شَوْكًا» إذا ظهرت شوكتُه وحِدّتُه، وكذلك يقال: «مالَ الرجلُ يَمالُ» إذا كثر مالُه، فهما من بابِ «فَعِلَ يَفْعَل»، من نحو: «خافَ يَخافُ» فالاسم منهما فَعِلٌ من نحو: «حَذِرَ يَحْذَرُ فهو حَذِرٌ»، و«وَجِلَ يَوْجَلُ، فهو وَجِلٌ» فلذلك قلنا: إنّ نحو: «شجرة شاكة»، و«رجل مال» من قبيل «حَذِرٍ»، و«وَجِلٍ».

وقد شذّت من ذلك ألفاظٌ، فُصحّحت، ولم تُعَلّ كأنّهم أخرجوها مُنبِّهةً على أصل الباب؛ نحو: «القَوَد»، و«الحَوَكَة»، و«الخَوَنَة»، و«الجَوَرَة» فهذه الأشياء من باب «مال»، و«دار»، وقالوا: «رجلٌ رَوِعٌ، وحَوِلٌ»، فهما من باب «شاكةٍ»، و«مالٍ». وقوله: «وما ليس على مثاله ففيه التصحيح» يريد أنّهم لم يُعلّوه لأنّه ليس على وِزان الفعل كـ«اللُّوَمَة»، وهو الكثيرُ اللَّوْم، و«النُّوَمَة» وهو الكثير النَوْم، و«العُيَبَة» الذي يعيب الناسَ كثيرًا، فصحّت هذه الألفاظُ، وما كان نحوها لمبايَنتها الأفعالَ باختلاف بنائهما، فصار البناء فيما ذكرناه كالزيادة في «الجَوَلان»، و«صَوَرَى» في امتيازهما من الفعل بما لحِقه في آخِره من الألف والنون، والتنوين، وألف التأنيث، وهذه زوائدُ ممّا يختصّ به الأسماء دون الأفعال، فجرى ما خالف الفعلَ في البنية مجرَى ما خالفه بالزيادة، فكان بناؤه موجبًا لتصحيحه لبُعْده عن شَبَه الفعل، كما كانت الزيادةُ كذلك في آخِره، فصُحّح لمخالَفته الفعلَ. ومن ذلك «العِوَض»، و«العِوَدَة»، و«الحِوَل»، و«الطِّوَل». كلُّ ذلك صحّ لمخالفة بنائها أبنيةَ الأفعال، ومع ذلك لو أعللنا نحوَها، لم نَصِرْ إلى حرف يُؤمَن معه الحركةُ، لأنّا إنّما نصير إلى الواو في نحو: «العُيَبة»، و«اللُّوَمة» لانضمام ما قبلها، وإلى الياء في نحو: «الحِوَل»، و«الطِّوَل» لانكسار ما قبلها خِلافَ نحو: «بابٍ»، و«دارٍ»، لأنّا صِرْنا فيهما إلى الألف، وهو حرف يؤمن معه الحركةُ.

وأمّا «قِيَمًا» من قوله تعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾[1] فقد قُرىء «قَيِّمًا»[2]، وهو «فَيْعِلٌ» من القيام، نحو: «سَيِّدٍ»، و«مَيِّتٍ» ولا إشكالَ في الوصف بذلك، وقد تكرّر في الكتاب

---

(١) الأنعام: ١٦١.

(٢) قرأ بذلك نافع وابن كثير وأبو عمرو وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٤/ ٢٦٢؛ وتفسير الطبري ١٢/ ٢٨٢؛ والكشاف ٢/ ٥٠؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٦٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٣٩.

العزيز في عدّة مواضع، نحو: ﴿ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾[1] و﴿دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾[2] و﴿كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾[3] وهو المستقيم. وقُرِىء: ﴿قِيَمًا﴾ بكسر القاف، وتخفيفِ الياء وفتحِها ووجهُه أن يكون مصدرًا كـ«الصِّغَر» و«الكِبَر»، فأعلّوه لاعتلال فعله، ولولا ذلك لصحّ كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾[4]، لأنّهم لم يُجروه على فعلٍ. ومثل ذلك لو بنيت من «البيع» و«القول» ونحوِهما من المعتلّ على مثالٍ لا يكون عليه الفعلُ، نحو: «فِعَل»، لقلتَ: «بِيَعٌ»، و«قِوَلٌ». وعليه قوله تعالى: ﴿حِوَلًا﴾، ولو كان جاريًا على الفعل من نحو: «حالَ يَحُول»، لقلت: «حِيلاً» باعتلال فعله، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: والمصدر يُعَلّ بإعلال الفعل، وقولُهم: «حالَ حِوَلاً» كـ«القَوَد». و«فُعُلٌ» إن كان من الواو سُكِّنت عينُه لاجتماع الضمّتين والواوِ، فيقال: «نُورٌ»، و«عُونٌ» في جمع «نَوارٍ»، و«عَوان». ويُثقَّل في الشعر، قال عَدِيُّ بن زيدٍ [من الكامل]:

[عَنْ مُبرِقاتٍ بالبُرِينِ فَيَبْـ ـدُو] وفي الأكُفِّ اللامعاتِ سُوُرْ[5]

وإن كان من الياء، فهو كالصحيح. ومن قال: «كُتُبٌ»، و«رُسُل»، قال: «غُيُرٌ»، و«بُيُض» في جمع «غَيُورٍ»، و«بَيُوض»، ومن قال: «كُتْبٌ» و«رُسْل»، قال: «غِيْرٌ»، و«بِيْض».

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول إنّ المصادر تُعَلّ باعتلال أفعالها، وتصحّ بصحّتها، ألا تراك تقول: «قام قيامًا»، و«لاذَ لِياذًا»، وتقول: «قاوَمَ قِوامًا»، و«لاوَذَ لِواذًا» لِما بينهما من العُلْقة؟ فأرادوا أن يكون العمل فيهما من وجه واحد. وقد جعل صاحب الكتاب «حِوَلاً» جاريًا على الفعل، وأخرج صحّتَه على الشذوذ من نحو: «القَوَد»، و«الحَوَكَة». والوجهُ ما بدأنا به، لأنّه على القياس.

وأمّا «فُعُلٌ» فيما اعتلّت عينُه، فما كان منه من ذوات الواو، فإنّ الواو تسكَّن فيه لاجتماع ضمّتَيْن والواوِ، فجعلوا الإسكان فيه بمنزلة الهمزة في الواو المضمومة في نحو: «أَدْؤُر»، و«أَثْؤُب»، فقالوا: «عَوانٌ عُونٌ»، وهي التي بين الصِّغَر والكِبَر، و«نَوارٌ، ونُورٌ»

(١) يوسف: ٤٠، والروم: ٣٠، والتوبة: ٣٦.

(٢) البينة: ٥.

(٣) البينة: ٣.

(٤) الكهف: ١٠٨.

(٥) تقدم بالرقم ٧٤٣.

وهي النافرة. عدلوا إلى التخفيف بالإسكان كما عدلوا إلى التماس التخفيف بقَلْبهم الواوَ المضمومةَ همزةً. قال سيبويه[١]: وألزموا هذا الإسكانَ إذ كانوا يُسكنون عين الصحيح من نحو: «رُسُلٍ»، و«عَضُدٍ» لثقل الضمّة عليها، يريد أنّهم حملوا تخفيفَهم «نُورًا»، و«عُونًا» على تخفيفهم في الصحيح.

وإذا كان ذلك جائزًا مع غير المعتلّ الذي لا يثقل عليه الحركاتُ، كان مع الواو لازمًا. وقد جاء على الأصل في الشعر. قال عَدِيُّ بن زيد [من الكامل]:

عن مُبْرِقاتٍ بالبُرِينَ فَيَبْـ ... ـدو بالأَكُفِّ اللامِعاتِ سُوُرْ[٢]

يُعنِّف نفسَه على الوَلوع بالنساء بعد المَشِيب والكِبَر، وقبله:

قد حَان لو صحوت أَنْ تقصرا ... وقد أتى لما عَهِدْتَ عُصُرْ

الشاهد فيه تحريك الواو من «سُوُرٍ» بالضم، وهو جمعُ «سِوارٍ». والمعنى: قد حان أن تقصر عن طِلْبةِ مُبْرِقات بالبرين. والمُبْرِقاتُ من النساء التي تُظْهِر حَلْيَها لينظرَ إليها الرجلُ، فيميلوا إليها. والبُرُون: الخَلاخِلُ، وأصله البُرَةُ في أنف البعير، وهي حَلْقةٌ من صُفْرٍ، وكلُّ حلقة من سِوار وقُرْط وخَلْخال وما أشبهها فهي بُرَةٌ. والمراد بالأكفّ اللامعات أي أَذْرُعُ الأكفّ، لأنّ السوار لا يكون إلّا في الذراع، لا في الكفّ. وقال الآخر ـ أنشده أبو زيد عن الخليل [من المتقارب]:

١٣٣٨ـ أَغَرُّ الثَّنايَا أَحَمُّ اللِّثاتِ ... يُحسِّنُه سُوُكُ الإِسْحِلِ

واستعمالُ الأصل الذي هو الضمّ ههنا من ضرورات الشعر عند سيبويه[٣]، وهو

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٥٩. (٢) تقدم بالرقم ٧٤٣.

١٣٣٨ ـ **التخريج**: البيت لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص٤٨؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٤٦ (سوك)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٥٧٣ (قول)؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٥٣٠؛ والمقتضب ١/ ١١٣؛ والممتع في التصريف ٢/ ٤٦٧؛ والمنصف ١/ ٣٣٨.

اللغة: أغرّ: أبيض. الثنايا: ج الثنيّة، وهي الأسنان في مقدّمة الفم. الأحمّ: اللون بين الأسود والأحمر. اللثات: ج اللثة، وهي ما حول الأسنان من لحم. السوك: ج السواك وهو ما ينظف به الأسنان. الإسحل: شجر يتّخذ منه المساويك.

الإعراب: «أغرّ»: خبر مبتدأ محذوف تقديره: «هو»، وهو مضاف. «الثنايا»: مضاف إليه مجرور. «أحمّ»: خبر ثانٍ تقديره: «هو»، وهو مضاف. «اللثات»: مضاف إليه مجرور. «يحسّنه»: فعل مضارع مرفوع، والهاء: ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به. «سوك»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «الإسحل»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «هو أغر...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يحسّنها»: في محلّ جرّ صفة لِـ«اللثات».

والشاهد فيه قوله: «سوك الإسحل» حيث ضمّت الواو ومن حقّها السكون على وزن «فُعْل»، وذلك للضرورة.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٥٩.

عند أبي العبّاس جائزٌ في غير الشعر. قال: فإن جئتَ به على الأصل، فأردتَ أن تبدل من الواو همزةً، كان ذلك جائزًا لانضمامها، وقلَّما يُبْلغ به الأصلُ، وهو جائز.

وأمّا «فُعُلٌ» من ذوات الياء، فإنّ الياء تسلم فيه، نحو قولك: «رجلٌ صَيُود»، و«قومٌ صُيُدٌ»، و«رجل غَيُورٌ»، و«جالٌ غُيُرٌ»، و«دَجاجةٌ بَيُوضٌ»، و«دَجاجٌ بُيُضٌ»، لأنّه «فُعُلٌ». ومن قال في «رُسُلٌ»: «رُسْلٌ»، قال في «صُيُد»: «صِيد»، وفي «بُيُض»: «بِيض»؛ لأنّه «فُعْلٌ»، فيلزم فيه ما يلزم في جمع «أَبْيَض»، لأنّه يصير «فُعْلاً» مثلَه. وقد ذكرنا الخلافَ في ذلك مع أبي الحسن.

فصل
[إعلال الاسم الثلاثيّ المزيد]

قال صاحب الكتاب: **وأمّا الأسماء المزيدُ فيها، فإنّما يُعَلّ منها ما وافَقَ الفعلَ في وَزْنه، وفارَقَه، إمّا بزيادة لا تكون في الفعل، كقولك «مَقالٌ»، و«مَسِير»، و«مَعُونة». وقد شذّ نحو: «مَكْوَزَةَ»، و«مَزْيَدٍ»، و«مَرْيَمَ»، و«مَدْيَنَ»، و«مَشْوَرَةٍ»، و«مِصْيَدَةٍ»، و«الفُكاهة مَقْوَدَةٌ إلى الأذَى» وقرئ: ﴿لَمَثْوَبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[1]. وقولُهم: «مِقْوَلٌ» محذوفٌ من «مِقْوال» كـ«مِخْيَط» من «مِخْياط»؛ وإمّا بمثال لا يكون فيه، كبِنائك مثالَ «تِحْلِيء»[2] من «باعَ» «يَبِيعُ»، تقول: «تِبِيعٌ» بالإعلال، لأنّ «تِفْعِلاً» بكسر التاء ليس في أمثلة الفعل. وما كان منها مُماثِلاً للفعل، صُحّح فَرْقًا بينه وبينه، كقولك: «أَبْيَضُ»، و«أَسْوَدُ»، و«أَدْوُرٌ»، و«أَعْيُنٌ»، و«أَخْوِنَةٌ»، و«أَعْيِنَةٌ». وكذلك لو بنيتَ «تَفْعِلُ» أو «تُفْعَلُ» من «زادَ يَزِيدُ»، لقلتَ: «تَزْيِدُ»، و«تُزْيَدُ» على التصحيح.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ كلّ اسم كان على مثال الفعل، وفيه زيادةٌ ينفصل بها من الفعل إمّا بأن لا تكون من زوائد الأفعال، وإمّا أن تكون من زوائد الأفعال، إلاّ أنّه ينفصل من الفعل بالبِنْية، فإنّه يُعَلّ بقلب حرف اللين، كما كان ذلك في الأفعال، إذ كان على وزنها، فكانت زيادتُه في موضع زيادتها. وهذا مستمرٌّ في كلّ ما كان على هذا الوزن.

مثالُ الأوّل قولُك في «مَفْعَل» من «القَوْل»، و«البَيْع»: «مَقالٌ»، و«مَباعٌ»، لأنّه في وزن «أَقالَ» و«أَباعَ»، والميمُ في أوّله كالهمزة في أوّل الفعل، ولم تَخَف التباسًا؛ لأنّ

---

(١) البقرة: ١٠٣، وهذه قراءة قتادة وأبي السمال وغيره.
انظر: البحر المحيط ١/ ٣٣٥؛ والكشاف ١/ ٨٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٩٦.

(٢) التِّحْلِيء: القشر على وجه الأديم مما يلي الشعر، وما أفسده السكين من الجلد إذا قُشِر. (لسان العرب ١/ ٦٠ (حلأ)).

الميم لا تكون من زوائد الأفعال. وكذلك لو بنيتَ منه شيئًا على «مُفْعَلٍ»، وهو بناء المفعول، لقلت: «مُقالٌ»، و«مُرادٌ»، و«مُباعٌ»، كما كنت تقول: «يُقال»، و«يُراد»، و«يُباع».

والمصادرُ وأسماء الزمان والمكان بزيادة الميم في أوائلها يكون لفظُها كلفظ المفعول إذا جاوزت الثلاثةَ، لأنّها مفعولاتٌ، نحو قوله تعالى: ﴿أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا﴾[1]، و﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبِهَا وَمُرْسَىٰهَا﴾[2]. وكذلك لو بنيت منهما «مَفعِلاً»، لقلت: «مَقِيلاً»، و«مَبِيعًا» ومثلُه «المَسِيرُ». وأصلُ «مَقِيل»: «مَقوِل» بكسر الواو، لأنّها بإزاء العين في «مَفْعِلٍ»، فأرادوا إعلالَه لكونه على بنية الفعل ومنه، فنقلوا كسرة الواو إلى القاف قبلها، فسكنت الواو وانكسر ما قبلها، فقُلبت ياءً، فصار «مَقِيلاً» كما ترى. وأمّا «مَبِيع» و«مَسِير»، فأصلهما الياء، فليس فيهما إلّا نقلُ الكسرة من العين إلى ما قبلها. وأمّا «مَعُونَةٌ» فهو «مَفْعُلَةٌ» من «العَوْن»، وأصله: «مَعْوُنَةٌ» بضمّ الواو، فنُقلت الضمّة إلى العين لِما أرادوا من إعلالها، لأنّه على وزن الفعل من نحو: «يَخْرُجُ» و«يَقْتُلُ»، والميم في مقابَلة الياء، والهاء زائدة للتأنيث بمنزلةِ اسم ضُمّ إلى اسم، فلا اعتدادَ بها في البناء.

وقد شذّ نحو: «مَكْوَزَةَ»، و«مَزْيَد»، و«مَرْيَمَ»، و«مَدْيَنَ»، والقياس نحو: «مكازة»، و«مزاد»، و«مرام»، و«مدان»، كما قالوا: «مَقالٌ»، و«مَقامٌ»، وذلك أنها أعلامٌ. فـ«مَكْوَزَةُ» من لفظ «كُوزٍ»، وقد سمّوا بكُوز من بني ضَبّة. و«مَزْيَدٌ» من «زادَ يَزِيد»، و«مَرْيَمُ» مَفْعَلٌ من «رَامَ يَرِيمُ»، فمَزْيَدُ ومَرْيَمُ أعلامٌ للأناسيّ، و«مَدْيَنُ» اسمُ مكان، والأعلامُ قد كثُر فيها التغيير، نحو: «مَحْبَبٍ»، و«مَوْهَبٍ»، ونظائرِهما.

وقالوا في غير العَلَم: «مَشْوَرَةٌ»، وهي «مَفْعَلَةٌ» من «الشُّورَى»، ومنه «شاوَرْتُهم في الأمر». يقال: «مَشُورَةٌ» و«مَشْوَرَةٌ»، فـ«مَشُورَةٌ» على القياس في الإعلال بنقل الضمّة إلى الشين، و«مَشْوَرَةٌ» شاذٌ، والقياس: «مَشارَةٌ» كـ«مَقالَةٍ» و«مَعانَةٍ». وقالوا: «وقع الصَّيْدُ في مِصْيَدَتنا». وقرأ قَتادةُ وأبو السَّمال ﴿لَمَثْوَبة من عند الله﴾[3] وهي «مَفْعَلَةٌ» من الثواب، يقال: «مَثْوَبَةٌ» كما قلنا في «مَشْوَرَةٍ»، والقياس: «مَثابَةٌ».

وحكى أبو زيد: «هذا شيءٌ مَطْيَبَةٌ للنفس»، و«هذا شرابٌ مَبْوَلَةٌ». وهذا في الاسم كـ«اسْتحوذ» و«أَغْيَلَتِ المرأةُ» في الفعل، كأنّهم أخرجوا بعض المعتلّ على أصله تنبيهًا عليه، ومحافظةً على الأصول المُغيّرة.

---

(١) المؤمنون: ٢٩.
(٢) هود: ٤١.
(٣) البقرة: ١٠٣. وانظر: البحر المحيط ١/ ٣٣٥؛ والكشاف ١/ ٨٦؛ والمحتسب ١/ ١٠٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٩٦.

وكان أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد لا يجعل ذلك من الشاذ، لأنّه كان لا يُعِلّ إلّا ما كان مصدرًا جاريًا على الفعل، أو اسمًا لأزمنة الفعل، والأمكنةِ الدالّةِ على الفعل؛ فأمّا ما صيغ منها اسمًا لا تريد به مكانًا من الفعل، ولا زمانًا، ولا مصدرًا كـ«مَكْوَزَة»، و«مَزْيَد»، و«مَقْوَدَة»، وجميع ما كان من ذلك، فإنّك تُخْرِجه على الأصل لبُعْده من الفعل، ولو كان «مَرْيَم» مصدرًا، لقلت: «رُمْتُه مَرامًا» و«هذا مَرامُك»، إذا أردت الموضعَ الذي تَرُوم. والوجهُ الأوّل لأنّهم قد أعلّوا نحو: «بابٍ»، و«دارٍ»، فلا عُلْقةَ بينه وبين الفعل.

وقالوا: «مِقْوَلٌ»، و«مَخْيَطٌ»، و«مِخْوَلٌ» فلم يُعِلّوه، لأنّه منقوص من «مِقْوالٍ»، و«مِخْياطٍ»، و«مِخْوالٍ»، فكما لا تُعِلّه في الأصل لوقوع الألف بعد حرف العلّة التي هي العين كذلك لم يعلّوا «مِقْوَلاً»، و«مِخْيَطًا»، لأنّهما في معناه. ونظيرُ ذلك قولهم: «عَوِرَ»، و«حَوِلَ»، و«اجْتَوَرُوا»، إذ كان في معنى «اعْوَرَّ»، و«احْوَلَّ»، و«تَجاوروا».

وأمّا الثاني، وهو ما خالف الفعلَ في البناء والمثالِ، نحو بنائك على مثال «تِحْلِيءٍ»، وهو ما يُفسده السكّين من الجِلْد عند القشر من قولك: «بَاعَ»، فإنّك تقول: «تِبِيعٌ» بالإعلال، وهو أنّك تنقل الكسرةَ إلى الباء، لأنّ «تِفْعِلاً» بكسر التاء ليس في أمثلة الفعل، وقيل: إنّ نحو: «مِقْوَلٍ»، و«مِخْيَطٍ» إنّما صحّ لأنّه ليس من أبنية الفعل، فهو مخالفٌ للأفعال في البنية، فكان حكمهما حكمَ «تِحْلِيءٍ».

فأمّا ما كان مُماثِلاً للفعل بالزيادة في أوّله، فإن كانت الزيادة في أوّله زيادةَ الفعل، والبناء كبناء الفعل، فإنّ ذلك الاسم يُصحَّح، ولا يُعَلّ. وذلك لو بنيت من «القَوْل» و«البَيْع» مثلَ «يَفْعَلُ». بفتح العين، نحوَ: «يَعْلَمُ»، أو «يَفْعُلُ» بالضمّ، نحو: «يَقْتُلُ»، أو «يَفْعِلُ» بالكسر، نحوَ: «يَضْرِبُ»، لكنت تقول: «يَقْوَلُ»، و«يَقْوُلُ»، و«يَقْوِلُ»، و«يَبْيَعُ»، و«يَبْيُعُ»، و«يَبْيِعُ» من غير إعلال. وذلك من قِبَل أنّ الزوائد زوائدُ الأفعال، والبناء بناء الأفعال، فلو أعلّوه كإعلال الفعل، لم يُعْلَم أاسمٌ هو أم فعلٌ، فصحّحوه فَرْقًا بينه وبين الفعل.

فإن قيل فأنتم تقولون: «بابٌ» و«دارٌ»، فتُعِلّون هذه الأسماء، وإن كانت على وزن الفعل، ولا تُبالون التباسَها بالفعل، قيل: إنّما أُعلّ «بابٌ» و«دارٌ»، ولم يصحّ للفرق بينه وبين الفعل، لأنّه ثلاثيٌّ منصرفٌ، والتنوينُ يدخله، ففرق التنوينُ بينه وبين الفعل وغيرُه من ذوات الأربعة بالزيادة في أوّله إذا سُمّي به يُفارِقه التنوينُ، لأنّه يمتنع من الصرف، فيُشْبِه الفعلَ، فصحّح للفرق، فـ«بابٌ» و«دارٌ» التنوينُ لازمٌ له معرفةً ونكرةً، وليس كذلك «يَفْعَلُ» إذا سمّيتَ به رجلاً، فإنّك لو أعللتَه، ثمّ سمّيتَ به، وجعلتَه عَلَمًا، لَزال التنوينُ والجرُّ، فكان يُشْبِه الفعلَ بالإعلال وسقوطِ التنوين والجرّ، فلذلك وجب تصحيحُ «يَفْعَلُ» اسمًا مِن «قَامَ» ونحوه، فاعرفه.

فصل
[أحكام أخرى في الإعلال]

قال صاحب الكتاب: وقد أعلّوا نحوَ: «قِيام»، و«عِياذ»، و«اختِياز»، و«انقِياد»، لإعلال أفعالها مع وقوع الكسرة قبل الواو والحرفِ المُشبِه للياء بعدها، وهو الألف، ونحو «دِيارِ»، و«رِياح»، و«جِياد» تشبيهًا لإعلالِ وُحْدانها بإعلال الفعل مع الكسرة والألف، ونحوَ: «سِياطٍ»، و«ثِياب»، ورياض» لشَبَهِ الإعلال في الواحد، وهو كونُ الواو مَيِّتَةً ساكنةً فيه، بألفِ «دارٍ» وياءِ «رِيح». مع الكسرة والألف. وقالوا: «تِيَرٌ»، و«دِيَمٌ» لإعلال الواحد والكسرة. وقالوا: «ثِيَرَةٌ» لسكون الواو في الواحد والكسرةِ، وهذا قليل، والكثيرُ «عِوَدَةٌ» و«كِوَزَة» و«زِوَجَة». وقالوا «طِوال» لتحرُّك الواو في الواحد. وقولُه [من الطويل]:

[تَبَيَّنَ لي أنّ القَماءَةَ ذِلَّةٌ] وأنَّ أعِزّاءَ الرِّجالِ طِيالُها[1]

ليس بالأَعْرَف. وأمّا قولهم: «رِواءٌ» مع سكونها في «رَيّان» وانقلابِها، فلئلاّ يجمعوا بين إعلالَين: قلبِ الواو التي هي عينٌ ياءً، وقلبِ الياء التي هي لامٌ همزةً. و«نِواءٌ» ليس بنظيره لأنّ الواو في واحده صحيح، وهو قولك: «ناوٍ».

* * *

قال الشارح: أمّا ما كان من المصادر معتلّ العين بالواو من نحو: «حالَ حِيالاً»، و«عاذَ عِياذًا»، و«قامَ قِيامًا»، فإنّ الواو تُقلَب فيه ياءً، وذلك لمجموعِ أمور ثلاثة:

أحدُها أنّها قد اعتلّت في الفعل، والمصدرُ يعتلّ باعتلال فعله، لأنّ كلّ واحد منهما يؤول إلى صاحبه.

والثاني: كونُ الكسرة قبلها، والكسرةُ بعضُ الياء.

والثالثُ: كونُ ما بعدها ألفًا، والألفُ تُشْبِه الياء من جهة المدّ واللين، وأنّها تُقلَب في مواضعَ. فاجتماعُ هذه الأمور مُوجِبٌ لقَلْبِها ياءً. وشبّهوها هنا بواوٍ قبلها ياءٌ ساكنةٌ، نحو: «سَيِّدٍ»، و«مَيِّتٍ»، فقلبوها كقَلْبِها، وكان ذلك أخفّ عليهم، إذ كان العملُ من وجه واحد.

والمرادُ من قولنا: «وجه واحد» أنّ الخروج من الكسرة إلى الياء ثم إلى الألف التي تُشْبِه الياء أخفُّ عليهم من الخروج من الكسرة إلى الواو، ولذلك لم يأت في أبنيتهم خروجٌ من كسرة إلى ضمّة لازمًا، وقَلَّ في كلامهم نحو: «يَوْم» و«يُوح»، لخروجهم من الياء إلى الواو. فاجتماعُ هذه الأسباب علّةٌ لقلب هذه الواوِ ياءً، ألا ترى أنّه إذا صحّ

(١) تقدم بالرقم ٧٤٥.

الفعلُ، لم يجب القلبُ، نحو: «قاوَمَ قِوامًا»، و«حاوَرَ حِوارًا»؟ وكذلك لو كان في الواحد، ولم يكن مصدرًا، نحو: «جِوالٍ»، و«سِواكٍ»، لم يجز الإعلالُ. وقيل: إنّما وجب الإعلالُ هنا لأنّ الفتحة في الواو عارضةٌ لأجل الألف، إذ الألفُ لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحًا، فكانت الواوُ في حكم الساكنة، فقُلبت ياءً على حدّ قلبها في «مِيزانٍ»، و«مِيعادٍ»، لأنّها في الحكم مثلُها.

وأمّا «حَوْضٌ»، و«حِياضٌ»، و«سَوْطٌ»، و«سِياطٌ»، فإنّما قُلبت واوه ياءً حملاً له على «دارٍ»، و«دِيارٍ»، و«رِيحٍ»، و«رِياحٍ». وذلك لأنّه جمعٌ، والجمع أثقلُ من الواحد، وأنّ واوَ واحدة ضعيفةٌ ميّتةٌ لسكونها، فكانت كالمعتلّة في «دار» و«ريح»، وأنّ قبل الواو كسرةً كالكسرة في «رِياحٍ»، و«دِيارٍ»، وأنّ بعد الواو ألفًا، والألفُ تُشبِه الياء، وأنّ اللام منه صحيحةٌ كصحّة لام «دار» و«ريح»، إذ لو كانت اللام معتلّة، لم تعتلّ العينُ، لأنّه لا يَتوالى عندهم إعلالان في كلمة واحدة، فلا بدّ من اجتماع هذه الأسباب حتى يصحّ الإلحاقُ والحملُ، ألا ترى أنّه لمّا تحرّكت الواوُ في «طَوِيل» لم تُقلب الواو في جمعه بل صحّت، نحو: «طِوال»؟

وقد قالوا: «عَوْدٌ عِوَدَةٌ»، و«زَوْجٌ زِوَجَةٌ»، فهذا قد اجتمع فيه سكونٌ في الواحد والكسرةُ التي قبل الواو، وأنّه جمعٌ، وصحّةُ اللام، إلّا أنّه لم يقع بعدها ألفٌ، ومع ذلك قد صحّت، ولم تعتلّ.

وقالوا: «تِيَرٌ»، و«دِيَمٌ» فأعلوهما لاعتلال الواحد منهما، فـ«تِيَرٌ» جمعُ «تارَةٍ»، و«دِيَمٌ» جمعُ «دِيمَةٍ»، فلمّا اعتلّ الواحدُ، أعلّوا الجمعَ. فأمّا قولهم: «ثِيَرَةٌ» في جمع «ثَوْرٍ» لهذا الحيوان، فهو شاذّ. قال أبو العبّاس المبرّد: أرادوا الفرق بين الثور من الحيوان، والثور الذي هو الأَقِطُ. وقد تقدّم ذكرُ ذلك في مواضعَ، وقيل: إنّهم شبّهوا واوَ «حَوْضٍ»، و«ثَوْبٍ» لسكونها بالواو في «يَقُومُ» لسكونها، فكما أعلّوا مصدرَ هذا الفعل لاعتلال فعله، أعلّوا جمعَ هذا. وقالوا: «طِوالٌ»، فصحّحوا العين حين كانت متحرّكة في «طَوِيل»، وربّما قلبوها ياءً. قال الشاعر [من الطويل]:

تَبَيَّنَ لِي أنّ القَماءَةَ ذِلَّةٌ ... وأنّ أعِزّاءَ الرِّجالِ طِيالُها[1]

وهو قليل.

وأمّا قولهم: «رِواء» في جمع «رَيّانَ»، و«طِواءٌ» في جمع «طَيّانَ»، فإنّما صحّت الواو فيهما مع سكونها في الواحد، لئلّا يجمعوا بين إعلال اللام والعين، إذ كانت اللام معتلّة بقلْبها همزة. وأمّا «نِواءٌ» في جمع «ناوٍ»، فليس من قبيل «طِواءٍ»، لأنّ الواو لم تكن ساكنةً في الواحد، ولا معتلّةً، فصحّت في الجمع، فاعرفه.

---

(١) تقدم بالرقم ٧٤٥.

فصل
[امتناع الاسم من الإعلال]

قال صاحب الكتاب: **ويمتنع الاسمُ من الإعلال بأن يسكن ما قبل واوه ويائه، أو ما بعدهما، إذا لم يكن نحوَ: «الإقامة»، و«الاستقامة» ممّا يعتلّ باعتلال فعله، وذلك قولهم: «حُوَّلٌ»، و«عُوّار»، و«مِشْوار»، و«تَقْوال»، و«سُؤُوق»، و«غُؤُور»، و«طَوِيل»، و«مَقاوِمُ»، و«أَهْوِناءُ»، و«شُيُوخٌ»، و«هُيامٌ»، و«خِيارٌ»، و«مَعايِشُ»، و«أَبْيِناءُ».**

* * *

قال الشارح: لمّا كانت هذه الأسماء معتلّةَ العينات، وهي صفاتٌ مشتقّةٌ من الأفعال، والأفعال بابُها التغيير والإعلال، فكأنّه وُجد في هذه الأسماء سببُ الإعلال، إلاّ أنّه تَخلّف إعلالُها، فنَبَّهَ على المانع، وهو سكونُ ما قبلها، أو ما بعدها. فلو أسكنت هذه الحروف، لالتقى ساكنان، وكان يجب الحذفُ أو الحركةُ، فكان يزول البناء.

وجملة الأمر أنّها على ثلاثة أضرب، منها ما صحّ لسكون ما قبله، نحو: «حُوَّلٍ»، و«مَقاوِمَ»، و«مَعايِشَ»، و«أَبْيِناءَ». ومنها ما صحّ لسكون ما بعده، نحو: «غُؤُور»، و«شُيُوخ»، و«هُيام»، و«خِيار». ومنها ما صحّ لسكون ما قبله، وما بعده، نحو: «عُوّار»، و«مِشْوار»، و«تَقْوال»، وهو أبلغ في منع الإعلال، مع أنّ هذه الأسماء لم تكن على أبنية الأفعال، وإنّما يُعَلّ ما كان على زنة الفعل، فصحّت هذه الأسماء لعدم شَبَهها بالأفعال، إذ لم تكن على زنتها، ولا جاريةً عليها، فـ«حُوَّلٌ» المانع فيه ما قبله من الساكن، يقال: «رجلٌ حُوَّلٌ قُلَّبٌ» إذا كان ذا حُنْكة مُجرَّبًا، قال مُعاوِيَةُ لابنته هندٍ وهي تمرّضه: «إنّك لتُقَلِّبين حُوَّلاً قُلَّبًا أن يُخامِر هَوْلَ المَطْلَعِ» مع أنّه ليس على زنة الفعل كـ«بابٍ»، و«دارٍ».

و«عُوّارٌ» المانع لاعتلاله اكتنافُ الساكنين بحرف العلّة، فلو قُلبت ألفًا، لاجتمع ثلاثُ سواكنَ، وذلك بمكانٍ من الإحالة. والعُوّارُ: الرَّمَدُ في العين، قالت الخَنْساء [من البسيط]:

١٣٣٩ ـ قَذًى[1] بعَيْنِك أم بالعَيْنِ عُوّارُ ... [أم ذَرَّفَتْ إذ خلت من أهلها الدارُ]

---

(١) في الطبعتين: «أقذًى». وبزيادة الهمزة ينكسر الوزنُ.

١٣٣٩ ـ **التخريج**: البيت للخنساء في ديوانها ص٣٧٨؛ وكتاب العين ٢/ ٢٣٩؛ وأساس البلاغة (عور).

اللغة والمعنى: القذى: ما يؤذي العين من غبار أوقش أو نحوها. العوار: مرض تدمع معه العين بكثرة. ذرفت: سالت.

هل دخل في العين ما يؤذيها فسال دمعها؟ أو أصيبت بمرض؟ أو أنها تبكي لغياب الأحبة عن الديار؟!

الإعراب: «قذى»: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر. «بعينك»: جارّ ومجرور متعلّقان=

وقيل: هو طائرٌ بعينه، وقيل: هو ضربٌ من الخَطاطِيف أسودُ طويلُ الجناحَيْن.

ومِشْوارٌ: ممّا صُحّح لسكون ما قبل حرف العلّة وما بعده. والمِشْوارُ: المكان تُعرَض فيه الدوابُّ، والمكان الذي يكون فيه العسلُ ويُشار. ومثلُه «مِقْوالٌ»، وهو الكثيرُ القول الجيّدُه، يقال: «رجلٌ مِقْوالٌ».

وكذلك «تَجْوالٌ»، و«تَقْوالٌ»: «تَفْعالٌ» من «جَوَّلْتُ»، و«قَوَّلْتُ» بمنزلة «التَّسْيار» للتكثير. وسبيلُ ذلك كسبيل «عُوّار» في تأكيد الأسباب المُوجِبة للتصحيح، وهو فوق السبب في «حُوَلٍ». ومثله «صُوّامٌ»، و«قُوّامٌ»، و«بَيّاعٌ». و«سُؤُوقٌ» جمع «ساق»، وقرأ ابن كثير ﴿فَاسْتَوَى عَلَى سُؤُوقِهِ﴾[1]. و«غُؤُورٌ» مصدرُ «غارَ الماء في الأرض غُؤُورًا وغَوْرًا»: سَفَلَ في الأرض، ونحوه: «حالَ عن العهد حُؤُولاً».

و«شُيُوخٌ» جمعُ «شَيْخ». كلُّ ذلك سببُ تصحيحه سكونُ ما بعد حرف العلّة. ومثله «الهُيامُ»، وهو شبيهٌ بالجُنون من شدّة العِشْق، يقال: «هامَ بها يَهِيمُ هَيْمًا وهَيَمانًا». والخِيارُ: الناقة الفارهة، ورجلٌ خِيارٌ من قوم خِيارٍ وأَخْيارٍ؛ وأمّا «مَعايِشُ» فجمعُ «مَعِيشَةٍ» من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾[2] و«مقاوم» من قول الأخطَل [من الطويل]:

١٣٤٠ ـ وإنّي لَقَوّامٌ مقاوِمَ لم يكن جَريرٌ ولا مَوْلَى جَريرٍ يَقُومُها

= بالخبر المحذوف. «أم»: حرف تسوية واستفهام وعطف. «بالعين»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف، أو هما الخبر. «عوار»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «أم»: حرف عطف وتسوية واستفهام. «ذرفت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «إذا»: ظرف زمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بالفعل «ذرفت». «خلت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة للتعذّر، والتاء: للتأنيث. «من أهلها»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«خلت»، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «الدار»: فاعل «خلت» مرفوع بالضمّة.

وجملة «قذى كائن بعينك»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ذرفت»: معطوفة عليها لا محلّ لها كذلك. وجملة «خلت الدار»: في محلّ جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «عوّار» حيث جاء بمعنى الرّمد في العين.

(١) الفتح: ٢٩. وفي معجم القراءات القرآنية أنّ هذه قراءة قنبل، أما ابن كثير فقد قرأ: «سؤقه» وكذلك قنبل.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٦/ ٢١٤، ٢١٥؛ والبحر المحيط ٨/ ١٠٣؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٣٨.

(٢) الأعراف: ١٠.

١٣٤٠ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص٢٣٣؛ وحماسة البحتري ص٢١٢؛ والخصائص ٣/ ١٤٥؛ وبلا نسبة في والمنصف ١/ ٣٠٦.
=

فإنّ الواو والياء تصحّان لوقوعهما بعد ساكن، فلم يجز قلبُهما ألفَيْن؛ وأمّا امتناعُ همزة «صَحائِفَ» و«عجائِزَ»، فقد تقدّم ذكرُه.

فأمّا «أَهْوِناء» جمعُ «هَيِّنٍ»، و«أَبْيِناء» جمعُ «بَيِّنٍ»، فإنّما صحّت العينان فيهما، لأنّهما على بناء الفعل، والزيادةُ في أوّلهما كالزيادة في الفعل، فـ«أَهون» كـ«أَضْرِبُ»، فصحّحوه كما يُصحّحون إذا بنوا من «قامَ» مثلَ «أَضْرِبُ»، فإنّك تقول: «أَقْوِمُ»، ولا يعتدّون بألف التأنيث فارقةً، لأنّها كالمنفصلة، ألا ترى أنّك لو صغّرتَ ما فيه ألفُ التأنيث، لصغّرتَ الصدر، وجئتَ بالألف من بعدُ، كقولك في «حَمْراءَ»: «حُمَيْراء»، وفي «خُنْفَساءَ»: «خُنَيْفِساء»، على أنّهم قد قالوا: «أَعِيّاءُ» في «أَعْيِيَاء»، و«أَبْيِنَاء» في «أَبْيِناء»، فتُلْقَى كسرةُ الياء على ما قبلها، وتُعَلُّ كأنّهم كرهوا الكسرة على الياء، كما كرهوا الضمّة في «فُعُلٍ» فتُسكِنها، نحو قوله [من الكامل]:

بـــالأكُـــفُّ الـــلامِـــعـــاتِ سُـــوزْ[١]

وسَهَّلَ ذلك أنّ الفصل بينه وبين الفعل، قد حصل باتّصال ألف التأنيث. فأمّا «الإقامة» و«الاستقامة»، فإنّما أعللناهما كما أعللنا أفعالَهما، لأنّ لزوم «الإفعال» و«الاستفعال» لـ«أفْعَلَ» و«اسْتَفْعَلَ» كلزوم «يفعل»، و«يَسْتَفْعل» لمضارعيهما. ولو كانتا تفارقان كما تفارق بناتُ الثلاثة التي لا زيادةَ فيها مصادرَها، فتأتي على ضروبٍ، لتمّت كما يتمّ «فُعُولٌ» منها، نحو: «الغُوور»، و«الحُوُول»، فاعرفه.

فصل
[الإعلال في الجمع]

قال صاحب الكتاب: **وإذا اكتنفتْ ألفَ الجمع الذي بعده حرفان واوانِ، أو ياءان، أو واوٌ وياءٌ قُلبت الثانية همزةً كقولك في «أَوّلٍ»: «أوائلُ»، وفي «خَيِّرٍ»، «خَيائرُ»، وفي**

= **المعنى**: يريد أنّه ينزل منازل سامية ليس بوسع جرير ومولاه أن ينزلوها لما بهم من الوضاعة.

الإعراب: «**وإنّي**»: الواو: بحسب ما قبلها، «إني»: حرف مشبّه بالفعل، وياء: المتكلم اسم «إنَّ»: محله النصب. «**لَقَوّامٍ**»: اللام: المزحلقة للتوكيد، «قوّام»: خبر «إنَّ» مرفوع. «**مقاوم**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بـ«قوّام». «**لم**»: حرف نفي وجزم وقلب. «**يكن**»: فعل مضارع ناقص مجزوم. «**جرير**»: اسم «يكن» مرفوع. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «**مولى**»: اسم معطوف على «جرير». «**جرير**»: مضاف إليه. «**يقومها**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هو، وها: محله النصب بنزع الخافض، والتقدير: يقوم فيها.

وجملة «إني لقوّام»: بحسب الواو. وجملة «لم يكن جرير يقومها»: صفة لـ«مقاوِم» محلها النصب. وجملة «يقومها»: خبر «يكن» محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: تصحيح الواو في «مقاوم» وعَدَم همزها؛ لوقوعها بعد ساكن.

(١) تقدم بالرقم ٧٤٣.

«سَيِّقةٍ»، «سَيائقُ»، وفي «فَوْعَلَةَ» من «البَيْع»: «بَوائعُ»، وقولُهم: «ضَياوِنُ» شاذ كـ«القَوَد». وإذا كان الجمعُ بعد ألفه ثلاثةُ أحرف، فلا قَلْبَ كقولهم: «عَواويرُ»، و«طَواويس». وقولُه [من الرجز]:

وكَحَّلَ العينَيْن بالعَواوِرِ(١)

إنّما صحّ، لأنّ الياء مُرادة. وعكسُه قوله [من الرجز]:

فيها عَيائِيلُ أُسُودٍ ونُمُرْ(٢)

لأنّ الياء مزيدةٌ للإشباع كياء «الصَّيارِيف». ومن ذلك إعلالُ «صُيَّم»، و«قُيَّم» للقُرْب من الطرف مع تصحيح «صُيّام»، و«قُوّام»، وقولهم: «فلانٌ من صُيّابةِ قومه»، وقوله [من الطويل]:

١٣٤١ـ [ألا طَرَقَتْنا مَيَّةُ ابنَةُ مُنْذِرٍ] فما أَرّقَ النُّيّام إلاّ سَلامُها

شاذ.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ ألف الجمع في «مَفاعِلَ» و«فَواعِلَ»، متى اكتنفتها واوان، كانت الثانية مُجاوِرةً للطرف، ليس بينه وبين الطرف حاجزٌ، فإنّهم يقلبون الواو الثانية همزةً، نحو قولهم: «أوائِلُ»، والأصل: «أواوِلُ»، لأنّ الواحد «أَوَّلُ» «أَفْعَلُ» ممّا فاؤه وعينُه واوٌ. وهم يكرهون اجتماعَ الواوين والألفُ من جنسهما، فشبّهوا اجتماعَهما هنا

---

(١) تقدم بالرقم ٧٧٠.

(٢) تقدم بالرقم ٧١٦.

١٣٤١ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص١٠٠٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤١٩، ٤٢٠؛ وشرح شواهد الشافية ص٣٨١؛ والمنصف ٢/ ٥، ٤٩، ولأبي النجم الكلابي في شرح التصريح ٢/ ٣٨٣؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٤٣، ١٧٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٩٦ (نوم)؛ والممتع في التصريف ٢/ ٤٩٨. ويروى «كلامُها» مكان «سلامها».

اللغة: طرقتنا: زارتنا ليلاً. أرّق: أسهر.

الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح أو تنبيه. «طرقتنا»: فعل ماض، والتاء للتأنيث، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «ميّة»: فاعل مرفوع بالضمّة. «ابنة»: نعت «ميّة» مرفوع، وهو مضاف. «منذر»: مضاف إليه مجرور. «فما»: الفاء: حرف عطف، و«ما»: حرف نفي. «أرّق»: فعل ماض. «النيام»: مفعول به منصوب. «إلاّ»: حرف حصر. «سلامُها»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «طرقتنا»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «أرّق»: معطوفة على الجملة السابقة.

والشاهد فيه قوله: «النيّام» في جمع «نائم»، والقياس «النوّام». والأصل: «النيوام» قُلبت الياء واوًا، وأُدغمت في الواو، فصار «النوّام»، وقَلْب الواو ياءً وإدغامها في الياء شاذّ.

باجتماعهما في أوّل الكلمة، فكما يقلبون في «واصِلةٍ»، و«وَاصِلَ»، كذلك يقلبون ههنا، إلاّ أنّ القلب ههنا وقع ثابتًا لقربه من الطرف. وهم كثيرًا ما يُعطون الجارَ حكمَ مُجاوِره، فلذلك قدّروا الواو في «أَواوِلَ» طرفًا، إذ كانت مجاورةً للطرف، فهمزوها كما همزوا في «كِساءٍ»، و«رِداءٍ».

وإن اكتنفها ياءان، أو ياءٌ وواوٌ، فالخليلُ وسيبويه[1] يريان هَمْزَها، ويقلبان ذلك على الواوين لمشابَهة الواو والياء، والأصلُ الواوان. وأبو الحسن لا يرى الهمز إلّا في الواوين لثقلهما، ولا يهمز في اليائين، ولا مع الواو والياء. وقياسُ قوله أنّ اجتماع اليائين في أوّل الكلمة، أو الواوِ والياء، لا يُوجِب همزَ أحدهما، فاجتماعُ اليائين في قولهم: «يَيْن» اسمِ موضع، والياء والواو في قولهم: «يَوْمٌ»، فكما لا يهمز هنالك، كذلك لا يهمز ههنا، واحتجّ بقول العرب في جمع «ضَيْوَنٍ» وهو ذَكَرُ السَّنانير: «ضَياوِنُ» من غير همز. والمذهب الأوّل لما ذكرناه من أنّ الهمز فيه بالحمل على «كِساء»، و«رِداءٍ» وشَبهِهِ به من جهة قُرْبه من الطرف ووقوعِه بعد الألف الزائدة لا فَرْقَ بين الواو والياء، فكذلك ههنا وإن كان في الواو أظهرَ.

وأمّا «ضَياوِنُ» فشاذٌ كـ«القَوَد»، و«الحَوَكَة»، مع أنّه لمّا صحّ في الواحد، صحّ في الجمع. يقال: «ضَياوِنُ» كما قالوا: «ضَيْوَنٌ»، والقياس: «ضَيَّنٌ»، وعكسُ ذلك قولهم: «دِيمَةٌ»، و«دِيَمٌ». أعلّوا الجمع لاعتلال الواحد، ولولا اعتلالُه في الواحد، لم يعتلّ في الجمع. قال أبو عثمان: سألتُ الأصمعيّ: كيف تكسّر العرب «عَيِّلاً»؟ فقال: يهمزون كما يهمزون في الواوين، وهذا نصُّ الخليل وسيبويه[2].

فإن بُعدت هذه الحروف عن الطرف بأن فصل بينها وبينه ياء أو غيرُه، لم تُهْمَز، نحوَ: «طاوُوس»، و«طَواوِيسَ»، و«ناوُوس»، و«نَواوِيسَ»، لأنّ الموجب للقلب الثقلُ مع القرب من الطرف، فلمّا فُقد أحدُ وصفَيِ العلّة، وهو مجاورَةُ الطرف، لم يثبت الحكمُ. فأمّا قوله [من الرجز]:

وكَحّلَ العينين بالعواوِر[3]

فإنّ الواو لم تهمز، وإن جاورت الطرفَ في اللفظ، وذلك من قبل أنّها في الحكم والتقدير متباعدةٌ، لأنّ ثمّ ياءً مقدّرةً فاصلةً بينها وبين الطرف، والتقديرُ: «عَواوِير» كـ«طَواوِيس»، لأنّه جمعُ «عُوّارٍ». وحرفُ العلّة إذا وقع رابعًا في المفرد، لم يحذف في الجمع، بل يقلب ياءً إن كان غيرَها، نحو: «جِمْلاقٍ» و«جَمالِيقَ»، و«جُرْمُوقٍ»

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٣٦٩.
(٢) الكتاب ٤/ ٣٦٩.
(٣) تقدم بالرقم ٧٧٠.

و«جَرامِيقُ»، فإن كان ياءً، بقي على حاله كـ«قِنْدِيل» و«قَنادِيلَ». وإنّما حذف الشاعر للضرورة. وما حُذف للضرورة فهو كالمنطوق به في الحكم، فلذلك لم تهمز. وأمّا قول الآخر [من الرجز]:

فيها عيائيل أسود ونمر[1]

فهو عكسُ «عَواوِرَ»، لأنّ في «عواور» نقصَ حرف، وهو الياء، وهو مراد في الحكم، و«عيَائِيلُ» فيه زيادةُ ياء وليس بمراد. وإنّما هو إشباعٌ حدث عن كسرة الهمزة، تَشبَّه بالياء في «الصَّيارِيف»، و«الدَّراهِيم» فلم يكن به اعتدادٌ، وصارت الياء في الحكم مجاوِرةً للطرف، فهُمزت لذلك.

ومن ذلك قولهم: «صُيَّمٌ» و«قُيَّمٌ» في جمع «صائم» و«قائم». وفي هذا الجمع وجهان: أجودُهما: «صُوَّمٌ» و«قُوَّمٌ» بإثبات الواو على الأصل، والوجه الآخر: «صُيَّمٌ» و«قُيَّمٌ» بقلب الواو ياءً. والعلّةُ في جواز القلب في هذا الجمع أنّ واحده قد أُعلّت عينه، نحو: «صائم» و«قائم»، والجمعُ أثقلُ من الواحد، وجاورت الواو الطرفَ، فقلبوا الواو ياء، كما قلبّوها في «عُصِيّ» و«عُتِيّ»، وربّما قالوا: «صِيَّمٌ»، و«قِيَّمٌ» بكسر أوّله، كما قالوا: «عِصِيٌّ»، و«حِقِيٌّ». قال الشاعر [من الطويل]:

١٣٤٢ ـ فبَاتَ عَذوبًا للسَّماءِ كأنّما ... يُوائِمُ رَهْطًا للعَرُوبَةِ صِيَّمَا

فهذا الإبدال في «صيّم» و«قيّم» نظيرُ الهمز في «أوائِلَ» و«عَيائِلَ» في كون الإعلال فيهما للقرب من الطرف. والذي يدلّ أنّ القلب في «صُيّم» للمجاورة أنّ حرف العلّة إذا تَباعد عن الطرف، لم يجز القلبُ، نحو: «صُوّامٍ». وربّما قلبوا مع تباعُده من الطرف. قال ذو الرّمة [من الطويل]:

ألا طَرَقَتْنا مَيَّةُ ابنَةُ مُنْذِرٍ ... فما أَرّقَ النُّيّامَ إلّا سَلامُها

---

(١) تقدم بالرقم ٧١٦.

١٣٤٢ ـ التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص٣٤٥.

اللغة والمعنى: العذوب: التارك. السماء (هنا): العشب الذي يُنبته المطر. يوائم: يوافق. الرهط: جماعة الرجل المقرّبون. صيم (بكسر الصاد وفتحها) وصوم: جمع صائم. العروبة: يوم الجمعة.
يصف بعيرًا ترك رعاية العشب موافقة لجماعة صاموا يوم الجمعة.

الإعراب: **«فبات»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «بات»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«عذوبًا»**: خبر «بات» منصوب بالفتحة. **«للسماء»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالخبر قبلهما. **«كأنما»**: مكفوفة وكافّة. **«يوائم»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«رهطًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«للعروبة»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالصفة بعدهما. **«صيمًا»**: صفة منصوبة بالفتحة لـ«رهطًا».
وجملة «بات عذوبًا»: بحسب الفاء. وجملة «يوائم»: في محلّ نصب صفة لـ«عذوبًا».
والشاهد فيه قوله: «صيمًا» بكسر الصاد، والأرفع «صُوّم».

هكذا أنشده ابن الأعرابيّ: «النُّيّام». وقالوا: «فلانٌ من صُيّابة قومه». حكاه الفرّاء، أي: من صميم قومه. والصيّابةُ: الخيارُ من كلّ شيء، والأصلُ: «صُوّابة»، لأنّه من «صابَ يصوب» إذا نزل، كأنّ عِرْقه قد ساخ فيهم، فقلبوا الواو ياءً، وكلاهما شاذّ من جهة القياس والاستمال؛ أمّا الاستعمال فظاهرُ القلّةِ؛ وأمّا القياس فلأنّه إذا ضعُف القلبُ مع المجاورة في نحو: «صيّم» و«قيّم»، كان مع التباعد أضعفَ.

فصل
[قلب الواو ياءً في بعض الأبنية]

قال صاحب الكتاب: **ونحو: «سَيِّدٍ»، و«مَيِّت»، و«دَيّار»، و«قَيّام»، و«قَيُّوم»، قُلبت فيها الواوُ ياءً، ولم يُفعل ذلك في «سُوِيرَ»، و«بُويِعَ»، و«تُسُوِيرَ»، و«تُبُويِعَ»، لئلاّ يختلطا بـ«فُعِّلَ»، و«تُفُعِّلَ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الواو والياء يجريان مجرى المِثْلَيْن لاجتماعهما في المدّ، ولذلك اجتمعا في القافية المُرْدَفة، نحو قوله [من الوافر]:

١٣٤٣ـ تَرَكْنا الخَيْلَ عاكِفَةً عليه مُقَلَّدةً أَعِنَّتُها صُفُونا

بعد قوله:

وسَيِّدِ مَعْشَرٍ قد تَوَّجُوهُ بتاجِ المُلْكِ يَحْمِي المُجْحَرِينا

١٣٤٣ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص٧٢؛ وتاج العروس ١٧٩/٢٤ (عكف)؛ ومقاييس اللغة ١٠٩/٤؛ وجمهرة أشعار العرب ٣٩٦/١؛ والفاخر ١٠٦/١؛ وشرح ديوان امرئ القيس ص٣٢٤؛ وشرح القصائد السبع ص٣٨٩؛ وشرح القصائد العشر ص٣٣٣.

اللغة: عاكفة عليه: مقيمة، محبوسة عنده. مقلّدة أعنّتها: جُلعت حبالها في رقابها كالقلادة. العنان: لجام الخيل، أو الحبل الذي تقاد به. الصفون: القائمة على ثلاثة قوائم رافعة الرابعة.

المعنى: يريد أنهم تركوا خصومهم في المعركة صرعى، وخيولهم واقفة فوقهم كأنها محبوسة عندهم لا تفارقهم، لذا فهي تقف مرتاحة ترفع إحدى قوائمها، ولجامها على رقابها.

الإعراب: «**تركنا**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ«نا» الفاعلين، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**الخيل**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**عاكفة**»: حال منصوب بالفتحة. «**عليه**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالحال قبلهما. «**مقلدة**»: حال ثانٍ منصوب بالفتحة. «**أعنتها**»: فاعل لاسم المفعول «مقلدة» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**صفونا**»: حال منصوب بالفتحة.

وجملة «تركنا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب،

والشاهد فيه قوله: «صفونا» حيث جعل الواو والياء متناوبين ردفًا في القصيدة الواحدة لتماثلهما في المدّ، وبعده كما ذكر: «مجحرينا».

فلمّا كان بينهما من المماثَلة والمقارَبة ما ذُكر، وإن تَباعد مَخْرجاهما، قلبوا الواو ياءً، وادّغموها في الثانية، ليكون العملُ من وجه واحد، ويتجانس الأصواتُ. واشتُرط سكونُ الأوّل، لأنّ من شرط الادّغام سكونَ الأوّل، لأنّه إذا كان الأوّل متحرّكًا، فصل الحركة بين الحرفين.

وإنّما جُعل الانقلابُ إلى الياء لوجهين: أحدهما: أنّ الياء من حروف الفم، والادّغامُ في حروف الفم أكثرُ منه في حروف الطَرَفَيْن. الثاني: أنّ الياء أخفّ من الواو، فهربوا إليها لخفّتها، فقالوا: «سَيِّدٌ»، و«مَيِّتٌ»، و«جَيِّدٌ»، والأصلُ: «سَيْوِدٌ»، لأنّه من «ساد يسود»، و«الموت» و«الجودة».

فإن قيل: اجتماعُ المتقاربَيْن ممّا يُسوِّغ الادّغامَ من نحو قولك: «قد سَّمع اللَّهُ»، و«وَدٌّ» في «وَتْدٌ»، فما بالُكم أَوْجَبْتموه في «سيّد»، و«ميّت»، قيل عنه جَوابان: أحدهما أنّ الواو والياء ليس تناسبُهما من جهة القرب في المخرج، لكن من وصفٍ فيهما أنفسِهما، وهو المدُّ، وسعةُ المخرج، فجريا لذلك مجرى المِثْلَيْن، والثاني: أنّه اجتمع فيهما المقاربةُ، كمقاربة الدال والسين والتاء والدال، وثِقَلُ اجتماع الواو والياء، وليس في اجتماع المتقاربين من الصحيح ذلك الثقلُ، فافترق حالاهما لاجتماع سببَيْن يجوز بانفراد كلّ واحد منهما الحكمُ، فلمّا اجتمعا لزم.

وقد اختلف العلماء في وزن «سَيِّدٍ» و«مَيِّتٍ» ونحوِهما، فذهب المحقّقون من أهل البصرة إلى أنّ أصله «سَيْوِدٌ» و«مَيْوِتٌ» على زنة «فَيْعِلٍ» بكسر العين، وأنّ ذلك بناءٌ اختصّ به المعتلُّ كاختصاص جمع «فاعِلٍ» منه بـ«فُعَلَةٍ»، كـ«قُضاةٍ»، و«رُماةٍ»، و«غُزاةٍ»، و«دُعاةٍ» في جمع «قاضٍ»، و«رامٍ»، و«غازٍ»، و«داعٍ»، واختصاصِه أيضًا بـ«فَعْلُولَةٍ»، نحو: «كَيْنُونَةٍ»، و«قَيْدُودَةٍ»، والأصل: «كَوْنُونَةٌ»، و«قَوْدُودَةٌ».

وذهب البغداديون إلى أنّه «فَيْعَلٌ» بفتح العين، نُقل إلى «فَيْعِل» بكسرها، قالوا: وذلك لأنّا لم نَرَ في الصحيح ما هو على «فَيْعِل» إنّما هو «فَيْعَل»، كـ«صَيْقَم»، و«صَيْرَفٍ». وهذا لا يلزم، لأنّ المعتلّ قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح، لأنّه نوعٌ على انفراده، ولو أرادوا بـ«ميّت» «فَيْعَل» بالفتح، لقالوا: «مَيَّتٌ» بالفتح، كما قالوا: «هَيَّبانٌ»، و«تَيَّحانٌ» حين أرادوا «فَيْعَلان». وقال بعضهم [من الرجز]:

١٣٤٤ ـ مـا بـالُ عَـيْـنـي كـالـشَّـعِـيـب الـعَـيَّـنِ

١٣٤٤ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٦٠؛ وأدب الكاتب ص٥٩٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٦؛ وشرح شواهد الشافية ص٦١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٨٥؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٥٠، ٢/ ١٧٦؛ والكتاب ٤/ ٣٦٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٠٤ (عين)؛ والمنصف ٢/ ١٦.

اللغة: ما بال عيني: ما حالها وما شأنها. الشَّعِيب: المزادة الصغيرة. العَيِّن: المتخرقة التي فيها ـ

فأبقاه على الفتح حين أرادوا الفتح.

وذهب الفرّاء إلى أنّه «فَعِيلٌ»، أُعلّت عينُ الفعل منه في «مات يموت» و«صاب يصوب» بأن قدّموا الياء الزائدة، وأُخّرت العين، فصار «فَيْعِل» كما قلتم، إلّا أنّه منقولٌ محوَّلٌ من «فَعِيل»، ثمّ قُلبت الواو ياءً كما ذُكِر، وذلك لقرابة البناء، وأنّه ليس في الصحيح ما هو على «فَيْعِل». وزعم أنّ «فَعِيلاً» الذي يعتلّ عينُه إنّما يأتي على هذا البناء، وأنّ «طَوِيلاً» شاذّ لم يجيء على قياسِ «طالَ يطول»، وكان ينبغي لو جاء على قياس «طال يطول»، أن يقال: «طَيِّل» كـ«سَيِّد». وإذا لم يكن «فَعِيلاً» معتلاً، صحّ، نحو: «سَوِيق»، و«عِويل»، و«حَوِيل».

وأمّا «قُضاةٌ» ونحوه عنده، فأصله: «قُضَّى» على «فُعَّل» مضاعَفَ العين كـ«شاهِدٍ» و«شُهَّدٍ»، و«جاثِم» و«جُثَّم» فاستثقلوا التشديد على عين الفعل، فخفّفوه بحذف إحدى العينين، وعوّضوا عنها الهاء، كما قالوا: «عِدَةٌ»، و«زِنَةٌ»، فحذفوا الفاء، وعوّضوا الهاء أخيرًا.

فأمّا «كَيْنُونَةٌ» فأصلها عنده «كُونُونة» بالضمّ على زنة «بُهْلُولٍ» و«صُنْدُوقٍ»، ففتحوه لأنّ أكثرَ ما يجيء من هذه المصادر مصادرُ ذواتُ الياء، نحو: «صَيْرورة»، و«سَيْرورة». فلو أبقوا الضمّة قبل الياء، لصارت واوًا، ففتحوه لتسلم الياء، ثمّ حملوا عليه ذواتِ الواو.

والصوابُ ما بدأنا به، وهو مذهب سيبويه[1].

وقالوا: «ما بالدار دَيّارٌ»[2]، أي: أحدٌ، وأصله: «دَيْوارٌ» «فَيْعالٌ» من «الدار»، وأصلُ «قَيّام»: «قَيْوامٌ» من «قام يقوم»، قلبوا الواو ياءً لوقوع الياء قبلها ساكنةً على حَدّ

= عيون فهي لا تمسك الماء.

المعنى: ما حال عيني وكأنها قربة مثقبة لا يجتمع فيها الماء بل يسيل من عيونها فلم هذا الدمع ولِمَ هذا الحزن.

الإعراب: «ما»: حرف استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم. **«بال»**: مبتدأ مؤخر مرفوع الضمة الظاهرة. **«عيني»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. والياء: مضاف إليه **«كالشعيب»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب حال. **«العين»**: صفة مجرورة بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «العَيِّن» بناء العين على فَيْعَل وهو شاذ في المعتل، لم يسمع إلا في هذه الكلمة، وكان قياسها أن تكسر العين فيقال عيِّن، وهو بناء يختص به المعتل ولا يكون في الصحيح.

(١) الكتاب ٤/ ٣٦٥.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في ثمار القلوب ص٥٨٨؛ وجمهرة الأمثال ٢/ ٢٤٦؛ والعقد الفريد ٣/ ١٣٤؛ ولسان العرب ٤/ ٢٩٨ (دور)؛ والمستقصى ٢/ ٣١٦.

«سَيِّد» و«مَيِّت». ولو كان «ديّار» و«قيّام» على زنة «فعّالٍ»، لقالوا: «قوّام» و«دوّار»، لأنّه من الواو، ويجوز أن يكون من لفظ «الدَّيْر»، فإنّه يقال: «تَدَيَّرْتُ دَيْرًا»، ويمكن أن يكون «الدَّيْر» من الواو، وأصله: «دَيِّرٌ» مثلُ «سَيِّد»، وإنّما خُفّف.

وقالوا: «قَيُّومٌ»، وهو «فَيْعُول» من «القيام»، وأصله: «قَيْوُوم»، فأُبدل من الواو ياءً، وادُّغمت الياء في الياء، وليس على زنة «فَعُّولٍ»، لأنّه كان يلزم أن يقال: «قَوُّوم»؛ لأنّ عين الفعل واوٌ.

قال: ولم يفعل ذلك بـ«سُويِرَ»، و«بُويِعَ»، و«تُسُويِرَ»، و«تُبُويِعَ»، يعني لم يقلبوا الواو ياءً، وادّغموها فيما بعدها من الياء، وذلك لأمرين: أحدهما: أنّ هذه الواو، لا تثبت واوًا وإنّما هي ألفُ «سايَرَ»، و«تَسايَرَ»، و«بايع»، و«تبايع»، لكن لمّا بُني لما لم يسمّ فاعله، وجب ضمُّ أوّله علامةً لما لم يسمّ فاعله، فانقلبت الألف واوًا للضمّة قبلها اتباعًا، وجُعلت على حكم الألف مدّةً، فلم تُدّغم في الياء بعدها، كما كانت الألفُ كذلك.

وكذلك «تُسوير» و«تُبويع»، الأصلُ: «تَساير»، و«تَبايع»، فلمّا بُني لما لم يسمّ فاعله، ضُمّ أوّله وثانيه علامةً، كما قيل: «تُدُحرج». فلمّا ضممتَ الحرف الثاني، انقلبت الألف واوًا، وجُعلت أيضًا مدّةً على حكم الألف، كما كانت في «سُوير» كذلك، وصارت الواو في «تُبويع» كالألف في «تَبايع».

ومثلُ ذلك قولهم: «رُؤْيَةٌ» و«نُؤْيٌ»، إذا خفّفت الهمزة، قلبتها واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، فتقول: «رُويَةٌ» و«نُويٌ» بواو خالصة، ولا تَدّغِمها في الياء التي بعدها؛ لأنّها همزة في النيّة. وكذلك «سُوير»، لمّا كانت الواو ألفًا في النيّة، لم تُدّغم بما بعدها. وربّما قالوا: «رِيَّةٌ»، فادّغموا في الواو المنقلبة عن الهمزة، ويُنزّلها منزلةَ ما هو أصلٌ. ومن قال كذلك، لم يقل في «سُويِرَ»: «سُيِّرَ»، ولا في «تُسُويِرَ»: «تُسُيِّرَ»، محافظةً على مدّ الألف، لئلّا يذهب بالادّغام.

والوجهُ الثاني: أنّهم لو قلبوا في «سُوير» الواو ياءً وادّغموها، التبس بناء «فُوعِلَ» ببناء «فُعِّلَ»، فلذلك لم تُدّغم.

فصل
[التصحيح في «مفاعِل» المعتلّ العين]

قال صاحب الكتاب: وتقول في جمع «مَقامةٍ»، و«مَعُونة»، و«مَعِيشة»: «مَقاوِمُ»، و«مَعاوِنُ»، و«مَعايِشُ»، مُصرِّحًا بالواو والياء، ولا تهمز كما همزتَ «رَسائِلَ»، و«عَجائِزَ»، و«صَحائِفَ»، ونحوها ممّا الألفُ والواو والياء في وُحدانه مدّاتٌ، لا أصل لهنّ في الحركة.

* * *

قال الشارح: إذا جمعتَ نحو: «مَقامة»، و«مَباعة»، و«مَقام»، و«مَباع»، وكذلك «مَعاش» و«مَعُونة»، لم تُعِلّ الواو والياء بقلبهما همزةً كما قلبت ألفَ «رِسالة»، وواوَ «عَجُوز»، وياء «صحيفة»، فقلت: «رَسائِلُ»، و«عَجائِزُ»، و«صَحائِفُ» بالهمزة، فتقول في جمع «مَقامة»: «مَقاوِمُ»، وفي جمع «مَباعة»: «مَبايِعُ»، وفي جمع «مَعِيشة»: «مَعايِشُ». كلُّ ذلك بغير همزة وإن كان الواحد معتلاً. قال الشاعر [من الطويل]:

وإنّي لَقَوّامٌ مَقاوِمَ لم يكن ... جَرِيرٌ ولا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقُومُها[1]

وذلك لأنّهم إنّما أعلّوا الواحد، لأنّهم شبّهوه بـ«يَفْعَلُ». فلمّا جمعوه، ذهب شَبَهُه، فردّوه إلى أصله. ووجهُ شبه «مَقام» و«مَباع» بـ«يَفْعَل» أنَّ أصلهما: «مَقْوَم»، و«مَبْيَع»، فجريا مجرى «يَخاف» و«يَهاب» اللذين أصلُهما «يَخْوَف»، و«يَهْيَب»، فأعلّوهما، لأنّهما جاريان على الفعل، وهما بزنته، وقد تقدّم بيان ذلك. فلمّا جُمعا بَعُدَا عن الفعل، لأنّ الفعل لا يُجمع، وزال البناء الذي ضارَعَ به الفعلَ، فصَحَّ، فظهرت ياؤه وواوُه، فقيل: «مَقاوِم»، و«مَبايِع».

وقوله: «إنّما الألف والواو والياء في وحدانه مدّات لا أصل لهنّ في الحركة» يريد أنّ ألف «رسالة»، وواو «عجوز»، وياء «صحيفة» زوائدُ للمدّ لا حظّ لهنّ في الحركة بخلافِ ما تقدّم من «مَقامة»، و«مَعُونة»، و«معيشة»، فإنّ حروف العلّة فيهنّ عيناتٌ، وأصلهنّ الحركةُ، فلمّا احتيج إلى تحريكهنّ في الجمع، رُدّت إلى أصلها، واحتملت الحركةَ؛ لأنّها كانت قويّة في الواحد بالحركة؛ فأمّا قراءة أهل المدينة ﴿مَعائِشُ﴾[2] بالهمز، فهي ضعيفة، وإنّما أُخذت عن نافع، ولم يكن قَبًّا[3] في العربيّة.

وقالت العرب: «مَصائِبُ» بالهمزة. قال الجوهريّ: كلّ العرب تهمزه، لأنّهم تَوهّموا أنّ «مُصِيبَةً» «فَعِيلَةٌ»، فهمزوها حين جمعوها، كما همزوا جمع «سَفِينَةٍ»، فقالوا: «سَفائِنُ»، أو يكونون شبّهوا الياء في «مصيبة» بياء «صَحِيفة»، إذ كانت مبدلةً من الواو، وهي غير أصل، كما أنّ ياء «صحيفة» غير أصل، والقياسُ: «مَصاوِبُ»، لأنّ أصلها الحركةُ.

وكان أبو إسحاق الزّجّاج يذهب إلى أنّ الهمزة في «مصائب» منقلبةٌ عن الواو

---

(١) تقدم بالرقم ١٣٤٠.

(٢) الأعراف: ١٠.

(٣) وهي أيضًا قراءة ابن عامر والأعمش وغيرهما.
انظر: البحر المحيط ٤/ ٢٧١؛ وتفسير الطبري ١٢/ ٣١٦؛ وتفسير القرطبي ٧/ ١٦٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٤٥.

(٤) القبّ: الرئيس.

المكسورة في «مَصاوِب» على حدّ قلبها في «وِشاح» و«إشاح». ولا ينفكّ من ضُعْف، لأنّ الواو المكسورة لا تصير همزةً إذا كانت حشوًا، وإنّما جاز ذلك فيها إذا كانت أوّلاً.

فصل

[الإعلال في الاسم الذي على وزن «فُعْلى» من الياء]

قال صاحب الكتاب: **و«فُعْلَى» من الياء إذا كانت اسمًا قُلبت ياؤُها واوًا، كـ«الطُّوبَى»، و«الكُوسَى» من «الطِّيب» و«الكَيْس»، ولا تُقْلَب في الصفة، كقولك: «مِشْيَةٌ حِيكَى»، و﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾[1].**

* * *

قال الشارح: هذا الفصل اعتمدوا فيه الفصلَ بين الاسم والصفة، وذلك أنّ «فُعْلَى» إذا كان اسمًا، وهو معتلّ العين بالياء، فإنّهم يقلبون الياء واوًا لانضمامِ ما قبلها، نحو: «طُوبَى»، و«كُوسَى»، فهذه وإن كان أصلها الصفةَ، إلاّ أنّها جارية مجرى الأسماء، لأنّها لا تكون وصفًا بغير ألف ولام، فأُجريت مجرى الأسماء التي لا تكون صفاتٍ، فـ«طُوبى» أصلُها: «طُيْبَى»، لأنّها من «الطيبة». وكذلك «الكُوسَى» أصلها: «الكُيْسَى»، لأنّها من «الكَيْس»، فقلبوا الياء فيهما واوًا لضمّة قبلها. شبّهوا الاسم هنا في قلب الياء فيه واوًا لسكونها وانضمامِ ما قبلها بـ«مُوْسِر» و«مُوقِن».

وقالوا في الصفة: «امرأةٌ حِيكَى» وهي التي تحيك في مشيها، أي: تُحرّك منكبَيْها، يقال: «حاكَ في مشيه يَحِيكُ حَيَكانًا». وقالوا: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾[1] أي: جائرةٌ، من قولهم: «ضازَهُ حَقَّهُ يَضِيزه» إذا بخسه، وجار عليه فيه. والأصلُ: «حُيْكَى»، و«ضُيْزَى» بالضمّ، لأنّه ليس في الصفات «فِعْلَى» بالكسر، وفيها «فُعْلَى» بالضمّ، نحو: «حُبْلَى»، فأبدلوا من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء على حدّ فَعْلهم في «بِيض»، وأصله: «بُيْضٌ» مثلُ «حُمْرٍ»، ولم يقلبوا الياء هنا واوًا، كما فعلوا في «الكُوسَى» و«الطوبَى»، للفرق بين الاسم والصفة. وخصّوا الاسمَ بالقلب للفرق، لأنّ الاسم أخفُّ من الصفة، والصفةُ أثقلُ، لأنّها في معنى الفعل، والأفعالُ أثقلُ من الأسماء، والواو أثقل من الياء، فجعلوها في الاسم الذي هو خفيف، ولم تُجعل في الصفة، لئلّا تزداد ثقلاً.

وقد اعتمدوا الفرقَ بين الاسم والصفة في «فَعْلَى» مفتوحَ الفاء ممّا اعتلّت لامه بالياء، قالوا في الاسم: «شَرْوَى»، و«تَقْوَى»، وأصلهما الياء، لأنّ «شروى» بمعنى «مِثْل» من «شَرَيْت»، و«تَقْوَى» من «وَقَيْت»، وقالوا في الصفة: «صَدْيَا»، و«خَزْيَا»، فصار «فُعْلَى» مضموم الفاء كـ«فَعْلَى» مفتوح الفاء ممّا اعتلّت لامه بالياء.

قال سيبويه[2] عقيبَ ذكر الفرق بين الاسم والصفة في «الكوسى» و«الحيكى»:

---

(١) النجم: ٢٢.
(٢) الكتاب ٤/ ٣٦٤.

فإنّما فرقوا بين الاسم والنعت في هذا، كما فرقوا بين «فَعْلَى» اسمًا، وبين «فَعْلَى» صفةً في بنات الياء التي الياء فيهنّ لام، فشُبّهت تَفْرِقتُهم بين الاسم والنعت، والعينُ ياء في «فُعْلَى»، بتفرقتهم بين الاسم والنعت واللامُ ياء في «فَعْلَى»، وصار «فُعْلَى» إذا كانت عينه ياء كـ«فَعلَى» إذا كانت لامه ياء في القلب والتغيير. فعلوا ذلك تعويضًا للياء من كثرة دخول الواو عليها في مواضعَ متعدّدة.

وقد كان أبو عثمان يستطرف هذا الموضع ويَقصره على السماع، ولا يَقيسه، فإن كانت «فَعْلى» بفتح الفاء عينُ الفعل منها ياء لم يغيّروا إيّاها في اسم، ولا صفة، لأنّ الفتحة إذا كانت بعدها ياء ساكنةٌ، لم يجب قلبُها، ولا تغييرُها بخلاف الضمّة، فاعرفه.

القول في الواو والياء لامَيْن

فصل

قال صاحب الكتاب: **حكمُهما أن تُعَلاّ، أو تُحْذَفا، أو تَسْلَما. فإعلالُهما: إمّا قَلْباً لهما إلى الألف إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما، ولم يقع بعدهما ساكنٌ، نحو: «غَزَا»، و«رَمَى»، و«عَصَا»، و«رَحَى»، أو لإحداهما إلى صاحبتها كـ«أَغْزَيْتُ»، و«الغازِي»، و«دُعِيَ»، و«رَضِيَ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ اللام إذا كانت واوًا أو ياء كانت أشدَّ اعتلالاً منهما إذا كانتا عيناتٍ، وأضعفَ حالاً، لأنّهما حروفُ إعراب تتغيّر بحركات الإعراب، وتلحقها ياء الإضافة، وهي تكسر ما قبلها، وتدخلها ياء النسب وعلامةُ التثنية، وكلُّ ذلك يوجب تغييرَها، فهي إذا كانت لامًا أضعفُ منها إذا كانت عينًا، وإذا كانت عينًا فهي أضعف منها إذا كانت فاء، فكلّما بعدت عن الطرف كان أقوى لها، وكلّما قربت من الطرف كان الإعلال لها ألزمَ، وفي الإعلال ضربٌ من التخفيف. ولذلك كان أخفَّ عليهم من استعمال الأصل، وإذا وقعت الواو والياء طرفًا آخرًا، فلا يخلو أمرُهما من أحوال ثلاث: إمّا الإعلالِ، وذلك يكون بتغيير الحركات، أو بقَلْبها إلى لفظ آخر، وإمّا بحذفِها لساكنٍ يلقاها، أو لضرب من التخفيف. الثالثُ أن تسلم وتصحّ.

فالأوّلُ: وهو القلب، نحو قولك في الفعل: «غَزَا»، و«رَمَى»، والأصل: «غَزَوَ»، و«رَمَيَ»، ونظيرُ ذلك في الاسم «عَصًا»، و«رَحًى»، والأصلُ: «عَصَوٌ»، و«رَحَيٌ»، لقولك: «عصوان»، و«رحيان». وقد تقدّم الكلام في علّة قلب الواو والياء ألفًا إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما بما أغنى عن إعادته هنا.

وقوله: «إنْ لم يقع بعدهما ساكنٌ»، كأنّه تحرّزٌ من مثل «الغَلَيان»، و«النَّزَوان»، و«غَزَوَا»، و«رَمَيَا»، لأنّه لو أُعِلّا والحالةُ هذه لأدّى إلى إسقاط أحدهما، فكان يُلْبِس، وقد تقدّم ذلك أجمعُ.

وقوله: «أو لإحداهما إلى صاحبتها كـ«أَغْزَيْتُ»، و«الغازِي»، و«دُعِيَ»، و«رَضِيَ»،

فأمّا أغزيت فأصلها: «أَغْزَوْت»، وإنّما قلبوها ياء لوقوعها رابعةً، والواوُ إذا وقعت رابعةً فصاعدًا، قُلبت ياءً، وإنّما قلبوها ياءً حملاً لها على مضارعها في «يُغْزِي». وإنّما قُلبت في المضارع لوقوعها طرفًا بعد مكسور، وكذلك فيما ذُكر من نحو: «الغازي»، و«الداعي»، و«دُعِيَ»، و«رَضِيَ». كلُّ ذلك لوقوعها طرفًا بعد كسرة، لأنّ الطرف ضعيف، يتطرّق إليه التغييرُ مع أنّه بعُرْضيَةٍ أن يُوقّف عليه، فيسكن، والواوُ متى سكنت وانكسر ما قبلها، قُلبت ياء، نحو: «مِيزانٍ»، و«مِيعادٍ».

* * *

قال صاحب الكتاب: **وكـ«البَقْوَى»، و«الشَّرْوَى»، و«الجِباوةِ»، أو إسكانًا كـ«يَغزُو»، و«يَرْمِي»، و«هذا الغازِي، ورامِيك». وحذفُهما في نحو: «لا تَرْمِ»، و«لا تَغزُ»، و«اغزُ»، و«ارْمِ»، وفي «يَدٍ»، و«دَمٍ». وسَلامتُهما في نحو: «الغَزْو»، و«الرَّمْي»، و«يَغزُوَانِ»، و«يرمِيَان»، و«غَزَوَا»، و«رَمَيَا».**

* * *

قال الشارح: أمّا «البَقْوَى» و«الشَّرْوَى»، فقد تقدّم الكلام عليه، وسيوضح أمره فيما بعدُ؛ وأمّا الواو والياء في «الغَزْو» و«الرَّمْي»، فإنّما صحّتا، ولم تُعَلاّ، لأنّه لم يوجد فيهما ما يوجب التغييرَ والإعلال، فبقيت صحيحةً على الأصل. وأمّا «يَغزُوان»، و«يَرْمِيان»، و«غَزَوَا»، و«رَمَيَا»، فإنّما صحّت الواو والياء لوقوع الألف الساكنة بعدهما، فلو أخذتَ تقلب الواو والياء ألفًا، لاجتمع ألفان، وكان يلزم حذفُ إحداهما أو تحريكُها، فقُلبت همزةً، ويؤدّي إلى تَوالي إعلالَين، وذلك مكروه عندهم، أو يُلْبِس، ألا ترى أنّك لو قلبتَ الواو في «غَزَوَا» والياء في «رَمَيَا»، ثمّ حذفتَ إحداهما، لالتبس التثنيةُ بالواحد مع أنّ في «يغزوان» و«يرميان» قبل الواو مضمومٌ، وقبل الياء مكسورٌ، ولا يلزم من ذلك قلبُهما ألفًا، فأُقرّا لذلك على حالهما.

فصل

[جَرْيهما في تحمُّل حركات الإعراب]

قال صاحب الكتاب: **وتُجْرَيان في تحمُّلِ حركاتِ الإعراب مُجْرَى الحروف الصّحاح إذا سكن ما قبلهما في نحو: «دَلْوٍ»، و«ظَبْيٍ»، و«عَدُوّ»، و«عَدِيّ»، و«واوٍ»، و«زايٍ»، و«آيٍ». وإذا تَحرّك ما قبلهما لم تتحمّلا إلاّ النصبَ، نحو: «لَنْ» يَغزُوَ و«لن يرمِيَ»، و«أُريد أن تستقِيَ، وتستدْعِيَ»، و«رأيتُ الرامِيَ، والعَمِيَ، والمُضَوْضِيَ».**

* * *

قال الشارح: إنّما أجروهما مجرى الحروف الصِحاح من قبل أنّ أصل الاعتلال فيهما إنّما هو شَبَهُهما بالألف، وإنّما تكونان كذلك إذا سكنتا، وكان قبل الياء كسرةٌ،

وقبل الواو ضمّةً، فتصيران كالألف لسكونهما، وكونِ ما قبل كلّ واحدة منهما حركةً من جنسهما، كما أنّ الألف كذلك، فهي ساكنة، وقبلها فتحةٌ، والفتحةُ من جنس الألف، فإذا سكن ما قبلهما، خرجتا من شَبَه الألف، لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحًا، فلذلك يقولون: «ظَبْيٌ»، و«غَزْوٌ». ومثلُ ذلك «عَدُوٌّ»، و«عَدِيٌّ» من جهةِ أنّ الحرف المشدّد أبدًا حرفان من جنس واحد، الأوّلُ منهما ساكنٌ، فالواو الأولى والياء الأولى ساكنتان فيهما بمنزلة الباء من «ظَبْيٍ» والحاء من «نَحْيٍ».

وكذلك «واوٌ»، و«زايٌ» و«آيٌ» الواو والياء في هذه الكِلَم صحيحةٌ غيرُ معتلّة، لأنّ الواو والياء إذا وقعتا طرفًا، فإنّهما لا تعتلّان إلّا إذا وقعتا بعد ألف زائدة، نحو: «كِساءٍ»، و«رِداءٍ»؛ فأمّا إذا وقعتا بعد ألف منقلبة عن حرف أصليّ، فإنّهما لا تعتلّان، لئلّا يتوالى في الكلمة إعلالان: إعلالُ العين واللامِ.

فأمّا الألف في «وَاوٍ»، فذهب أبو الحسن إلى أنّها منقلبة من واو. واستدلّ على ذلك بتفخيم العرب إيّاها، وأنّه لم يُسمع فيها الإمالةُ، فقضي لذلك أنّها من الواو، وجعل حروفَ الكلمة كلّها واواتٍ. وذهب غيره إلى أنّ الألف فيها منقلبة من ياء، واحتجّ بأنّه إن جعلها من الواو، كانت الفاء والعين واللام كلُّها لفظًا واحدًا. قال: وهذا غيرُ موجود، فعدل إلى القضاء بأنّها من ياء.

والوجهُ الأوّل، وذلك أنّ انقلاب العين عن الواو أكثرُ من انقلابها عن الياء، والعملُ إنّما هو على الأكثر، وبذلك وصّى سيبويه.

وأمّا «زاي»، فللعرب فيها مذهبان، منهم من يجعلها ثُلاثيّةً، ويقول: «زاي»، ومنهم من يجعلها ثُنائيّةً، ويقول: «زَيْ». فمَن جعلها ثلاثيّة، فينبغي أن يكون ألفها منقلبة عن واو، ويكون لامها ياء، فهو من لفظ «زَوَيْتُ»، إلّا أنّ عينه اعتلّت، وسلمت لامُه. والقياسُ أن يعتلّ اللام، ويصحّ العين، كقولك: «هَوًى»، و«نَوًى»، و«شَوًى»، و«لَوًى»، لكنّه أُلحق ببابِ «ثايَةٍ» و«غايَةٍ» في الشذوذ. والثايةُ: مأوى الإبل والغنم. والغايةُ: مَدَى الشيء، والعَلَمُ أيضًا، فهذه متى جُعلت اسمًا للحرف، أُعربت، فقلتَ: «هذه زايٌ حسنةٌ»، و«كتبتُ زايًا حسنةً»، فإنّ هذه الألف ملحقة في الإعلال بـ«ثاي»، و«غاي»، وألفُه منقلبة عن واو على ما تقدّم.

وإذا كانت حرفَ هِجاء، فألفُه غير منقلبة، لأنّه ما دام حرفًا، فهو غير متصرّف، وألفُه غيرُ مقضيّ عليها بالانقلاب؛ وأمّا من قال: «زَي» وأجراها مجرى «كَيْ»، فإنّه إذا سمّى بها، زاد عليها ياءً ثانيةً، وقال: «هذا زَيٌّ»، كما أنّه إذا سمّي بـ«كَيْ» زاد عليها ياءً أخرى، وقال: «هذا كَيٌّ»، و«رأيت كَيًّا».

وأمّا من قال: «زاء» فهمز، فهو ضعيف، وهي لغة قليلة جدًّا، ووجهُها أنّه يَشبه هاهنا الألف بالزائدة إذ لم تكن منقلبة.

وأمّا «آيٌ»، فهو جمعُ «آيةٍ» على حدّ «تَمْرَةٍ» و«تَمْرٍ»، ولم يُعِلّوا الياء، وإن وقعت طرفًا بعد ألف، لأنّ الألف عينُ الكلمة، وهي منقلبة عن ياء، فلو أعلّوها لَوالَوْا على الكلمة إعلالَيْن، وذلك مكروه عندهم.

ووزنُ «آيَةٍ»: «فَعَلَةٌ» كـ«شَجَرَةٍ»، فقلبوا العين ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها. وذهب آخرون إلى أنّها «فَعْلَةٌ» بسكون العين، فقلبوا الياء الأولى ألفًا لانفتاح ما قبلها على حدّ قولهم في «طَيِّىء»: «طائِيٌّ»، وفي النسب إلى «الحِيرة»: «حارِيٌّ». حكى ذلك سيبويه[1] عن غير الخليل، وهو مذهب الفرّاء، كأنّه نظر إلى كثرة «فَعْلَةَ»، فحمل على الأكثر. وإنّما قلبوا الياء ألفًا مع سكونها لاجتماع اليائيْن، لأنّهما تُكْرَهان كما تُكْرَه الواوان، فأبدلوا من الأولى الألفَ، كما قالوا: «الحَيَوان»، وكما قالوا: «أَواصِلُ» في جمع «واصلةٍ»، والوجهُ الأوّل أنّه على «فَعَلَة».

وقوله: «إذا تحرّك ما قبلهما» يريد بالحركة التي يسوغ أن يُحرَّك بها، وذلك بأن يكون قبل الواو ضمّةٌ، وذلك إنّما يكون في الأفعال، نحو: «يَغْزُو»، و«يَدْعُو»، ولا يكون مثلُه في الأسماء، ويكون قبل الياء كسرةٌ، وذلك يقع في الأسماء والأفعال، فالأسماء نحو: «القاضي»، و«الرامي»، والأفعالُ نحو: «يَرْمِي»، و«يَسْقِي». وذلك أنّه إذا انفتح ما قبلهما قُلبتا ألفَيْن، نحو: «عَصًا»، و«رَحًى». وإذا انضمّ ما قبل الياء، انقلبت واوًا على حدّ «مُوسِرٍ»، و«مُوقِنٍ». وإذا انكسر ما قبل الواو قُلبت ياءً.

ولا يقع قبل الواو إلّا الضمّة، ولا يقع قبل الياء إلّا الكسرةُ، فإذا كانت الواو والياء على الشرط المذكور، لم تتحمّلا من حركات الإعراب إلّا الفتحَ لخفّة الفتحة، وتسكنان في موضع الرفع، وذلك استثقالاً للضمّة عليهما، فتقول: «هو يَغْزُو ويَرْمِي»، و«لن يَغْزُوَ»، و«لن يَرْمِيَ»، فتُثبِت الفتحةَ، لخفّتها، وتُسقِط الضمّةَ لثقلها. وتقول في الاسم: «هذا الرامي، والعَمِي، والمُضَوْضِي»: وإنّما حذفوا الضمّة لثقلها على الياء المكسورِ ما قبلها. وتقول في النصب: «رأيت الرامِيَ، والعَمِيَ والمُضَوْضِيَ» بالنصب. وقد تقدّم الكلام على ذلك، وإنّما كُرّر الكلام على حسبِ ما اقتضاه الشرحُ.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وقد جاء الإسكانُ في قوله** [من الطويل]:

١٣٤٥ ـ [فما سَوَّدَتني عامِرٌ عَنْ وراثَةٍ] أَبى اللَّهُ أن أَسْمُو بأُمٍّ ولا أَبِ

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٩٨.

١٣٤٥ ـ **التخريج**: البيت لعامر بن الطفيل في الحيوان ٢/ ٨٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٨؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٠٤؛ وشرح شواهد المغني ص٩٥٣؛ والشعر والشعراء ص٣٤٣؛ ولسان العرب ١١/ ٥٩٣ (كلل)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٤٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر

وقول الأعشى [من الطويل]:

١٣٤٦ـ فآليتُ لا أرثي لها من كَلالةٍ ولا من حَفًى حتّى تُلاقِي مُحَمَّدا

وقوله [من البسيط]:

١٣٤٧ـ يا دارَ هِندٍ عَفَتْ إلاّ أثافِيها [بين الطويِّ فصاراتٍ فواديها]

= ٢/ ١٨٥؛ والخصائص ٢/ ٣٤٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٤٥؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٣؛ والمحتسب ١/ ١٢٧.

اللغة: سودتني: جعلتني سيدًا. سما: ارتفع.

المعنى: لم أصل إلى المجد بالوراثة عن آبائي وجدودي، بل بما زدت عليهم من سعيي في طلب مكارم الأخلاق والفروسية.

الإعراب: «**فما**»: الفاء: حرف استئناف، و«ما»: نافية. «**سودتني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والتاء للتأنيث. «**عامر**»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «**عن وراثة**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «سودتني». «**أبى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «**الله**»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «**أن**»: حرف ناصب. «**أسمو**»: فعل مضارع منصوب بالفتحة المقدرة على الواو لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. والمصدر المؤول من «أن» والفعل بعدها في محل نصب مفعول به. «**بأم**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أسمو». «**ولا**»: الواو: عاطفة، و«لا»: زائدة نافية. «**أب**»: اسم معطوف على «أم» مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

وجملة «فما سودتني»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أبى الله»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أن أسمو» حيث لم تظهر الفتحة على «أسمو» للضرورة الشعرية.

١٣٤٦ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص١٨٥؛ والأشباه والنظائر ٦/ ٩٠؛ وخزانة الأدب ١/ ١٧٧، ٣/ ٣٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٧.

اللغة: آليت: حلفت. الكلالة: التعب. الحفى: ضد الانتعال.

الإعراب: «**فآليت**»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«آليت»: فعل ماض مبني على السكون الظاهر، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «**لا**»: نافية. «**أرثي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «**لها**»: جارّ ومجرور متعلقان بالفعل «أرثي». «**من كلالة**»: جارّ ومجرور متعلقان بالفعل «أرثي». «**ولا**»: الواو: عاطفة، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي. «**من حفى**»: جارّ ومجرور معطوفان على «من كلالة». «**حتى**»: حرف غاية وجرّ. «**تلاقي**»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» المضمرة، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**محمدا**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. والمصدر المؤول من «أن» المضمرة والفعل بعدها في محل جرّ بحرف الجرّ، والجارّ والمجرور متعلقان بالفعل «أرثي».

وجملة «آليت»: بحسب الفاء. وجملة «لا أرثي لها»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «حتى تلاقي» حيث أسكن الياء وحقها الفتح لأن الفعل منصوب بـ «أن» مضمرة. والفتحة تظهر على الياء، فالأصل: «حتى تلاقيَ». وما ذاك إلاّ للضرورة.

١٣٤٧ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص٢٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١٩؛ وبلا نسبة في=

وفي المَثَل «أَعْطِ القَوْسَ بارِيها»[1]. وهما في حال الرفع ساكنتان، وقد شذّ التحريكُ في قوله [من البسيط]:

١٣٤٨ـ [تكاد تذهبُ بالدنيا وبَهْجَتِها] مَوالِيٌ ككِباشِ العُوسِ سُحّاحُ

= الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٨، ٦/ ١٠٨، ٨/ ٤٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٩٧، ٨/ ٣٤٧؛ والخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ٣٤١، ٣٦٤؛ ولسان العرب ١٤/ ١١٣ (ثفا)؛ والمحتسب ١/ ١٢٦، ٢/ ٣٤٣؛ والمنصف ٢/ ١٨٥، ٣/ ٨٢.

اللغة: عَفَتْ: درست، والأثافي: جمع أثفية، وهي الحجارة تنصب عليها القدور.

المعنى: يعبر الشاعر عن حزنه على دار محبوبته الخاوية، والتي درست معالمها، فلم يبق شيءٌ منها شاخصًا إلا حجارة الموقد.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «دار»: منادى مضاف منصوب. «**هند**»: مضاف إليه مجرور. «**عفت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**إلا**»: حرف استثناء. «**أثافيها**»: مستثنى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وسُكِّن للضرورة، وهو مضاف و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**بينَ**»: ظرف منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**الطويّ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**فصارات**»: الفاء حرف عطف، و«صارات»: اسم معطوف مجرور. «**فواديها**»: الفاء حرف عطف، و«وادي»: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة على الياء للثقل، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة.

وجملة النداء ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «عفت»: في محلّ نصب نعت «دار».

والشاهد فيه: إسكان ياء «أثافيها» ضرورةً، وهو منصوب.

(١) ورد المثل في جمهرة الأمثال ١/ ٧٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٤٩؛ والعقد الفريد ٣/ ١٠٩؛ والفاخر ص٣٠٤؛ وفصل المقال ص٢٩٨؛ وكتاب الأمثال ص٢٠٤؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٩؛ والمستقصى ١/ ٢٤٧.

والمعنى: استعِنْ في أمورك بأهل الحذق والخبرة والمهارة.

١٣٤٨ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٢؛ وشرح الجمل ٢/ ٥٩٥.

اللغة: العوس: ضرب من الغنم مفردها: عوسي وهي كباش بيض. سحاح: سمان مفرده ساحة وساح.

المعنى: إن هؤلاء الموالي الذين دخلوا الحياة الجديدة بدخولهم الإسلام يكادون يذهبون ببهجة الحياة بسبب ما يقدمون عليه من إساءات.

الإعراب: «**تكاد**»: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة. «**تذهب**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**بالدنيا**»: جار ومجرور بالكسرة المقدرة متعلقان بالفعل «تذهب». «**وبهجتها**»: «الواو» حرف عطف، و«بهجة» اسم معطوف على مجرور، مجرور مثله، وهو مضاف، و«ها» ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «**موالي**»: اسم «تكاد» مرفوع بالضمة. «**ككباش**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لِـ«موالي»، و«كباش» مضاف. «**العوس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**سحّاح**»: صفة لـ «موالي» مرفوع مثلها.

وجملة «تذهب»: في محل نصب خبر «تكاد». وجملة «تكاد تذهب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مواليٌ» حيث ضمَّ الياء ونوّنها ضرورةً، والقياس تسكينها.

ولا يقع في المجرور إلاّ الياء، لأنّه ليس في الأسماء المتمكّنة ما آخِرُه واوٌ قبلها حركةٌ. وحكمُ الياء في الجرّ حكمُها في الرفع، وقد رُوي لجَرِيرٍ [من الطويل]:

١٣٤٩ـ فيَوْمًا يُجازِينَ الهَوَى غيرَ ماضِيِ ... ويومًا تَرَى منهنّ غُولاً تَغَوَّلُ

وقال ابنُ قيس الرُقَيّات [من المنسرح]:

١٣٥٠ـ لا بارَكَ اللهُ في الغَوانِيِ هَلْ ... يُصْبِحْنَ إلاّ لهنّ مُطَّلَبُ

١٣٤٩ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص١٤٠؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٨؛ والخصائص ٣/ ١٥٩؛ والكتاب ٣/ ٣١٤؛ ولسان العرب ١١/ ٥٠٧ (غول)، ١٥/ ٢٨٣ (مضى)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٢٧؛ والمقتضب ١/ ١٤٤؛ والمنصف ٢/ ١١٤؛ ونوادر أبي زيد ص٢٠٣؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٣٥٤؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٥٦؛ والمنصف ٢/ ٨٠.

اللغة: يجازين: يكافئن. غير ماضٍ: غير نافذ. الغول: كلّ ما يغتال الإنسان أو يهلكه، وقد وصفه العرب بصفات غريبة وهم لا يعرفونه. تغوّل: أي تتغوّل. وتغوّلت الغول: تلوّنت.

المعنى: يقول مصوّرًا شأنه مع الأحبّة: إنّهن يقبلن عليه ويعدنه بالوصال، فيخلفن ويبتعدن عنه، أي إنّهنّ يتلوّنّ في معاملته.

الإعراب: «**فيومًا**»: الفاء بحسب ما قبلها، و«يومًا»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «يجازين». «**يجازين**»: فعل مضارع مبنيّ على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**الهوى**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذر. «**غير**»: نعت لمنعوت محذوف، أو مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**ماضي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**ويومًا**»: الواو حرف عطف. «**يومًا**»: ظرف زمان منصوبٌ متعلّق بـ «ترى». «**ترى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**منهنّ**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ترى». «**غولاً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**تغوّل**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي.

وجملة «يجازين»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «ترى»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «تغوّل»: في محلّ نصب نعت «غولاً»، أو في محلّ نصب مفعول به ثانٍ إن جعلت «ترى» علميّة.

والشاهد فيه قوله: «غير ماضي» حيث جرّ الاسم المنقوص «ماضي» بكسرة ظاهرة على الياء وذلك للضرورة الشعرية، والقياس حذف الياء.

١٣٥٠ـ **التخريج**: البيت لعبيد الله بن قيس الرّقيات في ديوانه ص٣؛ والأزهية ص٢٠٩؛ والدرر ١/ ١٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٦٩؛ وشرح شواهد المغني ص٦٢؛ والكتاب ٣/ ٣١٤؛ ولسان العرب ١٥/ ١٣٨ (غنا)؛ والمقتضب ١/ ١٤٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٣٦؛ ورصف المباني ص٢٧٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص١١٥؛ والمحتسب ١/ ١١١؛ والمنصف ٢/ ٦٧، ٨١؛ والمقتضب ٣/ ٣٥٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٣.

المعنى: يدعو على الحسناوات بأن لا يباركهنّ الله ـ جلّ وعلا ـ لكثرة مطاليبهنّ، إذ لا يمرّ عليهنّ صباح إلا وهنّ يتكلّفن طلبات أخرى.

الإعراب: «لا»: حرف نفي. «بارك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمّة. «**في الغواني**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «بارك»، وظهور الكسرة ضرورة شعريّة. «هل»: =

وقال آخر [من الكامل]:

١٣٥١ـ ما إن رأيتُ ولا أرَى في مُدَّتِي ... كجَوارِيٍ يَلْعَبْنَ في الصَّحْراءِ

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ من العرب من يُشبِّه الياء والواو بالألف لقُرْبهما منها، فيُسكِنهما في حال النصب، ويستوي لفظُ المرفوع والمنصوب، فمن ذلك ما أنشده، وهو قوله [من الطويل]:

أبى الله أن أسمو بأمّ ولا أب[1]

وأوّله:

وما لِيَ أُمٌّ غيرها إنْ تَرَكْتُها

= حرف استفهام. «يصبحن»: فعل مضارع ناقص مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «يصبح». «إلا»: حرف حصر. «لهن»: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم لـ «مطّلب». «مطلب»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وخبره محذوف، والتقدير: «إلا موجود لهن مطّلب».

وجملة «لا بارك»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هل يصبحن»: استئنافية لا محلّ لها وجملة «مطّلب موجود لهنّ»: في محل نصب خبر «يصبح».

والشاهد فيه: تحريك ياء «جواري» للضرورة، والقياس إسكانها.

١٣٥١ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أمالي الزجاجي ص٨٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٤١، ٣٤٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٣؛ وشرح شواهد الشافية ص.

اللغة: مدتي: حياتي. الجواري: جمع جارية، وهي الأمة، والأمة الشابة خاصة.

المعنى: يريد أنه لم يَرَ، ولن يرى مثل هؤلاء الجواري الحسان اللواتي يلعبن في الصحراء.

الإعراب: «ما»: نافية. «إنْ»: زائدة. «رأيتُ»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «ولا»: الواو: عاطفة، و«لا»: نافية. «أرى»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «في مدتي»: جار ومجرور متعلقان بـ «رأيت»، أو «أرى» على التنازع، و«مدّة» مضاف، وياء المتكلم ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «كجواري»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب مفعول به للفعل «رأيت»، أو «أرى» على التنازع، و«جواري»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة للضرورة. «يلعبْنَ»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «في الصحراء»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يلعبن».

وجملة «ما رأيت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «لا أرى في مدتي»، ويمكن أن تكون الواو حرف اعتراض، وجملة «أرى»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب، اعترضت بين الفعل ومفعوله، وذلك إذا أعملنا العامل الأول «رأيت» في المفعول به الكاف من «كجواري». وجملة «يلعبن»: صفة لـ «جَوَاري» محلها الجر.

والشاهد فيه: إظهار حركة الجو على الياء في الاسم المنقوص للضرورة الشعرية، وذلك في قوله: «كَجَواري».

(١) تقدم بالرقم ١٣٤٥.

البيت لعامر بن الطُّفَيْل، وقبله [من الطويل]:

وإنّي وإنْ كنتُ ابنَ سَيِّدِ عامِرٍ وفارِسَها المشهورَ في كلّ مَوْكِبِ
فما سَوَّدَتْني عامِرٌ عن وِراثةٍ أبى الله أن أسمو بأمّ ولا أب

هكذا رُوي أيضًا. الشاهد فيه إسكانُ الواو في «أَسْمُو»، وهو منصوب بـ«أَنْ». فمنهم من يجعل ذلك لغةً، ومنهم من يجعله ضرورةً. قال المبرّد: إنّه من الضرورات المستحسَنة. ومن ذلك قول الأعشى [من الطويل]:

فآليت لا أرثي[1]... إلخ

الشاهد فيه إسكانُ الياء في «تلاقِي»، وهو منصوب بـ«حَتَّى»، ويجوز أن يُخاطِب الناقةَ، وتكون التاء لخطابها لا للغيبة، وهو جائزٌ للخروج إلى الخطاب بعد الغيبة؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[2] بعد قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[3].

ويروى: «حتّى تَزُورَ»، ولا شاهدَ فيه على ذلك. المعنى أنّه لا يرِقّ لها من الإعياء والكَلالِ، فيرفُق بها حتّى تصل إلى محمّد ﷺ. وكان الأعشى أتى مكّةَ بعد ظهور رسول الله ﷺ، وكان قد سمع بخبره في الكتب، فأتاه وهو ضريرٌ، فأنشده هذه القصيدةَ، وأوّلُها [من الطويل]:

أَلَم تَغْتَمِضْ عَيْناكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وبِتَّ كما باتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدا

وقد جاء ذلك في الأسماء. قال الشاعر [من البسيط]:

يا دار هند عفت إلّا أثافِيها[4]

البيتَ، والشاهدُ فيه إسكانُ «أثافِيها» وهو منصوب، لأنّه استثناء من موجَب ضرورةً، ويجوز أن يكون «أثافيها» مرفوعًا من قبيل الحمل على المعنى، كأنّه قال: «لم يبق إلّا أثافيها». ونظيرُه قوله [من الطويل]:

[وعضُّ زمانٍ يا ابن مروانَ] لم يَدَعْ من المال إلّا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ[5]

كأنّه قال: بقي مجلّفُ. يصف دارًا عفت، ودرست، ولم يبق من آثارها إلّا الأثافي، وهي مَواقدُ النار، الواحدُ «أُثْفِيَّةٌ». قال الأخفش: «أثافٍ» لم يُسمع من العرب بالتثقيل، وقال الكسائيّ: سُمع فيها التثقيل، وأنشد [من الطويل]:

١٣٥٢ـ أَثافِيَّ سُفْعًا في مُعَرَّسِ مِرْجَلٍ [ونُؤْيًا كجِذْمِ الحوض لم يَتَثَلَّمِ]

---

(١) تقدم بالرقم ١٣٤٦.
(٢) الفاتحة: ٥.
(٣) الفاتحة: ٢.
(٤) تقدم بالرقم ١٣٤٧.
(٥) تقدم بالرقم ٥٠.

١٣٥٢ ـ التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٧؛ ولسان العرب ٨/ ١٥٦ (سفع)؛ وتهذيب=

و«الأُثْفِيَّةُ»: «فُعْلِيَّةُ» عند من قال: «أَثْفْت القِدْرَ»، ومن قال: «ثَفَّيْتها» فهو أُفْعُولَةُ، نحو: «أُمْنِيَّة»، و«أَمانِيّ»، وقد قُرِىءِ ﴿إلا أمانِيَ﴾[1]، و﴿ليس بأمانِيكم ولا أمانِي أهل الكتاب﴾[2] الياء في كلّه خفيفة، ومن ذلك قول الراجز:

١٣٥٣ ـ سَوَّى مَساحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الحُقَقْ تَفْلِيلُ ما قارَعْنَ من سُمْرِ الطُّرَقْ

= اللغة ٢/ ١١؛ وتاج العروس ٢١/ ٢٠٣ (سفع)، ٢٣/ ٥ (أثف)؛ وكتاب العين ٦/ ١٦.

شرح المفردات: الأثافي: حجارة توضع تحت القدر لإشعال النار تحتها. السفع: القبض والجذب بشدّة. المعرس: مكان نزول المسافرين آخر الليل. المرجل: الجلد المسلوخ من رجل واحدة، أو المسوّى كما يُسوّى الشَّعر.

الإعراب: «أثافي»: مفعول به منصوب بالفتحة لفعل مقدر. «سفعا»: نعت منصوب بالفتحة. «في معرس»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. «مرجل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ونؤيا»: الواو للعطف، «نؤيًا»: اسم معطوف على «أثافي» منصوب مثله بالفتحة. «كجذم»: الكاف حرف جرّ، و«جذم»: اسم مجرور بالكسرة، والجارّ والمجرور متعلّقان بصفة محذوفة، وهو مضاف. «الحوض»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. «يتثلّم»: فعل مضارع مجزوم، وحرّك بالكسر للضرورة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

وجملة «توهّمت أثافيّ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم يتثلم»: في محلّ نصب حال من الحوض.

والشاهد فيه قوله: «أثافيّ»: بتشديد الياء جمعًا للأثفيّة.

(١) البقرة: ٧٨. وهي قراءة نافع وأبي عمرو والحسن وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ١/ ٢٧٦؛ وتفسير الطبري ٢/ ٢٦٤؛ وتفسير القرطبي ٢/ ٥؛ والمحتسب ١/ ٩٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢١٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٧٦.

(٢) النساء: ١٢٣. وهي قراءة الحسن والأعرج وغيرهما.
انظر: البحر المحيط ٣/ ٣٥٥؛ وتفسير العشر ٢/ ٢٥٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ١٦٥.

١٣٥٣ ـ **التخريج:** الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٠٦؛ وسمط اللآلي ص٣٢٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٢؛ ولسان العرب ٧/ ٣٨٠ (قطط)؛ والمحتسب ١/ ١٢٦، ٢٩٠؛ والمنصف ٢/ ١١٤؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ٣٧٢ (سحى)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص١٠٩؛ والمقتضب ٤/ ٢٢.

اللغة: المساحي هنا: حوافر الأتن، لأنها تسحو الأرض، أي تقشرها، وتؤثر فيها لشدة وطئها. والتقطيط: قطع الشيء وتسويته. والحُقق: جمع حُقّة، وهي وعاء من الخشب أو العاج ينحت لوضع الطيب فيه. والتفليل: تفليل الحجارة الحوافر، تكسيرها من جوانبها، كأنّ الحجارة أخذت من جوانب الحوافر حتى استوت. والطرق: ما تطارق من الحجارة بعضها على بعض.

المعنى: يريد أن الحجارة التي تعدو فيها الأتن قد قططت حوافرها، أي: سوّتها كما تجعل الحقق مستوية مستديرة، وكأن الحجارة أخذت من جوانب الحوافر حتى استوت.

الإعراب: «سَوّى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «مساحيهن»: مفعول به منصوب بالفتحة المحذوفة استخفافًا للضرورة، وهن: مضاف إليه. «تقطيط»: مفعول مطلق لأنه بمعنى التسوية. «الحقق»: مضاف إليه مجرور، وسكن للضرورة. «تفليل»: فاعل «سوى» مرفوع، وهو مضاف. «ما»: اسم موصول مبنيّ في محلّ جرّ مضاف إليه. «قارعْنَ»: فعل وفاعل. «من=

يريد مساحِيَهنّ، فأسكن، ومن ذلك [من الوافر]:

كَفَى بالنَّأْيِ مِن أَسْماءَ كافِي وليس لحُبِّها إذ طالَ شافِي[١]

ومن ذلك المثلُ: «أعط القوس بارِيها»[٢] وهذا الإسكان في الياء لقربها من الألف، والواوُ محمولة عليها، وقوم من العرب يُجرون هذه الياء مجرى الصحيح، ويحرّكونها بحركات الإعراب، فتقول: «هذا قاضِيٌ»، و«رأيت قاضِيًا»، و«مررت بقاضِيٍ»، ومن ذلك قول الشاعر [من البسيط]:

موالِيٌ ككباش العوس سُحّاحُ[٣]

الشاهد فيه رفعُ «موالِيٌ» ضرورةً، والعُوسُ: ضربٌ من الغنم، يقال: «كَبْشٌ عُوسِيٌّ». وقيل: العُوس موضعٌ يُنسب إليه الكباش، وسُحّاحٌ بالحاء غير المعجمة: سِمانٌ. يقال: «شاةٌ سُحّاحٌ» كأنّها تَسُحّ الوَدَكَ أي تصُبّه. ومن ذلك قول الآخر [من الكامل]:

ما إن رأيت... إلخ

فبعضهم يجعل ذلك ضرورةً. وعلى هذا يكون قد جمع بين ضرورتَيْن: إحداهما أنّه قد كسر الياء في حال الجرّ، والثانية أنّه صرف. وقد يُنشَد هذا البيت بالهمزة. ولا يقع في المجرور إلّا الياء، لأنّ الجرّ إنّما يكون في الأسماء المتمكّنة، وليس في الأسماء المتمكّنة ما آخِرُه واو قبلها حركةٌ، لأنّ الحركة إن كانت فتحة، صيّرتْها ألفًا كـ«عَصًى»، و«رَحًى». وإن كانت كسرة، قلبتها ياءً كـ«الداعِي»، و«الغازِي»، وليس في الأسماء اسمٌ آخِرُه واو قبلها ضمّة، إنّما ذلك في الأفعال؛ نحو: «يَغْزُو»، و«يَدْعُو». وسيوضح أمرُ ذلك، وعلّتُه فيما بعدُ، وقد رُوي لجرير [من الطويل]:

فيوما يجازين... إلخ

وذلك على لغة من يقول: «هذا قاضِيٌ»، و«رأيت قاضِيًا»، و«مررت بقاضِيٍ»، و«هو يَمْضِيُ، ويَغْزُوُ»، فاعرفه.

* * *

= سمر»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«قارعن»، و«سمر»: مضاف. و«الطرق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة منع من ظهورها ضرورة القافية.

وجملة «سوّى» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «قارعن» لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: إسكان الياء من «مساحيهن» في حال النصب للضرورة.

(١) تقدم بالرقم ٨٧٦.

(٢) هذا مثل، وقد تقدم تخريجه.

(٣) تقدّم بالرقم ١٣٤٨.

قال صاحب الكتاب: **وتسقطان في الجزم سقوطَ الحركة، وقد ثَبَتَتا في قوله [من البسيط]:**

١٣٥٤ـ هَجَوْتَ زَبّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا ... مِن هَجْوِ زَبّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ

وقوله [من الوافر]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْباءُ تَنْمِي ... بما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ[1]

وفي بعض الروايات عن ابن كَثير إنه قرأ: ﴿مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾[2]. وأمّا الألف فتثبت ساكنةً أبدًا إلاّ في حال الجزم، فإنها تسقط سقوطَهما، نحو: «لم يَخْشَ»، و«لم يَدْعَ»، وقد أثبتها من قال [من الطويل]:

كأن لم تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمانِيَا[3]

١٣٥٤ـ **التخريج**: البيت لزبان بن العلاء في معجم الأدباء ١١/ ١٥٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٣٥٩؛ والدرر ١/ ١٦٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٠؛ وشرح التصريح ١/ ٨٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٤؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٠٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٩٢ (يا)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٤؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٣٧؛ والمنصف ٢/ ١١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٢.

المعنى: لقد شتمت زبّان، ثم اعتذرت له، فكأنك لم تشتمه، ولم تتركه سالمًا.

الإعراب: «**هجوت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. «**زبّان**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**ثم**»: حرف عطف. «**جئت**»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**معتذرًا**»: حال منصوبة بالفتحة. «**من هجو**»: جار مجرور متعلّقان بالفعل «جئت». «**زبّان**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. «**لم**»: حرف جزم ونفي وقلب. «**تهجو**»: فعل مضارع مجزوم بـ «لم»، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، والواو زائدة للضرورة الشعرية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**ولم**»: الواو: للعطف، و«لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «**تدع**»: فعل مضارع مجزوم بـ «لم»، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنت».

وجملة «هجوت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جئت»: معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تهجو»: في محل نصب حال. وجملة «لم تدع»: معطوفة على السابقة فهي مثلها في محل نصب.

والشاهد فيه قوله: «تهجو» حيث لم يحذف حرف العلّة، وذلك للضرورة الشعريّة.

(١) تقدم بالرقم ١٠٧٦.

(٢) يوسف: ٩٠. وهي أيضًا قراءة قنبل.

(٣) انظر: البحر المحيط ٥/ ٣٤٢؛ وتفسير القرطبي ٩/ ٢٥٦؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٩٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ١٩١.

ونحوه [من الكامل]:

١٣٥٥ـ ما أَنْسَ لا أَنْساهُ آخِرَ عِيشَتِي ما لاحَ بالمَعْزاءِ رَيْعُ سَرابِ

ومنه [من الرجز]:

١٣٥٦ـ [إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ] ولا تَرَضّاها ولا تَمَلَّقِ

* * *

١٣٥٥ـ التخريج: البيت للحصين بن قعقاع في شرح شواهد الشافية ص٤١٣.

اللغة: لاح: ظهر. المعزاء: أرض ذات حجارة. الريع: الحركة والاضطراب. السراب: ما يُخيّل للمسافر في الصحراء وقت الهاجرة أنه ماء وليس بماء. والكلمة فارسية معرّبة يقابلها بالعربية: الآل.

المعنى: مهما نسيت، فلن أنساه ما بدا سراب في الأفق، أي طول الحياة.

الإعراب: «ما»: اسم شرط جازم مبني على السكون. «أنس»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة من آخره. «لا»: نافية. «أنساه»: فعل مضارع، جواب الشرط، مجزوم تقديرًا بحذف الألف التي أثبتت للضرورة، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «آخر»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بالفعل «أنساه»، وهو مضاف. «عيشتي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والياء ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «ما»: مصدرية ظرفية. «لاح»: فعل ماض مبني على الفتح الظاهر. والمصدر المؤول من «ما» والفعل بعدها في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «أنساه». «بالمعزاء»: جارّ ومجرور متعلقان بالفعل «لاح». «ريع»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. «سراب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «ما أنس لا أنساه»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا أنساه»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لا أنساه» حيث أثبت الألف في المضارع المجزوم لأنه جواب الطلب، وكان حقها الحذف: «لا أنسه»، وما ذاك إلاّ ضرورة.

١٣٥٦ـ التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٧٩؛ وخزانة الأدب ٨/٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١؛ والدرر ١/١٦١؛ والمقاصد النحوية ١/٢٣٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٢٩؛ والخصائص ١/٣٠٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٧٨؛ وشرح التصريح ١/٨٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/١٨٥؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٠٩؛ ولسان العرب ١٤/٣٢٤ (رضي)؛ والممتع في التصريف ٢/٥٣٨؛ والمنصف ٢/٧٨، ١١٥؛ وهمع الهوامع ١/٥٢.

اللغة: ترضّاها: اطلب رضاها. تملّق: أصلها تتملّق فخفّف حاذفًا إحدى التاءين، وتملّقه: تودّد إليه وتلطّف له بلسانه دون قلبه.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بالفعل «طلّق». «العجوز»: فاعل لفعل محذوف تقديره: «غضبت». «غضبت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي (يعود على العجوز). «فطلّق»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «طلّق»: فعل أمر مبني على السكون، وحرّك بالكسر لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت (يعود على المخاطب). «ولا»: الواو: عاطفة، و«لا»: ناهية جازمة. «ترضاها»: فعل مضارع=

قال الشارح: اعلم أنّ الواو والياء تسقطان في الجزم، لأنّهما قد نزلتا منزلةَ الضمّة من حيث كان سكونهما علامةً للرفع، فحذفوهما للجزم كما تحذف الضمّة. وقد تقدّم الكلام على ذلك مستوفًا، وربّما أثبتوهما في موضع الجزم. من ذلك قوله [من البسيط]:

هجوت زبّان... إلخ

وقولُ الآخر [من الوافر]:

ألم يأتيك... إلخ

ووجهُ ذلك أنّه قدّر في الرفع ضمّةً منويّةً، فحذفها، وأسكن الواو كما يفعل في الصحيح، وهو في الياء أسهلُ منه في الواو، لأنّ الواو المضمومة أثقلُ من الياء المضمومة. فأمّا البيت الأوّل، فإنّه يقول: لم تَهْجُ لأنّك اعتذرتَ، ولم تترك الهَجْوَ، لأنّك هجوت. وبعد البيت الثاني [من الوافر]:

ومَحْبَسُها على القُرَشِيِّ تُشْرَى ... بأَذراعٍ وأَسْيافٍ حِدادِ

يقول: ألم يأتِك نَبَأُ لبونِ بني زياد. ودلّ عليه قوله: والأنباء تنمي. ويحتمل أن تكون الباء مزيدة مع الفاعل على حدّ ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[1]. وحسن زيادةُ الباء إذ كان المعنى: ألم تسمع بما لاقت. وبنو زياد الرّبيع بن زياد العَبْسيّ وإخوتُه، وهم الكَمَلَةُ أولادُ فاطمةَ بنت الخُرْشُب.

والشعرُ لقيس بن زُهَيْر. وسببُ هذا الشعر أنّ الربيع طلب من قيس دِرْعًا، وبينما هو يخاطبه، والدرعُ مع قيس إذ أخذها الربيعُ، وذهب، فلقي قيسٌ أُمَّ الربيع فاطمةَ، فأسرها لِيرتهنَها على ردّ الدرع، فقالت له: يا قيس، أين عزب عنك عقلُك، أتُرَى بني زياد مُصالِحيك، وقد أخذتَ أُمَّهم، فذهبتَ بها، وقد قال الناس ما قالوا، فخَلَّى عنها،

= مجزوم بـ «لا» الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة وهو الألف، وهذه الألف الظاهرة لإشباع فتحة الضاد، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «ولا»: الواو: عاطفة، و«لا»: ناهية جازمة. «تملّق»: فعل مضارع مجزوم بـ «لا» الناهية، وعلامة جزمه السكون، وحرّك بالكسر لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت.

وجملة «إذا العجوز...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «غضبت العجوز»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «غضبت» (الظاهرة): تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فطلّق»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا ترضاها»: معطوفة على جملة «فطلّق». وجملة «لا تملّق»: معطوفة على جملة «فطلّق».

والشاهد فيه قوله: «ترضاها» حيث لم يحذف حرف العلة للجازم ضرورة، ويفسّر بأنه أشبع فتحة الضاد في «ترضَها» فنشأت الألف.

(١) الرعد: ٤٣.

وأخذ إبلَ الربيع، وساقها إلى مكّةَ، فاشترى بها من عبد الله بن جُدْعانَ سلاحًا. وعنى باللبون هنا جماعةَ النوق التي لها لبنٌ.

ومن ذلك قراءة ابن كَثِير: ﴿مَنْ يَتَّقِي ويَصْبِرْ﴾[1] على جزم الضمّة المقدّرة في «يتّقي»، وأثبت الياء ساكنةً، ويجوز أن تكون «مَنْ» هنا موصولةً لا شرطًا، و«يتّقي» مرفوعٌ لأنّه الصلة، و«يصبرْ» عطفٌ عليه إلاّ أنّه جزمه، لأنّ «مَنْ» وإن كانت بمعنى «الّذي»، ففيها معنى الشرط، ولذلك تدخل الفاء في خبرها إذا كان صلتها فعلاً، فعطف على المعنى، فجزم كما قال تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[2]، لأنّه بمعنى: أَخِّرْني أصّدّقْ، وأكن.

وبعضهم يجعل الواو في «يَهْجو» إشباعًا حدث عن الضمّة قبلها، والياء في «ألم يَأْتِيكَ» إشباعًا حدث عن الكسرة، فعلى هذا يكون وزنُ «يهجو»، و«يأتيك» هنا «يَفْعُو»، و«يَفْعِيكَ»، وقد انحذفت اللام للجزم، وذلك على حدّ [من البسيط]:

١٣٥٧ـ [تنفي يداها الحصى في كل هاجرةٍ   نفي الدنانير] تَنْقادُ الصَّيارِيفِ

---

(١) يوسف: ٩٠.

(٢) المنافقون: ١٠.

١٣٥٧ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في الإنصاف ١/ ٢٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٢٤، ٤٢٦؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٧١؛ ولسان العرب ٩/ ١٩٠ (صرف)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢١؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص٤٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩؛ وأوضح المسالك ٤/ ٣٧٦؛ وتخليص الشواهد ص١٦٩؛ وجمهرة اللغة ص٧٤١؛ ورصف المباني ص ١٢، ٤٤٦؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٤٧٧؛ وشرح ابن عقيل ص٤١٦؛ ولسان العرب ١/ ٦٨٣ (قطرب)، ٢/ ٢٩٥ (سحج)، ٣/ ٤٢٥ (نقد)، ٨/ ٢١١ (صنع)، ١٢/ ١٩٩ (درهم)، ١٥/ ٣٣٨ (نفي)؛ والمقتضب ٢/ ٢٥٨؛ والممتع في التصريف ١/ ٢٠٥.

اللغة: تنفي: تفرّق، تدفع. الحصى: الحجارة الصغيرة. الهاجرة: اشتداد الحرّ عند الظهيرة. تنقاد: من نقد الدنانير أي نظر فيها ليميّز جيّدها من رديئها. الصياريف: ج صيرفي.

المعنى: يقول الشاعر واصفًا ناقته بأنّها تفرّق الحصى بيديها عند الظهيرة، وقت اشتداد الحرّ، كما يفرّق الصيرفيّ الدنانير.

الإعراب: «**تنفي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل. «**يداها**»: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثّنى، وهو مضاف، وها: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**الحصى**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذر. «**في**»: حرف جرّ. «**كلّ**»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «تنفي»، وهو مضاف. «**هاجرة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**نفي**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**الدنانير**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تنقاد**»: فاعل «نفي» مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف. «**الصياريف**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «الصياريف» حيث مطل كسرة الراء، فتولّدت الياء، وذلك للضرورة الشعريّة.

ونحو قوله [من البسيط]:

[اللهُ يَعْلَمُ أَنَّا في تَلَفُّتِنا يومَ الفِراقِ إلى أَحْبابِنا صورُ
١٣٥٨ـ وأنني حيثما يُدْني الهوى بَصَري من حيثما سلكوا] أَدْنُو فأنظورُ

وقد شبّه بعضهم الألفَ بالياء في موضع الجزم، كما شبّهوا الياء بالألف حين

١٣٥٨ ـ **التخريج**: البيتان أو الأول منهما لابن هرمة في ملحق ديوانه ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص٤٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩؛ والجنى الداني ص١٧٣؛ وخزانة الأدب ١/ ١٢١، ٧/٧، ٨/ ٢٢٠، ٣٧٣؛ والدرر ٦/ ٢٠٤؛ ورصف المباني ١٣/ ٤٣٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٦، ٣٢٨، ٢/ ٦٣٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص٥٠؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٣٠ (شري)، ١٥/ ٤٢٩ (الألف)، ١٥/ ٤٨٨ (وا)؛ والمحتسب ١/ ٢٥٩؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٦٨؛ والممتع في التصريف ١/ ١٥٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٦.

اللغة: صور: جمع أصور وهو المائل العنق. أنظور: أنظر.

المعنى: يشهد الله على أنه دائم الالتفات إلى أحبّته.

الإعراب: «الله»: «لفظ الجلالة» مبتدأ مرفوع. «**يعلم**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستترتقديره هو (يعود على «الله»). «**أنا**»: «أن»: حرف مشبّه بالفعل، ونا: ضمير متصل في محل نصب اسم «أن». «**في تلفّتنا**»: جار ومجرور متعلّقان بحال محذوفة من الضمير نا ضمير متصل في محل نصب اسم «أن». «**في تلفّتنا**»: ، ونا: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**يوم**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالمصدر «تلفّتنا». «**الفراق**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**إلى إخواننا**»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر «صور». «**صور**»: خبر «أنّ» مرفوع بالضمة. والمصدر المؤوّل من «أن» وما بعدها سدّ مسدّ مفعولي «يعلم». «**وأنني**»: الواو: للعطف، «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب اسم «أنّ». «**حيثما**»: مفعول فيه ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب على الظرفية، متعلق بالفعل «أدنو». «**يُدني**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء. «**الهوى**»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف. «**بصري**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «**من**»: حرف جر. «**حيث**»: ظرف مكان مبني على الضمّ في محل جرّ بحرف الجر. والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أدنو». و«**ما**»: حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب. «**سلكوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. «**أدنو**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّة على الواو، والفاعل: ضمير مستتر تقديره «أنا». والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها «أنني أدنو» معطوف على المصدو المؤول السابق، فهو مثله في محل نصب. «**فأنظور**»: الفاء: عاطفة، «**أنظور**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره «أنا».

وجملة «الله يعلم»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعلم»: في محل رفع خبر للفظ الجلالة. وجملة «يُدني الهوى»: في محل جر بالإضافة. وجملة «سلكوا»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «أدنو»: في محل وفع خبر «أنّ». وجملة «أنظر»: معطوفة على الجملة السابقة فهي مثلها في محل رفع.

والشاهد فيه قوله: «أنظور» الأصل: «أنظر»، فأشبع ضمّة «الظاء» لضرورة القافية، فنشأت «الواو».

أُسكنت في موضع النصب، من ذلك ما أنشده أبو زيد [من الرجز]:

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فطَلِّقِ ولا تَرَضَاها ولا تَمَلَّقِ[1]

ومن ذلك قول عبد يَغُوثَ [من الطويل]:

وتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كأنْ لم تَرَى قبلي أَسِيرًا يَمانِيا[2]

ومثله [من الطويل]:

ما أنس لا أنساه... إلخ

ومنهم من يقدّر الحركة في الألف في موضع النصب والرفع، فحذفها للجزم، وفيه بُعْدٌ، لأنّ الألف لا يمكن حركتُها، ولكن على التشبيه بالياء، وقد ذهب ابن جِنّي في:

كأن لم ترى قبلي

إلى أنّه قد جاء مخففًا على «كأن لم تَرْءَ»، ثمّ إنّ الراء لما جاورت الهمزةَ، وهي متحرّكةٌ، صارت الحركة كأنّها في التقدير قبل الهمزة، واللفظُ بها: «كأن لم تَرَأْ»، ثمّ أُبدلت الهمزة ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها على حدّ «رَاسٍ»، و«فَاسٍ»، فصارت «تَرَى». فالألفُ على هذا التقدير بدلٌ من الهمزة التي هي عينُ الفعل، واللامُ محذوفة للجزم على مذهب التخفيف. وعلى القول الأوّل هي لام الكلمة والعينُ التي هي الهمزة محذوفة، و«ما» في البيت الآخر للمجازاة، وهي جازمة، و«لا أنساه» الجوابُ، وأثبت الألف لما ذكرناه. والرَّيْعُ بالفتح: الفضل والزيادة، فاعرفه.

فصل
[جمع ما آخره واو]

قال صاحب الكتاب: **ولرَفْضهم في الأسماء المتمكّنة أن تتطرّف الواوُ بعد متحرّكٍ، قالوا في جمع «دَلْوٍ»، و«حَقْوٍ» على «أَفْعُل» وجمع «عَرْقُوَةٍ»، و«قَلَنْسُوَة» على حَدّ «تَمْرةٍ»، و«تَمْرٍ»: «أَدْلٍ»، و«أَحْقٍ»، و«عَرْقٍ»، و«قَلَنْسٍ»، قال** [من الرجز]:

١٣٥٩ـ لا صَبْرَ حتّى تَلْحَقِي بِعَنْسِ أَهْلِ الرِّياطِ البِيضِ والقَلَنْسِي

---

(١) تقدم بالرقم ١٣٦٠.

(٢) تقدم بالرقم ٨٠٢.

١٣٥٩ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٣٥؛ ولسان العرب ٦/ ١٥٠ (عنس)، ١٨١ (قلس)، ٧/ ٣٠٧ (ربط)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص١١٦؛ والمقتضب ١/ ١٨٨؛ والمنصف ٢/ ١٢٠، ٣/ ٧٠.

اللغة: عنس: قبيلة من اليمن من مذحج. الرياط: جمع ريطة، وهي ضرب من الثياب. والقلنسي: جمع قُلَنسوة، وهي لباس للرأس.

فأبدلوا من الضمّة الواقعة قبل الواو كسرةً لِتنقلب ياءً مثلَها في «مِيزانٍ»، و«مِيقات». وقالوا: «قَلَنْسُوَةٌ»، و«قَمَحْدُوَةٌ»، و«أُفْعُوانٌ»، و«عُنْفُوانٌ» حيث لم تتطرّف، ونظيرُ ذلك الإعلالُ في نحو: «الكِساء»، و«الرِّداء»، وتركُه في نحو: «النِّهاية»، و«العَظاية»، و«الصَّلاية»، و«الشَّقاوة»، و«الأُبُوّة»، و«الأُخُوّة»، و«الثِّنايَيْن»، و«المِذْرَوَيْن».

وسأل سيبويه[1] الخليلَ عن قولهم: «صَلاءةٌ»، و«عَباءةٌ»، و«عَظاءةٌ»، فقال: إنّما جاؤوا بالواحد على قولهم: «صَلاءٌ»، و«عَباءٌ»، و«عَظاءٌ»؛ وأمّا من قال: «صَلايةٌ»، و«عَبايةٌ»، فإنّه لم يجِئْ بالواحد على «الصَّلاء» و«العَباء» كما أنّه إذا قال: «خُصْيانِ» فلم يُثنّه على الواحد المستعمل في الكلام.

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّه ليس في الأسماء المتمكّنة اسمٌ آخِرُه واوٌ قبلها ضمّةٌ، فإذا أدّى قياسٌ إلى مثل ذلك رُفض، وعُدِل إلى بناءٍ غيره، وذلك إذا جمعتَ نحو: «دَلْوٍ»، و«حَقْوٍ» على «أَفْعُلٍ» للقلّة على حدّ «كَلْبٍ»، و«أَكْلُبٍ»، فالقياسُ أن يقال: «أَدْلُوٌ»، و«أَحْقُوٌ»، إلاّ أنّهم كرهوا مَصيرهم إلى بناء لا نظيرَ له في الأسماء المعربة، فأبدلوا من الضمّة كسرةً، ومن الواو ياءً، فيقولون: «أَدْلٍ»، و«أَحْقٍ»، فيصير من قبيل المنقوص، نحو: «قاضٍ»، و«داعٍ»، إذ لو جروا فيه على مقتضى القياس، لصاروا إلى ما لا نظير له في الأسماء الظاهرة، وكذلك لو جمعتَ نحو: «عَرْقُوَةٍ»، و«قَلَنْسُوَةٍ» بإسقاط التاء على حدّ «تَمْرة» و«تَمْر»، لوقعت الواوُ حرفَ إعراب، فجرى عليها ما جرى على واو «دلو» بأن أبدلوا من الضمّة كسرةً، ومن الواو ياءً، فصار «عرقٍ»

= المعنى: يخاطب الشاعر ناقته، فيقول لها: لا أرفق بك حتى توصليني إلى هؤلاء القوم.

الإعراب: **«لا»**: نافية للجنس. **«صبر»**: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب، وخبره محذوف، تقديره: كائن، أو حاصل. **«حتى»**: حرف غاية وجر. **«تلحقي»**: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعد «حتى»، وعلامة نصبه حذف النون، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من «أن» المقدرة والفعل «تلحقي» مجرور بـ «حتى»، والجار والمجرور متعلقان بخبر «لا» المحذوف. **«بعنس»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تلحقي». **«أهل»**: بدل من «عَنْسٍ» مجرور. **«الرياط»**: مضاف إليه مجرور. **«البيض»**: صفة لـ «الرياطِ» مجرورة. **«والقلنسي»**: الواو: حرف عطف، و«القلنسي»: معطوف على «الرياط» مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء للثقل.

وجملة «لا صبر كائن»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تلحقي»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «القلنسي» حيث قلب واو «قلنسوة» إلى ياءٍ، لأنه ليس في الأسماء ما آخره واو قبله ضمة بخلاف الفعل.

(١) الكتاب ٤/ ٣٨٧.

و«قلنسٍ»، ومنه قول الشاعر، أنشده الأصمعيّ عن عيسى بن عمر [من الرجز]:

لا صبر حتى تلحقي... إلخ

فعَنَسٌ: قبيلة من اليمن، والرِّياطُ: جمع رَيْطة، وهي المُلاءة إذا كانت قطعة واحدة، ولم تكن لِفْقَيْن، وقال الآخر [من الرجز]:

١٣٦٠ـ حتى تُفَضِّي عَرْقِيَ الدُّلِيّ

فأبدل من ضمّة القاف كسرةً، وجعلوا ذلك طريقًا إلى إبدال الواو ياءً، لأنّ الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها، فإنّها تُقلب ياءً على حدّ «مِيزان»، و«مِيعاد».

واعلم أنّ نحو: «عرق» و«قلنس» قليلٌ، لأنّ هذا الجمع بإسقاط تاء التأنيث إنما يكون في الخَلْق من نحو: «تَمْرة»، و«تَمْر»، و«قَمْحة»، و«قَمح»؛ فأمّا ما كان مصنوعًا، فهو قليل لم يأت منه إلّا اليسيرُ، نحو: «سَفِينة»، و«سَفِين». وقالوا: «قلنسوة»، و«قمحدوة»، و«عنفوان»، و«أُفعوان»، فساغ ذلك، لأنّ الواو لم تقع طرفًا حرفَ إعراب، والمكروهُ وقوعُ الواو طرفًا لِما يلزم حرفَ الإعراب من التغيير والكسرِ، فإذا صارت حشوًا صحّت، لأنّها قد أمنت أن تُكسَر، أو يأتي بعدها الياء.

قال: ونظير ذلك «الشَّقاوة»، و«الإداوة»، و«النِّهاية» و«النِّكاية»، لولا الهاء، لوجب قلبُ الواو والياء همزةً كما تقلب في «رِداء»، و«كِساء» إذ قد قويت حيث لم تكن طرفًا حرفَ إعراب. وكذلك «أبوّة»، و«أخوّة» لا يَقلب الواوَ فيهما ياء من يقول: «عُتِيٌّ»، و«مَشِيٌّ»، فـ«الأبوّة» و«الأخوّة» مصدران جاءا على «فُعُولَة» بمنزلة «الحُكومة» و«الخُصومة»، فإن قيل: فقد قالوا: «أرضٌ مَسْنُوّةٌ ومَسْنِيّة»، و«عِيشَةٌ مَرْضِيّةٌ» فقلبوا الواو ياء مع أنّ بعدها هاءً، فهلّا قالوا على هذا: «أُبُوّةٌ»، و«أُبِيّةٌ»، و«أُخُوّةٌ»، و«أُخِيّةٌ»، قيل له: الهاء في «مسنيّة»، و«مرضيّة» إنّما دخلت للتأنيث بعد أن لزم المذكّرَ القلبُ، فبقي

١٣٦٠ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد ص١٤٧؛ والخصائص ١/ ٢٣٥؛ لسان العرب ١٠/ ٢٤٨ (عرق)؛ والمقتضب ١/ ١٨٨؛ والمنصف ٢/ ١٩٠.

اللغة: تُفضّي: تكسري. العرقي: جمع عرقوة، وهي الخشبة التي على فم الدلو. الدُّليّ: جمع الدلو.

المعنى: يقول الراجز لا تزالين ساقية لزبل حتى تكسري عراقي الدلاء.

الإعراب: «حتّى»: حرف جرّ، «تفضّي»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة، وعلامة نصبه حذف الياء لأنّه من الأفعال الخمسة، والياء ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. والمصادر المؤول من «أن تفضيّ» في محلّ جر بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بفعل متقدم. «عرقي»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، «الدليّ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «عَرقي»، وهو جمع «عرقوة»، فأصله: «عرقو»، إلاّ أنه ليس في الكلام اسم آخره واو قبلها ضمّة، فكُسِر ما قبل الواو، فانقلبت ياءً.

بعد مجيء الهاء بحاله، و«أبوّة»، و«أخوّة» لم يلحقهما الهاء بعد أن كان يقال في المذكّر: «أُبِيٌّ»، و«أُخِيٌّ» وإنّما الهاء لازمة لهما في أوّل أحوال بنائهما على هذه الصيغة، فهو بمنزلةِ «عقلتُه بثِنايَيْن ومِذْرَوَيْن» في كونهما بُنيا على التثنية، ولم يريدوا تثنيةَ «ثِناء» ولا «مِذْرًى»، وكـ«الشقاوة» و«العناية» في كونهما بُنيا على التأنيث.

قال سيبويه: وسألت الخليل عن «عظاءة» و«صلاءة» و«عباءة»، فقال: جاؤوا بها على «العَظاء» و«العَباء» و«الصَّلاء» كما قالوا «مسنِيّة» و«مرضِيّة»، فجاؤوا بهما على «مسنيّ» و«مرضيّ»، يريد أنّ «العباء» و«الصلاء» ونحوهما إنّما هُمزت وإن كانت الياء حرفَ الإعراب، فلم تجر مجرى «النهاية» و«الإداوة»، لأنّ الهاء لحقت «العباء» و«الصلاء» بعد أن وجب فيهما الهمزُ؛ لأنّ الإعراب جرى على الياء التي الهمزةُ بدلٌ منها، ثمّ دخلت الهاء بعد ذلك، فجرت مجرى الهاء في «مسنيّة»، و«مرضيّة» التي لحقت ما جاز قلبُه قبل دخول الهاء، فإذًا من قال: «عظاءة» و«عباءة»، فإنّما ألحق تاء التأنيث بعد قولهم: «عظاءٌ» و«عباءٌ»، ومن قال: «عظاية» و«عباية» من غير همز، فإنّه يبنى الكِلَم على التأنيث، ولم يجيء بها على «العظاء» و«العباء»، كما أنّه إذا قال: «خُصْيانِ» لم يُثنّه على «خُصْية» المستعملِ، ألا ترى أنّه لو بناه على واحده، لقال: «خصيتان» وإنّما جاء به على «خُصْي» وإن لم يُستعمل.

فصل
[«فُعول» الجمع المعتلّ الآخر]

قال صاحب الكتاب: وقالوا: «عُتِيٌّ»، و«جُثِيٌّ»، و«عُصِيٌّ»، ففعلوا بالواو المتطرّفة بعد الضمّة في «فُعُولٍ» مع حَجْزِ المدّة بينهما ما فعلوا بها في «أَدْلٍ» و«قَلَنْسٍ»، كما فعلوا في «الكِساء» نحو فعلهم في «العَصا»، وهذا الصَّنيعُ مستمرٌّ فيما كان جمعًا إلاّ ما شذّ من قول بعضهم: «إنّك لتنظُر في نُحُوٍّ كثيرةٍ». ولم يستمرّ فيما ليس بجمع، قالوا: «عُتُوٌّ»، و«مَغْزُوّ». وقد قالوا: «عُتِيٌّ»، و«مَغْزِيّ». قال [من الطويل]:

وقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أنّني أَنا اللَّيثُ مَعْدِيًّا عليه وعادِيَا[1]

وقالوا: «أَرْضٌ مَسْنِيّةٌ» و«مَرْضِيٌّ»، وقالوا: «مَرْضُوٌّ» على القياس. قال سيبويه[2]: والوجهُ في هذا النحو الواوُ، والأُخرى عربيّةٌ كثيرةٌ، والوجهُ في الجمع الياء.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ كلّ جمع كان على «فُعُولٍ»، فإنّ الواو تقلب ياءً تخفيفًا،

---

(١) تقدم بالرقم ٧٣٥.
(٢) الكتاب ٤/٤٠٧.

وإنّما قلبوها ياء لأمرَيْن: أحدهما كون الكلمة جمعًا، والجمعُ مستثقل، والثاني أنّ الواو الأولى مدّة زائدة، ولم يُعتدّ بها حاجزًا، فصارت الواو التي هي لام الكلمة، كأنّها وليت الضمّةَ، وصارت في التقدير «عُصُوٌ»، فقُلبت الواو ياء على حدّ قلبها في «أُحْقٍ» و«أَذْلٍ»، ثمّ اجتمعت هذه الياء المنقلبة مع «الواو»، فقُلبت الواو ياء على حدّ قلبها في «سَيِّد»، و«مَيِّت»، وكسروا العين في نحو: «عُصِيٌّ»، كما كسروها في «أَذْلٍ» و«أَحْقٍ»، ثُمّ منهم من يُتْبِع ضمّة الفاء العينَ، فيكسرها ويقول: «عِصِيٌّ» بكسر العين والصاد، ليكون العملُ من وجه واحد، ومنهم يُبْقِيها على حالها مضمومةً، فيقول: «عُصِيٌّ» بضمّ الفاء.

ومثل ذلك «كِساء» و«رِداء»، لمّا كانت الألف زائدة للمدّ، لم يُعتدّ بها، وقلبوا الواو والياء ألفًا لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما على حدّ قلبهما في «عَصًا» و«رَحًى»، ثمّ قلبوهما همزتَيْن لاجتماعهما مع الألف الزائدة قبلها، فقالوا: «كِساءٌ»، و«رِداءٌ»، وهذا معنى قوله: «ففعلوا بالواو المتطرّفة بعد الضمّة في «فُعُول» مع حجز المدّة بينهما ما فعلوا بها في أدلٍ وقلنسٍ»، يعني أنّهم نزّلوا الواو الحاجزة منزلةَ المعدومة لزيادتها وسكونها، فأعلّوا الواو بعدها للضمّة قبلها، كما فعلوا ذلك إذا لم يكن حاجزٌ، نحوَ: «أَدْلٍ» وهذا الصنيعُ ههنا نحوٌ من صنيعهم في «كِساء» حيث نزّلوا الألف الزائدة منزلةَ المعدومة، ثمّ قلبوا الواو ألفًا كما لو لم يكن ثَمّ حاجزٌ، نحو: «عَصًا»، و«رَحًى» ولو صار نحو: «عصوّ» اسمًا واحدًا غيرَ جمع، لم يجب القلبُ لخفّة الواحد. ألا تراك تقول: «مَغْزُوّ»، و«عُتُوّ» مصدر «عَتَا يَعْتُو» من قوله تعالى: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾[1]، فتُقِرّ الواو هذا هو الوجه، والقلبُ جائز، نحو: «مَدْعِيّ»، و«مَغْزِيّ». فأمّا قوله [من الطويل]:

وقد علمت عرسي... إلخ

أنشده أبو عثمان: «مَعْدُوًّا» بالواو على الأصل، ويروى: «معدِيًّا»؛ فأمّا الجمع؛ نحو: «حُقِيّ» و«عُصِيّ»، فلا يجوز فيه إلّا القلبُ لما ذكرناه إلّا ما شذّ من قولهم: «إنكم لتنظرون في نُحُوّ كثيرة»، أي: في جهات، وقالوا: «نُحُوٌّ»، و«بُهُوٌّ»، و«أُبُوٌّ»، و«أُخُوٌّ»، فالنُّحُوٌّ: جمع نَحْوٍ، وهو من السحاب أوّلُ ما يَنْشأ، والبُهُوٌّ: جمع بَهْوٍ وهو الصدر، وأُبُوٌّ جمع أَبٍ، وأُخُوٌّ جمع أَخٍ، وذلك كلّه شاذّ، كأنّه خرج مُنبهًا على الأصل كـ«القَوَد»، و«الحَوَكة».

وقالوا: «مَسْنيّة» وهو من «سَنَوْت الأرضَ» أي: سقيتها، وأرضٌ مسنيّةٌ أي مسقيّة. وقالوا: «مَرْضيّ» وهو من «الرِّضْوان»، والوجهُ فيما كان واحدًا الواوُ، والأخرى عربيّةٌ كثيرةٌ، وإنّما جاز القلبُ في الواحد تشبيهًا بـ«أَدْلٍ» وإن لم يكن مثله، فلولا السماعُ، لم

---

(١) الفرقان: ٢١.

يجز ذلك، مع أنّ الواو قد انقلبت في «رَضِيَ» و«سُنَيّتِ الأرض»، فهذا يقويّ وجهَ القلب، والوجهُ فيما كان جمعًا الياء، فاعرفه.

فصل
[شرط المقلوب بعد الألف للإعلال]

قال صاحب الكتاب: **والمقلوب بعد الألف يُشترط فيه أن تكون الألف مزيدة مثلها في «كِساءٍ»، و«رِداء». وإن كانت أصلية، لم تُقْلَب، كقولك: «واوٌ»، و«زايٌ»، و«آيَةٌ»، و«ثايَةٌ».**

* * *

قال الشارح: يريد أنّ المقلوب من الواو والياء بعد الألف لا تكون الألف فيه إلاّ زائدة، وذلك لأمرين: أحدهما: أنّ الحرف إذا كان زائدًا، جاز أن يُقدَّر ساقطًا، فيصير حرفُ العلّة كأنّه قد ولي الفتحةَ، فيُعاملَ في القلب والإعلال معامَلة «عَصًا» و«رَحًى»؛ وأمّا إذا كانت أصلاً، فلا يسوغ فيها هذا التقدير.

والأمر الثاني: أنّه إذا كانت الألف أصلاً، كانت منقلبة عن غيرها، فإذا أخذتَ تقلب الواو والياء التي هي لام، والَيْتَ بين إعلالين، وذلك إجحافٌ. وقد بالغ أبو عثمان في الاحتياط، فاشترط أن تكون الألف التي تُهْمَز الواوُ والياء معها زائدةً ثالثةً، فقوله: «ثالثةً» تحرّزٌ من «زايٍ»، و«آيٍ»، وإن كان قوله: «زائدة» كافيًا في الاحتراز، إلّا أنّه أكّده بقوله: «ثالثةً». وقد تقدّم الكلام على ألِف «واوٍ»، و«زايٍ»، و«ثايةٍ» بما أغني عن إعادته.

فصل
[قلب الواو المكسور ما قبلها]

قال صاحب الكتاب: **والواو المكسور ما قبلها مقلوبةٌ لا محالةَ، نحو: «غازِيَةٍ»، و«مَحْنِية». وإذا كانوا ممَّن يقلبها وبينها وبين الكسرة حاجزٌ في نحو: «قِنْيَةٍ» وهو «ابنُ عَمّي دِنْيا»، فهم لها بغيرِ حاجِز أَقْلَبُ[1].**

* * *

قال الشارح: إنّما قلبوا الواو والياء في نحو: «غازِية» و«محنِية» لانكسار ما قبلها، وهي مع ذلك لامٌ، واللامُ ضعيفة لتطرُّفها، وإذا كانوا قد قلبوا العين في مثل: «ثَوْرٍ»، و«ثِيَرَةٍ»، و«القِيام»، و«الثِّياب» مع أنّها عين، والعين أقوى من اللام، كان قلبُ اللام التي هي أضعف للكسرة قبلها أولى، مع أنّهم قد قالوا: «قِنْيَةٌ»، و«صِبْيَةٌ»، و«هو ابن عمّي دِنْيًا»، فقلبوا اللام التي هي واو مع الحاجز للكسرة، فَلأنْ يقلبوها مع غير حاجز أَوْلى،

---

(١) أي: القلب فيها أولى.

فـ«القِنْيَةُ»: من الواو لقولهم: «قَنَوْت»، وقالوا فيها: «قِنْوَةٌ» أيضًا، و«الصِّبْيَة» من «صَبَا يَصْبُو»، و«الدُّنْيَا» من «الدُّنُوّ»، فاعرفه.

فصل
[الإعلال في «فَعْلى» و«فُعْلى»]

قال صاحب الكتاب: **وما كان «فَعْلَى» من الياء قُلبت ياؤه واوًا في الأسماء كـ«التَّقْوَى»، و«البَقْوَى»، و«الرَّعْوَى»، و«الشَّرْوَى»، و«العَوَّى»، لأنّها من «عَوَيتُ» و«الطَّغْوَى» لأنّها من «الطُّغيان»، ولم تُقلب في الصفات، نحو: «خَزْيَا»، و«صَدْيَا»، و«رَيَّا».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على طرف من هذا الفصل. وجملةُ الأمر أنّ «فَعْلَى» إذا كان اسمًا ولامُه ياءٌ، فإنّهم يُبْدِلون من الياء الواو، ولا يفعلون ذلك في الصفة، كأنّهم أرادوا التفرقة بين الاسم والصفة، وقد اعتمدوا ذلك في سواضعَ، فقالوا في الاسم: «الشروى»، و«التَّقوى»، و«البقوى»، و«الرعوى»، و«العوّى»، و«الطغوى»، فهذه كلّها أسماءٌ، وأصلها الياء، فالشروى: المِثْلُ، يقال: «هذا شروى هذا»، أي: مثله، وهو من «شَرَيْت»، والتقوى: التَقيّةُ والوَرَعُ، يقال: «اتَّقاهُ يَتّقيه اتّقاءً»، و«تَقاهُ يَتْقيه تَقيّةً وتِقاءً وتُقًى». وهو من الياء لقولهم: «وَقَيْت»، و«تَقَيْت»، أي: «انتظرت». والرُّعْوَى: والرُّعْيَا من الحفاظ والرعاية، فهو من «رَعَيْت». والعَوَّى: كوكبٌ، يقال: إنّه وركُ الأسد. وذكر أبو عليّ في الشيرازيّات[1]: زعم أبو إسحاق أنّها سُمّيت بذلك لانعطاف الذي فيها، كأنّها ألفٌ معطوفةُ الذَّنَب. وهو من «عَوَيْتُ الحَبْلَ»: إذا فتلتَه. والطغوى: من الطُّغْيان، يقال: «طُغْوانٌ»، و«طُغْيانٌ»، و«طَغْوَى» بمعنى واحد، وهو مجاوزة الحدّ في العِصْيان.

ولم يقلبوا في الصفات نحو: «خَزْيَا»، و«صَدْيَا»، و«رَيَّا»، فإن أردت الاسم قلت: «رِوّى». فعلوا ذلك لضرب من التعويض من كثرة دخول الياء على الواو، واختصّوا بذلك اللامَ دون الفاء والعين لضُعْفها وتأخُّرها، والضعيفُ مطموعٌ فيه. فإن قيل: فهلّا كان ذلك في الصفة دون الاسم حيث أرادوا الفرق والتعويض، قيل: الواوُ مستثقلة، والصفةُ أثقلُ من الاسم إذ كانت في معنى الفعل، فلم تزد ثقلاً بالواو، وحيث كان الاسم أخفَّ عليهم، جعلوه بالواو، ليُعادِل ثقلُ الواو ثقلَ الصفة.

* * *

قال صاحب الكتاب: **ولا يُفَرَّق فيما كان من الواو نحو: «دَعْوَى»، و«عَدْوَى»، و«شَهْوَى»، و«نَشْوَى».**

* * *

(١) اسم كتاب له وضعه في شيراز.

قال الشارح: يريد أنّه لا يلزم الفرق بين الاسم والصفة فيما كان من ذوات الواو، كما لزم في ذوات الياء. إنّما ذلك مقصور على ما كان من الياء، فيستوي الاسمُ والصفةُ. وتقول: «دعوى»، و«عدوى» وهي المَعونة، وفي الصفة، «شهوى»، و«نشوى»، فيكون الجميع بالواو، فلا يُغيِّر الاسم. والصفةُ تبقى على حالها كما كانت في «صَدْيَا» و«خَزْيَا» كذلك غيرَ مغيّرة، وإذا كانوا قد قلبوا الياء واوًا في «شَرْوَى» و«رَعْوَى» لأنّهما اسمان، فأن يُقِرّوا الواو فيما هي في أصلٍ أجدرُ.

* * *

قال صاحب الكتاب: **و«فُعْلَى» تُقلب واوها ياءً في الاسم دون الصفة، فالاسمُ نحو: «الدُّنْيا»، و«العُلْيا»، و«القُصْيَا»، وقد شذّ «القُصْوَى»، و«حُزْوَى»، والصفةُ قولُك إذا بنيتَ «فُعْلَى» من «غَزَوْتُ»: «غُزْوَى».**

* * *

قال الشارح: وقد فصلوا هنا بين الاسم والصفة، إلاّ أنّ التغيير هنا مخالفٌ للتغيير في «فَعْلَى»، لأنّك هنا قلبت واوه ياءً، وفي «فَعْلَى» قُلِبَتْ ياؤه واوًا، وذلك لضرب من التعادل. وقد مثّل الاسمَ بـ«الدنيا»، و«العليا»، و«القصيا»، وهي في الحقيقة صفاتٌ، إلاّ أنّها جرت مجرى الأسماء لكثرة استعمالها مجرّدةً من الموصوفين، فهي كـ«الأَجْرَع»، و«الأَبْطَح»، ولذلك قالوا في جمعه: «الأباطِح»، و«الأجارع»، كما قالوا: «أَحْمَدُ»، و«أَحامِدُ». وأبدلوا الواو في «فُعْلَى» بضمّ الفاء كما أبدلوها بفتح الفاء، ولم تغيّر الصفة نحو: «غزوى»، كما لم تغيّر في «فَعْلَى»، نحو: «خَزْيَا».

وقد شذّ «القُصْوَى»، وكان القياس «القُصْيَا»، كما قالوا: «الدُّنيا». ولا يُنْكَر أن يشذّ من هذا شيءٌ، لأنّ أصله الصفةُ، فجاز أن يخرج بعضُ ذلك على الأصل، فيكون مَنْبَهَةً على أنّ أصله الصفة. وقد قالوا: «حُزْوَى» في العَلَم، وهو اسم مكان، والأعلامُ قد يكثر فيها الخروجُ على الأصل نحو: «مَكْوَزَة»، و«مَحْبَبٍ»، و«حَيْوَة»، ونحوها، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **ولا يُفرَق في «فُعْلَى» من الياء، نحو: «الفُتْيا»، و«القُضْيَا» في بناءِ «فُعْلَى» من «قضيتُ»؛ وأمّا «فِعْلَى»، فحقُّها أن تَنْساق على الأصل صفةً واسمًا.**

* * *

قال الشارح: أمّا «فُعْلَى» بالضمّ من الياء، فلا يغيّر كما يغيّر «فُعْلَى» من الواو، لأنّهم إذا كانوا قد قلبوا ذوات الواو إلى الياء في نحو: «الدُّنْيَا»، فلأن يُقِرّوا الياء على حالها كان ذلك أحرى، وإذا كانوا قد أقرّوا الواو في «فَعْلَى»، نحو: «الدَّعْوَى»، و«العَدْوَى» على حالها مع ثقل الواو، فأن يُقِرّوا الياء مع خفّتها كان ذلك أجدر؛ وأمّا «فِعْلَى» فلا نعلمهم غيّروه، بل أتوا به على الأصل، والشيء إذا جاء على أصله، فلا علّةَ

له، ولا كلامَ أكثرَ من استصحاب الحال؛ وأمّا إذا خرج عن أصله، فيُسْأَل عن العلّة المُوجِبة لذلك، فاعرفه.

فصل
[قَلْب الياء ألفًا والهمزة ياءً في جمع التكسير الذي بعد ألف تكسيره حرفان]

قال صاحب الكتاب: وإذا وقعت بعد ألف الجمع الذي بعده حرفان همزةٌ عارضةٌ في الجمع وياءٌ، قلبوا الياء ألفًا والهمزةَ ياءً، وذلك قولهم: «مَطايَا»، و«رَكايَا»، والأصلُ: «مَطائِيُ»، و«رَكائِيُ» على حدّ «صَحائِفَ»، و«رَسائِلَ» وكذلك «شَوايَا»، و«حَوايَا» في جمع «شاوِيةٍ» و«حاوِية» فاعِلتَين من «شَوَيْتُ»، و«حَوَيْت»، والأصلُ: «شَواوِيُ»، و«حَواوِيُ»، ثمّ «شَوائِيُ»، و«حَوائِيُ» على حدّ «أوائِلَ»، ثمّ «شَوايَا»، و«حَوايَا».

وقد قال بعضهم: «هَداوَى» في جمع «هَدِيَة»، وهو شاذّ؛ وأمّا نحو: «إداوةٍ»، و«عِلاوة»، و«هِراوة» فقد ألزموا في جمعه الواوَ بدلَ الهمزة، فقالوا: «أداوَى»، و«عَلاوَى»، و«هَراوَى»، كأنّهم أرادوا مُشاكَلة الواحد الجمعَ في وقوعِ واو بعد ألف. وإذا لم تكن الهمزة عارضة في الجمع كهمزة «جَواءٍ»، و«سَواءٍ» جمع «جائِيَةٍ» و«سائية» فاعلتَين من «جاء» و«ساءَ»، لم تُقْلَبْ.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «مَطيَّة» و«رَكِيَّة» وزنُهما فَعِيلَةٌ كـ«صحيفة»، و«سفينة»، والأصل: «مَطِيوَة» و«رَكِيوَة»، فالياء زائدة للمدّ كألف «رسالةٍ»، والواو لامُ الكلمة، لأنّه من «مَطَوْت» و«الرَّكْوَةِ». فلمّا اجتمعت الواو والياء، وقد سبق الأوّلُ منهما بالسكون، قلبوا الواو ياءً على حدّ «سَيِّد» و«مَيِّت»، فإذا جمعتَهما على الزيادة، كان حكمهما حكمَ الرباعيّ كـ«جَعافِرَ»، و«سلاَهِبَ»، فقلت: «مَطائِيُ»، و«رَكائِيُ»، فهمزتَ الياء فيهما لأنّها مدة لا حظّ لها في الحركة. فلمّا وقعت موقعَ المتحرّك، قُلبت همزةً على حدّ «صَحائِف»، و«رَسائِلَ»، فأبدلوا من الكسرة فتحةً تخفيفًا، كما أبدلوها في «مَدارَى»، و«مَعايَا»؛ لأنّه أخفُّ، ولا يُلْبِس ببناء آخر، فصارا «مَطاءا»، و«رَكاءا».

وكذلك لو كانت اللام همزةً أصليّةً، نحو: «خَطِيئَةٍ» و«رَزِيئَةٍ»، وجمعتَه هذا الجمعَ، لقلت: «خَطايَا» و«رَزايَا» بالياء الخالصة، والأصل: خَطائِئ»، و«رزائِئ»، فاجتمع همزتان الأولى مكسورةٌ، فقلبوا الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين وانكسار الأولى، فأبدلوا من الكسرة فتحةً، فصار: «خطائيُ»، و«رَزائيُ» بالياء الخالصة، فقلبوا الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت «خَطاءا»، و«رَزاءَا» وتقديره: «خَطاعا»، و«رَزاعا»

والهمزةُ قريبة من الألف، فصار كأنّك قد جمعت بين ثلاث ألفات، فأبدلوا من الهمزة ياءً، فصار «خَطايَا»، و«رَزايَا».

ولا يعتمدون ذلك إلّا فيما كانت همزته عارضة في الجمع؛ فأمّا إذا كانت الهمزة موجودة في الواحد عينًا، فإنّها تبقى على أصلها، فتقول في جمع «جائِيَةٍ» اسم فاعل من «جَأَى» عليه «جَأْيًا» أي: عَضَّ، و«شائِيَةٍ» من «شَأَه» إذا سبقه: «جَوآءٍ»، و«شَوآءٍ» كما تقول: «غَواشٍ»، و«جَوارٍ»، فرقًا بين ما همزتُه أصليّةٌ ثابتةٌ في الواحد، وبين العارضة.

هذا مذهبُ أكثر النحويين؛ فأمّا الخليل فإنّه كان يذهب إلى أنّ «خَطايَا» و«رَزايَا» وما كان نحوهما قد قُلبت لامه التي هي همزة إلى موضع ياء «فَعِيلَة»، فكانت في التقدير «خطاييء» بياء قبل الهمزة، ثمّ تقلب إلى «خطاءٍ»، ثمّ أبدل من الكسرة فتحةٌ، وعُمل فيه ما عمله عامّةُ النحويين.

والقولُ هو الأوّل، لأنّه قد حُكي عنهم: «غفر الله خَطائِئَهُ» بهمزتين. وحكى أبو زيد: «دَرِيئَةٌ»، و«دَرائِىءُ» بهمزتين، كما ذهب إليه الجماعةُ غير الخليل، فقالوا: «شَوايَا»، و«حَوايَا» في جمع «شاوِيَةٍ» و«حاوِيَةٍ»، فالواو فيهما وإن كانت عينًا غيرَ مدّة تقبل الحركة بخلاف ما تقدّم، وذلك أنك لمّا جمعته، قلبتَ ألفه واوًا على حدّ قلبها في «ضَوارِبَ» و«قَوائِمَ»، ووقعت ألفُ الجمع بعدها، فاكتنفت الألفَ واوان، إحداهما المنقلبةُ عن الألف، والأخرى عين الجمع، فقُلبت الثانية همزةً، لوقوعها بعد ألف زائدة قريبةٍ من الطرف على حدّ صنيعهم في «أوائِلَ»، فصار «حَوائِيُ»، و«شَوائِيُ»، ثمّ أبدلوا من كسرة الهمزة فتحةً، فصار تقديره: «شَواءا»، و«حَواءا»، فأبدلوا من الهمزة ياءً، وقالوا: «شَوايَا»، و«حَوايَا»، فاعرفه.

وقالوا: «هَدِيَّةٌ»، و«هَداوَى»، و«مَطِيَّةٌ»، و«مَطاوَى»، و«شَهِيَّةٌ»، و«شَهاوَى» بالواو، وهو شاذٌ، والقياسُ الجيّدُ: هَدايَا، ومَطايَا، وشَهايَا.

وأمّا «إداوَة»، و«أداوى»، و«عِلاوَة»، و«عَلاوَى»، و«هِراوَة»، و«هَراوَى»، ونحوها ممّا الواو في واحده ظاهرةٌ، نحو: «شَقاوَةٍ»، و«غَباوةٍ»، فإنّك إذا جمعتَه على هذا الحدّ، فإنّك تزيد ألفَ الجمع ثالثةً، فتقع الألفُ بعدها التي كانت في الواحد، وهو موضعٌ يُكسر فيه الحرف، فتُقلب حينئذ همزةً مكسورةً، فتصير في هذه الصورة «أدائو» بمنزلة «أداعِوُ»، فتقلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها، فتصير «أَدائِيُ»، ثمّ عُمل فيها ما عُمل في «خطائِيُ» من تغيير الحركة والقلبِ. ثمّ إنّهم راعوا في الجمع حكمَ الواحد، فأرادوا أن يظهر الواو في التكسير كما كانت ظاهرة في الواحد، فلم يُمْكِنهم ذلك، فأبدلوا من الهمزة الواو، فإذًا ليست هذه الواو الواوَ التي كانت في الواحد، إنّما هي بدلٌ من الهمزة المبدلة من أَلِف «إداوَة»، والألفُ بدلٌ من ياءٍ هي مبدلة من واوِ «إداوة». ووزنُ «أداوَى» على هذا

«فَعاوِلُ» على منهاج «فَعالِل»، وإنّما يفعلون ذلك إذا كانت الواو لامًا لا عينًا، وذلك لأنّ اللام إذا كانت واوًا رابعةً فصاعدًا كثُر قلبُهم إيّاها إلى الياء، نحو: «أَغْزَيْت»، و«استدعَيْت»، و«مَغْزَيانِ»، و«غَازِيَة»، و«مَحْنِيَة»، فأظهروا الواو في «إداوة» ونحوها، ليُعلِموا أنّ الواو في «إداوة»، وإن كانت رابعةً، صحيحةٌ غيرُ منقلبة، وإذا كانوا قد راعوا الزائد في الجمع، نحو ياء «خطيئة»، فقالوا: «خَطايَا»، فهم بمراعاة الأصليّ أجدرُ.

فصل
[قلب الواو رابعةً فصاعدًا]

قال صاحب الكتاب: **وكلُّ واو وقعت رابعةً فصاعدًا ولم ينضمَّ ما قبلها، قُلبت ياءً، نحو: «أَغْزَيْتُ»، و«غازَيْت»، و«رَجَّيْت»، و«تَرجَّيْت»، و«استرشَيْت»، ومضارَعِتها ومضارعةِ «غُزِيَ»، و«رَضِيَ»، و«شَأَى»، في قولك: «يُغزِيانِ»، و«يَرْضَيان»، و«يَشْأَيان»، وكذلك «مَلْهَيان»، و«مُصْطَفَيان»، و«مُعَلَّيان»، و«مستدعَيان».**

* * *

قال الشارح: الواو إذا وقعت رابعة فصاعدًا، قُلبت ياءً، وإنّما قلبوها ياءً حملاً على المضارع، وإنّما قُلبت في المضارع للكسرة قبلها على حدّ قلبها في «مِيزان» و«مِيعاد»، فلمّا قالوا: «يُغْزِي»، فقلبوا، كرهوا أن يقولوا: «أَغْزَوْتُ»، لأنّ الأفعال جنسٌ واحدٌ، فأرادوا المُماثَلة، وأن يكون لفظُ الماضي والمضارع واحدًا، فأعلّوا الماضي لإعلال المضارع، كما أعلّوا المضارع، نحو: «يَقُول»، و«يَبِيع» لإعلالِ «قالَ»، و«باعَ». ألا ترى أنه لولا إعلالُ الماضي، لم يلزم إعلال المضارع؟

وقوله: «ولم ينضم ما قبلها» احترز به من «يَغْزُو» و«يَدْعُو» من الأفعال، ومن نحو: «تَرْقُوَة»، و«عَرْقُوَة» من الأسماء. فإن قيل: فأنت تقول: «تَرَجَّيْت»، و«تَغازَيْت» بقلبها ياءً مع أنّك لا تكسر ما قبل اللام في المضارع لأنّك تقول: «يَترجّى»، و«يَتفازَى»، فهلّا قلت: «ترجَّوْت»، و«تغازَوْت»، فتُصحِّح الواو تصحيحَها في «غَزَوْت» لصحّتها في «يَغْزُو»، قيل: «ترجَّيْت» مُطاوِعُ «رَجَّيْت»، و«تغازَيْت» مطاوِعُ «غازَيْت»، فلمّا كانت الواو تقلب في الأصل لانكسار ما قبل لامه في المضارع نحو: «يُرَجِّي»، و«يغازِي»، بقيت على حالها بعد دخول تاء المطاوعة، فالألفُ في «تَرَجَّى»، و«تَغازَى» بدلٌ من ياء هي بدلٌ من الواو التي هي لام في الأصل.

وقالوا في مضارع «غُزِيَ»، و«رَضِيَ»: «يُغْزَيانِ»، و«يَرْضَيانِ»، فقلبوا الواو ياءً، وإن لم ينكسر ما قبل اللام، حملاً للمضارع على الماضي؛ لأنّ الماضي قد وُجدت فيه علّةٌ تقتضي القلبَ، وهو انكسارُ ما قبل الواو، نحو: «غُزِيَ»، و«رَضِيَ»، ولم يُوجَد في المضارع علّةٌ تقتضي القلب، فكرهوا أن يختلف البابُ. فهذا نظيرُ «أَغْزَيْت يُغْزِي»، إلّا

أنّ «أغزيت» حُمل ماضيه على مضارعه، وهنا حُمل المضارع على الماضي. وإذا كانوا قد أعلّوا اسم الفاعل لاعتلال الفعل مع اختلاف جنسهما؛ فإعلالُ الماضي للمضارع، والمضارع للماضي، كان ذلك أجدر.

وأمّا «يَشْأَيانِ»، فقد قلبوا الواو ياءً مع أنّها لم تقلب في الماضي، لأنّك تقول: «شَأَوْت»، ولم ينكسر ما قبل الواو في المضارع، وذلك من قبل أنّ الماضي «فَعَلَ» بالفتح. و«فَعَلَ» مفتوحَ العين لا يأتي مضارعُه على «يَفْعَل» بالفتح، وإنّما فُتح لمكان حرف الحلق فصار الفتح عارضًا، فعومل على الأصل. ونظيره «يسع»، و«يطأ» فتحوا الغين لمكان حرف الحلق، وتركوا الفاء التي هي الواو محذوفةً على الأصل إذ كانت الفتحة عارضة. وقال أبو الحسن الأخفش: لمّا قالوا في المضارع: «يَشْأَى» ففتحوا أشبهَ ما ماضيه «فَعِلَ» بالكسر لأنّ «يفعَل» بابُ ماضيه «فَعِلَ»، فجرى مجرى «رَضِيَ» و«شَقِيَ»، فقالوا: «يَشْأَيانِ»، كما قالوا: «يَرْضَيانِ»، و«يَشْقَيانِ».

وقالوا: «ملهيان» في تثنية «مَلْهًى» وهو من الواو، لكنّهم قلبوا الواو ياءً حملاً على الماضي، وهو «لَهِيت» عن الأمر. وكذلك «مصطفيان»، فقلبوا اللام ياء حملاً على «يَصْطَفِي»، و«معلّيان» لأنّه مفعولٌ من «عَلّى يُعَلّي»، والواو منقلبة في «يعلّي»، وكذلك «مستدعيان»، فاعرفه.

فصل
[مجيء الادغام بدل الإعلال]

قال صاحب الكتاب[(١)]: **وقد أجروا نحو: «حَيِيَ»، و«عَيِيَ»، مُجْرَى «بَقِيَ»، و«فَنِيَ»، فلم يُعِلّوه، وأكثرُهم يدّغم، فيقول: «حَيّ»، و«عَيّ» بفتح الفاء وكسرها، كما قيل: «لُيّ»، و«لِيّ» في جمع «أَلْوَى». قال الله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾[(٢)]. قال عَبِيدٌ** [من مجزوء الكامل]:

١٣٦١ـ عَيُّوا بأَمْرِهِم كما ... عَيَّتْ ببَيْضَتِها الحَمامَهْ

* * *

(١) الكتاب ٤/ ٣٧٧.

(٢) الأنفال: ٤٢.

١٣٦١ـ **التخريج**: البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص١٣٨؛ وأدب الكاتب ص٦٨؛ والحيوان ٣/ ١٨٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٣٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٦٣٣؛ وعيون الأخبار ٢/ ٨٥؛ ولسان العرب ١٤/ ٢١٨ (حيا)، ١٥/ ١١٣ (يعا)؛ ولابن مفرغ الحميري في ملحق ديوانه ص٢٤٤؛ ولسلامة بن جندل في ملحق ديوانه ص٢٤٦؛ وبلا نسبة في الكتاب ٤/ ٣٩٦؛ والمقتضب ١/ ١٨٢؛ والمقرب ٢/ ١٥٤؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٧٨؛ والمنصف ٢/ ١٩١.

=

قال الشارح: إذا اجتمع في آخِر الفعل حرفا علّةٍ، لم يمكن إعلالُهما معًا، لأنّه إجحافٌ، وربّما أدّى إلى حذف أو تغيير، وإنّما يُعَلّ أحدهما، والأوْلى بالإعلال الأخيرُ الذي هو اللام على نحو: «شَوَى»، و«ذَوَى»، فأمّا «حَيِيَ»، و«عَيِيَ» ونحوهُما من مضاعَف الياء، فالقياسُ هنا أن تقلب الياء الأولى ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وأن يصير اللفظ إلى «حَايَ»، و«عَايَ»، فيعتلّ العين. وقد اعتلّت هذه اللام في المضارع بقلبها ألفًا وسكونِها في حال الرفع، وحذفِها في حال الجزم، والأفعالُ كلّها جنس واحد، فكرهوا أن يجمعوا عليه اعتلالَ عينه ولامِه، فنزّلوا الأوّل منزلةَ الصحيح، وأقرّوه على لفظه في الماضي، ووفّوه ما يستحقّه من الحركات. ولحق الثاني القلبُ والتغييرُ والسكونُ، وذلك: نحو: «حَيَّ»، «يَحْيَى»، و«عَيَّ»، «يَعْيَى»، فهذا معنى قوله أجروا «حَيِيَ» و«عَيِيَ» مجرى «بَقِيَ» و«فَنِيَ»، يعني أجروا الياء الأولى مجرى النون في «فني» والقاف في «بقي»، ولم يغيّروها مع وجود مقتضِي التغيير، كما لم يغيّروا الصحيح فيما ذكرناه.

وأكثرُ العرب يدّغم العين في اللام إذا تحرّكت اللام، نحو: «حَيَّ»، و«عَيَّ»، أجروه في ذلك مجرَى نحو: «شَدَّ»، والإظهارُ جائز. وإنّما جاز الإظهار؛ لأنّ هذه اللام قد تعتلّ، وتسكن في الرفع، وتحذف في الجزم، نحو: «هو يَحْيَى» و«لم يَحْيَ»، فلمّا لم تلزمها الحركةُ، انفصلت من دال «شَدَّ»؛ لأنّها متحرّكة في الرفع، ولا تحذف على وجه. فإذا أظهرتَ، فقلتَ: «قد حَيِيَ زيدٌ»، قلت في الجمع: «قد حَيُوا»، كما تقول: «قد عَمُوا». قال الشاعر [من الطويل]:

١٣٦٢ـ وكُنّا حَسِبْناهم فَوارِسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بعدما ماتُوا من الدَّهْر أَعْصُرا

= **اللغة**: عيّوا بأمرهم: عجزوا عنه فلم يستطيعوا بيان مرادهم له.

الإعراب: «**عيّوا**»: فعل ماض مبني على الضم، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «**بأمرهم**»: جارّ ومجرور متعلقان بالفعل «عيّ»، وهو مضاف. و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «**كما**»: الكاف حرف جرّ، و«ما»: مصدرية. «**عيّت**»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث. والمصدر المؤول من «ما» والفعل بعدها في محل جرّ بحرف الجرّ، والجارّ والمجرور متعلقان بمفعول مطلق محذوف، تقديره: «عيًا». «**ببيضتها**»: جارّ ومجرور متعلقان بالفعل «عيّ»، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «**الحمامة**»: فاعل مرفوع بالضمة، وسكّن للقافية.

وجملة «عيّوا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «عيّوا... عيّت» حيث أجراهما مجرى «ظنّوا وظنّت» ونحوهما من الصحيح، فسلما من الإعلال والحذف.

١٣٦٢ ـ **التخريج**: البيت لمودود العنبري في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٣٤؛ ولأبي حُزابة الوليد بن حنيفة في شرح شواهد الإيضاح ص٦٣٤؛ وشرح شواهد الشافية ص٣٦٣؛ ولسان العرب ١٤/ ٢١٨=

والمعنى: حسبتُ حالهم بعد سُوءٍ قد صلحتْ. وكَهْمَسٌ الذي ذكره: رجلٌ من بني تميم مشهورٌ بالفُروسيّة والشجاعة. والشاهدُ فيه قوله: «حَيُوا»، وبناؤه على بناءِ «خَشُوا» و«فَنُوا»؛ لأنّ «حَيِيَ» إذا ضُوعفت الياء ولم تُدّغم، بمنزلةِ «خَشِيَ» و«فَنِيَ». وإذا لحقها واوُ الجمع، لحقها من الإعلال والحذفِ ما لحق «خشي» إذا كانت للجمع. ومن قال: «حَيّ فلانٌ» فادّغم، ثمّ جمع، قال: «حَيُّوا»؛ لأنّ الياء إذا سكن ما قبلها في مثل هذا، جرت مجرى الصحيح، ولم يثقل عليها الضمّةُ. وعليه أنشد الأصمعيّ لعَبِيدٍ [من مجزوء الكامل]:

عـــيّـــوا بـــأمـــرهـــم... إلـــخ

وبعده:

وضـعـت لـه عـوديـن مـن ضـعـة وآخـر مـن ثُـمـامَـة

الشاهد فيه قوله: «عيّوا»، و«عيّت»، وإجراؤهما مجرى «ظَنُّوا»، و«ظَنَّتْ» ونحوهما من الصحيح، ولذلك سلِم من الاعتلال والحذفِ لِما لحقه من الادّغام. وصف قومًا يخرقون في أمورهم ويعجزون عن القيام بها، وضرب لهم المثلَ في ذلك بُخْرق الحمامة وتَفْرِيطِها في التمهيد لبَيْضها؛ لأنها لا تتّخذ عُشَّها إلا من كُسار الأعواد، وربّما طارت

= (حيا)؛ ولمودود أو لأبي حزابة في لسان العرب ٦/ ١٩٩ (كهمس)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١١٦؛ ولسان العرب ١٥/ ١١٤ (عيا)؛ والمقتضب ١/ ١٨٢؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٧٩؛ والمنصف ٢/ ١٩٠.

اللغة: الكَهمَسُ: القصير، واسم لأبي حَيٍّ من العرب، وكهمس المذكور في هذا البيت هو كَهْمس بن طَلْق الصريمي، وكان من جملة الخوارج مع بلال بن مرداس.

المعنى: كنت أحْسَبُ هؤلاء الناس فرسانًا أقوياء كفَوارس ابن كهمس.

الإعراب: «**وكنا**»: الواو: بحسب ما قبلها، «**كنا**»: فعل ماضٍ ناقص، ونا: اسمه. «**حَسِبْناهم**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، ونا: فاعل، وهم: مفعول به. «**فوارس**»: مفعول ثانٍ لـ«حَسِبَ». «**كَهْمس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**حَيُوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير الجماعة فاعل، والألف: فارق. «**بَعْدَ**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، ومتعلق بالفعل (حَيُوا). «**ما**»: حرف مصدري، والمصدر المؤول من «ما» والفعل (ماتوا) في محل جر بالإضافة. «**ماتوا**»: مثل «حَيُوا». «**من الدهر**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «أعْصُرًا». «**أعْصُرًا**»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ«ماتوا» منصوب بالفتحة.

وجملة «كنا حَسِبْنا» بحسب الواو وجملة «حَسِبْنا»: خبر «كان» محلها النصب. وجملة «حَيُوا»: حال من (فوارس) محلُّها النصب. وجملة «ماتوا»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «حَيُوا» حيث بناه على بناء «خَشُوا» لأنها جاءت على غير لغة الإدغام، فلحقها من الاعتلال والحذف عند الإسناد ما لحق «خشي» عند إسنادها لواو الجماعة، ومن أدْغم «حَيّ» سلمت ياؤه عند الإسناد، وقيل: حَيُّوا.

عنها العِيدان فتَفرّق عشّها، وسقطت البيضةُ، ولذلك قالوا في المثل: «أخرقُ من حمامة»[١]. وقد بيّن خُرْقَها في البيت بعده، أي: جعلت لها مِهادًا من هذين الصنفين من الشجرِ، ولم يُرِد عودَيْن فقط ولا ثلاثةً كما ظنّ بعضُهم.

* * *

قال صاحب الكتاب: وكذلك «أُحِيَّ»، و«اسْتُحِيَّ»، و«حُوِيَّ» في «أُحْيِيَ»، و«اسْتُحْيِيَ»، و«حُوِيِيَ»، وكلُّ ما حركتُه لازمةٌ، ولم يدّغموا فيما لم تلزم حركتُه، نحو: «لَنْ يُحْيِيَ»، و«لن يستحْيِيَ»، و«لن يُحايِيَ».

* * *

قال الشارح: وكذلك كلُّ فعلٍ ما لم يسمّ فاعله، نحو: «حُيَّ» في هذا المكان، و«اسْتُحِيَّ»، و«حُويَّ». فـ«حُيَّ» مبنيّ للمجهول من «حَيِيَ» بالجارّ والمجرور ليصحّ بناؤه لما لم يسمّ فاعله إذ كان لازمًا، فيقوم الجارّ والمجرور مقامَ الفاعل، وأنت مخيَّرٌ في ضمّ الحاء وكسرها، والكسرُ أكثرُ لأنّه أخفّ، فالضمّ على الأصل، والكسر لضرب من التخفيف، لأنّ الحرف المشدّد قد ينزل في بعض المواضع منزلةَ الحرف الواحد، نحو: «دابَّةٍ»، و«شابَّةٍ»، فإنّ الياء المشدّدة قد تتنزّل عندهم منزلةَ الحرف الواحد المتحرّك، ولولا ذلك، لَما جاز أن تُجامِع الألفَ الساكنةَ، وذلك أنّ اللسان تنبو عنه نَبْوَةً واحدةً. فكما امتنع أن تقع ياءٌ في الطرف وقبلها ضمّةٌ، فكذلك قلّ الضمُّ هنا، وليس بممتنع. ومثلُه قولهم: «قرنٌ أَلْوَى»، و«قرونٌ لِيٌّ». يجوز فيه الضمّ والكسر، والكسرُ أكثرُ، فقلّةُ الضمّ تُوازِي امتناعَ «أَدْلُوٍ» و«أَظْبُيٍ». وأمّا «أُحِيَّ»، فهو مبنيّ من «أَحْيَا»، والحاء مكسورة لا غير، لأنّها حركةُ الياء المدّغمة تُقلب إلى الحاء الساكنة على حد «يَشُدّ» و«يَمُدّ».

وكذلك «اسْتُحِيَّ»، العملُ واحد، والأصل: «اسْتُحْيِيَ». وفيه لغتان إحداهما «استحيَيْت»، والأخرى «استحَيْت». فأمّا «استحييت» بياءين، فهي لغةُ أهل الحجاز على ما ينبغي من القياس، لأنّهم صحّحوا الياء الأولى، وهي عين الفعل، وأعلّوا الثانية، وهي لام الفعل، فقالوا: «استحْيَا، يستحْيِي، واستَحْيَيْت»؛ وأمّا «استحَيْت» فهي لغة بني تميم، ووزنها «استفَلْت»، والعين محذوفة.

واختلف العلماء في كيفيّة الحذف، فذهب الخليل إلى أنّ حذف العين لالتقاء الساكنين، وهو الذي حكاه سيبويه[٢]، وذلك أنّ «استحيَيْت» «استفعلت»، وعينُ الفعل منه معتلّة، كأنّه في الأصل قبل دخول السين والتاء «حَايَ»، كقولك: «بَاعَ» بإعلال

---

(١) ورد المثل في جمهرة الأمثال ١/ ٤٣١؛ والحيوان ٣/ ١٨٩؛ والدرّة الفاخرة ١/ ١٦٩، ١٧٣؛ وزهر الأكم ٢/ ١٩٠؛ وكتاب الأمثال ص٣٦٦؛ والمستقصى ١/ ٩٩؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٥٥.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٩٩.

العين، ثمّ دخلت السين والتاء على «حَايَ»، فصار: «اسْتَحايَ»، كما تقول: «استباع»، ثمّ دخلت تاء المتكلّم، فسكنت الياء، وقبلها الألفُ ساكنةً، فحُذفت لالتقاء الساكنين. والقولُ الثاني أنّ «استحيت» أصلُه «استحييت»، فاستثقلوا اجتماعَ ياءَيْن، فألقوا الأولى منهما تخفيفًا، وألقوا حركتَها على الحاء، وألزموها الحذفَ تخفيفًا في لغة بني تميم، كما ألزمت العرب الحذفَ في «يَرَى» و«يُرِي» تخفيفًا، وألقوا حركتها على الفاء، وهو رأيُ المازنيّ أيضًا. قال أبو عثمان: لو كان الحذف لالتقاء الساكنين، لزِدْتَ في المضارع، وكنت تقول: «يَسْتَحْيِي»، ولم يفعلوا ذلك.

فإذا بنيتَ لما لم يسمّ فاعله من الأوّل قلت: «اسْتُحِيَّ» والأصل: «استُحْيِيَ»، فادُّغم الأوّل في الثاني، لأنّه متحرّك، وبعد إسكانه تُنقل حركته إلى الحاء، والإظهارُ جائز. وإن بنيتَه من اللغة الثانية، قلت: «اسْتُحِيَ» لا غير؛ وأمّا «حُويِيَ» فهو من «حَايَى يُحايِي»، فلمّا بنيته لما لم يسمّ فاعله، قلت: «حُويِيَ» على الأصل، وإن شئت ادّغمت وقلت: «حُويَّ»؛ لأنّ حركة آخِره لازمة.

ومن قال: «حُيَّ»، و«أُحِيَّ» فادّغم، لم يقل: «يُحَيُّ» فيدّغم، لأنّ هذه الأفعال لا يدخلها ضمٌّ بحال، لأنّ اللام فيها تُعاقِب الضمّةَ، ولا تجتمع معها، وكذلك لو نصبت، فقلت: «لن يُحْيِيَ»، فإنّك لا تدّغم، لأنّ الفتحة عارضة، لأنّها حركةُ إعراب لا تلزم، إذ قد تزول في حال الرفع والجزم.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وقالوا في جمع «حَياءٍ»، و«عَيِيٍّ»: «أَحِيَّةٌ»، و«أَعِيَاء»، و«أَحْيِيَةٌ»، و«أَعْيِياء». و«قَوِيَ» مثلُ «حَيِيَ» في ترك الإعلال، ولم يجئ فيه الادّغامُ، إذ لم يلتقِ فيه مثلان لقلبِ الكسرة الواوَ الثانية ياء.**

* * *

قال الشارح: أمّا «أَحِيَّةٌ»، و«أَحِيّاء» في جمع «حَياء» الناقة، فهذا يجوز فيه الوجهان: الإظهار والادّغام، فالإظهار قولك: «أَحْيِيَةٌ» على «أَفْعِلَة»، و«أَحْيِياء» على «أَفعِلاء». وإنّما جاز الإظهار؛ لأنّ الجمع فرعٌ على الواحد، واللامُ في الواحد غير ثابتة، وإنّما هي مبدلة على حدّ إبدالها في «وَراءٍ»، و«سِقاءٍ»، فلم يُلتفت إلى إظهاره، لأنّ الياء لم تكن ثابتة في الواحد.

وأمّا الادّغام نحو «أَحِيَّةٍ»، و«أَحِيّاء» فلاجتماع الياءَيْن ولزوم تحرّك الثانية. وأمّا «عَيِيٌّ»، و«أَعْيِيَةٌ»، و«أَعْيِيَاءُ»، فالادّغامُ فيه أوجبُ منه في «أَحِيَّةٍ»؛ لأنّ اللام لا تثبت في واحد «أحيّة»، بل تُبْدَل همزةً، فلم يلزم اللامَ التحريكُ، وإنّما لزم الهمزةَ التي هي بدلٌ منها.

وأمّا «أَعِيّاء»، و«أَعِيَّةٌ»، فاللام ثابتةٌ في واحده متحرّكةٌ، نحو: «عَيِيٌّ»، فقويت فيها الحركةُ لوجودها في الجمع والواحد، وقوي وجهُ الادّغام. قال أبو عثمان: وسمعنا من العرب من يقول: «أَعْيِياء»، و«أَعْيِيَةٌ»، فيبيِّن، قال: وأكثرُ العرب يُخْفِي، ولا يدّغم، وإنّما كثُر الإخفاء، لأنّه وسيطٌ بين الإظهار والادّغام، فعدلوا إليه لاعتداله، إذ فيه محافَظةٌ على الجانبَيْن، وهو شِبْهُ الهمزة بين بين.

وأمّا «قَوِيَ»، فهو من مضاعَف الواو والعينُ، واللامُ واو. يدلّ على ذلك قولهم في المصدر: «القُوَّةُ»، ولم يُعِلّوا الواو بقلبها ألفًا، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها لاعتلال اللام في المضارع، نحو: «يَقْوَى»، فلم يكونوا يجمعون عليه إعلال العين واللام، كما قلنا في «عَيِيَ» و«حَيِيَ». ولا يجوز الادّغامُ كما جاز في «حَيَّ» و«عَيَّ»؛ لاختلاف الحرفَيْن، ولم يكونا مثلَيْن لانقلاب الواو الثانية ياءً، فاعرفه.

فصل
[الإعلال في مضاعف الواو]

قال صاحب الكتاب: **ومضاعَفُ الواو مختصٌّ بـ«فَعَلْتُ» دون «فعَلت»؛ لأنّهم لو بَنَوْا من «القُوّة» نحو: «غَزَوْتُ»، و«سَرُوتُ»، لَلَزِمَهم أن يقولوا: «قَوَوْتُ»، و«قَوُوتُ». وهم لاجتماع الواوَيْن أَكْرَهُ منهم لاجتماع الياءَيْن. وفي بناء نحو: «شَقِيتُ»، تنقلب الواو ياءً؛ وأمّا «القُوّة»، و«الصُوّة»، و«البَوّ»، و«الحُوّ»، فمحتمَلاتٌ للادّغام.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ ما كان من مضاعَف الواو ماضيًا، فإنّه يكون على «فَعِلْت»، بكسر العين، فلا يأتي منه «فَعَلْت»، ولا «فَعُلْت»، فلم يقولوا: «قَوَوْت»، ولا «قَوُوت»؛ لأنّهم إذا استثقلوا الواو الواحدة فبنوا الماضي على «فَعِلْت» لِتُقْلَب ياءً، نحو: ياء «شَقِيت»، و«رَضِيت»، فهم باستثقال الواوين والضمّة أجدرُ، وكنت تقول في المضارع: «يَقْوُو»، فاستثقلوا اجتماع الواوين، كما استثقلوا اجتماع الهمزتين، فعدلوا إلى بناء «فَعِلْت»، لتنقلب الواو ياءً، ويزول الثقلُ باختلاف الحرفين على حدّ صنيعهم في «حَيَوان»، والأصل: «حَيَيان». وإذا كانوا قد قلبوا الأخفّ إلى الأثقل ليخفّ اللفظُ بزوال التضعيف، فقلبُهم الأثقلَ إلى الأخفّ لزوال التضعيف أجدرُ، فلذلك قالوا: «قَوِيت»، و«خَوِيت»، والأصل: «قَوِوت»، و«خَوِوت»، فانقلبت اللام التي هي واوٌ ياءً لانكسار ما قبلها، وصحّت العين في «قويت» و«خويت»، لاعتلال اللام، وجرى ذلك مجرَى ما لامه ياءٌ، نحو: «لوَيْت» و«رَوَيت»، كما أجروا «أَغْزَيْت» مجرَى بنات الياء.

هذا إذا كان أصل العين التحريكَ، فأمّا إذا سكنت العين، أو انفتحت، فلا يلزم قلبُ اللام ياءً، نحو: «التَّوَى»، وهو الهلاك، وهو من مضاعَف الواو يدلّ على ذلك

قولهم: «التَّوُّ» الفَرْد، ومنه الحديث: «الطَّوافُ تَوٌّ، والاستجمارُ تَوٌّ»[1]، فهو من معناه ولفظه، لأنّ الهلاكَ أكثرُ ما يكون مع الواحد.

وكذلك إذا كان أصلها السكون، فإنّ الواو تثبت، ولا تُقلب، نحو: «القُوَّة»، و«الصُوَّة»، وهو مختلَف الريح، و«الحُوّ»، و«البَوّ» وهو جِلْد الحُوار يُحْشَى إذا مات ولدُ الناقة لتعطِف عليه، و«القَوُّ» وهو اسم مكان، و«الجَوُّ» وهو ما بين السماء والأرض، وقيل في قوله [من الرجز]:

١٣٦٣ ـ خَلا لَكِ الجَوُّ فبِيضِي واصْفِرِي

قال: هو ما اتّسع من الأودية، جعلوه إذ سكن ما قبل الواو الأخيرة مثلَ «غَزْوٍ» و«عَذْوٍ».

وقوله: «فمحتمَلات»، يريد أنّه احتُمل هٰهنا ثقلُ التضعيف لسكونِ ما قبل الواو والادّغامِ، وكونِ اللسان تنبو بهما دفعةً واحدةً، فاعرفه.

فصل
[الإعلال بدل الادغام]

قال صاحب الكتاب: **وقالوا في «افْعالَّ» من «الحُوّة»: «احْواوَى»، فقلبوا الواوَ الثانيةَ ألفًا، ولم يدّغموا؛ لأنّ الادّغام كان يصيّرهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضمّ**

---

(١) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٢٠٠، وفيه: «يريد أنه يرمي الجِمار في الحجّ فردًا، وهي سبع حَصَيات، ويطوف سبعًا، ويسعى سبعًا. وقيل: أراد بفرديّة الطواف والسعي أنّ الواجب منهما مرّة واحدة لا تُثنّى ولا تُكرّر، سواء كان المُحرِم مُفرِدًا أو قارنًا. وقيل: أراد بالاستجمار: الاستنجاء، والسُّنّة أن يستَنْجي بثلاث. والأوّل أولى لاقترانه بالطواف والسّعي».

١٣٦٣ ـ **التخريج**: الرجز لطرفة بن العبد في ديوانه ص٤٦؛ وجمهرة اللغة ص٧٩٥؛ والحيوان ٣/ ٦٦، ٥/ ٢٢٧؛ والشعر والشعراء ١/ ١٩٤؛ ولسان العرب ٥/ ٦٩ (قبر)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٧٧٢؛ والخصائص ٣/ ٢٣٠؛ ورصف المباني ص٢٢١؛ والعقد الفريد ٣/ ١٢٧، ٤/ ٣٤؛ والمنصف ١/ ١٣٨، ٣/ ٢١.

المعنى: ها أنت وحدك فبيضي واصفري كما يحلو لك. (يخاطب قبّرة).

الإعراب: «خلا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الفتح. «لك»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. «الجو»: فاعل مرفوع بالضمّة. «فبيضي»: الفاء: استئنافية، «بيضي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «واصفري»: الواو: حرف عطف. «اصفري»: تعرب إعراب «بيضي».

وجملة «خلا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بيضي»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «اصفري».

والشاهد فيه قوله: «الجوّ» على أنه قد يكون ما بين السماء والأرض، أو ما اتّسع من الأودية.

في نحو: «يَغزُو» و«يَسْرُو» لو قالوا: «اخواوٌ، يَحْواوُ». وتقول في مصدره: «اخوِيواءٌ»، و«اخوِيّاءٌ». ومن قال: «اشهِبابٌ» قال: «اخوِواءٌ» ومن ادّغم «اقتِتالاً»، فقال: «قِتّالٌ»، قال: «حِوّاءٌ».

* * *

قال الشارح: تقول في «افعالّ» مثل «احمارّ» من «الحُوَّة» و«القُوَّة»: «احواوَى»، و«اقواوَى»، والأصل: «احواوَوَ»، و«اقواوَوَ»، فوقعت الواو طرفًا متحرّكةً، وقبلها فتحةٌ، فقلبوها ألفًا، ولم يدّغموا لاختلاف الحرفين وخروجِهما بانقلاب الواو الثانية ألفًا عن أن يكونا مثلَيْن.

وقوله: لأنّ الادّغام كان يصيّرهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضمّ في نحو: «يَغزُو»، و«يَسْرُو» لو قالوا: «احواوٌ يَحْواوُ»، ليس بصحيح؛ لأن الواو المشدّدة لا تثقل عليها حركاتُ الإعراب، نحو: «هذا عَدُوٌّ وعُتُوٌّ». وتقول في مصدره «احْوِيّاءٌ». هذا هو الوجه الذي ذكره سيبويه[1]، والأصل «احْوِيواوٌ» مثل «احْمِيرار» و«اشْهِيباب». وإنّما قلبوا الواو الوُسْطَى ياءً؛ لوقوع الياء ساكنةً قبلها على حدّ «سَيِّدٍ» و«مَيِّتٍ». وهذه الياء مبدلة من الألف للكسرة قبلها، وقُلبت الواو الأخيرة همزةً لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة على القاعدة، نحو: «كِساءٍ»، و«رِداءٍ».

وقال بعضهم: «احْوِيواء»، فلم يدّغم كما لم يدّغم في «سُوِيرَ»، إذ كانت الواو بدلاً من ألفِ «سايَرَ».

وقد قالوا: «اشْهِبابٌ»، فحذفوا الياء تخفيفًا لطول الاسم، ومن قال ذلك قال في مصدرِ «احْواوَى» «احْوِواءٌ»، فلم يدّغم لتوسُّط الواوين، كما لم يدّغم في «اقتتال»؛ لأنّ التائين، وإن كانتا مثلين، فقد قويتا بكونهما حشوًا، ولم تُجْعَلا كالدالّ من «شَدَّ» و«مَدَّ»، لتطرُّفهما.

وقد قال بعضهم «قِتّالٌ»، فادّغم التاء في التاء بعد نقل حركة التاء الأولى إلى «القاف»، ولمّا تحرّكت القاف استغنى عن همزة الوصل، فقال: «قِتّال». ومن قال ذلك قال: «حِوّاءٌ»، فادّغم الواو في الواو، ونقل حركةَ الواو الأولى إلى الحاء قبلها، فاستغنى عن همزة الوصل، فاعرفه.

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٠٢.

ومن أصناف المشترك

الادّغـام

فصل
[الادّغام الواجب والادّغام الجائز]

قال صاحب الكتاب: **ثقُل التقاء المتجانسَين على ألْسِنتهم، فعمدوا بالادّغام إلى ضرب من الخفّة. والتقاؤهما على ثلاثة أضرب:**

أحدها: أن يسكُن الأوّل ويتحرّك الثاني، فيجب الادّغامُ ضرورةً، كقولك: «لم يَرُح حاتِمٌ»، و«لم أَقُل لك».

والثاني: أن يتحرّكَ الأوّلُ ويسكن الثاني، فيمتنع الادّغامُ، كقولك: «ظَلِلْتُ»، و«رسولُ الحَسَنِ».

والثالثُ: أن يتحرّكا، وهو على ثلاثة أوجه: ما الادّغامُ فيه واجبٌ، وذلك أن يلتقيا في كلمة، وليس أحدهما للإلحاق، نحو: «رَدَّ، يَرُدُّ». ما هو فيه جائزٌ، وذلك أن ينفصلا وما قبلهما متحرّكٌ، أو مدّةٌ، نحو: «أَنْعَتُ تِلْكَ» و«المالُ لزيد»، و«ثَوْبُ بَكْرٍ»، أو يكونا في حكم الانفصال، نحو: «اقْتَتَلَ»، لأنّ تاء الافتعال لا يلزمها وقوعُ تاءٍ بعدها، فهي شبيهةٌ بتاء «تِلْكَ».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ معنى الادّغام إدخال شيء في شيء، يقال: أدغمتُ اللِّجامُ في فَمِ الدابّة»، أي: أدخلتُه في فيها، وأدغمتُ الثياب في الوعاء: أدخلتها فيه، ومنه قولهم: «حمارٌ أَدْغَمُ»، وهو الذي يسمّيه العجم دَيْزَج، وذلك إذا لم تصدُق خُضرتُه ولا زُرقتُه، فكأنّهما لونان قد امتزجا.

والادّغامُ بالتشديد من ألفاظ البصريين، والإدْغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين. ومعناه في الكلام أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف مثله متحرّكٍ من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقفٍ، فيصيران لشدّة اتّصالهما كحرف واحد، ترتفع اللسانُ عنهما رفعةً واحدةً شديدةً، فيصير الحرف الأوّل كالمستهلَك على حقيقة التداخل والادغام، وذلك نحو: «شَدَّ» و«مَدَّ» ونحوهما.

والغرضُ بذلك طلبُ التخفيف، لأنّه ثقُل عليهم التكريرُ والعودُ إلى حرف بعد النطق به، وصار ذلك ضِيقًا في الكلام بمنزلة الضيق في الخَطْو على المقيَّد، لأنّه إذا منعه القيدُ من توسيع الخَطْو، صار كأنّه إنّما يُقيِّد قَدَمُه إلى موضعها الذي نقلها منه، فثقُل ذلك عليه، فلمّا كان تكريرُ الحرف كذلك في الثقل، حاولوا تخفيفَه بأن يدّغموا أحدهما في الآخر، فيضعوا ألسنتهم على مَخْرج الحرف المكرَّر وضعةً واحدةً، ويرفعوها بالحرفَيْن رفعةً واحدةً، لئلا ينطقوا بالحرف، ثمّ يعودوا إليه، وهذا المراد من قوله: «ثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم»، أي: المِثلَيْن اللذَيْن من جنس واحد، فإذا أسكنوا الأوّل منهما ادّغموا، فيتّصل بالثاني، وإذا حرّكوه، لم يتّصل به لأنّ الحركة تحول بينهما، لأنّ محلّ الحركة من الحرف بعده، ولذلك يمتنع ادّغامُ المتحرّك.

والمدّغَم أبدًا حرفان: الأوّل منهما ساكنٌ والثاني متحرّكٌ. وجميعُ الحروف تُدّغَم ويُدّغَم فيها إلّا الألفَ؛ لأنّها ساكنة أبدًا، فلا يمكن ادّغامُ ما قبلها فيها ولا يمكن ادّغامُها، لأنّ الحرف إنّما يُدّغَم في مثله، وليس الألف مثلَ متحرّك، فيصحَّ الادّغام فيها.

واعلم أنّ التقاء المثلين على ثلاثة أضرب:

أحدها أن يسكن الأوّل ويتحرّك الثاني، وهذا شرط المدّغَم، فيحصل الادّغامُ ضرورةً سواءٌ أريد أو لم يُرَد، إذ لا حاجزَ بينهما من حركة ولا غيرها، نحو: «لم يرح حاتم»، و«لم أقل لك»، فالادّغامُ حصل فيهما ضرورةً، لأنّ الأوّل اتّصل بالثاني من غير إرادة لذلك، ألا ترى أنّ إسكان الأوّل لم يكن للادغام بل للجازم، فوُجد شرطُ الادغام بحكم الاتّفاق من غير قصد، وذلك بأن اعتمد اللسان عليهما اعتمادةً واحدةً، لأنّ المَخْرج واحدٌ ولا فَصْلَ.

وأمّا الثاني وهو أن يكون المِثْل الأوّل متحرّكًا، والثاني ساكنًا، نحو: «ظلِلْت»، و«رسولُ الحسن». وما كان كذلك، فإنّ الادغام يمتنع فيه لأمرين: أحدهما تحرُّكُ الأوّل، والحرفُ الأوّلُ متى تحرّك امتنع الادغام، لأنّ حركة الحرف الأوّل قد فصلت بين المتجانسَيْن، فتَعذّر الاتّصال. والأمر الثاني، سكون الحرف الثاني، والادغامُ لا يحصل في ساكن؛ لأنّ الأوّل لا يكون إلّا ساكنًا، فلو أُسكن الثاني، لاجتمع ساكنان على غير شرطه، وذلك لا يجوز.

وأمّا الثالث، وهو أن يتحرّكا معًا، وهما سواء في كلمة واحدة، ولم يكن الحرف مُلْحِقًا قد جاوز الثلاثةَ، ولا البناء مخالفًا لبناء الفعل، فإنّه يجب أن يُدّغَم بأن يسكن المتحرّكُ الأوّلُ لِتزولَ الحركةُ الحاجزةُ، فيرتفع اللسانُ بهما ارتفاعةً واحدةً، فيخفّ اللفظ، وليس فيه نقضُ معنى، ولا لبسٌ، وذلك نحو: «رَدَّ يَرُدُّ»، و«شَدَّ يَشُدُّ»، فكلُّ العرب يدّغم ذلك.

فإن كان المثلان من كلمتين منفصلتين، كنت مخيّرًا في الادغام وتركِه، وذلك نحو قولك: «أنْعَتُ تّلك»، و«المالُ لزيد» و«ثوبُ بّكْر». فإذا أردتَ الادغام أسكنتَ الأوّل منهما، لأنّهما مثلان، فأرادوا أن يرتفع اللسانُ بهما رفعةً واحدةً، فيكون اللفظ بهما أخفَّ، وكلّما كثُرت الحركات، حسُن الادّغام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم﴾[1] بالادغام، فإن شئت قلت: «وَجَعَلَ لَكَ» من غير الادغام. وإنّما كان تركُ الادغام جائزًا في المنفصلين، ولم يجز في المتّصلين؛ لأنّ الكلمة الثانية لا تلزم الأولى، وإنّما وجب في المتّصلين للزوم الحرفين. قال الله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾[2] على ما ذكرتُ لك.

وأمّا «اقْتَتَلَ»، فيجوز فيه الوجهان: الادغامُ والإظهار، فالادغامُ لاجتماع المثلين في كلمة واحدة. وإذا أدغمت ففيه وجهان: فتحُ القاف، وكسرُها، فالفتحُ لأنّه لمّا كُره ظهور تائَيْن في كلمة، أُسكن الحرف الأوّل، ونُقل حركتها إلى القاف، فاستُغني عن همزة الوصل، فحذفوها، وقالوا: «قَتَّلَ» بفتح القاف وتشديد التاء. ومن كسر وقال: «قِتَّلَ»، فإنّه حذف حركةَ التاء حذفًا، ولم ينقلها إلى ما قبلها، ثمّ كسر القاف لالتقاء الساكنين.

وأمّا الوجه الثاني ـ وهو الإظهارُ ـ فلأنّ التاءين في حكمِ منفصلين من جهةٍ أنّ تاء الافتعال لا يلزم أن يقع بعدها مثلُها، بل قد يقع بعدها غيرُ تاء، نحو: «اقتصر»، و«اقترب»، و«ابتدع»، و«ارتوى»، فصارا لذلك كالمنفصلين. وقوله: «فهي شبيهة بتاء تلك» يريد في قوله: «أنْعَتْ تّلك» أي: هي كالمنفصلة. وهذا موضعُ جَمْلٍ، وسيوضح ذلك مفصَّلاً.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وما هو ممتنعٌ فيه، وهو على ثلاثة أضرب: أحدُها أن يكون أحدُهما للإلحاق، نحو: «قَرْدَدٍ»، و«جَلْبَبَ». والثاني أن يُؤدِّيَ فيه الادّغامُ إلى لَبْس مثال بمثال، نحو: «سُرُرٍ»، و«طَلَلٍ»، و«جُدَدٍ». والثالثُ أن ينفصلا، ويكونَ ما قبل الأوّل حرفًا ساكنًا غيرَ مدّة، نحو: «قَرْمُ مالِكٍ»، و«عَدُوُّ وَلِيدٍ». ويقع الادّغامُ في المتقاربَيْن كما يقع في المتماثلَيْن، فلا بدّ من ذكرِ مَخارِج الحروف لتُعْرَفَ متقاربُها من متباعدتها.**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إنّ الادغام إنّما جيء به لضرب من التخفيف؛ فإذا أدّى ذلك إلى فساد، عُدل عنه إلى الأصل، وكان احتمال التثقيل أسهلَ عندهم. وذلك على ثلاثة أضرب:

---

(١) النحل: ٧٢، ٧٨، ٨٠، ٨١، والزخرف: ١٠، ١٢. وفي الطبعتين: ﴿وجعل لك﴾، وهذا تحريف.

(٢) الماعون: ١.

أحدهما: أن يكون الحرف الثاني من المثلين مزيدًا للإلحاق، نحو قولهم في الفعل: «جَلْبَبَ»، و«شَمْلَلَ»، فالحرفُ الثاني من المثلين كُرّر ليُلْحق ببناء «دَحْرَجَ»، فلو ادّغمتَ لزم أن تقول: «جَلَبَّ»، و«شَمَلَّ»، فتُسكِن المِثْل الأوّل، وتنقل حركتَه إلى الساكن قبله، فيخرج عن أن يكون مُوازِنًا لـ«دحرج»، فيبطل غرضُ الإلحاق، والأحكامُ الموضوعةُ للتخفيف إذا أدّت إلى نقصِ أغراض مقصودة تُركت. ومثله في الاسم «مَهْدَدُ»، و«قَرْدَدٌ»، و«قُعْدُدٌ»، و«رِمْدِدٌ»، فـ«مهدد»: عَلَمٌ من أسماء النساء، وهو «فَعْلَلٌ». قال سيبويه[1]: الميمُ فيه من نفس الكلمة، ولو كانت زائدة لادُّغمت مثلَ «مَفَرٍّ» و«مَرَدٍّ»، فثبت أنّ الدال ملحقة، والملحقُ لا يُدّغم. وكذلك «قُعْدُدٌ» ملحق بـ«برثنٍ»، و«رِمْدِدٌ» ملحق بـ«زِبْرِجٍ»، وكذلك «عَفَنْجَجٌ» و«أَلَنْدَدٌ» ملحقان بـ«سَفَرْجَلٍ» في الخماسيّ.

والضرب الثاني أن يؤدّي الادغام إلى لبس، نحو: «سُرُرٍ»، و«طَلَلٍ»، و«جُدَدٍ»، فإنّه لا يدّغم المِثْلان هنا، وإن كانا أصلين مثلهما في «شَدَدَ» و«مَدَدَ»، من قبل أنّ الادغام فيها يُحْدِث لبسًا واشتباهَ بناء ببناء، إذ لو ادُّغمت لم يُعلم المقصود منها، ألا ترى أنّك لو ادّغمتَ فقلت: «طَلٌّ»، و«سُرٌّ»، و«جُدٌّ»، لم يُعلم أنّ «طَلَلاً» فَعَلٌ، وقد ادُّغم، لأنّ في الأسماء ما هو على زنةِ «فَعْلٍ» ساكنَ العين، نحو: «صَدٌّ»، و«جَدٌّ» ولو ادُّغم نحو: «سُرُر»، فقيل: «سُرٌّ»، لم يعلم هل هو «فُعُلٌ» مثلُ: «طُنُب» وقد ادُّغم، أو هو على «فُعْلٍ» أصلاً نحو: «جُبٌّ»، و«دُرٌّ»، وكذلك «جُدَدٌ». ولم يكن مثلُ هذا اللبس في نحو: «شَدَّ»، و«مَدَّ»؛ لأنّه ليس في زنة الأفعال الثلاثيّة ما هو على زنة «فَعْلَ» ساكنَ العين، فيلتبسَ به.

وأمّا الضرب الثالث، فهو أن يلتقي المِثْلان من كلمتين، وما قبل الأوّل حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ، نحو: «قَرْمُ مالِكٍ»، فإنّك لو ادغمتَ ههنا الميم في الميم، لاجتمع ساكنان لا على شرطه، وهو الراء والميم الأولى، وذلك لا يجوز. فأمّا ما يُحكى من الادغام الكبير لأبي عمرو من ﴿نَحْنُ نَقُصُّ﴾[2]، فليس بادغام عندنا، وإنّما يقول به الفرّاء، وإنّما هو عندنا على اختلاس الحركة وضُعْفِها، لا على إذهابها بالكلّيّة. ولمّا كان الادغام إنّما هو تقريبُ صوت من صوت، فقد يقع في المتقاربين، كما قد يقع في المثلين. وإذا كانت كذلك، فلا بدّ من معرفة مخارج الحروف حتى يعرف المتقاربان من المتباينين.

فصل

[مخارج الحروف]

قال صاحب الكتاب: **ومَخارِجُها ستّةَ عَشَرَ، فللهمزة والهاء والألف أقْصَى الحَلْق،**

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٠٩.

(٢) يوسف: ٣، والكهف: ١٣.

وللعين والحاء أوسطُه، وللغين والخاء أدناه، وللقاف أقصى اللسان وما فوقه من الحَنَك، وللكاف من اللسان والحنك ما يلي مَخْرَجَ القاف، وللجيم والشين والياء وَسَطُ اللسان، وما يُحاذيه من وسط الحنك، وللضاد أوّل حافة اللسان وما يليها من الأضراس، وللام ما دون أوّلِ حافةِ اللسان إلى منتهَى طَرَفه وما يُحاذي ذلك من الحنك الأَعْلى فُوَيْقَ الضاحِكَ والنابِ والرَّباعِيَةِ والثَّنِيَةِ، وللنون ما بين طرف اللسان وفُوَيْقِ الثَّنايَا، وللراء ما هو أَدْخَلُ في ظَهْرِ اللسان قليلاً من مخرجِ النون، وللطاء والدال والتاء ما بين طرف اللسان وأصولِ الثَّنايَا، وللصاد والزاي والسين ما بين الثنايا وطرف اللسان، وللظاء والذال والثاء ما بين طرف اللسان وأطرافِ الثنايا، وللفاء باطنُ الشَّفَة السُّفْلَى وأطرافُ الثنايا العُلَى، وللباء والميم والواو ما بين الشفتَيْن.

* * *

قال الشارح: لمّا كان الغرض من الادغام تقريب الأصوات بعضِها من بعض وتداخُلَها، والحرفُ إنّما هو صوتٌ مقروعٌ في مخرج معلوم، وجب معرفةُ مخارج الحروف ليُعْلَم المتقارب من المتباعد.

وجملة مخارج الحروف ستّة عشر مخرجًا، والمخرجُ هو المَقْطَع الذي ينتهي الصوتُ عنده. فمن ذلك الحلق، وفيه ثلاثةُ مخارجَ، فأقصاها من أسفله إلى ما يلي الصدرَ مخرجُ الهمزة، ولذلك ثقُل إخراجُها لتباعُدها، ثمّ الهاء، وبعدها الألفُ، هكذا يقول سيبويه. وزعم أبو الحسن أنّ ترتيبها: الهمزةُ، ثمّ الهاء. ومخرجُ الهاء هو مخرجُ الألف، لا قبله، ولا بعده، والذي يدلّ على فساده أنّنا متى حرّكنا الألفَ، انقلبت إلى أقرب الحروف إليها، وهي الهمزة، ولو كانت الهاء من مخرجها، لكانت أقربَ إليها من الهمزة، فكان ينبغي إذا حرّكتَها أن تصير هاءً. ثمّ العين والحاء من وَسَط الحلق.

وروى اللَّيْثُ عن الخليل أنّ الألف والواو والياء والهمزة جُوفٌ، لأنّها تخرج من الجَوْف، ولا تقع في مَدْرَجه من مدارج الحلق، ولا اللَّهاةِ، ولا اللسانِ، إنّما هي هَواء، وكان الخليل يقول: الألف والواو والياء هَوائيّةٌ، أي: أنّها في الهواء.

وأقصى الحروف العينُ، ثمّ الحاء، ثمّ الهاء. فلولا بُحّةٌ في الحاء، لكانت كالعين. ولولا هَهّةٌ في الهاء، لكانت كالحاء لقربها منها. فهذه الثلاثةُ في حيّز واحد، بعضُها أرفعُ من بعض. وللغين والخاء أدنى الحلق، فالخاء أقربُ إلى الفم من الغين.

والقاف والكاف في حيّز واحد، فالكاف أرفعُ من القاف، وأدنى إلى مُقدَّم الفم، وهما لَهَويّتان، لأنّ مبدأهما من اللَّهاة، ثمّ الجيم والشين والياء، ولها حيّز واحد، وهو

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٣.

وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك، وهي شَجْرِيَةٌ. والشَّجْرُ: مَفْرِجُ الفم، لأن مبدأها من شجر الفم، يقال: «اشتجر الرجلُ» إذا وضع يدَه تحت شَجْره على حنكه. قال الشاعر [من البسيط]:

١٣٦٤- نام الخَليُّ ونِمْتُ الليلَ مُشتجِرًا كأنّ عَيْنِيَ فيها الصابُ مَذْبُوحُ

والضاد من حيّز الجيم والشين والياء، ولها حيّزٌ واحدٌ؛ لأنّها تقرب من أوّل حافة اللسان وما يليها من الأضراس، إلّا أنّك إن شئت تكلّفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر.

واللام والنون والراء من حيّز واحد، وبعضُها أرفعُ من بعض، فاللامُ من حافة اللسان من آخِرها إلى منتهى طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ممّا فُوَيْقَ الضاحك والنابِ والرَّباعية والثَّنيّة. ومن خلف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا مخرجُ النون، ومن مخرجه، غير أنّه أدخلُ في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرجُ الراء، وهي ذَلْقيّةٌ، يقال: «حرفٌ أَذْلَقُ»، وذَلْقُ كلّ شيء: تحديدُ طرفه وكذلك ذَوْلَقُه.

والطاء والدال والتاء من حيّز واحد، وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، وهي

١٣٦٤ - **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص١٢٠؛ ولسان العرب ١/ ٥٣٧ (صوب)؛ والتنبيه والإيضاح ١/ ١٠٦؛ وتاج العروس ١٢/ ١٤٢ (شجر)؛ ومجمل اللغة ٣/ ٢٥٤؛ وأساس البلاغة (ذبح)؛ وللهذلي في تاج العروس ٣/ ٢١٦ (صوب).

اللغة والمعنى: «**الخلي**»: غير العاشق، من بلا همّ. المشتجر: المتداخل مع بعضه، أسند وجهه بيده واتكأ على مرفقه. الصاب: شجر مرّ. المذبوح: المشقوق.

نام من لا همّ له، بينما قضيت الليل ساهرًا، أسند رأسي بيدي وأتكئ على مرفقي، وكأن شجر الصاب المر مشقوق، يتقطّر صابه في عينيّ.

الإعراب: «**نام**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**الخلي**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**ونمت**»: الواو: حرف عطف، «**نمت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**الليل**»: اسم منصوب بنزع الخافض، والتقدير: نمت في الليل. «**مشتجرًا**»: حال منصوب بالفتحة. «**كأن**»: حرف مشبّه بالفعل. «**عيني**»: اسم «كأن» منصوب بالفتحة. «**فيها**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالخبر بعدهما «مذبوح». «**الصاب**»: مبتدأ مرفوع بالضمة، «**مذبوح**»: خبر مرفوع بالضمّة.

وجملة «نام الخلي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «نمت». وجملة «كأن عيني...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الصاب مذبوح فيها»: في محلّ رفع خبر «كأنّ».

والشاهد فيه قوله: «نام الليل مشتجرًا» حيث جاء الاشتجار بمعنى وضع اليد تحت الوجه متكئة على المرفق.

نِطْعيّةٌ؛ لأنّ مبدأها من نِطْع الغار الأعلى، وهو وسطه يظهر فيه كالتحزيز، ثمّ الصاد والسين والزاي من حيّز واحد، وهو ما بين الثنايا وطرف اللسان، وهي أَسَليّةٌ؛ لأنّ مبدأها من أَسَلَة اللسان، وهو مستدَقُّ طرف اللسان، وهي حروف الصفير.

والظاء والذال والثاء من حيّز واحد، وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، وبعضُها أرفعُ من بعض، وهي لِثَويّةٌ؛ لأنّ مبدأها من اللِّثَة، والفاء والباء والميم من حيّز واحد وهي الشفة، ويقال لها لذلك: «شَفَهيّةٌ»، و«شَفَويّةٌ»، فالفاء من باطن الشفة السُفْلَى وأطرافِ الثنايا العُلَى.

وممّا بين الشفتين مخرجُ الميم والباء؛ إلّا أنّ الميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنّة، فلذلك تسمعها كالنون؛ لأنّ النون المتحرّكة مُشْرَبةٌ غنّةً، والغنّةُ من الخياشيم. والواوُ أيضًا فيها غنّةٌ، إلّا أنّ الواو من الجَوْف؛ لأنّها تهوى من الفم لِما فيها من اللين حتى تتّصل بمخرج الألف، كما أنّ الشين تتفشّى في الفم حتى تتّصل بمخرج اللام. وهذه الاتّصالاتُ تقَرِّب بعضَ الحروف من بعض وإن تراخت مخارجُها، فاعرفه.

فصل
[حروف العربيّة]

قال صاحب الكتاب: **ويرتقي عددُ الحروف إلى ثلاثة وأربعين، فحروفُ العربيّة الأصولُ تلك التسعةُ والعشرون، ويتفرّع منها ستّةٌ مأخوذٌ بها في القرآن، وكلّ كلام فصيح، وهي:** النونُ الساكنةُ التي هي غُنّةٌ في الخَيْشوم، **نحو: «عَنْكَ»، وتُسمّى النونَ الخفيّة والخفيفةَ. وأَلِفَا الإمالة والتفخيم، نحو: «عالِم»، و«الصَّلاة». والشينُ التي كالجيم، نحو: «أَشْدَقَ». والصادُ التي كالزاي، نحو: «مَصْدَرٍ». والهمزةُ بين بين، والبَواقي** حروفٌ مستهجَنةٌ، **وهي الكافُ التي كالجيم، والجيمُ التي كالكاف، والجيمُ التي كالشين، والضادُ الضعيفةُ، والصادُ التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ أصل حروفِ المُعْجَم عند الجماعة تسعةٌ وعشرون حرفًا على ما هو المشهور من عددها. أوّلُها الهمزة، ويقال لها: «الألف»، وإنّما سمّوها ألفًا؛ لأنّها تُصوَّر بصورة الألف، فلفظُها مختلفٌ، وصورتُها وصورةُ الألف الليّنة واحدةٌ، كالباء والتاء والثاء والجيم والحاء والخاء، لفظُها كلّها مختلفٌ، وصورتها واحدةٌ. وكان أبو العبّاس المبرّد يعدّها ثمانيةً وعشرين حرفًا، أوّلُها الباء، وآخرها الياء، ويدع الهمزة من أوّلها: ويقول: الهمزة لا صورةَ لها، وإنّما تُكْتَب تارةً واوًا، وتارة ياءً، وتارةً ألفاً، فلا أَعُدُّها مع التي أشكالُها محفوظةٌ معروفةٌ، فهي جاريةٌ على الألْسُن موجودةٌ في اللفظ، ويستدل عليها بالعلامات في الخطّ، لأنّه لا صورةَ لها.

والصوابُ ما ذكره سيبويه[١] وأصحابُه من أنّ حروف المعجم تسعة وعشرون حرفًا، أوّلُها الهمزة، وهي الألف التي في أوّل حروف المعجم: وهذه الألفُ هي صورتُها على الحقيقة، وإنّما كُتبت تارةً واوًا وياءً أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف، ولو أريد تحقيقُها، لم تكن إلّا ألفًا على الأصل، ألا ترى أنّها إذا وقعت موقعًا لا تكون فيه إلّا محقّقةً، لا يمكن فيه تخفيفُها، وذلك إذا وقعت أوّلاً، لا تُكتب إلّا ألفًا، نحو: «أَعْلَمُ»، «اِذْهَبْ»، «أُخْرِجْ»، وفي الأسماء «أَحْمَدُ»، «إِبْرَاهِيمُ»، «أُتْرُجَّةٌ». وذلك لمّا وقعت أوّلاً، لم يمكن تخفيفها لقربها من الساكن، فكما لا يُبتدأ بساكن، كذلك لا يُبتدأ بما قرب منه.

وأمر آخرُ يدلّ أنّ صورة الهمزة صورةُ الألف أنّ كلّ حرف سمّيتَه، ففي أوّل حروف تسميته لفظُه بعينه، ألا ترى أنّك إذا قلت: «ياءٌ» ففي أوّل حروفه ياءٌ، وإذا قلت: «تاءٌ» ففي أوّل حروفه تاءٌ، وكذلك جيمٌ ودالٌ وسائر حُروف المعجم، فكذلك إذا قلت: «أَلِفٌ» فأوّلُ الحروف التي نطقتَ بها همزةٌ، فدلّ ذلك أنّ صورتها صورةُ الألف. فأمّا الألف الليّنة التي في نحو: «قَالَ»، و«بَاعَ»، فإنّها مدّةٌ لا تكون إلّا ساكنةً، فلم يمكن تسميتُها على منهاج إخواتها؛ لأنّه لا يمكن النطقُ بها في أوّل الاسم، كما أمكن النطقُ بالجيم والدال وغيرِهما، فنطقوا بها البتّة، ولم يمكن النطقُ بها منفردةً، فدعموها باللام؛ ليصحّ النطقُ بها، كما صحّ بسائر الحروف غيرِها.

وقد يلحق هذه الحروفَ التسعةَ والعشرين ستّةٌ أخرى تتفرّع منها، فتصير خمسة وثلاثين حرفًا، فهذه الستّةُ فصيحةٌ يؤخَذ بها في القرآن وفصيح الكلام، وهي النون الخفيفة، ويقال: «الخفيّة»، والهمزة المخفّفة، وهي همزةُ بين بين، وألفُ التفخيم، وألفُ الإمالة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي. وإنّما كانت هذه الحروف فروعًا؛ لأنّهن الحروفُ التي ذكرناها لا غيرُهنّ، ولكن أُزِلْن عن معتمَدهنّ، فتغيّرت جروسُهنّ، والمرادُ بها ما ذكرنا.

فالنونُ الخفيفة المراد بها الساكنة في نحو: «مِنْكَ» و«عَنْكَ»، فهذه النونُ مخرجُها من الخيشوم، وإنّما يكون مخرجها من الخيشوم مع خمسةَ عشرَ حرفًا من حروف الفم، وهي القاف، والكاف، والجيم، والشين، والصاد، والضاد، والسين، والزاي، والطاء، والظاء، والدال، والتاء، والذال، والثاء، والفاء، فهي متى سكنت، وكان بعدها حرفٌ من هذه الحروف، فمخرجُها من الخيشوم، لا عِلاجَ على الفم في إخراجها. ولو نطق بها الناطقُ مع أحد هذه الحروف، وأمسك أنفَه، لَبان اختلالُها. وإن كانت ساكنةً، وبعدها حرفٌ من حروف الحلق الستّة، فمخرجُها من الفم من موضع الراء واللام،

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٣١.

وكانت بيّنةً غيرَ خفيّة، وذلك من قبل أنّ النون الخفيّة إنّما تخرج من حرف الأنف الذي يحدث إلى داخل الفم لا من المنخر، فلذلك خفيت مع حروف الفم، لأنهنّ يُخالِطنها، وتبيّنت عند حروف الحلق لبُعْدهنّ عن الحرف الذي يخرج منه الغنّةُ. فإذا لم يكن بعدها حرفٌ البتّة، كانت من الفم، وبطلت الغنّةُ، كقولك: «مِنْ»، و«عَنْ» ونحوهما ممّا يوقَف عليه.

فأمّا همزةُ بين بين فهي الهمزة التي تُجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتُها، فإذا كانت مكسورة، كانت بين الهمزة وبين الياء، وإذا كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو، وإذا كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف. وقد تقدّم بعضُ ذلك في همزةِ بين بين.

وأمّا ألف التفخيم فأن يُنحَى بها نحو الواو، فكتبوا: «الصَّلاة» و«الزّكاة» و«الحياة» بالواو على هذه اللغة.

وأمّا ألف الإمالة، فتُسمّى ألفَ الترخيم؛ لأنّ الترخيم تليينُ الصوت، ونقصانُ الجهْر فيه، وهي بالضدّ من ألف التفخيم؛ لأنّك تنحو بها نحو الياء، وألفُ التفخيم تنحو بها نحو الواو.

وأمّا الشين التي كالجيم، فقولك في «أَشْدَقُ»: «أَجْدَقُ»، لأنّ الدال حرفٌ مجهورٌ شديدٌ، والجيم مجهورٌ شديدٌ، والشين مهموسٌ رِخْوٌ، فهي ضدُّ الدال بالهمس والرخاوة، فقرّبوها من لفظ الجيم؛ لأنّ الجيم قريبةٌ من مخرجها موافقةُ الدال في الشدّة والجهر.

وكذلك الصاد التي كالزاي، نحو قولهم في «مصدر»: «مَزْدر»، وفي «يصدق»: «يزْدق» وقد قُرِىء: ﴿الصراط المستقيم﴾[1] بإشمام الصادَ الزايَ، وهي قراءة حمزة. وعن أبي عمرو فيها أربع قراءات، منها «الصراط» بين الصاد والزاي، رواها عُرْيان بن أبي شَيْبانَ، قال: سمعتُ أبا عمرو يقرأ: «**الصراط**» بين الصاد والزاي، كأنّه أشرب الصادَ صوتَ الزاي حتى تُوافِق الطاء في الجهر، لأنّ الصاد مهموسة، والطاء والدال مجهورتان، فبينهنّ تنافٍ وتنافرٌ، فأشربوا الصاد صوت الزاي، لأنّها أختُها في الصفير والمخرج، وموافقةٌ للطاء والدال في الجهر، فيتقارب الصوتان، ولا يختلفان.

ويتفرّع منها أيضًا ثمانية أحرف غير مستحسنة وهي: الكاف التي كالجيم، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء، فهذه حروفٌ مسترذَلةٌ غيرُ مأخوذ بها في القرآن العزيز، ولا في كلام فصيح.

---

(١) الفاتحة: ٦.

فأمّا الكاف التي بين الجيم والكاف، فقال ابن دُرَيْد: هي لغةٌ في اليمن، يقولون في «جَمَلٍ»: «كَمَل»، وفي «رَجُلٍ»: «رَكُل». وهي في عَوامّ أهل بغداد فاشيةٌ شبيهةٌ باللُّثْغة.

والجيم التي كالكاف كذلك، وهما جميعًا شيءٌ واحدٌ، إلّا أنّ أصل إحداهما الجيم، وأصل الأخرى الكاف، ثمّ يقلبونهما إلى هذا الحرف الذي بينهما.

وأمّا الجيم التي كالشين، فهي تكثر في الجيم الساكنة إذا كان بعدها دالٌ أو تاء، نحو قولهم في «اجتمعوا»، و«الأجدر»: «اشتمعوا»، و«الأشدر»، فتقرب الجيم من الشين، لأنّهما من مخرج واحد، إلّا أنّ الشين أبينُ وأفشى، فإن قيل: فما الفرق بين الشين التي كالجيم حتى جُعلت في الحروف المستحسنة، وبين الجيم التي كالشين حتى جُعلت في الحروف المستهجنة؟ قيل: إنّ الأوّل كُره فيه الجمعُ بين الشين والدال لِما بينهما من التباين الذي ذكرناه؛ وأمّا إذا كانت الجيم مقدّمة كـ«الأجدر»، و«اجتمعوا»، فليس بين الجيم والدال من التنافي والتباعد ما بين الشين والدال؛ فلذلك حسُن الأوّل وضعُف الثاني.

وأمّا الطاء التي كالتاء، فإنّها تُسْمَع من عَجَم أهل العراق كثيرًا، نحو قولهم في «طالب»: «تالب»؛ لأنّ الطاء ليست من لغتهم، فإذا احتاجوا إلى النطق بشيء من العربيّة فيه طاءٌ، تكلّفوا ما ليس في لغتهم، فضعفُ لفظُهم بها.

والضاد الضعيفة من لغةِ قوم اعتاصت عليهم، فرُبّما أخرجوها طاء، وذلك أنّهم يُخْرِجونها من طرف اللسان وأطرافِ الثنايا، وربّما راموا إخراجَها من مخرجها، فلم يَتَأَتَّ لهم، فخرجت بين الضاد والظاء.

ومثال الصاد كالسين قولهم في «صِبْغ»: «سبغ»، وليس في حسنِ إبدالِ الصاد من السين، لأنّ الصاد أمضى في السمع من السين، وأصفرُ في الفم.

ومثالُ الظاء كالثاء قولهم في «ظلم»: «ثلم».

ومثال الباء كالفاء قولهم في «بورٍ» «فورٌ»، وهي كثيرة في لغة الفُرْس. وكأنّ الذين تكلّموا بهذه الحروف المسترذَلة قومٌ من العرب خالطوا العجمَ، فتكلّموا بلغاتهم، فاعرفه.

فصل
[أقسام الحروف وصفاتها]

قال صاحب الكتاب: **وتنقسم إلى المجهورة والمهموسة، والشديدة والرِّخْوة، وما بين الشديدة والرخوة، والمُطبَقة والمنفتحة، والمستعلِيَة والمنخفضة، وحروفِ القَلْقَلة، وحروفِ الصَّفِير، وحروفِ الذَّلاقة، والمُصْمَتة، واللَّيِّنة، وإلى المنحرف، والمكرَّر، والهاوِي، والمهتوت.**

فالمهجورةُ ما عدا المجموعةَ في قولك: «سَتَشْحَثُكَ خَصَفَةٌ»، وهي المهموسةُ. والجَهْرُ إشباعُ الاعتماد في مخرج الحرف، ومنعُ النَّفَس أن يجري معه، والهَمْسُ بخلافه. والذي يتعرّف به تبايُنُهما أنّك إذا كرّرت القافَ، فقلتَ: «قَقَقْ»، وجدتَ النَّفَسَ محصورًا، لا تُحِسّ معها بشيء منه، وتُردّد الكافَ، فتجد النَّفَسَ مِقاوِدًا لها ومُساوِقًا لصوتها.

والشديدةُ ما في قولك: «أَجَدْتَ طَبَقَكَ»، أو «أَجِدُكَ قَطَبْتَ». والرِّخْوَةُ ما عداها، وعدا ما في قولك: «لِمَ يَرُوعُنَا»، أو «لَمْ يَرْعَوْنَا». وهي التي بين الشديدة والرخوة. والشِّدّةُ أن ينحصر صوتُ الحرف في مخرجه، فلا يجري. والرَّخاوةُ بخلافها، ويتعرّف تبايُنُهما بأن تَقِف على الجيم والشين، فتقول: «الحَجْ»، و«الطَّشْ»، فإنّك تجد صوت الجيم راكدًا محصورًا لا تقدر على مَدّه، وصوتَ الشين جاريًا تمُدّه إن شئتَ، والكونُ بين الشدّة والرخاوة أن لا يَتِمّ لصوته الانحصارُ ولا الجَرْيُ، كوَقْفك على العين، وإحساسِك في صوتها بِشِبهِ الانسلال من مخرجها إلى مخرج الحاء.

والمُطبَقةُ: الضادُ والطاء والصاد والظاء، والمنفتحةُ ما عداها. والإطباقُ أن تُطبِق على مخرج الحرف من اللسان ما حاذاه من الحنك، والانفتاحُ بخلافه.

والمستعليةُ الأربعةُ المُطْبَقةُ، والخاء والغينُ والقاف. والمنخفضةُ ما عداها. والاستعلاءُ ارتفاعُ اللسان إلى الحنك أطبقتَ أو لم تُطبِقْ، والانخفاضُ بخلافه.

وحروفُ القَلْقَلة ما في قولك: «قَدْ طَبَجَ». والقلقلةُ ما تُحِسُّ به إذا وقفتَ عليها من شدّة الصوت المتصعّد من الصدر مع الحَفْز والضَّغط.

وحروفُ الصفير: الصادُ والزاي والسين، لأنها يُصْفَر بها.

وحروف الذّلاقة ما في قولك: «مُرْ بِنَفَل». والمُصمَتةُ ما عداها. والذَّلاقةُ الاعتمادُ بها على ذَلَقِ اللسان، وهو طرفُه، والإصماتُ أنّه لا يكاد يُبْنَى منها كلمةٌ رباعيّةٌ أو خماسيّةٌ مُعَرّاةٌ من حروف الذلاقة، فكأنّه قد صُمِتَ عنها.

واللّيّنةُ حروفُ اللّين، والمنحرفُ اللامُ. قال سيبويه[1]: هو حرف شديد جَرَى فيه الصوتُ، لانحراف اللسان مع الصوت.

والمكرَّرُ الراء، لأنّك إذا وقفت عليه، تَعثّر طرفُ اللسان بما فيه من التكرير.

والهاوِي الألفُ، لأنّ مخرجه اتّسع لهَواء الصوت أشدَّ من اتّساعِ مخرج الياء والواو.

والمهتوتُ التاء لضَعفها وخَفائها. وصاحبُ العين[2] يسمّي القاف والكاف لَهَويّتين،

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٥.

(٢) أي: الخليل بن أحمد الفراهيديّ.

لأنّ مَبْدَأهما من اللَّهاة. والجيمَ والشين والضاد شَجْرِيّةٌ، لأنّ مبدأها من شَجْر الفَم، وهو مَفْرِجُه، والصادَ والسين والزاي أَسَلِيّةٌ، لأنّ مبدأها من أَسَلة اللسان، والطاء والدال والتاء نِطْعيّةٌ، لأنّ مبدأها من نِطَعِ الغار الأَعْلَى، والظاء والذال والثاء لِثَوِيّةٌ، لأنّ مبدأها من اللِثة، والراء واللام والنون ذَوْلَقيّةٌ؛ لأنّ مبدأها من ذَوْلَق اللسان، والواوَ والفاء والباء والميم شَفَوِيّةٌ، أو شَفَهِيّةٌ، وحروفَ المَدّ واللّين جُوفًا.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّا قد ذكرنا عدّةَ الحروف أصولِها وفروعِها، ولها انقساماتٌ بعد ذلك، نحن نذكرها، فمن ذلك انقسامُها إلى الجهر والهمس. فالمهموسة عشرة أحرف، وهي الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والسين، والصاد، والتاء، والشين، والثاء، والفاء، وتجمعها في اللفظ «ستشحثك خصفه». وباقي الحروف الآخر تسمّى مجهورة؛ لأنّ الهمس الصوتُ الخفيُّ، فضعف الاعتمادُ فيها، وجرى النَّفَسُ مع ترديد الحرف لضُعْفه. وضبطنا المهموسةَ بما ذكرنا من قولنا: «ستشحثك خصفه» ليسهلَ ضبطُها لقلّةِ من يصل إليها؛ لأنّها في آخِرِ كُتُب النحو.

وللحروف أقسامٌ أُخَرُ إلى الشدّة والرخاوة وما بينهما، فالشديدة ثمانية أحرف، وهي الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والدال، والتاء، والباء، وتجمعها في اللفظ «أجدت طبقك» أو «أجدك قطبت».

والحروف التي بين الشديدة والرِّخْوة ثمانيةٌ أيضًا، وهي الألف، والعين، والياء، واللام، والنون، والراء، والميم، والواو، وتجمعها في اللفظ «لم يَرُوعُنَا»، وإن شئت قلت: «لَمْ يَرْعَوْنَا». وما سوى هذه الحروف والتي قبلها هي الرخوة. ومعنى الشديدة أنّه الحرفُ الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، وذلك أنّك لو قلت: «الحَجْ» ومددتَ صوتك لم يجز، وكذلك لو قلت: «الحَقْ»، و«الشَّطْ»، ثمّ رُمْتَ مدَّ صوتك في القاف والطاء، لكان ممتنعًا.

والرِّخْوُ هو الذي يجري فيه الصوتُ، ألا ترى أنّك تقول: «هو المَسْ والرَّشْ والسَّخْ» ونحو ذلك، فتجد الصوت جاريًا مع السين والشين والحاء. والفرق بين المجهورة والشديدة أنّ المجهورة يقوى الاعتمادُ فيها، والشديدةُ يشتدّ الاعتمادُ فيها بلزومها موضعَها لا بشدّة الوَقْع، وهو ما ذكرناه من الضَّغْط، ألا ترى أنّ الذال والظاء مجهورتان غير مضغوطتين، فتقول: «إذًا ظ» فيجري معها صوتٌ ما.

والفرق بين المهموسة والرخوة أنّ المهموسة هي التي تتردّد في اللسان بنَفْسها أو بحرفِ اللين الذي معها، ولا يمتنع النَّفَسُ والصوتُ الذي يخرج معها نَفَسٌ، وليس من الصدر؛ وأمّا الرخوة فهي التي يجري النَّفَسُ فيها من غير ترديد، وهو صوتٌ من الصدر؛

وأمّا التي بين الرخوة والشديدة فهي شديدة في الأصل، وإنّما يجري النَّفَسُ معها لاستعانتها بصوتٍ ما جاوَرَ من الرخوة، كالعين التي يستعين المتكلّمُ عند لفظه بها بصوت الحاء، وكاللام التي يجري فيها الصوتُ لانحرافها واتصالِها بما قدّمنا ذكرَه من الحروف، كالنون التي تستعين بصوت الخياشيم لما فيها من الغنّة، وكحروف المدّ واللين التي يجري فيها الصوتُ للينها.

ومن أقسامها المُطْبَقة والمنفتحة؛ فأمّا المطبقةُ فأربعةُ أحرف: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، وما سوى ذلك فمفتوحٌ غير مطبق. والإطباقُ أن ترفع ظهرَ لسانك إلى الحنك الأعلى مُطْبِقًا له، ولولا الإطباقُ لصارت الطاء دالاً، والصادُ سينًا، والظاء ذالاً، ولخرجت الضادُ من الكلام، لأنّه ليس من موضعها شيءٌ غيرُها، فتزول الضادُ إذا عدِمتِ الإطباقَ البتّة.

وأمّا المستعلية والمنخفضة، فمعنى الاستعلاء أن تتصعّد في الحنك الأعلى، فأربعةٌ منها مع استعلائها إطباقٌ، وقد ذكرناها، وثلاثةٌ لا إطباقَ مع استعلائها، وهي الخاء والغين والقاف، وما عداها فمنخفضٌ.

وأمّا حروف القلقلة فهي خمسة: القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء، ويجمعها «قد طبج». وهي حروفٌ تخفى في الوقف، وتُضْغَط في مواضعها، فيُسْمَع عند الوقف على الحرف منها نَبْرَةٌ تتبعُه. وإذا شدّدتَ ذلك وجدتَه، فمنها القاف، تقول: «الحَقْ»، ومنها الكاف إلّا أنّها دون القاف، لأنّ حصر القاف أشدُّ، وإنّما تظهر هذه النبرةُ في الوقف، فإن وصلتَ لم يكن ذلك الصوتُ، لأنّك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر، فحُلْتَ بينه وبين الاستقرار.

وهذه القلقلةُ بعضُها أشدُّ حصرًا من بعض كما ذكرنا في القاف. وسُمّيت حروفَ القلقلة، لأنّك لا تستطيع الوقوفَ عليها إلّا بصوت، وذلك لشدّة الحصر والضَّغْطِ نحو: «الحقْ»، «اذهبْ»، «اخلطْ»، «اخرجْ». وبعضُ العرب أشدُّ تصويتًا من بعض.

ومن ذلك حروف الصفير، وهي: الصاد، والزاي، والسين، لأنّ صوتها كالصفير، لأنّها تخرج من بين الثنايا، وطرف اللسان، فينحصر الصوتُ هناك ويُصْفَر به.

ومن ذلك حروف الذلاقة، وهي ما في «مر بنفل». وقيل لها ذلك؛ لأنّها تخرج من ذَوْلَق اللسان، وهو صدرُه وطرفُه، ولا تكاد تجد اسمًا رباعيًا أو خماسيًا حروفُه كلُّها أصولٌ عاريًا من شيء من هذه الحروف الستّة.

وأمّا المُصْمَتة فما عدا حروفَ الذلاقة، وقيل لها مصمتة كأنّه صُمِتَ عنها أن يبنى منها كلمةٌ رباعيّةٌ أو خماسيّةٌ معرّاةٌ من حروف الذلاقة، كأنّها أُصمتتْ عن ذلك، أي: أُسكتتْ. وقيل: إنّما قيل لها مصمتة لاعتياصها على اللسان.

ومنها الحروف الليّنة، وهي الألف والياء والواو، وهي حروف المدّ واللين، وقيل لها ذلك لاتّساع مخرجها. والمَقْطَعُ إذا اتّسع انتشر الصوتُ ولانَ، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصُلب، إلّا أنّ الألف أشدُّ امتدادًا واستطالةً، إذ كان أوسعَ مخرجًا، وهي الحرف الهاوي، وقد ذُكرت قبلُ.

ومنها المنحرف، وهو اللام؛ لأنّ اللسان ينحرف فيه مع الصوت، وتتجافى ناحِيَتَا مستدَقّ اللسان عن اعتراضهما على الصوت، فيخرج الصوتُ من تَيْنك الناحيتَيْن وممّا فُوَيْقَهما. قال سيبويه[1]: وهو حرف شديد جرى فيه الصوتُ لانحراف اللسان مع الصوت.

ومن ذلك المكرَّر، وهو الراء، وذلك إذا وقفتَ عليه، رأيتَ اللسان يتعثّر بما فيه من التكرير، ولذلك احتُسب في الإمالة بحرفَيْن.

والهاوي الألف، ويقال له: «الجَرْسيّ»؛ لأنّه صوتٌ لا معتمَدَ له في الحلق. والجرسُ الصوت، وهو حرفٌ اتّسع مخرجُه لهواء الصوت أشدَّ من اتّساع مخرج الواو والياء، لأنّك تضُمّ شفتيك في الواو، وترفع لسانَك إلى الحنك في الياء؛ وأمّا الألفُ، فتجد الفم والحلق منفتحين غيرَ معترِضين على الصوت بضغطٍ ولا حصرٍ. وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتّساع مخرجها وأخفاهنّ، وأَوْسعُهنّ مخرجًا الألفُ.

ومنها المهتوت، وهو التاء، وذلك لما فيه من الضعف والخفاء من قولهم: «رجلٌ مِهَتٌّ وهَتّاتٌ»، أي: خفيف كثيرُ الكلام. وكان الخليل يسمّي القاف والكاف لهويّتين، لأنّ مَبْدأهما من اللَّهاة، واللهاةُ: أقصى سَقْف الفم المُطْبِق على الفم، والجمع اللَّهَا.

والجيمَ والشينَ والضادَ شجريّة، لأنّ مبدأها من شَجْر الفم، والشجرُ ما بين اللَّحْيَيْن. والصادَ والسينَ والزايَ أسليّة؛ لأنّ مبدأها من أَسَلة اللسان. والظاء والذالَ والثاء لثويّة، لأنّ مبدأها من اللِّثة. والراء والنونَ واللامَ ذولقيّة، لأنّ مبدأها من ذَوْلَق اللسان. والطاء والدالَ والتاء نطعيّة، لأنّ مبدأها من نطع الفم. وقد ذكرنا ذلك أوّلُ، وإنّما أعدناه ههنا ليُعرَف ما يحسن فيه الادغامُ، وما لا يحسن، وما يجوز فيه، وما لا يجوز على ما سيأتي، فاعرفه.

فصل
[كيفيّة الادّغام]

قال صاحب الكتاب: وإذا رِيمَ ادّغامُ الحرف في مُقارِبه فلا بدّ من تقدمةِ قلبه إلى لفظه لِيصير مثلاً له، لأنّ مُحاوَلةَ ادّغامه فيه كما هو مُحالٌ، فإذا رُمْتَ ادّغامَ الدال في

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٥.

السين من قوله عزّ وجلّ: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ﴾[(١)] فاقْلِبِ الدالَ أوّلاً سينًا، ثمّ ادْغِمْها في السين، فقلْ: «يَكَا سَّنَا بَرْقه». وكذلك التاء في الطاء من قوله تعالى: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾[(٢)].

* * *

قال الشارح: الحروف المتقاربة في الادغام كالأمثال؛ لأنّ العلّة الموجِبة للادغام في المثلين موجودةٌ في المتقاربين، إذ قربت منها، وذلك لأنّ إعادة اللسان إلى موضع قريب ممّا رفعتَه عنه، كإعادته إلى نفس الموضع الذي رُفع عنه ولذلك شُبّه بمَشْي المقيَّد؛ لأنّه يرفع رِجْله ويضعها في موضعها الذي كانت فيه، أو قريبًا منه، فيثقُل ذلك عليه. كذلك اللسانُ إذا رفعتَه عن مكان، وأعدتَه إليه، أو إلى قريب منه، ثقُل ذلك، فلذلك وجب الادغامُ، إلاّ أنّك إذا ادغمتَ المثلين المتحرّكين، عملتَ شيئين: أسكنتَ الأوّل وادغمتَه في الثاني مثلَ «جَعَلَ لَكَ»، و«جَعَلَ لَهُمْ».

فإن كان الأوّل ساكنًا قبل الادغام عملتَ شيئًا واحدًا، وهو الادغام مثلُ: «قُلْ لَهُ»، و«اجْعَلْ لَهُ». وإذا ادغمتَ المتقاربين المتحرّكين، عملتَ ثلاثة أشياء: أسكنتَ الأوّل منهما، وقلبتَ الحرف الأول إلى لفظ الثاني، وادغمتَ، نحو «بَيْتُ طائِفَةٍ». وإن كان أحدُ المتقاربين ساكنًا في أصله مثلَ لام المعرفة؛ فليس إلّا عَمَلان: قلبُ الأوّل، وادغامُه، مثلُ: «الرّجل»، و«الذّاهب»؛ لأنّ لام المعرفة في اللفظ من لفظ الحرف الذي بعدها، وهي لامٌ في الخطّ. فإذا التقى حرفان متقاربان ادُّغم الأوّل منهما في الثاني، ولا يمكن ادغامُه حتى يُقْلَب إلى لفظ الثاني. فلو أخذتَ في ادِّغام المُقارِب في مقاربه من غير قلب، استحال؛ لأنّ الادغام أن تجعلَ الحرفين كحرف واحد، ترفع اللسان بهما رفعةً واحدةً، وذلك لا يتأتّى مع اختلاف الحرفين، لأنّ الحرفين، وإن تَقارب مخرجاهما، فهما مختلفان في الحقيقة، فيستحيل أن يقع عليهما رفعةٌ واحدةٌ، فلذلك وجب قلبُه إلى لفظ الثاني.

وهذا معنى قوله: «إذا ريم ادِّغام الحرف في مقاربة»، أي: إذا قُصد، وطُلب. فعلى هذا لا يصحّ الادغامُ على الحقيقة إلّا في المثلين. من ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ﴾[(٣)]، فإذا أردتَ ادِّغام الدال في السين لتقارُب مخرجيهما، أبدلتَ من الدال سينًا، ثم ادغمتَ السين في السين، وقلت: «يكا سّنا برقه».

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾[(٤)]، تبدل من التاء طاء، ثم تدّغمها حينئذ. وهذا الإبدالُ إنّما يكون في المنفصلين بسكون الحرف الأوّل، لأنّه لامٌ، ولا يُخِلّ ببناء الكلمة.

---

(١) النور: ٤٣.
(٢) آل عمران: ٧٢.
(٣) النور: ٤٣.
(٤) آل عمران: ٧٢.

وهذا القلب والادغام على ثلاثة أضرب: ضربٌ يُقْلَب الأوّل إلى لفظ الثاني، ثمّ يُدّغم فيه، وهذا حقُّ الادغام، وضرب يقلب فيه الثاني إلى لفظ الأوّل، فيتماثل الحرفان، فيُدّغم الأوّل في الثاني، وضربٌ يُبْدَل الحرفان معًا فيه ممّا يقاربهما، ثمّ يدّغم أحدهما إلى الآخر، وسيوضَح ذلك مفصّلاً إن شاء الله تعالى.

فصل
[أوجه التقاء الحرفين المتقاربين]

قال صاحب الكتاب: **ولا يخلو المتقاربان من أن يلتقيا في كلمة، أو كلمتين، فإن التقيا في كلمة، نُظر: فإن كان ادّغامُهما يؤدّي إلى لَبْس، لم يجز، نحو: «وَتِدٍ»، و«عَتَدٍ»، و«وَتَدَ يَتِدُ»، و«كُنْيَةٍ»، و«شاةٍ زَنْماءَ»، و«غَنَم زُنْم». ولذلك قالوا في مصدرِ «وَطَدَ»، و«وَتَدَ»: «طِدَةً»، و«تِدَةً». وكرهوا «وَطْدًا»، و«وَتْدًا»؛ لأنّهم من بيانه وادّغامه بين ثِقَل ولَبْس، وفي «وَتَدَ يَتِدُ» مانعٌ آخرُ، وهو أداءُ الادّغام إلى إعلالَيْن، وهما حذف الفاء في المضارع والادّغامُ، ومن ثمّ لم يبنوا نحو: «وَدَدْتُ» بالفتح؛ لأنّ مضارعه «كان يكون» فيه إعلالان، وهو قولك: «يَدُّ». وإن لم يُلْبِس، جاز، نحو: «امَّحَى»، و«هَمَّرِشٌ»، وأصلهما: «انْمَحَى»، و«هَنْمَرِشٌ»، لأنّ «افَّعَلَ» و«فَعَّلِلاً» ليس في أبنيتهم، فأُمن الإلباسُ. وإن التقيا في كلمتين بعد متحرّك أو مدّة، فالادّغام جائزٌ؛ لأنّه لا لَبْسَ فيه، ولا تغييرَ صيغة.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنَّ الحروف المتقاربة تجري مجرى الحروف المتماثلة في الادغام؛ لأنّ المتقاربين كالمتماثلين؛ لأنّهما من حيّز واحد، فالعلّةُ الموجِبةُ للادغام في المثلين قريبٌ منها في المتقاربين، لأنّ إعادة اللسان إلى موضع قريب ممّا رفعتَه عنه كإعادته إلى نفس الموضع الذي رفعتَه عنه، ولذلك شُبّه بمَشْي المقيَّد. فإذا التقى حرفان متقاربان، ادُّغم الأوّل منهما في الثاني، ولا يمكن ادغامُه حتى يُقلب إلى لفظ الثاني. فعلى هذا لا يصحّ الادغام إلاّ في مثلين، إذ لو تركتَه على أصله من لفظه، لم يجز ادغامُه لما فيهما من الخلاف، لأنّ رفع اللسان بهما رفعةً واحدةً مع اختلاف الحرفين محالٌ؛ لأنّ لكلّ حرف منهما مخرجًا غيرَ الآخر.

ولا يمتنع ذلك في المتماثلين؛ لأنّ المخرج واحد يمكن أن يجمعهما في العمل، فيقع اللسانُ عليهما وقعًا واحدًا من حيث لا يفصل بينهما زمانٌ. فالادغامُ في المتقاربة على التشبيه بالأمثال، فكلما كانت أشدَّ تقاربًا، كان الادغامُ فيهما أقوى. وكلّما كان التقارب أقلَّ، كان الادغام أبعدَ.

والحروفُ المتقاربةُ كالمتماثلة في أنّها تكون منفصلة أو متّصلة، فالمنفصلةُ ما كان

من كلمتين، والمتّصلةُ ما كان في كلمة واحدة. فما كان من ذلك متّصلاً في كلمة واحدة، نُظر: فإن كان الأوّل متحرّكًا لم يُدّغم؛ لضُعف الادغام في المتقاربين؛ لأنّ الادغام لمّا كان في المتماثلين هو الأصلَ، أُسكن الأوّل منهما، وادُغم في الثاني، كقولك: «شَدَّ»، و«مَدَّ»، و«يَشُدّ»، و«يَمُدّ». ولا يُفعل مثل ذلك في المتقاربين، إذا كان الأوّل متحرّكًا، لأنّه يصير كإعلالَيْن: الإسكانِ والقلبِ، فإن أسكنتَ الحرف الأوّل من المتقاربين تخفيفًا على حدّ الإسكان في «كتِفِ»، و«فَخِذِ» لأجل الادغام جاز حينئذ الادغامُ، فتقول في «وَتِدِ»، و«عَتَدِ»: «وتْد» و«عَتْد»، بالإسكان للتخفيف، ثمّ تقول: «وَدٌّ»، «وعَدٌّ» بالادغام.

والأكثرُ في هذا أن لا يُدّغم للإلباس بالمضاعف، فلذلك لم يقولوا في الفعل من نحو: «وَتَدَ يَتِدُ»: «ودّ يَدُّ»؛ لئلّا يتوهّم أنّه فعلٌ من تركيبِ «ودد»، مع أنّهم لو قالوا: «يَدُّ» في «يَتِدُ»، لتَوالى إعلالان: حذفُ الواو التي هي فاء، وقلبُ التاء إلى الدال.

وكذلك كرهوا الادغام في «كُنْيَةٍ»، و«شاةٍ زَنْماءَ»، وهي التي يتدلّى في حَلْقها شِبْهُ اللِّحية، ولا يكون ذلك إلّا في المَعْز. وقالوا: «غنَمٌ زُنْمٌ»، فلم يدّغموا، فيقولوا: «كُيَّةٌ»، و«زَمّاءُ»، «وزُمٌّ».

ومثله: «قَنواء» و«قُنْيَةٌ»، أظهروا في ذلك كلّه، ولم يدّغموا كراهيةَ الإلباس، فيصير كأنّه من المضاعف؛ لأن هذه الأمثلة قد تكون في كلامهم مضاعفًا. ألا ترى أنّهم قد قالوا: «امَّحَى الشيء» فادّغموا حين أمنوا الإلباسَ، لأنّ هذا المثال لا يضاعَف فيه الميمُ؟ قال سيبويه[1]: وسمعتُ الخليل يقول في «انفعل» من «وَجِلَ»: «اوَّجَلَ»، كما قالوا: «امّحى»؛ لأنّها نونٌ زيدت في مثالٍ لا يضاعف فيه الواو.

وقالوا: «هَمَّرِشٌ» في «هَنْمَرِشٌ»، فادّغموا حيث لم يخافوا الإلباسَ، لأنّه لم يأت من بنات الأربعة مضاعفُ العين. والهمّرِشُ العجوز المُسِنّة، وهو خماسيّ مثلُ «جَحْمَرِشٍ».

وقوله: ومن ثمّ لم يبنوا من نحو: «وددت» «فَعَلْت» بالفتح، يريد أنّهم قالوا: «وَدِدْت أَوَدُّ» من «المَوَدَّة»، فبنوا الفعل في الماضي على «فَعِلْت» بالكسر؛ ليكون المضارع على «يَفْعَل» مثلِ «يَوْجَل». ولا يلزم فيه حذفُ الفاء التي هي الواو، ولو بُني على «فَعَلْت» بالفتح، لزم المضارعَ «يَفْعِل» بالكسر، وكنتَ تحذف الواو على حدّ حذفها في «يَعِدُ»، ثمّ تدّغم الدال في الدال بعد إسكانها، فيتوالى إعلالان، فاعرفه.

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٥٥.

فصل
[موانع الادّغام في الحرفين المتقاربين، ومـواضـع الادّغـام في الحـرفين المتبـاعدين]

قال صاحب الكتاب: وليس بمُطْلَق أنّ كلّ متقاربَيْن في المخرج يُدّغم أحدهما في الآخر، ولا أنّ كلّ متباعدَيْن يمتنع ذلك فيهما، فقد يعرِض للمقارب من المَوانع ما يحرِمه الادّغامَ، ويتفق للمباعد من الخَواصّ ما يسوّغ ادّغامَه، ومن ثَمّ لم يدّغموا حروفَ «ضَوِيَ مِشْفَرٌ» فيما يقاربها، وما كان من حروف الحلق أَدْخَل في الفم في الأدخل في الحلق. وادّغموا النون في الميم، وحروفَ طرف اللسان في الضاد والشين. وأنا أُفصّل لك شأنَ الحروف واحدًا فواحدًا، وما لبعضها مع بعض في الادّغام؛ لأَقِفَك على حدّ ذلك عن تحقُّق واستبصار بتوفيق الله وعَوْنِه.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ اجتماع المتقاربين سببٌ مقتضٍ للادغام، كما كان كذلك في المثلين، إلاّ أنّه قد يعرض مانعٌ يمنع من الادغام. فامتناعُ الادغام ما كان لعدم المقتضى، بل لوجود المانع. فمن ذلك الضاد، والميم، والراء، والفاء، والشين، ويجمعها «ضَمُّ شُفْرٍ». وكذلك كلّ حرف فيه زيادةُ صوت لا يُدّغم فيما هو أنقصُ صوتًا منه، فهذه الحروفُ لا تُدّغم في مقاربها، ويُدّغم مقاربُها فيها، فلا تُدّغم الميم في الباء، نحو: «أَكْرِمْ بَكْرًا»، وتُدّغم فيها الباء، نحو: «اصْحَبْ مَّطَرًا».

ولا تُدّغم الشين في الجيم. وتُدّغم الجيم في الشين. ولا تدّغم الفاء في الباء، نحو: «اعْرِفْ بَكْرًا». وتدّغم الباء في الفاء، نحو: «اذْهَبْ فِّي ذلك».

ولا تدّغم الراء في اللام، نحو: «اخْتَرْ له». وتدّغم اللام في الراء، نحو: ﴿وَقُل رَّبِّ ٱغْفِرْ﴾[1]. وذلك لأنّ هذه الحروف فيها زيادةٌ على مُقارِبها في الصوت، فادّغامُها يؤدّي إلى الإجحاف بها وإبطال ما لها من الفضل على مُقارِبها. فالميم فيها غنّةٌ ليست في الباء، فإذا ادّغمتَها في الباء، فأنت تقلبها إلى الباء، وتستهلك ما فيها من زيادة الصوت والغنّة. وفي الشين تَفَشٍّ واسترخاء في الفم ليس في الجيم، وفي الفاء تأفيفٌ. والتأفيفُ هو الصوت الذي يخرج من الفم عقيبَ النطق بالفاء ليس في الباء. وفي الراء تكريرٌ ليس في اللام، وفي الضاد استطالةٌ ليست لشيء من الحروف، فلم يدّغموها في مُقارِبها شَحًّا على أصواتها لئلّا تذهب. وادُّغم فيها مقاربُها إذ لم يكن في ذلك نقصٌ، ولا إجحافٌ.

وكذلك ما كان من حروف الحلق ممّا يجوز ادغامُه لأنّ من حروف الحلق ما لا

(١) المؤمنون: ١١٨.

يُدّغم ولا يدغم فيه وهي الهمزة والألف. وسائرها تدّغم ويدّغم فيها. فما كان منها أدخلَ في الحلق لم يدّغم فيه الأدخلُ في الفم. فالهاء تدّغم في الحاء، نحو: «اجْبَه حَّمَلاً»؛ لأنّ الهاء أدخلُ في الحلق، والحاء أقربُ إلى الفم، فلذلك أدغمت الهاء في الحاء، ولم يدّغم الحاء في الهاء، نحوَ: «اِمْدَحْ هِلالاً».

ولا تدّغم العين في الحاء؛ لأنّ العين أقربُ إلى الفم، وذلك من قبل أن الحرف إذا كان أدخلَ في الحلق، وادُّغم فيما بعده كان في ذلك تصعّدٌ في الحلق إلى الفم. وإذا عُكس ذلك، كان ذلك بمنزلة الهُوِيّ بعد الصعود والرجوع عكسًا.

وأمّا ما يدّغم أحدهما في الآخر مع التباعد، فإن تَقاربا في الصفة، وإن تَباعدا مخرجًا، نحو الواو والياء، فهما متّفقان في صفة المدّ والاستطالة، ومخرجاهما متباعدان، فأحدُهما من الشفة، والآخر من وسط الفم. فإذا التقيا، وكان الأوّل منهما ساكنًا، قُلِبَتْ الواو ياءً، وادّغمت في الياء. وكذلك النون تدّغم في الميم، نحو: «مَن مّعك»؛ لأنّهما، وإن اختلفا من جهة اللسان والشفة، فقد اجتمعا في صفة الغنّة الحاصلة فيهما من جهة الخيشوم، وكذلك حروف طرف اللسان، وهي النون، والراء، والتاء، والدال، والصاد، والطاء، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، تدّغم في الضاد والشين، وذلك لأنّها، وإن لم تكن من مخرجها، إلّا أنها تُخالِطها، لأنّ الضاد استطالت لرخاوتها، والشين لِما فيها من التفشّي، فالتحقت بحروف طرف اللسان. فلمّا خالطتها، ساغ ادغامُهنّ فيها إلّا حروفَ الصفير. وسيأتي الكلام على الحروف مفصّلاً حرفًا حرفًا إن شاء الله تعالى.

فصل

[اِدّغام الهمزة]

قال صاحب الكتاب: **فالهمزة لا تُدّغم في مثلها إلاّ في نحو قولك: «سَأّأل»، و«رأّأس»، و«الدأّأث» في اسم وادٍ فيمَن يرى تحقيقَ الهمزتين. قال سيبويه[1]: فأمّا الهمزتان فليس فيهما ادّغامٌ من قولك: «قَرَأَ أَبوك»، و«أَقْرِىء أَباك». قال: وزعموا أنّ ابن أبي إسحاق كان يحقّق الهمزتين، وناسٌ معه، وهي رديئة، فقد يجوز الادّغامُ في قولِ هؤلاء. ولا تُدّغم في غيرها، ولا غيرُها فيها.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الهمزة هي التي تُسمّى في أوّل حروف المُعْجَم ألفًا. وإنّما سمّوها ألفًا؛ لأنّها تُصوَّر بصورة الألف، وهي في الحقيقة نَبْرةٌ تخرج من أقصى الحلق،

(١) الكتاب ٤/ ٤٤٣.

ولذلك ثقُلت عندهم. وقد تقدّم الكلام عليها في تخفيف الهمزة. وإذا كانت قد استُثقلت، فهي مع مثلها أثقلُ، فلذلك إذا التقت همزتان في غير موضع العين، فلا ادغامَ فيهما. ولهما بابٌ في التخفيف هو أَوْلى بهما من الادغام. فلا تدغم الهمزة إلاّ أن تُليَّن إلى الواو، أو إلى الياء، فتُصادِف ما تدّغم الواوُ والياء فيه، فحينئذ يجوز ادغامُها على أنّها ياءٌ أو واوٌ، كقولنا في «رُؤْيَة»: «رِيَّةٌ»، إذا خفّفوا، فيجوز الادغامُ وتركُه. فمن لم يدغم، فلأنّ الواو يُنْوَى بها الهمزةُ. ومن ادغم، فلأنّه واوٌ ساكنةٌ بعدها ياءٌ، كقولهم: «طَوَيْته طَيًّا»، وأصله: طَوْيًا. فلا تدغم في مثلها، إلاّ أن يكون عينًا مضاعفةً، وذلك في «فَعّالٍ»، و«فُعَّلٍ»، وما أشبههما ممّا عينه همزةٌ، نحو: «سَأّالٍ»، و«رَأّاسٍ»، و«جأّارٍ» من «الجُؤار»، وهو الصوت. ولو جمعت «سائلاً» و«جائرًا» على «فُعَّلٍ» لادغمتَ وقلت: «سُؤّلٌ»، و«جُؤّرٌ». قال الهُذَليّ المُتَنَخِّل [من البسيط]:

١٣٦٥- لو أنّه جاءني جَوْعانُ مُهْتَلِكٌ ... من بُيَّسِ الناسِ عَنْهُ الخَيْرُ مَحْجُوزُ

قوله: «بُيَّس» جمع «بائِسٍ»، فهذا في كلمة واحدة.

فأمّا إذا التقت همزتان في غير موضع العين، فلا ادغامَ، فإذا قلت: «قَرَأَ أَبوك»، فقد اجتمع همزتان، وإن كان التخفيف لإحداهما لازمًا، غير أنّ سيبويه حكى أنّ ابن أبي إسحاق كان يحقّق الهمزتين، وأنّها لغة رديئة لناسٍ من العرب. وأجاز الادغامَ على قولِ هؤلاء، لكن ضعّفه، فقال: «وقد يجوز الادغام في قول هؤلاء»[1]، يعني يجوز ادغامُ الهمزتين إذا التقتا في قول هؤلاء، وإن لم تكن مضاعفة. نحو:

١٣٦٥ ـ التخريج: البيت للمتنخل الهذليّ في شرح أشعار الهذليين ص١٢٦٣؛ ولسان العرب ١٠/٥٠٦ (هلك)؛ وتاج العروس (هلك)؛ وبلا نسبة في المخصص ١٤/١٤٣.

المعنى: لو جاءني جائع متهالك، كأن الخير ممنوع عنه، من البائسين، لأكرمته.

الإعراب: **«لو»**: حرف شرط غير جازم. **«أنه»**: حرف مشبّه بالفعل، وضمير متصل مبني في محلّ نصب اسمه. **«جاءني»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره «لو ثبت». **«جوعان»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«مهتلك»**: نعت مرفوع بالضمّة. **«من بيس»**: جار ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة للجوعان. **«الناس»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«عنه»**: جار ومجرور متعلّقان بالخبر «محجوز». **«الخير»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«محجوز»**: خبر مرفوع بالضمّة.
وجملة «لو ثبت...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب وجملة «ثبت...»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جاءني جرعان»: في محلّ رفع خبر «أنّ». وجملة «الخير محجوز عنه»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «من بيس الناس» حيث جمع بائس على «بيس» والأكثر جمعها بالواو والنون جمع مذكّر سالم.

(١) الكتاب ٤/٤٤٣، وفيه: «فيجوز الإدغام في قول هؤلاء».

«قَرَأَ أبوك»، و«أَقْرِىء أباك». وقد ذكرنا أحكام الهمزتين إذا التقتا في فصل الهمزة.

ولا تدّغم في غيرها، ولا غيرها فيها، لأنّها لا تدغم في مثلها، فادغامُها فيما قارَبَها أبعدُ.

واعلم أنّ الادغام في حروف الفم واللسان هو الأصل، لأنّها أكثرُ في الكلام، فالثقلُ فيها إذا تَجاورت وتَقاربت أظهرُ، والتخفيفُ لها ألزمُ، وحروفُ الحلق وحروفُ الشفة أبعدُ من الادغام؛ لأنّها أقلُّ في الكلام، وأشقُّ على المتكلّم، وما ادّغم منها فلمقارَبة حروف الفم واللسان، فاعرفه.

فصل

[عدم ادّغام الألف]

قال صاحب الكتاب: **والألف لا تُدّغم البتة لا في مثلها، ولا في مُقارِبها، ولا يُسطاع أن تكون مدّغمًا فيها.**

* * *

قال الشارح: الألف لا تدغم في مثلها، ولا فيما يقاربها، إذ لو ادغمت في مثلها، لصارتا غير ألفين، لأنّ الثاني من المدّغم لا يكون إلاّ متحرّكًا، والألفُ لا تُحرَّك، فتحريكُها يؤدّي إلى قلبها همزةً، والأوّلُ لا يكون إلاّ كالثاني، وإن كان ساكنًا. فامتنع فيها مع ما قارَبَها ما امتنع فيها مع مثلها. وإن شئت أن تقول: لا تدغم في مثلها؛ لأنّ الادغام لا يكون إلاّ في متحرّك، ولا يصحّ تحريك الألف، ولا تدغم في مقارب؛ لئلاّ يزول ما فيها من زيادة المدّ والاستطالة، فاعرفه.

فصل

[ادّغام الهاء]

قال صاحب الكتاب: **والهاء تُدّغم في الحاء وقعتْ قبلها أو بعدها، كقولك في «اجْبَهْ حاتِمًا»، و«اذْبَحْ هَذِهِ»: «اجْبَحّاتما»، و«اذْبَحّاذِهِ». ولا يُدّغم فيها إلاّ مثلُها، نحو: «اجْبَه هّلالاً».**

* * *

قال الشارح: أمّا الهاء، فإنّها تدغم في الحاء، سواءً وقعتْ قبلها أو بعدها، مثالُ وقوعها قبلها: «اجبه حاتمًا»، ومثالُ وقوعها بعدها: «اذبح هذه»، فتقول فيها: «اجْبَحّاتِمًا»، و«اذْبَحّاذِهِ». وذلك لأنّهما متقاربان؛ لأنّ الحاء من وسط الحلق، والهاء من أوّله، ليس بينهما إلاّ العين، وهما مهموستان رخوتان، فالحاء أقربُ إلى الفم، ولذلك لا تدغم الحاء في الهاء، والبيانُ في هذا أحسنُ من الادغام؛ لأنّ حروف الحلق ليست

بأصلٍ للادغام؛ لبُعْدها من مخرج الحروف وقلّتِها، ولكن إن شئت قلبت الهاء حاءً إذا كانت بعد الحاء، وادغمتَ ليكون الادغامُ فيما قُرب من الفم، وذلك قولك: «أَصْلِح حَّيْثَمًا» في «أصلح هيثمًا»؛ فأمّا أن تدغمها بأن تقلبها هاءً، فلا.

ولا يدغم فيها إلّا هاء مثلها، ولا يدغم فيها مقاربٌ؛ لأنّه ليس قبلها في المخرج إلّا الهمزة والألف، وليس واحدةٌ منهما ممّا يصحّ ادغامُه، والذي بعدها ممّا يلي الفمَ لا يدغم فيها؛ لأنّها أدخلُ في الحلق، والأدخلُ في الحلق لا يدغم فيه ما كان أقرب إلى الفم، فاعرفه.

فصل

[ادّغام العين]

قال صاحب الكتاب: **والعين تُدّغم في مثلها كقولك: «ارفَع عَّلِيًا» وكقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَع عَّنْدَهُ﴾[1] وفي الحاء وقعتْ بعدها أو قبلها، كقولك في «ارفَعْ حاتِمًا»، و«اذْبَحْ عَتُودًا»: «ارفَحّاتمًا»، و«اذبَحّتودًا». وقد روى اليَزيديُّ عن أبي عمرو: ﴿فَمَنْ زُحْزِح عَّنِ النَّارِ﴾[2] بادّغام الحاء في العين. ولا يُدّغم فيها إلاّ مثلُها. وإذا اجتمع العينُ والهاء، جاز قلبُهما حاءين وادّغامُهما؛ نحو قولك في «مَعَهُمْ»، و«اجْبَهْ عُتْبَةَ»: «مَحُّمْ»، و«اجْبَحُّتْبَةَ».**

* * *

قال الشارح: أمّا العين فإنّها تدغم في مثلها، نحو قولك: «ارفع عليًّا»، وقرىء: ﴿من ذا الذي يشفع عَّنده﴾[3]، وكذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿أنّي لا أُضِيع عَّمَلَ عَامِلٍ﴾[4]. وقد تدغم في الحاء سواء وقعت قبلها أو بعدها. مثالُ كونها قبل الحاء: «ارفحّاتمًا»، ومثال وقوعها بعدها: «أَصْلِحّامِرًا» في «أصلحْ عامرًا»؛ فأمّا قلبُها حاء إذا وقعت قبل الحاء، فهو حسنٌ، لأنّ باب الادغام أن تدغم إلى الثاني وتُحوِّل على لفظه؛ وأمّا قلب العين إلى الحاء إذا كانت بعدها فهو جائز، وليس في حُسْن الأوّل.

ولا يدغم في العين إلّا مثلها، ولا يدغم فيها مقاربٌ؛ فأمّا ما رُوي عن أبي عمرو في قوله: ﴿فمن زحزحَ عَّن النار﴾[5] بإدغام الحاء في العين فهو ضعيف عند

---

(١) البقرة: ٢٥٥.

(٢) آل عمران: ١٨٥. وهذه قراءة أبي عمرو ويعقوب.
انظر: إتحاف فضلاء البشر ص١٨٣.

(٣) البقرة: ٢٥٥. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٤) آل عمران: ١٩٥. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٥) آل عمران: ١٨٥.

سيبويه[١]؛ لأنّ الحاء أقربُ إلى الفم، ولا تدغم إلاّ في الأدخل في الحلق. ووجهُه أنّه راعى التقاربَ في المخرج، والقياسُ ما قدّمناه.

ولا يدغم فيها ما قبلها، لأنّه ليس قبلها في المخرج ما يصحّ ادغامُه إلا الهاء، والهاء لا تدغم في العين، ولا العين في الهاء. فأمّا تركُ ادغامها في الهاء، فلقُرْب العين من الفم، وبُعْد الهاء عنه. وأمّا تركُ ادّغام الهاء فيها فأنّ العين، وإن قاربتها في المخرج، فقد خالفتها من جهة التجنيس، فالعينُ مجهورة، والهاء مهموسة، والهاء رخوة، والعين ليست كذلك. فلمّا تَباعد ما بينهما من جهة تجنيس الحروف، وإن تَقاربا في المخرج، امتنعا من الادغام إلّا بمُعدِّلٍ يتوسّط بينهما، وهو الحاء لأنّها موافقةُ الهاء بالهمس والرخاوة، والعين بالمخرج، فلذلك لا يجوز في «اقْطَعْ هِلالاً» ادّغام العين في الهاء؛ لهذهِ العلّة التي بينهما، ولكن يجوز قلبُهما إلى الحاء، فتقول: «اقْطَحّلالاً»، و«اجبحّتبة». وحُكي عن بني تميم: «مَحُّمْ» في «معهم»، و«مَحّاؤُلَاءِ» في «مَعَ هؤلاء» وذلك لقرب العين من الهاء، وهي كثيرةٌ في كلام بني تميم، وذلك لأنّ اجتماع الحائين أخفُّ عندهم من اجتماع العينين والهائين، وأدنى إلى الفم فاعرفه.

فصل

[ادّغام الحاء]

قال صاحب الكتاب: **والحاء تُدّغم في مثلها، نحو: «اذْبَح حَّمَلاً»، وقوله تعالى: ﴿لاَ أَبْرَح حَّتَّى﴾[٢] وتُدّغم فيها الهاء والعين.**

* * *

قال الشارح: الحاء تدغم في مثلها، نحو: «اذبح حَملاً» وقوله تعالى: ﴿**لا أبرح حّتى**﴾[٣] وقوله: ﴿**عُقْدَةَ النِّكَاح حّتَّى**﴾[٤] ولا إشكالَ في ذلك، لأنّ ادّغام الحاء في الحاء كادغام العين؛ في العين نحو: ﴿**مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَع عّنْدَهُ**﴾[٥] وتُدّغم فيها الهاء والعين، إذا لا مانعَ من ذلك، لأنّهما أدخل في الحلق، والعين أقربُ إلى الفم، فلذلك تُدّغمان فيها، ولا تُدّغم فيهما، لأنّ الأبعد لا يُدغم في الأقرب، فاعرفه.

فصل

[ادّغام الغين والخاء]

قال صاحب الكتاب: **والغين والخاء تُدّغم كلٌّ واحدة منهما في مثلها، وفي أُختها،**

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٤٥١.

(٢) الكهف: ٦٠.

(٣) الكهف: ٦٠.

(٤) البقرة: ٢٣٥.

(٥) البقرة: ٢٥٥.

كقراءة أبي عمرو: ﴿وَمَنْ يَبْتَغ غَّيرَ الإِسْلاَمِ دِينًا﴾[١]، وقولك: «لا تَمْسَخ خَّلْقَكَ»، و«ادْمَغ خَّلْقًا»، و«اسْلَخ غَّنَمَك».

* * *

قال الشارح: الخاء والغين من المخرج الثالث من مخارج الحلق، وهو أدنى المخارج إلى اللسان، ولذلك يقول بعض العرب: «مُنْخُلٌ»، و«مُنْغلٌ» فيُخْفِي النون عندها كما يخفيها مع حروف اللسان والفم؛ لقُرْب هذا المخرج من اللسان، فيجوز ادغامُ كلّ واحدة منهما في مثلها، ولا إشكالَ في ذلك لاتّحاد المخرج، وعدمِ المانع، فمثالُ ادغام الغين في الغين قوله تعالى: ﴿ومن يبتغ غَير الإسلام دينًا﴾[٢]، ولم يلتق في القرآن غينان غيرُهما.

ومثالُ ادغام الخاء في الخاء «لا تمسخ خَلقك»، و«لم يُصِخ خَالِدٌ» ولم يلتق في القرآن خاءان. وتدغم كلٌّ واحدة منهما في صاحبتها للتقارب، فإنّه ليس بينهما إلّا الشدّة والرخاوةُ، فتقول في ادغام الغين في الخاء: «أدمغ خَلقًا»، تدغم الغين في الخاء. قال سيبويه[٣]: البيان أحسنُ، والادغامُ حسنٌ ويدلّ على حسن البيان عزّتُهما في باب «رَدَدْت»؛ لأنّهم لا يكادون يُضعّفون ما يستثقلون. قال أبو العبّاس المبرّد: الادغامُ أحقُّ من البيان، والبيانُ حسنٌ. وفي الجملة هو أحسنُ من ادغام الخاء في الغين، نحو: «اسلخ غَنمك»؛ لأنّ الخاء أقربُ إلى الفم، وعلى كلّ حال هو جائزٌ، لأنّ هذين الحرفين آخِرُ مخارج الحلق، والبيانُ أحسنُ لأمرين: أحدُهما أنّ الغين قبل الخاء في المخرج، والبابُ في الادغام أن يدغم الأقربُ في الأبعد، والثاني أنّ الغين مجهورة، والخاء مهموسة، والتقاء المهموسين أخفُّ من التقاء المجهورين، والجميعُ جائزٌ حسنٌ. وقد أجاز بعضُهم ادغامَ العين والحاء فيهما لقربهما من الفم، والذي عليه الأكثرُ المنعُ من ذلك؛ لأنّ الغين والخاء وقد قربا من الفم قرباً شديدًا، فبعدت عن الحاء والعين، فاعرفه.

فصل
[ادِّغام القاف والكاف]

قال صاحب الكتاب: **والقاف والكاف كالغين والخاء قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَفَاق**

---

(١) آل عمران: ٨٥. وهذه قراءة الأعمش أيضًا.
انظر: إتحاف فضلاء البشر ص١٧٨؛ والبحر المحيط ٢/ ٥١٧؛ والكشاف ١/ ٢٠٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٥٢.
(٢) آل عمران: ٨٥.
(٣) الكتاب ٤/ ٤٥٠.

قَّال﴾[١]، وقال: ﴿كَيْ نُسَبِّحَك كَّثِيرًا وَنَذْكُرَك كَّثِيرًا﴾[٢]، وقال: ﴿خَلَق كُلَّ دَابَّةٍ﴾[٣]، وقال: ﴿فإِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِك قَّالوُا﴾[٤].

* * *

قال الشارح: لمّا انتهى الكلام على حروف الحلق، أخذ في الكلام على حروف الفم، لأنّها تَلِيها، وهي حيّزٌ على حِدَةٍ، فأوّلُ مخارج الفم ممّا يلي حروفَ الحلق مخرجُ القاف والكاف، فالقافُ أدنى حروف الفم إلى الحلق، والكافُ تليها، وكلٌّ واحدة منهما تدغم في مثلها، وفي صاحبتها، ولا تدغم في غير صاحبتها؛ فأمّا ادغامُهما في مثلهما، فلا إشكالَ فيه، نحو قوله تعالى: ﴿فلمّا أفاق قّال﴾[٥]، وقوله: ﴿حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الغَرَق قَّالَ آمَنتُ﴾[٦]، وقوله: ﴿وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِق قُّرُبَاتٍ﴾[٧].

ومثال ادغام الكاف في الكاف: ﴿كي نسبّحك كّثيرًا ونذكرك كّثيرًا﴾[٨]، و﴿إِنَّك كُّنتَ﴾[٩]. ومثالُ ادغام القاف في الكاف «أَطْلَق كَّوْثَرًا»، و«الْحِق كَّلَدَة»، وقوله تعالى: ﴿خلق كّلّ دابّة﴾[١٠]، فتدغم لقرب المخرجين، وهما شديدتان، ومن حروف اللسان؛ ولأنّ الكاف أدنى إلى حروف الفم من القاف، وهي مهموسة. والادغامُ حسنٌ؛ لإخراج القاف إلى الأقرب إلى حروف الفم التي هي أقوى في الادغام، والبيانُ أحسنُ؛ لأنّ مخرجهما أقربُ مخارج الحلق إلى الفم، إلاّ أنّ ادغام القاف في الكاف أقيسُ من عكسه؛ لأنّ القاف أقربُ إلى حرف الحلق، والكاف أبعدُ منها، فاعرفه.

فصل
[ادّغام الجيم]

قال صاحب الكتاب: **والجيم تُدّغم في مثلها، نحو: «أَخْرِج جّابِرًا»، وفي الشين، نحو: «أَخْرِج شَّيْئًا». قال الله تعالى: ﴿أَخْرَج شَّطْأَهُ﴾[١١]. وروى اليزيديُّ عن أبي عمرو ادّغامَها في التاء في قوله تعالى: ﴿ذِي المَعَارِج تَّعْرُجُ﴾[١٢] وتُدّغم فيها الطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء، نحو: «اربِط جَّمَلاً»، و«امْحَد جّابِرًا»، و﴿وَجَبَتْ جُّنُوبُهَا﴾[١٣]، و«احْفَظ جّارَكَ»، و﴿إِذْ جَّاؤُوكُم﴾[١٤]، و«لم يَلْبَث جّالِسًا».**

* * *

(١) الأعراف: ١٤٣.
(٢) طه: ٣٣، ٣٤.
(٣) النور: ٤٥.
(٤) محمد: ١٦.
(٥) الأعراف: ١٤٣.
(٦) يونس: ٩٠.
(٧) التوبة: ١٠٠.
(٨) طه: ٣٣.
(٩) طه: ٣٥.
(١٠) النور: ٤٥.
(١١) الفتح: ٢٩.
(١٢) المعارج: ٣ ـ ٤. وانظر: معجم القراءات القرآنية ٧/ ٢٢٠.
(١٣) الحج: ٣٦.
(١٤) الأحزاب: ١٠.

قال الشارح: وأمّا الجيم، فإنّها تدغم في مثلها، نحو: «أَخْرِج جَّمَلَك»، ولا إشكالَ في ذلك لاتّحاد المخرج، وعدمِ ما يمنع من ذلك، ولم يلتق في القرآن جيمان.

وتدغم في الشين، نحو: «أخرج شّيئًا». قال الله تعالى: ﴿**كزرع أخرج شطأه**﴾[1]، وذلك لقرب مخرجيهما، ولم يذكر سيبويه[2] ادغامَها في غير هذين الحرفين. وروى اليزيديّ عن أبي عمرو ادغامها في التاء في قوله تعالى: ﴿**ذي المعارج تّعرج**﴾[3]؛ لأنّها وإن لم تُقارِب الجيمُ التاء، فإنّ الجيم أختُ الشين في المخرج. والشينُ فيها تَفَشٍّ يصل إلى مخرج التاء؛ فلذلك ساغ ادغامُها فيها. ولا يجوز ادغامُ الشين في الجيم، لأنّها أفضلُ منها بالتفشّي.

وتدغم فيها ستّة أحرف من غير مخرجها، وهي: الطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء، وإنّما جاز ادغامُ هذه الحروف في الجيم وإن لم تُقارِبها، لأنّ هذه الحروف من طرف اللسان والثنايا، ومخرج الجيم من وسط اللسان، فكان بينهما تباعدٌ، وأُجريت في ذلك مجرى أختها، وهي الشين، وذلك أنّ الشين وإن كانت من مخرج الجيم، فإنّ فيها تفشّيًا يتّصل بهذه الحروف، فلذلك من الاتّصال جاز أن يدغمن في الجيم، ولا يدغم الجيمُ فيها كما لا تدغم الشينُ، لأنّها أُجريت مجراها، فاعرفه.

فصل

[ادّغام الشّين]

قال صاحب الكتاب: والشين لا تُدّغم إلاّ في مثلها، كقولك: «**افْمُش شِيحًا**». **ويُدّغم فيها ما يُدّغم في الجيم، والجيمُ واللام، كقولك: «لا تُخالِط شَّرًا»، و«لم يُرِد شَّيئًا»، و«أصابَت شَّرَبًا»، و«لم يَحفَظ شِّعْرًا»، و«لم يتّخِذ شَّرِيكًا»، و«لم تَرِث شَّنعًا»، و«دَنا الشّاسِعُ»**.

* * *

قال الشارح: الشين تدغم في مثلها، وذلك نحو: «اقمش شّيحًا»، و«اخْمُش شَّيْبَةً». ولم يلتق في القرآن شينان، ولا تدغم في شيء ممّا يقاربها لما فيها من زيادة التفشّي، وقد رُوي عن أبي عمرو ادغامُها في السين من قوله تعالى: ﴿**إلى ذي العَرْش سَّبِيلا**﴾[4]، كما رُوي عنه ادغامُ السين فيها من نحو: ﴿**واشْتَعَلَ الرَّأس شَّيبًا**﴾[5]؛ لأنّهما

---

(١) الفتح: ٢٩. (٢) انظر: الكتاب ٤/ ٤٥٢.

(٣) المعارج: ٣، ٤.

(٤) الإسراء: ٤٢. وانظر: معجم القراءات القرآنية ٣/ ٣٢٤.

(٥) مريم: ٤. وهي قراءة أبي عمرو.

انظر: الكشاف ٢/ ٥٠٢؛ وتفسير الرازي ٢١/ ١٨٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٣٠.

متواخيتان في الهمس والرخاوة والصوت. وليس هذا مذهبَ البصريين لأنّ للشين فضلَ استطالة في التفشّي، وزيادةَ صوتَ على السين فاعرفه.

فصل
[ادّغام الياء]

قال صاحب الكتاب: **والياء تُدّغم في مثلها متصلةً، كقولك: «حَيٌّ»، و«عَيٌّ»، وشبيهةً بالمتّصلة، كقولك: «قاضِيّ»، و«رامِيّ»، ومنفصلةً إذا انفتح ما قبلها، كقولك: «اخْشَي يّاسِرًا»، وإن كانت حركةُ ما قبلها من جنسها، كقولك: «اظْلِمِي ياسِرًا» لم تُدّغم. ويُدّغم فيها مثلُها، والواوُ، نحو: «طَيٌّ»، والنونُ، نحو: «مَن يَّعْلَم».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الياء، وإن كانت من مخرج الجيم والشين، فإنّها من حروف المدّ، ولها فضيلةٌ على غيرها بما فيها من المدّ واللين، فهي تُبايِن سائرَ الحروف اللاّتي من مخرجها المقاربة لها في المخرج، فلذلك لا تدغم في الجيم، وإن كانت من مخرجها؛ لِما فيها من المدّ واللين؛ لئلاّ تخرج إلى ما ليس فيه مدٌّ ولا لينٌ من الحروف الصِحاح.

والياء تدغم في مثلها إذا كانت متّصلة بأن كانتا في كلمة واحدة، فمثالُها في الكلمة الواحدة قولك: «حَيٌّ»، و«عَيٌّ» في «حَيِيَ»، و«عَيِيَ». وكذلك تقول فيما هو في حكم الكلمة الواحدة، نحو: «قاضِيّ»، و«رامِيّ».

وأمّا المنفصل وهو الذي يكون المِثْلان فيه من كلمتين، فإن كانت الياء الأولى قبلها فتحةٌ، جاز الادغامُ، نحو: «اخْشَى يّاسِرًا»، و«ارْضَى يّسارًا»، فإن انكسر ما قبلها، لم تدغم، كقولك: «اظْلِمِي ياسِرًا». والفرقُ بينهما أنّ الكسرة إذا كانت قبلها، كمل المدُّ فيها، فتصير بمنزلة الألف؛ لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلّا منها، فلا يدغم، كما أنّ الألف لا تدغم؛ لأنّك لو ادغمتَها مع انكسارِ ما قبلها لذهب المدُّ الذي فيها بالادغام، فيجتمع سَبَبان: أحدهما ذهابُ المدّ، والآخرُ ضُعْفُ الادغام في المنفصل: وإنّما ضعُف الادغامُ في المنفصل؛ لأنّ المنفصل لا يُلْزِم الحرفَ أن يكون بعد مثله، ويصلح أن يُوقَف عليه، وليس كذلك المتّصلُ في كلمة واحدة.

وتدّغم فيها ثلاث أحرف: مثلُها والواو والنون. فأمّا ادغامُ مثلها فيها فلا إشكالَ فيه؛ لاجتماعهما في المخرج والمدّ، وكذلك الواو من «طوَيْته طَيًّا»، و«شوَيْته شَيًّا». وذلك أنّ الواو والياء، وإن تَباعد مخرجاهما، فقد اجتمعا في المدّ، فصارا كالمثلين، فادُّغمت الواو فيها بعد قلبها ياءً، مع أنّ الواو تخرج من الشفة، ثمّ تهوي إلى الفم حتى تنقطع عند مخرج الألف والياء، فهما على هذا متجاورتان، فإذا التقتا في كلمة

والأولى منهما ساكنةٌ، ادُّغمت إحداهما في الأخرى، وذلك نحو: «لَيَّة»، من «لَوَيْت يَدَه»، و«شيٌّ» من «شوَيْته»، وأصله: «لَوْيَة»، و«شَوْيٌ».

وكذلك لو كانت الثانية واوًا قلبتَها ياءً، ثمّ ادغمتَ الياء فيها؛ لأنّ الواو تُقلب إلى الياء، ولا تقلب الياء إليها؛ لأنّ الياء أخفُّ، والادغامُ إنّما هو نقلُ الأثقل إلى الأخفّ. من ذلك «أيّامٌ» في جمع «يَوْم»، والأصلُ: «أيْوامٌ»، ومثلُه «سَيِّدٌ»، و«مَيِّتٌ» وأصله: «سَيْوِدٌ»، و«مَيْوِتٌ». وقد تقدّم الكلام على ذلك قبلُ.

وأمّا النون، فإنّما جاز ادغامها في الياء، وإن لم يكن فيها لِينٌ، من قبل أنّ فيها غنّةً، ولها مخرجٌ من الخيشوم، ولذلك أُجريت مجرى حروف المدّ واللين في الإعراب بها كما، يُعْرَب بحروف المدّ واللين في نحو: «يذهبان»، و«تذهبان»، و«يذهبون»، و«تذهبين»، ويُبْدَل من التنوين التابع للإعراب ألفٌ في حال النصب في نحو: «رأيت زيدًا»، فاعرفه.

فصل
[ادّغام الضاد]

قال صاحب الكتاب: **والضاد لا تُدّغم إلاّ في مثلها، كقولك: «اقْبِض ضّعْفَها»؛ وأمّا ما رواه أبو شعَيب السُوسِيُّ عن اليَزيديّ أنّ أبا عمرو كان يدّغمها في الشين في قوله تعالى: ﴿لِبَعْض شَّأْنِهِمْ﴾[1]، فما بَرِئَتْ عن عَيب روايةُ أبي شعيب. ويُدّغم فيها ما يُدّغم في الشين إلاّ الجيم، كقولك: «حُط ضّمانَك»، و«زِد ضّحَكًا»، و«شَدَّت ضّفائرَها»، و«احْفَظ ضّأْنَك»، و«لم يَلْبَث ضّارِبًا»، و«هو الضّاحِكُ».**

* * *

قال الشارح: الضاد تدغم في مثلها فقط، كقولك: «أدْحِض ضّرْمَةً». ولا تدغم في غيرها لما فيها من الاستطالة التي يُذْهِبها الادغامُ، وقد رُوِي عن أبي عمرو ادغامُ الضاد في الشين في قوله تعالى: **﴿لبعض شأنهم﴾**[2]. قال ابن مُجاهِدٍ لم يرو عنه هذا إلاّ أبو شُعَيْب السُوسيّ. وهو خلافُ قول سيبويه[3]. ووجهُه أنّ الشين أشدُّ استطالةً من الضاد، وفيه تَفَشٍّ ليس في الضاد، فقد صارت الضاد أنقصَ منها، وادغامُ الأنقص في الأزيد جائزٌ. ويؤيّد ذلك أنّ سيبويه[4] حكى أنّ بعض العرب قال: «اطَّجَعَ» في «اضْطَجَعَ».

وإذا جاز إدغامُها في الطاء فادغامُها في الشين أَولى، وليس في القرآن ضادٌ بعدها شينٌ إلّا ثلاثةُ مواضع: واحدةٌ يدغمها أبو عمرو، وهي: **﴿لبعض شأنهم﴾**[5]، واثنتان لا

(١) النور: ٦٢.
(٢) النور: ٦٢.
(٣) انظر الكتاب: ٤/ ٤٧٠.
(٤) الكتاب ٤/ ٤٧٠.
(٥) النور: ٦٢.

يدغمهما اتّباعًا للرواية، وهما: ﴿رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾[1]، والآخر: ﴿شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾[2]. والذي أراه أنّه ضعيفٌ على ما قاله سيبويه، لأمرين: أحدهما ذهابُ ما في الضاد من الاستطالة، والآخرُ سكونُ ما قبل الضاد، فيؤدّي الادغامُ إلى اجتماع ساكنين على غير شرطه. وإلى ذلك أشار صاحب الكتاب بقوله: «ما برئت من عيب». والحقُّ أنّ ذلك إخفاءٌ واختلاسٌ للحركة، فظنّها الراوي ادغامًا. ونحوٌ من ذلك ما رواه ابن صَقْر عن اليزيديّ من ادغامها في الذال من قوله عزّ وجلّ: ﴿لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا﴾[3]، فحمل ذلك على الإخفاء واختلاس الحركة لا على الادغام.

قال: ويدغم فيها ما يدغم في الشين إلّا الجيم. والذي يدغم في الشين ثمانيةُ أحرف، وهي: الطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء، واللام، والجيم. وقد استثنى ههنا الجيمَ؛ لأنّ هذه الحروف من طرف اللسان والثنايا، والضاد من حافة اللسان وجانب الأضراس. وفيها إطباقٌ واستطالةٌ تمتدّ حتى تتّصل بهذه الحروف، فصارت مُجاوِرةً لها، فجاز ادغامُهنّ فيها، وهي أقوى منهنّ، وأوفرُ صوتًا. والادغامُ إنّما هو في الأقوى. وأمّا الجيم فإنّها لا تدغم؛ لأنّها أخت الشين، وحكمُها حكمُ الشين، فكما لا تدغم فيها الشينُ كذلك الجيم، فعلى هذا تقول «حط ضّمانك»، و«زد ضّحكًا»، و«شدّت ضّفائرها»، فهذه الثلاثةُ من جنس واحد، أعني الطاء والدال والتاء، وتقول: «احفظ ضّأنك»، و«انبِذ ضّاربَك»، ولم يذكر الشيخ هذا المثال، وتقول: «لم يلبث ضّاربًا»، و«الضّاربُ»، فتدغم اللامَ في الضاد، فاعرفه.

فصل
[ادّغام اللام]

قال صاحب الكتاب: **والللام إن كانت المعرِّفةَ، فهي لازمٌ ادّغامُها في مثلها، وفي الطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء، والصاد، والسين، والزاي، والشين، والضاد، والنون، والراء، وإن كانت غيرَها، نحو لامَ «هَلْ» و«بَلْ»، فادّغامُها فيها جائزٌ. ويتفاوت جوازُه إلى حَسَن، وهو ادّغامها في الراء، كقولك: «هَل رَّأيتَ»، وإلى قبيح، وهو ادّغامها في النون، كقولك: «هَل نَّخْرُجُ» وإلى وَسَط، وهو ادّغامها في البواقي، وقرىء: ﴿هَثُّوِبَ الكُفَّارُ﴾[4]. وأنشد سيبويه [من الطويل]:**

١٣٦٦ـ فَذَرْ ذا ولكنْ هَتُّعِينُ مُتَيَّمًا ... على ضَوْءِ بَرْقٍ آخِرَ الليلِ ناصِبِ

---

(١) النحل: ٧٣. (٢) عبس: ٢٦.

(٣) الملك: ١٥.

(٤) المطففين: ٣٦. وهذه قراءة حمزة، وأبي عمرو، وابن محيصن، وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٨/ ٤٤٣؛ والكشاف ٤/ ٢٣٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ٨/ ٩٨.

١٣٦٦ـ التخريج: البيت لمزاحم العقيلي في سرّ صناعة الإعراب ص٣٤٨؛ والكتاب ٤/ ٤٥٩؛ وكتاب=

وأنشد [من الطويل]:

١٣٦٧ـ تـقـول إذا أهـلَـكْـتُ مـالاً لِـلَـذَّةٍ   فُـكَـيْـهَـةُ هَـشَّـيْءٌ بـكَـفَّـيْـكَ لائـقُ

ولا يُدّغم فيها إلاّ مثلُها والنونُ، كقولك: «مَن لَّكَ». وادّغامُ الراء لَحْنٌ.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذه اللام المُعرِّفة تدغم في حروف طرف اللسان، وما اتّصل بطرف اللسان، وإن كان مخرجُها من غير طرف اللسان، وهي ثلاثةَ عشرَ حرفًا. منها أحد عشر حرفًا، من طرف اللسان، وحرفان اتّصلا بطرف اللسان، وهما

= اللامات ص١٥٥؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٤٢.

اللغة: ذر: دع. هتّعين: هل تعين؟ ناضب: بعيد.

الإعراب: «**فذر**»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«ذر»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**ذا**»: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. «**ولكن**»: الواو: حرف استئناف، و«لكن»: حرف استدراك. «**هتّعين**»: أصلها: «هل تعين»: «هل»: حرف استفهام، «تعين»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**متيّمًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «**على ضوء**»: جارّ ومجرور متعلقان بالفعل «تعين»، و«ضوء» مضاف. «**برق**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**آخر**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «**الليل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**ناضب**»: صفة لـ «برق» مجرورة بالكسرة الظاهرة.

وجملة «ذر ذا»: بحسب الفاء. وجملة «هل تعين متيّمًا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هتّعين» حيث أدغم اللام في التاء في «هتّعين»، وذلك لقرب مخرجهما. والأصل: «هل تعين».

١٣٦٧ـ التخريج: البيت لطريف بن تميم العنبريّ في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤١٧؛ والكتاب ٤/ ٤٥٨؛ واللامات ص١٥٥؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٣٤ (ليق)، ٥٠٥ (هلك)، ١٣/ ٥٢٥ (فكه)؛ والمقرب ٢/ ١٤؛ والممتع في التصريف ٢/ ٦٩٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٣٥٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٣٤٨.

اللغة: فكيهة: اسم امرأة. هشّيء: هل شيء؟ لائق: ملتصق.

الإعراب: «**تقول**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. «**إذا**»: ظرفية حينية فقدت معنى الشرط متعلقة بالفعل «تقول». «**أهلكت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «**مالاً**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «**للذة**»: جارّ ومجرور متعلقان بالفعل «أهلك». «**فكيهة**»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «**هشّيء**»: أصلها: «هل شيء»: «هل»: حرف استفهام، و«شيء»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. «**بكفيك**»: جارّ ومجرور متعلقان بالخبر «لائق». «**لائق**»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «تقول فكيهة»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إذا أهلكت مالاً للذة»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هشّيء بكفيك لائق»: في محل نصب مفعول به، مقول القول.

والشاهد فيه قوله: «هَشَّيءٌ» حيث أدغم اللام في الشين في «هشّيء». والأصل: «هل شيء».

الشين والضاد، لأنّ الضاد استطالت برخاوتها في نفسها حتى خالطت طرفَ اللسان. وكذلك الشينُ للتفشّي الذي فيها خالطت طرفَ اللسان، فالأحدَ عشرَ حرفًا منها متناسبةٌ، وهي الطاء، والتاء، والدال، والصاد، والسين، والزاي، والظاء، والثاء، والذال. وأمّا الرّاء والنون، فهما أقربُ إلى اللام، وقد بيّنّا حالَ الشين والضاد. فهذه ثلاثة عشر حرفًا تدغم لامُ المعرفة فيها، ولا يجوز تركُ الادغام معها؛ لاجتماع ثلاثة أسباب تدعو إلى الادغام، منها المقاربةُ في المخرج؛ لأنّها من حروف طرف اللسان، ومنها كثرة لام المعرفة في الكلام. ومنها أنّها تتّصل بالاسم اتّصالَ بعض حروف، لأنّه لا يوقَف عليها، فلهذا لزم الادغامُ فيها.

وأمّا ما عدا لامَ المعرفة، فيجوز ادغامُها في هذه الأحرف، ولا يلزم. وبعضُها أقوى من بعض في الادغام، والحروفُ التي يكون الادغامُ فيها أقوى هي الأقربُ إلى اللام، وأقواها الراء في نحو: «هل رأيت» ونحوه؛ لأنّها أقربُ إليها من سائر أخواتها، وأشبهُها بها، فضارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد، إذ هي من طرف اللسان لا عملَ الثنايا فيها. فإن لم تدّغم، جاز، وهي لغةٌ لأهل الحجاز عربيّةٌ جيّدةٌ، هكذا قال سيبويه[1]. وهو مع الطاء والدال والتاء والصاد والزاي والشين جائزٌ، وليس ككثرته مع الراء؛ لأنّهنّ قد تراخين عنها. وهنّ من الثنايا.

وجوازُ الادغام على أنّ آخِر مخرج اللام قريبٌ من مخرجها، وهي حروف طرف اللسان، وهو مع الظاء والثاء والذال جائزٌ، وليس كحُسْنه مع هؤلاء؛ لأنّ هذه الحروف من أطراف الثنايا متصعّدةٌ إلى أصول الثنايا العُلْيا حتى قاربت مخرجَ الفاء واللامُ مستفِلةٌ، فبعُدت منها بهذا الوجه.

ويجوز الادغامُ؛ لأنّهنّ من الثنايا كما أنّ الطاء غير المعجمة وأخواتها من الثنايا، وطرف اللسان.

وهي مع الضاد والشين أضعفُ؛ لأنّ الضاد مخرجُها من أوّل حافة اللسان، والشين من وسطه، ولكنّه يجوز ادغامُ اللام فيهما لما ذكرتُ لك من اتّصال محرجَيْهما، فأجودُ أحوالها في الادغام أن تدغم في الراء لما ذكرناه من تقارُبهما في المخرج؛ وأمّا اللام مع النون فهو أضعف من جميع ما ادُّغمت فيه اللام، وذلك أنّ النون تدغم في أحرفٍ ليس شيء منها يدغم في النون إلّا اللامُ وحدَها، فاستوحشوا من إخراجها عن نظائرها. قال سيبويه[2]: وادغامُ اللام في النون أقبحُ من جميع هذه الحروف؛ لأنّها تدغم في اللام كما تدغم في الياء والواو والراء والميم، فلم يجترئوا على أن يُخرِجوها من هذه الحروف التي شركتْها في ادغام النون، وصارت كإحداها.

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٥٧.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٥٩.

فأمّا ما أنشده من قول الشاعر [من الطويل]:

فـــذر ذا ولـــكـــن... إلـــخ

فالبيت لمُزاحِم العُقَيْليّ، والشاهد فيه ادغامُ اللام في التاء من قوله: «هتّعين»، والمراد: هَلْ تُعِين. والبرقُ الناصبُ: الذي يُرَى من بعيد. والمُتَيَّمُ: الذي قد تَيَّمَه الحُبُّ، أي: استعبده. والمعنى: ذَرْ ذا الحديثَ والأمرَ الذي ذكرتَه، ثمّ استدرك وقال: «ولكن هل تُعِين مُتَيَّمًا»، يعني نفسه، وإعانتُه له أن يسهَر معه، ويحادثَه ليَخِفَّ عنه ما يجده من الوَجْد عند لَمْع البرق؛ لأنّ ذلك البرق يلمَع من جهة محبوبه فيذكّره، ويأرَق لذلك. واتّفق حمزةُ والكسائيُّ على ادغام لام «بَلْ»، و«هَلْ» في التاء والثاء والسين في جميع القرآن، فقرآ: ﴿بَتُّؤْثِرُونَ الحَياةَ الدُّنْيَا﴾[1] في «بَلْ تؤثرون» و﴿هَثُّوِّبَ﴾[2] في «هَلْ ثُوّب»، و﴿بسَّوَّلَتْ﴾[3] في «بَلْ سوّلت». ويقرأ الكسائيّ وحده بادغام لام «بَلْ»، و«هَلْ» في الطاء والضاد والزاي والظاء والنون، وقرأ ﴿بل طَّبَعَ﴾[4]، و﴿بَل ضَّلُّوا﴾[5]، و﴿بَل زُّيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾[6]، و﴿بَل ظَّنَنتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ﴾[7]، و﴿بَل نَّتَّبِعُ ما أَلْفَيْنَا﴾[8]، و﴿مَنْ يَفْعَل ذَّلِكَ﴾[9]. وأمّا قول الآخر [من الطويل]:

تــقــول إذا أهــلــكــت... إلــخ

البيت لتَمِيم بن طُرَيْف العَنْبَريّ[10]، والشاهد فيه ادغامُ اللام في الشين. والمراد: «هَلْ شيءٌ»، والمعنى واضحٌ.

ولا تدغم فيها إلّا مثلُها، نحو: ﴿وَقَال لَّهُمْ نَبِيُّهُمْ﴾[11]، والنونُ، كقولك: «مَن لَّكَ»، و﴿فَآمَن لَّهُ لُوطٌ﴾[12]. وذلك لقرب مخرج النون من اللام؛ وأمّا ادغامُ الراء فيها، فسيوضَح أمره بعد هذا الفصل، فاعرفه.

فصل
[ادّغام الراء]

قال صاحب الكتاب: **والراء لا تُدّغم إلاّ في مثلها، كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ﴾[13]. وتُدّغم فيها اللامُ والنون، كقوله تعالى: ﴿كَيفَ فَعَل رَّبُّكَ﴾[14]، ﴿وإذْ تَأَذَّنَ رَّبُّكُمْ﴾[15].**

* * *

(١) الأعلى: ١٦.
(٢) المطففين: ٣٦.
(٣) يوسف: ٨٣.
(٤) النساء: ١٥٥.
(٥) الأحقاف: ٢٨.
(٦) الرعد: ٣٣.
(٧) الفتح: ١٢.
(٨) البقرة: ١٧٠.
(٩) البقرة: ٨٥.
(١٠) بل لطريف بن تميم. راجع تخريج الشاهد.
(١١) البقرة: ٢٤٧ ـ ٢٤٨.
(١٢) العنكبوت: ٢٦.
(١٣) آل عمران: ٤١.
(١٤) الفيل: ١.
(١٥) إبراهيم: ٧.

قال الشارح: اعلم أنّ الراء تدغم في مثلها؛ لأنّ مَعْدِنهما واحد، وجَرْسهما واحد، كقولك: «اذْكُر رَّاشِدًا». ولا تدغم الراء إلاّ في مثلها، ولا تدغم في غيرها؛ لئلاّ يذهب التكريرُ الذي فيها بالادغام. ألا ترى أنّك تقول في الوقف: «هذا عَمْرو»، فينبو اللسانُ نَبْوَةً، ثمّ يعود إلى موضعه. فلو اُدْغم في غيره ممّا ليس فيه ذلك التكريرُ، لذهب تكريرُه بالادغام.

واختلف النحويون في ادغام الراء في اللام، فقال سيبويه وأصحابه[1]: لا تدغم الراء في اللام، ولا في النون، وإن كنّ متقارباتٍ؛ لما في الراء من التكرير، ولتكريرها تُشبَّه بحرفين. ولم يخالف سيبويه أحدٌ من البصرين في ذلك، إلّا ما رُوِي عن يعقوب الحَضْرَميّ أنّه كان يدغم الراء في اللام في قوله عزّ وجلّ: ﴿يَغْفِر لَّكُمْ﴾[2]. وحكى أبو بكر بن مُجاهِد عن أبي عمرو أنّه كان يدغم الراء في اللام ساكنةً كانت الراء أو متحركةً، فالساكنةُ نحو قوله تعالى: ﴿فاغْفِر لَّنَا﴾[3]، و﴿اسْتَغْفِر لَّهُمْ﴾[4]، و﴿يَغْفِر لَّكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[5]، وما كان مثله. والمتحرّكةُ قوله: ﴿سَخَّر لَّكُمْ﴾[6]، و﴿هُنَّ أَطْهَر لَّكُم﴾[7].
وأجاز الكسائيّ والفرّاء ادغامَ الراء في اللام. والحجّة في ذلك أنّ الراء إذا اُدْغمت في اللام، صارت لامًا. ولفظُ اللام أسهلُ وأخفُّ من أن تأتي براءٍ فيها تكريرٌ وبعدها لامٌ، وهي مقاربةٌ للفظ الراء، فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد. قال أبو بكر بن مجاهد لم يقرأ بذلك أحدٌ عَلِمْناه بعد أبي عمرو سواه، فاعرفه.

فصل
[ادّغام النون]

قال صاحب الكتاب: **والنون تُدّغم في حروفِ «يَرْمُلُونَ»، كقولك: «من يَّقول»، و«مِن رَّاشِدِ»، و«من مُّحَمَّدٍ»، و«مَن لَّكَ»، و«مَن وَّاقِدٌ»، و«مَن نُّكْرِمُ». وادّغامُها على ضربين: ادّغامٌ بغُنّةٍ، وبغيرِ غنّة.**

* * *

قال الشارح: النون تدغم في هذه الحروف الستّة التي يجمعها «يرملون». فأمّا ادغامها في مثلها، فلا إشكال فيه؛ وأمّا الخمسة الباقية ـ وهي الراء، واللام، والميم، والياء، والواو ـ فلأنّها مقاربةٌ لها في المنزلة الدُّنْيَا من غير إخلال بها. وادغامُها في الراء واللام أحسنُ من البيان لفرط الجوار، وذلك نحو: «مَن لَّكَ»، و«مِن رَّاشِدِ»، والبيانُ

(١) الكتاب ٤/٤٤٨.
(٢) الأحقاف: ٣١.
(٣) آل عمران: ١٦.
(٤) التوبة: ٨٠.
(٥) الصف: ١٢.
(٦) الحج: ٦٥.
(٧) هود: ٧٨.

جائز. وادغامُها في الميم نحو: «من مُحَمَّد»، و«مِمَّنْ أَنتَ». وذلك أنّ الميم، وإن كان مخرجُها من الشفة، فإنّها تُشارِك النونَ في الخياشيم لِما فيها من الغنّة، والغنّةُ تُسمع كالميم، فلذلك تقعان في القوافي المُكْفَأة، نحو قوله [من الرجز]:

بُنَيَّ إنَّ البِرَّ شيءٌ هَيِّنُ أَلْمَنْطِقُ اللَّيِّنُ والطُّعَيِّمُ(١)

والبيان جائزٌ حسنٌ.

وأمّا ادغامها في الياء والواو في نحو: «من يَأْتِيكَ»، و«مَن وَّالٍ» فذلك من قبل أنّ النون بمنزلة حروف المدّ نحو الواو والياء؛ لأنّ فيها غنّة، كما أنّ فيهما لِينًا، ولأنّ النون من مخرج الراء، والراء قريبةٌ من الياء، ولذلك تصير الراء ياءً في اللُّثْغة.

وهي تدغم بغنّة وبغير غنّة، فإذا ادُّغمت بغير غنّة؛ فلأنّها إذا ادغمت في هذه الحروف صارت من جنسها، فتصير مع الراء راءً، ومع اللام لامًا، ومع الياء ياءً، ومع الواو واوًا، وهذه الحروفُ ليست لها غنّةٌ. وأمّا إذا ادغمت بغنّة؛ فلأنّ النون لها غنّةٌ في نفسها، والغنّةُ صوت من الخيشوم يتبع الحرف، وإذا كان للنون قبل الادغام غنّةٌ، فلا يُبْطِلونها بالادغام حتى لا يكون لها أثرٌ من صوتها.

* * *

قال صاحب الكتاب: **ولها أربعُ أحوالٍ: إحداها الادّغامُ مع هذه الحروف. والثانيةُ البيانُ مع الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، كقولك: «مِنْ أَجْلِك»، و«مِنْ هانىء»، و«مِنْ عِنْدِك»، و«مَنْ حَمَلَك»، و«مَنْ غَبَرَ»، و«مَنْ خانَك»، إلاّ في لغة قومٍ أَخْفَوْها مع الغين والخاء، فقالوا: «مُنْخُلٌ»، و«مُنْغَلٌ».**

* * *

قال الشارح: يريد أنّ النون لها أربعُ أحوال: حالٌ تكون فيها مدّغمة، وهي مع حروفِ «يرملون»، وقد تقدّمت علّةُ ذلك، إلاّ أنّه قد يعرض في بعضها ما يوجب تركَ الادغام فيه، وهي الميم والياء والواو، وذلك نحو قولك: «شاةٌ زَنماء»، و«غَنَمٌ زُنْمٌ»، فإنّ هذا لا يسوغ فيه الادغامُ، والبيان هو الوجهُ. وذلك لئلاّ يُتوهّم أنّه من المضاعف لو قالوا: «زَمّاءُ»، «وزُمٌّ». وكذلك «قُنْوَةٌ»، و«قُنْيَة»، و«كُنْيَةٌ» لا يسوغ الادغام في ذلك كلّه؛ لئلاّ يصير بمنزلةِ ما عينه ولامه واوان من نحو: «القُوَّة»، و«الحُوَّة»، أو ياءان، كقولك: «حَيَّةٌ»، وقد تقدّم ذلك قبلُ.

وأمّا الحال الثانية، وهو أن تُبيِّن، ولا تُدّغم، ولا تُخْفَى، وذلك مع حروف الحلق الستّة، وهي الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والخاء، والغين، كقولك: «من أبوك»،

(١) تقدم بالرقم ١٣٠٦.

و«من هِلال»، و«مِن عندك»، و«مَن حملك»، و«مِن غيرك»، و«من خالَفَك». وإنّما وجب البيان عند هذه الحروف؛ لتباعُدها منها في المرتبة القُصْوَى، فليست من قبيلها، فلم تدغم لذلك في هذا الموضع، كما أنّ حروف اللسان لا تدغم في حروف الحلق، ولم تُخْفَ عندها كما لم تدغم، لأنّ الإخفاء نوعٌ من الادغام. وبعضُ العرب يُجْرِي الغين والخاء مجرى حروف الفم لقربهما منها، فيُخْفيها عندهما، كما يفعل ذلك عند الكاف والقاف، فيقول: «مُنْخُلٌ»، و«مُنْغَلٌ». والأوّل أجودُ وأكثرُ، لأنّهما من حروف الحلق، فكانتا كأخواتها، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **والثالثةُ القلبُ إلى الميم قبل الباء، كقولك: «شَمْباءُ»، و«عَمْبَرٌ». والرابعةُ الإخفاء مع سائر الحروف، وهي خمسةَ عشرَ حرفًا، كقولك: «مَنْ جابِرٌ»، و«مَنْ كَفَرَ»، و«مَنْ قَتَلَ»، وما أشبه ذلك. قال أبو عثمان: وبيانُها مع حروف الفم لحنٌ.**

* * *

قال الشارح: الحال الثالثة أن تنقلب ميمًا، وذلك إذا كانت ساكنة قبل الباء، نحو: «عمبر»، و«شمباء». وإنّما قلبوها ميمًا هنا؛ لأنّه موضعٌ تُقْلَب فيه النون. ومعنى قولنا: «تقلب فيه» أي تُدّغم؛ لأنّها تدغم مع الواو والميم اللذين هما من مخرجها، فلمّا اجتمعت مع الباء، وكانت النون الساكنة بعيدةً من الباء في المخرج ومُبايِنةً لها في الخواصّ التي تُوجِب الشَرْكةَ بينهما، لم يكن سبيلٌ إلى الادغام، ففرّوا إلى حرف من مخرج الباء، وهو الميم، فجرى ذلك مجرى الادغام. وليس في الكلام كلمةٌ فيها ميمٌ قبل الباء، فيقعَ فيه لبسٌ، فأمنوا اللبسَ.

وأمّا الرابع، وهو الإخفاء مع سائر الحروف، وهي الخمسةَ عشرَ حرفًا التي ذكرها، وإنّما أُخفيت عندها؛ لأنّها تخرج من حرف الألف الذي يحدث إلى داخل الفم، لا من المَنْخَر، فكان بين النون وحروف الفم اختلاطٌ، فلم تَقْوَ قوّةَ حروف الفم، فتُدّغَمَ فيها، ولم تبعد بُعْدَ حروف الحلق، فتظهرَ معها. وإنّما كانت متوسّطة بين القرب والبعد، فتَوّسط أمرُها بين الإظهار والإدغام، فأُخفيت عندها لذلك. فلها ثلاثةُ أحوال: الادغامُ، والإخفاء، والإظهارُ. فالادغام للتقارب بالحدّ الأدنى، والإظهار للتباعد بالحدّ الأقصى، والإخفاء للمناسبة بالحدّ الأوسط. قال أبو عثمان المازنيّ: وبيانها مع حروف الفم لحن لما ذكرناه، فاعرفه.

فصل

[ادّغام الطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء]

قال صاحب الكتاب: **والطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء ستّتُها يُدّغم بعضُها في بعض، وفي الصاد والزاي والسين. وهذه لا تُدّغم في تلك، إلاّ أنّ بعضها**

يُدّغم في بعض، والأَقْيَسُ في المُطبَقة إذا ادّغمت تبقيةُ الإطباق، كقراءةِ أبي عمرو ﴿فَرَّطْ في جَنْبِ اللَّهِ﴾[١].

* * *

قال الشارح: هذه الحروف يجمعها كونُها من طرف اللسان وأُصولِ الثنايا، فلذلك لا يمتنع ادغامُ بعضها في بعض، إلاّ حروف الصفير خاصّةً، فإنّها يدغم فيها، ولا تدغم هي في غيرها لما فيها من الصفير. وحروفُ طرف اللسان تسعةٌ كلُّ ثلاثة متواخيةٌ بالمخرج، وقد تقدّم ذكرُها. فحكمُ الدال مع الطاء أن يدغم كلُّ واحدة منهما في صاحبتها؛ لأنّهما من مَعْدِن واحد، وهما مجهورتان شديدتان. وإنّما جاز ادغامُ الطاء في الدال مع الإطباق الذي في الطاء؛ لأنّه يمكن إذهابُه وتبقيتُه. فلمّا كان المتكلّم مخيَّرًا فيه، لم يمتنع من الادغام، وذلك «اضْبِط دُّلَمًا»، بادغام الطاء في الدال مع ترك الإطباق على حاله، فلا يُذْهِبه؛ لأنّ الدال ليس فيها إطباقٌ. وهو الأقيسُ، كما أُبقيت الغنّة في النون. وإنّما كان أقيس؛ لأنّ المطبق أفشى في السمع، فكان تغليبُ الدال على الإطباق كالإجحاف، إذ ليست كالإطباق في السمع. وإن شئتَ أذهبتَه حتى تجعلها كالدال سواء، كما أذهبتَها، أعني الغنّة، عند من يفعل ذلك. وليس كلُّ العرب يفعله، وذلك أنّهم آثروا أن لا تُخالِفها حيث أرادوا أن يقلبوها دالاً مثلَها.

وكذلك الطاء في التاء، نحو: «اثْبُط تَّوْءَمًا» تجعلها تاء، وقرأ أبو عمرو: **﴿فرّطْ في جنب الله﴾**[٢]، بالادغام والإطباق. ويجوز إذهابه، إلاّ أنّ إذهاب الإطباق مع الدال أمثلُ قليلاً؛ لأنّ الدال كالطاء في الجهر، والتاء مهموسةٌ. قال سيبويه[٣]: وكلٌّ عربيّ جيّد.

وتدغم الدال في الطاء، فتصير طاءً مع الطاء، نحو: «أَبْعِد طَّالِبًا»، وكذلك التاء، نحو: «انْعَت طَّالِبًا»؛ لأنّك لا تُجْحِف بهما في الإطباق، ولا غيره، إلّا أنّ ادغام التاء في الطاء أحسن؛ لأنّها مهموسة، والطاء مجهورة. وليس يمنع الجهرُ ادغامَ المهموس، ولكن يكون ادغامُ المهموس أحسن. وإنّما لم يمنع الجهرُ؛ لأنّ للمهموس حالاً يُقارِب حالَ المجهور بسُهولة المخرج، وقلّةِ الكُلْفة في الاعتماد، إذ الاعتمادُ في المجهور أقوى.

والتاء مع الدال يدغم كلُّ واحدة منهما في صاحبتها، إلّا أنّ ادغام التاء في الدال أمثلُ؛ لأنّ الدال مجهورة، فتقول: «انْعَت دُّلامَةَ»، بالادغام على ما بيّنّا.

---

(١) الزمر: ٥٦، ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٢) الزمر: ٥٦.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٦٠، وفيه: «وكلٌّ عربيّ».

وكلُّ هذه الأحرف يجوز الإظهارُ فيها، لأنّها من المنفصل، وإن ثقُل الكلام لشدّتهنّ، وللزوم اللسان موضعَهنّ لا يتجافى عنه.

والادغامُ أحسنُ؛ لأنه ليس بينهما إلّا الهمس والجهر، وليس في واحد منهما إطباقٌ، ولا استطالةٌ، ولا تكريرٌ.

وأمّا الظاء والذال والثاء، فكذلك يدغم بعضهنّ في بعض، فهي مع الذال كالطاء مع الدال، لأنّها مجهورة مثلُها، وليس بينهما إلّا الإطباق، فتقول: «احْفَظ ذّلك»، و«خُذ ظّالِمًا». ويحسن إذهابُ الإطباق لتكافُئهما في الجهر. والثاء مع الظاء كالطاء مع التاء، تدغم كلّ واحدة في صاحبتها، إلّا أنّ ادغام الثاء في الظاء أحسنُ، فتقول: «ابْعَث ظّالِمًا»، و«أَيْقِظ ثّابِتًا» بالادغام و«ابْعَث ذّلك». فالثاء والذال منزلةُ كلّ واحدة من صاحبتها منزلةُ الدال مع التاء.

والزاي والصاد تدغم كلّ واحدة منهما في صاحبتها، ويحسن؛ لأنّ إحداهما للجهر، والأخرى للإطباق، فتقول: «أَوْجز صّابرًا»، و«افْحَص زّائدًا».

والزاي مع السين تدغم كلّ واحدة في صاحبتها، إلّا أنّ ادغام السين في الزاي أحسنُ، فتقول: «احْبِس زّرَدَةً»، و«رُزْ سّلَمَةَ»؛ لأنّهما من الحروف المتكافئة في المنزلة. وإذا ادّغمت الصاد فيها، فتصير مع الزاي زايًا، ومع السين سينًا، كما صارت الدال والثاء ظاءً، وتدع الإطباقَ على حاله، وإن شئت أذهبته. وإذهابُه مع السين أمثلُ قليلاً، لأنّها مهموسة مثلُها.

قال سيبويه[1]: وكلُّه عربيّ. وتدغم الستّة الأُوَل التي هي: الطاء. والدال، والتاء، والظاء، والثاء، والذال، في الثلاثة الأُخَر التي هي الصاد والزاي والسين؛ لأنّهنّ من حروف طرف اللسان. ولا تدغم هذه في تلك لقوّتها بما فيها من الصفير.

فصل

[ادّغام الفاء]

قال صاحب الكتاب: والفاء لا تُدّغم إلاّ في مثلها، كقوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِّيهِ﴾[2]، وقرىء: ﴿نَخْسِف بِّهِمُ﴾[3]، بادّغامها في الباء، وهو ضعيف، تَفرّد به الكسائيّ[4]، وتُدّغم فيها الباء.

* * *

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٦١.

(٢) البقرة: ٢١٣.

(٣) سبا: ٩.

(٤) انظر: البحر المحيط ٧/ ٢٦١؛ والكشاف ٣/ ٢٨١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ١٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/ ١٤٥.

قال الشارح: الفاء لا تدغم إلاّ في مثلها؛ نحو قوله تعالى: ﴿**وما اختلف فّيه**﴾[1]، و﴿**الصَّيْف ۞ فّلْيَعْبُدُوا**﴾[2]، و ﴿**كَيْف فَّعَلَ رَبُّكَ**﴾[3]، ونحوه. ولا تدغم في غيرها؛ لأنّها من حروف «ضمّ شُفْرٍ»، ففيها تفشٍّ يُزيله الادغامُ. فأمّا ما حُكي عن الكسائي من ادغامه لها في الباء في قوله عزّ وجلّ: ﴿**نخسف بّهم الأرض**﴾[4] فشاذّ. وتدغم الباء في الفاء لتقارُبهما في المخرج؛ لأنّهما من الشفة، كقولك: «اذهب فّانْظُرْ»، و﴿**لا رَيْب فّيه**﴾[5]، فالفاء أقوى صوتًا لما فيها من التفشّي.

فصل

[ادّغام الباء]

قال صاحب الكتاب: **والباء تُدّغم في مثلها، قرأ أبو عمرو: ﴿لَذَهَب بّسَمْعِهِمْ﴾[6]، وفي الفاء والميم، نحو: ﴿اذْهَب فَّمَن تَبِعَكَ﴾[7]، و﴿يُعَذِّب مَّن يَشَاءُ﴾[8]. ولا يُدّغم فيها إلاّ مثلُها.**

* * *

قال الشارح: الباء تدغم في مثلها، كقوله عزّ وجلّ: ﴿**لذهب بّسمعهم**﴾[9]، و﴿**الكِتَابَ بّالْحَقِّ**﴾[10]، لاتّحاد المخرج. وتدغم في الفاء على ما ذكرناه، وفي الميم لأنّهما من الشفة، كقولك: «اصْحَب مَّطَرًا»، و«اطْلُب مُّحمّدًا». وقرأ أبو عمرو: ﴿**ويعذّب مّن يشاء**﴾[11]. ويفعل ذلك بـ «يعذّب من يشاء» حيث وقع، ولا يفعل ذلك في مثل «أَنْ يَضْرِبَ» مَثَلاً، و﴿**يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ**﴾[12]، بل يُظْهِره.

وإنّما خصّ الأوّلَ بالادغام من قبل أنّه لا يكاد يقع في القرآن إلّا وقبله أو بعده مدّغمٌ، نحو: ﴿**يَغْفِرُ لِمَن يَّشَاءُ**﴾[13]، و﴿**يَرْحَم مَّن يَشَاءُ**﴾[14]، فادّغم للمشاكلة، ومن

---

(١) البقرة: ٢١٣.
(٢) قريش: ٢ ـ ٣.
(٣) الفجر: ٦، والفيل: ١.
(٤) سبأ: ٩.
(٥) آل عمران: ٩ وغيرها. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.
(٦) البقرة: ٢٠. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.
(٧) الإسراء: ٦٣. وهذه قراءة أبي عمرو، والكِسائيّ، وابن ذكوان. انظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٩٠٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٣٣٠.
(٨) البقرة: ٢٨٤. وغيرها.
(٩) البقرة: ٢٠.
(١٠) البقرة: ٢١٣.
(١١) البقرة: ٢٨٤. وهي أيضًا قراءة حمزة والكسائي والأعمش وغيرهم. انظر: إتحاف فضلاء البشر ص١٦٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٢٣٠.
(١٢) النساء: ٨١.
(١٣) آل عمران: ١٢٩.
(١٤) العنكبوت: ٢١.

أصله مراعاةُ المشاكَلة. ومثله: ﴿يا بُنَيِّ اركَب مَعَنا﴾[١]. ولا خلاف في جواز ذلك. وحُكي عنه: ﴿الرُّعْب بِّمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ﴾[٢]، بالادغام، وهو غير جائز عندنا؛ للجمع بين ساكنين على غير شرطه وصحّةِ مَحْمَله على الإخفاء، وأجازه الكوفيون، فاعرفه.

فصل

[ادّغام الميم]

قال صاحب الكتاب: **والميم لا تُدّغم إلاّ في مثلها. قال الله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَم مِّنْ رَبِّهِ﴾[٣]. وتُدّغم فيها النونُ والباءُ.**

* * *

قال الشارح: الميم تدغم في مثلها كقولك: «لم تَرُم مّا لك» وكقوله تعالى: ﴿الرَّحِيم مَّالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[٤]، وقُرِىء: ﴿فتلقى آدم مّن ربه﴾[٥]، و﴿يَعْلَم مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾[٦]. ولا تدّغم في غيرها، لأنّ فيها غنّةً يُذْهِبها الادغامُ. وقد رُوِي عن أبي عمرو ادغامُ الميم في الباء إذا تَحرّك ما قبل الميم، مثلَ قوله تعالى: ﴿وقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَم بُّهْتَانًا عَظِيمًا﴾[٧]، و﴿لِكَيلاَ يَعْلَم بَّعْدَ عِلْم شَيْئًا﴾[٨]، و﴿هُوَ بِأَعْلَم بِّالشَّاكِرِينَ﴾[٩]. وأصحاب أبي عمرو لا يأتون بباء مشدّدة. ولو كان فيه ادغامٌ، لصار في اللفظ باءً مشدّدة؛ لأنّ الحرف إذا ادُّغم في مُقارِبه، قُلب إلى لفظه، ثمّ ادُّغم. قال ابن مجاهد: يُترجِمون عنه بادغام، وليس بادغام، إنّما هو إخفاءٌ، والإخفاء اختلاسُ الحركة، وتضعيفُ الصوت. وعلى هذا الأصل ينبغي أن يُحمل كلُّ موضع يذكر القرّاء أنّه مدّغمٌ، والقياسُ يمنع منه على الإخفاء، مثلُ: ﴿شَهْرَ رَمَضانَ﴾[١٠]، وما أشبه ذلك من حرف مدّغم قبله ساكنٌ صحيحٌ، فاعرفه.

فصل

[ادّغام تاء «افْتعل»]

قال صاحب الكتاب: **و«افْتَعَلَ» إذا كان بعد تائها مثلُها، جاز فيه البيانُ والادّغامُ.**

---

(١) هود: ٤٢.   (٢) آل عمران: ١٥١.

(٣) البقرة: ٣٧. وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب والأعمش. انظر: إتحاف فضلاء البشر ص١٣٤؛ وتفسير القرطبي ١/٣٢٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/٤٨. وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب وابن محيصن وغيرهم. انظر: إتحاف فضلاء البشر ص١٢٢.

(٤) الفاتحة: ٣ ـ ٤.   (٥) البقرة: ٣٧.

(٦) البقرة: ٢٥٥. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٧) النساء: ١٥٦. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٨) النحل: ٧٠.

(٩) الأنعام: ٥٣. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(١٠) البقرة: ١٨٥.

والادغامُ سبيلُه أن تسكَّن التاءُ الأُولى، وتُدّغمَ في الثانية، وتُنْقَلَ حركتها إلى الفاء، فيُستغنى بالحركة عن همزة الوصل، فيقالَ: «قَتَّلوا»، بالفتح. ومنهم من يحذف الحركة، ولا ينقلها، فيلتقي ساكنان، فيحرّك الفاء بالكسر، فيقول: «قِتَّلوا». فمَن فتح قال: «يَقَتِّلون»، و«مُقَتِّلون» بفتح الفاء، ومَن كسر قال: «يَقِتِّلون»، و«مُقِتِّلون» بكسرها، ويجوز «مُقُتِّلون» بالضمّ إتباعًا للميم، كما حُكي عن بعضهم: ﴿مُرُدِّفِينَ﴾[1].

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ تاء «افْتَعَلَ» إذا وقع بعدها مثلُها، نحو: «اقتتل القومُ»، فإنّه يجوزُ فيه الوجهان: الادغام والبيان، وإن كانا مثلَيْن في كلمة واحدة. والادغامُ ليس لازمًا، بل أنت مخيَّرٌ في الادغام وتركه، وإن كانا الحرفان من كلمة واحدة، فإنّهما يُشْبِهان المنفصلَيْن، لأنّه لا يلزم أن يكون بعد تاءِ «افتعل» مثلُها. ألا ترى أنّهم قالوا: «يَرْتَحِل» و«يَسْتَمِع»؟ فلذلك كنت مخيَّرًا في الادغام والإظهار. فالإظهارُ لِما ذكرناه من عدم اللزوم، والادغامُ لاجتماع المثلين، وكونهما من كلمة واحدة، فلذلك تقول: «قَتَّلُوا»، والأصل: «اقْتَتَلُوا»، فأسكنتَ التاء الأولى، وادّغمتَها في الثانية بعد أن ألقيتَ حركتها على القاف. فلمّا تَحرّكت القافُ، سقطت ألفُ الوصل.

ومنهم من يقول: «قِتَّلُوا»، بكسر القاف، وفتح التاء مشدَّدةً. وذلك لأنّه حين أسكن التاء، أسقط حركتَها من غير أن يُلْقِيَها على ما قبلها، فاجتمع ساكنان: التاء الأولى والقاف، فكُسرت القاف للالتقاء الساكنين، فصار اللفظ «قِتَّلُوا».

وأمّا مستقبله، وهو «يَقْتَتِلُونَ»، فيجوز فيه مع الادغام أربعةُ ألفاظ. أحدها: «يَقَتِّلون»، بفتح القاف وكسر التاء مشدّدةً، لأنّك ألقيتَ حركة التاء على القاف، ثمّ ادّغمت في التاء الثانية، وهي مكسورة. والثاني: «يَقِتِّلون»، بكسر القاف لالتقاء الساكنين. والثالث: «يِقِتِّلون» بكسر القاف وحرف المضارعة، كما قالوا: «مِنْخِرٌ»، فكسروا الميم إتباعًا لكسرة الخاء. والرابع: ـ وهو أقلُّها لضُعْفه ـ «يَقْتِّلُونَ» بادغام التاء في التاء مع سكون القاف، فيجتمع ساكنان. وذلك أنه لمّا أُسكن التاء للادغام، لم يُحرَّك القاف، وتُرِك على سكونه. وهذا بالاختلاس أشبهُ منه بالادغام، ولكنّا ذكرناه كما ذكروه.

وتقول في مصدره: «قِتّالاً» والأصل: «اقْتِتالاً»، فادغمتَ التاء في التاء، وحرّكتَ القاف، وسقطت ألفُ الوصل. وهذا يجوز أن يكون بإلقاء حركة التاء على القاف، ويجوز أن تكون الحركةُ لالتقاء الساكنين، فاعرفه.

* * *

---

(١) الأنفال: ٩. وهي قراءة بعض المكيين.
انظر: البحر المحيط ٤/ ٤٦٥؛ وتفسير الطبري ١٣/ ٤١٥؛ وتفسير القرطبي ٧/ ٣٧٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٤٣٩.

قال صاحب الكتاب: **وتُقلَب مع تسعة أحرف إذا كنّ قبلها: مع الطاء، والظاء، والصاد، والضاد، طاءً، ومع الدال، والذال، والزاي، دالاً، ومع الثاء والسين: ثاءً وسينًا.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ تاء الافتعال تقلب إلى غيرها مع تسعة أحرف، وذلك أنّها تقلب إلى الطاء والدال والثاء والسين.

فأمّا إبدالها طاءً، فمع حروف الإطباق. ويلزم ذلك، ويُهْجَر الأصل كما هُجر في نحو: «قام»، و«قالَ». وذلك أنّه قد يُستثقل اجتماعُ هذه الحروف المتقاربة كاستثقال اجتماع الأمثال، وإذا كانت في كلمة واحدة، ولم يكن الحرفان منفصلين، ازداد ثقلاً، كما كان المثلان، إذا لم يكونا منفصلين، أثقلَ؛ لأنّ الحرف لا يُفارِقه ما يُستثقل. وكانت هذه الحروف مخالفةً للتاء، لأنّها مستعلية مُطْبَقة، والتاء حرفٌ منفتحٌ غير مطبق، فأبدلوا من التاء طاءً؛ لأنّها من مخرجها، إذ لولا إطباقُ الطاء لكانت دالاً. ولولا جهرُ الدال، لكانت تاءً، فمخرجُهنّ واحد، وإنّما ثمّ أحوالٌ تفترق بهنّ من الإطباق والجهر والهمس، فهي موافقةٌ لما قبلها في الإطباق، فيتجانس الصوتان، وصار العملُ فيهنّ من جهة واحدة. وقد عُلم أنّه لا لبسَ في ذلك.

فأمّا إبدالُها دالاً، فإذا كان قبلها دالٌ أو ذالٌ أو زايٌ، وذلك من قبل أنّ هذه الحروف مجهورة، والتاء حرف مهموس، فأرادوا التقريب بين جَرْسيهما، فأبدلوا من التاء دالاً، إذ كانت من مخرج التاء، وتُوافِق ما قبلها في الجهر، وليس فيها إطباقٌ، كما أنّ ما قبلها ليس فيه إطباقٌ، فكانت الدال أشبهَ بما قبلها، فلذلك أبدلوها دالاً، ولم يبدلوها طاء.

وأمّا إبدالُها ثاءً، فقد قالوا: «مُثَّرِدٌ»، وهو «مُفْتَعِل» من «الثَّرْد». ولك فيه ثلاثةُ أوجه: أحدها: البيان وهو الأصل. والثاني: «مُتَّرِدٌ»، بالتاء المدغمة والمعجمة بِثِنْتين. والثالث: «مُثَّرِدٌ»، بالثاء المعجمة بثلاثٍ. فأمّا الأوّل ـ وهو البيان ـ فلأنّهما ليسا حرفين متجانسين. فإذا أُسكن الأوّل، اضطُرّ الناطق إلى الادغام. وأمّا ادغامُ الثاء في التاء فلتقارُبهما، وهما مع التقارب مهموسان، وذلك مما يقوّي ادغامَ أحدهما في الآخر. قال سيبويه[1]: والبيانُ أحسنُ، وهو القياس؛ لأنّ الأوّل إنّما يدغم في الثاني. وأمّا الثالث فهو «مُثَّرِد»، بقلب التاء إلى جنس الأوّل، وادغامِ الثاني في الأوّل، وعلى هذا قالوا: «يَظَّلِم»، وسيأتي ذلك بعدُ. قال سيبويه[2]: وهي عربيّة جيّدة.

وأمّا إبدالُها سينًا فمع السين، نحو: «اسَّمَعَ فهو مُسَّمِعٌ»، ويجوز الأصلُ. ولا

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٦٧، وفيه: «والبيان حسن».

(٢) الكتاب ٤/ ٤٦٧.

يجوز ادغام السين في التاء، فيقالَ: «اتَّمَعَ»، وإن كانا مهموسين، وذلك لمَزِيّة السين على التاء بالصفير، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **فأمّا مع الطاء فتُدْغم ليس إلاّ، كقولك: «اطَّلَبَ»، و«اطَّعَنوا».**

* * *

قال الشارح: أمّا مع الطاء، فقد قالوا: «اطَّلَبَ»، و«اطَّعَنُوا»، و«اطَّلَعُوا»، والمراد: «اطْتَلب»، و«اطْتَعنوا»، و«اطْتَلعوا»، فثقُل اجتماعُ المتقاربين على ما ذكرنا، لأنّهما من حروف طرف اللسان. وكرهوا الادغامَ في التاء، فلم يقولوا: «اتَّلَعَ»، و«اتَّلَمَ»، في «اطّلع»، و«اطّلم»؛ لئلاّ يُلْبِس بـ«اتَّعَدَ» و«اتَّزَنَ». هكذا قاله الفرّاء، فأبدلوا من التاء طاء، لأنّها من مخرجها على ما ذكرناه، فادغموا الطاء في الطاء، وصار الادغامُ ههنا لازمًا لسكونه. ومثلُه «اطَّرَدَ»، وكذلك ما تَصرّف منه من نحو: «يَطَّلِع»، و«يَطَّرِد»؛ لأنّ العلّة الموجبة للقلب في الماضي موجودةٌ في المضارع، وما تَصرّف منه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **ومع الظاء تُبيَّن، وتُدّغم بقلب الظاء طاء، أو الطاء ظاء، كقولك: «اظْطَلَمَ»، و«اطَّلم»، و«اظّلم». ورُويت الثلاثة في بيت زُهَير [من البسيط]:**

[هُوَ الجَوادُ الذي يُعطِيكَ نائِلَهُ   عَفْوًا] ويُظْلَمُ أحيانًا فيَظَّلِمُ[1]

* * *

قال الشارح: وأمّا مع الظاء، فيجوز وجهان: البيان والادغام بقلب الظاء طاءً، أو الطاء ظاءً، فتقول: «اظْطَلَم» من «الظُلم»، و«اظْطَنَّ» من «الظنّ». وقد يبدلون من الطاء المبدلة من التاء ظاءً، ثمّ يدغمون الظاء الأولى فيها، فيقولون: «اظَّلَمَ». وذلك لمّا أرادوا تجانُسَ الصوت وتشاكُلَه، قلبوا الحرف الثاني إلى لفظ الأوّل، وأدغموه فيه؛ لأنّه أبلغُ في الموافقة والمشاكلة. ومن العرب من إذا بنى ممّا فاؤه ظاءٌ معجمةٌ «افْتَعَلَ»، أبدل التاء طاءً غيرَ معجمة، ثمّ أبدل من الظاء التي هي فاءٌ طاءً؛ لما بينهما من المقاربة، ثمّ يدّغمها في الطاء المبدلة من تاء «افتعل»، فيقول: «اطَّهَرَ حاجتي»، و«اطَّلَمَ». والأصل: «اظتهر»، و«اظتلم».

والصحيح المذهب الأوّل؛ لأنّ القياس في الادغام قلب الحرف الأوّل إلى لفظ الثاني، ولذلك ضعُف الوجه الثاني، وإذًا الوجه الثالث أقيسُ من الوجه الثاني، وإن كان الوجه الثاني أكثرَ في الاستعمال. فأمّا بيت زُهَير [من البسيط]:

هو الجَوادُ الذي يُعْطِيك نائِلَهُ   عَفْوًا ويُظْلَمُ أحيانًا فَيَظَّلِمُ

(١) تقدم بالرقم ١٣١٩.

فقد رُوي بالأوجه الثلاثة: «فيَظْطَلم» على الأصل بعد قلب التاء طاءً، ويروى: و«يَظَّلِم» بالظاء المعجمة على الوجه الثاني، وهو قلبُ الثاني إلى لفظ الأوّل، وهو شاذٌ في القياس كثيرٌ في الاستعمال. ويروى: «فيَطَّلِمُ» بالطاء غير المعجمة على الوجه الثالث، قد رُوي: «فيَنْظَلِم» بنون المطاوعة على حد «كسرته فانكسر».

* * *

قال صاحب الكتاب: **ومع الضاد تُبيَّن وتُدّغم بقلب الطاء ضادًا، كقولك: «اضْطَرَبَ»، و«اضَّرب». ولا يجوز «اطَّرب»، وقد حُكي: «اطّجع» في «اضطجع»، وهو في الغَرابة كـ«الطَجَعَ».**

* * *

قال الشارح: وأمّا الضاد فيجوز فيه وجهان: البيان والادغام. فالبيان نحو قولك: «اضْطَرَبَ»، و«اضْطَجَعَ»، أُبدل من التاء طاءً لما ذكرناه لا غيرُ، وقالوا: «اضَّرَبَ» واضَّجَعَ، ويَضَّرِبُ، ويَضَّجِعُ، فهو مُضَّرِبٌ، و«مُضَّجِعٌ»، ولا يجوز إدغامُها في الطاء، فلا تقول: «اطَّرَبَ»، ولا «اطَّجَعَ»؛ لئلاّ يذهب تَفَشّي الضاد بالادغام. وقد حكى سيبويه[1] «اطّجع»، وهو قليل غريب، وقد شبّهه بـ«الطَجَعَ» في الغَرابة. يريد أنّ إبدال الضاد هنا لامًا غريبٌ كادغام الضاد في الطاء. وذلك أنّهم كرهوا اجتماع الضاد والطاء، وهما مطبقتان، فمنهم من أبدل من الضاد لامًا؛ لأنّها مثلها في الجهر، وتُخالِف ما بعدها بعدم الإطباق، ومنهم من لم يَرَ الإبدال، فادّغم؛ لينبو اللسانُ بهما دفعةً واحدةً، فيكونا كالحرف الواحد.

* * *

قال صاحب الكتاب: **ومع الصاد تُبيَّن، وتُدّغم بقلب الطاء صادًا، كقولك: «مُصْطَبِرٌ»، و«مُصَّبِر»، و«اصْطَفَى»، و«اصْطَلى»، و«اصَّفى»، و«اصَّلى»، وقرىء: ﴿إلاّ أَنْ يَصَّلِحَا﴾[2] ولا يجوز «مُطَّبِرٌ».**

* * *

قال الشارح: وأمّا الصاد فكذلك، تقول: «اصْطَبَرَ يَصْطَبِرُ فهو مُصْطَبِرٌ»، و«اصَّبر يَصَّبِرُ فهو مُصَّبِرٌ»، على قلب الثاني إلى لفظ الأوّل. وقد قُرىء: ﴿إلاّ أن يصّلحا﴾[3]، على ما حكاه سيبويه[4] عن هارُون. ومثله قولهم: «اصْطَفَى»، و«اصَّفى»، و«اصْطَلَى»،

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٧٠.

(٢) النساء: ١٢٨. وهذه قراءة عاصم والجحدري وغيرهما. انظر: تفسير القرطبي ٥/ ٤٠٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ١٦٨.

(٣) النساء: ١٢٨.

(٤) الكتاب ٤/ ٤٦٧.

و«اصَّلَى». ولا يجوز ادغام الصاد في الطاء، فلا يقال: «اطَّبَرَ»، ولا «مُطَّبِرٌ»، ولا «اطَّلَحَ»، ولا «مُطَّلِحٌ»؛ لئلاّ يذهب صفيرُ الصاد.

* * *

قال صاحب الكتاب: وتُقَلب مع الدال والذال والزاي دالاً، فمع الدال والذال تُدّغم، كقولك: «ادّانَ»، و«ادّكَرَ»، و«اذّكَرَ». وحكى أبو عمرو عنهم: «اذْدَكر»، وهو «مُذْدَكِرٌ»، وقال الشاعر [من الرجز]:

تَنْحِي على الشَّوْكِ جُرازًا مِقْضَبَا والهَرْمَ تَذْرِيهِ اذْدِراءً عَجَبَا[1]

ومع الزاي تُبيَّن، وتُدّغم بقلب الدال إلى الزاي، كقولك: «ازْدانَ»، و«ازّان». ومع الثاء تدّغم ليس إلاّ، بقلب كلّ واحدة منهما إلى صاحبتها، فتقول: «مُثَّرِدٌ»، و«متَّرد». ومنه «اثَّأَرَ»، و«اتَّأر». ومع السين تُبيَّن وتُدّغم بقلب التاء إليها، كقولك: «مُسْتَمِعٌ»، و«مُسَّمِع».

* * *

قال الشارح: وأمّا قلب التاء مع الدال والذال والزاي دالاً، فنحو قولهم في «افتعل» من «الدَّيْن»، و«الذِّكْر»، و«الزَّيْن»: «ادّانَ»، «وادّكَرَ»، و«ازْدانَ». وإنّما وجب إبدالُها دالاً هنا؛ لأنّهم كرهوا اجتماعَهما للتقارب ولاختلاف أجناسهما. وذلك أنّ الدال والذال والزاي مجهورة، والتاء مهموسة، فأرادوا تجانُس الصوت، فأبدلوا من التاء الدال؛ لأنّها من مخرجها، وهي مجهورة، فتُوافِق بجهرها جهرَ الدال والذال، فيقع العملُ من جهة واحدة، ثمّ ادغموا الدال والذال فيها. ولم يجز الادغام في الزاي؛ لأنّ الزاي حرفٌ من حروف الصفير، فلو ادغموها، لذهب الصفيرُ.

ويجوز فيه بعد قلب التاء قلبان. أحدُهما: أن تُقلب الذال دالاً، وتدغم في الدال التي بعدها، فتصيران في اللفظ دالاً واحدةً شديدةً. وهذا شرطُ الادغام، لأنّهم يقلبون الحرف الأوّل إلى جنس الثاني، ثمّ يدغمونه فيه. والوجه الثاني: أن تقلب الدال ذالاً، وتدّغم، فيكون اللفظ به ذالاً معجمةً، وهو قولُ من يقول في «اصطبر»: «اصَّبَرَ»، وفي «اضطرب»: «اضَّرَبَ». فعلى هذا تقول: «اذَّكَرَ» و«ازّانَ». وإنّما جاز قلبُ الأوّل إلى جنس الثاني، لأنّ الأوّل أصليٌّ، والثاني زائدٌ، فكرهوا إدغامَ الأصليّ في الزائد، فقلبوا الزائد إلى جنس الأصليّ، وأدغموه لما ذكرناه.

وحكى أبو عمرو عنهم: «اذدكر فهو مذدكر»، وأنشد [من الرجز]:

تنحي على الشوك... إلخ

---

(١) تقدم بالرقم ١٣٢٣.

الشاهد فيه قوله: «اذدراء»، بإظهار التضعيف، وهو «افتعال» من «ذَرَتْه الريحُ تَذْرُوه» وهو مصدر جرى على غير فعله على حدّ ﴿وَأَنبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾[1]. فإن قيل: فلِمَ ساغ «ازْدانَ، فهو مُزْدانٌ»، ولم يقولوا: «اذدكر، فهو مذدكر» إلّا على ندرة وقلّة؟ قيل: لأنّ الدال والذال كلّ واحد منهما يدغم في صاحبه، فإذا اجتمعا في كلمة، لزم الادغامُ. وليس كذلك مع الزاي، فإنّها لا تدغم مع الدال لما فيها من الصفير، فجاز لذلك الإظهار والادغام في الزاي، فيقال: «مُزْدانٌ»، و«مُزّانٌ»، فلذلك قال: ومع الزاي تبيّن وتدّغم، ومع الثاء تدغم لا غير، بقلب كلّ واحدة منهما إلى صاحبتها، تقول: «مُثّرد»، و«متّرد»، ولا يجوز الإظهار على ما ذكرنا في «مذدكرٌ». ومثله «اتّأر»، و«اثّأر».

ومع السين تبيّن وتدّغم بقلب التاء سينًا، فيقال: «مستمع»، و«مُسَّمِعٌ». فالبيانُ لاختلاف المخرجين، وهو عربيّ جيّد، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[2]. والادغامُ جائز للتقارب في المخرج، واتّحادهما في الهمس، فقرأ بعضهم[3]: ﴿من يَسَّمع﴾. ولا يجوز إدغامُ السين في التاء؛ لئلاّ يذهب صفيرُها على ما ذكرنا في الزاي، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وقد شبّهوا تاء الضمير بتاء الافتعال، فقالوا: «خَبَطُّه». قال** [من الطويل]:

وفي كلّ حَيٍّ قَدْ خَبَطُّ بِنِعْمَةٍ ... [فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَداكَ ذَنُوبُ][4]

و«فُزْدُ»، و«حُصْطُ عينَه»، و«عُدُّه»، و«نَقَدُّه». يريدون: خَبطتُ، وفُزْتُ، وحُصْتُ، وعُدْتُ، ونَقَدْتُ. قال سيبويه[5]: **وأَعْرَبُ اللغتين وأَجْوَدُهما أن لا تُقلَب.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّه قد شبّه بعضُ العرب ممّن تُرْضَى عربيّته تاء الضمير، إذا وقع قبلها أحدُ هذه الحروف الصاد والضاد والطاء والظاء، بتاء الافتعال، لأنّ التاء لمّا اتّصلت بما قبلها من الفعل، ولم يمكن فصلُها من الفعل، صارت ككلمة واحدة، فأشبهت تاء «افْتَعَل»، وأُسْكِنت كما أسكنت التاء في «افْتَعَل»، وذلك قولك: «حُصْطُ عَيْنَ البازي». يريد: «حُصْتُ»، و«خَبَطُّهُ» يريد: «خبطته»، و«حَفِطُّ» يريد: «حفظت». وقد أنشدوا لعَلْقَمَة [من الطويل]:

وفي كلّ حَيٍّ قد خَبَطُّ بنِعْمَةٍ ... فَحُقَّ لشَأْسٍ من نَداكَ ذَنُوبُ[6]

---

(1) آل عمران: ٣٧.
(2) الأنعام: ٢٥؛ ومحمد: ١٦.
(3) لم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.
(4) تقدم بالرقم ٧٥١.
(5) الكتاب ٤/ ٤٧٢.
(6) تقدم بالرقم ٧٥١.

قال سيبويه: وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلب التاء طاءً؛ لأنّ التاء ههنا علامةُ إضمار، وليست تلزم الفعلَ. ألا ترى أنّك إذا أضمرتَ غائبًا، قلت: «فَعَلَ»، ولم تكن فيه تاءٌ، وهي في «افتعل» لم تدخل على أنّها لمعنًى، ثمّ تخرج، لكنّه بناءٌ دخلته زيادةٌ لا تُفارِقه. وليست كذلك تاء الإضمار؛ لأنّها بمنزلة المنفصل.

وقالوا: «فزد»، و«عدّه»، و«نقدّه»، كأنّهم شبّهوها بحالها في «ادَّانَ»، كما شُبّه الصاد وأخواتُها بهنّ في «افتعل». ولم يحك سيبويه[1] عنهم إلّا: «ادّان»، والقياس أن تقلب تاء المتكلّم مع الدال والذال والزاي كما كان ذلك في «ادّانَ»، و«اذَّكَرَ»، و«ازّانَ».

قال صاحب الكتاب: قال[2]: **وإذا كانت التاء متحرّكة وبعدها هذه الحروفُ ساكنةً، لم يكن الادّغامُ. يريد نحو: «اسْتَطْعَمَ»، و«اسْتَضْعف»، و«اسْتَدْرك»؛ لأنّ الأوّل متحرّكٌ، والثاني ساكنٌ، فلا سبيلَ إلى الادّغام. و«اسْتَدانَ»، و«اسْتَضاء»، و«اسْتَطال» بتلك المنزلة، لأنّ فاءَها في نِيّة السكون.**

* * *

قال الشارح: وإذا كانت متحرّكة وبعدها هذه الحروف ساكنة، لم يكن ادغام، نحو: «استعظم»، و«استضعف»؛ لأنّ أصل الادغام أن يكون الأوّل ساكنًا؛ لما ذكرناه في المنفصلين. فلمّا لم يكن سبيلٌ إلى الادغام، لم يجز التغيير، إنّما هو من توابع الادغام. قال: وأمّا «استدان»، و«استضاء»، و«استطال»، فهي بتلك المنزلة، لأنّ فاءها في نيّة السكون، إذ الأصل: «اسْتَدْيَنَ»، و«اسْتَضْوَأَ»، و«اسْتَطْوَلَ»، فاعرفه.

فصل
[ادّغام تاء «تفعَّل» و«تفاعَلَ»]

قال صاحب الكتاب: **وادّغموا تاءَ «تَفَعَّلَ»، و«تَفاعَلَ» فيما بعدها، فقالوا: «اطَّيَّرُوا»، و«ازّيّنوا»، و«اثّاقَلوا»، و«ادّارؤوا»، مجتلبين همزةَ الوصل للسكون الواقع بالادّغام. ولم يدّغموا نحو: «تَذَكَّرون»؛ لئلاّ يجمعوا بين حذف التاء وادّغامِ الثانية.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «تَفَعَّلَ»، و«تَفَاعَلَ» إذا كان فاء الفعل فيه حرفًا يدغم فيه التاء، جاز إدغامُها وإظهارُها. والحروف التي تدغم فيها التاء: التاء، والطاء، والدال، والظاء، والذال، والثاء، والصاد، والزاي، والسين، والضاد، والشين، والجيم، فإذا وقع شيءٌ من هذه الحروف بعد التاء، وآثرتَ الادغامَ، أدغمتَ التاء فيما بعدها. ولمّا

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٤٧٠.
(٢) أي: سيبويه (الكتاب ٤/ ٤٧٢).

ادُّغم، أدخلتَ ألف الوصل ضرورةَ الابتداء بالساكن، فقلت: «اطَّيَّرَ زيدٌ»، وكان الأصل: «تَطَيَّرَ»، فأسكنتَ التاء. ولم يجز أن تبتدىء بساكنٍ، فأدخلتَ ألفَ الوصل.

وكذلك «ازَّيَّنَ زيدٌ»، إذا أردت: «تَزَيَّنَ». فدخولُ الألف كسقوطها من «اقْتَتَلُوا» إذا قلت: «قَتَّلُوا»، بالتحريك. تُسْقِطها من «اقتتلوا» كما أنّ الإسكان يجلبُها ههنا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَءْتُمْ فِيهَا﴾[(١)]. إنّما كان «تَدارَأْتُمْ»، فادّغمتَ التاء في الدال؛ فاحتجتَ إلى همزة الوصل لاستحالة الابتداء بساكن. قال الله تعالى: ﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ﴾[(٢)]، وقال: ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾[(٣)]. والأصلُ: «تَثاقلتم». وتقول في المستقبل: «تَدارَأُ»، و«تَطَيَّرُ». قال الله تعالى: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾[(٤)] و﴿يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ﴾[(٥)].

ولا تدغم تاء المضارعة في هذه الحروف، فلا تقول في «تَذَكَّرُونَ»: «اِذَّكَّرُونَ»، ولا في «تَدَّعُونَ»: «ادَّعُونَ»؛ لأنّ ألف الوصل لا تدخل الأفعالَ المضارعةَ، لأنّها في معنى أسماء الفاعلين، فكما لا تدخل ألفُ الوصل أسماء الفاعلين، كذلك لا تدخل المضارع؛ لأنّه بمنزلتها؛ لأنّ ألف الوصل بابُها الأفعالُ الماضيةُ، نحو: «انْطلق»، و«اقْتدر»، و«اسْتخرج». ولم تدخل إلا في أسماء معدودة، وذلك بالحمل على الأفعال، ولأنّك لو ادّغمت في الفعل المضارع، لزال لفظُ الاستقبال، فكان يختلّ. فإن اجتمع إلى تاء «تفعّل»، و«تَفاعل» تاء أخرى إمّا للمذكّر المخاطَب، أو للمؤنّثة الغائبة، نحو قولك: «تَتَكَلَّمُ»، و«تَتَغافَلُ»، فإنّك تحذف إحدى التاءَيْن، فتقول: «يا زيدُ لا تَكَلَّمْ»، و«يا عمرو لا تَغافَلْ»؛ لأنّه لمّا اجتمع المثلان، ثقُل عليهم اجتماعُ المثلين، ولم يكن سبيلٌ إلى الادغام؛ لِما يؤدّي إليه من سكون الأوّل. ولم يمكن الإتيانُ بالألف للوصل لما ذكرناه، فوجب حذفُ أحدهما على ما قدّمناه. قال الله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾[(٦)]، وقال عزّ وعلا: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾[(٧)]، وقال: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾[(٨)]. والمراد: «تتنزّل»، و«تتمنّون». و«تتولّوا».

وقد اختلف العلماء في المحذوفة، فذهب سيبويه[(٩)] والبصريون إلى أنّ المحذوفة هي الثانية، وقال بعض الأصحاب: المحذوفة الأولى، قالوا: ويجوز أن تكون الثانية.

والحجّةُ لسيبويه أنّ الثانية هي التي تسكن، وتدغم في «ازَّيَّنَت»، و«ادَّارَأْتُمْ».

---

(١) البقرة: ٧٢.
(٢) النمل: ٤٧.
(٣) التوبة: ٣٨.
(٤) الأنعام: ١٥٢ وغيرها.
(٥) الأعراف: ١٣١.
(٦) القدر: ٤.
(٧) آل عمران: ١٤٣.
(٨) الأنفال: ٢٠.
(٩) الكتاب ٤/ ٤٧٦.

وقول صاحب الكتاب: و«لم يدغموا نحو: «تَذكّرون» لئلّا يجمعوا بين حذف التاء وادغام الثانية» إشارةٌ منه بأنّه كان يسوغ الادغامُ لولا الحذفُ. وليس ذلك صحيحًا؛ لأنّ هذا النوع من الادغام لا يسوغ في المضارع؛ لما ذكرناه من سكون الأوّل ودخولِ ألف الوصل، وذلك لا يجوز، فاعرفه.

فصل
[الادّغام الشاذّ]

قال صاحب الكتاب: **ومن الادّغام الشاذّ قولُهم: «سِتٌّ»، أصلُه: «سِدْسٌ»، فأبدلوا السينَ تاءً، وادّغموا فيها الدالَ. ومنه «وَدٌّ» في لغة بني تميم، وأصلُها «وَتِدٌ»، وهي الحجازيةُ الجيّدةُ، ومثلُه «عِدّانٌ» في «عِتدانٍ». وقال بعضُهم: «عُتُدٌ» فِرارًا من هذا.**

* * *

قال الشارح: قد نبّه في هذا الفصل على أسماءٍ قد وقع فيها الادغامُ على غير قياس، وكثُر ذلك عنهم، فصار شاذًّا في القياس مطّردًا في الاستعمال. فمن ذلك قولهم: «سِتٌّ»، أصله: «سِدْسٌ»: فكثرت الكلمةُ على ألسنتهم، والسينُ مضاعفة ليس بينهما حاجزٌ قويٌّ لسكونه، فكان مخرجُ الحاجز أيضًا أقرَب المخارج إلى السين، فصارت كأنّها ثلاثُ سينات. وقد تقدّم أنّ الدال تدّغم في السين، والسين لا تدّغم في الدال. فلو ادُّغم على القياس، لوجب أن يقال: «سِسٌّ» فيجتمع ثلاث سينات، فكرهوا ذلك؛ لأنّهم إذ كرهوا السينَيْن بينهما دالٌ كانوا لاجتماع ثلاث سينات ليس بينها حاجزٌ أكرهَ. وكرهوا أن يقلبوا السين دالاً، ويدغموا الدال في الدال كما يُعْمَل في الادغام مَن قلب الثاني إلى جنس الأوّل، فيقولوا: «سِدٌّ»، فيصير كأنّهم ادغموا السين في الدال، وذلك لا يجوز، فقلبوا السين إلى أشبه الحروف بها من مخرج الدال، وهو التاء؛ لأن التاء والسين مهموستان، فصار «سِدْتًا». ثمّ ادغموا الدال في التاء؛ لأنّهما من مخرج واحد، وقد سبقت الدالُ التاء، وهي ساكنةٌ، فثقُل إظهارُها. ولم يقلبوها صادًا، ولا زايًا، لأنّهما كالسين، إذ ليس بينهما، إلاّ أنّ الزاي مجهورة، والسين مهموسة، والصاد مطبقة، والسين منفتحة. فلو قلبوها صادًا أو زايًا، لصارتا كالسينَيْن، فاستُثقل.

والذي يدلّ على شذوذه أنّه لو كان يلزم الادغامُ في «سدس»، لوقوع الدال الساكنة بين السينين، للزم أن يقال في «سُدْس الشيء»: «سُتٌّ» وفي «سدس» من أَظْماء الإبل: «سِتٌّ». وذلك ممّا لا يقوله أحدٌ، فعُلم أنّ ادغام «سِتّ» إنّما هو على سبيل الشذوذ.

ويدلّ أن أصلَ «سِتّةٍ»: «سِدْسَةٌ» بالدال، أنّك تقول في التصغير: «سُدَيْسَةٌ»، وفي الجمع: «أَسْداسٌ». والتصغيرُ والتكسيرُ ممّا يُرَدّ فيه الأشياء إلى أصولها.

ومن ذلك «وَدٌّ»، أصله: «وَتِدٌ». وهي اللغة الحجازيّة، ولكنّ بني تميم أسكنوا التاء

كما أسكنوا في «فَخْذ»، ثمّ ادغموا؛ لأنّ المتقاربين إذا كان الأوّل منهما متحرّكًا لا يدغم. ولم يكن مطّردًا؛ لأنّه ربّما التبس بالمضاعف حتى إنّهم كرهوا «وَطْدًا» و«وَتْدًا» في مصدر «وَطَدَ» «يَطِدُ»، و«وَتَدَ» «يَتِدُ». وكان الجيّد عندهم «طِدَةً»، و«تِدَةً».

وأمّا «عِتْدانٌ» فهو جمعُ «عَتُودٍ»، وهو التَّيس، وفيه لغتان: «عِتْدانٌ»، و«عِدّانٌ»؛ فأمّا «عِدّانٌ»، فشاذٌ كشذوذ «وَدٌّ» في «وَتِدٍ»، فيلتبس بالمضاعف؛ لأنهما في كلمة واحدة، وقال بعضهم: «عُتُدٌ» في جمع «عَتُودٍ» على حدّ «رَسُولٍ» و«رُسُلٍ»، فِرارًا من الادغام في «عِدّان».

فصل
[الحذف بدل الادّغام]

قال صاحب الكتاب: **وقد عدلوا في بعضِ مَلاقِي المثلَين أو المتقاربَين لإعْوازِ الادّغام إلى الحذف، فقالوا في «ظَلِلْتُ»، و«مَسِسْتُ»، و«أَحْسَسْتُ»: «ظَلْتُ»، و«مَسْتُ»، و«أَحَسْتُ». قال:** [من الوافر]:

١٣٦٨ ـ [سوى أَنَّ العِتاقَ مِنَ المَطَايا] أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إليهِ شُوسُ

* * *

١٣٦٨ ـ **التخريج**: البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص٩٦؛ وسمط اللآلي ص٤٣٨؛ ولسان العرب ٦/ ٤٩ (حسس)، ١٤/ ١٧٨ (حسا)؛ والمحتسب ١/ ١٢٣، ٢٦٩، ٢/ ٧٦؛ والمنصف ٣/ ٨٤؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٣٨؛ ولسان العرب ٦/ ٢١٩ (مسس)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٨٦؛ والمقتضب ١/ ٢٤٥.

اللغة: العتاق: جمع عتيق، وهو الكريم الأصل. حَسِس به: أحَسَّ. والشوس: جمع أشوس وهو الناظر بمؤخّر عينه من الغيظ أو التكبّر.

المعنى: حتى الكريمات الأصيلات من الدوابّ قد أيقنت وأحسّت به، فنظرت إليه بمؤخر عيونها غيظًا أو تكبّرًا عليه.

الإعراب: **«سوى»**: مستثنى منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر. **«أنّ»**: حرف مشبّه بالفعل. **«العتاق»**: اسم «أنّ»: منصوب بالفتحة. **«من المطايا»**: جار ومجرور متعلّقان بحال محذوفة. **«أحسْنَ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والمصدر المؤول من «أنّ» وما بعدها في محل نصب مفعول به. **«به»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحسن». **«فهنّ»**: «الفاء»: استئنافية، و«هن»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. **«إليه»**: جار ومجرور متعلّقان بالخبر «شوس». **«شوس»**: خبر مرفوع بالضمّة.

وجملة «أَحَسْنَ به»: في محلّ رفع خبر «أنّ». وجملة «هنّ شوس»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أَحَسْنَ»، وأصله: «أَحْسَسْنَ»، فلمّا لم يمكن الإدغام، عدلوا إلى الحذف، فقالوا: «أَحَسْنَ»، وربّما قالوا: «أَحْسَيْنَ»، بقلب السين الثانية ياءً على حدّ «قصّيتُ أظفاري».

قال الشارح: اعلم أنّ النحويين قد نظموا هذا النوع من التغيير في سِلْك الادغام، وسمّوه به، وإن لم يكن فيه ادغامٌ. إنّما هو ضربٌ من الإعلال للتخفيف كراهيةَ اجتماع المتجانسَيْن كالادغام. وذلك قولهم: «ظلت» في «ظللت»، و«مست» في «مسست»، و«أحست» في «أحسست». وإنّما فعلوا ذلك؛ لأنّه لمّا اجتمع المثلان في كلمة واحدة، وتَعذّر الادغامُ لسكون الثاني منهما، ولم يمكن تحريكُه لاتّصال الضمير به، فحذفوا الأوّل منهما حذفًا على غير قياس، وهو الحرف المتحرّك. وإنّما حذفوا المتحرّك، دون الساكن، لأنّهم لو حذفوا الثاني، لاحتاجوا إلى تسكين الأوّل، إذ كانت التاء التي هي للفاعل تُسكِن ما قبلها، فكان يؤدّي ذلك إلى تكثير التغييرات.

قال أبو العبّاس: شبّهوا المضاعف ههنا بالمعتلّ، فحُذف في موضع حذفه، فقالوا: «أَحَسْت»، و«أَمَسْت»، كما قالوا: «أَقَمْت»، و«أَرَدْت»، وقالوا: «مِسْت»، و«ظِلْت»، كما قالوا: «كِلْت»، و«بِعْت»، كأنّهما استويا في بابِ «رَدَّ»، و«قامَ». وإنّما يُفعل ذلك في موضع لا يصل إليه الحركةُ بوجهٍ من الوجوه، وذلك في «فَعَلْت»، و«فَعَلْنَ». فأمّا إذا لم يتّصل به هذا الضميرُ، لا يُحذف منه شيءٌ؛ لأنّه قد تدخله الحركةُ إذا ثنّيتَ أو جمعتَ، نحو: «أَحَسّا»، و«أمسّا»، و«أَحَسُّوا»، و«أَمَسُّوا»، و«أَحِسّي»، و«أَمِسّي». وإنّما جاز في ذلك الموضع للزوم السكون. وليس ذلك بجيّد ولا حسنٍ، وإنّما هو تشبيهٌ.

فأمّا «ظِلْتُ»، ففيه لغتان: كسرُ الأوّل وفتحُه. فمَن فتح حذف اللامَ، وترك الفاء مفتوحة على حالها. ومن كسر الفاء ألقى عليها كسرةَ العين، ثمّ حذفها ساكنةً، وكذلك «مَسْتُ».

وأمّا «أَحَسْت»، فليس فيه إلّا وجهٌ واحدٌ، وهو فتحُ الحاء لإلقاء حركة العين عليها، إذ لو حذفوا السين الأُولى مع حركتها، لاجتمع ساكنان: الفاء والسين الأخيرة، فكان يؤدّي إلى تغييرٍ ثانٍ، فلذلك قالوا: «أَحَسْت» لا غير. وعليه أنشدوا [من الوافر]:

سِوَى أنّ العِتاقَ مِن المَطايا أَحَسْنَ به فَهُنَّ إليه شُوسُ

وربّما قالوا: «أَحْسَيْنَ»، كأنّه أُعلّ الحرف الثاني بقلبه ياءً على حدّ «قَصَّيْتُ أَظْفاري».

* * *

قال صاحب الكتاب: **وقولُ بعض العرب: «اسْتَخَذَ فلانٌ أرضًا»، لسيبويه فيه مذهبان**[1]**: أحدهما: أن يكون أصلُه: «استَتْخَذَ»، فتُحذَف التاء الثانية، والثاني: أن يكون «اتَّخَذَ»، فتُبدَل السين مكان التاء الأُولى. ومنه قولهم: «يَسْطِيعُ» بحذف التاء، وقولُهم:**

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٨٣، ٤٨٤.

«يَسْتِيعُ». إن شئت قلت: حُذفت الطاء، وتُركت تاء الاستفعال، وإن شئت قلت: حُذفت التاء المزيدةُ، وأُبدلت التاء مكانَ الطاء. وقالوا «بَلْعَنْبَرِ»، و«بَلْعَجْلان» في «بَنِي العَنْبَرِ»، و«بني العَجْلانِ»، و«عَلْماءِ بنو فلانٍ»، أي: على الماء، قال [من الطويل]:

١٣٦٩ـ غَداةَ طَفَتْ عَلْماءِ بَكْرُ بْنُ وائِلٍ وعاجَتْ صُدورُ الخَيْلِ شَطْرَ تَميمِ

وإذا كانوا ممّن يحذفون مع إمكان الادّغام في «يَتَسِعُ» و«يَتَقِي»، فهم مع عَدَمِ إمكانه أَحْذَفُ.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ قولهم: «اسْتَخَذَ فلان أرضًا»، لسيبويه فيه قولان: أحدهما: أنّ أصله «اتَّخَذَ» على زنةِ «افْتَعَلَ» من قوله تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[1]، فأبدلوا من التاء الأولى، وهي فاء الفعل سينًا، كما أبدلوا التاء من السين في «سِتٌّ»، وأصلها «سِدْسٌ». وليس إبدالُ السين على ما بينهما من الاشتراك في الهمس وتقارُب المخرجين بأشذَّ من حذفها في «تَقَيْت». وذلك لاستثقال التشديد، وفي الجملة الحذفُ شاذٌّ.

والوجه الثاني: أن يكون المراد: «استفعل»، وأصله: «اسْتَتْخَذَ»، فحذفوا التاء الثانية الساكنة؛ لأنّهم لو حذفوا الأولى اجتمع ساكنان، فكان يؤدّي إلى تغيير ثان. وليس ذلك في الحذف بأبعد منه في «ظَلْتُ»، و«مَسْتُ».

ومن ذلك «أَسْطَاعَ»، «يَسْطِيع»، قالوا: الأصل في «أسطاع»: «اسْتَطاعَ» وإنّ

١٣٦٩ ـ **التخريج**: البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص١٧٤؛ والحماسة الشجرية ١/ ٢٢١؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٩٨؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص٤٢٩.

اللغة: طفت: ارتفعت على وجه الماء. عَلْماء: على الماء. بكر وتميم: قبيلتان. عاجت: مالت. شطر: نحو، صوب.

الإعراب: «غداة»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة. «طفت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدّرة على الألف المحذوفة، والتاء للتأنيث. «عَلْماء»: أصلها: «على الماء»: جارّ ومجرور متعلقان بالفعل «طفا». «بكر»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «بن»: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة. «وائل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «وعاجت»: الواو: حرف عطف، «عاجت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث. «صدور»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «الخيل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «شطر»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة. «تميم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «طفت بكر»: في محلّ جرّ بالإضافة، وعطف عليها جملة «عاجت صدور الخيل».

والشاهد فيه قوله: «عَلْماء»، والأصل: «على الماء» سقطت همزة الوصل في «الماء» وحذفت ألف «على» لالتقائها مع لام المعرفة، فصار اللفظ «عَلَلْماء» فحذفت لام «على» كراهة اجتماع المثلين، فصار اللفظ «عَلْماء».

(١) الكهف: ٧٧.

التاء حُذفت تخفيفًا، وفُتحت همزة الوصل، وقُطعت، وهو قول الفرّاء.

وفي «استطاع» أربعُ لغات: «أسطاعَ يُسْطِيع»، بفتح الهمزة في الماضي، وضمّ حرف المضارعة، فهو من «أَطاعَ، يُطِيع»، وأصله: «أَطْوَعَ، يُطْوِع» بقلب الفتحة من الواو إلى الطاء في «أَطْوَعَ» إعلالاً له حملاً على الماضي، فصار «أَطاعَ»، ثمّ دخلت السين كالعوض من عين الفعل. هذا مذهب سيبويه[(١)].

واللغة الثانية: «اسْتَطاعَ، يَسْتَطِيع» بكسر الهمزة في الماضي، وفتح حرف المضارعة، وهو «استفعل»، نحو: «استقام»، و«استعان».

واللغة الثالثة: «اسْطاعَ يَسْطِيع»، بكسر الهمزة في الماضي ووصلِها وفتح حرف المضارعة، والمراد: «استطاع»، فحذفت التاء تخفيفًا لاجتماعها مع الطاء، وهما من معدن واحد.

واللغة الرابعة: «اسْتاعَ»، بحذف الطاء؛ لأنّها كالتاء في الشدّة، وتَفضُلها بالإطباق، وقيل المحذوف التاء؛ لأنّها زائدة. وإنّما أبدلوا من الطاء بعدُ تاء لأنّها من مخرجها، وهي أخفُّ، وهو حذفٌ على غير قياس، فلذلك ذكره هنا.

وممّا حُذف استخفافًا على غير قياس؛ لأنّ ما ظهر دليلٌ عليه قولُهم في قبيلةٍ تظهر فيها لامُ المعرفة، ولا تدّغم، نحو: «بني العَنْبَر»، و«بني العَجْلان»، و«بني الحارث»، و«بني الهُجَيْم»: «هؤلاء بَلْعَنْبَرِ، وبَلْعَجْلانِ، وبَلْحارثِ، وبَلْهُجَيْمِ»، فحذفوا النون لقربها من اللام. وهم يكرهون التضعيف، إذ الياء الفاصلة تسقط لالتقاء الساكنين. ولا يفعلون ذلك في بني النَّجّار، وبني النَّمِر، وبني التَّيْم؛ لئلّا يجمعوا عليه إعلالين: الادغامَ والحذفَ.

وقالوا: «عَلْماء بنو فلان»، يريدون: «على الماء»، فهمزةُ الوصل تسقط للدرج، وألفُ «عَلَى» تُحذف لالتقائها مع لام المعرفة، فصار اللفظ «عللماء». فكرهوا اجتماع المثلين، فحذفوا لامَ «عَلَى» كما حذفوا اللام في «ظلت»؛ لاجتماع المثلين. وإذا كانوا قد حذفوا النون في «بلحارث»، و«بلعجلان»؛ لاجتماعها مع اللام إذ كانت مُقارِبةً، فلأن يحذفوا اللام مع أختها بطريق الأَوْلى. وأنشدوا [من الطويل]:

١٣٧٠- فما سبق القَيْسِيُّ من سُوءِ سِيرَةٍ ... ولكنْ طَفَتْ عَلْماء غُرْلَةُ خالِدِ

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٨٥.

١٣٧٠ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ص٢١٦ (طبعة الصاوي)؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٣٥ (وفيه «قنبر» مكان «خالد»)؛ والكامل ص١٢٢٨.

اللغة: القلفة: الجلدة التي يقطعها الخاتن من ذكر الصبيّ. =

ويُروى:

وما غلب القيسيّ من ضُعْفِ قُوَّةٍ

قال أبو العبّاس محمّد بن يزيد: قال أبو عثمان المازنيّ: رأيتُ في كتاب سيبويه هذا البيت في باب الادغام[1]. قال أبو عمرو: وهو للفرزدق قاله في رَجُلَيْن أحدُهما من قَيْس، والآخر من عَنْبَر، فسبق العنبريُّ، وكان اسمُه خالدًا. ومثله قوله [من الوافر]:

غداة طفت علماء... إلخ

الشاهد فيه قوله: «علماء»، والمراد: «على الماء»، فحذفوا، فاعرفه.

تمّ شرح كتاب المفصّل للزمخشريّ،
والحمدُ لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد
وآله الطيّبين الطاهرين وأصحابه أجمعين

= **المعنى**: يريد أنَّ القيسي لم يغلب في السباق الذي جرى بينه وبين خالد لضعف القيسي، بل لأن خالدًا، نشأ على ظهر السفينة مع الملاحين بعيدًا عن العرب، علمًا أن السباق الذي جرى بينهما جرى على ظهر سفينة، وإشارته إلى نشأة خالد في البحر مع الملاحين فيها تعريضٌ بأنه ليس عربيًا خالصًا.

الإعراب: **«وما»**: الواو: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية مهملة. **«سُبِقَ»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. **«القيسي»**: نائب فاعل. **«من سوءِ»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«سُبِقَ». **«سيرةٍ»**: مضاف إليه. **«ولكن»** حرف استئناف وحرف استدراك. «طفتْ»: فعل ماضٍ والتاء للتأنيث. **«علماء»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«طفت». **«غُزْلَةُ»**: فاعل. **«خالدِ»**: مضاف إليه.

وجملة «سُبِقَ القيسي»: بحسب الواو. وجملة «طفت غُزْلة»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «عَلْماء» حيث حذفت لام «على» وألفها وألف «الماء» تخفيفًا على غير قياس، فالأصل: عَلَى الماء.

(١) هذا البيت ليس في كتاب سيبويه؛ وهو في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٣٥.

فهرس محتويات

الجزء الخامس
من
شرح المفصَّل



فهرس المحتويات